

الإلزامات والتتبع

تصنيف الإمام الحافظ

أبي الحسن علي بن عمر بن مهدي الدارقطني

المتوفى ٣٨٥هـ

تحقيق ودراسة

أبي عبد الرحمن مقبل بن هادي الوادعي

المتوفى سنة ١٤٢٢هـ رحمه الله تعالى

طبعة جديدة منقحة ومزيدة ومفهرسة

دار الآثار

للنشر والتوزيع



الإلزامات والتتبع

لـ دار الآثار

الطبعة الثالثة

١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م

رقم الإيداع ١٦٠/ ٢٠٠٨

عنوان صفحات الشيخ:

أبي عبد الرحمن مقبل بن هادي الوادعي رحمه الله

www.muqbel.net



www.dar-alathar.com

اليمن: صنعاء- شارع تعز- حي شميلة- مقابل جامع الخير- ص.ب ١٧١٩٠ فاكس ٦٠٣٢٥٦

(+٩٦٧ ١) هاتف: الإدارة ٦١٣٣٦٥ المكتبة ٦٣٣٧١٧ بريد إلكتروني *info@dar-alathar.com*

- **فرع صنعاء: الدائري الغربي- عمارة الخولاني-هاتف ٢٠٥٠٨٥**
- **فرع عدن: كريتر- بجوار مسجد أبان- هاتف ٢٦٦٩٨٦**
- **فرع المكلا: الشرج - أسفل المسجد الجامع من جهة القبلة-هاتف٣٠٧١١٢**
- **فرع دماج: دار الحديث - مقابل مسجد أهل السنة هاتف ٥١٩٣٢١**

الوكلاء خارج اليمن

- **لبنان: مؤسسة الريان: بيروت - كورنيش المزرعة- هاتف وفاكس ٦٥٥٣٨٣**



مقدمة الطبعة الثالثة

الحمدُ للهِ ربِّ العالمينَ، وصلى الله على نبينا محمدٍ وآلِهِ وصحبهِ، وأشهد أن لا إله إلا اللهُ وحده لا شريكَ له، وأشهدُ أنَّ محمدًا عبده ورسوله.

أما بعد: فإني أحمدُ الله سبحانه وتعالى على توفيقي وهدايتي للقيام بتحقيق ودراسة "الإلزامات" و"التتبع" للحافظ الدارقطني، فظهرت تلك التحقيقات والدراسة تسرُّ المنصفين، وتُخرِسُ ألسنة الأعداء والمُغرِضِينَ.

وقد كان أشاع الحسدةُ وَذَوُو الأهواءِ والأغراضِ الفاسدة أنني ما اخترت "الإلزامات" و"التتبع" إلا لقصد الطعن في "الصحيحين"؛ لأنَّ بي نَزْعَةً زَيْدِيَّةً، ﴿سُبْحَٰنَكَ هَٰذَا بُهْتَٰنٌ عَظِيمٌ﴾[1]!!! وقد أجاب شيخنا الفاضل الإمام السيد محمد الحكيم المشرف على الرسالة في ليلة المناقشة على هذه الفرية بما شكَرَهُ الحاضرونَ عَلَيه، ونرجو أن يجعله الله في ميزانه يوم لِقَاهُ، فجزاه اللهُ خيرًا على نصرِ الحقِّ، وإخمادِ الباطل.

وعند أن ظهر الكتاب ملازمًا للعدل والإنصاف، خَرِسَت تلك الألسن، ولم تبلغني عنهم كَلِمَةٌ واحِدَةٌ، فَلِلهِ الحمد على توفيقه إياي لملازمة العدل والإنصاف.

---

(١) سورة النور، الآية: ١٦.

❑ هذا وقد كنت في حال تخريجِ «الإلزامات» أذكر طَرَفَ الحديث الطويل، وأحذف بقيَّتَه، فاقترحَ عَلَيَّ شيخنا الفاضل السيد محمد الحكيم أن أذكر الحديث بتمامه؛ حتى يستفيدَ من الكتاب المشتغلُ بعلمِ الحديث من -حيث التخريج والتحقيق والتصحيح، والمحبُّ للحديث وليست له معرفة بعلم الحديث يستفيدُ من متنِ الحديث.

❑ وكنتُ في وقتِ الجمع أقتصر على حديث واحد لذلك الصحابي الذي يريدُ الدارقطني أن يلزمهما بإخراجِ حديثِهِ، فاقترح بعض إخواننا في الله أن أكمل ما لذلك الصحابي بذلك السند الذي ألزم الدارقطني البخاري ومسلمًا أن يخرجاه. فقمتُ بحمد الله بهذا وذاك، والفضل في هذا لله وحده.

❑ وقد قمنا بقراءة «الإلزامات» و«التتبع» مع مجموعة من إخواننا الأفاضل، فحصَلَ تغييرٌ لبعضِ العبارات، وخصوصًا بعض ما كنت أكتبه في بعضِ المواضعِ فيما أخرجه الحاكمُ: (وصححه الحاكم، وأقره الذهبي)، اقتداء بغيرِ واحدٍ من علمائِنَا، ثم رأيتُ أن يقال: وسكتَ عليه الذهبي، لأمور:

منها: أن الذهبي رَحِمَهُ اللَّهُ لم يذكر في مقدمة «تلخيصه»: ما سكتُّ عليه فأنا متزٌّ للحاكم.

ومنها: أنه ذَكَرَ في «سير أعلام النبلاء» في ترجمة الحاكم أن «التلخيص» محتاج إلى نظر فيه.

ومنها: أن الحاكم قد يقول: صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، أو: صحيح على شرط أحدهما، أو صحيح ولم يخرجاه، ويكون في سنده مَن قال الذهبي في «الميزان»: إنه كذاب، أو ضعيف، وربما يذكر الحديث في

ترجمته من «الميزان».

وقد جمعتُ -بحمد الله- من هذا ما يزيد على ألف موضع، وإني عازم إن شاء الله على نشرها مع «المستدرك»، يَسَّرَ الله إتمامها، إنه على كل شيء قدير[1].

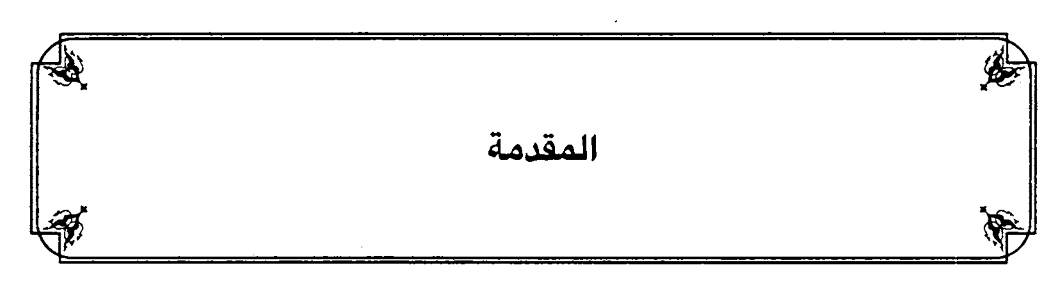
والحمد لله رب العالمين.

أبو عبد الرحمن مقبل بن هادي الوادعي

---

(١) وقد أتمها شيخنا رحمه الله وطبعت. مصححه

بسم الله الرحمن الرحيم



المقدمة

إن الحمدَ للهِ، نحمده، ونستعينُه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئاتِ أعمالنا، من يهدِ الله فلا مضلَّ له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا اللهُ وحده لا شريكَ له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَقُولُوا۟ قَوْلًا سَدِيدًا * يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَٰلَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾.

أما بعد: فإن علمَ الحديث أَجلُّ العلوم بعد القرآن، و"الصحيحان" هما أصح الكتب بعد كتاب الله، فقد اتفقَ المسلمون على تلقِّي ما فيهما بالقبولِ، وكان هناك أحاديثُ يسيرةٌ قد انتقدها بعض الحفاظ كالدارقطني وغيرِهِ، وكنتُ راغبًا في دراسة هذه الأحاديث، وكان شيخنا محمد الأمين المصري رحمه الله يعرضُ علينا مواضيع، فعرض عليَّ "التتبع" و"الإلزامات"

فوافقتُ على ذلك، فأعارني رَحِمَهُ اللهُ نسخة مصورة وقال: انظرها. فجئت بعد النظر فيها موافقًا على الموضوع.

وقد حملني على اختيار هذا الموضوع أمور:

١- الرغبة في الاستفادة من اختلافِ الحُفَّاظِ في تصحيح الحديث وتضعيفه، وكيف يتوصل الحفاظ إلى تعليل الحديث، وما هي العلة القادحة وغير القادحة.

٢- الرغبةُ في نشر هذين الكتابين لينتفع بهما المسلمون؛ فإن فيهما فوائد تُشدُّ لها الرِّحَالُ.

٣- وهو أهمها عندي، التعرُّف على الأحاديث المنتقدة في "الصحيحين"؛ إذ قد نبغ في عصرنا نابغةٌ من ذوي الأهواء يتهجَّمون على كتب السنة، فيصحِّحون ما كان موافقًا لأهوائِهم وإن كان ضعيفًا أو موضوعًا، ويضعِّفون ما لا يهوون وإن كان في "الصحيحين".

وإذا قال القائل: إن الأمَّةَ قد تلقَّت ما في "الصحيحين" بالقبول، قالوا: فهذا الدارقطني، وأبومسعود الدمشقي، وأبوعلي الجياني الغساني، قد استدركوا على "الصحيحين" فأحببتُ أن أنقل لهؤلاء كلام أهل العلم في الإجابة عن هذه الاستدراكات؛ ليعلموا **أن غالب هذه الاستدراكات:**

❁ **في الصناعة الحديثية، ليست في أصل المتن**، ومن الأمثلة على ذلك:

❑ حديث رواه مسلم في تقبيل عمر الحجر، قال الدارقطني رَحِمَهُ اللهُ في

"الاستدراكات"[١]: وأخرج مسلم عن المُقَدَّمِيِّ، عن حماد، عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر، أنَّ عمر قبَّل الحجر.

وقد اختلف فيه على أيوب، وعلى حماد بن زيد، وقد وصله مسدد والحوضي[٢] عن حمادٍ، وخالفَهُم سليمانُ وأبوالربيع وَعَارِمٌ، فأرسلوه عن حماد، قال ابن عُلَيَّة: عن أيوب: نُبِّئت أن عمر. ليس فيه نافع، ولكن عمر، وهو صحيح من حديث سويد بن غَفَلَةَ، وعابس بن ربيعة وابن سرجس عن عمر. اهـ كلام الدارقطني رَحِمَهُ اللهُ.

فالدارقطني رَحِمَهُ اللهُ يحكم للحديثِ بالصِّحة من حديث ثلاثة عن عمر، ويعلُّ طريقًا واحدًا، من أجلِ اختلاف الرواة، على أن الدارقطني رَحِمَهُ اللهُ يذكر هذا الاختلاف[٣] ثم يقول: وقول حماد بن زيد أحب إليَّ. يعني المتصل وسيأتي إن شاء اللهُ.

❑ وقال الدارقطني أيضًا في "التتبع"[٤]: وأخرج البخاري حديث عمران بن حطان، عن ابن عمرَ، عن عمر، في لباسِ الحرير.

وعمران متروك لسوء اعتقاده وخبثِ رأيهِ، والحديث ثابت من وجوه عن عمر. اهـ

۞ هذا وقد يكون الحديث ثابتًا لديهما بنُزول، فيخرجان الحديث من طريق أخرى فيها بعض الضعف من العلو:

---

(١) برقم (١١٥).

(٢) الحوضي: هو حفص بن عمر، كما في "تهذيب التهذيب".

(٣) كتاب "العلل" (١/ ٢٧).

(٤) برقم (١١٧).

❏ قال النووي[1] رَحِمَهُ اللَّهُ ناقلاً عن ابن الصلاح: روينا عن سعيد بن عمرو البرذعي أنه حضر أبا زرعة الرازي، وذَكَرَ "صحيح مسلم" وإنكار أبي زرعةَ عليه روايته فيه عن أسباطِ بن نصر، وقطنِ بنِ نُسَير، وأحمدَ بن عيسى المصري، وأنه قال أيضًا: يطرق لأهل البدع علينا، فيجدون السبيل بأن يقولوا إذا احتج عليهم بحديث: ليس هذا في الصحيح.

قال سعيد بن عمرو: فلما رجعت إلى نيسابورَ ذكرتُ لمسلم إنكار أبي زرعة، فقال لي مسلم: إنما قلت صحيح، وإنما أدخلت من حديث أسباط وقطن وأحمد ما قد رواه الثقاتُ عن شيوخهم، إلا أنه ربما قد وقع لي عنهم بارتفاعٍ، ويكون عندي من رواية أوثقَ منهم بنُزول، فأقتصرُ على ذلك، وأَصْلُ الحديث معروف من رواية الثقات. اهـ.

وذكر نحو هذا الحافظ ابن رجب في "شرح علل الترمذي" ص(٤٧٩).

❏ قلت: ومثله انتقاء البخاري من حديث إسماعيل بن أبي أُوَيسٍ، كما ذكره الحافظ في "مقدمة الفتح" ص(٣٩١) ط س.

۞ هذا وقد يخرجان للراوي وإن كان فيه بعض الضعف في الشواهد والمتابعات:

❏ قال النووي رَحِمَهُ اللَّهُ (ج١ ص٢٥) من "شرحه لمسلم": الثاني أن يكون ذلك واقعًا في المتابعات والشواهد لا في الأصول، وذلك بأن يذكر الحديث أولاً بإسناد نظيف رجاله ثقات، ويجعله أصلاً، ثم يُتْبِعُهُ بإسناد آخر أو أسانيد فيها بعض الضعفاء، على وجه التأكيد بالمتابعة أو لزيادة

---

(١) مقدمة "شرح صحيح مسلم" (١/ ٢٥).

فيه تنبّه على فائدة فيما قدَّمَهُ، وقد اعتذر[١] الحاكم أبوعبدالله بالمتابعة والاستشهاد في إخراجه عن جماعة ليسوا من شرط الصحيح، منهم مَطَرٌ الوَرَّاقُ وَبَقِيَّةُ بن الوليد، ومحمد بن إسحاق بن يسار، وعبدالله بن عمر العمري، والنعمان بن راشد. اهـ

❑ قلت: وقد أفصح مسلم رَحِمَهُ اللَّهُ بذلك فقال (ج١ ص٥٠ مع النووي): فإذا نحنُ تقصينا أخبارَ هذا الصنفِ مِن الناسِ -يعني الحفاظ المتقنين- أتبعناها أخبارًا في أسانيدِهَا بعضُ من ليس بالموصوف بالحفظ والإتقان، كالصنف المقدَّمِ قبلَهُم، على أنَّهم وإن كانوا فيما وصفنا دونَهم فإن اسم السِّتْرِ والصدق وتعاطي العلم يشملهم، كعطاء بن السائب، ويزيد بن أبي زياد، وليث بن أبي سُلَيْمٍ وأضرابِهم من حُمَّال الآثار ونُقَّال الأخبار. فهم وإن كانوا بما وصفنا من العلم والستر عند أهل العلم معروفِين، فغيرُهم من أقرانِهم ممن عندهم ما ذكرنا من الإتقان والاستقامة في الرواية يفضلونَهم في الحال والمرتبة.... إلى آخر كلامه رَحِمَهُ اللَّهُ.

❑ وقال الحافظ في "مقدمة الفتح" (ص٤١١ ط س) في ترجمة طلحة بن يحيى بعد ذكر كلام أهل العلم في تضعيفه: قلت: له في البخاري حديث واحد في الحج بمتابعة سليمان بن بلال، كلاهما عن يونس بن يزيد.

وقال في ترجمة عباد بن راشد التميمي ص(٤١٢) بعد ذِكرِهِ من وثَّقه ومن ضعَّفه: قلت: له في "الصحيح" حديث واحد في تفسير سورة البقرة بمتابعة يونس له عن الحسن، عن مَعْقِلِ بن يَسَارٍ، وروى له أصحاب

(١) كذا في الأصل، ولعله (وقد اعْتَدَّ) أي صار الحاكم يخرج عن هؤلاء الرواة وصار يقول على شرط مسلم.

"السنن" إلا الترمذي.

وقال في ترجمة عباد بن يعقوب الرواجني بعد ذكره مَن وثَّقه ومَن تكلم فيه: قلت: روى عنه البخاري في كتاب التوحيدِ حديثًا واحدًا مقرونًا، وهو حديث ابن مسعود: «**أيُّ العَمَلِ أفضَلُ؟**» وله عند البخاري طرقٌ أخرى من روايةِ غيرِهِ. اهـ

۞ وقد يذكران الحديث ليبيّنا عِلَلَه:

❏ قال البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ (ج١١ص٣٦): حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُاللهِ بْنُ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُاللهِ، عَنْ سَعِيدِ بنِ أَبي سَعِيدٍ المَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَجُلا دَخَلَ المَسْجِدَ وَرَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ جَالِسٌ في نَاحِيَةِ المَسْجِدِ، فَصَلَّى ثُمَّ جَاءَ فَسَلَّمَ عَلَيْهِ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**وَعَلَيْكَ السَّلامُ، ارْجِعْ فَصَلِّ؛ فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ**» فَرَجَعَ فَصَلَّى، ثُمَّ جَاءَ فَسَلَّمَ، وفي الحديث: «**ثُمَّ اسْجُدْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ سَاجِدًا، ثُمَّ ارْفَعْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ جَالِسًا، ثُمَّ اسْجُدْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ سَاجِدًا، ثُمَّ ارْفَعْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ جَالِسًا، ثُمَّ افْعَلْ ذَلِكَ في صَلاتِكَ كُلِّهَا**».

وَقَالَ أَبُوأُسَامَةَ فِي الأَخِيرِ: «**حَتَّى تَسْتَوِيَ قَائِمًا**». اهـ

فذكر رواية أبي أسامة؛ ليُبَيِّن رجحانَها على رواية ابن نمير التي تفيد الأمر بجلسة الاستراحة كما أفاده الحافظ في "الفتح".

❏ وأما مسلم رَحِمَهُ اللَّهُ فقد صرَّح في أوَّل "صحيحه" أنه سيذكر بعض الأحاديث؛ ليُبَيِّن علَّتها. قال رَحِمَهُ اللَّهُ (ج١ ص٥٩ مع النووي): وسنزيد -إن شاء الله تعالى- شرحًا وإيضاحًا في مواضِعَ من الكتاب، عند ذكر الأخبار

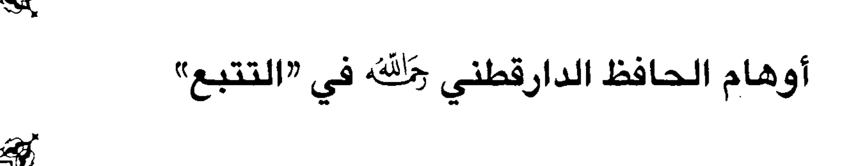
المعللة إذا أتينا عليها، في الأماكن التي يليقُ بِها الشرحُ والإيضاح- إن شاء الله تعالى-. اهـ.

❁ **وليس كل ما في "التتبع" يرى الحافظُ الدارقطنيُّ أنه معلٌّ بعلة قادحةٍ:**

❑ بل قد يُنبِّه رَحِمَهُ اللهُ على بعض الأحاديث أنه **ليس** في الدرجة العليا من الصحة، ثم يعترفُ بصحتها، وهذا دليل على بُعدِهِ رَحِمَهُ اللهُ عن الهوى.

قال رَحِمَهُ اللهُ في "التتبع": واتفقا على إخراج حديث أبي عثمان، قال: كتب إلينا عمر في الحرير: إلا موضع أصبعين. وهذا لم يسمعه أبوعثمان من عمر، وهو مكاتبةٌ، وهو حجَّةٌ في قَبولِ الإجازة. اهـ

❂ ❂ ❂ ❂ ❂



أوهام الحافظ الدارقطني رحمه الله في "التتبع"

وقد حَصَلَ للإمامِ الدارقطنيِّ رحمه الله أوهامٌ في "التَّتَبُّعِ"، مِنْهَا:

❁ أنه قَالَ رحمه الله[1]: وأَخرَجَ مُسلِمٌ حَدِيثَ عبدان عن أبيه، عن شعبة، عن أبي إسحاق، عن أبي عبدالرحمن، أن عثمان أشرف عليهم.

والحديث في البخاريِّ وليس في مسلمٍ، قال البخاري رحمه الله (ج٥ ص٤٠٦): وقال عبدان: أخبرني أبي، عن شعبة، عن أبي إسحاق، عن أبي عبدالرحمن، أن عثمان رضي الله عنه حيث حوصر أشرف عليهم... الحديث.

❁ ثم قال الدارقطني رحمه الله: وأخرج -يعني مسلمًا- حديث الثوري وشعبة عن علقمة: «**خَيرُكُم مَن تَعَلَّمَ القُرآنَ وَعَلَّمَهُ**».

والحديث في البخاري وليس في مسلم، قال البخاري رحمه الله (ج٩ ص٧٤): حدثنا حَجَّاجُ بن مِنْهَالٍ، حدثنا شعبة، قال: أخبرني علقمة بن مَرْثَدٍ، سمعت سعد بن عبيدة، عن أبي عبدالرحمن، عن عثمان به.

وقد وهم في عزوه إلى مسلم أيضًا الحافظ المنذري فقال في "الترغيب والترهيب" (ج٢ ص ٣٥٢): رواه البخاري ومسلم، وليس هو في مسلم.

❁ وقد ذكر الحافظ أبومسعود الدمشقي في جوابه على الدارقطني أحاديث وَهِمَ الدارقطني فيها، منها: الحديث السابع ص(٥٥) من كتاب أبي

---

[1] برقم (١٢٩).

مسعود قال: قال أبوالحسن: وأخرج -يعني مسلمًا- عن داود بن رشيد، عن الوليد، عن الأوزاعي، عن يحي بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة: كانتِ الصَّلاةُ تُقَامُ لِرَسول الله ﷺ، فيأخذُ الناس مقامَهم قبلَ أن يخرجَ رسولُ الله ﷺ.

(قال:) ويقالُ هذا الاختصار وَهَمٌ لعلَّه من الوليد؛ لأن غيرَه يرويه عن الأوزاعي بإسنادِهِ أن النبي ﷺ خرج إلى الصلاةِ وقد أقيمت، فذكر أنه جُنُبٌ، فاغتسل ثم خرجَ إلى الناس.

كذا كان مكتوبًا بخط أبي الحسن (قال).

قال أبومسعود: وأظن علي بن عمر (الدارقطني) علَّق هذا الحديث من حفظِهِ أو مِن تعليقٍ فيه خطأٌ ولم يتأمَّله، فأما الحديث الذي ذكره المختصر فهو حديث تفرد به الوليد، وقد أخرجه مسلم عن إبراهيم بن موسى لا عن داود عن الوليد، عن الأوزاعي، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة مثله سواء، والحديث لغير داود بن رشيد، رواه محمد بن وزير والناس عن الوليد كما رواه مسلم عن إبراهيم بن موسى عن الوليد.

والحديث الثاني الذي يزعم أنه الصواب فمشهور عن الأوزاعي عن الزُّهْرِيِّ عن أبي سلمة عن أبي هريرة. رواه[1] عن يحي بن أبي كثير، فرواه الوليد بن مسلم والناس كلهم من أصحاب الأوزاعي عن الزهري.

قال أبومسعود: وقوله أخرجه عن داود خطأ، وقوله: عن يحي بن أبي كثير خطأ أيضًا، إنما الحديثان معروفان من حديث الأوزاعي. اهـ

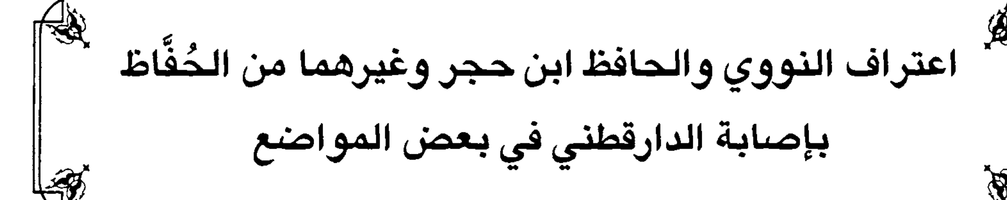
---

(١) كذا في الأصل. وصوابه لم يروه عن يحي بن أبي كثير.

أقول: الحديث في "صحيح مسلم" (مع النووي ج٥ ص١٠٢، ١٠١) وليس في نسخة "التتبع" الموجودة في أيدينا، فلعل أبا الحسن رحمه الله حذفه.

❁ وقد ذكر أبومسعود رحمه الله أحاديث مما وهم فيها أبوالحسن رحمه الله، منها ما هو موجود في نسخة "التتبع" الموجودة، ومنها ما ليس موجودًا، فمن الأحاديث التي ذكرها في أجوبته رقمها عنده (٨) و(١٣) ومنها رقم (٢٣) في النهي عن الغيلة، ولم أجده في "التتبع" وهو كما يقول أبومسعود في مسلم (ج١ص١٥، ١٦) متصلاً ولم يروه مرسلاً، ومنها حديث (١٩) وهو كما يقول أبومسعود لم يخرجه مسلم وقد أخرجه من غير الطريق المنتقدة (ج١٤ ص٩٤).





اعتراف النووي والحافظ ابن حجر وغيرهما من الحُفَّاظ بإصابة الدارقطني في بعض المواضع

وليس معنى هذا أنه لم يتم للدارقطني شيء من انتقاداته:

❁ فهذا الحافظ ابن حجر يقول في "المقدمة" ص(٣٧٣) بعد ذكره الأحاديث المنتقدة: وليست كلها قادحة (يعني العلل)، بل أكثرها الجوابُ عنه ظاهرٌ والقدح فيه مندفع، وبعضها الجوابُ عنه محتمل، واليسيرُ منه في الجواب عنه تعسفٌ. اهـ المراد منه.

ويقول في الحديث الثالث والثمانين (ص٣٧٦) من "المقدمة": وقد أعلَّه الدارقطني بالاضطراب، فقال الحافظ: قلت: هو كما قال، وعلَّتُهُ ظاهرةٌ، والجواب عنه فيه تكلُّفٌ وَتَعَسُّفٌ. اهـ

❁ وهذا النووي رَحِمَهُ اللَّهُ يقول في مقدمة "شرح صحيح مسلم" ص(٢٧) بعد ذكره مَنِ استدرك عليهما قال: وفيه ما يلزمُها، وقد أُجيبَ عن كل ذلكَ أو أكثَرِه. اهـ

ويقول في زيادة: «وَإِذَا قَرَأَ فَأَنْصِتُوا» (ج٤ ص١٢٣): وقد انتقدها الدارقطنيُّ، فقال النووي بعد ذكره من ضعفها: واجتماع هؤلاء الحفاظ على تضعيفِهَا مقدَّمٌ على تصحيحِ مسلِمٍ، لا سيما ولم يَروِهَا مسندةً في "صحيحه" والله أعلم. اهـ

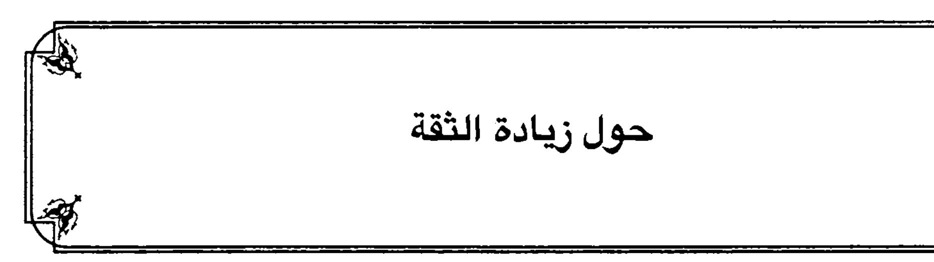
وأقول: بل هي مسندة كما سيأتي إن شاء الله.

۞ وَحُفَّاظُ الحديث بعد الدارقطني يقدِّرُون انتقاداته ولم تُهمل في أنظارهم، **فهذا ابن الصلاح** رحمه الله في «علوم الحديث» يقول في أحاديث «الصحيحين»: إنَّها تفيد العلم النظري اليقيني، سوى أحاديث يسيرة انتقدها الحُفَّاظُ كالدارقطني وغيره.

وهكذا يمشي أكثر أهل المصطلحِ بعدَه، قال الحافظ العراقي رحمه الله في «الألفية»:

واقطع بصحةٍ لما قد أُسنِدَا كذا له وقيل ظنًّا ولدى
محققيهم قد عزاه النووي وفي الصحيح بعض شيء قَد رُوِي
مضعفٌ. . . . .

ثم ذكر في «شرحه» (ج١ ص٧٠) كلام ابن الصلاح.



حول زيادة الثقة

وبما أنه قد كَثُرَ في كلام الإمام النووي رَحِمَهُ اللَّهُ في رده على الدارقطني رَحِمَهُ اللَّهُ بأنه يَجِبُ قَبُول زيادة الثقةِ، رأيت أن أذكر بعض أقوال أهل العلم في ذلك؛ حتى يتضح أَتُقْبَلُ الزِّيادَةُ مطلقًا أم فيها تفصيل، على أن النووي رَحِمَهُ اللَّهُ قد صوَّب رأي الذين ردُّوا زيادَةَ الثقة في قوله: «وَإِذَا قَرَأَ فَأَنْصِتُوا» وهي زيادة سليمان التيمي وهو ثقةٌ.

وقصدي من هذا هو: إظهار الحق في هذه المسألة والتزام العدل والإنصاف؛ فإن الله سبحانه وتعالى يقول في كتابه: ﴿وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدِلُوا﴾، والرسول ﷺ يبايعه أصحابه على أن يقولوا الحق أينما كانوا لا يخافون في الله لومة لائم، كما في "الصحيحين" من حديث عُبَادَةَ بن الصامت، ويوصي أبا ذر أن يقول الحق ولو كان مُرًّا، كما في "مسند أحمد" (ج٥ص١٥٩).

لذا فإنه يجب علينا أن نلزم العدل والإنصاف مع الحافظ الدارقطني والشيخين ومن تولى الدفاع عنهما.

✿ **وقد رأيتَ أَنَّ أكثَرَ مَن توسَّع في الكلامِ على زيادَةِ الثقة هو الحافظ ابنُ رجبٍ في "شرح علل الترمذي"**، قال رَحِمَهُ اللَّهُ (ص٣٠٧): وقد ذكر الترمذي أن الزيادةَ إن كانت من حافظٍ يُعتمَدُ على حفظه فإنَّها تقبل، يعني وإن كان الذي زاد ثقةً لا يعتمد على حفظه لا تقبل زيادته.

وهذا أيضًا ظاهرُ كلام الإمام أحمد، قال في رواية صالح: (قد أُنكِرَ على مالك هذا الحديث، يعني: زيادته «مِنَ المُسْلِمِينَ»، ومالك إذا انفرد بحديث هو ثقة، وما قال أحد ممن قال بالرأي أثبتُ منه -يعني في الحديث-). وقال: (قد رواه العمري الصغير والجُمَحِيُّ ومالك).

فذَكَرَ أحمدُ أن مالكًا يُقبل تفرُّده، وعلَّل بزيادته في التثبت على غيره وبأنه قد توبع على هذه الزيادة... .

إلى أن قال الحافظ ابن رجب: وقال الإمام أحمدُ في رواية عنه: (كنت أتَهيبُ حديث مالك «مِنَ المُسْلِمِينَ». يعني حتى وَجَدَهُ من حديث العُمَريَين. قيل له: أمحفوظ هو عندك «مِنَ المُسْلِمِينَ»؟ قال: نعم.

وهذه الرواية تدل على توقُّفِه في زيادة واحد من الثقات ولو كان مثل مالك، حتى يُتَابَعَ على تلك الزيادة، وتدل على أن متابعة مثل العمري لمالك مما يقوي رواية مالك ويزيل عن حديثه الشذوذ والإنكار.

وسيأتي فيما بعد إن شاء الله عن يحيى القطان نحو ذلك أيضًا... .

إلى أن قال ابن رجب رحمه الله: وقال أحمدُ أيضًا في حديث ابن فضيلٍ عن الأعمش، عن عَمارة بن عُمير، عن أبي عَطِيَّة، عن عائشة في تَلبِيَة النبي ﷺ وذكر فيها: «وَالمُلْكُ لَكَ لَا شَرِيكَ لَكَ». قال أحمد: (وَهِمَ ابن فضيل في هذه الزيادة، ولا تعرف هذه عن عائشة إنما تعرف عن ابن عمر). وذكر أن أبا معاوية روى الحديث عن الأعمش بدونها، وأخرجه البخاري بدونها أيضًا من طريق الثوري عن الأعمش وقال: تابعه أبومعاوية.

قال الخلال: (أبوعبدالله -يعني الإمام أحمد- لا يَعْبَأُ بمن خَالَفَ

أبا معاوية في الأعمشِ، إلا أن يَكُونَ الثَّورِيَّ). وذكر أن هذه الزيادة رواها ابن نُمَيْرٍ وغيره أيضًا عن الأعمش. وكذلك قال أحمد في رواية الميموني: (حديث أبي هريرة في الاستسعاءِ يروِيهِ ابنُ أبي عَرُوبة، وأما شعبةُ وهمامٌ فلم يذكراه، ولا أذهبُ إلى الاستسعاء).

فالذي يدل عليه كلام الإمام أحمد في هذا الباب أن زيادة الثقة للفظة في حديث مِن بَينِ الثقات، إن لم يكن مُبَرِّزًا في الحفظ والتثبت على غيره ممن لم يذكر الزيادة، ولم يتابع عليها؛ فلا يُقبَلُ تفرُّدُه. وإن كان ثقةً مبرِّزًا في الحفظ على مَن لم يذكرْهَا؛ ففيه عنه روايتان؛ لأنه قال مرة في زيادة مالك «مِنَ المُسْلِمِينَ»: كنت أتَهيبه حتى وجدته من حديث العُمَرِيَين. وقال مرةً: إذا انفرد مالك بحديث هو ثقة، وما قال أحد بالرأي أثبت منه.

وقال في حديث أيوب عن نافع عن ابن عمر المرفوع: «**مَنْ حَلَفَ فَقَالَ: إن شَاءَ اللهُ، فَلَا حَنْثَ عَلَيهِ**» خالفه الناس: عبيدُالله وغيرُه فوقفوه.

إلى أن قال ابن رجب رَحِمَهُ اللهُ في ص(٣١١): وقد تكرر في هذا الكتاب ذكر الاختلاف في الوصلِ والإرسالِ والوقفِ والرفعِ، وكلام أحمد وغيره من الحُفَّاظِ يدور على اعتبارِ الأوثق في ذلك والأحفظ أيضًا. وقد قال أحمد في حديث أسنده حمادُ بن سلمة: أي شيء ينفع وغيره يرسله؟! وذكر الحاكم أن أئمة الحديث على أن القول قول الأكثرين الذين أرسلوا الحديث. وهذا يخالف تَصرُّفَهُ في "المستدرك".

وقد صنَّف في ذلك الحافظ الخطيبُ مصنفًا حسنًا سماه "تمييز المزيد في متصل الأسانيد" وقسمه قسمين: أحدهما: ما حُكِمَ فيه بصحة ذكر الزيادة في الإسناد وتركها، الثاني: ما حكم فيه برَدِّ الزيادة وعدم قبولها.

ثم إن الخطيب تناقض فذكر في كتاب «الكفاية»: للناس مذاهب في اختلاف الرواة في إرسال الحديث ووصلِهِ، كلُّها لا تعرف عن أحد من متقدمي الحُفَّاظِ، إنما هي مأخوذة من كُتُبِ المتكلِّمين، ثم إنه اختار أن الزيادة من الثقة تقبل مطلقًا كما نَصَرَهُ المتكلمون وكثيرٌ من الفقهاء. وهذا يخالف تصرُّفَه في كتاب «تمييز المزيد»، وقد عاب تصرفه في كتاب «تمييز المزيد» بعض محدثي الفقهاء وطمع فيه لموافقته لهم في كتاب «الكفاية»، وذكر في «الكفاية» حكايةً عن البخاري أنه سُئِلَ عن حديث أبي إسحاق في النكاح بلا وليٍّ؟ قال: الزيادة[1] من الثقة مقبولة، وإسرائيل ثقة. وهذه

(١) أقول: هذا الحديث في «المستدرك» (ج٢ ص١٦٩) قال الحاكم رَحِمَهُ اللهُ بعد ذكره من وصله مع إسرائيل: وقد وصل هذا الحديث عن أبي إسحاق بعد هؤلاء زهير بن معاوية، وأبوعوانة الوَضَّاح، وقد أجمع أهل النقل على تقدمهما وحفظهما، ثم ذكر بسنده من روايتهما ثم قال: وقد وصل هذا الحديث عن أبي إسحاق جماعة من أئمة المسلمين غير من ذكرناهم منهم أبوحنيفة النعمان بن ثابت، ورقبة بن مصقلة العبدي، ومطرف بن طريف الحارثي، وعبدالحميد بن الحسن الهلالي، وزكريا بن أبي زائدة وغيرهم قد ذكرناهم في الباب.

وقد وصله عن أبي بُرْدَةَ غير أبي إسحق ثم ذكره من طريق يونس بن أبي إسحاق، عن أبي بردة، عن أبي موسى قال: قال رسول الله ﷺ: «**لا نكاح إلا بولي**». إلى أن قال الحاكم رَحِمَهُ اللهُ: وممن وصل هذا الحديث عن أبي بردة نفسه أبوحصين عثمان بن عاصم الثقفي ثم ذكره بسنده ثم قال: فقد استدللنا بالروايات الصحيحة وبأقاويل أئمة هذا العلم على صحة حديث أبي موسى بما فيه غُنْيَةٌ لمن تأمله، وفي الباب عن علي بن أبي طالب، وعبدالله بن عباس، ومعاذ بن جبل، وعبدالله بن عمر، وأبي ذر الغفاري، والمقداد بن الأسود، وعبدالله بن مسعود، وجابر بن عبدالله، وأبي هريرة، وعمران بن حصين، وعبدالله بن عمرو، والمسور بن مخرمة، وأنس بن مالك رضي الله عنهم وأكثرها صحيحة، وقد صحت الروايات فيه عن أزواج النبي ﷺ عائشة، وأم سلمة، وزينب بنت جحش رضي الله عنهن أجمعين. اهـ مختصرًا

وذكر الحافظ الزيلعي في «نصب الراية» (ج٣ ص١٨٤، ١٨٣) نحو هذا، فعلم بهذا أن البخاري رَحِمَهُ اللهُ صححه؛ لما لإسرائيل من المتابعين، وما للحديث من الطرق الأخرى، والله أعلم.

الحكاية إن صحت فإنما مراده الزيادة في هذا الحديث، وإلا فمن تأمل كتاب "تاريخ البخاري" تبيَّن له قطعًا أنه لم يكن يرى أن زيادة كل ثقةٍ في الإسناد مقبولة.

وهكذا الدارقطني يذكر في بعض المواضع أن الزيادةَ من الثِّقة مقبولة، ثم يرد في أكثر المواضع زيادات كثيرة من الثقات، ويرجِّح الإرسال على الإسناد، فدلَّ على أن مرادهم زيادة الثقة في تلك المواضع الخاصة، وهي إذا كان الثقة مبرِّزًا في الحفظ.

وقال الدارقطني في حديث زاد في إسنادِه رجلان ثقتان رجلًا، وخالفهما الثوريُّ فلم يذكره، فقال: لولا أن الثوريَّ خالف لكان القول قول من زاد فيه؛ لأن زيادة الثقة مقبولة. وهذا تصريحٌ بأنَّه إنما يَقبَلُ زيادةَ الثقة إذا لم يُخَالِفْهُ من هو أحفظُ منه. اهـ

قلت: وصنيعُ الحافظِ الدارقطني رَحِمَهُ اللَّهُ في "التتبع" يدل على ما قاله ابن رجب رَحِمَهُ اللَّهُ.

✿ وقال الصنعاني في "توضيح الأفكار" (ج١ ص ٣٣٩): قال البقاعي: إن ابن الصلاح خَلَطَ هنا طريقةَ المحدثين بطريقةِ الأصوليين؛ فإن للحُذَّاق من المحدثين في هذه المسألة نظرًا لم يحكِهِ، وهو الذي لا ينبغي أن يُعدلَ عنه، وذلك أنَّهم لا يحكمونَ فيها بحكمٍ مطَّردٍ، وإنما يُدِيرُونَ ذَلِكَ على القَرَائِنِ. انتهى -يعني كلام البقاعي- ويأتي ما يفيد هذا في كلام الحافظ ابن حجر وعنه أخذه البقاعي؛ فإنه شيخه، إلا أن عبارته دلت أن هذا لبعض حذاق المحدثين لا لكلهم كما أفاده أول كلامه.

قال الحافظ: الذي صححه الخطيبُ شَرطُه أن يكون الراوِي عدلًا

ضابطًا، وأما الفقهاء والأصوليون فيقبلون ذلك مطلقًا وبين الأمرين فرق كبير، قال: وهاهنا شيء يتعين التنبيهُ عليه، وهو: أنَّهم شرطوا في الصحيح ألَّا يكون شاذًّا، وفسروا الشاذ بأنه ما رواه الثقة مخالفًا فيه من هو أحفظُ[١] منه أو أكثرُ عددًا، ثم قالوا: تُقبَلُ الزِّيادةُ مطلقًا، فلو اتفق أن يكون من أرسل أكثر عددًا أو أضبط حفظًا أو كتابًا على مَن وصل، أيقبلونه أم لا، وهل يسمونه شاذًّا أو لا بدَّ من الإتيان بالفرق أو الاعتراف بالتناقض.

والحقُّ في هذا أنَّ زيادَةَ الثقةِ لا تُقبَلُ دَائِمًا، ومن أَطلَقَ ذَلِكَ عن الفقهاء والأصوليين لم يُصبْ، وإنما يقبلون ذلك إذا استووا في الوصفِ ولم يتعرض بقيتُهم لنفيها لفظًا ولا معنى، وممن صرح بذلك الإمام فخر الدين وابن الأنباري شارح «البرهان» وغيرهما. قال ابن السمعاني: إذا كان راوي الناقصةِ لا يغفلُ، وكانت الدواعي متوفرةً على نقلِهَا، أو كانوا جماعة لا يجوز عليهم أن يغفلوا عن تلك الزيادة، وكان المجلس واحدًا، فالحقُّ ألَّا تُقبَلَ رِوَايَةُ رَاوِي الزيادة، هذا الذي ينبغي. اهـ يعني كلام الحافظ.

إلى أن قال الصنعاني ص(٣٤١) بعد ذكره حديث أبي إسحاق عن أبي بُرْدَةَ عن أبي موسى: «**لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيٍّ**»، وقَبولِ البخاري لزيادة إسرائيل وقد أرسله شعبة وسفيان: قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللهُ: إن الاستدلال أن الحكم للواصل دائِمًا على العموم ليس من صنيعِ البخاري، ولكنَّه في هذا الحديثِ الخاصِّ ليس بِمستقيمٍ؛ لأنَّ البُخارِيَ لم يحكم فيه بالاتصال من

---

(١) للحافظ رَحِمَهُ اللهُ كلام في «النخبة» وشرحها ص(١٣) نحو هذا، وفيه أن الشذوذ مخالفة المقبول لمن هو أولى منه. وهو أدق في التعبير.

أجل كَوْنِ الوصل زيادة، إنما حَكَمَ له بالاتصال لمعانٍ أخرى رجَّحت عنده حُكْمَ الموصولِ، منها: أنَّ يونسَ بن أبي إسحاق وابنَه إسرائيلَ وعيسى رووه عن أبي إسحاق موصولًا، ولا شك أن آل الرجل أخصُّ به مِن غيرهم، ووافقهم على ذلك أبوعوانة وشَرِيكٌ النَّخَعِيُّ وزهير بن معاوية، وتمامُ العَشَرَةِ من أصحاب أبي إسحاق، مع اختلافِ مجالسهم في الأخذ عنه وسماعهم إياه من لفظه.

وأما رواية من أرسله وهما شعبةُ وسفيان فإنما أخذاه عن أبي إسحاق في مجلس واحد، فقد رواه الترمذي قال: حدثنا محمود بن غيلان، قال: حدثنا أبوداود الطيالسي في «مسنده» قال: حدثنا شعبة، قال: سمعت سفيان الثوري يسأل أبا إسحاق: أسمعتَ أبا بُردَةَ يقول: قال رسول الله ﷺ: «**لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيٍّ**» فقال أبوإسحاق: نعم. فشعبة وسفيان إنما أخذاه معًا في مجلس واحد عرضًا كما ترى، ولا يخفى رجحان ما أُخِذَ من لفظ المحدث في مجالس متعددة على ما أُخذ عنه عَرْضًا في محل واحد، هذا إذا قلنا حفظ شعبة وسفيان في مقابل عدد الآخرين، مع أن الشافعي يقول: العدد الكثير أولى بالحفظ من الواحد.

فتبيَّن أن ترجيح البخاري وَصْلَ هذا الحديث على إرساله لم يكن لمجرد أن الواصل معه زيادة ليست مع المرسل، بل بما ظهر من قرائن الترجيح ويزيد ذلك ظهورًا تقديمه للإرسال في مواضع أُخرى، مثاله:

ما رواه الثوري عن محمد بن أبي بكر بن حزم عن عبدالملك بن أبي بكر هو ابن عبدالرحمن، عن أبيه، عن أم سلمة، قالت: إن النبي ﷺ قال لها: «**إن شِئتِ سَبَّعتُ لَكِ**» ورواه مالك عن عبدالله بن أبي بكر بن

الحارث، أن النبي ﷺ قال لأم سلمة. قال البخاري في "تاريخه"[(١)]: الصواب قول مالك مع إرساله. فصوَّب الإرسال هنا لقرينة ظهرت له، وصوَّب الوصل هناك لقرينة ظهرت له؛ فتبيَّن أنه ليس له عمل مطرد في ذلك[(٢)]. اهـ

۞ وقال محمد بن إبراهيم الوزير رحمه الله في "تنقيح الأنظار" (ص٣٤٣) بعد ذكره أقوال أهل العلم في ذلك: قلت: وعندِي أن الحُكم في هذا لا يستمر بل يختلف باختلاف قرائن الأحوال وهو موضع اجتهاد. اهـ

قال الصنعاني: وقد سبق ابن دقيق العيد إلى هذا وجعله للمحدثين، فإنه قال: مَن حَكَى عن أهل الحديث أو أكثرهم أنه إذا تعارض رواية مسند ومرسل، أو رافع وواقف، أو ناقص وزائد، أنَّ الحكم للزائد، لم يصِب في هذا الإطلاق؛ فإن ذلك ليس قانونًا مطردًا، وبمراجعةِ أحكامهم الجُزئية تَعرِفُ صوابَ ما نَقُولُ.

وبِهذا جزم الحافظ العلائيُّ فقال: كلامُ الأئمة المتقدمين في هذا الفن كعبدالرحمن بن مهدي، ويحي بن سعيد القطان، وأحمد بن حنبل، والبخاري وأمثالهم يقتضي أنه لا يحكم في هذه المسألة بحكم كلي، بل عملهم في ذلك دائرٌ على الترجيح بالنسبة إلى ما يَقوى عند أحدهم في حديث حديث، قال الحافظ: وهذا العمل الذي حكاه عنهم إنما هو فيما يظهر لهم فيه الترجيح، وأما ما لا يظهر فيه الترجيح فالظاهر أنه المفروض في أصل المسألة. اهـ

---

(١) (ج١ ص٤٧، ٤٨).

(٢) ذكر هذا الحافظ في "النكت على ابن الصلاح" (ج١ ص٢١٠).

قال ابن الوزير: فإن غلب على الظنِّ وَهْمُ الثقة في الرفع والوصل بمخالفة الأكثرين من الحُفَّاظِ الذين سمعوا الحديث معه من شيخه في موقف واحد، ونحو ذلك من القرائن؛ فإن الرفع والوصل حينئذ مرجوحان، الحكم بِهِما حُكْمٌ بالمرجوح، وهو خلاف المعقول والمنقول، أما المعقول فظاهر[١]، وأما المنقول فلأنَّ جماعة من الصحابة توقفوا عن قبول خبر الواحد عند الرِّيبَةِ، وشاع ولم ينكر، كما فعله عمر في حديث فاطمة بنت قيس في أنه لا نفقة ولا سُكْنَى للمطلقة المَبْتُوتَةِ[٢]، وحديث أبي موسى في الأمر بالاستئذان، إلى أن قال: بل كما فعله رسول الله ﷺ عند أن أخبره ذو اليدين أنه قصر صلاته، فإنه أنكر ذلك لأجل سكوت الجماعة واختصاص ذي اليدين بالخبر. ولهذا قال ﷺ: «**أَحَقٌّ مَا يَقُولُ ذُو اليَدَينِ؟!**».

وأما إذا رواه ثقتان على سواء أو قريب من السواء فالحكمُ لمن زاد، وكذلكَ إذا كان أحدُهما مُثبِتًا والآخر نافيًا مع تساويهما أو تقاربهما فالحكم للمُثبِت، وبين ذلك مراتب في القوة والضعف لا يمكن حصرها بل ينظر الناظر في كل ما وقع فيه هذا التعارض ويعمل بحسب قوة ظنه.[٣] اهـ

قال الحاكم رحمه الله: الثالث من المختلف فيه خبرٌ يرويه ثقة من الثقات عن إمام من أئمة المسلمين يسنده، ثم يرويه عنه جماعة من الثقات فيرسلون، وهذا القسم كثير وهو صحيح على مذهب الفقهاء، والقول فيه

---

(١) قال الصنعاني: فإن العقل يقضي بالعمل بالراجح حيث كان.

(٢) قال الصنعاني: وحققنا أن حديث فاطمة لا يُرَدُّ بما قاله عمر، بل هو معمول به كما أوضحناه في «سبل السلام» وحواشي «ضوء النهار».

(٣) قال الصنعاني: بتتبعه للمرجحات المعروفة في الأصول.

عندهم قول من زاد في الإسناد أو المتن إذا كان ثقة. وأما أهلُ الحديث فالقولُ عندَهم فيه قولُ الجمهورِ الَّذين وَقَفُوه أو أَرسَلُوه؛ لِمَا يُخشى مِن الوَهَم على الواحد. اهـ "توضيح الأفكار" (ج١ ص٩١).

۞ وقال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللهُ في "شرح النخبة" (ص١٣): واشتهر عن جَمْعٍ من العلماء القول بقبول الزيادة مطلقًا من غير تفصيل، ولا يَتَأَتَّى ذلك على طريق المحدثين الذين يشترطون في الصحيح ألَّا يكون شاذًّا، ثم يفسرون الشذوذ بمخالفة الثقة من هو أوثق منه، والعجب ممن أغفل ذلك منهم مع اعترافه باشتراط انتفاء الشذوذ في حدِّ الحديث الصحيح... ثم ذكر نحو كلامه المتقدم ونحو كلام ابن دقيق العيد.

وقال في "الفتح" أيضًا (ج١٢ ص٣١٢) ط ح: والتحقيق أنَّهما -أي الشيخان- ليس لهما في تقديم الوصل عملٌ مطَّردٌ، بل هو دائر مع القرينة مهما ترجَّح بِها اعتمداه، وإلا فكم حديث أعرضا عن تصحيحه للاختلاف في وصله وإرساله. اهـ

۞ وللسخاوي في "فتح المغيث" (ج١ ص١٦٦) نحو كلام الحافظ المتقدم في "توضيح الأفكار" و"النخبة".

والسيوطي في "تدريب الراوي" (ص١٣٨) ذكر كلام الحافظ على حديث أبي إسحاق بصيغة (قيل): وزاد عليه كلامًا حسنًا، وذكر ص(١٥٧) كلامًا للحافظ وقد تقدم.

ومقصودنا من هذا النقل عن أئمة الحديث أنْ يُعلَمَ أنه لم يَقُل أحد من المحدثين بقبول زيادة الثقة مطلقًا.

۞ فهذا النووي رحمه الله يُقرُّ الدارقطنيَّ على عدم قبول زيادة سليمان التيمي «وإِذَا قَرَأَ فَأَنصِتُوا» كما سيأتي إن شاء الله، وسليمان ثقة.

وهاهو أيضًا في "التقريب" (ص٣٩٢) مع "تدريب الراوي" يقول في مثال المزيد في متصل الأسانيد: ما روى ابن المبارك، قال: حدثنا سفيان، عن عبدالرحمن بن يزيد، حدثني بُسْرُ بن عبيدالله، قال: سمعت أبا إدريس، قال: سمعت واثلة يقول سمعت: أبا مرثد يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لَا تَجلِسُوا عَلَى القُبُورِ»، فذِكْرُ سفيانَ وأبي إدريس زيادةً وَهَمٌ، فالوهم في سفيان ممن دون ابن المبارك؛ لأن ثقات رووه عن ابن المبارك عن ابن يزيد، ومنهم من صرَّح فيه بالإخبار، وفي أبي إدريس من ابن المبارك لأن ثقات رووه عن ابن يزيد فلم يذكروا أبا إدريس، ومنهم من صرَّح بسماع بسر من واثلة. اهـ

قال السيوطي: وقد حكم الأئمة على ابن المبارك بالوهم في ذلك كالبخاري وغيره، وقال أبوحاتم الرازي: وكثيرًا ما يحدِّثُ بسر عن أبي إدريس عن واثلة. وقد سمع هذا بسر من واثلة نفسه، ثم قال السيوطي: ثم الحديث على الوجهين عند مسلم والترمذي. اهـ

وعبدالله بن المبارك هو الذي قال فيه الحافظ في "التقريب": ثقة ثبت فقيهٌ عالم جواد مجاهد اجتمعت فيه خصال الخير.

۞ وهذا ابن الصلاح رحمه الله الذي ذكر قول الخطيب في قبول زيادة الثقة وأقره، يحكم على حديثٍ لمالِكٍ بأنه منكر قال ص(٧٣) من "علوم الحديث": مثال الأول -وهو المنفرد المخالف لما رواه الثقات- رواية مالك عن الزهري، عن علي بن حسين، عن عمر بن عثمان، عن أسامة بن زيد،

عن رسولِ الله ﷺ قال: «**لا يَرِثُ المُسلِمُ الكَافِرَ، ولا الكافرُ المُسلِمَ**»، فخالفَ مالكٌ غيرَه من الثقات في قوله: عُمر بن عثمان -بضم العين-.

وذكر مسلمٌ صاحب الصحيح في كتاب "التميز" أن كل من رواه من أصحاب الزهري قال فيه: عَمرو بن عثمان -يعني بفتح العين-، وذكر أن مالكًا كان يشير بيده إلى دار عُمرَ بن عثمان، كأنه عَلِمَ أنَّهم يخالفونه، وَعَمرٌو وعُمَرُ جميعًا ولد عثمان، غير أن هذا الحديث إنما هو عن عَمرو -بفتح العين-، وحكم مسلم وغيره على مالك بالوهم فيه، والله أعلم. اهـ

ومالك قال الحافظ في "التقريب" في أوصافه: الفقيه إمام دار الهجرة رأس المتقنين وكبير المتثبتين، حتى قال البخاري: أصحُّ الأسانيد كلها: مالك عن نافع عن ابن عمر. اهـ

❁ **هذه بعض النصوص في هذا الموضوع من كتب المصطلح، وأما كتب العلل فلو تتبع الإعلال بمخالفة الثقة لمن هو أوثق لكان مجلدات.**

وأذكر على سبيل المثال أمثلة من كتب العلل لابن أبي حاتم وغيره:

❑ قال ابن أبي حاتم رحمه الله (ج١ ص٢٢١): سألت أبي وأبا زُرْعَةَ عن حديث رواه عبدالرزاق عن معمر، عن زيدِ بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد، عن النبي ﷺ قال: «**لَا تَحِلُّ الصَّدَقَةُ إلَّا لِخَمسةٍ: رجلٌ اشتَرَاها بِمَالِهِ، أو رجلٌ عامِلٌ عليها، أو غَارِمٌ، أو غازٍ في سبيلِ اللهِ تعالى، أو رجلٌ لَه جَارٌ فيتصدقُ عَلَيهِ فيهدي لَه**» فقالا: هذا خطأ، رواه الثوري، عن زيد بن أسلم، قال: حدثني الثبتُ، قال: قال النبي ﷺ وهو أشبهُ، وقال أبي: فإن قال قائل: الثبت مَن هو؟ أليس هو عطاء بن يسار، قيل له: لو كان عطاء بن يسار لم يُكَنِّ عنه. قلتُ لأبي زرعة: أليس الثبتُ

هو عطاء؟ قال: لا، لو كان عطاء ما كان يُكنَّى عنه، وقد رواه ابن عيينة، عن زيد، عن عطاء، عن النبي ﷺ مرسل، قال أبي: والثوري أحفظ. اهـ

فأنت ترى أن أبا زرعة وأبا حاتم يرجحان حديث الثوري على حديث معمرٍ لكونِ الثوري أحفظ، وهكذا الإمام أحمد رحمه الله، فإنَّه يعلُّ الطريق المسندة بالطريق المرسلة كما في "فتح المغيث" (ج١ ص١٣٦).

❑ وقال ابن المديني في "العلل" ص (٩١): حديث أبي سلمة، عن أبي هريرة عن النبي ﷺ: «**إنَّ الرَّحِمَ شُجْنَةٌ**[1] **مِن الرَحْمَنِ**» رواه محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة. وهو عندي خطأٌ لا شك فيه؛ لأن الزهري رواه عن أبي سلمة، عن أبي رَوَّادٍ الليثي، عن عبدالرحمن بن عوف، وهو عندي الصواب. اهـ وذلك لرجحان الزهري على محمد بن عمرو بن علقمة، وعلي بن المديني هو الذي قال فيه الحافظ في "مقدمة الفتح" (ص٣٤٧): إنَّهم لا يختلفون في أن علي بن المديني كان أعلم أَقْرَانِهِ بعلل الحديث. اهـ

❑ وقال الحاكم في "معرفة علوم الحديث" (ص١١٤): والجنس الثالث من علل الحديث: حدثنا أبوعباس محمد بن يعقوب، قال: حدثنا محمد بن إسحاق الصنعاني، قال: ثنا ابن أبي مريم، قال: حدثنا محمد بن جعفر بن أبي كثير، عن موسى بن عقبة، عن أبي إسحاق، عن أبي بُرْدَةَ، عن أبيه، أن الرسول ﷺ قال: «**إني لأَستغفرُ اللهَ وأَتُوبُ إِلَيهِ فِي اليَومِ مِائَةَ مَرَّةٍ**».

---

(١) في "مختار الصحاح" بعد ذكره هذا الحديث أي: الرحم مشتقة من الرحمن، والمعنى أنَّها قرابة من الله تعالى مشتبكة كاشتباك العروق.

وقال أبوعبدالله: وهذا إسناد لا ينظر فيه حديثيٌّ إلا علم أنه من شرط الصحيح، والمدنيون إذا رووا عن الكوفيين زلقوا.

حدثنا جعفر محمد بن صالح بن هانئ، قال: حدثني يحيي بن محمد بن يحيي، قال: حدثنا أبوربيع، قال: حدثنا حماد بن زيد، عن ثابت الْبُنَانِيِّ، قال: سمعتُ أبا بردة يحدِّث عن الْأَغَرِّ الْمُزَنِيِّ -وكانت له صحبة- قال: قال رسولُ الله ﷺ «**إنَّه لَيُغَانُ عَلَى قَلبِي فَأَستغفرُ اللهَ في اليومِ مِائةَ مرَّةٍ**» قال أبوعبدالله: رواه مسلم بن الحجاج في "الصحيح" عن أبي الربيع، وهو الصحيح المحفوظ.

ورواه الكوفيون أيضًا مسعر وشعبة وغيرهما عن عمرو بن مُرَّةَ عن أبي بردة هكذا. اهـ

فالحاكم رحمه الله يعلُّ روايةَ موسى بن عقبة المدني عن أبي إسحاق عن أبي بردة الكوفِيَّين؛ بأنَّه جاء عن الكوفِيِّين عن أبي بردة عن الأغر المزني، ولو جرى على ما يجري عليه النووي رحمه الله لقال: الحديث صحيح عن أبي بردة عن أبي موسى، وعن أبي بردة عن الأغر. ولكنَّه رجَّح روايةَ الأكثر.

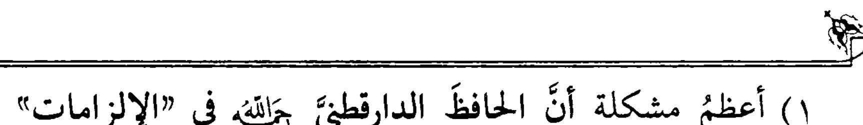
❁ وقال الزيلعي في "نصب الراية" (ج١ ص٣٣٦): فمن الناس من يقبل زيادَةَ الثِّقة مطلقًا، ومنهم من لا يَقبَلُها، والصحيح التفصيل وهو أنَّها تُقبَل في موضع دون موضع، فتُقبَلُ إذا كان الراوي الذي رواها ثقة حافظًا ثبتًا، والذي لم يذكرها مثله أو دُونَه في الثقة -إلى أن قال-: وتقبل في موضعٍ آخرَ لقرائن تخصها، ومَن حَكَمَ في ذلك حُكْمًا عامًّا فقد غَلِطَ، بل كل زيادة لها حكمٌ يخصُّها... إلخ كلامه رحمه الله.

❁ وقد جعل الحازمي رحمه الله في "الاعتبار" ص(١١) من المرجحاتِ

كثرةَ العدد في أحد الجانبين، ثم ذكر مثالاً على ذلك ثم قال: الوجه الثاني -يعني من المرجحات- أن يكون أحد الراويَين أتقنَ وأحفظَ، نحو ما إذا اتفقَ مالك بن أنس وشعيب بن أبي حمزة في الزهري، فإن شعيبًا وإن كان حافظًا ثقة غير أنه لا يوازي مالكًا في إتقانه وحفظه، ومن اعتبر حديثهما وجد بينهما بَونًا بعيدًا. اهـ

وذكر الحافظ العراقي كلام الحازمي في "التقييد والإيضاح" ص(٢٨٦) مقرًّا له.

وبما أنه قد انتهى بنا الكلام في زيادة الثقة فإني أذكر بعض المشاكل التي واجهتني وكيف توصلت إلى حلها.



بعض المشاكل التي واجهتني عند البحث

١) أعظمُ مشكلة أنَّ الحافظَ الدارقطنيَّ رحمه الله في "الإلزامات" في بعض المواضع يذكر السند ولا يذكر المتن، وإليك مثالًا على ذلك:

قال رحمه الله: وسيلزم إخراج حديث محمد بن حاطب عن النبي ﷺ من رواية أبي مالك الأشجعي عنه، وقد رواه عنه أيضًا سِمَاك بن حرب وغير واحد، منهم ابن عون ويوسف بن سعد وغيرهما. [١]اهـ

فمثل هذا أحتاج إلى الرجوع إلى "تحفة الأشراف" للحافظ الْمِزِّيِّ، "وذخائر المواريث"، وترجمة ذلك الصحابي في "الإصابة" لعل الحافظ يذكر الحديث في ترجمته، و"مسند أحمد"، ثم أتحصَّل عليه في الغالب، ورُبَّ حديث لا أجده إلا بعد مُدَّة فأترك بياضًا، كحديث رافع بن أبي رافع الطائي، فإني لم أجده بسنده إلا بعد زمان، وجدته في "موضح أوهام الجمع والتفريق" للحافظ الخطيب (ج٢ ص٩٦).

وهكذا في "التتبع" فيقول الحافظ الدارقطني[٢]: وأخرج البخاري حديث خنساءَ بنت خِدَامٍ وقد كتبناه.

ويقول في موضع آخر[٣]: وأخرجَ مسلمٌ حديث ابنِ وهبٍ، عن أبي صخر، عن أبي حازم في وصف الجنة ولم يتابع عليه وغيره أثبتُ مِنه.

---

(١) الحديث رقم (٦) من "الإلزامات".

(٢) برقم (٥٧).

(٣) برقم (٧٢).

ويقولُ في مسند عمر[١]: وقد أخرج البخاري حديث داود بن أبي الفُرَاتِ، عن ابن بُرَيدَةَ، وقد كتبتُ علَّته في موضع آخر.

ويقول أيضًا في مسند عمر[٢]: وأخرج مسلم حديث قتادَةَ، عن سالم، عن مَعْدَانَ، وقد كتبت علته أيضًا في موضع آخر. اهـ

فمثل هذه الثلاثة المواضع بحثها سهل على الحفاظ، أما نحن فإننا محتاجون إلى أن نتصفح مسند ذلك الصحابي حتى نجد ذلك الحديث بذلك السند المُنْتَقَدِ، أو نرجع إلى الأطراف للحافظ المِزِّيِّ رَحِمَهُ اللهُ.

هذا وقد يكون الحديث المنتقد في "صحيح البخاري" في عدة مواضع بأسانيد مختلفة، فلا يحصل عليه بالسند المنتقد إلى بعد مراجعة طويلة.

وقد يكون الحديث في غير مَظِنَّتِهِ مثل حديث: «**مَن لَم يتغنَّ بِالقُرآنِ فَلَيسَ مِنَّا**» فإن مظنته فضائل القرآن كما ذكر البخاري حديثًا قريبًا من معناه في فضائل القرآن وهو حديث: «**مَا أَذِنَ اللهُ لِشَيءٍ كما أَذِنَ لِنَبِيٍّ حَسَنِ الصَّوتِ يَتَغَنَّى بِالقُرآنِ يَجْهَرُ بِهِ**» ولكن حديث: «**مَن لَم يتغنَّ بالقرآنِ**» ما وجدتُه إلا في كتاب التوحيد بعد اليأس من وجوده، وقد كنت أظن أن الدارقطني وَهِمَ في استدراكه على البخاري.

٢) **ومن المشاكل الأخطاء الواقعة في النسخ**، ولكنها بحمد الله يُعرَفُ الصواب منها بالرجوع إلى سند الحديث المنتقد، وإلى الجواب عنه في "مقدمة الفتح" و"الفتح" و"شرح النووي".

٣) **ومنها اختلافُ الحُفَّاظِ في تصحيحه وتضعيفه**، والبحث عن طرق

---

(١) برقم (١٢٦). (٢) برقم (١٢٧).

أخرى لترجيحِ الراجح.

٤) **بعض التعقيدات بسبب الاختصار**، وإيراد كثرة الاختلاف في "التتبع"؛ فإن بعض المواضع ما أفهمها إلا بعد الرجوع إلى كلامِ الحفاظ أو بعد جَمعِ طُرُقِ الحديث.

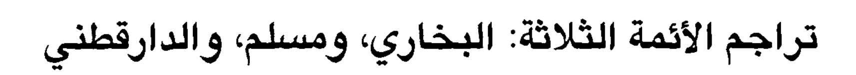
❁ ❁ ❁ ❁ ❁

وعلى كل حال: فقد استفدت بحمد الله من البحث في الكتب ومن المراجعة مع المشرفين الجليلين الشيخ: محمد الأمين المصري رَحِمَهُ اللَّهُ، والشيخ السيد محمد الحكيم حفظه الله، فقد بذل المشرف الأول جهده رَحِمَهُ اللَّهُ بتوجيهي، فلما توفي رَحِمَهُ اللَّهُ قام شيخنا السيد محمد الحكيم حفظه الله بتوجيهي وبيان ما يحتاج إلى زيادة أو اختصار.

فالله أسأل أن يثيبهما وأن يبارك لهما في علمهما، وأن يصلح لهما ذريتهما. آمين.

❁ ❁ ❁ ❁ ❁

تراجم الأئمة الثلاثة: البخاري، ومسلم، والدارقطني



البخاري:

نسبُه ومولده ومنشؤه ومبدأ طلبه للعلم:

قال الحافظُ في "مقدمة الفتح": هو أبوعبدالله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بَرْدِزْبَه الجُعفِيّ، ولد يوم الجمعة بعد الصلاة لثلاث عشرة ليلة خلت من شوال سنة أربع وتسعين ومائة بِبُخَارَى، مات والده ومحمد صغيرٌ فنشأ في حِجْرِ أمه، ثم حجَّ مع أمه وأخيه أحمد، وكان أَسَنَّ منه فأقام هو بمكة مجاورًا يطلب العلم ورجع أخوه أحمد إلى بخارى فمات بِها.

قال الْفَرَبْرِيُّ: سمعت محمد بن أبي حاتم ورَّاق البخاري يقول: سمعت البخاري يقول: ألهمت حفظ الحديث وأنا في الكُتَّاب، قلت: وكم أتى عليك إذ ذاك؟ قال: عشرُ سنين أو أقل، ثم خرجتُ من الكُتَّاب فجعلتُ أختلف إلى الدَّاخِلِيّ وغيره، فقال يومًا فيما كان يقرأ للناس: سفيان، عن أبي الزبير، عن إبراهيم، فقلتُ: إن أبا الزبير لم يروِ عن إبراهيم. فانتهرني، فقلت له: ارجع إلى الأصل إن كان عندك، فدَخلَ فنظر فيه ثم رجع، فقال: كيف هو يا غلام؟ فقلت: هو الزبير وهو ابن عدي، عن إبراهيم. فأخذ القلم وأصلح كتابه، وقال لي: صدقت.

قال: فقالَ له إنسان: ابنُ كم حين ردَدْتَ عليه؟ فقال: ابن إحدى عشرة سنة، فلما طعنتُ في ست عشرة سنة حفظت كتب ابن المبارك

ووكيع، وعرفت كلام هؤلاء يعني أصحاب الرأي.

أشهر مشايخه مع بيان مراتبهم:

قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللهُ: قد تقدم التنبيهُ على كثرتهم، وعن محمد ابن أبي حاتم عنه قال: كتبت عن ألف وثمانين نفسًا، ليس فيهم إلا صاحب حديث.

وقال أيضًا: لم أكتب إلَّا عمَّن قال: الإيمانُ قولٌ وعَمَلٌ. قال الحافظ وينحصرون في خمس طبقات:

الطبقةُ الأولى: من حدَّثه عن التابعين، مثل محمد بن عبدالله الأنصاري حدَّثه عن حُميد، ومثلُ مَكِّيٍّ بن إبراهيم حدثه عن يزيد بن أبي عبيد، ومثلُ أبي عاصم النبيل حدثه عن يزيد بن أبي عبيد أيضًا، ومثلُ عبيدالله بن موسى حدثه عن إسماعيل بن أبي خالد، ومثلُ أبي نعيم حدثه عن الأعمش، ومثل خلاد بن يحيى حدَّثه عن عيسى بن طَهْمَانَ، ومثلُ علي بن عَيَّاشٍ وعصام بن خالد حدثاه عن حَرِيزِ بن عثمان، وشيوخ هؤلاء كلهم من التابعين.

الطبقة الثانية: من كان في عصر هؤلاء ولكن لم يسمع من ثقات التابعين كَآدَمَ بن أبي إياس، وأبي مسهر عبدالأعلى بن مسهر، وسعيد بن أبي مريم، وأيوب بن سليمان بن بلال وأمثالهم.

الطبقة الثالثة: هي الوسطى من مشايخه وهم من لم يلقَ التابعين، بل أخذَ عن كبار تَبَعِ الأتباع كسليمان بن حرب، وقتيبة بن سعيد، وَنُعَيْمِ بن حماد، وعليِّ بن المديني، ويحيى بن معين، وأحمدَ بن حنبل، وإسحاق بن

راهويه، وأبي بكر وعثمان ابني أبي شيبة، وأمثال هؤلاء، وهذه الطبقة قد شاركه مسلم في الأخذ عنهم.

الطبقة الرابعة: رفقاؤه في الطلب ومن سمع قبله قليلًا: كمحمد بن يحيى الذُّهْلِيِّ، وأبي حاتم الرازي، ومحمد بن عبدالرحيم صاعقة، وعبد بن حُمَيْدٍ، وأحمد بن النضر، وجماعة من نظرائهم، وإنما يخرج عن هؤلاء ما فاته عن مشايخه، أو ما لم يجده عند غيرهم.

الطبقة الخامسة: قوم في عداد طلبته في السن والإسناد سمع منهم للفائدة كعبدالله بن حماد الْآمُلِيِّ، وعبدالله بن أبي العاص الخُوَارِزْمِيِّ، وحسين بن محمد الْقَبَّانِيِّ وغيرهم، وقد روى عنهم أشياء يسيرة.

وعمل في الرواية عنهم بما روى عثمان بن أبي شيبة عن وكيع قال: لا يكون الرجل عالمًا حتى يحدث عمن هو فوقه، وعمن هو مثله، وعمن هو دونه، وعن البخاري أنه قال: لا يكون المحدث كاملًا حتى يكتب عمن هو فوقه، وعمن هو مثله، وعمن هو دونه.

أشهر تلاميذه

روى عنه مسلم بن الحجاج في غير "الصحيح"، ومحمد بن عيسى الترمذي في "الجامع" وأبوزرعة، وأبوحاتم، وإبراهيم الحربي، وابن أبي الدنيا، وَأَبُوبِشْرٍ الدولابي، وابن أبي عاصم، وابن خزيمة، وأبوبكر بن أبي داود، ومحمد بن صاعد، ومحمد بن يوسف الْفِرَبْرِيُّ راوي "الصحيح"، وأبوبكر البزار، وصالح بن محمد الملقب بِجَزَرَة، ومحمد بن نصر المروزي، وأبوالقاسم البغوي. اهـ مختصرًا من "تهذيب التهذيب" و"مقدمة الفتح".

مؤلفاته

قال الحافظ رَحِمَهُ اللهُ في "مقدمة الفتح": تقدم ذكر "الجامع الصحيح" وذكر الْفَرَبْرِيُّ أنه سمعه منه تسعون ألفًا، وأنه لم يبقَ مَن يرويه غيرُه، وأطلقَ ذلكَ بناء على ما في عِلْمِهِ، وقد تأخَّر بعدَه بتسعِ سنين أبوطلحة منصور بن محمد بن علي بن قريبة البزدوي، وكانت وَفَاتُهُ سنة تسع وعشرين وثلاثمائة. ذَكَرَ ذلك مِن كونِهِ راوي "الجامع الصحيح" عن البخاري أبونصر بن ماكولا وغيرُه.

ومن رواة "الجامع" أيضًا ممن اتصلت لنا روايته بالإجازة: إبراهيم بن معقل النسفي، وفَاتَهُ مِنه قطعةٌ من آخرها رواها بالإجازة. وكذلكَ حماد بن شاكر النسوي.

والرواية التي اتصلت بالسماع في هذه الأعصار وما قبلها هي رواية محمد بن يوسف بن مطر بن صالح بن بشر الْفَرَبْرِيِّ.

ومن تصانيفه أيضًا:

"الأدب المفرد" يرويه عنه أحمد بن محمد بن الجليل -بالجيم- البزار.

و"رفع اليدين في الصلاة"، و"القراءة خلف الإمام" يرويها عنه محمود بن إسحاق الخزاعي، وهو آخر من حدَّث عنه ببخارى.

و"بر الوالدين" يرويه عنه محمد بن دَلْوَيْهِ الوراق.

و"التاريخ الكبير" يرويه عنه أبوأحمد محمد بن سليمان بن فارس،

وأبوالحسن محمد بن سهل النسوي[1] وغيره.

و"التاريخ الأوسط" يرويه عنه عبدالله بن أحمد بن عبدالسلام الْخَفَّافُ وزنجويه بن محمد اللباد.

و"التاريخ الصغير" يرويه عنه عبدالله بن محمد بن عبدالرحمن الأشقر.

و"خلق أفعال العباد" يرويه عنه يوسف بن ريحان بن عبدالصمد، والفربري أيضًا.

وكتاب "الضعفاء" يرويه عنه أبوبشر محمد بن أحمد بن حماد الدولابي، وأبوجعفر شيخ بن سعد[2]، وآدم بن موسى الخواري.

وهذه التصانيف موجودة ومروية لنا بالسماع أو بالإجازة.

ومن تصانيفه أيضًا:

"الجامع الكبير" ذكره ابن طاهر.

و"المسند الكبير" و "التفسير الكبير" ذكره الفربري.

وكتاب "الأشربة" ذكره الدارقطني في "المؤتلف والمختلف" في ترجمة كَيِّسَة.

وكتاب "الهبة" ذكره ورَّاقه كما تقدم.

و"أسامي الصحابة" ذكره أبوالقاسم ابن مَنْدَهْ، وأنه يرويه من طريق ابن فارس عنه، وقد نقل منه أبوالقاسم البغوي الكبير في "معجم الصحابة" له، وكذا ابن منده في "المعرفة"، ونقل أيضًا من كتاب "الْوُحْدَان" له وهو من

---

(١) صوابه الفسوي، كما في مقدمة "التاريخ الكبير" (ج١ ص٢).

(٢) صوابه: مسبح بن سعيد، كما في "طبقات المفسرين" للداودي (ج٢ ص ١٠٤).

ليس له إلا حديث واحد من الصحابة.

وكتاب «المبسوط» ذكره الخليلي في «الإرشاد» وأن مهيب بن سليم رواه عنه.

وكتاب «العلل» ذكره أبوالقاسم بن منده أيضًا، وأنه يرويه عن محمد بن عبدالله بن حمدون عن أبي محمد عبدالله بن الشرقي عنه.

وكتاب «الكنى» ذكره الحاكم أبوأحمد، ونقل منه.

كتاب «الفوائد» ذكره الترمذي في أثناء كتاب المناقب من «جامعه». اهـ

قلت: وكتاب «الاعتصام» ذكره الحافظ في «الفتح» (ج١٣ص٢٦٤) ط س.

نبذة من ثناء أهل العلم عليه

مناقب هذا الإمام أكثر من أن أستطيع أن أُعبِّر عنها في هذه العُجَالَةِ، فقد قال الحافظ الذهبي رَحِمَهُ اللهُ في «تذكرة الحفاظ» (ج٢ ص٥٥٦) بعد ذكره نبذة من مناقبه: قلت: قد أفردْتُ مناقب هذا الإمام في جزءٍ ضخمٍ، فيها العجبُ.

وقال الحافظ ابن حجر في «تهذيب التهذيب» بعد ذكره جملة من ثناء أهل العلم عليه، قلت: مناقبه كثيرة جدًّا قد جمعتها في كتاب مفرد، وَلَخَّصت مقاصِدَه في آخر الكتاب الذي تكلَّمت فيه على تعاليق «الجامع الصحيح». انتهى المراد منه.

فأنا بعون الله أقتطف نبذة تليق بهذه العجالة من «المقدمة» للحافظ رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

أما مشايخه:

فقال الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ: ما أَخرَجَتْ خُرَاسَانُ مثل محمد بن إسماعيل. رواه الخطيب بسند صحيح عن عبدالله بن أحمد عن أبيه. ولما سأله ابنه عبدالله عن الحفاظ فقال: شُبَّان من خُرَاسَانَ فعده فيهم فبدأ به.

وقال يعقوب بن إبراهيم الدورقي، وَنُعَيْمُ بن حماد الخزاعي: محمد بن إسماعيل البخاري فقيهُ هذه الأمة.

وقال بندار محمد بن بشار: هو أفقهُ خلق الله في زماننا.

وقال الْفَرَبْرِيُّ: سمعت محمد بن أبي حاتم يقول: سمعت حاشد بن إسماعيل يقول: كنت بالبصرة فسمعت بقدوم محمد بن إسماعيل، فلمَّا قدم قال محمد بن بشار: قدم اليوم سيد الفقهاء.

وقال عبدالله بن محمد المسندي: محمد بن إسماعيل إمام، فمن لم يجعله إمامًا فاتَّهمه.

هذا بعض ثناء مشايخه.

وأما أقرانه وأتباعه:

فقد قال أبوحاتم الرازي: لم تُخرِج خراسان قطُّ أحفظَ من محمد بن إسماعيل، ولا قَدِمَ منها إلى العراق أَعَلَمُ منه.

وقال عبدالله بن عبدالرحمن الدارمي: قد رأيت العلماء بالحرمين

والحجاز والشام والعراق، فما رأيتُ فيهم أجمعَ من محمد بن إسماعيل.

وقال صالح بن محمد جَزَرَة: ما رأيت خراسانيًّا أفهم من محمد بن إسماعيل. وقال أيضًا: كان أحفظهم للحديث.

وقال عبدالله بن عبدالرحمن الدَّغُولِيُّ: كتب أهل بغداد إلى محمد بن إسماعيل كتابًا فيه:

المسلمون بخيرٍ ما بقيت لهم وليس بعدك خير حين تُفتَقدُ

وقال إمام الأئمة محمد بن خزيمة: ما تحت أديم السماء أعلم بالحديث من محمد بن إسماعيل.

وقال أبوعيسى الترمذي: لم أرَ أعلم بالعلل والأسانيد من محمد بن إسماعيل البخاري.

وقال له مسلم: أشهد أنه ليس في الدنيا مثلكَ.

وقال أبوعمرو الخفاف: حدثني التقي النقي الذي لم أرَ مثله محمد بن إسماعيل، وهو أعلم بالحديث من أحمد وإسحاق وغيرهما بعشرين درجة، ومن قال فيه شيئًا فعليه مني ألف لعنة.

وختم الحافظ رَحِمَهُ اللهُ ثناء أهل العلم عليه بقوله: ولو قلت إني لم أرَ تصنيف أحد يشبه تصنيفه في الحسن والمبالغة لفعلت، ولو فتحت باب ثناء الأئمة عليه ممن تأخر عن عصره لفني القرطاس ونفدت الأنفاس، فذاك بحر لا ساحل له. اهـ بتصرف.

قلت: أما ما ذكره المتأخرون من الثناء عليه فإنني أكتفي بما ذكره السبكي في "طبقات الشافعية الكبرى" قال رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى: هو إمام المسلمين، وقدوة

الموحدين، وشيخ المؤمنين، والمعوَّل عليه في أحاديث سيد المرسلين، وحافظُ نظام الدين أبوعبدالله الجعفي مولاهم البخاري، صاحب «الجامع الصحيح» وساحب ذيل الفضل للمستميح:[1]

علا عن المدحِ حتى ما يُزانُ به ... كأنما المدحُ من مقداره يضعُ
له الكتاب الذي يتلو الكتاب هدى ... هذي السيادة طودًا ليس ينصدعُ
الجامع المانع الدين القويمُ وسنْـ ... ـنَة الشريعة أن تغتالها البدعُ
قاصي المراتب داني الفضل تحسبه ... كالشمس يبدو سناها حين ترتفعُ
ذلت رقاب جماهير الأنام له ... فكلهم وَهْوَ عال فيهمُ خضعوا
لا تسمعن حديث الحاسدين له ... فإن ذلك موضوعٌ ومنقطعُ
وقل لمن رام يحكيه اصطبارك لا ... تعجل فإن الذي تبغيه ممتنعُ
وهبك تأتي بما يحكي شكالته ... أليس يحكي محيا الجامع البيع

اهـ.

ثناء أهل العلم على «جامعه الصحيح»

قال الحافظ أبوعمرو بن الصلاح في «علوم الحديث» ص(١٣): أولُ من صنَّف في الصحيحِ: البخاريُّ أبوعبدالله محمد بن إسماعيل الجعفي مولاهم، وتلاه أبوالحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري القشيري من أنفسهم، ومسلم مع أنه أخذ عن البخاري واستفاد منه، يشاركه في كثير من شيوخه، وكتاباهما أصح الكتب بعد كتاب الله العزيز. اهـ

وثناء أهل العلم عليه كثير، وكفاه شرفًا أنه أول كتاب ألف في

---

(١) والمستميح هو طالب العطاء.

الصحيح، وأنا أقتصر على جملة من "مقدمة الفتح" ص (٤٨٩) قال الحافظ رَحِمَهُ اللَّهُ قال أبوالهيثم الكشميهني: سمعت الفربري يقول: سمعت محمد بن إسماعيل يقول: ما وضعتُ في كتاب الصحيح حديثًا إلا اغتسلت قبل ذلك وصليتُ ركعتين.

وعن البخاري قال: صنفتُ الجامع في ستمائة ألف حديث، في ست عشرة سنة، وجعلته حجة فيما بيني وبين الله.

وقال الخطيب: حدثني محمد بن علي الصوري، حدثنا عبدالغني بن سعيد، حدثنا أبوالفضل بن جعفر بن الفضل، أخبرنا محمد بن موسى بن يعقوب بن المأمون، قال: سُئِلَ أبوعبدالرحمن النسائي عن العلاء وسهيل، فقال: هما خير من فليح، ومع هذا فما في هذه الكتب كلها أجود من كتاب محمد بن إسماعيل.

وقال أبوجعفر العقيلي: لما صنف البخاري كتاب الصحيح عرضه على ابن المديني وأحمد ويحي بن معين وغيرهم فاستحسنوه وشهدوا له بالصحة إلا أربعة أحاديث. قال العقيلي: والقول فيها قولُ البخاري، وهي صحيحة.

وقال الحاكم أبوأحمد رَحِمَهُ اللَّهُ: محمد بن إسماعيل الإمامُ فإنَّه الذي ألَّف الأصول، وبيَّن للناس، وكل مَن عمل بعدَهُ فإنما أخذه من كتابه كمسلم فرَّق أكثر كتابه في كتابه وتجلد فيه حق الجلادة حيث لم ينسبه إليه.

وقال أبوالحسن الدارقطني الحافظ: لولا البخاري لما راح مسلم ولا جاء. وقال أيضًا: إنما أخذ مسلم كتاب البخاري فَعَمِلَ فيه[1] مستخرجًا وزاد

---

(١) كذا في الطبعة السلفية والطبعة الحلبية، ولعلها: (عليه).

أحاديث. اهـ

وقال الحافظ ابن كثير في «البداية والنهاية» (ج١١ ص٣٠) في ترجمة البخاري: وقد ترك رحمه الله بعده علمًا نافعًا لجميع المسلمين، فعلمه لم ينقطع بل هو موصول بما أسداه من الصالحات في الحياة، وقد قال رسول الله ﷺ: «**إِذَا مَاتَ ابنُ آدَمَ انقَطَعَ عَمَلُه إِلَّا مِن ثَلاثٍ: عِلْمٌ يُنتَفَعُ بِهِ**» الحديث رواه مسلم، وشرطه في «صحيحه» هذا أعز من شرط كل كتاب صنف في الصحيح لا يوازيه فيه غيره، لا «صحيح مسلم» ولا غيره، وما أحسن ما قال بعض الفصحاء من الشعراء:

صحيح البخاري لو أنصفوه	لما خُطَّ إلا بماء الذهبْ
هو الفرق بين الهدى والعمى	هو السدُّ بين الفنى والعطب
أسانيد مثل نجوم السماء	أمام متون لها كالشهب
بها قام ميزان دين الرسول	ودانَ به العُجْمُ بعد العرب
حجاب من النار لا شك فيه	يُمَيِّزُ بين الرضا والغضب
وستر رقيق إلى المصطفى	ونص مُبِيْنٌ لكشف الرِّيب
فيا عالمًا أجمع العالمون	على فضل رتبته في الرتب
سبقتَ الأئمة فيما جمعتَ	وفزت على رغمهم بِالقَصَبْ
نفيتَ الضعيف من الناقلين	ومن كان متهمًا بالكذب
وأبرزتَ في حسن ترتيبه	وتبويبه عجباً للعجب
فأعطاك مولاك ما تشتهيه	وأجزل حظَّك فيما وهب




وَفَاتُهُ رحمه الله

قال الحافظ في "تهذيب التهذيب": وقال ابن عدي: سمعت عبدالقدوس بن عبدالجبار السمرقندي يقول: جاء محمد بن إسماعيل إلى خرتنك (قرية من قرى سمرقند على فرسخين منها)، وكان له بها أقرباء فنَزل عندهم. قال: فسمعته ليلة من الليالي يدعو: اللهم إنَّها قد ضاقت عليَّ الأرض بما رحبت فاقبضني إليك، قال: فما تم الشهر حتى قبضه الله في سنة ست وخمسين (أي: بعد المائتين) في شوال. اهـ

قلت: وكان السبب في قوله: قد ضاقت بي الأرض بما رحبت أنه قدم نيسابور للإقامة فوقع بينه وبين الذُّهْلِيِّ ما وقع، كما في "مقدمة الفتح" ص(٤٩٠) ط س، فخِيفَ على البخاري ونُصح أن يرحل من نيسابور، ورجع إلى بلده، فوقع بينه وبين الأمير خالد ما سيأتي، فسلط عليه الأمير بعض أهل الأهواء كما في "مقدمة الفتح" ص(٤٩٣)، فرحم الله البخاري وأجزل مثوبته، آمين.

فَائِدَةٌ

قد يقول القارئ: كيف دعا البخاري رحمه الله على نفسه بالموت وقد ورد في "الصحيحين" عن النبي صلى الله عليه وسلم: «**لا يَتمنينَّ أحدُكم الموتَ لضُرٍّ نَزَلَ بِهِ**» فالجواب إذا خَشِي أن يُفتن في دينه جاز، لحديث: «**وإِذَا أَرَدْتَ بِعِبَادِكَ فتنةً فاقبِضْنِي إليكَ غيرَ مَفتُونٍ**» رواه الترمذي في التفسير سورة ﴿ ص ﴾ (ج٥ ص٤٥)، وأحمد (ج١ ص٣٦٨)، من حديث ابن عباس[١]، و(ج٤

---

(١) ثم تبيَّن بأنه **ضعيف**؛ لأنه من طريق أبي قِلَابَةَ، عن ابن عباس، وفي "تهذيب التهذيب" قيل:=

ص٦٦) من حديث بعض أصحاب النبي ﷺ.



= لم يسمع من ابن عباس، وفي "الإصابة": رواه أيوب عن أبي قلابة مرسلاً ولم يذكر قوته أحد، أخرجه الترمذي وأحمد وكذا أرسله بكر بن عبدالله المزني عن أبي قلابة، أخرجه الدارقطني. اهـ

وجاء من طريق قتادة عن أبي قلابة عن خالد بن اللَّجْلَاجِ عن ابن عباس، وهذه معلة أيضًا. فقد ذكر الحافظ في "الإصابة" ترجمة عبدالرحمن بن عايش أن الإمام أحمد قال: إن قتادة أخطأ فيه. اهـ وقال أبوزرعة الدمشقي عن أحمد بن حنبل: حديث قتادة هذا ليس بشيء، والقول ما قال ابن جابر. اهـ من "تحفة الأشراف" (ج٤ ص٣٨٢-٣٨٣). وأراد بقوله: والقول ما قال ابن جابر أي: حديث عبدالرحمن بن عايش فإنه من طريقه.

والحديث قد صح من حديث عبدالرحمن بن عايش ومعاذ بن جبل كما ذكر ذلك الحافظ في "الإصابة" (ج٢ ص٤٠٥) ترجمة عبدالرحمن بن عايش فأجاد وأفاد رحمه الله، وهكذا المزي في "تحفة الأشراف" (ج٤ ص٣٨٢-٣٨٣)، وأما حديث المبهم من الصحابة فمن طريق زهير بن محمد عن خالد عن عبدالرحمن بن عايش عن رجل من الصحابة، ورواية زهير بن محمد عن الشاميين ضعيفة، وهذا منها كما في "الإصابة".

الإمام مسلم بن الحجاج

قال الحافظُ الذهبيُّ في "تذكرة الحفاظ" (ج٢ ص٥٨٨): مسلمُ بن الحجَّاجِ، الإمام الحافظ، حجة الإسلام، أبوالحسين القشيري النيسابوري صاحب التصانيف، يقال: وُلِدَ سنة أربع ومائتين، وأول سماعه سنة ثمان عشرة ومائتين. اهـ

شيوخه:

روى الإمام مسلم رَحِمَهُ اللَّهُ عن شيوخ كثيرين كما يعلم ذلك من "صحيحه" ولكني أذكر جماعة أَكثَرَ عنهم:

- أبوبكر بن أبي شيبة قال الحافظ في "تهذيب التهذيب" (ج٦ ص٤) حكاية عن الزهرة: روى عنه مسلم ألفًا وخمسمائة وأربعين.

- وأبوخثيمة زهير بن حرب، ألف حديث ومائتين وواحدًا وثمانين حديثًا كما في "التهذيب" (ج٣ ص٣٤٤).

- ومحمد بن المثنى، سبعمائة واثنين وسبعين حديثًا (ج٩ ص٤٢٧).

- وقتيبة بن سعيد، ستمائة وثمانية وستين (ج٨ ص٣٦١).

- ومحمد بن عبدالله بن نُمَيْرٍ، خمسمائة وثلاثة وسبعين حديثًا (ج٩ ص٢٨٣).

-ومحمد بن العلاء الهمداني أَبُوكُرَيْبٍ، خمسمائة وستة وخمسين (ج٩ ص٣٨٦).

- ومحمد بن بشار الملقب بِبُنْدَارٍ، أربعمائة وستين (ج٩ ص٧٣).

ومن أشهر مشايخ مسلم: الإمام أحمد، ويحيى بن يحيى النيسابوري، ويحيى بن معين، وإسحاق بن إبراهيم الشهير بابن راهويه، والبخاري في غير الصحيح، وأبوزرعة عبيدالله بن عبدالكريم الرازي.

تلاميذه:

قال الحافظ في "تهذيب التهذيب": روى عنه الترمذي[1] حديثًا واحدًا عن يحيى بن يحيى، عن أبي معاوية، عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة: حديث «**أَحصُوا هِلَالَ شَعبَانَ لِرَمَضَانَ**» ما له في "جامع الترمذي" غيره، وأبوالفضل أحمد بن سلمة، وإبراهيم بن أبي طالب، وأبوعمرو الْخَفَّافُ، وحسين بن محمد القباني، وأبوعمرو الْمُسْتَمْلِي، وصالح بن محمد الحافظ، وعلي بن الحسن الهلالي، ومحمد بن عبدالوهاب الْفَرَّاءُ، وهما من شيوخه، وعلي بن الحسين بن الجنيد، وابن خزيمة، وابن صاعد، وَالسَّرَّاجُ، ومحمد بن عبد بن حُمَيدٍ، وأبوحامد وعبدالله ابنا الشرقي، وعلي بن إسماعيل الصَّفَّارُ، وأبومحمد بن أبي حاتم الرازي، وإبراهيم بن محمد بن سفيان، ومحمد بن مَخْلَدٍ الدُّورِيُّ، وإبراهيم بن محمد بن حمزة، وأبوعوانة الْإِسْفَرَايِينِيُّ، ومحمد بن إسحاق الفاكهي في كتاب "مكة"، وأبوحامد الأعمشي، وأبوحامد بن حسنويه وآخرون.

ثناء أهل العلم على الإمام مسلم

ثناء أهل العلم عليه كثيرٌ، ولكني أقتطف نبذة من "تذكرة الحفاظ":

---

[1] (ج٢ ص٩٨) وقال: غريب، لا نعرف مثل هذا إلا من حديث أبي معاوية. إلى آخر كلامه رحمه الله.

قال الحافظ الذهبي:

قال إسحاق الكوسج لمسلم -وهو من مشايخ الإمام مسلم-: لن نُعدَمَ الخيرَ ما أَبقَاكَ الله للمسلمين.

وقال أحمد بن سلمة: رأيت أبا زرعة وأبا حاتم يقدمان مسلم بن الحجاج في معرفة الصحيح على مشايخ عصرهما.

قال: وسمعت الحسين بن منصور يقول: سمعت إسحاق بن راهويه وذكر مسلمًا فقال كلامًا بالفارسية: أي رجل يكون هذا؟!!

وقال ابن أبي حاتم: كانَ ثقةً من الحفاظ كتبت عنه بالري، وقال أبي: صدوق.

وقال أبوقريش الحافظ: حفاظ الدنيا أربعة: وذكر مسلمًا منهم.

قال أبوعمرو بن حمدان: سألت ابن عقدةَ: أيهما أحفظ البخاري أو مسلم؟ فقال: كان محمدٌ عالمًا، ومسلم عالم، فأعدت عليه مرارًا فقال: يقع لمحمد الغلط في أهل الشام وذلك لأنه أخذ كتبهم ونظر فيها، فربما ذكر الرجل بكنيته ويذكر في موضع آخر باسمه يظنهما اثنين، وأما مسلم فقلما يوجد له غلط في العلل لأنه كتب المسانيد ولم يكتب المقاطيع ولا المراسيل. اهـ

قلت: قال الحافظ الخطيب رحمه الله بعد ذكره هذا الكلام عن ابن عقدة في "التاريخ" (ج١٣ ص١٠٢) قلت: إنما قفا مسلم طريق البخاري ونظر في علمه وحذا حذوه، ولما ورد البخاري نيسابور في آخر أمره لازمه مسلم وأدام الاختلاف إليه.

وقد حدثني عبيدالله بن أحمد بن عثمان الصَّيْرَفِيُّ، قال: سمعت أبا الحسن الدارقطني يقول: لولا البخاري لما ذهب مسلم ولا جاء.

وأخبرني أبوبكر الْمُنْكَدِرِيُّ، حدثنا محمد بن عبدالله بن محمد الحافظ، حدثني أبونصر أحمد بن محمد الْوَرَّاقُ، قال: سمعت أبا حامد أحمد بن حمدون القصار يقول: سمعت مسلم بن الحجاج وجاء إلى محمد بن إسماعيل البخاري فقبَّل بين عينيه وقال: دعني حتى أقبل رجليك يا أستاذ الْأُسْتَاذِيْنَ، وسيد المحدثين، وطبيب الحديث في عللِهِ، حدثك محمد بن سلام، حدثنا مخلد بن يزيد الحَرَّانِيُّ، حدثنا ابن جريج، عن موسى بن عقبة، عن سهيل، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ في كفارة المجلس، فما علته؟

قال محمد بن إسماعيل: هذا حديث مليح، ولا أعلم في الدنيا في هذا الباب[1] غيرَ هذا الحديث إلا أنه معلول. حدثنا به موسى بن إسماعيل، حدثنا وُهَيْبٌ، حدثنا سُهَيْلٌ، عن عون بن عبدالله قولَه. قال محمد بن إسماعيل: هذا أولى؛ فإنه لا يذكر لموسى بن عقبة سماع من سهيل. اهـ المراد من "تاريخ بغداد".

ثناء أهل العلم على "صحيحه"

قال الحافظ الذهبي في "التذكرة": وقال محمد بن الماسرجس: سَمِعتُ مسلمًا يقول: صنَّفتُ هذا الصحيحَ من ثلاثمائة ألف حديث مسموعة.

---

(١) قد أنكر الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ الله في "الفتح" قوله في هذا الباب وجعلها من أوهام الحاكم وقال: صوابه لا أعلم في الدنيا بهذا الإسناد غير هذا الحديث؛ لأنه قد ورد في كفارة المجلس عن جماعة من الصحابة، والبخاري لا يجهلها. فراجع آخر "فتح الباري".

وقال أحمد بن سلمة: كتبت مع مسلم في تأليف "صحيحه" خمس عشرة سنة وهو اثنا عشر ألف حديث.

وقال الحافظ أبوعلي النيسابوري: ما تحت أديم السماء كتابٌ أصحُّ من كتاب مسلم.

قال الحافظ[١] الذهبي: لعل أبا علي ما وصل إليه "صحيح البخاري". اهـ

وقال الإمام النووي رَحِمَهُ اللهُ في مقدمة "شرح مسلم" (ج١ ص١١): ومن حقق نظره في "صحيح مسلم" رَحِمَهُ اللهُ، واطلع على ما أودعه في أسانيده وترتيبه وحسن سياقته، وبديع طريقته من نفائس التحقيق وجواهر التدقيق، وأنواع الورع والاحتياط والتحري في الرواية، وتلخيص الطرق واختصارها وضبط متفرقها وانتشارها، وكثرة اطِّلاعه واتساع روايته، وغير ذلك مما فيه من المحاسن والأعجوبات واللطائف الظاهرات والخفيات،

---

(١) وقال الحافظ ابن حجر في "مقدمة الفتح" ص (١٢): والذي يظهر لي من كلام أبي علي أنه إنما قدَّم "صحيح مسلم" لمعنى غير ما يرجع إلى ما نحن بصدده من الشرائط المطلوبة في الصحة؛ بل ذلك لأن مسلمًا صنف كتابه في بلده بحضور أصوله في حياة كثير من مشايخه، فكان يتحرز في الألفاظ، ويتحرى في السياق، ولا يتصدى لما تصدى له البخاري من استنباط الأحكام ليبوب عليها، ولزم من ذلك تقطيع الحديث في أبوابه بل جمع مسلم الطرق كلها في مكان واحد، واقتصر على الأحاديث دون الموقوفات، فلم يعرج عليها إلا في بعض المواضع على سبيل الندور تبعًا لا مقصودًا، فلهذا قال أبوعلي ما قال، مع أني رأيت بعض أئمتنا يُجَوِّزُ أن يكون أبوعلي ما رأى "صحيح البخاري"، وعندي في ذلك بُعْدٌ، والأقرب ما ذكرته. اهـ المراد منه قلت: وقد أحسن من قال في المفاضلة بين الصحيحين:

تشاجر قوم في البُخَارِيْ ومسلم ... لديَّ وقالوا: أي ذين نقدم

فقلت لقد فاق البخاري صحة ... كما فاق في حسن الصناعة مسلم

علم أنه إمام لا يلحقه من بعد عصره، وَقَلَّ من يساويه بل يدانيه من أهل وقته ودهره، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء، والله ذو الفضل العظيم. اهـ

وقال الحافظ في "تهذيب التهذيب" (ج١٠ ص١٢٧) قلت: حصل لمسلم في كتابه حظٌّ عظيم مفرط لم يحصل لأحد مثله بحيث إن بعض الناس كان يفضِّله على صحيح محمد بن إسماعيل، وذلك لما اختص به من جمع الطرق وَجَوْدَةِ السياق، والمحافظة على أداء الألفاظ كما هي من غير تقطيع ولا رواية بمعنى، وقد نسج على منواله خلق من النيسابوريين، فلم يبلغوا شَأْوَه وحفظتُ منهم أكثر من عشرين إمامًا ممن صنف المستخرج على مسلم، فسبحان المعطي الوهاب!. اهـ

وقال الحافظ الذهبي في "التذكرة": قال ابن الشرقي: سمعت مسلمًا يقول: ما وضعت شيئًا في كتابي هذا إلا بحجة، وما أسقطت منه شيئًا إلا بحجة. اهـ

مؤلفاته

قال الحافظ الذهبي في "التذكرة": قال الحاكم: ولمسلم المسند الكبير على الرجال ما أرى أنه سمعه منه أحد. و"كتاب الجامع على الأبواب" رأيت بعضه، "وكتاب الأسماء والكنى"، و"كتاب التمييز"، و"كتاب العلل"، و"كتاب الْوُحْدَانِ"، و"كتاب الأفراد"، و"كتاب الأقران"، و"كتاب سؤالاته أحمد بن حنبل"، وكتاب "حديث عمرو بن شعيب"، وكتاب "الانتفاع بِأُهُبِ السِّبَاعِ"، و"كتاب مشايخ مالك"، و"كتاب مشايخ الثوري"، و"كتاب مشايخ شعبة"، و"كتاب من ليس له إلا راو واحد"، و"كتاب المخضرمين"، و"كتاب أولاد الصحابة"، و"كتاب أوهام

المحدثين»، و«كتاب الطبقات»، و«كتاب أفراد الشاميين».

وفاته رحمه الله

قال الحافظ الذهبي في «التذكرة»: مات مسلم رحمه الله في رجب سنة إحدى وستين ومائتين، وقبره يزار[1].

---

(1) إن لم يشد الزائر رحلًا ولم يقل هُجرًا، وقصد بزيارته تذكر الآخرة، فهي زيارة شرعية. وإن شد رحلًا، أو قال هُجرًا -أي: كلامًا فاحشًا- وكان دون الشرك أو جمع بينهما، فهي زيارة بدعية. وإن صحبت الزيارة استغاثة بالمقبور، كأن يطلب منه نفعًا أو أن يدفع عنه ضرًّا فهي زيارة شركية.

ترجمة الحافظ الدارقطني[1]

كما في «تذكرة الحفاظ» (ج٣ ص٩٩١) قال الحافظ الذهبي رحمه الله: الدارقطنيُّ الإمام، شيخ الإسلام، حافظ الزمان، أبوالحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي البغدادي الحافظ الشهير صاحب «السنن»، مولده سنة ست وثلاثمائة.

مشايخه:

وسمع البغوي، وابن أبي داود، وابن صاعد، والحضرمي، وابن دُرَيْدٍ، وابن فيروز، وعلي بن عبدالله بن مبشر، ومحمد بن القاسم المحاربي، وأبا علي محمد بن سليمان المالكي، وأبا عمر القاضي، وأبا جعفر أحمد بن البهلول، وابن زياد النيسابوري، وبدر بن الهيثم القاضي، وأحمد بن القاسم الفرائضي، وأبا طالب الحافظ، وخلائق ببغداد والبصرة والكوفة وَوَاسِطَ، وارتحل في كُهُولَتِهِ إلى مصر والشام، وصنف التصانيف الفائقة.

تلاميذه:

حدَّث عنه الحاكم، وأبوحامد الإِسْفَرَايِينِيّ، وتَمّام الرازي، والحافظ عبدالغني الأزدي، وأبوبكر الْبَرْقَانِيُّ، وأبوذر الهروي، وأبونعيم الأصبهاني، وأبومحمد الخَلَّالُ، وأبوالقاسم بن الحسن، وأبوطاهر بن عبدالرحيم، والقاضي أبوالطيب الطبري، وأبوبكر بن بشران، وأبوالقاسم حمزة

---

(١) في «اللباب» لابن الأثير: الدارقطني بفتح الدال، وسكون الألف، وفتح الراء، وضم القاف، وسكون الطاء المهملة، وفي آخرها نون، هذه النسبة إلى دار القطن، وكانت مَحَلَّةً كبيرة ببغداد ينسب إليها الإمام أبوالحسن... إلى آخره.

السهمي، وأبومحمد الجوهري، وأبوالحسين بن الآبنوسي، وعبدالصمد بن المأمون، وأبوالحسين بن المهتدي بالله، وَأَمَّ سواهم.

ثناء أهل العلم عليه:

قال الحاكم: صَارَ الدارقطنيُّ أَوحَدَ عصرِهِ في الحفظ والفهم والوَرَعِ، وإمامًا في القراء والنحويين، وأقمت في سنة سبع وستين ببغداد -يعني بعد الثلاثمائة- أربعةَ أشهر وكَثُرَ اجتماعنا، فصادفته فوق ما وُصِفَ لي، وسألته عن العلل والشيوخ، وله مصنفات يطول ذكرها، فأشهد أنه لم يُخلِّف على أديم الأرض مثلَه.

وقال الخطيب: كانَ فريد عصره، وإمام وقته، وانتهى إليه علم الأثر والمعرفة بالعِلَلِ وأسماء الرجال، مع الصدق والثقة وصحة الاعتقاد والاضطلاع من علوم كالقراءات، فإن له فيها مصنفًا سبق فيه إلى عقد الأبواب قبل فرش الحروف، وتأسى القراء به بعده، ومن ذلك المعرفة بمذاهب الفقهاء، بلغني أنه درس الفقه على أبي سعيد الإِصْطَخْرِيِّ، ومنها المعرفة بالآداب والشعر فقيل: كان يحفظ دواوين جماعة، وحدثني حمزة بن محمد بن طاهر أنه كان يحفظ ديوان السيد الحميري، ولهذا نسب إلى التشيع.

قال الذهبي: ما أبعده من التشيع!!

قال الخطيب: وحدثني الأزهري[1] قال: بلغني أن الدارقطني حَضَرَ في حداثته مجلس إسماعيل الصَّفَّارُ وقعد ينسخ جزءًا، والصفار يُملِي، فقال

---

(١) هذه القصة بهذا الإسناد ضعيفة؛ لأنها من بلاغات الأزهري.

رجل: لا يصح سماعك وأنت تنسخ، فقال: فهمي للإملاء خلاف فهمك، أتحفظ كم أملى الشيخ؟ قال: لا أدري، قال: أملى ثمانية عشر حديثًا، الحديث الأول عن فلان، ومتنه كذا وكذا، والثاني عن فلان، عن فلان، ومتنه كذا وكذا. ومرَّ في ذلك حتى أتى على الأحاديث، فتعجب الناس منه أو كما قال.

قال رجاء بن محمد المعدل: قُلتُ للدارقطني: هل رأيت مثل نفسك؟ فقال: قال الله تعالى: ﴿فَلَا تُزَكُّوٓا۟ أَنفُسَكُمْ﴾ قال: فألححتُ عليه فقال: لم أرَ أحدًا جَمَعَ ما جمعتُ.

وقال أبوذر الحافظ: قلتُ للحاكم: هل رأيتَ مثل الدارقطني؟ فقال: هو لم يرَ مثلَ نفسه، فكيف أنا. رواها أبوبكر الخطيب في "تاريخه"[1] عن أبي الوليد الْبَاجِيِّ عن أبي ذرٍّ.

وكان عبدالغني إذا ذكر الدارقطني قال: أُستاذي. قال القاضي أبوالطيب الطبري: الدارقطني أميرُ المؤمنين في الحديث.

وقال الخطيب: قال لي أبوالقاسم الأزهري: كان الدارقطني ذَكِيًّا، إذا ذَكَرَ شيئًا من العلم -من أي نوع كان- وُجِدَ عنده منه نصيبٌ وافر، لقد حدثني محمد بن طلحة النعالي أنه حضر مع الدارقطني دعوةً، فجرى ذكر الأَكَلَة، فاندفع الدارقطني يورد نوادر الأَكَلَة حتى قطع أكثر ليلته بذلك.

قال الأزهري: رأيت الدارقطني أجاب ابن أبي الفوارس عن علة حديث أو اسم فقال: يا أبا الفتح ليس بين الشرق والغرب من يعرف هذا غيري.

---

(١) (ج١٢ ص٣٥).

قال الخطيب في ترجمة[1] الدارقطني: سألت البرقاني: هل كان أبوالحسن يملي عليك العلل من حفظه؟ قال: نعم، وأنا الذي جمعتها وقرأها الناس من نسختي.

وحدثنا العتيقي، قال: حضرت مجلس الدارقطني وجاء أبوالحسن البيضاوي برجل غريب، وسأله أن يملي عليه أحاديث فأملى عليه من حفظه مجلسًا تزيد أحاديثه على العشرين متون جميعها: «**نِعْمَ الشَّيءُ الهَدِيَّةُ أَمَامَ الحَاجَةِ**»[2]، فانصرف الرجل ثم جاءه بعد وقد أهدى له شيئًا فقرَّبه إلَيه

---

(١) في "تاريخ بغداد" (ج١٢ ص٣٧).

(٢) في "فيض القدير" في الكلام على الحديث «**نعم الشيء الهدية أمام الحاجة**» بعد ذكره قصة الدارقطني مع الغريب، قال ابن الجوزي: واعجبًا من الدارقطني كيف روى حديثين ليس فيهما ما يصح ولم يبيّن!! ثم اندفع في توجيه بطلانها. فتعقبه المؤلف -يعني السيوطي- بقوله: واعجبًا من ابن الجوزي كيف يحكم على رد الأحاديث الثابتة بلا تثبت، فإن الحديث: «**إذا أتاكم كريم قوم فأكرموه**» ورد من رواية أكثر من عشرة من الصحابة فهو متواتر على رأي من يكتفي في التواتر بعشرة. اهـ

ذِكْرُ بعضِ مخرجيه من "كنز العمال" (ج٩ ص١٥٤): «**إذا أتاكم كريم قوم فأكرموه**» رواه ابن ماجه، والحكيم، والبيهقي، عن ابن عمر. والحاكم عن جابر بن عبدالله. والطبراني عن ابن عباس. وابن خزيمة، وابن أبي شيبة، وابن عدي، والطبراني، والبيهقي في "الشعب" و"السنن" عن جرير. و(ز)* عن أبي هريرة. والطبراني، وابن عدي عن معاذ بن جبل. وابن عدي عن أبي قتادة. وابن عساكر عن عدي بن حاتم وأنس، وعن طوسي بن صابر بن جبر البجلي عن أبيه عن جدِّهِ، وأبوالحسن القطان في الطوالات وابن منده... إلخ.

أما حديث «**نعم الشيء الهدية عند الحاجة**» فموضوع، راجع "السلسلة الضعيفة" للشيخ الألباني حفظه الله رقم (٧٥٤).

---

* رمز الزاي. قال: صاحب "الكنز" لم ينبه عليه لمن هو له، والغالب أنه لأبي حامد يحيى بن بلال البزاز.

فأملى عليه من حفظه سبعة عشر حديثًا متونُها «إِذَا أَتَاكُمْ كَرِيمُ قَوْمٍ فَأَكْرِمُوهُ».

ثم قال الذهبي: هنا يخضع للدارقطني ولسعة حفظه الجامع لقوة الحافظة ولقوة الفهم والمعرفة، وإذا شئت أن تَبَيَّن براعة هذا الإمام الفرد فطالع "العلل" له فإنك تندهش ويطول تعجبُك.

بغض الدارقطني لعلم الكلام:

قال السُّلَمي: سمعت الدارقطني يقول: ما شيءٌ أبغضُ من الكلام.

براءة الدارقطني مِن وَصْمَةِ التشيُّع:

قال ابن طاهر اختلفوا ببغداد فقال قوم: عليٌّ أفضل من عثمانَ رضي الله عنهما، فتحاكموا إلى الدارقطني، قال: فأمسكتُ، وقلت: الإمساكُ خيرٌ ثم لم أرَ لديني السكوت، وقلت: عثمان أفضل لاتفاق جماعة أصحاب رسول الله على هذا، وهو قول أهل السنة وهو أول عقد يحل من الرفض.

وتقدم قول الذهبي: وما أبعده من التشيع.

وذكر الحافظ في "لسان الميزان" (ج٦ ص٢٤٩) في ترجمة يحي بن الحسين ذكر كلام بعضهم في نسبة الدارقطني إلى التشيع فقال الحافظ: هذا لا يثبت عن الدارقطني.

وصمة الدارقطني بالتدليس:

قال ابن طاهر: للدارقطني مذهب خفي في التدليس يقول فيما لم يسمعه من البغوي: قُرِئَ على أبي القاسم البغوي حدثكم فلان.

إمامة الدارقطني في اللغة:

قال الحافظ الخطيب في «التاريخ» (ج١٣ ص٣٥): وحدثني الأزهري أن أبا الحسن لما دخل مصر كان بِها شيخٌ علويٌّ من أهل مدينة رسول الله يقال له مسلم بن عبدالله، وكان عنده كتاب «النسب» عن الخضر بن داود عن الزبير بن بَكَّارٍ، وكان مسلمٌ أحد الموصوفين بالفصاحة المطبوعين على العربية، فسأل الناسُ أبا الحسن أن يقرأ عليه كتاب «النسب» ورغبوا في سماعه بقراءته، فأجابَهم إلى ذلك، واجتمع في المجلس من كان بمصر من أهل العلم والأدب والفضل، فحرصوا على أن يحفظوا على أبي الحسن لحنةً أو يظفروا منه بسقطة، فلم يقدروا على ذلك، حتى جعل مسلم يعجب ويقول: وعربية أيضًا.

عودة إلى «التذكرة» وما فيها من ثناء أهل العلم عليه:

قال عبدالغني: أحسن الناس كلامًا عن الحديث ابن المديني في زمانه وموسى بن هارون في وقته، والدارقطني في وقته.

وقال الصوري: سمعت رجاء بن محمد يقول: كنَّا عند الدارقطني وهو يصلي فقرأ القارئ (نسير بن ذعلوق) فصيَّره (بشيرًا)، فسبح الدارقطني، فقال (بُشير) بضم الباء، فسبَّح الدارقطني، فقال: (يسير)، فتلا الدارقطني ﴿نٓ وَٱلْقَلَمِ﴾.

وحكى حمزة نحوها، وأن القارئ قرأ (عمرو بن سعيد)، فسبح فوقف القارئ فتلا: ﴿يَـٰشُعَيْبُ أَصَلَوٰتُكَ تَأْمُرُكَ﴾.

قال الخطيب: حدثني أبونصر بن ماكولا قال: رأيت كأني أسأل عن

حال الدارقطني في الآخرة، فقيل لي: ذاك يُدعَى (الإمام) في الجنة.

ثم قال الذهبي: أخذ الدارقطني الحروف عن ابن مجاهد، وتلا على النقاش وابن ثوبان وأحمد بن محمد الدِّيبَاجِيّ، وعلي بن ذاويه القزاز وتصدر في آخر أيامه للإقراء أيضًا.

مؤلفاته:

من مؤلفاته رَحِمَهُ اللَّهُ التي اشتهرت عنه ما سطر في دائرة المعارف الإسلامية (ج٩ ص٩٠، ٨٩)، وعزاها صاحب دائرة المعارف إلى "كشف الظنون" والسيوطي والنووي والخطيب وابن خلكان فمنها:

"السنن"، وكتاب "العلل" خمسة أجزاء أملاه من حفظه، "الإلزامات" على الصحيحين، و"الاستدراكات والتتبع"، وكتاب "الأربعين"، وكتاب "الأفراد"، وكتاب "الأمالي"، وكتاب "المستجاد"، وكتاب "الرؤيا" خمسة أجزاء، وكتاب "التصحيف"، وكتاب "المُدَبَّج"، وكتاب "غريب الحديث"، و"المُؤْتَلِف وَالمُخْتَلِف" في أسماء الرجال، وكتاب "الضعفاء"، وكتاب "القراءات". اهـ مختصرًا من "دائرة المعارف الإسلامية".

توفي رَحِمَهُ اللَّهُ سنة خمس وثمانين وثلاثمائة، وقد بلغ الثمانين كما في "تاريخ بغداد" (ج١٢ ص٤٠).

النهضة العلمية التي قام بها المحدثون

❑ **كان الجو الذي عَاشَ فيها الشيخانِ رحمهما الله جوًّا علميًّا،** لأهل العلم مكانة عظيمة في نفوس المجتمع، فهذا الإمام البخاري رَحِمَهُ اللهُ لما قدم البصرة نودي في جامع البصرة مرتين بقدومه، فلما كان من الغد حضر المحدثون والحفاظ والفقهاء وَالنَّظَّارَةُ، حتى اجتمع قريب من كذا كذا ألف نفس، فجلس أبوعبدالله للإملاء إلى آخر القصة، كما في "مقدمة الفتح" ص(٤٨٦).

وفيها أيضًا ص(٤٨٥): وذكر عن صالح بن محمد جزرة أنه قال: كنت أَسْتَمْلِي البخاري ببغداد، فبلغ مَن حضر المجلس عشرين ألفًا. اهـ

وقد ذكر الحافظ في "تهذيب التهذيب" في ترجمة عاصم بن علي شيخ البخاري أن العجلي قال: شهدتُ مجلس عاصم بن علي فحزروا من شهده ذلك اليوم ستين ومائة ألف. اهـ

وقال قبله: وقال أبوالحسين بن المنادي: حدَّث -يعني عاصمًا- ببغداد في مسجد الرُّصَافَةِ وكان مجلسه يحزر بأكثر من مائة ألف إنسان. اهـ

❑ **وقد كان الملوك والأمراء يحبون التقرب منهم،** فقد ذكر الحافظ الخطيب في "التاريخ" (ج٢ ص٣٣) أن أمير بخارى -وهو الأمير خالد بن أحمد- طلب من البخاري أن يحمل إليه كتاب "الجامع" و"التاريخ" وغيرهما ليسمع منه، فقال محمد بن إسماعيل لرسوله: أنا لا أذل العلم ولا أحمله إلى

أبواب الناس، فإن كانت لك إلى شيء منه حاجة فاحضرني في مسجدي أو في داري، وإن لم يعجبك هذا فأنت سلطان فامنعني من الجلوس ليكون لي عذر عند الله يوم القيامة؛ لأني لا أكتم العلم لقول النبي ﷺ: «مَن سُئِل عَن عِلمٍ فَكَتَمَه أُلْجِم بِلِجامٍ مِن نَارٍ». فكان سبب الوحشة بينهما هذا. اهـ

❑ **وكان لديهم مِنَ الجدِّ ما لا يستطاع لولا إعانة الله.** فهذا الإمام البخاري كان يقوم في الليلة خمس عشرة مرة إلى عشرين مرة ليعلق بعض الفوائد الحديثية كما في "تاريخ بغداد" (ج٢ ص١٣، ١٤).

وعلم الحديث في عهد الشيخين كان قد انتهى من حيث الجمع ولم يبق إلا التهذيب، ومِن ثَمَّ قال إسحاق بن راهويه شيخ البخاري ومسلم: لو جمعتم كتابًا مختصرًا لصحيح سنة رسول الله ﷺ. وقال البخاري: فوقع ذلك في قلبي فأخذت في جمع "الجامع الصحيح". كما في "مقدمة الفتح" ص(٧).

وصنيع مسلم رحمه الله في مقدمة "صحيحه" يوحي أن الذي يهم الشيخين رحمهما الله هو جمع جملة من الأحاديث الصحيحة حيث قال رحمه الله (ج١ ص٤٥) مع النووي: أما بعد فَإِنَّك يَرحمك الله بتوفيقِ خالِقِكَ ذَكَرْتَ أَنَّكَ هَمَمْتَ بالفَحصِ عَن تعرُّفِ جُملَةِ الأخبار المأثورة عن رسول الله ﷺ في سنن الدين وأحكامه، وما كان منها في الثوابِ والعقابِ، والترغيب والترهيب، وغير ذلك من صنوف الأشياءِ بالأسانيد التي بِها نقلت وتداولها أهل العلم فيما بينهم، فأردتَ -أرشدك الله- أن تُوقَفَ على جملتها مؤلَّفة مُحصَاةً، وسألتني أن ألخصها لك في التأليف بلا تكرار يكثر، فإن ذلك

زعمت مما يشغلك عما له قصدت من التفهم فيها والاستنباط منها، وللذي سألتَ -أكرمكَ الله- حين رجعتُ إلى تدبُّره وما تئول به الحال -إن شاء الله- عاقبةٌ محمودةٌ، ومنفعةٌ موجودة، وظننتُ حين سألتني تجشم ذلك أن لو عُزِمَ عليه وقُضِي لي تَمامُه؛ كان أول من يصيبه نفع ذلك إياي خاصة قبل غيري من الناس؛ لأسباب كثيرة يطول بذكرها الوصف؛ إلا أن جملة ذلك أن ضبط القليل من هذا الشأن وإتقانه أيسر على المرء من معالجة الكثير، ولا سيما عند من لا تمييز عنده من العوام إلا بأن يُوقِفَه على التمييز غيرُه؛ فإذا كان الأمر في هذا كما وصفنا فالقصدُ مِنه إلى الصحيح القليل أولى بِهم من ازدياد السقيم، وإنما يُرجَى بعض المنفعة في الاستكثار من هذا الشأن وجمع المكررات منه لخاصةٍ مِن الناسِ ممن رُزِقَ فيه بعض التيقُّظ، والمعرفة بأسبابه وعِلَله، فذلك إن شاء الله يهجم بما أوتي من ذلك على الفائدة في الاستكثار من جمعه، فأما عوام الناس -الذين هم بخلاف معاني الخاص من أهل التيقظ والمعرفة- فلا معنى لهم في طلب الكثير وقد عجزوا عن معرفة القليل... إلى آخر كلامه رَحِمَهُ اللَّهُ.

إثبات نسبة الكتابين: "الإلزامات" و"التتبع" للحافظ الدارقطني

قد مرَّ عدُّهما من جملة مؤلفات الحافظ الدارقطني رَحِمَهُ اللهُ، وقد نوَّه بهما المؤلفون في كتب المصطلح وغيرهم، وقد وصل إلينا نسختان إحداهما نسخة شيخنا محمد الأمين المصري رَحِمَهُ اللهُ مصورة عن نسخة في مكتبة (بتنه خدابخش) شمالي الهند، أفادني بهذا الشيخ محمود الميرة أمين مكتبة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة حفظه الله. وهي مكونة من (٤٨) صفحة، والصفحة (٢٠) سطرًا بخط فارسي جيد.

والثانية مصورة عن نسخة شيخنا حماد الأنصاري حفظه الله نسخها عن نسخة أبي محمد زين العابدين الآروي البهاري، فرغ الشيخ حماد من نسخها يوم الإثنين (١٨/ ٤/ ١٣٨٢هـ) في مكة المكرمة، وقابلها على الأصل المذكور، وانتهت مقابلتها يوم الخميس (١١/ ٦/ ١٣٨٢هـ) وهي (٣٦) صفحة وتشتمل الصفحة على ٣٢ سطرًا.

وأبومحمد زين العابدين فرغ من تسويد نسخته يوم الأربعاء لثلاث عشرة ليلة بقيت من جمادى الثانية سنة ١٣٢٢هـ. ووجدتُ نسخة عند الشيخ بديع الدين السندي بمكة، هي ونسخة الشيخ حماد من أصلٍ واحد، وعدد صفحاتِها (١١٠) صفحة ١٥سطرًا.

ووصلتني نسخة ثالثة من أخينا ربيع بن هادي الذي يحقق الآن "النكت على ابن الصلاح" بمكة لشهادة الدكتوراة، ولكنها لم تصلني إلا

بعد الفراغ، وقد رجعت إليها عند اختلاف النسختين فلم أجد فيها خلافًا يُذكَر.

وأنا ذاكر ما عثرتُ عليه من كلام أهل العلم في عزوِ هذين الكتابين إلى الحافظ الدارقطني، وبعد ذلك أذكر إن شاء الله سند النسختين متكلمًا على رجال السند بعون الله تبارك وتعالى.

"الإلزامات"

المقصود من هذا إثبات نسبة الكتاب للحافظ الدارقطني رحمه الله مع ذكر جواب أهل العلم عن هذه الإلزامات.

❁ قال النووي رحمه الله في "مقدمة شرح صحيح مسلم" (ج١ ص٢٤): فصل: ألزم الإمام الحافظ أبوالحسن علي بن عمر الدارقطني رحمه الله وغيرُه البخاريَّ ومسلمًا رضي الله عنهما إخراجَ أحاديثَ تركا إخراجها مع أن أسانيدَها أسانيدُ قد أخرجا لرواتها في "صحيحيهما" بِها.

وذكر الدارقطني وغيرُه أن جماعة من الصحابة رضي الله عنهم رووا عن رسول الله ﷺ، ورويت أحاديثهم من وجوه صِحَاحٍ لا مطعن في ناقليها، ولم يخرجا من أحاديثهم شيئًا، فيلزمها إخراجها على مذهبيهما. وذكرَ البيهقي أنَّهما اتفقا على أحاديث من صحيفة همام بن منبِّه، وأن كل واحد منهما انفرد عن الآخر بأحاديث منها مع أن الإسناد واحد. وصنَّف الدارقطني وأبوذر الهَرَوِيُّ في هذا النوع الذي ألزموهما.

وهذا الإلزام ليس بلازمٍ في الحقيقة؛ فإنَّهما لم يلتزما استيعاب الصحيح، بل صحَّ عنهما تصريحهما أنَّهما لم يستوعباه، وإنما قصدا جمع جُمَل

من الصحيح، كما يقصد المصنف في الفقه جمع جملة من مسائله، لا أنه يحصر جميع مسائله، لكنهما إذا كان الحديث الذي تركاه أو تركه أحدهما مع صحة إسناده في الظاهر أصلًا في بابه، ولم يخرجا له نظيرًا، ولا ما يقوم مقامه، فالظاهر من حالهما أنَّهما اطلعا فيه على عِلَّةٍ إن كانا روياه، ويحتمل أنَّهما تركاه نسيانًا أو إيثارًا لترك الإطالة، أو رَأَيَا أنَّ غيره مما ذكراه يسدُّ مسدَّه، أو لغير ذلك. اهـ

قلت: الظاهر أنَّهما تركاه لخشية الطول، كما جاء في "مقدمة الفتح" عن البخاري، وفي "صحيح مسلم" (ج٤ ص١٢٢) مع النووي.

۞ ومن الذين أشاروا إلى كتاب "الإلزامات" أو صرحوا به:

١) الحافظ العراقي في "شرح الألفية" (ج١ ص٤٣).

٢) وزكريا الأنصاري في "شرح الألفية" أيضًا.

٣) والسخاوي في "شرح الألفية" (ج١ ص٣١).

٤) والسيوطي في "تدريب الراوي" ص (٤٧).

٥) ومحمد بن إبراهيم الوزير في "تنقيح الأنظار" (ج١ ص٥١ مع "توضيح الأفكار").

٦) والكتاني في "الرسالة المستطرفة" ص (٢٣).

٧) والحافظ ابن حجر في "تهذيب التهذيب" في ترجمة عروة بن المُضَرِّسِ، وسلمة بن يزيد رضي الله عنهما.

٨) وذكره الحافظ ابن حجر في "الإصابة" في ترجمة عبدالله بن بدر.

٩) وذكره في "فهرست ابن خير".

فهذه النصوص عن هؤلاء الأئمة تدل على شهرة هذا الكتاب، وصحة نسبته إلى الدارقطني. والله أعلم.

"التتبع"

ممن أثبت هذا الكتاب:

١) الحافظ ابن حجر رحمه الله في "النكت على ابن الصلاح" ص(٤٥) وَ ص(٧٥، ٧٨).

٢) وابن الصلاح في "علوم الحديث" ص(٢٤).

٣) والصنعاني في "توضيح الأفكار" (ج١ ص١٢٨).

٤) والسخاوي في "فتح المغيث" (ج١ ص٥٢).

٥) والسيوطي في "تدريب الراوي".

٦) وزكريا الأنصاري في "شرح ألفية العراقي".

٧) وحاجي خليفة في "كشف الظنون" (ج١ ص٥٥٧).

هذه بعض النصوص عن أهل العلم في إثبات هذين الكتابين إلى الحافظ الدارقطني، ولا شك أنَّها تطمئن النفس ببعضها فضلاً عن كلها.

موقف الحافظ ابن حجر من كتاب "التتبع" وأجوبته الإجمالية

❁ قال رحمه الله ص(٣٤٦) من "المقدمة": الفصلُ الثامنُ في سياقِ الأحاديثِ التي انتقدها عليه حافظُ عصرِهِ أبوالحسن الدارقطني وغيرُه مِن النُّقَّادِ، وإيرادها حديثًا حديثًا على سياق الكتاب، وسياق ما حضر من الجواب عن ذلك.

وقبل الخوض فيه ينبغي لكل منصفٍ أنْ يعلمَ أنَّ هذه الأحاديث وإن كان أكثرها لا يقدح في أصلِ موضوعِ الكتاب، فإنَّ جميعَها واردٌ من جهة أخرى، وهي ما ادعاه الإمام أبوعمرو بن الصلاح وغيرُه مِن الإجماع على تَلقِّي هذا الكتاب بالقبول والتسليم لصحةِ جميع ما فيه، فإن هذه المواضع مُتَنَازَعٌ في صحتها، فلم يحصل لها من التلقي ما حصل لمعظم الكتاب، وقد تعرض لذلك ابن الصلاح في قوله: إلا مواضع يسيرة انتقدها عليه الدارقطني وغيره، وقال في "مقدمة شرح مسلم" له: ما أخذ عليهما -يعني على البخاري ومسلم- وقدح فيه معتمدٌ من الحفاظِ فهو مستثنًى مما ذكرناه، لعدم الإجماع على تلقيه بالقبول انتهى. وهو احتراز حسن.

واختلف كلام الشيخ محيي الدين في هذه المواضع فقال في "مقدمة شرح مسلم" ما نصه: فصل، قد استدرك جماعة على البخاري ومسلم أحاديث أَخَلَّا فيها بشرطهما! ونزلت عن درجة ما التزماه، وقد ألف الدارقطني في ذلك، ولأبي مسعود الدمشقي أيضًا عليهما استدراك، ولأبي

علي الغساني في جزء العلل من التقييد استدراك عليهما، وقد أجيب عن ذلك أو أكثره. اهـ

وقال في "مقدمة شرح البخاري": فصل: قد استدرك الدارقطني على البخاري ومسلم أحاديث فطعن في بعضها، وذلك الطعن مبني على قواعد لبعض المحدثين ضعيفة جدًّا، مخالفة لما عليه الجمهور من أهل الفقه والأصول وغيرهم، فلا تَغْتَرَّ بذلك. اهـ كلامه.

وسيظهر من سياقها والبحث فيها على التفصيل أنَّها ليست كلها كذلك، وقوله في "شرح مسلم": (وقد أجيب عن ذلك أو أكثره)، هو الصواب؛ فإن منها ما الجواب عنه غير منتهض كما سيأتي، ولو لم يكن من ذلك إلا الأحاديث المعلقة التي لم تتصل في كتاب البخاري من وجه آخر، ولا سيما إن كان في بعض الرجال الذين أبرزهم فيه من فيه مقال، كما تقدم تفصيله، فقد قال ابن الصلاح، إن حديث بَهز المذكور وأمثاله ليس من شرطه قطعًا، وكذا ما في مسلم من ذلك إلا أن الجواب عما يتعلق بالمعلق سهل؛ لأن موضوع الكتابين إنما هو للمسندات والمعلق ليس بمسند، ولهذا لم يتعرض الدارقطني فيما تتبعه على "الصحيحين" إلى الأحاديث المعلقة التي لم توصل في موضع آخر لعلمه بأنَّها ليست من موضوع الكتاب، وإنما ذكرت استئناسًا واستشهادًا، والله أعلم.

إلى أن قال الحافظ رَحِمَهُ اللَّهُ: وبقي الكلام فيما علل من الأحاديث المسندات، وعدة ما اجتمع لنا من ذلك مما ذكر في كتاب البخاري وإن شاركه مسلم في بعضها مائة وعشرة أحاديث، منها ما وافقه مسلم على تخريجه وهو اثنان وثلاثون حديثًا، ومنها ما انفرد بتخريجه وهو ثمانية

وسبعون حديثًا، والجواب عنه على سبيل الإجمال أن نقول: لا ريب في تقديم البخاري ثم مسلم على أهل عصرهما ومن بعده من أئمة هذا الفن في معرفة الصحيح والمعلل؛ فإنَّهم لا يختلفون في أن علي بن المديني كان أعلم أقرانه بعلل الحديث، وعنه أخذ البخاري ذلك حتى يقول: ما استصغرت نفسي عند أحد إلا عند علي بن المديني، ومع ذلك فكان علي بن المديني إذا بلغه ذلك عن البخاري يقول: دعوا قوله فإنه ما رأى مثل نفسه. وكان محمد بن يحيى الذُّهْلِيُّ أعلم أهل عصره بعلل حديث الزهري، وقد استفاد ذلك منه الشيخان جميعًا، وروى الفربري عن البخاري: ما أدخلت في الصحيح حديثًا إلا بعد أن استخرت الله تعالى وتيقنتُ صحتَه.

وقال مكي بن عبدالله: سمعت مسلم بن الحجاج يقول: عرضت كتابي هذا على أبي زرعة فكل ما أشار أن له علة تركته، فإذا عرف وتقرر أنَّهما لا يخرجان من الحديث إلا ما لا علة له، أو له علة إلا أنَّها غير مؤثرة عندهما فبتقدير توجيه كلام من انتقد عليهما يكون قوله معارضًا لتصحيحهما ولا ريب في تقديمهما في ذلك على غيرهما، فيندفع الاعتراض من حيث الجملة.

وأما من حيث التفصيل فالأحاديث التي انتقِدَتْ عليهما تنقسم أقسامًا:

❑ **القسم الأول منها: ما تختلف الرواة فيه بالزيادة والنقص من رجال الإسناد** فإن أخرج صاحبُ الصحيح الطريقَ المزيدة، وعلله الناقد بالطريق الناقصة، فهو تعليلٌ مردودٌ كما صرَّح به الدارقطني فيما سنحكيه عنه في الحديث الخامس والأربعين؛ لأنَّ الراوي إن كان سمعه فالزيادة لا تضرُّ لأنه قد يكون سمعه بواسطة عن شيخه ثم لقيه فسمعه منه، وإن كان

لم يسمعه في الطريق الناقصة فهو منقطع والمنقطع من قسم الضعيف، والضعيف لا يعلُّ الصحيح، وستأتي أمثلة ذلك في الحديث الثاني والثامن وغيرهما، وإن أَخرَجَ صاحبُ الصحيح الطريقَ الناقصة وعلله الناقد بالطريق المزيدة تضمن اعتراضه دعوى انقطاع فيما صححه المصنف، فينظر إن كان ذلك الراوي صحابيًّا أو ثقة غير مدلس قد أدرك من روى عنه إدراكًا بيِّنًا، أو صرَّح بالسماع إن كان مدلسًا من طريق أخرى فإن وجد ذلك اندفع الاعتراض بذلك، وإن لم يوجد وكان الانقطاع فيه ظاهرًا فمحصل الجواب عن صاحب الصحيح أنه إنما أخرج مثل ذلك في باب ما له متابع أو عاضد أو ما حفَّته قرينة في الجملة تقويه، ويكون التصحيح وقع من حيث المجموع كما سنوضح ذلك في الكلام على الحديث الرابع والعشرين من هذه الأحاديث وغيره.

وربما علَّل بعض النُّقَّادِ أحاديثَ ادعى فيها الانقطاع لكونها غير مسموعةٍ، كما في الأحاديث المروية بالمكاتبة والإجازة، وهذا لا يلزم منه الانقطاع عند من يسوغ الرواية[1] بالإجازة، بل في تخريج صاحب الصحيح لمثل ذلك دليل على صحة الرواية بالإجازة عنده، وقد أشرنا إلى ذلك في الحديث السادس والثلاثين وغيره.

❑ **القسم الثاني منها: ما تختلف الرواة فيه بتغيير بعض رجال الإسناد:** فالجواب عنه إن أمكن الجمع بأن يكون الحديث عند ذلك الراوي على الوجهين جميعًا، فأخرجها المصنف، ولم يقتصر على أحدهما

---

(١) وقد صرح الدارقطني رَحِمَهُ اللهُ أن كتاب عمر إلى أمير الجيش، وكتاب عبدالله بن أبي أوفى إلى عمر بن عبيدالله يدلان على صحة المكاتبة كما سيأتي إن شاء الله في «التتبع».

حيث يكون المختلفون في ذلك متعادلين في الحفظ والعدد كما في الحديث الثامن والأربعين وغيره، وإن امتنع الجمع بأن يكون المختلفون غير متعادلين بل متقاربين في الحفظ والعدد، فيخرجُ المصنِّفُ الطريقَ الراجحةَ، ويُعرِضُ عن الطريق المرجوحة، أو يشير إليها كما في الحديث السابع عشر فالتعليل بجميع ذلك من أجل مجرد الاختلاف غير قادح؛ إذ لا يلزم من مجرد الاختلاف اضطراب يوجب الطعن فينبغي الإعراض أيضًا عما هذا سبيله، والله أعلم.

❑ **القسم الثالث منها: ما تفرد بعض الرواة بزيادة فيه دون من هو أكثر عددًا أو أضبط ممن لم يذكرها** فهذا لا يؤثر التعليل به إلا إن كانت الزيادة منافية بحيث يتعذر الجمع، أما إن كانت الزيادة لا منافاة فيها بحيث تكون كالحديث المستقل فلا، اللهم إلا إن وضح بالدلائل القوية أن تلك الزيادة مدرجة في المتن من كلام بعض رواته فما كان من هذا القسم فهو مؤثر كما في الحديث الرابع والثلاثين.

❑ **القسم الرابع منها: ما تفرد به بعض الرواة ممن ضعف من الرواية** وليس في هذا الصحيح من هذا القبيل غير حديثين وهما السابع والثلاثون والثالث والأربعون، كما سيأتي الكلام عليهما وتَبيِينُ أن كلًّا منهما قد تُوبِعَ.

❑ **القسم الخامس منها: ما حكم فيه بالوهم على بعض رجاله، فمنه ما** يؤثر ذلك الوهم قدحًا ومنه ما لا يؤثر كما سيأتي تفصيله.

❑ **القسم السادس منها: ما اختلف فيه بتغيير بعض ألفاظ المتن،** فهذا أكثره لا يترتبُ عليه قدح لإمكان الجمع في المختلف من ذلك أو

الترجيح، على أن الدارقطني وغيره من أئمة النقد لم يتعرضوا لاستيفاء ذلك من الكتابين كما تعرضوا لذلك في الإسناد، فما لم يتعرضوا له من ذلك حديث جابر في قصة الجمل وحديثه في وفاء دين أبيه، وحديث رافع بن خَدِيجٍ في المُخَابَرَةِ، وحديث أبي هريرة في قصة ذي اليدين، وحديث سهل بن سعد في قصة الواهبة نفسها، وحديث أنس في افتتاح القراءة بالحمد لله رب العالمين، وحديث ابن عباس في قصة السائلة عن نذر أمها أو أختها، وغير ذلك مما سنأتي إن شاء الله على بيانه عند شرحه في أماكنه.

فهذه جملة أقسام ما انتقده الأئمة على «الصحيح»، وقد حررتها وحققتها وقسمتها وفصلتها لا يظهر منها ما يؤثر في أصل موضوع الكتاب بحمد الله إلا النادر. اهـ

❁ قال رَحِمَهُ اللَّهُ ص(٣٨٤): الفصل التاسع في سياقِ أسماءِ مَن طُعِنَ فيه من رجال هذا الكتاب مرتبًا لهم على حروف المعجم. والجواب عن الاعتراضات موضعًا موضعًا، وتمييز من أخرج له منهم في الأصول أو في المتابعات والاستشهادات مفصلًا لذلك جميعه.

وقبل الخوض فيه ينبغي لكل منصفٍ أن يعلمَ أن تخريج صاحب الصحيح لأي راوٍ كان مقتضيًا لعدالته عنده، وصحة ضبطه، وعدم غفلته، ولا سيما ما انضاف إلى ذلك من إطباق جمهور الأئمة على تسمية الكتابين بالصحيحين، وهذا معنى لم يحصل لغير من خرج عنه في الصحيح، فهو بمثابة إطباق الجمهور على تعديل من ذكر فيهما.

هذا إذا خرَّج له في الأصول، فأما إن خرَّج له في المتابعات والشواهد

والتعاليق فهذا يتفاوت درجات من أخرج له منهم في الضبط وغيره مع حصول اسم الصدق لهم، وحينئذ إذا وجدنا لغيره في أحد منهم طعنًا، فذلك الطعن مقابل لتعديل هذا الإمام، فلا يقبل إلا مُبيَّنَ السببِ مفسرًا بقادح يقدح في عدالة هذا الراوي وفي ضبطه مطلقًا، أو في ضبطه لخبر بعينه؛ لأن الأسباب الحاملة للأئمة على الجرح متفاوتة، منها ما يقدح، ومنها ما لا يقدح، وقد كان الشيخ أبوالحسن[(١)] المقدسي يقولُ في الرجل الذي يخرج عنه في الصحيح: هذا جَازَ القَنْطَرَة، يعني بذلك أنه لا يلتفت إلى ما قيل فيه.

قال الشيخ أبوالفتح القشيري في "مختصره": وهكذا نعتقد وبه نقول، ولا نخرج عنه إلا بحجة ظاهرة، وبيان شافٍ يزيد في غلبة الظن على المعنى الذي قدمناه من اتفاق الناس بعد الشيخين على تسمية كتابيهما بالصحيحين، ومن لوازم ذلك تعديل رواتهما. قلت (القائل ابن حجر): فلا يقبل الطعن في أحدهم إلا بقادح واضح؛ لأن أسباب الجرح مختلفة، ومدارها على خمسة أشياء: البدعة أو المخالفة أو الغلط أو جهالة الحال أو دعوى الانقطاع في السند بأن يُدَّعَى في الراوي أنه كان يدلس أو يرسل، فأما جهالة الحال فمندفعة عن جميع من أخرج لهم في الصحيح؛ لأن شرط الصحيح أن يكون راوِيه معروفًا بالعدالة، فمن زعم أن أحدًا منهم مجهول فكأنه نازع المصنف في دعواه أنه معروف، ولا شك أن المدعي لمعرفته مقدم على من يدعي عدم معرفته؛ لما مَع المُثبت مِن زِيادةِ العلم، ومع ذلك فلا تجد في رجال الصحيح أحدًا ممن يسوغ إطلاق اسم الجهالة عليه أصلًا

---

(١) هو علي بن المفضل من مشايخ الحافظ المنذري.

كما سنبينه.

وأما الغلط فتارة يكثر من الراوي، وتارة يقل، فحيث يوصف بكونه كثير الغلط ينظر فيما أخرج له، إن وجد مرويًا عنده أو عند غيره من رواية غير هذا الموصوف بالغلط عُلِمَ أن المعتمد أصل الحديث لا خصوص هذه الطريق، وإن لم يوجد إلا من طريقه فهذا قادح يوجب التوقف عن الحكم بصحة ما هذا سبيله، وليس في الصحيح بحمد الله من ذلك شيء. وحيث يوصف بقلة الغلط كما يقال سيئ الحفظ أو له أوهام أو له مناكير وغير ذلك من العبارات، فالحكم فيه كالحكم في الذي قبله، إلا أن الرواية عن هؤلاء في المتابعات أكثر منها عند المصنف من الرواية عن أولئك.

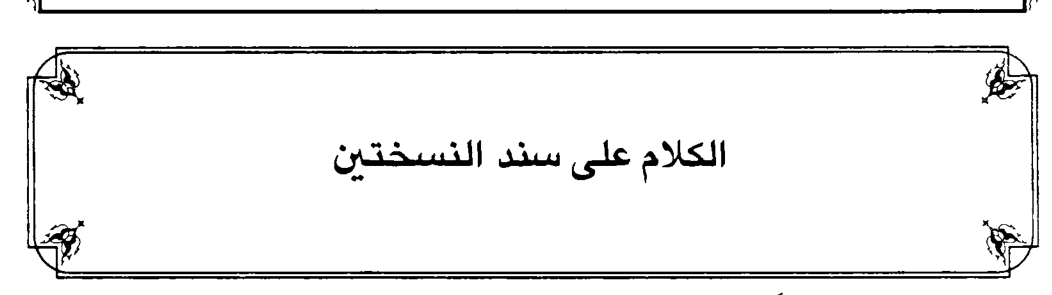
وأما المخالفة وينشأ عنها الشذوذ والنكارة، فإذا روى الضابط والصدوق شيئًا فرواه من هو أحفظ منه أو أكثر عددًا بخلاف ما روى بحيث يتعذر الجمع على قواعد المحدثين فهذا شاذٌّ، وقد تشتد المخالفة أو يضعف الحفظ فيحكم على ما يخالف فيه بكونه منكرًا، وهذا ليس في الصحيح منه إلا نزر يسير قد بُيِّنَ في الفصل الذي قبله بحمد الله تعالى.

وأما دعوى الانقطاع فمدفوعة عمن أخرج لهم البخاري؛ لما علم من شرطه، ومع ذلك فحكم من ذكر من رجاله بتدليس أو إرسال أن تُسبَرَ أحاديثهم الموجودة عنده بالعنعنة، فإن وجد التصريح بالسماع فيها اندفع الاعتراض، وإلا فلا.

وأما البدعة، فالموصوف بها إما أن يكون ممن يكفر بها أو يفسق، والمكفر بها لابد أن يكون ذلك التكفير متفقًا عليه من قواعد جميع الأئمة كما في غلاة الروافض من دعوى بعضهم حلول الإلهية في علي أو غيره، أو

الإيمان برجوعه إلى الدنيا قبل يوم القيامة، أو غير ذلك، وليس في الصحيح من حديث هؤلاء شيء البتة، والمفسق بِها كبدع الخوارج والروافض الذين لا يغلون ذلك الغلو وغير هؤلاء من الطوائف المخالفين لأصول السنة خلافًا ظاهرًا لكنه مستند إلى تأويل ظاهره سائغ، فقد اختلف أهل السنة في قبول حديث من هذا سبيله، إذا كان معروفًا بالتحرز من الكذب مشهورًا بالسلامة من خوارم المروءة، موصوفًا بالديانة والعبادة، فقيل يقبل مطلقًا، وقيل يردُّ مطلقًا، والثالث التفصيل بين أن يكون داعية أو غير داعية، فيقبل غير الداعية، ويرد حديث الداعية، وهذا المذهب هو الأعدل، وصارت إليه طوائف من الأئمة، وادعى ابن حبان إجماع أهل النقل عليه، لكن في دعوى ذلك نظر، ثم اختلف القائلون بهذا التفصيل، فبعضهم أطلق ذلك، وبعضهم زاده تفصيلًا فقال: إن اشتملت رواية غير الداعية على ما يشيد بدعته ويزينه ويحسنه ظاهرًا، فلا تقبل وإن لم تشتمل فتقبل. وطرد بعضهم هذا التفصيل بعينه في عكسه في حق الداعية فقال: إن اشتملت روايته على ما يرد بدعته قبل، وإلا فلا.

وعلى هذا إذا اشتملت رواية المبتدع سواء أكان داعية أم لم يكن على ما لا تَعَلُّقَ له ببدعته أصلًا هل ترد مطلقًا، أو تقبل مطلقًا؟ مال أبوالفتح القشيري إلى تفصيل آخر فيه، فقال: إن وافقه غيره فلا يلتفت إليه، إخمادًا لبدعته وإطفاء لناره، وإن لم يوافقه أحد ولم يوجد ذلك الحديث إلا عنده مع وصفنا من صدقه وتحرزه عن الكذب واشتهاره بالدين، وعدم تعلق ذلك الحديث ببدعته فينبغي أن تقدم مصلحة تحصيل ذلك الحديث ونشر تلك السنة على مصلحة إهانته، وإطفاء بدعته، والله أعلم. اهـ



الكلام على سند النسختين

وبعد هذا نتكلَّمُ -بعون الله- على رجال سند النسختين اللتين اعتمدت عليهما، وكلتا النسختين سندهما واحد، وكلتاهما تدور على الحافظ السِّلَفِي لكن في السند في "التتبع" راويان قبله، فلذلك أذكر سند "التتبع" لأن فيه زيادة.

سند "التتبع" وهو يتضمن سند "الإلزامات"

(١) الشيخ شرف الدين محمد بن إبراهيم الميدومي:

قال السيوطي في "بغية الوعاة" (ج١ ص١٢): قال الذهبي: كان عارفًا بالقراءات وبالنحو والحديث، سليم الباطن على سمت السلف، ذا صلاح وخير، قال الذهبي: وكان خصيصًا بالحافظ المنذري، ولي خزانة كتب الكاملية ثم طلب لمشيختها فامتنع، ثم وليها إلى أن مات ليلة الجمعة سابع صفر سنة ثلاث وثمانين وستمائة: وسمع الحديث من ابن رواح وابن الجُمَّيزِيِّ... إلى آخره، وله ترجمة في "ذيل وَفَيات الأعيان" (ج٢ ص ٤١).

(٢) الجُمَّيزي[1]:

قال الحافظ ابن كثير في "البداية والنهاية" (ج١٣ ص١٨١): بهاء الدين

---

(١) الجميزي بضم الجيم ثم الميم المشددة المفتوحة، ثم آخر الحروف الساكنة، ثم الزاي، وهو شجر معروف بالديار المصرية. اهـ من "طبقات الشافعية" (ج٨ ص٣٠١).

علي بن هبة الله بن سلامة الجُمَّيزي خطيب القاهرة، رحل في صغره إلى العراق فسمع بها وغيرها، وكان فاضلًا قد أتقن معرفة مذهب الشافعي رحمه الله، وكان ديِّنًا، حسن الأخلاق، واسع الصدر، كثير البر، قَلَّ أن يَقدَمَ عليه أحد إلا أطعمه شيئًا، وقد سمع الكثير على السِّلَفي وغيره، وأسمع الناس شيئًا كثيرًا من مروياته، وكانت وفاته في ذي الحجة من هذه السنة. يعني سنة ٦٤٩هـ وقد ترجم له السبكي في "طبقات الشافعية" (ج٨ ص٣٠١)، والذهبي في "العبر" (ج٥ ص٣)، وابن العماد في "شذرات الذهب" (ج٥ ص٢٤٦)، ويوسف بن تغري بردي في "النجوم الزاهرة" (ج٧ ص٢٤).

(٣) الحافظ السِّلَفِي وهو أبو الطاهر أحمد بن محمد بن أحمد الأصبهاني.

وهو حافظ كبير، ترجم له الحافظ الذهبي في "تذكرة الحفاظ" (ج٤ ص١٢٩٨) وذكر له بيتين استحسنت نقلهما وهما:

إن علم الحديث علم رجال   تركوا الإبتداع للإتباع

فإذا جن ليلهم كتبوه   وإذا أصبحوا غدوا للسماع

وممن ترجم له السيوطي في "طبقات الحفاظ" (ص٤٦٨)، وابن خلكان في "وفيات الأعيان" (ج١ ص١٥٠)، وابن كثير في "البداية والنهاية" (ج١٢ ص٣٠٧)، وابن العماد في "شذرات الذهب" والذهبي أيضًا في "العبر" (ج٤ ص٢٢٧)، و"الميزان" (ج١ ص١٥٥) وذكر طعن بعضهم فيه، ثم قال: قلت: فالسلفي شيخ الإسلام وحجة الرواة.

وممن ترجم له السبكي في "طبقات الشافعية" (ج٦ ص٣٢)، والجزري

في "طبقات القراء" (ج١ ص١٠٢)، وابن حجر في "لسان الميزان".

توفي رَحِمَهُ اللَّهُ سنة ست وسبعين وخمسمائة، وله مائة وست سنين كما في "طبقات الحفاظ" للسيوطي. وقال الذهبي في "تذكرة الحفاظ" (ج٤ ص١٣٠٣) بعد أن ذكر قول اللَّخْمِيِّ في وفاته وهو أنه توفي سنة ست وسبعين وخمسمائة، وله مائة وست سنين. قلت: لم يبلغ مائة وست سنين، بل مائة وسنتين أو نحو ذلك، مع الجزم بأنه كمل المائة. اهـ

(٤) المبارك بن عبدالجبار الصيرفي.

ترجمه الذهبي في "العبر" (ج٣ ص٣٥٦)، وقال: قال ابن السمعاني: كان مكثرًا صالحًا أمينًا صدوقًا صحيح الأصول صيِّنًا. وترجمه الذهبي في "الميزان" وقال: شيخ مشهور مكثر ثقة، ما التفت أحد من المحدثين إلى تكذيب مؤتمن الساجي له. اهـ

وابن حجر في "اللسان" وذكر كثيرًا من ثناء أهل العلم عليه، وقال: كان مولده سنة إحدى عشرة وأربعمائة، وأكثر عنه السِّلَفِيُّ وانتقى عليه مائة جزء، تعرف بالطيوريات. توفي في ذي القعدة من سنة خمسمائة كما في "العبر" للذهبي.

(٥) أبوطالب محمد بن علي.

ترجم له الخطيب في "التاريخ" (ج٣ ص١٠٧) وذكر من مشايخه الدارقطني وقال الخطيب: كتبت عنه وكان ثقة دَيِّنًا صالحًا، وسألته عن مولده فقال: ولدت في المحرم من سنة ست وستين وثلاثمائة، ومات في يوم الثلاثاء التاسع والعشرين من جمادى الأولى من سنة إحدى وخمسين

وأربعمائة، وترجم له الذهبي في "الميزان"، وقال: شيخ صدوق معروف، لكن أدخلوا عليه أشياء فَحَدَّثَ بِها بسلامة باطن فذكر بعضها، وقال بعد قول الخطيب المتقدم قلت: ليس بحجة، وترجم له الحافظ في "لسان الميزان" وابن العماد في "شذرات الذهب" (ج٣ ص٢٨٩).

هذه خلاصة الكلام على تراجم رجال السند الموجودين في نسخة بتنه خدابخش، والنسخة الموجودة في حيدر أباد الدكن. ثم وجدت لهما سندين آخرين في فهرست ابن خير ص (٢٠٣)، قال رَحِمَهُ اللَّهُ في ذكر كتب الدارقطني رَحِمَهُ اللَّهُ: كتاب "الإلزامات" للدارقطني أيضًا حدثني به أبوالأصبغ عيسى بن محمد بن أبي البحر رَحِمَهُ اللَّهُ مناولة منه لي، والشيخ أبوالحسن علي بن عبدالله بن موهب إجازة، قالا: نا به أبوالوليد سليمان بن خلف الْبَاجِيُّ، عن أبي ذر الهروي، عن أبي الحسن الدارقطني رَحِمَهُ اللَّهُ.

ثم قال ص(٢٠٤): كتاب "الاستدراكات" للدارقطني أيضًا جزءان حدثني به أبوالحسن علي بن عبدالله بن موهب أيضًا، عن أبي الوليد سليمان بن خلف الباجي، عن أبي عبدالله محمد بن علي الصوري، عن أبي بكر أحمد بن محمد بن أحمد بن غالب الخوارزمي المعروف بالبرقاني، عن أبي الحسن الدارقطني مؤلفه. اهـ

وإليك التعريف بهؤلاء الرجال.

أما ابن خير فهو محمد بن خير، وقد وصفه الذهبي في "تذكرة الحفاظ" (ج٤ ص ١٣٦٦) بالإمام الحافظ، شيخ القراء، وترجم له أيضًا في "العبر" (ج٤ ص٢٢٥).

وأما **عيسى بن محمد أبوالأصبغ** فقد ترجم له ابن بشكوال في «الصلة» (ج٢ ص٤١٣)، وقال فيه: وهو من الْعُبَّادِ الفضلاء الزهاد، وممن عُنِيَ بطلب العلم. اهـ

وأما **علي بن عبدالله بن موهب** فقد ترجم له الحافظ الذهبي في «العبر» (ج٤ ص٨٨) في الْمُتَوَفَّيْنَ سنة (٥٣٢)، وقال: إنه أحد الأئمة، وترجم له ابن العماد في «شذرات الذهب» (ج٤ص٩٩)، والداودي في «طبقات المفسرين» (ج١ ص٤٠٩)، وفيها: كان من أهل العلم والمعرفة والذكاء والفهم، وترجم له ابن بشكوال في «الصلة» (ج٢ ص٤٠٥). اهـ

وأما **أبوالوليد الباجي سليمان بن خلف**، فقد ترجم له الحافظ الذهبي في «تذكرة الحفاظ» (ج٣ ص١١٧٨) وهو إمام مشهور، وقال: قال ابن سُكَّرَةٍ: توفي أبوالوليد رَحِمَهُ اللهُ بالمرية في تاسع عشر رجب سنة أربع وسبعين وأربعمائة، رحمة الله عليه. اهـ

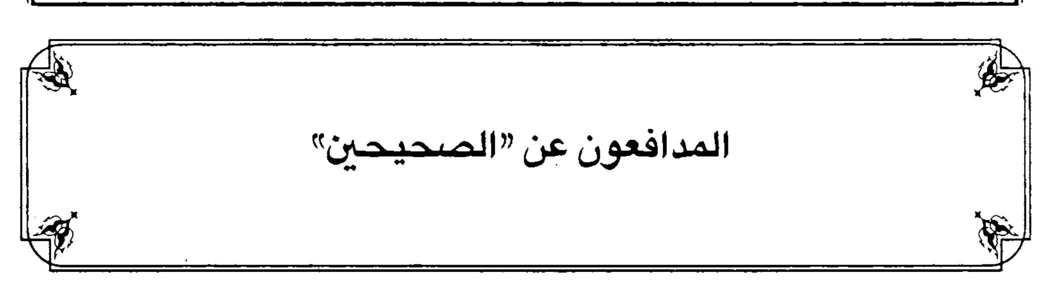
وأما **أبوذر الهروي عبد بن أحمد** فهو أيضًا إمام مشهور، وقد ترجم له الحافظ الذهبي في «تذكرة الحفاظ» ترجمة طويلة (ج٣ ص١١٠٣)، وفي «العبر» (ج٣ ص١٨٠)، والخطيب في «تاريخ بغداد» (ج١١ ص١٤١)، والداودي في «طبقات المفسرين» (ج١ ص٣٦٦). وابن العماد في «شذرات الذهب» (ج٣ ص٢٥٤)، والسيوطي في «طبقات الحفاظ» ص (٤٢٥)، وله ترجمة في «النجوم الزاهرة» (ج٥ ص٣٦).

سند «التتبع والاستدراكات»:

علي بن عبدالله بن موهب وأبوالوليد الباجي تقدما.

و**محمد بن علي الصوري** ترجم له الحافظ الذهبي في "العبر" (ج٣ ص١٩٧)، وفي "تذكرة الحفاظ" (ج٣ ص١١١٤)، والسيوطي في "طبقات الحفاظ" ص (٤٢٨)، وذكر من ثناء أهل العلم عليه، وترجم له الخطيب في "تاريخ بغداد" (ج٣ ص١٠٣). توفي رَحِمَهُ اللَّهُ في جمادى الآخرة سنة إحدى وأربعين وأربعمائة.

وأما **البرقاني** فهو كما قال السيوطي في "طبقات الحفاظ" ص(٤١٨): الإمام الحافظ شيخ الفقهاء والمحدثين، أبوبكر أحمد بن محمد، ثم ذكر من ثناء أهل العلم عليه، ولد سنة ست وثلاثين وثلاثمائة... ومات في رجب سنة خمس وعشرين وأربعمائة. ترجم له الذهبي في "تذكرة الحفاظ" (ج٣ ص١٠٧٤)، وابن كثير في "البداية والنهاية" (ج١٢ ص٣٦)، والسبكي في "طبقات الشافعية الكبرى" (ج٤ ص٤٧)، والشيرازي في "طبقات الفقهاء" (ص١٢٧). والخطيب في "تاريخ بغداد" (ج٤ ص٣٧٣). اهـ



المدافعون عن "الصحيحين"

المدافعون عن "الصحيحين" كثير، لا سيما شُرَّاح "الصحيحين"، ولكني أترجم لمن استفدت من كتبه، وهم: أبومسعود الدمشقي، والقاضي عياض، والنووي، والحافظ ابن حجر، والشيخ ربيع بن هادي.

(١) **أما أبومسعود الدمشقي:** فقد قال السيوطي في "طبقات الحفاظ" (ص٤١٦): هو إبراهيم بن محمد بن عبيد الحافظ صاحب "أطراف الصحيحين" وأحد من برز في العلم، سافر الكثير، وروى قليلًا على سبيل المذاكرة؛ لأنه مات كهلًا في رجب سنة أربعمائة. حدَّث عنه حمزة السهمي وأبوالقاسم اللالكائي وآخرون. اهـ

وقد رد على الدارقطني في جزء صغير أوله: بسم الله الرحمن الرحيم، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه، أخبرنا الشيخ الثقة أبوطاهر بركات بن إبراهيم بن طاهر القرشي الخشوعي قراءة عليه وأنا أسمع يوم الثلاثاء، لتسع بقين من شهر رمضان سنة ست وتسعين وخمسمائة بدمشق. قيل له: أخبركم أبومحمد عبدالكريم بن حمزة بن الحسن السلمي قراءة عليه وأنت تسمع في شهر ربيع الأول سنة تسع عشرة وخمسمائة، أنبأ أبوبكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي الحافظ، أنبا أبوطاهر حمزة بن محمد بن طاهر الدقاق بقراءتي عليه من المحرم سنة أربع وعشرين وأربعمائة، قال: قال أبومسعود إبراهيم بن محمد بن عبيد الدمشقي جوابًا

لما أخرجه شيخنا أبوالحسن علي بن عمر الحافظ الدارقطني من الأحاديث التي غلط فيها مسلم ابن الحجاج.

الحديث الأول... وذكر نحو أربعة وعشرين حديثًا، وقد لزم رَحِمَهُ اللهُ في إجابته الإنصاف، فهو يُصَوِّبُ الدارقطني فيما يرى أنه أصاب فيه، ويرد عليه إن رأى أنه مخطئ، وبَيَّنَ لأبي الحسن أوهامًا قد ذكرت منها مثالاً فيما تقدم.

(٢) **وأما القاضي عياض**: فهو عياض بن موسى بن عياض اليحصبي الحافظ عالم المغرب ولد سنة (٤٧٦هـ) أجاز له أبوعلي الغساني، وتفقَّه وصنف التصانيف التي سارت بها الركبان كـ"شرح مسلم" و"المشارق في الغريب".

وَبَعُدَ صيته، وكان إمام أهل الحديث في وقته، وأعلم الناس بعلومه وبالنحو واللغة وكلام العرب وأيامهم وأنسابِهم -توفي رَحِمَهُ اللهُ ليلة الجمعة سنة (٥٤٤هـ) بمراكش. اهـ مختصرًا من "طبقات الحفاظ" للسيوطي ص(٤٦٨).

(٣) **وأما النووي**: فهو الإمام الفقيه الحافظ شيخ الإسلام، محيي الدين أبوزكريا يحيى بن شرف الشافعي ولد في المحرم سنة (٦٣١)، وصنف التصانيف النافعة في الحديث والفقه وغيره كـ"شرح صحيح مسلم" و"المنهاج" وغيرهما من التصانيف النافعة. وتوفي رَحِمَهُ اللهُ سنة (٦٧٦). اهـ مختصرًا من "طبقات الحفاظ" للسيوطي ص (٥١٠).

(٤) **وأما ابن حجر**: فهو شيخ الإسلام وإمام الحُفَّاظ في زمنه، حافظ الديار المصرية، بل حافظ الدنيا مطلقًا، أبوالفضل أحمد بن علي العسقلاني.

ولد سنة (٧٧٣) صنف التصانيف التي عم النفع بها كـ"شرح صحيح البخاري" الذي لم يصنف أحد من الأولين ولا وفي الآخرين مثله، و"تغليق التعليق". وغيرهما من الكتب النافعة، توفي رَحِمَهُ اللَّهُ في ذي الحجة سنة (٨٥٢).

(٥) **وأما الشيخ ربيع بن هادي:** فرسالته حفظه الله بعنوان "بين الإمامين مسلم والدارقطني"، وأكثر استفاداتي فيها يختص بـ"صحيح مسلم" منها، أرجع إلى أصوله التي أرشد إليها، وقد لزم حفظه الله الإنصاف في حكمه وأتعب نفسه في جمع الطرق، وذكر الشواهد والمتابعات، فجزاه الله خيرًا.

وهو الآن حفظه الله يُحَضِّرُ رسالة الدكتوراه بمكة في جامعة الملك عبدالعزيز. أسأل الله أن يوفقه لإتمامها. آمين.

هذا ومن المدافعين عن "الصحيحين" الحافظ العراقي، قال رَحِمَهُ اللَّهُ في "شرحه لألفيته" (ج١ ص٧١): وقد أفردت كتابًا لما ضعف من أحاديث "الصحيحين" مع الجواب عنها، فمن أراد الزيادة في ذلك فليقف عليه؛ ففيه فوائد مهمات. اهـ

وإنما أخرته لأني لم أقف على كتابه.

ثم وجدت في "تدريب الراوي" ص(٧٢)، وفي "فتح المغيث" (ج١ ص٥٢) وفي "توضيح الأفكار" (ج١ ص١٣١) عن الحافظ ابن حجر أن هذا الكتاب لم يُبَيَّضْ وعدمت مُسَوَّدَتُهُ. اهـ

عملي في "الإلزامات والتتبع" تحقيقًا ودراسةً

أما "الإلزامات" فإني أخرج الحديث الذي أشار إليه الدارقطني من مصادره، ثم أذكر كلام من صححه أو ضعفه، فإن لم أجد كلامًا لأهل العلم في الحديث، نظرت في رجال السند، وحكمت على الحديث بظاهر السند.

وأما "التتبع" فإني أنقل كلام النووي والحافظ ابن حجر وأبي مسعود الدمشقي، فإن كان لي نظر بيَّنته، وإلا سكت على ما قالوه مقرًّا له.

وأما أخي ربيع بن هادي حفظه الله فإني أرجع إلى أصوله التي أشار إليها، وقد استفدت من ملاحظاته.

وأما النسختان اللتان اعتمدت عليهما فقد قابلت بينهما، وأشرت إلى ما في كل نسخة من الزيادة أو النقص، والنسخة التي جعلتها أصلًا هي نسخة بتنه خدابخش لوضوح خطها، والإشارة إلى نسخة بتنه (ب) ولنسخة زين العابدين البهاري التي وصلتنا بواسطة الشيخ حماد حفظه الله (ز) على أنني لم أكتف بما ثبت في النسختين إلا بعد المراجعة على الأصول المعتبرة التي يرجع إليها الحديث.

والآن أستعين بالله في الشروع في كتاب "الإلزامات".

كِتَابُ الأَلْزَامَاتِ

عَلَى صَحِيحَي البُخَارِيِّ وَمُسْلِم

تصنيف الإمام الحافظ

أبي الحسن علي بن عمر بن مهدي الدّارقطني

المتوفى ٣٨٥ هـ

في أول نسخة زين العابدين ما يأتي:

كِتَابُ الإِلزَامَاتِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

هَذَا كِتَابُ الإِلزَامَاتِ عَلَى صَحِيحَي البُخَارِيِّ وَمُسلِمٍ تَصنِيفُ الإِمَامِ الحَافِظِ أَبِي الحَسَنِ عَلِيِّ بن عُمَرَ بنِ مَهدِي الدَّارَقُطنِيِّ رحمه الله تعالى، رِوَايَةُ الحَافِظِ أَبِي طَاهِرٍ أَحمَدَ بنِ مُحَمَّدٍ السِّلَفِيِّ، عَن المُبَارَكِ بنِ عَبدِالجَبَّارِ الصَّيرَفِيِّ، عَن أَبِي طَالِبٍ مُحَمَّدِ بنِ عَلِيِّ بنِ الفَتحِ الحَربِيِّ عَنهُ رحمه الله تعالى، وَيَلِيهِ كِتَابُ التَّتَبُّعِ أَيضًا، وَهَذَا أَيضًا لَهُ، تَأْلِيفُ الحَافِظِ الدَّارَقُطنِيِّ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى وَرَضِيَ اللهُ عَنْه آمِينَ يَا إِلَهَ العَالَمِينَ آمِينَ.

وفي أوَّل نسخة (بتنه خدابخش) ما يأتي:

رَبِّ يَسِّر، وَتَمِّم بِالخَيرِ

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَمَا تَوفِيقِي إِلَّا بِالله، عَلَيهِ تَوَكَّلتُ

ثُمَّ ابتَدَأَت النُّسخَتَانِ:

أَخبَرَنَا الإِمَامُ الحَافِظُ أَبُوطَاهِرٍ أَحمَدُ بنُ مُحَمَّدِ بنِ إِبرَاهِيمَ السِّلَفِيُّ الأَصبَهَانِيُّ قِرَاءَةً عَلَيهِ وَأَنَا أَسمَعُ فِي ذِي القِعدَةِ سَنَةَ ثَلاثٍ وَسَبعِينَ وَخَمسِمِائَةٍ بِثَغرِ الإِسكَندَرِيِّ، أَنبَأَ الشَّيخُ أَبُوالحُسَينِ المُبَارَكُ بنُ عَبدِالجَبَّارِ الصَّيرَفِيُّ، قَرَأتُ بِبَغدَادَ مِن أَصلِ سَمَاعِهِ فِي صَفَرٍ فِي سَنَةِ خَمسٍ وَتِسعِينَ وَأَربَعِمِائَةٍ، أَنبَأَ أَبُوطَالِبٍ مُحَمَّدُ بنُ عَلِيِّ بنِ الفَتحِ بنِ مُحَمَّدِ بنِ الفَتحِ الحَربِيُّ الزَّاهِدُ، بِقِرَاءَةِ أَبِي مُحَمَّدٍ[1] بنِ عَبدِالعَزِيزِ بنِ مُحَمَّدٍ النَّخشَبِيِّ عَلَيهِ، قَالَ: أَخبَرَكُم أَبُوالحَسَنِ عَلِيُّ بنُ عُمَرَ بنِ أَحمَدَ بنِ مَهدِيٍّ الدَّارَقُطنِيُّ الحَافِظُ فِي كِتَابِهِ، وَقَالَ:

ذِكرُ مَا حَضَرَنِي ذِكرُهُ مِمَّا أَخرَجَهُ البُخَارِيُّ وَمُسلِمٌ أَو أَحَدُهُمَا، مِن حَدِيثِ بَعضِ التَّابِعِينَ، وَتَرَكَا مِن حَدِيثِهِ شَبِيهًا بِهِ، وَلَم يُخرِجَاهُ، أَو مِن حَدِيثِ نَظِيرٍ لَهُ مِن التَّابِعِينَ الثِّقَاتِ مَا يَلزَمُ إِخرَاجُهُ عَلَى شَرطِهِمَا وَمَذهَبِهِمَا، فِيمَا نَذكُرُهُ إِن شَاءَ اللهُ تَعَالَى، وَبِالله التَّوفِيقُ.

---

[1] في نسخة الأخ ربيع: أبي محمد عبدالعزيز بن محمد، وهو الصواب، وترجمته في "تذكرة الحفاظ" ص (١١٥٦).

أَخرَجَ البُخَارِيُّ[١] مِن حَدِيثِ قَيسِ بنِ أَبِي حَازِمٍ، عَن مِردَاسٍ الأَسلَمِيِّ: «**يَذهَبُ الصَّالِحُونَ**» عَن يَحيَى بنِ عَبَّادٍ①، عَن أَبِي عَوَانَةَ، عَن بَيَانٍ، عَن قَيسٍ، عَن مِردَاسٍ، عَن النَّبِيِّ ﷺ.

وَأَخرَجَهُ عَن إِبرَاهِيمَ بنِ أَبِي مُوسَى②، عَن عِيسَى بنِ يُونُسَ، عَن إِسمَاعِيلَ، عَن قَيسٍ، عَن مِردَاسٍ مَوقُوفًا.

التحقيق والدراسة

(١) قال البخاري رحمه الله (ج١٤ ص٢٧) ط ح في كتاب الرقاق: حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ حَمَّادٍ، حَدَّثَنَا أَبُوعَوَانَةَ، عَنْ بَيَانٍ، عَنْ قَيْسِ بنِ أبي حَازِمٍ، عَنْ مِرْدَاسٍ الأَسْلَمِيِّ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**يَذْهَبُ الصَّالِحُونَ الأَوَّلَ فَالأَوَّلَ، وَيَبْقَى حُفَالَةٌ كَحُفَالَةِ الشَّعِيرِ أَوِ التَّمْرِ، لا يُبَالِيهِمُ اللهُ بَالَةً**».

قَالَ أَبُوعَبْدِاللهِ: يُقَالُ: حُفَالَةٌ وَحُثَالَةٌ.

وقال في المغازي (ج٨ ص٤٥٠): حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى، أَخْبَرَنَا عِيسَى، عَنْ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ قَيْسٍ، أَنَّهُ سَمِعَ مِرْدَاسًا الأَسْلَمِيَّ، يَقُولُ وَكَانَ مِنْ أَصْحَابِ الشَّجَرَةِ: يُقْبَضُ الصَّالِحُونَ الأَوَّلُ فَالأَوَّلُ، وَتَبْقَى حُفَالَةٌ كَحُفَالَةِ التَّمْرِ وَالشَّعِيرِ لا يَعْبَأُ اللهُ بِهِمْ شَيْئًا.اهـ

وأخرجه أحمد (ج٤ ص١٩٣) وعنده متابعة لحفص بن غياث على رفعه عن طريق إسماعيل بن أبي خالد، تابع حفصًا محمدُ بن عبيد، ويعلى بنُ عبيد الطَّنَافِسِيَّانِ، ويحيى بنُ سعيد، وهو القطان.

---

① في الأصلين: يحيى بن عباد، وصوابه: يحيى بن حماد، كما في «الصحيح».

② كذا في الأصلين، وصوابه: إبراهيم بن موسى، كما في «الصحيح».

وَأَخرَجَ مُسلِمٌ حَدِيثَ قَيسٍ، عَن عَدِيِّ بنِ عَمِيرَةَ[1]: «مَن استَعمَلنَاهُ عَلَى عَمَلٍ»، مِن حَدِيثِ وَكِيعٍ، وَابنِ نُمَيرٍ، وَابنِ بِشرٍ، وَأَبِي أُسَامَةَ، وَفَضلِ بنِ مُوسَى، عَن إِسمَاعِيلَ، عَن قَيسٍ، عَن عَدِيِّ بنِ عَمِيرَةَ، عَن النَّبِيِّ ﷺ.

وَقَالَ مُسلِمُ بنُ الحَجَّاجِ في "كِتَابِ الوُحْدَانِ": عَدِيُّ بنُ عَمِيرَةَ، وَالصُّنَابِحُ بنُ الأَعْسَرِ، وَدُكَينُ بنُ سَعِيدٍ المُزَنِيُّ، وَمِردَاسُ بنُ مَالِكٍ الأَسلَمِيُّ، وَأَبُوشَهمٍ، وَأَبُوحَازِمٍ، لَم يَروِ عَنهُم غَيرُ قَيسِ بنِ أَبِي حَازِمٍ.

---

(١) الحديث أخرجه مسلم (ج١٢ ص٢٢٢): فقال: حَدَّثَنَا أَبُوبَكْرِ بنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا وَكِيعُ بْنُ الجَرَّاحِ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بنُ أَبِي خَالِدٍ، عَنْ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ عَدِيِّ بْنِ عَمِيرَةَ الكِنْدِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنِ اسْتَعْمَلْنَاهُ مِنْكُمْ عَلَى عَمَلٍ فَكَتَمَنَا مِخْيَطًا فَمَا فَوْقَهُ، كَانَ غُلُولًا يَأْتِي بِهِ يَوْمَ القِيَامَةِ» قَالَ: فَقَامَ إِلَيْهِ رَجُلٌ أَسْوَدُ مِنَ الأَنْصَارِ كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَيْهِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، اقْبَل عَنِّي عَمَلَكَ، قَالَ: «وَمَا لَكَ؟» قَالَ: سَمِعْتُكَ تَقُولُ كَذَا وَكَذَا، قَالَ: «وَأَنَا أَقُولُهُ الآنَ: مَنِ اسْتَعْمَلْنَاهُ مِنْكُمْ عَلَى عَمَلٍ فَلْيَجِئْ بِقَلِيلِهِ وَكَثِيرِهِ، فَمَا أُوتِيَ مِنْهُ أَخَذَ، وَمَا نُهِيَ عَنْهُ انْتَهَى».

ثم ذكر بقية الطرق التي أشار إليها الدارقطني.

وأخرجه أبوداود (ج٢ ص٢٧٠)، وأحمد (ج٤ ص١٩٢)، والحميدي (ج٢ ص٢٩٦).

وعدي بن عميرة لم ينفرد بالرواية عنه قيس، بل قد روى عنه أخوه العرس بن عميرة، كما في "مسند أحمد" (ج٤ ص١٩١، ١٩٢) و"تهذيب التهذيب" وروى عنه أيضا رجاء بن حَيوَةَ كما في "مسند أحمد" (ج٤ ص١٩١، ١٩٢)، وابنه عدي كما في "مسند أحمد" (ج٤ ص١٩٢)، وبهذا يُعلم أنه لم يتفرد بالرواية عنه قيس بن أبي حازم، كما قال الحافظ الدارقطني، ونقله عن كتاب "الوحدان" لمسلم.

فَيلزَمُ عَلَى مَذهَبِهِمَا جَمِيعًا إِخرَاجُ حَدِيثِ: الصُّنَابِحِ بنِ الأَعسَرِ[1].

---

(١) الصُّنابح بن الأعسر له حديث كما في "مسند أحمد" (ج٤ ص٣٥١).

الحديث الأول من الإلزامات:

قال أحمد رحمه الله: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، وَوَكِيعٌ قَالا: ثَنَا إِسْمَاعِيلُ، قَالَ: حَدَّثَنِي قَيْسٌ، عَنِ الصُّنَابِحِيِّ الأَحْمَسِيِّ، قَالَ وَكِيعٌ فِي حَدِيثِهِ: الصُّنَابِحِيِّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**أَنَا فَرَطُكُمْ عَلَى الحَوْضِ، وَإِنِّي مُكَاثِرٌ بِكُمُ الأُمَمَ، فَلا تَقْتَتِلُنَّ بَعْدِي**».

وقال الإمام أحمد رحمه الله: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ، قَالَ: سَمِعْتُ قَيْسَ بْنَ أَبِي حَازِمٍ، قَالَ: سَمِعْتُ الصُّنَابِحِيَّ البَجَلِيَّ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «**أَنَا فَرَطُكُمْ عَلَى الحَوْضِ، وَمُكَاثِرٌ بِكُمُ الأُمَمَ**».

قَالَ شُعْبَةُ أَوْ قَالَ النَّاسُ: «**فَلا تَقْتَتِلُنَّ بَعْدِي**».

حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ قَيْسٍ، عَنِ الصُّنَابِحِيِّ الأَحْمَسِيِّ... مِثْلَهُ.

الحديث صحيح على شرط الشيخين.

أخرجه ابن ماجه (ج٢ برقم ٣٩٤٤)، والطبراني في "الكبير" (ج٨ ص٩٣).

فائدة: ذكر الطبراني في ترجمة الصنابح بن الأعسر حديثًا آخر، قال رحمه الله (ج٨ ص٩٤): ثَنَا جَعفَرُ بنُ مُحَمَّدٍ الفِريَابِيُّ، ثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ رَاهَوَيْهِ، ثَنَا وَكِيعٌ، عَن الصَّلتِ بنِ بَهْرَامٍ، عَنِ الحَارِثِ بنِ وَهْبٍ، عنِ الصُّنَابِحِيِّ قَالَ: قَالَ رسولُ الله ﷺ: «**لا تَزالُ أُمَّتِي فِي مُسْكَةٍ مِنْ دِينِها ما لَمْ يَنْتَظِرُوا بالمَغْرِبِ اشْتِبَاكَ النُّجُومِ مُضَاهَاةَ اليهودِ، وما لَمْ يُؤَخِّرُوا الفَجْرَ مُضَاهَاةَ النَّصْرَانِيَّةِ**».

قال الهيثمي في "مجمع الزوائد" (ج١ ص٣١١) رواه الطبراني في الكبير ورجاله ثقات.

قال أبو عبد الرحمن: الحديث ضعيف؛ لأمرين:

١- أن الحارث بن وهب مجهول لم يروِ عنه إلا الصلت بن بهرام ولم يوثقه معتبر كما في "تعجيل المنفعة".

=

وَدُكَين بنِ سَعِيدٍ[1].

= ٢- أن الصنابح هنا هو التابعي وليس بابن الأعسر الصحابي، فالحديث مرسل كما في "تعجيل المنفعة" ترجمة الحارث بن وهب وكما في "الإصابة" ترجمة الصنابح بن الأعسر.

(١) **الحديث الثاني**: حديث دكين أخرجه أحمد (ج٤ ص١٧٤) قال رحمه الله: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، عَنْ قَيْسٍ، عَنْ دُكَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ الخَثْعَمِيِّ، قَالَ: أَتَيْنَا رَسُولَ اللهِ ﷺ وَنَحْنُ أَرْبَعُونَ وَأَرْبَعُمِائَةٍ، نَسْأَلُهُ الطَّعَامَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِعُمَرَ: «**قُمْ فَأَعْطِهِمْ**» قَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، مَا عِنْدِي إِلاَّ مَا يَقِيظُنِي وَالصِّبْيَةَ.

قَالَ وَكِيعٌ: القَيْظُ فِي كَلامِ العَرَبِ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ، قَالَ: «**قُمْ فَأَعْطِهِمْ**» قَالَ عُمَرُ: يَا رَسُولَ اللهِ، سَمْعًا وَطَاعَةً، قَالَ: فَقَامَ عُمَرُ وَقُمْنَا مَعَهُ، فَصَعِدَ بِنَا إِلَى غُرْفَةٍ لَهُ فَأَخْرَجَ المِفْتَاحَ مِنْ حُجْزَتِهِ، فَفَتَحَ البَابَ، قَالَ دُكَيْنٌ: فَإِذَا فِي الغُرْفَةِ شَبِيهٌ بِالفَصِيلِ الرَّابِضِ، قَالَ: شَأْنَكُمْ، قَالَ: فَأَخَذَ كُلُّ رَجُلٍ مِنَّا حَاجَتَهُ مَا شَاءَ، قَالَ: ثُمَّ التَفَتُّ وَإِنِّي لَمِنْ آخِرِهِمْ، وَكَأَنَّا لَمْ نَرْزَأْ مِنْهُ تَمْرَةً.

وقال الإمام أحمد رحمه الله (ج٤ ص١٧٤): حَدَّثَنَا يَعْلَى بْنُ عُبَيْدٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، عَنْ قَيْسٍ، عَنْ دُكَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ المُزَنِيِّ، قَالَ: أَتَيْنَا رَسُولَ اللهِ ﷺ أَرْبَعِينَ رَاكِبًا وَأَرْبَعَمِائَةٍ نَسْأَلُهُ الطَّعَامَ، فَقَالَ لِعُمَرَ: «**اذْهَبْ فَأَعْطِهِمْ**» فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، مَا بَقِيَ إِلَّا آصُعٌ مِنْ تَمْرٍ، مَا أَرَى أَنْ يَقِيظَنِي، قَالَ: «**اذْهَبْ فَأَعْطِهِمْ**» قَالَ: سَمْعًا وَطَاعَةً، قَالَ: فَأَخْرَجَ عُمَرُ المِفْتَاحَ مِنْ حُجْزَتِهِ، فَفَتَحَ الْبَابَ، فَإِذَا شِبْهُ الفَصِيلِ الرَّابِضِ مِنْ تَمْرٍ، فَقَالَ: لِتَأْخُذُوا، فَأَخَذَ كُلُّ رَجُلٍ مِنَّا مَا أَحَبَّ، ثُمَّ الْتَفَتُّ وَكُنْتُ مِنْ آخِرِ القَوْمِ وَكَأَنَّا لَمْ نَرْزَأْ تَمْرَةً.

حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، عَنْ قَيْسٍ، عَنْ دُكَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ الخَثْعَمِيِّ، قَالَ: أَتَيْنَا رَسُولَ اللهِ ﷺ وَنَحْنُ أَرْبَعُونَ وَأَرْبَعُمِائَةٍ... فَذَكَرَ الْحَدِيثَ.

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، عَنْ قَيْسٍ، عَنْ دُكَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، قَالَ: أَتَيْنَا رَسُولَ اللهِ ﷺ... فَذَكَرَ الحَدِيثَ. =

وَأَبِي حَازِمٍ وَالِدِ قَيسٍ[1].

= حَدَّثَنَا يَعْلَى وَمُحَمَّدٌ ابْنَا عُبَيْدٍ، قَالا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، عَنْ قَيْسٍ، عَنْ دُكَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ الْمُزَنِيِّ، قَالَ: أَتَيْنَا رَسُولَ اللهِ ﷺ... فَذَكَرَ الْحَدِيثَ.

والحديث أخرجه أبوداود (ج٥ ص٤٠٣)، والحميدي (ج٢ ص٣٩٥)، والطبراني في "الكبير" (ج٤ ص٢٧٠)، وقال الهيثمي (ج٨ص ٣٠٥): رواه أحمد والطبراني ورجالهما رجال الصحيح، والبخاري في "التاريخ الكبير" (ج٣ ص٢٥٥).

قال أبوعبدالرحمن: هو على شرط الشيخين.

وقال أبونعيم في "الحلية" (ج١ ص٣٦٥): هذا حديث صحيح، رواه عن إسماعيل عِدَّةٌ، وهو أحد دلائل النبي ﷺ.

(١) **الحديث الثالث**: حديث أبي حازم والد قيس، أخرجه أحمد في "المسند" (ج٣ ص٤٢٦): حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، قَالَ: حَدَّثَنَا قَيْسٌ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: جَاءَ وَرَسُولُ اللهِ ﷺ يَخْطُبُ، فَقَامَ فِي الشَّمْسِ فَأَمَرَ بِهِ فَحُوِّلَ إِلَى الظِّلِّ.

ثم ذكر له طرقًا إلى إسماعيل، وفيها من طريق شعبة وأرسله شعبة، والحديث أخرجه أبوداود (ج٥ ص١٦٣)، وابن سعد في "الطبقات" (ج٦ ص٢٣) أخرجه من طريق شعبة، والطيالسي (ج٢ ص١٢١) مرسلًا، وأخرجه ابن حبان كما في "الموارد" ص(٤٨١)، والطبراني في "الكبير" (ج٨ ص٣٠)، والبخاري في "الأدب المفرد" ص(٤٠١)، والحاكم (ج٤ ص٢٧٢) وقال: هذا حديث صحيح الإسناد، وإن أرسله شعبة فإن مِنْجَابَ بن الحارث وعلي بن مُسْهِرٍ ثقتان. اهـ

وأقول: قد تابع شعبة على إرساله عيسى بن يونس وابن نمير كما في "مصنف ابن أبي شيبة" (ج٢ ص١١٦).

وتابع منجاب بن الحارث، وعلي بن مسهر على رفعه يحيى بن سعيد، وَهُرَيْمٌ وهو ابن سفيان، ووكيع وهو ابن الجراح، فالظاهر أنه كان يُروَى عن إسماعيل مرفوعًا وموقوفًا، والرفع زيادة لم يعارضها ما هو أرجح منها، فيترجح الرفع، والله أعلم.

إذ كَانَت أَحَادِيثُهُم مَشهُورَةً مَحفُوظَةً رَوَاهَا جَمَاعَةٌ مِن الثِّقَاتِ، عَن إِسمَاعِيلَ بنِ أَبِي خَالِدٍ، عَن قَيسٍ، عَن الصُّنَابِحِ، وعَن دُكَينٍ، وَعَن أَبِيهِ، كُلِّ وَاحِدٍ مِنهُم.

وَيَلزَمُ أَيضًا إِخرَاجُ حَدِيثِ قَيسٍ عَن أَبِي شَهمٍ(١) مِن رِوَايَةِ أَسوَدَ بنِ عَامِرٍ، عَن هُرَيمٍ، عَن بَيَانٍ، عَن قَيسٍ، عَن أَبِي شَهمٍ، عَن النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ أَتَاهُ يُبَايِعُهُ فَقَالَ: «أَلَستَ صَاحِبَ الجُبَيذَةِ[①] بِالأَمسِ»؛ إِذ كَانَ مِن شَرطِهِمَا أَسوَدُ بنُ عَامِرٍ وَقَد أَخرَجَ البُخَارِيُّ[②] عَن هُرَيمِ بن سُفيَانَ، وَبِالله التَّوفِيق.

---

(١) **الحديث الرابع: حديث قيس عن أبي شهم:**

الحديث أخرجه أحمد رَحِمَهُ اللهُ (ج٥ ص٢٩٤) فقال: حَدَّثَنَا أَسْوَدُ بْنُ عَامِرٍ، حَدَّثَنَا هُرَيْمُ ابْنُ سُفْيَانَ، عَنْ بَيَانٍ، عَنْ قَيْسٍ، عَنْ أَبِي شَهْمٍ رضي الله عنه قَالَ: مَرَّتْ بِي جَارِيَةٌ بِالْمَدِينَةِ فَأَخَذْتُ بِكَشْحِهَا، قَالَ: وَأَصْبَحَ الرَّسُولُ يُبَايِعُ النَّاسَ، يَعْنِي النَّبِيَّ ﷺ، قَالَ: فَأَتَيْتُهُ فَلَمْ يُبَايِعْنِي، فَقَالَ: «صَاحِبُ الْجُبَيْذَةِ الآنَ»، قَالَ: قُلْتُ: وَاللهِ لا أَعُودُ، قَالَ: فَبَايَعَنِي.

وقال الإمام أحمد رَحِمَهُ اللهُ (ج٥ ص٢٩٤): حَدَّثَنَا سُرَيْجٌ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ عَطَاءٍ، عَنْ بَيَانِ بْنِ بِشْرٍ، عَنْ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي شَهْمٍ رضي الله عنه قَالَ: كُنْتُ رَجُلًا بَطَّالًا، قَالَ: فَمَرَّتْ بِي جَارِيَةٌ فِي بَعْضِ طُرُقِ الْمَدِينَةِ إِذْ هَوَيْتُ إِلَى كَشْحِهَا، فَلَمَّا كَانَ الْغَدُ قَالَ: فَأَتَى النَّاسُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يُبَايِعُونَهُ فَأَتَيْتُهُ فَبَسَطْتُ يَدِي لِأُبَايِعَهُ، فَقَبَضَ يَدَهُ، وَقَالَ: «أَجِدُكَ صَاحِبَ الْجُبَيْذَةِ -يَعْنِي أَمَا إِنَّكَ صَاحِبُ الْجُبَيْذَةِ- أَمْسِ» قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، بَايِعْنِي فَوَاللهِ لا أَعُودُ أَبَدًا. قَالَ: «فَنَعَمْ إِذًا».

والحديث أخرجه ابن سعد في "الطبقات" (ج٦ ص٢٧)، والحاكم (ج٤ ص٣٧٧) وقال: صحيح الإسناد على شرط الشيخين ولم يخرجاه وسكت عليه الذهبي.

---

① في الأصلين: الحنيذة، والصواب: الجبيذة، كما في "المسند" وهو تصغير جبذة.

② وكذا مسلم، كما في "تقريب التهذيب"، و"تهذيب التهذيب".

وَمَوضِعُ الإِلزَامِ أَنَّ البُخَارِيَّ أَخرَجَ حَدِيثَ مِردَاسٍ وَلَم يَروِ عَنهُ غَيرُ قَيسِ بنِ أَبِي حَازِمٍ، وَأَخرَجَ مُسلِمٌ حَدِيثَ عَدِيِّ بنِ عَمِيرَةَ وَلَم يَروِ عَنهُ غَيرُ قَيسٍ①.

وَأَخرَجَا جَمِيعًا② عَن أَبِي مَالِكٍ الأَشجَعِيِّ، وَعَن مَجزَأَةَ بنِ زَاهِرٍ الأَسلَمِيِّ، وَ③انفَرَدَ البُخَارِيُّ بِحَدِيثِ مَجزَأَةَ بنِ زَاهِرٍ، عَن أَبِيهِ، فِي النَّهيِ عَن لُحُومِ الحُمُرِ(١)، عَن عَبدِالله بنِ مُحَمَّدٍ، عَن عُثمَانَ بنِ عُمَرَ، عَن إِسرَائِيلَ، عَن مَجزَأَةَ.

---

(١) الحديث رواه البخاري في غزوة الحديبية (ج٨ ص٤٥٦) مع «الفتح» ط ح فقال: حَدَّثَنَا عَبْدُاللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا أَبُوعَامِرٍ، حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ، عَنْ مَجْزَأَةَ بْنِ زَاهِرٍ الأَسْلَمِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، وَكَانَ مِمَّنْ شَهِدَ الشَّجَرَةَ، قَالَ: إِنِّي لأُوقِدُ تَحْتَ القِدْرِ بِلُحُومِ الحُمُرِ، إِذْ نَادَى مُنَادِي رَسُولِ اللهِ ﷺ: إِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَنْهَاكُمْ عَنْ لُحُومِ الحُمُرِ.

وعن مَجزَأَة عن رجل منهم من أصحابِ الشجرةِ اسمه أُهْبَانُ بْنُ أَوْسٍ وكان اشتكى ركبته، وكان إذا سجد جعل تحت ركبته وِسَادة.

هذا وقد وقع في «التتبع» أنه من رواية عبدالله بن محمد، عن عثمان بن عمر، ووقع في الصحيح من رواية عبدالله بن محمد، عن أبي عامر وهو عبدالملك بن عمرو الْعَقَدِيُّ، وقد نبَّه الحافظ على هذا في «الفتح» فقال: وقع في رواية ابن السكن: حدثنا عثمان بن عمر، بدل أبي عامر.اهـ =

---

① تقدم أنه قد روى عنه أخوه الْعُرْسُ بن عَمِيرَةَ، ورجاء بن حيوة، وابنه عدي بن عدي بن عميرة كما في «مسند أحمد».

② سيأتي أنه تفرد بحديثه مسلم.

③ الظاهر أن الواو زائدة، وأن قوله: انفرد بيان لقوله: أخرجا.

وَأَخرَجَ مُسلِمٌ أَحَادِيثَ أَبِي مَالِكٍ الأَشجَعِيِّ(١)، عَن أَبِيهِ، عَن النَّبِيِّ ﷺ، وَلَم يُخرِجهَا البُخَارِيُّ.

فَيَلزَمُ عَلَى شَرطِهِمَا إِخرَاجُ حَدِيثِ أَبِي مَالِكٍ الأَشجَعِيِّ، عَن نُبَيطِ بنِ شَرِيطٍ(٢)، عَن النَّبِيِّ ﷺ مِن رِوَايَةِ أَبِي إِسحَاقَ الفَزَارِيِّ وَمَن تَابَعَهُ مِن الثِّقَاتِ إِلى أَبِي مَالِكٍ①.

---

(١) **أبومالك**، أخرج له مسلم عن أبيه حديثين **أولهما** (ج١ ص٢١٢) قال: وحَدَّثَنَا سُوَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ، وَابْنُ أَبِي عُمَرَ، قَالا: حَدَّثَنَا مَرْوَانُ، يَعْنِيَانِ الفَزَارِيَّ، عَنْ أَبِي مَالِكٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «**مَنْ قَالَ: لا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَكَفَرَ بِمَا يُعبَدُ مِنْ دُونِ اللهِ، حَرُمَ مَالُهُ وَدَمُهُ، وَحِسَابُهُ عَلَى اللهِ**».

ثم ذكره من طريق يزيد بن هارون، وأبي خالد الأحمر، عن أبي مالك به.

وثانيهما: (ج١٧ ص١٩، ٢٠) قال: حَدَّثَنَا أَبُوكَامِلٍ الجَحْدَرِيُّ، حَدَّثَنَا عبدالوَاحِدِ، يَعْنِي ابْنَ زِيَادٍ، حَدَّثَنَا أَبُومَالِكٍ الأَشْجَعِيُّ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يُعَلِّمُ مَنْ أَسْلَمَ يَقُولُ: «**اللهمَّ اغْفِرْ لِي وَارْحَمْنِي وَاهْدِنِي وَارْزُقْنِي**».

ثم ذكره من طريق أبي معاوية ومن طريق يزيد بن هارون به.

(٢) **الحديث الخامس من الإلزامات**: حديث نبيط بن شريط، رواه الإمام أحمد في "مسنده" (ج٤ ص٣٠٥) فقال: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ زَكَرِيَّا بْنِ أَبِي زَائِدَةَ، حَدَّثَنِي أَبُومَالِكٍ الأَشْجَعِيُّ، حَدَّثَنِي نُبَيْطُ بْنُ شَرِيطٍ، قَالَ: إِنِّي لَرَدِيفُ أَبِي فِي حَجَّةِ الوَدَاعِ إِذْ تَكَلَّمَ النَّبِيُّ ﷺ فَقُمْتُ عَلَى عَجُزِ الرَّاحِلَةِ، فَوَضَعْتُ يَدِي عَلَى عَاتِقِ أَبِي، فَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: «**أَيُّ يَوْمٍ أَحْرَمُ؟**» قَالُوا: هَذَا اليَوْمُ، قَالَ: «**فَأَيُّ بَلَدٍ أَحْرَمُ؟**» قَالُوا: هَذَا البَلَدُ، قَالَ: «**فَأَيُّ شَهْرٍ أَحْرَمُ؟**» قَالُوا: هَذَا الشَّهْرُ، قَالَ: «**فَإِنَّ دِمَاءَكُمْ، وَأَمْوَالَكُمْ، عَلَيْكُمْ حَرَامٌ، كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا، فِي شَهْرِكُمْ هَذَا، فِي بَلَدِكُمْ هَذَا، هَل بَلَّغْتُ؟**» قَالُوا: =

---

① في (ب) إلى مالك، والصواب ما في (ز).

وَسَيَلزَمُ إخراجُ حَدِيثِ مُحَمَّدِ بنِ حَاطِبٍ[1]، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِن رِوَايَةِ أَبِي مَالِكٍ الأَشجَعِيِّ عَنهُ، وَقَد رَوَاهُ عَنهُ أَيضًا سِمَاكُ بنُ حَربٍ وَغيرُ وَاحِدٍ، مِنهُم ابنُ عَونٍ، وَيُوسُفُ بنُ سَعدٍ وَغَيرُهُمَا.

=نَعَمْ، قَالَ: «**اللهمَّ اشْهَدْ، اللهمَّ اشْهَدْ**».

هذا حديث على شرط مسلم، وقد أخرجه ابن سعد (ج٦ ص١٨) وقد تابع أبا مالك سلمةُ بن نُبَيْطٍ قال الإمام أحمد رحمه الله (ج٤ ص٣٠٦): حَدَّثَنَا عَبْدُالحَمِيدِ بْنُ عَبْدِالرَّحْمَنِ أَبُويَحْيَى الحِمَّانِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا سَلَمَةُ بْنُ نُبَيْطٍ، قَالَ: كَانَ أَبِي وَجَدِّي وَعَمِّي مَعَ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبِي، قَالَ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَخْطُبُ عَشِيَّةَ عَرَفَةَ عَلَى جَمَلٍ أَحْمَرَ. قَالَ: قَالَ سَلَمَةُ: أَوْصَانِي أَبِي بِصَلاةِ السَّحَرِ، قُلْتُ: يَا أَبَتِ إِنِّي لا أُطِيقُهَا، قَالَ: فَانْظُرِ الرَّكْعَتَيْنِ قَبْلَ الْفَجْرِ فَلا تَدَعَنَّهُمَا، وَلا تَشْخَصَنَّ فِي الفِتْنَةِ.

حَدَّثَنَا حَسَنُ بْنُ مُوسَى، حَدَّثَنَا رَافِعُ بْنُ سَلَمَةَ يَعْنِي الأَشْجَعِيَّ، وَسَالِمُ بْنُ أَبِي الجَعْدِ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: حَدَّثَنِي سَلَمَةُ بْنُ نُبَيْطٍ الأَشْجَعِيُّ، أَنَّ أَبَاهُ قَدْ أَدْرَكَ النَّبِيَّ ﷺ وَكَانَ رِدْفًا خَلْفَ أَبِيهِ فِي حَجَّةِ الوَدَاعِ، قَالَ: فَقُلْتُ: يَا أَبَتِ أَرِنِي النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: قُمْ فَخُذْ بِوَاسِطَةِ الرَّحْلِ، قَالَ: فَقُمْتُ فَأَخَذْتُ بِوَاسِطَةِ الرَّحْلِ، فَقَالَ: انْظُرْ إِلَى صَاحِبِ الجَمَلِ الأَحْمَرِ الَّذِي يُومِئُ بِيَدِهِ فِي يَدِهِ القَضِيبُ.

وأخرجه أيضًا البخاري في "التاريخ الكبير" (ج٨ ص١٣٧) من طريق سلمة بن نبيط.

(١) **الحديث السادس**: حديث محمد بن حاطب رضي الله عنه، أخرجه أحمد (ج٤ ص٢٥٩) فقال رحمه الله: حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ عَمْرٍو، حَدَّثَنَا أَبُوإِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي مَالِكٍ الأَشْجَعِيِّ، قَالَ: كُنْتُ جَالِسًا مَعَ مُحَمَّدِ بْنِ حَاطِبٍ، فَقَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**إِنِّي قَدْ رَأَيْتُ أَرْضًا ذَاتَ نَخْلٍ فَاخْرُجُوا**» فَخَرَجَ حَاطِبٌ وَجَعْفَرٌ فِي البَحْرِ قِبَلَ النَّجَاشِيِّ، قَالَ: فَوُلِدْتُ أَنَا فِي تِلْكَ السَّفِينَةِ.

الحديث أخرجه البخاري في "التاريخ الكبير" (ج١ ص١٧). =

وَمَوضِعُ الإلزَامِ أَنَّ زَاهِرَ بنَ الأَسوَدِ لَم يَروِ عَنهُ غَيرُ ابنِهِ مَجزَأَةَ، وَقَد أَخرَجَ البُخَارِيُّ حَدِيثَهُ عَنهُ، وَأَنَّ طَارِقَ بنَ الأَشيَمِ لَم يَروِ عَنهُ غَيرُ ابنِهِ أَبي مَالِكٍ، وَقَد أَخرَجَ مُسلِمٌ أَحَادِيثَهُ عَنهُ.

وَأَخرَجَا جَمِيعًا عَن أَبي المَلِيحِ بنِ أُسَامَةَ، وَلَم يُخرِجَا مِن حَدِيثِهِ عَن أَبِيهِ شَيئًا[1].

= وقال الإمام أحمد رحمه الله (ج٤ ص٢٥٩): حَدَّثَنَا أَبُوأَحْمَدَ، حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ، عَنْ سِمَاكٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حَاطِبٍ، قَالَ: تَنَاوَلْتُ قِدْرًا لأُمِّي فَاحْتَرَقَتْ يَدِي، فَذَهَبَتْ بِي أُمِّي إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَجَعَلَ يَمْسَحُ يَدِي وَلا أَدْرِي مَا يَقُولُ، أَنَا أَصْغَرُ مِنْ ذَاكَ، فَسَأَلْتُ أُمِّي فَقَالَتْ: كَانَ يَقُولُ: «**أَذْهِبِ البَاسَ، رَبَّ النَّاسِ، وَاشْفِ أَنْتَ الشَّافِي لا شِفَاءَ إِلَّا شِفَاؤُكَ**».

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حَاطِبٍ، قَالَ: وَقَعَتِ القِدْرُ عَلَى يَدِي فَاحْتَرَقَتْ يَدِي، فَانْطَلَقَ بِي أَبِي إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ وَكَانَ يَتْفُلُ فِيهَا وَيَقُولُ: «**أَذْهِبِ الْبَاسَ، رَبَّ النَّاسِ -وَأَحْسِبُهُ قَالَ-: وَاشْفِهِ إِنَّكَ أَنْتَ الشَّافِي**».

والحديث على شرط مسلم.

(١) **الحديث السابع**: حديث أبي مليح عن أبيه، وله أحاديث:

✿ قال الإمام أحمد رحمه الله (ج٥ ص٧٤): حَدَّثَنَا عَفَّانُ، ثَنَا هَمَّامٌ، ثَنَا قَتَادَةُ، عَن أَبي المَلِيحِ، عَن أَبِيهِ، أَنَّ يَومَ حُنَيْنٍ كَانَ مَطِيرًا، فَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ مُنَادِيَهُ أَنَّ الصَّلاةَ في الرِّحَالِ.

وقال الإمام أحمد رحمه الله (ج٥ ص٧٤): حَدَّثَنَا بَهْزٌ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: قَتَادَةُ أَخْبَرَنَا عَنْ أَبِي الْمَلِيحِ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّهُمْ كَانُوا مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ يَومَ حُنَيْنٍ فَأَصَابَهُمْ مَطَرٌ، فَنَادَى مُنَادِيَهُ أَنْ: صَلُّوا فِي رِحَالِكُمْ.

=

= حَدَّثَنَا بَهْزٌ، حَدَّثَنَا أَبَانُ، حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، حَدَّثَنَا أَبُوالمَلِيحِ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ نَبِيَّ اللهِ ﷺ قَالَ يَوْمَ حُنَيْنٍ فِي يَوْمٍ مَطِيرٍ: «**الصَّلاةُ فِي الرِّحَالِ**».

حَدَّثَنَا عَبْدُالرَّزَّاقِ، أَنبأَنَا سُفْيَانُ، عَنْ خَالِدٍ الحَذَّاءِ، عَنْ أَبِي قِلابَةَ، عَنْ أَبِي المَلِيحِ، قَالَ: صَلَّيْتُ العِشَاءَ الآخِرَةَ بِالْبَصْرَةِ، وَمُطِرْنَا ثُمَّ جِئْتُ أَسْتَفْتِحُ، قَالَ: فَقَالَ لِي أَبُوأُسَامَةَ: رَأَيْتُنَا مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ زَمَنَ الْحُدَيْبِيَةِ مُطِرْنَا فَلَمْ تَبُلَّ السَّمَاءُ أَسَافِلَ نِعَالِنَا، فَنَادَى مُنَادِي النَّبِيِّ ﷺ أَنْ: صَلُّوا فِي رِحَالِكُمْ.

حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ خَالِدٍ، عَنْ أَبِي قِلابَةَ، عَنْ أَبِي الْمَلِيحِ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ بِالْحُدَيْبِيَةِ فَأَصَابَنَا مَطَرٌ لَمْ يَبُلَّ أَسْفَلَ نِعَالِنَا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**صَلُّوا فِي رِحَالِكُمْ**».

حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، أَخْبَرَنَا خَالِدٌ، عَنْ أَبِي قِلابَةَ، عَنْ أَبِي المَلِيحِ بْنِ أُسَامَةَ، قَالَ: خَرَجْتُ إِلَى المَسْجِدِ فِي لَيْلَةٍ مَطِيرَةٍ، فَلَمَّا رَجَعْتُ اسْتَفْتَحْتُ فَقَالَ أَبِي: مَنْ هَذَا؟ قَالُوا: أَبُوالمَلِيحِ، قَالَ: لَقَدْ رَأَيْتُنَا مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ زَمَنَ الحُدَيْبِيَةِ وَأَصَابَتْنَا سَمَاءٌ لَمْ تَبُلَّ أَسَافِلَ نِعَالِنَا، فَنَادَى مُنَادِي رَسُولِ اللهِ ﷺ أَنْ: صَلُّوا فِي رِحَالِكُمْ.

حَدَّثَنَا بَهْزٌ، حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، أَخْبَرَنَا قَتَادَةُ، أَنَّ أَبَا المَلِيحِ أَخْبَرَهُ عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ يَوْمَ حُنَيْنٍ كَانَ يَوْمًا مَطِيرًا، فَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ مُنَادِيَهُ يُنَادِي: «**الصَّلاةُ فِي الرِّحَالِ**».

حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ شُعْبَةَ، حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، عَنْ أَبِي المَلِيحِ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّهُمْ أَصَابَهُمْ مَطَرٌ بِحُنَيْنٍ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**صَلُّوا فِي الرِّحَالِ**».

حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ، وَهُوَ ابْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا سَعِيدٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي المَلِيحِ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّهُ شَهِدَ رَسُولَ اللهِ ﷺ بِحُنَيْنٍ فِي يَوْمٍ مَطِيرٍ أَمَرَ مُنَادِيَهُ فَنَادَى أَنَّ الصَّلاةَ فِي الرِّحَالِ.

حَدَّثَنَا يُونُسُ، حَدَّثَنَا أَبَانُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي المَلِيحِ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ مُنَادِيَهُ يَوْمَ حُنَيْنٍ فِي يَوْمٍ مَطِيرٍ فَنَادَى: «**الصَّلاةُ فِي الرِّحَالِ**».

والحديث على شرط الشيخين، وقتادة وإن كان مدلسًا فقد رواه عنه شعبة كما في =

=النسائي وأحمد، وشعبة لا يقبل منه تدليسًا، وأيضًا قد صرح بالتحديث كما في رواية أبان المتقدمة، وقد تابع قتادة أبوقلابة كما في «مسند أحمد» كما تراه.

وقد اختلف قتادة وأبوقلابة، فقتادة يرويه أنه يوم حنين، وأبوقلابة يرويه أنه يوم الحديبية، ولا يضر مثل هذا الاختلاف، فالحكم ثابت سواء أكان ذلك يوم حنين أو يوم الحديبية.

وعند ابن ماجه بتحقيق محمد فؤاد عبدالباقي (ج١ ص٣٠٢) وبتحقيق محمد مصطفى الأعظمي (ج١ ص١٦٩) والتي معها حاشية السندي (ج١ ص٣٠٠) كل هذه النسخ الثلاث أجمعت على الخطإ ففيها إسقاط أبي قلابة بين خالد الحذاء وأبي المليح، وهذا السقط ليس قديمًا بدليل أن الحافظ المزي في «تحفة الأشراف» لم ينبّه عليه.

✿ حديث آخر:

قال الإمام أحمد رحمه الله (ج٥ ص٧٤): حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ. وَحَجَّاجٌ، حَدَّثَنِي شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا المَلِيحِ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِيهِ، أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ في بَيْتٍ يَقُولُ: «**إِنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ لا يَقْبَلُ صَلاةً بِغَيْرِ طُهُورٍ، وَلا صَدَقَةً مِنْ غُلُولٍ**».

وقال ص (٧٥): حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا المَلِيحِ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «**إِنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ لا يَقْبَلُ صَدَقَةً مِنْ غُلُولٍ، وَلا صَلاةً بِغَيْرِ طُهُورٍ**».

هذا حديث صحيحٌ.

وقد أخرجه أبوداود (ج١ ص٨٧) مع عون المعبود، والنسائي (ج١ ص٨٧)، و(ج٥ ص٥٦)، وابن ماجه (ج١ ص١٠٠).

فائدة: أربعة أحاديث من أحاديث أبي المليح عن أبيه لم تصح:

(١) قال الإمام أحمد رحمه الله (ج٥ ص٧٤): حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، أَخْبَرَنَا سَعِيدٌ وَابْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا سَعِيدٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي المَلِيحِ بْنِ أُسَامَةَ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ =

=ﷺ نَهَى عَنْ جُلُودِ السِّبَاعِ.

هذا الحديث قال الإمام الترمذي (ج٥ ص٤٦٧) بعد إخراجه من حديث سعيد ابن أبي عَرُوبَةَ: ولا نعلم أحدًا قال عن أبي المليح عن أبيه، غير سعيد بن أبي عروبة.

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ جَعفَرٍ، عَن شُعبَةَ، عَن يَزِيدَ الرِّشْكِ، عَن أَبي المَلِيحِ، عَن النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ نَهَى عَن جُلُودِ السِّبَاعِ.

وهذا أصح. اهـ ويعني الترمذي رَحِمَهُ اللهُ أن المرسل أصح.

وقال الترمذي في "العلل" (ج٢ ص٧٤١) بعد ذكره من حديث سعيد متصلًا: سألت محمدًا عن هذا الحديث؟ فقال: سعيد بن أبي عروبة روى عن قتادة، عن أبي المليح، عن أبيه، عن النبي ﷺ.

وروى هشام، عن قتادة، عن أبي المليح فقال: نهى عن جلود السباع، ولم يعرض محمد في هذا بشيء أيهما أصح.

قال أبوعيسى: وروى شعبة هذا الحديث عن يزيد الرشك، عن أبي المليح، أن النبي ﷺ نهى عن جلود السباع، ولم يذكر فيه عن أبيه.اهـ

(٢) قال أبوداود رَحِمَهُ اللهُ (ج١٠ ص٤٤٧): حَدَّثَنَا أَبُوالوَلِيدِ الطَّيَالِسِيُّ، حَدَّثَنَا هَمَّامٌ ح وحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ المَعْنَى، أَخْبَرَنَا هَمَّامٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبي المَلِيحِ، قَالَ أَبُوالْوَلِيدِ: عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ رَجُلًا أَعْتَقَ شِقْصًا لَهُ مِنْ غُلامٍ، فَذُكِرَ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «لَيْسَ لِلهِ شَرِيكٌ» زَادَ ابْنُ كَثِيرٍ في حَدِيثِهِ، فَأَجَازَ النَّبِيُّ ﷺ عِتْقَهُ.

الحديث أخرجه الإمام أحمد (ج٥ ص٧٤) من حديث سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن أبي المليح، عن أبيه، فذكره متصلًا، ثم ذكره من حديث بهز عن همام قال: حديث الشقيص في العبد مرسل.

ثم ذكره من حديث همام متصلًا. ثم ذكره من حديث هشام وهو ابن أبي عبدالله الدَّسْتَوَائِيُّ مرسلًا.

وعزاه الحافظ المزي في "تحفة الأشراف" إلى النسائي في "الكبرى" من حديث همام =

=متصلًا، ومن حديث سعيد بن أبي عروبة وهشام مرسلًا، ثم قال: إن النسائي قال: هشام وسعيد أثبت في قتادة من همام، وحديثهما أولى بالصواب. اهـ

أقول: قد جاء عن همام وسعيد متصلًا ومرسلًا كما تقدم في "مسند أحمد"، وجاء عن هشام مرسلًا، فالذي يظهر لي أن المرسل أصح، والله أعلم.

(٣) قال الإمام أحمد رحمه الله (ج٥ ص٧٥): حَدَّثَنَا سُرَيْجٌ، حَدَّثَنَا عَبَّادٌ، يَعْنِي ابْنَ العَوَّامِ، عَنِ الْحَجَّاجِ، عَنْ أَبِي الْمَلِيحِ بْنِ أُسَامَةَ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «**الخِتَانُ سُنَّةٌ لِلرِّجَالِ، مَكْرُمَةٌ لِلنِّسَاءِ**».

الحجاج هو ابن أرطأة، ضعيف.

(٤) قال أبوعبدالله الحاكم رحمه الله (ج٤ ص٢٩٢): حَدَّثَنَا عَلِيُّ بنُ عِيسَى، ثَنَا أَحْمَدُ ابنُ نَجدَةَ القُرَشِيُّ، ثَنَا سَعِيدُ بنُ مَنصُورٍ، ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حُمْرَانَ، ثَنَا خَالِدٌ الحَذَّاءُ، عَن أَبِي تَمِيمَةَ، عَن أَبِي المَلِيحِ بنِ أُسَامَةَ، عَن أَبِيهِ رضي الله عنه قَالَ: كُنتُ رَدِيفَ رَسُولِ الله فَعَثَرَ بَعِيرُنَا، فَقُلتُ: تَعِسَ الشَّيطَانُ، فَقَالَ لِي النَّبِيُّ ﷺ: «**لا تَقُلْ: تَعِسَ الشَّيْطانُ؛ فَإِنَّهُ يَسْتَعْظِمُ حَتَّى يَكونَ مِثْلَ البَيْتِ وَيَقْوى، وَلَكِنْ قُلْ: بِاسْمِ الله، فَإِذا قُلْتَ: بِاسْمِ الله تَصاغَرَ حَتَّى يَصيرَ مِثْلَ الذُّبَابِ**».

الحديث معروف عن أبي المليح، عن رديف النبي ﷺ غير مسمى، حتى قال الإمام المزي في "تحفة الأشراف" (ج١ ص٦٥): رواه جماعة عن خالد لم يقولوا: عن أبيه. قالوا: عن رجل.

وقال الإمام النسائي في "عمل اليوم والليلة" ص (٣٧٤) بعد أن ذكره من طريق عبدالله بن المبارك عن خالد الحذاء عن أبي تميمة عن أبي المليح عن ردف رسول الله ﷺ ثم ذكره من طريق محمد بن حمران، عن خالد، عن أبي تميمة، عن أبي المليح، عن أبيه، قال النسائي رحمه الله: الصواب عندنا حديث عبدالله بن المبارك، وهذا عندي خطأ.

وَانفَرَدَ البُخَارِيُّ بِإِخرَاجِ حَدِيثِهِ عَن بُرَيدَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ في صَلاةِ العَصرِ [(١)].

وَانفَرَدَ مُسلِمٌ بِإِخرَاجِ حَدِيثِ أَبي المَلِيحِ عَن نُبيشَةَ [(٢)]، وَبِإِخرَاجِ حَدِيثِ أَبي المَلِيحِ عَن مَعقِلِ بنِ يَسَارٍ مِن رِوَايَةِ قَتَادَةَ عَنهُ [(٣)].

فَيَلزَمُ عَلَى مَذهَبِهِمَا:

إِخرَاجُ حَدِيثِ أَبي المَلِيحِ، عَن أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِن رِوَايَةِ قَتَادَةَ

---

(١) قال البخاري رحمه الله (ج٢ ص١٧١) ط ح مع "الفتح": حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي قِلابَةَ، عَنْ أَبِي المَلِيحِ، قَالَ: كُنَّا مَعَ بُرَيْدَةَ فِي غَزْوَةٍ فِي يَوْمٍ ذِي غَيْمٍ، فَقَالَ: بَكِّرُوا بِصَلاةِ العَصْرِ؛ فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «**مَنْ تَرَكَ صَلاةَ العَصْرِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ**».

وأخرجه أيضًا ص(٢٠٦) من هذا الجزء، من طريق معاذ بن فَضَالَةَ، قال: حدثنا هشام به.

(٢) قال مسلم رحمه الله (ج٨ ص١٧ مع النووي): وحَدَّثَنَا سُرَيْجُ بْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، أَخْبَرَنَا خَالِدٌ، عَنْ أَبِي المَلِيحِ، عَنْ نُبَيْشَةَ الهُذَلِيِّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**أَيَّامُ التَّشْرِيقِ أَيَّامُ أَكْلٍ وَشُرْبٍ**».

ثم ذكره من طريق أخرى، وزاد فيه: «**وذِكْرِ اللهِ**».

(٣) قال مسلم رحمه الله (ج٢ ص١٦٦): وحَدَّثَنَا أَبُوغَسَّانَ المِسْمَعِيُّ، وَمُحَمَّدُ بْنُ المُثَنَّى، وَإِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الآخَرَانِ: حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي المَلِيحِ، أَنَّ عُبَيْدَاللهِ بْنَ زِيَادٍ عَادَ مَعْقِلَ بْنَ يَسَارٍ فِي مَرَضِهِ، فَقَالَ لَهُ مَعْقِلٌ: إِنِّي مُحَدِّثُكَ بِحَدِيثٍ لَوْلا أَنِّي فِي المَوْتِ لَمْ أُحَدِّثْكَ بِهِ، سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «**مَا مِنْ أَمِيرٍ يَلِي أَمْرَ المُسْلِمِينَ ثُمَّ لا يَجْهَدُ لَهُمْ وَيَنْصَحُ، إِلاَّ لَمْ يَدْخُل مَعَهُمُ الجَنَّةَ**».

وَخَالِدِ الحَذَّاءِ، وَأَبِي قِلابَةَ، عَن أَبِي المَلِيحِ، عَن أَبِيهِ.①

وَإِخرَاجُ حَدِيثِ أَبِي المَلِيحِ عَن أَبِي عَزَّةَ يَسَارِ بنِ عَبدٍ[1]، عَن النَّبِيِّ ﷺ مِن حَدِيثِ أَيُّوبَ السَّختِيَانِي عَنهُ.

وَيَلزَمُ مُسلِمًا إِخرَاجُ حَدِيثِ أَبِي الأَحوَصِ عَوفِ بنِ مَالِكِ بن نَضْلَةَ، عَن أَبِيهِ، عَن النَّبِيِّ ﷺ[2].

---

(١) **الحديث الثامن:** أخرجه الإمام أحمد رحمه الله فقال: (ج٣ ص٤٢٩): حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، قَالَ: أَخْبَرَنَا أَيُّوبُ، عَنْ أَبِي المَلِيحِ بْنِ أُسَامَةَ، عَنْ أَبِي عَزَّةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**إِنَّ اللهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى إِذَا أَرَادَ قَبْضَ رُوحِ عَبدٍ بِأَرْضٍ جَعَلَ لَهُ فِيهَا -أَوْ قَالَ: بِهَا- حَاجَةً**».

الحديث أخرجه البخاري في "الأدب المفرد" ص(٢٧٣ و٤٣٧)، والترمذي (ج٣ ص٣٠٧) مطبعة الفجالة الجديدة، وقال: هذا حديث صحيح، وأبويعلى في "مسنده" (ج٢ ص٢٢٨)، والطيالسي (ج١ ص١٥٤) من ترتيب "المسند"، والحاكم (ج١ ص٤٢)، وأبونعيم في "الحلية" (ج٨ ص٣٧٤)، وقال الحاكم: هذا حديث صحيح ورواته عن آخرهم ثقات. وقال ص(٤٣): سمعت علي بن عمر الحافظ يقول: يلزم البخاري ومسلمًا إخراج حديث أبي المليح، عن أبي عزة؛ فقد احتج البخاري بحديث أبي المليح، عن بريدة، وحديث أبي عزة رواه جماعة من الثقات الحفاظ.اهـ

قلت: وهو بهذا السند على شرط الشيخين.

(٢) **الحديث التاسع:** قال الإمام أحمد رحمه الله (ج٣ ص٤٧٣): حَدَّثَنَا عَبْدُالرَّزَّاقِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي الأَحْوَصِ الجُشَمِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ رَآنِي رَسُولُ اللهِ ﷺ وَعَلَيَّ أَطْمَارٌ، فَقَالَ: «**هَل لَكَ مَالٌ؟**» قُلتُ: نَعَمْ، قَالَ: «**مِنْ أَيِّ المَالِ؟**» قُلتُ: مِنْ كُلِّ المَالِ قَدْ آتَانِي اللهُ عَزَّ وَجَلَّ، مِنَ الشَّاءِ وَالإِبِلِ، قَالَ: =

---

① حديث أبي المليح عن أبيه تقدم رقم (٧) من "الإلزامات".

إذ كَانَت طُرُقُهَا صِحَاحًا رَوَاهَا أَبُوإِسحَاق السَّبِيعيُّ، وَأَبُوالزَّعرَاءِ، وَعَبدُالمَلِكِ بنُ عُمَيرٍ وَغيرُهُم عَن أَبي الأَحوَصِ، عَن أَبِيهِ.

=«فَلتَرُ نِعَمُ اللهِ وَكَرَامَتُهُ عَلَيْكَ» فَذَكَرَ نَحْوَ حَدِيثِ شُعْبَةَ.

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا الأَحْوَصِ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: أَتَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ وَأَنَا قَشِفُ الْهَيْئَةِ، فَقَالَ: «هَلْ لَكَ مَالٌ؟» قَالَ: قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: «مِنْ أَيِّ الْمَالِ؟» قَالَ: قُلْتُ: مِنْ كُلِّ الْمَالِ، مِنَ الإِبِلِ، وَالرَّقِيقِ، وَالْخَيْلِ، وَالْغَنَمِ، فَقَالَ: «إِذَا آتَاكَ اللهُ مَالاً فَلْيُرَ عَلَيْكَ» ثُمَّ قَالَ: «هَلْ تُنْتِجُ إِبِلُ قَوْمِكَ صِحَاحًا آذَانُهَا، فَتَعْمَدُ إِلَى مُوسَى فَتَقْطَعُ آذَانَهَا فَتَقُولُ: هَذِهِ بُحُرٌ، وَتَشُقُّهَا أَوْ تَشُقُّ جُلُودَهَا وَتَقُولُ: هَذِهِ صُرُمٌ، وَتُحَرِّمُهَا عَلَيْكَ وَعَلَى أَهْلِكَ؟» قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: «فَإِنَّ مَا آتَاكَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ لَكَ، وَسَاعِدُ اللهِ أَشَدُّ، وَمُوسَى اللهِ أَحَدُّ»، وَرُبَّمَا قَالَ: «سَاعِدُ اللهِ أَشَدُّ مِنْ سَاعِدِكَ، وَمُوسَى اللهِ أَحَدُّ مِنْ مُوسَاكَ»، قَالَ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَرَأَيْتَ رَجُلاً نَزَلْتُ بِهِ فَلَمْ يُكْرِمْنِي وَلَمْ يَقْرِنِي، ثُمَّ نَزَلَ بِي أَجْزِيهِ بِمَا صَنَعَ، أَمْ أَقْرِيهِ؟ قَالَ: «اقْرِهِ».

حَدَّثَنَا وَكِيعٌ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي وَإِسْرَائِيلُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي الأَحْوَصِ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ قَالَ: رَسُولُ اللهِ ﷺ: «هَلْ لَكَ مِنْ مَالٍ؟» قَالَ: قُلْتُ: نَعَمْ، مِنْ كُلِّ الْمَالِ قَدْ آتَانِي اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: مِنَ الإِبِلِ وَمِنَ الْخَيْلِ وَالرَّقِيقِ. قَالَ: «فَإِذَا آتَاكَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ خَيْرًا فَلْيُرَ عَلَيْكَ».

حَدَّثَنَا عَفَّانُ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، قَالَ: أَبُوإِسْحَاقَ أَنْبَأَنَا، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا الأَحْوَصِ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَأَنَا قَشِيفُ الْهَيْئَةِ، فَقَالَ: «هَلْ لَكَ مَالٌ؟» قَالَ: قُلْتُ: نَعَمْ. قَالَ: «فَمَا مَالُكَ؟» فَقَالَ: مِنْ كُلِّ المَالِ: مِنَ الْخَيْلِ، وَالإِبِلِ، وَالرَّقِيقِ، وَالْغَنَمِ، قَالَ: «فَإِذَا آتَاكَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ مَالاً فَلْيُرَ عَلَيْكَ»، فَقَالَ: «هَلْ تُنْتِجُ إِبِلُ قَوْمِكَ صِحَاحًا آذَانُهَا، فَتَعْمَدُ إِلَى الْمُوسَى فَتَقْطَعُهَا أَوْ تَقْطَعُهَا وَتَقُولُ: هَذِهِ بُحُرٌ، وَتَشُقُّ جُلُودَهَا وَتَقُولُ: هَذِهِ صُرُمٌ، فَتُحَرِّمُهَا عَلَيْكَ وَعَلَى أَهْلِكَ؟» قَالَ: قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: «كُلُّ مَا آتَاكَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ لَكَ حِلٌّ، وَسَاعِدُ اللهِ أَشَدُّ، وَمُوسَى اللهِ أَحَدُّ»، =

وَلأَنَّ مُسلِمًا قَد أَخرَجَ حَدِيثَ عَبدِالله بنِ مُطِيعِ بنِ الأَسوَدِ[1] ، عَن أَبِيهِ مِن

=وَرُبَّمَا قَالَهَا وَرُبَّمَا لَمْ يَقُلْهَا، وَرُبَّمَا قَالَ: « **سَاعِدُ اللهِ أَشَدُّ مِنْ سَاعِدِكَ، وَمُوسَى اللهِ أَحَدُّ مِنْ مُوسَاكَ**» قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، رَجُلٌ نَزَلْتُ بِهِ فَلَمْ يَقْرِنِي وَلَمْ يُكْرِمْنِي، ثُمَّ نَزَلَ بِي أَقْرِيهِ أَوْ أَجْزِيهِ بِمَا صَنَعَ؟ قَالَ: « **بَلِ اقْرِهِ**» .

حَدَّثَنَا بَهْزُ بْنُ أَسَدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُالْمَلِكِ بْنُ عُمَيْرٍ، عَنْ أَبِي الأَحْوَصِ، أَنَّ أَبَاهُ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ أَشْعَثُ سَيِّئُ الْهَيْئَةِ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ : « **أَمَا لَكَ مَالٌ؟**» قَالَ: مِنْ كُلِّ الْمَالِ قَدْ آتَانِي اللهُ عَزَّ وَجَلَّ، قَالَ: « **فَإِنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ إِذَا أَنْعَمَ عَلَى عَبْدٍ نِعْمَةً أَحَبَّ أَنْ تُرَى عَلَيْهِ**» .

الحديث أخرج أصله أبوداود (ج٢ ص٣٧٣) ط ح، والنسائي (ج٨ ص١٧٣) والحميدي (ج٢ ص٣٩٠).

والحديث على شرط مسلم، وأبوإسحاق وإن كان مدلسًا فقد رواه عنه شعبة، بل قد صرح بالتحديث كما في "المسند"، وتابعه عبدالملك بن عمير على بعضه، كما تراه من "المسند".

حديث آخر:

✿ قال الإمام أحمد رحمه الله (ج٣ ص٤٧٣): حَدَّثَنَا عُبَيْدَةُ بْنُ حُمَيْدٍ أَبُوعَبْدِالرَّحْمَنِ التَّيْمِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُوالزَّعْرَاءِ، عَنْ أَبِي الأَحْوَصِ، عَنْ أَبِيهِ مَالِكِ بْنِ نَضْلَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ : « **الأَيْدِي ثَلاثَةٌ: فَيَدُ اللهِ الْعُلْيَا، وَيَدُ الْمُعْطِي الَّتِي تَلِيهَا، وَيَدُ السَّائِلِ السُّفْلَى، فَأَعْطِ الْفَضْلَ وَلا تَعْجَزْ عَنْ نَفْسِكَ**» .

الحديث أخرجه أبوداود (ج٥ ص٦٦) من طريق الإمام أحمد به، وهو حديث صحيح رجاله رجال الصحيح، إلا أبا الزعراء وهو عمرو بن عمرو الجُشَمِيُّ، وقد وثَّقه أحمد وابن معين والنسائي.

(١) قال مسلم رحمه الله (ج٣ ص١٤٠٨) بتحقيق محمد فؤاد عبدالباقي: حَدَّثَنَا أَبُوبَكْرِ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ وَوَكِيعٌ، عَن زَكَرِيَّاءَ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عَبْدُاللهِ بْنُ مُطِيعٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ يَوْمَ فَتْحِ مَكَّةَ: « **لا يُقْتَلُ**=

رِوَايَةِ الشَّعبِيِّ عَنهُ، وَلَم يَروِ عَن مُطِيعٍ غَيرُ ابنِهِ عَبدِاللهِ مِن وَجهٍ يَصِحُّ مِثلُهُ.

وَانفَرَدَ البُخَارِيُّ بِإِخرَاجِ حَدِيثِ حَزْنِ بنِ أَبِي وَهبٍ، أَخرَجَ عَنهُ حَدِيثَينِ[1] وَلَم يَروِ عَنهُ غَيرُ ابنِهِ المُسَيَّبِ بنِ حَزْنٍ، وَلا عَن المُسَيَّبِ غَيرُ ابنِهِ سَعِيدٍ.

وَاتَّفَقَا[2] عَلَى إِخرَاجِ حَدِيثِ المُسَيَّبِ بنِ حَزْنٍ فِي وَفَاةِ أَبِي طَالِبٍ عَمِّ النَّبِيِّ ﷺ وَلَم يَروِ عَنهُ غَيرُ ابنِهِ سَعِيدٍ، وَلا رَوَاهُ عَن سَعِيدٍ غَيرُ الزُّهرِيِّ.

=**قُرَشِيٌّ صَبْرًا بَعْدَ هَذَا اليَوْمِ إِلَى يَوْمِ القِيَامَةِ**» ثم ذكره بسند آخر إلى زكريا، وَزَادَ: قَالَ: وَلَمْ يَكُنْ أَسْلَمَ أَحَدٌ مِنْ عُصَاةِ قُرَيْشٍ غَيْرَ مُطِيعٍ، كَانَ اسْمُهُ العَاصِي، فَسَمَّاهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ مُطِيعًا.

(١) **أولهما**: قال الإمام البخاري رَحِمَهُ اللهُ (ج١٠ ص٥٧٤) ط س: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ ابْنُ نَصْرٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُالرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنِ ابْنِ المُسَيَّبِ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ أَبَاهُ جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «**مَا اسْمُكَ؟**» قَالَ: حَزْنٌ، قَالَ: «**أَنْتَ سَهْلٌ**»، قَالَ: لا أُغَيِّرُ اسْمًا سَمَّانِيهِ أَبِي، قَالَ ابْنُ المُسَيَّبِ: فَمَا زَالَتِ الحُزُونَةُ فِينَا بَعْدُ.

حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِاللهِ وَمَحْمُودٌ هُوَ (ابْنُ غَيْلانَ)، قَالا: حَدَّثَنَا عَبْدُالرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، ، عَنِ ابنِ المُسَيَّبِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ... بهذا.

وثانيهما: قال البخاري رَحِمَهُ اللهُ (ج٧ ص١٤٧) ط س: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِاللهِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، قَالَ: كَانَ عَمْرٌو يَقُولُ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ المُسَيَّبِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، قَالَ: جَاءَ سَيْلٌ فِي الجَاهِلِيَّةِ فَكَسَا مَا بَيْنَ الجَبَلَيْنِ. قَالَ سُفْيَانُ: وَيَقُولُ: إِنَّ هَذَا لَحَدِيثٌ لَهُ شَأْنٌ.

(٢) قال البخاري رَحِمَهُ اللهُ (ج٣ ص٤٦٥) ط ح: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ، أَخْبَرَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ صَالِحٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ المُسَيَّبِ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّهُ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ لَمَّا حَضَرَتْ أَبَا طَالِبٍ الوَفَاةُ جَاءَهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ =

وَأَخرَجَ البُخَارِيُّ حَدِيثَينِ[1] عَن زُهرَةَ بن مَعبَدٍ، عَن جَدِّهِ عَبدِالله بنِ هِشَامِ بن زُهرَةَ، عَن النَّبِيِّ ﷺ، وَلَم يَروِ عَن عَبدِالله بنِ هِشَامٍ غَيرُ زُهرَةَ ابنِ مَعبَدٍ.

= فَوَجَدَ عِنْدَهُ أَبَا جَهْلِ بْنَ هِشَامٍ، وَعَبْدَاللهِ بْنَ أَبِي أُمَيَّةَ بْنِ المُغِيرَةِ، قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ لأَبِي طَالِبٍ: «**يَا عَمِّ، قُل لا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، كَلِمَةً أَشْهَدُ لَكَ بِهَا عِنْدَ اللهِ**»، فَقَالَ أَبُوجَهْلٍ وَعَبْدُاللهِ بْنُ أَبِي أُمَيَّةَ: يَا أَبَا طَالِبٍ، أَتَرْغَبُ عَنْ مِلَّةِ عَبْدِالمُطَّلِبِ؟ فَلَمْ يَزَل رَسُولُ اللهِ ﷺ يَعْرِضُهَا عَلَيْهِ، وَيَعُودَانِ بِتِلكَ المَقَالَةِ، حَتَّى قَالَ أَبُوطَالِبٍ آخِرَ مَا كَلَّمَهُمْ: هُوَ عَلَى مِلَّةِ عَبْدِالمُطَّلِبِ. وَأَبَى أَنْ يَقُولَ: لا إِلَهَ إِلاَّ اللهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**وَاللهِ! لأَسْتَغْفِرَنَّ لَكَ مَا لَمْ أُنْهَ عَنْكَ**»، فَأَنْزَلَ اللهُ تَعَالَى فِيهِ: ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن يَسْتَغْفِرُواْ لِلْمُشْرِكِينَ﴾ الآيَةَ.

الحديث أخرجه البخاري في مواضع (ج٨ ص١٩٤) و(ج٩ ص٤١١) و(ج١٠ ص١٢٤)، وأخرجه مسلم (ج١ ص٢١٤) مع النووي.

(١) **أولهما**: قال البخاري رحمه الله (ج٦ ص٦١) ط ح مع «الفتح»: حَدَّثَنَا أَصْبَغُ بْنُ الفَرَجِ، قَالَ أَخْبَرَنِي عبدالله بْنُ وَهْبٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي سَعِيدٌ، عَنْ زُهْرَةَ بْنِ مَعبَدٍ، عَنْ جَدِّهِ عَبدِالله بْنِ هِشَامٍ، وَكَانَ قَدْ أَدْرَكَ النَّبِيَّ ﷺ وَذَهَبَتْ بِهِ أُمُّهُ زَيْنَبُ بِنْتُ حُمَيْدٍ إِلَى رَسُولِ الله ﷺ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ الله بَايِعْهُ؟ فَقَالَ: «**هُوَ صَغِيرٌ**» فَمَسَحَ رَأْسَهُ وَدَعَا لَهُ. وَعَنْ زُهْرَةَ بْنِ مَعبَدٍ أَنَّهُ كَانَ يَخْرُجُ بِهِ جَدُّهُ عَبْدُاللهِ بْنُ هِشَامٍ إِلَى السُّوقِ فَيَشْتَرِي الطَّعَامَ، فَيَلْقَاهُ ابْنُ عُمَرَ وَابْنُ الزُّبَيْرِ رضي الله عنهم فَيَقُولانِ لَهُ: أَشْرِكْنَا؛ فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَدْ دَعَا لَكَ بِالبَرَكَةِ، فَيَشْرَكُهُمْ، فَرُبَّمَا أَصَابَ الرَّاحِلَةَ كَمَا هِيَ، فَيَبْعَثُ بِهَا إِلَى المَنْزِلِ.

وثانيهما: قال البخاري رحمه الله (ج١٤ ص ٢٢٩) مع «الفتح» ط ح: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سُلَيْمَانَ، قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ وَهْبٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي حَيْوَةُ، قَالَ: حَدَّثَنِي أبوعَقِيلٍ زُهْرَةُ بْنُ مَعبَدٍ، أَنَّهُ سَمِعَ جَدَّهُ عبدالله بْنَ هِشَامٍ، قَالَ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ آخِذٌ بِيَدِ عُمَرَ بْنِ الخَطَّابِ، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: يَا رَسُولَ اللهِ، لأَنْتَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ إِلَّا مِنْ نَفْسِي، =

وَأَخرَجَ البُخَارِيُّ أَيْضًا عَن الزُّهرِيِّ، عَن عَبدِالله بنِ ثَعلَبَةَ بنِ صُعَيرٍ: مَسَحَ النَّبِيُّ ﷺ وَجهَهُ[1]. وَلَم يَروِ عَنهُ غَيرُ الزُّهرِيِّ.

وَأَخرَجَ البُخَارِيُّ عَن الحَسَنِ[2]، عَن عَمرِو بنِ تَغلِبَ، وَلَم يَروِ عَنهُ غَيرُ الحَسَنِ.

=فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**لا وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، حَتَّى أَكُونَ أَحَبَّ إِلَيْكَ مِنْ نَفْسِكَ**» فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: فَإِنَّهُ الآنَ، وَاللهِ لأَنْتَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ نَفْسِي، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**الآنَ يَا عُمَرُ**».

وذكر بعضه في مناقب عمر (ج٨ ص٥٣).

(١) قال البخاري رحمه الله (ج١٣ ص٤٠٢): حَدَّثَنَا أبواليَمَانِ، أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ أَخْبَرَنِي عبدالله بْنُ ثَعْلَبَةَ بْنِ صُعَيْرٍ، وَكَانَ رَسُولُ الله ﷺ قَدْ مَسَحَ عَينَهُ، أَنَّهُ رَأَى سَعْدَ بْنَ أَبِي وَقَّاصٍ يُوتِرُ بِرَكْعَةٍ.

وأخرجه (ج٩ ص٨٢) تعليقًا.

(٢) له في البخاري حديثان:

أولهما: قال البخاري رحمه الله (ج٦ ص١٠٣)ط س: حَدَّثَنَا أبوالنُّعْمَانِ، حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ، قَالَ: سَمِعْتُ الحَسَنَ يَقُولُ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ تَغْلِبَ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**إِنَّ مِنْ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ أَنْ تُقَاتِلُوا قَوْمًا يَنْتَعِلُونَ نِعَالَ الشَّعَرِ، وَإِنَّ مِنْ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ أَنْ تُقَاتِلُوا قَوْمًا عِرَاضَ الوُجُوهِ، كَأَنَّ وُجُوهَهُمُ المَجَانُّ المُطْرَقَةُ**».

وثانيهما: قال ص(٢٥٠) من هذا الجزء: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا جَرِيرُ ابْنُ حَازِمٍ، حَدَّثَنَا الحَسَنُ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ تَغْلِبَ رضي الله عنه قَالَ: أَعْطَى رَسُولُ الله ﷺ قَوْمًا وَمَنَعَ آخَرِينَ، فَكَأَنَّهُمْ عَتَبُوا عَلَيْهِ فَقَالَ: «**إِنِّي أُعْطِي قَوْمًا أَخَافُ ظَلَعَهُمْ**① **وَجَزَعَهُمْ، وَأَكِلُ أَقْوَامًا إِلَى مَا جَعَلَ اللهُ فِي قُلُوبِهِمْ مِنَ الخَيْرِ وَالغِنَى، مِنْهُمْ عَمْرُو بْنُ تَغْلِبَ**» فَقَالَ عَمْرُو بْنُ تَغْلِبَ: مَا أُحِبُّ أَنَّ لِي بِكَلِمَةِ رَسُولِ الله ﷺ حُمْرَ النَّعَمِ. =

---

① أي: اعوجاجهم.

وَيَلزَمُهُ إِخرَاجُ حَدِيثِ الحَسَنِ، عَن أَحمَرَ بنِ جَزْءٍ①: إِن كُنَّا لَنَأوِي لِرَسُولِ اللهِ ﷺ مِمَّا يُجَافي(١). مِن حَدِيثِ عَبَّادِ بنِ رَاشِدٍ، عَن الحَسَنِ.

②عَن مَعقِلٍ: أَنَّ أُختَهُ طُلِّقت(٢).

= وَزَادَ أبوعَاصِمٍ، عَنْ جَرِيرٍ، قَالَ: سَمِعْتُ الحَسَنَ يَقُولُ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ تَغْلِبَ أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ أُتِيَ بِمَالٍ أَوْ بِسَبْيٍ فَقَسَمَهُ... بهذا.

(١) **الحديث العاشر من الإلزامات**: قال الإمام أحمد رحمه الله (ج٤ ص٣٤٢): حَدَّثَنَا عبدالرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، حَدَّثَنَا عَبَّادُ بْنُ رَاشِدٍ، قَالَ: سَمِعْتُ الحَسَنَ يَقُولُ: حدثَنَا أَحْمَرُ بْنُ جَزِيٍّ صَاحِبُ رَسُولِ اللهِ ﷺ قَالَ: إِنْ كُنَّا لَنَأْوِي إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ مِمَّا يُجَافي مِرْفَقَيْهِ عَنْ جَنْبَيْهِ إِذَا سَجَدَ.

وأخرجه (ج٥ ص٣٠) من حديث وكيع وعفان، حدثنا عباد بن راشد به، وأخرجه أبوداود (ج١ ص٢٠٧)، وابن ماجه ص(٢٨٧)، وأبويعلى في "مسنده" (ج٢ ص١٧٢)، وابن أبي شيبة (ج١ ص٢٥٧)، والطحاوي في "مشكل الآثار" (ج١ ص٢٣٢)، والطبراني في "الكبير" (ج١ ص٢٥٥)، والبيهقي (ج٢ ص١١٥).

والحديث ليس على شرط البخاري؛ لأن عباد بن راشد ما روى له البخاري إلا في المتابعات، كما في "مقدمة الفتح" ص(٤١٢) والظاهر أن حديثه لا ينزل عن الحسن، والله أعلم.

(٢) قال البخاري رحمه الله (ج٩ ص٢٥٨) ط ح: حَدَّثَنَا عُبَيْدُالله بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا أبوعَامِرٍ العَقَدِيُّ، حَدَّثَنَا عَبَّادُ بْنُ رَاشِدٍ، حَدَّثَنَا الحَسَنُ، حَدَّثَنِي مَعْقِلُ بْنُ يَسَارٍ، قَالَ: كَانَتْ لَهُ أُخْتٌ تُخْطَبُ إِلَيَّ.

وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ: عَنْ يُونُسَ، عَنِ الحَسَنِ، حَدَّثَنِي مَعْقِلُ بْنُ يَسَارٍ ح حَدَّثَنَا أبومَعْمَرٍ، حَدَّثَنَا عبدالوَارِثِ، حَدَّثَنَا يُونُسُ، عَنِ الحَسَنِ، أَنَّ أُخْتَ مَعْقِلِ بْنِ يَسَارٍ =

---

① في (ب): جزي، وجزء وجزي كلاهما قد ورد كما في "الإصابة".

② هنا سقط بالأصلين، ولعله: وقد أخرج البخاري عن عباد بن راشد عن الحسن عن معقل.

وَقَد أَخرَجَ البُخَارِيُّ حَدِيثَ أَبِي الأَسوَدِ، عَن النُّعمَانِ بنِ أَبِي عَيَّاشٍ، عَن خولَةَ بْنَةِ ثَامِرٍ، عَن النَّبِيِّ ﷺ: «**إِنَّ رِجَالاً يَتَخَوَّضُونَ فِي مَالِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ**»(١).

وَلا تُعرَفُ خَولَةُ بِنتُ ثَامِرٍ إِلَّا فِي هَذَا الحَدِيثِ، وَلَم يَروِ عَنهَا غَيرُ النُّعْمَانِ بْنِ أَبِي عَيَّاشٍ، وَهَذَا اللَّفظُ يُشبِهُ لَفظَ عُبَيدِ سَنُوطا①، عَن خَولَةَ بِنتِ قَيسٍ② بنِ قهدٍ، امرَأَةِ حَمزَةَ، عَن النَّبِيِّ ﷺ، فَإِن كَانَت هِيَ الَّتِي رَوَى عَنهَا النُّعمَانُ وَنَسَبَهَا إِلى ثَامِرٍ فَالحَدِيثُ مَشهُورٌ، وَإِن كَانَتَا امرَأَتَينِ فَابنَةُ ثَامِرٍ لَم يَروِ عَنهَا غَيرُ النُّعمَانِ بنِ أَبِي عَيَّاشٍ، واللهُ أَعْلَمُ.

=طَلَّقَهَا زَوْجُهَا فَتَرَكَهَا حَتَّى انْقَضَتْ عِدَّتُهَا، فَخَطَبَهَا فَأَبَى مَعْقِلٌ فَنَزَلَتْ: ﴿فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَن يَنكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ﴾.

وأخرجه أيضًا (ج١١ ص٩١ و٤٠٨).

(١) الحديث أخرجه (ج٦ ص٢١٧مع "الفتح" طبعة سلفية) فقال رَحِمَهُ اللهُ: حَدَّثَنَا عبدالله بْنُ يَزِيدَ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي أَيُّوبَ، قَالَ: حَدَّثَنِي أبوالأَسْوَدِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عَيَّاشٍ وَاسْمُهُ نُعْمَانُ، عَنْ خَوْلَةَ الأَنْصَارِيَّةِ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا قَالَتْ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «**إِنَّ رِجَالاً يَتَخَوَّضُونَ فِي مَالِ الله بِغَيْرِ حَقٍّ؛ فَلَهُمُ النَّارُ يَوْمَ القِيَامَةِ**».

الذي رجحه الحافظ في "الفتح" واعتمده في "تهذيب التهذيب" أنّها واحدة،③ وعلى هذا فلا يلزم البخاري ما يريد الدارقطني إلزامه من هذا الحديث.

---

① في "التقريب": عبيد سنوطا بفتح المهملة وضم النون، ويقال: ابن سنوطا، أبوالوليد المدني، وَثَّقَهُ العجلي، من الثالثة: ت.

② في (ز) ابن فهر، وكذا في "تهذيب التهذيب"، وفي (ب) ابن قهد، وكذا في "الإصابة" و"تبصير المنتبه" وهو الصواب.

③ وهذا اختيار المزي في "تحفة الأشراف" (ج١١ ص٣٠٠) ونقله عن علي بن المديني.

وَأَخرَجَ البُخَارِيُّ① حَدِيثَ سُوَيدِ بنِ النُّعمَانِ[١]، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَلَم يَروِهِ عَن سُوَيدٍ غَيرُ بُشَيرِ بنِ يَسَارٍ .

وَأَخرَجَ أَيضًا حَدِيثَ أَبِي سَعِيدِ بنِ المُعَلَّى، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي فَضلِ فَاتِحَةِ الكِتَابِ[٢]، وَلَم يَروِ عَنهُ غَيرُ حَفصِ بنِ عَاصِمِ بنِ عُمَرَ بنِ الخَطَّابِ، وَلا عَنهُ غَيرُ خُبَيبِ بنِ عَبدِالرَّحمَنِ بنِ خُبَيبِ بنِ يَسَافٍ.

---

(١) قال البخاري رحمه الله (ج١ ص٣١٢) مع «الفتح» ط س: حَدَّثَنَا عبدالله بْنُ يُوسُفَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ بُشَيْرِ بْنِ يَسَارٍ مَوْلَى بَنِي حَارِثَةَ، أَنَّ سُوَيْدَ بْنَ النُّعْمَانِ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ خَرَجَ مَعَ رَسُولِ الله ﷺ عَامَ خَيْبَرَ، حَتَّى إِذَا كَانُوا بِالصَّهْبَاءِ وَهِيَ أَدْنَى خَيْبَرَ، فَصَلَّى العَصْرَ ثُمَّ دَعَا بِالأَزْوَادِ فَلَمْ يُؤْتَ إِلَّا بِالسَّوِيقِ، فَأَمَرَ بِهِ فَثُرِّيَ، فَأَكَلَ رَسُولُ الله ﷺ وَأَكَلْنَا، ثُمَّ قَامَ إِلَى المَغْرِبِ فَمَضْمَضَ وَمَضْمَضْنَا، ثُمَّ صَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ.

(٢) قال البخاري رحمه الله (ج٨ ص١٥٦) مع «الفتح» ط س: حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ شُعْبَةَ، قَالَ: حَدَّثَنِي خُبَيْبُ بْنُ عبدالرَّحْمَنِ، عَنْ حَفْصِ بْنِ عَاصِمٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدِ بْنِ المُعَلَّى، قَالَ: كُنْتُ أُصَلِّي فِي المَسْجِدِ، فَدَعَانِي رَسُولُ الله ﷺ فَلَمْ أُجِبْهُ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنِّي كُنْتُ أُصَلِّي، فَقَالَ: «**أَلَمْ يَقُلِ اللهُ:** ﴿ٱسْتَجِيبُوا۟ لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ﴾؟!» ثُمَّ قَالَ لِي: «**لَأُعَلِّمَنَّكَ سُورَةً هِيَ أَعْظَمُ السُّوَرِ فِي القُرْآنِ قَبْلَ أَنْ تَخْرُجَ مِنَ المَسْجِدِ**»، ثُمَّ أَخَذَ بِيَدِي فَلَمَّا أَرَادَ أَنْ يَخْرُجَ قُلْتُ لَهُ: أَلَمْ تَقُل: لَأُعَلِّمَنَّكَ سُورَةً هِيَ أَعْظَمُ سُورَةٍ فِي القُرْآنِ؟! قَالَ: «﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ **هِيَ السَّبْعُ المَثَانِي، وَالقُرْآنُ العَظِيمُ الَّذِي أُوتِيتُهُ**».

هذا وأما قول الدارقطني: لم يروِ عن أبي سعيد غير حفص بن عاصم، فقد قال الحافظ في «الإصابة» و«التهذيب» في ترجمة أبي سعيد: إنه روى عنه حفص بن عاصم، =

---

① في (ز) إعادة حديثي زهرة بن معبد، عن جده عبدالله بن هشام، وقد تقدما.

وَأَخرَجَ مُسلِمٌ[١] حَدِيثَ أَبِي عُثمَانَ النَّهدِيِّ، عَن زُهَيرِ بنِ عَمرٍو، مَضمُومًا مَعَ قَبِيصَةَ بنِ المُخَارِقِ، وَلَم يَروِ عَن زُهَيرٍ غَيرُ أَبِي عُثمَانَ.

وَأَخرَجَ حَدِيثَ سَبرَةَ بنِ مَعبَدٍ فِي المُتعَةِ[٢]، وَلَم يَروِ عَنهُ غَيرُ ابنِهِ الرَّبِيعِ بنِ سَبرَةَ.

=وعبيد بن حنين، وقول الدارقطني: ولا عن حفص غير خبيب، إن كان يقصد هذا الحديث فنعم، وإن كان يقصد أن حفصًا ما روى عنه إلا خبيب فلا، فقد ذكر الحافظ في "تهذيب التهذيب" في ترجمة حفص جماعة رووا عنه.

(١) قال مسلم رحمه الله (ج٢ ص١٣٤) ط المشهد الحسيني: حَدَّثَنَا أبوكَامِلٍ الجَحْدَرِيُّ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، حَدَّثَنَا التَّيْمِيُّ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ، عَنْ قَبِيصَةَ بْنِ الْمُخَارِقِ، وَزُهَيْرِ بْنِ عَمْرٍو، قَالا: لَمَّا نَزَلَتْ: ﴿وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ ٱلْأَقْرَبِينَ﴾ قَالَ: انْطَلَقَ نَبِيُّ الله ﷺ إِلَى رَضْمَةٍ مِنْ جَبَلٍ فَعَلا أَعْلاهَا حَجَرًا، ثُمَّ نَادَى: **«يَا بَنِي عَبدِ مَنَافَاهْ، إِنِّي نَذِيرٌ، إِنَّمَا مَثَلِي وَمَثَلُكُمْ كَمَثَلِ رَجُلٍ رَأَى العَدُوَّ فَانْطَلَقَ يَرْبَأُ أَهْلَهُ فَخَشِيَ أَنْ يَسْبِقُوهُ فَجَعَلَ يَهْتِفُ: يَا صَبَاحَاهْ»**.

(٢) قال مسلم رحمه الله (ج٢ ص١٠٢٣) ط محمد فؤاد عبدالباقي: وحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنِ الرَّبِيعِ بْنِ سَبْرَةَ الْجُهَنِيِّ، عَنْ أَبِيهِ سَبْرَةَ أَنَّهُ قَالَ: أَذِنَ لَنَا رَسُولُ الله ﷺ بِالْمُتْعَةِ، فَانطَلَقْتُ أَنَا وَرَجُلٌ إِلَى امْرَأَةٍ مِنْ بَنِي عَامِرٍ، كَأَنَّهَا بَكْرَةٌ عَيْطَاءُ[①] فَعَرَضْنَا عَلَيْهَا أَنْفُسَنَا، فَقَالَتْ: مَا تُعْطِي؟ فَقُلْتُ: رِدَائِي، وَقَالَ صَاحِبِي: رِدَائِي، وَكَانَ رِدَاءُ صَاحِبِي أَجْوَدَ مِنْ رِدَائِي، وَكُنْتُ أَشَبَّ مِنْهُ، فَإِذَا نَظَرَتْ إِلَى رِدَاءِ صَاحِبِي أَعْجَبَهَا، وَإِذَا نَظَرَتْ إِلَيَّ أَعْجَبْتُهَا، ثُمَّ قَالَتْ: أَنْتَ وَرِدَاؤُكَ يَكْفِينِي، فَمَكَثْتُ مَعَهَا ثَلاثًا، ثُمَّ إِنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَالَ: **«مَنْ كَانَ عِنْدَهُ شَيْءٌ مِنْ هَذِهِ النِّسَاءِ الَّتِي يَتَمَتَّعُ، فَلْيُخَلِّ سَبِيلَهَا»**.

ثم ذكر له طرقًا إلى الربيع بن سبرة.

---

① عيطاء: أي شابة طويلة.

وَانفَرَدَ مُسلِمٌ بِحَدِيثِ أَبي الأَسوَدِ، عَن عُروَةَ، عَن عَائِشَةَ، عَن جُدَامَةَ بِنتِ وَهبٍ عَن النَّبِيِّ ﷺ في الغِيلَةِ[1]، وَلَم يَروِ عَن جُدَامَةَ غَيرُ عَائِشَةَ، وَلا رَوَاهُ غَيرُ أَبي الأَسوَدِ، عَن عُروَةَ.

وَانفَرَدَ مُسلِمٌ بِحَدِيثِ سَعِيدٍ، عَن قَتَادَةَ، عَن سِنَانِ بنِ سَلَمَةَ، عَن ابنِ عَبَّاسٍ، عَن ذُؤَيبٍ أَبي قَبِيصَةَ، عَن النَّبِيِّ ﷺ في البُدنِ[2]. وَلَم يَروِ عَن ذُؤَيبٍ غَيرُ ابنِ عَبَّاسٍ، وَلا رَوَى حَدِيثَهُ غَيرُ قَتَادَةَ عَن سِنَانٍ، وَقِيلَ: إِنَّ قَتَادَةَ لَم يَسمَع مِن سِنَانٍ.

---

(١) قال مسلم (ج٢ ص ١٠٦٦) بتحقيق محمد فؤاد عبدالباقي: وحَدَّثَنَا خَلَفُ بْنُ هِشَامٍ، حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ ح وحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَاللَّفْظُ لَهُ، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عبدالرَّحْمَنِ بْنِ نَوْفَلٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنْ جُدَامَةَ بِنْتِ وَهْبٍ الأَسَدِيَّةِ، أَنَّهَا سَمِعَتْ رَسُولَ الله ﷺ يَقُولُ: «**لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أَنْهَى عَنِ الغِيلَةِ حَتَّى ذَكَرْتُ أَنَّ الرُّومَ وَفَارِسَ يَصْنَعُونَ ذَلِكَ فَلا يَضُرُّ أَوْلادَهُمْ**».

قَالَ مُسْلِم: وَأَمَّا خَلَفٌ فَقَالَ: عَنْ جُذَامَةَ الأَسَدِيَّةِ، وَالصَّحِيحُ مَا قَالَهُ يَحْيَى بِالدَّالِ.

قلت: في «التقريب»: قال الدارقطني: من قالها بالذال المعجمة صحف.

(٢) قال مسلم (ج٢ ص٩٦٣) طبعة محمد فؤاد عبدالباقي: حَدَّثَنِي أبوغَسَّانَ المِسْمَعِيُّ، حَدَّثَنَا عَبدُالأَعْلَى، حَدَّثَنَا سَعِيدٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ سِنَانِ بْنِ سَلَمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ ذُؤَيْبًا أَبَا قَبِيصَةَ حَدَّثَهُ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كَانَ يَبْعَثُ مَعَهُ بِالبُدْنِ ثُمَّ يَقُولُ: «**إِنْ عَطِبَ مِنْهَا شَيْءٌ فَخَشِيتَ عَلَيْهِ مَوْتًا فَانْحَرْهَا، ثُمَّ اغْمِسْ نَعْلَهَا في دَمِهَا، ثُمَّ اضْرِبْ صَفْحَتَهَا، ولا تَطْعَمْهَا أَنْتَ ولا أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ رُفْقَتِكَ**».

أما سماعُ قتادةَ مِن سنان فقد قال الحافظ المزي في «تحفة الأشراف»: قال عباس الدوري: عن يحيى بن معين: لم يسمع قتادة من سنان بن سلمة، أحاديثه عنه مرسلة، وسمع من موسى بن سلمة، وقال أبوبكر بن أبي خيثمة: عن يحيى بن معين: لم يدرك قتادة سنان بن سلمة، ولا سمع منه. اهـ =

وَاتَّفَقَا[1] عَلَى إِخرَاجِ حَدِيثِ عِتبَانَ بنِ مَالِكٍ، وَلَم يَروِ عَنهُ غَيرُ مَحْمُودِ ابنِ الرَّبِيعِ.

= وفي "تهذيب التهذيب" في ترجمة سنان: قال إبراهيم بن الجنيد: قلت لابن معين: إن يحيى بن سعيد يزعم أن قتادة لم يسمع من سنان بن سلمة الهذلي حديث ذؤيب الخزاعي في البُدْنِ؟ فقال: ومن يشك في هذا؟! إن قتادة لم يسمع منه ولم يلقه. اهـ

(١) قال البخاري رَحِمَهُ اللهُ (ج٢ ص٦٥) مع "الفتح" ط ح: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عُفَيْرٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي اللَّيْثُ، قَالَ: حَدَّثَنِي عُقَيْلٌ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي مَحْمُودُ بْنُ الرَّبِيعِ الأَنْصَارِيُّ، أَنَّ عِتْبَانَ بْنَ مَالِكٍ، وَهُوَ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللهِ ﷺ مِمَّنْ شَهِدَ بَدْرًا مِنَ الأَنْصَارِ، أَنَّهُ أَتَى رَسُولَ اللهِ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، قَدْ أَنْكَرْتُ بَصَرِي، وَأَنَا أُصَلِّي لِقَوْمِي، فَإِذَا كَانَتِ الأَمْطَارُ سَالَ الوَادِي الَّذِي بَيْنِي وَبَيْنَهُمْ لَمْ أَسْتَطِعْ أَنْ آتِيَ مَسْجِدَهُمْ فَأُصَلِّيَ بِهِمْ، وَوَدِدْتُ -يَا رَسُولَ اللهِ- أَنَّكَ تَأْتِينِي فَتُصَلِّيَ فِي بَيْتِي، فَأَتَّخِذَهُ مُصَلًّى. قَالَ: فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**سَأَفْعَلُ إِنْ شَاءَ اللهُ**» قَالَ عِتْبَانُ: فَغَدَا رَسُولُ اللهِ ﷺ وَأَبُوبَكْرٍ حِينَ ارْتَفَعَ النَّهَارُ، فَاسْتَأْذَنَ رَسُولُ اللهِ ﷺ فَأَذِنْتُ لَهُ، فَلَمْ يَجْلِسْ حَتَّى دَخَلَ البَيْتَ ثُمَّ قَالَ: «**أَيْنَ تُحِبُّ أَنْ أُصَلِّيَ مِنْ بَيْتِكَ؟**» قَالَ: فَأَشَرْتُ لَهُ إِلَى نَاحِيَةٍ مِنَ البَيْتِ، فَقَامَ رَسُولُ اللهِ ﷺ فَكَبَّرَ فَقُمْنَا فَصَفَّنَا فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ ثُمَّ سَلَّمَ، قَالَ: وَحَبَسْنَاهُ عَلَى خَزِيرَةٍ صَنَعْنَاهَا لَهُ، قَالَ: فَثَابَ فِي البَيْتِ رِجَالٌ مِنْ أَهْلِ الدَّارِ ذَوُو عَدَدٍ فَاجْتَمَعُوا، فَقَالَ قَائِلٌ مِنْهُمْ: أَيْنَ مَالِكُ بْنُ الدُّخَيْشِنِ أَوِ ابْنُ الدُّخْشُنِ؟ فَقَالَ بَعْضُهُمْ: ذَلِكَ مُنَافِقٌ لا يُحِبُّ اللهَ وَرَسُولَهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**لا تَقُلْ ذَلِكَ، أَلا تَرَاهُ قَدْ قَالَ: لا إِلَهَ إِلَّا اللهُ يُرِيدُ بِذَلِكَ وَجْهَ اللهِ**»، قَالَ: اللهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: فَإِنَّا نَرَى وَجْهَهُ وَنَصِيحَتَهُ إِلَى المُنَافِقِينَ، قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**فَإِنَّ اللهَ قَدْ حَرَّمَ عَلَى النَّارِ مَنْ قَالَ: لا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، يَبْتَغِي بِذَلِكَ وَجْهَ اللهِ**».

قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: ثُمَّ سَأَلْتُ الحُصَيْنَ بْنَ مُحَمَّدٍ الأَنْصَارِيَّ وَهُوَ أَحَدُ بَنِي سَالِمٍ وَهُوَ مِنْ سَرَاتِهِمْ عَنْ حَدِيثِ مَحْمُودِ بْنِ الرَّبِيعِ الأَنْصَارِيِّ، فَصَدَّقَهُ بِذَلِكَ.

وأخرجه مسلم (ج٥ ص ١٥٨) مع النووي. =

وَاتَّفَقَا[(١)] عَلَى إِخرَاجِ حَدِيثِ عَمرِو بنِ عَوفٍ البَدرِيِّ حَلِيفِ بَنِي عَامِرِ ابنِ لُؤَيٍّ، وَلَم يَروِ عَنهُ غَيرُ المِسوَرِ بنِ مَخرَمَةَ.

وَاتَّفَقَا[(٢)] عَلَى إِخرَاجِ حَدِيثِ مَالِكِ بنِ صَعصَعَةَ فِي المِعرَاجِ، وَلَم يَروِ عَنهُ غَيرُ أَنَسِ بنِ مَالِكٍ، وَلا رَوَاهُ عَنهُ غَيرُ قَتَادَةَ.

= وقول الحافظ الدارقطني: (ولم يروِ عن عتبان غير محمود)، ليس كذلك، فقد رواه عنه أنس بن مالك كما في مسلم (ج١ ص ٢٤٤) مع النووي، زاد الحافظ في "تهذيب التهذيب": الحصين بن محمد السالمي وأبا بكر بن أنس.

(١) قال البخاري رحمه الله (ج٧ ص٧٠، ط ح مع "الفتح"): حَدَّثَنَا أبواليَمَانِ، أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ، عَنِ المِسْوَرِ بْنِ مَخْرَمَةَ، أَنَّهُ أَخْبَرَهُ أَنَّ عَمْرَو بْنَ عَوْفٍ الأَنْصَارِيَّ، وَهُوَ حَلِيفٌ لِبَنِي عَامِرِ بْنِ لُؤَيٍّ، وَكَانَ شَهِدَ بَدْرًا، أَخْبَرَهُ أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ بَعَثَ أَبَا عُبَيْدَةَ بْنَ الجَرَّاحِ إِلَى البَحْرَيْنِ يَأْتِي بِجِزْيَتِهَا، وَكَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ هُوَ صَالَحَ أَهْلَ البَحْرَيْنِ وَأَمَّرَ عَلَيْهِمُ العَلاءَ بْنَ الحَضْرَمِيِّ، فَقَدِمَ أَبُوعُبَيْدَةَ بِمَالٍ مِنَ البَحْرَيْنِ فَسَمِعَتِ الأَنْصَارُ بِقُدُومِ أَبِي عُبَيْدَةَ، فَوَافَتْ صَلاةَ الصُّبْحِ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فَلَمَّا صَلَّى بِهِمُ الفَجْرَ انْصَرَفَ، فَتَعَرَّضُوا لَهُ، فَتَبَسَّمَ رَسُولُ اللهِ ﷺ حِينَ رَآهُمْ، وَقَالَ: **«أَظُنُّكُمْ قَدْ سَمِعْتُمْ أَنَّ أَبَا عُبَيْدَةَ قَدْ جَاءَ بِشَيْءٍ؟»** قَالُوا: أَجَلْ، يَا رَسُولَ اللهِ، قَالَ: **«فَأَبْشِرُوا وَأَمِّلُوا مَا يَسُرُّكُمْ، فَوَاللهِ! لا الفَقْرَ أَخْشَى عَلَيْكُمْ، وَلَكِنْ أَخْشَى عَلَيْكُمْ أَنْ تُبْسَطَ عَلَيْكُمُ الدُّنْيَا كَمَا بُسِطَتْ عَلَى مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ، فَتَنَافَسُوهَا كَمَا تَنَافَسُوهَا، وَتُهْلِكَكُمْ كَمَا أَهْلَكَتْهُمْ»**.

أخرجه مسلم (ج١٨ ص٩٥) مع النووي.

(٢) قال البخاري رحمه الله (ج٧ ص٢٠١) ط س: حَدَّثَنَا هُدْبَةُ بْنُ خَالِدٍ، حَدَّثَنَا هَمَّامُ بْنُ يَحْيَى، حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ مَالِكِ بْنِ صَعْصَعَةَ رضي الله عنه أَنَّ نَبِيَّ اللهِ ﷺ حَدَّثَهُ عَنْ لَيْلَةِ أُسْرِيَ بِهِ، قال: **«بَيْنَمَا أَنَا فِي الحَطِيمِ، -وَرُبَّمَا قَالَ: فِي الحِجْرِ- مُضْطَجِعًا إِذْ أَتَانِي آتٍ فَقَدَّ -قَالَ: وَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: فَشَقَّ- مَا بَيْنَ هَذِهِ إِلَى هَذِهِ،** =

=-فَقُلْتُ لِلْجَارُودِ وَهُوَ إِلَى جَنْبِي: مَا يَعْنِي بِهِ؟ قَالَ: مِنْ ثُغْرَةِ نَحْرِهِ إِلَى شِعْرَتِهِ، وَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: مِنْ قَصِّهِ إِلَى شِعْرَتِهِ- فَاسْتَخْرَجَ قَلْبِي ثُمَّ أُتِيتُ بِطَسْتٍ مِنْ ذَهَبٍ مَمْلُوءَةٍ إِيمَانًا، فَغُسِلَ قَلْبِي، ثُمَّ حُشِيَ، ثُمَّ أُعِيدَ، ثُمَّ أُتِيتُ بِدَابَّةٍ دُونَ البَغْلِ وَفَوْقَ الحِمَارِ أَبْيَضَ -فَقَالَ لَهُ الجَارُودُ: هُوَ البُرَاقُ يَا أَبَا حَمْزَةَ؟ قَالَ أَنَسٌ: نَعَمْ- يَضَعُ خَطْوَهُ عِنْدَ أَقْصَى طَرْفِهِ، فَحُمِلْتُ عَلَيْهِ فَانْطَلَقَ بِي جِبْرِيلُ حَتَّى أَتَى السَّمَاءَ الدُّنْيَا، فَاسْتَفْتَحَ، فَقِيلَ: مَنْ هَذَا؟ قَالَ: جِبْرِيلُ، قِيلَ: وَمَنْ مَعَكَ؟ قَالَ: مُحَمَّدٌ، قِيلَ: وَقَدْ أُرْسِلَ إِلَيْهِ؟ قَالَ: نَعَمْ، قِيلَ: مَرْحَبًا بِهِ فَنِعْمَ المَجِيءُ جَاءَ، فَفَتَحَ، فَلَمَّا خَلَصْتُ فَإِذَا فِيهَا آدَمُ، فَقَالَ: هَذَا أَبُوكَ آدَمُ فَسَلِّمْ عَلَيْهِ. فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ، فَرَدَّ السَّلامَ، ثُمَّ قَالَ: مَرْحَبًا بِالابْنِ الصَّالِحِ، وَالنَّبِيِّ الصَّالِحِ. ثُمَّ صَعِدَ بِي حَتَّى أَتَى السَّمَاءَ الثَّانِيَةَ، فَاسْتَفْتَحَ قِيلَ: مَنْ هَذَا؟ قَالَ: جِبْرِيلُ، قِيلَ: وَمَنْ مَعَكَ؟ قَالَ: مُحَمَّدٌ. قِيلَ: وَقَدْ أُرْسِلَ إِلَيْهِ؟ قَالَ: نَعَمْ. قِيلَ: مَرْحَبًا بِهِ فَنِعْمَ المَجِيءُ جَاءَ. فَفَتَحَ، فَلَمَّا خَلَصْتُ إِذَا يَحْيَى وَعِيسَى وَهُمَا ابْنَا الخَالَةِ، قَالَ: هَذَا يَحْيَى وَعِيسَى فَسَلِّمْ عَلَيْهِمَا. فَسَلَّمْتُ فَرَدَّا، ثُمَّ قَالا: مَرْحَبًا بِالأَخِ الصَّالِحِ، وَالنَّبِيِّ الصَّالِحِ. ثُمَّ صَعِدَ بِي إِلَى السَّمَاءِ الثَّالِثَةِ، فَاسْتَفْتَحَ، قِيلَ: مَنْ هَذَا؟ قَالَ: جِبْرِيلُ. قِيلَ: وَمَنْ مَعَكَ؟ قَالَ: مُحَمَّدٌ. قِيلَ: وَقَدْ أُرْسِلَ إِلَيْهِ؟ قَالَ: نَعَمْ. قِيلَ: مَرْحَبًا بِهِ فَنِعْمَ المَجِيءُ جَاءَ. فَفُتِحَ، فَلَمَّا خَلَصْتُ إِذَا يُوسُفُ، قَالَ: هَذَا يُوسُفُ فَسَلِّمْ عَلَيْهِ. فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ فَرَدَّ، ثُمَّ قَالَ: مَرْحَبًا بِالأَخِ الصَّالِحِ، وَالنَّبِيِّ الصَّالِحِ. ثُمَّ صَعِدَ بِي حَتَّى أَتَى السَّمَاءَ الرَّابِعَةَ، فَاسْتَفْتَحَ، قِيلَ: مَنْ هَذَا؟ قَالَ: جِبْرِيلُ. قِيلَ: وَمَنْ مَعَكَ؟ قَالَ: مُحَمَّدٌ ﷺ. قِيلَ: أَوَقَدْ أُرْسِلَ إِلَيْهِ؟ قَالَ: نَعَمْ. قِيلَ: مَرْحَبًا بِهِ فَنِعْمَ المَجِيءُ جَاءَ. فَفُتِحَ، فَلَمَّا خَلَصْتُ إِلَى إِدْرِيسَ قَالَ: هَذَا إِدْرِيسُ فَسَلِّمْ عَلَيْهِ. فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ فَرَدَّ، ثُمَّ قَالَ: مَرْحَبًا بِالأَخِ الصَّالِحِ، وَالنَّبِيِّ الصَّالِحِ. ثُمَّ صَعِدَ بِي حَتَّى أَتَى السَّمَاءَ الخَامِسَةَ، فَاسْتَفْتَحَ، قِيلَ: مَنْ هَذَا؟ قَالَ: جِبْرِيلُ. قِيلَ: وَمَنْ مَعَكَ؟ قَالَ: مُحَمَّدٌ. قِيلَ: وَقَدْ أُرْسِلَ إِلَيْهِ؟ قَالَ: نَعَمْ. قِيلَ: مَرْحَبًا بِهِ فَنِعْمَ المَجِيءُ جَاءَ. فَلَمَّا خَلَصْتُ فَإِذَا هَارُونُ، قَالَ: هَذَا هَارُونُ فَسَلِّمْ عَلَيْهِ. فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ فَرَدَّ، ثُمَّ قَالَ: مَرْحَبًا بِالأَخِ الصَّالِحِ، وَالنَّبِيِّ الصَّالِحِ. ثُمَّ صَعِدَ بِي حَتَّى أَتَى السَّمَاءَ السَّادِسَةَ، فَاسْتَفْتَحَ، قِيلَ: مَنْ هَذَا؟ قَالَ: جِبْرِيلُ. قِيلَ: مَنْ مَعَكَ؟ قَالَ: مُحَمَّدٌ. قِيلَ: =

=وَقَدْ أُرْسِلَ إِلَيْهِ؟ قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: مَرْحَبًا بِهِ فَنِعْمَ المَجِيءُ جَاءَ. فَلَمَّا خَلَصْتُ فَإِذَا مُوسَى، قَالَ: هَذَا مُوسَى فَسَلِّمْ عَلَيْهِ. فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ فَرَدَّ، ثُمَّ قَالَ: مَرْحَبًا بِالأَخِ الصَّالِحِ، وَالنَّبِيِّ الصَّالِحِ. فَلَمَّا تَجَاوَزْتُ بَكَى، قِيلَ لَهُ: مَا يُبْكِيكَ؟ قَالَ: أَبْكِي لأَنَّ غُلامًا بُعِثَ بَعْدِي يَدْخُلُ الجَنَّةَ مِنْ أُمَّتِهِ أَكْثَرُ مِمَّنْ يَدْخُلُهَا مِنْ أُمَّتِي. ثُمَّ صَعِدَ بِي إِلَى السَّمَاءِ السَّابِعَةِ، فَاسْتَفْتَحَ جِبْرِيلُ، قِيلَ: مَنْ هَذَا؟ قَالَ: جِبْرِيلُ. قِيلَ: وَمَنْ مَعَكَ؟ قَالَ: مُحَمَّدٌ. قِيلَ: وَقَدْ بُعِثَ إِلَيْهِ؟ قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: مَرْحَبًا بِهِ فَنِعْمَ المَجِيءُ جَاءَ. فَلَمَّا خَلَصْتُ فَإِذَا إِبْرَاهِيمُ، قَالَ: هَذَا أَبُوكَ فَسَلِّمْ عَلَيْهِ. قَالَ: فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ فَرَدَّ السَّلامَ، قَالَ: مَرْحَبًا بِالابْنِ الصَّالِحِ، وَالنَّبِيِّ الصَّالِحِ.

ثُمَّ رُفِعَتْ إِلَيَّ سِدْرَةُ المُنْتَهَى، فَإِذَا نَبْقُهَا مِثْلُ قِلالِ هَجَرَ، وَإِذَا وَرَقُهَا مِثْلُ آذَانِ الفِيَلَةِ، قَالَ: هَذِهِ سِدْرَةُ المُنْتَهَى. وَإِذَا أَرْبَعَةُ أَنْهَارٍ: نَهْرَانِ بَاطِنَانِ، وَنَهْرَانِ ظَاهِرَانِ، فَقُلْتُ: مَا هَذَانِ يَا جِبْرِيلُ؟ قَالَ: أَمَّا البَاطِنَانِ فَنَهْرَانِ فِي الجَنَّةِ، وَأَمَّا الظَّاهِرَانِ فَالنِّيلُ وَالفُرَاتُ، ثُمَّ رُفِعَ لِي البَيْتُ المَعْمُورُ، ثُمَّ أُتِيتُ بِإِنَاءٍ مِنْ خَمْرٍ، وَإِنَاءٍ مِنْ لَبَنٍ، وَإِنَاءٍ مِنْ عَسَلٍ، فَأَخَذْتُ اللَّبَنَ، فَقَالَ: هِيَ الفِطْرَةُ الَّتِي أَنْتَ عَلَيْهَا وَأُمَّتُكَ.

ثُمَّ فُرِضَتْ عَلَيَّ الصَّلَوَاتُ خَمْسِينَ صَلاةً كُلَّ يَوْمٍ، فَرَجَعْتُ فَمَرَرْتُ عَلَى مُوسَى، فَقَالَ: بِمَا أُمِرْتَ؟ قَالَ: أُمِرْتُ بِخَمْسِينَ صَلاةً كُلَّ يَوْمٍ. قَالَ: إِنَّ أُمَّتَكَ لا تَسْتَطِيعُ خَمْسِينَ صَلاةً كُلَّ يَوْمٍ، وَإِنِّي وَاللهِ قَدْ جَرَّبْتُ النَّاسَ قَبْلَكَ، وَعَالَجْتُ بَنِي إِسْرَائِيلَ أَشَدَّ المُعَالَجَةِ، فَارْجِعْ إِلَى رَبِّكَ فَاسْأَلْهُ التَّخْفِيفَ لأُمَّتِكَ. فَرَجَعْتُ فَوَضَعَ عَنِّي عَشْرًا، فَرَجَعْتُ إِلَى مُوسَى فَقَالَ مِثْلَهُ، فَرَجَعْتُ فَوَضَعَ عَنِّي عَشْرًا، فَرَجَعْتُ إِلَى مُوسَى فَقَالَ مِثْلَهُ، فَرَجَعْتُ فَوَضَعَ عَنِّي عَشْرًا، فَرَجَعْتُ إِلَى مُوسَى فَقَالَ مِثْلَهُ، فَرَجَعْتُ فَأُمِرْتُ بِعَشْرِ صَلَوَاتٍ كُلَّ يَوْمٍ، فَرَجَعْتُ فَقَالَ مِثْلَهُ، فَرَجَعْتُ فَأُمِرْتُ بِخَمْسِ صَلَوَاتٍ كُلَّ يَوْمٍ، فَرَجَعْتُ إِلَى مُوسَى فَقَالَ: بِمَ أُمِرْتَ؟ قُلْتُ: أُمِرْتُ بِخَمْسِ صَلَوَاتٍ كُلَّ يَوْمٍ. قَالَ: إِنَّ أُمَّتَكَ لا تَسْتَطِيعُ خَمْسَ صَلَوَاتٍ كُلَّ يَوْمٍ، وَإِنِّي قَدْ جَرَّبْتُ النَّاسَ قَبْلَكَ، وَعَالَجْتُ بَنِي إِسْرَائِيلَ أَشَدَّ المُعَالَجَةِ، فَارْجِعْ إِلَى رَبِّكَ فَاسْأَلْهُ التَّخْفِيفَ لأُمَّتِكَ. قَالَ: سَأَلْتُ رَبِّي حَتَّى اسْتَحْيَيْتُ، وَلَكِنِّي أَرْضَى وَأُسَلِّمُ، قَالَ: فَلَمَّا جَاوَزْتُ نَادَى مُنَادٍ: أَمْضَيْتُ فَرِيضَتِي، =

وَاتَّفَقَا[1] عَلَى إِخرَاجِ حَدِيثِ مُعَيقِيبٍ، وَلَم يَروِ عَنهُ غَيرُ أَبِي سَلَمَةَ مِن وَجهٍ يَصِحُّ مِثلُهُ.

وَانفَرَدَ البُخَارِيُّ بِحَدِيثِ سُنَينِ أَبِي جَمِيلَةَ[2]، وَلَم يَروِ عَنهُ غَيرُ الزُّهرِيِّ مِن وَجهٍ يَصِحُّ مِثلُهُ.

وَانفَرَدَ البُخَارِيُّ[3] بِشَيبَةَ بنِ عُثمَانَ، وَلَم يَروِ عَنهُ غَيرُ أَبِي وَائِلٍ، مِن وَجهٍ يَصِحُّ مِثلُهُ، فَهَذَا حَدِيثُ الثَّورِيِّ وَالشَّيبَانِيِّ، عَن وَاصِلٍ، عَن أَبِي وَائِلٍ.

= وَخَفَّفْتُ عَنْ عِبَادِي».

وأخرجه مسلم (ج١ ص ١٠٣) ط المشهد الحسيني.

عرفنا الطبعة بالمشهد الحسيني جريًا على ما في الكتاب، وإلا فالصحيح أنه لم ينقل رأس الحسين رحمه الله إلى هنالك، وأن دعوى أنه نقل إلى هنالك كذب وإن تتابع عليها كثير من المصريين بل كثير من المسلمين الذين لا يعرفون كذب الرافضة.

(١) قال البخاري رحمه الله (ج٣ ص٣٢١) مع «الفتح» ط ح: حَدَّثَنَا أبونُعَيْمٍ، حَدَّثَنَا شَيْبَانُ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، قَالَ: حَدَّثَنِي مُعَيْقِيبٌ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ فِي الرَّجُلِ يُسَوِّي التُّرَابَ حَيْثُ يَسْجُدُ قَالَ: «**إِنْ كُنْتَ فَاعِلًا فَوَاحِدَةً**».

وأخرجه مسلم (ج٥ ص٣٧) مع النووي.

(٢) قال البخاري رحمه الله (ج٨ ص٨٣): مع «الفتح» ط ح: حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى، أَخْبَرَنَا هِشَامٌ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سُنَيْنٍ أَبِي جَمِيلَةَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا وَنَحْنُ مَعَ ابْنِ الْمُسَيَّبِ، قَالَ: وَزَعَمَ أبوجَمِيلَةَ أَنَّهُ أَدْرَكَ النَّبِيَّ ﷺ وَخَرَجَ مَعَهُ عَامَ الفَتْحِ.

(٣) قال البخاري رحمه الله (ج٣ ص٤٥٦) مع «الفتح» ط س: حَدَّثَنَا عَبدُالله بْنُ عَبدِالوَهَّابِ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الحَارِثِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، حَدَّثَنَا وَاصِلٌ الأَحْدَبُ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، قَالَ: جِئْتُ إِلَى شَيْبَةَ ح وحَدَّثَنَا قَبِيصَةُ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ وَاصِلٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، قَالَ: جَلَسْتُ مَعَ شَيْبَةَ عَلَى الكُرْسِيِّ فِي الكَعْبَةِ، فَقَالَ: لَقَدْ جَلَسَ هَذَا =

وَانفَرَدَ مُسلِمٌ[1] بِحَدِيثِ الأَغَرِّ المُزَنِيِّ، وَلَم يَروِهِ عَنهُ غَيرُ أَبِي بُردَةَ بنِ أَبِي مُوسَى، مِن وَجهٍ يَصِحُّ مِثلُهُ.

وَانفَرَدَ مُسلِمٌ[2] بِحَدِيثِ أَبِي رِفَاعَةَ العَدَوِيِّ، وَلَم يَروِ عَنهُ غَيرُ حُمَيدِ بنِ هِلالٍ العَدَوِيِّ مِن وَجهٍ يَصِحُّ مِثلُهُ.

وَانفَرَدَ مُسلِمٌ[3] بِرَافِعِ بنِ عَمرٍو الغِفَارِيِّ أَخِي الحَكَمِ بنِ عَمرٍو، وَلَم يَروِ عَنهُ غَيرُ عَبدِالله بنِ الصَّامِتِ، مِن وَجهٍ يَصِحُّ مِثلُهُ.

=المَجْلِسَ عُمَرُ ﷺ، فَقَالَ: لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ لا أَدَعَ فِيهَا صَفْرَاءَ ولا بَيْضَاءَ إِلَّا قَسَمْتُهُ، قُلتُ: إِنَّ صَاحِبَيْكَ لَمْ يَفْعَلا، قَالَ: هُمَا المَرْءَانِ أَقْتَدِي بِهِمَا.

(١) قال مسلم رحمه الله (ج٩ ص٧٢) ط المشهد الحسيني: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَأَبوالرَّبِيعِ العَتَكِيُّ، جَمِيعًا عَنْ حَمَّادٍ، قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، عَنِ الأَغَرِّ المُزَنِيِّ، وَكَانَتْ لَهُ صُحْبَةٌ، أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَالَ: «**إِنَّهُ لَيُغَانُ عَلَى قَلْبِي، وَإِنِّي لأَسْتَغْفِرُ اللهَ فِي اليَوْمِ مِائَةَ مَرَّةٍ**».

وذكر له حديثًا نحوه متنه: «**يَا أَيُّهَا النَّاسُ، تُوبُوا إِلَى اللهِ، فَإِنِّي أَتُوبُ فِي اليَوْمِ إِلَيْهِ مِائَةَ مَرَّةٍ**». من حديث أبي بردة، قال: سمعت الأغر.

(٢) قال مسلم رحمه الله (ج٣ ص١٥) ط المشهد الحسيني: وحَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ المُغِيرَةِ، حَدَّثَنَا حُمَيْدُ بْنُ هِلالٍ، قَالَ: قَالَ أَبورِفَاعَةَ: انْتَهَيْتُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ يَخْطُبُ قَالَ: فَقُلتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، رَجُلٌ غَرِيبٌ جَاءَ يَسْأَلُ عَنْ دِينِهِ لا يَدْرِي مَا دِينُهُ؟ قَالَ: فَأَقْبَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللهِ ﷺ وَتَرَكَ خُطْبَتَهُ حَتَّى انْتَهَى إِلَيَّ، فَأُتِيَ بِكُرْسِيٍّ حَسِبْتُ قَوَائِمَهُ حَدِيدًا، قَالَ: فَقَعَدَ عَلَيْهِ رَسُولُ اللهِ ﷺ وَجَعَلَ يُعَلِّمُنِي مِمَّا عَلَّمَهُ اللهِ، ثُمَّ أَتَى خُطْبَتَهُ فَأَتَمَّ آخِرَهَا.

(٣) قال مسلم رحمه الله (ج٣ ص١١٦) ط المشهد الحسيني: حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ المُغِيرَةِ، حَدَّثَنَا حُمَيْدُ بْنُ هِلالٍ، عَنْ عبدالله بْنِ الصَّامِتِ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «**إِنَّ بَعْدِي مِنْ أُمَّتِي، أَوْ سَيَكُونُ بَعْدِي مِنْ أُمَّتِي قَوْمٌ** =

وَانفَرَدَ مُسلِمٌ[١] بِحَدِيثِ رَبِيعَةَ بنِ كَعبٍ الأَسلَمِيِّ، وَلَم يَروِ عَنهُ غَيرُ أَبِي سَلَمَةَ بنِ عَبدِالرَّحمَنِ مِن وَجهٍ يَصِحُّ مِثلُهُ.

وَانفَرَدَ البُخَارِيُّ بِحَدِيثِ أَبِي عَبسِ بنِ جَبرٍ: «**مَن اغبَرَّت قَدَمَاهُ فِي سَبِيلِ اللهِ**»[٢] مِن رِوَايَةِ عَبَايَةَ بنِ رِفَاعَةَ، وَلَم يَروِ عَنهُ مِن وَجهٍ يَصِحُّ مِثلُهُ غَيرُهُ.

وَانفَرَدَ مُسلِمٌ بِحَدِيثِ زِيَادِ بنِ عِلاقَةَ، عَن قُطبَةَ بنِ مَالِكٍ: ﴿وَٱلنَّخلَ

= **يَقْرَءُونَ القُرْآنَ لا يُجَاوِزُ حَلاقِيمَهُمْ، يَخْرُجُونَ مِنَ الدِّينِ كَمَا يَخْرُجُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ، ثُمَّ لا يَعُودُونَ فِيهِ، هُمْ شَرُّ الخَلقِ وَالخَلِيقَةِ**»، فَقَالَ ابْنُ الصَّامِتِ: فَلَقِيتُ رَافِعَ بْنَ عَمْرٍو الغِفَارِيَّ أَخَا الحَكَمِ الغِفَارِيِّ قُلتُ: مَا حَدِيثٌ سَمِعْتُهُ مِنْ أَبِي ذَرٍّ كَذَا وَكَذَا، فَذَكَرْتُ لَهُ هَذَا الحَدِيثَ، فَقَالَ: وَأَنَا سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ. اهـ

ووهم الحاكم فأخرجه (ج٣ ص ٤٤٤) وقال: صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه، وسكت عليه الذهبي.

(١) قال مسلم رحمه الله (ج٢ ص٥٢) ط المشهد الحسيني: حَدَّثَنَا الحَكَمُ بْنُ مُوسَى أبوصَالِحٍ، حَدَّثَنَا هِقْلُ بْنُ زِيَادٍ، قَالَ: سَمِعْتُ الأَوْزَاعِيَّ، قَالَ: حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ، حَدَّثَنِي أبوسَلَمَةَ، حَدَّثَنِي رَبِيعَةُ بْنُ كَعْبٍ الأَسْلَمِيُّ، قَالَ: كُنْتُ أَبِيتُ مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ فَأَتَيْتُهُ بِوَضُوئِهِ وَحَاجَتِهِ، فَقَالَ لِي: «**سَل**» فَقُلتُ: أَسْأَلُكَ مُرَافَقَتَكَ فِي الجَنَّةِ؟ قَالَ: «**أَوَ غَيْرَ ذَلِكَ؟**» قُلتُ: هُوَ ذَاكَ، قَالَ: «**فَأَعِنِّي عَلَى نَفْسِكَ بِكَثْرَةِ السُّجُودِ**».

(٢) قال البخاري رحمه الله (ج٣ ص٤٢) ط ح مع "الفتح": حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبدِاللهِ، قَالَ: حَدَّثَنَا الوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبَايَةُ بْنُ رِفَاعَةَ، قَالَ: أَدْرَكَنِي أبوعَبْسٍ وَأَنَا أَذْهَبُ إِلَى الجُمُعَةِ فَقَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «**مَنِ اغْبَرَّتْ قَدَمَاهُ فِي سَبِيلِ اللهِ، حَرَّمَهُ اللهُ عَلَى النَّارِ**» اهـ

وأبوعبس هو عبدالرحمن بن جبر.

بَاسِقَٰتٖ﴾[1] وَلَم يَروِ عَنهُ غَيرُ زِيَادٍ.

وَانفَرَدَ مُسلِمٌ بِحَدِيثِ نَافِعِ بنِ عُتبَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «**يَغزُونَ جَزِيرَةَ العَرَبِ**»[2]، وَلَم يَروِ عَنهُ غَيرُ جَابِرِ بنِ سَمُرَةَ.

وَانفَرَدَ البُخَارِيُّ[3] بِحَدِيثِ أُمِّ العَلاءِ الأَنصَارِيَّةِ، وَلَم يَروِ عَنهَا غَيرُ خَارِجَةَ بنِ زَيدِ بنِ ثَابِتٍ، تَفَرَّدَ بِهِ الزُّهرِيُّ عَنهُ.

---

(١) قال مسلم رحمه الله (ج٢ ص٣٩) ط المشهد الحسيني: حَدَّثَنِي أبوكَامِلٍ الجَحْدَرِيُّ فُضَيْلُ بْنُ حُسَيْنٍ، حَدَّثَنَا أبوعَوَانَةَ، عَنْ زِيَادِ بْنِ عِلاقَةَ، عَنْ قُطْبَةَ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: صَلَّيْتُ وَصَلَّى بِنَا رَسُولُ الله ﷺ فَقَرَأَ: ﴿قٓۚ وَٱلۡقُرۡءَانِ ٱلۡمَجِيدِ﴾ حَتَّى قَرَأَ: ﴿وَٱلنَّخۡلَ بَاسِقَٰتٖ﴾ قَالَ: فَجَعَلتُ أُرَدِّدُهَا ولا أَدْرِي مَا قَالَ.

ثم ذكر له طريقين إلى زياد بن علاقة.

(٢) قال مسلم رحمه الله (ج٣ ص٢٢٢٥) بتحقيق محمد فؤاد عبدالباقي: حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ عبدالمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ، عَنْ نَافِعِ بْنِ عُتْبَةَ، قَالَ: كُنَّا مَعَ رَسُولِ الله ﷺ فِي غَزْوَةٍ قَالَ: فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ قَوْمٌ مِنْ قِبَلِ المَغْرِبِ عَلَيْهِمْ ثِيَابُ الصُّوفِ، فَوَافَقُوهُ عِنْدَ أَكَمَةٍ، فَإِنَّهُمْ لَقِيَامٌ وَرَسُولُ الله ﷺ قَاعِدٌ، قَالَ: فَقَالَتْ لِي نَفْسِي: ائْتِهِمْ فَقُمْ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَهُ لا يَغْتَالُونَهُ، قَالَ: ثُمَّ قُلتُ: لَعَلَّهُ نَجِيٌّ مَعَهُمْ، فَأَتَيْتُهُمْ فَقُمْتُ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَهُ، قَالَ: فَحَفِظْتُ مِنْهُ أَرْبَعَ كَلِمَاتٍ أَعُدُّهُنَّ فِي يَدِي، قَالَ: «**تَغْزُونَ جَزِيرَةَ العَرَبِ فَيَفْتَحُهَا اللهُ، ثُمَّ فَارِسَ فَيَفْتَحُهَا اللهُ، ثُمَّ تَغْزُونَ الرُّومَ فَيَفْتَحُهَا اللهُ، ثُمَّ تَغْزُونَ الدَّجَّالَ فَيَفْتَحُهُ اللهُ**» قَالَ: فَقَالَ نَافِعٌ: يَا جَابِرُ لا نَرَى الدَّجَّالَ يَخْرُجُ حَتَّى تُفْتَحَ الرُّومُ.

(٣) قال البخاري رحمه الله (ج٣ ص١١٤) ط س: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي خَارِجَةُ بْنُ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ، أَنَّ أُمَّ العَلاءِ -امْرَأَةً مِنَ الأَنْصَارِ بَايَعَتِ النَّبِيَّ ﷺ- أَخْبَرَتْهُ أَنَّهُ اقْتُسِمَ المُهَاجِرُونَ قُرْعَةً، فَطَارَ لَنَا عُثْمَانُ بْنُ مَظْعُونٍ، فَأَنْزَلْنَاهُ فِي أَبْيَاتِنَا فَوَجِعَ وَجَعَهُ الَّذِي تُوُفِّيَ فِيهِ، فَلَمَّا تُوُفِّيَ وَغُسِّلَ =

وَانفَرَدَ مُسلِمٌ[(١)] بِحَدِيثِ أُمِّ مُبَشِّرٍ، وَلَم يَروِ عَنهَا غَيرُ جَابِرِ بنِ عَبدِالله مِن وَجهٍ يَصِحُّ مِثلُهُ.



=وَكُفِّنَ في أَثْوابِهِ، دَخَلَ رَسُولُ اللهِ ﷺ فَقُلتُ: رَحْمَةُ اللهِ عَلَيْكَ أَبَا السَّائِبِ، فَشَهَادَتي عَلَيْكَ لَقَدْ أَكْرَمَكَ اللهُ. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**وَمَا يُدْرِيكِ أَنَّ اللهَ قَدْ أَكْرَمَهُ**» فَقُلتُ: بِأَبي أَنْتَ يَا رَسُولَ اللهِ فَمَنْ يُكْرِمُهُ اللهُ؟ فَقَالَ: «**أَمَّا هُوَ فَقَدْ جَاءَهُ اليَقِينُ، وَاللهِ! إِنِّي لأَرْجُو لَهُ الخَيْرَ، وَاللهِ! مَا أَدْرِي وَأَنَا رَسُولُ اللهِ مَا يُفْعَلُ بِي**» قَالَتْ: فَوَاللهِ! لا أُزَكِّي أَحَدًا بَعْدَهُ أَبَدًا.

(١) قال مسلم رحمه الله (ج١٦ ص٥٧) مع النووي: حَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ عبدالله، حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي أبوالزُّبَيْرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبدِالله يَقُولُ: أَخْبَرَتْنِي أُمُّ مُبَشِّرٍ أَنَّهَا سَمِعَتِ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ عِنْدَ حَفْصَةَ: «**لا يَدْخُلُ النَّارَ إِنْ شَاءَ اللهُ مِنْ أَصْحَابِ الشَّجَرَةِ أَحَدُ الَّذِينَ بَايَعُوا تَحْتَهَا**» قَالَتْ: بَلَى يَا رَسُولَ الله، فَانْتَهَرَهَا، فَقَالَتْ حَفْصَةُ: ﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: قَدْ قَالَ الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ثُمَّ نُنَجِّي الَّذِينَ اتَّقَوا وَّنَذَرُ الظَّالِمِينَ فِيهَا جِثِيًّا﴾.

ذِكْرُ أَحَادِيثِ رِجَالٍ مِن الصَّحَابَةِ ﵃ رَوَوا عَن النَّبِيِّ ﷺ، رُوِيَت أَحَادِيثُهُم مِن وُجُوهٍ صِحَاحٍ لا مَطعَنَ في نَاقِلِيهَا، وَلَم يُخرِجَا مِن أَحَادِيثِهِم شَيئًا، **فَيَلزَمُ إِخرَاجُهَا عَلَى مَذهَبِهِمَا**، وَعَلَى مَا قَدَّمنَا ذِكرَهُ مَا أَخرَجَاهُ أَو أَحَدُهُمَا، وَبِاللهِ التَّوفِيقُ:

❑ قَد بَدَأنَا في أَوَّلِ الوَرَقَةِ بِحَدِيثِ قَيسِ بنِ أَبي حَازِمٍ:

- عَن دُكَينِ بنِ سَعِيدٍ.
- وَحَدِيثُهُ عَن الصُّنَابِحِ بنِ الأَعسَرِ.
- وَحَدِيثُهُ عَن أَبِيهِ أَبي حَازِمٍ.
- وَحَدِيثُهُ عَن أَبي شَهمٍ، عَن النَّبِيِّ ﷺ.

❑ وَحَدِيثُ نُبَيطِ بنِ شَرِيطٍ[١]، مِن رِوَايَةِ أَبي مَالِكٍ الأَشجَعِيِّ عَنْهُ.

❑ وَحَدِيثُ مُحَمَّدِ بنِ حَاطِبٍ، مِن رِوَايَةِ سِمَاكِ بنِ حَربٍ. وَحَدِيثُهُ أَيضًا مِن رِوَايَةِ أَبي مَالِكٍ الأَشجَعِيِّ.

❑ وَحَدِيثُ قَتَادَةَ، عَن أَبي المَلِيحِ بنِ أُسَامَةَ بنِ عُمَيرٍ، عَن أَبِيهِ.

❑ وَحَدِيثُ[٢] أَبي المَلِيحِ، عَن أَبي عَزَّةَ يَسَارِ بنِ عَبدٍ، رَوَاهُ أَيُّوبُ عَنهُ.

❑ وَحَدِيثُ أَبي الأَحوَصِ الجُشمِيِّ، عَن أَبِيهِ، مِن رِوَايَةِ أَبي إِسحَاقَ

---

(١) في (ز) ابن شريك، والصواب ما في (ب) كما تقدم.

(٢) في الأصلين: من حديث، والصواب ما أثبتناه بدون (من) كما تقدم.

وَأَبي الزَّعْرَاءِ، وَعَبدِالمَلِكِ بنِ عُمَيرٍ عَنهُ.

❑ وَحَدِيثُ الحَسَنِ عَن أَحمَرَ بنِ جَزْءٍ السَّدُوسِيِّ، مِن رِوَايَةِ عَبَّادِ بنِ رَاشِدٍ عَنهُ①.

وَحَدِيثُ الشَّعبِيِّ عن عُروَةَ بنِ مُضَرِّسٍ(١)، رَوَاهُ عَن الشَّعبِيِّ جَمَاعَةٌ مِن أَهلِ الكُوفَةِ، مِنهُم: إِسمَاعِيلُ بنُ أَبي خَالِدٍ، وَعَبدُالله بنُ أَبي السَّفرِ، وَزَكَرِيَّا وَيَسَارٌ وَغَيرُهُم.

---

(١) **الحديث الحادي عشر:** قال الإمام أحمد في «مسنده» (ج٤ ص ١٥): حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، عَن ابْنِ أبي خَالِدٍ، وَزَكَرِيَّا، عَنِ الشَّعْبِيِّ، قَالَ: أَخْبَرَني عُرْوَةُ بْنُ مُضَرِّسٍ، قَالَ: أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ بِجَمْعٍ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، جِئْتُكَ مِنْ جَبَلَيْ طَيِّئٍ، أَتْعَبْتُ نَفْسِي وَأَنْصَبْتُ رَاحِلَتِي، وَاللهِ مَا تَرَكْتُ مِنْ جَبَلٍ إِلَّا وَقَفْتُ عَلَيْهِ، فَهَل لِي مِنْ حَجٍّ؟ فَقَالَ: «**مَنْ شَهِدَ مَعَنَا هَذِهِ الصَّلاةَ** -يَعْنِي صَلاةَ الفَجْرِ- **بِجَمْعٍ وَوَقَفَ مَعَنَا، حَتَّى نُفِيضَ مِنْهُ، وَقَدْ أَفَاضَ قَبْلَ ذَلِكَ مِنْ عَرَفَاتٍ لَيْلًا أَوْ نَهَارًا، فَقَدْ تَمَّ حَجُّهُ، وَقَضَى تَفَثَهُ**».

قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُونُعَيْم، قَالَ: حَدَّثَنَا زَكَرِيَّا، عَنِ الشَّعْبِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنِي عُرْوَةُ بْنُ مُضَرِّسِ بْنِ أَوْسِ بْنِ حَارِثَةَ بْنِ لامٍ، أَنَّهُ حَجَّ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللهِ ﷺ فَلَمْ يُدْرِكِ النَّاسَ إِلَّا لَيْلًا وَهُوَ بِجَمْعٍ فَانْطَلَقَ إِلَى عَرَفَاتٍ فَأَفَاضَ مِنْهَا، ثُمَّ رَجَعَ فَأَتَى جَمْعًا، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَتْعَبْتُ نَفْسِي، وَأَنْصَبْتُ رَاحِلَتِي، فَهَلْ لِي مِنْ حَجٍّ؟! فَقَالَ: «**مَنْ صَلَّى مَعَنَا صَلاةَ الغَدَاةِ بِجَمْعٍ، وَوَقَفَ مَعَنَا حَتَّى نُفِيضَ، وَقَدْ أَفَاضَ قَبْلَ ذَلِكَ مِنْ عَرَفَاتٍ لَيْلا أَوْ نَهَارًا، فَقَدْ تَمَّ حَجُّهُ وَقَضَى تَفَثَهُ**».

وقال الإمام أحمد رَحِمَهُ اللهُ ص(٢٦١) من هذا الجزء: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا عَامِرٌ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَوْ أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ مُضَرِّسٍ الطَّائِيُّ، قَالَ: جِئْتُ رَسُولَ اللهِ =

---

① تقدمت أحاديث هؤلاء.

=ﷺ فِي المَوْقِفِ فَقُلْتُ: جِئْتُ يَا رَسُولَ اللهِ مِنْ جَبَلَيْ طَيِّئٍ، أَكْلَلْتُ مَطِيَّتِي، وَأَتْعَبْتُ نَفْسِي، وَاللهِ! مَا تَرَكْتُ مِنْ جَبَلٍ إِلاَّ وَقَفْتُ عَلَيْهِ، هَلْ لِي مِنْ حَجٍّ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**مَنْ أَدْرَكَ مَعَنَا هَذِهِ الصَّلاَةَ، وَأَتَى عَرَفَاتٍ قَبْلَ ذَلِكَ لَيْلاً أَوْ نَهَارًا، تَمَّ حَجُّهُ وَقَضَى تَفَثَهُ**».

حَدَّثَنَا رَوْحٌ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَاللهِ بْنَ أَبِي السَّفَرِ، قَالَ: سَمِعْتُ الشَّعْبِيَّ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ مُضَرِّسِ بْنِ حَارِثَةَ بْنِ لامٍ، قَالَ: أَتَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ وَهُوَ بِجَمْعٍ فَقُلْتُ لَهُ: هَلْ لِي مِنْ حَجٍّ؟ فَقَالَ: «**مَنْ صَلَّى مَعَنَا هَذِهِ الصَّلاَةَ فِي هَذَا المَكَانِ، ثُمَّ وَقَفَ مَعَنَا هَذَا المَوْقِفَ حَتَّى يُفِيضَ الإِمَامُ، أَفَاضَ قَبْلَ ذَلِكَ مِنْ عَرَفَاتٍ لَيْلاً أَوْ نَهَارًا، فَقَدْ تَمَّ حَجُّهُ، وَقَضَى تَفَثَهُ**».

حَدَّثَنَا أَبُوالنَّضْرِ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَبْدِاللهِ بْنِ أَبِي السَّفَرِ، قَالَ: سَمِعْتُ الشَّعْبِيَّ يُحَدِّثُ عَنْ عُرْوَةَ بْنِ مُضَرِّسِ بْنِ أَوْسِ بْنِ حَارِثَةَ بْنِ لامٍ، قَالَ: أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَذَكَرَهُ.

حَدَّثَنَا عَفَّانُ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، قَالَ عَبْدُاللهِ بْنُ أَبِي السَّفَرِ، حَدَّثَنِي قَالَ: سَمِعْتُ الشَّعْبِيَّ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الْمُضَرِّسِ بْنِ أَوْسِ بْنِ حَارِثَةَ بْنِ لامٍ، قَالَ: أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ ... فَذَكَرَ مِثْلَ حَدِيثِ رَوْحٍ.

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَبْدِاللهِ بْنِ أَبِي السَّفَرِ، قَالَ: سَمِعْتُ الشَّعْبِيَّ، قَالَ: حَدَّثَنَا عُرْوَةُ بْنُ مُضَرِّسٍ، قَالَ: أَتَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ وَهُوَ بِجَمْعٍ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، هَلْ لِي مِنْ حَجٍّ؟! فَقَالَ: «**مَنْ صَلَّى مَعَنَا هَذِهِ الصَّلاَةَ فِي هَذَا المَكَانِ، وَوَقَفَ مَعَنَا هَذَا المَوْقِفَ حَتَّى يُفِيضَ، أَفَاضَ قَبْلَ ذَلِكَ مِنْ عَرَفَاتٍ لَيْلاً أَوْ نَهَارًا، فَقَدْ تَمَّ حَجُّهُ، وَقَضَى تَفَثَهُ**».

وأخرجه أبوداود (ج١ ص٤٥٣)، والنسائي (ج٥ ص ٢١٣)، وابن ماجه (ج٢ ص ١٠٠٤)، والحميدي (ج٢ ص٤٠٠)، وابن سعد (ج٦ ص٢) والبخاري في "التاريخ الكبير" (ج٧ ص٨١)، والطيالسي (ج١ ص٢٢٠) من ترتيب "المسند"، وأبونعيم في "الحلية" (ج٤ ص ٣٣٤) وقال: وممن روى هذا الحديث عن الشعبيّ: =

وَقَد رَوَى عَن عُروَةَ بنِ مُضَرِّسٍ حُمَيدُ بنُ مُنْهِبٍ①، وَعُروَةُ بنُ الزُّبَيرِ وَفِي رِوَايَتِهِمَا نَظَرٌ.

الشَّعبِيُّ(١) عَن وَهبِ بنِ خَنبَشٍ② مِن رِوَايَةِ الثَّورِيِّ١٢ عَن بَيَانٍ وَغَيرِه.

=داودُ بن أبي هند، وزبيدُ بن الحارث، وابنُ أبي السفر، وداودُ الأودي، ومطرفٌ، وسيارٌ، وحمادُ بن أبي سليمان. اهـ

و(ج٧ ص١٨٩) وقال: هذا حديث صحيح ثابت، لشعبة فيه أربع روايات رواها فيه عن أصحاب الشعبي... إلخ.

وأقول: الحديث على شرط الشيخين.

(١) **الحديث الثاني عشر:** قال الإمام أحمد رحمه الله (ج٤ ص١٧٧): حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، حَدَّثَنَا دَاوُدُ الزَّعَافِرِيُّ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنِ ابْنِ خَنْبَشٍ الطَّائِيِّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: **«عُمْرَةٌ فِي رَمَضَانَ تَعْدِلُ حَجَّةً»**.

وقال عبدالله في "زوائد المسند": حدثني أبي، ويحيى بن معين، قالا: ثنا وكيع، ثنا سفيان، (وقال مرة وكيع: وقال سفيان:) عن بيان وجابر③، عن الشعبي به. =

---

① في (ب) وهامش (ز) حميد بن عروة بن الزبير في روايته نظر، والصواب ما أثبتناه، قال الحافظ في "الإصابة" (ج٣ ص٤٧١): وقال الدارقطني في "الإلزامات": لم يرو عنه غير الشعبي، وسبقه إلى ذلك علي بن المديني ومسلم وغير واحد، وقال الأزدي: روى عنه أيضًا حميد بن مُنْهِبٍ ولا يقوم. وروى الحاكم من طريق عروة بن الزبير، عن عروة بن مضرس حديثًا لكن إسناده ضعيف.اهـ المراد منه. وذكر نحو هذا في "تهذيب التهذيب" في ترجمة عروة بن مضرس.

وقد قال الحافظ في "التهذيب": إن حميدًا ابن عم عروة بن مضرس. ولحميد بن مُنْهِبٍ ترجمة في "الاستيعاب" (ج١ ص ٣٧٨) وفي "الإصابة" (ج١ ص٣٥٦).

② في الأصلين خنيس، والصواب خنبش كما في "المسند".

③ جابر هو ابن يزيد الجعفي وقد كذبه أبوحنيفة وغيره ولكنه لا يضر الحديث؛ لأنه مقرون بثقة وهو بيان بن بشر.

الشَّعبِيُّ[1] عَن عَامِرِ بنِ شَهرٍ، رَوَاهُ إِسمَاعِيلُ وَبَيَانٌ وَمَالِكُ بنُ مِغوَلٍ وَغَيرُ وَاحِدٍ.

= وأخرجه ابن ماجه (ج٢ ص٩٩٦)، والحميدي (ج٢ ص٤١٦)، والبخاري في «التاريخ الكبير» (ج٨ ص١٥٨)، والخطيب في «موضح أوهام الجمع والتفريق» (ج٢ ص٤٣٨ و٤٣٩) والحديث بسند زوائد عبدالله على شرط الشيخين.

(١) **الحديث الثالث عشر**: قال الإمام أحمد في «المسند» (ج٣ ص٤٢٨): حَدَّثَنَا أبوالنَّضرِ، حَدَّثَنَا أبوسَعِيدٍ، يَعْنِي المُؤَذِّنَ مُحَمَّدَ بْنَ مُسْلِمِ بْنِ أبي الوَضَّاحِ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أبي خَالِدٍ، وَالْمُجَالِدُ بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ عَامِرٍ الشَّعْبِيِّ، عَنْ عَامِرِ بْنِ شَهْرٍ، قَالَ: سَمِعْتُ كَلِمَتَيْنِ: مِنَ النَّبِيِّ ﷺ كَلِمَةٌ، وَمِنَ النَّجَاشِيِّ أُخْرَى، سَمِعْتُ رَسُولَ الله ﷺ يَقُولُ: «**انْظُرُوا قُرَيْشًا فَخُذُوا مِنْ قَوْلِهِمْ وَذَرُوا فِعْلَهُمْ**» وَكُنْتُ عِنْدَ النَّجَاشِيِّ جَالِسًا، فَجَاءَ ابْنُهُ مِنَ الكُتَّابِ فَقَرَأَ آيَةً مِنَ الإِنْجِيلِ فَعَرَفْتُهَا أَوْ فَهِمْتُهَا فَضَحِكْتُ، فَقَالَ: مِمَّ تَضْحَكُ؟! أَمِنْ كِتَابِ الله تَعَالَى؟! فَوَاللهِ! إِنَّ مِمَّا أُنْزِلَ عَلَى عِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ: أَنَّ اللَّعْنَةَ تَكُونُ فِي الأَرْضِ إِذَا كَانَ أُمَرَاؤُهَا الصِّبْيَانَ.

الحديث أخرجه أبويعلى (ج٦ ص٦٢٤ و٦٢٥)، وأبونعيم في «تاريخ أصبهان» (ج١ ص١٤٠). والحديث على شرط مسلم؛ فإن البخاري لم يخرج لمحمد بن مسلم إلا تعليقًا كما في «تهذيب التهذيب».

فائدة: الحديث ذكره ابن أبي حاتم في كتاب «العلل» (ج٢ ص٣٦٢) فقال: سألت أبي عن حديث رواه أبوداود الطيالسي، عن منصور بن أبي الأسود، عن مجالد، عن الشعبي قال: حدثني معمر، قال: قدمت على رسول الله ﷺ فسمعته يقول: «**انظرُوا قريشًا واسمعُوا قولَهم، ودعُوا فِعلَهم**» فسمعت أبي يقول: هذا غلط، إنما هو الشعبي عن عامر بن شَهْر، عن النبي ﷺ.

الشَّعبِيُّ[(١)] عَن أَبِي سَرِيحَةَ[①] حُذَيفَةَ[②] بنِ أَسِيدٍ: حَمَلَنِي أَهلِي عَلَى الجَفَاءِ بَعدَ أَن عَلِمتُ السُّنَّةَ. في حَدِيثِ مُطَرِّفٍ وَبَيَانٍ وَسَعِيدِ بنِ مَسرُوقٍ وَغَيرِهِم.

الشَّعبِيُّ[(٢)] عَن مُحَمَّدِ بنِ صَيفِيٍّ الأَنصَارِيِّ في عَاشُورَاءَ مِن حَدِيثِ حُصَينِ بنِ عَبدِالرَّحمَنِ عَنهُ.

---

(١) **الحديث الرابع عشر من الإلزامات:** قال ابن ماجه رحمه الله (ج٢ ص١٠٥٢): حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، أَنْبَأَنَا عبدالرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ وَمُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ (ح) وحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، حَدَّثَنَا عبدالرَّزَّاقِ جَمِيعًا، عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، عَنْ بيَانٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ أبِي سَرِيحَةَ، قَالَ: حَمَلَنِي أَهْلِي عَلَى الجَفَاءِ بَعْدَ مَا عَلِمْتُ مِنَ السُّنَّةِ، كَانَ أَهْلُ البَيْتِ يُضَحُّونَ بِالشَّاةِ وَالشَّاتَيْنِ، وَالآنَ يُبَخِّلُنَا جِيرَانُنَا.

الحديث على شرط الشيخين.

(٢) **الحديث الخامس عشر:** قال الإمام أحمد رحمه الله (ج٤ ص٣٨٨): حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، أَخْبَرَنَا حُصَيْنٌ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ صَيْفِيٍّ الأَنْصَارِيِّ، قَالَ: خَرَجَ رَسُولُ الله ﷺ في يَوْمِ عَاشُورَاءَ، فَقَالَ: «**أَصُمْتُمْ يَوْمَكُمْ هَذَا؟**» فَقَالَ بَعْضُهُمْ: نَعَمْ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لا، قَالَ: «**فَأَتِمُّوا بَقِيَّةَ يَوْمِكُمْ هَذَا**» وَأَمَرَهُمْ أَنْ يُؤْذِنُوا أَهْلَ العَرُوضِ[③] أَنْ يُتِمُّوا يَوْمَهُمْ ذَلِكَ.

وأخرجه النسائيُّ (ج٤ ص١٦٢)، وابن ماجه (ج١ ص٥٥٢)، وقال المعلق في "الزوائد": إسناده صحيحٌ غريبٌ على شرط الشيخين، ولم يروِ عن محمد بن صيفي غيرُ الشعبي.

---

① في (ب) شريحة، وفي (ز) شريح، والصواب ما أثبتناه كما في كتب الرجال.

② في (ب) حذيفة من أسيد، وفي (ز) حديثه عن أسيد، والصواب ما أثبتناه.

③ في "النهاية": أراد من بأكتاف مكة والمدينة واليمن.

الشَّعبِيُّ[1] عَن الحَارِثِ بنِ مَالِكٍ ابْنِ البَرصَاءِ رَوَاهُ① زَكَرِيَّا بنُ أَبِي زَائِدَةَ، عَن الشَّعبِيِّ.

وَرَوَى عن الحَارِثِ بنِ البَرصَاءِ أَيضًا حَدِيثًا مُسنَدًا عَن النَّبِيِّ ﷺ عُبَيدُ ابنُ جُرَيجٍ، قَالَ إِسمَاعِيلُ بنُ أُمَيَّةَ: عَن عُمَرَ بنِ② عَطَاءِ بنِ أَبِي الخُوَارِ،

---

(١) **الحديث السادس عشر:** قال الإمام أحمد رحمه الله (ج٣ ص٤١٢): حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ زَكَرِيَّا، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنِ الحَارِثِ بْنِ مَالِكٍ ابْنِ بَرْصَاءَ، قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَوْمَ فَتْحِ مَكَّةَ يَقُولُ: «**لا يُغْزَى هَذَا**»، يَعْنِي بَعْدَ اليَوْمِ إِلَى يَوْمِ القِيَامَةِ.

الحديث أخرجه الترمذي وقال: هذا حديث حسن صحيح، وهو حديث زكريا بن أبي زائدة، عن الشعبي لا نعرفه إلا من حديثه، والحميدي (ج١ ص٢٦٠)، والطبراني في "الكبير" (ج٣ ص٢٩١)، والحاكم (ج٣ ص٦٢٧) ولم يحكم عليه بشيء.

وأقول: الحديث رجاله رجال الصحيح، ولكن زكريا بن أبي زائدة قال أبوزرعة: صويلح، يدلِّس كثيرًا عن الشعبي، وقال أبوحاتم: لَيِّنُ الحديث، كان يدلِّس، وإسرائيل كان أحب إليَّ منه، ويقال: إن المسائل التي كان يرويها عن الشعبي لم يسمعها منه، إنما أخذها عن أبي حَرِيزٍ③، وقال الآجري عن أبي داود وزكريا: ثقة إلا أنه يدلس، قال يحي بن زكريا: لو شئت سميت لك من بين أبي وبين الشعبي. اهـ من "تهذيب التهذيب".

ولكن الراوي عنه هنا يحي بن سعيد القطان، والقطان لا يأخذ عن شيوخه المدلسين إلا ما كان مسموعًا لهم صرح بذلك الإسماعيلي كما ذكره عنه الحافظ في "الفتح" (ج١ ص٢٥٨، ٣٠٩).

---

① في الأصلين والد زكريا، والصواب ما أثبتناه كما تراه في الأسانيد.

② في الأصلين: عمر بن عطاء عن أبي الخوار، والصواب ما أثبتناه كما في "تهذيب التهذيب".

③ هو عبدالله بن الحسين، قال الحافظ في "التقريب": صدوق يخطئ.

عَن عُبَيدِ بنِ جُرَيجٍ، عَن الحَارِثِ بنِ البَرصَاءِ.

عَطِيَّةُ القُرَظِيُّ[(١)]، رَوَى عَنه مُجَاهِدٌ وَعَبدُالمَلِكِ بنُ عُمَيرٍ، قَالَهُ ابنُ وَهبٍ، عَن ابنِ جُرَيجٍ، وَابنِ عُيَينَةَ، عَن ابنِ أَبِي نَجِيحٍ عَن مُجَاهِدٍ.

رِفَاعَةُ بنُ عَرَابَةَ الجُهَنِيُّ[(٢)]، عَن النَّبِيِّ ﷺ رَوَى حَدِيثَهُ يَحيَى بنُ أَبِي كَثِيرٍ، عَن هِلالِ بنِ أَبِي مَيمُونَةَ، عَن عَطَاءِ بنِ يَسَارٍ عَنهُ.

---

(١) **الحديث السابع عشر**: قال الإمام أحمد رحمه الله (ج٤ ص٣١٠): حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عبدالمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ، قَالَ: سَمِعْتُ عَطِيَّةَ القُرَظِيَّ يَقُولُ: عُرِضْنَا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ قُرَيْظَةَ، فَكَانَ مَنْ أَنْبَتَ قُتِلَ، وَمَنْ لَمْ يُنْبِتْ خُلِّيَ سَبِيلُهُ، فَكُنْتُ فِيمَنْ لَمْ يُنْبِتْ، فَخُلِّيَ سَبِيلِي.

الحديث رواه الترمذي (ج٣ ص٧٢) ط الاتحاد العربي وقال: هذا حديث حسن صحيح، والنسائي (ج٦ ص١٢٧)، و(ج٨ ص٨٤)، وابن ماجه (ج٢ ص٨٤٩)، والحميدي في «مسنده» (ج٢ ص٣٩٤) وفيه أيضًا حديث مجاهد.

والحديث على شرط الشيخين.

(٢) **الحديث الثامن عشر**: قال الإمام أحمد رحمه الله (ج٤ ص١٦): حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ الدَّسْتَوَائِيُّ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ هِلالِ بْنِ أَبِي مَيْمُونَةَ①، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ رِفَاعَةَ الجُهَنِيِّ، قَالَ: أَقْبَلنَا مَعَ رَسُولِ الله ﷺ حَتَّى إِذَا كُنَّا بِالكَدِيدِ، أَوْ قَالَ بِقُدَيْدٍ، فَجَعَلَ رِجَالٌ مِنَّا يَسْتَأْذِنُونَ إِلَى أَهْلِيهِمْ، فَيَأْذَنُ لَهُمْ، فَقَامَ رَسُولُ الله ﷺ فَحَمِدَ اللهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ ثُمَّ قَالَ: **«مَا بَالُ رِجَالٍ يَكُونُ شِقُّ الشَّجَرَةِ الَّتِي تَلِي رَسُولَ اللهِ ﷺ أَبْغَضَ إِلَيْهِمْ مِنَ الشِّقِّ الآخَرِ؟!»**، فَلَمْ نَرَ عِنْدَ ذَلِكَ مِنَ القَوْمِ إِلَّا بَاكِيًا، فَقَالَ رَجُلٌ: إِنَّ الَّذِي يَسْتَأْذِنُكَ بَعْدَ هَذَا لَسَفِيهٌ، =

---

① هلال بن أبي ميمونة هو هلال بن علي بن أسامة، ويقال له هلال بن أبي هلال، ويقال له هلال بن أسامة كما في «التقريب».

أَبُورِمثَةَ التَّمِيمِيُّ رِفَاعَةُ بنُ يَثرِبِي[1]، وَاختُلِفَ في اسمِهِ، رَوَى عَنهُ إِيَادُ ابنُ لَقِيطٍ، وَقَد أَخرَجَا عَن إِيَادٍ.

=فَحَمِدَ اللهَ وَقَالَ حِينَئِذٍ: «أَشْهَدُ عِنْدَ اللهِ لا يَمُوتُ عَبدٌ يَشْهَدُ أَنْ لا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَأَنِّي رَسُولُ اللهِ صِدْقًا مِنْ قَلبِهِ، ثُمَّ يُسَدِّدُ إِلَّا سُلِكَ فِي الجَنَّةِ». قَالَ: «وَقَدْ وَعَدَنِي رَبِّي عَزَّ وَجَلَّ أَنْ يُدْخِلَ مِنْ أُمَّتِي سَبْعِينَ أَلفًا لا حِسَابَ عَلَيْهِمْ ولا عَذَابَ، وَإِنِّي لأَرْجُو أَلَّا يَدْخُلُوهَا حَتَّى تَبَوَّءُوا أَنْتُمْ وَمَنْ صَلَحَ مِنْ آبَائِكُمْ وَأَزْوَاجِكُمْ وَذُرِّيَّاتِكُمْ مَسَاكِنَ فِي الجَنَّةِ»، وَقَالَ: «إِذَا مَضَى نِصْفُ اللَّيْلِ يَنْزِلُ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا فَيَقُولُ: لا أَسْأَلُ عَنْ عِبَادِي أَحَدًا غَيْرِي، مَنْ ذَا يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرَ لَهُ، مَنِ الَّذِي يَدْعُونِي أَسْتَجِيبُ لَهُ، مَنْ ذَا الَّذِي يَسْأَلُنِي أُعْطِيهِ، حَتَّى يَنْفَجِرَ الصُّبْحُ».

ثم ذكر له أسانيد إلى يحي بن أبي كثير.

الحديث أخرجه الطيالسي (ج١ ص٢٧) في ترتيب المسند، والطبراني في "الكبير" (ج٥ ص٤٣).

وأخرجه ابن ماجه (ج١ ص٤٣٥) و(ج٢ ص١٤٣٢) وفي سنده عنده محمد بن مصعب وهو ضعيف كما في "الميزان" وقال الحافظ في "التقريب": صدوق كثير الغلط.

والحديث على شرط الشيخين، ويحي بن أبي كثير قد صرح بالتحديث عند أحمد في "المسند"، وفي "المعرفة والتاريخ" ليعقوب الفَسَوِيِّ (ج١ ص٣١٨)، وابن خزيمة في "التوحيد" ص(١٣٢)، وابن حبان (ج١ ص٢٥٣) من "ترتيب الصحيح"، وقال الحافظ ابن كثير في "النهاية" (ج٢ ص١٠٨): قال الحافظ الضياء: هذا عندي على شرط الصحيح.

(١) **الحديث التاسع عشر**: قال الإمام أحمد رحمه الله (ج٢ ص٢٢٦): حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ إِيَادِ بْنِ لَقِيطٍ السَّدُوسِيِّ، عَنْ أَبِي رِمْثَةَ، قَالَ: خَرَجْتُ مَعَ أَبِي حَتَّى أَتَيْنَا النَّبِيَّ ﷺ فَرَأَيْتُ بِرَأْسِهِ رَدْعَ حِنَّاءٍ.

الحديث أخرجه أبوداود (ج٢ ص٣٧٢)، والترمذي (ج٤ ص٢٠٤) وقال: هذا =

=حديث حسن غريب، والنسائي (ج٨ ص١٢١).

والحديث على شرط مسلم، فقد أخرج لإياد، وأما البخاري فلم يخرج له في "الصحيح".

وقال الإمام أحمد رحمه الله (ج٢ ص٢٢٦): حَدَّثَنَا يُونُسُ، حَدَّثَنَا حَمَّادٌ يَعْنِي ابْنَ سَلَمَةَ، عَنْ عَبْدِالمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا إِيَادُ بْنُ لَقِيطٍ، عَنْ أَبِي رِمْثَةَ، قَالَ: أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَعِنْدَهُ نَاسٌ مِنْ رَبِيعَةَ يَخْتَصِمُونَ فِي دَمٍ، فَقَالَ: «**اليَدُ العُلْيَا أُمُّكَ وَأَبُوكَ، وَأُخْتُكَ وَأَخُوكَ، وَأَدْنَاكَ أَدْنَاكَ**» قَالَ: فَنَظَرَ فَقَالَ: «**مَنْ هَذَا مَعَكَ أَبَا رِمْثَةَ؟**» قَالَ: قُلْتُ: ابْنِي، قَالَ: «**أَمَا إِنَّهُ لا يَجْنِي عَلَيْكَ، وَلا تَجْنِي عَلَيْهِ**». وَذَكَرَ قِصَّةَ الخَاتَمِ.

هذا حديث صحيح على شرط مسلم.

حَدَّثَنَا أَبُونُعَيْمٍ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ إِيَادِ بْنِ لَقِيطٍ السَّدُوسِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا رِمْثَةَ التَّيْمِيَّ، قَالَ: جِئْتُ مَعَ أَبِي إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «**ابْنُكَ هَذَا؟**» قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: «**أَتُحِبُّهُ؟**» قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: «**أَمَا إِنَّهُ لا يَجْنِي عَلَيْكَ، وَلا تَجْنِي عَلَيْهِ**».

هذا حديث صحيح على شرط مسلم.

حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَبْدِالمَلِكِ وَعَفَّانُ، قَالا: حَدَّثَنَا عُبَيْدُاللهِ بْنُ إِيَادٍ، حَدَّثَنَا إِيَادٌ، عَنْ أَبِي رِمْثَةَ، قَالَ: انْطَلَقْتُ مَعَ أَبِي نَحْوَ رَسُولِ اللهِ ﷺ فَلَمَّا رَأَيْتُهُ قَالَ لِي أَبِي: هَلْ تَدْرِي مَنْ هَذَا؟ قُلْتُ: لا، فَقَالَ لِي أَبِي: هَذَا رَسُولُ اللهِ ﷺ، فَاقْشَعْرَرْتُ حِينَ قَالَ ذَاكَ، وَكُنْتُ أَظُنُّ رَسُولَ اللهِ ﷺ شَيْئًا لا يُشْبِهُ النَّاسَ، فَإِذَا بَشَرٌ لَهُ وَفْرَةٌ -قَالَ عَفَّانُ فِي حَدِيثِهِ-: ذُو وَفْرَةٍ، وَبِهَا رَدْعٌ مِنْ حِنَّاءٍ، عَلَيْهِ ثَوْبَانِ أَخْضَرَانِ، فَسَلَّمَ عَلَيْهِ أَبِي ثُمَّ جَلَسْنَا فَتَحَدَّثْنَا سَاعَةً، ثُمَّ إِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ لأَبِي: «**ابْنُكَ هَذَا؟**» قَالَ: إِي، وَرَبِّ الكَعْبَةِ. قَالَ: «**حَقًّا؟**» قَالَ: أَشْهَدُ بِهِ، فَتَبَسَّمَ رَسُولُ اللهِ ﷺ ضَاحِكًا مِنْ ثَبْتِ شَبَهِي بِأَبِي، وَمِنْ حَلِفِ أَبِي عَلَيَّ، ثُمَّ قَالَ: «**أَمَا إِنَّهُ لا يَجْنِي عَلَيْكَ، وَلا تَجْنِي عَلَيْهِ**»، قَالَ: وَقَرَأَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾ قَالَ: ثُمَّ نَظَرَ إِلَى مِثْلِ السِّلْعَةِ بَيْنَ كَتِفَيْهِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنِّي لأَطَبُّ الرِّجَالِ، أَلا أُعَالِجُهَا لَكَ؟ قَالَ: «**لا، طَبِيبُهَا الَّذِي خَلَقَهَا**». =

قَيسُ بنُ النُّعمانِ[1] رَوَى عَنهُ إِيَادُ بنُ لَقِيطٍ، قَالَهُ عُبَيدُالله بنُ إِيَادٍ، عَن أَبِيهِ.

= حديث صحيح على شرط مسلم.

حَدَّثَنَا أَبُوبَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ، عَنِ ابْنِ أَبْجَرَ، عَنْ إِيَادِ بْنِ لَقِيطٍ، عَنْ أَبِي رِمْثَةَ، قَالَ: انْطَلَقْتُ مَعَ أَبِي وَأَنَا غُلامٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: فَقَالَ لَهُ أَبِي: إِنِّي رَجُلٌ طَبِيبٌ؛ فَأَرِنِي هَذِهِ السِّلْعَةَ الَّتِي بِظَهْرِكَ. قَالَ: «**وَمَا تَصْنَعُ بِهَا؟**» قَالَ: أَقْطَعُهَا، قَالَ: «**لَسْتَ بِطَبِيبٍ، وَلَكِنَّكَ رَفِيقٌ، طَبِيبُهَا الَّذِي وَضَعَهَا**»، وَقَالَ غَيْرُهُ: «**الَّذِي خَلَقَهَا**».

صحيح على شرط مسلم.

وقال الإمام أحمد رحمه الله ص(٢٢٧): حَدَّثَنِي جَعْفَرُ بْنُ حُمَيْدٍ الكُوفِيُّ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُاللهِ بْنُ إِيَادِ بْنِ لَقِيطٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي رِمْثَةَ، قَالَ: انْطَلَقْتُ مَعَ أَبِي نَحْوَ رَسُولِ اللهِ ﷺ فَلَمَّا رَأَيْتُهُ قَالَ أَبِي: هَلْ تَدْرِي مَنْ هَذَا؟ قُلْتُ: لا، قَالَ: هَذَا مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللهِ ﷺ، قَالَ: فَاقْشَعْرَرْتُ حِينَ قَالَ ذَلِكَ، وَكُنْتُ أَظُنُّ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ شَيْءٌ لا يُشْبِهُ النَّاسَ، فَإِذَا بَشَرٌ ذُو وَفْرَةٍ وَبِهَا رَدْعُ حِنَّاءٍ، وَعَلَيْهِ بُرْدَانِ أَخْضَرَانِ، فَسَلَّمَ عَلَيْهِ أَبِي، ثُمَّ جَلَسْنَا فَتَحَدَّثْنَا سَاعَةً، ثُمَّ إِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ لأَبِي: «**ابْنُكَ هَذَا؟**» قَالَ: إِي، وَرَبِّ الكَعْبَةِ قَالَ: «**حَقًّا؟**» قَالَ: أَشْهَدُ بِهِ. فَتَبَسَّمَ رَسُولُ اللهِ ﷺ ضَاحِكًا مِنْ تَثْبِيتِ شَبَهِي بِأَبِي، وَمِنْ حَلِفِ أَبِي عَلَيَّ، ثُمَّ قَالَ: «**أَمَا إِنَّهُ لا يَجْنِي عَلَيْكَ، وَلا تَجْنِي عَلَيْهِ**»، وَقَرَأَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾ ثُمَّ نَظَرَ إِلَى مِثْلِ السِّلْعَةِ بَيْنَ كَتِفَيْهِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنِّي كَأَطَبِّ الرِّجَالِ، أَلا أُعَالِجُهَا لَكَ؟ قَالَ: «**لا، طَبِيبُهَا الَّذِي خَلَقَهَا**».

صحيح على شرط مسلم.

(١) **تمام العشرين**: قال البخاري رحمه الله من «التاريخ الكبير» (ج٧ ص١٤٤): قَالَ أَبُوالوَلِيدِ: نَا عُبَيدُالله بنُ إِيَادٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَن قَيسِ بنِ النُّعمانِ، وَكَانَ قَد =

وَقَد أَخْرَجَ[١] مُسلِمٌ عَن إِيَادٍ أَحَادِيثَهُ، رَوَى حَدِيثَهُ شُعبَةُ وَالثَّورِيُّ وَمِسعَرٌ وَزُهَيرٌ وَإِسرَائِيلُ، وَالنَّاس بَعدُ.

=قَرَأَ القُرآنَ عَلَى عَهدِ عُمَرَ، قَالَ: أَتَيتُ النَّبِيَّ ﷺ فَأَهدَيتُ لَهُ فَأَبَى، فَقَالَ[٢]: أَنَا مِن قَومٍ يَشُقُّ أَن تُرَدَّ عَلَيهِم الهَدِيَّةُ.

وقال الطبراني رحمه الله في «المعجم الكبير» (ج١٨ ص٣٤٣): ثَنَا عُمَرُ بنُ حَفصٍ السَّدُوسِيُّ، ثَنَا عَاصِمُ بنُ عَلِيٍّ ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ مُحَمَّدٍ التَّمَّارُ البَصرِيُّ، ثَنَا أَبُوالوَلِيدِ الطَّيَالِسِيُّ، قَالا: ثَنَا عَبدُالله بنُ إِيَادِ بنِ لَقِيطٍ، ثَنَا إِيَادُ بنُ لَقِيطٍ، قَالَ: سَمِعتُ قَيسَ بنَ النُّعمَانِ السَّكُونِيَّ، قَالَ: انطَلَقَ رَسُولُ اللهِ ﷺ وَمَعَهُ أَبُوبَكرٍ مُستَخفِيَانِ مِن قُرَيشٍ، فَمَرُّوا بِرَاعٍ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**هَل مِن شَاةٍ ضَرَبَهَا الفَحلُ؟**» قَالَ: لا، وَلَكِن هَاهُنَا شَاةٌ قَد خَلَّفَهَا الجَهْدُ، قَالَ: «**ائتِنِي بِهَا**»، فَأَتَاهُ بِهَا فَمَسَحَ ضَرعَهَا وَدَعَا بِالبَرَكَةِ فَحَلَبَ، فَسَقَى أَبَا بَكرٍ، ثُمَّ حَلَبَ فَسَقَى الرَّاعِيَ، ثُمَّ حَلَبَ فَشَرِبَ فَقَالَ لَهُ: تَاللهِ! مَا رَأَيتُ مِثلَكَ!! مَن أَنتَ؟! قَالَ: «**إِن أَخبَرتُكَ تَكتُمْ عَلَيَّ؟**» قَالَ: نَعَم. قَالَ: «**أَنَا مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللهِ**» قَالَ: أَنتَ الَّذِي تَزعُمُ قُرَيشٌ أَنَّكَ صَابِئٌ؟ قَالَ: «**إِنَّهُم يَقُولُونَ ذَلِكَ**»، قَالَ: فَإِنِي أَشهَدُ أَنَّكَ رَسُولُ اللهِ وَأَنَّهُ لا يَقدِرُ عَلَى مَا فَعَلتَ إِلَّا رَسُولٌ، ثُمَّ قَال لَهُ: أَتَّبِعُكَ؟ فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «**أَمَّا اليَومَ فَلا، وَلَكِن إِذَا سَمِعتَ أَنَّا قَد ظَهَرنَا فَأْتِنَا**»، فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ بَعدَمَا ظَهَرَ بِالمَدِينَةِ.

وقال الحاكم رحمه الله (ج٣ ص٨): حَدَّثَنَا أَبُوبَكرِ بنُ إِسحَاقَ، ثَنَا أَبُوالوَلِيدِ، ثَنَا عُبَيدُالله بنُ إِيَادِ بنِ لَقِيطٍ، ثَنَا إِيَادُ بنُ لَقِيطٍ، عَن قَيسِ بنِ النُّعمَانِ، قَالَ: لَمَّا انطَلَقَ النَّبِيُّ ﷺ وَأَبُوبَكرٍ مُستَخفِيَينِ مَرَّا بِعَبدٍ يَرعَى غَنَمًا فَاسْتَسقَيَاهُ مِن اللَّبَنِ، فَقَالَ: مَا عِندِي شَاةٌ تَحلِبُ غَيرَ أَنَّ هَاهُنَا عَنَاقًا حَمَلَتْ أَوَّلَ الشِّتَاءِ وَقَد أَخدَجَتْ وَمَا بَقِيَ لَهَا لَبَنٌ، فَقَالَ: «**ادْعُ بِهَا**»، فَدَعَا بِهَا فَاعْتَقَلَهَا النَّبِيُّ ﷺ وَمَسَحَ ضَرعَهَا وَدَعَا، حَتَّى أَنْزَلَتْ، قَالَ: وَجَاءَ أَبُوبَكرٍ رضي الله عنه بِمِجَنٍّ فَحَلَبَ فَسَقَى أَبَا بَكرٍ، ثُمَّ حَلَبَ فَسَقَى =

---

(١) في الأصلين: وقد أخرج عنه مسلم.

(٢) في «الإصابة» (ج٣ ص٢٥١): فقلت.

زِيَادٌ[1] عَن أُسَامَةَ، وَرَوَى عَن أُسَامَةَ أَيضًا عَلِيُّ بنُ الأَقمَرِ، وَمُجَاهِدٌ، وَفِي رِوَايَتِهِمَا عَنهُ نَظَرٌ.

=الرَّاعِي، ثُمَّ حَلَبَ فَشَرِبَ، فَقَالَ الرَّاعِي: بِاللهِ! مَن أَنتَ؟! فَوَاللهِ مَا رَأَيتُ مِثلَكَ قَطُّ، قَالَ: «أَوَ تُرَاكَ تَكتُمُ عَلَيَّ حَتَّى أُخبِرَكَ؟» قَالَ: نَعَم، قَالَ: «فَإِنِّي مُحَمَّدٌ رَسولُ اللهِ»، فَقَالَ: أَنتَ الَّذِي تَزعُمُ قُرَيشٌ أَنَّهُ صَابِئٌ؟ قَالَ: «إِنَّهُم لَيَقُولُونَ ذٰلِكَ»، قَالَ: فَأَشهَدُ أَنَّكَ نَبِيٌّ، وَأَشهَدُ أَنَّ مَا جِئتَ بِهِ حَقٌّ، وَأَنَّهُ لا يَفعَلُ مَا فَعَلتَ إِلاَّ نَبِيٌّ، وَأَنَا مُتَّبِعُكَ، قَالَ: «إِنَّكَ لا تَستَطِيعُ ذٰلِكَ يَومَكَ، فَإِذا بَلَغَكَ أَنِّي قَد ظَهَرتُ فَأتِنا».

هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه.

وقال الحافظ في "الإصابة": أخرجه الطبراني وسنده صحيح.

(١) **الحديث الحادي والعشرون:** قال الإمام أحمد رحمه الله (ج٤ ص٢٧٨): حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ زِيَادِ بْنِ عِلاقَةَ، عَنْ أُسَامَةَ بْنِ شَرِيكٍ، قَالَ: أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَأَصْحَابُهُ عِندَهُ كَأَنَّمَا عَلَى رُءُوسِهِمُ الطَّيْرُ، قَالَ: فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ وَقَعَدْتُ، قَالَ: فَجَاءَتِ الأَعْرَابُ فَسَأَلُوهُ، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ، نَتَدَاوَى؟ قَالَ: «نَعَمْ، تَدَاوَوْا؛ فَإِنَّ اللهَ لَمْ يَضَعْ دَاءً، إِلَّا وَضَعَ لَهُ دَوَاءً، غَيْرَ دَاءٍ وَاحِدٍ، الهَرَمُ» قَالَ: وَكَانَ أُسَامَةُ حِينَ كَبِرَ يَقُولُ: هَل تَرَوْنَ لِي مِنْ دَوَاءِ الآنَ؟ قَالَ: وَسَأَلُوهُ عَنْ أَشْيَاءَ هَل عَلَيْنَا حَرَجٌ فِي كَذَا وَكَذَا؟ قَالَ: «عِبَادَ اللهِ، وَضَعَ اللهُ الحَرَجَ، إِلَّا امْرَأً اقْتَضَى[①] امْرَأً مُسْلِمًا ظُلْمًا، فَذَلِكَ حَرَجٌ وَهُلكٌ» قَالُوا: مَا خَيْرُ مَا أُعطِيَ النَّاسُ يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: «خُلُقٌ حَسَنٌ».

وأخرجه أبوداود (ج٤ ص١٩٢) ط حمص، والترمذي (ج٣ ص٢٥٨) وقال: هذا =

---

① في الأصل: اقتضى وصوابه: اقترض كما عند ابن ماجه وكما في "معجم الطبراني الكبير" (ج١ ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢) وعند البخاري في "التاريخ" (ج٢ ص٢٠) ومعنى اقترض: اقتطع. قال ابن الأثير رحمه الله في مادة قرض: فيه وضع الحرج إلا امرأ اقترض امرأً مسلمًا، وفي رواية: إلا من اقترض مسلمًا ظلمًا، وفي أخرى: من اقترض عرض مسلم أي: نال منه وقطعه بالغيبة وهو افتعال من القرض القطع.اهـ

=حديث حسن صحيح، وابن ماجه (ح٢ ص١١٣٧) والبخاري في «الأدب المفرد» ص(١٠٩)، وأبونعيم في «أخبار أصبهان» (ج٢ ص١٣)، والخطيب في «موضح أوهام الجمع والتفريق» (ج٢ ص١١٠)، والحميدي في «المسند» (ج٢ ص٣٦٣)، والطيالسي (ج١ ص٣٤٣) من ترتيب المسند، وابن حبان (ج١ ص٤٣١)، والحاكم (ج١ ص١٢١) وصححه، و(ج٤ ص١٩٨و ١٩٩) من طرق عن زِيَادِ بنِ عِلَاقَةَ، ثم قال: هذا حديث أسانيده صحيحة كلها على شرط الشيخين.

وقال الحاكم رَحِمَهُ اللهُ (ج٤ ص٣٩٩): حدَّثنا أبوالعبَّاس محمَّد بن يعقوب، ثنا الحسن بن عليِّ بن عفَّان العامريُّ، ثنا محمَّد بن عبيدِ الطَّنافسيُّ، ثنا مسعرٌ.

وحدَّثنا أبوبكر بن إسحاق الفقيه وعليُّ بن حمشاذ العدل ومحمَّد بن عبدالله الشَّافعيُّ وعبدالله بن محمَّدِ الصَّيدلانيُّ، قالوا: ثنا محمَّد بن سليمان بن الحارث، ثنا خلاَّد بن يحيى، ثنا مسعرٌ.

وأخبرني أبوبكرٍ محمَّد بن عمرٍو البزَّار ببغداد، ثنا محمَّد بن موسى القرشيُّ، ثنا أبوبكرٍ الحنفيُّ، ثنا مسعر بن كِدَامٍ، عن زياد بن علاقة، عَن أُسَامَةَ بنِ شَرِيكٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ: شَهِدتُ رَسُولَ اللهِ وَالأَعرَابُ يَسأَلُونَهُ، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ، عَلَينَا حَرَجٌ في كَذَا؟ عَلَينَا حَرَجٌ في كَذَا؟ لأَشيَاءَ لَيسَ بِهَا بَأسٌ، فَقَالَ: «**عِبَادَ اللهِ، إِنَّ اللهَ وَضَعَ الحَرَجَ إِلاَّ مَنِ اقْتَرَفَ مِنْ عرضِ امْرِئٍ مُسْلِمٍ ظُلْمًا، فَذٰلِكَ الَّذِي حَرِجَ وَهَلَكَ**»، فَقَالُوا: نَتَدَاوَى يَا رَسُولَ الله؟ قَالَ: «**نَعَمْ تَداوَوْا عِبادَ اللهِ؛ فَإِنَّ اللهَ تَعالى لَمْ يَضَعْ داءً إِلاَّ وَضَعَ لَهُ دَواءً، غَيْرَ دَاءٍ واحِدٍ**»، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ، وَمَا هُوَ؟ قال: «**الهَرَم**». قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ، مَا خَيرُ مَا أُعْطِيَ الإِنسَانُ؟ قَالَ: «**خُلُقٌ حَسَنٌ**».

هذا حديث صحيح الإسناد، فقد رواه عشرة من أئمة المسلمين وثقاتهم عن زياد بن علاقة:

فمنهم: مسعر بن كدام كما تقدم ذكري له.

ومنهم: مالك بن مِغْوَلٍ البجلي: حدثني أبوأحمد محمد بن أحمد الحافظ، ثنا =

=يحي بن محمد الحافظ، ثنا يحي بن محمد بن صاعد، ثنا أحمد بن محمد بن أبي الخَنَاجِر بطرابلس وكان ثقةً مأمونًا، حدثنا محمد بن مصعب القرقسائي، عن مالك بن مغول، عن زياد بن علاقة.

ومنهم: عمرو بن قيس الملائي: أخبرناه أبوبكر الشافعي، ثنا إبراهيم بن إسحاق الحربي، ثنا أبوبكر وعثمان ابنا أبي شيبة، قالا: ثنا جرير، عن الأعمش.

ومنهم: شعبة بن الحجاج: حدثنا أبوالعباس محمد بن يعقوب، ثنا إبراهيم بن مرزوق البصري بمصر، ثنا سعيد بن عامر، ثنا شعبة.

قال: وحدثنا الشيخ أبوبكر بن إسحاق، أنبأ محمد بن غالب، ثنا مسلمة بن إبراهيم، ثنا شعبة.

وحدثني أبوبكر محمد بن علي المؤدب، ثنا أبوالوليد الطيالسي، ثنا شعبة، عن زياد بن علاقة.

وأخبرني أبوعمرو محمد بن جعفر الزاهد العدل، ثنا يحي بن محمد البختري، ثنا عبدالله بن معاذ العنبري، ثنا أبي، ثنا شعبة، عن زياد بن علاقة.

ومنهم: محمد بن جُحَادَةَ الأيادي: حدثنا أبوعلي الحسين بن علي الحافظ، أنبأ سهل بن أحمد الواسطي، ثنا عبدالقدوس بن محمد بن عبدالكبير بن شعيب بن الحبحاب، ثنا عمرو بن عاصم الكلابي، ثنا عمران القطان، ثنا محمد بن جحادة.

ومنهم: أبوحمزة محمد بن ميمون السكري: أنبأ أبوالحسن محمد بن عبدالله السني بِمَرْوَ، ثنا أبوالموجه، أنبأ عبدان، أنبأ أبوحمزة، عن زياد بن علاقة.

ومنهم: أبوعوانة الوضاح: أخبرني أبوبكر الشافعي، ثنا إبراهيم بن إسحاق الحربي، ثنا عفان بن مسلم، ثنا شعبة وأبوعوانة، عن زياد بن عِلَاقَةَ.

ومنهم: سفيان بن عيينة الهلالي: حدثنا أبوبكر بن إسحاق وعلي بن حمشاذ وأبوبكر الشافعي، قالوا: ثنا بشر بن موسى، ثنا الحميدي، ثنا سفيان، عن زياد بن علاقة. =

= ومنهم: عثمان بن حكيم الأودي: حدَّثنا أبوجعفرٍ محمَّد بن أحمد بن سعيدٍ المذكِّر، ثنا أبوزرعة الإمام، ثنا عثمان بن حكيمٍ، ثنا زياد بن عِلاقَةَ، ثَنَا أُسَامَةُ بنُ شَرِيكٍ، قَالَ: كُنَّا جُلُوسًا عِندَ النَّبِيِّ ﷺ كَأَنَّمَا عَلَى رُءوسِنَا الطَّيرُ لا يَتَكَلَّمُ مِنَّا مُتَكَلِّمٌ إذ جَاءَهُ نَاسٌ مِن الأَعرَابِ، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ، أَفتِنَا في كَذَا، أَفتِنَا في كَذَا، فَقَالَ: «**يَا أَيُّهَا النَّاسُ مِنَ الأَعْرابِ، وَضَعَ اللهُ الحَرَجَ إلاَّ مَنِ اقْتَرَضَ لأَخِيهِ عِرْضًا، فَذٰلِكَ الّذِي حَرِجَ وَهَلَكَ**» قَالُوا: أَفَنَتَدَاوَى يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: «**نَعَمْ، إنَّ الله عَزَّ وَجَلَّ لَمْ يُنْزِلْ داءً إلاَّ أَنْزَلَ لَهُ شِفاءً، غَيْرَ دَاءٍ وَاحِدٍ**». قَالُوا: وَمَا هُوَ يَا رَسُولَ الله؟ قَالَ: «**الهَرَمُ**». قَالُوا: فَمَن أَحَبُّ عِبَادِ الله إلى الله؟ قَالَ: «**أَحْسَنُهُمْ خُلُقًا**».

ومنهم: شيبان بن عبد الرحمٰن، عن زياد بن علاقة.

ومنهم: زهير بن معاوية الجعفي: أخبرنا الشيخ أبوبكر بن إسحاق، أنبأ إسماعيل بن قتيبة، ثنا يحي بن يحي، أنبأ أبوخيثمة زهير بن معاوية، عن زياد بن علاقة، عن أسامة بن شريك.

ومنهم: عمرو بن أبي قيس الرازي: أخبرناه عبدالصمد بن علي بن مكرم البزار ببغداد، ثنا يعقوب بن يوسف القزويني، حدّثني محمد بن سعيد بن سابق، ثنا عمرو بن أبي قيس، عن سماك بن حرب.

ومنهم: محمد بن بِشْرِ بن بَشِيرِ الأسلمي، وهو من أعز الثقات: حدّثناه أبوالحسن محمد بن الحسن النصرأبادي، ثنا أبومحمد عبدالله بن إسحاق الدوري، ثنا أبويعلى البصري، ثنا أبوعاصم.

قال الحاكم رحمه الله: وقد أُخبرت عن سليمان بن يوسف الحراني، عن أبي عاصم، ثنا محمد بن بشر بن بشير الأسلمي، عن زياد بن علاقة.

ومنهم: إسرائيل بن يونس السَّبِيعِي: أخبرناه أبوبكر الشافعي، حدّثني إسحاق بن الحسن الحربي، ثنا عبدالله بن رجاء، ثنا إسرائيل، عن أبي إسحاق، فذكر الحديث.

قال الحاكم رضي الله عنه: قد ذكرت من طرق هذا الحديث أقل من النصف؛ فإني تتبعت =

=من اتفق الشيخان ﵄ على الحجة به في الصحيحين، وبقي في كتابي أكثر من النصف، ليتأمل طالب هذا العلم ويترك مثل هذا الحديث على إشهاده وكثرة رواته بأن لا يوجد له عن الصحابي إلا تابعي واحد مقبول ثقة.

قال لي أبوالحسن علي بن عمر الحافظ ﵀: لِمَ أسقطا حديث أسامة بن شريك من الكتابين؟ قلت: لأنهما لم يجدا لأسامة بن شريك راويًا غير زياد بن علاقة.

فحدّثني أبوالحسن ﵁ وكتبه لي بخطه قال: قد أخرج البخاري ﵀ عن يحي بن حماد، عن أبي عوانة، عن بيان بن بشر، عن قيس بن أبي حازم، عن مرداس الأسلمي ﵁، عن النبيّ ﷺ أنه قال: «**يَذْهَبُ الصّالِحونَ أَسْلافًا**»، الحديث وليس لمرداس راوٍ غير قيس.

وقد أخرج البخاري حديثين عن زهرة بن معبد عن جدّه عبدالله بن هشام بن زهرة، عن النبيّ وليس لعبدالله راوٍ غير زهرة. وقد اتفقا جميعًا على إخراج حديث قيس بن أبي حازم، عن عدي بن عَمِيرَةَ، عن النبيّ أنه قال: «**مَنِ اسْتَعْمَلْناهُ عَلَى عَمَلٍ**». وليس لعدي بن عميرة راوٍ غير قيس.

وقد اتفقا جميعًا على حديث مَجْزَأَةَ بن زاهر الأسلمي، عن أبيه، عن النبيّ في النهي عن لحوم الحمر الأهلية، وليس لزاهر راوٍ غير مجزأة.

وأخرج البخاري حديث الحسن عن عمرو بن تغلب وليس لعمرو راوٍ غير الحسن. وأخرج أيضًا حديث الزهري وأخرجا جميعًا حديث الحسن عن عمرو بن تغلب وليس له راو غير الحسن. وحديث زياد بن علاقة عن أسامة بن شريك أصح وأشهر، وأكثر رواة من هذه الأحاديث قال أبوالحسن: وقد روى عمر بن الأرقم ومجاهد عن أسامة بن شريك.

قال أبوعبدالرحمن: والحديث على شرط الشيخين.

إِيَاسُ بنُ عَبدِ المُزَنِيُّ①: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَن بَيعِ المَاءِ(١). رَوَى عَنهُ أَبُوالمِنهَالِ عَبدُالرَّحمَنِ بنُ مُطعِمٍ.

وَقَد أَخرَجَا(٢) عَنهُ حَدِيثَ البَرَاءِ وَزَيدِ بنِ أَرقَمَ.

بِشرُ بنُ سُحَيمٍ(٣)، رَوَى عَنهُ نَافِعُ بنُ جُبَيرٍ، قَالَهُ عَنهُ عَمرُو بنُ دِينَارٍ، وَحَبِيبُ بنُ أَبِي ثَابِتٍ.

---

(١) **الحديث الثاني والعشرون:** قال الإمام أحمد رحمه الله (ج٤ ص١٣٨): حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرٍو، قَالَ: أَخْبَرَنِي أبوالمِنْهَالِ، سَمِعَ إِيَاسَ بْنَ عَبدِ المُزَنِيَّ وَكَانَ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: لا تَبِيعُوا المَاءَ، فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ المَاءِ. لا يَدْرِي عَمْرٌو أَيَّ مَاءٍ هُوَ.

ورواه أبوداود (ج٢ ص٢٤٩) ط ح، والترمذي (ج٢ ص٢٥٥) ط هندية مع التحفة، والبخاري في "التاريخ الكبير" (ج١ ص٤٤٠)، والحميدي (ج٢ ص٤٠٥)، والحاكم (ج٢ ص٦١).

والحديث على شرط الشيخين.

(٢) قال البخاري رحمه الله (ج٤ ص٣٨٢) ط س مع "الفتح": حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، قَالَ: أَخْبَرَنِي حَبِيبُ بْنُ أَبِي ثَابِتٍ، قَالَ: سَمِعْتُ المِنْهَالَ②، قَالَ: سَأَلْتُ البَرَاءَ بْنَ عَازِبٍ وَزَيْدَ بْنَ أَرْقَمَ رضي الله عنهم عَنِ الصَّرْفِ؟ فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَقُولُ: هَذَا خَيْرٌ مِنِّي، فَكِلاهُمَا يَقُولُ: نَهَى رَسُولُ الله ﷺ عَنْ بَيْعِ الذَّهَبِ بِالوَرِقِ دَيْنًا.

وأخرجه مسلم (ج٥ ص٤٥) ط المشهد الحسيني.

(٣) **الحديث الثالث والعشرون:** قال الإمام أحمد (ج٣ ص٤١٥): حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، قَالَ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ وَعبدالرَّحْمَنِ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ، قَالَ: =

---

① في الأصلين: عبدالله، والصواب بدون إضافة، كما في حاشية (ب) و"تهذيب التهذيب"، وكما قاله الحافظ في "التقريب".

② صوابه: (سمعت أبا المنهال) كما في الطبعة الحلبية مع الفتح (ج٥ ص٢٨٧).

ثَابِتُ بنُ يَزِيدَ بنِ وَدِيعَةَ(١)، رَوَى عَنهُ البَرَاءُ بنُ عَازِبٍ، وَعَامِرُ بنُ سَعدٍ البَجَلِيُّ، وَزَيدُ بنُ وَهبٍ①، لَهُ حَدِيثَانِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، حَدِيثُ الضِّبَابِ، وَحَدِيثُ الرُّخصَةِ فِي الغِنَاءِ فِي العُرسِ. رَوَاهُ أَبُوإِسحَاقَ② السَّبِيعِيُّ، عَن عَامِرِ بنِ سَعدٍ، حَدَّثَ بِهِ الثَّورِيُّ وَغَيرُهُ عَنهُ.

=وَقَالَ نَافِعُ بْنُ جُبَيْرٍ: عَنْ بِشْرِ بْنِ سُحَيْمٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَطَبَ فِي يَوْمِ التَّشْرِيقِ، قَالَ عبدالرَّحْمَنِ: فِي أَيَّامِ الحَجِّ فَقَالَ: «**لا يَدْخُلُ الجَنَّةَ إِلَّا نَفْسٌ مُسْلِمَةٌ، وَإِنَّ هَذِهِ الأَيَّامَ أَيَّامُ أَكْلٍ وَشُرْبٍ**».

ثم ذكره من طريق عمرو بن دينار، عن نافع به، ومن طريق شعبة عن حبيب أنه سمع نافع بن جبير به، وأخرجه النسائي (ج٨ ص٩٢)، وابن ماجه (ج١ ص٥٤٨).

والحديث على شرط الشيخين.

(١) **الحديث الرابع والعشرون:** قال الإمام أحمد رحمه الله (ج٤ ص٢٢٠): حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَدِيِّ بْنِ ثَابِتٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ وَهْبٍ، يُحَدِّثُ عَنْ ثَابِتِ بْنِ وَدِيعَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّ رَجُلًا أَتَاهُ بِضِبَابٍ قَدِ احْتَرَشَهَا، فَجَعَلَ يَنْظُرُ إِلَى ضَبٍّ مِنْهَا، ثُمَّ قَالَ: «**إِنَّ أُمَّةً مُسِخَتْ فَلا أَدْرِي لَعَلَّ هَذَا مِنْهَا**».

ثم ذكر له طرقًا منها طريق عن زيد بن وهب، عن البراء بن عازب، عن ثابت بن وديعة به.

والحديث أخرجه أبوداود (ج٢ص٣١٨) ط ح، والنسائي (ج٧ ص١٧٦)، وابن ماجه (ج٢ ص١٠٧٨)، والطيالسي (ج١ ص٣٢٨) من ترتيب المسند، ويعقوب الفسوي في "المعرفة والتاريخ" (ج١ ص٣٢٣)، وأبونعيم في "الحلية" (ج١ ص٣٥٢) كلهم من طريق شعبة، عن الحكم، عن زيد بن وهب، عن البراء، عن ثابت بن وديعة به. =

---

① في الأصلين: (وهيب)، والصواب ما أثبتناه كما في كتب الرجال.

② في الأصلين: زيادة (عنه) بعد أبي إسحاق والصواب حذفها كما فعلت.

قُرَظَةُ بنُ كَعبٍ[1]، رَوَى عَنهُ الشَّعبِيُّ وَعَامِرُ بنُ سَعدٍ البَجَلِيُّ.

= وأخرجه البخاري في "التاريخ الكبير" (ج٢ ص١٧٠ و١٧١) من حديث زيد بن وهب، عن ثابت به، ومن حديث زيد بن وهب، عن البراء، عن ثابت به، ومن حديث زيد بن وهب عن عبدالرحمن بن حَسَنَةَ، عن النبي ﷺ، ثم قال: وحديث ثابت أصح، وفي نفس الحديث نظر.

قال ابن عمر: عن النبي ﷺ: «**لا آكله ولا أُحرِّمه**».

وقال ابن عباس: لو كان حرامًا لم يؤكل على مائدة النبي ﷺ. اهـ

وفي "تهذيب التهذيب" في ترجمة ثابت بن وديعة، وقال ابن السكن وابن عبدالبر: حديثه في الضب يختلفون فيه اختلافًا كثيرًا، قال الحافظ: قلت: وقد صححه الدارقطني، وأخرجه أبوذر الهروي في "المستدرك على الصحيحين".

(١) **الحديث الخامس والعشرون**: قال الحاكم رحمه الله في "المستدرك" (ج٢ ص١٨٤): أَخبَرَني مُحَمَّدُ بنُ صَالِحِ بنِ هَانِئٍ، ثَنَا إِبرَاهِيمُ بنُ أَبِي طَالِبٍ، وَحَدَّثَنَا أَبُوعَلِيٍّ الحَافِظُ، أَنبَأَنَا عَلِيُّ بنُ العَبَّاسِ البَجَلِيُّ، قَالا: ثَنَا مُحَمَّدُ بنُ بَشَّارٍ، ثَنَا مُحَمَّدُ بنُ جَعفَرٍ، ثَنَا شُعبَةُ، سَمِعتُ أَبَا إِسحَاقَ يُحَدِّثُ عَن عَامِرِ بنِ سَعدٍ، قَالَ: كُنتُ مَعَ ثَابِتِ بنِ وَدِيعَةَ وَقُرَظَةَ بنِ كَعبٍ رضي الله عنهما في عُرسٍ فَسَمِعتُ صَوتًا، فَقُلتُ: أَلا تَسمَعَانِ؟ فَقَالا: إِنَّهُ رُخِّصَ فِي الغِنَاءِ فِي العُرسِ، وَالبُكَاءِ عَلَى المَيِّتِ مِن غَيرِ نِيَاحَةٍ.

هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه. وسكت عليه الذهبي

ثم ذكر له طريقًا أخرى من طريق شيخه أبي بكر بن أبي دارم أحمد بن محمد، وهو غير ثقة.

وأخرجه النسائي (ج٦ ص١٠٩) كما عند الحاكم في الطريق الثانية من حديث شريك عن أبي إسحاق، عن عامر بن سعد، قال: دخلت على قرظة بن كعب وأبي مسعود الأنصاري في عرس... الحديث، فخالف في أحد صحابييه.

والحديث ضعيف بطريقيه؛ لأنه يدور على عامر بن سعد البجلي، =

عَبدُالرَّحمَنِ بنُ حَسَنَةَ(١)①، رَوَى عَنهُ زَيدُ بنُ وَهبٍ، رَوَاهُ عَنهُ الأَعمَشُ.

=وعامر بن سعد روى عنه ثلاثة ولم يوثقه معتبر كما في "تهذيب التهذيب" فعلى هذا فهو مجهول الحال. وقد قال الحافظ في "التقريب": إنه مقبول، يعني إذا توبع، وإلا فلين، كما ذكر ذلك في المقدمة.

(١) **الحديث السادس والعشرون**: قال الإمام أحمد (ج٤ ص١٩٦): حَدَّثَنَا أبومُعَاوِيَةَ، حَدَّثَنَا الأَعْمَشُ، عَنْ زَيْدِ بْنِ وَهْبٍ، عَنْ عبدالرَّحْمَنِ بْنِ حَسَنَةَ، قَالَ: خَرَجَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ وَفي يَدِهِ كَهَيْئَةِ الدَّرَقَةِ، قَالَ: فَوَضَعَهَا ثُمَّ جَلَسَ فَبَالَ إِلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ، فَقَالَ بَعْضُ الْقَوْمِ: انْظُرُوا إِلَيْهِ يَبُولُ كَمَا تَبُولُ المَرْأَةُ! قَالَ: فَسَمِعَهُ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: **«وَيْحَكَ أَمَا عَلِمْتَ مَا أَصَابَ صَاحِبَ بَنِي إِسْرَائِيلَ، كَانُوا إِذَا أَصَابَهُمْ شَيْءٌ مِنَ البَوْلِ قَرَضُوهُ بِالمَقَارِيضِ، فَنَهَاهُمْ فَعُذِّبَ في قَبْرِهِ»**.

الحديث أخرجه أبوداود (ج١ص٥) ط ح، والنسائي (ج١ ص٢٨)، وابن ماجه (ج١ ص١٢٤)، والحميدي (ج٢ ص٣٩٠)، ويعقوب الفسوي في "المعرفة والتاريخ" (ج١ ص٢٨٤)، والحاكم (ج١ ص١٨٤ و١٨٥) وقال: صحيح الإسناد على شرط الشيخين إلى أن يبلغ تفرد زيد بن وهب بالرواية عن عبدالرحمن بن حسنة، ولم يخرجاه بهذا اللفظ. اهـ

قلت: بل هو على شرطهما بعد بلوغه، فقد أخرجا لصحابة تفرد عنهم بعض التابعين، كما ذكره الدارقطني في "الإلزامات".

وقال الحافظ في "الفتح" (ج١ ص٣٢٨) وهو حديث صحيح صححه الدارقطني وغيره.

حديث آخر لعبدالرحمن بن حسنة تقدم أن البخاري قال: وفي نفس الحديث نظر.

قال الإمام أحمد رحمه الله (ج٤ ص١٩٦): حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنِ الأَعْمَشِ.

وَحَدَّثَنَا وَكِيعٌ، قَالَ: حَدَّثَنِي الأَعْمَشُ المَعْنَى، عَنْ زَيْدِ بْنِ وَهْبٍ، عَنْ =

---

① صحف هذا الاسم في الأصلين، وقد أثبته على الصواب.

ثَعلَبَةُ بنُ الحَكَمِ اللَّيثِيُّ[(١)]، رَوَى عَنهُ سِمَاكُ بنُ حَربٍ، وَيَزِيدُ بنُ أَبِي زِيَادٍ، قَالَهُ جَرِيرٌ الضَّبِّيُّ، عَن يَزِيدَ بنِ أَبِي زِيَادٍ.

=عَبْدِالرَّحْمَنِ بْنِ حَسَنَةَ -قَالَ وَكِيعٌ: الجُهَنِيِّ-، قَالَ: غَزَوْنَا مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ فَأَصَابَتْنَا مَجَاعَةٌ، فَنَزَلْنَا بِأَرْضٍ كَثِيرَةِ الضِّبَابِ، فَاتَّخَذْنَا مِنْهَا فَطَبَخْنَا فِي قُدُورِنَا، فَسَأَلْنَا النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: «أُمَّةٌ فُقِدَتْ أَوْ مُسِخَتْ». -شَكَّ يَحْيَى- وَاللهُ أَعْلَمُ، فَأَمَرَنَا فَأَكْفَأْنَا القُدُورَ.

قَالَ وَكِيعٌ: «مُسِخَتْ، فَأَخْشَى أَنْ تَكُونَ هَذِهِ»، فَأَكْفَأْنَاهَا وَإِنَّا لَجِيَاعٌ.

الحديث ظاهر إسناده **الصحة** ولولا قول البخاري المتقدم لحكمت عليه بأنه صحيح على شرط الشيخين.

(١) **الحديث السابع والعشرون**: قال الحاكم رحمه الله (ج٢ ص١٣٤): حَدَّثَنَا أَبُوالعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بنُ يَعقُوبَ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ إِسحَاقَ الصَّغَانِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُوعَاصِمٍ الضَّحَّاكُ بنُ مَخلَدٍ، حَدَّثَنَا شُعبَةُ، عَن سِمَاكِ بنِ حَربٍ، عَن ثَعلَبَةَ بنِ الحَكَمِ رضي الله عنه قَالَ: سَمِعتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «**النُّهبَةُ لا تَحِلُّ، فَأَكفِئُوا القُدُورَ**».

وهكذا رواه غُنْدَرٌ وابن أبي عدي، عن شعبة فذكروا سماع ثعلبة من النبي ﷺ وهو حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه لحديث سماك، فإنه رواه مرة عن ثعلبة بن الحكم، عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي ﷺ. ثم ذكره الحاكم من طريق أسباط بن نصر، عن سماك بن حرب، عن ثعلبة بن الحكم، عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي ﷺ.

قلت: وأسباط لا يقاوم شعبة، فالأول أصح.

وقد أخرجه من طريق شعبة الطحاوي في «معاني الآثار» (ج٣ ص٤٩) وقد تابع شعبة إسرائيل وزكريا بن أبي زائدة وغيرهما كما في «معاني الآثار» وشريك عند ابن حبان كما في «إتحاف المهرة» وأبوالأحوص عند ابن ماجه (ج٢ ص١٢٩٩) ورواه أحمد (ج١ ص٩٧) ولم يسم الصحابي عند أحمد.

وقال الحافظ في «الإصابة» في ترجمة ثعلبة: إن سنده صحيح، وقال المعلق على ابن ماجه في «الزوائد»: إسناده صحيح رجاله ثقات.

جَبَلَةُ بنُ حَارِثَةَ(١) أَخُو زَيدٍ، رَوَى عَنهُ أَبُوعَمرٍو الشَّيبَانيُّ، وَأَبُوإِسحَاق السَّبِيعيُّ، قَالَهُ عَلِيُّ بنُ مُسهِرٍ① وَغَيرُهُ، عَن إِسمَاعِيلَ بنِ أَبي خَالِدٍ، عن أَبي عَمرٍو الشَّيبَانيِّ عَنهُ، وَقَالَهُ زُهَيرٌ وَغيرُهُ، عَن أَبي إِسحَاق، عَن جَبَلَةَ.

---

(١) **الحديث الثامن والعشرون:** قال الترمذي رحمه الله (ج٤ ص٣٥٠) ط هندية مع "التحفة": حَدَّثَنَا الجَرَّاحُ بْنُ مَخْلَدٍ البَصْرِيُّ وَغَيْرُ وَاحِدٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُمَرَ بْنِ الرُّومِيِّ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ، عَنْ أَبِي عَمْرٍو الشَّيْبَانِيِّ، قَالَ: أَخْبَرَنِي جَبَلَةُ بْنُ حَارِثَةَ أَخُو زَيْدِ بْنِ حَارِثَةَ، قَالَ: قَدِمْتُ عَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ فَقُلتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، ابْعَثْ مَعِي زَيْدًا قَالَ: «هُوَ ذَا، قَالَ: فَإِنِ انْطَلَقَ مَعَكَ لَمْ أَمْنَعْهُ» قَالَ زَيْدٌ: يَا رَسُولَ اللهِ، وَاللهِ! لا أَخْتَارُ عَلَيْكَ أَحَدًا، قَالَ: فَرَأَيْتُ رَأْيَ أَخِي أَفْضَلَ مِنْ رَأْيِي.

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ لا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ ابْنِ الرُّومِيِّ عَن عَلِيِّ بنِ مُسهِرٍ. اهـ

وأخرجه البخاري في "التاريخ الكبير" (ج٢ ص٢١٨)، والحاكم (ج٣ ص٢١٤) وقال: صحيح الإسناد ولم يخرجاه وسكت عليه الذهبي.

حديثان لم يَصِحَّا:

(١) قال الطبراني رحمه الله في "الكبير" (ج٢ ص٣٢٢): حَدَّثَنَا بِشرُ بنُ مُوسَى، ثَنَا مُحَمَّدُ بنُ سَعِيدِ بنِ الأَصبَهَانيِّ. وَثَنَا أَحمَدُ بنُ عَمرٍو القِطرَانيُّ ثَنَا مُحَمَّدُ بنُ الطُّفَيلِ ح وَثَنَا مُحَمَّدُ بنُ عَبدِالله الحَضرَمِيُّ، ثَنَا يَحيَى الحِمَّانيُّ، قَالُوا: ثَنَا شَرِيكٌ، عَن أَبي إِسحَاق، عَن جَبَلَةَ بنِ حَارِثَةَ، قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا لَم يَغْزُ أَعطَى سِلاحَهُ عَلِيًّا أَو أُسَامَةَ رضي الله عنهما.

شريك هو ابن عبدالله النخعي ساء حفظه لما ولي القضاء، وأبوإسحاق هو السبيعي عمرو بن عبدالله مدلس ولم يصرح بالتحديث. =

---

① في الأصلين: (مسعر) والصواب ما أثبتناه كما تراه في السند، وكما في كتب الرجال.

حُبشِيُّ بنُ جُنَادَةَ[1]، رَوَى عَنهُ الشَّعبِيُّ وَأَبُوإِسحَاق وَابنُهُ عَبدُالرَّحمَنِ بنُ حُبشِيٍّ ①.

= (٢) قال الطبراني رَحِمَهُ اللهُ في "الكبير" (ج٢ ص٣٢٢): حَدَّثَنَا أَحمَدُ بنُ عَمرٍو القِطرَانيُّ، ثَنَا مُحَمَّدُ بنُ الطُّفَيلِ، ثَنَا شَرِيكٌ، عَن أَبِي إِسحَاق، عَن جَبَلَةَ بنِ حَارِثَةَ، أن النبي ﷺ قال: «**إِذَا أَوَيتَ إِلى فِرَاشِكَ فَاقرَأ: ﴿قُلۡ يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡكَٰفِرُونَ﴾ حَتَّى تَمُرَّ بِآخِرِهَا، فَإِنَّهَا بَرَاءَةٌ مِن الشِّركِ**».

وذا كالأول، ويزاد عليه أنه قد ذكر الحافظ ابن كثير هذا الحديث في "تفسيره" (ج٤ ص٥٦٠) من طريق شريك عن أبي إسحاق، عن عبدالله بن نوفل، عن الحارث بن جبلة، فذكره، فعلم أنه قد اختلف فيه على أبي إسحاق، أو على شريك، والله أعلم.

(١) **الحديث التاسع والعشرون**: قال الإمام أحمد في "مسنده" (ج٤ ص١٦٤) حَدَّثَنَا يَحيَى بنُ آدَمَ وَابنُ أَبِي بُكَيرٍ، قَالا: حَدَّثَنَا إِسرَائِيلُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاق، عَنْ حُبْشِيِّ بْنِ جُنَادَةَ، قَالَ يَحيَى بْنُ آدَمَ السَّلُولِيُّ وَكَانَ قَدْ شَهِدَ يَوْمَ حَجَّةِ الوَدَاعِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «**عَلِيٌّ مِنِّي وَأَنَا مِنْهُ، ولا يُؤَدِّي عَنِّي إِلَّا أَنَا أَوْ عَلِيٌّ**» وَقَالَ ابنُ أَبِي بُكَيْرٍ: «**لا يَقْضِي عَنِّي دَيْنِي إِلَّا أَنَا أَوْ عَلِيٌّ** رَضِيَ اللهُ عَنهُ».

ثم ذكر له أسانيد وفي بعضها سؤال شريك القاضي لأبي إسحاق: أَنَّى سمع من حبشي؟ فقال أبوإسحاق: وقف حُبشيٌّ علينا على فرس له في مجلسنا في جَبَّانَةِ السَّبِيعِ.

والحديث على شرط الشيخين.

وأخرجه الترمذي (ج٤ ص٢٢٨) مع "تحفة الأحوذي" ط هندية، وابن ماجه (ج١ ص٤٤)، والنسائي في "الخصائص" ص(٢٠)، وابن أبي شيبة في "المصنف" (ج١٢ ص٥٩)، وابن جرير في "التاريخ" (ج١٣ ص٥١)، والطبراني في "الكبير" (ج٤ ص١٩)، وأبونعيم في "تاريخ أصبهان" (ج١ ص٢٥٣)، وقال الترمذي: حديث =

① في الأصلين: (ابن عيسى) والصواب ما أثبتناه.

=حسن غريب صحيح.

والحديث عند الترمذي وابن ماجه من طريق شريك القاضي، ساء حفظه لما وَلِي القضاء، ولكنه مُتَابَع كما ترى.

حديث آخر:

قال الإمام أحمد رحمه الله (ج٤ ص١٦٥): حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ، وَيَحْيَى بْنُ أَبِي بُكَيْرٍ، قَالا: حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ حُبْشِيِّ بْنِ جُنَادَةَ، قَالَ يَحْيَى: وَكَانَ مِمَّنْ شَهِدَ حَجَّةَ الوَدَاعِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**اللهُمَّ اغْفِرْ لِلْمُحَلِّقِينَ**»، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ وَالْمُقَصِّرِينَ؟ قَالَ: «**اللهُمَّ اغْفِرْ لِلْمُحَلِّقِينَ**»، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ وَالْمُقَصِّرِينَ؟ قَالَ فِي الثَّالِثَةِ: «**وَالْمُقَصِّرِينَ**».

هذا حديث صحيح على شرط الشيخين.

حديث آخر:

قال الإمام أحمد رحمه الله: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ وَيَحْيَى بْنُ أَبِي بُكَيْرٍ قَالا: حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ حُبْشِيِّ بْنِ جُنَادَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**مَنْ سَأَلَ مِنْ غَيْرِ فَقْرٍ فَكَأَنَّمَا يَأْكُلُ الجَمْرَ**».

حَدَّثَنَا أَبُوأَحْمَدَ الزُّبَيْرِيُّ، حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ حُبْشِيِّ بْنِ جُنَادَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «**مَنْ سَأَلَ مِنْ غَيْرِ فَقْرٍ...**»، فَذَكَرَ مِثْلَهُ.

هذا حديث صحيح على شرط الشيخين.

فائدة: ثلاثة أحاديث من حديث حبشي لم تصح:

(١) قال الطبراني رحمه الله (ج٤ ص٢٠) من "المعجم الكبير": حَدَّثَنَا الحُسَيْنُ بنُ إسحَاقَ التُّسْتَرِيُّ، ثَنَا عَلِيُّ بنُ بَحرٍ، ثَنَا سَلَمَةُ بنُ الفَضلِ، عَن سُلَيمَانَ بنِ قَرْمٍ الضَّبِّيِّ، عَن أَبِي إِسحَاقَ الهَمدَانِيِّ، قَالَ: سَمِعتُ حُبشِيَّ بنَ جُنَادَةَ يَقُولُ: سَمِعتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ يَومَ غَدِيرِ خُمٍّ: «**اللهُمَّ مَن كُنتُ مَولاهُ فَعَلِيٌّ مَولاهُ، اللهُمَّ وَالِ مَن وَالاهُ، وَعَادِ مَن عَادَاهُ، وَانصُرْ مَن نَصَرَهُ، وَأَعِنْ مَن أَعَانَهُ**». =

= هذا حديث ضعيف، سليمان بن قَرْمٍ وسلمة بن الفضل مختلف فيهما والراجح ضعفهما، ولا سيما والحديث يوافق بدعتهما، فهما شيعيان، وسليمان بن قرم أسوأ حالًا في التشيع.

وأما علي بن بحر فمترجم في "تهذيب التهذيب" وقد وثقه أحمد وغيره.

وأما الحسين بن إسحاق فمترجم في "سير أعلام النبلاء" (ج٤ ص٥٧) قال الإمام الذهبي رحمه الله: وكان من الحفاظ الرَّحَّالةِ، أكثر عنه أبوالقاسم الطبراني.

(٢) قال الطبراني رحمه الله (ج٤ ص٢٠): حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ يَحيَى بنِ مَنده الأَصبَهَانيُّ، ثَنَا إِسمَاعِيلُ بنُ عَبدِالله الأَصبَهَانيُّ، ثَنَا إِسمَاعِيلُ بنُ أَبَانَ، ثَنَا أَبُومَريَمَ عَبدُالغَفَّارِ بنُ القَاسِمِ، عَن أَبي إِسحَاقَ، عَن حُبشِيِّ بنِ جُنَادَةَ، عَن النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ لِعَلِيٍّ: «**أَنتَ مِنِّي بِمَنزِلَةِ هَارُونَ مِن مُوسَى**».

حديث ضعيف جدًّا، عبدالغفار بن القاسم أبومريم قال الحافظ الذهبي: رافضي ليس بثقة، قال علي بن المديني: كان يضع الحديث، إلى أن قال الذهبي رحمه الله: أحمد بن صالح، حدثنا محمد بن مرزوق، حدثنا الحسين بن الحسن الفزاري، حدثنا عبدالغفار بن القاسم، حدثني عدي بن ثابت، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس قال: حدثني بريدة، قال: قال رسول الله ﷺ: «**عَلِيٌّ مَولى مَن كُنتُ مَولاه**». اهـ المراد من "الميزان" وهذا يدل على أنه مع كذبه قد اضطرب في الحديث، فتارة يرويه عن أبي إسحاق عن حبشي، وأخرى عن سعيد بن جبير عن ابن عباس عن بريدة.

(٣) قال الطبراني رحمه الله في "المعجم الكبير" (ج٤ ص٢٠): حَدَّثَنَا العَبَّاسُ بنُ حَمدَانَ الحَنَفِيُّ الأَصبَهَانيُّ، ثَنَا عَلِيُّ بنُ مُوسَى بنِ عُبَيدٍ الحَارِثِيُّ الكُوفيُّ، ثَنَا عُبَيدُالله بنُ مُوسَى، ثَنَا إِسرَائِيلُ، عَن أَبي إِسحَاقَ، عَن حُبشِيِّ بنِ جُنَادَةَ، قَالَ: سَمِعتُ رَسُولَ الله ﷺ يَقُولُ: «**المَعْكُ طَرَفٌ مِن الظُّلمِ**».

المَعْكُ -بسكون العين-: المطل واللَّيُّ بأداء الحق، كما في "فيض القدير".

والحديث أخرجه أبونعيم في "الحلية" (ج٤ ص٣٤٥) وقال: غريب من حديث =

كُرزُ بنُ عَلقَمَةَ، عَن النَّبِيِّ ﷺ: هَل لِلإسلامِ مِن مُنتَهًى؟[1]. رَوَى عَنهُ عُروَةُ بنُ الزُّبَيرِ، قَالَهُ الزُّهرِيُّ وَعَبدُالوَاحِدِ بنُ قَيسٍ.

=أبي إسحاق، تفرد به عبيدالله.

وأقول: هو حديث ضعيف ورجاله كلهم ثقات، إلا علي بن موسى بن عبيد، فعبيدالله بن موسى فمن فوقه من رجال «التهذيب» ومن رجال الشيخين، وشيخ الطبراني عباس بن حمدان ترجمه أبونعيم في «أخبار أصبهان» (ج٢ ص١٤١) وقال: ثبت ثقة كان من عباد الله الصالحين، صنف المسند يروي عن العراقيين والأصبهانيين. اهـ

أما علي بن موسى بن عبيد فلم أجد له ترجمة، وهكذا قال الهيثمي في «المجمع» (ج٤ ص٢٩٨): رواه الطبراني وفيه علي بن موسى بن عبيدة ولم أعرفه. اهـ كذا عنده ابن عبيدة، وفي «المعجم» ابن عبيد، فالله أعلم أي ذينك أصح.

(١) **الحديث الثلاثون**: قال الإمام أحمد رحمه الله (ج٣ ص٤٧٧): حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ عَنْ كُرْزِ بْنِ عَلقَمَةَ الخُزَاعِيِّ، قَالَ: قَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللهِ، هَل لِلإِسْلامِ مِنْ مُنْتَهًى؟ قَالَ: «**أَيُّمَا أَهْلِ بَيْتٍ** -وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ قَالَ: **نَعَمْ، أَيُّمَا أَهْلِ بَيْتٍ**- **مِنَ العَرَبِ أَوِ العَجَمِ، أَرَادَ اللهُ بِهِمْ خَيْرًا أَدْخَلَ عَلَيْهِمُ الإِسْلامَ**» قَالَ: ثُمَّ مَهْ؟ قَالَ: «**ثُمَّ تَقَعُ الفِتَنُ كَأَنَّهَا الظُّلَلُ**» قَالَ: كَلَّا، وَاللهِ إِنْ شَاءَ اللهُ، قَالَ: «**بَلَى، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ! ثُمَّ تَعُودُونَ فِيهَا أَسَاوِدَ صُبًّا، يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ**».

وَقُرِئَ عَلَى سُفْيَانَ: قَالَ الزُّهْرِيُّ: أَسَاوِدَ صُبًّا، قَالَ سُفْيَانُ: الحَيَّةُ السَّوْدَاءُ تَنْصَبُ، أَيْ: تَرْتَفِعُ.

حَدَّثَنَا عَبْدُالرَّزَّاقِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ كُرْزِ بْنِ عَلْقَمَةَ الخُزَاعِيِّ، قَالَ: قَالَ أَعْرَابِيٌّ: يَا رَسُولَ اللهِ، هَلْ لِلإِسْلامِ مِنْ مُنْتَهًى؟ قَالَ: «**نَعَمْ، أَيُّمَا أَهْلِ بَيْتٍ مِنَ العَرَبِ أَوِ العَجَمِ أَرَادَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ بِهِمْ خَيْرًا أَدْخَلَ عَلَيْهِمُ الإِسْلامَ**» قَالَ: ثُمَّ مَاذَا يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: «**ثُمَّ تَقَعُ فِتَنٌ كَأَنَّهَا الظُّلَلُ**» فَقَالَ =

نَاجِيَةُ بنُ جُندُبٍ الأَسلَمِيُّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ في البُدنِ[1]. رَوَى عَنهُ عُروَةُ بنُ الزُّبَيرِ.

=الأَعْرَابِيُّ: كَلَّا يَا رَسُولَ اللهِ. قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**بَلَى، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ! لَتَعُودُنَّ فِيهَا أَسَاوِدَ صُبًّا، يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ**».

حَدَّثَنَا أَبُوالمُغِيرَةِ، قَالَ: حَدَّثَنَا الأَوْزَاعِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُالوَاحِدِ بْنُ قَيْسٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ، عَنْ كُرْزٍ الخُزَاعِيِّ، قَالَ: أَتَى النَّبِيَّ ﷺ أَعْرَابِيٌّ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، هَلْ لِهَذَا الأَمْرِ مِنْ مُنْتَهًى؟ قَالَ: «**نَعَمْ فَمَنْ أَرَادَ اللهُ بِهِ خَيْرًا مِنْ أَعجمٍ أَوْ عربٍ أَدْخَلَهُ عَلَيْهِمْ، ثُمَّ تَقَعُ فِتَنٌ كَالظُّلَلِ يَعُودُونَ فِيهَا أَسَاوِدَ صُبًّا، يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ، وَأَفْضَلُ النَّاسِ يَوْمَئِذٍ مُؤْمِنٌ مُعْتَزِلٌ فِي شِعْبٍ مِنَ الشِّعَابِ يَتَّقِي رَبَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى وَيَدَعُ النَّاسَ مِنْ شَرِّهِ**». قَالَ أَبِي: وحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ مُصْعَبٍ القُرْقُسَانِيُّ مِثْلَ حَدِيثِ ابْنِ المُغِيرَةِ إِلَّا أَنَّهُ قَالَ: كُرْزُ بْنُ حُبَيْشٍ الخُزَاعِيُّ.

هذا حديث صحيحٌ رجاله رجال الصحيح، وعبدالواحد بن قيس يتابع الزهري وهو مختلف فيه والراجح ضعفه، وذكر ابن عدي أن في رواية الأوزاعي عنه استقامة. اهـ مختصرًا من "تهذيب التهذيب".

وهذا من رواية الأوزاعي عنه كما ترى.

والحديث أخرجه الحميدي (ج٦ ص٢٦٠)، وأبونعيم في "دلائل النبوة".

وقال الحافظ الهيثمي في "مجمع الزوائد" (ج٧ ص٣٠٥): رواه أحمد والبزار والطبراني بأسانيد، وأحدها رجاله رجال الصحيح.

(١) **الحديث الحادي والثلاثون:** قال الإمام أحمد رحمه الله (ج٤ ص٣٣٤): حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ نَاجِيَةَ الخُزَاعِيِّ، قَالَ: وَكَانَ صَاحِبَ بُدْنِ رَسُولِ اللهِ ﷺ قَالَ: قُلتُ: كَيْفَ أَصْنَعُ بِمَا عَطِبَ مِنَ البُدْنِ؟ قَالَ: «**انْحَرْهُ وَاغْمِسْ نَعْلَهُ فِي دَمِهِ، وَاضْرِبْ صَفْحَتَهُ، وَخَلِّ بَيْنَ النَّاسِ وَبَيْنَهُ فَلْيَأْكُلُوهُ**».

الحديث أخرجه أبوداود (ج١ ص٤٠٨) ط ح، وعنده ناجية الأسلمي والترمذي =

=(ج٢ ص١٩٦) ط دار الاتحاد العربي، وقال: حديث حسن صحيح، وعنده ناجية الخزاعي، وابن ماجه (ج٢ ص١٠٧٦) وعنده الخزاعي، والحميدي (ج٢ ص٣٨٨) وعنده الخزاعي، ورواه ابن خزيمة كما في الزرقاني على "الموطإ" (ج٢ ص٣٢٨) وعنده تصريح عروة بالتحديث عن ناجية.

ولا يضر الحديث سواء أكان الخزاعي أم الأسلمي لأن الصحابة كلهم عدول، على أن الحافظ في "الإصابة" يرجح أنه الخزاعي كما سيأتي إن شاء الله.

والحديث على شرط الشيخين.

فائدة: هذا الحديث اختلف في وصله وإرساله والراجح الوصل.

قال الحافظ في "الإصابة" (ج٣ ص٥١٣): وقال مالك في "الموطإ" عن هشام بن عروة، عن أبيه، أن ناجية صاحب هدي النبي ﷺ سأله: كيف يصنع بما عطب من البدن؟ فأمره أن ينحر كل بدنة عطبت ثم يلقي نعلها في دمها، ويخلي بينها وبين الناس، الحديث وكذا رواه شعيب بن إسحاق، وحماد بن سلمة، وأبوخالد الأحمر، وقال وكيع: عن هشام، عن أبيه، عن ناجية، أخرجه أحمد وتابع وكيعًا ابن عيينة، وَعَبْدَةُ، وجعفر بن عون، وروح بن القاسم، وغيرهم عن هشام، وأخرجه ابن خزيمة من طريق عبدالرحيم بن سليمان عنه بلفظ: حدثني ناجية، واختلف في وصله وإرساله على أبي معاوية، ووهب بن خالد، وغيرهما ولم يسم أحد منهم والد ناجية، لكن قال بعضهم: الخزاعي، وبعضهم الأسلمي، ولا يبعد التعدد، فقد ثبت من حديث ابن عباس أن ذؤيبًا الخزاعي حدثه أنه كان مع البدن أيضًا، وأخرج ابن أبي شيبة من طريق عروة أن النبي ﷺ بعث ناجية الخزاعي عينًا في فتح مكة، وقد جزم أبوالفتوح الأزدي وأبوصالح المؤذن بأن عروة تفرد بالرواية عن ناجية الخزاعي، فهذا يدل على أنه غير الأسلمي.

عَبدُالرَّحمَنِ بنُ يَعمَرَ الدِّيلِيُّ[1]، رَوَى عَنهُ ابنُ عَطَاءٍ، وَهُوَ ثِقَةٌ، حَدَّثَ عَنهُ الثَّورِيُّ وَمِسعَرٌ.

---

(١) **الحديث الثاني والثلاثون**: قال الإمام أحمد رحمه الله (ج٤ ص٣٠٩): حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ بُكَيْرِ بْنِ عَطَاءٍ، قَالَ: سَمِعْتُ عبدالرَّحْمَنِ بْنَ يَعْمَرَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ الله ﷺ وَسَأَلَهُ رَجُلٌ عَنِ الحَجِّ بِعَرَفَةَ فَقَالَ: «**الحَجُّ يَوْمُ عَرَفَةَ أَوْ عَرَفَاتٍ، وَمَنْ أَدْرَكَ لَيْلَةَ جَمْعٍ قَبْلَ صَلاةِ الصُّبْحِ فَقَدْ تَمَّ حَجُّهُ، أَيَّامُ مِنًى ثَلاثَةٌ: فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلا إِثْمَ عَلَيْهِ، وَمَنْ تَأَخَّرَ فَلا إِثْمَ عَلَيْهِ**».

الحديث أخرجه أبوداود (ج١ ص٤٥٢) ط ح، والترمذي (ج٢ ص١٨٨) ط دار الاتحاد العربي، وفيه قال سفيان بن عيينة: هذا أجود حديث رواه الثوري، وقال وكيع: هذا الحديث أم المناسك، ورواه النسائي (ج٥ ص٢١٤) وابن ماجه (ح٢ ص١٠٠٣)، والحميدي (ج٢ ص٣٩٩)، والبخاري في "التاريخ الكبير" (ج٥ ص٢٤٣)، والطيالسي (ج١ ص٢٢٠) من "ترتيب المسند"، وقال ابن ماجه عقبه: قال محمد بن يحيى: ما أرى للثوري أشرف منه.

ووجدت لعبدالرحمن بن يعمر حديثًا آخر فإليكه مع الكلام عليه: قال الإمام أبوعبدالله بن ماجه رحمه الله (ج٢ ص١١٢٧): حَدَّثَنَا أَبُوبَكْرٍ وَالعَبَّاسُ بْنُ عَبْدِالعَظِيمِ العَنْبَرِيُّ، قَالا: حَدَّثَنَا شَبَابَةُ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ بُكَيْرِ بْنِ عَطَاءٍ، عَنْ عَبْدِالرَّحْمَنِ بْنِ يَعْمَرَ، قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللهِ ﷺ عَنِ الدُّبَّاءِ وَالحَنْتَمِ.

وأخرجه يعقوب الفسوي في "المعرفة والتاريخ" (ج١ ص٢٨٩).

هذا الحديث إذا نظرت إلى سنده وجدتهم ثقات، ولكن الإمام الترمذي رحمه الله يقول في "العلل الصغرى" (ج١ ص٥٢٧) بعد ذِكرِهِ الحديث بسنده يقول: هذا حديث غريب من قبل إسناده، ولا نعلم أحدًا حدث به عن شعبة غير شبابة.

وقد رُوِي عن النبي ﷺ من أوجه كثيرة أنه نهى أن ينتبذ في الدباء والمزفت، وحديث شبابة إنما يستغرب لأنه تفرد به شعبة، وقد روى شعبة وسفيان الثوري بهذا الإسناد عن بكير بن عطاء، عن عبدالرحمن بن يعمر، عن النبي ﷺ أنه قال: «الحج =

عَبدُالله بنُ أَقرَمَ، عَن النَّبِيِّ ﷺ نَظَرتُ إلى عُفرَةِ إبْطَيهِ في السُّجُودِ[1].

رَوَاهُ دَاودُ بنُ قَيسٍ، عَن عُبَيدِاللهِ بنِ عَبدِاللهِ، عَن أَبِيهِ، أَخرَجَ عَنهُ مُسلِمٌ.

خُرَيمُ بنُ فَاتِكٍ الأَسَدِيُّ[2]، رَوَى حَدِيثَهُ الرُّكَينُ بنُ الرَّبِيعِ بنِ عَمِيلَةَ،

=عرفة». فهذا الحديث المعروف صح عند أهل الحديث بهذا الإسناد. اهـ

وقال البخاري في «التاريخ الكبير» في ترجمة بكير بن عطاء: وقال عبدالرزاق: قال الثوري: كان عند بكير حديثان سمع شعبة أحدهما، ولم يسمع الآخر، وروى شبابة عن شعبة، عن بكير، عن ابن يعمر، نهى النبي ﷺ عن الجرّ ولم يصح. اهـ

وقال أبوحاتم كما في «العلل» لابنه (ج٢ ص٢٧): هذا حديث منكر لم يروه غير شبابة ولا يعرف له أصل. اهـ

ومعنى قوله: لا يعرف له أصل، أي: من حديث عبدالرحمن بن يعمر.

(١) **الحديث الثالث والثلاثون**: قال الإمام أحمد رحمه الله (ج٤ ص٣٥): حَدَّثَنَا عبدالرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، قَالَ: حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ قَيْسٍ، عَنْ عُبَيْدِالله بْنِ عبدالله بْنِ أَقْرَمَ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي أَنَّهُ كَانَ مَعَ أَبِيهِ بِالقَاعِ مِنْ نَمِرَةَ، فَمَرَّ بِنَا رَكْبٌ فَقَالَ أَبِي: يَا بُنَيَّ، كُنْ فِي بَهْمِكَ حَتَّى آتِيَ هَؤُلاءِ القَوْمَ فَأُسَائِلَهُمْ، فَدَنَا وَدَنَوْتُ فَكُنْتُ أَنْظُرُ إِلَى عُفْرَتَيْ إِبْطَيْ رَسُولِ اللهِ ﷺ وَهُوَ سَاجِدٌ.

الحديث رواه الترمذي (ج١ ص١٧١) ط دار الاتحاد، والنسائي (ج٢ ص١٦٨)، وابن ماجه (ج١ ص٢٨٥)، والحميدي (ج٢ ص١٠٣)، ويعقوب الفسوي في «المعرفة والتاريخ» (ج١ ص٢٦٥) وقال الترمذي: حديث حسن لا نعرفه إلا من حديث داود بن قيس، ولا يعرف لعبدالله بن أقرم عن النبي ﷺ غير هذا الحديث. اهـ

الحديث رجاله رجال الصحيح إلا عبيدالله بن عبدالله بن أقرم، وقد وثقه النسائي كما في «تهذيب التهذيب».

(٢) **الحديث الرابع والثلاثون**: قال الإمام أحمد رحمه الله (ج٤ ص٣٤٥): حَدَّثَنَا عبدالرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، حَدَّثَنَا شَيْبَانُ، عَنِ الرُّكَيْنِ بْنِ الرَّبِيعِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَمِّهِ=

عَن أَبِيهِ، عَن يُسَيرِ بنِ عَمِيلَةَ، عَن خُرَيمٍ، رَوَاهُ الثَّورِيُّ وَزَائِدَةُ وَغَيرُهُمَا، كُلُّهُم ثِقَاتٌ.

=فُلانِ بْنِ عَمِيلَةَ، عَنْ خُرَيْمِ بْنِ فَاتِكٍ الأَسَدِيِّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «النَّاسُ أَرْبَعَةٌ، وَالأَعْمَالُ سِتَّةٌ، فَالنَّاسُ: مُوَسَّعٌ عَلَيْهِ فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ، وَمُوَسَّعٌ عَلَيهِ فِي الدُّنْيَا مَقْتُورٌ عَلَيْهِ فِي الآخِرَةِ، وَمَقْتُورٌ عَلَيْهِ فِي الدُّنْيَا مُوَسَّعٌ عَلَيْهِ فِي الآخِرَةِ، وَشَقِيٌّ فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ، وَالأَعْمَالُ مُوجِبَتَانِ وَمِثْلٌ بِمِثْلٍ، وَعَشَرَةُ أَضْعَافٍ وَسَبْعُمِائَةِ ضِعْفٍ، فَالْمُوجِبَتَانِ: مَنْ مَاتَ مُسْلِمًا مُؤْمِنًا لا يُشْرِكُ بِاللهِ شَيْئًا فَوَجَبَتْ لَهُ الْجَنَّةُ، وَمَنْ مَاتَ كَافِرًا وَجَبَتْ لَهُ النَّارُ، وَمَنْ هَمَّ بِحَسَنَةٍ فَلَمْ يَعْمَلها فَعَلِمَ اللهُ أَنَّهُ قَدْ أَشْعَرَهَا قَلبَهُ وَحَرَصَ عَلَيْهَا كُتِبَتْ لَهُ حَسَنَةً، وَمَنْ هَمَّ بِسَيِّئَةٍ لَمْ تُكْتَبْ عَلَيْهِ، وَمَنْ عَمِلَهَا كُتِبَتْ وَاحِدَةً وَلَمْ تُضَاعَفْ عَلَيْهِ، وَمَنْ عَمِلَ حَسَنَةً كَانَتْ لَهُ بِعَشْرِ أَمْثَالِهَا، وَمَنْ أَنْفَقَ نَفَقَةً فِي سَبِيلِ اللهِ كَانَتْ لَهُ بِسَبْعِمِائَةِ ضِعْفٍ».

حدثنا معاوية بن عمرو، ثنا زائدة، ثنا الركين بن الربيع بن عميلة الفزاري، عن أبيه، عن يسير بن عميلة، عن خريم بن فاتك الأسدي... وذكر الحديث.

الحديث رواه الترمذي (ج٣ ص٩) وذكر فضل النفقة في سبيل الله وقال: حسن، إنما نعرفه من حديث الركين، والنسائي (ج٦ ص٤١)، والحاكم (ج٢ ص٨٧) وقال: صحيح الإسناد، والطبراني في «الكبير» (ج٤ ص ٢٤٥ و٢٤٦) وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (ج١ ص٢١): رواه أحمد والطبراني في «الكبير» و«الأوسط» ورجال أحمد رجال الصحيح، إلا أنه قال: عن الركين بن الربيع، عن رجل، عن خريم، وقال الطبراني: عن الركين بن الربيع، عن أبيه، عن عمه يسير بن عميلة، ورجاله ثقات.

قال أبو عبد الرحمن: الحديث يدور على يسير بن عميلة، وقد قال الحافظ الذهبي في «الميزان»: لا يعرف، وقال الحافظ في «التقريب»: ثقة، ولعله اعتمد على توثيق ابن حبان والعجلي كما في «تهذيب التهذيب» وهما متساهلان في توثيق المجهولين كما في «التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل» (ج١ ص٤٩٢).

رَبِيعَةُ بنُ عَبَّادٍ الدِّيلِيُّ: رَأَيتُ النَّبِيَّ ﷺ بِسُوقِ ذِي المَجَازِ[1]. رَوَى عَنهُ ابنُ المُنكَدِرِ، وَأَبُوالزِّنَادِ، وَسَعِيدُ بنُ زِيَادٍ① القَارِظِيُّ وَغَيرُهُم.

---

(١) **الحديث الخامس والثلاثون:** قال الإمام أحمد رحمه الله (ج٣ ص٤٩٢): حَدَّثَنَا مُصْعَبُ بْنُ عبدالله الزُّبَيْرِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنِي عبدالعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ أَبي عُبَيْدٍ، عَنِ ابْنِ أَبي ذِئْبٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ خَالِدٍ القُرَظِيِّ②، عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ عَبَّادٍ الدِّيلِيِّ، أَنَّهُ قَالَ: رَأَيْتُ أَبَا لَهَبٍ بِعُكَاظٍ وَهُوَ يَتْبَعُ رَسُولَ الله ﷺ وَهُوَ يَقُولُ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّ هَذَا قَدْ غَوَى فَلا يُغْوِيَنَّكُمْ عَنْ آلِهَةِ آبَائِكُمْ، وَرَسُولُ الله ﷺ يَفِرُّ مِنْهُ وَهُوَ عَلَى أَثَرِهِ، وَنَحْنُ نَتْبَعُهُ وَنَحْنُ غِلْمَانٌ، كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَيْهِ أَحْوَلَ ذَا غَدِيرَتَيْنِ أَبْيَضَ النَّاسِ وَأَجْمَلَهُمْ.

ثم ذكره من طريق محمد بن عمرو بن علقمة، ومن طريق عبدالرحمن بن أبي الزناد، عن أبيه، ومن طريق سعيد بن أبي الربيع.

فالسند الأول رجاله رجال الصحيح، إلا سعيد بن خالد، وقد قال الحافظ في "التقريب": صدوق.

وبالسند الثاني رجاله رجال الصحيح إلا محمد بن عمرو وهو ابن علقمة، فلم يروِ له البخاري إلا مقرونًا، وروى له مسلم في المتابعات، وقال الحافظ في "التقريب": صدوق له أوهام.

وبالسند الثالث رجاله رجال الصحيح إلا عبدالرحمن بن أبي الزناد، ولم يروِ له البخاري إلا تعليقًا، ومسلم في المقدمة كما في رمز "التهذيب"، وقد قال الحافظ في "التقريب": صدوق تغير حفظه لما قدم بغداد وكان فقيهًا.

وفي الرابع سعيد بن أبي الربيع ليس من رجال الأمهات الست، فعلمنا أنه ليس في هذه الطرق ما هو على شرط الصحيح.

نعم الحديث بمجموع طرقه صحيـــــحٌ لغيره، والله أعلم.

---

① كذا في النسخ وصوابه (بن خالد).

② هكذا في "المسند" وصوابه: القارظي، نسبة إلى جده قارظ.

كَعبُ بنُ عِيَاضٍ: «**فِتنَةُ أُمَّتِي المَالُ**»[1]. رَوَى حَدِيثَهُ ابنُ وَهبٍ وَغَيرُهُ، عَن مُعَاوِيَةَ بنِ صَالِحٍ عَن عَبدِالرَّحمَنِ بنِ جُبَيرِ بنِ نُفَيرٍ، عَن أَبِيهِ، عَن كَعبٍ، وَكُلُّهُم خَرَّجَا عَنهُم.

---

(١) **الحديث السادس والثلاثون:** قال الإمام أحمد رحمه الله (ج٤ ص١٦٠): حَدَّثَنَا أبوالعَلاءِ الحَسَنُ بْنُ سَوَّارٍ، حَدَّثَنَا لَيثُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ صَالِحٍ، عَنْ عبدالرَّحْمَنِ بْنِ جُبَيْرِ بْنِ نُفَيْرٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ كَعْبِ بْنِ عِيَاضٍ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ الله ﷺ يَقُولُ: «**إِنَّ لِكُلِّ أُمَّةٍ فِتْنَةً، وَإِنَّ فِتْنَةَ أُمَّتِي المَالُ**».

الحديث رواه الترمذي (ج٣ ص٣٨٩) ط الاتحاد العربي، وقال: هذا حديث حسن صحيح غريب إنما نعرفه من حديث معاوية بن صالح. اهـ

وأقول: الحديث رجاله رجال الصحيح إلا الحسن بن سوار، وقد قال الحافظ في "التقريب": إنه صدوق وقول الحافظ الدارقطني رحمه الله: وكلهم خرجا عنهم. ليس كما يقول؛ فإن البخاري لم يخرج لمعاوية بن صالح في الصحيح كما رمز له في "تهذيب التهذيب" وكذا عبدالرحمن بن جبير وأبوه لم يخرج لهما شيئًا في الصحيح كما في "التقريب".

فائدة: ولكعب بن عياض حديثان ضعيفان:

(١) قال الطبراني رحمه الله (ج١٩ ص١٧٩): حَدَّثَنَا إِبرَاهِيمُ بنُ دُحَيمٍ الدِّمِشقِيُّ، ثَنَا أَبِي، ثَنَا عَبدُالله بنُ يَحيَى الإِسكَندَرَانِيُّ، ثَنَا مُعَاوِيَةُ بنُ صَالِحٍ، عَن أَبِي الزَّاهِرِيَّةِ، عَن جُبَيرِ بنِ نُفَيرٍ، عَن كَعبِ بنِ عِيَاضٍ، عَن النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**القُصَّاصُ ثَلاثَةٌ: أَمِيرٌ، أَو مَأمُورٌ، أَو مُختَالٌ**».

هذا حديث ضعيف، قال الهيثمي في "مجمع الزوائد" (ج١ ص١٩٠): رواه الطبراني في "الكبير" وفيه عبدالله بن يحيى الإسكندراني، ولم أر من ترجمه.

وقد رواه البخاري في "التاريخ" (ج٧ ص٢٢٢) فقال: وقال أبوصالح: عن معاوية في هذا الإسناد مثله، وقال فيه: سمعت النبي ﷺ. =

سَلَمَةُ بنُ قَيسٍ الأَشجَعِيُّ(١)، رَوَى مَنصُورٌ، عَن هِلالِ بنِ يِسَافٍ عَنهُ.

سَلَمَةُ بنُ يَزِيدَ الجُعفِيُّ(٢)، رَوَى حَدِيثَهُ الشَّعبِيُّ، عَن عَلقَمَةَ عَنهُ، هُوَ أَحَدُ ابنَي مُلَيكَةَ، قَالَهُ دَاودُ بنُ أَبِي هِندٍ.

= وقال بعضهم: عن كعب بن عجرة، عن النبي ﷺ: «لا يَقُصُّ إلا ثَلاثَةٌ»، ولا يصح؛ لأن هذا عن عوف بن مالك.

(٢) قال الطبراني رحمه الله (ج١٩ ص١٧٩): حَدَّثَنَا يَحيَى بنُ عَبدِالبَاقِي، ثَنَا المُسَيَّبُ بنُ وَاضِحٍ، ثَنَا حَجَّاجُ بنُ مُحَمَّدٍ، ثَنَا لَيثُ بنُ سَعدٍ، عَن مُعَاوِيَةَ بنِ صَالِحٍ، عَن عَبدِالرَّحمَنِ بنِ جُبَيرِ بنِ نُفَيرٍ، عَن أَبِيهِ، عَن كَعبِ بنِ عِيَاضٍ الأَشعَرِيُّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**لَوْ سُئِلَ لابْنِ آدَمَ وَادِيَانِ مِنْ مَالٍ لَتَمَنَّى إِلَيهِمَا ثَالِثًا، وَلا يُشبِعُ ابْنَ آدَمَ إِلَّا التُّرَابُ، وَيَتُوبُ اللهُ عَلَى مَنْ تَابَ**».

هذا حديث ضعيف؛ المسيب بن واضح مُختَلَف فيه والراجح ضعفه. راجع ترجمته من "ميزان الاعتدال".

(١) **الحديث السابع والثلاثون:** قال الإمام أحمد رحمه الله (ج٤ ص٣١٣): حَدَّثَنَا عبدالرَّحْمَنِ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ هِلالِ بْنِ يِسَافٍ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ قَيْسٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**إِذَا تَوَضَّأْتَ فَانْتَثِرْ، وَإِذَا اسْتَجْمَرْتَ فَأَوْتِرْ**».

الحديث أخرجه الترمذي (ج١ ص٢٢) ط الاتحاد العربي، والنسائي (ج١ ص٥٨)، وابن ماجه (ج١ ص١٤٢)، والحميدي (ج٢ ص٣٧٨)، والطبراني في "الكبير" (ج٧ ص٤١)، والقاسم بن سلام في "غريب الحديث" (ج١ ص١٠١) ويعقوب الفسوي في "المعرفة والتاريخ" (ج١ ص٣٣٤) والخطيب في "موضح أوهام الجمع والتفريق" (ج٢ ص٧٢ و١٦٣) وقال الترمذي: حسن صحيح.

(٢) **الحديث الثامن والثلاثون:** قال الإمام أحمد رحمه الله (ج٣ ص٤٧٨): حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ أَبِي هِنْدٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ عَلقَمَةَ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ يَزِيدَ الجُعْفِيِّ، قَالَ: انطَلَقْتُ أَنَا وَأَخِي إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ قَالَ: قُلنَا: يَا =

سَعدُ بنُ تَمِيمٍ السَّلُولِيُّ[(١)]، وَالِدُ بِلالِ بنِ سَعدٍ، قَالَهُ أَبُوزَبْرٍ[①] عَبدُالله بنُ العَلاءِ، عَن بِلالِ بنِ سَعدٍ، عَن أَبِيهِ، عَن النَّبِيِّ ﷺ.

=رَسُولَ الله إِنَّ أُمَّنَا مُلَيْكَةَ كَانَتْ تَصِلُ الرَّحِمَ، وَتَقْرِي الضَّيْفَ، وَتَفْعَلُ، وَتَفْعَلُ، هَلَكَتْ فِي الجَاهِلِيَّةِ، فَهَل ذَلِكَ نَافِعُهَا شَيْئًا؟ قَالَ: «لا»، قَالَ: قُلنَا: فَإِنَّهَا كَانَتْ وَأَدَتْ أُخْتًا لَنَا فِي الجَاهِلِيَّةِ، فَهَل ذَلِكَ نَافِعُهَا شَيْئًا؟ قَالَ: «**الوَائِدَةُ وَالمَوْءُودَةُ فِي النَّارِ، إِلَّا أَنْ تُدْرِكَ الوَائِدَةُ الإِسْلامَ، فَيَعْفُوَ الله عَنْهَا**».

الحديث أخرجه الطيالسي (ج٢ ص٢٣٦) من "ترتيب المسند" والطبراني في "الكبير" (ج٧ ص٤٤).

والحديث بسند أحمد رجاله رجال الصحيح، وقد رواه البخاري في "التاريخ" (ج٤ ص٧٢) وذكر ما فيه من الاختلاف على علقمة بن قيس.

(١) **الحديث التاسع والثلاثون:** قال البخاري رحمه الله في "التاريخ الكبير" (ج٤ ص٤٦) في ترجمة سعد بن تميم: نَا سُلَيمَانُ، نَا الوَلِيدُ بنُ مُسلِمٍ، نَا عَبدُاللهِ بنُ العَلاءِ وَغَيرُهُ، سَمِعَا بِلالَ بنَ سَعدٍ، عَن أَبِيهِ، قَالَ: قِيلَ: يَا رَسُولَ اللهِ، مَا لِلخَلِيفَةِ مِن بَعدِكَ؟ قَالَ: «**مِثلُ الَّذِي لِي، مَا عَدَلَ فِي الحُكمِ، وَقَسَطَ فِي البَسطِ، وَرَحِمَ ذَا الرَّحِمِ**».

الحديث ذكره أيضًا يعقوب الفسوي في "المعرفة والتاريخ" (ج١ ص٢٧٩) فقال: حدثنا سليمان بن عبدالرحمن، حدثنا الوليد به، وأبونعيم في "الحلية" (ج٥ ص٢٣٣)، والطبراني في "الكبير" (ج٦ ص٥٥)، والحديث رجاله رجال الصحيح، إلا بلال بن سعد، وقد قال الحافظ في "التقريب": ثقة عابد فاضل.

ولسعد بن تميم حديثان آخران أحدهما صحيح والآخر ضعيف:

(١) قال الطبراني رحمه الله (ج٦ ص٥٥): حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ حَاتِمٍ المَروَزِيُّ، ثَنَا حِبَّانُ بنُ مُوسَى، ثَنَا ابنُ المُبَارَكِ، عَن عَبدِالرَّحمَنِ بنِ يَزِيدَ بنِ جَابِرٍ، عَن بِلالِ بنِ =

---

① في الأصلين: أبوزيد، والصواب ما أثبتناه كما في "تهذيب التهذيب".

الحَارِثُ الأَشعَرِيُّ[1] ، رَوَى حَدِيثَهُ أَبُوسَلَّامٍ مَمطُورٌ عَنهُ، مِن شَرطِ مُسلِمٍ.

=سَعدٍ، عَن أَبِيهِ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَينَ بَنُوكَ»؟ قُلتُ: هَاهُم أُولاءِ، قَالَ: «فَأْتِنِي بِهِم»، فَأَمَرتُ أَهلِي فَأَلبَسهُم قُمُصًا بِيضاءَ ثُمَّ أَتَيتُهُ بِهِم، فَقَالَ: «**اللهُمَّ إِني أُعِيذُهُم بِكَ مِن الكُفرِ وَالضَّلالَةِ، وَمِن الفَقرِ الَّذِي يُصِيبُ بَنِي آدَمَ**».

هذا حديث صحيح، ومحمد بن حاتم المروزي هو محمد بن حاتم بن نعيم، وثقه النسائي ومسلمة كما في "تهذيب التهذيب".

(٢) قال الطبراني رحمه الله (ج٦ ص٥٤): حَدَّثَنَا أَبُوزُرعَةَ عَبدُالرَّحمَنِ بنُ عَمرٍو، ثنَا أَبُومُسهِرٍ. وَثنَا أَحمَدُ بنُ المُعَلَّى الدِّمشقِيُّ وَعَبدَانُ بنُ أَحمَدَ، قَالا: ثنَا هِشَامُ بنُ عَمَّارٍ. قَالا: ثنَا صَدَقَةُ بنُ خَالِدٍ، ثنَا عَمرُو بنُ شَرَاحِيلَ العَنسِيُّ، عَن بِلالِ بنِ سَعدٍ، عَن أَبِيهِ، قَالَ: قُلتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَيُّ أُمَّتِكَ خَيرٌ؟ قَالَ: «**أَنَا وَأَقرَانِي**»، قُلنَا: ثُمَّ مَاذَا يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: «**ثُمَّ القَرنُ الثَّانِي**»، قُلتُ: ثُمَّ مَاذَا يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: «**ثُمَّ القَرنُ الثَّالِثُ**»، قُلتُ: ثُمَّ مَاذَا يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: «**ثُمَّ يَكُونُ قَومٌ يَحلِفُونَ وَلا يُستَحلَفُونَ، وَيَشهَدُونَ وَلا يُستَشهَدُونَ، وَيُؤتَمَنُونَ وَلا يُؤَدُّونَ**».

هذا حديث ضعيف؛ لأن عمرو بن شراحيل مستور الحال، روى عنه اثنان كما في "الجرح والتعديل" لابن أبي حاتم، ولم يوثقه معتبر.

(١) **الحديث الأربعون:** قال الإمام أحمد رحمه الله (ج٤ ص٢٠٢): حَدَّثَنَا عَفَّانُ، حَدَّثَنَا أَبوخَلَفٍ مُوسَى بْنُ خَلَفٍ كَانَ يُعَدُّ مِن البُدَلاءِ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ سَلامٍ، عَنْ جَدِّهِ مَمْطُورٍ، عَنِ الحَارِثِ الأَشْعَرِيِّ، أَنَّ نَبِيَّ اللهِ ﷺ قَالَ: «**إِنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ أَمَرَ يَحْيَى بْنَ زَكَرِيَّا بِخَمْسِ كَلِمَاتٍ أَنْ يَعْمَلَ بِهِنَّ وَأَنْ يَأْمُرَ بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنْ يَعْمَلُوا بِهِنَّ، فَكَادَ أَنْ يُبْطِئَ، فَقَالَ لَهُ عِيسَى: إِنَّكَ قَدْ أُمِرْتَ بِخَمْسِ كَلِمَاتٍ أَنْ تَعْمَلَ بِهِنَّ، وَتَأْمُرَ بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنْ يَعْمَلُوا بِهِنَّ، فَإِمَّا أَنْ تُبَلِّغَهُنَّ، وَإِمَّا أَنْ أُبَلِّغَهُنَّ، فَقَالَ لَه: يَا أَخِي، إِنِّي أَخْشَى إِنْ سَبَقْتَنِي أَنْ أُعَذَّبَ أَوْ يُخْسَفَ بِي، قَالَ: فَجَمَعَ يَحْيَى بَنِي إِسْرَائِيلَ فِي بَيْتِ المَقْدِسِ حَتَّى امْتَلأَ المَسْجِدُ فَقُعِدَ عَلَى الشُّرَفِ، فَحَمِدَ اللهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: إِنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ أَمَرَنِي بِخَمْسِ كَلِمَاتٍ أَنْ أَعْمَلَ بِهِنَّ،**=

=وَآمُرُكُمْ أَنْ تَعْمَلُوا بِهِنَّ، أَوَّلُهُنَّ: أَنْ تَعْبُدُوا اللهَ ولا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا، فَإِنَّ مَثَلَ ذَلِكَ مَثَلُ رَجُلٍ اشْتَرَى عَبْدًا مِنْ خَالِصِ مَالِهِ بِوَرِقٍ أَوْ ذَهَبٍ، فَجَعَلَ يَعْمَلُ وَيُؤَدِّي عَمَلَهُ إِلَى غَيْرِ سَيِّدِهِ، فَأَيُّكُمْ يَسُرُّهُ أَنْ يَكُونَ عَبْدُهُ كَذَلِكَ؟! وَإِنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ خَلَقَكُمْ وَرَزَقَكُمْ فَاعْبُدُوهُ وَلا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا، وَآمُرُكُمْ بِالصَّلاةِ فَإِنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ يَنْصِبُ وَجْهَهُ لِوَجْهِ عَبْدِهِ مَا لَمْ يَلْتَفِتْ، فَإِذَا صَلَّيْتُمْ فَلا تَلْتَفِتُوا، وَآمُرُكُمْ بِالصِّيَامِ فَإِنَّ مَثَلَ ذَلِكَ كَمَثَلِ رَجُلٍ مَعَهُ صُرَّةٌ مِنْ مِسْكٍ فِي عِصَابَةٍ كُلُّهُمْ يَجِدُ رِيحَ المِسْكِ، وَإِنَّ خُلُوفَ فَمِ الصَّائِمِ أَطْيَبُ عِنْدَ اللهِ مِنْ رِيحِ المِسْكِ، وَآمُرُكُمْ بِالصَّدَقَةِ، فَإِنَّ مَثَلَ ذَلِكَ كَمَثَلِ رَجُلٍ أَسَرَهُ العَدُوُّ فَشَدُّوا يَدَيْهِ إِلَى عُنُقِهِ وَقَرَّبُوهُ لِيَضْرِبُوا عُنُقَهُ، فَقَالَ: هَلْ لَكُمْ أَنْ أَفْتَدِيَ نَفْسِي مِنْكُمْ، فَجَعَلَ يَفْتَدِي نَفْسَهُ مِنْهُمْ بِالقَلِيلِ وَالكَثِيرِ حَتَّى فَكَّ نَفْسَهُ، وَآمُرُكُمْ بِذِكْرِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ كَثِيرًا، وَإِنَّ مَثَلَ ذَلِكَ كَمَثَلِ رَجُلٍ طَلَبَهُ العَدُوُّ سِرَاعًا فِي أَثَرِهِ، فَأَتَى حِصْنًا حَصِينًا فَتَحَصَّنَ فِيهِ، وَإِنَّ العَبْدَ أَحْصَنُ مَا يَكُونُ مِنَ الشَّيْطَانِ إِذَا كَانَ فِي ذِكْرِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ»، قَالَ: فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «وَأَنَا آمُرُكُمْ بِخَمْسٍ اللهُ أَمَرَنِي بِهِنَّ: بِالجَمَاعَةِ، وَالسَّمْعِ وَالطَّاعَةِ، وَالهِجْرَةِ، وَالجِهَادِ فِي سَبِيلِ اللهِ؛ فَإِنَّهُ مَنْ خَرَجَ مِنَ الجَمَاعَةِ قِيدَ شِبْرٍ فَقَدْ خَلَعَ رِبْقَةَ الإِسْلامِ مِنْ عُنُقِهِ إِلَّا أَنْ يَرْجِعَ، وَمَنْ دَعَا بِدَعْوَى الجَاهِلِيَّةِ فَهُوَ مِنْ جُثَاءِ جَهَنَّمَ»، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ، وَإِنْ صَامَ وَصَلَّى؟ قَالَ: «وَإِنْ صَامَ وَصَلَّى وَزَعَمَ أَنَّهُ مُسْلِمٌ، فَادْعُوا المُسْلِمِينَ بِأَسْمَائِهِمْ، بِمَا سَمَّاهُمُ اللهُ المُسْلِمِينَ المُؤْمِنِينَ عِبَادَ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ».

الحديث أخرجه الترمذي (ج٤ ص٢٢٥) ط الاتحاد العربي وقال: هذا حديث حسن صحيح غريب. اهـ والطيالسي (ج٢ ص٥٣ و٥٤) من "ترتيب المسند"، والطبراني في "الكبير" (ج٣ ص٣٢٣، ٣٢٤).

ويحي بن أبي كثير مدلس فقد صرح بالتحديث هنا كما في كتاب "الشريعة" للآجري ص(٨)، وفي "المفاريد" لأبي يعلى ص(٨٢)، وفيهما أيضًا تصريح ممطور بالتحديث عن الحارث الأشعري.

وكذا عند الحاكم (ج١ ص١١٨) وصححه، فالحديث على شرط مسلم. =

خَيثَمَةُ بنُ عَبدِالرَّحمَنِ، عَن أَبِيهِ، سَمَّانِي النَّبِيُّ ﷺ عَبدَالرَّحمَنِ[1]. رَوَاهُ أَبُوإِسحَاقَ، وَالعَلاءُ بنُ المُسَيَّبِ وَالأَعمَشُ وَالسُّدِّيُّ عَن خَيثَمَةَ.

سُوَيدُ بنُ قَيسٍ: جَلَبتُ أَنَا وَمَخرَمَةُ بَزًّا مِن هَجَرٍ فَاشتَرَى مِنَّا النَّبِيُّ ﷺ سَرَاوِيلَ، فَقَالَ: «زِنْ وَأَرْجِحْ»[2]. رَوَاهُ عَنهُ سِمَاكُ بنُ حَربٍ، وَخَالَفَ شُعبَةُ فِي اسمِهِ.

= وأما قول الحاكم (ج١ ص٤٢٢): إنه على شرط الشيخين، فمن أوهامه، فإن زيد بن سلام وجده ممطورًا الحبشي ليسا من رجال البخاري في الصحيح.

(١) **الحديث الحادي والأربعون:** قال الإمام أحمد رحمه الله (ج٤ ص١٧٨): حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، حَدَّثَنِي يُونُسُ بْنُ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ خَيْثَمَةَ بْنِ عبدالرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: كَانَ اسْمُ أَبِي فِي الْجَاهِلِيَّةِ عَزِيزًا، فَسَمَّاهُ رَسُولُ الله ﷺ عَبدَالرَّحْمَنِ.

الحديث على شرط الشيخين، وأبوإسحاق وإن كان مدلسًا ولم يصرح بالتحديث، فقد تابعه متابعة قاصرة سبرة بن أبي سبرة وله صحبة، وفي الطريق الحجاج بن أرطأة وهو يصلح في الشواهد والمتابعات كما في «المسند»، وتابعه متابعة تامة العلاء بن المسيب كما في «الإصابة» في ترجمة عبدالرحمن بن أبي سبرة.

(٢) **الحديث الثاني والأربعون**: قال الإمام أحمد رحمه الله (ج٤ ص٣٥٢): حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ سِمَاكٍ، عَنْ سُوَيْدِ بْنِ قَيْسٍ، قَالَ: جَلَبْتُ أَنَا وَمَخْرَمَةُ العَبْدِيُّ ثِيَابًا مِنْ هَجَرَ، قَالَ: فَأَتَانَا رَسُولُ الله ﷺ فَسَاوَمَنَا فِي سَرَاوِيلَ، وَعِنْدَنَا وَزَّانُونَ يَزِنُونَ بِالأَجْرِ، فَقَالَ لِلْوَزَّانِ: «زِنْ وَأَرْجِحْ».

ثم ذكره من حديث شعبة، وسمى صحابيه مالكًا أبا صفوان.

والحديث رواه أبوداود (ج٢ ص٢٢٠) ط ح وقال: القول قول سفيان، وذكر عن ابن معين قوله: كل من خالف سفيان فالقول قول سفيان. اهـ =

---

① الظاهر أنه يونس عن أبي إسحاق.

طَارِقُ بنُ عَبدِالله المُحَارِبيُّ[1]، لَهُ حَدِيثَانِ رَوَى أَحَدَهُمَا رِبعِيُّ بنُ حِرَاشٍ عَنهُ، وَالآخَرَ أَبُوصَخرَةَ جَامِعُ بنُ شَدَّادٍ، وَكِلاهُمَا مِن شَرطِهِمَا.

رَوَاهُ الثَّورِيُّ وشُعبَةُ وَالنَّاسُ عَن مَنصُورٍ، عَن رِبعِيٍّ عَنهُ.

وَرَوَاهُ يَزِيدُ بنُ أَبِي زِيَادِ بنِ أَبِي الجَعدِ، عَن أَبِي صَخرَةَ، قَالَهُ أَبُوبَكرِ بنُ أَبِي شَيبَةَ، عَن ابنِ نُمَيرٍ عَنهُ.

= وقال النسائي: حديث سفيان أشبه بالصواب من حديث شعبة كما في "تحفة الأشراف" (ج٤ ص١٣٥).

وأخرجه الترمذي (ج٢ ص٢٦٨) مع "التحفة" ط هندية، والنسائي (ج٧ ص٢٥٠)، وابن ماجه (ج٢ ص٧٤٨)، والخطيب في "موضح أوهام الجمع والتفريق" (ج٢ ص١٥٠)، والحاكم (ج٢ ص٣٠ و٣١)، وابن الجارود ص (١٩٥)، والطبراني في "الكبير" (ج٧ ص١٠٥)، والبيهقي (ج٦ ص٣٢ و٣٣) وقال الحاكم: صحيح على شرط مسلم، وسكت عليه الذهبي، وقال الترمذي: حديث حسن صحيح.

(١) **الحديث الثالث والأربعون:** قال الإمام أحمد رحمه الله (ج٦ ص٣٩٦): حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ رِبْعِيٍّ، عَنْ طَارِقِ بْنِ عبدالله المُحَارِبِيِّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ «**إِذَا صَلَّيْتَ فَلا تَبْصُقْ عَنْ يَمِينِكَ ولا بَيْنَ يَدَيْكَ، وَابْصُقْ خَلفَكَ وَعَنْ شِمَالِكَ إِنْ كَانَ فَارِغًا، وَإِلا فَهَكَذَا**» وَدَلَكَ تَحْتَ قَدَمِهِ، وَلَمْ يَقُل وَكِيعٌ ولا عبدالرَّزَّاقِ: «**وَابْصُقْ خَلفَكَ**» وَقَالا: قَالَ لِي رَسُولُ الله ﷺ

الحديث أخرجه أبوداود (ج١ ص١١١) ط ح، والترمذي (ج٢ ص٤٢) ط دار الاتحاد العربي، والنسائي (ج٢ ص٤٠)، وابن ماجه (ج١ ص٣٢٦)، وقال الترمذي: حديث حسن صحيح. اهـ

=

---

① في "المسند": (وذلك)، والظاهر أنه (ودلك) بالدال المهملة، والله أعلم.

= والحديث على شرط الشيخين.

حديث آخر:

قال الإمام النسائي رحمه الله (ج٥ ص٦١): أَخْبَرَنَا يُوسُفُ بْنُ عِيسَى، قَالَ: أَنْبَأَنَا الفَضْلُ بْنُ مُوسَى، قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ وَهُوَ ابْنُ زِيَادِ بْنِ أَبِي الجَعْدِ، عَنْ جَامِعِ بْنِ شَدَّادٍ، عَنْ طَارِقٍ المُحَارِبِيِّ، قَالَ: قَدِمْنَا المَدِينَةَ فَإِذَا رَسُولُ اللهِ ﷺ قَائِمٌ عَلَى المِنْبَرِ يَخْطُبُ النَّاسَ وَهُوَ يَقُولُ: «**يَدُ المُعْطِي العُلْيَا، وَابْدَأْ بِمَنْ تَعُولُ: أُمَّكَ وَأَبَاكَ، وَأُخْتَكَ وَأَخَاكَ، ثُمَّ أَدْنَاكَ أَدْنَاكَ**». مُخْتَصَرٌ.

هذا حديث صحيح رجاله رجال الصحيح، إلا يزيد بن زياد بن أبي الجعد، وقد وثقه أحمد وابن معين، وقال أبوزرعة: شيخ، وقال أبوحاتم: ما بحديثه بأس صالح الحديث.

حديث آخر:

قال ابن ماجه رحمه الله (ج٢ ص٨٩٠): حَدَّثَنَا أَبُوبَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدُاللهِ بْنُ نُمَيْرٍ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي زِيَادٍ، حَدَّثَنَا جَامِعُ بْنُ شَدَّادٍ، عَنْ طَارِقٍ المُحَارِبِيِّ، قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَرْفَعُ يَدَيْهِ حَتَّى رَأَيْتُ بَيَاضَ إِبْطَيْهِ يَقُولُ: «**أَلَا لَا تَجْنِي أُمٌّ عَلَى وَلَدٍ، أَلَا لَا تَجْنِي أُمٌّ عَلَى وَلَدٍ**».

وقال النسائي رحمه الله (ج٨ ص٥٥): أَخْبَرَنَا يُوسُفُ بْنُ عِيسَى، قَالَ: أَنْبَأَنَا الفَضْلُ بْنُ مُوسَى، قَالَ: أَنْبَأَنَا يَزِيدُ، وَهُوَ ابْنُ زِيَادِ بْنِ أَبِي الجَعْدِ، عَنْ جَامِعِ بْنِ شَدَّادٍ، عَنْ طَارِقٍ المُحَارِبِيِّ، أَنَّ رَجُلًا قَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، هَؤُلَاءِ بَنُو ثَعْلَبَةَ الَّذِينَ قَتَلُوا فُلَانًا فِي الجَاهِلِيَّةِ، فَخُذْ لَنَا بِثَأْرِنَا، فَرَفَعَ يَدَيْهِ حَتَّى رَأَيْتُ بَيَاضَ إِبْطَيْهِ وَهُوَ يَقُولُ: «**لَا تَجْنِي أُمٌّ عَلَى وَلَدٍ**» مَرَّتَيْنِ.

فائدة: ولطارق بن عبدالله حديثان ضعيفان:

(١) قال الطبراني رحمه الله في "الكبير" (ج٨ ص٣٧٦): حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَبدِالرَّحمَنِ التُّسْتَرِيُّ، ثَنَا سَعدَانُ بنُ زَيدٍ، ثَنَا الهَيثَمُ بنُ جَمِيلٍ، ثَنَا شَرِيكٌ، عَن مَنصُورٍ، عَن =

=رِبْعِيٍّ، عَن طَارِقِ بنِ عَبدِالله قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «إِذَا استَجْمَرتُم فَأَوتِرُوا، وَإِذَا تَوَضَّأتُم فَاستَنثِرُوا».

هذا حديث ضعيف، من أجل شريك بن عبدالله النخعي، ساء حفظه لما ولي القضاء.

وسعدان بن يزيد، وقد تصحف في الأصل اسم أبيه إلى زيد ولكنه في ترجمة شيخه الهيثم بن جميل في "تهذيب التهذيب" وفي "الجرح والتعديل" يزيد، وقد قال ابن أبي حاتم: سُئل أبي عنه فقال: صدوق.

وسعيد بن عبدالرحمن التستري لم أجد ترجمته.

(٢) قال الطبراني رحمه الله (ج٨ ص٣٧٦): حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ زُهَيرٍ الأَيلِيُّ، ثَنَا عَبدَةُ بنُ عَبدِالله الصَّفَّارُ، ثَنَا إِسحَاقُ بنُ نَاصِحٍ، ثَنَا قَيسُ بنُ الرَّبِيعِ، عَن مَنصُورٍ، عَن رِبعِيٍّ، عَن طَارِقِ بنِ عَبدِاللهِ المُحَارِبِيِّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «يَا طَارِقُ، استَعِدَّ لِلمَوتِ قَبلَ المَوتِ».

هذا حديث ضعيف جدًّا؛ في سنده إسحاق بن ناصح، قال الحافظ الذهبي في "الميزان": إسحاق بن ناصح، عن قيس بن الربيع، قال أحمد: كان من أكذب الناس، يحدث عن الْبَتِّيِّ، عن ابن سيرين برأي أبي حنيفة، وقال يحيى: ليس بشيء، وقال أبوحاتم: كذب على قيس. اهـ

أما قيس بن الربيع فضعف بسبب ولده؛ كان يُدخِل في حديثه ما ليس منه، قاله الإمام أحمد كما في "الميزان".

حديث آخر: قال الدارقطني رحمه الله (ج٣ ص٤٤): حَدَّثَنَا أَبُوعُبَيدٍ القَاسِمُ بنُ إِسماعِيلَ، نَا أَحمَدُ بنُ يَحيَى بنِ سَعِيدٍ القَطَّانُ، نَا ابنُ نُمَيرٍ، عَن يَزِيدَ بنِ زِيَادِ بنِ أَبِي الجَعدِ، نَا أَبُوصَخرَةَ جَامِعُ بنُ شَدَّادٍ، عَن طَارِقِ بنِ عَبدِاللهِ المُحَارِبِيِّ، قَالَ: رَأَيتُ رَسُولَ الله ﷺ مَرَّتَينِ: مَرَّةً بِسُوقِ ذِي المَجَازِ وَأَنَا فِي تُبَاعَةٍ لِي هَكَذَا، قَالَ: أَبِيعُهَا فَمَرَّ وَعَلَيهِ حُلَّةٌ حَمرَاءُ وَهُوَ يُنَادِي بِأَعلَى صَوتِهِ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ، قُولُوا: لا إِلَهَ إِلَّا اللهُ =

=تُفلِحُوا» وَرَجُلٌ يَتبَعُهُ بِالحِجَارَةِ وَقَد أَدْمَى كَعبَيهِ وَعُرقُوبَيهِ وَهُوَ يَقُولُ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ، لا تُطِيعُوهُ فَإِنَّهُ كَذَّابٌ، قُلتُ: مَن هَذَا؟ فَقَالُوا: هَذَا غُلامُ بَنِي عَبدِالمُطَّلِبِ، قُلتُ: مَن هَذَا الَّذِي يَتبَعُهُ يَرمِيهِ؟ قَالُوا: هَذَا عَمُّهُ عَبدُالعُزَّى وَهُوَ أَبُولَهَبٍ، فَلَمَّا ظَهَرَ الإِسلامُ وَقَدِمَ المَدِينَةَ أَقبَلْنَا فِي رَكْبٍ مِن الرَّبَذَةِ وَجَنُوبِ الرَّبَذَةِ حَتَّى نَزَلنَا قَرِيبًا مِن المَدِينَةِ، وَمَعَنَا ظَعِينَةٌ لَنَا، قَالَ: فَبَينَا نَحنُ قُعُودٌ إِذ أَتَانَا رَجُلٌ عَلَيهِ ثَوبَانِ أَبيَضَانِ، فَسَلَّمَ فَرَدَدنَا عَلَيهِ، فَقَالَ: « **مِن أَينَ أَقبَلَ القَومُ؟** » قُلنَا: مِن الرَّبَذَةِ وَجَنُوبِ الرَّبَذَةِ، قَالَ: وَمَعَنَا جَمَلٌ أَحمَرُ، قَالَ: « **تَبِيعُونِي جَمَلَكُم؟** » قُلنَا: نَعَم، قَالَ: « **بِكَم؟** » قُلنَا: بِكَذَا وَكَذَا صَاعًا مِن تَمرٍ، قَالَ: فَمَا استَوضَعَنَا شَيئًا، وَقَالَ: قَد أَخَذْتُهُ، ثُمَّ أَخَذَ بِرَأسِ الجَمَلِ حَتَّى دَخَلَ المَدِينَةَ فَتَوَارَى عَنَّا، فَتَلاوَمْنَا بَينَنَا، وَقُلنَا: أَعطَيتُم جَمَلَكُم مَن لا تَعرِفُونَهُ، فَقَالَت الظَّعِينَةُ: لا تَلاوَمُوا فَقَد رَأَيتُ وَجهَ رَجُلٍ مَا كَانَ لِيَحقِرَكُم، مَا رَأَيتُ وَجهَ رَجُلٍ أَشبَهَ بِالقَمَرِ لَيلَةَ البَدرِ مِن وَجهِهِ. فَلَمَّا كَانَ العِشَاءُ أَتَانَا رَجُلٌ فَقَالَ: السَّلامُ عَلَيكُم، أَنَا رَسُولُ رَسُولِ اللهِ ﷺ إِلَيكُم، وَإِنَّهُ أَمَرَكُم أَن تَأكُلُوا مِن هَذَا حَتَّى تَشبَعُوا، وَتَكتَالُوا حَتَّى تَستَوفُوا، قَالَ: فَأَكَلْنَا حَتَّى شَبِعْنَا، وَاكْتَلْنَا حَتَّى استَوفَينَا، فَلَمَّا كَانَ مِن الغَدِ دَخَلْنَا المَدِينَةَ، فَإِذَا رَسُولُ اللهِ ﷺ قَائِمٌ عَلَى المِنبَرِ يَخطُبُ النَّاسَ وَهُوَ يَقُولُ: « **يَدُ المُعطِي العُليَا وَابدَأ بِمَنْ تَعُولُ! أُمَّكَ وَأَبَاكَ، وَأُختَكَ وَأَخَاكَ، وَأَدْنَاكَ أَدنَاكَ** » فَقَامَ رَجُلٌ مِن الأَنصَارِ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، هَؤلاءِ بَنُو ثَعلَبَةَ بنِ يَرْبُوعٍ الَّذِينَ قَتَلُوا فُلانًا فِي الجَاهِلِيَّةِ، فَخُذْ لَنَا بِثَأرِنَا، فَرَفَعَ يَدَيهِ حَتَّى رَأينَا بَيَاضَ إِبطَيهِ، فَقَالَ: « **أَلا لا يَجنِي وَالِدٌ عَلَى وَلَدِهِ** » .

هذا حديث **حسنٌ**، أبوعبيد القاسم بن إسماعيل هو المَحَامِلِيّ، ذكره يوسف القواس في جملة شيوخه الثقات كما في "تاريخ بغداد" (ج١٢ ص٤٤٨)، وذكره الحافظ الذهبي في "تذكرة الحفاظ" (ج٣ ص٨١٩) وأحمد بن محمد بن يحي مترجم في "تهذيب التهذيب".

وقال ابن أبي حاتم: كان صدوقًا كما في "تهذيب التهذيب" وبقية السند معروفون.

والحديث رواه الطبراني في "الكبير" (ج٨ ص٣٧٦) فقال: حدثنا علي بن=

عَبدُاللهِ بنُ حُبشِيٍّ الخَثعَمِيُّ[1]، رَوَى حَدِيثَهُ ابنُ جُرَيجٍ، عَن عُثمَانَ بنِ أَبِي سُلَيمَانَ، عَن عَلِيٍّ الأَزدِيِّ، عَن عُبَيدِ① بنِ عُمَيرٍ عَنهُ وَكُلُّهُم مِن رَسمِهِمَا.

=عبدالعزيز، ثنا أبونعيم، ثنا أبوجناب، عن أبي صخرة جامع بن شداد به.

وأبوجناب هو يحي بن أبي حية مختلف فيه، عابوا عليه كثرة التدليس، وأعظم ما قيل فيه قول عمرو بن علي: متروك، وقال يحي القطان: لا أستحل أن أروي عنه، وقال النسائي والدارقطني: ضعيف، وقال أبوزرعة: صدوق يدلس، وقال ابن الدورقي عن يحي: أبوجناب ليس به بأس، إلا أنه كان يدلس، وروى عثمان عن ابن معين: صدوق، ثم قال عثمان: هو ضعيف.

قال أبوعبدالرحمن: الظاهر من مجموع كلامهم أنه ضعيف، يصلح في الشواهد والمتابعات.

(١) **الحديث الرابع والأربعون**: قال الإمام أحمد رحمه الله (٣ ص٤١١): حَدَّثَنَا حَجَّاجٌ، قَالَ: قَالَ ابنُ جُرَيْجٍ: حَدَّثَنِي عُثْمَانُ بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ، عَنْ عَلِيٍّ الأَزْدِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ عبدالله بْنِ حُبْشِيٍّ الخَثْعَمِيِّ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سُئِلَ: أَيُّ الأَعْمَالِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: «**إِيمَانٌ لا شَكَّ فِيهِ، وَجِهَادٌ لا غُلُولَ فِيهِ، وَحَجَّةٌ مَبْرُورَةٌ**» قِيلَ: فَأَيُّ الصَّلاةِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: «**طُولُ القُنُوتِ**» قِيلَ: فَأَيُّ الصَّدَقَةِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: «**جَهْدُ المُقِلِّ**» قِيلَ: فَأَيُّ الهِجْرَةِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: «**مَنْ هَجَرَ مَا حَرَّمَ اللهُ عَلَيْهِ**» قِيلَ: فَأَيُّ الجِهَادِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: «**مَنْ جَاهَدَ المُشْرِكِينَ بِمَالِهِ وَنَفْسِهِ**» قِيلَ: فَأَيُّ القَتْلِ أَشْرَفُ؟ قَالَ: «**مَنْ أُهْرِيقَ دَمُهُ وَعُقِرَ جَوَادُهُ**».

الحديث رواه أبوداود (ح١ ص٣٣٤) ط ح، والنسائي (ج٥ ص٤٣)، والبخاري في "التاريخ الكبير" (ج٥ ص٢٤)، وأبويعلى (ج٦ ص٦٢١)، وأبونعيم في "الحلية" (ج٢ ص١٤) والحديث على شرط مسلم، لأنه قد روى لعلي بن عبدالله البارقي حديثًا واحدًا كما في "تهذيب التهذيب". =

---

① في (ب) عبيدة، والصواب عبيد كما في (ز) وكما تراه في السند.

طَارِقُ بنُ شِهَابٍ: رَأَيتُ النَّبِيَّ ﷺ وَغَزَوتُ فِي خِلافَةِ أَبِي بَكرٍ[1]. قَالَهُ شُعبَةُ، عَن قَيسِ بنِ مُسلِمٍ عَنهُ، وَرَوَى ابنُ أَبِي زَائِدَةَ وَغَيرُهُ، عَن إِسمَاعِيلَ عَنهُ حَدِيثًا آخَرَ.

= ثم اطلعت على علة للحديث قادحة كما في «تاريخ البخاري» (ج٥ ص٢٥) و«الإصابة» ترجمة عبدالله بن حبشي، ورجح الحافظ إرساله، **فالحديث ضعيف**.

(١) **الحديث الخامس والأربعون**: قال البخاري رحمه الله في «تاريخه» (ج٤ ص٣٥٢): قَالَ لَنَا عَمرُو بنُ مَرزُوقٍ: أَنَا شُعبَةُ، عَن قَيسِ بنِ مُسلِمٍ، عَن طَارِقِ بنِ شِهَابٍ، رَأَيتُ النَّبِيَّ ﷺ وَغَزَوتُ فِي خِلافَةِ أَبِي بَكرٍ وَعُمَرَ ثَلاثًا وَثَلاثِينَ أَو ثَلاثًا وَأَربَعِينَ مِن غَزوَةٍ إِلى سَرِيَّةٍ. اهـ

الحديث أخرجه يعقوب الفسوي في «المعرفة والتاريخ» (ج١ ص٢٣٤)، والطبراني في «الكبير» (ج٨ ص٣٨٥).

والحديث على شرط البخاري، وقال الحافظ الهيثمي في «مجمع الزوائد» (ج٩ ص٤٠٨): رواه أحمد① والطبراني ورجالها رجال الصحيح.

وقال الحافظ في «الإصابة» بعد ذكره من طريق الطيالسي: حدثنا شعبة به، وهذا إسناد صحيح.

حديث آخر: قال الإمام أحمد رحمه الله (ج٤ ص٣١٥): حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مُخَارِقٍ، عَنْ طَارِقِ بْنِ شِهَابٍ، قَالَ: أَجْنَبَ رَجُلانِ فَتَيَمَّمَ أَحَدُهُمَا فَصَلَّى، وَلَمْ يُصَلِّ الآخَرُ، فَأَتَيَا رَسُولَ اللهِ ﷺ فَلَمْ يَعِبْ عَلَيْهِمَا.

هذا حديث صحيح، رجاله رجال الصحيح، وقد أخرجه النسائي (ج١ ص١٧٢) فقال: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِالأَعْلَى، قَالَ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ، قَالَ: أَنْبَأَنَا شُعْبَةُ، أَنَّ مُخَارِقًا أَخْبَرَهُمْ عَنْ طَارِقٍ أَنْ رَجُلًا أَجْنَبَ فَلَمْ يُصَلِّ، فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ فَقَالَ: =

---

① (ج٤ ص ٣١٤ و٣١٥).

=«أَصَبْتَ» فَأَجْنَبَ رَجُلٌ آخَرُ فَتَيَمَّمَ وَصَلَّى، فَأَتَاهُ فَقَالَ نَحْوَ مَا قَالَ لِلآخَرِ، يَعْنِي أَصَبْتَ. اهـ

قال السيوطي في تعليقه على النسائي قوله: أصبت أي: حيث عملت باجتهادك فكل منهما مصيب من هذه الحيثية، وإن كان الأول مخطئًا بالنظر إلى ترك الصلاة بالتيمم، والله تعالى أعلم. اهـ

حديث آخر:

قال الإمام أحمد رحمه الله (ج٤ ص٣١٥): حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مُخَارِقٍ، عَنْ طَارِقِ بْنِ شِهَابٍ، قَالَ: قَدِمَ وَفْدُ بَجِيلَةَ عَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**اكْسُوا البَجَلِيِّينَ وَابْدَءُوا بِالأَحْمَسِيِّينَ**» قَالَ: فَتَخَلَّفَ رَجُلٌ مِنْ قَيْسٍ قَالَ: حَتَّى أَنْظُرَ مَا يَقُولُ لَهُمْ رَسُولُ اللهِ ﷺ قَالَ: فَدَعَا لَهُمْ رَسُولُ اللهِ ﷺ خَمْسَ مَرَّاتٍ: «**اللهُمَّ صَلِّ عَلَيْهِمْ، أَوِ اللهُمَّ بَارِكْ فِيهِمْ**» مُخَارِقٌ الَّذِي يَشُكُّ.

حَدَّثَنَا أَبُوأَحْمَدَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِاللهِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ مُخَارِقٍ، عَنْ طَارِقٍ، قَالَ: قَدِمَ وَفْدُ أَحْمَسَ، وَوَفْدُ قَيْسٍ عَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**ابْدَءُوا بِالأَحْمَسِيِّينَ قَبْلَ القَيْسِيِّينَ**»، ثُمَّ دَعَا لأَحْمَسَ فَقَالَ: «**اللهُمَّ بَارِكْ فِي أَحْمَسَ وَخَيْلِهَا وَرِجَالِهَا**» سَبْعَ مَرَّاتٍ.

هذا حديث صحيح، رجاله رجال الصحيح.

حديث آخر:

وقال الإمام أحمد رحمه الله (ج٥ ص٣١٤): حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ طَارِقٍ، قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: أَيُّ الجِهَادِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: «**كَلِمَةُ حَقٍّ عِنْدَ إِمَامٍ جَائِرٍ**».

وقال الإمام أحمد رحمه الله (ج٥ ص٣١٥): حَدَّثَنَا عَبْدُالرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ مَرْثَدٍ، عَنْ طَارِقِ بْنِ شِهَابٍ أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ رَسُولَ اللهِ ﷺ وَقَدْ وَضَعَ رِجْلَهُ فِي الغَرْزِ: أَيُّ الجِهَادِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: «**كَلِمَةُ حَقٍّ عِنْدَ سُلْطَانٍ جَائِرٍ**». =

عَبدُاللهِ بنُ بَدرٍ الجُهَنِيُّ[(١)]، رَوَى عَنهُ ابنُهُ بَعجَةُ، قَالَهُ يَحيَى بنُ أَبي كَثِيرٍ عَنهُ.

= هذا حديث صحيح، رجاله رجال الصحيح، وقد أخرجه النسائي (ج٧ ص١٦١).

حديث آخر:

قال الإمام أبوجعفر الطبري رحمه الله في «التفسير» (ج٣٠ ص٤٩): حَدَّثَنَا أبوكُرَيبٍ، قَالَ: ثَنَا وَكِيعٌ، عَن إِسمَاعِيلَ، عَن طَارِقِ بنِ شِهَابٍ، قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ لا يزال يَذكر شأن الساعة حتى نزلت: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلسَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَىٰهَا﴾... إلى قوله: ﴿مَن يَخْشَىٰهَا﴾.

هذا حديث صحيح، وإسماعيل هو ابن أبي خالد، وقد أخرجه النسائي في «التفسير» (ج٢ ص٢٥٧) فقال: أنا أحمد بن سليمان، نا مؤمل بن الفضل، نا عيسى عن إسماعيل به.

وأخرجه الطبراني في «الكبير» (ج٨ ص٣٨٧) فقال: حدثنا إسحاق بن داود الصواف التستري، ثنا محمد بن موسى الجرشي، ثنا مروان بن معاوية، عن علي بن الوليد عن إسماعيل بن أبي خالد به.

هذا ومما ينبغي أن يعلم أن الأحاديث التي كتبتها ما عدا قول طارق: إنه رأى رسول الله ﷺ وغزا مع أبي بكر مراسيلُ، لأن طارقًا كما يقول أبوداود رأى النبي ﷺ ولم يسمع منه، ولكنها من مراسيل الصحابة وهي مقبولة.

(١) **الحديث السادس والأربعون:** قال الإمام أحمد رحمه الله (ج٦ ص٤٦٦): حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ سَعِيدٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ سَلامٍ، قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ أَبي كَثِيرٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي بَعْجَةُ بْنُ عبدِالله، أَنَّ أَبَاهُ أَخْبَرَهُ أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَالَ لَهُمْ يَوْمًا: «هَذَا يَوْمُ عَاشُورَاءَ؛ فَصُومُوا» فَقَالَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنِّي تَرَكْتُ قَوْمِي، مِنْهُمْ صَائِمٌ وَمِنْهُمْ مُفْطِرٌ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**اذْهَبْ إِلَيْهِمْ فَمَنْ كَانَ مِنْهُمْ مُفْطِرًا فَلْيُتِمَّ صَوْمَهُ**». اهـ =

عَبدُاللهِ بنُ الحَارِثِ بنِ جَزْءٍ[١]، مِن رِوَايَةِ يَزِيدَ بنِ أَبي حَبِيبٍ عَنهُ.

عَبدُالله بنُ عَدِيِّ بنِ حَمرَاءَ الزُّهرِيُّ[٢]، رَوَى عَنهُ أَبُوسَلَمَةَ بنُ عَبدِالرَّحمَنِ، ومُحَمَّدُ بنُ جُبَيرِ بنِ مُطعِمٍ، قَالَهُ الزُّهرِيُّ عَنهُمَا، حَدِيثَانِ.

= الحديث أخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» (ج٥ ص٢٣).

وقال الحافظ في «الإصابة» في ترجمة عبدالله بن بدر: وهذا إسناد صحيح ذكره الدارقطني في «الإلزامات». اهـ وقال الهيثمي في «المجمع» (ج٣ ص١٨٥): رواه أحمد و... وسنده حسن.

(١) **الحديث السابع والأربعون:** قال الإمام أحمد رحمه الله (ج٤ ص١٩٠): حَدَّثَنَا يُونُس بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ يَعْنِي ابْنَ سَعْدٍ، عَنْ يَزِيدَ يَعْنِي ابْنَ أبي حَبِيبٍ، أَنَّهُ سَمِعَ عبدالله بْنَ الحَارِثِ الزُّبَيْدِيَّ يَقُولُ: أَنَا أَوَّلُ مَنْ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «**لا يَبُولُ أَحَدُكُمْ مُسْتَقْبِلَ القِبْلَةِ**» وَأَنَا أَوَّلُ مَنْ حَدَّثَ النَّاسَ بِذَلِكَ.

ثم ذكر له أسانيد إلى الليث بن سعد.

والحديث رواه البخاري في «التاريخ» (ج٨ ص١١١ و١١٢)، وابن ماجه (ج١ ص١١٥) وقال المعلق في «الزوائد»: إسناده صحيح وحكم بصحته جماعة.

قلت: وهو على شرط الشيخين.

(٢) **الحديث الثامن والأربعون:** قال الإمام أحمد رحمه الله (ج٤ ص٣٠٥): حَدَّثَنَا أبواليَمَانِ، أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، أَخْبَرَنَا أبوسَلَمَةَ بْنُ عبدالرَّحْمَنِ، أَنَّ عبدالله بْنَ عَدِيِّ بْنِ الحَمْرَاءِ الزُّهْرِيَّ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ وَاقِفٌ بِالحَزْوَرَةِ في سُوقِ مَكَّةَ يَقُولُ: «**وَاللهِ! إِنَّكِ لَخَيْرُ أَرْضِ اللهِ، وَأَحَبُّ أَرْضِ اللهِ إِلَى اللهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَلَوْلا أَنِّي أُخْرِجْتُ مِنْكِ مَا خَرَجْتُ**».

الحديث رواه الترمذي (ج٤ ص٣٧٥) ط هندية مع «التحفة»، وابن ماجه (ج٢ ص١٠٣٧)، والطبري في «التاريخ» (ج١٢ ص٤٢ و٤٣) وقال الترمذي: هذا حديث حسن غريب صحيح. وقد رواه محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن =

عَبدُالرَّحمَنِ بنُ الزَّبِيرِ[1]، قَالَهُ إبرَاهِيمُ بنُ طَهمَانَ، وَأَبُوعَلِيٍّ الحَنَفِيُّ، وَابنُ وَهبٍ، عَن مَالِكٍ، عَن المِسوَرِ بنِ رِفَاعَةَ، عَن الزُّبَيرِ بنِ عَبدِالرَّحمَنِ، عَن أَبِيهِ عَبدِالرَّحمَنِ بنِ الزَّبِيرِ.

=النبي ﷺ نحوه، وحديث الزهري عن أبي سلمة، عن عبدالله بن عدي بن حمراء عندي أصح. اهـ

وقال الحافظ في «الإصابة»: قلت: انفرد برواية حديثه الزهري، واختلف عليه فيه، فقال الأكثر عنه عن أبي سلمة، عن عبدالله بن عدي بن الحمراء، وقال معمر فيه: عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، ومرة أرسله، وقال ابن أخي الزهري: عن محمد بن جبير بن مطعم، عن عبدالله بن عدي، والمحفوظ الأول، قال البغوي: لا أعلم له غيره، وجاء عن إبراهيم بن سعد، عن صالح بن كيسان، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن عبدالله بن عدي بن الخيار وهو تصحيف.

قلت: والحديث على شرط الشيخين.

(١) **الحديث التاسع والأربعون**: قال الإمام مالك في «الموطإ» (ج٢ ص٦٦) مع «تنوير الحوالك»: عَنِ المِسْوَرِ بْنِ رِفَاعَةَ القُرَظِيِّ، عَنِ الزُّبَيْرِ بْنِ عبدالرَّحْمَنِ بْنِ الزَّبِيرِ، أَنَّ رِفَاعَةَ بْنَ سِمْوَالٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ تَمِيمَةَ بِنْتَ وَهْبٍ فِي عَهْدِ رَسُولِ الله ﷺ ثَلاثًا، فَنَكَحَتْ عبدالرَّحْمَنِ بْنَ الزَّبِيرِ، فَاعْتَرَضَ عَنْهَا فَلَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يَمَسَّهَا فَفَارَقَهَا، فَأَرَادَ رِفَاعَةُ أَنْ يَنْكِحَهَا وَهُوَ زَوْجُهَا الأَوَّلُ الَّذِي كَانَ طَلَّقَهَا، فَذَكَرَ ذَلِكَ لِرَسُولِ الله ﷺ فَنَهَاهُ عَنْ تَزْوِيجِهَا وَقَالَ: «**لا تَحِلُّ لَكَ حَتَّى تَذُوقَ العُسَيْلَةَ**». اهـ

قال السيوطي في «تنوير الحوالك» قال ابن عبدالبر: كذا لأكثر الرواة مرسل، ووصله ابن وهب عن مالك فقال: عن أبيه، وابن وهب مِن أَجَلِّ مَن روى عن مالك هذا الشأن وأثبتهم فيه، وتابعه أيضًا ابن القاسم، وعلي بن زياد وإبراهيم بن طهمان وعبيدالله بن عبدالمجيد الحنفي، كلهم عن مالك وقالوا فيه: عن أبيه وهو صاحب القصة. اهـ

قلت: حديث ابن وهب أخرجه البيهقي (ج٧ ص٣٧٥) متصلًا.

عُمَيرُ ① بنُ سَلَمَةَ الضَّمرِيُّ [(١)]، رَوَى عَنهُ عِيسَى بنُ طَلحَةَ، قَالَهُ يَحيَى بنُ سَعِيدٍ، وَيَزِيدُ بنُ الهَادِ، وَيَحيَى بنُ أَبِي كَثِيرٍ، عَن مُحَمَّدِ بنِ إِبرَاهِيمَ، عَن عِيسَى بنِ طَلحَةَ، إِلَّا أَنَّ يَحيَى بنَ سَعِيدٍ أَقَامَ إِسنَادَينِ بَينَهُمَا.

عَبدُالله بنُ أَبِي الجَدعَاءِ [(٢)]، رَوَى حَدِيثَهُ خَالِدٌ الحَذَّاءُ، عَن عَبدِالله بنِ شَقِيقٍ عَنهُ.

---

(١) **الحديث الخمسون**: قال الإمام أحمد (ج٣ ص٤١٨): حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، قَالَ: أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عِيسَى بْنُ طَلحَةَ بْنِ عُبَيْدِالله، عَنْ عُمَيْرِ بْنِ سَلَمَةَ الضَّمْرِيِّ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ مَرَّ بِالعَرْجِ فَإِذَا هُوَ بِحِمَارٍ عَقِيرٍ، فَلَمْ يَلبَثْ أَنْ جَاءَ رَجُلٌ مِنْ بَهْزٍ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، هَذِهِ رَمْيَتِي فَشَأْنَكُمْ بِهَا، فَأَمَرَ رَسُولُ الله ﷺ أَبَا بَكْرٍ ﷺ فَقَسَمَهُ بَيْنَ الرِّفَاقِ، ثُمَّ سَارَ حَتَّى أَتَى عَقَبَةَ أُثَايَةَ فَإِذَا هُوَ بِظَبْيٍ فِيهِ سَهْمٌ، وَهُوَ حَاقِفٌ فِي ظِلِّ صَخْرَةٍ، فَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِهِ فَقَالَ: «**قِفْ هَاهُنَا حَتَّى يَمُرَّ الرِّفَاقُ، لا يَرْمِيهِ أَحَدٌ بِشَيْءٍ**».

الحديث أخرجه النسائي (ج٧ ص١٨١) بنحوه ولم يذكر قصة الضبي الذي فيه سهم.

وأخرجه مالك في «الموطإ» (ج١ ص٣٢٣) مع «تنوير الحوالك» ولكن عنده عن عمير بن سلمة عن البهزي، وكذا عند الإمام أحمد (ج٣ ص٤٥٢) وقد ذكر الحافظ في «الإصابة» عن ابن عبدالبر أن المراد عن البهزي عن قصة البهزي، ولذلك نظائر. اهـ المراد من «الإصابة» من ترجمة عمير بن سلمة.

والحديث بسند الإمام أحمد على شرط الشيخين

(٢) **الحديث الحادي والخمسون**: قال الإمام أحمد رحمه الله (ج٣ ص٤٦٩): حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ، عَنْ عبدالله بْنِ شَقِيقٍ، قَالَ: جَلَسْتُ إِلَى رَهْطٍ أَنَا رَابِعُهُمْ بِإِيلِيَاءَ، فَقَالَ أَحَدُهُمْ: سَمِعْتُ رَسُولَ الله ﷺ يَقُولُ: «**لَيَدْخُلَنَّ** =

---

① في (ب) عمر، وفي (ز) عمرو، والصواب عمير كما في «الإصابة» وكما تراه في السند.

أَبُوكَاهِلٍ عَبدُاللهِ بنُ مَالِكٍ[1]، قَالَهُ أَبُوأُسَامَةَ، عَن إِسمَاعِيلَ بنِ أَبي خَالِدٍ، عَن أَخِيهِ عَنهُ، وَقَالَ غَيرُ أَبي أُسَامَةَ: قَيسُ بنُ عَائِذٍ.

=الجَنَّةَ بِشَفَاعَةِ رَجُلٍ مِنْ أُمَّتِي أَكْثَرُ مِنْ بَنِي تَمِيمٍ» قُلنَا: سِوَاكَ يَا رَسُولَ الله؟ قَالَ: «سِوَايَ» قُلتُ: أَنْتَ سَمِعْتَهُ؟ قَالَ: نَعَمْ، فَلَمَّا قَامَ قُلتُ: مَنْ هَذَا؟ قَالُوا: ابْنُ أَبِي الجَدْعَاءِ.

الحديث أخرجه الترمذي (ج٤ ص٤٦ ط دار الاتحاد العربي)، وابن ماجه (ج٢ ص١٤٤٣ و١٤٤٤)، والدارمي (ج٢ ص٣٢٨)، والطيالسي (ج٢ ص٢٢٩)، وابن حبان كما في "موارد الظمآن" ص(٦٤٥)، والحاكم (ج١ ص٧٠ و٧١) وقال: هذا حديث قد احتجا برواته، وعبدالله بن شقيق تابعي محتج به، وإنما تركاه لما تقدم ذِكْرُه مِن تَفَرُّد التابعي عن الصحابي. اهـ

وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح غريب، وابن أبي الجدعاء هو عبدالله وإنما يعرف له هذا الحديث الواحد. اهـ

قلت: وهو على شرط الشيخين.

(١) **الحديث الثاني والخمسون**: قال الإمام أحمد رحمه الله (ج٤ ص٣٠٦): حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ، عَنْ أَخِيهِ، عَنْ أَبِي كَاهِلٍ، -قَالَ إِسْمَاعِيلُ: قَدْ رَأَيْتُ أَبَا كَاهِلٍ- قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ الله ﷺ يَخْطُبُ النَّاسَ يَوْمَ عِيدٍ عَلَى نَاقَةٍ خَرْمَاءَ، وَحَبَشِيٌّ مُمْسِكٌ بِخِطَامِهَا.

الحديث أخرجه النسائي (ج٣ ص١٥١)، وابن ماجه (ج١ ص٤٠٨)، والدولابي في "الكنى" (ج١ ص٥٠)، ويعقوب الفسوي (ج٢ ص٢٢٥) والبخاري في "التاريخ الكبير" (ج٧ ص١٤٢).

والحديث ليس على شرطهما لأنَّهما لم يخرجا لأخي إسماعيل بن أبي خالد، وسواء كان أخوه أشعث كما في "الكنى" للدولابي، أم كان سعيدًا كما في "تاريخ البخاري" ترجمة أبي كاهل و"أسد الغابة".

بل الحديث ضعيف؛ لأنهما لم يوثَّقا.

قَيسُ بنُ أَبي غَرَزَةَ: كُنَّا نُسَمَّى السَّماسِرَةَ[1]. رَوَاهُ الأَعمَشُ وَمَنصُورٌ وَمُغِيرَةُ وَحَبِيبُ بنُ أَبي ثَابِتٍ وَغَيرُهُمْ، عَن أَبي وَائِلٍ عَنْهُ.

---

(١) **الحديث الثالث والخمسون**: قال الإمام أحمد رَحِمَهُ اللهُ (ج٤ ص٦): حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ جَامِعِ بْنِ أبي رَاشِدٍ، وَعَاصِمٍ، عَنْ أبي وَائِلٍ، عَنْ قَيْسِ بْنِ أبي غَرَزَةَ قَالَ: كُنَّا نُسَمَّى السَّماسِرَةَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ الله ﷺ فَأَتَانَا بِالبَقِيعِ فَقَالَ: «**يَا مَعْشَرَ التُّجَّارِ** -فَسَمَّانَا بِاسْمٍ أَحْسَنَ مِنِ اسْمِنَا-، **إِنَّ البَيْعَ يَحْضُرُهُ الحَلِفُ وَالكَذِبُ، فَشُوبُوهُ بِالصَّدَقَةِ**».

حدثنا وكيع، قال: حدثنا الأعمش، عن أبي وائل به.

ثم ذكر له طرقًا إلى أبي وائل، وقد أخرجه أبوداود (ج٢ ص٢١٧) ط ح، والترمذي (ج٢ ص٣٤١) ط الاتحاد العربي، والنسائي (ج٧ ص٢١٧)، وابن ماجه (ج٢ ص٧٢٥)، والبخاري في "التاريخ" (ج٧ ص١٤٤)، والحميدي (ج١ ص٢٠٨)، والطيالسي (ج١ ص٢٦٣) من "ترتيب المسند"، والطبراني في "الكبير" (ج١٨ ص٣٥٤)، والحاكم (ج٢ ص٥ و٦)، من طرق قال في بعضها: صحيح الإسناد. وسكت عليه الذهبي.

وقال الترمذي -بعد إخراجه من طريقين يقول في كل طريق منهما: حسن صحيح-: ولا نعرف لقيس عن النبي ﷺ غير هذا. اهـ

قلت: وهو على شرط الشيخين.

حديث ضعيف:

قال أبويعلى رَحِمَهُ اللهُ (ج٢ ص٢٣٣): حَدَّثَنَا عُثمانُ بنُ أَبِي شَيبَةَ، حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بنُ مَيسَرَةَ بنِ شُرَيحٍ، حَدَّثَنَا الحَكَمُ، عَن قَيسِ بنِ أَبِي غَرَزَةَ قَالَ: مَرَّ النَّبِيُّ ﷺ بِصَاحِبِ طَعَامٍ يَبِيعُ طَعَامَهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**يَا صَاحِبَ الطَّعَامِ، أَسفَلُ الطَّعَامِ مِثلُ أَعلاهُ؟**» فَقَالَ: نَعَم. فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**مَن غَشَّ المُسلِمِينَ فَلَيسَ مِنهُم**».

هذا الحديث ضعيفٌ لأمرين:

١- معاوية بن ميسرة بن شريح ترجمه ابن أبي حاتم ثم قال: سألت أبي عنه =

قُرَّةُ بنُ إِيَاسٍ[(١)]، رَوَى عَنهُ ابنُهُ مُعَاوِيَةُ بنُ قُرَّةَ.

=فقال: شيخ.

٢- الحكم هو ابن عتيبة، قال الحافظ في «الإصابة» في ترجمة قيس: قال أبوعمرو: روى عنه الحكم، فلا أدري أسمع منه أم لا؟ وجزم غيره بأن روايته عنه مرسلة. اهـ

والحديث رواه الطبراني (ج١٨ ص٣٥٩) فقال: حدثنا عبدالله بن أحمد بن حنبل. وثنا الحسين بن إسحاق التستري، قالا: ثنا عثمان بن أبي شيبة به.

(١) **الحديث الرابع والخمسون**: قال الإمام أحمد رحمه الله (ج٤ ص١٩): حَدَّثَنَا هَاشِمُ بْنُ القَاسِمِ، قَالَ: حَدَّثَنَا أبوخَيْثَمَةَ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ عبدالله بْنِ قُشَيْرٍ الجُعْفِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنِي مُعَاوِيَةُ بْنُ قُرَّةَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: أَتَيْتُ① فِي رَهْطٍ مِنْ مُزَيْنَةَ فَبَايَعْنَا، وَإِنَّ قَمِيصَهُ لَمُطْلَقٌ، فَبَايَعْتُهُ، فَأَدْخَلتُ يَدِي مِنْ جَيْبِ القَمِيصِ فَمَسَسْتُ الخَاتَمَ، قَالَ عُرْوَةُ: فَمَا رَأَيْتُ مُعَاوِيَةَ ولا أَبَاهُ شِتَاءً ولا حَرًّا إِلَّا مُطْلِقَيْ أَزْرَارِهِمَا لا يَزُرَّانِ أَبَدًا.

الحديث أخرجه أبوداود (ج٢ ص٣٧٧ ط ح)، وابن ماجه (ج٢ ص١١٨٤)، والحديث بهذا السند رجاله رجال الصحيح، إلا عروة بن عبدالله وهو ثقة، وقد تابعه قرة بن خالد عند أحمد، وهو من رجال الصحيح، وذكر الحافظ الهيثمي في «المجمع» (ج٩ ص٤٠٧) حديثًا من أحاديثه نحو هذا وقال: رواه كله أحمد بأسانيد، والبزار بنحوه، وأحد أسانيد أحمد والبزار رجاله رجال الصحيح، غير معاوية بن قرة وهو ثقة، وأقول: ومعاوية بن قرة من رجال الصحيح كما في «تهذيب التهذيب» و«الخلاصة» و«الكاشف» و«تقريب التهذيب» وقد رمزوا له برمز الجماعة إلا «الخلاصة» فرمز لمسلم وأبي داود والنسائي.

حديث آخر:

قال الإمام أحمد رحمه الله (ج٤ ص١٩): قَالَ حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ حَدَّثَنَا رَوْحٌ قَالَ حَدَّثَنَا بِسْطَامُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ قُرَّةَ قَالَ: قَالَ أَبِي: لَقَدْ عَمَّرْنَا مَعَ نَبِيِّنَا ﷺ وَمَا لَنَا =

---

① في «سنن أبي داود»: أتيت رسول الله ﷺ.

= طَعَامٌ إِلَّا الأَسْوَدَانِ. ثُمَّ قَالَ: هَلْ تَدْرِي مَا الأَسْوَدَانِ؟ قُلْتُ: لا. قَالَ: التَّمْرُ وَالمَاءُ.

هذا حديث صحيـــــحٌ، سليمان هو ابن داود أبوداود الطيالسي، وروح هو ابن القاسم، والذي يظهر لي أن الإمام أحمد رواه عنهما عن بسطام لأنهم ذكروا أبا داود في الرواة عن بسطام، والله أعلم.

والحديث رواه الطبراني (ج١٩ ص٢٥) فقال: حَدَّثَنَا جَعفَرُ بنُ مُحَمَّدٍ الفِريَابِيُّ، ثَنَا عُبَيدُالله بنُ عُمَرَ القَوَارِيرِي، ثَنَا جَعفَرُ بنُ سُلَيمَانَ، ثَنَا بِسطَامُ بنُ مُسلِمٍ بِه، وعنده: عَبَرنَا مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ بُرهَةً مِن دَهرِنَا وَمَا لَنَا طَعَامٌ إِلَّا الأَسوَدَانِ: التَّمرُ وَالمَاءُ.

حديث آخر:

قال الإمام أحمد رحمه الله (ج٤ ص١٩): قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُالمَلِكِ بْنُ عَمْرٍو، قَالَ: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَيْسَرَةَ، حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ قُرَّةَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللهِ ﷺ عَنْ هَاتَيْنِ الشَّجَرَتَيْنِ الخَبِيثَتَيْنِ وَقَالَ: «**مَنْ أَكَلَهُمَا فَلا يَقْرَبَنَّ مَسْجِدَنَا**، وَقَالَ: **إِنْ كُنْتُمْ لا بُدَّ آكِلِيهِمَا فَأَمِيتُمُوهُمَا طَبْخًا**» قَالَ: يَعْنِي البَصَلَ وَالثُّومَ.

هذا حديث حســـــنٌ، وقد أخرجه أبوداود (ج١٠ ص٣٠٥) فقال: حدثنا عباس بن عبدالعظيم قال أخبرنا أبوعامر عبدالملك بن عمرو به.

حديث آخر:

قال الإمام أحمد رحمه الله (ج٤ ص١٩): حَدَّثَنَا عَفَّانُ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ قُرَّةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ فِي صِيَامِ ثَلاثَةِ أَيَّامٍ مِنَ الشَّهْرِ: «**صَوْمُ الدَّهْرِ وَإِفْطَارُهُ**».

هذا حديث صحيـــــحٌ، وقد أخرجه الإمام أحمد أيضًا (ج٥ ص٣٤) فقال: ثنا وكيع ثنا شعبة به. وص(٣٥) وقال: ثنا وهب ثنا شعبة به.

حديث آخر:

قال الإمام أحمد رحمه الله (ج٥ ص٣٤): حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ شُعْبَةَ، حَدَّثَنِي مُعَاوِيَةُ بْنُ قُرَّةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. =

= وَمُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ قُرَّةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا فَسَدَ أَهْلُ الشَّامِ فَلا خَيْرَ فِيكُمْ، وَلَنْ تَزَالَ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي مَنْصُورِينَ لا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَذَلَهُمْ حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ».

وقال رحمه الله ص(٣٥): ثنا يزيد أنا شعبة به.

الحديث أخرجه الترمذي (ج٦ ص٤٣٣) وقال عقِبَه: قال محمد بن إسماعيل: قال علي بن المديني: هُم أصحاب الحديث. ثم قال: هذا حديث حسن صحيح.

قلت: هو صحيح على شرط الشيخين.

حديث آخر:

قال الإمام أحمد رحمه الله (ج٥ ص٣٤): حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا زِيَادُ بْنُ مِخْرَاقٍ، حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ قُرَّةَ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ رَجُلًا قَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنِّي لأَذْبَحُ الشَّاةَ وَأَنَا أَرْحَمُهَا، أَوْ قَالَ: إِنِّي لأَرْحَمُ الشَّاةَ أَنْ أَذْبَحَهَا، فَقَالَ: «وَالشَّاةُ إِنْ رَحِمْتَهَا رَحِمَكَ اللهُ».

هذا حديث صحيح.

حديث آخر:

قال الإمام أحمد رحمه الله (ج٥ ص٣٥): حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ قُرَّةَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: إِنَّ رَجُلًا كَانَ يَأْتِي النَّبِيَّ ﷺ وَمَعَهُ ابْنٌ لَهُ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «أَتُحِبُّهُ؟» فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَحَبَّكَ اللهُ كَمَا أُحِبُّهُ، فَفَقَدَهُ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ لِي: «مَا فَعَلَ ابْنُ فُلانٍ؟» قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ مَاتَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ لأَبِيهِ: «أَمَا تُحِبُّ أَنْ لا تَأْتِيَ بَابًا مِنْ أَبْوَابِ الجَنَّةِ إِلَّا وَجَدْتَهُ يَنْتَظِرُكَ» فَقَالَ رَجُلٌ(١): يَا رَسُولَ اللهِ، أَلَهُ خَاصَّةً، أَمْ لِكُلِّنَا؟ قَالَ: «بَلْ لِكُلِّكُمْ».

ثنا محمد بن جعفر أنا شعبة قال سمعت معاوية بن قرة يحدث عن أبيه أن رجلًا =

---

(١) في "المسند" بالتعريف، والصواب ما أثبتناه كما في الطبراني (ج١٩ ص٢١).

=كان يأتي النبي ﷺ فذكر مثله.

هذا حديث صحيح على شرط الشيخين وقد أخرجه النسائي رحمه الله (ج٤ ص٢٢) فقال: أخبرنا عمرو بن علي قال ثنا يحي قال حدثنا شعبة به مختصرًا.

وأخرجه أيضًا النسائي (ج٤ ص١١٨) فقال: أَخْبَرَنَا هَارُونُ بْنُ زَيْدٍ وَهُوَ ابْنُ أَبِي الزَّرْقَاءِ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي، قَالَ: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَيْسَرَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ مُعَاوِيَةَ بْنَ قُرَّةَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: كَانَ نَبِيُّ اللهِ ﷺ إِذَا جَلَسَ يَجْلِسُ إِلَيْهِ نَفَرٌ مِنْ أَصْحَابِهِ وَفِيهِمْ رَجُلٌ لَهُ ابْنٌ صَغِيرٌ يَأْتِيهِ مِنْ خَلْفِ ظَهْرِهِ فَيُقْعِدُهُ بَيْنَ يَدَيْهِ، فَهَلَكَ، فَامْتَنَعَ الرَّجُلُ أَنْ يَحْضُرَ الحَلْقَةَ لِذِكْرِ ابْنِهِ فَحَزِنَ عَلَيْهِ، فَفَقَدَهُ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: «**مَا لِي لا أَرَى فُلانًا؟**» قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ، بُنَيُّهُ الَّذِي رَأَيْتَهُ هَلَكَ. فَلَقِيَهُ النَّبِيُّ ﷺ فَسَأَلَهُ عَنْ بُنَيِّهِ فَأَخْبَرَهُ أَنَّهُ هَلَكَ، فَعَزَّاهُ عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: «**يَا فُلانُ أَيُّمَا كَانَ أَحَبُّ إِلَيْكَ أَنْ تَمَتَّعَ بِهِ عُمُرَكَ، أَوْ لا تَأْتِي غَدًا إِلَى بَابٍ مِنْ أَبْوَابِ الجَنَّةِ إِلَّا وَجَدْتَهُ قَدْ سَبَقَكَ إِلَيْهِ يَفْتَحُهُ لَكَ؟**» قَالَ: يَا نَبِيَّ اللهِ، بَلْ يَسْبِقُنِي إِلَى بَابِ الجَنَّةِ فَيَفْتَحُهَا لِي لَهُوَ أَحَبُّ إِلَيَّ، قَالَ: «**فَذَاكَ لَكَ**».

وأخرجه الطبراني (ج١٩ ص٢٦ و٣١) والحاكم (ج١ ص٣٨٤) وقال: هذا حديث صحيح الإسناد، وسكت عليه الذهبي.

حديث آخر:

قال الإمام أحمد رحمه الله (ج٥ ص٣٥): حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي إِيَاسٍ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّهُ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَدَعَا لَهُ وَمَسَحَ رَأْسَهُ.

هذا حديث صحيح وأبوإياس هو معاوية بن قرة.

حديث آخر:

قال الإمام البزار رحمه الله كما في "كشف الأستار" (ج٣ ص٢٤٨): حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ المُثَنَّى، وَعَمرُو بنُ عَلِيٍّ، قَالا: حَدَّثَنَا سَهلُ بنُ حَمَّادٍ أَبُوعَتَّابٍ، ثَنَا شُعبَةُ، عَن مُعَاوِيَةَ بنِ قُرَّةَ، عَن أَبِيهِ، أَنَّ عَبدَاللهِ بنَ مَسعُودٍ رَقَى فِي شَجَرَةٍ يَجتَنِي مِنهَا سِوَاكًا، فَوَضَعَ رِجلَيهِ عَلَيهَا، فَضَحِكَ أَصحَابُ رَسُولِ اللهِ ﷺ؛ مِن دِقَّةِ سَاقَيهِ، فَقَالَ =

هِرمَاسُ بنُ زِيَادٍ[(١)]، رَوَى عَنهُ عِكرِمَةُ بنُ عَمَّارٍ.

قُدَامَةُ بنُ عَبدِالله بنِ عَمَّارٍ[(٢)]، رَوَى عَنهُ أَيمَنُ بنُ نَابِلٍ، وَقَد أَخرَجَ عَنهُ البُخَارِيُّ.

=رَسُولُ الله ﷺ: «لَهُمَا أَثْقَلُ فِي المِيزَانِ مِن أُحُدٍ!!».

قال البزار: لا نعلم رواه عن شعبة إلا سهل.

هذا حديث حسن، وقد أخرجه الطبراني في «الكبير» (ج١٩ ص٢٨) فقال رحمه الله: ثنا العباس بن الفضل الأسفاطي، ثنا علي بن المديني، ثنا سهل بن حماد أبوعَتَّابٍ الدَّلَّالُ به.

(١) **الحديث الخامس والخمسون**: قال الإمام أحمد رحمه الله (ج٣ ص٤٨٥): حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ بْنِ عَمَّارٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي الهِرْمَاسُ بْنُ زِيَادٍ البَاهِلِيُّ، قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَخْطُبُ عَلَى رَاحِلَتِهِ يَوْمَ النَّحْرِ بِمِنًى.

الحديث أخرجه أبوداود (ج١ ص٤٥٣) ط ح، والبخاري في «التاريخ» (ج٨ ص٢٤٦)، وابن جرير في «التاريخ» (ج١٣ ص٥١)، وقال الحافظ في «الإصابة»: إن سنده صحيح.

وأقول: الحديث على شرط مسلم.

(٢) **الحديث السادس والخمسون**: قال الإمام أحمد رحمه الله (ج٣ ص٤١٢): حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ طَارِقٍ أبوقُرَّةَ الزُّبَيْدِيُّ مِنْ أَهْلِ الحُصَيْبِ، وَإِلَى جَانِبِهَا رِمَعٌ[(١)] وَهِيَ قَرْيَةُ أَبِي مُوسَى الأَشْعَرِيِّ، قَالَ أَبِي: وَكَانَ أَبوقُرَّةَ قَاضِيًا لَهُمْ بِاليَمَنِ، قَالَ: حَدَّثَنَا =

---

(١) رمع بكسر أوله وفتح ثانيه وعين مهملة، مرتجل موضع باليمن، وقيل: هو جبل باليمن، وقال نصر: رمع قرية أبي موسى ببلاد الأشعريين من اليمن قرب غسان وزبيد. اهـ المراد منه راجع «معجم البلدان» لياقوت الحموي (ج٣ ص٦٨) طبعة دار صادر ببيروت. قلت: وفي نفس الحديث ما يؤيد قول نصر، والله أعلم.

_أَيْمَنُ بْنُ نَابِلٍ أبوعِمْرَانَ، قَالَ: سَمِعْتُ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ يُقَالُ لَهُ قُدَامَةُ -يَعْنِي ابْنَ عبدالله- يَقُولُ: رَأَيْتُ رَسُولَ الله ﷺ رَمَى جَمْرَةَ العَقَبَةِ يَوْمَ النَّحْرِ، قَالَ أبوقُرَّةَ: زَادَني سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ في حَدِيثِ أَيْمَنَ هَذَا عَلَى نَاقَةٍ صَهْبَاءَ: بِلا زَجْرٍ ولا طَرْدٍ، ولا إِلَيْكَ إِلَيْكَ.

ثنا وكيع، ثنا أيمن بن نابل به، ثم ذكر له طريقين إلى أيمن.

والحديث رواه الترمذي (ج٢ ص١٠٥) ط هندية مع «التحفة»، والنسائي (ج٥ ص٢١٨)، وابن ماجه (ج٢ ص١٠٠٩)، والبخاري في «التاريخ» (ج٧ ص١٧٨)، وأبونعيم في «الحلية» (ج٩ ص١٧)، وفي «أخبار أصبهان» (ج١ ص٢٧٩)، والخطيب في «موضح أوهام الجمع والتفريق» (ج١ ص٤٦١ و٤٦٢)، والحاكم (ج١ ص٤٦٦) وقال: صحيح على شرط البخاري ولم يخرجاه، و(ج٤ ص٥٠٧)، وقال: هذا حديث له طرق عن أيمن بن نابل، وقد احتج الإمام محمد بن إسماعيل بأيمن بن نابل في «الجامع الصحيح»، وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح، وإنما يعرف هذا الحديث من هذا الوجه وهو حديث حسن صحيح، وأيمن بن نابل هو ثقة عند أهل الحديث. اهـ

وأقول: الحديث ليس على شرطهما؛ فإن مسلمًا لم يخرج لأيمن بن نابل، والبخاري أخرج له حديثًا واحدًا متابعة كما في «تهذيب التهذيب» و«مقدمة الفتح».

وقد قال الحافظ في «التقريب»: إنه صدوق يهم، فالحديث حسنٌ.

حديث آخر:

قال الإمام أحمد رحمه الله (ج٣ ص٤١٣): حَدَّثَنَا سُرَيْجُ بْنُ يُونُسَ، وَمُحْرِزُ بْنُ عَوْنِ بْنِ أَبِي عَوْنٍ أَبُوالفَضْلِ، قَالا: حَدَّثَنَا قُرَّانُ بْنُ تَمَّامٍ الأَسَدِيُّ، حَدَّثَنَا أَيْمَنُ، عَنْ قُدَامَةَ بْنِ عَبْدِاللهِ، قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ عَلَى نَاقَةٍ يَسْتَلِمُ الحَجَرَ بِمِحْجَنِهِ.

هذا حديث حسنٌ.

وأخرجه أبويعلى (ج٢ ص٢٢٩) فقال: حدثنا محرز بن عون حدثنا قران بن تمام... به.

هَانِئُ بنُ يَزِيدَ[١]، رَوَى عَنهُ ابنُهُ شُرَيحُ بنُ هَانِئٍ، قَالَهُ الأَشجَعِيُّ، عَن الثَّورِيِّ، عَن المِقدَامِ بنِ شُرِيحٍ، عَن أَبِيهِ، عَن جَدِّهِ هَانِئٍ: مَا يُدخِلُنِي الجَنَّةَ؟.

عَبدُالرَّحمَنِ بنُ الأَزهَرِ[٢]، رَوَى عَنهُ ابنُهُ عَبدُاللهِ وَأَبُوسَلَمَةَ وَالزُّهرِيُّ وَمُحَمَّدُ بنُ إِبرَاهِيمَ بنِ الحَارِثِ.

---

(١) **الحديث السابع والخمسون**: قال أبوداود رَحِمَهُ اللهُ (ج٢ ص٥٨٥) ط ح: حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ بْنُ نَافِعٍ، عَنْ يَزِيدَ، يَعْنِي ابْنَ الْمِقْدَامِ بْنِ شُرَيْحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ شُرَيْحٍ، عَنْ أَبِيهِ هَانِئٍ أَنَّهُ لَمَّا وَفَدَ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ مَعَ قَوْمِهِ سَمِعَهُمْ يَكْنُونَهُ بِأَبِي الحَكَمِ، فَدَعَاهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ فَقَالَ: «**إِنَّ اللهَ هُوَ الحَكَمُ، وَإِلَيْهِ الحُكْمُ، فَلِمَ تُكْنَى أَبَا الحَكَمِ؟**» فَقَالَ: إِنَّ قَوْمِي إِذَا اخْتَلَفُوا فِي شَيْءٍ أَتَوْنِي فَحَكَمْتُ بَيْنَهُمْ فَرَضِيَ كِلا الفَرِيقَيْنِ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**مَا أَحْسَنَ هَذَا!! فَمَا لَكَ مِنَ الوَلَدِ؟**» قَالَ: لِي شُرَيْحٌ، وَمُسْلِمٌ، وَعبدُاللهِ. قَالَ: «**فَمَنْ أَكْبَرُهُمْ؟**» قَالَ: شُرَيْحٌ، قَالَ: «**فَأَنْتَ أَبوشُرَيْحٍ**».

الحديث أخرجه النسائي (ج٨ ص١٩٩)، والبخاري في "الأدب المفرد" ص (٢٨٢) وفي آخره قال شريحٌ: وأن هَانِئًا لَمَّا حَضَرَ رُجُوعُهُ إلى بِلَادِهِ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فقال: أَخْبِرْنِي بِأَيِّ شَيءٍ يُوجِبُ لِي الجَنَّةَ؟ قالَ: «**عَلَيكَ بِحُسْنِ الكَلَامِ وَبَذْلِ الطَّعَامِ**».

وأخرجه البخاري أيضًا في "التاريخ الكبير" (ج٨ ص٢٢٧) وابن حبان (ج١ ص٤٤١) من ترتيب الصحيح والبيهقي في "الأسماء والصفات" ص (٨٠)، والحاكم (ج١ ص٢٣ و٢٤) وقال: هذا حديث مستقيم... إذ هو على شرطهما.. إلخ كلامه.

والحديث رجاله رجال الصحيح، إلا يزيد بن المقدام، وقد قال الحافظ في "التقريب": إنه صدوق، أخطأ عبدالحق في تضعيفه.

(٢) **الحديث الثامن والخمسون**: قال الإمام أحمد رَحِمَهُ اللهُ (ج٤ ص٨٨): حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ الحُبَابِ، قَالَ: حَدَّثَنِي أُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي الزُّهْرِيُّ، عَنْ عبدالرَّحْمَنِ بْنِ أَزْهَرَ، قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ الله ﷺ يَتَخَلَّلُ النَّاسَ يَوْمَ حُنَيْنٍ يَسْأَلُ عَنْ مَنْزِلِ خَالِدِ بْنِ الوَلِيدِ، فَأُتِيَ بِسَكْرَانَ فَأَمَرَ مَنْ كَانَ مَعَهُ أَنْ يَضْرِبُوهُ بِمَا كَانَ فِي أَيْدِيهِمْ. =

كَعبُ بنُ عَاصِمٍ الأَشعَرِيُّ[1]، حَدِيثُ أُمِّ الدَّردَاءِ، رَوَاهُ عَن الزُّهرِيِّ جَمَاعَةٌ ثِقَاتٌ، مِنهُم ابنُ جُرَيجٍ، وَابنُ أَبِي ذِئبٍ، وَمَالِكٌ، وَمَعمَرٌ.

= ثنا عثمان بن عمر، قال: ثنا أسامة بن زيد، عن الزهري، أنه سمع عبدالرحمن بن أزهر به. ثنا عبدالرزاق، عن معمر، عن الزهري، قال: وكان عبدالرحمن بن الأزهر يحدث أن خالد بن الوليد... الحديث.

الحديث أخرجه أبوداود (ج٢ ص٤٧٥) والحميدي في "المسند" (ج٢ ص٣٩٨)، والبخاري في "التاريخ" (ج٥ ص٢٤٠) والطبري في "التاريخ" (ج١٣ ص٤٢)، ويعقوب الفسوي في "المعرفة والتاريخ" (ج١ ص٢٨٣) وهو من طريق عبدالرزاق على شرط الشيخين.

ثم تبين لي أنه معلٌّ وقد ألحقته بـ"أحاديث معلة" [٣١١].

(١) **الحديث التاسع والخمسون**: قال الإمام أحمد رحمه الله (ج٥ ص٤٣٤): حَدَّثَنَا عبدالرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ عبدالله، عَنْ أُمِّ الدَّرْدَاءِ، عَنْ كَعْبِ بْنِ عَاصِمٍ الأَشْعَرِيِّ -وَكَانَ مِنْ أَصْحَابِ السَّقِيفَةِ- قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ الله ﷺ يَقُولُ: «**لَيْسَ مِنَ امْبِرِّ امْصِيَامُ فِي امْسَفَرِ**».

الحديث أخرجه النسائي (ج٤ ص١٤٦)، وابن ماجه (ج١ ص٥٣٢)، والخطيب في "موضح أوهام الجمع والتفريق" (ج٢ ص٦١) و ص (٣٢٨) وعندهم وعند الإمام أحمد في بعض الطرق: «**ليس من البر الصيام في السفر**»، وذكر الحميدي في "مسنده" (ج٢ ص٣٨١) أن سفيان بن عيينة قال: وذكر لي أن الزهري كان يقول: ولم أسمعه أنا: «**ليس من امبر امصيام في امسفر**»، وذكر الخطيب في "الكفاية" ص(٢٨١) أن الصحابي صحفه على لغته، قال الحافظ في "التلخيص" (ج٢ ص٢٠٥): وهو الأَوْجَهُ عندي.

والحديث صحيح على شرط مسلم، ثم رأيت الشيخ ناصر الدين الألباني حفظه الله في "السلسلة الضعيفة" (ج٣ ص٢٦٤) قد حكم على رواية معمر التي فيها: «**ليس من امبر امصيام في امسفر**»، بالشذوذ؛ لأنه خالف أصحاب الزهري، منهم =

عَاصِمُ بنُ عَدِيٍّ[1]، رَوَى حَدِيثَهُ مَالِكٌ وَرَوحُ بنُ القَاسِمِ وَابنُ عُيَينَةَ، عَن عَبدِاللهِ بنِ أَبِي بَكرٍ، عَن أَبِيهِ، عَن أَبِي الْبَدَّاحِ بنِ① عَاصِمِ بنِ عَدِيٍّ فِي اللِّعَانِ.

الضَّحَّاكُ بنُ سُفيَانَ[2]②، رَوَى حَدِيثَهُ الزُّهرِيُّ، عَن سَعِيدِ بنِ المُسَيَّبِ عَنهُ.

=ابن عيينة، فقد رواه عن الزهري بلفظ: «**ليس من البر الصيام في السفر**»، وتابعه عليه ابن جريج، ويونس، ومحمد بن أبي حفصة، والزبيدي، وكلهم رووه عن الزهري بلفظ سفيان. اهـ المراد منه.

(١) **الحديث الستون**: قال النسائي رحمه الله (ج٦ ص١٣٩): أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَعْمَرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أبودَاوُدَ، قَالَ: حَدَّثَنَا عبدالعَزِيزِ بْنُ أَبِي سَلَمَةَ، وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ عَدِيٍّ، قَالَ: جَاءَنِي عُوَيْمِرٌ رَجُلٌ مِنْ بَنِي العَجْلانِ، فَقَالَ: أَيْ عَاصِمُ أَرَأَيْتُمْ رَجُلًا رَأَى مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا أَيَقْتُلُهُ فَتَقْتُلُونَهُ أَمْ كَيْفَ يَفْعَلُ؟ يَا عَاصِمُ سَل لِي رَسُولَ اللهِ ﷺ! الحديث.

والحديث على شرط مسلم، وقال الحافظ المزي في "الأطراف" (ج٤ ص٢٢٧) والمحفوظ حديث سهل بن سعد عن النبي ﷺ.

(٢) **الحديث الحادي والستون**: قال الإمام أحمد رحمه الله (ج٣ ص٤٥٢): حَدَّثَنَا عبدالرَّزَّاقِ، حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، أَنَّ عُمَرَ بْنَ الخَطَّابِ =

---

① في (ز) عن أبي البداح عن عاصم، والصواب ما في (ب) وهو ما أثبتناه.

يلاحظ أن السند الذي ذكرناه للحديث الستين الذي أخرجه النسائي مغاير للسند الذي اعترض به الدارقطني، وإن كان كل منهما ينتهي إلى عاصم، لكننا لم نجد لعاصم حديثًا في اللعان إلَّا الذي ذكرناه من النسائي، ووجدنا له حديثًا آخر في "مسند أحمد" (ج٥ ص٤٥) و"مسند أبي يعلى" (ج٦ ص٦٢١) في الترخيص لرعاة الإبل في عدم المبيت بمنى وأن يرموا يوم النحر ثم يجمعوا رمي يومين بعد النحر، وهو بالأسانيد التي ذكرها الدارقطني، ولعل كلمة اللعان تصحيف عن الرعاء، وأبوالبداح الذي يدور عليه حديث أحمد من رجال السنن كما في "التقريب" و"الخلاصة" و"تهذيب التهذيب".

② في (ب): الضحاك عن سفيان، والصواب ما أثبتناه كما في (ز) وكما تراه في السند.

حَمَلُ بنُ مَالِكِ بنِ النَّابِغَةِ[(١)]، رَوَى حَدِيثَهُ ابنُ جُرَيجٍ، عَن عَمرٍو، عَن طَاوُسٍ، عَن ابنِ عَبَّاسٍ عَنهُ، وَخَالَفَ ابنَ جُرَيجٍ ابنُ عُيَينَةَ، وَحَمَّادُ بنُ زَيدٍ، وَمُحَمَّدُ بنُ مُسلِمٍ، فَلَم يَذكُرُوا ابنَ عَبَّاسٍ.

= رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: مَا أَرَى الدِّيَةَ إِلَّا لِلعَصَبَةِ؛ لأَنَّهُمْ يَعْقِلُونَ عَنْهُ، فَهَل سَمِعَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ في ذَلِكَ شَيْئًا؟ فَقَالَ الضَّحَّاكُ بْنُ سُفْيَانَ الكِلابِيُّ وَكَانَ اسْتَعْمَلَهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ عَلَى الأَعْرَابِ: كَتَبَ إِلَيَّ رَسُولُ اللهِ ﷺ أَنْ أُوَرِّثَ امْرَأَةَ أَشْيَمَ الضَّبَابِيِّ مِنْ دِيَةِ زَوْجِهَا، فَأَخَذَ بِذَلِكَ عُمَرُ بْنُ الخَطَّابِ رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنْهُ.

الحديث أخرجه أبوداود (ج٢ ص١١٧) ط ح، والترمذي (ج٢ ص٣١٣) و (ج٣ ص١٨٤) ط هندية مع التحفة، وابن ماجه (ج٢ ص٨٨٣)، وقال الترمذي في الموضعين: هذا حديث حسن صحيح. اهـ

والحديث رجاله رجال الصحيح، إلا أنَّهم قد اختلفوا في سماع سعيد بن المسيب رحمه الله من عمر، والزهري مدلس ولم يصرح بالتحديث. فيتوقف عن الاستدلال به.

(١) **الحديث الثاني والستون**: قال أبوداود رحمه الله (ج٢ ص٤٩٧): حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَسْعُودٍ المِصِّيصِيُّ، حَدَّثَنَا أبوعَاصِمٍ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ أَنَّهُ سَمِعَ طَاوُسًا، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ عُمَرَ أَنَّهُ سَأَلَ عَنْ قَضِيَّةِ النَّبِيِّ ﷺ في ذَلِكَ، فَقَامَ حَمَلُ بْنُ النَّابِغَةِ فَقَالَ: كُنْتُ بَيْنَ امْرَأَتَيْنِ فَضَرَبَتْ إِحْدَاهُمَا الأُخْرَى بِمِسْطَحٍ فَقَتَلَتْهَا وَجَنِينَهَا، فَقَضَى رَسُولُ اللهِ ﷺ في جَنِينِهَا بِغُرَّةٍ، وَأَنْ تُقْتَلَ.

قَالَ أبودَاوُد: قَالَ النَّضْرُ بْنُ شُمَيْلٍ: المِسْطَحُ هُوَ الصَّوْبَجُ، قَالَ أبودَاوُد: وقَالَ أبوعُبَيْدٍ: المِسْطَحُ عُودٌ مِنْ أَعْوَادِ الخِبَاءِ.

رواه أحمد (ج٤ ص٧٩)، والنسائي (ج٨ ص١٩)، وابن ماجه (ج٢ ص٨٨٢)، وعبدالرزاق في «المصنف» (ج١٠ ص٥٨) والطبراني في «الكبير» (ج٤ ص٩)، وقال الحافظ في «الإصابة»: إن سنده صحيح.

واعلم أنه قد اختلف في وصل هذا الحديث وانقطاعه: فابن جريج عند أحمد وأبي =

وَقَد أَخرَجَا[1] مِثلَ هَذَا حَدِيثَ هِشَامِ بنِ عُروَةَ، عَن أَبِيهِ أَنَّ عُمَرَ نَشَدَ النَّاسَ، زَادَ وَكِيعٌ فِيهِ المِسوَرَ بنَ مَخرَمَةَ، وَأَسقَطَهُ غَيرُهُ.

=داود والنسائي وابن ماجه يرويه موصولاً، وابن عيينة عند عبدالرزاق (ج١٠ ص٥٨) وعند الطبراني في الكبير (ج٤ ص٩) يرويه موصولا.

وقد جاء عن ابن عيينة وابن جريج ومعمر عند عبدالرزاق روايته منقطعًا.

وعن سفيان بن عيينة عند أبي داود كما في «تحفة الأشراف» منقطعًا.

وعن حماد بن زيد عند النسائي كما في «تحفة الأشراف» منقطعًا.

فالظاهر أنه قد جاء عن عمرو بن دينار الراوي له عن طاوس، وكذا عن طاوس موصولاً ومنقطعًا، وأن كل هذا صحيح، ولعل طاوسًا تارةً يرويه متصلاً، وأخرى منقطعًا، فالحديث صحيـــــحٌ والحمد لله.

(١) قال البخاري رَحِمَهُ اللهُ (ج١٥ ص٢٧٤) ط ح: حَدَّثَنَا عُبَيْدُالله بْنُ مُوسَى، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ عُمَرَ نَشَدَ النَّاسَ: مَنْ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ قَضَى فِي السِّقْطِ فَقَالَ الْمُغِيرَةُ: أَنَا سَمِعْتُهُ قَضَى فِيهِ بِغُرَّةٍ عَبدٍ أَوْ أَمَةٍ، قَالَ: ائْتِ بِمَنْ يَشْهَدُ مَعَكَ عَلَى هَذَا. فَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ مَسْلَمَةَ: أَنَا أَشْهَدُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِ هَذَا. حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عبدالله، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَابِقٍ، حَدَّثَنَا زَائِدَةُ، حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّهُ سَمِعَ الْمُغِيرَةَ بْنَ شُعْبَةَ يُحَدِّثُ عَنْ عُمَرَ أَنَّهُ اسْتَشَارَهُمْ فِي إِمْلَاصِ الْمَرْأَةِ... مِثْلَهُ.

قلت: ولم أجده بهذا السند في مسلم، بل صرح الدارقطني في «التتبع» أن مسلمًا لم يخرجه، كما سيأتي إن شاء الله.

وأما قول الدارقطني: زاد وكيع فيه المسور بن مخرمة، فأخرجه مسلم رَحِمَهُ اللهُ (ج١١ ص١٧٩) مع النووي قال رَحِمَهُ اللهُ: وحَدَّثَنَا أبوبَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَأَبوكُرَيْبٍ، وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، وَاللَّفْظُ لأَبِي بَكْرٍ، قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الآخَرَانِ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الْمِسْوَرِ بْنِ مَخْرَمَةَ قَالَ: اسْتَشَارَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ النَّاسَ فِي إِمْلَاصِ الْمَرْأَةِ، فَقَالَ الْمُغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ: شَهِدْتُ النَّبِيَّ ﷺ قَضَى فِيهِ بِغُرَّةٍ عَبدٍ أَوْ أَمَةٍ، قَالَ: فَقَالَ عُمَرُ: ائْتِنِي بِمَنْ يَشْهَدُ مَعَكَ، قَالَ: فَشَهِدَ لَهُ مُحَمَّدُ بْنُ مَسْلَمَةَ. =

رَافِعُ بنُ أَبي رَافِعٍ الطَّائِيُّ[1]، رَوَى عَنهُ طَارِقُ بنُ شِهَابٍ.

= وسيأتي الكلام على الحديثين إن شاء الله في «التتبع» (٨٥).

(١) **الحديث الثالث والستون** قال الخطيب رحمه الله (ج٢ ص٩٧) من «موضح أوهام الجمع والتفريق»: أَخبَرَنَا الحَسَنُ بنُ أَبي بَكرٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ العَبَّاسِ بنِ نَجِيحٍ البَزَّازُ، حَدَّثَنَا يَعقُوبُ بنُ يُوسُفَ القَزوِينِيُّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ سَعِيدِ بنِ سَابِقٍ، حَدَّثَنَا عَمرُو بنُ أَبي قَيسٍ، عَن إِبرَاهِيمَ، عَن طَارِقِ بنِ شِهَابٍ، عَن رَافِعِ بنِ عَمرٍو رضي الله عنه رَجُلٌ مِن طَيِّئٍ، قَالَ: بَعَثَ رَسُولُ الله ﷺ عَمرَو بنَ العَاصِ عَلَى جَيشٍ فِي بَعْثِ السَّلاسِلِ وَبَعَثَ فِي ذَلِكَ الجَيشِ أَبَا بَكرٍ وَعُمَرَ وَسَرَاةَ أَصحَابِهِ رضي الله عنهم فَانطَلَقُوا حَتَّى انتَهَوا إِلَى جَبَلَي طَيِّئٍ فَقَالُوا: انظُرُوا لَنَا رَجُلًا يَدُلُّنَا عَلَى الطَّرِيقِ يَأخُذُ بِنَا المَفَاوِزَ؟ قَالُوا: لا نَعلَمُهُ إِلَّا رَافِعَ بنَ عَمرٍو؛ فَإِنَّهُ كَانَ رَجُلًا رَبِيلًا فِي الجَاهِلِيَّةِ. -قَالَ: فَقُلنَا: مَا الرَّبِيلُ؟ قَالَ: اللِّصُّ الَّذي يَأخُذُ القَومَ وَحدَهُ ثُمَّ يَأخُذُ فِي المَفَاوِزِ- قَالَ: فَانطَلَقتُ مَعَهُم حَتَّى إِذَا رَجَعُوا مِن المَكَانِ الَّذِي حَاجَتُهُم فِيهِ، قَالَ: أَتَيتُ أَبَا بَكرٍ رضي الله عنه، فَقُلتُ: يَاذَا الخِلالِ، تَوَسَّمْتُكَ مِن بَينِ أَصحَابِكَ، قَالَ: وَلِمَ؟ قَالَ: لِتُعَلِّمَنِي، قَالَ: قَد اجتَهَدتَ، قَالَ: فَقُلتُ: أَرَدْتُ أَن تُخبِرَنِي بِشَيءٍ يَسِيرٍ إِذَا فَعَلْتُ كُنتُ مَعَكُم وَمِنكُم. قَالَ: تَحفَظُ أَصَابِعَكَ الخَمسَ؟ قَالَ: قَلتُ: نَعَم. قَالَ: فَذَكَرَ: شَهَادَةَ أَن لا إِلَهَ إِلَّا الله، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ الله، وَتُقِيمُ الصَّلاةَ الخَمسَ، وَتُخرِجُ زَكَاةَ مَالِكَ إِن كَانَ عِندَكَ، وَتَحُجُّ البَيتَ، وَتَصُومُ رَمَضَانَ، قَالَ: وَخَيرٌ لا تَأَمَّرَنَّ عَلَى اثنَينِ، قَالَ: فَقُلتُ: وَهَل تَكُونُ الإِمْرَةُ إِلَّا فِيكُم أَهْلَ المَدَرِ؟، قَالَ: لَعَلَّهَا تَفشُو فَتَبلُغَكَ وَمَن هُوَ فِي دُونِكِ، إِنَّ الله بَعثَ نَبِيَّهُ ﷺ دَخَلَ النَّاسُ فِي الإِسلامِ فَهُم عُوَّاذُ اللهِ، وَجِيرَانُ اللهِ وَفِي خَفرَةِ اللهِ، إِنَّ الأَمِيرَ إِذَا كَانَ فِي قَومٍ فَظُلِمُوا فَلَم يَنتَصِر بَعضُهُم مِن بَعضٍ انتَقَمَ الله مِنهُ، وَلَعَمرُ الله إِنَّ الرَّجُلَ مِنكُم يَظَلُّ نَاتِيًا عَضَلُهُ غَضَبًا لِجَارِهِ، وَالله مِن وَرَاءِ جَارِهِ، قَالَ: فَمَكَثتُ سَنَةً فَبَلَغَتنِي وَفَاةُ رَسُولِ الله ﷺ فَانطَلَقتُ فَإِذَا هُوَ قَد استُخلِفَ، قَالَ: فَأَتَيتُهُ فَإِذَا هُوَ جَالِسٌ فِي المَسجِدِ، فَقُلتُ: أَنَا رَافِعُ بنُ عَمرٍو لَقِيتُكَ يَومَ كَذَا وَكَذَا، وَتَوَسَّمْتُكَ يَومَ كَذَا وَكَذَا، قَالَ: قَد عَرَفتُ، قَالَ: نَهَيتَنِي عَن أَمْرٍ وَأَتَيتَ أَكبَرَ مِنهُ، قَالَ: أَمَا إِنَّهُ مَن =

=لَم يَقضِ فِيهِم بِكِتَابِ الله فَعَلَيهِ بَهْلَةُ اللهِ.

إبراهيمُ الذي روى عنه هذا الحديثَ عمرُو بنُ أبي قيس هو ابنُ مهاجرٍ، وهكذا رواه إسرائيلُ بن يونس، وشريك بن عبدالله من حديث إسحاق الأزرق عنه كلاهما عن إبراهيم، ورواه محمد بن سعيد بن سابق، ومحمد بن سعيد بن الأصبهاني، كلاهما عن شريك، عن إبراهيم بن مهاجر عن قيس بن أبي حازم عن رافع بن عمرو.

وهو رافع بن أبي رافع الذي روى سليمان بن ميسرة عن طارق بن شهاب عنه هذا الحديث.

أخبرنا عليُّ بنُ القَاسِمِ البَصْرِيُّ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بنُ إِسحَاقَ المَادرَائِيُّ، حَدَّثَنَا أَحمَدُ بنُ عَبدِالجَبَّارِ العُطَارِدِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُومُعَاوِيَةَ، عَن الأَعمَشِ، عَن سُلَيمَانَ بن مَيسَرَةَ، عَن طَارِقِ بنِ شِهَابٍ، عَن رَافِعِ بنِ أَبي رَافِعٍ الطَّائِيِّ، قَالَ: لَمَّا كَانَ غَزوَةُ ذَاتِ السَّلاسِلِ استَعمَلَ رَسُولُ الله ﷺ عَمرَو بنَ العَاصِ رضي الله عنه عَلَى جَيشٍ فِيهِم أَبُوبَكرٍ، وَهِيَ الغَزْوَةُ الَّتِي يَفْتَخِرُ بِهَا أَهْلُ الشَّامِ فَيَقُولُونَ اسْتَعْمَلَ رَسُولُ اللهِ ﷺ عَمْرَو بْنَ العَاصِ عَلَى جَيْشٍ فِيهِم أَبُوبَكرٍ، وَأَمَرَهُ أَن يَستَنفِرَ مَن مَرَّ بِهِ مِن المُسلِمِينَ، قَالَ: فَمَرُّوا بِنَا فَاستَنفَرُونَا، قَالَ: فَقُلتُ: لأَتَخَيَّرَنَّ لِنَفسِي رَجُلًا فَأَصحَبَهُ، قَالَ: فَتَخَيَّرتُ أَبَا بَكرٍ فَصَحِبتُهُ... وذكر الحديث بطوله.

وهو رافع بن عميرة فيما زعم أحمد بن حنبل: أَخبَرَنَا أَبُوالحُسَينِ بنُ بِشرَانَ، أَخبَرَنَا مُحَمَّدُ بنُ أَحمَدَ بنِ الحَسَنِ الصَّوَّافُ، أَخبَرَنَا عَبدُالله بنُ أَحمَدَ بنِ حَنبَلٍ إِجَازَةً، قَالَ: سَمِعتُ أَبِي يَقُولُ: رَافِعُ بنُ عُمَيرَةَ الطَّائِيُّ الَّذِي غَزَا مَعَ أَبِي بَكرٍ يُكنَى أَبَا الحَسنِ وَهُوَ رَافِعُ بنُ أَبِي رَافِعِ بنِ عُمَيرَةَ، وَهُوَ الذِي رَوى الأعمشُ، عَن سُليمانَ بنِ مَيسرةَ، عَن طَارِقِ بنِ شِهَابٍ، عَن رَافِعِ بنِ عُمَيرَةَ، وَهُوَ رَافِعُ الخَيرِ.

أَخبَرَنِي أَبُوالحَسَنِ مُحَمَّدُ بنُ عَبدِالوَاحِدِ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ العَبَّاسِ الخَزَّازُ، حَدَّثَنَا أَبُومُحَمَّدٍ يَحيَى بنُ مُحَمَّدِ بنِ صَاعِدٍ، حَدَّثَنَا الحُسَينُ بنُ الحَسَنِ المَروَزِيُّ، أَخبَرَنَا عَبدُالله بنُ المُبَارَكِ، أَخبَرَنَا مَعمَرٌ، عَن مَطَرٍ، عَن عَمرِو بنِ سَعِيدٍ، عَن بَعضِ الطَّائِيِّينَ، عَن رَافِعِ الخَيرِ رضي الله عنه، قَالَ: صَحِبتُ أَبَا بَكرٍ رضي الله عنه في غَزَاةٍ، فَلَمَّا قَفَلنَا =

=وَكَانَ مِن النَّاسِ تَفرُّقٌ، قُلتُ: يَا أَبَا بَكرٍ، وَاللهِ! إِنَّ رَجُلًا صَحِبَكَ مَا صَحِبَكَ، ثُمَّ فَارَقَكَ لَم يُصِبْ مِنكَ خَيرًا لَقَد خَسِرَ فِي نَفسِي، فَأَوْصِ وَلا تُطَوِّلْ فَأَنسَى، قَالَ: يَرحَمُكَ الله، بَارَكَ الله عَلَيكَ، أَقِمِ الصَّلاةَ المَكتُوبَةَ، وَأَدِّ زَكَاةَ مَالِكَ طَيِّبَةً بِهِ نَفسُكَ، وَصُم رَمَضَانَ، وَحُجَّ البَيْتَ، وَاعلَمْ أَنَّ الهِجْرَةَ فِي الإِسلامِ حَسَنٌ، وَأَنَّ الجِهَادَ فِي الهِجْرَةِ حَسَنٌ، وَلا تَكُونَنَّ أَمِيرًا، قَالَ: قُلتُ: أَمَّا قَولُكَ يَا أَبَا بَكرٍ فِي الصَّلاةِ وَالزَّكَاةِ وَالحَجِّ وَالهِجرَةِ فَهَذَا كُلُّهُ حَسَنٌ، وَأَمَّا قَولُكَ أَلَّا أَكُونَ أَمِيرًا فَإِنَّهُ وَالله يُخَيَّلُ إِلَيَّ أَنَّ خِيَارَكُم اليَومَ أُمَرَاؤُكُم، قَالَ: إِنَّكَ قُلتَ لا تُطَوِّل عَلَيَّ، وَهَذَا حِين أُطَوِّلُ عَلَيكَ، إِنَّ هَذِهِ الإِمَارَةَ التِي تَرَى اليَومَ يَسِيرَةٌ قَد أَوشَكَت أَن تَفشُوَ وَتَكثُرَ حَتَّى يَنَالَهَا مَن لَيسَ لَهَا بِأَهلٍ، وَإِنَّهُ مَن يَكُنْ أَمِيرًا فَإِنَّهُ أَطوَلُ النَّاسِ حِسَابًا، وَأَغلَظُهُ عَذَابًا، وَمَن لَم يَكُنْ أَمِيرًا فَإِنَّهُ مِن أَيسَرِ النَّاسِ وَأَهوَنِهُ عَذَابًا، أَلا إِنَّ الأُمَرَاءَ هُم أَقرَبُ النَّاسِ مِن ظُلمِ المُؤْمِنِينَ، وَمَن يَظلِمِ المُؤمِنِينَ فَإِنَّهُ يَخفِرُ اللهَ، هُم جِيرَانُ اللهِ، وَعُوَّاذُ اللهِ، وَاللهِ! إِنَّ أَحَدَكُم لَتُصَابُ شَاةُ جَارِهِ أَو بَعِيرُ جَارِهِ فَيَبِيتُ وَارِمَ العَضَلِ يَقُولُ: شَاةُ جَارِي، بَعِيرُ جَارِي، وَاللهُ أَحَقُّ أَن يَغضَبَ لِجِيرَانِهِ.

وقال الطبراني رَحِمَهُ الله (ج٥ ص٨): حَدَّثَنَا عَبدُالله بنُ مُحَمَّدِ بنِ سَعِيدِ بنِ أَبِي مَريَمَ، ثَنَا مُحَمَّدُ بنُ يُوسُفَ الفِريَابِيُّ، ثَنَا إِسرَائِيلُ.

وَثَنَا الحُسَينُ بنُ إِسحَاقَ التُّستُرِيُّ، ثَنَا مُحَمَّدُ بنُ عُثمَانَ بنِ كَرَامَةَ، ثَنَا عُبَيدُالله بنُ مُوسَى، ثَنَا إِسرَائِيلُ، عَن إِبرَاهِيمَ بنِ المُهَاجِرِ، عَن طَارِقِ بنِ شِهَابٍ، عَن رَافِعِ بنِ عَمرٍو الطَّائِيِّ، قَالَ: بَعَثَ رَسُولُ اللهِ ﷺ عَمرَو بنَ العَاصِ عَلَى جَيشِ ذَاتِ السَّلاسِلِ، وَبَعَثَ مَعَهُ فِي ذَلِكَ الجَيشِ أَبَا بَكرٍ وَعُمَرَ رضي الله عنهما وَسَرَاةَ أَصحَابِهِ، فَانطَلَقُوا حَتَّى نَزَلُوا جَبَلَ طَيِّءٍ، فَقَالَ عَمرٌو: انظُرُوا إِلَى رَجُلٍ دَلِيلٍ بِالطَّرِيقِ، فَقَالُوا: مَا نَعلَمُهُ إِلَّا رَافِعَ بنَ عَمرٍو؛ فَإِنَّهُ كَانَ رَبِيلًا فِي الجَاهِلِيَّةِ -فَسَأَلتُ طَارِقًا: مَا الرَّبِيلُ؟ قَالَ: اللِّصُّ الَّذِي يَغزُو القَومَ وَحدَهُ فَيَسرِقُ- قَالَ رَافِعٌ: فَلَمَّا قَضَينَا غَزَاتَنَا وَانتَهَيتُ إِلَى المَكَانِ الَّذِي كُنَّا خَرَجنَا مِنهُ تَوَسَّمتُ أَبَا بَكرٍ رضي الله عنه فَأَتَيتُهُ، فَقُلتُ: يَا صَاحِبَ الخِلالِ، إِنِي تَوَسَّمتُكَ مِن بَينِ أَصحَابِكَ، فَائتِنِي بِشَيءٍ إِذَا حَفِظتُهُ كُنتُ مِثلَكُم وَمِنكُم، قَالَ: =

=أَتَحفَظُ أَصَابِعَكَ الخَمسَ؟ قُلتُ: نَعَم، قَالَ: تَشهَدُ أَن لا إِلَهَ إِلَّا الله وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبدُهُ وَرَسُولُهُ، وَتُقِيمُ الصَّلَوَاتِ الخَمسَ، وَتُؤتِي الزَّكَاةَ إِن كَانَ لَكَ، وَتَحُجُّ البَيتَ، وَتَصُومُ رَمَضَانَ، حَفِظتَ؟ قُلتُ: نَعَم، قَالَ: وَأُخرَى: لا تَأَمَّرَنَّ عَلَى اثنَينِ، قُلتُ: هَل تَكُونُ الإِمرَةُ إِلَّا فِيكُم أَهلَ بَدرٍ، قَالَ: يُوشِكُ أَن تَفشُوَ حَتَّى تَبلُغَكَ وَمَن هُوَ دُونَكَ، إِنَّ الله عَزَّ وَجَلَّ لَمَّا بَعَثَ نَبِيَّهُ ﷺ دَخَلَ النَّاسُ فِي الإِسلَامِ، فَمِنهُم مَن دَخَلَ فَهَدَاهُ الله، وَمِنهُم مَن أَكرَهَهُ السَّيفُ فَهُم عُوَّاذُ اللهِ، وَجِيرَانُ اللهِ فِي خَفَارَةِ اللهِ، إِنَّ الرَّجُلَ إِذَا كَانَ أَمِيرًا فَتَظَالَمَ النَّاسُ بَينَهُم فَلَم يَأخُذ لِبَعضِهِم مِن بَعضٍ انتَقَمَ الله مِنهُ، إِنَّ الرَّجُلَ لَتُؤخَذُ شَاةُ جَارِهِ فَيَظَلُّ نَاتِئَ عَضَلَتِهِ غَضَبًا لِجَارِهِ، وَالله مِن وَرَاءِ جَارِهِ.

قَالَ رَافِعٌ: فَمَكَثتُ سَنَةً، ثُمَّ إِنَّ أَبَا بَكرٍ استُخلِفَ فَرَكِبتُ إِلَيهِ، فَقُلتُ: أَنَا رَافِعٌ، كُنتُ لَقِيتُكَ يَومَ كَذَا وَكَذَا مَكَانَ كَذَا وَكَذَا، قَالَ: عَرَفتُ، قُلتُ: كُنتَ نَهَيتَنِي عَن الإِمَارَةِ، ثُمَّ رَكِبتَ بِأَعظَمَ مِن ذَلِكَ أُمَّةِ مُحَمَّدٍ ﷺ، قَالَ: نَعَم، فَمَن لَم يُقِم فِيهِم بِكِتَابِ الله فَعَلَيهِ بَهلَةُ الله، يَعنِي لَعنَةَ اللهِ.

وقال الإمام أحمد رحمه الله في "الزهد" ص(١٠٨): ثَنَا وَكِيعٌ، وَأَبُومُعَاوِيَةَ المعنَى وَاحِدٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا الأَعمَشُ، عَن سُلَيمَانَ بنِ مَيسَرَةَ، عَن طَارِقِ بنِ شِهَابٍ، عَن رَافِعِ بنِ أَبِي رَافِعٍ الطَّائِيِّ، قَالَ: رَافَقتُ أَبَا بَكرٍ فِي غَزوَةِ ذَاتِ السَّلَاسِلِ، وَعَلَيهِ كِسَاءٌ لَهُ فَدَكِيٌّ يُخِلُّهُ عَلَيهِ إِذَا رَكِبَ، وَنَلبَسُهُ أَنَا وَهُوَ إِذَا نَزَلنَا.

هذا حديث صحيح بمجموع طرقه، فسند الطبراني الذي من طريق شيخه الحسين بن إسحاق التستري محتمل للتحسين، وسند الإمام أحمد رحمه الله رجاله رجال الصحيح، إلا سليمان بن ميسرة وقد وثَّقه العجلي، ويحيى، والنسائي، كما في "تعجيل المنفعة".

وفي "كنز العمال" (ج٥ ص٥٨٦) عن عبدالملك بن عمير، عن رافع الطائي، فذكر بعض الحديث، ثم عزاه لأحمد وقال: قال ابن كثير: إسناده حسن.

وفي "كنز العمال" أيضًا عن طارق بن شهاب، عن رافع بن أبي رافع، فذكر بعضه، ثم قال: (ابن راهويه والعدني والبغوي وابن خزيمة).

رَبَاحُ بنُ الرَّبِيعِ(١) أَخُو حَنظلَةَ بنِ الرَّبِيعِ، رَوَاهُ أَبُوالزِّنَادِ، عَن مُرقِّعِ بنِ صَيفِيٍّ عَنهُ.

الحَسَنُ① بنُ عَلِيٍّ بنِ أَبِي طَالِبٍ(٢)، حَدِيثُ بُرَيدٍ، عَن أَبِي الحَورَاءِ②.

---

(١) **الحديث الرابع والستون**: قال الإمام أحمد رحمه الله (ج٣ ص٤٨٨): حَدَّثَنَا أبوعَامِرٍ عَبدُالمَلِكِ بْنُ عَمْرٍو، قَالَ: حَدَّثَنَا المُغِيرَةُ بْنُ عبدالرَّحْمَنِ③، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، قَالَ: حَدَّثَنِي المُرَقِّعُ بْنُ صَيْفِيٍّ، عَنْ جَدِّهِ رَبَاحِ بْنِ الرَّبِيعِ أَخِي حَنْظَلَةَ الكَاتِبِ، أَنَّهُ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ خَرَجَ مَعَ رَسُولِ الله ﷺ فِي غَزْوَةٍ غَزَاهَا وَعَلَى مُقَدِّمَتِهِ خَالِدُ بْنُ الوَلِيدِ، فَمَرَّ رَبَاحٌ وَأَصْحَابُ رَسُولِ الله ﷺ عَلَى امْرَأَةٍ مَقْتُولَةٍ مِمَّا أَصَابَتِ المُقَدِّمَةُ، فَوَقَفُوا يَنْظُرُونَ إِلَيْهَا وَيَتَعَجَّبُونَ مِنْ خَلقِهَا حَتَّى لَحِقَهُمْ رَسُولُ الله ﷺ عَلَى رَاحِلَتِهِ، فَانْفَرَجُوا عَنْهَا، فَوَقَفَ عَلَيْهَا رَسُولُ الله ﷺ فَقَالَ: «**مَا كَانَتْ هَذِهِ لِتُقَاتِلَ!**» فَقَالَ لأَحَدِهِمْ: «**الحَقْ خَالِدًا فَقُل لَهُ: لا تَقْتُلُونَ ذُرِّيَّةً ولا عَسِيفًا**».

الحديث أخرجه أبوداود (ج٢ ص٤٩) ط ح، وابن ماجه (ج٢ ص٩٤٨)، وقد رواه أحمد (ج٤ ص١٧٨)، وابن ماجه (ج٢ ص٩٤٨) من حديث الثوري عن أبي الزناد فذكره من حديث حنظلة، قال الحافظ المزي في «الأطراف» (ج٣ ص٨٦): قال أبوبكر بن أبي شيبة: الثوري يخطئ فيه. اهـ

والحديث ليس على شرطهما؛ لأنهما لم يخرجا لمرقع بن صيفي شيئًا، بل لم يوثقه معتبر، وقد روى عنه جماعة والذي يظهر لي أن الحديث **لا يرتقي إلى الحسن**.

(٢) **الحديث الخامس والستون**: قال الإمام أحمد رحمه الله (ج١ ص١٩٩): حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ بُرَيْدِ بْنِ أَبِي مَرْيَمَ السَّلُولِيِّ، عَنْ أَبِي =

---

① في الأصلين: الحسين، والصواب الحسن كما تراه في السند، وكما هو موجود في هامش (ب).

② في (ز): يزيد عن أبي الجوزاء والصواب: يزيد عن أبي الحوراء.

③ هو الحزامي من رجال الجماعة.

=الحَوْرَاءِ، عَنِ الحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، قَالَ: عَلَّمَنِي رَسُولُ الله ﷺ كَلِمَاتٍ أَقُولُهُنَّ في قُنُوتِ الوَتْرِ: «اللهمَّ اهْدِنِي فِي مَنْ هَدَيْتَ، وَعَافِنِي فِي مَنْ عَافَيْتَ، وَتَوَلَّنِي فِي مَنْ تَوَلَّيْتَ، وَبَارِكْ لِي فِيمَا أَعْطَيْتَ، وَقِنِي شَرَّ مَا قَضَيْتَ؛ فَإِنَّكَ تَقْضِي ولا يُقْضَى عَلَيْكَ، إِنَّهُ لا يَذِلُّ مَنْ وَالَيْتَ، تَبَارَكْتَ رَبَّنَا وَتَعَالَيْتَ».

ثم ذكر له إسنادين إلى بريد.

الحديث أخرجه أبوداود (ج١ ص٣٢٩) ط ح، والترمذي (ج١ ص٢٨٩) ط الاتحاد العربي، والنسائي (ج٣ ص٢٠٦)، وابن ماجه (ج١ ص٣٧٢)، وأبويعلى في «مسنده» (ج٦ ص٦١١)، وابن حبان كما في «موارد الظمآن» ص(١٣٧)، والحاكم (ج٣ ص١٧٢)، وأبونعيم (ج٩ ص٣٢١)، والطبراني في «الكبير» (ج٣ ص٧٣) وحسنه الترمذي وقال: لا نعرف عن النبي ﷺ في القنوت في الوتر شيئًا أحسن منه.

وأقول: الحديث ليس على شرطهما؛ فإنهما لم يخرجا لبريد وأبي الحوراء وإن كانا ثقتين، وقال الحافظ في «الفتح» (ج٣ ص١٤٣) ط ح: صححه الترمذي وغيره، لكن ليس على شرط البخاري.

طريق أخرى:

قال الإمام أحمد رحمه الله (ج١ ص٢٠٠): حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ شُعْبَةَ، حَدَّثَنِي بُرَيْدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ، عَنْ أَبِي الحَوْرَاءِ السَّعْدِيِّ، قَالَ: قُلْتُ لِلْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ: مَا تَذْكُرُ مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ؟ قَالَ: أَذْكُرُ أَنِّي أَخَذْتُ تَمْرَةً مِنْ تَمْرِ الصَّدَقَةِ فَأَلْقَيْتُهَا فِي فَمِي فَانْتَزَعَهَا رَسُولُ اللهِ ﷺ بِلُعَابِهَا، فَأَلْقَاهَا فِي التَّمْرِ، فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ: مَا عَلَيْكَ لَوْ أَكَلَ هَذِهِ التَّمْرَةَ؟! قَالَ: «إِنَّا لا نَأْكُلُ الصَّدَقَةَ». قَالَ: وَكَانَ يَقُولُ: «دَعْ مَا يَرِيبُكَ إِلَى مَا لا يَرِيبُكَ؛ فَإِنَّ الصِّدْقَ طُمَأْنِينَةٌ، وَإِنَّ الكَذِبَ رِيبَةٌ». قَالَ: وَكَانَ يُعَلِّمُنَا هَذَا الدُّعَاءَ: «اللهُمَّ اهْدِنِي فِي مَنْ هَدَيْتَ، وَعَافِنِي فِي مَنْ عَافَيْتَ، وَتَوَلَّنِي فِي مَنْ تَوَلَّيْتَ، وَبَارِكْ لِي فِيمَا أَعْطَيْتَ، وَقِنِي شَرَّ مَا قَضَيْتَ، إِنَّهُ لا يَذِلُّ مَنْ وَالَيْتَ، وَرُبَّمَا قَالَ: تَبَارَكْتَ رَبَّنَا وَتَعَالَيْتَ».

حَبِيبُ بنُ مَسلَمَةَ(١)، حَدِيثُ مَكحُولٍ، عَن زِيَادِ بنِ جَارِيَةَ① عَنهُ.

= طريق أخرى:

قال الإمام أحمد رَحِمَهُ اللهُ (ج١ ص٢٠٠): حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، قَالَ: سَمِعْتُ بُرَيْدَ بْنَ أَبِي مَرْيَمَ، يُحَدِّثُ عَنْ أَبِي الحَوْرَاءِ، قَالَ: قُلْتُ لِلْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ: مَا تَذْكُرُ مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ؟ قَالَ: أَذْكُرُ مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ أَنِّي أَخَذْتُ تَمْرَةً مِنْ تَمْرِ الصَّدَقَةِ فَجَعَلْتُهَا فِي فِيَّ، قَالَ: فَنَزَعَهَا رَسُولُ اللهِ ﷺ بِلُعَابِهَا، فَجَعَلَهَا فِي التَّمْرِ، فَقِيلَ: يَا رَسُولَ اللهِ، مَا كَانَ عَلَيْكَ مِنْ هَذِهِ التَّمْرَةِ لِهَذَا الصَّبِيِّ، قَالَ: «**وَإِنَّا آلَ مُحَمَّدٍ لا تَحِلُّ لَنَا الصَّدَقَةُ**». قَالَ: وَكَانَ يَقُولُ: «**دَعْ مَا يَرِيبُكَ إِلَى مَا لا يَرِيبُكَ؛ فَإِنَّ الصِّدْقَ طُمَأْنِينَةٌ، وَإِنَّ الكَذِبَ رِيبَةٌ**». قَالَ: وَكَانَ يُعَلِّمُنَا هَذَا الدُّعَاءَ: «**اللهُمَّ اهْدِنِي فِي مَنْ هَدَيْتَ، وَعَافِنِي فِي مَنْ عَافَيْتَ، وَتَوَلَّنِي فِي مَنْ تَوَلَّيْتَ، وَبَارِكْ لِي فِيمَا أَعْطَيْتَ، وَقِنِي شَرَّ مَا قَضَيْتَ، إِنَّكَ تَقْضِي وَلا يُقْضَى عَلَيْكَ، إِنَّهُ لا يَذِلُّ مَنْ وَالَيْتَ**»، قَالَ شُعْبَةُ: وَأَظُنُّهُ قَدْ قَالَ هَذِهِ أَيْضًا: «**تَبَارَكْتَ رَبَّنَا وَتَعَالَيْتَ**».

قَالَ شُعْبَةُ: وَقَدْ حَدَّثَنِي مَنْ سَمِعَ هَذَا مِنْهُ، ثُمَّ إِنِّي سَمِعْتُهُ حَدَّثَ بِهَذَا الحَدِيثِ، مَخْرَجَهُ إِلَى المَهْدِيِّ بَعْدَ مَوْتِ أَبِيهِ، فَلَمْ يَشُكَّ فِي تَبَارَكْتَ وَتَعَالَيْتَ، فَقُلْتُ لِشُعْبَةَ: إِنَّكَ تَشُكُّ فِيهِ، فَقَالَ: لَيْسَ فِيهِ شَكٌّ.

(١) **الحديث السادس والستون:** قال الإمام أحمد رَحِمَهُ اللهُ (ج٤ ص١٦٠): حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ سعِيدِ بْنِ عبدالعَزِيزِ، حَدَّثَنَا مَكْحُولٌ، عَنْ زِيَادِ بْنِ جَارِيَةَ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ مَسْلَمَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَفَّلَ الثُّلُثَ بَعْدَ الخُمُسِ.

وله أسانيد أخرى في "المسند".

الحديث أخرجه أبوداود (ج٢ ص٧٢ و٧٣) ط ح، وابن ماجه (ج٢ ص٩٥١).

والحديث رجاله رجال الصحيح، إلا زياد بن جارية، وقد قال الحافظ في "التقريب": يقال: له صحبة، وقد وثقه النسائي.

---

① في (ب): حارثة والصواب جارية كما في (ز) وكما تراه في السند.

صُمَيتَةُ[١]، حَدِيثُ الزُّهرِيِّ عَن عُبَيدِالله بنِ عَبْدِاللهِ بن عُمَرَ①، عَن صُمَيتَةَ، في فَضلِ المَدِينَةِ.

أُمَيمَةُ بِنتُ رُقَيقَةَ[٢]، رَوَى عَنهَا ابنُ المُنكَدِرِ وَابنَتُهَا حَكِيمَةُ.

---

(١) **الحديث السابع والستون**: قال ابن حبان رحمه الله كما في "الموارد" ص (٢٥٥): أَخبَرَنَا ابنُ قُتَيبَةَ، حَدَّثَنَا حَرمَلَةُ بنُ يحيَى، حَدَّثَنَا ابنُ وَهبٍ، أَنبَأَنَا يُونُسُ، عَن ابنِ شِهَابٍ، عَن عُبَيدِالله بنِ عَبدِالله بنِ عُتبَةَ، عَن الصُّمَيتَةِ امرَأَةٌ مِن بَنِي لَيثٍ سَمِعَهَا تُحَدِّثُ صَفِيَّةَ بِنتَ أَبِي عُبَيدٍ، أَنَّهَا سَمِعَت رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «مَن استَطَاعَ أَلَّا يَمُوتَ إِلَّا بِالمَدِينَةِ فَلَيَمُت بِهَا؛ فَإِنَّهُ مَن يَمُت بِهَا يُشفَع لَهُ أَو يُشهَد لَهُ».

الحديث على شرط مسلم، وشيخ ابن حبان هو محمد بن الحسن بن قتيبة، قال فيه الذهبي في "تذكرة الحفاظ": الحافظ والثقة.

(٢) **الحديث الثامن والستون**: قال الإمام أحمد (ج٦ ص٣٥٧): حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، قَالَ: سَمِعَ ابْنُ الْمُنْكَدِرِ أُمَيْمَةَ بِنْتَ رُقَيْقَةَ تَقُولُ: بَايَعْتُ رَسُولَ الله ﷺ في نِسْوَةٍ فَلَقَّنَنَا: «فِيمَا اسْتَطَعْتُنَّ وَأَطَقْتُنَّ» قُلتُ: اللهُ وَرَسُولُهُ أَرْحَمُ بِنَّا مِنْ أَنْفُسِنَا، قُلتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، بَايِعْنَا؟ قَالَ: «إِنِّي لا أُصَافِحُ النِّسَاءَ، إِنَّمَا قَوْلِي لامْرَأَةٍ، قَوْلِي لِمِائَةِ امْرَأَةٍ».

وقال الإمام أحمد رحمه الله (ج٦ ص٣٥٧): حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنِ ابْنِ إِسْحَاقَ، قَالَ: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُنْكَدِرِ، عَنْ أُمَيْمَةَ بِنْتِ رُقَيْقَةَ التَّيْمِيَّةِ، قَالَتْ: أَتَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ في نِسْوَةٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ لِنُبَايِعَهُ، فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللهِ، جِئْنَا لِنُبَايِعَكَ عَلَى أَلَّا نُشْرِكَ بِاللهِ شَيْئًا، وَلا نَسْرِقَ، وَلا نَزْنِيَ، وَلا نَقْتُلَ أَوْلادَنَا، وَلا نَأْتِيَ بِبُهْتَانٍ نَفْتَرِيهِ بَيْنَ أَيْدِينَا وَأَرْجُلِنَا، وَلا نَعْصِيَكَ في مَعْرُوفٍ، قَالَتْ: فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «فِيمَا اسْتَطَعْتُنَّ وَأَطَقْتُنَّ» قَالَتْ: قُلْنَا: اللهُ وَرَسُولُهُ أَرْحَمُ بِنَا مِنْ أَنْفُسِنَا، بَايِعْنَا يَا رَسُولَ اللهِ، قَالَ: «اذْهَبْنَ فَقَدْ بَايَعْتُكُنَّ، إِنَّمَا قَوْلِي لِمِائَةِ امْرَأَةٍ كَقَوْلِي =

---

① في الأصلين: عبيدالله بن عبدالله بن عمر وصوابه: عبيدالله بن عبدالله بن عتبة كما تراه في السند، وكما هو موجود أيضًا في سند الحديث في "أسد الغابة".

أُنَيسَةُ بِنتُ خُبَيبِ بنِ يَسَافٍ[1]، رَوَى عَنهَا خُبَيبُ بنُ عَبدِالرَّحمَنِ.

=لامْرَأَةٍ وَاحِدَةٍ» قَالَتْ: وَلَمْ يُصَافِحْ رَسُولُ اللهِ ﷺ مِنَّا امْرَأَةً.

حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ عِيسَى، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ، عَنْ أُمَيْمَةَ بِنْتِ رُقَيْقَةَ، أَنَّهَا قَالَتْ: أَتَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ فِي نِسْوَةٍ نُبَايِعُهُ، فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللهِ، نُبَايِعُكَ عَلَى أَلَّا نُشْرِكَ بِاللهِ شَيْئًا، وَلا نَسْرِقَ، وَلا نَزْنِيَ، وَلا نَأْتِيَ بِبُهْتَانٍ نَفْتَرِيهِ بَيْنَ أَيْدِينَا وَأَرْجُلِنَا، وَلا نَعْصِيَكَ فِي مَعْرُوفٍ، قَالَ: قَالَ: «**فِيمَا اسْتَطَعْتُنَّ وَأَطَقْتُنَّ**» قَالَتْ: فَقُلْنَا: اللهُ وَرَسُولُهُ أَرْحَمُ بِنَا مِنَّا بِأَنْفُسِنَا، هَلُمَّ نُبَايِعْكَ يَا رَسُولَ اللهِ، قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**إِنِّي لا أُصَافِحُ النِّسَاءَ، إِنَّمَا قَوْلِي لِمِائَةِ امْرَأَةٍ كَقَوْلِي لامْرَأَةٍ وَاحِدَةٍ**».

حَدَّثَنَا عَبْدُالرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ مُحَمَّدٍ يَعْنِي ابْنَ الْمُنْكَدِرِ، عَنْ أُمَيْمَةَ بِنْتِ رُقَيْقَةَ، قَالَتْ: أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فِي نِسَاءٍ نُبَايِعُهُ، فَأَخَذَ عَلَيْنَا مَا فِي الْقُرْآنِ: أَلَّا نُشْرِكَ بِاللهِ شَيْئًا... الآيَةَ، قَالَ: «**فِيمَا اسْتَطَعْتُنَّ وَأَطَقْتُنَّ**» قُلْنَا: اللهُ وَرَسُولُهُ أَرْحَمُ بِنَا مِنْ أَنْفُسِنَا، قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللهِ، أَلَّا تُصَافِحُنَا؟ قَالَ: «**إِنِّي لا أُصَافِحُ النِّسَاءَ، إِنَّمَا قَوْلِي لامْرَأَةٍ وَاحِدَةٍ، كَقَوْلِي لِمِائَةِ امْرَأَةٍ**».

حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ، قَالَ: سَمِعْتُ أُمَيْمَةَ بِنْتَ رُقَيْقَةَ تُحَدِّثُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «**لَسْتُ أُصَافِحُ النِّسَاءَ، إِنَّمَا قَوْلِي لامْرَأَةٍ وَاحِدَةٍ، كَقَوْلِي لِمِائَةِ امْرَأَةٍ**».

الحديث رواه الترمذي (ج٣ ص٧٧) ط الاتحاد العربي، وقال: هذا حديث حسن صحيح، والنسائي (ج٧ ص١٣٤) وابن ماجه (ج٣ ص٩٥٩) ومالك في «الموطإ» (ج٣ ص١٤٧) والحميدي في «المسند» (ج١ ص١٦٣) والدارقطني (ج٤ ص١٤٦ و١٤٧) وهو على شرط الشيخين.

(١) **الحديث التاسع والستون**: قال الإمام أحمد رحمه الله (ج٦ ص٤٣٣): حَدَّثَنَا عَفَّانُ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ خُبَيْبٍ، قَالَ: سَمِعْتُ عَمَّتِي تَقُولُ وَكَانَتْ حَجَّتْ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «**إِنَّ ابْنَ أُمِّ مَكْتُومٍ يُنَادِي بِلَيْلٍ؛ فَكُلُوا** =

مُعَاوِيَةُ بنُ حَيدَةَ[1]، مِن رِوَايَةِ حَكِيمِ بنِ مُعَاوِيَةَ، رَوَى عَنهُ أَبُوقَزَعَةَ سُوَيدُ بنُ حُجَيرٍ البَاهِلِيُّ، وَالجُرَيرِيُّ عَنهُ.

=وَاشْرَبُوا حَتَّى يُنَادِيَ بِلالٌ، أَوْ إِنَّ بِلالاً يُنَادِي بِلَيْلٍ؛ فَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يُنَادِيَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ» وَكَانَ يَصْعَدُ هَذَا وَيَنْزِلُ هَذَا، فَنَتَعَلَّقُ بِهِ فَنَقُولُ: كَمَا أَنْتَ حَتَّى نَتَسَحَّرَ.

الحديث أخرجه النسائي (ج٢ ص١٠) وابن خزيمة (ج١ ص٢١٠).

والحديث على شرط الشيخين، لكن قال الحافظ المزي كما في «تحفة الأشراف» (ج١١ ص٢٧٠): رواه شعبة عن خبيب بن عبدالرحمن، واختلف عليه فيه، فمنهم من قال فيه هكذا، يعني باللفظ الأول، ومنهم من قال فيه كما روى ابن عمر: إن بلالاً ينادي بليل، قال أبوعمر بن عبدالبر: وهو المحفوظ والصواب إن شاء الله تعالى.اهـ

(١) **الحديث السبعون**: قال الإمام أحمد رحمه الله (ج٥ ص٥): حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي قَزَعَةَ البَاهِلِيِّ، عَنْ حَكِيمِ بْنِ مُعَاوِيَةَ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «**لا يَقْبَلُ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ تَوْبَةَ عَبدٍ أَشْرَكَ بِالله بَعْدَ إِسْلامِهِ**».

وأخرجه أيضًا من حديث بهز بن حكيم، عن أبيه، عن جده.

وأخرجه النسائي (ج٥ ص٦٢) من حديث بهز أيضًا، والحديث ليس على شرطهما لأنهما لم يخرجا لحكيم بن معاوية شيئًا، والحديث صحيح.

وقال الإمام أحمد رحمه الله (ج٤ ص٤٤٦): حَدَّثَنَا عَبْدُاللهِ بْنُ الحَارِثِ، حَدَّثَنِي شِبْلُ بْنُ عَبَّادٍ وَابْنُ أَبِي بُكَيْرٍ -يَعْنِي يَحْيَى بْنَ أَبِي بُكَيْرٍ- حَدَّثَنَا شِبْلُ بْنُ عَبَّادٍ المَعْنَى، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا قَزَعَةَ يُحَدِّثُ عَمْرَو بْنَ دِينَارٍ بِحَدِيثٍ عَنْ حَكِيمِ بْنِ مُعَاوِيَةَ البَهْزِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّهُ قَالَ لِلنَّبِيِّ ﷺ: إِنِّي حَلَفْتُ هَكَذَا، وَنَشَرَ أَصَابِعَ يَدَيْهِ حَتَّى تُخْبِرَنِي مَا الَّذِي بَعَثَكَ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى بِهِ؟ قَالَ: «**بَعَثَنِي اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى بِالإِسْلامِ**»، قَالَ: وَمَا الإِسْلامُ؟ قَالَ: «**شَهَادَةُ أَنْ لا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، وَتُقِيمُ الصَّلاةَ، وَتُؤْتِي الزَّكَاةَ، أَخَوَانِ نَصِيرَانِ لا يَقْبَلُ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ مِنْ أَحَدٍ تَوْبَةً أَشْرَكَ بَعْدَ إِسْلامِهِ**» قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، مَا حَقُّ زَوْجِ أَحَدِنَا عَلَيْهِ؟ قَالَ: «**تُطْعِمُهَا إِذَا**=

=أَكَلْتَ، وَتَكْسُوهَا إِذَا اكْتَسَيْتَ، وَلا تَضْرِبِ الوَجْهَ، وَلا تُقَبِّحْ وَلا تَهْجُرْ إِلَّا في البَيْتِ» ثُمَّ قَالَ: «هَاهُنَا تُحْشَرُونَ، هَاهُنَا تُحْشَرُونَ، هَاهُنَا تُحْشَرُونَ -ثَلاثًا- رُكْبَانًا وَمُشَاةً وَعَلَى وُجُوهِكُمْ، تُوفُونَ يَوْمَ القِيَامَةِ سَبْعِينَ أُمَّةً، أَنْتُمْ آخِرُ الأُمَمِ وَأَكْرَمُهَا عَلَى اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى، تَأْتُونَ يَوْمَ القِيَامَةِ وَعَلَى أَفْوَاهِكُمُ الفِدَامُ، أَوَّلُ مَا يُعْرِبُ عَنْ أَحَدِكُمْ فَخِذُهُ»، قَالَ ابْنُ أَبِي بُكَيْرٍ: فَأَشَارَ بِيَدِهِ إِلَى الشَّامِ فَقَالَ: «إِلَى هَاهُنَا تُحْشَرُونَ».

حَدَّثَنَا مُهَنَّأُ بْنُ عَبْدِالحَمِيدِ أَبُو شِبْلٍ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي قَزَعَةَ، عَنْ حَكِيمِ بْنِ مُعَاوِيَةَ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ رَجُلًا كَانَ فِي مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ رَغَسَهُ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى مَالًا وَوَلَدًا، حَتَّى ذَهَبَ عَصْرٌ وَجَاءَ عَصْرٌ، فَلَمَّا حَضَرَتْهُ الوَفَاةُ قَالَ: أَيْ بَنِيَّ، أَيَّ أَبٍ كُنْتُ لَكُمْ؟ قَالُوا: خَيْرَ أَبٍ، قَالَ: فَهَلْ أَنْتُمْ مُطِيعِيَّ؟ قَالُوا: نَعَمْ، قَالَ: انْظُرُوا إِذَا مُتُّ أَنْ تُحَرِّقُونِي حَتَّى تَدَعُونِي فَحْمًا»، قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «فَفَعَلُوا ذَلِكَ، ثُمَّ اهْرُسُونِي بِالمِهْرَاسِ»، يُومِئُ بِيَدِهِ، قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «فَفَعَلُوا وَاللهِ ذَلِكَ، ثُمَّ اذْرُونِي فِي البَحْرِ فِي يَوْمٍ رِيحٍ، لَعَلِّي أَضِلُّ اللهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى» قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «فَفَعَلُوا وَاللهِ ذَلِكَ، فَإِذَا هُوَ فِي قَبْضَةِ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى، فَقَالَ: يَا ابْنَ آدَمَ، مَا حَمَلَكَ عَلَى مَا صَنَعْتَ؟ قَالَ: أَيْ رَبِّ، مَخَافَتُكَ، قَالَ: فَتَلَافَاهُ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى بِهَا».

حَدَّثَنَا يَزِيدُ، أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي قَزَعَةَ، عَنْ حَكِيمِ بْنِ مُعَاوِيَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: سَأَلَهُ رَجُلٌ مَا حَقُّ المَرْأَةِ عَلَى الزَّوْجِ؟ قَالَ: «تُطْعِمُهَا إِذَا طَعِمْتَ، وَتَكْسُوهَا إِذَا اكْتَسَيْتَ، وَلا تَضْرِبِ الوَجْهَ، وَلا تُقَبِّحْ وَلا تَهْجُرْ إِلَّا في البَيْتِ».

حَدَّثَنَا عَفَّانُ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، أَخْبَرَنَا أَبُوقَزَعَةَ سُوَيْدُ بْنُ حُجَيْرٍ البَاهِلِيُّ، عَنْ حَكِيمِ بْنِ مُعَاوِيَةَ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ أَخَاهُ مَالِكًا قَالَ: يَا مُعَاوِيَةُ، إِنَّ مُحَمَّدًا أَخَذَ جِيرَانِي، فَانْطَلِقْ إِلَيْهِ؛ فَإِنَّهُ قَدْ عَرَفَكَ وَكَلَّمَكَ، قَالَ: فَانْطَلَقْتُ مَعَهُ، فَقَالَ: دَعْ لِي جِيرَانِي فَإِنَّهُمْ قَدْ كَانُوا أَسْلَمُوا، فَأَعْرَضَ عَنْهُ، فَقَامَ مُتَمَعِّطًا، فَقَالَ: أَمْ وَاللهِ! لَئِنْ فَعَلْتَ إِنَّ النَّاسَ لَيَزْعُمُونَ أَنَّكَ تَأْمُرُ بِالأَمْرِ وَتَخْلُفُ إِلَى غَيْرِهِ، وَجَعَلْتُ أَجُرُّهُ وَهُوَ =

=يَتَكَلَّمُ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَا تَقُولُ؟» فَقَالُوا: إِنَّكَ وَاللهِ لَئِنْ فَعَلْتَ ذَلِكَ إِنَّ النَّاسَ لَيَزْعُمُونَ أَنَّكَ لَتَأْمُرُ بِالأَمْرِ وَتُخَالِفُ إِلَى غَيْرِهِ. قَالَ: فَقَالَ: «أَوَقَدْ قَالُوهَا أَوْ قَائِلُهُمْ، فَلَئِنْ فَعَلْتُ ذَاكَ وَمَا ذَاكَ إِلَّا عَلَيَّ، وَمَا عَلَيْهِمْ مِنْ ذَلِكَ مِنْ شَيْءٍ، أَرْسِلُوا لَهُ جِيرَانَهُ».

حَدَّثَنَا عَفَّانُ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنِ الجُرَيْرِيِّ، عَنْ حَكِيمِ بْنِ مُعَاوِيَةَ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «وَأَنْتُمْ تُوفُونَ سَبْعِينَ أُمَّةً، أَنْتُمْ خَيْرُهَا وَأَكْرَمُهَا عَلَى اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى».

وقال الإمام أحمد رحمه الله (ج٥ ص٢): حَدَّثَنَا أَبُوكَامِلٍ، عَنْ حَمَّادٍ، حَدَّثَنَا أَبُوقَزَعَةَ، عَنْ حَكِيمِ بْنِ مُعَاوِيَةَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ اللهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى لا يَقْبَلُ تَوْبَةَ عَبْدٍ كَفَرَ بَعْدَ إِسْلامِهِ».

وقال الإمام أحمد رحمه الله (ج٥ ص٣): حَدَّثَنَا عَفَّانُ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، أَخْبَرَنَا أَبُوقَزَعَةَ البَاهِلِيُّ، عَنْ حَكِيمِ بْنِ مُعَاوِيَةَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: أَتَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ فَقُلْتُ: مَا أَتَيْتُكَ حَتَّى حَلَفْتُ عَدَدَ أَصَابِعِي هَذِهِ أَلَّا آتِيَكَ -أَرَانَا عَفَّانُ وَطَبَّقَ كَفَّيْهِ- فَبِالَّذِي بَعَثَكَ بِالحَقِّ مَا الَّذِي بَعَثَكَ بِهِ؟ قَالَ: «الإِسْلامُ»، قَالَ: وَمَا الإِسْلامُ؟ قَالَ: «أَنْ يُسْلِمَ قَلْبُكَ للهِ تَعَالَى، وَأَنْ تُوَجِّهَ وَجْهَكَ إِلَى اللهِ تَعَالَى، وَتُصَلِّيَ الصَّلاةَ المَكْتُوبَةَ، وَتُؤَدِّيَ الزَّكَاةَ المَفْرُوضَةَ، أَخَوَانِ نَصِيرَانِ لا يَقْبَلُ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ مِنْ أَحَدٍ تَوْبَةً أَشْرَكَ بَعْدَ إِسْلامِهِ» قُلْتُ: مَا حَقُّ زَوْجَةِ أَحَدِنَا عَلَيْهِ؟ قَالَ: «تُطْعِمُهَا إِذَا طَعِمْتَ، وَتَكْسُوهَا إِذَا اكْتَسَيْتَ، وَلا تَضْرِبِ الوَجْهَ، وَلا تُقَبِّحْ وَلا تَهْجُرْ إِلَّا فِي البَيْتِ». قَالَ: «تُحْشَرُونَ هَاهُنَا -وَأَوْمَأَ بِيَدِهِ إِلَى نَحْوِ الشَّامِ- مُشَاةً وَرُكْبَانًا وَعَلَى وُجُوهِكُمْ، تُعْرَضُونَ عَلَى اللهِ تَعَالَى، وَعَلَى أَفْوَاهِكُمْ الفِدَامُ، وَأَوَّلُ مَا يُعْرِبُ عَنْ أَحَدِكُمْ فَخِذُهُ»، وَقَالَ: مَا مِنْ مَوْلَى يَأْتِي مَوْلًى لَهُ فَيَسْأَلُهُ مِنْ فَضْلٍ عِنْدَهُ فَيَمْنَعُهُ إِلَّا جَعَلَهُ اللهُ تَعَالَى عَلَيْهِ شُجَاعًا يَنْهَسُهُ قَبْلَ القَضَاءِ» قَالَ عَفَّانُ: يَعْنِي بِالمَوْلَى ابْنَ عَمِّهِ، قَالَ: وَقَالَ: «إِنَّ رَجُلًا مِمَّنْ كَانَ قَبْلَكُمْ رَغَسَهُ اللهُ تَعَالَى مَالا وَوَلَدًا حَتَّى ذَهَبَ عَصْرٌ وَجَاءَ آخَرُ، فَلَمَّا احْتُضِرَ قَالَ لِوَلَدِهِ: أَيَّ أَبٍ كُنْتُ لَكُمْ؟ قَالُوا: خَيْرَ أَبٍ، فَقَالَ: هَلْ أَنْتُمْ مُطِيعِيَّ وَإِلَّا أَخَذْتُ مَالِي مِنْكُمْ، انْظُرُوا إِذَا أَنَا مُتُّ أَنْ تُحَرِّقُونِي حَتَّى تَدَعُونِي حُمَمًا، ثُمَّ اهْرُسُونِي بِالمِهْرَاسِ»، =

آخِرُ الإِلزَامَاتِ[1]

=وَأَدَارَ رَسُولُ اللهِ ﷺ حِذَاءَ رُكْبَتَيْهِ، قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**فَفَعَلُوا وَاللهِ**»، وَقَالَ نَبِيُّ اللهِ ﷺ بِيَدِهِ هَكَذَا: «**ثُمَّ اذْرُونِي فِي يَوْمٍ رَاحٍ، لَعَلِّي أَضِلُّ اللهَ تَعَالَى**» كَذَا قَالَ عَفَّانُ، قَالَ أَبِي: وَقَالَ مُهَنَّا أَبُوشِبْلٍ: عَنْ حَمَّادٍ، «**أَضِلُّ اللهَ، فَفَعَلُوا وَاللهِ ذَاكَ، فَإِذَا هُوَ قَائِمٌ فِي قَبْضَةِ اللهِ تَعَالَى، فَقَالَ: يَا ابْنَ آدَمَ، مَا حَمَلَكَ عَلَى مَا فَعَلْتَهُ؟ قَالَ: مِنْ مَخَافَتِكَ، قَالَ: فَتَلافَاهُ اللهُ تَعَالَى بِهَا**».

حَدَّثَنَا حَسَنٌ، قَالَ حَمَّادٌ: فِيمَا سَمِعْتُهُ، قَالَ: وَسَمِعْتُ الجُرَيْرِيَّ يُحَدِّثُ عَنْ حَكِيمِ بْنِ مُعَاوِيَةَ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «**أَنْتُمْ تُوفُونَ سَبْعِينَ أُمَّةً، أَنْتُمْ آخِرُهَا وَأَكْرَمُهَا عَلَى اللهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَمَا بَيْنَ مِصْرَاعَيْنِ مِنْ مَصَارِيعِ الجَنَّةِ مَسِيرَةُ أَرْبَعِينَ عَامًا، وَلَيَأْتِيَنَّ عَلَيْهِ يَوْمٌ وَإِنَّهُ لَكَظِيظٌ**».

حديث أبي قزعة وهو سويد بن حُجَيْرٍ عن حكيم بن معاوية عن أبيه صحيح، والله أعلم.

(١) **قلت: وبعد الانتهاء من "الإلزامات"** فينبغي أن يُعلم أنهما لم يلتزما إخراج جميع الصحيح؛

فقد قال البخاري رَحِمَهُ اللهُ: لم أخرج في هذا الكتاب إلا صحيحًا وما تركت من الصحيح أكثر. كما في "مقدمة الفتح" ص(٧).

وصرح مسلم أنه ليس كل صحيح أخرجه كما سيأتي في الكلام على زيادة: «وإذا قرأ فأنصتوا»، في الحديث الثالث والأربعين من "التتبع".

وقال الحاكم في أول "المستدرك" ص(٢): ولم يحكما ولا واحد منهما أنه لم يصح من الحديث غير ما أخرجه. اهـ

فعلى هذا فلا يلزمهما رحمهما الله ما ألزمهما الإمام الدارقطني رَحِمَهُ اللهُ، والله أعلم.

وَفي آخِرِهِ قَالَ أَبُوالحَسَنِ الدَّارَقُطنِيُّ: أَبُوقُرَّةَ الهَمدَانِيُّ يَروِي عَن الأَحوَصِ اسمُهَ عُروَةُ بنُ الحَارِثِ، وَهُمَا طَبَقَةٌ وَاحِدَةٌ.

قَالَ: وُلِدَ أَبُوالطَّيِّبِ بنُ سَلَمَةَ الشَّافِعِيُّ سَنَةَ سَبعِينَ، وَتُوفيَ سَنَةَ سِتٍّ وَثلاثِمِائَةٍ.

وَقَالَ: وُلِدَ أَبُوالحَسَنِ بنُ أَبي عُمَرَ القَاضِي سَنَةَ سِتٍّ وَتِسعِينَ، وَتُوفيَ سَنَةَ ثَمَانٍ وَعِشرِينَ وَثَلاثِمِائَةٍ.

وَقَالَ: وُلِدَ عَبَّادُ بنُ يَعقُوبَ الرَّوَاجِنِيُّ سَنَةَ خَمسِينَ وَمِائَةٍ، السَّنَةُ الَّتِي مَاتَ فِيهَا أَبُوحَنِيفَةَ، وَمَاتَ سَنَةَ خَمسٍ وَثَمَانِينَ.

وَقَالَ الدَّارَقُطنِيُّ: وُلِدتُ سَنَةَ سِتٍّ وَثَلاثِمِائَةٍ.

آخِرُهُ

والله المُوَفِّقُ

اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ

وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ كُلَّمَا ذَكَرَهُ الذَّاكِرُونَ،

وَسَهَى عَن ذِكرِهِ الغَافِلُونَ

وَالحَمدُ للهِ رَبِّ

العَالَمِينَ

كِتَابُ التَّتَبُّعِ ①

وَهُوَ مَا أُخْرِجَ فِي الصَّحِيحَيْنِ وَلَهُ عِلَّةٌ

تَخْرِيجُ الإِمَامِ الحَافِظِ

أَبِي الحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ عُمَرَ بْنِ مَهْدِيٍّ الدَّارَقُطْنِيِّ

هَذَا الكِتَابُ فِي بَعضِ النُّسَخِ يُوجَدُ مُنفَرِدًا مُتَرجَمًا عَنهُ بِهَذِهِ التَّرجَمَةِ، وَهُوَ فِي النُّسخَةِ المَسمُوعَةِ عَلَى السِّلَفِيِّ مَضمُومٌ مَعَ «الإِلزَامَاتِ» الَّتِي قَبلَهُ فِي جُزءٍ وَاحِدٍ، ذَكَرَ «الإِلزَامَاتُ» أَوَّلًا، ثُمَّ ذَكَرَ هَذَا بَعدَهَا عَلَى سِيَاقِهِ مِن غَيرِ إِفرَادٍ بِتَرجَمَةٍ؛ وَاللهُ أَعلَمُ.

---

① في (ز) زيادة: هذا.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

وَصَلَّى اللهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ
وَآلِهِ وَصَحبِهِ وَسَلَّمَ

أَخبَرَنَا الشَّيخُ شَرَفُ الدِّينِ مُحَمَّدُ بنُ إبرَاهِيمَ بنِ أَبي القَاسِمِ المَيدُومِيُّ إِذْنًا، أَنَبأَ الشَّيخُ المُفتِي بَهَاءُ الدِّينِ عَلِيٌّ المَعرُوفُ بِابنِ الجُمَيزِيِّ[1] إجَازَةً إن لَمَ يَكُن سَمَاعًا، أَنبأَ الحَافِظُ أَبُوطَاهِرٍ أَحمَدُ بنُ مُحَمَّدٍ السِّلَفِيُّ قِرَاءَةً عَلَيهِ، أَنبأَ المُبَارَكُ بنُ عَبدِالجَبَّارِ الصَّيرَفِيُّ، أَنبَأَ أَبُوطَالِبٍ مُحَمَّدُ بنُ عَلِيِّ بنِ الفَتحِ الحَربِيُّ الزَاهِدُ، قِيلَ لَهُ أَخْبَرَكَ الإِمَامُ الحَافِظُ أَبوالحَسَنِ عَلِيُّ بنُ عُمَرَ بنِ مَهْدِي الدَّارَقُطْنِيُّ رَحِمَهُ اللهُ قَالَ: ابْتِدَاءُ ذِكْرِ أَحَادِيثَ مَعْلُولَةٍ اشتَمَلَ عَلَيهَا كِتَابُ البُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ أَو أَحَدِهما بَيَّنتُ عِلَلَهَا، وَالصَّوَابَ مِنهَا.

---

(١) في الأصلين (الحميري) وصوابه (الجميزي) كما تقدم النقل عن "طبقات الشافعية".

ذِكرُ مَا في مُسنَدِ أَبي هُرَيرَةَ رضي الله عنه:

١ - أَخرَجَ البُخَارِيُّ وَمُسلِمٌ حَدِيثَ عَبدِالأَعلَى، عَن مَعمَرٍ[١]، عَن الزُّهرِيِّ، عَن سَعِيدِ بنِ المُسَيَّبِ، عَن أَبِي هُرَيرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**يَتَقَارَبُ الزَّمَانُ، وَيُلقَى الشُّحُّ، وَيَكثُرُ الفِتَنُ، وَيَكثُرُ الهَرجُ**».

قُلتُ: وَقَد تَابَعَ حَمَّادُ بنُ زَيدٍ عَبدَالأَعلَى، وَقَد خَالَفَهُمَا عَبدُالرَّزَّاقِ، فَلَم يَذكُر أَبَا هُرَيرَةَ، وَأَرسَلَهُ، وَيُقَالُ: إِنَّ مَعمَرًا حَدَّثَ بِهِ بِالبَصرَةِ (مِن حِفظِهِ بِأَحَادِيثَ وَهِمَ في بَعضِهَا، وَقَد خَالَفَهُ فِيهِ شُعَيبٌ وَيُونُسُ وَاللَّيثُ بنُ سَعدٍ وَابنُ أَخِي الزُّهرِيِّ: رَوَوهُ عَن الزُّهرِيِّ عَن حُمَيدٍ، عَن أَبِي هُرَيرَةَ)[٢] وَقَد أَخرَجَا جَمِيعًا حَدِيثَ حُمَيدٍ أَيضًا.

١- **الحديث الأول**: قال البخاري رحمه الله (ج١٣ ص١٣ ط س): حَدَّثَنَا عَيَّاشُ بْنُ الوَلِيدِ، أَخْبَرَنَا عَبدُالأَعْلَى، حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَن سَعِيدٍ، عَنْ أبي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**يَتَقَارَبُ الزَّمَانُ، وَيَنْقُصُ العَمَلُ، وَيُلقَى الشُّحُ، وَتَظْهَرُ الفِتَنُ، وَيَكْثُرُ الهَرْجُ**» قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ، أَيُّمَا هُوَ؟ قَالَ: «**القَتْلُ القَتْلُ**».

وَقَالَ شُعَيْبٌ وَيُونُسُ وَاللَّيْثُ وَابْنُ أَخِي الزُّهْرِيِّ: عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ حُمَيْدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

ورواه مسلم (ج١٦ ص٢٢٣) فقال: حدثنا أبوبكر بن أبي شيبة، حدثنا عبدالأعلى به.

قال الحافظ في «الفتح» (ج١٣ ص١٣) ط س على قول البخاري: **وقال شعيب** ويونس والليث وابن أخي الزهري: عن الزهري عن حميد، عن أبي هريرة، يعني أن =

---

[١] في (ب): عبدالأعلى بن معمر، والصواب ما في (ز) عبدالأعلى عن معمر.

[٢] ليس في الأصلين ما بين القوسين، لكنه في هامش (ب) وعزاه لـ«مقدمة الفتح».

=هؤلاء الأربعة خالفوا معمرًا في قوله: عن الزهري، عن سعيد، فجعلوا شيخ الزهري حميدًا لا سعيدًا، وصنيع البخاري يقتضي أن الطريقين صحيحان، فإنه وصل طريق معمر هنا، ووصل طريق شعيب في كتاب الأدب، وكأنه رأى أن ذلك لا يقدح؛ لأن الزهري صاحب حديث فيكون الحديث عنده عن شيخين، ولا يلزم من ذلك اطراده في كل من اختلف عليه في شيخه، إلا أن يكون مثل الزهري في كثرة الحديث والشيوخ، ولولا ذلك لكانت رواية يونس ومن تابعه أرجح، وليست رواية معمر مدفوعة عن الصحة؛ لما ذكرته. اهـ

وأقول: الذي يظهر لي أن معمرًا يعتبر شاذًّا في هذا الحديث؛ إذ قد خالف أربعة من أصحاب الزهري وهم: يونس، والليث، وشعيب، وابن أخي الزهري، وكذا إسحاق بن يحيى، وعبدالرحمن بن يزيد بن جابر كما سيأتي في كلام الدارقطني من «العلل» فكان جملتهم ستة، ومن الأدلة على أنه لم يضبطه أنه تارة يرويه عن سعيد، عن أبي هريرة كما تقدم، وتارة يرويه عن همام، عن أبي هريرة كما عند مسلم (ج١٦ ص٢٢٣)، وتارة يرسله كما ذكره الدارقطني.

أما متن الحديث فهو ثابت عن رسول الله ﷺ من حديث أبي هريرة من طرق إليه.

تتمة: قال الدارقطني في «العلل» (ج٣ ص٨٠) حديث: «**يتقارب الزمان...**» يرويه الزهري واختلف عنه، فرواه معمر عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، وخالفه يونس بن يزيد وإسحاق بن يحيى، فروياه عن الزهري، عن حميد بن عبدالرحمن، عن أبي هريرة، وكذلك قال عبدالرحمن بن يزيد بن جابر، عن الزهري، عن حميد، عن أبي هريرة، والمحفوظ حديث حميد. اهـ

٢- وَأَخرَجَ البُخَارِيُّ أَيضًا عَن أَحمَدَ بنِ شَبِيبٍ، عَن أَبِيهِ، عَن يُونُسَ، عَن الزُّهرِيِّ، عَن سَعِيدٍ، عَن أَبِي هُرَيرَةَ، عَن النَّبِيِّ ﷺ: «**يَرِدُ عَلَيَّ الحَوضَ رَهطٌ فَأَقُولُ: أَصْحَابِي...**» الحديث.

وَعَن أَحمَدَ بنِ صَالِحٍ، عَن ابنِ وَهبٍ، عَن يُونُسَ، عَن الزُّهرِيِّ، عَن سَعِيدٍ، عَن أَصحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، وَلَم يَقُل عَن أَبِي هُرَيرَةَ.

قَالَ: وَقَد خَالَفَ يُونُسَ جَمَاعَةٌ:

مِنهُم مَعمَرٌ، رَوَاهُ عَن الزُّهرِيِّ، عَن رَجُلٍ، عَن أَبِي هُرَيرَةَ، وَلَو كَانَ عَن ابنِ المُسَيَّبِ لَم يُكَنِّ عَنهُ الزُّهرِيُّ وَلَصَرَّحَ بِهِ، وَاللهُ أَعلَمُ.

وَرَوَاهُ شُعَيبٌ وَعُقَيلٌ، عَن الزُّهرِيِّ، قَالَ: كَانَ أَبُوهُرَيرَةَ يُحَدِّثُ... مُرسَلًا.

وَقَالَ عَبدُاللهِ بنُ سَالِمٍ، عَن الزُّبَيدِيِّ، عَن الزُّهرِيِّ[١]، عَن أَبِي جَعفَرٍ مُحَمَّدِ بنِ عَلِيٍّ، عَن عُبَيدِاللهِ بنِ أَبِي رَافِعٍ، عَن أَبِي هُرَيرَةَ.

وَلَم يُتَابَعْ يُونُسُ عَلَى سَعِيدٍ.

٢- **الحديث الثاني**: قال البخاري رحمه الله (ج١١ ص٤٦٤): مع «الفتح» ط س: وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ شَبِيبِ بنِ سَعِيدِ الحَبَطِيُّ: حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ يُونُسَ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بنِ المُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ كَانَ يُحَدِّثُ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «**يَرِدُ عَلَيَّ يَوْمَ القِيَامَةِ رَهْطٌ مِنْ أَصْحَابِي فَيُجْلَوْنَ عَنِ الحَوْضِ، فَأَقُولُ، يَا رَبِّ، أَصْحَابِي فَيَقُولُ: إِنَّكَ لا عِلْمَ لَكَ بِمَا أَحْدَثُوا بَعْدَكَ، إِنَّهُمْ ارْتَدُّوا عَلَى أَدْبَارِهِمْ القَهْقَرَى**».

حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، =

---

[١] في الأصلين: وقال عبدالله بن سالم: عن الزهري، سقط منها شيخ عبدالله، وهو الزبيدي محمد بن الوليد كما في البخاري، وكما في «مقدمة الفتح».

=عَنِ ابْنِ الْمُسَيَّبِ، أَنَّهُ كَانَ يُحَدِّثُ عَنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «**يَرِدُ عَلَى الْحَوْضِ رِجَالٌ مِنْ أَصْحَابِي فَيُحَلَّئُونَ**[1] **عَنْهُ، فَأَقُولُ: يَا رَبِّ، أَصْحَابِي، فَيَقُولُ: إِنَّكَ لا عِلْمَ لَكَ بِمَا أَحْدَثُوا بَعْدَكَ، إِنَّهُمُ ارْتَدُّوا عَلَى أَدْبَارِهِمُ الْقَهْقَرَى**».

وَقَالَ شُعَيْبٌ: عَنِ الزُّهْرِيِّ، كَانَ أَبوهُرَيْرَةَ يُحَدِّثُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «**فَيُجْلَوْنَ**».

وَقَالَ عُقَيْلٌ: «**فَيُحَلَّئُونَ**» وَقَالَ الزُّبَيْدِيُّ: عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بنِ عَلِيٍّ عَنْ عُبَيْدِاللهِ بنِ أَبِي رَافِعٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. اهـ

قال الحافظ في "الفتح" (ج١١ ص٤٧٤): وحاصل الاختلاف أن ابن وهب وشبيب بن سعيد اتفقا في روايتهما عن يونس، عن ابن شهاب، عن سعيد بن المسيب، ثم اختلفا فقال ابن سعيد: عن أبي هريرة، وقال ابن وهب: عن أصحاب النبي ﷺ، وهذا لا يضر؛ لأن في رواية ابن وهب زيادة على ما تقتضيه رواية ابن سعيد، وأما رواية عقيل وشعيب فإنما تخالفتا في بعض اللفظ، وخالف الجميع الزبيدي في السند، فيحمل على أنه كان عند الزهري بسندين؛ فإنه حافظ وصاحب حديث، ودلت رواية الزبيدي على أن شبيب بن سعيد حفظ فيه أبا هريرة. وقد أعرض مسلم عن هذه الطرق كلها وأخرجه من طريق محمد بن زياد عن أبي هريرة رفعه: «**إني لأذود عن حوضي رجالاً كما تذاد الغريبة عن الإبل**». اهـ

وقال الحافظ في "مقدمة الفتح" ص (٣٨٠) ط س في الكلام على رواية معمر التي أشار إليها الدارقطني: قلت: يحتمل أن يكون النسيان طَرَأَ فيه على معمر، وأما رواية الزبيدي فإنه إسناد آخر للحديث، وقد بيَّن البخاري وجوه الاختلاف فيه، إلا طريق معمر فلم يَعتَدَّ بها. اهـ

قلت: وقد أعرض الحافظ رحمه الله عن الجواب على الدارقطني في قوله: إن شعيبًا وعقيلًا روياه عن الزهري، قال: كان أبوهريرة يحدث... مرسلًا، والذي يظهر أن هذا =

---

(١) معناه يطردون كما في "الفتح".

٣- وَأَخرَجَ البُخَارِيُّ عَن يَحيَى بنِ قَزعَةَ، وَعَن الأُوَيسِيِّ[1]، عَن إِبرَاهِيمَ بنِ سَعدٍ، عَن أَبِيهِ، عَن أَبِي سَلَمَةَ، عَن أَبِي هُرَيرَةَ، عَن النَّبِيِّ ﷺ: «**كَانَ فِي الأُمَمِ نَاسٌ مُحَدَّثُونَ**»، قَالَ البُخَارِيُّ: وَزَادَ زَكَرِيَّا عَن سَعدٍ، عَن أَبِي سَلَمَةَ، عَن أَبِي هُرَيرَةَ: «**مِن غَيرِ أَن يَكُونُوا أَنبِيَاءَ**».

قَالَ: وَقَد تَابَعَهُمَا سُلَيمَانُ الهَاشِمِيُّ، وَأَبُومَروَانَ العُثمَانِيُّ.

وَخَالَفَهُم ابنُ وَهبٍ، فَرَوَاهُ عَن إِبرَاهِيمَ بنِ سَعدٍ، عَن أَبِيهِ، عَن أَبِي سَلَمَةَ، عَن عَائِشَةَ رضي الله عنها، وَأَخرَجَ مُسلِمٌ حَدِيثَ ابنِ وَهبٍ هَذَا دُونَ غَيرِهِ، عَن إِبرَاهِيمَ.

وَرَوَاهُ ابنُ الْهَادِ وَيَعقُوبُ وَسَعدٌ ابْنَا إِبرَاهِيمَ، وَأَبُوصَالِحٍ كَاتِبُ اللَّيثِ وَغَيرُهُم، عَن إِبرَاهِيمَ بنِ سَعدٍ، عَن أَبِيهِ، عَن أَبِي سَلَمَةَ، قَالَ: بَلَغَنِي أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ.

=الاختلاف على الزهري لا يضر الحديث كما تقدم عن الحافظ رحمه الله، فالرواية المبهمة تبينها الرواية المفسرة، وإبهام الصحابي في بعض الطرق لا يضر، على أنه قد فسر في طريق أخرى أنه أبوهريرة، والرواية المرسلة تبين من الساقط فيها الروايةُ المتصلة، والله أعلم.

٣- **الحديث الثالث**: قال البخاري رحمه الله (ج٧ ص٤٢) من "الفتح" ط س: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ قَزَعَةَ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**لَقَدْ كَانَ فِيمَا قَبْلَكُمْ مِنَ الأُمَمِ نَاسٌ مُحَدَّثُونَ** =

---

[1] في (ز): عن يحيى بن قرعة القرشي عن إبراهيم وحذف الأويسي، والصواب ما في (ب) عن يحيى بن قزعة، وعن الأويسي؛ فقد رواه البخاري (ج٦ ص٥١٢) من طريق عبدالعزيز بن عبدالله وهو الأويسي، وكما في "مقدمة الفتح".

وَقَالَ زَكَرِيَّا عَن سَعدٍ، عَن أَبِي سَلَمَةَ، عَن أَبِي هُرَيرَةَ، عَلَّقَهُ البُخَارِيُّ.

وَقَالَ مُحَمَّدُ بنُ عَجلانَ: عَن سَعدٍ، عَن أَبِي سَلَمَةَ، عَن عَائِشَةَ، أَخرَجَهُ مُسلِمٌ.

=فَإِنْ يَكُ فِي أُمَّتِي أَحَدٌ فَإِنَّهُ عُمَرُ» زَادَ زَكَرِيَّاءُ بْنُ أَبِي زَائِدَةَ، عَنْ سَعْدٍ[1]، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَقَدْ كَانَ فِي مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ رِجَالٌ يُكَلَّمُونَ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونُوا أَنْبِيَاءَ، فَإِنْ يَكُنْ فِي أُمَّتِي مِنْهُمْ أَحَدٌ فَعُمَرُ». اهـ

وقال مسلم رحمه الله (ج١٥ ص١٦٦): حَدَّثَنِي أبوالطَّاهِرِ أَحْمَدُ بْنُ عَمْرِو بنِ سَرْحٍ، حَدَّثَنَا عبدالله بْنُ وَهْبٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بنِ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ سَعْدِ بنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: «قَدْ كَانَ يَكُونُ فِي الأُمَمِ قَبْلَكُمْ مُحَدَّثُونَ، فَإِنْ يَكُنْ فِي أُمَّتِي مِنْهُمْ أَحَدٌ فَإِنَّ عُمَرَ بنَ الخَطَّابِ مِنْهُمْ». قَالَ ابْنُ وَهْبٍ: تَفْسِيرُ مُحَدَّثُونَ مُلهَمُونَ.

حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ ح وحَدَّثَنَا عَمْرٌو النَّاقِدُ، وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، قَالا: حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، كِلاهُمَا عَنِ ابْنِ عَجْلانَ، عَنْ سَعْدِ بنِ إِبْرَاهِيمَ بِهَذَا الإِسْنَادِ مِثْلَهُ. اهـ

قال الحافظ في "الفتح" (ج٧ ص٥٠): قوله: عن أبي هريرة كذا قال أصحاب إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبدالرحمن بن عوف، عن أبيه، عن أبي سلمة، وخالفهم ابن وهب فقال: عن إبراهيم بن سعد، بهذا الإسناد، عن أبي سلمة، عن عائشة. قال أبومسعود: لا أعلم أحدًا تابع ابن وهب على هذا، والمعروف عن إبراهيم بن سعد أنه عن أبي هريرة لا عن عائشة، وتابعه زكريا بن أبي زائدة، عن سعد بن إبراهيم، يعني كما ذكره المصنف معلقًا هنا، وقال محمد بن عجلان: عن =

---

[1] كذا في ط س، وفي ط ح (ج٨ ص٥٠): (عن سعد عن أبي سلمة عن أبي هريرة) وهو الصواب.

٤ - وَأَخرَجَ البُخَارِيُّ حَدِيثَ عَلِيِّ بنِ المُبَارَكِ، عَن يَحيَى، عَن أَبِي سَلَمَة، عَن أَبِي هُرَيرَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «**إِذَا قَالَ الرَّجُلُ لأَخِيهِ: يَا كَافِرُ، بَاءَ بِهِ أَحَدُهُمَا**».

قَالَ البُخَارِيُّ: وَقَالَ عِكْرِمَةُ بنُ عَمَّارٍ: عَن يَحيَى، عَن عَبدِاللهِ بنِ يَزِيدَ، سَمِعَ أَبَا سَلَمَةَ، سَمِعَ أَبَا هُرَيرَةَ، عَن النَّبِيِّ ﷺ مِثلَهُ.

قَالَ أَبُوالحَسَنِ: يَحيَى بنُ أَبِي كَثِيرٍ يُدَلِّسُ كَثِيرًا، وَيُشبِهُ أَن يَكُونَ قَولُ عِكرِمَةَ بنِ عَمَّارٍ أَولى بِالصَّوَابِ؛ لأَنَّهُ زَادَ رَجُلًا وَهُوَ ثِقَةٌ.

= سعد بن إبراهيم، عن أبي سلمة، عن عائشة أخرجه مسلم والترمذي والنسائي، قال أبومسعود: وهو مشهور عن ابن عجلان فكأن أبا سلمة سمعه من عائشة وأبي هريرة جميعًا. قلت (أي الحافظ): وله أصل من حديث عائشة أخرجه ابن سعد من طريق ابن أبي عتيق عنها. اهـ

وحكى النووي انتقاد الدارقطني وسكت عليه.

فالحاصل أن رواية البخاري صحيحة لا غبار عليها، ولا تُعَلُّ بالإرسال؛ إذ الوصل زيادة، وهي من الثقة مقبولة بشروط تقدمت في المقدمة، وقد وصله يحيى بن قزعة وعبدالعزيز بن عبدالله الأويسي وسليمان الهاشمي وأبومروان العثماني، عن إبراهيم، وتابع إبراهيم زكريا بن أبي زائدة، وكذا رواية ابن عجلان لم يقدح فيها الدارقطني.

وابن وهب قد توبع، تابعه ابن الهاد كما في "مشكل الآثار" (ج٢ ص٢٥٧)، فالظاهر ثبوت الحديث من الثلاث الطرق، والله أعلم.

٤- **الحديث الرابع**: قال البخاري رحمه الله (ج١٠ ص٥١٤) ط س: حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ وَأَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ، قَالا: حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ عُمَرَ، أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ الْمُبَارَكِ، عَنْ يَحْيَى بنِ أبي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا قَالَ =

=الرَّجُلُ لأَخِيهِ: يَا كَافِرُ، فَقَدْ بَاءَ بِهِ أَحَدُهُمَا».

وَقَالَ عِكْرِمَةُ بْنُ عَمَّارٍ: عَنْ يَحْيَى، عَنْ عبدالله بنِ يَزِيدَ، سَمِعَ أَبَا سَلَمَةَ، سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ... مثله. اهـ

قال الحافظ في "مقدمة الفتح" ص(٣٧٩) ط س بعد ذكره كلام الدارقطني: قلت: قد أخرج البخاري طريق عكرمة تعليقًا، فهو عنده على الاحتمال، والله أعلم. اهـ

وقال في "الفتح" (ج١٠ ص٥١٥): ودل صنيع البخاري على أن زيادة (عبدالله بن يزيد) بين يحيى وأبي سلمة في هذه الرواية المعلقة لم تقدح في رواية علي بن المبارك عن يحيى بدون ذكر عبدالله بن يزيد عنده، إما لاحتمال أن يكون يحيى سمعه من أبي سلمة بواسطة، ثم سمعه من أبي سلمة، وإما أن يكون لم يَعْتَدَّ بزيادة عكرمة بن عمار؛ لضعف حفظه عنده.

وقد استدرك الدارقطني عليه إخراجه لرواية علي بن المبارك، وقال: يحيى بن أبي كثير مدلس، وقد زاد فيه عكرمة رجلًا، والحق أن مثل هذا لا يتعقب به البخاري؛ لأنه لم تخف عليه العلة بل عرفها وأبرزها، وأشار إلى أنَّها لا تقدح، وكأن ذلك لأن أصل الحديث معروف، ومتنه مشهور مروي من عدة طرق، فيستفاد منه أن مراتب العلل متفاوتة، وأن ما ظاهره القدح منها إذا انجبر زال عنه القدح، والله أعلم.

وأقول: عكرمة بن عمار لا يقاوم علي بن المبارك لا سيما وقد ذكر الحافظ في "التقريب" في ترجمة عكرمة أن في روايته عن يحيى بن أبي كثير اضطرابًا، ولكن يبقى على الحديث أن يحيى مدلس ولم يصرح بالتحديث، وعذر البخاري في إخراجه أن أصل الحديث معروف، ومتنه مشهور، كما قاله الحافظ، والله أعلم.

٥- وَأَخرَجَ البُخَارِيُّ عَن إِسحَاقَ، عَن أَبِي عَاصِمٍ، عَن ابنِ جُرَيجٍ، عَن الزُّهرِيِّ[1]، عَن أَبِي سَلَمَةَ، عَن أَبِي هُرَيرَةَ، عَن النَّبِيِّ ﷺ: «**لَيسَ مِنَّا مَن لَم يَتَغَنَّ بِالقُرآنِ**».

وَهَذَا **يُقَالُ**: إِنَّ أَبَا عَاصِمٍ وَهِمَ فِيهِ، وَالصَّوَابُ مَا رَوَاهُ الزُّهرِيُّ، وَمُحَمَّدُ بنُ إِبرَاهِيمَ، وَيَحيَى بنُ أَبِي كَثِيرٍ، وَمُحَمَّدُ بنُ عَمرٍو، وَغيرُهُم، عَن أَبِي سَلَمَةَ، عَن أَبِي هُرَيرَةَ، عَن النَّبِيِّ ﷺ: «**مَا أَذِنَ اللهُ لِشَيءٍ أَذَنَهُ لِنَبِيٍّ حَسَنِ الصَّوتِ، يَتَغَنَّى بِالقُرآنِ يَجهَرُ بِهِ**». وَقَولُ أَبِي عَاصِمٍ وَهَمٌ.

وَقَد رَوَاهُ عُقَيلٌ، وَيُونُسُ، وَعَمرُو بنُ الحَارِثِ، وَعَمرُو بنُ دِينَارٍ، وَعَمْرُو بنُ عَطِيَّةَ، وَإِسحَاقُ بنُ رَاشِدٍ، وَمَعمَرٌ وَغَيرُهُم، عَن الزُّهرِيِّ، بِخَلافِ مَا رَوَاهُ أَبُوعَاصِمٍ، عَن ابنِ جُرَيجٍ بِاللَّفظِ الَّذِي قَدَّمنَا ذِكرَهُ.

وَإِنَّمَا رَوَى ابنُ جُرَيجٍ هَذَا اللَّفظَ الَّذِي ذَكَرَهُ أَبُوعَاصِمٍ عَنهُ بِإِسنَادٍ آخَرَ، رَوَاهُ عَن ابنِ أَبِي مُلَيكَةَ، عَن ابنِ أَبِي نَهِيكٍ، عَن سَعْدٍ، قَالَهُ ابنُ عُيَينَةَ عَنهُ.

٥- الحديث الخامس: قال البخاري رحمه الله (ج١٣ ص٥٠١) ط س: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ، حَدَّثَنَا أبوعَاصِمٍ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنَا ابْنُ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**لَيْسَ مِنَّا مَنْ لَمْ يَتَغَنَّ بِالْقُرْآنِ**» وَزَادَ غَيْرُهُ: «**يَجْهَرُ بِهِ**».

الحديث ما وجدت الكلام عليه في "المقدمة" بعد قراءة الأحاديث المنتقدة كلها، أما في "الفتح" فقد قال الحافظ: إنه حديث واحد، إلا أن بعضهم رواه بلفظ: «**ما أذن الله**». وبعضهم رواه بلفظ: «**لَيسَ مِنَّا**». اهـ

وأقول: الذي يظهر لي أنَّهما ليسا متحدين لا سندًا ولا متنًا، أما المتن فإن حديث =

---

[1] هنا سقط في الأصلين، سقط الزهري وهو ثابت كما في البخاري.

=«**ما أذن الله**»، يفيد الترغيب في تحسين الصوت، وقوله: «**ليس منا**»، يفيد الوعيد لمن لم يتغن بالقرآن، وأما السند فإن جماعة من الرواة رووه عن الزهري بخلاف ما رواه أبوعاصم عن ابن جريج عن الزهري، وجماعة تابعوا الزهري على رواية الحديث بلفظ: «**ما أذن الله**» لكن إلصاق الوهم بأبي عاصم دون غيره ليس بسديد؛ فإنه يحتمل أن يكون هو الواهم، وأن يكون ابن جريج، إلا أن يُروَى عن ابن جريج كما رواه الرواة عن الزهري بلفظ: «**ما أذن**»، فحينئذ يحمل الوهم على أبي عاصم، والله أعلم.

والحديث الذي أشار إليه الدارقطني أنه الصواب رواه ابن جريج عن ابن أبي مليكة، عن عبيدالله بن أبي نَهيك، عن سعد، رواه الحميدي في "مسنده" (ج١ ص٤١) برقم (٧٧).

ثم وجدت في "تاريخ بغداد" (ج١ ص٣٩٥) قول الحافظ الخطيب رَحِمَهُ الله: وقول أبي عاصم فيه: «**ليس منا من لم يتغن بالقرآن**»، وهم من أبي عاصم لكثرة من رواه عنه هكذا، إلى أن قال: وكذلك رواه الأوزاعي وعمرو بن الحارث، ومحمد بن الوليد الزبيدي، وشعيب بن أبي حمزة، ومعمر بن راشد، وعقيل بن خالد، ويونس بن يزيد، وعبيدالله بن أبي زياد، وإسحاق بن راشد، ومعاوية بن يحيى الصدفي، والوليد بن محمد الموقري، عن الزهري، واتفقوا كلهم -وابن جريج منهم- على أن لفظة: «**ما أذن الله لشيء ما أذن لنبي حسن الصوت أن يتغنى بالقرآن**».

وأما المتن الذي ذكره أبوعاصم فإنما يروى عن ابن أبي مليكة، عن ابن أبي نَهيك، عن سعد بن أبي وقاص، عن النبي ﷺ. اهـ

فكلام الحافظ الخطيب يؤيد[١] ما قاله الدارقطني رَحِمَهُ الله.

---

(١) ومما يؤيده أيضًا قول المزي في "تحفة الأشراف" (ج٣ ص٣٠٥) بعد أن ذكر الخلاف في الحديث: والصحيح حديث سعد. اهـ وقال رَحِمَهُ الله (ج١١ ص٣٧): أنكر الحافظ أبوبكر النيسابوري هذا اللفظ من هذه الطريق، وقال: هو وهم من أبي عاصم وقد رواه عبدالرزاق وحجاج بن محمد عن ابن جريج بلفظ: «**ما أذن الله لشيء**» وكذا رواه الناس عن ابن شهاب. اهـ

٦- وَأَخرَجَ مُسلِمٌ عَن حَجَّاجِ بنِ الشَّاعِرِ، عَن أَبِي النَّضرِ، عَن إِبرَاهِيمَ بنِ سَعدٍ، عَن أَبِيهِ، عَن أَبِي سَلَمَةَ، عَن أَبِي هُرَيرَةَ، عَن النَّبِيِّ ﷺ: «**يَدخُلُ الجَنَّةَ أَقوَامٌ أَفئِدَتُهُم مِثلُ أَفئِدَةِ الطَّيرِ**».

قَالَ: وَلَم يُتَابَع أَبُوالنَّضرِ عَلَى وَصلِهِ عَن أَبِي هُرَيرَةَ، وَالمَحفُوظُ عَن إِبرَاهِيمَ بنِ سَعدٍ، عَن أَبِيهِ، عَن أَبِي سَلَمَةَ مُرسَلًا عَن النَّبِيِّ ﷺ. كَذَلِكَ رَوَاهُ يَعقُوبُ وَسَعدٌ[1] ابنَا إِبرَاهِيمَ وَغَيرُهُمَا، عَن إِبرَاهِيمَ بنِ سَعدٍ. وَالمُرسَلُ هُوَ الصَّوَابُ.

٦- **الحديث السادس:** قال مسلم رحمه الله (ج١٧ ص١٧٦) مع النووي: حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ، حَدَّثَنَا أبوالنَّضْرِ هَاشِمُ بْنُ القَاسِمِ اللَّيْثِيُّ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ، يَعْنِي ابْنَ سَعْدٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**يَدْخُلُ الجَنَّةَ أَقْوَامٌ أَفْئِدَتُهُمْ مِثْلُ أَفْئِدَةِ الطَّيْرِ**». اهـ

وقال الإمام أحمد رحمه الله (ج٢ ص٣٣١): حدثنا أبوالنضر به. ثم قال: حدثناه يعقوب، قال: حدثني أبي، عن أبيه، عن أبي سلمة، قال: قال رسول الله ﷺ. قال عبدالله: وهو الصواب يعني لم يذكر أبا هريرة: «**يدخل الجنة أقوام أفئدتهم مثل أفئدة الطير**». اهـ

قال النووي رحمه الله بعد ذكره بعض كلام الدارقطني: والصحيح أن هذا الذي ذكره لا يقدح في صحة الحديث. فقد سبق في أول هذا الكتاب أن الحديث إذا روي متصلًا ومرسلًا كان محكومًا بوصله على المذهب الصحيح؛ لأن مع الواصل زيادة علم حفظها ولم يحفظها من أرسله، والله أعلم.

وأقول: الذي يظهر لي أن المرسل أصح كما ذكره الدارقطني وعبدالله بن أحمد، وما أشار إليه النووي من ترجيح الوصل على الإرسال فقد تقدم الجواب عليه في المقدمة. ولا أعلم له شاهدًا يعضده.

---

[1] في (ز): يعقوب وسعد بن إبراهيم، والصواب ما في (ب) لأن يعقوبَ وسعدًا ابنا إبراهيم.

٧- وَأَخرَجَ البُخَارِيُّ حَدِيثَ ابنِ عُيَينَةَ، عَن الزُّهرِيِّ، عَن عُبَيدِاللهِ[1]، عَن أَبِي هُرَيرَةَ، وَزَيدِ بنِ خَالِدٍ، وَشِبلٍ.

وَلَم يُتَابع ابنُ عُيَينَةَ عَلَى شِبلٍ، خَالَفَهُ مَالِكٌ وَمَعمَرٌ وَيُونُسُ وَابنُ أَبِي ذِئبٍ وَاللَّيثُ وَصَالِحُ بنُ كَيسَانَ وَابنُ جُرَيجٍ وَغَيرُهُم.

٧- **الحديث السابع**: قال البخاري رحمه الله (ج١٢ ص١٣٦ ط س): حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عبدِاللهِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، قَالَ: حَفِظْنَاهُ مِنْ فِي الزُّهْرِيِّ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عُبَيْدُاللهِ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ وَزَيْدَ بنَ خَالِدٍ، قَالا: كُنَّا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فَقَامَ رَجُلٌ فَقَالَ: أَنْشُدُكَ اللهَ إِلَّا مَا قَضَيْتَ بَيْنَنَا بِكِتَابِ اللهِ، فَقَامَ خَصْمُهُ -وَكَانَ أَفْقَهَ مِنْهُ-، فَقَالَ: اقْضِ بَيْنَنَا بِكِتَابِ اللهِ وَأْذَنْ لِي، قَالَ: «قُل» قَالَ: إِنَّ ابْنِي هَذَا كَانَ عَسِيفًا عَلَى هَذَا... الحديث.

قال الحافظ في "الفتح": قوله: إنه سمع أبا هريرة وزيد بن خالد، في رواية الحميدي[2]: عن زيد بن خالد الجُهَنِيِّ وأبي هريرة وشبل. وكذا قال أحمد وقتيبة عند النسائي[3]، وهشام بن عمار وأبوبكر بن أبي شيبة ومحمد بن الصباح عند ابن ماجه[4]، وعمرو بن علي وعبدالجبار بن العلاء والوليد بن شجاع وأبوخيثمة ويعقوب الدورقي وإبراهيم بن سعيد الجوهري عند الإسماعيلي، وآخرون عن سفيان.

وأخرجه الترمذي[5] عن نصر بن علي وغير واحد عن سفيان، ولفظه: سمعت من أبي هريرة وزيد بن خالد وشبل؛ لأنَّهم كانوا عند النبي ﷺ.

قال الترمذي: هذا وهم من سفيان، وإنما روى عن الزهري بهذا السند حديث: «**إذا زنت الأمة**» فذكر فيه شبلًا، وروى حديث الباب بهذا السند ليس فيه شبل، فوهم سفيان في تسويته بين الحديثين. =

---

[1] في (ب): عبدالله، وصوابه عبيدالله، كما في (ز) وكما تراه في السند، وهو عبيدالله بن عبدالله ابن عتبة بن مسعود.

[2] في "مسنده" (ج٢ ص٣٥٤ و٣٥٥).

[3] (ج٨ ص٢١٢).

[4] (ج٢ ص٨٥٢).

[5] (ج٣ ص٤٤٣).

٨- وَأَخرَجَ مُسلِمٌ عَن أَبِي بَكرٍ، عَن عَلِيِّ بنِ حَفصٍ، عَن شُعبَةَ، عَن خُبَيبٍ، عَن حَفصِ بنِ عَاصِمٍ، عَن أَبِي هُرَيرَةَ، عَن النَّبِيِّ ﷺ: «**كَفَى بِالمَرءِ كَذِبًا أَن يُحَدِّثَ بِكُلِّ مَا سَمِعَ**».

وَالصَّوَابُ مُرسَلٌ، قَالَهُ مُعَاذٌ وَغُندَرٌ وَعَبدُالرَّحمَنِ بنُ مَهدِي وَغَيرُهُم.

= قلت (القائل الحافظ): وسقط ذكر شبل من رواية الصحيحين من طريقه لهذا الحديث، وكذا أخرجاه من طرق عن الزهري، منها عن مالك والليث وصالح بن كيسان، وللبخاري من رواية ابن أبي ذئب وشعيب بن أبي حمزة ولمسلم من رواية يونس بن يزيد ومعمر كلهم عن الزهري ليس فيه شبل.

قال الترمذي: وشبل لا صحبة له، والصحيح ما روى الزبيدي ويونس وابن أخي الزهري فقالوا: عن الزهري عن عبيدالله عن شبل بن خالد عن عبدالله بن مالك الأوسي عن النبي ﷺ في الأمة إذا زنت.

قلت: ورواية الزبيدي عند النسائي وكذا أخرجه من رواية يونس عن الزهري، وليس هو في الكتب الستة من هذا الوجه إلا عند النسائي، وليس فيه: كنت عند النبي ﷺ. اهـ

قلت: فعلم أنه ليس في البخاري كما قال الدارقطني رحمه الله، فلا اعتراض عليه.

٨- **الحديث الثامن**: قال مسلم رحمه الله (ج١ ص٧٢) مع النووي: وحَدَّثَنَا عُبَيْدُاللهِ بْنُ مُعَاذٍ العَنْبَرِيُّ، حَدَّثَنَا أَبِي ح وحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ المُثَنَّى، حَدَّثَنَا عبدالرَّحْمَنِ ابْنُ مَهْدِيٍّ، قَالا: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ خُبَيْبِ بنِ عبدالرَّحْمَنِ، عَنْ حَفْصِ بنِ عَاصِمٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**كَفَى بِالمَرْءِ كَذِبًا أَنْ يُحَدِّثَ بِكُلِّ مَا سَمِعَ**».

وحَدَّثَنَا أبوبَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حَفْصٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ خُبَيْبِ بنِ عبدالرَّحْمَنِ، عَنْ حَفْصِ بنِ عَاصِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِ ذَلِكَ. اهـ

قال النووي رحمه الله: وأما فقه الإسناد فهكذا وقع في الطريق الأول عن حفص عن النبي عليه السلام مرسلًا؛ فإن حفصًا تابعي، وفي الطريق الثاني عن حفص عن أبي هريرة =

٩- وَأَخرَجَا جَمِيعًا حَدِيثَ يَحيَى بنِ سَعِيدٍ القَطَّانِ، عَن عُبَيدِاللهِ، عَن سَعِيدٍ المَقبُرِيِّ، عَن أَبِيهِ، عَن أَبِي هُرَيرَةَ، قِصَّةَ المُسِيءِ صَلاتَهُ، وَقَولَ النَّبِيِّ ﷺ: «ارجِع فَصَلِّ، فَإِنَّكَ لَم تُصَلِّ».

قَالَ: وَقَد خَالَفَ يَحيَى أَصحَابُ عُبَيدِاللهِ كُلُّهم مِنهُم: أَبُوأُسَامَةَ،

=عن النبي ﷺ متصلاً. فالطريق الأول رواه مسلم من رواية معاذ وعبدالرحمن بن مهدي كلاهما عن شعبة، وكذلك رواه غندر عن شعبة فأرسله. والطريق الثاني عن علي بن حفص عن شعبة، قال الدارقطني: الصواب المرسل عن شعبة، كما رواه معاذ وابن مهدي وغندر، قلت: وقد رواه أبوداود في «سننه» أيضا مرسلاً ومتصلاً، فرواه مرسلاً عن حفص بن عمر النميري، عن شعبة، ورواه متصلاً من رواية علي بن حفص، وإذا ثبت أنه رواه متصلاً ومرسلاً فالعمل على أنه متصل، هذا هو الصحيح الذي قاله الفقهاء وأصحاب الأصول وجماعة من أهل الحديث، ولا يضر كون الأكثرين رووه مرسلاً؛ فإن الوصل زيادة من ثقة وهي مقبولة، وقد تقدمت هذه المسألة موضحة في الفصول السابقة، والله أعلم. اهـ

قلت: عقَّب أبوداود (ج٢ ص٥٩٤ ط ح) الحديثَ بعد ذكره مسندًا ومرسلاً بقوله: لم يسنده إلا هذا الشيخ، يعني علي بن حفص المدائني. فهو يشير رحمه الله إلى تقوية المرسل لكثرة من أرسله، فقد أرسله معاذ بن معاذ العنبري وعبدالرحمن بن مهدي كما عند مسلم، وحفص بن عمر كما عند أبي داود (ج٢ ص٥٩٤) ط ح، وآدم بن أبي إياس وسليمان بن حرب كما عند الحاكم (ج١ ص١١٢)، وَغُنْدَرٌ كما أشار إليه الدارقطني رحمه الله في «التتبع»، والعذر لمسلم واضح وهو أنه قدَّم الحديث المرسل، ثم ذكر الحديث المسند وأيضًا ذكره في المقدمة ولم يذكره في أصل الكتاب كما قاله الحاكم (ج١ ص١١٢)، والله أعلم.

٩- **الحديث التاسع**: قال البخاري رحمه الله (ج٢ ص٢٧٦) ط س: حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ عُبَيْدِاللهِ، قَالَ: حَدَّثَنَا سَعِيدٌ المَقْبُرِيُّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ المَسْجِدَ فَدَخَلَ رَجُلٌ فَصَلَّى ثُمَّ جَاءَ فَسَلَّمَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ =

وَعَبدُاللهِ بنُ نُمَيرٍ، وَعِيسَى بنُ يُونُسَ، وَغيرُهُم؛ وَرَوَوهُ عَن عُبَيدِاللهِ، عَن سَعِيدٍ، عَن أَبِي هُرَيرَةَ، فَلَم يَذكُرُوا أَبَاهُ.

وَرَوَاهُ مُعتَمِرٌ، عَن عُبَيدِاللهِ، عَن سَعِيدٍ مُرسَلًا، عَن النَّبِيِّ ﷺ.

وَيَحيَى حَافِظٌ، وَيُشبِهُ أَن يَكُونَ عُبَيدُاللهِ حَدَّثَ بِهِ عَلَى الوَجهَينِ، وَاللهُ أَعلَمُ.

=فَرَدَّ النَّبِيُّ ﷺ عَلَيهِ السَّلَامَ، فَقَالَ: «**ارْجِعْ فَصَلِّ؛ فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ**»، فَصَلَّى، ثُمَّ جَاءَ فَسَلَّمَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «**ارْجِعْ فَصَلِّ؛ فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ**» ثَلاثًا، فَقَالَ: وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالحَقِّ! فَمَا أُحْسِنُ غَيْرَهُ؛ فَعَلِّمْنِي. قَالَ: «**إِذَا قُمْتَ إِلَى الصَّلاةِ فَكَبِّرْ، ثُمَّ اقْرَأْ مَا تَيَسَّرَ مَعَكَ مِنَ القُرْآنِ، ثُمَّ ارْكَعْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ رَاكِعًا، ثُمَّ ارْفَعْ حَتَّى تَعْتَدِلَ قَائِمًا، ثُمَّ اسْجُدْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ سَاجِدًا، ثُمَّ ارْفَعْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ جَالِسًا، ثُمَّ اسْجُدْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ سَاجِدًا، ثُمَّ افْعَل ذَلِكَ فِي صَلاتِكَ كُلِّهَا**».

ورواه مسلم (ج٤ ص١٠٦) مع النووي.

قال النووي رَحِمَهُ اللهُ (ج٤ ص١٠٩): واعلم أنه وقع في إسناد هذا الحديث في مسلم عن يحي بن سعيد، عن عبيدالله قال: حدثني سعيد بن أبي سعيد، عن أبيه، عن أبي هريرة، قال الدارقطني في استدراكاته: خالف يحي بن سعيد في هذا جميع أصحاب عبيدالله، فكلهم رووه عن عبيدالله، عن سعيد، عن أبي هريرة لم يذكروا أباه، قال الدارقطني: ويحي حافظ، فيعتمد ما رواه فحصل أن الحديث صحيح لا علة فيه، ولو كان الصحيح ما رواه الأكثرون لم يضر في صحة المتن. اهـ المراد منه

وقال الحافظ في «الفتح» بعد ذكره كلام الدارقطني: وقال البزار: لم يتابع يحي عليه، ورجح الترمذي رواية يحي، قلت: لكل من الروايتين وجه مرجح، أما رواية يحي فللزيادة من الحافظ، وأما الرواية الأخرى فللكثرة؛ ولأن سعيدًا لم يوصف بالتدليس، وقد ثبت سماعه من أبي هريرة، ومن ثَمَّ أخرج الشيخان الطريقين، فأخرج البخاري طريق يحي هنا وفي باب وجوب القراءة، وأخرج في الاستئذان طريق عبدالله بن نُمَير، وفي الأيمان والنذور طريق أبي أسامة كلاهما عن عبيدالله ليس فيه عن أبيه، وأخرجه مسلم من رواية الثلاثة. اهـ =

• ١٠- وَأَخرَجَا أَيضًا حَدِيثَ يَحيَى القَطَّانِ، عَن عُبَيدِاللهِ، عَن سَعِيدٍ، عَن أَبِيهِ، عَن أَبِي هُرَيرَةَ: قِيلَ: يَا رَسُولَ اللهِ، مَن أَكرَمُ؟.

وَقَد خَالَفَ يَحيَى جَمَاعَةٌ؛ مِنهُم: أَبُوأُسَامَةَ، وَابنُ نُمَيرٍ، وَعَبدَةُ، وَمُعتَمِرٌ[1]، وَمُحَمَّدُ بنُ بِشرٍ وَغَيرُهُم، فَرَوَوهُ عَن عُبَيدِاللهِ، عَن سَعِيدٍ، عَن أَبِي هُرَيرَةَ. وَأَخرَجَ البُخَارِيُّ الوَجهَينِ جَمِيعًا، وَأَخرَجَ مُسلِمٌ حَدِيثَ يَحيَى دُونَ مَن خَالَفَهُ.

= وذكر نحو هذا في «المقدمة» ص (٣٥٢).

وأما رواية معتمر عن عبيدالله عن سعيد مرسلًا فشاذة، لمخالفتها مَن روى الحديث عن عبيدالله موصولًا بذكر الواسطة وبغيرها.

١٠- **الحديث العاشر**: قال البخاري رحمه الله (ج٦ ص٣٨٧) ط س: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عبدالله، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُاللهِ، قَالَ: حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قِيلَ: يَا رَسُولَ اللهِ، مَنْ أَكْرَمُ النَّاسِ؟ قَالَ: «**أَتْقَاهُمْ**» فَقَالُوا: لَيسَ عَنْ هَذَا نَسْأَلُكَ، قَالَ: «**فَيُوسُفُ نَبِيُّ اللهِ، ابْنُ نَبِيِّ اللهِ، ابْنِ نَبِيِّ اللهِ، ابْنِ خَلِيلِ اللهِ**» قَالُوا: لَيسَ عَنْ هَذَا نَسْأَلُكَ، قَالَ: «**فَعَنْ مَعَادِنِ العَرَبِ تَسْأَلُونِ؟! خِيَارُهُمْ فِي الجَاهِلِيَّةِ، خِيَارُهُمْ فِي الإِسْلامِ إِذَا فَقُهُوا**».

قَالَ أبوأُسَامَةَ وَمُعْتَمِرٌ: عَنْ عُبَيْدِاللهِ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم.

وأخرجه مسلم (ج١٥ ص١٣٤) مع النووي.

قال الحافظ في «المقدمة» ص(٣٦٥) بعد ذكره كلام الدارقطني: قلت: قد أخرج البخاري حديث معتمر وأبي أسامة وغيرهما فهو عنده على الاحتمال، ولم يهمل حكاية الخلاف فيه. اهـ

قلت: والدارقطني في «العلل» (ج٣ ص١٤) بعد ذكره اختلاف الجماعة ويحيى يقول: والقول قول يحيى.

---

[1] في (ز): ومعمر، والصواب ومعتمر كما في (ب) وكما تراه في حديث البخاري.

١١ - وَأَخرَجَا جَمِيعًا حَدِيثَ عُبَيدِاللهِ، عَن سَعِيدٍ، عَن أَبِيهِ، عَن أَبي هُرَيرَةَ: «**إِذَا أَوَى أَحَدُكُم إلى فِرَاشِهِ فَلينفُضهُ**»، أَخرَجَهُ البُخَارِيُّ مِن حَدِيثِ زُهَيرٍ، عَن عُبَيدِاللهِ، وَقَالَ: تَابَعَهُ أَبُوضَمرَةَ، وَإِسمَاعِيلُ بنُ زَكَرِيَّا. وَقَالَ يَحيَى وَبِشرٌ: عَن عُبَيدِاللهِ، عَن سَعِيدٍ، عَن أَبي هُرَيرَةَ، وَكَذَلِكَ قَالَ مَالِكٌ، وَابنُ عَجلانَ. وَأَخرَجَهُ مُسلِمٌ مِن حَدِيثِ أَبي ضَمرَةَ، وَعَبدَةَ، عَن عُبَيدِاللهِ، عَن سَعِيدٍ، عَن أَبِيهِ، عَن أَبي هُرَيرَةَ.

قَالَ: وَهَذَا الحَدِيثُ قَد اختُلِفَ فِيهِ عَلَى عُبَيدِاللهِ، فَرَوَاهُ عَنهُ زُهَيرُ بنُ مُعَاوِيَةَ، وَأَبُوضَمرَةَ أَنَسُ بنُ عِيَاضٍ، وَإِسمَاعِيلُ بنُ زَكَرِيَّا، وَعَبدَةُ بنُ سُلَيمَانَ، وَأَبُوبَدرٍ شُجَاعُ بنُ الوَلِيدِ، وَالحَسَنُ بنُ صَالِحٍ، وَهُرَيمُ بنُ سُفيَانَ، وَجَعفَرٌ الأَحمَرُ، وَخَالِدُ بنُ حُمَيدٍ الرُّؤَاسِيُّ، وَيَحيَى بنُ سَعِيدٍ الأُمَوِيُّ، وَعَبدُاللهِ بنُ رَجَاءٍ المَكِيُّ، رَوَوهُ عَن عُبَيدِاللهِ، عَن سَعِيدٍ، عَن أَبِيهِ، عَن أَبي هُرَيرَةَ.

وَخَالَفَهُم يَحيَى بنُ سَعِيدٍ القَطَّانُ، وَبِشرُ بنُ المُفَضَّلِ، وَالمُعتَمِرُ بنُ سُلَيمَانَ، وَهِشَامُ بنُ حَسَّانَ، وَحَمَّادُ بنُ زَيدٍ، وَعَبدُاللهِ بنُ المُبَارَكِ، وَعَبَّادُ بنُ عَبَّادٍ المُهَلَّبِيُّ وَاختُلِفَ عَنهُ، وَعَبدُاللهِ بنُ نُمَيرٍ، وَعُقبَةُ بنُ خَالِدٍ السَّكُونِيُّ؛ رَوَوهُ عَن عُبَيدِاللهِ، عَن سَعِيدٍ، عَن أَبي هُرَيرَةَ.

واختُلِفَ عَن إِسمَاعِيلَ بنِ أُمَيَّةَ، فَقَالَ يَحيَى بنُ سَعِيدٍ: عَنهُ، عَن سَعِيدٍ، عَن أَبِي هُرَيرَةَ. وَقَال عَبدُاللهِ بنُ رَجَاءٍ عَنهُ، عَن سَعِيدٍ، عَن أَبِيهِ، عَن أَبِي هُرَيرَةَ.

١١- **الحديث الحادي عشر**: قال البخاري رَحِمَهُ اللهُ (ج١١ ص١٢٥) ط س: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُس، حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُاللهِ بْنُ عُمَرَ، حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ أَبي =

١٢ - وَأَخرَجَا جَمِيعًا حَدِيثَ ابنِ أَبِي ذِئبٍ، عَن سَعِيدٍ، عَن أَبِيهِ، عَن أَبِي هُرَيرَةَ، عَن النَّبِيِّ ﷺ: «**لا يَحِلُّ لامرَأَةٍ تُسَافِرُ وَلَيسَ**① **مَعَهَا مَحرَمٌ**» الحَدِيثَ. وَزَادَ مُسلِمٌ عَن لَيثٍ، عَن سَعِيدٍ مِثلَهِ.

=سَعِيدِ المَقْبُرِيُّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**إِذَا أَوَى أَحَدُكُمْ إِلَى فِرَاشِهِ فَلْيَنْفُضْ فِرَاشَهُ بِدَاخِلَةِ إِزَارِهِ، فَإِنَّهُ لا يَدْرِي مَا خَلَفَهُ عَلَيْهِ، ثُمَّ يَقُولُ: بِاسْمِكَ رَبِّ وَضَعْتُ جَنْبِي، وَبِكَ أَرْفَعُهُ، إِنْ أَمْسَكْتَ نَفْسِي فَارْحَمْهَا، وَإِنْ أَرْسَلْتَهَا فَاحْفَظْهَا بِمَا تَحْفَظُ بِهِ عِبَادَكَ الصَّالِحِينَ**».

تَابَعَهُ أَبُوضَمْرَةَ وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ زَكَرِيَّاءَ، عَنْ عُبَيْدِاللهِ، وَقَالَ يَحْيَى بن سَعِيدٍ وَبِشْرٌ: عَنْ عُبَيْدِاللهِ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَرَوَاهُ مَالِكٌ وَابْنُ عَجْلانَ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. اهـ

وأخرجه مسلم (ج١٧ ص٣٧) مع النووي من طريق سعيد بن أبي سعيد المقبري، عن أبيه به.

قال الحافظ في "مقدمة الفتح" بعد ذكره كلام الدارقطني: قلت: جواب مثل هذا التعليل تقدم في الحديث الثاني، وقد أشار البخاري إلى الاختلاف فيه على عبيدالله وعلى سعيد فلا استدراك عليه. اهـ

والحديث **الثاني** هو أن النبي ﷺ مر بقبرين وذكر قصة التعذيب، وسيأتي إن شاء الله، وحاصل الجواب أن الراوي إذا لم يكن مدلسًا وقد تحقق سماعه من شيخه وشيخ شيخه، ثم روى الحديث تارة عن هذا، وتارة عن هذا، فإنه يحمل على أنه سمع الحديث منهما، والله أعلم.

١٢- **الحديث الثاني عشر**: قال البخاري رَحِمَهُ اللهُ (ج٢ ص٥٦٦): ط س: حَدَّثَنَا آدَمُ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذِئْبٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا سَعِيدٌ المَقْبُرِيُّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**لا يَحِلُّ لامْرَأَةٍ تُؤْمِنُ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ أَنْ تُسَافِرَ مَسِيرَةَ** =

---

① ليس في (ز) واو، وهو الموافق لما في "الصحيح".

فَقَالَ: وَقَد رَوَاهُ مَالِكٌ وَيَحيَى بنُ أَبِي كَثِيرٍ وَسُهَيلٌ، عَن سَعِيدٍ، عَن أَبِي هُرَيرَةَ.

١٣ - وَأَخرَجَ البُخَارِيُّ وَحدَهُ حَدِيثَ ابنِ أَبِي ذِئْبٍ عَن سَعِيدٍ، عَن أَبِيهِ (أَنَّهُ سَأَلَ أَبَا هُرَيرَةَ فَقَالَ: سَمِعتَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ)[1]: «**مَن صَلَّى عَلَى جَنَازَةٍ**».

=يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ، لَيْسَ مَعَهَا حُرْمَةٌ».

تَابَعَهُ يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ، وَسُهَيْلٌ، وَمَالِكٌ، عَنِ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه. اهـ

وأخرجه مسلم (ج٩ ص١٠٧)مع النووي قال الحافظ رحمه الله في "مقدمة الفتح" ص (٣٥٤) ط س بعد ذكره كلام الدارقطني: والجواب عن هذا الاختلاف كالجواب في الحديث الثاني؛ فإن سعيدًا المقبري سمع من أبيه عن أبي هريرة، وسمع من أبي هريرة، فلا يكون هذا الاختلاف قادحًا، وقد اختلف فيه على مالك فرواه ابن خزيمة في "صحيحه" من حديث بشر بن عمر عنه عن سعيد عن أبيه عن أبي هريرة، وقال بعده: لم يقل أحد من أصحاب مالك في هذا الحديث عن سعيد عن أبيه غير بشر بن عمر. اهـ

وقد أخرجه أبوعوانة في "صحيحه" من حديث بشر بن عمر أيضًا وصحح ابن حبان الطريقين معًا، والله أعلم. اهـ

وذكر في "الفتح" نحو ذلك، وكلام النووي قريبٌ من هذا.

فالحديث صحيح كيفما دار.

١٣- **الحديث الثالث عشر:** قال البخاري رحمه الله (ج٣ ص٤٤٠): ط ح: حَدَّثَنَا عبدالله بْنُ مَسْلَمَةَ، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى ابْنِ أَبِي ذِئْبٍ، عَنْ سَعِيدِ بنِ أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّهُ سَأَلَ أَبَا هُرَيْرَةَ رضي الله عنه فَقَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ. ح وحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ=

---

[1] ما بين القوسين ليس في (ز)، وفيه (عن أبي هريرة).

قَالَ: وَقَد[١] رَوَاهُ عُبَيدُاللهِ بنُ عُمَرَ، عَن سَعِيدٍ، عَن أَبِي هُرَيرَةَ، قَالَهُ نَصرُ بنُ عَلِيٍّ وَغَيرُهُ عَن عَبدِالأَعلَى.

١٤ - وَأَخرَجَ البُخَارِيُّ حَدِيثَ ابنِ أَبِي ذِئبٍ، عَن سَعِيدٍ، عَن أَبِي هُرَيرَةَ: «**سَتَحرِصُونَ عَلَى الإِمَارِةِ، وَسَتَكُونُ خِزيًا وَنَدَامَةً، فَنِعمَ المُرضِعَةُ، وَبِئسَتِ الفَاطِمَةُ**».

قَالَ: وَقَد رَوَاهُ عَبدُالحَمِيدِ بنُ جَعفَرٍ، عَن سَعِيدٍ المَقبُرِيِّ، عَن عُمَرَ ابنِ الحَكَمِ، عَن أَبِي هُرَيرَةَ مَوقُوفًا غَيرَ مَرفُوعٍ.

=شَبِيبِ بنِ سَعِيدٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، حَدَّثَنَا يُونُسُ، قَالَ ابنُ شِهَابٍ: وَحَدَّثَنِي عبدالرَّحْمَنِ الأَعْرَجُ، أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**مَنْ شَهِدَ الجَنَازَةَ حَتَّى يُصَلِّيَ فَلَهُ قِيرَاطٌ، وَمَنْ شَهِدَ حَتَّى تُدْفَنَ كَانَ لَهُ قِيرَاطَانِ**» قِيلَ: وَمَا القِيرَاطَانِ؟ قَالَ: «**مِثْلُ الجَبَلَيْنِ العَظِيمَيْنِ**». اهـ

قال الحافظ في "مقدمة الفتح" ص (٣٥٥) ط س بعد ذكره كلام الدارقطني: قلت: وهذا نظير الحديث الثالث عشر[٢]، لكن رواية عبيدالله بن عمر[٣] في هذا غير مشهورة، فرواية ابن أبي ذئب هي المعتمدة، وهي من أفراد الصحيح، وإنما أوردها المصنف مقرونة برواية الأعرج عن أبي هريرة. اهـ

١٤- **الحديث الرابع عشر**: قال البخاري رحمه الله (ج١٣ ص١٢٥) ط س: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذِئْبٍ، عَنْ سَعِيدٍ المَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**إِنَّكُمْ سَتَحْرِصُونَ عَلَى الإِمَارَةِ، وَسَتَكُونُ نَدَامَةً يَوْمَ القِيَامَةِ، فَنِعْمَ المُرْضِعَةُ، وَبِئْسَتِ الفَاطِمَةُ**». =

---

[١] (وقد) ليس في (ز).

[٢] وهو الحديث الثاني عشر من "التتبع". اهـ مصححه

[٣] ينظر في رواية عبيدالله؛ فإني لم أجدها.

١٥- وَأَخرَجَا جَمِيعًا حَدِيثَ اللَّيثِ، عَن سَعِيدٍ، عَن أَبِيهِ، عَن أَبِي هُرَيرَةَ أَنَّهُ سَمِعَهُ يَقُولُ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِذَا زَنَتْ أَمَةُ أَحَدِكُم فَتَبَيَّنَ زِنَاهَا فَلْيَجلِدهَا الحَدَّ وَلا يُثَرِّبْ».

= وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا عبدالله بْنُ حُمْرَانَ، حَدَّثَنَا عَبدُالحَمِيدِ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ سَعِيدٍ المَقْبُرِيِّ، عَنْ عُمَرَ بنِ الحَكَمِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ... قَوْلَهُ. اهـ

قال الحافظ في "الفتح": قوله: عن سعيد المقبري عن أبي هريرة، هكذا رواه ابن أبي ذئب مرفوعًا، وأدخل عبدالحميد بين سعيد وأبي هريرة رجلًا ولم يرفعه، وابن أبي ذئب أتقن من عبدالحميد وأعرف بحديث المقبري منه، فروايته هي المعتمدة، وعقبه البخاري بطريق عبدالحميد إشارة منه إلى إمكان تصحيح القولين، فلعله كان عند سعيد عن عمر بن الحكم عن أبي هريرة موقوفًا على ما رواه عنه عبدالحميد؛ وكان عنده عن أبي هريرة بغير واسطة مرفوعًا، إذ وجدت عند كل من الراويين عن سعيد زيادة؛ ورواية الوقف لا تعارض رواية الرفع؛ لأن الراوي قد ينشط فيسند، وقد لا ينشط فيقف. اهـ

وذكر نحو هذا في "مقدمة الفتح"، أقول: الظاهر هو ترجيح رواية ابن أبي ذئب؛ فقد قال ابن معين: أثبت الناس في سعيدٍ ابنُ أبي ذئب. اهـ كما في "تهذيب التهذيب" (ج٤ ص٤٠). وهو أرجح من عبدالحميد كما يعلم من "التقريب".

١٥- **الحديث الخامس عشر:** قال البخاري رحمه الله (ج١٢ ص١٦٥ مع "الفتح" ط س): حَدَّثَنَا عَبدُاللهِ بْنُ يُوسُفَ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ سَعِيدٍ المَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّهُ سَمِعَهُ يَقُولُ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**إِذَا زَنَتِ الأَمَةُ فَتَبَيَّنَ زِنَاهَا فَلْيَجْلِدْهَا ولا يُثَرِّبْ، ثُمَّ إِنْ زَنَت فَلْيَجْلِدْهَا ولا يُثَرِّبْ، ثُمَّ إِنْ زَنَتِ الثَّالِثَةَ فَلْيَبِعْهَا وَلَوْ بِحَبْلٍ مِنْ شَعَرٍ**».

تَابَعَهُ إِسْمَاعِيلُ بْنُ أُمَيَّةَ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

وقال مسلم رحمه الله (ج١١ ص٢١١) مع النووي: وحَدَّثَنِي عِيسَى بْنُ حَمَّادٍ المِصْرِيُّ، =

قَالَــ: وَقَد رَوَاهُ جَمَاعَةٌ عَن سَعِيدٍ:

مِنهُم عُبَيدُاللهِ بنُ عُمَرَ، وَاختُلِفَ عَنهُ: فَقَالَ يَحيَى الأُمَوِيُّ وَمُحَمَّدُ بنُ عُبَيدٍ: عَن عُبَيدِاللهِ، عَن سَعِيدٍ، عَن أَبِيهِ، عَن أَبِي هُرَيرَةَ، كَقَولِ لَيثٍ. وَخَالَفَهُمَا مُعتَمِرٌ، وَأَبُوأُسَامَةَ، وَابنُ نُمَيرٍ، وَابنُ المُبَارَكِ، وَعَبدَةُ بنُ سُلَيمَانَ، وَعُقبَةُ بنُ خَالِدٍ؛ رَوَوهُ عَن عُبَيدِاللهِ، عَن سَعِيدٍ، عَن أَبِي هُرَيرَةَ.

وَاختُلِفَ عَنِ ابنِ إِسحَاقَ: فَقَالَ عَبدَةُ: عَنهُ عَن سَعِيدٍ، عَن أَبِيهِ، عَن أَبِي هُرَيرَةَ، كَقَولِ لَيثٍ. وَخَالَفَهُ غَيرُ وَاحِدٍ.

وَرَوَاهُ أَيُّوبُ بنُ مُوسَى، وَإِسمَاعِيلُ بنُ أُمَيَّةَ، وَأُسَامَةُ بنُ زَيدٍ وَغَيرُهُم، عَن سَعِيدٍ، عَن أَبِي هُرَيرَةَ، وَلَم يَذكُرُوا أَبَاهُ. وَرَوَاهُ هِشَامُ بنُ حَسَّانَ، وَابنُ عُيَينَةَ، عَن أَيُّوبَ بنِ مُوسَى. وَرَوَاهُ الثَّورِيُّ وَغَيرُهُ عَن أُسَامَةَ بنِ زَيدٍ.

وَأَخرَجَهُمَا مُسلِمٌ عَلَى اختِلافِهِمَا، وَأَمَّا البُخَارِيُّ فَأَخرَجَ حَدِيثَ لَيثٍ وَحدَهُ.

=أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ سَعِيدِ بنِ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ سَمِعَهُ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ... وذكر الحديث.

حَدَّثَنَا أَبوبَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَإِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ جَمِيعًا عَنِ ابْنِ عُيَيْنَةَ ح وحَدَّثَنَا عَبدُ بْنُ حُمَيْدٍ، أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ البُرْسَانِيُّ، أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ حَسَّانَ، كِلاهُمَا عَنْ أَيُّوبَ بنِ مُوسَى ح وحَدَّثَنَا أَبوبَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا أَبوأُسَامَةَ وَابْنُ نُمَيْرٍ، عَنْ عُبَيْدِاللهِ بنِ عُمَرَ ح وحَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الأَيْلِيُّ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، حَدَّثَنِي أُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ ح وحَدَّثَنَا هَنَّادُ بْنُ السَّرِيِّ وَأَبوكُرَيْبٍ وَإِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَبْدَةَ بنِ سُلَيْمَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بنِ إِسْحَاقَ كُلُّ هَؤُلاءِ عَنْ سَعِيدٍ المَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. إِلَّا أَنَّ ابْنَ إِسْحَاقَ قَالَ فِي حَدِيثِهِ: عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِيهِ، =

=عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي جَلْدِ الأَمَةِ إِذَا زَنَتْ ثَلاثًا: «ثُمَّ لِيَبِعْهَا فِي الرَّابِعَةِ». اهـ

وأقول: هذا الحديث لم أرَ الحافظ في "الفتح" ولا في "المقدمة" ولا النووي في "شرح مسلم" تعرضا للجواب عنه، ولعلهما اكتفيا بما تقدم من أن سعيدًا رَحِمَهُ اللَّهُ قد تحقق سماعه من أبيه ومن أبي هريرة، وعلى هذا فلا مانع أن يرويه تارة عن هذا، وتارة عن هذا، مع تحقق سماعه منهما، والله أعلم.

ثم رأيت الحافظ علي بن المديني قد ذكره في "العلل" ص(٧٨) فقال بعد ذكره الحديث: رواه ابن إسحاق عن سعيد بن أبي سعيد المقبري، عن أبي هريرة، ورواه عبدالرحمن بن إسحاق عن سعيد قال: سمعت أبا هريرة فنظرت فإذا سعيد لم يسمعه من أبي هريرة، ورواه ابن إسحاق وليث بن سعد عن سعيد بن أبي سعيد عن أبيه عن أبي هريرة، ورواه أيوب بن موسى عن سعيد عن أبي هريرة، والحديث عندي حديث سعيد عن أبيه عن أبي هريرة، وحديث عبدالرحمن بن إسحاق عن سعيد قال: (سمعت أبا هريرة يقول) وَهَمٌ وأخاف ألَّا يكون حفظه. اهـ

وذكر الحافظ العلائي في "جامع التحصيل" (ج٢ ص٤٠٤) نحو هذا عن ابن المديني. اهـ

قلت: قد أخرجا حديث الليث الذي حكم ابن المديني بصحته، ثم ذكر البخاري حديث إسماعيل بن أمية تعليقًا، وذكر مسلم حديث من قال عن سعيد عن أبي هريرة في المتابعات، فلا اعتراض عليهما، على أن الليث بن سعد من أثبت الناس في سعيد ففي "تهذيب التهذيب" في ترجمة الليث: وقال حنبل عن أحمد: الليث أحب إليَّ منهم فيما يروي عن المقبري، وقال عبدالله عن أبيه: أصح الناس حديثًا عن المقبري الليث، كان يفصل ما روى عن أبي هريرة، وما روى عن أبيه عن أبي هريرة. اهـ

١٦ - وَأَخرَجَ البُخَارِيُّ عَن إِسمَاعِيلَ، عَن أَخِيهِ، عَن ابنِ أَبِي ذِئبٍ، عَن سَعِيدٍ، عَن أَبِي هُرَيرَةَ، قَالَ:[١] «**يَلقَى إِبرَاهِيمُ أَبَاهُ**»، الحَدِيث.

قَالَ: وَقَد رَوَاهُ إِبرَاهِيمُ بنُ طَهمَانَ، عَن ابنِ أَبِي ذِئبٍ، عَن سَعِيدٍ، عَن أَبِيهِ، عَن أَبِي هُرَيرَةَ.

١٦- **الحديث السادس عشر**: قال البخاري رحمه الله (ج٨ ص٤٩٩) ط س: وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ طَهْمَانَ: عَنِ ابْنِ أَبِي ذِئْبٍ، عَنْ سَعِيدِ بنِ أَبِي سَعِيدٍ المَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**إِنَّ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ يَرَى أَبَاهُ يَوْمَ القِيَامَةِ عَلَيْهِ الغَبَرَةُ وَالقَتَرَةُ**»، الغَبَرَةُ هِيَ القَتَرَةُ.

حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، قَالَ: حدثنا أَخِي[٢]، عَنِ ابْنِ أَبِي ذِئْبٍ، عَنْ سَعِيدٍ المَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**يَلقَى إِبْرَاهِيمُ أَبَاهُ فَيَقُولُ: يَا رَبِّ، إِنَّكَ وَعَدْتَنِي أَنْ لا تُخْزِنِي يَوْمَ يُبْعَثُونَ، فَيَقُولُ اللهُ: إِنِّي حَرَّمْتُ الجَنَّةَ عَلَى الكَافِرِينَ**».

قال الحافظ في "الفتح": قوله: (وقال إبراهيم بن طهمان): وصله النسائي عن أحمد بن حفص بن عبدالله عن أبيه عن إبراهيم بن طهمان، وساق الحديث بتمامه.

ثم قال الحافظ في "الفتح" أيضًا: قوله: عن سعيد المقبري عن أبي هريرة كذا قال ابن أبي أويس، وأورد البخاري هذه الطريق معتمدًا عليها، وأشار إلى الطريق الأخرى التي زيدَ فيها بين سعيد وأبي هريرة رجل فذكرها معلقة، وسعيد قد سمع من أبي هريرة، وسمع من أبيه عن أبي هريرة، فلعل هذا مما سمعه من أبيه عن أبي هريرة، ثم سمعه من أبي هريرة، أو سمعه من أبي هريرة مختصرًا، ومن أبيه عنه تامًّا، أو سمعه من أبي هريرة ثم ثبته فيه أبوه، وكل ذلك لا يقدح في صحة الحديث، وقد وُجِدَ للحديث أصل عن أبي هريرة من وجه آخر أخرجه البزار والحاكم من طريق حماد بن سلمة عن أيوب عن ابن سيرين عن أبي هريرة وشاهده عندهما أيضًا من حديث أبي سعيد. اهـ

---

(١) ليس في (ز): قال.

(٢) هو عبدالحميد بن عبدالله.

١٧ - وَأَخرَجَ مُسلِمٌ عَن أَحمَدَ بنِ الحَسَنِ بنِ خِرَاشٍ، عَن الرِّيَاحِيِّ عُمَرَ بنِ عَبدِالوَهَّابِ، عَن يَزِيدَ بنِ زُرَيعٍ، عَن رَوحِ بنِ القَاسِمِ، عَن سُهَيلٍ، عَنِ القَعْقَاعِ، عَن أَبِي صَالِحٍ[١]، عَن أَبِي هُرَيرَةَ، عَن النَّبِيِّ ﷺ: «إِذَا جَلَسَ أَحَدُكُم عَلَى حَاجَتِهِ فَلا يَستَقبِلِ القِبلَةَ وَلا يَستَدبِرهَا».

قَالَ: وَهَذَا غَيرُ مَحفُوظٍ عَن سُهَيلٍ، وَإِنَّمَا هُوَ حَدِيثُ ابنِ عَجلانَ، حَدَّثَ بِهِ النَّاسُ عَنهُ، مِنهُم رَوحُ بنُ القَاسِمِ، كَذَلِكَ قَالَ أُمَيَّةُ عَن يَزِيدَ.

١٧- **الحديث السابع عشر:** قال مسلم رحمه الله (ج٣ ص١٥٣): وحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ الحَسَنِ بنِ خِرَاشٍ، حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ عبدالوَهَّابِ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ يَعْنِي ابْنَ زُرَيْعٍ، حَدَّثَنَا رَوْحٌ، عَنْ سُهَيْلٍ، عَنِ القَعْقَاعِ، عَنْ أبِي صَالِحٍ، عَنْ أبي هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ قَالَ: «**إِذَا جَلَسَ أَحَدُكُمْ عَلَى حَاجَتِهِ فَلا يَسْتَقْبِلِ القِبْلَةَ ولا يَسْتَدْبِرْهَا**». اهـ

قال النووي رحمه الله (ج٣ ص١٥٨): قال الدارقطني: هذا غير محفوظ عن سهيل، وإنما هو حديث ابن عجلان، حدث به عنه روح وغيره، وقال أبوالفضل حفيد أبي سعيد الهروي: الخطأ فيه من عمر بن عبدالوهاب؛ لأنه حديث يعرف بمحمد بن عجلان عن القعقاع، وليس لسهيل في هذا الإسناد ذكر، رواه أمية بن بسطام عن يزيد بن زريع -على الصواب- عن روح عن ابن عجلان عن القعقاع عن أبي صالح عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ بطوله، وحديث عمر بن عبدالوهاب مختصر.

ثم قال النووي: قلت: ومثل هذا لا يظهر قدحه؛ فإنه محمول على أن سهيلًا وابن عجلان سمعاه جميعًا واشتهرت روايته عن ابن عجلان، وقلَّت عن سهيل، ولم يذكره أبوداود والنسائي وابن ماجه إلا من جهة ابن عجلان؛ فرواه أبوداود عن ابن =

---

[١] حصل في (ب) تقديم وتأخير في السند ففيها: عَن أَحمَدَ بنِ الحَسَنِ بنِ خِرَاشٍ، عَن يَزِيدَ بنِ زُرَيعٍ، عَن رَوحِ بنِ القَاسِمِ، عَن سُهَيلٍ، عَنِ القَعْقَاعِ، عَن الرِّيَاحِيِّ عُمَرَ بنِ عَبدِالوَهَّابِ، عَن أَبِي صَالِحٍ. والمثبت من (ز) وهو الموافق لسند مسلم.

=المبارك عن ابن عجلان عن القعقاع، والنسائي عن يحي عن ابن عجلان، وابن ماجه عن سفيان بن عيينة والمغيرة بن عبدالرحمن وعبدالله بن رجاء المكي ثلاثتهم عن ابن عجلان، والله أعلم. اهـ كلام النووي رَحِمَهُ اللهُ.

وأقول: الذي يظهر لي أن ما ذهب إليه الإمام النووي رَحِمَهُ اللهُ فيه تَكَلُّفٌ وأن الصواب ما ذهب إليه الدارقطني وأبوالفضل؛ لأنه قد رواه جماعة من حديث ابن عجلان منهم:

١- سفيان بن عيينة عند أحمد (ج٢ ص٢٤٧)، والبيهقي (ج١ ص٩١).

٢- يحي بن سعيد القطان عند النسائي (ج١ ص٣٥)، وأحمد (ج٢ص٢٥٠)، وابن حبان كما في «موارد الظمآن» ص(٦٢)، والبيهقي(ج١ ص٩١).

٣- أبوغسان عند الطحاوي في «معاني الآثار» (ج٤ ص٢٣٣).

٤- صفوان بن عيسى عند الطحاوي (ج٤ ص٢٣٣).

٥- الليث بن سعد.

٦- حيوة بن شريح المصري.

٧- وهيب بن خالد ثلاثتهم في «موارد الظمآن» ص (٦٢).

٨- عبدالله بن المبارك عند أبي داود (ج١ ص٢) ط ح.

٩- روح بن القاسم كما ذكره النووي والدارقطني في «التتبع».

١٠- عبدالرحمن بن عبدالله بن دينار عند البيهقي (ج١ ص٩١).

هذا ومن المقرر في المصطلح أن الثقة إذا خالف الثقات فإنه يعتبر شاذًا، فعلى هذا فالحديث من طريق سهيل شاذ، ولعل الشذوذ فيه من عمر بن عبدالوهاب الرياحي، أما متن الحديث فهو مشهور عن النبي ﷺ. اهـ

١٨ - وَأَخرَجَ مُسلِمٌ حَدِيثَ مُسلِمِ بنِ أَبي مَريَمَ، عَن أَبي صَالِحٍ، عَن أَبي هُرَيرَةَ، عَن النَّبِيِّ ﷺ: «**تُعرَضُ الأَعمَالُ كُلَّ إِثنَينِ وَخَمِيسٍ**»، أَخرَجَ عَن مَالِكٍ وَابنِ عُيَينَةَ مَرفُوعًا.

قَالَ: وَهَذَا لَم يَرفَعهُ عَن مَالِكٍ غَيرُ ابنِ وَهبٍ، وَأَصحَابُ المُوَطَّإِ وَغَيرُهُم يَقِفُونَهُ، وَقَالَ الحُمَيدِيُّ عَنهُ رَفَعَهُ مَرَّةً، وَوَقَفَهُ سَعِيدُ بنُ مَنصُورٍ، وَإِسحَاقُ بنُ أَبي إِسرَائِيلَ وَغَيرُهُمَا عَنهُ.

١٨- **الحديث الثامن عشر**: قال مسلم رحمه الله (ج١٦ ص١٢٢) مع النووي: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ مُسْلِمِ بنِ أَبِي مَرْيَمَ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ رَفَعَهُ مَرَّةً قَالَ: «**تُعْرَضُ الأَعْمَالُ فِي كُلِّ يَوْمِ خَمِيسٍ وَإِثْنَيْنِ، فَيَغْفِرُ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ فِي ذَلِكَ اليَوْمِ لِكُلِّ امْرِئٍ لا يُشْرِكُ بِاللهِ شَيْئًا، إِلَّا امْرَأً كَانَتْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَخِيهِ شَحْنَاءُ، فَيُقَالُ: ارْكُوا**[1] **هَذَيْنِ حَتَّى يَصْطَلِحَا، ارْكُوا هَذَيْنِ حَتَّى يَصْطَلِحَا**».

حَدَّثَنَا أبوالطَّاهِرِ وَعَمْرُو بْنُ سَوَّادٍ، قَالا: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، عَنْ مُسْلِمِ بنِ أَبِي مَرْيَمَ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ قَالَ: «**تُعْرَضُ أَعْمَالُ النَّاسِ فِي كُلِّ جُمُعَةٍ مَرَّتَيْنِ، يَوْمَ الإِثْنَيْنِ وَيَوْمَ الخَمِيسِ، فَيُغْفَرُ لِكُلِّ عَبدٍ مُؤْمِنٍ، إِلَّا عَبْدًا بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَخِيهِ شَحْنَاءُ، فَيُقَالُ: اتْرُكُوا -أَوِ ارْكُوا- هَذَيْنِ حَتَّى يَفِيئَا**». اهـ

هذا الحديث لم يجب عنه النووي رحمه الله، وقد قال ابن عبدالبر رحمه الله كما في الزرقاني على "الموطإ" (ج٤ ص٢٦٦): كذا وقفه يحي وجمهور الرواة، ومثله لا يقال بالرأي فهو توقيف بلا شك، وقد رواه ابن وهب عن مالك، وهو أجل أصحابه فصرح برفعه. اهـ

=

---

[1] في النووي هو بالراء الساكنة وضم الكاف، والهمز في أوله همز وصل، أي: أخروا. وقال صاحب التحرير: ويجوز أن يرويه بقطع الهمزة المفتوحة. اهـ مختصرًا.

١٩- وَأَخرَجَ مُسلِمٌ حَدِيثَ الأَشجَعِيِّ عَن مَالِكِ بنِ مِغوَلٍ، عَن طَلحَةَ، عَن أَبِي صَالِحٍ، عَن أَبِي هُرَيرَةَ: كُنَّا فِي سَفرَةٍ فَنَفِدَت أَزوَادُ القَومِ.

= والحديث ذكره الدارقطني في «العلل» (ج٣ ص١٤٠) وقال بعد ذكره اختلاف الرواة عن أبي صالح في الرفع والوقف: ومن وقفه أثبت ممن أسنده. اهـ

وأقول: الذي يظهر لي هو ترجيح الوقف، هذا من حيث هذا السند، وأما المتن فهو صحيح، فقد جاء في «مسند أحمد» (ج٢ ص٤٨٣ و٤٨٤) قال الإمام أحمد رحمه الله: حَدَّثَنَا يُونُس بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي الخَزْرَجُ، يَعْنِي ابْنَ عُثْمَانَ السَّعْدِيَّ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ[١]، يَعْنِي مَوْلَى عُثْمَانَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «**إِنَّ أَعْمَالَ بَنِي آدَمَ تُعْرَضُ كُلَّ خَمِيسٍ لَيْلَةَ الجُمُعَةِ، فَلا يُقْبَلُ عَمَلُ قَاطِعِ رَحِمٍ**»

ومن شواهده ما رواه الإمام أحمد (ج٥ ص٢٠١) فقال رحمه الله: ثنا عبدالرحمن بن مهدي، ثنا ثابت بن قيس أبوغُصْنٍ، حدثني أبوسعيد الْمَقْبُرِيُّ، حدثني أسامة بن يزيد، فذكر الحديث مرفوعًا، وهو حديث حسن، فقد قال الحافظ في ترجمة ثابت بن قيس: صدوق يهم.

وحديث جابر كما في «الترغيب والترهيب» (ج٣ ص٤٥٩) وقال الحافظ المنذري: رواه الطبراني في «الأوسط» ورواته ثقات.

ويشهد له من حيث المعنى ما رواه مسلم (ج١٦ ص١٢٢) من حديث سُهَيْلِ بنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «**تُفْتَحُ أَبْوَابُ الجَنَّةِ يَوْمَ الإِثْنَيْنِ وَيَوْمَ الخَمِيسِ، فَيُغْفَرُ لِكُلِّ عَبدٍ لا يُشْرِكُ بِاللهِ شَيْئًا، إِلَّا رَجُلًا كَانَتْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَخِيهِ شَحْنَاءُ، فَيُقَالُ: أَنْظِرُوا هَذَيْنِ حَتَّى يَصْطَلِحَا، أَنْظِرُوا هَذَيْنِ حَتَّى يَصْطَلِحَا، أَنْظِرُوا هَذَيْنِ حَتَّى يَصْطَلِحَا**»

١٩-**الحديث التاسع عشر**: قال مسلم رحمه الله (ج١ ص٢٢١) مع النووي: حَدَّثَنَا أبوبَكْرِ بْنُ النَّضْرِ بنِ أَبِي النَّضْرِ، قَالَ: حَدَّثَنِي أبوالنَّضْرِ هَاشِمُ بْنُ القَاسِمِ، حَدَّثَنَا =

---

[١] أبو أيوب هو عبدالله بن سليمان الأموي.

قَالَ: تَابَعَهُ مَسرُوقٌ[1] عَن أَبِيهِ، عَن مَالِكٍ، وَخَالَفَهُمَا أَبُوأُسَامَةَ وَغَيرُهُ، رَوَوهُ عَن مَالِكٍ، عَن طَلحَةَ، عَن أَبِي صَالِحٍ مُرسَلًا.

وَأَخرَجَهُ أَيضًا مِن حَدِيثِ الأَعمَشِ، عَن أَبِي صَالِحٍ، عَن أَبِي هُرَيرَةَ أَو أَبِي سَعِيدٍ، وَاختُلِفَ فِيهِ عَلَى الأَعمَشِ، وَقِيلَ: عَن أَبِي صَالِحٍ، عَن جَابِرٍ أَيضًا، وَكَانَ الأَعمَشُ يَشُكُّ فِيهِ.

=عُبَيْدُاللهِ الأَشْجَعِيُّ، عَنْ مَالِكِ بنِ مِغْوَلٍ، عَنْ طَلحَةَ بنِ مُصَرِّفٍ، عَنْ أبي صَالِحٍ، عَنْ أبي هُرَيْرَةَ، قَالَ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ في مَسِيرٍ قَالَ: فَنَفِدَتْ أَزْوَادُ القَوْمِ، قَالَ: حَتَّى هَمَّ بِنَحْرِ بَعْضِ حَمَائِلِهِمْ، قَالَ: فَقَالَ عُمَرُ: يَا رَسُولَ اللهِ، لَوْ جَمَعْتَ مَا بَقِيَ مِنْ أَزْوَادِ القَوْمِ فَدَعَوْتَ اللهَ عَلَيْهَا! قَالَ: فَفَعَلَ، قَالَ: فَجَاءَ ذُو البُرِّ بِبُرِّهِ، وَذُو التَّمْرِ بِتَمْرِهِ، قَالَ: وَقَالَ مُجَاهِدٌ: وَذُو النَّوَاةِ بِنَوَاهُ، قُلتُ: وَمَا كَانُوا يَصْنَعُونَ بِالنَّوَى، قَالَ: كَانُوا يَمُصُّونَهُ وَيَشْرَبُونَ عَلَيْهِ المَاءَ، قَالَ: فَدَعَا عَلَيْهَا حَتَّى مَلأَ القَوْمُ أَزْوِدَتَهُمْ، قَالَ: فَقَالَ عِنْدَ ذَلِكَ: «**أَشْهَدُ أَنْ لا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَأَنِّي رَسُولُ اللهِ، لا يَلْقَى اللهَ بِهِمَا عَبدٌ غَيْرَ شَاكٍّ فِيهِمَا، إِلَّا دَخَلَ الجَنَّةَ**».

حَدَّثَنَا سَهْلُ بْنُ عُثْمَانَ، وَأبوكُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ العَلاءِ، جَمِيعًا عَنْ أبي مُعَاوِيَةَ، قَالَ أبوكُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا أبومُعَاوِيَةَ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ أبي صَالِحٍ، عَنْ أبي هُرَيْرَةَ -أَوْ عَنْ أبي سَعِيدٍ شَكَّ الأَعْمَشُ- قَالَ: لَمَّا كَانَ غَزْوَةُ تَبُوكَ أَصَابَ النَّاسَ مَجَاعَةٌ، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ، لَوْ أَذِنْتَ لَنَا فَنَحَرْنَا نَوَاضِحَنَا... وذكر الحديث.

قال النووي رَحِمَهُ اللهُ: هذان الإسنادان مما استدركه الدارقطني وعلله. فأما الأول فعلله من جهة أن أبا أسامة وغيره خالفوا عبيدالله الأشجعي فرووه عن مالك بن مغول عن طلحة عن أبي صالح مرسلًا، وأما الثاني فعلله لكونه اختلف فيه عن الأعمش. فقيل فيه أيضًا عنه عن أبي صالح عن جابر وكان الأعمش يشك فيه.

قال الشيخ أبوعمرو بن الصلاح رَحِمَهُ اللهُ: هذان الاستدراكان من الدارقطني مع أكثر =

---

[1] مسروق هو ابن المرزبان.

٢٠ - وَأَخرَجَ مُسلِمٌ عَن ابنِ نُمَيرٍ، عَن أَبِي أُسَامَةَ، عَن حَبِيبِ بنِ الشَّهِيدِ، عَن عَطَاءٍ، عَن أَبِي هُرَيرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**فِي كُلِّ صَلاةٍ قِرَاءَةٌ**»، فَمَا أَسمَعَنَاهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ أَسمَعْنَاكُم.

قُلتُ: وَهَذَا لَم يَرفَع أَوَّلَهُ إِلَّا أَبُوأُسَامَةَ، وَخَالَفَهُ يَحيَى القَطَّانُ وَسَعِيدُ بنُ أَبِي عَرُوبَةَ، وَأَبُوعُبَيدَةَ الحَدَّادُ وَغَيرُهُم؛ رَوَوهُ عَن حَبِيبِ بنِ الشَّهِيدِ، عَن عَطَاءٍ، عَن أَبِي هُرَيرَةَ قال: فِي كُلِّ صَلاةٍ قِرَاءَةٌ، فَمَا أَسمَعَنَاهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ أَسمَعْنَاكُم. جَعَلُوا أَوَّلَ الحَدِيثِ مِن قَولِ أَبِي هُرَيرَةَ، وَهُوَ الصَّوَابُ. وَكَذَلِكَ رَوَاهُ قَتَادَةُ، وَأَيُّوبُ وَحَبِيبٌ المُعَلِّمُ وَابنُ جُرَيجٍ.

=استدراكاته على البخاري ومسلم قدحٌ في أسانيدهما غيرُ مخرجٍ لمتون الأحاديث من حيز الصحة. وقد ذكر في هذا الحديث أبومسعود إبراهيم بن محمد الدمشقي الحافظ فيما أجاب الدارقطني عن استدراكاته على مسلم رحمه الله أن الأشجعي ثقة مُجَوِّدٌ، فإذا جود ما قصَّر فيه غيره حكم له به، ومع ذلك فالحديث له أصل ثابت برواية الأعمش له مسندًا، وبرواية يزيد بن أبي عبيد وإياس بن سلمة بن الأكوع عن سلمة. قال الشيخ: رواه البخاري عن سلمة عن رسول الله ﷺ. وأما شك الأعمش فهو غير قادح في متن الحديث؛ فإنه شك في عين الصحابي الراوي له، وذلك غير قادح؛ لأن الصحابة رضي الله عنهم كلهم عدول. هذا آخر كلام الشيخ أبي عمرو رحمه الله. إلى أن قال النووي: فإذا قال الراوي: حدثني فلان أو فلان وهما ثقتان، احتج به بلا خلاف؛ لأن المقصود الرواية عن ثقة مسمى، وقد حصل. وهذه قاعدة ذكرها الخطيب البغدادي في "الكفاية"، وذكرها غيره. وهذا في غير الصحابة ففي الصحابة أولى؛ فإنَّهم كلهم عدول. فلا غرض في تعيين الراوي منهم، والله أعلم. اهـ المراد من كلام النووي.

٢٠- **الحديث العشرون**: قال مسلم رحمه الله (ج٤ ص١٠٤) مع النووي: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبدِاللهِ بنِ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا أبوأُسَامَةَ، عَنْ حَبِيبِ بنِ الشَّهِيدِ، قَالَ: سَمِعْتُ عَطَاءً يُحَدِّثُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «**لا صَلاةَ إِلَّا بِقِرَاءَةٍ**» قَالَ =

= أبوهُرَيْرَةَ: فَمَا أَعْلَنَ رَسُولُ اللهِ ﷺ أَعْلَنَّاهُ لَكُمْ، وَمَا أَخْفَاهُ أَخْفَيْنَاهُ لَكُمْ.

حَدَّثَنَا عَمْرٌو النَّاقِدُ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَاللَّفْظُ لِعَمْرٍو قَالا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ، قَالَ: قَالَ أبوهُرَيْرَةَ: فِي كُلِّ الصَّلاةِ يَقْرَأُ، فَمَا أَسْمَعَنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ أَسْمَعْنَاكُمْ، وَمَا أَخْفَى مِنَّا أَخْفَيْنَا مِنْكُمْ، فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ: إِنْ لَمْ أَزِدْ عَلَى أُمِّ القُرْآنِ؟ فَقَالَ: إِنْ زِدْتَ عَلَيْهَا فَهُوَ خَيْرٌ، وَإِنِ انْتَهَيْتَ إِلَيْهَا أَجْزَأَتْ عَنْكَ.

حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا يَزِيدُ يَعْنِي ابْنَ زُرَيْعٍ، عَنْ حَبِيبٍ المُعَلِّمِ، عَنْ عَطَاءٍ، قَالَ: قَالَ أبوهُرَيْرَةَ: فِي كُلِّ صَلاةٍ قِرَاءَةٌ، فَمَا أَسْمَعَنَا النَّبِيُّ ﷺ أَسْمَعْنَاكُمْ، وَمَا أَخْفَى مِنَّا أَخْفَيْنَاهُ مِنْكُمْ، وَمَنْ قَرَأَ بِأُمِّ الكِتَابِ فَقَدْ أَجْزَأَتْ عَنْهُ، وَمَنْ زَادَ فَهُوَ أَفْضَلُ. اهـ

هذا من الأحاديث التي لم يجب عنها النووي، وقد قال أبومسعود الدمشقي الحافظ في رده على الدارقطني بعد ذكره كلام الدارقطني ص(٥٢): وهو لعمري كما ذكر لا يعرف فيه (قال رسول الله ﷺ) إلا من رواية مسلم عن ابن نمير، وأما من حديث أبي أسامة فقد رواه الناس على الصواب عنه، ولم أره من حديث ابن نمير إلا عند مسلم، ولعل الوهم فيه من مسلم أو من ابن نمير أو من أبي أسامة لما حدث ابن نمير؛ لأن هذا كله يحتمل فأما ما يلزم مسلمًا فيه الوهم من بينهم فلا، حتى يوجد من غير حديث مسلم عن ابن نمير على الصواب، فحينئذ يلزمه الوهم، وإلا فلا. اهـ

وقال الحافظ في "الفتح" (ج٢ ص٢٥٢) ط س بعد قول أبي هريرة ﷺ: كل صلاة يقرأ، كذا هو موقوف وكذا هو عند من ذكرنا روايته، إلا حبيب بن الشهيد فرواه مرفوعًا بلفظ: «**لا صلاة إلا بقراءة**»، هكذا أورده مسلم من رواية أبي أسامة عنه، وقد أنكره الدارقطني على مسلم، وقال: إن المحفوظ عن أبي أسامة وقفه كما رواه أصحاب ابن جريج، وكذا رواه أحمد عن يحي القطان وأبي عبيدة الحداد كلاهما عن حبيب المذكور موقوفًا، وأخرجه أبوعوانة من طريق يحي بن أبي الحجاج عن ابن جريج كرواية الجماعة، لكن زاد في آخره: وسمعته يقول: «**لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب**»، وظاهر سياقه أن ضمير سمعته للنبي ﷺ فيكون مرفوعًا بخلاف رواية الجماعة. اهـ

قلت: لكنه من رواية يحي بن أبي الحجاج، وقد قال الحافظ في "تهذيب =

٢١- وَأَخرَجَ مُسلِمٌ حَدِيثَ أَبِي مُعَاوِيَةَ، عَن الأَعمَشِ، عَن أَبِي يَحيَى مَولَى آلِ جَعدَةَ، عَن أَبِي هُرَيرَةَ: مَا عَابَ النَّبِيُّ ﷺ طَعَامًا قَطُّ.

وَقَد خَالَفَ أَبَا مُعَاوِيَةَ جَمَاعَةٌ، مِنهُم شُعْبَةُ وَالثَّورِيُّ وَزَائِدَةُ وَزُهَيرٌ وَجَرِيرٌ وَعُقبَةُ بنُ خَالِدٍ، رَوَوهُ عَن الأَعمَشِ، عَن أَبِي حَازِمٍ عَنْ أَبِي هُرَيرَةَ. ويُقَالُ: إِنَّ الأَعمَشَ كَانَ يَروِي مَرَّةً عَن أَبِي حَازِمٍ، وَمَرَّةً عَن أَبِي يَحيِي، وَاللهُ أَعلَمُ.

وَقَد أَخرَجَ مُسلِمٌ الوَجهَينِ جَمِيعًا، وَأَمَّا البُخَارِيُّ فَأَخرَجَهُ عَن شُعبَةَ وَالثَّورِيِّ، وَلَم يُخرِجهُ عَن أَبِي مُعَاوِيَةَ.

=التهذيب": قال معاوية بن صالح عن ابن معين: ليس بشيء. وقال النسائي: ليس بشيء، قاله ابن معين. وقال أبوحاتم: ليس بالقوي. وذكره ابن حبان في "الثقات" وقال: ربما أخطأ، ثم قال الحافظ: قلت: وقال ابن عدي: لا أرى بحديثه بأسًا. اهـ وقال الحافظ في "التقريب": لين الحديث.

ثم قال الحافظ في "الفتح": نعم قوله: (ما أسمعنا وما أخفى عنا)، يشعر بأن جميع ما ذكره متلقى عن النبي ﷺ، فيكون للجميع حكم الرفع. اهـ

فتحصَّل من كلام هؤلاء الأئمة أنَّ رفع (في كل صلاة قراءة) وَهَمٌ بهذا السند، وأنَّ الصحيح أنَّها من قول أبي هريرة على أنَّها ثابتة من طرق عن رسول الله ﷺ كما في "جزء القراءة" للبخاري و"كتاب القراءة" للبيهقي، بل في "الصحيحين" من حديث عبادة بن الصامت: «**لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب**» ومن يرد الاطلاع على ما في هذه المسألة فليراجع "جزء القراءة خلف الإمام" للبخاري رحمه الله.

٢١- **الحديث الحادي والعشرون**: قال مسلم رحمه الله (ج١٤ ص٢٦) مع النووي: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، وَإِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا، وقَالَ الآخَرَانِ: أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي =

=هُرَيْرَةَ، قَالَ: مَا عَابَ رَسُولُ اللهِ ﷺ طَعَامًا قَطُّ، كَانَ إِذَا اشْتَهَى شَيْئًا أَكَلَهُ، وَإِنْ كَرِهَهُ تَرَكَهُ.

وحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ الأَعْمَشُ، بِهَذَا الإِسْنَادِ مِثْلَهُ.

وحَدَّثَنَا عَبدُ بْنُ حُمَيْدٍ، أَخْبَرَنَا عبدالرَّزَّاقِ، وَعبدالمَلِكِ بْنُ عَمْرٍو، وَعُمَرُ بْنُ سَعْدٍ أبودَاوُدَ الحَفَرِيُّ، كُلُّهُمْ عَنْ سُفْيَانَ، عَنِ الأَعْمَشِ بِهَذَا الإِسْنَادِ نَحْوَهُ.

حَدَّثَنَا أبوبَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَأبوكُرَيْبٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ المُثَنَّى، وَعَمْرٌو النَّاقِدُ، وَاللَّفْظُ لأَبِي كُرَيْبٍ، قَالُوا: أَخْبَرَنَا أبومُعَاوِيَةَ، حَدَّثَنَا الأَعْمَشُ، عَنْ أَبِي يَحْيَى مَوْلَى آلِ جَعْدَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: مَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ عَابَ طَعَامًا قَطُّ، كَانَ إِذَا اشْتَهَاهُ أَكَلَهُ، وَإِنْ لَمْ يَشْتَهِهِ سَكَتَ.

وحَدَّثَنَا أبوكُرَيْبٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ المُثَنَّى، قَالا: حَدَّثَنَا أبومُعَاوِيَةَ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ... بِمِثْلِهِ. اهـ

قال النووي رحمه الله: وذكر مسلم في الباب اختلاف طرق هذا الحديث، فرواه أولاً من رواية الأكثرين عن الأعمش عن أبي حازم عن أبي هريرة، ثم رواه عن أبي معاوية عن الأعمش عن أبي يحي مولى آل جعدة عن أبي هريرة، وأنكر عليه الدارقطني هذا الإسناد الثاني، وقال: هو معلل. قال القاضي: وهذا الإسناد من الأحاديث المعللة في كتاب مسلمٍ التي بيَّن مسلمٌ علتها كما وعد في خطبته، وذَكَر الاختلاف فيه، ولهذه العلة لم يذكر البخاري حديث أبي معاوية، ولا خرَّجه من طريقه، بل خرجه من طريق آخر، وعلى كل: فالمتن صحيح لا مطعن فيه، والله أعلم. اهـ

وقال الحافظ في «الفتح» (ج٩ ص٥٤٨): قوله: عن أبي حازم هو الأشجعي، وللأعمش فيه شيخ آخر أخرجه مسلم من طريق أبي معاوية عنه عن أبي يحي مولى آل جعدة عن أبي هريرة، وأخرجه أيضًا من طريق أبي معاوية وجماعة عن الأعمش عن أبي حازم، واقتصر البخاري عن أبي حازم لكونه على شرطه دون أبي يحي، وأبويحي مولى آل جعدة بن هبيرة المخزومي مدني ما له عند مسلم سوى هذا الحديث. وقد أشار أبوبكر بن أبي شيبة فيما رواه ابن ماجه عنه إلى أن أبا معاوية تفرد بقوله: =

٢٢- وَأَخرَجَ مُسلِمٌ حَدِيثَ حُسَينٍ عَن زَائِدَةَ، عَن هِشَامٍ، عَن مُحَمَّدٍ، عَن أَبِي هُرَيرَةَ، عَن النَّبِيِّ ﷺ: «**لا تَختَصُّوا يَومَ الجُمُعَةِ بِصِيَامٍ، وَلا لَيلَتَهَا بِقِيَامٍ**».

قَالَ: وَهَذَا لا يَصِحُّ عَن أَبِي هُرَيرَةَ، وَإِنَّمَا رَوَاهُ ابنُ سِيرِينَ عَن أَبِي الدَّردَاءِ فِي قِصَّةٍ طَوِيلَةٍ لِسَلمَانَ وَأَبِي الدَّردَاءِ، وَرَوَاهُ أَيُّوبُ وَهِشَامٌ وَغيرُهُمَا كَذَلِكَ. وَكُلُّ مَن قَالَ فِيهِ: عَن أَبِي هُرَيرَةَ إِنَّمَا رَوَاهُ ابنُ سِيرِينَ. قِيلَ ذَلِكَ عَن عَوفٍ، وَقِيلَ عَن ابنِ عُيَينَةَ، عَن أَيُّوبَ، وَلا يَصِحُّ عَنهُمَا.

=عن الأعمش عن أبي يحي، فقال لما أورده من طريقه: يخالفه فيه بقوله فيه عن أبي حازم... ثم ذكر الحافظُ أنَّ الدارقطنيَّ انتقده، وذكر جواب القاضي عياض المتقدم... ثم قال: والتحقيق أن هذا لا علة فيه لرواية أبي معاوية الوجهين جميعًا، وإنما كان يأتي هذا لو اقتصر على رواية أبي يحي فيكون حينئذ شاذًّا، أما بعد أن وافق الجماعة على أبي حازم فتكون زيادة محضة حفظها أبومعاوية دون بقية أصحاب الأعمش؛ وهو من أحفظهم عنه فيقبل، والله أعلم. اهـ

أقول: يحتمل أن يكون حفظها، وأن يكون وهم فيها، فذكرها مسلم ليبين علتها كما قال القاضي عياض وأقره النووي، وهو الأقرب، والله أعلم.

٢٢- الحديث الثاني والعشرون قال مسلم رحمه الله (ج٨ ص١٨) مع النووي: وحَدَّثَنِي أبوكُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا حُسَيْنٌ، يَعْنِي الجُعْفِيَّ، عَنْ زَائِدَةَ، عَنْ هِشَامٍ، عَنِ ابْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**لا تَخْتَصُّوا لَيْلَةَ الجُمُعَةِ بِقِيَامٍ مِنْ بَيْنِ اللَّيَالِي، ولا تَخُصُّوا يَوْمَ الجُمُعَةِ بِصِيَامٍ مِنْ بَيْنِ الأَيَّامِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِي صَوْمٍ يَصُومُهُ أَحَدُكُمْ**»[1]. اهـ =

---

[1] أخرجه الحاكم (ج١ ص٢١١) وقال: صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، وسكت عليه الذهبي. وأقول: قد أخرجه مسلم بالسند الذي أخرجه الحاكم.

= هذا الحديث من الأحاديث التي لم يجب عنها النووي، وقد قال أبومسعود الدمشقي رَحِمَهُ اللَّهُ ص(٥٣): الحديث الرابع: قال أبوالحسن: وأخرج عن أبي كريب، عن حسين الجُعْفِيِّ، عن زائدة، عن هشام، عن محمد، عن أبي هريرة وذكر الحديث.. إلى أن قال: وهذا وهم فيه حسين على زائدة، وخالفه معاوية بن عمرو قال فيه عن محمد عن بعض أصحاب النبي ﷺ، وقال ابن سيرين مرسلاً: إن النبي ﷺ قال لأبي الدرداء، قال ذلك أيوب، وابن عون، وهشام، ويونس.

قال أبومسعود: حسين الجعفي من الأثبات الحفاظ، وقول معاوية عن زائدة عن هشام عن محمد عن بعض أصحاب النبي ﷺ مما يقوي حديث حسين، وحديث الصوم، فله أصل عن أبي هريرة عن النبي ﷺ، أخرجه مسلم والبخاري عن أبي صالح، عن أبي هريرة.

وقد أخرجا حديث النبي ﷺ: نَهى عن صوم يوم الجمعة، من حديث جابر، وهذا ما يبين أن الحديث ثابت عن رسول الله ﷺ كان له أصل، وإنما أراد مسلم بإخراج حديث هشام عن محمد بن سيرين ليكثر طرق الحديث. اهـ

وقال ابن أبي حاتم في كتاب «العلل» (ج١ ص١٩٨): سألت أبي وأبا زرعة عن حديث رواه حسين الجعفي، عن زائدة، عن هشام، عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «**لا تخصوا ليلة الجمعة بقيام ولا يوم الجمعة بصيام**»، فقالا: هذا وَهَمٌ إنما هو عن ابن سيرين، عن النبي ﷺ مرسل ليس فيه ذكر أبي هريرة، رواه أيوب وهشام وغيرهما، كذا مرسل، قلت لهما: الوهم ممن هو؟ من زائدة أو من حسين؟ فقالا: ما أخلقه أن يكون الوهم من حسين. اهـ

وقال الإمام الدارقطني رَحِمَهُ اللَّهُ في «العلل» (ج٣ ص١٢) وقد سئل عن هذا الحديث فقال: حديث يرويه عوف الأعرابي عن ابن سيرين، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ وتابعه حسين الجعفي عن زائدة، عن هشام، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، وكلاهما وهم. =

= أما حديث عوف فالوهم فيه منه على ابن سيرين، وأما حديث هشام فالوهم فيه من حسين الجعفي على زائدة، لأن زائدة من الأثبات لا يحتمل هذا، ورواه معاوية[1] بن عمرو، عن زائدة؛ على الصواب، عن هشام، عن محمد بن سيرين أن سلمان زار أبا الدرداء فذكر الحديث بطوله، فرأى أبا الدرداء يوم الجمعة صائمًا فنهاه عن ذلك وارتفعا إلى النبي ﷺ.

إلى أن قال: والصحيح عن ابن عيينة وغيره عن أيوب عن ابن سيرين عن أبي الدرداء عن النبي ﷺ وكذلك رواه الثوري عن عاصم الأحول عن ابن سيرين عن أبي الدرداء، وهو الصواب. اهـ

أقول: لعل مسلمًا رَحِمَهُ اللهُ أخرجه ليبيّن علته كما وعد بذلك في المقدمة.

وأما الحديث الذي أشار إليه الدارقطني في «العلل» و«التتبع» فقد قال الإمام أحمد رَحِمَهُ اللهُ (ج٦ ص٤٤٤): حَدَّثَنَا أَسْوَدُ بْنُ عَامِرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ، عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بنِ سِيرِينَ[2]، عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: **«يَا أَبَا الدَّرْدَاءِ، لا تَخْتَصَّ لَيْلَةَ الجُمُعَةِ بِقِيَامٍ دُونَ اللَّيَالِي، ولا يَوْمَ الجُمُعَةِ بِصِيَامٍ دُونَ الأَيَّامِ»**.

وأخرجه النسائي في «الكبرى» (ج٢ ص١٤١-١٤٢) من طريق إسرائيل به.

وطريق أيوب أخرجها عبدالرزاق في «المصنف» (٧٨٠٣) قال رَحِمَهُ اللهُ: عن معمر، عن أيوب، عن ابن سيرين قال: كان أبوالدرداء يحيي ليلة الجمعة ويصوم يومها، وأتاه سلمان وكان آخى بينهما، فنام عنده فأراد أبوالدرداء أن يقوم ليلته، فقام إليه سلمان فلم يدعه حتى نام وأفطر، قال: فجاء أبوالدرداء النبي ﷺ فأخبره فقال ﷺ: **«عُويمرُ، سَلمانُ أعلمُ مِنكَ؛ لا تخصَّ لَيلَةَ الجُمُعَةِ بِصَلَاةٍ، ولا يَومَهَا بِصِيَامٍ»**.

وأخرجه الطبراني من طريق عبدالرزاق (ج٦ ص٢١٨) رقم(٦٠٥٦) من «المعجم =

---

[1] في الأصل: معاوية بن عوف، وقد تقدم في كلام أبي مسعود أنه ابن عمرو، وهو الصواب.

[2] قال ابن أبي حاتم: سئل أبي هل سمع من أبي الدرداء؟ قال: لا، قد أدركه ولا أظنه سمع منه، ذاك بالشام، وهذا بالبصرة. اهـ من «تهذيب التهذيب».

٢٣- وَأَخرَجَ مُسلِمٌ حَدِيثَ نُوحِ بنِ قَيسٍ، عَن ابنِ عَونٍ، عَن مُحَمَّدٍ، عَن أَبِي هُرَيرَةَ، قِصَّةَ وَفدِ عَبدِ القَيسِ.

وَهَذَا رَوَاهُ أَصحَابُ ابنِ عَونٍ عَنهُ مُرسَلاً، لَيسَ فِيهِ أَبُوهُرَيرَةَ، مِنهُم ابنُ أَبِي عَدِيٍّ وَغَيرُهُ.

=الكبير"، وقال الهيثمي في "مجمع الزوائد" (ج٣ ص٢٠٠): وهو مرسل، ورجاله رجال الصحيح.

وقال الحافظ في "الفتح" (ج٤ ص٢١١): روى هذا الحديث الطبراني... عن محمد بن سيرين مرسلاً.

٢٣- **الحديث الثالث والعشرون**: قال مسلم رحمه الله في المتابعات (ج١٣ ص١٥٨ و١٥٩) مع النووي: حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الجَهْضَمِيُّ، أَخْبَرَنَا نُوحُ بْنُ قَيْسٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ عَوْنٍ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِوَفْدِ عَبدِالقَيْسِ: «**أَنْهَاكُمْ عَنِ الدُّبَّاءِ، وَالحَنْتَمِ، وَالنَّقِيرِ، وَالمُقَيَّرِ، وَالحَنْتَمُ، وَالمَزَادَةُ المَجْبُوبَةُ، وَلَكِنِ اشْرَبْ فِي سِقَائِكَ وَأَوْكِهِ**». اهـ

هذا الحديث من الأحاديث التي لم يجب عنها النووي رحمه الله، وقد أورده الإمام الدارقطني في "العلل" (ج٣ غير مرقم الصفحات، ولكنه في الصفحة التي قبل آخر صفحة من الجزء)، فقال رحمه الله وقد سئل عن هذا الحديث: اختُلِف فيه على ابن سيرين، فرواه ابن عون، واختلف فرواه نوح بن قيس وعبدالحميد بن سليمان[1] وبكار السيريني عن ابن عون، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة. وأرسله معاذ بن معاذ، عن ابن عون، عن ابن سيرين لم يذكر أبا هريرة، ورواه هشام بن حسان =

---

(١) عبدالحميد بن سليمان قال الحافظ في "التقريب": ضعيف.

وبكار هو ابن محمد، قال الذهبي في "الميزان": قال البخاري: يتكلمون فيه، وقال أبوزرعة: ذاهب الحديث، روى أحاديث مناكير. وقال يحيى بن معين: كتبت عنه ليس فيه بأس. وقال ابن عدي: كل رواياته لا يتابع عليها. اهـ مختصرًا.

٢٤ - وَأَخرَجَا جَمِيعًا حَدِيثَ عَفَّانَ، عَن وُهَيبٍ، عَن أَبي حَيَّانَ، عَن أَبي زُرعَةَ، عَن أَبي هُرَيرَةَ، أَنَّ رَجُلًا قَالَ لِلنَّبِيِّ ﷺ: دُلَّنِي عَلَى عَمَلٍ إِذَا عَمِلتُهُ[1] دَخَلتُ الجَنَّةَ؟ قَالَ: «**تَعبُدُ اللهَ وَلا تُشرِكُ بِهِ**».

قَالَ: وَقَد رَوَاهُ يَحيَى القَطَّانُ، فَخَالَفَ وُهَيبًا، رَوَاهُ عَن أَبي حَيَّانَ، عَن أَبي زُرعَةَ مُرسَلًا، عَن النَّبِيِّ ﷺ.

=وهشام بن أبي هشام[2] أبوالمقدام عن ابن سيرين عن أبي هريرة.

ورواه جرير بن حازم عن ابن سيرين مرسلًا ووصله صحيح. اهـ

والظاهر هو ما رجحه في «العلل» والله أعلم.

٢٤- **الحديث الرابع والعشرون**: قال البخاري رحمه الله (ج٣ ص٢٦١) ط س مع «الفتح»: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبدِالرَّحِيمِ، حَدَّثَنَا عَفَّانُ بْنُ مُسْلِمٍ، حَدَّثَنَا وُهَيْبٌ، عَنْ يَحْيَى بنِ سَعِيدِ بنِ حَيَّانَ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ، عَنْ أَبي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَنَّ أَعْرَابِيًّا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: دُلَّنِي عَلَى عَمَلٍ إِذَا عَمِلتُهُ دَخَلتُ الجَنَّةَ؟ قَالَ: «**تَعبدُ اللهَ لا تُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا، وَتُقِيمُ الصَّلاةَ المَكْتُوبَةَ، وَتُؤَدِّي الزَّكَاةَ المَفْرُوضَةَ، وَتَصُومُ رَمَضَانَ**» قَالَ: وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ! لا أَزِيدُ عَلَى هَذَا، فَلَمَّا وَلَّى قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**مَنْ سَرَّهُ أَنْ يَنْظُرَ إِلَى رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ الجَنَّةِ فَلْيَنْظُرْ إِلَى هَذَا**».

حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ أَبي حَيَّانَ، قَالَ: أَخْبَرَنِي أبوزُرْعَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِهَذَا.

وأخرجه مسلم (ج١ ص١٧٤).

قال الحافظ رحمه الله في «المقدمة» ص (٣٥٦) ط س بعد ذكره كلام الدارقطني: وقد أخرج البخاري حديث يحيى القطان عقيب حديث وهيب، فأشعر بأن العلة ليست بقادحة؛ لأن وهيبًا حافظٌ فقدم روايته، لأن معه زيادة، وفي معنى روايته حديثٌ =

---

[1] في (ب): إذا أنا عملته، وباقي (ز) هو الموافق لما في «الصحيح».

[2] هو هشام بن زياد، قال الحافظ في «التقريب»: متروك.

٢٥ - وَأَخرَجَا جَمِيعًا حَدِيثَ قَتَادَةَ، عَن النَّضرِ بنِ أَنَسٍ، عَن بَشِيرٍ، عَن أَبي هُرَيرَةَ: «**مَن أَعتَقَ شِقصًا**» وَذَكَرَ فِيهِ الاستِسعَاءَ، مِن حَدِيثِ ابنِ أَبي عَرُوبَةَ وَجَرِيرِ بنِ حَازِمٍ. (ح م) قَالَ البُخَارِيُّ: تَابَعَهُمَا حَجَّاجُ بنُ حَجَّاجٍ، وَأَبَانُ وَمُوسَى بنُ خَلَفٍ، عَن قَتَادَةَ.

=آخرُ اتفقا عليه من هذا الوجه في كتاب الإيمان من طريق جرير وإسماعيل بن عُلَيَّةَ عن أبي حيان، وهو مما يقوي رواية وهيب، والله أعلم. اهـ

أقول: الحديث الذي أشار إليه الحافظ أخرجه البخاري رَحِمَهُ اللهُ في كتاب الإيمان في باب: سؤال جبريل النبي ﷺ في الإيمان والإسلام والإحسان... إلخ، فقال رَحِمَهُ اللهُ: حدثنا مسدد، قال: حدثنا إسماعيل بن إبراهيم، قال: أخبرنا أبوحيان، عن أبي زرعة، عن أبي هريرة... وذكره.

وأخرجه مسلم (ج١ ص١٦١) مع النووي من حديث ابن علية به. وطريق جرير عن أبي حيان أخرجها البخاري في التفسير (ج٨ ص٥١٣)، ورواه مسلم من وجه آخر عن جرير أيضًا عن عمارة بن القعقاع به. "مسلم مع النووي" (ج١ ص١٦٤).

٢٥- **الحديث الخامس والعشرون**: قال البخاري رَحِمَهُ اللهُ (ج٥ ص١٥٦) ط س: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ أَبي رَجَاءٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ، حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ، سَمِعْتُ قَتَادَةَ، قَالَ: حَدَّثَنِي النَّضْرُ بْنُ أَنَسِ بنِ مَالِكٍ، عَنْ بَشِيرِ بنِ نَهِيكٍ، عَنْ أَبي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**مَنْ أَعْتَقَ شَقِيصًا مِنْ عَبْدٍ**...».

حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، حَدَّثَنَا سَعِيدٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنِ النَّضْرِ بنِ أَنَسٍ، عَنْ بَشِيرِ بنِ نَهِيكٍ، عَنْ أَبي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «**مَنْ أَعْتَقَ نَصِيبًا (أَوْ شَقِيصًا) في مَمْلُوكٍ، فَخَلاصُهُ عَلَيْهِ في مَالِهِ إِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ، وَإِلَّا قُوِّمَ عَلَيْهِ فَاسْتُسْعِيَ بِهِ غَيْرَ مَشْقُوقٍ عَلَيْهِ**».

تَابَعَهُ حَجَّاجُ بْنُ حَجَّاجٍ، وَأَبَانُ، وَمُوسَى بْنُ خَلَفٍ، عَنْ قَتَادَةَ،... اخْتَصَرَهُ شُعْبَةُ. اهـ =

قَالَ: وَقَد رَوَى هَذَا الحَدِيثَ شُعبَةُ وَهِشَامٌ -وَهُمَا أَثبَتُ مَن رَوَى عَن قَتَادَةَ- فَلَم يَذكُرَا فِي الحَدِيثِ الاستِسعَاءَ، وَوَافَقَهُمَا هَمَّامٌ وَفَصَلَ الاستِسعَاءَ مِن الحَدِيثِ، فَجَعَلَهُ مِن رَأيِ قَتَادَةَ[1] وَقَولِهِ، لَا مِن حَدِيثِ أَبِي هُرَيرَةَ عَن النَّبِيِّ ﷺ، قَالَهُ المُقرِي عَن هَمَّامٍ، وَقَالَهُ مُعَاذٌ عَنْ هِشَامٍ وَابنُ عَامِرٍ[2]، عَن هِشَامٍ، وَهَذَا أَولَى بِالصَّوَابِ.

= وأخرجه مسلم (ج١٠ ص١٣٦) مع النووي من طريق شعبة وسعيد بن أبي عَرُوبَةَ وجرير بن حازم كلهم عن قتادة، واختصره شعبة كما عند البخاري.

قال النووي رحمه الله بعد ذكره بعض كلام الدارقطني المتقدم: قال الدارقطني: وسمعت أبا بكر النيسابوري يقول: ما أحسن ما رواه همام وضبطه ففصل قول قتادة عن الحديث. قال القاضي: وقال الأصيلي وابن القصار وغيرهما: من أسقط السعاية من الحديث أولى ممن ذكرها؛ لأنَّها ليست في الأحاديث الأخر من رواية ابن عمر. وقال ابن عبدالبر: الذين لم يذكروا السعاية أثبت ممن ذكروها. قال غيره: وقد اختلف فيها عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة فتارة ذكرها، وتارة لم يذكرها، فدل على أنَّها ليست عنده من متن الحديث كما قال غيره، هذا آخر كلام القاضي، والله أعلم. اهـ

وقال أبومسعود الدمشقي رحمه الله ص(٥٣): حديثُ همامٍ حسنٌ، عِندِي أنه لم يقع للبخاري ولا لمسلم أيضًا، ولو وقع لهما لحكما بقوله. اهـ

وقال الحاكم في "معرفة علوم الحديث" ص (٤٠) بعد ذكره بسنده من حديث سعيد عن قتادة وذكر فيه الاستسعاء فقال رحمه الله: حديث العتق ثابت صحيح وذكر الاستسعاء فيه من قول قتادة، وقد وهم من أدرجه من كلام رسول الله ﷺ... ثم ذكره من حديث همام مفصلًا ثم قال: فهذا أظهر من الأول أن القول الزائد المبين المميز وقد ميَّز همام وهو ثبت. اهـ =

---

[1] في (ب): من رواية قتادة.

[2] صوابه: أبوعامر، وهو العقدي.

= وقال الحافظ في "الفتح" (ج٥ ص١٥٨) ط س بعد ذكره لمن حكم بأنه من قول قتادة: وأبى ذلك آخرون منهم صاحبا الصحيح فصححا كون الجميع مرفوعًا، وهو الذي رجحه ابن دقيق العيد وجماعة؛ لأن سعيد بن أبي عَرُوبَةَ أعرف بحديث قتادة لكثرة ملازمته له وكثرة أخذه عنه من همام وغيره، وهشام وشعبة وإن كانا أحفظ من سعيد لكنهما لم ينافيا ما رواه، وإنما اقتصرا من الحديث على بعضه، وليس المجلس متحدا حتى يتوقف في زيادة سعيد؛ فإن ملازمة سعيد لقتادة كانت أكثر منهما، فسمع منه ما لم يسمعه غيره، وهذا كله لو انفرد، وسعيد لم ينفرد، وقد قال النسائي في حديث قتادة، عن أبي المليح، في هذا الباب بعد أن ساق الاختلاف فيه على قتادة: هشام وسعيد أثبت في قتادة من همام.

وما أُعِلَّ به حديث سعيد من كونه اختلط أو تفرد به مردود، لأنه في الصحيحين وغيرهما من رواية من سمع منه قبل الاختلاط، كيزيد بن زُرَيْعٍ ووافقه عليه أربعة تقدم ذكرهم، وآخرون معهم لا نطيل بذكرهم، وهمام هو الذي انفرد بالتفصيل، وهو الذي خالف الجميع في القدر المتفق على رفعه، فإنه جعله واقعة عين وهم جعلوه حكمًا عامًّا، فدل على أنه لم يضبطه كما ينبغي -إلى أن قال-: والذي يظهر أن الحديثين صحيحان مرفوعان وفاقًا لعمل صاحبي الصحيح، وقال ابن المَوَّاق: والإنصاف ألَّا نوهم الجماعة بقول واحد مع احتمال أن يكون سمع قتادة يفتي به، فليس بين تحديثه به مرة وفتياه به أخرى منافاة.

ثم قال الحافظ: قلت: ويؤيد ذلك أن البيهقي أخرج من طريق الأوزاعي عن قتادة أنه أفتى بذلك، والجمع بين حديث ابن عمر[1] وأبي هريرة ممكن بخلاف ما جزم به الإسماعيلي. قال ابن دقيق العيد: حسبك بما اتفق عليه الشيخان، فإنه أعلى درجات الصحيح، والذين لم يقولوا بالاستسعاء تعللوا في تضعيفه بتعليلات لا =

---

(١) حديث ابن عمر عن النبي ﷺ: «**من أعتق عبدًا بين اثنين فإذا كان موسرًا قوم عليه ثم يعتق**». رواه البخاري (ج٥ ص١٥٠ط س) ومسلم (ج١٠ ص١٣٥) مع النووي.

٢٦- وَأَخرَجَ مُسلِمٌ حَدِيثَ أَبِي عَوَانَةَ، عَن أَبِي بِشرٍ، عَن حُمَيدِ بنِ عَبدِالرَّحمَنِ الحِميَرِيِّ، عَن أَبِي هُرَيرَةَ، عَن النَّبِيِّ ﷺ: «**أَفضَلُ الصِّيَامِ بَعدَ رَمضَانَ المُحَرَّمُ**».

قَالَ: خَالَفَهُ شُعبَةُ؛ رَوَاهُ عَن أَبِي بِشرٍ، عَن حُمَيدِ الحِميَرِيِّ مُرسَلًا[1]، عَن النَّبِيِّ ﷺ.

=يمكنهم الوفاء بمثلها في المواضع التي يحتاجون إلى الاستدلال فيها بأحاديث يرد عليها مثل تلك التعليلات، وكأن البخاري خشي من الطعن في رواية سعيد بن أبي عروبة فأشار إلى ثبوتها بإشارات خفيَّةٍ كعادته، فإنه أخرجه من رواية يزيد بن زريع عنه وهو من أثبت الناس فيه، وسمع منه قبل الاختلاط ثم استظهر له برواية جرير بن حازم بمتابعته لينفي عنه التفرد، ثم أشار إلى أن غيرهما تابعهما، ثم قال: اختصره شعبة وكأنه جواب عن سؤال مقدر وهو أن شعبة أحفظ الناس لحديث قتادة، فكيف لم يذكر الاستسعاء، فأجاب بأن هذا لا يؤثر فيه ضعفًا لأنه أورده مختصرًا، وغيره ساقه بتمامه، والعدد الكثير أولى بالحفظ من الواحد، والله أعلم. اهـ مختصرًا.

فجزى الله الحافظ خيرًا وبما قرره آخذ، فإنه ما ترك مجالًا للطاعنين في الاستسعاء، والله أعلم.

٢٦- **الحديث السادس والعشرون**: قال مسلم رحمه الله (ج٨ ص٥٤) مع النووي: حَدَّثَنِي قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا أبوعَوَانَةَ، عَنْ أَبِي بِشْرٍ، عَنْ حُمَيْدِ بنِ عبدالرَّحْمَنِ الحِمْيَرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**أَفْضَلُ الصِّيَامِ بَعْدَ رَمَضَانَ شَهْرُ اللهِ المُحَرَّمُ، وَأَفْضَلُ الصَّلاةِ بَعْدَ الفَرِيضَةِ صَلاةُ اللَّيْلِ**». اهـ

هذا الحديث من الأحاديث التي لم يجب أبومسعود ولا النووي على الدارقطني، والظاهر أنه لا يضره إرسال شعبة؛ لأن أبا عوانة وهو وَضَّاحُ بن عبدالله اليَشْكُرِيُّ =

---

[1] أخرجه النسائي مرسلًا (ج٣ ص١٦٩).

٢٧- وَأَخرَجَ مُسلِمٌ حَدِيثَ سُهَيلِ بنِ أَبي صَالِحٍ، عَن أَبي عُبَيدٍ الحَاجِبِ، عَن عَطَاءٍ، عَن أَبي هُرَيرَةَ، عَن النَّبِيِّ ﷺ: «**مَن سَبَّحَ اللهَ دُبُرَ كُلِّ صَلاةٍ ثَلاثًا وَثَلاثِينَ، وَحَمِدَ وَكَبَّرَ**».

قَالَ: قَد خَالَفَ سُهَيلًا مَالِكٌ، رَوَاهُ عَن أَبي عُبَيدٍ، عَن عَطَاءٍ، عَن أَبي هُرَيرَةَ مَوقُوفًا.

=حافظ ثقة، فزيادته مقبولة ولا سيما وقد وصله عبدالملك بن عمير عن محمد بن المنتشر عن حميد بن عبدالرحمن عن أبي هريرة ﷺ مرفوعًا، كما أخرجه مسلم عقب هذا الحديث وأخرجه أبوعوانة في "صحيحه" (ج٢ ص٣١٦)، والنسائي (ج٣ ص٤٢)، وابن ماجه (ج١ ص٥٥٤)، وأحمد (ج٢ ص٣٢٩). اهـ

فائدة تتعلق بإسناد مسلم:

يروي عن أبي هريرة حميدُ بن عبدالرحمن بن عوف الزهري وحميد بن عبدالرحمن الحميري، وليس للثاني عن أبي هريرة ذكر عند البخاري ولا عند مسلم إلا حديث «**أَفْضَلُ الصَّوْمِ بَعْدَ رَمَضَانَ المُحَرَّمُ**». اهـ مختصرًا من النووي.

٢٧- الحديث السابع والعشرون: قال مسلم رحمه الله (ج٥ ص٩٥ مع النووي): حَدَّثَنِي عبدالحَمِيدِ بْنُ بَيَانٍ الوَاسِطِيُّ، أَخْبَرَنَا خَالِدُ بْنُ عَبدِاللهِ، عَنْ سُهَيْلٍ، عَنْ أَبي عُبَيْدٍ المَذْحِجِيِّ مَوْلَى سُلَيْمَانَ بنِ عبدالمَلِكِ، عَنْ عَطَاءِ بنِ يَزِيدَ اللَّيْثِيِّ، عَنْ أَبي هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ: «**مَنْ سَبَّحَ اللهَ في دُبُرِ كُلِّ صَلاةٍ ثَلاثًا وَثَلاثِينَ، وَحَمِدَ اللهَ ثَلاثًا وَثَلاثِينَ، وَكَبَّرَ اللهَ ثَلاثًا وَثَلاثِينَ، فَتِلْكَ تِسْعَةٌ وَتِسْعُونَ، وَقَالَ تَمَامَ المِائَةِ: لا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَحْدَهُ لا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ المُلْكُ وَلَهُ الحَمْدُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، غُفِرَتْ خَطَايَاهُ وَإِنْ كَانَتْ مِثْلَ زَبَدِ البَحْرِ**».

وحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ زَكَرِيَّاءَ، عَنْ سُهَيْلٍ، عَنْ أَبي عُبَيْدٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ أَبي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ... بِمِثْلِهِ. اهـ

الحديث من الأحاديث التي لم يجب عنها أبومسعود الدمشقي ولا النووي رحمهما =

فِي مُسنَدِ عَبدِاللهِ بنِ عَمرٍو:

٢٨- وَأَخرَجَ مُسلِمٌ[١] مِن حَدِيثِ الأوزَاعِيِّ، عَن يَحيَى، عَن أَبي سَلَمَةَ، عَن عَبدِاللهِ بنِ عَمرٍو قَالَ: قَالَ لي النَّبِيُّ ﷺ: «**يَا عَبدَاللهِ، لا تَكُنْ مِثلَ فُلانٍ: كَانَ يَقُومَ اللَّيلَ فَتَرَكَ قِيَامَ اللَّيلِ**». (ح م) مِن حَدِيثِ ابنِ المُبَارَكِ وَمُبَشِّرٍ عَنهُ.

=الله، وقد اختلف مالك وسهيل، والإمام مالك أحفظ وأتقن كما هو معروف وسهيل اختلط بآخره، فيكون حديث مالك هو المحفوظ وحديث سهيل الشاذ، والحديث له حكم الرفع.

قال السيوطي في "تنوير الحوالك" (ج١ ص٣١٣): قال ابن عبدالبر: هكذا هذا الحديث موقوف في "الموطإ" ومثله لا يدرك بالرأي، وهو مرفوع صحيح عن النبي ﷺ من وجوه كثيرة ثابتة من حديث أبي هريرة[٢] وعلي بن أبي طالب وعبدالله بن عمرو وكعب بن عُجْرَةَ وغيرهم. اهـ

٢٨- **الحديث الثامن والعشرون**: ليس في مسلم بالسند المنتقد ولكنه في البخاري، قال البخاري رحمه الله (ج٣ ص٢٧٩) مع "الفتح" ط ح: حَدَّثَنَا عَبَّاسُ بْنُ الحُسَيْنِ، حَدَّثَنَا مُبَشِّرُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الأَوْزَاعِيِّ ح وحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ أبوالحَسَنِ، قَالَ أَخْبَرَنَا عَبْدُاللهِ، أَخْبَرَنَا الأَوْزَاعِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ أبي كَثِيرٍ، =

---

(١) في "مقدمة الفتح" نقلاً عن الدارقطني: أخرج البخاري حديث الأوزاعي... .

(٢) حديث أبي هريرة رواه البخاري ومسلم: (جاء فقراء الأنصار فقالوا: يا رسول الله، ذهب أهل الدثور).

وحديث علي بن أبي طالب رواه أبوداود (٥٠٦٢)، والنسائي في "عمل اليوم والليلة" وفيه التسبيح والتحميد ثلاثًا وثلاثين والتكبير أربعًا وثلاثين، وذلك عند النوم.

وحديث عبدالله بن عمرو رواه أبوداود (٥٠٦٥) والنسائي والترمذي وابن ماجه، وفيه التسبيح والتحميد والتكبير دبر كل صلاة عشرًا.

وحديث كعب بن عُجْرَةَ، رواه مسلم (ج٥ ص٩٤ بشرح النووي) وغيره.

قَالَ: وَقَد تَابَعَهُمَا أَبُوإِسحَاق الفَزَارِيُّ، وَخَالَفَهُم ابنُ أَبِي العِشرِينَ وَالوَلِيدُ بنُ مُسلِمٍ وَعُمَرُ بنُ عَبدِالوَاحِدِ وَبِشرُ بنُ بَكْرٍ وَعَمرُو بنُ أَبِي سَلَمَةَ؛ فَرَوَوهُ عَنِ الأَوزَاعِيِّ، عَن يَحيَى، عَن عُمَرَ بنِ الحَكَمِ بنِ ثَوبَانَ، عَن أَبِي سَلَمَةَ[١]، زَادُوا رَجُلاً.

وَأَخرَجَ مُسلِمٌ الحَدِيثَ مِن طَرِيقِ عَمرِو بنِ أَبِي سَلَمَةَ، عَنِ الأَوزَاعِيِّ[٢] (ح م)، وَقَالَ البُخَارِيُّ بِعَقِبِهِ: قَالَ هِشَامٌ عَن ابنِ أَبِي العِشرِينَ[٣]، وَقَالَ عَمرُو بنُ أَبِي سَلَمَةَ.

=قَالَ: حَدَّثَنِي أبوسَلَمَةَ بْنُ عبدالرَّحْمَنِ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَبدُاللهِ بْنُ عَمْرِو بنِ العَاصِ رضي الله عنهما، قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ الله ﷺ: **«يَا عبدَاللهِ، لا تَكُنْ مِثْلَ فُلانٍ: كَانَ يَقُومُ مِن اللَّيْلَ فَتَرَكَ قِيَامَ اللَّيْلِ»** وَقَالَ هِشَامٌ: حَدَّثَنَا ابْنُ أبي العِشْرِينَ، حَدَّثَنَا الأَوْزَاعِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنِي يَحْيَى، عَنْ عُمَرَ بنِ الحَكَمِ بنِ ثَوْبَانَ، قَالَ: حَدَّثَنِي أبوسَلَمَةَ بِهَذا مِثْلَهُ، وَتَابَعَهُ عَمْرُو بْنُ أبي سَلَمَةَ، عَنِ الأَوْزَاعِيِّ. اهـ

وأخرجه مسلم (ج٨ ص٤٤) مع النووي بزيادة عمر بن الحكم قال الحافظ في «الفتح» (ج٣ ص٣٨) ط س: بعد قول البخاري (وقال هشام): وأراد المصنف بإيراد هذا التعليق التنبيه على أن زيادة عمر بن الحكم أي ابن ثوبان بين يحي وأبي سلمة من المزيد في متصل الأسانيد؛ لأن يحي قد صرح بسماعه من أبي سلمة، ولو كان بينهما واسطة لم يصرح بالتحديث.

إلى أن قال: وظاهر صنيع البخاري ترجيح رواية يحي عن أبي سلمة بغير واسطة، وظاهر صنيع مسلم يخالفه، لأنه اقتصر على الرواية الزائدة، والراجح عند أبي حاتم والدارقطني وغيرهما صنيع البخاري، وقد تابع كلًّا من الروايتين جماعة من أصحاب =

---

[١] في (ز): عن ابن أبي سلمة، والصواب ما في (ب) وهو الذي أثبتناه.

[٢] في (ب): عن الزيادي، والصواب عن الأوزاعي كما في (ز).

[٣] هو عبدالحميد بن حبيب كاتب الأوزاعي. اهـ «فتح».

٢٩- وَأَخرَجَ البُخَارِيُّ حَدِيثَ عَبدِالوَاحِدِ بنِ زِيَادٍ، عَنِ الحَسَنِ بنِ عَمرٍو، عَن مُجَاهِدٍ، عَن عَبدِاللهِ بنِ عَمرٍو، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «**مَن قَتَلَ مُعَاهَدًا لَم يَرِح رَائِحَةَ الجَنَّةِ، وَرِيحُهَا يُوجَدُ مِن أَربَعِينَ**».

وَقَدْ خَالَفَهُ مَروَانُ بنُ مُعَاوِيَةَ فَرَوَاهُ عَنِ الحَسَنِ بنِ عَمرٍو، عَن مُجَاهِدٍ، عَن جُنَادَةَ بنِ أَبِي أُمَيَّةَ، عَن عَبدِاللهِ بنِ عَمرٍو، وَهُوَ الصَّوَابُ.

=الأوزاعي فالاختلاف منه، وكأنه كان يحدث به على الوجهين، والله أعلم. اهـ

وذكر نحو ذلك في المقدمة ص(٣٥٥) ط س.

٢٩- **الحديث التاسع والعشرون**: قال البخاري رَحِمَهُ الله (ج٦ ص٢٦٩) ط س: حَدَّثَنَا قَيْسُ بْنُ حَفْصٍ، حَدَّثَنَا عبدالوَاحِدِ، حَدَّثَنَا الحَسَنُ بْنُ عَمْرٍو، حَدَّثَنَا مُجَاهِدٌ، عَنْ عبدالله بنِ عَمْرٍو رضي الله عنهما، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**مَنْ قَتَلَ مُعَاهَدًا لَمْ يَرِحْ رَائِحَةَ الجَنَّةِ، وَإِنَّ رِيحَهَا تُوجَدُ مِنْ مَسِيرَةِ أَرْبَعِينَ عَامًا**». اهـ

قال الحافظ في "الفتح": كذا قال عبدالواحد عن الحسن بن عمرو، وتابعه أبومعاوية عند ابن ماجه[1]، وعمرو بن عبدالغفار الْفُقَيْمِيُّ عند الإسماعيلي، فهؤلاء ثلاثة رووه هكذا، وخالفهم مروان بن معاوية فرواه عن الحسن بن عمرو فزاد فيه رجلًا بين مجاهد وعبدالله بن عمرو، وهو جُنَادَةُ بن أبي أمية، أخرجه من طريقه النسائي[2]، ورجح الدارقطني رواية مروان لأجل هذه الزيادة، لكن سماع مجاهد من عبدالله بن عمرو ثابت، وليس بمدلس فيحتمل أن يكون مجاهد سمعه أولًا من جنادة ثم لقي عبدالله بن عمرو، أو سمعاه معا وثبته فيه جنادة فحدث به عن عبدالله بن عمرو تارة، وحدث به عن جنادة أخرى، ولعل السر في ذلك ما وقع بينهما من زيادة أو اختلاف لفظ فإن لفظ النسائي من طريقه: «**من قتل قتيلًا من أهل الذمة لم يجد ريح الجنة**» فقال: «**من أهل الذمة**» ولم يقل معاهدًا، وهو بالمعنى، ووقع في رواية =

---

(١) (ج٢ ص٨٩٦). (٢) (ج٨ ص٢٣).

٣٠- وَأخرَجَ البُخَارِيُّ أَيضًا حَدِيثَ ابنِ عُيَينَةَ، عَن عَمرِو بنِ دِينَارٍ، عَن سَالِمِ بنِ أَبي الجَعدِ، عَن عَبدِاللهِ بنِ عَمرٍو، (قَالَ: وَ)① كَانَ عَلَى ثَقَلِ النَّبِيِّ ﷺ رَجُلٌ يُقَالُ لَهُ كَركَرَةُ.

(ح م) وَسَالِمٌ يَروِي عَن أَخِيهِ عَن عَبدِاللهِ بنِ عَمْرٍو حَدِيثًا يَروِيهِ عَمَّارٌ الدُّهنِي عَنهُ، وَحَدِيثُ ابنِ عُيَينَةَ لَيسَ فِيهِ سَمَاعُ سَالِمِ بنِ أَبي الجَعدِ مِن عَبدِاللهِ بنِ عَمْرٍو، وَاللهُ أَعلَمُ.

=أبي معاوية: «بغير حق» كما تقدم، ووقع في رواية الجميع: «**أربعين عامًا**»، إلا عمرو بن عبدالغفار فقال: «سبعين» ووقع مثله في حديث أبي هريرة عند الترمذي. اهـ وذكر الحافظ نحو هذا في المقدمة.

٣٠- **الحديث الثلاثون**: قال البخاري رحمه الله (ج٦ ص١٨٧): ط س: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبدِاللهِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرٍو، عَنْ سَالِمِ بنِ أَبي الجَعْدِ، عَنْ عبدالله بنِ عَمْرٍو، قَالَ: كَانَ عَلَى ثَقَلِ النَّبِيِّ ﷺ رَجُلٌ يُقَالُ لَهُ كَرْكَرَةُ، فَمَاتَ فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**هُوَ فِي النَّارِ**» فَذَهَبُوا يَنْظُرُونَ إِلَيْهِ فَوَجَدُوا عَبَاءَةً قَدْ غَلَّهَا، قَالَ أَبُوعَبدِاللهِ: قَالَ ابْنُ سَلامٍ: كَرْكَرَةُ. يَعْنِي بِفَتْحِ الكَافِ وَهُوَ مَضْبُوطٌ كَذَا. اهـ

قال الحافظ في "مقدمة الفتح" ص(٣٦٣) بعد ذكره كلام الدارقطني: قلت: وهذا تعليل لا يَرِدُ على البخاري مع اشتراطه ثبوت اللقاء، ولا يلزم من كون سالم روى عن عبدالله بن عمرو حديثًا بواسطة ألَّا يروي عنه بلا واسطة بعد أن ثبت لقيه له، والله أعلم. اهـ

قلت: سالم بن أبي الجعد يدلس ويرسل، كما قال الحافظ الذهبي في "الميزان" وليس لسالم عن عبدالله بن عمرو في البخاري إلا هذا الحديث، وله عند النسائي في "الكبرى" حديث: «**لا يدخل الجنة منان، ولا عاق، ولا ولد زنا**»، كما في "تحفة =

---

① ليس في (ز) قال، ولا (الواو) من: وكان.

٣١- وَأَخرَجَ مُسلِمٌ حَدِيثَ عَبدِالمُطَّلِبِ بنِ رَبِيعَةَ الطَّوِيلَ مِن حَدِيثِ مَالِكٍ وَيُونُسَ، عَنِ الزُّهرِيِّ.

وَقَد اختَلَفَا فَقَالَ مَالِكٌ: عَنِ الزُّهرِيِّ، عَن عَبدِاللهِ بنِ عَبدِاللهِ بنِ الحَارِثِ بنِ نَوفَلٍ، وَقَالَ يُونُسُ: عَنِ الزُّهرِيِّ، عَن عَبدِاللهِ بنِ الحَارِثِ. (وَرَوَاهُ هُشَيمٌ عَنِ ابنِ إِسحَاقَ، عَنِ الزُّهرِيِّ، عَن مُحَمَّدِ بنِ عَبدِاللهِ بنِ الحَارِثِ) (١).

=الأشراف» (ج٦ ص٢٩٢ و٢٩٣) وليس في أحدهما التصريح بالسماع، بل في رواية النسائي في بعض الطرق عن سالم عن نُبَيْطٍ عن جابان عن ابن عمرو، وقيل: عن سالم عن جابان نفسه عن عبدالله بن عمرو إلى آخر ما ذكره في «تحفة الأشراف».

وقد ذكر الحافظ ابن حجر سالمًا في الطبقة الثانية من طبقات المدلسين، وقال علي بن المديني في «العلل» ص(٦٨): إن سالمًا لقي عبدالله بن عمرو. ومع أنه قد ثبت لقيه لعبدالله بن عمرو فأمِنّا من الإرسال، وأنه عَدَّهُ الحافظ في الطبقة الثانية من المدلسين الذين لا يضر عدم تصريحهم بالتحديث، فالحديثُ كما يقول الحافظ رَحِمَهُ اللهُ صحيحٌ، والله أعلم.

٣١- الحديث الحادي والثلاثون: قال مسلم رَحِمَهُ اللهُ (ج٧ ص١٧٧) مع النووي: حَدَّثَنِي عَبدُاللهِ بْنُ مُحَمَّدِ بنِ أَسْمَاءَ الضُّبَعِيُّ، حَدَّثَنَا جُوَيْرِيَةُ، عَنْ مَالِكٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، أَنَّ عَبدَاللهِ بنَ عَبداللهِ بنِ نَوفَلِ بنِ الحَارِثِ بنِ عَبدِالمُطَّلِبِ حَدَّثَهُ أَنَّ عَبدَالمُطَّلِبِ بنَ رَبِيعَةَ بنِ الحَارِثِ حَدَّثَهُ قَالَ: اجْتَمَعَ رَبِيعَةُ بْنُ الحَارِثِ وَالعَبَّاسُ بْنُ عَبدِالمُطَّلِبِ فَقَالا: وَاللهِ لَوْ بَعَثْنَا هَذَيْنِ الغُلامَيْنِ (قَالا لي وَلِلفَضْلِ بنِ عَبَّاسٍ) إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ فَكَلَّمَاهُ فَأَمَّرَهُمَا عَلَى هَذِهِ الصَّدَقَاتِ، فَأَدَّيَا مَا يُؤَدِّي النَّاسُ وَأَصَابَا مِمَّا يُصِيبُ النَّاسُ، قَالَ: =

---

(١) الذي بين القوسين ليس في (ز)، وحديث ابن إسحاق رواه الطبراني في «الكبير» (ج٥ ص٤٩) من طريق عبدالأعلى، عن محمد بن إسحاق به.

=فَبَيْنَمَا هُمَا فِي ذَلِكَ جَاءَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ فَوَقَفَ عَلَيْهِمَا فَذَكَرَا لَهُ ذَلِكَ، فَقَالَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ: لا تَفْعَلا، فَوَاللهِ! مَا هُوَ بِفَاعِلٍ. فَانْتَحَاهُ رَبِيعَةُ بْنُ الحَارِثِ، فَقَالَ: وَاللهِ! مَا تَصْنَعُ هَذَا إِلَّا نَفَاسَةً مِنْكَ عَلَيْنَا، فَوَاللهِ! لَقَدْ نِلتَ صِهْرَ رَسُولِ اللهِ ﷺ فَمَا نَفِسْنَاهُ عَلَيْكَ، قَالَ عَلِيٌّ: أَرْسِلُوهُمَا. فَانْطَلَقَا وَاضْطَجَعَ عَلِيٌّ، قَالَ: فَلَمَّا صَلَّى رَسُولُ اللهِ ﷺ الظُّهْرَ سَبَقْنَاهُ إِلَى الحُجْرَةِ فَقُمْنَا عِنْدَهَا، حَتَّى جَاءَ فَأَخَذَ بِآذَانِنَا، ثُمَّ قَالَ: «**أَخْرِجَا مَا تُصَرِّرَانِ**» ثُمَّ دَخَلَ وَدَخَلْنَا عَلَيْهِ وَهُوَ يَوْمَئِذٍ عِنْدَ زَيْنَبَ بِنْتِ جَحْشٍ، قَالَ: فَتَوَاكَلْنَا الكَلامَ، ثُمَّ تَكَلَّمَ أَحَدُنَا فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ! أَنْتَ أَبَرُّ النَّاسِ وَأَوْصَلُ النَّاسِ، وَقَدْ بَلَغْنَا النِّكَاحَ فَجِئْنَا لِتُؤَمِّرَنَا عَلَى بَعْضِ هَذِهِ الصَّدَقَاتِ، فَنُؤَدِّيَ إِلَيْكَ كَمَا يُؤَدِّي النَّاسُ، وَنُصِيبَ كَمَا يُصِيبُونَ. قَالَ: فَسَكَتَ طَوِيلًا حَتَّى أَرَدْنَا أَنْ نُكَلِّمَهُ، قَالَ: وَجَعَلَتْ زَيْنَبُ تُلمِعُ عَلَيْنَا مِنْ وَرَاءِ الحِجَابِ أَنْ لا تُكَلِّمَاهُ، قَالَ: ثُمَّ قَالَ: «**إِنَّ الصَّدَقَةَ لا تَنْبَغِي لآلِ مُحَمَّدٍ، إِنَّمَا هِيَ أَوْسَاخُ النَّاسِ، ادْعُوَا لِي مَحْمِيَةَ** -وَكَانَ عَلَى الخُمُسِ- **وَنَوْفَلَ بنَ الحَارِثِ بنِ عَبدِالمُطَّلِبِ**»، قَالَ: فَجَاءَاهُ، فَقَالَ لِمَحْمِيَةَ: «**أَنْكِحْ هَذَا الغُلامَ ابْنَتَكَ**» لِلفَضْلِ بنِ عَبَّاسٍ فَأَنْكَحَهُ، وَقَالَ لِنَوْفَلِ بنِ الحَارِثِ: «**أَنْكِحْ هَذَا الغُلامَ ابْنَتَكَ**» لِي فَأَنْكَحَنِي، وَقَالَ لِمَحْمِيَةَ: «**أَصْدِقْ عَنْهُمَا مِنَ الخُمُسِ كَذَا وَكَذَا**».

قَالَ الزُّهْرِيُّ: وَلَمْ يُسَمِّهِ لِي.

ثم قال مسلم: حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ مَعْرُوفٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ بْنُ يَزِيدَ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَبدِاللهِ بنِ الحَارِثِ بنِ نَوْفَلٍ الهَاشِمِيِّ، أَنَّ عَبدَالمُطَّلِبِ بنَ رَبِيعَةَ بنِ الحَارِثِ بنِ عَبدِالمُطَّلِبِ أَخْبَرَهُ أَنَّ أَبَاهُ رَبِيعَةَ بنِ الحَارِثِ بنِ عَبْدِالمُطَّلِبِ وَالعَبَّاسَ بنَ عَبْدِالمُطَّلِبِ قَالا لِعَبْدِالمُطَّلِبِ بنِ رَبِيعَةَ، وَلِلْفَضْلِ بنِ عَبَّاسٍ: ائْتِيَا رَسُولَ اللهِ ﷺ. وذكر الحديث مختصرًا.

قال النووي رحمه الله: هكذا وقع في رواية مسلم من رواية يونس عن ابن شهاب، وسبق في الرواية التي قبل هذه عن جويرية عن مالك، عن الزهري، أن عبدالله بن عبدالله بن نوفل، وكلاهما صحيح، والأصل هو رواية مالك ونسبه في رواية يونس إلى جده ولا يمتنع ذلك، قال النسائي: ولا نعلم أحدًا روى هذا الحديث عن مالك إلا =

٣٢- وَأَخرَجَ مُسلِمٌ حَدِيثَ ابنِ أَبجَرَ[١]، عَن وَاصِلٍ، عَن أَبِي وَائِلٍ، عَن عَمَّارٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «طُولُ صَلاةِ الرَّجُلِ وَقِصَرُ خُطبَتِهِ مَئِنَّةٌ مِنْ فِقهِهِ».

=جويرية بن أسماء. اهـ

أقول: ما قاله الإمام النووي رحمه الله محتمل، ويحتمل أن الإمام الزهري أرسل الحديث إلى عبدالله بن الحارث بن نوفل -لأن التدليس يشترط فيه أن يكون قد سمع من الشيخ الذي يدلس عنه- ورواه عن أبيه بدليل أنه صرح بالتحديث في رواية مالك، ولم يصرح في رواية يونس، ويؤيد هذا ما في "تهذيب التهذيب" وقال الآجري: قلت لأبي داود: الزهري سمع من عبدالله بن الحارث؟ قال: لا، سمع من بنيه.

وذكر هذا الحافظ العلائي في "جامع التحصيل" (ج٢ ص٦٥٤) فقال: قال أبوعبدالله الآجري: قلت لأبي داود: الزهري سمع من عبدالله بن الحارث؟ قال: لا، سمع من ابنيه عبدالله بن عبدالله بن الحارث ومن عبيدالله بن عبدالله بن الحارث. ثم قال العلائي: قلت: روايته عن أبيهما عبدالله بن الحارث في "صحيح مسلم" و"سنن أبي داود" و"الترمذي" و"النسائي". اهـ

وبعد: فالذي تطمئن إليه النفس هو ما قاله الدارقطني؛ لأن مالكًا أحفظ وأجل من يونس، ولأن الزهري مدلس ولم يصرح بالتحديث في رواية يونس، والله أعلم.

وعذر مسلم رحمه الله أنه ذكره في المتابعات ولعله ذكره ليبين علَّته، والله أعلم.

٣٢- **الحديث الثاني والثلاثون**: قال مسلم (ج٦ ص١٥٨) مع النووي: حَدَّثَنِي سُرَيْجُ بْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا عبدالرَّحْمَنِ بْنُ عبدالمَلِكِ بنِ أَبْجَرَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ وَاصِلِ بنِ حَيَّانَ، قَالَ: قَالَ أَبُووَائِلٍ: خَطَبَنَا عَمَّارٌ فَأَوْجَزَ وَأَبْلَغَ، فَلَمَّا نَزَلَ قُلنَا: يَا أَبَا اليَقْظَانِ لَقَدْ أَبْلَغْتَ وَأَوْجَزْتَ، فَلَوْ كُنْتَ تَنَفَّسْتَ، فَقَالَ: إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «**إِنَّ طُولَ صَلاةِ الرَّجُلِ وَقِصَرَ خُطْبَتِهِ مَئِنَّةٌ مِنْ فِقْهِهِ، فَأَطِيلُوا الصَّلاةَ،** =

---

(١) في (ز) حديث عمار بن أبجر، وليس كذلك، فابن أبجر هو: عبدالملك بن سعيد.

ع وَقَالَــ: هَذَا الحَدِيثُ تَفَرَّدَ بِهِ ابنُ أَبجَرَ، عَن وَاصِلٍ، حَدَّثَ بِهِ عَنهُ ابنُهُ عَبدُالرَّحمَنِ وَسَعِيدُ بنُ بَشِيرٍ، وَخَالَفَهُ الأَعمَشُ، وَهُوَ أَحفَظُ لِحَدِيثِ أَبِي وَائِلٍ مِنهُ، رَوَاهُ عَن أَبِي وَائِلٍ، عَن عَمرِو بنِ شُرَحبِيلَ، عَن عَبدِاللهِ قَولَهُ غَيرَ مَرفُوعٍ، قَالَهُ الثَّورِيُّ وَغَيرُهُ عَنِ الأَعمَشِ.

=وَاقْصُرُوا الخُطْبَةَ، وَإِنَّ مِنَ البَيَانِ سِحْرًا».

قال النووي رَحِمَهُ اللهُ: هذا الإسناد مما استدركه الدارقطني وقال: تفرد به ابن أبجر عن واصل عن أبي وائل، وخالفه الأعمش، وهو أحفظ لحديث أبي وائل، فحدث به عن أبي وائل عن ابن مسعود. هذا كلام الدارقطني. وقد قدمنا أن مثل هذا الاستدراك مردود؛ لأن ابن أبجر ثقة يجب قبول روايته. اهـ

وقد سئل الدارقطني رَحِمَهُ اللهُ عن هذا الحديث كما في «العلل» (ج٣ ص١٠) فقال: يرويه أبووائل واختلف عنه، فرواه الأعمش عن أبي وائل عن عمرو بن شرحبيل عن عبدالله، رواه فضيل عن الأعمش عن أبي وائل عن عبدالله موقوفًا، وخالف الأعمشَ واصلُ بن حيان فرواه عن أبي وائل عن عمار بن ياسر عن النبي ﷺ، تفرد به عبدالملك بن أبجر عن واصل، وقد روي هذا الكلام عن عبدالله من وجه آخر موقوفًا أيضًا، وروي عن عمار بن ياسر أيضًا من وجه آخر.

ورواه عدي بن ثابت واختلف عنه، فرواه العلاء بن صالح عن عدي بن ثابت عن أبي راشد عن عمار، ورواه مسعر عن عدي بن ثابت عن عمار مرسلًا، والقولان عن أبي وائل محفوظان: قول الأعمش وقول واصل جميعًا. اهـ

فالظاهر أن القولين محفوظان عن أبي وائل، لا سيما ولحديث عمار شاهد أخرجه مسلم (ج٦ ص١٥٣)، والحاكم (ج١ ص٢٨٩) من حديث جابر بن سمرة نحوه.

٣٣- وَأَخرَجَ مُسلِمٌ حَدِيثَ ابنِ وَهبٍ، عَن يُونُسَ، عَن الزُّهرِيِّ، عَن نَافِعِ بنِ جُبَيرٍ، عَن عُثمَانَ بنِ أَبِي العَاصِ: شَكَوتُ إِلى النَّبِيِّ ﷺ وَجَعًا أَجِدُهُ.

قَالَ: رَوَاهُ عُثمَانُ بنُ الحَكَمِ، عَن يُونُسَ، عَن الزُّهرِيِّ، عَن نَافِعِ بنِ جُبَيرٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِعُثمَانَ، مُرسَلًا.

٣٣- **الحديث الثالث والثلاثون:** قال مسلم رحمه الله (ج١٤ ص١٨٩): حَدَّثَنِي أبوالطَّاهِرِ وَحَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى، قَالا: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، أَخْبَرَنِي نَافِعُ بْنُ جُبَيْرِ بنِ مُطْعِمٍ، عَنْ عُثْمَانَ بنِ أبي العَاصِ الثَّقَفِيِّ، أَنَّهُ شَكَا إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ وَجَعًا يَجِدُهُ فِي جَسَدِهِ مُنْذُ أَسْلَمَ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**ضَعْ يَدَكَ عَلَى الَّذِي تَأَلَّمَ مِنْ جَسَدِكَ وَقُلْ: بِاسْمِ اللهِ ثَلاثًا، وَقُلْ سَبْعَ مَرَّاتٍ: أَعُوذُ بِاللهِ وَقُدْرَتِهِ مِنْ شَرِّ مَا أَجِدُ وَأُحَاذِرُ**». اهـ

هذا الحديث من الأحاديث التي لم يجب عنها النووي رحمه الله، والحديث قد توبع عليه يونس متابعة قاصرة كما في «الموطإ» (ج٣ ص١٢١ مع «تنوير الحوالك»)، قال الإمام مالك رحمه الله: عَنْ يَزِيدَ بنِ خُصَيْفَةَ، أَنَّ عَمْرَو بنَ عبدالله بنِ كَعْبٍ السَّلَمِيَّ أَخْبَرَهُ أَنَّ نَافِعَ بنَ جُبَيْرٍ، أَخْبَرَهُ عَنْ عُثْمَانَ بنِ أبي العَاصِ، أَنَّهُ أَتَى رَسُولَ اللهِ ﷺ فذكره وليس فيه: «**قل: بِاسمِ اللهِ ثَلاثًا**» وفيه زيادة: فَفَعَلتُ ذَلِكَ، فَأَذْهَبَ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى مَا كَانَ بِي فَلَمْ أَزَل آمُرُ بِهَا أَهْلِي وَغَيْرَهُمْ. اهـ

وأخرجه أحمد (ج٤ ص٢١ و٢١٧) وفيه متابعة للإمام مالك: تابعه إسماعيل بن جعفر المديني، والحديث رجاله رجال الصحيح إلا عمرو بن عبدالله بن كعب، وقد روى أصحاب السنن هذا الحديث وصححه الترمذي كما في ترجمة عمرو بن عبدالله في «تهذيب التهذيب» وقد وثقه النسائي وابن حبان ويعقوب بن سفيان كما في «تهذيب التهذيب» أيضًا.

هذا وأما اختلاف ابن وهب فيه وعثمان بن الحكم فلا يضر الحديث؛ لأن =

٣٤- وَأَخرَجَ مُسلِمٌ عَن إِسحَاقَ بنِ مَنصُورٍ، عَن حَبَّانَ بنِ هِلالٍ، عَن أَبَانَ[١]، عَن يَحيَى، عَن زَيدِ بنِ سَلَّامٍ، عَن أَبي سَلَّامٍ، عَنْ أَبِي مَالِكٍ، عَن النَّبِيِّ ﷺ: «**الطُّهُورُ شَطرُ الإِيمَانِ، وَالحَمدُ للهِ تَملأُ المِيزَانَ**»، وَفِيهِ: «**الصَّلَاةُ نُورٌ، وَالقُرآنُ حُجَّةٌ**».

وَخَالَفَهُ مُعَاوِيَةُ بنُ سَلَّامٍ[٢]، رَوَاهُ عَن أَخِيهِ زَيدٍ، عَن أَبي سَلَّامٍ، عَن عَبدِالرَّحمَنِ بنِ غَنمٍ، أَنَّ أَبَا مَالِكٍ حَدَّثَهُم بِهَذَا.

=عبدالله بن وهب قال فيه الحافظ في "التقريب": ثقة حافظ عابد. وقال في ترجمة عثمان بن الحكم: صدوق له أوهام، فالثقة أو الصدوق إذا خالف من هو أوثق منه يعتبر شاذًا، ويكون المحفوظ حديث الأوثق كما هو معروف من كتب المصطلح.

فعلى هذا تكون رواية عبدالله المتصلة التي أخرجها مسلم مقدمة على رواية عثمان بن الحكم؛ لأن درجة الثقة الحافظ أرجح من درجة صدوق له أوهام، والله أعلم.

٣٤- **الحديث الرابع والثلاثون:** قال مسلم رحمه الله (ج٣ ص٩٩): حَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ مَنْصُورٍ، حَدَّثَنَا حَبَّانُ بْنُ هِلالٍ، حَدَّثَنَا أَبَانُ، حَدَّثَنَا يَحْيَى، أَنَّ زَيْدًا حَدَّثَهُ أَنَّ أَبَا سَلامٍ حَدَّثَهُ عَنْ أَبِي مَالِكٍ الأَشْعَرِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «**الطُّهُورُ شَطْرُ الإِيمَانِ، وَالحَمْدُ للهِ تَمْلأُ المِيزَانَ، وَسُبْحَانَ اللهِ وَالحَمْدُ للهِ تَمْلآنِ أَوْ تَمْلأُ** مَا بَيْنَ **السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ، وَالصَّلاةُ نُورٌ، وَالصَّدَقَةُ بُرْهَانٌ، وَالصَّبْرُ ضِيَاءٌ، وَالقُرْآنُ حُجَّةٌ لَكَ أَوْ عَلَيْكَ، كُلُّ النَّاسِ يَغْدُو فَبَايِعٌ نَفْسَهُ فَمُعْتِقُهَا أَوْ مُوبِقُهَا**». اهـ

قال النووي رحمه الله: هذا الإسناد مما تكلم فيه الدارقطني وغيره فقالوا: سقط فيه رجل بين أبي سلام وأبي مالك، والساقط عبدالرحمن بن غَنْمٍ، قالوا: والدليل على سقوطه: أن معاوية بن سلام رواه عن أخيه زيد بن سلام عن جده أبي سلام عن =

---

[١] في (ب): عن زياد، والصواب: عن أبان كما في (ز) وكما تراه في سند مسلم.

[٢] في (ب): خالفه معمر بن سام، والصواب: معاوية بن سلام كما تراه، وكما في (ز).

=عبدالرحمن بن غنم عن أبي مالك الأشعري، وهكذا أخرجه النسائي وابن ماجه وغيرهما، ويمكن أن يجاب لمسلم عن هذا بأن الظاهر من حال مسلم أنه علم سماع أبي سلام لهذا الحديث من أبي مالك فيكون أبوسلام سمعه من أبي مالك، وسمعه أيضًا من عبدالرحمن بن غنم عن أبي مالك؛ فرواه مرة عنه، ومرة عن عبدالرحمن، وكيف كان فالمتن صحيح لا مطعن فيه، والله أعلم. اهـ

أقول: ما قاله الإمام النووي رَحِمَهُ الله من أن المتن صحيح لا مطعن فيه صحيح، وأما رواية مسلم فالظاهر فيها الانقطاع، ذلك أن الحافظ ابن حجر ذكر في «التقريب» أن أبا سلام يرسل وهو لم يصرح بالتحديث هنا، وذكر الحافظ قول الدارقطني في «تهذيب التهذيب» من أن بينه وبين أبي مالك عبدالرحمن بن غَنْمٍ وسكت عليه.

وقال الحافظ العلائي في «جامع التحصيل» (ج١ ص٢٧٢): ورجح بعضهم قول الدارقطني بأن أبا مالك الأشعري توفي في طاعون عَمَوَاس سنة ثماني عشرة. وقد قالوا في رواية أبي سلام عن علي وحذيفة وأبي ذر: إنّها مرسلة، فروايته عن أبي مالك أولى بالإرسال... إلى آخر كلامه رَحِمَهُ الله.

وذكر نحو هذا (ج٢ ص٦٩٧).

وقال المناوي في «فيض القدير»: قال ابن القطان: اكتفوا بكونه في مسلم فلم يتعرضوا له، وقد بيَّن الدارقطني وغيره أنه منقطع فيما بين أبي سلام وأبي مالك. اهـ

وقال الحافظ ابن رجب في كتابه «جامع العلوم والحكم» ص(١٨٥): وقد اختلف في سماع يحيى بن أبي كثير من زيد بن سلام، فأنكره يحيى بن معين وأثبته الإمام أحمد، وفي هذه الرواية التصريح بسماعه منه، وخرَّج هذا الحديث النسائي وابن ماجه من رواية معاوية بن سلام عن أخيه زيد بن سلام عن جده أبي سلام عن عبدالرحمن بن غنم عن أبي مالك فزاد في إسناده عبدالرحمن بن غنم، ورجح هذه الرواية بعض الحفاظ، وقال: معاوية بن سلام أعلم بحديث أخيه من يحيى بن أبي كثير، ويقول ذلك أنه قد روي عن عبدالرحمن بن غنم عن أبي مالك من وجه آخر، وحينئذ فتكون رواية مسلم منقطعة. اهـ المراد منه. =

وَفِي مُسنَدِ أَبي مُوسَى الأَشعَرِيِّ:

٣٥- أَخرَجَ البُخَارِيُّ عَن إِسحَاقَ بنِ شَاهِينَ، عَن خَالِدٍ، عَن الشَّيبَانِيِّ، عَن سَعِيدِ بنِ أَبِي بُردَةَ، عَن أَبِيهِ، عَن أَبِي مُوسَى، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَهُ إِلى اليَمَنِ فَسَأَلَهُ عَن أَشرِبَةٍ تُصنَعُ بِهَا... الحَدِيثَ، وَقَالَ: «كُلُّ مُسكِرٍ حَرَامٌ». ع قَالَ البُخَارِيُّ: وَقَالَ جَرِيرٌ وَعَبدُالوَاحِدِ، عَن الشَّيبَانِيِّ، عَن أَبِي بُردَةَ.

قَالَ أَبُوالحَسَنِ: رَوَاهُ جَمَاعَةٌ مِن الحُفَّاظِ، عَن الشَّيبَانِيِّ، فَخَالَفُوا خَالِدًا، مِنهُم: جَرِيرٌ، وَعَبدُالوَاحِدِ، وَابنُ فُضَيلٍ، وَعَلِيُّ بنُ مُسهِرٍ، وَعمرُو بنُ أَبِي قَيسٍ، وَالثَّورِيُّ، وَإِبرَاهِيمُ بنُ الزِّبْرِقَانِ، وَورقَاءُ وَإِبرَاهِيمُ بنُ طَهمَانَ، وَسَعِيدُ بنُ حَازِمٍ، وَمَنصُورُ بنُ أَبِي الأَسوَدِ وَغَيرُهُم؛ رَوَوهُ عَن الشَّيبَانِيِّ، عَن أَبِي بُردَةَ، عَن أَبِيهِ، وَلَم يَذكُرُوا في الإِسنَادِ سَعِيدَ بنَ أَبِي بُردَةَ.

= والذي تحصل لي من كلام هؤلاء الأئمة أن رواية مسلم منقطعة وأن الحديث صحيح من طريق معاوية بن سلام عن أخيه زيد عن أبي سلام عن عبدالرحمن بن غنم عن أبي مالك عن النبي ﷺ وقد أخرجه أبوعوانة في "صحيحه" (ج١ ص٢٢٢) من الوجهين، والله أعلم.

٣٥- **الحديث الخامس والثلاثون:** قال البخاري رحمه الله (ج٨ ص٦٢) مع "الفتح" ط س: حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ، حَدَّثَنَا خَالِدٌ، عَنِ الشَّيْبَانِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بنِ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي مُوسَى الأَشْعَرِيِّ رضي الله عنه، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَهُ إِلَى اليَمَنِ فَسَأَلَهُ عَنْ أَشْرِبَةٍ تُصْنَعُ بِهَا، فَقَالَ: «وَمَا هِيَ؟» قَالَ: البِتْعُ وَالمِزْرُ. فَقُلتُ لأَبِي بُرْدَةَ: مَا البِتْعُ؟ قَالَ: نَبِيذُ العَسَلِ، وَالمِزْرُ نَبِيذُ الشَّعِيرِ، فَقَالَ: «كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ».

رَوَاهُ جَرِيرٌ وَعبدالوَاحِدِ، عَنِ الشَّيْبَانِيِّ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ. اهـ

أقول: لم أرَ الحافظ تكلم على هذا السند، وبما أن أبا إسحاق الشيباني وهو =

٣٦- وَأَخرَجَ أَيضًا عَن مُسلِمٍ، عَن شُعبَةَ، عَن سَعِيدٍ[1] بنِ أَبِي بُردَةَ، عَن أَبِيهِ: بَعَثَ النَّبِيُّ ﷺ جَدَّهُ أَبَا مُوسَى وَمُعَاذًا إِلى اليَمَنِ... القِصَّةَ بِطُولِهَا: «يَسِّرَا وَلا تُعَسِّرا»، وَقِصَّةَ الأَشرِبَةِ، وَكَيفَ يَقرَأانِ القُرآنَ، وَقِصَّةَ المُسلِمِ المُرتَدِّ إِلى اليَهُودِيَّةِ.

وَقَالَ: تَابَعَهُ العَقَدِيُّ وَوَهْبٌ، عَن شُعبَةَ، وَقَالَ وَكِيعٌ وَالنَّضرُ وَأَبُودَاودَ: عَن شُعبَةَ، عَن سَعِيدِ بنِ أَبِي بُردَةَ، عَن أَبِيهِ، عَن جَدِّهِ. وَهَذَا قَد اختُلِفَ فِيهِ عَلَى شُعبَةَ.

=سليمان بن فيروز قد روى عن سعيد وعن أبيه فلا مانع من أن يكون سمع الحديث من سعيد ثم سمعه من أبيه أو سمعه من الأب ثم ثبّته ولده سعيد، ولم يوصف الشيباني رحمه الله بالتدليس؛ فالحديث صحيح كيفما دار، إلا أن تكون رواية الجماعة راجحة، ورواية خالد وهو ابن عبدالله الطحان مرجوحة، والله أعلم.

٣٦- **الحديث السادس والثلاثون:** قال البخاري رحمه الله (ج٨ ص٦٢) ط س: حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: بَعَثَ النَّبِيُّ ﷺ جَدَّهُ أَبَا مُوسَى وَمُعَاذًا إِلَى اليَمَنِ، فَقَالَ: «**يَسِّرَا وَلا تُعَسِّرَا، وَبَشِّرَا وَلا تُنَفِّرَا، وَتَطَاوَعَا**»، فَقَالَ أَبُومُوسَى: يَا نَبِيَّ اللهِ، إِنَّ أَرْضَنَا بِهَا شَرَابٌ مِنَ الشَّعِيرِ المِزْرُ، وَشَرَابٌ مِنَ العَسَلِ البِتْعُ. فَقَالَ: «**كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ**» فَانْطَلَقَا، فَقَالَ مُعَاذٌ لأَبِي مُوسَى: كَيْفَ تَقْرَأُ القُرْآنَ؟ قَالَ: قَائِمًا وَقَاعِدًا وَعَلَى رَاحِلَتِي، وَأَتَفَوَّقُهُ تَفَوُّقًا. قَالَ: أَمَّا أَنَا فَأَنَامُ وَأَقُومُ، فَأَحْتَسِبُ نَوْمَتِي كَمَا أَحْتَسِبُ قَوْمَتِي. وَضَرَبَ فُسْطَاطًا فَجَعَلا يَتَزَاوَرَانِ، فَزَارَ مُعَاذٌ أَبَا مُوسَى، فَإِذَا رَجُلٌ مُوثَقٌ، فَقَالَ: مَا هَذَا؟ فَقَالَ أَبُومُوسَى: يَهُودِيٌّ أَسْلَمَ ثُمَّ ارْتَدَّ. فَقَالَ مُعَاذٌ: لأَضْرِبَنَّ عُنُقَهُ! =

---

(١) في (ز): عن شعبة عن سعيد بن أبي بردة، عن أبيه، وفي (ب) عن شعبة عن أبي بردة عن أبيه. والصواب ما في (ز) كما تراه في سند الصحيح.

٣٧- وَأَخرَجَ عَن مُوسَى، عَن أَبِي عَوَانَةَ، حَدَّثَنَا عَبدُالمَلِكِ، عَن أَبِي بُردَةَ، قَالَ: بَعَثَ رَسُولُ اللهِ ﷺ مُعَاذًا وَأَبَا مُوسَى، وَقَالَ: «**يَسِّرَا وَلا تُعَسِّرَا**»، وَقِصَّةَ المُرتَدِّ، وَكَيفَ يَقرَأُ القُرآنَ.

قَالَ: وَقَد خَالَفَ الهَيثَمُ بنُ جَمِيلٍ[1] رَوَاهُ عَن أَبِي عَوَانَةَ، عَن عَبدِالمَلِكِ، عَن أَبِي بُردَةَ، عَن أَبِيهِ، تَابَعَهُ عَبدُالحَكَمِ.

وَأَخرَجَ مُسلِمٌ حَدِيثَ شُعبَةَ مِن حَدِيثِ وَكِيعٍ وَحدَهُ، وَوَكِيعٌ فِي مَن وَصَلَهُ، وَلَكِن رَوَاهُ مُختَصَرًا، وَأَحسِبُ أَنَّ شُعبَةَ كَانَ إِذَا حَدَّثَ بِهِ بِطُولِهِ أَرسَلَهُ، وَإِذَا اختَصَرَهُ وَصَلَهُ، وَاللهُ أَعلَمُ.

= تَابَعَهُ العَقَدِيُّ وَوَهْبٌ عَنْ شُعْبَةَ، وَقَالَ وَكِيعٌ وَالنَّضْرُ وَأَبُودَاوُدَ: عَنْ شُعْبَةَ عَنْ سَعِيدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. رَوَاهُ جَرِيرُ بْنُ عَبْدِ الحَمِيدِ عَنِ الشَّيْبَانِيِّ عَنْ أَبِي بُرْدَةَ. اهـ

سيأتي الجواب عن هذا الحديث مع الحديث الذي بعده إن شاء الله.

٣٧- **الحديث السابع والثلاثون**: قال البخاري رحمه الله (ج٨ ص٦٠) ط س: حَدَّثَنَا مُوسَى، حَدَّثَنَا أبوعَوَانَةَ، حَدَّثَنَا عَبدُالمَلِكِ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، قَالَ: بَعَثَ رَسُولُ اللهِ ﷺ أَبَا مُوسَى وَمُعَاذَ بنَ جَبَلٍ إِلَى اليَمَنِ، قَالَ: وَبَعَثَ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى مِخْلافٍ، قَالَ: وَاليَمَنُ مِخْلافَانِ، ثُمَّ قَالَ: «**يَسِّرَا وَلا تُعَسِّرَا، وَبَشِّرَا وَلا تُنَفِّرَا**» فَانْطَلَقَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا إِلَى عَمَلِهِ، وَكَانَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا إِذَا سَارَ فِي أَرْضِهِ كَانَ قَرِيبًا مِنْ صَاحِبِهِ أَحْدَثَ بِهِ عَهْدًا فَسَلَّمَ عَلَيْهِ، فَسَارَ مُعَاذٌ فِي أَرْضِهِ قَرِيبًا مِنْ صَاحِبِهِ أَبِي مُوسَى، فَجَاءَ يَسِيرُ عَلَى بَغْلَتِهِ، حَتَّى انْتَهَى إِلَيْهِ وَإِذَا هُوَ جَالِسٌ وَقَدِ اجْتَمَعَ إِلَيْهِ النَّاسُ، وَإِذَا رَجُلٌ عِنْدَهُ قَدْ جُمِعَتْ يَدَاهُ إِلَى عُنُقِهِ، فَقَالَ لَهُ مُعَاذٌ: يَا عَبدَاللهِ بنَ قَيْسٍ، أَيُّمَ هَذَا؟ قَالَ: هَذَا رَجُلٌ كَفَرَ بَعْدَ إِسْلامِهِ. قَالَ: لا أَنْزِلُ حَتَّى يُقْتَلَ. قَالَ إِنَّمَا جِيءَ بِهِ لِذَلِكَ فَانْزِلْ. قَالَ: =

---

(١) في الأصلين: هشيم بن حميد، والصواب: الهيثم بن جميل كما في "مقدمة الفتح".

=مَا أَنْزِلُ حَتَّى يُقْتَلَ. فَأَمَرَ بِهِ فَقُتِلَ، ثُمَّ نَزَلَ، فَقَالَ: يَا عَبْدَاللهِ، كَيْفَ تَقْرَأُ القُرْآنَ؟ قَالَ: أَتَفَوَّقُهُ تَفَوُّقًا، قَالَ: فَكَيْفَ تَقْرَأُ أَنْتَ يَا مُعَاذُ؟ قَالَ: أَنَامُ أَوَّلَ اللَّيْلِ، فَأَقُومُ وَقَدْ قَضَيْتُ جُزْئِي مِنَ النَّوْمِ، فَأَقْرَأُ مَا كَتَبَ اللهُ لِي فَأَحْتَسِبُ نَوْمَتِي، كَمَا أَحْتَسِبُ قَوْمَتِي. اهـ

وقال مسلم رَحِمَهُ اللهُ (ج١٣ ص١٧٠): وحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَاللَّفْظُ لِقُتَيْبَةَ، قَالا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ سَعِيدِ بنِ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي مُوسَى، قَالَ: بَعَثَنِي النَّبِيُّ ﷺ أَنَا وَمُعَاذَ بنَ جَبَلٍ إِلَى اليَمَنِ، فَقُلتُ: يَا رَسُولَ اللهِ إِنَّ شَرَابًا يُصْنَعُ بِأَرْضِنَا يُقَالُ لَهُ: المِزْرُ مِنَ الشَّعِيرِ، وَشَرَابٌ يُقَالُ لَهُ: البِتْعُ مِنَ العَسَلِ، فَقَالَ: «**كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ**». اهـ

الجواب عن هذه الأحاديث المتقدمة:

قال الحافظ في «المقدمة» ص(٣٧١) ط س: قال الدارقطني: أخرج البخاري عن موسى عن أبي عوانة عن عبدالملك بن عمير عن أبي بُرْدَةَ قال: بعث رسول الله ﷺ أبا موسى ومعاذ بن جبل إلى اليمن، قال: وبعث كل واحد منهما على مخلاف، الحديث، وفيه قصة قتل المرتد، وقصة كيف تقرأ القرآن، وقد خالفه الهيثم بن جميل فرواه عن أبي عوانة عن عبدالملك عن أبي بُرْدَةَ عن أبيه.

قال الحافظ: قلت: هذا يُقَوِّي حديث موسى، وذلك أن البخاري أخرج هذا الحديث من طرق منها عن أبي بردة عن أبي موسى، فاعتمد أن أبا بردة حمله عن أبيه وترجح ذلك عنده بقرينة كونها تختص بأبيه فدواعيه متوفرة على حملها عنه كما تقدمت نظائره في حديث عروة عن عائشة، وفي حديث نافع عن ابن عمر في غير موضع، وحديث الهيثم المشار إليه وصله الإسماعيلي عنه فقال: حدثنا القاسم بن زكريا، حدثنا فضل بن يعقوب، حدثنا الهيثم به موصولاً.

وقد أخرج البخاري لعراك عن عروة عن النبي ﷺ حديثًا في صلاته ﷺ وعائشة معترضة. ثم أخرجه من حديث الزهري عن عروة عن عائشة فلم يعد حديث عراك مرسلاً لما قررناه، ولهذا لم يتعقبه الدارقطني فيها تعقب، والله أعلم. =

٣٨- وَأخرَجَ مُسلِمٌ هَذَا الحَدِيثَ أَيضًا عَن مُحَمَّدِ بنِ عَبَّادٍ، عَن ابنِ عُيَينَةَ، عَن عَمرٍو①، عَن سَعِيدِ بنِ أَبِي بُردَةَ، عَن أَبِيهِ، عَن جَدِّهِ.

= طريق أخرى في هذا الحديث: قال الدارقطني: أخرج البخاري عن مسلم عن شعبة عن سعيد بن أبي بردة عن أبيه، قال: بعث النبي ﷺ أبا موسى ومعاذًا إلى اليمن... فذكر الحديث، إلى أن قال في الجواب عن الدارقطني: قلت: وقد رواه علي بن الجعد وغيره عن شعبة موصولاً، وبتمامه أخرجه الإسماعيلي في «صحيحه» عن إبراهيم بن هاشم وغيره عن علي بن الجعد. اهـ

وقال الحافظ في «الفتح» (ج٨ ص٦١) في الكلام على حديث عبدالملك بن عمير: هذا صورته مرسل، وقد عقَّبه المصنف بحديث سعيد بن أبي بردة عن أبيه عن أبي موسى، وهو ظاهر الاتصال، وإن كان فيها يتعلق بالسؤال عن الأشربة لكن الغرض منه إثبات قصة بعث أبي موسى إلى اليمن وهو مقصود الباب، ثم قواه بطريق طارق بن شهاب، قال: حدثني أبوموسى، قال: بعثني رسول الله ﷺ إلى أرض قومي الحديث، وهو وإن كان إنما يتعلق بمسألة الإهلال لكنه يثبت أصل قصة البعث المقصودة هنا أيضًا، ثم قوى قصة معاذ بحديث ابن عباس في وصية النبي ﷺ له حين أرسله إلى اليمن، وبرواية عمرو بن ميمون عن معاذ والمراد بها أيضًا إثبات أصل قصة بعث معاذ إلى اليمن وإن كان سياق الحديث في معنى آخر. اهـ

٣٨- **الحديث الثامن والثلاثون**: قال مسلم رحمه الله (ج١٣ص١٧٠) مع النووي في الشواهد والمتابعات: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبَّادٍ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرٍو، سَمِعَهُ مِنْ سَعِيدِ بنِ أبي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَهُ وَمُعَاذًا إِلَى اليَمَنِ فَقَالَ لَهُمَا: «**بَشِّرَا وَيَسِّرَا، وَعَلِّمَا وَلا تُنَفِّرَا** -وَأُرَاهُ قَالَ: **وَتَطَاوَعَا**-» قَالَ: فَلَمَّا وَلَّى رَجَعَ أَبومُوسَى فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّ لَهُمْ شَرَابًا مِنَ العَسَلِ يُطْبَخُ حَتَّى يَعْقِدَ، وَالمِزْرُ =

---

① في (ب): عن ابن عيينة عن مسعر، والصواب: عن ابن عيينة عن عمرو كما في (ز) وكما تراه في سند مسلم.

وَلَم يُتَابَع ابنُ عَبَّادٍ عَلَيهِ، وَلا يَصِحُّ هَذَا عَن عَمرِو بنِ دِينَارٍ، وَقَد رُوِيَ عَن ابنِ عُيَينَةَ، عَن مِسعَرٍ، عَن سَعِيدِ بنِ أَبِي بُردَةَ، وَلا يَثبُتُ أَيضًا. وَلَم يُخرِجهُ البُخَارِيُّ مِن حَدِيثِ ابنِ عُيَينَةَ.

٣٩- وَأَخرَجَ البُخَارِيُّ حَدِيثَ العَوَّامِ بنِ حَوشَبٍ، عَن إبرَاهِيمَ السَّكسَكِيِّ، عَن أَبِي بُردَةَ، عَن أَبِي مُوسَى، عَن النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**إِذَا مَرِضَ العَبدُ أَو سَافَرَ كَتَبَ اللهُ لَهُ مِثلَ مَا كَانَ يَعمَلُ صَحِيحًا مُقِيمًا**».

قَالَ: لَم يُسنِدهُ غَيرُ العَوَّامِ، وَخَالَفَهُ مِسعَرٌ: رَوَاهُ عَن إبرَاهِيمَ السَّكسَكِيِّ، عَن أَبِي بُردَةَ قَولَهُ، وَلَم يَذكُر أَبَا مُوسَى وَلا النَّبِيَّ ﷺ، وَاللهُ أَعلَمُ.

=يُصْنَعُ مِنَ الشَّعِيرِ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**كُلُّ مَا أَسْكَرَ عَنِ الصَّلاةِ فَهُوَ حَرَامٌ**». اهـ

قال النووي رحمه الله: هذا الإسناد استدركه الدارقطني ثم ذكر كلام الدارقطني وسكت عليه.

وقال الدارقطني في "العلل" (ج٢ ص١٢٠) في الكلام على هذه الطريق: واختلف عن ابن عيينة، فَرُوِيَ عن محمد بن عباد المكي عنه عن عمرو بن دينار عن سعيد بن أبي بردة عن أبيه، عن جده، وخالفه سهل بن مغيرة[1] فرواه عن ابن عيينة عن مسعر وغيره عن سعيد بن أبي بردة، وكلاهما غير محفوظ. اهـ المراد منه.

وأقول: الحديث ثابت في "الصحيحين" وغيرهما بغير هذا السند إلى أبي موسى رضي الله عنه، ولعل مسلمًا ذكره ليبيِّن علته، والله أعلم.

٣٩- **الحديث التاسع والثلاثون**: قال البخاري رحمه الله (ج٦ ص١٣٦) ط س: حَدَّثَنَا مَطَرُ بْنُ الفَضْلِ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، حَدَّثَنَا العَوَّامُ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ أبوإِسْمَاعِيلَ السَّكْسَكِيُّ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا بُرْدَةَ وَاصْطَحَبَ هُوَ وَيَزِيدُ بْنُ أَبِي كَبْشَةَ فِي سَفَرٍ، فَكَانَ يَزِيدُ يَصُومُ فِي السَّفَرِ، فَقَالَ لَهُ أبوبُرْدَةَ: سَمِعْتُ أَبَا مُوسَى مِرَارًا يَقُولُ: =

---

[1] كذا ولعله سهل بن صقير أو ابن سقير، فقد عد الحافظ في ترجمته في "التهذيب" من شيوخه ابن عيينة وهو ضعيف، بل قال الخطيب: إنه يضع.

=قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِذَا مَرِضَ العبدُ أَوْ سَافَرَ كُتِبَ لَهُ مِثْلُ مَا كَانَ يَعْمَلُ مُقِيمًا صَحِيحًا». اهـ

قال الحافظ رحمه الله في "المقدمة" ص(٣٦٣) بعد ذكره كلام الدارقطني: مِسْعَرٌ أحفظ من العوَّام بلا شك، إلا أن مثل هذا لا يقال من قِبَلِ الرأي فهو في حكم المرفوع، وفي السياق قصة تدل على أن العوام حفظه؛ فإن فيه: اصطحب يزيد بن أبي كبشة وأبوبردة في سفر، فكان يزيد يصوم في السفر، فقال له أبوبردة: أفطر فإني سمعت أبا موسى مرارًا... فذكره، وقد قال أحمد بن حنبل: إذا كان في الحديث قصة دل على أن راويه حفظه، والله أعلم.

وقال الحافظ في "الفتح" (ج٦ ص١٣٧) ط س: ولرواية إبراهيم السكسكي عن أبي بردة متابع، أخرجه الطبراني من طريق سعيد بن أبي بردة عن أبيه عن جده بلفظ: «إِنَّ اللهَ يَكْتُبُ لِلْمَرِيضِ أَفْضَلَ مَا كَانَ يَعْمَلُ فِي صِحَّتِهِ مَا دَامَ فِي وَثَاقِهِ» الحديث. اهـ

قلت: الحديث ذكره الدارقطني في "العلل" (ج٢ ص١٦٧) وقد سئل عنه فقال: يرويه إبراهيم أبوإسماعيل السكسكي عن أبي بردة واختلف عنه، فرواه العوام بن حوشب عن إبراهيم عن أبي بردة عن أبي موسى عن النبي ﷺ، وخالفه مسعر فرواه عن إبراهيم السكسكي عن أبي بردة قوله.

وقال أحمد بن أبي الحَوَارِيِّ: عن حفص بن غياث عن العوام ومسعر عن إبراهيم عن أبي بردة عن أبي موسى حمل حديث أحدهما على الآخر، ومسعر لا يسنده، والعوام يسنده، ورواه أبوهشام الرفاعي عن حفص عن العوام عن إبراهيم عن أبي بردة عن أبي موسى. اهـ

قلت: أبوهشام هو محمد بن يزيد بن رفاعة وهو أحد الكذابين عند ابن معين، وقال الحافظ في "التقريب": لين الحديث.

والمتابعة التي ذكرها الحافظ هي في "معجم الطبراني الصغير" فقال رحمه الله (ج٢ =

=ص١١٥): حَدَّثَنَا مَسعُودُ بنُ مُحَمَّدٍ الرَّمليُّ أَبُوالجَارُودِ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ أَبِي السَّرِي العَسقَلانيُّ، حَدَّثَنَا رَوَّادُ بنُ الجَرَّاحِ، عَن مِسعَرٍ، عَن سَعِيدِ بنِ أَبِي بُردَةَ، عَن أَبِيهِ، عَن جَدِّهِ أَبِي مُوسَى قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**إِنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ يَكتُبُ لِلمَرِيضِ أَقصَى مَا كَانَ يَعمَلُ فِي صِحَّتِهِ مَا دَامَ فِي وِثَاقِهِ، وَلِلمُسَافِرِ أَحسَنَ مَا كَانَ يَعمَلُ فِي حَضَرِهِ**». لم يروه عن مسعر بن كدام، عن سعيد بن أبي بردة إلا روّاد تفرد به ابن أبي السري. اهـ

ورواد بن الجراح صدوق اختلط بآخره فتُرِكَ، ومحمد بن أبي السري صدوق عارف له أوهام كثيرة، فهذا الإسناد ضعيف. لكن يشهد لجزء من الحديث وهو ما يتعلق بالمريض حديثُ عبدالله بن عمرو أخرجه معمر في «الجامع» كما في آخر «مصنف عبدالرزاق» (ج١١ ص١٩٦) وأحمد (ج٢ ص٢٠٣) أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال: «**إِنَّ العَبدَ إِذَا كَانَ عَلَى طَرِيقَةٍ حَسَنَةٍ مِن العِبَادَةِ ثُمَّ مَرِضَ، قِيلَ لِلمَلَكِ المُوَكَّلِ بِهِ: اكتُب لَهُ مِثلَ عَمَلِهِ إِذَا كَانَ طَلِيقًا حَتَّى أُطلِقَهُ، أَو أَكفِتَهُ إِلَيَّ**».

ورواه البخاري في «الأدب المفرد» (ص١٧٦) والحاكم في المستدرك (ج١ ص٣٤٨).

وحديث أنسِ بنِ مَالِكٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**إِذَا ابتَلَى اللهُ العَبدَ المُسلِمَ بِبَلاءٍ فِي جَسَدِهِ قَالَ اللهُ: اكتُبْ لَهُ صَالِحَ عَمَلِهِ الَّذِي كَانَ يَعمَلُهُ، فَإِنْ شَفَاهُ غَسَلَهُ وَطَهَّرَهُ، وَإِنْ قَبَضَهُ غَفَرَ لَهُ وَرَحِمَهُ**».

أخرجه أحمد (ج٣ ص١٤٨، ٢٣٨)، وفي «الأدب المفرد» ص(١٧٦) وقال الهيثمي في «المجمع»: رواه أبويعلى وأحمد ورجاله ثقات.

وهو صحيح رجاله رجال الصحيح، وقد خرجت الحديثين في «الصحيح المسند مما ليس في الصحيحين». ولله الحمد.

٤٠ - وَأَخرَجَ مُسلِمٌ حَدِيثَ ابنِ وَهبٍ، عَن مَخرَمَةَ بنِ بُكَيرٍ، عَن أَبِيهِ، عَن أَبِي بُردَةَ، عَن أَبِي مُوسَى، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ في السَّاعَةِ المُستَجَابِ فِيهَا الدُّعَاءُ يَومَ الجُمُعَةِ مَا بَينَ أَن يَجلِسَ الإِمَامُ عَلَى المِنبَرِ إِلى أَن تُقضَى الصَّلاةُ.

قَالَ: وَهَذَا الحَدِيثُ لَم يُسنِدهُ غَيرُ مَخرَمَةَ بنِ بُكَيرٍ، عَن أَبِيهِ، عَن أَبِي بُردَةَ. وَقَد رَوَاهُ جَمَاعَةٌ عَن أَبِي بُردَةَ مِن قَولِهِ[1]، وَمِنهُم مَن بَلَغَ بِهِ أَبَا مُوسَى وَلَم يُسنِدهُ.

وَالصَّوَابُ مِن قَولِ أَبِي بُردَةَ مُنقَطِعٌ؛ كَذَلِكَ رَوَاهُ يَحيَى بنُ سَعِيدٍ القَطَّانُ، عَنِ الثَّورِيِّ، عَن أَبِي إِسحَاقَ، عَن أَبِي بُردَةَ، وَتَابَعَهُ وَاصِلٌ الأَحدَبُ، رَوَاهُ عَن أَبِي بُردَةَ قَولَهُ، قَالَهُ جَرِيرٌ، عَن مُغِيرَةَ، عَن وَاصِلٍ، وَتَابَعَهُم مُجَالِدُ بنُ سَعِيدٍ، رَوَاهُ عَن أَبِي بُردَةَ كَذَلِكَ.

وَقَالَ النُّعمَانُ بنُ عَبدِالسَّلامِ: عَنِ الثَّورِيِّ، عَن أَبِي إِسحَاقَ، عَن أَبِي بُردَةَ، عَن أَبِيهِ مَوقُوفٌ، وَلا يَثبُت قَولُهُ: (عَن أَبِيهِ).

وَلَم يَرفَعهُ غَيرُ مَخرَمَةَ عَن أَبِيهِ. وَقَالَ أَحمَدُ بنُ حَنبَلٍ: عَن حَمَّادِ بنِ خَالِدٍ، قُلتُ لِمَخرَمَةَ: سَمِعتَ مِن أَبِيكَ شَيئًا؟ قَالَ: لا.

٤٠- **الحديث الأربعون**: قال مسلم رَحِمَهُ اللهُ (ج٦ ص١٤٠ مع النووي): وحَدَّثَنِي أبوالطَّاهِرِ وَعَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ، قَالا: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ مَخْرَمَةَ بنِ بُكَيْرٍ ح وحَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الأَيْلِيُّ، وَأَحْمَدُ بْنُ عِيسَى، قَالا: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنَا مَخْرَمَةُ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ بنِ أَبِي مُوسَى الأَشْعَرِيِّ، قَالَ: قَالَ لِي عَبدُاللهِ بْنُ عُمَرَ: أَسَمِعْتَ أَبَاكَ يُحَدِّثُ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ فِي شَأْنِ سَاعَةِ الجُمُعَةِ؟ قَالَ: قُلتُ: نَعَمْ، سَمِعْتُهُ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «هِيَ مَا بَيْنَ أَنْ يَجْلِسَ الإِمَامُ إِلَى أَنْ =

---

[1] في (ز): أنه من قوله. بزيادة: أنه.

= تُقْضَى الصَّلَاةُ» .

أجاب الإمام النووي بإجابته المعروفة وهي أنه إذا تعارض الرفع والوقف فالرفع زيادة... -إلى أن قال رَحِمَهُ اللهُ- وقد روينا في "سنن البيهقي" عن أحمد بن سلمة قال: ذاكرت مسلم بن الحجاج حديث مخرمة هذا، فقال مسلم: هو أجود حديث وأصحه في بيان ساعة الجمعة. اهـ

وقال الحافظ في "الفتح" (ج٢ ص٤٢٢) في الكلام على هذا الحديث: فإنه أعل بالانقطاع والاضطراب، أما الانقطاع فلأن مخرمة بن بكير لم يسمع من أبيه، قاله أحمد عن حماد بن خالد عن مخرمة نفسه، وكذا قال سعيد بن أبي مريم عن موسى بن سلمة عن مخرمة، وزاد: إنما هي كتب كانت عندنا، وقال علي بن المديني: لم أسمع أحدًا من أهل المدينة يقول عن مخرمة: إنه قال في شيء من حديثه: سمعت أبي. ولا يقال: مسلم يكتفي في المعنعن بإمكان اللقاء مع المعاصرة وهو كذلك هنا؛ لأنا نقول وجود التصريح عن مخرمة بأنه لم يسمع من أبيه كافٍ في دعوى الانقطاع، وأما الاضطراب فقد رواه أبوإسحاق وواصل الأحدب ومعاوية بن قرة وغيرهم عن أبي بردة من قوله، وهؤلاء من أهل الكوفة وأبوبردة كوفي فهم أعلم بحديثه من بكير المدني، وهم عدد وهو واحد، وأيضًا فلو كان عند أبي بردة مرفوعًا لم يفت فيه برأيه بخلاف المرفوع، ولهذا جزم الدارقطني بأن الموقوف هو الصواب. اهـ

وقال الحافظ أيضًا في "بلوغ المرام" بعد عزوه إلى مسلم: ورجح الدارقطني أنه من قول أبي بردة. اهـ

وكلام الحافظ رَحِمَهُ اللهُ كافٍ في ترجيح المقطوع، وقوله رَحِمَهُ اللهُ: وأما الاضطراب... إلخ فالظاهر أن هذا لا يسمى اضطرابًا إذ من شرط الاضطراب تكافؤ الطرق، وهنا الراجح المقطوع فهو من باب الشاذ وهو مخالفة الثقة لمن هو أوثق منه، والله أعلم.

٤١ - وَأَخرَجَ مُسلِمٌ عَن شَيبَانَ[١]، عَن الصَّعقِ بنِ حَزنٍ، عَن مَطَرٍ الوَرَّاقِ، عَن زَهدَمٍ، عَن أَبِي مُوسَى، عَن النَّبِيِّ ﷺ قِصَّةَ اليَمِينِ: «وَاللهِ! لا أحمِلُكُم».

وَالصَّعقُ وَمَطَرٌ لَيسَا بِالقَوِيَّينِ، وَمَعَ ذَلِكَ فَمَطَرٌ لَم يَسمَعهُ مِن زَهدَمٍ، وَإِنَّمَا رَوَاهُ عَن القَاسِمِ بنِ عَاصِمٍ عَنهُ، قَالَ ذَلِكَ ثَابِتُ بنُ حَمَّادٍ، عَن مَطَرٍ.

٤١- **الحديث الحادي والأربعون**: قال مسلم رحمه الله (ج١١ ص١١٢): متابعة: وحَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ، حَدَّثَنَا الصَّعْقُ، يَعْنِي ابْنَ حَزْنٍ، حَدَّثَنَا مَطَرٌ الوَرَّاقُ، حَدَّثَنَا زَهْدَمٌ الجَرْمِيُّ، قَالَ: دَخَلتُ عَلَى أبي مُوسَى وَهُوَ يَأْكُلُ لَحْمَ دَجَاجٍ... وَسَاقَ الحَدِيثَ بِنَحْوِ حَدِيثِهِمْ، وَزَادَ فِيهِ: إِنِّي وَاللهِ مَا نَسِيتُهَا. اهـ

وحديثهم الذي أشار إليه مسلم رحمه الله هو عن زهدم قال: كُنَّا عِنْدَ أَبِي مُوسَى فَدَعَا بِمَائِدَتِهِ وَعَلَيْهَا لَحْمُ دَجَاجٍ فَدَخَلَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي تَيْمِ اللهِ أَحْمَرُ شَبِيهٌ بِالمَوَالِي، فَقَالَ لَهُ: هَلُمَّ، فَتَلَكَّأَ، فَقَالَ: هَلُمَّ فَإِنِّي قَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَأْكُلُ مِنْهُ، فَقَالَ الرَّجُلُ: إِنِّي رَأَيْتُهُ يَأْكُلُ شَيْئًا فَقَذِرْتُهُ فَحَلَفْتُ أَنْ لا أَطْعَمَهُ. فَقَالَ: هَلُمَّ أُحَدِّثْكَ عَنْ ذَلِكَ: إِنِّي أَتَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ فِي رَهْطٍ مِنَ الأَشْعَرِيِّينَ نَسْتَحْمِلُهُ، فَقَالَ: «**وَاللهِ! لا أَحْمِلُكُمْ، وَمَا عِنْدِي مَا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ**»، فَلَبِثْنَا مَا شَاءَ اللهُ فَأُتِيَ رَسُولُ اللهِ ﷺ بِنَهْبِ إِبِلٍ فَدَعَا بِنَا فَأَمَرَ لَنَا بِخَمْسِ ذَوْدٍ غُرِّ الذُّرَى، قَالَ: فَلَمَّا انْطَلَقْنَا قَالَ بَعْضُنَا لِبَعْضٍ: أَغْفَلنَا رَسُولَ اللهِ ﷺ يَمِينَهُ لا يُبَارَكُ لَنَا. فَرَجَعْنَا إِلَيْهِ، فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّا أَتَيْنَاكَ نَسْتَحْمِلُكَ وَإِنَّكَ حَلَفْتَ أَنْ لا تَحْمِلَنَا ثُمَّ حَمَلتَنَا، أَفَنَسِيتَ يَا رَسُولَ اللهِ؟! قَالَ: «**إِنِّي وَاللهِ إِنْ شَاءَ اللهُ لا أَحْلِفُ عَلَى يَمِينٍ فَأَرَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا، إِلَّا أَتَيْتُ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ وَتَحَلَّلتُهَا، فَانْطَلِقُوا فَإِنَّمَا حَمَلَكُمُ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ**». اهـ

قال النووي رحمه الله: قال الدارقطني: الصعق ومطر ليسا قويين، ولم يسمعه مطر من زهدم، وإنما رواه عن القاسم عنه فاستدركه الدارقطني على مسلم، وهذا الاستدراك =

---

[١] في (ب): (سنان)، والصواب (شيبان) كما في (ز) وكما تراه في سند مسلم.

=فاسد؛ لأن مسلمًا لم يذكره متأصلاً، وإنما ذكره متابعة للطرق الصحيحة السابقة، وقد سبق أن المتابعات يحتمل فيها الضعف؛ لأن الاعتماد على ما قبلها، وقد سبق ذكر مسلم لهذه المسألة في أول خطبة كتابه وشرحناه هناك، وأنه يذكر بعض الأحاديث الضعيفة متابعة للصحيحة. وأما قوله: إنَّهما ليسا قويين، فقد خالفه الأكثرون، فقال يحي بن معين وأبوزرعة: هو ثقة، في الصعق، وقال أبوحاتم: ما به بأس، وقال هؤلاء الثلاثة في مطر الوراق: هو صالح، وإنما ضعفوا روايته عن عطاء خاصة. اهـ

هذا وقد ذكر الحافظ العلائي في «جامع التحصيل» هذا الحديث من الأمثلة التي تروى من طريق وفيها مبهم أو مجهول، فقال (ج١ ص٢٥٧) بعد ذكره للحديث من طريق الصعق عن مطر: قال الدارقطني: لم يسمعه مطر من زهدم، إنما رواه عن القاسم بن عاصم[1] عنه، قال ذلك ثابت بن حماد عن مطر. اهـ

هذا وبما أن النووي والدارقطني رحمهما الله قد اختلفا في شأن الصعق ومطر، فإنه يلزمنا أن نرجع إلى كتب التراجم حتى نقف على الحقيقة، وقد ذكر الحافظ في «التقريب» خلاصة كلامهم فقال في ترجمة الصعق: صدوق يهم، وقال في ترجمة مطر الوراق: صدوق كثير الخطإ، وحديثه عن عطاء ضعيف، فنجد قول الحافظ قريبًا مما قاله الدارقطني خصوصًا في مطر، وأما الانقطاع الذي جعله الدارقطني علة ثانية فلم يجبه عليه النووي بل اعتذر أنه في المتابعات.

قلت: وأما التصريح بالتحديث في صحيح مسلم، فلعله من وهم مطر أو الصعق أو شيبان بن فروخ، فكل واحد من هؤلاء وصف بالوهم.

فالحاصل أن الحديث ضعيف بهذا السند، ولكنه لا يضر؛ لأنه في المتابعات ولعل مسلمًا ذكره ليُبيِّن علته بهذا السند. والحديث ثابت في «الصحيحين» وغيرهما من حديث أبي موسى من غير هذه الطريق، والله أعلم.

---

(١) القاسم بن عاصم مقبول كما في «التقريب».

٤٢- وَأَخرَجَ مُسلِمٌ حَدِيثَ عَبدِالصَّمَدِ بنِ عَبدِالوَارِثِ، عَن شُعبَةَ، عَن عَبدِالمَلِكِ بنِ عُمَيرٍ، عَن رِبعِيٍّ، عَن أَبي مُوسَى، عَن النَّبِيِّ ﷺ: «لَيسَ مِنَّا مَن حَلَقَ، وَسَلَقَ، وَخَرَقَ».

قَالَ: وَهَذَا لَم يَرفَعهُ عَن شُعبَةَ غَيرُ عَبدِالصَّمَدِ، وَأَصحَابُ شُعبَةَ يُخَالِفُونَهُ، وَيَروونَهُ عَنهُ مَوقُوفًا.

٤٢- الحديث الثاني والأربعون: قال مسلم رحمه الله في المتابعات (ج٢ ص١١١): وحَدَّثَنِي الحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الحُلْوَانِيُّ، حَدَّثَنَا عَبدُالصَّمَدِ، أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَبدِالمَلِكِ بنِ عُمَيْرٍ، عَنْ رِبْعِيِّ بنِ حِرَاشٍ، عَنْ أبي مُوسَى، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِهَذَا الحَدِيثِ، غَيْرَ أَنَّ في حَدِيثِ عِيَاضٍ الأَشْعَرِيِّ قَالَ: «لَيْسَ مِنَّا» وَلَمْ يَقُل: «بَرِيءٌ». اهـ

قال النووي بعد قوله (أنبأنا شعبة): فذكره مرفوعًا، فقال القاضي عياض: يروونه عن شعبة موقوفًا، ولم يرفعه عنه غير عبدالصمد. ثم قال النووي: قلت: ولا يضر هذا على المذهب الصحيح المختار، وهو إذا روى الحديث بعض الرواة موقوفًا وبعضهم مرفوعًا أو بعضهم متصلاً وبعضهم مرسلاً، فإن الحكم للرفع والوصل، وقيل للوقف والإرسال، وقيل: يعتبر الأحفظ، وقيل: الأكثر. والصحيح الأول. ومع هذا فمسلم رحمه الله لم يذكر هذا الإسناد معتمدًا عليه، إنما ذكره متابعة، وقد تكلمنا قريبًا على نحو هذا، والله أعلم. اهـ

وأقول: الحديث صحيح من الطرق التي ساقها مسلم رحمه الله قبل هذه الطريق، وهذه الطريق الظاهر فيها الوقف كما قاله الحافظ الدارقطني والقاضي عياض، ولعل مسلمًا رحمه الله ذكرها لِيُبَيِّنَ علتها، أو تساهل لكونها في المتابعات، والله أعلم.

٤٣ - وَأَخرَجَ مُسلِمٌ أَيضًا حَدِيثَ جَرِيرٍ[١]، عَن التَّيمِيِّ، عَن قَتَادَةَ، عَن أَبِي غَلَّابٍ[٢]، عَن حِطَّانَ، عَن أَبِي مُوسَى، عَن النَّبِيِّ ﷺ في سُنَنِ الصَّلاةِ، وَتَعلِيمِ النَّبِيِّ ﷺ إِيَّاهُم ذَلِكَ، فِيهِ: «**وَإِذَا قَرَأَ فَأَنصِتُوا**».

وَقَد خَالَفَ التَّيمِيَّ جَمَاعَةٌ، مِنهُم هِشَامٌ الدَّستَوَائِيُّ، وَشُعبَةُ، وَسَعِيدٌ، وَأَبَانُ، وَهَمَّامٌ، وَأَبُوعَوَانَةَ، وَمَعمَرٌ، وَعَدِيُّ بنُ أَبِي عِمَارَةَ؛ وَرَوَوهُ عَن قَتَادَةَ، لَم يَقُل أَحَدٌ مِنهُم: «**وَإِذَا قَرَأَ فَأَنصِتُوا**».

وَقَد رُوِيَ عَن عُمَرَ بنِ عَامِرٍ، عَن قَتَادَةَ مُتَابَعَةُ التَّيمِيِّ، وَعُمَرُ لَيسَ بِالقَوِي؛ تَرَكَهُ يَحيَى القَطَّانُ. وَفي اجتِمَاعِ أَصحَابِ قَتَادَةَ عَلَى خِلافِ التَّيمِيِّ دَلِيلٌ عَلَى وَهمِهِ، وَاللهُ أَعلَمُ.

٤٣- **الحديث الثالث والأربعون**: قال مسلم رحمه الله متابعة (ج٤ ص١٢٢ مع النووي): حَدَّثَنَا أبوبَكْرِ بْنُ أبي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا أبوأُسَامَةَ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أبي عَرُوبَةَ ح وحَدَّثَنَا أبوغَسَّانَ المِسْمَعِيُّ، حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ، حَدَّثَنَا أبي ح وحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ، عَنْ سُلَيْمَانَ التَّيْمِيِّ، كُلُّ هَؤُلاءِ عَنْ قَتَادَةَ في هَذَا الإِسْنَادِ بِمِثْلِهِ، وَفي حَدِيثِ جَرِيرٍ عَنْ سُلَيْمَانَ، عَنْ قَتَادَةَ، مِنَ الزِّيَادَةِ: «**وَإِذَا قَرَأَ فَأَنْصِتُوا**» وَلَيْسَ في حَدِيثِ أَحَدٍ مِنْهُمْ: فَإِنَّ اللهَ قَالَ عَلَى لِسَانِ نَبِيِّهِ ﷺ: «**سَمِعَ اللهُ لِمَنْ حَمِدَهُ**» إِلَّا في رِوَايَةِ أَبي كَامِلٍ وَحْدَهُ، عَنْ أَبي عَوَانَةَ.

قَالَ أبوإِسْحَاقَ: قَالَ[٣] أبوبَكْرٍ ابْنُ أُخْتِ أَبي النَّضْرِ في هَذَا الحَدِيثِ فَقَالَ مُسْلِمٌ: =

---

(١) جرير هو ابن عبدالحميد فقد ذكر في "تهذيب التهذيب" من شيوخه سليمان التيمي، ولم يذكروا ذلك في ترجمة جرير بن حازم.

(٢) في (ب) (عن أبي غيلان)، وصوابه: (أبوغلاب) كما في (ز) و"تقريب التهذيب" وهو يونس بن جبير الباهلي.

(٣) يعني طعن فيه وقدح في صحته، كما في النووي.

=تُرِيدُ أَحْفَظَ مِنْ سُلَيْمَانَ؟ فَقَالَ لَهُ أبوبَكْرٍ: فَحَدِيثُ أَبي هُرَيْرَةَ؟ فَقَالَ: هُوَ صَحِيحٌ؟ يَعْني «وَإِذَا قَرَأَ فَأَنْصِتُوا»، فَقَالَ: هُوَ عِنْدِي صَحِيحٌ، فَقَالَ: لِمَ لَمْ تَضَعْهُ هَاهُنَا؟ قَالَ: لَيْسَ كُلُّ شَيْءٍ عِنْدِي صَحِيحٍ وَضَعْتُهُ هَاهُنَا، إِنَّمَا وَضَعْتُ هَاهُنَا مَا أَجْمَعُوا عَلَيْهِ.

قال النووي رحمه الله: واعلم أن هذه الزيادة وهي قوله: «وَإِذَا قَرَأَ فَأَنْصِتُوا»، مما اختلف الحفاظ في صحته، فروى البيهقي في "السنن الكبير" عن أبي داود السجستاني أن هذه اللفظة ليست بمحفوظة، وكذلك رواه عن يحي بن معين وأبي حاتم الرازي والدارقطني والحافظِ أبي علي النيسابوري شيخِ الحاكم أبي عبدالله. قال البيهقي: قال أبوعلي الحافظ: هذه اللفظة غير محفوظة، قد خالف سليمان التيمي فيها جميع أصحاب قتادة، واجتماع هؤلاء الحفاظ على تضعيفها مقدم على تصحيح مسلم، لا سيما ولم يروها مسندة في صحيحه، والله أعلم. اهـ

قلت: بل هي مسندة؛ إذ قد ساق سندها إلى قتادة، وسند قتادة معروف من الحديث السابق، وشيخ قتادة فيه يونس بن جبير عن حِطَّانَ بن عبدالله الرقاشي عن أبي موسى.

وقال أبومسعود الدمشقي ص(٥٣) في جوابه على الدارقطني: وإنما أراد مسلم بإخراج حديث التيمي تبيين الخلاف في الحديث على قتادة، لا أنه ثبته، ولا ينقطع بقوله عن الجماعة الذين خالفوا التيمي قدم حديثهم ثم أتبعه بهذا. اهـ

أقول: قول أبي مسعود (إن مسلمًا لم يثبته) يردُّه قولُ مسلم لأبي بكر عند أن راجعه من أجل هذا الحديث: تريد أحفظ من سليمان؟ وعذر مسلم رحمه الله أنه في المتابعات إلا هذه الزيادة، فإن الأمر كما يقول الحفاظ فيها كما نقله النووي عنهم رحمهم الله؛ إذ قد شذَّ سليمان التيمي فيها.

وأما قول مسلم في حديث أبي هريرة: «وَإِذَا قَرَأَ فَأَنْصِتُوا» إنه صحيح فإليك ما قاله أهل العلم رحمهم الله في هذه الزيادة:

(١) قال أبوداود رحمه الله (ج٢ ص٣١٤): حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ آدَمَ الْمِصِّيصِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُوخَالِدٍ، عَنِ ابْنِ عَجْلانَ، عَنْ زَيْدِ بنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ =

= قَالَ: «إِنَّمَا جُعِلَ الإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ».

بِهَذَا الخَبَرِ (يعني حديثَ أبي مُوسى) زَادَ: «وَإِذَا قَرَأَ فَأَنْصِتُوا».

قَالَ أَبُودَاوُد: وَهَذِهِ الزِّيَادَةُ: «وَإِذَا قَرَأَ فَأَنْصِتُوا» لَيْسَتْ بِمَحْفُوظَةٍ، الوَهْمُ عِنْدَنَا مِنْ أَبِي خَالِدٍ.

(٢) في "التاريخ" ليحيى بن معين (ج٣ ص٤٥٥): سمعت يحيى يقول في حديث أبي خالد الأحمر: حديث ابن عجلان: «وَإِذَا قَرَأَ فَأَنْصِتُوا» قال: ليس بشيء، ولم يثبته ووهّنه.

(٣) البخاري في "جزء القراءة خلف الإمام" ص(٥٨) قال رحمه الله: وروى أبوخالد، عن ابن عجلان، عن زيد بن أسلم، أو غيره عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ: «إِنَّمَا جُعِلَ الإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ». زاد فيه: «وَإِذَا قَرَأَ فَأَنْصِتُوا».

ثم بيّن البخاري رحمه الله اضطراب ابن عجلان في هذا السند فقال: وروى عبدالله، عن الليث، عن ابن عجلان، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة. وعن ابن عجلان، عن مصعب بن محمد والقعقاع وزيد بن أسلم، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

ثم قال البخاري رحمه الله: حدثنا عثمان، قال: حدثنا بكر، عن ابن عجلان، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ ولم يذكر: «فَأَنْصِتُوا»، ولا يعرف هذا من حديث أبي خالد الأحمر، قال أحمد: أراه كان يدلس.

إلى أن قال البخاري رحمه الله: وروى سهيل، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ ولم يقل ما زاد أبوخالد.

وكذلك روى أبوسلمة وهمام وأبويونس وغير واحد عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ ولم يتابع أبوخالد في زيادته. اهـ

وأبوخالد هو سليمان بن حيان الأحمر. =

= ④ أبوحاتم قال عبدالرحمن في كتاب "العلل" (ج١ ص١٦٤): سمعت أبي، وذكر حديث أبي خالد الأحمر، عن ابن عجلان، عن زيد بن أسلم، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ: «**إنما جُعِل الإمام ليؤتم به، فإذا قرأ فأنصتوا**»، قال أبي: ليست هذه الكلمة بالمحفوظ، وهو من تخاليط ابن عجلان.

وقد رواه خارجة بن مصعب أيضًا، وتابع ابن عجلان، وخارجة أيضًا ليس بالقوي. اهـ

⑤ البيهقي في "القراءة خلف الإمام" ص(١٣١) قال رحمه الله: أخبرنا أبوعبدالله الحافظ، أنا أبوبكر بن إسحاق الفقيه، أنا موسى بن إسحاق القاضي، نا عبدالله بن أبي شيبة، نا أبوخالد الأحمر، عن ابن عجلان، عن زيد بن أسلم، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «**إنما جُعِل الإمام ليؤتم به، فإذا كبر فكبروا، وإذا قرأ فأنصتوا**»، هذا حديث يعرف بأبي خالد الأحمر عن ابن عجلان.

قال البخاري: لا يعرف هذا من صحيح حديث أبي خالد الأحمر.

قال أحمد بن حنبل: أراه كان يدلس، وقال يحيى بن معين: أبوخالد الأحمر صدوق وليس بحجة.

قال الإمام أحمد رحمه الله: وقد روي ذلك عن حسان بن إبراهيم الكرماني وإسماعيل بن أبان الغنوي، عن محمد بن عجلان، وإسماعيل ضعيف ويقع في أحاديث حسان بن إبراهيم بعض ما يُنْكَرُ.

أخبرنا أبوعبدالله الحافظ، نا أبوالعباس محمد بن يعقوب، نا العباس بن محمد، قال: سمعت يحيى بن معين في حديث ابن عجلان: «**فإذا قرأ فأنتصوا**» قال: ليس بشيء.

قال الإمام أحمد رحمه الله: وقد رواه يحيى بن العلاء الرازي، عن زيد بن أسلم ويحيى بن العلاء متروك، جرحه يحيى بن معين وغيره من أهل العلم بالحديث، وروى بإسناد ضعيف عن عمر بن هارون، عن خارجة بن مصعب، عن زيد بن أسلم، ولا يُفرح بمتابعة هؤلاء في خلاف أهل الثقة والحفظ. =

= أخبرنا أبوبكر بن الحارث، أنا أبومحمد بن حيان، نا ابن أبي حاتم، قال: سمعت أبي، وذكر حديث أبي خالد الأحمر، عن ابن عجلان، فقال أبي: ليست هذه الكلمة محفوظة، هي من تخاليط ابن عجلان، وقد رواه خارجة بن مصعب أيضًا، وخارجة بن مصعب ليس بالقوي.

أخبرنا أبوسعد أحمد بن محمد الماليني، أنا أبوأحمد عبدالله بن عدي الحافظ، نا محمد بن الحسين بن مكرم، نا أحمد بن منيع، نا أبوسعد محمد بن ميسر، نا ابن عجلان، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «**إذا قرأ الإمام فأنصتوا**». وهذا باطل، أخطأ فيه أبوسعد الصغاني هذا على ابن عجلان فغير إسناده وزاد في متنه، وخالف ما روى الثقات عن ابن عجلان.

وأبوسعد جرحه يحيى بن معين وغيره من الحفاظ.

قال محمد بن إسماعيل البخاري رَحِمَهُ اللهُ: روى عبدالله، يعني ابن يوسف، عن الليث، عن ابن عجلان، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة، وعن ابن عجلان، عن سعيد، عن أبي هريرة، وعن ابن عجلان، عن مصعب بن محمد والقعقاع وزيد بن أسلم، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ. قال: وروى بكر بن مضر عن ابن عجلان، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، ولم يذكر: «**وإذا قرأ فأنصتوا**».

قال البخاري: وقال سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، ولم يقل ما زاد أبوخالد، عن ابن عجلان، وكذلك روى أبوسلمة وهمام وأبويونس وغير واحد عن أبي هريرة عن النبي ﷺ، ولم يتابع أبوخالد في زيادته.

قال البخاري: وقال أبوالسائب: عن أبي هريرة: اقرأ بها في نفسك. قال البخاري: ولو صح لكان يحتمل أن يكون سوى فاتحة الكتاب، وأن يقرأ فيما يسكت الإمام، وأما في ترك فاتحة الكتاب فلم يتبين في هذا الحديث.

وقال البخاري: وقال أبوهريرة: كان النبي ﷺ يسكت بين التكبير والقراءة. =

= قال الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ وفي حديث سمرة: كان يسكت قبل القراءة وبعدها، قال البخاري: فإذا قرأ في سكتة الإمام لم يكن مخالفًا لحديث أبي خالد؛ لأنه يقرأ في سكتات الإمام، فإذا قرأ أنصت.

وقال أبوبكر محمد بن إسحاق بن خزيمة: هذا خبر ذكر قوله: «**وإذا قرأ فأنصتوا**»، فيه وهم، وقد روى الليث بن سعد -وهو عالم أهل مصر وفقيههم، أحد علماء أهل زمانه، غير مدافع، صاحبُ حفظٍ، وإتقانٍ، وكتابٍ صحيحٍ- هذا الخبرَ عن ابن عجلان فذكر الرواية التي ذكرها البخاري، وليس في شيء منها: «**وإذا قرأ فأنصتوا**».

قال ابن خزيمة: قال محمد بن يحي الذهلي رَحِمَهُ اللَّهُ: خبر الليث أصح متنًا من رواية أبي خالد يعني عن ابن عجلان، ليس في هذه القصة عن النبي ﷺ: «**وإذا قرأ فأنصتوا**» بمحفوظ؛ لأن الأخبار متواترة عن أبي هريرة بالأسانيد الصحيحة الثابتة المتصلة بهذه القصة ليس في شيء منها «**وإذا قرأ فأنصتوا**» إلا خبر أبي خالد ومن لا يُعْتَدُّ أهل الحديث بروايته.

ثم رواها ابن خزيمة من حديث محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة، ومن حديث الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة، ومن حديث سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة، وليس في شيء منها هذه الزيادة. وهي في الصحيح من حديث الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة. ومن حديث أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة، ومن حديث همام بن منبه وأبي علقمة الهاشمي وأبي يونس مولى أبي هريرة كلهم عن أبي هريرة ليس في شيء من هذه الروايات: «**وإذا قرأ فأنصتوا**». اهـ

فحاصل كلام هؤلاء الأئمة أن هذه الزيادة لا تثبت من حديث أبي هريرة، والله أعلم.

٤٤- وَأَخرَجَا جَمِيعًا حَدِيثَ الأَعمَشِ، عَن أَبِي وَائِلٍ، عَن أَبِي مُوسَى: «المَرءُ مَعَ مَن أَحَبَّ»، مِن رِوَايَةِ الثَّورِيِّ وَأَبِي مُعَاوِيَةَ وَمُحَمَّدِ بنِ عُبَيدٍ.

قَالَ: وَتَابَعَهُم زُهَيرٌ وَزِيَادُ بنُ خَيثَمَةَ① وَمُحَمَّدُ بنُ كُنَاسَةَ وَمَنصُورُ بنُ أَبِي الأَسوَدِ وَجُبَيرُ بنُ حُنَينٍ الحُجَرِيُّ.

وَأَخرَجَاهُ مِن حَدِيثِ شُعبَةَ وَجرِيرٍ وَسُلَيمَانَ بنِ قَرمٍ، عَن الأَعمَشِ، عَن أَبِي وَائِلٍ، عَن عَبدِاللهِ، زَادَ البُخَارِيُّ: تَابَعَهُم أَبُوعَوَانَةَ.

قَالَ: وَتَابَعَهُم عُبَيدَةُ بنُ حُمَيدٍ وَمَندلٌ وَحَفصٌ وَعِمرَانُ وَصَالِحُ بنُ أَبِي الأَسوَدِ. مَحفُوظَانِ عَن الأَعمَشِ، وَاللهُ أَعلَمُ.

٤٤- **الحديث الرابع والأربعون:** قال البخاري رحمه الله (ج١٠ ص٥٥٧) ط س: حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ خَالِدٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ سُلَيْمَانَ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبدِاللهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «**الْمَرْءُ مَعَ مَنْ أَحَبَّ**».

حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، قَالَ: قَالَ عَبدُاللهِ بْنُ مَسْعُودٍ رضي الله عنه: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، كَيْفَ تَقُولُ فِي رَجُلٍ أَحَبَّ قَوْمًا وَلَمْ يَلحَقْ بِهِمْ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**الْمَرْءُ مَعَ مَنْ أَحَبَّ**».

تَابَعَهُ جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ وَسُلَيْمَانُ بْنُ قَرْمٍ وَأَبوعَوَانَةَ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبدِاللهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

حَدَّثَنَا أَبونُعَيْمٍ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ أَبِي مُوسَى، قَالَ: قِيلَ لِلنَّبِيِّ ﷺ: الرَّجُلُ يُحِبُّ القَوْمَ وَلَمَّا يَلحَقْ بِهِمْ؟ قَالَ: «**الْمَرْءُ مَعَ مَنْ أَحَبَّ**». =

---

① وهو الجعفي الكوفي، قاله الدكتور أكرم.

= تَابَعَهُ أبومُعَاوِيَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدٍ. اهـ

وأخرجه مسلم (ج١٦ ص١٨٨) مع النووي فقال في أحدهما: عبدالله غير منسوب، وفي الثانية: عن أبي موسى.

قال الحافظ رَحِمَهُ اللهُ في «المقدمة» ص(٣٧٩) بعد قول الدارقطني: والطريقان محفوظان عن الأعمش، قلت: فلا معنى لاستدراكه. اهـ

وقال في «الفتح» (ج١٠ ص٥٥٨) ط س: قوله: عن عبدالله هكذا رواه أصحاب شعبة، فقالوا: عن عبدالله ولم ينسبوه، منهم ابن أبي عدي عند مسلم، وأبوداود الطيالسي عند أبي عوانة، وعمرو بن مرزوق عند أبي نعيم، وأبوعامر الْعَقَدِيُّ ووهب بن جرير عند الإسماعيلي، وحكى الإسماعيلي عن بُنْدَارٍ أنه عبدالله بن قيس أبوموسى الأشعري، واستدل برواية سفيان الثوري عن الأعمش الآتية عقب هذا، وسيأتي ما يؤيده، ولكن صنيع البخاري يقتضي أنه كان عند أبي وائل عن ابن مسعود وعن أبي موسى جميعًا، وأن الطريقين صحيحان لأنه بيَّن الاختلاف في ذلك ولم يرجح، ولذا ذكر أبوعوانة في «صحيحه» عن عثمان بن أبي شيبة أن الطريقين صحيحان. ثم قال الحافظ رَحِمَهُ اللهُ: قلت: ويؤيد ذلك أن له عن ابن مسعود أصلًا، فقد أخرج أبونعيم في كتاب «المحبين» من طريق عطية[1] عن أبي سعيد قال: أتيت أنا وأخي عبدالله بن مسعود، فقال: سمعت النبي ﷺ... فذكر الحديث. وأخرجه أيضًا من طريق مسروق عن عبدالله به. اهـ

وقال الحافظ أيضًا (ج١٠ ص٥٥٩): قوله: عن أبي موسى، هكذا صرح به أبونعيم، وأخرجه أبوعوانة من رواية قبيصة عن سفيان الثوري فقال: عن عبدالله ولم ينسبه، وهذا يؤيد قول بندار أن عبدالله حيث لم ينسب، فالمراد به في هذا الحديث أبوموسى، وأن من نسبه ظن أنه ابن مسعود، لكثرة مجيء ذلك على هذه الصورة في =

---

(١) هو ابن سعد العوفي مدلس، وقد كنى الكلبي أبا سعيد، وقد جالس أبا سعيد الخدري أيامًا فصار يقول: عن أبي سعيد، فيظن السامع أنه يعني الخدري، مع أنه يريد الكلبي، كما في «الميزان».

=رواية أبي وائل، ولكنه هنا خرج عن القاعدة، وتبين برواية من صرح أنه أبوموسى الأشعري أن المرادَ بـ(عبدالله) ابنُ قيس وهو أبوموسى الأشعري، ولم أرَ من صرح في روايته عن الأعمش أنه عبدالله بن مسعود إلا ما وقع في رواية جرير بن عبدالحميد هذه عند البخاري عن قتيبة عنه، وقد أخرجه مسلم عن إسحاق بن راهويه وعثمان بن أبي شيبة كلاهما عن جرير فقال: (عن عبدالله) حسب، وكذا قال أبويعلى عن أبي خيثمة، وكذا أخرجه الإسماعيلي من رواية جعفر بن العباس وأبوعوانة من رواية إسحاق بن إسماعيل، كلهم عن جرير به، وكل من ذكر البخاري أنه تابعه إنما جاء من روايته أيضًا عن عبدالله غير منسوب، كذا أخرجه أبوعوانة من رواية شيبان عن الأعمش فقال (عبدالله) ولم ينسبه. اهـ

وقال ابن أبي حاتم في «العلل» (ج٢ ص١٢٣): سألت أبي عن حديث رُوِيَ عن أبي وائل عن أبي موسى عن النبي ﷺ قال: «**المرء مع من أحب**» ومنهم من يقول: عن أبي وائل عن عبدالله، قال: أصحاب أبي موسى أحفظ، وأبوموسى اسمه عبدالله بن قيس. اهـ

أقول: وجرير بن عبدالحميد الذي صرح بأن عبدالله هو ابن مسعود قال الحافظ في ترجمته من «التقريب»: ثقة صحيح الكتاب، قيل: كان في آخر عمره يهم من حفظه. على أنه لم يتفق الرواة عنه على أن عبدالله هو ابن مسعود كما تقدم في كلام الحافظ رحمه الله، وأخاف أن يكون هو أو أحد الرواة عنه سلك الجادة؛ لأن أبا وائل كثير الرواية عن عبدالله بن مسعود، وإذا اختلف الرواة رجحت رواية من لم يسلك الجادة كما في «فتح المغيث» (ج١ ص٢١٢ و٢١٣) وكما في «شرح علل الترمذي» للحافظ ابن رجب ص(٤٨٦ و٤٨٧ و٤٨٨) وذكر رحمه الله أمثلة لذلك.

وقال ابن أبي حاتم في «العلل» (ج٢ ص١٠٩) في حديث اختلف فيه زكريا بن منظور ويعقوب الإسكندراني فرجح أبوه حديث يعقوب ثم قال: وزكريا لزم الطريق. اهـ

٤٥ - وَأَخرَجَ البُخارِيُّ عَن عَبدِاللهِ بنِ يُوسُفَ، عَن مَالِكٍ، عَن وَهبِ بنِ كَيسَانَ: أُتِيَ رَسُولُ اللهِ ﷺ بِطَعَامٍ، وَمَعَهُ رَبِيبُهُ عُمَرُ بنُ أَبي سَلَمَةَ، فَقَالَ: «**سَمِّ اللهَ، وَكُل مِمَّا يَلِيكَ**».

قَالَ: وَهَذَا الحَدِيثُ أَرسَلَهُ مَالِكٌ في "المُوَطَّإِ" وَوَصَلَهُ عَنهُ خَالِدُ بنُ مَخلَدٍ وَيَحيَى بنُ صَالِحٍ، وَهُوَ صَحِيحٌ مُتَّصِلٌ. وَقَد رَوَاهُ الوَلِيدُ بنُ كَثِيرٍ وَمُحَمَّدُ بنُ عَمرِو بنِ حَلحَلَةَ، عَن وَهبِ بنِ كَيسَانَ، عَن عُمَرَ بنِ أَبي سَلَمَةَ، كَرِوَايَةِ خَالِدٍ وَيَحيَى عَن مَالِكٍ، وَأَخرَجَهُ البُخَارِيُّ إِلَّا حَدِيثَ مَن وَصَلَهُ عَن مَالِكٍ.

٤٥- **الحديث الخامس والأربعون:** قال البخاري رحمه الله (ج٩ ص٥٢٣ ط س): حَدَّثَنَا عبدالعَزيزِ بْنُ عَبدِاللهِ، قَالَ: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بنِ عَمْرِو بنِ حَلحَلَةَ الدِّيلِيِّ، عَنْ وَهْبِ بنِ كَيْسَانَ أبي نُعَيْمٍ، عَنْ عُمَرَ بنِ أَبي سَلَمَةَ، وَهُوَ ابْنُ أُمِّ سَلَمَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: أَكَلْتُ يَوْمًا مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ طَعَامًا، فَجَعَلْتُ آكُلُ مِنْ نَوَاحِي الصَّحْفَةِ، فَقَالَ لِي رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**كُل مِمَّا يَلِيكَ**».

حَدَّثَنَا عبدالله بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ وَهْبِ بنِ كَيْسَانَ أبي نُعَيْمٍ، قَالَ: أُتِيَ رَسُولُ اللهِ ﷺ بِطَعَامٍ وَمَعَهُ رَبِيبُهُ عُمَرُ بْنُ أَبي سَلَمَةَ، فَقَالَ: «**سَمِّ اللهِ، وَكُل مِمَّا يَلِيكَ**». اهـ

قال الحافظ في "الفتح" (ج٩ ص٥٢٤): وإنما استجاز البخاري إخراجه -وإن كان المحفوظ فيه عن مالك الإرسال- لأنه تبيَّن بالطريق الذي قبله صحة سماع وهب بن كيسان من عمر بن أبي سلمة، واقتضى ذلك أن مالكًا قصر بإسناده حيث لم يصرح بوصله، وهو في الأصل موصول، ولعله وصله مرة فحفظ ذلك عنه خالد ويحيى بن صالح وهما ثقتان، أخرج ذلك الدارقطني في "الغرائب" عنهما، واقتصر ابن عبدالبر في "التمهيد" على ذكر رواية خالد بن مخلد وحده. اهـ

وذكر الحافظ نحو ذلك في "المقدمة".

وَفِي مُسنَدِ عِمرَانَ بنِ حُصَينٍ

٤٦- أَخرَجَ مُسلِمٌ عَن ابنِ مُثَنَّى وَابنِ بَشَّارٍ، عَن غُندَرٍ، عَن شُعبَةَ، عَن قَتَادَةَ، عَن مُطَرِّفٍ، عَن عِمرَانَ بنِ حُصَينٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَمَعَ بَينَ حَجَّةٍ وَعُمرَةٍ ثُمَّ لَم يَنزِل كِتَابٌ... الحَدِيثَ، وَأَخرَجَهُ أَيضًا عَنهُمَا، عَن غُندَرٍ، عَن شُعبَةَ، عَن حُمَيدِ بنِ هِلالٍ، عَن مُطَرِّفٍ.

وَحَدِيثُ شُعبَةَ عَن حُمَيدِ بنِ هِلالٍ صَحِيحٌ، وَأَمَّا حَدِيثُ قَتَادَةَ فَإِنَّمَا رَوَاهُ غُندَرٌ عَن سَعِيدِ بنِ أَبِي عَرُوبَةَ لا عَن شُعبَةَ، وَلَم يَروِهِ فِيمَا أَعلَمُ عَن شُعبَةَ غَيرُ بَقِيَّةَ.

٤٦- **الحديث السادس والأربعون**: قال مسلم رحمه الله (ج٨ ص٢٠٦): وحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، وَابْنُ بَشَّارٍ، قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ مُطَرِّفٍ، قَالَ: بَعَثَ إِلَيَّ عِمْرَانُ بْنُ حُصَيْنٍ فِي مَرَضِهِ الَّذِي تُوُفِّيَ فِيهِ فَقَالَ: إِنِّي كُنْتُ مُحَدِّثَكَ بِأَحَادِيثَ لَعَلَّ اللهَ أَنْ يَنْفَعَكَ بِهَا بَعْدِي، فَإِنْ عِشْتُ فَاكْتُمْ عَنِّي، وَإِنْ مُتُّ فَحَدِّثْ بِهَا إِنْ شِئْتَ: إِنَّهُ قَدْ سُلِّمَ عَلَيَّ، وَاعْلَمْ أَنَّ نَبِيَّ اللهِ ﷺ قَدْ جَمَعَ بَيْنَ حَجٍّ وَعُمْرَةٍ، ثُمَّ لَمْ يَنْزِل فِيهَا كِتَابُ اللهِ وَلَمْ يَنْهَ عَنْهَا نَبِيُّ اللهِ ﷺ، قَالَ رَجُلٌ فِيهَا بِرَأْيِهِ مَا شَاءَ. اهـ

هذا الحديث من الأحاديث التي لم يجب عنها النووي رحمه الله، والظاهر أن الطريق التي انتقدها الدارقطني صحيحة؛ لأنه لا مانع من أن يروي شعبة الحديث على وجهين عن حميد بن هلال عن مطرف عن عمران، وعن قتادة عن مطرف عن عمران، ويرويه محمد بن جعفر الملقب بِغُنْدَرٍ عنه كذلك وهو من أثبت الناس فيه؛ لأنه أكثر من مجالسة شعبة، إذ كان محمد ربيب شعبة، وقد تابع غندرًا عليه بقية كما أفاده الدارقطني في "التتبع"، وتابعه أيضًا خالد بن الحارث بن عبيد الْهُجَيْمِيُّ أبوعثمان البصري وهو ثقة ثبت كما في "التقريب" ومتابعته عند النسائي (ج٥ ص١١٦) قال =

٤٧- وَأَخرَجَ مُسلِمٌ أَيضًا حَدِيثَ يَزِيدَ بنِ زُرَيعٍ، عَن هِشَامٍ، عَن مُحَمَّدِ بنِ سِيرِينَ، عَن عِمرَانَ بنِ حُصَينٍ، أَنَّ رَجُلًا أَعتَقَ سِتَّةَ مَملُوكِينَ... الحَدِيثَ وَقِصَّةَ القُرعَةِ.

قَالَ: وَهَذَا لَم يَسمَعهُ مُحَمَّدٌ مِن عِمرَانَ فِيمَا يُقَالُ، وَإِنَّمَا أَرسَلَهُ عَنهُ، وَإِنَّمَا سَمِعَهُ مِن خَالِدٍ الحَذَّاءِ، عَن أَبِي قِلَابَةَ، عَن أَبِي المُهَلَّبِ، عَن عِمرَانَ، قَالَهُ عَلِيُّ بنُ المَدِينِي، عَن مُعَاذِ بنِ مُعَاذٍ[1]، عَن أَشعَثَ، عَن مُحَمَّدٍ، عَن خَالِدٍ الحَذَّاءِ.

=النسائي رحمه الله: أَخْبَرَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ، قَالَ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ مُطَرِّفٍ، عَنْ عِمْرَانَ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ جَمَعَ بَيْنَ حَجٍّ وَعُمْرَةٍ، ثُمَّ لَمْ يَنْزِل فِيهَا كِتَابٌ وَلَمْ يَنْهَ عَنْهَا النَّبِيُّ ﷺ، قَالَ فِيها رَجُلٌ بِرَأْيِهِ مَا شَاءَ. اهـ

فعلم بهذا أن الحديث ثابت من هذه الطريق، وأما كون النبي ﷺ جمع بين الحج والعمرة، فقد ذكر الحافظ ابن القيم في كتابه "زاد المعاد" (ج١ ص٢١٦-٢١٩) واحدًا وعشرين حديثًا تدل على أنه ﷺ كان قارنًا، والله أعلم.

٤٧- **الحديث السابع والأربعون**: قال مسلم رحمه الله متابعة (ج١١ ص١٤٠) مع النووي: وحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مِنْهَالٍ الضَّرِيرُ، وَأَحْمَدُ بْنُ عَبْدَةَ، قَالَا: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ حَسَّانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بنِ سِيرِينَ، عَنْ عِمْرَانَ بنِ حُصَيْنٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِ حَدِيثِ ابنِ عُلَيَّةَ وَحَمَّادٍ. اهـ

يعني المتقدم وهو: أَنَّ رَجُلًا أَعْتَقَ سِتَّةَ مَمْلُوكِينَ لَهُ عِنْدَ مَوْتِهِ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ غَيْرَهُمْ، فَدَعَا بِهِمْ رَسُولُ اللهِ ﷺ فَجَزَّأَهُمْ أَثْلاثًا، ثُمَّ أَقْرَعَ بَيْنَهُمْ فَأَعْتَقَ اثْنَيْنِ، وَأَرَقَّ أَرْبَعَةً، وَقَالَ لَهُ قَوْلًا شَدِيدًا. اهـ

=

---

(١) ابن معاذ ليس في (ب)، وأشعث هو ابن عبدالملك الْحُمْرَانِيُّ، ثقة كما في "التقريب".

٤٨- وَأَخرَجَ مُسلِمٌ أَيضًا لابنِ سِيرِينَ، عَن عِمرَانَ بنِ حُصَينٍ حَدِيثَينِ آخَرَينِ: **أَحَدُهُمَا**: حَدِيثٌ تَفَرَّدَ بِهِ قُرَيشُ بنُ أَنَسٍ[1]، عَن ابنِ عَونٍ عَنهُ، وَفِيهِ: أَنَّ رَجُلًا عَضَّ يَدَ رَجُلٍ فَانتَزَعَ يَدَهُ فَسَقَطَتْ ثَنِيَّتُهُ، الحَدِيث، وَلَم يَذكُر فِيهِ سَمَاعَهُ مِنهُ.

= قال النووي رحمه الله بعد ذكره كلام الدارقطني: قلت: وليس في هذا تصريح بأن ابن سيرين لم يسمع من عمران، ولو ثبت عدم سماعه منه لم يقدح في صحة هذا الحديث، ولم يتوجه على الإمام مسلم فيه عتب؛ لأنه إنما ذكره متابعة بعد ذكره الطرق الصحيحة الواضحة، وقد سبق لهذا نظائر، والله أعلم بالصواب. اهـ

وقال العلائي في "جامع التحصيل" (ج١ ص٢٥٩) بعد ذكره كلام الدارقطني: قلت: والحكم بالإرسال في حديث العتق هذا أقوى من جهة إدخال ثلاثة رجال بين ابن سيرين وعمران فيه. اهـ

قلت: مسلم يكتفي بإمكان اللقي، ولقي محمد بن سيرين لعمران بن حصين ممكن، فقد ولد محمد بن سيرين لسنتين بقيتا من خلافة عثمان أي: سنة (٣٢) وتوفي عمران بن حصين سنة (٥٢) كما في "التهذيب" و"الإصابة" وقيل سنة (٥٣) كما في "الإصابة".

ثم وجدت في "جامع التحصيل" نصًّا على سماع محمد من عمران، قال رحمه الله (ج٢ ص٦٣٧): قال الإمام أحمد: سمع ابن سيرين من عمران بن حصين وأنس. اهـ

وبما أن محمدًا ليس بمدلس فلا تضره عنعنته، بل هي محمولة على السماع كما في "فتح المغيث" (ج١ ص١٥٦)، والله أعلم.

٤٨- **الحديث الثامن والأربعون**: قال مسلم رحمه الله (ج١١ ص١٦٠) متابعة مع النووي: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عُثْمَانَ النَّوْفَلِيُّ، حَدَّثَنَا قُرَيْشُ بْنُ أَنَسٍ، عَنِ ابْنِ عَوْنٍ، عَنْ =

---

[1] في الأصلين: قريش عن أنس والصواب ما أثبتناه كما تراه في سند مسلم.

٤٩- وَالآخَرُ: «يَدخُلُ الجَنَّةَ سَبعُونَ أَلفًا» وَلَيسَ فِيهِ أَيضًا سَمَاعُ مُحَمَّدٍ مِن عِمرَانَ.

وَهُوَ يَقُولُ في غَيرِ حَدِيثٍ: ظَنَنتُ عَن عِمرَانَ، وَاللهُ أَعلَمُ.

وَلَم يُخرِج البُخَارِيُّ لابنِ سِيرِينَ عَن عِمرَانَ شَيئًا.

=مُحَمَّدِ بنِ سِيرِينَ، عَنْ عِمْرَانَ بنِ حُصَيْنٍ، أَنَّ رَجُلًا عَضَّ يَدَ رَجُلٍ فَانْتَزَعَ يَدَهُ، فَسَقَطَتْ ثَنِيَّتُهُ أَوْ ثَنَايَاهُ، فَاسْتَعْدَى رَسُولَ اللهِ ﷺ فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**مَا تَأْمُرُنِي، تَأْمُرُنِي أَنْ آمُرَهُ أَنْ يَدَعَ يَدَهُ فِي فِيكَ تَقْضَمُهَا كَمَا يَقْضَمُ الفَحْلُ، ادْفَعْ يَدَكَ حَتَّى يَعَضَّهَا ثُمَّ انْتَزِعْهَا**». اهـ

٤٩- **الحديث التاسع والأربعون**: قال مسلم رحمه الله (ج٣ ص٨٩) مع النووي في الشواهد والمتابعات: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ خَلَفٍ البَاهِلِيُّ، حَدَّثَنَا المُعْتَمِرُ، عَنْ هِشَامِ بنِ حَسَّانَ، عَنْ مُحَمَّدٍ، يَعْنِي ابْنَ سِيرِينَ، قَالَ: حَدَّثَنِي عِمْرَانُ بنُ حُصَينٍ، قَالَ: قَالَ نَبِيُّ اللهِ ﷺ: «**يَدْخُلُ الجَنَّةَ مِنْ أُمَّتِي سَبْعُونَ أَلفًا بِغَيْرِ حِسَابٍ**» قَالُوا: وَمَنْ هُمْ يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: «**هُمُ الَّذِينَ لا يَكْتَوُونَ، وَلا يَسْتَرْقُونَ، وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ**» فَقَامَ عُكَّاشَةُ فَقَالَ: ادْعُ اللهَ أَنْ يَجْعَلَنِي مِنْهُمْ؟ قَالَ: «**أَنْتَ مِنْهُمْ**» قَالَ: فَقَامَ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا نَبِيَّ اللهِ، ادْعُ اللهَ أَنْ يَجْعَلَنِي مِنْهُمْ؟ قَالَ: «**سَبَقَكَ بِهَا عُكَّاشَةُ**». اهـ

قال النووي رحمه الله (ج١١ ص١٦٢) بعد ذكره كلام الدارقطني: فأجاب عليه من وجهين: **أحدهما**: لا يلزم من كون ابن سيرين لم يصرح بالسماع من عمران، ولا روى له البخاري عنه شيئًا ألا يكون سمع منه.

الثاني: لو ثبت ضعف هذه الطريق لم يلزم منه ضعف المتن، فإنه صحيح بالطرق الباقية التي ذكرها مسلم، وقد سبق مرات أن مسلمًا يذكر في المتابعات من هو دون شرط الصحيح، والله أعلم. اهـ

قلت: وقول الدارقطني رحمه الله في الحديث الأول: تفرد به قريش بن أنس، ليس كما قال، بل تابعه أيوب بن أبي تميمة كما رواه أحمد (ج٤ ص٤٣) وعبدالرزاق (ج٩ =

٥٠ - وَأَخرَجَ مُسلِمٌ حَدِيثَ ابنِ وَهبٍ وَجَرِيرِ بنِ حَازِمٍ، عَن حَرمَلَةَ بنِ عِمرَانَ[١]، وَقَد اختُلِفَ، فَقَالَ ابنُ وَهبٍ: عَن ابنِ شِمَاسَةَ عَن أَبي ذَرٍّ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «**إِنَّكُم سَتَفتَحُونَ أَرضًا يُذكَرُ فِيهَا القِيرَاطُ، فَاستَوصُوا بِأَهلِهَا خَيرًا، فَإِنَّ لَهُم ذِمَّةً وَرَحِمًا**».

وَقَالَ جَرِيرٌ: عَن حَرمَلَةَ، عَن ابنِ شِمَاسَةَ، عَن أَبي بَصرَةَ، عَن أَبِي ذَرٍّ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ... زَادَ في إِسنَادِهِ أَبَا بَصرَةَ.

=ص٣٥٥) قال أحمد رحمه الله: حَدَّثَنَا عبدالرَّزَّاقِ، حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنِ ابْنِ سِيرِينَ، عَنْ عِمْرَانَ بنِ حُصَيْنٍ، قَالَ: عَضَّ رَجُلٌ رَجُلًا فَانْتُزِعَتْ ثَنِيَّتُهُ، فَأَبْطَلَهَا النَّبِيُّ ﷺ، وَقَالَ: «**أَرَدْتَ أَنْ تَقْضَمَ يَدَ أَخِيكَ كَمَا يَقْضَمُ الفَحْلُ**». أو أراد الدارقطني رحمه الله أن قريشًا تفرد به عن ابن عون لا التفرد المطلق، والله أعلم.

وأما كون ابن سيرين لم يسمع من عمران، فقد أثبت سماعه الإمام أحمد كما تقدم، والإمام يحيى بن معين كما في «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (ج٧ ص٢٨٠)، والمثبت مقدم على النافي، والله أعلم.

كذلك صرح ابن سيرين بتحديث عمران له في الطريق الأخيرة التي ساقها مسلم.

٥٠- **الحديث الخمسون**: قال مسلم رحمه الله (ج١٦ ص٩٦) مع النووي: حَدَّثَنِي أبوالطَّاهِرِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي حَرْمَلَةُ ح وحَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الأَيْلِيُّ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، حَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ، وَهُوَ ابْنُ عِمْرَانَ التُّجِيبِيُّ، عَنْ عبدالرَّحْمَنِ بنِ شِمَاسَةَ المَهْرِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا ذَرٍّ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**إِنَّكُمْ سَتَفْتَحُونَ أَرْضًا يُذْكَرُ فِيهَا القِيرَاطُ، فَاسْتَوْصُوا بِأَهْلِهَا خَيْرًا؛ فَإِنَّ لَهُمْ ذِمَّةً وَرَحِمًا، فَإِذَا رَأَيْتُمْ رَجُلَيْنِ يَقْتَتِلانِ فِي مَوْضِعِ لَبِنَةٍ فَاخْرُجْ مِنْهَا**» قَالَ: فَمَرَّ بِرَبِيعَةَ وَعبدالرَّحْمَنِ ابْنَيْ =

---

[١] في (ز): (عن حرملة عن عمران)، تصحفت (ابن) إلى (عن) والصواب: حرملة بن عمران كما في (ب) وكما تراه في سند مسلم.

=شُرَحْبِيلَ بنِ حَسَنَةَ يَتَنَازَعَانِ فِي مَوْضِعِ لَبِنَةٍ، فَخَرَجَ مِنْهَا.

حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، وَعُبَيْدُاللهِ بْنُ سَعِيدٍ، قَالا: حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، سَمِعْتُ حَرْمَلَةَ الْمِصْرِيَّ، يُحَدِّثُ عَنْ عبدالرَّحْمَنِ بنِ شِمَاسَةَ، عَنْ أَبِي بَصْرَةَ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**إِنَّكُمْ سَتَفْتَحُونَ مِصْرَ وَهِيَ أَرْضٌ يُسَمَّى فِيهَا الْقِيرَاطُ، فَإِذَا فَتَحْتُمُوهَا فَأَحْسِنُوا إِلَى أَهْلِهَا؛ فَإِنَّ لَهُمْ ذِمَّةً وَرَحِمًا -أَوْ قَالَ: ذِمَّةً وَصِهْرًا- فَإِذَا رَأَيْتَ رَجُلَيْنِ يَخْتَصِمَانِ فِيهَا فِي مَوْضِعِ لَبِنَةٍ فَاخْرُجْ مِنْهَا**» قَالَ: فَرَأَيْتُ عبدالرَّحْمَنِ بنَ شُرَحْبِيلَ بنِ حَسَنَةَ وَأَخَاهُ رَبِيعَةَ يَخْتَصِمَانِ فِي مَوْضِعِ لَبِنَةٍ، فَخَرَجْتُ مِنْهَا.

الحديث من الأحاديث التي لم يجب عليها النووي، وقد جعله الحافظ العلائي في "جامع التحصيل" مثالاً لما يحتمل فيه الإرسال والاتصال.

قال رحمه الله (ج١ ص٢٦٩): وحديث أبي ذر رضي الله عنه: «**إنكم ستفتحون أرضًا يذكر فيها القيراط**» رواه ابن وهب عن حرملة بن عمران عن عبدالرحمن بن شماسة عن أبي ذر، ورواه جرير بن حازم عن حرملة وهو ابن عمران عن ابن شماسة عن أبي نضرة عن أبي ذر، أخرجه مسلم من طريقيهما -أي من طريق ابن وهب وجرير- كذلك وهي بمجرد إمكان اللقاء، ولعل الأظهر هنا ترجيح الإرسال؛ لأن ابن شماسة إنما لقي من الصحابة مَن مات بعد أبي ذر بزمنٍ طويل كعمرو بن العاص وزيد بن ثابت وغيرهما. اهـ المراد منه.

وفي "تهذيب التهذيب": وقال ابن يونس في مقدمة "تاريخ مصر": وأهل النقل ينكرون أن يكون ابن شماسة سمع من أبي ذر.

قلت: قد تقدم تصريحه بالسماع في "صحيح مسلم"، وفي "الجرح والتعديل" لابن أبي حاتم (ج٥ ص٢٤٣) قال أبومحمد: روى عن أبي ذر قال: سمعت منه. اهـ وأيضًا قد جاء التصريح في موضع الزيادة، أي: في الطريق الناقصة وهي رواية ابن وهب، وهو ثقة حافظ، فيكون من المزيد في متصل الأسانيد، والله أعلم.

٥١- وَأَخرَجَ مُسلِمٌ أَيضًا حَدِيثَ زَكَرِيَّا بنِ عَدِيٍّ، عَن عُبَيدِاللهِ بنِ عَمرٍو، عَن زَيدٍ، عَن عَمرِو بنِ مُرَّةَ، عَن عَبدِاللهِ بنِ الحَارِثِ، حَدَّثَنِي جُندُبٌ سَمِعتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «لَو كُنتُ مُتَّخِذًا خَلِيلًا لاتَّخَذتُ أَبَا بَكرٍ خَلِيلًا، وَإِنِّي أَبرَأُ إِلَى اللهِ أَنْ يَكُونَ لِي مِنكُم خَلِيلٌ».

قَالَ: خَالَفَهُ أَبُوعَبدِالرَّحِيمِ[1]، قَالَ فِيهِ: عَن حُمَيدٍ النَّجرَانِيِّ، عَن حُرَيثٍ[2] رَجُلٌ مَجهُولٌ. وَالحَدِيثُ صَحِيحٌ مِن رِوَايَةِ أَبِي سَعِيدٍ وَابنِ مَسعُودٍ.

٥١- **الحديث الحادي والخمسون:** قال مسلم رحمه الله (ج٥ ص١٣) مع النووي: حَدَّثَنَا أبوبَكْرِ بْنُ أبي شَيْبَةَ، وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَاللَّفْظُ لأَبِي بَكْرٍ، قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ أبوبَكْرٍ: حَدَّثَنَا زَكَرِيَّاءُ بْنُ عَدِيٍّ، عَنْ عُبَيْدِاللهِ بنِ عَمْرٍو، عَنْ زَيْدِ بنِ أبي أُنَيْسَةَ، عَنْ عَمْرِو بنِ مُرَّةَ، عَنْ عَبدِاللهِ بنِ الحَارِثِ النَّجْرَانِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنِي جُنْدَبٌ، قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ قَبْلَ أَنْ يَمُوتَ بِخَمْسٍ وَهُوَ يَقُولُ: «إِنِّي أَبْرَأُ =

---

(١) هو خالد بن أبي يزيد بن زياد بن رستم.

(٢) صوابه: عن جميل النجراني عن جندب، والذي يؤيد هذا ما قاله القاضي عياض في كتابه "إكمال المعلم بفوائد مسلم" (ج٢ ص٤٥٣): هذا ما استدركه الدارقطني على مسلم، وقال: خالف عبيدالله فيه أبوعبدالرحيم فقال عن جميل النجراني، عن جندب، وجميل مجهول، والحديث محفوظ عن أبي سعيد وابن مسعود، قال: وقد ذكر النسائي الحديث من رواية عبيدالله بن عمرو، ثم ذكر رواية أبي عبدالرحيم عن زيد، عن عمرو، عن عبدالله بن الحارث، عن جميل النجراني، عن جندب. اهـ

وهذا بين أيضًا في كلام البرقاني وابن أبي حاتم.

وجميل النجراني ترجمه ابن حبان في "الثقات" (ج٤ ص١٠٨) وقال: يروي عن حذيفة، روى عنه عبدالله بن الحارث. اهـ فعلى هذا فهو مجهول، وغلط من قال: إنه شيخ لأبي إسحاق، وإنما شيخ أبي إسحاق جاء منسوبًا مجهولًا غير مسمى، كما نبه على ذلك ابن ناصر الدين في "توضيح المشتبه" (ج١ ص٣٨٨) وابن حجر في "تبصير المنتبه" (ج١ ص١٢٩) وممن فرق بينهما الأمير ابن ماكولا في "الإكمال" (ج١ ص٤٢٢) وعبدالغني بن سعيد في "مشتبه النسبة".

=إِلَى اللهِ أَنْ يَكُونَ لِي مِنْكُمْ خَلِيلٌ؛ فَإِنَّ اللهَ تَعَالَى قَدِ اتَّخَذَنِي خَلِيلًا كَمَا اتَّخَذَ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا، وَلَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا مِنْ أُمَّتِي خَلِيلًا لاتَّخَذْتُ أَبَا بَكْرٍ خَلِيلًا، أَلا وَإِنَّ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ كَانُوا يَتَّخِذُونَ قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ وَصَالِحِيهِمْ مَسَاجِدَ، أَلا فَلا تَتَّخِذُوا القُبُورَ مَسَاجِدَ، إِنِّي أَنْهَاكُمْ عَنْ ذَلِكَ!».

هذا الحديث من الأحاديث التي لم يجب عنها النووي، وقد قال الحافظ ابن حجر في «النكت الظراف» (ج٢ ص٤٤٣) بعد ذكر طرف الحديث: قلت: ذكر البرقاني أن أبا عبدالرحيم رواه عن عبيدالله بن عمرو[1] عن زيد بن أبي أنيسة فقال: عن عمرو بن مرة عن جميل النجراني عن جندب، قال البرقاني: وذكرت ذلك للدارقطني فقال: رواية عبيدالله بن عمرو عن زيد أشبه بالصواب. اهـ

وقال ابن أبي حاتم في «العلل» (ج٢ ص٣٨٨): سألت أبي عن حديث رواه إسماعيل بن عبيد بن أبي كريمة قال: قرأت في كتاب أبي عبدالرحيم بخطه وأخبرني محمد بن سلمة أنه خط أبي عبدالرحيم عن زيد بن أبي أنيسة عن عمرو بن مرة، عن عبدالله بن الحارث قال: حدثني جميل النجراني، قال: سمعت جندب بن عبدالله البجلي وذكر الحديث ثم قال: قال أبي: رواه عبيدالله بن عمرو، عن زيد، عن عمرو، عن عبدالله بن الحارث، قال: حدثنا جندب وهو أشبه، وهو عندي عبدالله بن الحارث الْمُكْتِبُ الكوفي وقد أدرك جندبًا. اهـ

فكلام الدارقطني الذي نقله الحافظ وكلام أبي حاتم يؤيدان ما أخرجه مسلم، وعبيدالله بن عمرو الرقي، وأبوعبدالرحيم وهو خالد بن أبي يزيد كلاهما ثقة كما في «التقريب» وزاد في ترجمة عبيدالله: فقيه. فلعل الحديث روي على الوجهين، واعتمد مسلم على الطريق التي هي سالمة من الجهالة، والله أعلم.

---

(١) الظاهر: رواه عن زيد بن أبي أنيسة خالف عبيدالله كما سيأتي في كلام أبي حاتم وكلام الدارقطني فيما نقله الحافظ يوحي بذلك حيث قال: رواية عبيدالله عن زيد أشبه بالصواب. وقد ذكرهما الحافظ المزي في «تهذيب الكمال» من الرواة عن زيد بن أبي أنيسة. اهـ

٥٢- وَأَخرَجَا جَمِيعًا حَدِيثَ شُعبَةَ عَن أَبِي إِسحَاقَ، عَن صِلَةَ، عَن حُذَيفَةَ قِصَّةَ مَجِيءِ أَهلِ نَجرَانَ، وَفِيهِ: «**لأَبعَثَنَّ رَجُلًا أَمِينًا**» زَادَ مُسلِمٌ: الثَّورِيَّ عَن أَبِي إِسحَاقَ مِثلَهُ.

قَالَ: رَوَاهُ إِسرَائِيلُ، عَن أَبِي إِسحَاقَ، عَن صِلَةَ، عَن عَبدِاللهِ بنِ مَسعُودٍ، وَلا يَثبُتُ قَولُ إِسرَائِيلَ.

٥٢- **الحديث الثاني والخمسون**: قال البخاري رحمه الله (ج٨ ص٩٣) مع "الفتح" ط س: حَدَّثَنِي عَبَّاسُ بْنُ الحُسَيْنِ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ، عَنْ إِسْرَائِيلَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ صِلَةَ بنِ زُفَرَ، عَنْ حُذَيْفَةَ، قَالَ: جَاءَ العَاقِبُ وَالسَّيِّدُ صَاحِبَا نَجْرَانَ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ يُرِيدَانِ أَنْ يُلاعِنَاهُ، قَالَ: فَقَالَ أَحَدُهُمَا لِصَاحِبِهِ: لا تَفْعَل، فَوَاللهِ لَئِنْ كَانَ نَبِيًّا فَلاعَنَنَا لا نُفْلِحُ نَحْنُ وَلا عَقِبُنَا مِنْ بَعْدِنَا. قَالا: إِنَّا نُعْطِيكَ مَا سَأَلْتَنَا وَابْعَثْ مَعَنَا رَجُلًا أَمِينًا، وَلا تَبْعَثْ مَعَنَا إِلَّا أَمِينًا، فَقَالَ: «**لأَبْعَثَنَّ مَعَكُمْ رَجُلًا أَمِينًا حَقَّ أَمِينٍ**» فَاسْتَشْرَفَ لَهُ أَصْحَابُ رَسُولِ اللهِ ﷺ فَقَالَ: «**قُمْ يَا أَبَا عُبَيْدَةَ بنَ الجَرَّاحِ**» فَلَمَّا قَامَ قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**هَذَا أَمِينُ هَذِهِ الأُمَّةِ**».

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا إِسْحَاقَ، عَنْ صِلَةَ بنِ زُفَرَ، عَنْ حُذَيْفَةَ رضي الله عنه قَالَ: جَاءَ أَهْلُ نَجْرَانَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالُوا: ابْعَثْ لَنَا رَجُلًا أَمِينًا، فَقَالَ: «**لأَبْعَثَنَّ إِلَيْكُمْ رَجُلًا أَمِينًا حَقَّ أَمِينٍ**» فَاسْتَشْرَفَ لَهُ النَّاسُ، فَبَعَثَ أَبَا عُبَيْدَةَ بنَ الجَرَّاحِ. اهـ

وذكره مسلم (ج١٥ ص١٩٢) مع النووي من طريق شعبة وسفيان به. قال الحافظ رحمه الله في "مقدمة الفتح" ص(٣٦٧) ط س بعد ذكره كلام الدارقطني: قلت: فقد وافقها على تصحيحه عن حذيفة. اهـ

وقال في "الفتح" (ج٨ ص٩٤) ط س على قول البخاري: حدثنا يحيى بن آدم: في رواية الحاكم في "المستدرك"[1] عن الأصم عن الحسن بن علي بن عفان عن يحيى بن =

---

[1] (ج٣ ص٢٦٦) وقال: على شرطها، وسكت عليه الذهبي.

٥٣- وَأَخرَجَ مُسلِمٌ حَدِيثَ مُعَاوِيَةَ بنِ سَلَّامٍ، عَن زَيدٍ، عَن أَبِي سَلَّامٍ، قَالَ: قَالَ حُذَيفَةُ: كُنَّا بِشَرٍّ فَجَاءَنَا اللهُ بِخَيرٍ.

=آدم[١] بهذا الإسناد عن ابن مسعود، بدل حذيفة، وكذلك أخرجه أحمد والنسائي وابن ماجه من طرق أخرى عن إسرائيل، ورجح الدارقطني في "العلل" هذه وفيه نظر؛ فإن شعبة قد روى أصل الحديث عن أبي إسحاق فقال: عن حذيفة، كما في الباب أيضًا، وكأن البخاري فهم ذلك فاستظهر برواية شعبة.

والذي يظهر أن الطريقين صحيحان، فقد رواه ابن أبي شيبة أيضًا والإسماعيلي من رواية زكريا بن أبي زائدة عن أبي إسحاق عن صلة عن حذيفة. اهـ

فالحاصل أنه قد رواه عن أبي إسحاق عن صلة عن حذيفة شعبةُ وسفيانُ وزكريا بن أبي زائدة وإسرائيل في رواية عنه كما في البخاري.

ورواه إسرائيل عن أبي إسحاق عن صلة عن ابن مسعود فالظاهر هو ترجيح رواية الجماعة، وهي التي أخرجها الشيخان رحمهما الله وتكون رواية إسرائيل التي تنتهي إلى ابن مسعود شاذة، كما أفاده الدارقطني بقوله: ولا يثبت قول إسرائيل، والله أعلم.

٥٣- **الحديث الثالث والخمسون**: قال مسلم رحمه الله (ج١٢ ص٢٣٧) مع النووي متابعة: وحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ سَهْلِ بنِ عَسْكَرِ التَّمِيمِيُّ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَسَّانَ ح =

---

[١] قد اختلف فيه على يحيى بن آدم، فرواه علي بن محمد الطنافسي كما عند ابن ماجه (ج١ ص٤٨-٤٩)، والحسن بن علي بن عفان كما عند الحاكم: عنه، عن إسرائيل عن أبي إسحاق عن صلة عن ابن مسعود، والأول ثقة عابد، والثاني ثقة.

ورواه عباس بن الحسين كما عند البخاري وهو ثقة عنه عن إسرائيل عن أبي إسحاق عن صلة عن حذيفة.

فتبيَّن من هذا أن المحفوظ عن يحيى بن آدم مَن رواه عنه وجعله من مسند ابن مسعود، وقد تابع يحيى بن آدم في الرواية المحفوظة عنه القاسم بن يزيد كما عند النسائي في "الكبرى" (ج٥ ص٥٧) وتابع إسرائيل يوسف بن أبي إسحاق كما في "تحفة الأشراف" (ج٧ ص٦٠) فجعله من مسند ابن مسعود.

وَهَذَا عِندِي مُرسَلٌ؛ أَبُوسَلَّامٍ لَم يَسمَع مِن حُذَيفَةَ وَلا مِن نُظَرَائِهِ الَّذِينَ نَزَلُوا العِرَاقَ؛ لأَنَّ حُذَيفَةَ تُوُفِّي بَعدَ قَتلِ عُثمَانَ ﵁ بِلَيَالٍ، وَقَد قَالَ فِيهِ: (قَالَ حُذَيفَةُ)، فَهَذَا يَدُلُّ عَلَى إِرسَالِهِ.

=وحَدَّثَنَا عَبدُاللهِ بْنُ عبدالرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ، أَخْبَرَنَا يَحْيَى، وَهُوَ ابْنُ حَسَّانَ، حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ، يَعْنِي ابْنَ سَلامٍ، حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ سَلامٍ، عَنْ أَبِي سَلامٍ، قَالَ: قَالَ حُذَيْفَةُ بْنُ الْيَمَانِ: قُلتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّا كُنَّا بِشَرٍّ فَجَاءَ اللهُ بِخَيْرٍ، فَنَحْنُ فِيهِ، فَهَل مِنْ وَرَاءِ هَذَا الْخَيْرِ شَرٌّ؟ قَالَ: «**نَعَمْ**» قُلتُ: هَل وَرَاءَ ذَلِكَ الشَّرِّ خَيْرٌ؟ قَالَ: «**نَعَمْ**» قُلتُ: فَهَل وَرَاءَ ذَلِكَ الْخَيْرِ شَرٌّ؟ قَالَ: «**نَعَمْ**» قُلتُ: كَيْفَ؟ قَالَ: «**يَكُونُ بَعْدِي أَئِمَّةٌ لا يَهْتَدُونَ بِهُدَايَ، وَلا يَسْتَنُّونَ بِسُنَّتِي، وَسَيَقُومُ فِيهِمْ رِجَالٌ قُلُوبُهُمْ قُلُوبُ الشَّيَاطِينِ فِي جُثْمَانِ إِنْسٍ**» قَالَ: قُلتُ: كَيْفَ أَصْنَعُ يَا رَسُولَ اللهِ إِنْ أَدْرَكْتُ ذَلِكَ؟ قَالَ: «**تَسْمَعُ وَتُطِيعُ لِلأَمِيرِ وَإِنْ ضُرِبَ ظَهْرُكَ، وَأُخِذَ مَالُكَ، فَاسْمَعْ وَأَطِعْ**». اهـ

قال النووي ﵀: قال الدارقطني: هذا عندي مرسل؛ لأن أبا سلام لم يسمع حذيفة، وهو كما قال الدارقطني، لكن المتن صحيح متصل بالطريق الأول، وإنما أتى مسلم بهذا متابعة كما ترى؛ وقد قدمنا في الفصول وغيرها أن الحديث المرسل إذا روي من طريق آخر متصلاً تبيَّنا به صحة المرسل، وجاز الاحتجاج به، ويصير في المسألة حديثان صحيحان. اهـ

وقال الحافظ المزي في "تهذيب الكمال" في ذكر شيوخ أبي سلام: وحذيفة بن اليمان يقال: مرسل. اهـ

وقال الحافظ في "تهذيب التهذيب": أرسل عن حذيفة وأبي ذر وغيرهما. اهـ

وقال الحافظ العلائي في "جامع التحصيل" (ج٢ ص٦٩٧): ممطور أبوسلام الحبشي عن حذيفة وأبي مالك الأشعري وذلك في "صحيح مسلم" وقال الدارقطني: لم يسمع منهما.

قال ذلك في سياق ذكر الرواة المحكوم على روايتهم بالإرسال عن ذلك الشيخ المعين، إما على الإطلاق أو في حديث مخصوص حسبما أمكن الوصول إليه... إلى آخر =

= كلامه رَحِمَهُ اللَّهُ.

هذا وفي حديث حذيفة هذا زيادة ليست في حديث حذيفة المتفق عليه وهي قوله: « وإن ضَرَبَ ظَهْرَكَ وَأَخَذَ مَالَكَ» فهذه الزيادة ضعيفة، لأنَّها من هذه الطريق المنقطعة.

وقد استدرك الأخ الفاضل سليم الهلالي حفظه الله عليَّ تضعيف حديث حذيفة الذي فيه: « وَإِن أَخَذَ مَالَكَ وَضَرَبَ ظَهرَكَ» وأتى حفظه الله بروايات إلى حذيفة:

الأولى: تنتهي إلى سبيع بن خالد وقد روى عنه جماعة ولم يوثقه معتبر فهو مستور الحال.

الثانية: يقول تابع أبا سلام زيدُ بنُ وهب وقد رجعت إلى مسند أحمد (ج٥ ص٤٠٤) فوجدته حديثًا آخر.

قال حذيفة: حدثنا رسول الله ﷺ بحديثين قد رأيت أحدهما وأنا أنتظر الآخر.

قال الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ (ج٥ ص٣٨٣): حَدَّثَنَا أَبُومُعَاوِيَةَ، حَدَّثَنَا الأَعْمَشُ، عَنْ زَيْدِ بنِ وَهْبٍ، عَنْ حُذَيْفَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ حَدِيثَيْنِ قَدْ رَأَيْتُ أَحَدَهُمَا، وَأَنَا أَنْتَظِرُ الآخَرَ، حَدَّثَنَا « **أَنَّ الأَمَانَةَ نَزَلَتْ فِي جَذْرِ قُلُوبِ الرِّجَالِ، ثُمَّ نَزَلَ القُرْآنُ، فَعَلِمُوا مِنَ القُرْآنِ وَعَلِمُوا مِنَ السُّنَّةِ**» ، ثُمَّ حَدَّثَنَا عَنْ رَفْعِ الأَمَانَةِ فَقَالَ: « **يَنَامُ الرَّجُلُ النَّوْمَةَ فَتُقْبَضُ الأَمَانَةُ مِنْ قَلْبِهِ، فَيَظَلُّ أَثَرُهَا مِثْلَ أَثَرِ الوَكْتِ، فَتُقْبَضُ الأَمَانَةُ مِنْ قَلْبِهِ فَيَظَلُّ أَثَرُهَا مِثْلَ أَثَرِ المَجْلِ كَجَمْرٍ دَحْرَجْتَهُ عَلَى رِجْلِكَ تَرَاهُ مُنْتَبِرًا وَلَيْسَ فِيهِ شَيْءٌ**، قَالَ: ثُمَّ أَخَذَ حَصًى فَدَحْرَجَهُ عَلَى رِجْلِهِ قَالَ: **فَيُصْبِحُ النَّاسُ يَتَبَايَعُونَ، لا يَكَادُ أَحَدٌ يُؤَدِّي الأَمَانَةَ حَتَّى يُقَالَ: إِنَّ فِي بَنِي فُلانٍ رَجُلًا أَمِينًا، حَتَّى يُقَالَ لِلرَّجُلِ: مَا أَجْلَدَهُ وَأَظْرَفَهُ وَأَعْقَلَهُ، وَمَا فِي قَلْبِهِ حَبَّةٌ مِنْ خَرْدَلٍ مِنْ إِيمَانٍ**» ، وَلَقَدْ أَتَى عَلَيَّ زَمَانٌ وَمَا أُبَالِي أَيَّكُمْ بَايَعْتُ، لَئِنْ كَانَ مُسْلِمًا لَيَرُدَّنَّهُ عَلَيَّ دِينُهُ، وَلَئِنْ كَانَ نَصْرَانِيًّا أَوْ يَهُودِيًّا لَيَرُدَّنَّهُ عَلَيَّ سَاعِيهِ، فَأَمَّا اليَوْمَ فَمَا كُنْتُ لأُبَايِعَ مِنْكُمْ إِلَّا فُلانًا وَفُلانًا.

وهذا الحديث متفق عليه.

الثالثة: عن أبي الْبَخْتَرِيِّ، عن حذيفة (ج٥ ص٣٩٩) قال: كان أصحاب النبي =

٥٤- وَأَخرَجَ مُسلِمٌ حَدِيثَ فُرَاتٍ عَن أَبِي الطُّفَيلِ، عَن حُذَيفَةَ بنِ أَسِيدٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «**يَكُونُ عَشرُ آيَاتٍ**».

قَالَ: وَهَذَا لَم يَرفَعهُ غَيرُ فُرَاتٍ، عَن أَبِي الطُّفَيلِ مِن وَجهٍ يَصِحُّ. (ح م) وَرَوَاهُ عَبدُالعَزِيزِ بنُ رُفَيعٍ، وَعَبدُالمَلِكِ بنُ مَيسَرَةَ، عَن أَبِي الطُّفَيلِ مَوقُوفًا، قَالَهُ زَيدُ بنُ أَبِي أُنَيسَةَ، عَن عَبدِالمَلِكِ، وَخَالَفَ أَشعَثُ فَقَالَ: عَبدُالمَلِكِ، عَن الرَّبِيعِ بنِ عُمَيلَةَ.

=ﷺ يسألونه عن الخير، وكنت أسأله عن الشر، قيل لم فعلت ذلك؟ قال: من اتقى الشر وقع في الخير. اهـ

فأنت ترى أنه ليس فيه موضع الشاهد، وأما هذا فمعناه متفق عليه على أن الحديث منقطع، فأبوالبختري وهو سعيد بن فيروز لم يسمع من حذيفة كما في "جامع التحصيل".

الرابعة: السَّفَرُ بن نُسَيْرٍ الأزدي وغيره عن حذيفة عند أحمد (ج٥ ص٣٩١) أَنَّهُ قَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ إِنَّا كُنَّا في شَرٍّ، فَذَهَبَ اللهُ بِذَلِكَ الشَّرِّ وَجَاءَ بِالخَيْرِ عَلَى يَدَيْكَ، فَهَلْ بَعْدَ الخَيْرِ مِنْ شَرٍّ؟ قَالَ: «نَعَمْ» قَالَ: مَا هُوَ؟ قَالَ: «**فِتَنٌ كَقِطَعِ اللَّيْلِ المُظْلِمِ، يَتْبَعُ بَعْضُهَا بَعْضًا، تَأْتِيكُمْ مُشْتَبِهَةً كَوُجُوهِ البَقَرِ، لا تَدْرُونَ أَيًّا مِنْ أَيٍّ!**».

وهذا أيضًا ليس فيه محل الشاهد، ثم السفر بن نسير الظاهر أنه لم يسمع من حذيفة؛ فلم يذكر الحافظ في ترجمته حذيفة، وفي "تهذيب التهذيب": وقال ابن أبي حاتم عن أبيه: لم يسمع من أبي الدرداء.. إلخ.

ثم هو ضعيف جدًّا عند الدارقطني، فقد قال: لا يعتبر به.

فعلم بهذا أنه لا يبقى شيء من هذه الطرق التي أوردها الأخ سليم إلا طريق سبيع بن خالد، وهو مستور الحال، فقد روى عنه جماعة ولم يوثقه معتبر، والله أعلم.

٥٤- **الحديث الرابع والخمسون**: قال مسلم رحمه الله (ج١٨ ص٢٦) مع النووي: حَدَّثَنَا أبوخَيْثَمَةَ زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، وَابْنُ أَبِي عُمَرَ المَكِّيُّ، وَاللَّفْظُ =

=لِزُهَيْرٍ، قَالَ إِسْحَاق: أَخْبَرَنَا، وقَالَ الآخَرَانِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ فُرَاتٍ القَزَّازِ، عَنْ أَبي الطُّفَيْلِ، عَنْ حُذَيْفَةَ بنِ أَسِيدٍ الغِفَارِيِّ، قَالَ: اطَّلَعَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَيْنَا وَنَحْنُ نَتَذَاكَرُ فَقَالَ: «**مَا تَذَاكَرُونَ؟**» قَالُوا: نَذْكُرُ السَّاعَةَ، قَالَ: «**إِنَّهَا لَنْ تَقُومَ حَتَّى تَرَوْا قَبْلَهَا عَشْرَ آيَاتٍ**» فَذَكَرَ الدُّخَانَ، وَالدَّجَّالَ، وَالدَّابَّةَ، وَطُلُوعَ الشَّمْسِ مِنْ مَغْرِبِهَا، وَنُزُولَ عِيسَى بْنِ مَرْيَمَ ﷺ وَيَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ، وَثَلاثَةَ خُسُوفٍ: خَسْفٌ بِالمَشْرِقِ، وَخَسْفٌ بِالمَغْرِبِ، وَخَسْفٌ بِجَزِيرَةِ العَرَبِ، وَآخِرُ ذَلِكَ نَارٌ تَخْرُجُ مِنَ اليَمَنِ تَطْرُدُ النَّاسَ إِلَى مَحْشَرِهِمْ.

حَدَّثَنَا عُبَيْدُاللهِ بْنُ مُعَاذٍ العَنْبَرِيُّ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ فُرَاتٍ القَزَّازِ، عَنْ أَبي الطُّفَيْلِ، عَنْ أَبي سَرِيحَةَ حُذَيْفَةَ بنِ أَسِيدٍ، قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ في غُرْفَةٍ وَنَحْنُ أَسْفَلَ مِنْهُ، فَاطَّلَعَ إِلَيْنَا فَقَالَ: «**مَا تَذْكُرُونَ؟**» قُلنَا: السَّاعَةَ، قَالَ: «**إِنَّ السَّاعَةَ لا تَكُونُ حَتَّى تَكُونَ عَشْرُ آيَاتٍ: خَسْفٌ بِالمَشْرِقِ، وَخَسْفٌ بِالمَغْرِبِ، وَخَسْفٌ في جَزِيرَةِ العَرَبِ، وَالدُّخَانُ، وَالدَّجَّالُ، وَدَابَّةُ الأَرْضِ، وَيَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ، وَطُلُوعُ الشَّمْسِ مِنْ مَغْرِبِهَا، وَنَارٌ تَخْرُجُ مِنْ قُعْرَةِ عَدَنٍ تَرْحَلُ النَّاسَ**».

قَالَ شُعْبَةُ: وَحَدَّثَنِي عَبدُالعَزِيزِ بْنُ رُفَيْعٍ، عَنْ أَبي الطُّفَيْلِ، عَنْ أَبي سَرِيحَةَ مِثْلَ ذَلِكَ، لا يَذْكُرُ النَّبِيَّ ﷺ. وقَالَ أَحَدُهُمَا في العَاشِرَةِ: «**نُزُولُ عِيسَى بْنِ مَرْيَمَ ﷺ**». وقَالَ الآخَرُ: «**وَرِيحٌ تُلقِي النَّاسَ في البَحْرِ**».

وحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ يَعْنِي ابْنَ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ فُرَاتٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا الطُّفَيْلِ يُحَدِّثُ عَنْ أَبي سَرِيحَةَ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ في غُرْفَةٍ وَنَحْنُ تَحْتَهَا نَتَحَدَّثُ... وَسَاقَ الحَدِيثَ بِمِثْلِهِ، قَالَ شُعْبَةُ: وَأَحْسِبُهُ قَالَ: «**تَنْزِلُ مَعَهُمْ إِذَا نَزَلُوا، وَتَقِيلُ مَعَهُمْ حَيْثُ قَالُوا**». ثم ذكر له طريقين إلى شعبة في أحدهما يرويه عن فرات، وفي الآخر عن عبدالعزيز بن رفيع ولم يرفعه عبدالعزيز. اهـ

قال النووي رحمه الله بعد ذكره كلام الدارقطني: وقد ذكر مسلم رواية ابن رفيع موقوفة كما قال، ولا يقدح هذا في الحديث؛ فإن عبدالعزيز بن رفيع ثقة حافظ متفق على توثيقه، فزيادته مقبولة. اهـ =

٥٥- وَأَخرَجَ البُخَارِيُّ حَدِيثَ مَعمَرٍ عَنِ الزُّهرِيِّ، عَن سَعِيدِ بنِ المُسَيَّبِ، عَن أَبِيهِ، عَن جَدِّهِ: «مَا اسمُكَ؟» قَالَ: حَزْنٌ. وَأَخرَجَهُ أَيضًا مِن حَدِيثِ ابنِ جُرَيجٍ، عَن عَبدِالحَمِيدِ بنِ جُبَيرٍ، عَن سَعِيد أَنَّ جَدَّهُ حَزْنًا.

وَهَذَا مُرسَلٌ، وَكَذَلِكَ قَالَ قَتَادَةُ وَعَلِيُّ بنُ زَيدٍ، عَن ابنِ المُسَيَّبِ①.

= كذا قال النووي، والصواب فإن فراتًا القزاز هو راوي الرفع لا ابن رفيع.

وأقول عبدالعزيز بن رفيع وفرات القزاز كلاهما ثقة كما في «التقريب» فيحمل على أن أبا الطفيل كان يحدث به على الوجهين، وكلا الوجهين صحيح، والله أعلم.

وقد تابع فراتًا القزاز على رفعه قتادة كما في «المعجم الكبير» للطبراني (ج٣ ص١٩٢) وفي سنده سعيد بن بشير والوليد بن الوليد وهو الدمشقي، قال الدارقطني وغيره: منكر الحديث. كما في «الميزان».

وجاء أيضًا مرفوعًا عند الطبراني (ج٣ ص٢٠٤) فقال: حدثنا محمد بن عثمان بن أبي شيبة، ثنا محمد بن عمران بن أبي ليلى، حدثني أبي عن ابن أبي ليلى، عن الحكم، عن الربيع بن عُمَيْلَةَ، عن أبي سَرِيحَةَ الغفاري، قال: قال رسول الله ﷺ... الحديث.

وهو بهذا السند ضعيف، من أجل ابن أبي ليلى، وهو محمد وولده عمران لم يوثقه إلا ابن حبان كما في «تهذيب التهذيب» ومحمد بن عثمان بن أبي شيبة كذبه بعضهم كما في «الميزان».

وهاتان المتابعتان لا يفرح بهما؛ لأن الضعف فيهما شديد.

٥٥- **الحديث الخامس والخمسون**: قال البخاري رحمه الله (ج١٠ ص٥٧٤) ط س: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ نَصْرٍ، حَدَّثَنَا عبدالرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنِ ابْنِ المُسَيَّبِ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ أَبَاهُ جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «مَا اسْمُكَ؟» قَالَ: حَزْنٌ، قَالَ: «أَنْتَ سَهْلٌ» قَالَ: لا أُغَيِّرُ اسْمًا سَمَّانِيهِ أَبِي، قَالَ ابْنُ المُسَيَّبِ: فَمَا زَالَتِ الحُزُونَةُ =

---

① في (ز): عن سعيد بن المسيب.

=فِينَا بَعْدُ.

حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عبدالله وَمَحْمُودٌ -هُوَ ابْنُ غَيْلانَ-، قَالا: حَدَّثَنَا عبدالرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنِ ابْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ بِهَذَا.

حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى، حَدَّثَنَا هِشَامٌ، أَنَّ ابْنَ جُرَيْجٍ أَخْبَرَهُمْ قَالَ: أَخْبَرَنِي عبدالحَمِيدِ بْنُ جُبَيْرِ بنِ شَيْبَةَ، قَالَ: جَلَسْتُ إِلَى سَعِيدِ بنِ الْمُسَيَّبِ فَحَدَّثَنِي أَنَّ جَدَّهُ حَزْنًا قَدِمَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «مَا اسْمُكَ؟» قَالَ: اسْمِي حَزْنٌ، قَالَ: «بَلْ أَنْتَ سَهْلٌ» قَالَ: مَا أَنَا بِمُغَيِّرٍ اسْمًا سَمَّانِيهِ أَبِي، قَالَ: ابْنُ الْمُسَيَّبِ: فَمَا زَالَتْ فِينَا الْحُزُونَةُ بَعْدُ.

قال الحافظ ص(٥٧٦): هكذا أرسل سعيد الحديث لما حدث به عبدالحميد، ولما حدث به الزهري وصله عن أبيه كما تقدم بيانه في الباب الذي قبله، وهذا على قاعدة الشافعي أن المرسل إذا جاء موصولاً من وجه آخر تبيَّن صحة مخرج المرسل، وقاعدة البخاري أن الاختلاف في الوصل والإرسال لا يقدح المرسل في الموصول إذا كان الواصل أحفظ من المُرسِل، كالذي هنا، فإن الزهري أحفظ من عبدالحميد. اهـ

وقال الحافظ أيضا في «المقدمة» ص(٣٧٩) ط س بعد ذكره كلام الدارقطني: قلت: هذا على ما قررناه فيما قبل أن البخاري يعتمد هذه الصيغة إذا حفت بها قرينة تقتضي الاتصال، ولا سيما وقد وصله الزهري صريحًا فأخرج الوجهين على الاحتمال، والله أعلم.

وقد رواه عبدالرزاق عن ابن جريج فقال فيه: عن أبيه عن جده أيضًا أخرجه الإسماعيلي من طريقه. اهـ

٥٦ - وَأَخرَجَ البُخَارِيُّ عَن عَاصِمِ بنِ عَلِيٍّ، عَن ابنِ أَبِي ذِئبٍ، عَن المَقبُرِيِّ، عَن أَبِي شُرَيحٍ: «وَاللهِ! لا يُؤمِنُ [الَّذِي لا يَأمَنُ جَارُهُ بَوائِقَهُ]»① وَقَد تَابَعَهُ شَبَابَةُ وَأَسَدُ بنُ مُوسَى.

وَقَالَ حُمَيدُ بنُ الأَسوَدِ وَعُثمَانُ بنُ عُمَرَ وَأَبُوبَكرِ بنُ عَيَّاشٍ وَشُعَيبُ بنُ إِسحَاقَ: عَن ابنِ أَبِي ذِئبٍ، عَن سَعِيدٍ، عَن أَبِي هُرَيرَةَ. وَتَابَعَهُم ابنُ أَبِي فُدَيكٍ وَروحٌ②.

وَقَالَ يَزِيدُ بنُ هَارُونَ وَحَجَّاجٌ الأَعوَرُ وَأَبُوالنَّضرِ كَقَولِ عَاصِمٍ وَمَن تَابَعَهُ.

٥٦- **الحديث السادس والخمسون**: قال البخاري رحمه الله (ج١٠ ص٤٤٣) ط س: حَدَّثَنَا عَاصِمُ بْنُ عَلِيٍّ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذِئْبٍ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي شُرَيْحٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «**وَاللهِ! لا يُؤْمِنُ، وَاللهِ! لا يُؤْمِنُ، وَاللهِ! لا يُؤْمِنُ**» قِيلَ: وَمَنْ يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: «**الَّذِي لا يَأْمَنُ جَارُهُ بَوَائِقَهُ**».

تَابَعَهُ شَبَابَةُ وَأَسَدُ بْنُ مُوسَى.

وَقَالَ حُمَيْدُ بْنُ الأَسْوَدِ وَعُثْمَانُ بْنُ عُمَرَ وَأبوبَكْرِ بْنُ عَيَّاشٍ وَشُعَيْبُ بْنُ إِسْحَاقَ: عَنِ ابْنِ أَبِي ذِئْبٍ، عَنِ المَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ. اهـ

قال الحافظ في «المقدمة» ص(٣٧٨) ط س بعد ذكره كلام الدارقطني: قلت: ترجح عند البخاري أنه عند ابن أبي ذئب على الوجهين فذكره. اهـ

وقال في «الفتح»: يعني اختلف أصحاب ابن أبي ذئب عليه في صحابي هذا الحديث، فالثلاثة الأول قالوا فيه: (عن أبي شريح)، والأربعة قالوا فيه: (عن أبي هريرة). وقد نقل أبومعين الرازي عن أحمد: أن من سمع من ابن أبي ذئب بالمدينة فإنه =

---

① الذي بين المعكوفين ليس في (ز).

② في الأصلين: أبوروح، وصوابه: وروح، وهو ابن عبادة كما سيأتي في كلام الحافظ.

=يقول: (عن أبي هريرة)، ومن سمع منه ببغداد فإنه يقول: (عن أبي شريح).

ثم قال الحافظ: قلت: ومصداق ذلك أن ابن وهب وعبدالعزيز الدراوردي وأبا عامر العقدي وإسماعيل بن أبي أويس وابن أبي فديك ومعن بن عيسى إنما سمعوا من ابن أبي ذئب بالمدينة وقد قالوا كلهم فيه: (عن أبي هريرة)، وقد أخرجه الحاكم من رواية ابن وهب ومن رواية إسماعيل ومن رواية الدراوردي، وأخرجه الإسماعيلي من رواية معن والعقدي وابن أبي فديك، وأما حميد بن الأسود وأبوبكر بن عياش اللذان علقه البخاري من طريقهما فهما كوفيان، وسماعهما من ابن أبي ذئب بالمدينة لما حجا، وأما عثمان بن عمر فهو بصري، وقد أخرج أحمد الحديث عنه كذلك، وأما رواية شعيب بن إسحاق فهو شامي، وسماعه من ابن أبي ذئب أيضًا بالمدينة، وقد أخرجه أحمد أيضًا عن إسماعيل بن عمر فقال: (عن أبي هريرة)، وإسماعيل واسطي.

وممن سمعه ببغداد من ابن أبي ذئب يزيد بن هارون وأبوداود الطيالسي وحجاج بن محمد وروح بن عبادة[1] وآدم بن أبي إياس وقد قالوا كلهم: عن أبي شريح، وهو في "مسند الطيالسي" كذلك، وعند الإسماعيلي من رواية يزيد، وعند الطبراني من رواية آدم، وعند أحمد من رواية حجاج وروح بن عبادة. ويزيد واسطي سكن بغداد، وأبوداود وروح بصريان، وحجاج بن محمد مِصِّيصِيٌّ، وآدم عسقلاني، وكانوا كلهم يقدمون بغداد ويطلبون بها الحديث.

وإذا تقرر ذلك فالأكثر قالوا فيه: عن أبي هريرة، فكان ينبغي ترجيحهم. ويؤيده أن الراوي إذا حدث في بلده كان أتقن لما يحدثه به في حال سفره، ولكن عارض ذلك أن سعيدًا المقبري مشهور بالرواية عن أبي هريرة فمن قال عنه: عن أبي هريرة، سلك الجادة، فكانت مع من قال عنه: عن أبي شريح، زيادة علم ليست عند =

---

(١) روح في "التتبع" من الرواة عن ابن أبي ذئب عن سعيد عن أبي هريرة، فلينظر فيما حرره الحافظ. اهـ [وكذلك في مسند أحمد (ج٤ ص٣١) قال أحمد: حدَّثنا حجَّاجٌ وروحٌ قالا حدَّثنا ابن أبي ذئبٍ عن سعيدٍ المقبريِّ عن أبي شريحٍ الكعبيِّ وقال روحٌ عن أبي هريرة]. اهـ مصححه

٥٧ - وَأَخرَجَ البُخَارِيُّ حَدِيثَ خَنسَاءَ بِنتِ خِذَامٍ وَقَد كَتَبنَاهُ.

=الآخرين، وأيضًا فقد وجد معنى الحديث من رواية الليث عن سعيد المقبري عن أبي شريح كما سيأتي بعد باب، فكانت فيه تقوية لمن رواه عن ابن أبي ذئب فقال فيه: عن أبي شريح، ومع ذلك فصنيع البخاري يقتضي تصحيح الوجهين، وإن كانت الرواية عنه أبي شريح أصح، والله أعلم. اهـ

٥٧- **الحديث السابع والخمسون**: قال البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ (ج٩ ص١٩٤) ط س: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ عبدالرَّحْمَنِ بنِ القَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عبدالرَّحْمَنِ وَمُجَمِّعِ ابْنَيْ يَزِيدَ بنِ جَارِيَةَ، عَنْ خَنْسَاءَ بِنْتِ خِذَامٍ الأَنْصَارِيَّةِ، أَنَّ أَبَاهَا زَوَّجَهَا وَهِيَ ثَيِّبٌ فَكَرِهَتْ ذَلِكَ، فَأَتَتْ رَسُولَ اللهِ ﷺ فَرَدَّ نِكَاحَهَا.

حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ، أَخْبَرَنَا يَزِيدُ، أَخْبَرَنَا يَحْيَى، أَنَّ القَاسِمَ بنَ مُحَمَّدٍ حَدَّثَهُ أَنَّ عبدالرَّحْمَنِ بنَ يَزِيدَ وَمُجَمِّعَ بنَ يَزِيدَ، حَدَّثَاهُ أَنَّ رَجُلًا يُدْعَى خِذَامًا أَنْكَحَ ابْنَةً لَهُ... نَحْوَهُ.

قال الحافظ في "مقدمة الفتح" ص(٣٧٥ ط س): قال الدارقطني: أخرج البخاري حديث خنساء بنت خذام الأنصارية أن أباها زوجها وهي ثيب، فكرهت ذلك... الحديث، من رواية مالك عن عبدالرحمن بن القاسم عن أبيه عن عبدالرحمن ومجمع ابني يزيد بن جارية عن خنساء به، ومن رواية يزيد بن هارون عن يحيى بن سعيد عن القاسم عن عبدالرحمن ومجمع ابني يزيد أنَّهما حدثاه أن رجلًا يدعى خذامًا أنكح ابنة له نحوه.

ثم قال الحافظ: قلت: عبدالرحمن بن القاسم أعرف بحديث أبيه من غيره، وقد وصله، ومالك أتقن لحديث أهل المدينة من غيره، ومع ذلك فأخرج البخاري الطريقين، فأفهم أنه رأى أن الموصول أرجح وهو المعتمد، والله أعلم. اهـ

وقال الحافظ الدارقطني رَحِمَهُ اللَّهُ في آخر كتاب "العلل" وقد سئل عن هذا الحديث فقال: يرويه يحيى بن سعيد وعبدالرحمن بن القاسم واختلف عنهما:

فرواه علي بن مسهر، ويزيد بن هارون، وعبدالأعلى بن عبدالأعلى، وسفيان بن =

٥٨ - وَأَخرَجَ البُخَارِيُّ عَن إِسحَاقَ، عَن جَرِيرٍ، عَن يَحيَى بنِ سَعِيدٍ، عَن مُعَاذِ بنِ رِفَاعَةَ، عَن أَبِيهِ، وَكَانَ أَبُوهُ مِن أَهلِ بَدرٍ «**مَا تَعُدُّونَ مَن شَهِدَ بَدرًا فِيكُم**». وَعَن سُلَيمَانَ، عَن حَمَّادٍ، عَن يَحيَى، عَن مُعَاذٍ مُرسَلًا، وَعَن إِسحَاقَ بنِ مَنصُورٍ، عَن يَزِيدَ، عَن يَحيَى سَمِعَ مُعَاذًا مُرسَلًا.

=عيينة: عن يحيى بن سعيد، عن القاسم بن محمد، عن عبدالرحمن ومجمع ابني يزيد بن جارية.

وقال أبومعاوية: عن يحيى، عن القاسم، عن مجمع بن يزيد ولم يذكر عبدالرحمن.

وقال شعبة ويحيى القطان: عن يحيى بن سعيد عن القاسم مرسلًا.

ورواه عبدالرحمن بن القاسم عن أبيه.

واختلف عن مالك: فرواه القعنبي وعبدالرحمن بن مهدي وَالنُّفَيْلِيُّ ومحمد بن الحسن عن مالك عن عبدالرحمن بن القاسم عن أبيه عن عبدالرحمن ومجمع ابني يزيد عن خنساء بنت خذام، وقال ابن مهدي: ابن خنساء.

ورواه ابن وهب عن مالك عن عبدالرحمن بن القاسم عن أبيه وقال: عن عبدالرحمن ويزيد ابني مجمع، وكذلك قال أبومسعود عن معن عن مالك وكلاهما وهم، والصواب عن عبدالرحمن ومجمع ابني يزيد.

ورواه ابن عيينة عن عبدالرحمن بن القاسم عن أبيه أن خنساء، ولم يذكر عبدالرحمن ولا مجمعًا.

ورواه الثوري عن عبدالرحمن بن القاسم وقال: عن عبدالله بن يزيد بن وديعة عن خنساء بنت خدام.

والمحفوظ عن القاسم ما قاله علي بن مُسْهِرٍ ومن تابعه عن يحيى بن سعيد عنه. اهـ المراد منه.

فالظاهر من كلام الدارقطني أنه يصوب الطريق المرسلة ولا يمنع من صحة الحديث فيحمل على أنه روي على الوجهين، والله أعلم.

٥٨- **الحديث الثامن والخمسون**: قال البخاري رحمه الله (ج٧ ص٣١١) ط س: حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ، عَنْ يَحْيَى بنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُعَاذِ بنِ =

قَالَ: لَم يُسنِدهُ غَيرُ جَرِيرٍ، وَخَالَفَهُ الثَّورِيُّ، عَن يَحيَى، عَن عَبَايَةَ، عَن رَافِعٍ.

=رِفَاعَةَ بنِ رَافِعٍ الزُّرَقِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، وَكَانَ أَبُوهُ مِنْ أَهْلِ بَدْرٍ قَالَ: جَاءَ جِبْرِيلُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: مَا تَعُدُّونَ أَهْلَ بَدْرٍ فِيكُمْ؟ قَالَ: «مِنْ أَفْضَلِ الْمُسْلِمِينَ» أَوْ كَلِمَةً نَحْوَهَا، قَالَ: وَكَذَلِكَ مَنْ شَهِدَ بَدْرًا مِنَ الْمَلائِكَةِ.

حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ مُعَاذِ بنِ رِفَاعَةَ بنِ رَافِعٍ، وَكَانَ رِفَاعَةُ مِنْ أَهْلِ بَدْرٍ، وَكَانَ رَافِعٌ مِنْ أَهْلِ العَقَبَةِ، فَكَانَ يَقُولُ لابْنِهِ: مَا يَسُرُّنِي أَنِّي شَهِدْتُ بَدْرًا بِالعَقَبَةِ، قَالَ: سَأَلَ جِبْرِيلُ النَّبِيَّ ﷺ... بِهَذَا.

حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، أَخْبَرَنَا يَزِيدُ، أَخْبَرَنَا يَحْيَى، سَمِعَ مُعَاذَ بنَ رِفَاعَةَ، أَنَّ مَلَكًا سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ، وَعَنْ يَحْيَى أَنَّ يَزِيدَ بنَ الهَادِ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ كَانَ مَعَهُ يَوْمَ حَدَّثَهُ مُعَاذٌ هَذَا الحَدِيثَ فَقَالَ يَزِيدُ: فَقَالَ مُعَاذٌ: إِنَّ السَّائِلَ هُوَ جِبْرِيلُ عليه السلام. اهـ

قال الحافظ في «المقدمة» ص(٣٦٩ ط س): بعد ذكره كلام الدارقطني: قلت: سياق البخاري يعطي أن طريق حماد متصلة[1] فإنه قال: حدثنا سليمان يعني ابن حرب، حدثنا حماد يعني ابن زيد، عن يحيي هو ابن سعيد، عن معاذ بن رفاعة بن رافع، وكان رفاعة من أهل بدر، وكان رافع من أهل العقبة وكان يقول لابنه يعني لرفاعة: ما يسرني أني شهدت بدرًا بالعقبة، قال سأل جبريل النبي ﷺ فذكر الحديث، وروى ابن منده في «المعرفة» من طريق عمارة بن غَزِيَّةَ عن يحيي بن سعيد عن رفاعة بن رافع، كذا عنده، ولعله عن ابن رفاعة بن رافع، قال: سمعت أبي يقول: إن جبريل قال: وهذا يقوّي رواية جرير في الجملة، والله أعلم.

وأما حديث الثوري الذي أشار إليه فرواه ابن ماجه وإسحاق بن راهويه =

---

(١) لم يظهر اتصالها بل ينتهي سندها إلى معاذ بن رفاعة، والمحاورة التي بين رافع وولده رفاعة يحتمل أنه سمعها منهما، وأنه سمعها بواسطة، والله أعلم ثم رجعت إلى «تهذيب التهذيب» فلم أجد له رواية عن جده، فعلم أن الحديث منقطع.

٥٩- وَأَخرَجَ البُخَارِيُّ حَدِيثَ مَروَانَ، عَن زَيدٍ: «لا يَستَوِي القَاعِدُونَ» مِن حَدِيثِ صَالِح بنِ كَيسَانَ، عَنِ الزُّهرِيِّ، عَن سَهلِ بنِ سَعدٍ، عَن مَروَانَ، عَن زَيدٍ.

وَهُوَ صَحِيحٌ إِلَّا عَن مَروَانَ.

=وأحمد بن حنبل والطبراني وابن حبان من طريقه، وكذا رواه أبويعلى من حديث علي بن مسهر عن يحيي بن سعيد به وهو حديث آخر غير حديث رفاعة بن رافع، والله أعلم. اهـ

قلت: وصحابي حديث الثوري غير صحابي حديث الباب، فصحابي حديث الثوري رافع بن خديج الأنصاري الأوسي الحارثي، وصحابي حديث الباب رفاعة بن رافع الأنصاري الخزرجي الزرقي كما في «الإصابة».

وحديث رافع بن خديج في «المسند» (ج٣ ص٤٦٥) وفي «سنن ابن ماجه» (ج١ ص٥٦)قال ابن ماجه رحمه الله: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ وَأبوكُرَيْبٍ، قَالا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ يَحْيَى بنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَبَايَةَ بنِ رِفَاعَةَ، عَنْ جَدِّهِ رَافِعِ بنِ خَدِيجٍ، قَالَ: جَاءَ جِبْرِيلُ أَوْ مَلَكٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: مَا تَعُدُّونَ مَنْ شَهِدَ بَدْرًا فِيكُمْ؟ قَالُوا: «خِيَارَنَا» قَالَ: كَذَلِكَ هُمْ عِنْدَنَا خِيَارُ المَلائِكَةِ. اهـ

وهو يعتبر شاهدًا لحديث البخاري، والله أعلم.

٥٩- **الحديث التاسع والخمسون:** قال البخاري رحمه الله (ج٨ ص٢٥٩) ط س: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبدِاللهِ، قَالَ: حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ صَالِحِ بنِ كَيْسَانَ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي سَهْلُ بْنُ سَعْدٍ السَّاعِدِيُّ أَنَّهُ رَأَى مَرْوَانَ بنَ الحَكَمِ فِي المَسْجِدِ فَأَقْبَلْتُ حَتَّى جَلَسْتُ إِلَى جَنْبِهِ، فَأَخْبَرَنَا أَنَّ زَيْدَ بنَ ثَابِتٍ أَخْبَرَهُ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ أَمْلَى عَلَيْهِ: ﴿لَّا يَسْتَوِى ٱلْقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُجَٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ فَجَاءَهُ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ وَهُوَ يُمِلُّهَا عَلَيَّ، قَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، وَاللهِ لَوْ أَسْتَطِيعُ الجِهَادَ لَجَاهَدْتُ، وَكَانَ أَعْمَى، فَأَنْزَلَ الله عَلَى رَسُولِهِ ﷺ وَفَخِذُهُ عَلَى فَخِذِي، فَثَقُلَتْ عَلَيَّ =

=حَتَّى خِفْتُ أَنْ تَرُضَّ فَخِذِي، ثُمَّ سُرِّيَ عَنْهُ، فَأَنْزَلَ اللهُ: ﴿غَيْرُ أُوْلِي ٱلضَّرَرِ﴾.

هذه الطريق يطعن فيها الدارقطني رحمه الله من أجل مروان بن الحكم، وقد قال الحافظ رحمه الله في "مقدمة الفتح" ص(٤٤٣) ط س (خ ٤): مروان بن الحكم بن أبي العاص بن أمية ابنُ عمِّ عثمان بن عفان يقال له رؤية، فإن ثبتت فلا يعرج على من تكلَّم فيه، وقال عروة بن الزبير: كان مروان لا يتهم في الحديث، وقد روى عنه سهل بن سعد الساعدي الصحابي اعتمادًا على صِدْقِه، وإنما نقموا عليه أنه رمى طلحة يوم الجمل بسهم فقتله، ثم شهر السيف في طلب الخلافة حتى جرى ما جرى، فأما قتل طلحة فكان متأولًا فيه كما قرره الإسماعيلي وغيره، وأما ما بعد ذلك فإنما حمل عنه سهل بن سعد وعروة وعلي بن الحسين وأبوبكر بن عبدالرحمن بن الحارث وهؤلاء أخرج البخاري أحاديثهم عنه في "صحيحه" لما كان أميرًا عندهم بالمدينة قبل أن يبدو منه في الخلاف على ابن الزبير ما بدا، والله أعلم. وقد اعتمد مالك على حديثه ورأيه والباقون سوى مسلم. اهـ

وقال الحافظ الذهبي في "الميزان" في ترجمة مروان: قال البخاري: لم يرَ النبي ﷺ. قلت: روى عن بسرة وعن عثمان، وله أعمال موبقة، نسأل الله السلامة، رمى طلحة بسهم، وفعل... وفعل.... اهـ

وقال الحافظ في "الفتح" (ج٨ ص٢٦٠) ط س: وقد ذكره ابن عبدالبر في الصحابة؛ لأنه ولد في عهد النبي ﷺ قبل عام أحد، وقيل: عام الخندق، وثبت عن مروان أنه قال: لما طلب الخلافة فذكروا له ابن عمر، فقال: ليس ابن عمر بأفقه مني، ولكنه أسن مني، وكانت له صحبة. فهذا اعتراف منه بعدم صحبته، وإنما لم يسمع من النبي ﷺ وإن كان سماعه منه ممكنًا؛ لأن النبي ﷺ نفى أباه إلى الطائف... اهـ

وفي "تهذيب التهذيب" أن الإسماعيلي عاب على البخاري إخراج حديثه. اهـ

وأقول: الحديث الذي معنا صحيح كما يقول الدارقطني رحمه الله؛ فقد أخرجه أحمد =

٦٠- وَأَخرَجَ مُسلِمٌ عَن ابنِ أَبي عُمَرَ، عَن سُفيَانَ، عَن الزُّهرِيِّ، عَن عَامِرِ بنِ سَعدٍ[1]، عَن أَبِيهِ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَسَمَ قِسمًا... «**أَوْ مُسلِمٌ**».

وَقَالَ الحُمَيدِيُّ: عَن ابنِ عُيَينَةَ، عَن معمَرٍ، عَن الزُّهرِيِّ.

=(ج٥ ص١٨٤) من طريق معمر عن الزهري عن قبيصة بن ذؤيب عن زيد بن ثابت و ص(١٩٠) والبيهقي (ج٩ ص٢٣) والطبراني في «الكبير» (ج٥ ص١٤٤) من طريق خارجة بن زيد عن أبيه به.

وقد أخرجه البخاري (ج٨ ص ٢٥٩) ط س، ومسلم (ج١٣ ص ٤٢) والترمذي (ج٤ ص٩١) مع «التحفة» طبعة هندية وقال: هذا حديث حسن صحيح من حديث البراء بن عازب.

وأخرجه ابن أبي شيبة كما في «المطالب العالية» (ج٣ ص١١٧)، وأبويعلى والطبراني كما في «مجمع الزوائد» (ج٥ ص٢٨٠) وقال الهيثمي: رجاله ثقات، وأخرجه البزار كما في «مجمع الزوائد» (ج٧ ص٩)، وابن حبان كما في «موارد الظمآن» ص(٤٢٩) من حديث الْفَلَتَان بن عاصم نحوه، والله أعلم.

٦٠- **الحديث الستون**: قال مسلم رَحِمَهُ اللهُ (ج٢ ص١٨٠) مع النووي: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبي عُمَرَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَامِرِ بنِ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: قَسَمَ رَسُولُ اللهِ ﷺ قَسْمًا فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَعْطِ فُلانًا؛ فَإِنَّهُ مُؤْمِنٌ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَوْ مُسْلِمٌ» أَقُولُهَا ثَلاثًا، وَيُرَدِّدُهَا عَلَيَّ ثَلاثًا: «أَوْ مُسْلِمٌ» ثُمَّ قَالَ: «**إِنِّي لأُعْطِي الرَّجُلَ وَغَيْرُهُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْهُ، مَخَافَةَ أَنْ يَكُبَّهُ اللهُ في النَّارِ**». ثم ذكره رَحِمَهُ اللهُ من طريقين آخرين إلى الزهري من غير طريق سفيان.

قال النووي رَحِمَهُ اللهُ: وأما قول مسلم رَحِمَهُ اللهُ في أول الباب: حدثنا ابن أبي عمر قال: حدثنا سفيان عن الزهري عن عامر، فقال أبوعلي الغساني: قال الحافظ أبومسعود =

---

[1] في الأصلين: ابن ربيعة، والصواب ما أثبتناه كما تراه في مسلم وفي هامش (ز).

=الدمشقي: هذا الحديث إنما يرويه سفيان بن عيينة، عن معمر عن الزهري قاله الحميدي، وسعيد بن عبدالرحمن، ومحمد بن الصباح الجرجاني[١] كلهم عن سفيان عن معمر عن الزهري بإسناده وهو المحفوظ عن سفيان. وكذلك قال أبوالحسن الدارقطني في كتابه «الاستدراكات».

قال النووي: قلت: وهذا الذي قاله هؤلاء في هذا الإسناد قد يقال: لا ينبغي أن يُوافَقُوا عليه؛ لأنه يحتمل أن سفيان سمعه من الزهري مرة، وسمعه من معمر عن الزهري مرة، فرواه على الوجهين، فلا يقدح أحدهما في الآخر، ولكن انضمت أمور اقتضت ما ذكروه: منها أن سفيان مدلس وقد قال (عن)، ومنها أن أكثر أصحابه رووه عن معمر، وقد يجاب عن هذا بما قدمناه من أن مسلمًا رَحِمَهُ اللَّهُ لا يروي عن مدلس قال: (عن) إلا أن يثبت أنه سمعه ممن عنعن عنه. وكيف كان فهذا الكلام في الإسناد لا يؤثر في المتن، فإنه صحيح على كل تقدير متصل، والله أعلم. اهـ

وقال الحافظ المزي في «تحفة الأشراف» (ج٣ ص٢٩٨): قال أبومسعود: كذا رواه ابن أبي عمر عن ابن عيينة عن الزهري ورواه الحميدي ومحمد بن الصباح الْجَرْجَرَائِيُّ وسعيد بن عبدالرحمن عن ابن عيينة عن معمر عن الزهري زادوا فيه معمرًا. انتهى.

قال الحافظ ابن حجر في «النكت الظراف» على قوله: زادوا فيه معمرًا يعني بين ابن عيينة والزهري، قلت: وجدته في مسند ابن أبي عمر بإثبات معمر فيه، وكذا أخرجه أبونعيم في «المستخرج» من طريقه بإثباته، فلعل سقوطه من بعض الرواة عنه إما من مسلم أو من دونه، أو يكون لما حدث به مسلمًا رواه له من حفظه. اهـ

وقال الحافظ في «الفتح» (ج١ ص٨١) ط س: ورواه مسلم عن محمد بن يحيى بن أبي عمر عن سفيان بن عيينة عن الزهري. ووقع في إسناده وهم منه أو من شيخه، لأن معظم الروايات في الجوامع والمسانيد عن ابن عيينة عن معمر عن الزهري بزيادة معمر بينهما، وكذا حدث به ابن أبي عمر شيخ مسلم في مسنده عن ابن عيينة، وكذا =

---

(١) كذا، وصوابه الجرجرائي كما في «تهذيب التهذيب»، وكما سيأتي في «تحفة الأشراف».

٦١- وَأَخرَجَ البُخَارِيُّ عَن مَكِّيِّ بنِ إبرَاهِيمَ، عَن هَاشِمٍ، عَن عَامِرِ بنِ سَعدٍ عَن سَعْدٍ: لَقَد رَأَيتُنِي وَأَنَا ثُلثُ الإِسلامِ.

قَالَ: خَالَفَهُ ابنُ أَبِي زَائِدَةَ وَيَحيَى الأُمَوِيُّ وَأَبُوأُسَامَةَ رَوَوهُ عَن هَاشِمٍ، عَن ابنِ المُسَيَّبِ، عَن سَعدٍ.

=أخرجه أبونعيم في "مستخرجه" من طريقه، وزعم أبومسعود في الأطراف أن الوهم فيه من ابن أبي عمر، وهو محتمل لأن يكون الوهم صدر منه لما حدث به مسلمًا، لكن لم يتعين الوهم في جهته، وحمله الشيخ محيي الدين على أن ابن عيينة حدَّث به مرة بإسقاط معمر، ومرة بإثباته، وفيه بُعْدٌ؛ لأن الروايات قد تضافرت عن ابن عيينة بإثبات معمر، ولم يوجد بإسقاطه إلا عند مسلم، والموجود في مسند شيخه بلا إسقاط كما قدمناه، وقد أوضحت ذلك بدلائله في كتابي "تغليق التعليق".

٦١- **الحديث الحادي والستون:** قال البخاري رحمه الله (ج٧ ص٨٣) مع "الفتح" ط س: حَدَّثَنَا مَكِّيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا هَاشِمُ بْنُ هَاشِمٍ، عَنْ عَامِرِ بنِ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: لَقَدْ رَأَيْتُنِي وَأَنَا ثُلُثُ الإِسْلامِ.

حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى، أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ[1]، حَدَّثَنَا هَاشِمُ بْنُ هَاشِمِ بنِ عُتْبَةَ بنِ أَبِي وَقَّاصٍ، قَالَ: سَمِعْتُ سَعِيدَ بنَ المُسَيَّبِ يَقُولُ: سَمِعْتُ سَعْدَ بنَ أَبِي وَقَّاصٍ يَقُولُ: مَا أَسْلَمَ أَحَدٌ إِلَّا فِي اليَوْمِ الَّذِي أَسْلَمْتُ فِيهِ، وَلَقَدْ مَكَثْتُ سَبْعَةَ أَيَّامٍ وَإِنِّي لَثُلُثُ الإِسْلامِ. تَابَعَهُ أبوأُسَامَةَ حَدَّثَنَا هَاشِمٌ.

قال الحافظ رحمه الله في "المقدمة" ص(٣٦٧) بعد ذكره كلام الدارقطني قلت: قد أخرج البخاري حديث ابن أبي زائدة أثر حديث مكي، وعلق حديث أبي أسامة، وطريق الأموي أخرجها الإسماعيلي، والظاهر أن البخاري أخرجه على الاحتمال، لقرينة =

---

[1] هو يحيى كما جاء مصرحًا به عند ابن ماجه (ج٢ ص٤٧) وذكر الحافظ في "تهذيب التهذيب" من شيوخه هاشم بن هاشم.

٦٢- [وَأَخرَجَ مُسلِمٌ حَدِيثَ مَعمَرٍ عَن الزُّهرِيِّ، عَن عَامِرِ بنِ سَعدٍ][١] عَن سَعدٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَمَّى الوَزَغَ فُوَيسِقًا.

قَالَ: خَالَفَهُ مَالِكٌ وَيُونُسَ وَعُقَيلٌ؛ رَوَوهُ عَن الزُّهرِيِّ، عَن سَعدٍ مُرسَلًا. وَرَوَاهُ عَبَّادُ بنُ إِسحَاقَ[٢]، عَن عُمَرَ بنِ سَعِيدٍ[٣]، عَن الزُّهرِيِّ، مِثلَ مَعمَرٍ.

=معرفة عامر بن سعد بحديث أبيه، وصحة سماع هاشم منه ومن سعيد جميعًا. اهـ

أقول: الذي يظهر لي والله أعلم هو ترجيح رواية هاشم عن سعيد لرجحان من رواها في العدد، وهم: يحي بن أبي زائدة وهو ثقة متقن كما في "التقريب"، وحماد بن أسامة وهو ثقة ثبت ربما دلس، وكان بآخره يحدث من كتب غيره، ويحي بن سعيد الأموي، فثلاثتهم أرجح من مكي بن إبراهيم الثقة الثبت كما في "التقريب"، ويحتمل أن مكي بن إبراهيم أيضًا سلك الْجَادَّةَ، وغيره سلك غير الجادة، فروايتهم مقدمة، والله أعلم.

٦٢- **الحديث الثاني والستون:** قال مسلم رحمه الله (ج١٤ ص٢٣٧) مع النووي في الشواهد: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَبدُ بْنُ حُمَيْدٍ، قَالا: أَخْبَرَنَا عبدالرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَامِرِ بنِ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِقَتْلِ الوَزَغِ وَسَمَّاهُ فُوَيْسِقًا.

هذا الحديث من الأحاديث التي لم يجب النووي على الدارقطني، فالدارقطني رحمه الله =

---

[١] ما بين المعكوفين ليس في (ز).

[٢] عباد بن إسحاق هو عبدالرحمن بن إسحاق القرشي العامري (بخ م ٤) روى عن عمر بن سعيد ابن شرحة، كما في ترجمته في "تهذيب الكمال".

[٣] في (ز): عامر بن سعد، وصوابه: عمر بن سعيد كما في ترجمة عبدالرحمن. وعمر بن سعيد ترجمته في "الميزان".

٦٣- وَأَخرَجَ مُسلِمٌ حَدِيثَ إِسمَاعِيلَ، عَن مُحَمَّدِ بنِ سَعدٍ، عَن أَبِيهِ، «الشَّهرُ هَكَذَا».

وَأَرسَلَهُ يَحيَى وَوَكِيعٌ عَن إِسمَاعِيلَ.

=يفيد أن معمرًا وعمر بن سعيد وَصَلاَهُ عن الزهري، وأن مالكًا ويونس وعقيلاً أرسلوه.

أما يونس فقد جاء عنه الشك في وصله كما في "النكت الظراف" للحافظ ابن حجر (ج٣ ص٢٢٩) قال رَحِمَهُ اللهُ بعد قول المزي رَحِمَهُ اللهُ: حديث قتل الأوزاغ... -إلى أن قال المزي- رواه يونس عن الزهري عن عروة عن عائشة، قال الحافظ: قلت: وقد رواه ابن وهب عن يونس عن الزهري فقال: أراه عن عامر بن سعد عن أبيه. اهـ

فيونس قد اختلف عليه فيه فتبقى الموازنة بين معمر وعمر بن سعيد، ومالك وعقيل، أما عمر بن سعيد فقال الحافظ الذهبي في "الميزان": لين تكلم فيه ابن حبان وابن عدي، فقال ابن عدي: أحاديثه عن الزهري ليست مستقيمة... -إلى أن قال-: قال ابن عدي: عمر في بعض رواياته يخالف الثقات. اهـ

أما الموازنة بين معمر ومالك وعقيل فمالك وعقيل أرجح من معمر كما يعلم من تراجمهم من "تقريب التهذيب"، فعلى هذا: تكون رواية مالك وعقيل هي المحفوظة، وتعتبر رواية معمر شاذة، وعذر مسلم أنه ذَكَرَه شاهدًا لحديث أم شريك ثم استشهد له بحديث عائشة وأبي هريرة، فهما يعتبران شاهدين له، والله أعلم.

٦٣- الحديث الثالث والستون: قال مسلم رَحِمَهُ اللهُ (ج٧ ص١٩٦) مع النووي في الشواهد: حَدَّثَنَا أبوبَكرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بِشْرٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي خَالِدٍ، حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ سَعْدِ بنِ أَبِي وَقَّاصٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ: ضَرَبَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِيَدِهِ عَلَى الأُخْرَى فَقَالَ: «**الشَّهْرُ هَكَذَا وَهَكَذَا**» ثُمَّ نَقَصَ فِي الثَّالِثَةِ إِصْبَعًا.

وحدثني القاسم بن زكريا حدثنا حسين بن علي عن زائدة عن إسماعيل عن محمد بن سعد عن أبيه رَضِيَ اللهُ عَنْهُ عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ... فذكره. =

= ثم ذكره بسنده من حديث ابن المبارك عن إسماعيل به.

هذا الحديث من الأحاديث التي لم يجب عنها النووي رَحِمَهُ اللهُ وقد أخرجه النسائي (ج٤ ص١١٢) فقال رَحِمَهُ اللهُ: ذكر الاختلاف على إسماعيل في خبر سعد بن مالك، ثم ذكره من طريق محمد بن بشر وعبدالله بن المبارك متصلاً وعقَّب الطريقين بقوله: ورواه يحيي بن سعيد وغيره عن إسماعيل عن محمد بن سعد عن النبي ﷺ: أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ سُلَيْمَانَ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، عَنْ مُحَمَّدِ بنِ سَعْدِ بنِ أبي وَقَّاصٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**الشَّهْرُ هَكَذَا وَهَكَذَا وَهَكَذَا**» وَصَفَّقَ مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدٍ بِيَدَيْهِ يَنْعَتُهَا ثَلاثًا، ثُمَّ قَبَضَ فِي الثَّالِثَةِ الإِبْهَامَ فِي الْيُسْرَى.

قَالَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ: قُلْتُ لإِسْمَاعِيلَ: عَنْ أَبِيهِ؟ قَالَ: لا. اهـ

وقال ابن أبي حاتم في "العلل" (ج١ ص٢٥٥): سألت أبي عن حديث رواه ابن المبارك وخالد الواسطي عن إسماعيل بن أبي خالد عن محمد بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ... وذكر الحديث، ورواه وكيع ويحيي القطان فقالا: عن إسماعيل بن أبي خالد عن محمد بن سعد أن النبي ﷺ مرسل، قال أبي: المتصل عن محمد بن سعد عن أبيه عن النبي ﷺ أشبه؛ لأن الثقات قد اتفقوا عليه. اهـ

وهذا الذي قاله أبوحاتم رَحِمَهُ اللهُ هو الصواب؛ لأن الذين وصلوه ثقات أثبات ومعهم زيادة، ولعل إسماعيل كان يحدث به على الوجهين، وأما ما ذكره النسائي عن إسماعيل أنه سئل هل فيه: عن أبيه، أي: عن سعد فقال: لا، فلعله نسي، ولا يضر هذا الحديث كما في "نخبة الفكر" وشرحها ص(٢٣) إلا أن يجحد الشيخ ولا جحود هنا، والله أعلم.

فَتَحَصَّلَ من هذا: رجحان رواية مسلم المتصلة، كما قاله أبوحاتم.

٦٤- وَأَخرَجَ البُخَارِيُّ عَن سُلَيمَانَ بنِ حَربٍ، عَن مُحَمَّدِ بنِ طَلحَةَ، عَن أَبِيهِ، عَن مُصعَبٍ: رَأَى سَعدٌ أَنَّ لَهُ فَضلاً، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ... .

وَهَذَا مُرسَلٌ.

٦٤- **الحديث الرابع والستون**: قال البخاري رحمه الله (ج٦ ص٨٨) مع «الفتح» ط س: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ طَلحَةَ، عَنْ طَلحَةَ(١)، عَنْ مُصْعَبِ بنِ سَعْدٍ، قَالَ: رَأَى سَعْدٌ رضي الله عنه أَنَّ لَهُ فَضْلاً عَلَى مَنْ دُونَهُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**هَل تُنْصَرُونَ وَتُرْزَقُونَ إِلَّا بِضُعَفَائِكُمْ؟!**».

قال الحافظ في «الفتح»: ثم إن صورة هذا السياق مرسل؛ لأن مصعبًا لم يدرك زمان هذا القول، لكن هو محمول على أنه سمع ذلك من أبيه، وقد وقع التصريح عن مصعب بالرواية له عن أبيه عند الإسماعيلي، فأخرجه من طريق معاذ بن هانئ(٢)، حدثنا محمد بن طلحة فقال فيه: عن مصعب بن سعد عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ. فذكر المرفوع دون ما في أوله، وكذا أخرجه هو والنسائي(٣) من طريق مِسْعَرٍ عن طلحة بن مصرف عن مصعب عن أبيه ولفظه: أنه ظن أن له فضلاً على من دونه، الحديث، ورواه عمرو بن مرة عن مصعب بن سعد عن أبيه مرفوعًا أيضًا لكنه اختصره ولفظه: «**ينصر المسلمون بدعاء المستضعفين**» أخرجه أبونعيم في ترجمته في «الحلية»(٤) من رواية عبدالسلام بن حرب عن أبي خالد الدَّالَانِيِّ عن عمرو بن مرة وقال: غريب من حديث عمرو تفرد به عبدالسلام. انتهى

وذكر الحافظ أيضًا في «مقدمة الفتح» نحو هذا، وزاد: وفي الجزء السادس من =

---

(١) هو ابن مصرف، وهو والد محمد بن طلحة الراوي عنه.

(٢) ثقة من كبار العاشرة، كما في «التقريب». (٣) (ج٦ ص٣٧ و٣٨) وسنده صحيح.

(٤) (ج٥ ص١٠٠) وفي سنده محمد بن إبراهيم بن زياد، ترجمته في «تاريخ بغداد» (ج١ ص٤٠٤-٤٠٧) متروك، ترجمته أيضًا في «الميزان» وأبوخالد الدالاني هو يزيد بن عبدالرحمن، قال الحافظ في «التقريب»: صدوق يخطئ كثيرًا، وكان يدلس، من السابعة.

٦٥- وَأَخرَجَ مُسلِمٌ حَدِيثَ حُمَيدِ بنِ عَبدِالرَّحمَنِ الحِميَرِيِّ، عَن ثَلاثَةِ نَفَرٍ مِن وَلَدِ سَعدٍ.

وَهَذَا أَسنَدَهُ الثَّقَفِيُّ عَن أَيُّوبَ، عَن عَمرِو بنِ سَعِيدٍ[١]، عَن حُمَيدٍ الحِميَرِيِّ، عَن ثَلاثَةٍ كُلُّهُم يُحَدِّثُ عَن أَبِيهِ، وَقَالَ حَمَّادٌ: عَن أَيُّوبَ، عَن عَمرٍو، عَن حُمَيدٍ، عَن ثَلاثَةٍ قَالُوا: مَرِضَ سَعدٌ مُرسَلاً.

وَقَالَ هِشَامٌ: عَن مُحَمَّدٍ، عَن حُمَيدٍ، عَن ثَلاثَةٍ مِن بَنِي سَعدٍ، أَنَّ سَعدًا... أَخرَجَهَا كُلَّهَا مُسلِمٌ[٢].

=حديث أبي محمد بن صاعد من حديث مصعب بن سعد عن أبيه أنه رأى... فذكره، وقد ترك الدارقطني أحاديث في الكتاب من هذا الجنس لم يتتبعها. اهـ

قلت: سند البخاري مرسل كما يقول الدارقطني، وهو صحيح متصل من طرق أخرى كما أوضحه الحافظ رحمه الله. ولعل البخاري رحمه الله اعتمد الطريق المرسلة لتأييدها بالطرق الأخرى الموصولة.

٦٥- **الحديث الخامس والستون:** قال مسلم رحمه الله في المتابعات (ج١١ ص٨١) مع النووي: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عُمَرَ المَكِّيُّ، حَدَّثَنَا الثَّقَفِيُّ، عَنْ أَيُّوبَ السَّخْتِيَانِيِّ، عَنْ عَمْرِو بنِ سَعِيدٍ، عَنْ حُمَيْدِ بنِ عبدالرَّحْمَنِ الحِمْيَرِيِّ، عَنْ ثَلاثَةٍ مِنْ وَلَدِ سَعْدٍ، كُلُّهُمْ يُحَدِّثُهُ عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ عَلَى سَعْدٍ يَعُودُهُ بِمَكَّةَ فَبَكَى قَالَ: «**مَا يُبْكِيكَ؟**» فَقَالَ: قَدْ خَشِيتُ أَنْ أَمُوتَ بِالأَرْضِ الَّتِي هَاجَرْتُ مِنْهَا، كَمَا مَاتَ سَعْدُ بْنُ خَوْلَةَ. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**اللَّهُمَّ اشْفِ سَعْدًا، اللَّهُمَّ اشْفِ سَعْدًا**» ثَلاثَ مِرَارٍ، قَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّ لِي مَالاً كَثِيرًا وَإِنَّمَا يَرِثُنِي ابْنَتِي، أَفَأُوصِي بِمَالِي كُلِّهِ؟ =

---

(١) في (ب): ابن سعد، وهو ابن سعيد كما في (ز)، وكما تراه في سند مسلم.

(٢) في (ز) أخرجها كليهما مسلم.

=قَالَ: «لا» قَالَ: فَبِالثُّلُثَيْنِ؟ قَالَ: «لا» قَالَ: فَالنِّصْفُ؟ قَالَ: «لا» قَالَ: فَالثُّلُثُ؟ قَالَ: «الثُّلُثُ، وَالثُّلُثُ كَثِيرٌ، إِنَّ صَدَقَتَكَ مِنْ مَالِكَ صَدَقَةٌ، وَإِنَّ نَفَقَتَكَ عَلَى عِيَالِكَ صَدَقَةٌ، وَإِنَّ مَا تَأْكُلُ امْرَأَتُكَ مِنْ مَالِكَ صَدَقَةٌ، وَإِنَّكَ أَنْ تَدَعَ أَهْلَكَ بِخَيْرٍ -أَوْ قَالَ: بِعَيْشٍ- خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَدَعَهُمْ يَتَكَفَّفُونَ النَّاسَ» وَقَالَ بِيَدِهِ.

وحَدَّثَنِي أبوالرَّبِيعِ العَتَكِيُّ، حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ عَمْرِو بنِ سَعِيدٍ، عَنْ حُمَيْدِ بنِ عبدالرَّحْمَنِ الحِمْيَرِيِّ، عَنْ ثَلاثَةٍ مِنْ وَلَدِ سَعْدٍ قَالُوا: مَرِضَ سَعْدٌ بِمَكَّةَ فَأَتَاهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَعُودُهُ... بِنَحْوِ حَدِيثِ الثَّقَفِيِّ.

وحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا عبدالأَعْلَى، حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ حُمَيْدِ بنِ عبدالرَّحْمَنِ، حَدَّثَنِي ثَلاثَةٌ مِنْ وَلَدِ سَعْدِ بنِ مَالِكٍ كُلُّهُمْ يُحَدِّثُنِيهِ بِمِثْلِ حَدِيثِ صَاحِبِهِ، فَقَالَ: مَرِضَ سَعْدٌ بِمَكَّةَ فَأَتَاهُ النَّبِيُّ ﷺ يَعُودُهُ... بِمِثْلِ حَدِيثِ عَمْرِو بنِ سَعِيدٍ عَنْ حُمَيْدٍ الحِمْيَرِيِّ.

قال النووي رحمه الله: وفي الرواية الأخرى: عن حميد عن ثلاثة من ولد سعد قالوا: مرض سعد بمكة فأتاه رسول الله ﷺ يعوده... فهذه الرواية مرسلة، والأولى متصلة؛ لأن أولاد سعد تابعيون، وإنما ذكر مسلم هذه الروايات المختلفة في وصله وإرساله؛ ليبين اختلاف الرواة في ذلك، قال القاضي [عياض]: وهذا وشبهه من العلل التي وعد مسلم في خطبة كتابه أنه يذكرها في مواضعها، فظن ظانون أنه يأتي بها مفردة، وأنه توفي قبل ذكرها، والصواب أنه ذكرها في تضاعيف كتابه كما أوضحناه في أول هذا الشرح، ولا يقدح هذا الخلاف في صحة هذه الرواية، ولا في صحة أصل الحديث؛ لأن أصل الحديث ثابت من طرق من غير جهة حميد عن أولاد سعد، وثبت وصله عنهم في بعض الطرق التي ذكرها مسلم، وقد قدمنا في أول هذا الشرح أن الحديث إذا روي متصلاً ومرسلاً فالصحيح الذي عليه المحققون أنه محكوم باتصاله؛ لأنها زيادة ثقة، وقد عرّض الدارقطني بتضعيف هذه الرواية، وقد سبق الجواب عن اعتراضه الآن، وفي مواضع نحو هذا، والله أعلم. اهـ =

٦٦- وَأَخرَجَ البُخَارِيُّ حَدِيثَ يُونُسَ، عَن الزُّهرِيِّ، عَن أَبِي سَلَمَةَ، عَن أَبِي سَعِيدٍ، عَن النَّبِيِّ ﷺ: «**مَا بَعَثَ اللهُ مِن نَبِيٍّ إِلَّا كَانَت لَهُ بِطَانَتَانِ**».

قَالَ: وَقَالَ سُلَيَانُ بنُ بِلالٍ: عَن يَحيَى وَابنِ أَبِي عَتِيقٍ[1] وَمُوسَى، عَن الزُّهرِيِّ بِهَذَا.

وَوَقَفَهُ شُعَيبٌ عَن الزُّهرِيِّ.

وَقَالَ الأَوزَاعِيُّ وَمُعَاوِيَةُ بنُ سَلَّامٍ: عَن الزُّهرِيِّ، عَن أَبِي سَلَمَةَ، عَن أَبِي هُرَيرَةَ، عَن النَّبِيِّ ﷺ.

وَقَالَ ابنُ أَبِي الحُسَينِ[2] وَسَعِيدُ بنُ زِيَادٍ: عَن أَبِي سَلَمَةَ، عَن أَبِي سَعِيدٍ

= وأقول: الحاصل أن عبدالوهاب بن عبدالمجيد الثقفي رواه متصلًا، وتابعه وهيب كما في «مسند أحمد» (ج١ ص١٦٨) ورواه حماد بن زيد مرسلًا، وكذا محمد بن سيرين عن حميد، فالظاهر أن حميدًا تارة يرويه مرسلًا، وتارة ينشط ويرويه متصلًا، وأن الوصل والإرسال كلاهما صحيح، والله أعلم.

٦٦-**الحديث السادس والستون**: قال البخاري رحمه الله (ج١٣ ص١٨٩) ط س مع «الفتح»: حَدَّثَنَا أَصْبَغُ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**مَا بَعَثَ اللهُ مِنْ نَبِيٍّ وَلا اسْتَخْلَفَ مِنْ خَلِيفَةٍ إِلَّا كَانَتْ لَهُ بِطَانَتَانِ: بِطَانَةٌ تَأْمُرُهُ بِالمَعْرُوفِ وَتَحُضُّهُ عَلَيْهِ، وَبِطَانَةٌ تَأْمُرُهُ بِالشَّرِّ وَتَحُضُّهُ عَلَيْهِ، فَالمَعْصُومُ مَنْ عَصَمَ اللهُ تَعَالَى**». =

---

[1] هو محمد بن عبدالله بن أبي عتيق محمد بن عبدالرحمن بن أبي بكر الصديق، وموسى هو ابن عقبة كذا في «الفتح».

[2] هو عبدالله بن عبدالرحمن بن أبي حسين النوفلي المكي كذا في «الفتح».

مَوقُوفًا.

وَقَالَ عُبَيدُاللهِ[١] بنُ أَبِي جَعفَرٍ، عَن صَفوَانَ بنِ سُلَيمٍ، عَن أَبِي سَلَمَةَ، عَن أَبِي أَيُّوبَ[٢]، عَن النَّبِيِّ ﷺ.

= وَقَالَ سُلَيْمَانُ[٣]، عَنْ يَحْيَى، أَخْبَرَنِي ابْنُ شِهَابٍ بِهَذَا.

وَعَنِ ابْنِ أَبِي عَتِيقٍ وَمُوسَى، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ مِثْلَهُ، وَقَالَ شُعَيْبٌ: عَنِ الزُّهْرِيِّ، حَدَّثَنِي أَبوسَلَمَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَوْلَهُ، وَقَالَ الأَوْزَاعِيُّ وَمُعَاوِيَةُ بْنُ سَلامٍ: حَدَّثَنِي الزُّهْرِيُّ، حَدَّثَنِي أَبوسَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ.

وَقَالَ ابْنُ أَبِي حُسَيْنٍ، وَسَعِيدُ بْنُ زِيَادٍ[٤]: عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَوْلَهُ.

وَقَالَ عُبَيْدُاللهِ بْنُ أَبِي جَعْفَرٍ: حَدَّثَنِي صَفْوَانُ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ، قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ. اهـ

قال الحافظ في «الفتح» (ج١٣ ص١٩٢) ط س: قال الكرماني: محصل ما ذكره البخاري أن الحديث مرفوع من رواية ثلاثة أنفس من الصحابة. اهـ

وهذا الذي ذكره إنما هو بحسب صورة الواقعة، وأما على طريقة المحدثين فهو حديث واحد، واختُلف على التابعي في صحابيه، فأما صفوان فجزم بأنه عن أبي أيوب. وأما الزهري فاختُلف عليه هل هو أبوسعيد أو أبوهريرة؟ وأما الاختلاف في رفعه ووقفه فلا تأثير له؛ لأن مثله لا يقال من قبل الاجتهاد، فالرواية الموقوفة لفظًا مرفوعة حكمًا. =

---

(١) في (ب): عبدالله، والصواب: عبيدالله، كما في (ز) وكما تراه في سند البخاري.

(٢) في الأصلين: عن أيوب، والصواب: عن أبي أيوب كما في سند البخاري.

(٣) سليمان هو ابن بلال، ويحيى هو ابن سعيد الأنصاري، كما في «الفتح».

(٤) سعيد بن زياد هو الأنصاري المدني، روى عن جابر، وما له راو إلا سعيد بن أبي هلال، قال أبوحاتم الرازي: مجهول وما له في البخاري ذكر إلا في هذا الموضع. اهـ «فتح الباري».

٦٧- وَأَخرَجَ مُسلِمٌ مِن طَرِيقِ عِيَاضٍ، عَن أَبي سَعِيدٍ صَدَقَةَ الفِطرِ.
عَن مُحَمَّدِ بنِ رَافِعٍ، عَن عَبدِالرَّزَّاقِ، عَن مَعمَرٍ، عَن إِسمَاعِيلَ بنِ أُمَيَّةَ، عَن عِيَاضٍ، عَن أَبي سَعِيدٍ.

قَالَ: خَالَفَهُ سَعِيدُ بنُ سَلَمَةَ الصَّدَفِيُّ①، عَن إِسمَاعِيلَ بنِ أُمَيَّةَ، عَنِ

= ويرجح كونه عن أبي سعيد موافقةُ ابن أبي حسين وسعيد بن زياد لمن قال عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي سعيد، وإذا لم يبق إلا الزهري وصفوان فالزهري أحفظ من صفوان بدرجات، فمن ثَمَّ يظهر قوة نظر البخاري في إشارته إلى ترجيح طريق أبي سعيد، فلذلك ساقها موصولة، وأورد البقية بصيغ التعليق، إشارة إلى أن الخلاف المذكور لا يقدح في صحة الحديث، إما على الطريقة التي بينتها من الترجيح، وإما على تجويز أن يكون الحديث عند أبي سلمة على الأوجه الثلاثة، ومع ذلك فطريق أبي سعيد أرجح، والله أعلم.

ووجدت في «الأدب المفرد» للبخاري ما يترجح به رواية أبي سلمة عن أبي هريرة، فإنه أخرجه من طريق عبدالملك بن عمير عن أبي سلمة كذلك، في آخرِ حديثٍ طويلٍ. اهـ

وقال في "مقدمة الفتح" ص(٣٨١) ط س بعد ذكره كلام الدارقطني: قلت: حكى البخاري هذه الأوجه كلها وكأنه ترجح عنده طريق أبي سلمة عن أبي سعيد، فإن أكثر أصحاب الزهري رووه كذلك؛ ولأن الزهري أحفظ من صفوان بن سليم، والله أعلم. اهـ

٦٧- **الحديث السابع والستون**: قال مسلم رحمه الله (ج٧ ص٦٢) مع النووي في المتابعات: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا عبدالرَّزَّاقِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بنِ =

① كذا في الأصلين، والمذكور في الرواة عن إسماعيل هو سعيد بن مسلمة الأموي، فلعله تصحف، والأموي ضعيف كما في "التقريب".

الحَارِثِ بنِ أَبِي ذُبَابٍ، عَن عِيَاضٍ.

وَالحَدِيثُ محفُوظٌ عَن الحَارِثِ، وَرَوَاهُ أَيضًا عَنهُ ابنُ جُرَيجٍ وَغَيرُهُ.

وَعِندَ إِسمَاعِيلَ بنِ أُمَيَّةَ عَن المَقبُرِيِّ، عَن عِيَاضٍ، عَن أَبِي سَعِيدٍ: «**أَخوَفُ مَا أَخَافُ عَلَيكُمْ زَهْرَةُ الدُّنيا**»، وَلا نَعلَمُ إِسمَاعِيلَ رَوَى عَن عِيَاضٍ شَيئًا.

=أُمَيَّةَ، قَالَ: أَخْبَرَني عِيَاضُ بْنُ عبدالله بنِ سَعْدِ بنِ أبي السَّرْحِ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا سَعِيدٍ الخُدْرِيَّ يَقُولُ: كُنَّا نُخْرِجُ زَكَاةَ الفِطْرِ وَرَسُولُ اللهِ ﷺ فِينَا عَنْ كُلِّ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ، حُرٍّ وَمَمْلُوكٍ، مِنْ ثَلاثَةِ أَصْنَافٍ: صَاعًا مِنْ تَمْرٍ، وَصَاعًا مِنْ أَقِطٍ، وَصَاعًا مِنْ شَعِيرٍ، فَلَمْ نَزَل نُخْرِجُهُ كَذَلِكَ حَتَّى كَانَ مُعَاوِيَةُ، فَرَأَى أَنَّ مُدَّيْنِ مِنْ بُرٍّ تَعْدِلُ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ، قَالَ أبوسَعِيدٍ: فَأَمَّا أَنَا فَلا أَزَالُ أُخْرِجُهُ كَذَلِكَ.

وحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا عبدالرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنِ الحَارِثِ بنِ عبدالرَّحْمَنِ بنِ أبي ذُبَابٍ، عَنْ عِيَاضِ بنِ عبدالله بنِ أبي السَّرْحِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ قَالَ: كُنَّا نُخْرِجُ زَكَاةَ الفِطْرِ مِنْ ثَلاثَةِ أَصْنَافٍ: الأَقِطِ، وَالتَّمْرِ، وَالشَّعِيرِ. اهـ

قال النووي رحمه الله: قوله: هذا الحديث مما استدركه الدارقطني على مسلم فقال: خالف سعيد بن مسلمة معمرًا فيه؛ فرواه عن إسماعيل بن أمية عن الحارث بن عبدالرحمن بن أبي ذباب عن عياض، قال الدارقطني: والحديث محفوظ عن الحارث، قلت: وهذا الاستدراك ليس بلازم؛ فإن إسماعيل بن أمية صحيح السماع عن عياض، والله أعلم. اهـ

أقول: قد ثبت في "صحيح مسلم" تصريح إسماعيل أن شيخه عياضًا أخبره، وليس هناك ما يمنع؛ فهما مكيان، ووفاة عياض على رأس المائة كما في "التقريب" ووفاة إسماعيل سنة (١٤٤) وقيل (١٣٩) كما في "تهذيب التهذيب" ولم يذكر إسماعيل بالتدليس، والله أعلم.

٦٨- وَأَخرَجَ مُسلِمٌ عَن ابنِ مُثَنَّى، عَن عَبدِالأَعلَى، عَن هِشَامٍ، عَن مُحَمَّدٍ، عَن أَخِيهِ مَعبَدٍ(١)، عَن أَبِي سَعِيدٍ: العَزلَ.

قَالَ: لَم يُتَابَعْ هِشَامٌ، وَخَالَفَهُ أَيُّوبُ وَابنُ عَونٍ، عَن مُحَمَّدٍ، عَن عَبدِالرَّحمَنِ بنِ بِشرٍ(٢)، عَن أَبِي سَعِيدٍ، فَلَعَلَّ ابنَ سِيرِينَ حَفِظَهُ عَنهُمَا، وَاللهُ أَعلَمُ. وَأَخرَجَهَا كُلَّهَا مُسلِمٌ(٣).

٦٨- **الحديث الثامن والستون**: قال مسلم رَحِمَهُ اللهُ (ج١٠ ص١١) مع النووي: وحَدَّثَنِي أبوالرَّبِيعِ الزَّهْرَانِيُّ وَأبوكَامِلٍ الجَحْدَرِيُّ وَاللَّفْظُ لأَبِي كَامِلٍ قَالا: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ وَهُوَ ابْنُ زَيْدٍ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ عبدالرَّحْمَنِ بنِ بِشْرِ بنِ مَسْعُودٍ رَدَّهُ إِلَى أَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ قَالَ: سُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ عَنِ العَزْلِ فَقَالَ: «**لا عَلَيْكُمْ أَنْ لا تَفْعَلُوا ذَاكُمْ؛ فَإِنَّمَا هُوَ القَدَرُ**» قَالَ مُحَمَّدٌ: وَقَوْلُهُ: لا عَلَيْكُمْ، أَقْرَبُ إِلَى النَّهْيِ.

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ المُثَنَّى، حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ مُعَاذٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ عَوْنٍ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ عبدالرَّحْمَنِ بنِ بِشْرٍ الأَنْصَارِيِّ، قَالَ: فَرَدَّ الحَدِيثَ حَتَّى رَدَّهُ إِلَى أَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ، قَالَ: ذُكِرَ العَزْلُ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «**وَمَا ذَاكُمْ**» قَالُوا: الرَّجُلُ تَكُونُ لَهُ المَرْأَةُ تُرْضِعُ، فَيُصِيبُ مِنْهَا، وَيَكْرَهُ أَنْ تَحْمِلَ مِنْهُ، وَالرَّجُلُ تَكُونُ لَهُ الأَمَةُ فَيُصِيبُ مِنْهَا وَيَكْرَهُ أَنْ تَحْمِلَ مِنْهُ، قَالَ: «**فَلا عَلَيْكُمْ أَنْ لا تَفْعَلُوا ذَاكُمْ؛ فَإِنَّمَا هُوَ القَدَرُ**».

قَالَ ابْنُ عَوْنٍ: فَحَدَّثْتُ بِهِ الحَسَنَ، فَقَالَ: وَاللهِ! لَكَأَنَّ هَذَا زَجْرٌ.

وحَدَّثَنِي حَجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنِ ابْنِ عَوْنٍ، قَالَ: حَدَّثْتُ مُحَمَّدًا، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بِحَدِيثِ عبدالرَّحْمَنِ بنِ بِشْرٍ يَعْنِي حَدِيثَ العَزْلِ، فَقَالَ: إِيَّايَ حَدَّثَهُ عبدالرَّحْمَنِ بْنُ بِشْرٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ المُثَنَّى، حَدَّثَنَا =

---

(١) في (ب): سعيد، والصواب: معبد كما في (ز) وكما تراه في سند مسلم.

(٢) في الأصلين: عبدالرحمن بن قيس، وصوابه ابن بشر كما تراه في سند مسلم.

(٣) في (ز): وأخرجها كليهما مسلم.

٦٩- وَأَخرَجَ البُخَارِيُّ مِن حَدِيثِ ابنِ عُيَينَةَ، عَنِ الزُّهرِيِّ، عَن سَهلٍ: «فَرَّقَ بَينَ المُتَلاعِنَينِ».

وَهَذَا مِمَّا وَهِمَ فِيهِ ابنُ عُيَينَةَ مِن[1] أَصحَابِ الزُّهرِيِّ، قَالُوا: فَطَلَّقَهَا قَبلَ أَن يَأمُرَهُ النَّبِيُّ ﷺ، فَكَانَ فِرَاقُهُ إِيَّاهَا سُنَّةً.

وَلَم يَقُلْ أَحَدٌ مِنهُم أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ فَرَّقَ بَينَهُمَا.

=عَبدُالأَعْلَى، حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ مَعبَدِ بنِ سِيرِينَ، قَالَ: قُلنَا لأَبِي سَعِيدٍ: هَل سَمِعْتَ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَذْكُرُ فِي العَزْلِ شَيْئًا؟ قَالَ: نَعَمْ، وَسَاقَ الحَدِيثَ بِمَعْنَى حَدِيثِ ابْنِ عَوْنٍ إِلَى قَوْلِهِ: القَدَرُ.

هذا الحديث من الأحاديث التي لم يجب عنها النووي رحمه الله، والظاهر أن ابن سيرين حفظه عنهما؛ فإن هشامًا وهو ابن حسان من أثبت الناس في محمد بن سيرين، وقد توبع متابعة قاصرة كما في "صحيح مسلم"، قال مسلم رحمه الله: وحدثنا نصر بن علي الْجَهْضَمِيُّ، حدثنا بشر بن المفضل، حدثنا شعبة، عن أنس بن سيرين، عن معبد بن سيرين، عن أبي سعيد الخدري به. اهـ

والإمام الدارقطني ليس جازمًا بوهم هشام، بل في كلامه ما يوحي بأن محمدًا حفظه عن أخيه معبد، وعن عبدالرحمن بن بشر حيث قال: فلعل ابن سيرين حفظه عنهما.

وعلى هذا فلا انتقاد به على الإمام مسلم رضي الله عنه.

٦٩-**الحديث التاسع والستون**: قال البخاري رحمه الله (ج١٣ ص١٥٤) مع الفتح ط ح: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبدِاللهِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، قَالَ الزُّهْرِيُّ: عَنْ سَهْلِ بنِ سَعْدٍ، قَالَ: شَهِدْتُ المُتَلاعِنَيْنِ وَأَنَا ابْنُ خَمْسَ عَشْرَةَ سَنَةً، وَفُرِّقَ بَيْنَهُمَا.

قال الحافظ في "مقدمة الفتح" بعد ذكره كلام الدارقطني: قلت: لم أره عند =

---

(١) في (ز): لأنَّ، بدل: من.

٧٠- وَأَخرَجَ البُخَارِيُّ حَدِيثَ أَبِي غَسَّانَ[①]، عَن أَبِي حَازِمٍ، عَن سَهلٍ: «**إِنَّمَا الأَعمَالُ بِخَوَاتِيمِهَا**».

وَرَوَاهُ ابنُ أَبِي حَازِمٍ وَيَعقُوبُ بنُ عَبدِالرَّحمَنِ وَسَعِيدٌ الجُمَحِيُّ لَم يَقُولُوا هَذَا. وَأَخرَجَهُ مُسلِمٌ مِن حَدِيثِ يَعقُوبَ فَقَط.

=البخاري بتمامه، وإنما ذَكَرَ بِهذا الإسناد طرفًا منه وكأنه اختصره لهذه العلة فبطل الاعتراض عليه. اهـ

قلت: قد أخرج الموضع المنتقد وهو قوله: (فَفُرِّقَ بينهما)، فالظاهر صحة الاعتراض.

هذا بالنظر إلى رواية الزهري عن سهل، وإلا فقد جاء في حديث ابن عمر أن رجلًا قذف امرأته فأحلفهما النبي ﷺ ثم فرَّق بينهما. أخرجه البخاري (ج٩ ص٤٤٤) مع الفتح ط س ومسلم (ج١٠ ص١٢٧) مع النووي.

٧٠- **الحديث السبعون**: قال البخاري رَحِمَهُ اللهُ (ج١١ ص٣٣٠) مع الفتح ط س: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَيَّاشٍ الأَلْهَانِيُّ الحِمْصِيُّ، حَدَّثَنَا أبوغَسَّانَ، قَالَ: حَدَّثَنِي أبوحَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ بنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ، قَالَ: نَظَرَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى رَجُلٍ يُقَاتِلُ المُشْرِكِينَ، وَكَانَ مِنْ أَعْظَمِ المُسْلِمِينَ غَنَاءً عَنْهُمْ، فَقَالَ: «**مَنْ أَحَبَّ أَنْ يَنْظُرَ إِلَى رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ النَّارِ فَلْيَنْظُرْ إِلَى هَذَا**» فَتَبِعَهُ رَجُلٌ فَلَمْ يَزَل عَلَى ذَلِكَ حَتَّى جُرِحَ فَاسْتَعْجَلَ المَوْتَ، فَقَالَ بِذُبَابَةِ سَيْفِهِ فَوَضَعَهُ بَيْنَ ثَدْيَيْهِ فَتَحَامَلَ عَلَيْهِ حَتَّى خَرَجَ مِنْ بَيْنِ كَتِفَيْهِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**إِنَّ العَبدَ لَيَعْمَلُ فِيمَا يَرَى النَّاسُ عَمَلَ أَهْلِ الجَنَّةِ وَإِنَّهُ لَمِنْ أَهْلِ النَّارِ، وَيَعْمَلُ فِيمَا يَرَى النَّاسُ عَمَلَ أَهْلِ النَّارِ وَهُوَ مِنْ أَهْلِ الجَنَّةِ، وَإِنَّمَا الأَعْمَالُ بِخَوَاتِيمِهَا**».

قال الحافظ في "مقدمة الفتح" (ص٣٨٠) ط س بعد قول الدارقطني: إن أبا غسان تفرد بزيادة: «**وإنما الأعمال بالخواتيم**»، قلت: زادها أبوغسان وهو ثقة حافظ، فاعتمده البخاري. اهـ =

---

① في (ز): أبي عفان، والصواب ما في (ب)، وأبوغسان هو: محمد بن مطرف، قال الحافظ في "التقريب": ثقة من السابعة.

٧١- وَأَخرَجَ البُخَارِيُّ حَدِيثَ عَبدِالرَّحَمنِ بنِ عَبدِاللهِ بنِ دِينَارٍ، عَن أَبِي حَازِمٍ، عَن سَهلٍ: «**رِبَاطُ يَومٍ فِي سَبِيلِ اللهِ خَيرٌ مِنَ الدُّنيَا وَمَا فِيهَا**».

لَم يَقُل هَذَا غَيرُ عَبدِالرَّحَمنِ، وَغَيرُهُ أَثبَتُ مِنهُ، وَباَقِي الحَدِيثِ صَحِيحٌ.

= هذا وبالنظر إلى تراجم أبي غسان ومن خالفه يظهر أن رواية مَن خالف أبا غسان أرجح، فأبوغسان وهو محمد بن مطرف ثقة، وعبدالعزيز بن أبي حازم صدوق فقيه، ويعقوب بن عبدالرحمن ثقة وسعيد وهو ابن عبدالرحمن الجمحي صدوق له أوهام؛ فالذي يظهر لي هو ترجيح رواية الجماعة كما يقول الدارقطني، والله أعلم.

٧١- الحديث الحادي والسبعون: قال البخاري رَحِمَهُ اللهُ (ج٦ ص١٤) مع الفتح ط س: حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ[١]، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ بنِ سَعْدٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**الرَّوْحَةُ وَالغَدْوَةُ فِي سَبِيلِ اللهِ أَفْضَلُ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا**».

وقال ص(٨٥): حَدَّثَنَا عبدالله بْنُ مُنِيرٍ، سَمِعَ أَبَا النَّضْرِ، حَدَّثَنَا عبدالرَّحْمَنِ بْنُ عبدالله بنِ دِينَارٍ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ بنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «**رِبَاطُ يَوْمٍ فِي سَبِيلِ اللهِ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا عَلَيْهَا، وَمَوْضِعُ سَوْطِ أَحَدِكُمْ مِنَ الجَنَّةِ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا عَلَيْهَا، وَالرَّوْحَةُ يَرُوحُهَا العَبدُ فِي سَبِيلِ اللهِ أَوِ الغَدْوَةُ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا عَلَيْهَا**». اهـ

قال الحافظ في "المقدمة" ص(٣٦٢) ط س بعد ذكره كلام الدارقطني: قلت: عبدالرحمن بن عبدالله بن دينار يأتي الكلام عليه في الفصل بعد هذا، وقد تفرد بهذه الزيادة. اهـ

وقال في ترجمة عبدالرحمن بن عبدالله بن دينار المدني في "المقدمة" ص(٤١٧): قال الدوري عن ابن معين: في حديثه عندي ضعف، وقد حدث عنه يحيى القطان[٢]، =

---

(١) هو الثوري كما في "الفتح".

(٢) أي: ويحيى لا يروي إلا عن ثقة في الغالب، كما في "فتح المغيث" (ج١ ص٢٩٣).

٧٢- وَأَخرَجَ مُسلِمٌ حَدِيثَ ابنِ وَهبٍ، عَن أَبِي صَخْرٍ[١]، عَن أَبِي حَازِمٍ، عَن سَهلٍ: وَصفَ الجَنَّةِ.

وَلَم يُتَابَعْ عَلَيهِ، وَغَيرُهُ أَثبَتُ مِنهُ.

=ويكفيه رواية يحي عنه، وقال عمرو بن علي: لم أسمع عبدالرحمن بن مهدي يحدث عنه قط، وقال أبوحاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به، وقال ابن المديني: صدوق، وقال الدارقطني: خالف البخاري فيه الناس وليس هو بمتروك، وذكره ابن عدي في «الكامل» وأورد له أحاديث، وقال: بعض ما يرويه منكر مما لا يتابع عليه، وهو من جملة من يكتب حديثه من الضعفاء.

ثم قال الحافظ رَحِمَهُ اللهُ: قلت: احتج به البخاري -كما قال الدارقطني- وأبوداود والنسائي والترمذي، وقد تقدم ذكر الحديث الذي استُنكر منه مما خرَّج عنه البخاري، وهو التاسع والثلاثون من الفصل الذي قبل هذا. اهـ

وقال الحافظ في «التقريب»: صدوق يخطئ. فالظاهر أن حديثه في رتبة الحسن، ولكنه يعتبر هنا شاذًّا، والله أعلم.

٧٢- **الحديث الثاني والسبعون**: قال مسلم رَحِمَهُ اللهُ (ج١٧ ص١٦٦) مع النووي: حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ مَعْرُوفٍ وَهَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الأَيْلِيُّ، قَالا: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، حَدَّثَنِي أبوصَخْرٍ أَنَّ أَبَا حَازِمٍ حَدَّثَهُ قَالَ: سَمِعْتُ سَهْلَ بنَ سَعْدٍ السَّاعِدِيَّ يَقُولُ: شَهِدْتُ مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ مَجْلِسًا وَصَفَ فِيهِ الجَنَّةَ حَتَّى انْتَهَى، ثُمَّ قَالَ ﷺ فِي آخِرِ حَدِيثِهِ: «**فِيهَا مَا لا عَيْنٌ رَأَتْ، وَلا أُذُنٌ سَمِعَتْ، وَلا خَطَرَ عَلَى قَلبِ بَشَرٍ**» ثُمَّ اقْتَرَأَ هَذِهِ الآيَةَ: ﴿تَتَجَافَىٰ جُنُوبُهُمْ عَنِ ٱلْمَضَاجِعِ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ خَوْفًا وَطَمَعًا وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ * فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّآ أُخْفِىَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ جَزَآءًۢ بِمَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾[السجدة: ١٦].

هذا الحديث من الأحاديث التي لم يجب عنها النووي رَحِمَهُ اللهُ، فنرجع إلى ترجمة أبي =

---

[١] في (ب): عن أبي صخرة، والصواب: عن أبي صخر وهو حميد بن زياد.

٧٣- وَأَخرَجَ البُخَارِيُّ حَدِيثَ أُبَيِّ بنِ عَبَّاسِ بنِ سَهلِ بنِ سَعدٍ[1]، عَن أَبِيهِ، عَن جَدِّهِ، قَالَ: كَانَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَرَسٌ يُقَالُ لَهُ اللُّحَيفُ.

وَأُبَيٌّ هَذَا ضَعِيفٌ.

=صخر حميد بن زياد للنظر هل هو ممن يحتمل تفرده أم لا؟ قال الحافظ في «التقريب»: صدوق يهم.

وقال في «تهذيب التهذيب»: قال أحمد: ليس به بأس، وقال عثمان الدارمي عن يحيى: ليس به بأس، وقال إسحاق بن منصور وابن أبي مريم عن يحيى: ضعيف وكذا قال النسائي -إلى أن قال-: وقال الدارقطني: ثقة، وذكره ابن حبان في «الثقات».

وقال الحافظ الذهبي في «المغني»: ضعفه أحمد وابن معين في قول، ووثقه جماعة.

فهذه خلاصة أقوالهم، والجرح فيه غير مفسر، إلا ما ذكره ابن عدي كما في «تهذيب التهذيب» بعد أن روى له ثلاثة أحاديث: وهو عندي صالح، وإنما أنكر عليه هذان الحديثان: « **المؤمن يألف** » . وفي القدرية، وسائر أحاديثه أرجو أن يكون مستقيمًا. اهـ

فعلى هذا يكون حديثه حسنًا على أن الحديث ثابت في «الصحيحين» من حديث أبي هريرة في البخاري (ج٨ ص٥١٥) مع «الفتح» ط ح، ومسلم (ج١٧ ص١٦٦) مع النووي.

ثم وجدت لأبي صخر متابعًا وهو سعيد بن عبدالرحمن الجُمَحِيُّ، قال أبويعلى رحمه الله في «مسنده» (ج١٣ ص٤٩٦): ثنا يحيى بن أيوب ثنا سعيد بن عبدالرحمن عن أبي حازم عن سهل بن سعد فذكر حديثًا في وصف الجنة. وعن سهل بن سعد أنه سمع رسول الله ﷺ وهو يذكر الجنة يقول: « **فِيهَا مَا لَا عَينٌ رَأَتْ، وَلَا أُذُنٌ سَمِعَتْ، وَلَا خَطَرَ عَلَى قَلْبِ بَشَرٍ** » . اهـ

٧٣- **الحديث الثالث والسبعون:** قال البخاري رحمه الله (ج٦ ص٥٨) مع «الفتح» ط س: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عبدالله بنِ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا مَعْنُ بْنُ عِيسَى، حَدَّثَنَا=

---

[1] ليس في (ز): سهل بن سعد.

=أُبَيُّ بْنُ عَبَّاسِ بنِ سَهْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، قَالَ: كَانَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فِي حَائِطِنَا فَرَسٌ يُقَالُ لَهُ: اللُّحَيْفُ، قَالَ أَبُوعَبْدالله: وَقَالَ بَعْضُهُمْ: اللُّخَيْفُ. اهـ

قال الحافظ في «مقدمة الفتح» ص(٣٦٢) بعد ذكره كلام الدارقطني: قلت: سيأتي الكلام عليه في الفصل الآتي.

وقال في ترجمة أُبَي ص(٣٨٩): ضعفه أحمد وابن معين، وقال النسائي: ليس بالقوي. قلت: له عند البخاري حديث واحد في ذكر خيل النبي ﷺ كما قدمناه في الفصل الذي قبله في الحديث السابع والثلاثين، وقد تابعه عليه أخوه عبدالمهيمن بن العباس وروى له الترمذي وابن ماجه. اهـ

وقال الحافظ في «التقريب» في ترجمة أُبَيّ: ضعيف. اهـ

أقول: عبدالمهيمن لا يصلح للمتابعات، وقد قال الحافظ الذهبي في «ميزان الاعتدال» في ترجمته: قال البخاري: منكر الحديث، وقال النسائي: ليس بثقة، وقال الدارقطني: ليس بالقوي، فعلى هذا يكون الحديث ضعيفًا لتفرد أُبَيّ بن عباس، وليس هو ممن يحتمل تفرده.

وأما متابعة عبدالمهيمن فإنَّها لا تنفع وقد قال فيه البخاري: منكر الحديث، وقال النسائي: ليس بثقة، وقد قال السخاوي في «فتح المغيث» (ج١ ص٣٤١): والحكم في المراتب الأربع الأُوَل أنَّه لا يُحتَجُّ بواحد من أهلها، ولا يستشهد به ولا يُعتبر به، ومن بين المراتب الأربع: ليس بالثقة[1] كما قال الناظم:

ولـيس بالثقـة ثم رُدَّا حَدِيثُـهُ كـذا ضـعيفٌ جِـدًّا

وقال السخاوي أيضًا بعد كلام له: لكن قال البخاري: كل من قلت فيه: (منكر الحديث) لا يحتج به. وفي لفظ: لا تحل الرواية عنه. اهـ

---

(١) أي: ليس بثقة، وليس بالثقة في مرتبة واحدة عند السخاوي وغيره، انظر «فتح المغيث» (ج٢ ص١٢٢).

٧٤- وَأَخرَجَ مُسلِمٌ عَن أَبِي الطَّاهِرِ، عَنِ ابنِ وَهبٍ، عَن يُونُسَ، عَنِ الزُّهرِيِّ، أَخبَرَنِي عَبدُالرَّحمَنِ وَعَبدُاللهِ ابنَا[١] كَعبٍ، عَن سَلَمَةَ بنِ الأَكْوَعِ: لَمَّا كَانَ يَومُ خَيبَرَ قَاتَلَ أَخِي...

وَهَذَا يُقَالُ إِنَّ ابْنَ وَهْبٍ وَهِمَ فِيهِ؛ قَدْ خَالَفَهُ القَاسِمُ بنُ مَبرُورٍ؛ رَوَاهُ عَن يُونُسَ عَنِ الزُّهرِيِّ، عَن عَبدِالرَّحمَنِ بنِ كَعبٍ، عَن سَلَمَةَ وَهُوَ الصَّوَابُ، وَكَذَلِكَ رَوَاهُ غَيرُ وَاحِدٍ عَنِ الزُّهرِيِّ.

٧٤- **الحديث الرابع والسبعون**: قال مسلم رَحِمَهُ اللهُ (ج١٢ ص ١٦٩) مع النووي: وحَدَّثَنِي أبوالطَّاهِرِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، أَخْبَرَنِي عبدالرَّحْمَنِ وَنَسَبَهُ غَيْرُ ابْنِ وَهْبٍ فَقَالَ: ابْنُ عبدِاللهِ بنِ كَعْبِ بنِ مَالِكٍ أَنَّ سَلَمَةَ بنَ الأَكْوَعِ قَالَ: لَمَّا كَانَ يَوْمُ خَيْبَرَ قَاتَلَ أَخِي قِتَالًا شَدِيدًا مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَارْتَدَّ عَلَيْهِ سَيْفُهُ فَقَتَلَهُ، فَقَالَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللهِ ﷺ فِي ذَلِكَ وَشَكُّوا فِيهِ؛ رَجُلٌ مَاتَ فِي سِلاحِهِ، وَشَكُّوا فِي بَعْضِ أَمْرِهِ، قَالَ سَلَمَةُ: فَقَفَلَ رَسُولُ اللهِ ﷺ مِنْ خَيْبَرَ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، ائْذَنْ لِي أَنْ أَرْجُزَ لَكَ، فَأَذِنَ لَهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ، فَقَالَ عُمَرُ بْنُ الخَطَّابِ: أَعْلَمُ مَا تَقُولُ، قَالَ: فَقُلْتُ:

وَاللهِ لَوْلا اللهُ مَا اهْتَدَيْنَا ... وَلا تَصَدَّقْنَا وَلا صَلَّيْنَا

فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «صَدَقْتَ».

وَأَنْزِلَنْ سَكِينَةً عَلَيْنَا ... وَثَبِّتْ الأَقْدَامَ إِنْ لاقَيْنَا

وَالمُشْرِكُونَ قَدْ بَغَوْا عَلَيْنَا

قَالَ: فَلَمَّا قَضَيْتُ رَجَزِي قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**مَنْ قَالَ هَذَا؟**» قُلتُ: قَالَهُ أَخِي. فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**يَرحَمُهُ اللهُ**» قَالَ: قُلتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّ نَاسًا لَيَهَابُونَ الصَّلاةَ عَلَيهِ، يَقُولُونَ: مَاتَ بِسِلاحِهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**رَجُلٌ مَاتَ جَاهِدًا مُجَاهِدًا**» قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: ثُمَّ سَأَلْتُ ابنًا لِسَلَمَةَ بنِ الأَكوَعِ فَحَدَّثَنِي عَن أَبِيهِ مِثلَ =

---

[١] في (ز): ابن كعب بالإفراد.

=ذَلِكَ، غَيرَ أَنَّهُ قَالَ حِينَ قُلتُ: إِنَّ نَاسًا يَهَابُونَ الصَّلاةَ عَلَيْهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «كَذَبُوا، مَاتَ جَاهِدًا مُجَاهِدًا، **فَلَهُ أَجرُهُ مَرَّتَينِ**» وَأَشَارَ بِأَصبُعَيهِ.

قال النووي رَحِمَهُ اللَّهُ: هكذا هو في جميع نسخ "صحيح مسلم" وهو صحيح، وهذا من فضائل مسلم ودقيق نظره، وحسن خبرته، وعظيم إتقانه، وسبب هذا: أن أبا داود والنسائي وغيرهما من الأئمة رَوَوا هذا الحديث بهذا الإسناد عن ابن شهاب، قال: أخبرني عبدالرحمن وعبدالله بن كعب بن مالك عن سلمة. قال أبوداود[1]: قال أحمد بن صالح: الصواب عن عبدالرحمن بن عبدالله بن كعب. وأحمد بن صالح هذا هو شيخ أبي داود في هذا الحديث وغيره، وهو رَاوِيهِ عن ابن وهب.

قال الحفاظ: والوهم في هذا من ابن وهب، فجعل عبدالله بن كعب راويًا عن سلمة، وجعل عبدالرحمن راويًا عن عبدالله، وليس هو كذلك، بل عبدالرحمن يرويه عن سلمة، وإنما عبدالله والدُهُ، فذكر في نسبه، لا أنَّ له رواية في هذا الحديث.

فاحتاط مسلم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فلم يذكر في روايته (عبدالرحمن وعبدالله) كما رواه ابن وهب، بل اقتصر على عبدالرحمن ولم ينسبه؛ لأن ابن هب لم ينسبه، وأراد مسلم تعريفه فقال: قال غير ابن وهب: هو عبدالرحمن بن عبدالله بن كعب. فحصل تعريفه من غير إضافة للتعريف، إلى ابن وهب، وحَذَفَ مسلمٌ ذِكْرَ (عبدالله) من رواية ابن وهب، وهذا جائز، فقد اتفق العلماء على أنه إذا كان الحديث عن رجلين كان له حذف أحدهما والاقتصار على الآخر، فأجازوا هذا الكلام إذا لم يكن عذر، فإذا كان عذر بأن كان ذكر ذلك المحذوف غلطًا كما في هذه الصورة كان الجواز أولى. اهـ

وكلام النووي رَحِمَهُ اللَّهُ لا مزيد عليه إلا قوله: (قال الحفَّاظ: والوهم في هذا من ابن وهب فجعل عبدالله بن كعب راويًا عن سلمة، وجعل عبدالرحمن راويًا عن عبدالله ...) إلى آخره، فالصواب أن المنتَقَد هو أن يقرن بينهما كما في كلام الدارقطني في "التتبع"، وفي "سنن أبي داود" (ج٢ ص١٩) ط ح، وكما قرره النووي رَحِمَهُ اللَّهُ في آخر بَحثِهِ، فلعله سَبْقُ قلم منه، والله أعلم.

---

(١) في "سنن أبي داود" (ج٣ ص٤٤) ط س. وذكره الخطيب بسنده في "الكفاية" ص (٣٦٢).

٧٥- وَأَخرَجَ البُخَارِيُّ عَن آدَمَ، عَن ابنِ أَبِي ذِئبٍ، عَن المَقبُرِيِّ، عَن أَبِيهِ، عَن ابنِ وَدِيعَةَ، عَن سَلمَانَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ في غُسلِ الجُمُعَةِ[١].

قَالَ: وَقَد اختُلِفَ عَنِ ابنِ أَبِي ذِئبٍ فِيهِ أَيضًا.

وَقَالَ ابنُ عَجلانَ: عَن سَعِيدٍ، عَن أَبِيهِ، عَن ابنِ وَدِيعَةَ، عَن أَبِي ذَرٍّ.

وَقِيلَ: عَن عُبَيدِاللهِ، عَن سَعِيدٍ، عَن أَبِي هُرَيرَةَ، قَالَهُ عَبدُاللهِ[٢] بنُ رَجَاءٍ.

وَرَوَى الدَّرَاوَردِيُّ[٣] عَن عُبَيدِاللهِ، عَن سَعِيدٍ، عَن النَّبِيِّ ﷺ.

وَقَالَ الضَّحَّاكُ بنُ عُثمَانَ: عَنِ المَقبُرِيِّ، عَن أَبِي هُرَيرَةَ.

وَقَالَ أَبُومَعشَرٍ: عَنِ المَقبُرِيِّ، عَن أَبِيهِ، عَن أَبِي وَدِيعَةَ، عَن النَّبِيِّ ﷺ.

٧٥- **الحديث الخامس والسبعون:** قال البخاري رحمه الله (ج٢ ص٣٧٠) ط س: حَدَّثَنَا آدَمُ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذِئْبٍ، عَنْ سَعِيدٍ المَقْبُرِيِّ، قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبِي، عَنِ ابْنِ وَدِيعَةَ[٤]، عَنْ سَلمَانَ الفَارِسِيِّ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**لا يَغْتَسِلُ رَجُلٌ يَوْمَ الجُمُعَةِ، وَيَتَطَهَّرُ مَا اسْتَطَاعَ مِنْ طُهْرٍ، وَيَدَّهِنُ مِنْ دُهْنِهِ، أَوْ يَمَسُّ مِنْ طِيبِ بَيْتِهِ، ثُمَّ يَخْرُجُ فَلا يُفَرِّقُ بَيْنَ اثْنَيْنِ، ثُمَّ يُصَلِّي مَا كُتِبَ لَهُ، ثُمَّ يُنْصِتُ إِذَا تَكَلَّمَ الإِمَامُ، إِلَّا غُفِرَ لَهُ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الجُمُعَةِ الأُخْرَى**».

قال الحافظ رحمه الله في "مقدمة الفتح" (ص٣٥٢) بعد ذكره كلام الدارقطني رحمه الله: ورواه البخاري أيضًا من حديث ابن المبارك عن ابن أبي ذئب به[٥]. =

---

(١) في (ز): غسل يوم الجمعة.

(٢) في (ب): عبيدالله، والصواب: عبدالله كما في (ز).

(٣) في (ب): وإن سلم الدراوردي، ولعله تصحف عن قوله: وأرسله الدراوردي.

(٤) هو عبدالله، كذا في "الفتح".

(٥) (ج٣ ص٤٣) عن سعيد، عن أبيه، عن ابن وديعة، عن سلمان، فذكره. اهـ

= وقد اختلف فيه على ابن أبي ذئب أيضًا، فقال أبوعلي الحنفي فيما رويناه في "مسند الدارمي" عنه مثل رواية آدم، وكذا رويناه في "صحيح ابن حبان" من طريق عثمان بن عمر عن ابن أبي ذئب، ورواه أحمد في "مسنده" عن أبي النضر وحجاج بن محمد جميعًا عن ابن أبي ذئب كذلك، وقال أبوداود الطيالسي في "مسنده": عن ابن أبي ذئب عن سعيد عن أبيه عن عبيدالله بن عدي بن الخِيَارِ عن سلمان، وهذه رواية شاذة؛ لأن الجماعة خالفوه، ولأن الحديث محفوظ لعبدالله بن وديعة لا لعبيدالله بن عدي.

وأما ابن عجلان فلا يقارب ابن أبي ذئب في الحفظ، ولا تعلل رواية ابن أبي ذئب مع إتقانه في الحفظ برواية ابن عجلان مع سوء حفظه، ولو كان ابن عجلان حافظًا لأمكن أن يكون ابن وديعة سمعه من سلمان ومن أبي ذر، فحدَّث به مرة عن هذا، ومرة عن هذا.

وقد اختار ابن خزيمة في "صحيحه" هذا الجمع، وأخرج الطريقين معًا: طريق ابن أبي ذئب من مسند سلمان، وطريق ابن عجلان من مسند أبي ذر رضي الله عنهما.

وأما أبومعشر فضعيف، لا معنى للتعليل بروايته.

وأما رواية عبيدالله بن عمر فهو من الحفاظ، إلا أنه اختلف عليه كما ترى، فرواية الدراوردي لا تنافي رواية ابن أبي ذئب؛ لأنَّها قصرت عنها، فدل على أنه لم يضبط إسناده فأرسله[١].

ورواية عبدالله بن رجاء إن كانت محفوظة فقد سلك الجادة في أحاديث المقبري، فقال: عن أبي هريرة. فيجوز أن يكون للمقبري فيه إسناد آخر.

وقد وجدته في "صحيح ابن خزيمة" من رواية صالح بن كيسان عن سعيد =

---

(١) رواية الدراوردي عن عبيدالله منكرة، قاله النسائي كما في "تقريب التهذيب" فلا يعارض بها الرواية المتصلة.

=المقبري عن أبيه عن أبي هريرة.

وإذا تقرر ذلك عرف أن الرواية التي صححها البخاري أتقن الروايات، والله أعلم.اهـ

وقال ابن أبي حاتم في «العلل» (ج١ ص٢٠١): سألت أبي وأبا زرعة عن حديث رواه ابن أبي حازم، عن الضحاك بن عثمان، عن المقبري، عن عبدِاللهِ بن وديعة، عن سلمان، عن النبي ﷺ في غسل يوم الجمعة، قال المقبري: فحدَّثَ أبي عمارةَ بن عمرو بن حزم وأنا معه، فقال: أوهم ابن وديعة، سمعته من سلمان وهو يقول: وزيادة ثلاثة أيام.

قال أبي: ورواه ابن أبي ذئب، عن المقبري، عن عبيدالله بن وديعة، عن سلمان، عن النبي ﷺ، ولم يذكر الكلام الأخير، ورواه ابن عجلان، عن المقبري، عن أبيه، عن عبدالله بن وديعة، عن أبي ذر، عن النبي ﷺ.

قلت لأبي: أيها الصحيح؟ قال: اتفق نفسان على سلمان؛ وهو الصحيح.

قلت: فعبيدالله بن وديعة أو عبدالله؟ قال: الصحيح عبيدالله بن وديعة عن سلمان عن النبي ﷺ.

وقال أبوزرعة: حديث ابن أبي ذئب أصح؛ لأنه أحفظهم. قلت: عن سلمان؟ قال: نعم. قلت: فعبيدالله أصح أو عبدالله؟ قال: عبدالله بن وديعة أصح، قلت: فابن أبي ذئب يقول عبيدالله. قال: حفظي عنه عبدالله.

قلت لأبي: فإن يونس بن حبيب حدثنا عن أبي داود عن ابن أبي ذئب عن سعيد المقبري عن أبيه عن عبيدالله بن عدي بن الخيار عن سلمان عن النبي ﷺ؟

قال: أخطأ أبوداود، حدثنا آدم العسقلاني وغير واحد عن ابن أبي ذئب عن سعيد عن أبيه عن عبيدالله بن وديعة عن سلمان عن النبي ﷺ.

ثم قال ابن أبي حاتم رحمه الله: سألت أبي وأبا زرعة عن حديث رواه سليمان بن بلال عن صالح بن كيسان عن سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «**إِذَا كَانَ يَوْمُ الْجُمُعَةِ فَاغْتَسَلَ الرَّجُلُ وَتَطَيَّبَ، وَلَبِسَ مِنْ خَيْرِ مَا يَجِدُ، ثُمَّ** =

٧٦- وَأَخرَجَ مُسلِمٌ حَدِيثَ أَبِي مُعَاوِيَةَ، عَن دَاوُدَ، عَن أَبِي عُثْمَانَ، عَن سَلمَانَ، عَنِ النَّبِيِّ: «إِنَّ اللهَ خَلَقَ مِائَةَ رَحمَةٍ». اهـ

وَغيرُ أَبِي مُعَاوِيَةَ يُوقِفُهُ عَن دَاوُدَ[1].

= خَرَجَ إِلَى الصَّلَاةِ وَلَمْ يُفَرِّقْ بَيْنَ اثْنَيْنِ، ثُمَّ اسْتَمَعَ الْإِمَامَ، غُفِرَ لَهُ مَا بَيْنَ الْجُمُعَةِ إِلَى الْجُمُعَةِ وَزِيَادَة ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ»، فقالا: هذا خطأ هو عن سعيد المقبري عن أبيه عن عبدالله بن وديعة. قال: ابن عجلان: عن أبي ذر، وقال ابن أبي ذئب: عن سلمان الخير. وقال أبوزرعة حديث ابن عجلان أشبه. وقال أبي: حديث ابن أبي ذئب أشبه؛ لأنه قد تابعه الضحاك بن عثمان. قال أبي: قال يحي بن معين: ابن أبي ذئب أثبت في المقبرى من ابن عجلان.

قال أبي: وروى هذا الحديث أبومعشر عن سعيد المقبري عن أبيه عن أبي وديعة عن النبي ﷺ، أسقط أبومعشر من فوق ابن وديعة، وكنَّى ابن وديعة.

قال أبي: يقال: عبيدالله بن وديعة، ويقال: عبدالله. اهـ

وكلام هذين الحافظين رحمهما الله يؤيد صنيع البخاري، والله أعلم.

٧٦- **الحديث السادس والسبعون**: قال الإمام مسلم رحمه الله (ج١٧ ص٦٩) مع النووي: حَدَّثَنِي الحَكَمُ بْنُ مُوسَى، حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ مُعَاذٍ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ التَّيْمِيُّ، حَدَّثَنَا أبوعُثْمَانَ النَّهْدِيُّ، عَنْ سَلمَانَ الفَارِسِيِّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**إِنَّ للهِ مِائَةَ رَحْمَةٍ، فَمِنْهَا رَحْمَةٌ بِهَا يَتَرَاحَمُ الخَلْقُ بَيْنَهُمْ، وَتِسْعَةٌ وَتِسْعُونَ لِيَوْمِ القِيَامَةِ**».

وحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبدِالأَعْلَى، حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ، عَنْ أَبِيهِ بِهَذَا الإِسْنَادِ.

ثم قال متابعة: حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا أبومُعَاوِيَةَ، عَنْ دَاوُدَ بنِ أَبِي هِنْدٍ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ، عَنْ سَلمَانَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**إِنَّ اللهَ خَلَقَ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ مِائَةَ رَحْمَةٍ، كُلُّ رَحْمَةٍ طِبَاقَ مَا بَيْنَ السَّمَاءِ وَالأَرْضِ، فَجَعَلَ مِنْهَا فِي** =

---

[1] في الأصلين: عن أبي داود، وصوابه: عن داود كما تراه في سند مسلم.

٧٧- وَأَخرَجَا جَمِيعًا حَدِيثَ مَالِكٍ، عَن يَزِيدَ بنِ رُومَانَ، عَن صَالِحِ بنِ خَوَّاتٍ، عَمَّنْ صَلَّى مَعَ النَّبِيِّ ﷺ①.

=الأَرْضِ رَحْمَةً، فَبِهَا تَعْطِفُ الوَالِدَةُ عَلَى وَلَدِهَا، وَالوَحْشُ وَالطَّيْرُ بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ، فَإِذَا كَانَ يَوْمُ القِيَامَةِ أَكْمَلَهَا بِهَذِهِ الرَّحْمَةِ».

هذا الحديث من الأحاديث التي لم يجب عنها النووي رحمه الله، والطريق المنتقدة كما ترى في المتابعة، ومما لا يقال بالرأي، ولا يقال: إن سلمان قد قرأ في كتب أهل الكتاب، وهم يشترطون فيما له حكم الرفع ألّا يكون الصحابي قد أخذ عن أهل الكتاب، فإننا نقول: الرواية الأولى التي صح سندها مرفوعة إلى رسول الله ﷺ تدل على أنه لم يأخذ الثانية عن أهل الكتاب، على أنه قد جاء في "الصحيحين" عن أبي هريرة عن النبي ﷺ في البخاري (ج١٠ ص٤٣١) ومسلم (ج١٧ ص٦٨) ولفظه في البخاري: «جَعَلَ اللهُ الرَّحْمَةَ فِي مِائَةِ جُزْءٍ، فَأَمْسَكَ عِنْدَهُ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ جُزْءًا، وَأَنْزَلَ فِي الأَرْضِ جُزْءًا وَاحِدًا، فَمِنْ ذَلِكَ الجُزْءِ تَتَرَاحَمُ الخَلْقُ، حَتَّى تَرْفَعَ الفَرَسُ حَافِرَهَا عَنْ وَلَدِهَا خَشْيَةَ أَنْ تُصِيبَهُ».

فالحاصل أن متن الحديث من أرفع درجات الصحيح، وعذر مسلم رحمه الله في إخراجه الطريق المنتقدة أنَّها في المتابعات، وهم يتساهلون في المتابعات كما أشار إلى ذلك في مقدمة "صحيحه" ونقلناه في المقدمة. ويحتمل أن مسلمًا ذكره ليبين علته، والله أعلم.

٧٧- **الحديث السابع والسبعون**: قال البخاري رحمه الله (ج٧ ص٤٢١) ط س: حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ يَزِيدَ بنِ رُومَانَ، عَنْ صَالِحِ بنِ خَوَّاتٍ، عَمَّنْ شَهِدَ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَوْمَ ذَاتِ الرِّقَاعِ صَلاةَ الخَوْفِ، أَنَّ طَائِفَةً صَفَّتْ مَعَهُ، وَطَائِفَةٌ وِجَاهَ العَدُوِّ، فَصَلَّى بِالَّتِي مَعَهُ رَكْعَةً، ثُمَّ ثَبَتَ قَائِمًا وَأَتَمُّوا لأَنْفُسِهِمْ، ثُمَّ انْصَرَفُوا فَصَفُّوا وِجَاهَ العَدُوِّ، وَجَاءَتِ الطَّائِفَةُ الأُخْرَى فَصَلَّى بِهِمُ الرَّكْعَةَ الَّتِي بَقِيَتْ مِنْ =

---

① في "مقدمة الفتح" (ص٣٦٩) نقلاً عن "التتبع": عمن صلى مع النبي ﷺ صلاة الخوف.

وَأَخرَجَاهُ مِن حَدِيثِ شُعبَةَ، عَن عَبدِالرَّحمَنِ بنِ القَاسِمِ، عَن أَبِيهِ، عَن صَالِحٍ، عَن سَهلِ بنِ أَبِي حَثمَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

وَأَخرَجَهُ البُخَارِيُّ وَحدَهُ مِن حَدِيثِ يَحيَى بنِ سَعِيدٍ، عَن القَاسِمِ، عَن صَالِحٍ، عَن سَهلٍ مَوقُوفًا.

=صَلاتِهِ، ثُمَّ ثَبَتَ جَالِسًا وَأَتَمُّوا لأَنْفُسِهِمْ، ثُمَّ سَلَّمَ بِهِمْ.

وقال ص(٤٢٢): حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ القَطَّانُ، عَنْ يَحْيَى بنِ سَعِيدٍ الأَنْصَارِيِّ، عَنِ القَاسِمِ بنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ صَالِحِ بنِ خَوَّاتٍ، عَنْ سَهْلِ بنِ أَبِي حَثْمَةَ قَالَ: يَقُومُ الإِمَامُ مُسْتَقْبِلَ القِبْلَةِ، وَطَائِفَةٌ مِنْهُمْ مَعَهُ، وَطَائِفَةٌ مِنْ قِبَلِ العَدُوِّ، وُجُوهُهُمْ إِلَى العَدُوِّ، فَيُصَلِّي بِالَّذِينَ مَعَهُ رَكْعَةً، ثُمَّ يَقُومُونَ فَيَرْكَعُونَ لِأَنْفُسِهِمْ رَكْعَةً، وَيَسْجُدُونَ سَجْدَتَيْنِ فِي مَكَانِهِمْ، ثُمَّ يَذْهَبُ هَؤُلاءِ إِلَى مَقَامِ أُولَئِكَ، ثُمَّ يَجِيءُ أُولَئِكَ فَيَرْكَعُ بِهِمْ رَكْعَةً، فَلَهُ ثِنْتَانِ، ثُمَّ يَرْكَعُونَ وَيَسْجُدُونَ سَجْدَتَيْنِ.

حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ عبدالرَّحْمَنِ بنِ القَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ صَالِحِ بنِ خَوَّاتٍ، عَنْ سَهْلِ بنِ أبي حَثْمَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ... مِثْلَهُ.

حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدِاللهِ، حَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ يَحْيَى، سَمِعَ القَاسِمَ أَخْبَرَنِي صَالِحُ بْنُ خَوَّاتٍ، عَنْ سَهْلٍ، حَدَّثَهُ قَوْلَهُ.

وأخرجه مسلم (ج٦ ص١٢٨) من حديث شعبة، عن عبدالرحمن بن القاسم، عن أبيه، عن صالح بن خوات، عن سهل بن أبي حثمة، أن رسول الله ﷺ...، وذكر الحديث.

ومن حديث مالك المتقدم عند البخاري.

قال الحافظ رَحِمَهُ اللهُ في «مقدمة الفتح» ص(٣٦٩ ط س) بعد ذكره كلام الدارقطني: قلت: واختلف فيه على صالح اختلافًا آخر؛ فقيل عنه عن أبيه، وهذه رواية أبي أويس عن يزيد بن رومان، أخرجها ابن منده في «المعرفة»، فيحتمل أن يُفسَّر به =

٧٨- وَأَخرَجَ مُسلِمٌ حَدِيثَ حَمَّادٍ، عَن ثَابِتٍ، عَنِ ابنِ أَبي لَيلَى، عَن صُهَيبٍ: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا۟ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ مَرفُوعًا.

وَرَوَاهُ حَمَّادُ بنُ زَيدٍ، عَن ثَابِتٍ، عَن ابنِ أَبي لَيلَى قَولَهُ.

=المبهم في رواية مالك، وأما تعارض الرفع والوقف في حديث سهل فالرفع مشهور عنه، والله أعلم. اهـ

وذكر في «الإصابة» في ترجمة خوات نحو ذلك، وقال في آخره: فلعل صالحًا سمعه من اثنين. اهـ

وذكر في «الفتح» (ج٧ ص٤٢٢) مثله.

٧٨- **الحديث الثامن والسبعون**: قال مسلم رَحِمَهُ اللهُ (ج٣ ص١٦) مع النووي: حَدَّثَنَا عُبَيْدُاللهِ بْنُ عُمَرَ بْنِ مَيْسَرَةَ، قَالَ: حَدَّثَنِي عبدالرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ ثَابِتٍ البُنَانِيِّ، عَنْ عبدالرَّحْمَنِ بنِ أبي لَيْلَى، عَنْ صُهَيْبٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**إِذَا دَخَلَ أَهْلُ الجَنَّةِ الجَنَّةَ قَالَ: يَقُولُ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: تُرِيدُونَ شَيْئًا أَزِيدُكُمْ؟ فَيَقُولُونَ: أَلَمْ تُبَيِّضْ وُجُوهَنَا، أَلَمْ تُدْخِلنَا الجَنَّةَ، وَتُنَجِّنَا مِنَ النَّارِ؟** قَالَ: **فَيَكْشِفُ الحِجَابَ، فَمَا أُعْطُوا شَيْئًا أَحَبَّ إِلَيْهِمْ مِنَ النَّظَرِ إِلَى رَبِّهِمْ عَزَّ وَجَلَّ**».

حَدَّثَنَا أبوبَكْرِ بْنُ أبي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، عَنْ حَمَّادِ بنِ سَلَمَةَ، بِهَذَا الإِسْنَادِ، ثُمَّ تَلا هَذِهِ الآيَةَ: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا۟ ٱلْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ [يونس:٢٦].

قال النووي رَحِمَهُ اللهُ: هذا الحديث هكذا رواه الترمذي والنسائي وابن ماجه وغيرهم، من رواية حماد بن سلمة عن ثابت عن ابن أبي ليلى عن صهيب عن النبي ﷺ، قال أبوعيسى الترمذي وأبومسعود الدمشقي وغيرهما: لم يروِهِ هكذا مرفوعًا عن ثابت غير حماد بن سلمة، ورواه سليمان بن المغيرة وحماد بن زيد وحماد بن واقد: عن ثابت عن ابن أبي ليلى من قوله، ليس فيه ذكر النبي ﷺ ولا ذكر صهيب.

ثم ذكر النووي رَحِمَهُ اللهُ أن الرفع والوصل زيادة، وأنه يجب قبولها، وقد تقدم كلامه غير مرة. اهـ مختصرًا. =

= الذين يروونه مقطوعًا:

١) حماد بن زيد: عند ابن خزيمة في "التوحيد" ص(١٨٢)، وعند الدارمي في "الرد على الجهمية" ص(٥٢)، وعند ابن جرير في "التفسير" (ج١١ ص١٠٥).

٢) معمر بن راشد: عند ابن خزيمة أيضًا، وابن جرير (ج١١ ص١٠٦).

٣) سليمان بن المغيرة: عند ابن خزيمة، وابن جرير.

٤) حماد بن واقد: كما تقدم في كلام النووي وكما سيأتي في كلام الحافظ المزي.

آراء العلماء حول هذا الحديث:

حديث صهيب أخرجه الإمام الترمذي رحمه الله (ج٤ ص٣٤٩) ط الاتحاد العربي، ولم يصححه ولم يحسنه، بل قال عَقِبَهُ: حديث حماد هكذا رواه الناس عن حماد مرفوعًا، وروى سليمان بن المغيرة هذا الحديث عن ثابت عن عبدالرحمن بن أبي ليلى قوله، ولم يذكر فيه عن صهيب عن النبي ﷺ. اهـ

ونقل الحافظ رحمه الله كلام الترمذي في "الفتح" (ج٨ ص٣٤٧) ط س وسكت عليه، بل ذكر أن معمرًا رواه عن ثابت عند عبدالرزاق وحماد بن زيد عند الطبري. اهـ

يعني أنَّهما روياه مقطوعًا كما رواه سليمان بن المغيرة. وقال الحافظ المزي في "تحفة الأشراف" (ج٤ ص١٩٨) بعد عزو الحديث المرفوع إلى مخرِّجه: قال أبومسعود: رواه حماد بن زيد وسليمان بن المغيرة وحماد بن واقد: عن ثابت عن ابن أبي ليلى قوله ليس فيه صهيب ولا النبي ﷺ. اهـ

وبعد: فالذي يظهر لي هو ترجيح رواية الجماعة، وإن كان حماد بن سلمة أثبت الناس في ثابت؛ فإنه تغير حفظه بآخره كما في "تقريب التهذيب" والخطأ إلى الواحد أقرب منه إلى الجماعة، والله أعلم.

٧٩- وَأَخرَجَ مُسلِمٌ حَدِيثَ ابنِ جُرَيجٍ، عَنِ ابنِ المُنكَدِرِ، عَن مُعَاذِ بنِ عَبدِالرَّحمَنِ، عَن أَبِيهِ، عَن طَلحَةَ في لَحمِ الصَّيدِ.

وَقَد كَتَبْنَا عِلَلَهُ.

٧٩- **الحديث التاسع والسبعون**: قال مسلم رحمه الله (ج٨ ص١١١ و١١٢) مع النووي: حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ المُنْكَدِرِ، عَنْ مُعَاذِ بنِ عبدِالرَّحْمَنِ بنِ عُثْمَانَ التَّيْمِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: كُنَّا مَعَ طَلحَةَ بنِ عُبَيْدِاللهِ وَنَحْنُ حُرُمٌ فَأُهْدِيَ لَهُ طَيْرٌ، وَطَلحَةُ رَاقِدٌ، فَمِنَّا مَنْ أَكَلَ، وَمِنَّا مَنْ تَوَرَّعَ، فَلَمَّا اسْتَيْقَظَ طَلحَةُ وَفَّقَ مَنْ أَكَلَهُ، وَقَالَ: أَكَلنَاهُ مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ. اهـ

هذا الحديث من الأحاديث التي لم يجب عنها النووي رحمه الله، وقد أخرجه الإمام أحمد (ج١ ص١٦١ و١٦٢)، والنسائي (ج٥ ص١٤٣)، والدارمي (ج٢ ص٣٩)، والبيهقي (ج٥ ص١٨٨)، والطحاوي (ج٢ ص١٧١)، وأبونعيم في «الحلية» (ج٨ ص٣٨٤) وقال: صحيح ثابت أخرجه مسلم، ويعقوب الفسوي في «المعرفة والتاريخ» (ج١ ص٢٧٦) كل هؤلاء من طريق ابن جريج به.

وأخرجه أبوداود الطيالسي (ج١ ص٢١٣) من «ترتيب المسند» من طريق سُفيَانَ، عَن مُحَمَّدِ بنِ المُنكَدِرِ، عَن شَيخٍ لَهُم، عَن طَلحَةَ بنِ عُبَيدِاللهِ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سُئِلَ عَن لَحمِ الصَّيدِ يُهدِيهِ الحَلالُ إِلى الحَرَامِ؟ فَرَخَّصَ فِيهِ.

وأخرجه الخطيب (ج٢ ص٩٦) في ترجمة محمد بن بيان، فقال الخطيب رحمه الله: أَخبَرَنِي الحُسَينُ بنُ عَلِيٍّ الصَّيمَرِيُّ، قَالَ: نَبَّأَنَا عَبدُاللهِ بنُ مُحَمَّدِ بنِ عَبدِاللهِ الحُلوَانِيُّ، قَالَ: نَبَّأَنَا أَبُوالعَبَّاسِ أَحمَدُ بنُ مُحَمَّدِ بنِ سَعِيدٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَحمَدُ بنُ يُوسُفَ بنِ يَعقُوبَ: قَالَ: نَبَّأَنَا مُحَمَّدُ بنُ بَيَانٍ وَهُوَ ابنُ حُمرَانَ المَدَائِنِيُّ، قَالَ: نَبَّأَنَا أَبِي وَمَروَانُ بنُ شُجَاعٍ وَسَعِيدُ بنُ مَسلَمَةَ، عَن أَبِي حَنِيفَةَ، عَن مُحَمَّدِ بنِ المُنكَدِرِ، عَن عُثمَانَ بنِ مُحَمَّدٍ، عَن طَلحَةَ بنِ عُبَيدِاللهِ، قَالَ: تَذَاكَرنَا لَحمَ الصَّيدِ يَأكُلُهُ المُحرِمُ وَالنَّبِيُّ ﷺ نَائِمٌ، فَارتَفَعَت أَصوَاتُنَا فَاستَيقَظَ فَقَالَ: «**فِيمَ تَنَازَعُونَ؟**» قُلنَا: فِي لَحمِ الصَّيدِ، فَأَمَرَنَا بِأَكلِهِ. =

= قَالَ: وَحَدَّثَنَا أَبِي، قَالَ: نَبَّأَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، وَسُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، عَنِ ابْنِ الْمُنْكَدِرِ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَبْدِالرَّحْمَنِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِاللهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَهُ. اهـ

فهذا ما وقفت عليه من الاختلاف.

أما حديث الخطيب فقد قال الحافظ الذهبي في ترجمة محمد بن بيان من «الميزان»: وعنه أحمد بن يوسف وحده بخبر منكر في أكل المحرم لحم الصيد.

ويبقى اختلاف ابن جريج وسفيان، فالظاهر أن المبهم في رواية سفيان هو معاذ بن عبدالرحمن المذكور في رواية ابن جريج، وَحَذْفُ عبدِالرحمنِ مِن رواية سفيان لا يضرُّ لأنه صحابي، وقد جاء بيانه في رواية ابن جريج أنه عبدالرحمن بن عثمان وهو صحابي، والصحابة كلهم عدول، فتحصَّل صحة الطريق التي اعترض عليها الدارقطني، والله أعلم.

ثم رأيت الدارقطني في «العلل» (ج٤ ص٢١٥) يرجِّح روايةَ ابن جريج وهو الطريق الذي رواه مسلم. والحمد لله، فدونك ما قاله الدارقطني رحمه الله وقد سئل عن حديث عبدالرحمن بن عثمان، عن التيمي، عن طلحة، عن النبي ﷺ في إباحة الصيد للمحرم. فقال: يرويه محمد بن المنكدر، واختلف عنه، فرواه ابن جريج عن محمد بن المنكدر، عن معاذ بن عبدالرحمن بن عثمان، عن أبيه، عن طلحة.

وتابعه ربيعة بن عمر، عن ابن المنكدر.

ورواه فُلَيْحُ بن سليمان، عن ابن المنكدر، عن عبدالرحمن بن عثمان، عن طلحة، ولم يذكر معاذًا.

ورواه أبوحنيفة، عن ابن المنكدر، عن عثمان بن محمد، عن طلحة.

ورواه الثوري عن ابن المنكدر، عن شيخ لم يسمه، عن طلحة.

والصواب حديث ابن جريج وهو حفظ إسناده. =

٨٠- وَأَخرَجَ مُسلِمٌ عَن حَرمَلَةَ، عَن ابنِ وَهبٍ، عَن أَبي شُرَيحٍ، عَن عَبدِالكَرِيمِ بنِ الحَارِثِ، أَنَّ المُستَورِدَ قَالَ: سَمِعتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «تَقُومُ السَّاعَةُ وَالرُّومُ أَكْثَرُ النَّاسِ».

قَالَ: عَبدُالكَرِيمِ لَم يُدرِكِ المُستَورِدَ، وَلا أَدرَكَ أَبُوهُ الحَارِثُ بنُ يَزِيدَ، وَالحَدِيثُ مُرسَلٌ، وَاللهُ أَعلَمُ.

= ورواه سلمة بن صالح الأحمر، عن ابن المنكدر فقال: عن عبدالرحمن بن عثمان أو عثمان بن عبدالرحمن. حدثناه عبدالملك بن أحمد، قال: ثنا حفص بن عمرو.

وثنا أبوالحسن بن مبشر، قال: ثنا أحمد بن سنان. وثنا محمد بن سهل بن الفضيل، ثنا حميد بن الربيع. وثنا أبوذر، ثنا عمر بن شَبَّةَ، قالوا: ثنا يحي بن سعيد، عن ابن جريج، أخبرني -وقال ابن سنان: حدثني- محمد بن المنكدر، عن معاذ بن عبدالرحمن بن عثمان، عن أبيه، قال: كنا مع طلحة ونحن حُرُمٌ فأُهديَ له طير وطلحة راقد، فمنَّا من أكل، ومِنَّا من تورَّع، فلما استيقظ طلحة وافق من أكله، وقال: أكلناه مع رسول الله ﷺ.

انظر «العلل» (ج٤ ص٢١٥).

٨٠- **الحديث الثمانون:** قال مسلم رحمه الله (ج١٨ ص٢٢) في المتابعات مع النووي: حَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى التُّجِيبِيُّ، حَدَّثَنَا عَبدُاللهِ بْنُ وَهْبٍ، حَدَّثَنِي أَبوشُرَيْحٍ، أَنَّ عَبدَالكَرِيمِ بنَ الحَارِثِ حَدَّثَهُ أَنَّ المُسْتَوْرِدَ القُرَشِيَّ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «**تَقُومُ السَّاعَةُ وَالرُّومُ أَكْثَرُ النَّاسِ**» قَالَ: فَبَلَغَ ذَلِكَ عَمْرَو بنَ العَاصِ فَقَالَ: مَا هَذِهِ الأَحَادِيثُ الَّتِي تُذْكَرُ عَنْكَ أَنَّكَ تَقُولُهَا عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ؟ فَقَالَ لَهُ المُسْتَوْرِدُ: قُلتُ الَّذِي سَمِعْتُ مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ، قَالَ: فَقَالَ عَمْرٌو: لَئِنْ قُلتَ ذَلِكَ إِنَّهُمْ لأَحْلَمُ النَّاسِ عِنْدَ فِتْنَةٍ، وَأَجْبَرُ النَّاسِ عِنْدَ مُصِيبَةٍ، وَخَيْرُ النَّاسِ لِمَسَاكِينِهِمْ وَضُعَفَائِهِمْ.

قال النووي رحمه الله: هذا الحديث مما استدركه الدارقطني على مسلم، وقال: عبدالكريم لم يدرك المستورد، فالحديث مرسل. ثم قال النووي: قلت: لا استدراك على =

٨١- وَأَخرَجَا حَدِيثَ طَارِقٍ، عَن ابنِ المُسَيَّبِ، عَن أَبِيهِ. وعَن شَبَابَةَ، عَن شُعبَةَ، عَن قَتَادَةَ، عَن سَعِيدٍ: شَهِدنَا الشَّجَرَةَ.

وَأَصحَابُ المَغَازِي يُنكِرُونَ ذَلِكَ، وَحَدِيثُ شَبَابَةَ لَمْ يُتَابَعْ عَلَيهِ.

=مسلم في هذا؛ لأنه ذكر الحديث بحروفه في الطريق الأول من رواية عُلَيّ بن رباح عن أبيه عن المستورد متصلاً، وإنما ذكر الثاني متابعة، وقد سبق أنه يحتمل في المتابعة ما لا يحتمل في الأصول، وسبق أيضًا أن مذهب الشافعي والمحققين أن الحديث المرسل إذا روي من جهة أخرى متصلاً احتُجَّ به، وكان صحيحًا، وتَبيَّنَّا برواية الاتصال صحة رواية الإرسال، ويكونان صحيحين بحيث لو عارضهما صحيح جاء من طريق واحد، وتعذر الجمع، قدمناهما عليه.

فالنووي رَحِمَهُ اللهُ يوافق الدارقطني أن الحديث منقطع وكذا الحافظ في "تهذيب التهذيب" وفي "التقريب" وعذر مسلم رَحِمَهُ اللهُ أنه ذكره في المتابعات كما قاله النووي رَحِمَهُ اللهُ، ثم وجدت في "مسند أحمد" ما يؤيد قول الدارقطني أن الحارث بن يزيد لم يدرك المستورد، قال الإمام أحمد رَحِمَهُ اللهُ (ج٤ ص٢٣٠): ثَنَا حَسَنُ بْنُ مُوسَى، ثَنَا ابْنُ لَهِيعَةَ، ثَنَا الحَارِثُ بْنُ يَزِيدَ، عَنْ عبدِالرَّحْمَنِ بنِ جُبَيْرٍ، أَنَّ المُسْتَوْرِدَ قَالَ: بَيْنَا أَنَا عِنْدَ عَمْرِو بنِ العَاصِ، فَقُلْتُ لَهُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ... فذكر بعض الحديث، فذكرَ بين الحارث بن يزيد -وهو والد عبدالكريم- وبين المستورد عبدَالرحمن بنَ جبير، والله أعلم.

٨١- **الحديث الحادي والثمانون:** قال البخاري رَحِمَهُ اللهُ (ج٧ ص٤٤٧) مع الفتح ط س: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا شَبَابَةُ بْنُ سَوَّارٍ أبوعَمْرٍو الفَزَارِيُّ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ سَعِيدِ بنِ المُسَيَّبِ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: لَقَدْ رَأَيْتُ الشَّجَرَةَ ثُمَّ أُنسِيتُهَا بَعْدُ، فَلَمْ أَعْرِفْهَا. قَالَ مَحْمُودٌ: ثُمَّ أُنْسِيتُهَا بَعْدُ.

حَدَّثَنَا مَحْمُودٌ[1]، حَدَّثَنَا عُبَيْدُاللهِ، عَنْ إِسْرَائِيلَ، عَنْ طَارِقِ بنِ عَبدِالرَّحْمَنِ، قَالَ: =

---

(١) هو ابن غيلان كما في "الفتح".

=انْطَلَقْتُ حَاجًّا فَمَرَرْتُ بِقَوْمٍ يُصَلُّونَ، قُلْتُ: مَا هَذَا الْمَسْجِدُ؟ قَالُوا: هَذِهِ الشَّجَرَةُ حَيْثُ بَايَعَ رَسُولُ اللهِ ﷺ بَيْعَةَ الرِّضْوَانِ، فَأَتَيْتُ سَعِيدَ بنَ الْمُسَيَّبِ فَأَخْبَرْتُهُ، فَقَالَ سَعِيدٌ: حَدَّثَنِي أَبِي أَنَّهُ كَانَ فِي مَنْ بَايَعَ رَسُولَ اللهِ ﷺ تَحْتَ الشَّجَرَةِ، قَالَ: فَلَمَّا خَرَجْنَا مِنَ العَامِ الْمُقْبِلِ نَسِينَاهَا فَلَمْ نَقْدِرْ عَلَيْهَا، فَقَالَ سَعِيدٌ: إِنَّ أَصْحَابَ مُحَمَّدٍ ﷺ لَمْ يَعْلَمُوهَا وَعَلِمْتُمُوهَا أَنْتُمْ، فَأَنْتُمْ أَعْلَمُ!!

حَدَّثَنَا مُوسَى، حَدَّثَنَا أبوعَوَانَةَ، حَدَّثَنَا طَارِقٌ، عَنْ سَعِيدِ بنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّهُ كَانَ مِمَّنْ بَايَعَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ، فَرَجَعْنَا إِلَيْهَا العَامَ الْمُقْبِلَ فَعَمِيَتْ عَلَيْنَا.

حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ طَارِقٍ، قَالَ: ذُكِرَتْ عِنْدَ سَعِيدِ بنِ الْمُسَيَّبِ الشَّجَرَةُ فَضَحِكَ، فَقَالَ: أَخْبَرَنِي أَبِي وَكَانَ شَهِدَهَا.

وأخرجه مسلم (ج١٣ ص٥) مع النووي.

لم أرَ النووي ولا الحافظ تعرضا للردِّ على الدارقطني، لكني وجدت في "الإصابة" في ترجمة المسيب والد سعيد بعد ذكر الحافظ حديث الصحيحين المتقدم فقال الحافظ رَحِمَهُ اللهُ: وفي كل ذلك ردٌّ لقول مصعب الزبيري: لا يختلف أصحابنا أن المسيب وأباه من مسلمة الفتح. وقد رد كلامه بذلك أبوأحمد العسكري. اهـ

وقال الحافظ في "تهذيب التهذيب" في ترجمة المسيب: وقد زعم الواقدي ومصعب الزبيري أنه -أي المسيب- من مُسلِمَة الفتح، ولم يصنعا شيئًا، فقد ثبت في "الصحيحين" أنه ممن بايع تحت الشجرة. اهـ

وبهذا يتضح أن الدارقطني قد اعتمد في انتقاده حديثَ "الصحيحين" على كلام أصحاب المغازي، وأن الحافظ قد اعتمد في الدفاع على أن كلامهم لم يقم على دليل، وأن العبرة بما ثبت في "الصحيحين".

فقول الدارقطني: (وأصحاب المغازي ينكرون ذلك)، نقول: لا عبرة بإنكارهم مع عدم الدليل.

وقوله: (حديث شبابة لم يتابع عليه) إن كان مراده حديث شبابة من طريق شعبة فلا يضر؛ لأن الحديث قد روي من عدة طرق أخرى صحيحة عن غير شبابة كما أسلفنا.

٨٢- وَأَخرَجَ مُسلِمٌ عَن ابنِ بَزِيعٍ، عَن يَزِيدَ بنِ زُرَيعٍ، عَن حُمَيدٍ، عَن بَكرٍ، عَن عُروَةَ بنِ المُغِيرَةِ، عَن أَبِيهِ قِصَّةَ المَسْحِ.

قَالَ: كَذَا قَالَ ابنُ بَزِيعٍ، وَخَالَفَهُ غَيرُهُ عَن يَزِيدَ؛ فَرَوَاهُ عَنْهُ عَلَى الصَّوَابِ، عَن حَمزَةَ بنِ المُغِيرَةِ.

وَرَوَاهُ حُمَيدُ بنُ مَسعَدَةَ وَعَمرُو بنُ عَلِيٍّ، عَن يَزِيدَ بنِ زُرَيعٍ[1] عَلَى الصَّوَابِ، وَكَذلِكَ قَالَ ابنُ أَبِي عَدِيٍّ عَن حُمَيدٍ.

٨٢- **الحديث الثاني والثمانون**: قال مسلم رَحِمَهُ اللهُ في المتابعة (ج٣ ص١٧١) مع النووي: وحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبدِاللهِ بنِ بَزِيعٍ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ يَعْنِي ابْنَ زُرَيْعٍ، حَدَّثَنَا حُمَيْدٌ الطَّوِيلُ، حَدَّثَنَا بَكْرُ بْنُ عَبدِاللهِ المُزَنِيُّ، عَنْ عُرْوَةَ بنِ المُغِيرَةِ بنِ شُعْبَةَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: تَخَلَّفَ رَسُولُ اللهِ ﷺ وَتَخَلَّفْتُ مَعَهُ، فَلَمَّا قَضَى حَاجَتَهُ قَالَ: «أَمَعَكَ مَاءٌ؟» فَأَتَيْتُهُ بِمِطْهَرَةٍ، فَغَسَلَ كَفَّيْهِ وَوَجْهَهُ، ثُمَّ ذَهَبَ يَحْسِرُ عَنْ ذِرَاعَيْهِ، فَضَاقَ كُمُّ الجُبَّةِ، فَأَخْرَجَ يَدَهُ مِنْ تَحْتِ الجُبَّةِ، وَأَلْقَى الجُبَّةَ عَلَى مَنْكِبَيْهِ، وَغَسَلَ ذِرَاعَيْهِ، وَمَسَحَ بِنَاصِيَتِهِ وَعَلَى العِمَامَةِ وَعَلَى خُفَّيْهِ، ثُمَّ رَكِبَ وَرَكِبْتُ، فَانْتَهَيْنَا إِلَى القَوْمِ وَقَدْ قَامُوا فِي الصَّلاةِ، يُصَلِّي بِهِمْ عَبدُالرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ وَقَدْ رَكَعَ بِهِمْ رَكْعَةً، فَلَمَّا أَحَسَّ بِالنَّبِيِّ ﷺ ذَهَبَ يَتَأَخَّرُ، فَأَوْمَأَ إِلَيْهِ فَصَلَّى بِهِمْ، فَلَمَّا سَلَّمَ قَامَ النَّبِيُّ ﷺ، وَقُمْتُ فَرَكَعْنَا الرَّكْعَةَ الَّتِي سَبَقَتْنَا.

قال النووي رَحِمَهُ اللهُ: قال أبوعلي الغساني: قال أبومسعود الدمشقي: هكذا يقول مسلم في حديث ابن بزيع: عن يزيد بن زريع عن عروة بن المغيرة، وخالفه الناس فقالوا فيه: حمزة بن المغيرة، بدل (عروة)، وأما أبوالحسن الدارقطني فنسب الوهم فيه إلى محمد بن عبدالله بن بزيع لا إلى مسلم. هذا آخر كلام الغساني.

قال القاضي عياض: حمزة بن المغيرة هو الصحيح عندهم في هذا الحديث، وإنما =

---

[1] في الأصلين: (وعمرو بن علي يزيد عن زريع)، والصواب ما أثبتناه كما سيأتي في رواية النسائي.

٨٣- وَأَخْرَجَ البُخَارِيُّ عَن سَعدِ بنِ حَفصٍ، عَن شَيبَانَ[١]، عَن مَنصُورٍ، عَن الْمُسَيَّبِ بنِ رَافِعٍ، عَن وَرَّادٍ، عَن الْمُغِيرَةِ، عَن النَّبِيِّ ﷺ: «إِنَّ اللهَ حَرَّمَ عُقُوقَ الأُمَّهَاتِ... » الحَدِيثَ.

قَالَ: هَذَا غَيرُ مَحفُوظٍ عَنِ الْمُسَيَّبِ، وَإِنَّمَا رَوَاهُ شَيبَانُ عَن مَنْصُورٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَن وَرَّادٍ، قَالَهُ عُبَيدُاللهِ بنُ مُوسَى، وَحُسَينٌ المَروَزِيُّ وَغَيرُهُمَا، وَكَذَلِكَ قَالَ جَرِيرٌ عَن مَنصُورٍ عَنِ الشَّعبِيِّ.

=عروة بن المغيرة في الأحاديث الأخر، وحمزة وعروة ابنان للمغيرة، والحديث مروي عنهما جميعًا، لكن رواية بكر بن عبدالله بن المزني إنما هي عن (حمزة بن المغيرة)، وعن (ابن المغيرة) غير مسمى، ولا يقول بكر: (عروة)، ومن قال (عروة) عنه فقد وَهِم، وكذلك اختلف عن بكر فرواه معتمر في أحد الوجهين عنه عن بكر عن الحسن عن ابن المغيرة، وكذا رواه يحيى بن سعيد عن التيمي، وقد ذكر هذا مسلم، وقال غيرهم: عن بكر عن المغيرة، قال الدارقطني: وهو وهم. هذا آخر كلام القاضي عياض، والله أعلم.

الذين خالفوا محمد بن عبدالله بن بزيع: عمرو بن علي وحميد بن مَسْعَدَةَ عند النسائي (ج١ ص٦٥)، ومسدد عند أبي عوانة (ج١ ص٢٥٩)، فهؤلاء ثلاثة من الثقات فيهم حافظان كبيران: مسدد وعمرو بن علي الفلاس، ولعل الإمام مسلمًا رحمه الله ذكره ليبيِّن علته، والله أعلم.

٨٣- **الحديث الثالث والثمانون:** قال البخاري رحمه الله (ج١٠ ص٤٠٥): ط س: حَدَّثَنَا سَعْدُ بْنُ حَفْصٍ، حَدَّثَنَا شَيْبَانُ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ وَرَّادٍ، عَنْ الْمُغِيرَةِ بنِ شُعْبَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**إِنَّ اللهَ حَرَّمَ عَلَيْكُمْ عُقُوقَ الأُمَّهَاتِ، وَمَنْعًا وَهَاتِ، وَوَأْدَ البَنَاتِ، وَكَرِهَ لَكُمْ قِيلَ وَقَالَ، وَكَثْرَةَ السُّؤَالِ، وَإِضَاعَةَ المَالِ**».اهـ =

---

[١] في (ب): في المواضع الثلاثة: سنان، والصواب شيبان كما في (ز) وكما في الصحيح.

وَالَّذِي عِندَ مَنصُورٍ[①] عَنِ المُسَيَّبِ عَن وَرَّادٍ حَدِيثٌ غَيرُ هَذَا، وَهُوَ: كَانَ يَقُولُ فِي دُبُرِ الصَّلاةِ الدُّعَاءَ، وَلَعَلَّهُ اشتَبَهَ عَلَى سَعْدِ بنِ حَفصٍ، وَاللهُ أَعلَمُ.

وَقَد أَخرَجَهُ مُسلِمٌ[②] مِن حَدِيثِ عُبَيدِاللهِ بنِ مُوسَى، عَن شَيبَانَ، عَن مَنصُورٍ، عَنِ الشَّعبِيِّ.

= قال الحافظ في "مقدمة الفتح" ص(٣٧٨ ط س) بعد ذكره كلام الدارقطني: قلت: أما حديث جرير عن منصور فهو كما قال الشعبي.[③]

وأما حديث عبيدالله بن موسى عن شيبان فاختلف عليه فيه: فرواه مسلم في "صحيحه" من حديثه كما قال الدارقطني، وكذا رواه أبوعوانة في "صحيحه" عن أبي أمية عن عبيدالله بن موسى، لكن قد رواه الإسماعيلي في "مستخرجه" من طريقين عن عبيدالله بن موسى عن شيبان عن منصور عن المسيب، كما قال البخاري عن سعد بن حفص، فعلى هذا يقوى الظنُّ بأنه كان عند شيبان عن منصور عن الشعبي والمسيب معًا، ولا ينسب سعد بن حفص إلى الوهم مع متابعة إسحاق[④] بن يسار النصيبي له عن عبيدالله بن موسى عن شيبان، والله أعلم.

وأقول: وقول الحافظ الدارقطني رَحِمَهُ اللهُ أن الذي عند منصور عن المسيب عن وراد حديث غير هذا وهو: كان يقول في دبر كل صلاة الدعاء، فيقال: إنه حديث واحد كما أخرجه البخاري (ج١١ ص٣٠٦ ط س) قال رَحِمَهُ اللهُ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْلِمٍ، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، أَخْبَرَنَا غَيْرُ وَاحِدٍ، مِنْهُمْ مُغِيرَةُ: وَفُلانٌ وَرَجُلٌ ثَالِثٌ أَيْضًا، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ وَرَّادٍ كَاتِبِ الْمُغِيرَةِ بنِ شُعْبَةَ، أَنَّ مُعَاوِيَةَ كَتَبَ إِلَى الْمُغِيرَةِ أَنِ اكْتُبْ إِلَيَّ بِحَدِيثٍ سَمِعْتَهُ =

---

① في (ب): والذي عندي منصور.

② مسلم كتاب الأقضية (ج١٢ ص١٢) مع النووي.

③ كذا في السلفية والحلبية، ولعله: (فهو كما قال عن الشعبي).

④ هو إسحاق بن منصور بن سيار بياء بعد السين، كما في "الأنساب" للسمعاني في نسبة النصيبي وقال: إنه وثقه ابن أبي حاتم.

٨٤- وَأَخرَجَ مُسلِمٌ حَدِيثَ ابنِ عُيَينَةَ، عَن مُطَرِّفٍ وَابنِ أَبجَرَ[1]، عَنِ الشَّعبِيِّ، عَنِ المُغِيرَةِ مَوقُوفًا فِي صِفَةِ أَهلِ الجَنَّةِ.

وَقَدِ اختُلِفَ عَلَى ابنِ عُيَينَةَ: فَقِيلَ عَنهُ: (رَفَعَهُ أَحَدُهُمَا)، وَمِنهُم مَن قَالَ عَنهُ: (رِوَايَةً)، وَمِنهُم مَن وَقَفَهُ، وَرَوَاهُ الأَشجَعِيُّ عَنِ ابنِ أَبجَرَ مَوقُوفًا.

=مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ قَالَ: فَكَتَبَ إِلَيْهِ المُغِيرَةُ إِنِّي سَمِعْتُهُ يَقُولُ عِنْدَ انْصِرَافِهِ مِنَ الصَّلَاةِ: «**لا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَحْدَهُ لا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ المُلْكُ وَلَهُ الحَمْدُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ**»، قَالَ: وَكَانَ يَنْهَى عَنْ قِيلَ وَقَالَ، وَكَثْرَةِ السُّؤَالِ، وَإِضَاعَةِ المَالِ، وَمَنْعٍ وَهَاتِ، وَعُقُوقِ الأُمَّهَاتِ، وَوَأْدِ البَنَاتِ.اهـ

فالذي يظهر لي أن الحديث بتمامه عند المسيب، فتارة يحدث بما يقال عقب الصلوات كما عند مسلم (ج٥ ص٩٠) مع النووي، وتارة يحدث بحديث: «**إن الله ينهاكم عن قيل وقال**» كما عند البخاري، وتقطيع الحديث جائز، كما فعل البخاري في هذا الحديث، فقد ذكره في غير موضع تارة بتمامه، وتارة مقطعًا، والله أعلم.

٨٤- **الحديث الرابع والثمانون**: قال مسلم رَحِمَهُ اللهُ (ج٣ ص٤٤) مع النووي: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَمْرٍو الأَشْعَثِيُّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ مُطَرِّفٍ وَابْنِ أَبْجَرَ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ المُغِيرَةَ بنَ شُعْبَةَ رِوَايَةً إِنْ شَاءَ اللهُ ح وحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، حَدَّثَنَا مُطَرِّفُ بْنُ طَرِيفٍ، وَعَبدُالمَلِكِ بْنُ سَعِيدٍ سَمِعَا الشَّعْبِيَّ يُخْبِرُ عَنِ المُغِيرَةِ بنِ شُعْبَةَ، قَالَ: سَمِعْتُهُ عَلَى المِنْبَرِ يَرْفَعُهُ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ.

قَالَ: وحَدَّثَنِي بِشْرُ بْنُ الحَكَمِ وَاللَّفْظُ لَهُ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، حَدَّثَنَا مُطَرِّفٌ وَابْنُ أَبْجَرَ سَمِعَا الشَّعْبِيَّ يَقُولُ: سَمِعْتُ المُغِيرَةَ بنَ شُعْبَةَ يُخْبِرُ بِهِ النَّاسَ عَلَى المِنْبَرِ، قَالَ سُفْيَانُ: رَفَعَهُ أَحَدُهُمَا أُرَاهُ ابْنَ أَبْجَرَ، قَالَ: «**سَأَلَ مُوسَى رَبَّهُ مَا أَدْنَى أَهْلِ الجَنَّةِ مَنْزِلَةً؟ قَالَ: هُوَ رَجُلٌ يَجِيءُ بَعْدَمَا أُدْخِلَ أَهْلُ الجَنَّةِ الجَنَّةَ، فَيُقَالُ لَهُ: ادْخُلِ الجَنَّةَ، فَيَقُولُ:** =

---

[1] في الأصلين: (عن مطرف عن أبي أبجر)، والصواب: (عن مطرف وابن أبجر) كما في مسلم، وابن أبجر هو عبدالملك بن سعيد.

=أَيْ رَبِّ، كَيْفَ وَقَدْ نَزَلَ النَّاسُ مَنَازِلَهُمْ، وَأَخَذُوا أَخَذَاتِهِمْ؟ فَيُقَالُ لَهُ: أَتَرْضَى أَنْ يَكُونَ لَكَ مِثْلُ مُلْكِ مَلِكٍ مِنْ مُلُوكِ الدُّنْيَا؟ فَيَقُولُ: رَضِيتُ رَبِّ، فَيَقُولُ: لَكَ ذَلِكَ وَمِثْلُهُ وَمِثْلُهُ وَمِثْلُهُ وَمِثْلُهُ، فَقَالَ فِي الخَامِسَةِ: رَضِيتُ رَبِّ، فَيَقُولُ: هَذَا لَكَ وَعَشَرَةُ أَمْثَالِهِ، وَلَكَ مَا اشْتَهَتْ نَفْسُكَ، وَلَذَّتْ عَيْنُكَ، فَيَقُولُ: رَضِيتُ رَبِّ، قَالَ: رَبِّ فَأَعْلاهُمْ مَنْزِلَةً؟ قَالَ: أُولَئِكَ الَّذِينَ أَرَدْتُ، غَرَسْتُ كَرَامَتَهُمْ بِيَدِي، وَخَتَمْتُ عَلَيْهَا فَلَمْ تَرَ عَيْنٌ، وَلَمْ تَسْمَعْ أُذُنٌ، وَلَمْ يَخْطُرْ عَلَى قَلبِ بَشَرٍ، قَالَ: وَمِصْدَاقُهُ فِي كِتَابِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّآ أُخْفِىَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ﴾ [السجدة:١٧] الآيَةَ».

حَدَّثَنَا أبوكُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُاللهِ الأَشْجَعِيُّ، عَنْ عبدالمَلِكِ بنِ أَبْجَرَ، قَالَ: سَمِعْتُ الشَّعْبِيَّ يَقُولُ: سَمِعْتُ المُغِيرَةَ بنَ شُعْبَةَ يَقُولُ عَلَى المِنْبَرِ: إِنَّ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلام سَأَلَ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ عَنْ أَخَسِّ أَهْلِ الجَنَّةِ مِنْهَا حَظًّا... وَسَاقَ الحَدِيثَ بِنَحْوِهِ. اهـ

قال النووي رحمه الله: اعلم أنه قد تقدم في الفصول التي في أول الكتاب أن قولهم: (رواية، أو يرفعه، أو ينميه، أو يبلغ به)، كلها ألفاظ موضوعة عند أهل العلم لإضافة الحديث إلى رسول الله ﷺ، لا خلاف في ذلك بين أهل العلم. فقوله: (رواية) معناه: (قال: قال رسول الله ﷺ)، وقد بيَّنه هنا في الرواية الثانية. وأما قوله: (رواية إن شاء الله)، فلا يضره هذا الشك والاستثناء؛ لأنه جزم به في الروايات الباقية.

وأما قوله في الرواية الأخيرة: (رفعه أحدهما)، فمعناه: أن أحدهما رفعه وأضافه إلى رسول الله ﷺ، والآخر وقفه على المغيرة فقال: عن المغيرة قال: سأل موسى ﷺ... والضمير في أحدهما يعود على مطرف وابن أبجر شيخي سفيان، فقال أحدهما: عن الشعبي، عن المغيرة، عن النبي ﷺ قال: سأل موسى ﷺ...، وقال الآخر: عن الشعبي عن المغيرة قال: سأل موسى....

ثم ذكر النووي أن الصحيح أنه إذا اختلف في الرفع والوقف فالحكم لمن رفع؛ لأن زيادة الثقة مقبولة، إلى آخر كلامه رحمه الله. =

٨٥- وَأَخرَجَ مُسلِمٌ حَدِيثَ وَكِيعٍ، عَن هِشَامٍ، عَن أَبِيهِ، عَن المِسوَرِ، أَنَّ عُمَرَ استَشَارَ فِي إِمْلاصِ المَرْأَةِ.

وَهَذَا وَهَمٌ؛ وَخَالَفَهُ أَصحَابُ هِشَامٍ: وُهَيبٌ وَزَائِدَةُ وَأَبُومُعَاوِيَةَ وَعُبَيدُاللهِ بنُ مُوسَى وَأَبُوأُسَامَةَ، فَلَم يَذْكُرُوا المِسوَرَ، وَهُوَ الصَّوَابُ.

وَفِي حَدِيثِ زَائِدَةَ عَن هِشَامٍ، عَن أَبِيهِ: سَمِعَ المُغِيرَةَ، وَكَذَلِكَ قَالَ أَبُوالزِّنَادِ: عَن عُروَةَ، عَن المُغِيرَةِ.

وَلَم يُخرِجْ مُسلِمٌ غَيرَ حَدِيثِ وَكِيعٍ[1]، وَهُوَ وَهَمٌ.

وَأَخرَجَ البُخَارِيُّ أَحَادِيثَ مَن خَالَفَ وَأَتَى بِالصَّوَابِ.

= ويزاد على ما ذكر النووي أن الحديث أخرجه الحميدي (ج٢ ص٣٣٥) عن سفيان عن مطرف بن طريف وعبدالملك بن سعيد بن أبجر جميعًا سمعا الشعبي يقول: سمعت المغيرة بن شعبة على المنبر يرفعه إلى النبي ﷺ.

والترمذي (ج٥ ص٢٧) ط الاتحاد العربي وقال: هذا حديث حسن صحيح، وروى بعضهم هذا الحديث عن الشعبي عن المغيرة ولم يرفعه، والمرفوع أصح. اهـ

وأخرج ابن جرير في "تفسيره" (ج٢١ ص١٠٤) الطريقين: طريق الأشجعي كما عند مسلم، وطريق ابن عيينة عن مطرف بن طريف وابن أبجر سمعا الشعبي يقول: سمعت المغيرة على المنبر يرفعه إلى النبي ﷺ أن موسى سأل ربه... الحديث. اهـ

٨٥- **الحديث الخامس والثمانون**: قال مسلم رحمه الله (ج١١ ص١٧٩) مع النووي في الشواهد: وحَدَّثَنَا أبوبَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَأبوكُرَيْبٍ، وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَاللَّفْظُ لأَبِي بَكْرٍ، قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الآخَرَانِ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ هِشَامِ بنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ المِسْوَرِ بنِ مَخْرَمَةَ، قَالَ: اسْتَشَارَ عُمَرُ بْنُ الخَطَّابِ النَّاسَ فِي =

---

[1] في الأصلين: ولم يخرج مسلم عن حديث وكيع. والذي يقتضيه السياق هو ما أثبتناه.

=إِمْلاصِ المَرْأَةِ، فَقَالَ المُغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ: شَهِدْتُ النَّبِيَّ ﷺ قَضَى فِيهِ بِغُرَّةٍ عَبدٍ أَوْ أَمَةٍ، قَالَ: فَقَالَ عُمَرُ: ائْتِنِي بِمَنْ يَشْهَدُ مَعَكَ، قَالَ: فَشَهِدَ لَهُ مُحَمَّدُ بْنُ مَسْلَمَةَ. اهـ

قال النووي رحمه الله بعد ذكره كلام الدارقطني: وفي البخاري عن هشام عن أبيه عن المغيرة: أن عمر رضي الله عنه سأل عن إملاص المرأة، ولا بد من ذكر المسور وعروة ليتصل الحديث، فإن عروة لم يدرك عمر بن الخطاب رضي الله عنه. اهـ

وأقول: قول النووي رحمه الله: ولا بد من ذكر المسور وعروة ليتصل الحديث. ليس كما يقول، فإن البخاري رحمه الله قد ذكره مسندًا متصلاً بدون ذكر المسور قال رحمه الله (ج١٢ ص٢٤٧) ط س: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبدِاللهِ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَابِقٍ، حَدَّثَنَا زَائِدَةُ، حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّهُ سَمِعَ المُغِيرَةَ بنَ شُعْبَةَ يُحَدِّثُ عَنْ عُمَرَ أَنَّهُ اسْتَشَارَهُمْ فِي إِمْلاصِ المَرْأَةِ مِثْلَهُ. اهـ

ثم وجدت للحافظ الدارقطني -رحمه الله وأسكنه جنته- كلامًا يتعلق بهذا الحديث، فرأيت أن أنقل ما أحتاج إليه، قال رحمه الله (ج٧ ص١٤٥) من «العلل» وقد سئل عنه: يرويه هشام بن عروة، واختلف عنه؛ فرواه عبدة بن سليمان، ووكيع بن الجراح، وقيس بن الربيع، وعلي بن غراب، ويزيد بن سنان، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن المسور بن مخرمة، عن المغيرة.

وخالفهم سفيان بن عيينة، وأبومعاوية، والليث بن سعد، وأنس بن عياض، وحماد بن زيد، وعبدالعزيز القَسْمَلِيُّ، وَمُفَضَّلُ بن فَضَالَةَ، وابن جريج، ويحي بن عبدالله بن سالم، ومسلمة بن سعيد، ومالك بن سعير، وعبدالله بن موسى، وابن هشام بن عروة، فرووه عن هشام عن عروة عن المغيرة، ولم يذكروا فيه المسور بن مخرمة.

ثم ذكر أسانيده إلى هؤلاء الذين يقولون فيه عن هشام عن أبيه عن المسور به.

وبعد النظر فيما حرره هذا الإمام، لا أشك أن زيادة المسور مرجوحة، وأن الصحيح عدم ذكر المسور، والله أعلم.

٨٦- وَأَخرَجَ مُسلِمٌ مِن أَحَادِيثِ يَزِيدَ بنِ زُرَيعٍ، وَحَمَّادِ بنِ مَسعَدَةَ، عَن ابنِ عَونٍ، عَن مُحَمَّدٍ، عَنِ ابنِ أَبِي بَكرَةَ[1]، عَن أَبِيهِ، فِي خُطْبَةِ يَومِ النَّحرِ، وَفِي آخِرِهِ: **ثُمَّ انْكَفَأَ إِلَى كَبشَينِ أَملَحَينِ فَذَبَحَهُمَا، وَإِلَى جَزِيعَةٍ[2] مِنَ الغَنَمِ فَقَسَمَهَا بَينَنَا.**

وَهَذَا الكَلَامُ وَهَمٌ مِنِ ابنِ عَونٍ فِيمَا يُقَالُ؛ وَإِنَّمَا رَوَاهُ ابنُ سِيرِينَ عَن أَنَسٍ، قَالَهُ أَيُّوبُ عَنهُ.

وَقَد أَخرَجَ البُخَارِيُّ حَدِيثَ ابنِ عَونٍ فَلَم يُخرِجْ هَذَا الكَلَامَ فِيهِ فَقَطَعَهُ، وَلَعَلَّهُ صَحَّ عِندَهُ أَنَّهُ وَهَمٌ، وَاللهُ أَعلَمُ، وَمُسلِمٌ أَتَى بِهِ إِلَى آخِرِهِ.

٨٦- **الحديث السادس والثمانون:** قال مسلم رَحِمَهُ اللهُ (ج١١ ص١٧٠): حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الجَهْضَمِيُّ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، حَدَّثَنَا عبدالله بْنُ عَوْنٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بنِ سِيرِينَ، عَنْ عبدالرَّحْمَنِ بنِ أَبِي بَكْرَةَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: لَمَّا كَانَ ذَلِكَ اليَوْمُ قَعَدَ عَلَى بَعِيرِهِ وَأَخَذَ إِنْسَانٌ بِخِطَامِهِ، فَقَالَ: «**أَتَدْرُونَ أَيَّ يَوْمٍ هَذَا؟**» قَالُوا: اللهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ. حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهُ سَيُسَمِّيهِ سِوَى اسْمِهِ، فَقَالَ: «**أَلَيْسَ بِيَوْمِ النَّحْرِ؟**» قُلنَا: بَلَى يَا رَسُولَ اللهِ. قَالَ: «**فَأَيُّ شَهْرٍ هَذَا؟**» قُلنَا: اللهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ. قَالَ: «**أَلَيْسَ بِذِي الحِجَّةِ؟**» قُلنَا: بَلَى يَا رَسُولَ اللهِ. قَالَ: «**فَأَيُّ بَلَدٍ هَذَا؟**» قُلنَا: اللهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ. قَالَ: حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهُ سَيُسَمِّيهِ سِوَى اسْمِهِ، قَالَ: «**أَلَيْسَ بِالبَلْدَةِ؟**» قُلنَا: بَلَى يَا رَسُولَ اللهِ. قَالَ: «**فَإِنَّ دِمَاءَكُمْ، وَأَمْوَالَكُمْ، وَأَعْرَاضَكُمْ، عَلَيْكُمْ حَرَامٌ، كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا، فِي شَهْرِكُمْ هَذَا، فِي بَلَدِكُمْ هَذَا، فَلْيُبَلِّغِ الشَّاهِدُ الغَائِبَ**» قَالَ: ثُمَّ انْكَفَأَ إِلَى كَبْشَيْنِ أَمْلَحَيْنِ فَذَبَحَهُمَا، وَإِلَى جُزَيْعَةٍ مِنَ الغَنَمِ فَقَسَمَهَا بَيْنَنَا. =

---

(١) في (ب): عن أبي بكرة عن أبيه، والصواب ما في (ز) عن ابن أبي بكرة عن أبيه، وابن أبي بكرة هو عبدالرحمن.

(٢) في (ب): حديقة، وفي (ز): جذيعة، والصواب: جزيعة وهي القطعة من الغنم كما في النووي.

٨٧- وَأَخرَجَ مُسلِمٌ حَدِيثَ غُندَرٍ عَن شُعبَةَ، عَن مَنصُورٍ، عَن رِبعِيٍّ، عَن أَبِي بَكرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «**إِذَا التَقَى المُسلِمَانِ بِسَيفِهِمَا فَهُمَا عَلَى حَرْفِ جَهَنَّمَ، فَإِذَا قَتَلَا دَخَلاهَا**»، وَعَلَّقَهُ البُخَارِيُّ وَقَالَ: قَالَ غُندَرٌ وَشَبَابَةُ.

وَقَالَـ: لَم يَرفَعهُ الثَّورِيُّ عَن مَنصُورٍ.

= قال النووي رحمه الله ص(١٧١): قال القاضي: قال الدارقطني: قوله: ثم انكفأ... إلى آخر الحديث، وَهَمٌ من ابن عون فيما قيل، وإنما رواه ابن سيرين عن أنس فأدرجه ابن عون هنا في هذا الحديث، فرواه عن ابن سيرين عن عبدالرحمن بن أبي بكرة عن أبيه عن النبي ﷺ.

قال القاضي: وقد روى البخاري هذا الحديث عن ابن عون، فلم يذكر فيه هذا الكلام، فلعله تركه عمدًا، وقد رواه أيوب وقرة عن ابن سيرين في كتاب مسلم في هذا الباب، فلم يذكروا[1] فيه هذه الزيادة.

قال القاضي: والأشبه أن هذه الزيادة إنما هي في حديث آخر في خطبة عيد الأضحى، فوهم فيها الراوي، فذكرها مضمومة إلى خطبة الحجة، أو هما حديثان ضم أحدهما إلى الآخر، وقد ذكر مسلم هذا بعد هذا في كتاب الضحايا من حديث أيوب وهشام عن ابن سيرين عن أنس أن النبي ﷺ صلى ثم خطب، فأمر من كان ذبح قبل الصلاة أن يعيد، ثم قال في آخر الحديث: فانكفأ رسول الله ﷺ إلى كبشين أملحين، فذبحهما فقام الناس إلى غنيمة فتوزعوها. فهذا هو الصحيح، وهو دافع للإشكال. اهـ

فتحصل من كلام الدارقطني في «التتبع»، ومن كلامه أيضًا في «العلل» (ج٢ ص١٠٨)، ومن كلام القاضي عياض والنووي: أنَّ ذكر هذه الزيادة وهم من ابن عون رحمه الله، وأن الصواب ما فعله البخاري من حذفها، والله أعلم.

٨٧- **الحديث السابع والثمانون**: قال مسلم رحمه الله (ج١٨ ص١٢) مع النووي متابعة: وحَدَّثَنَا أبوبَكرِ بْنُ أبي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ، عَنْ شُعْبَةَ ح وحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ =

---

① كذا في الأصل.

=المُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ رِبْعِيِّ بنِ حِرَاشٍ، عَنْ أَبِي بَكْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**إِذَا المُسْلِمَانِ حَمَلَ أَحَدُهُمَا عَلَى أَخِيهِ السِّلاحَ فَهُمَا فِي جُرْفِ جَهَنَّمَ، فَإِذَا قَتَلَ أَحَدُهُمَا صَاحِبَهُ دَخَلاهَا جَمِيعًا**». اهـ

قال النووي رحمه الله: هذا الحديث مما استدركه الدارقطني، وقال: لم يرفعه الثوري عن منصور، وهذا الاستدراك غير مقبول؛ فإن شعبة إمام حافظ، فزيادته الرفع مقبولة كما سبق بيانه مرات. اهـ

هذا وما قاله النووي رحمه الله هو الحق، لا سيما والحديث ثابت في "الصحيحين" من حديث أبي بكرة في البخاري (ج١٦ ص١٤٠) ط ح، وفي مسلم (ج١٨ ص١٠ و١١) من غير هذه الطريق، فيحمل على أن منصورًا كان يحدث به تارةً مرفوعًا، وتارةً موقوفًا؛ لأن سفيان وشعبة حافظان ثقتان، والله أعلم.

فائدة: إذا اختلف شعبة وسفيان فأيُّ القولين أرجح؟

في "تهذيب التهذيب" في ترجمة سفيان: وقال يحيي القطان: ليس أحد أحب إليَّ من شعبة ولا يعدله أحد عندي، وإذا خالفه سفيان أخذت بقول سفيان.

وقال الآجري عن أبي داود: ليس يختلف سفيان وشعبة في شيء إلا يظفر سفيان. وقال أبوحاتم وأبوزرعة: هو أحفظ من شعبة.

وقال صالح بن محمد: سفيان ليس يقدمه عندي أحد في الدنيا -إلى أن قال:- وهو أكثر حديثًا من شعبة وأحفظ.

وقال الحافظ الذهبي في "تذكرة الحفاظ": وكان شعبة يقول: سفيان أحفظ مني.

وفي "تهذيب التهذيب" في ترجمة شعبة: قال محمد بن العباس النسائي: سألت أبا عبدالله يعني أحمد بن حنبل: مَن أثبتُ: شعبة أو سفيان؟ فقال: كان سفيان رجلًا حافظًا، وكان رجلًا صالحًا، وكان شعبة أثبت منه وأنقى رجالًا.

وقال علي بن المديني: سألت يحيي بن سعيد: أيما كان أحفظ للأحاديث الطوال شعبة أو سفيان؟ فقال: كان شعبة أمرَّ فيها. اهـ المراد.

فعلى هذا فترجَّح رواية سفيان الموقوفة بخلاف ما رجحته قبل.

٨٨- وَأَخرَجَ البُخَارِيُّ أَحَادِيثَ الحَسَنِ عَن أَبِي بَكرَةَ، مِنهَا: الكُسُوف.

٨٩- وَمِنهَا: «زَادَكَ اللهُ حِرْصًا، وَلا تَعُدْ».

٩٠- وَمِنهَا: «لا يُفلِحُ قَومٌ وَلَّوا أَمْرَهُمُ امرَأَةً».

٩١- وَمِنهَا: «ابنِي هَذَا سَيِّدٌ».

وَالحَسَنُ[1] لا يَروِي إِلَّا عَنِ الأَحنَفِ، عَن أَبِي بَكرَةَ.

٨٨، ٨٩، ٩٠، ٩١- **الأحاديث الثامن والتاسع والثمانون، والتسعون، والحادي والتسعون**: أما حديث الكسوف فقال البخاري رحمه الله (ج٣ ص٥٢٦) مع الفتح ط س: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَوْنٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ، عَنْ يُونُسَ، عَنِ الحَسَنِ، عَنْ أَبِي بَكْرَةَ، قَالَ: كُنَّا عِنْدَ رَسُولِ اللهِ ﷺ فَانْكَسَفَتِ الشَّمْسُ، فَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ يَجُرُّ رِدَاءَهُ حَتَّى دَخَلَ المَسْجِدَ، فَدَخَلنَا فَصَلَّى بِنَا رَكْعَتَيْنِ حَتَّى انْجَلَتِ الشَّمْسُ، فَقَالَ ﷺ: «**إِنَّ الشَّمْسَ وَالقَمَرَ لا يَنْكَسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ، فَإِذَا رَأَيْتُمُوهُمَا فَصَلُّوا وَادْعُوا حَتَّى يُكْشَفَ مَا بِكُمْ**».

وأما حديث: «**زَادَكَ اللهُ حِرْصًا وَلَا تَعُدْ**»، فقال رحمه الله (ج٢ ص٢٦٧) ط س: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، قَالَ: حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، عَنِ الأَعْلَمِ وَهُوَ زِيَادٌ، عَنِ الحَسَنِ، عَنْ أَبِي بَكْرَةَ، أَنَّهُ انْتَهَى إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ رَاكِعٌ، فَرَكَعَ قَبْلَ أَنْ يَصِلَ إِلَى الصَّفِّ، فَذَكَرَ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «**زَادَكَ اللهُ حِرْصًا، ولا تَعُدْ**».

وأما حديث: «**لَا يُفْلِحُ قَوْمٌ وَلَّوْا أَمْرَهُمُ امْرَأَةً**»، فقال رحمه الله (ج١٣ ص٥٣): حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ الهَيْثَمِ، حَدَّثَنَا عَوْفٌ، عَنِ الحَسَنِ، عَنْ أَبِي بَكْرَةَ، قَالَ: لَقَدْ نَفَعَنِي اللهُ بِكَلِمَةٍ أَيَّامَ الجَمَلِ، قَالَ: لَمَّا بَلَغَ النَّبِيَّ ﷺ أَنَّ فَارِسَ مَلَّكُوا ابنَةَ كِسْرَى، قَالَ: =

---

[1] المراد بالحسن في اعتراض الدارقطني وكذلك في أسانيد الأحاديث الأربعة المذكورة هو الحسن البصري لا الحسن بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهما. وذلك خلاف ما فهمه الباجي في سند حديث: «إن ابني هذا سيد...» إلخ، وسيأتي رد الحافظ عليه.

=«لَنْ يُفْلِحَ قَوْمٌ وَلَّوْا أَمْرَهُمُ امْرَأَةً».

وأما حديث: «إِنَّ ابْنِي هَذَا سَيِّدٌ»، فقال رحمه الله (ج٧ ص٩٤): حَدَّثَنَا صَدَقَةُ، حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، حَدَّثَنَا أبومُوسَى، عَنِ الحَسَنِ، سَمِعَ أَبَا بَكْرَةَ سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ عَلَى المِنْبَرِ وَالحَسَنُ إِلَى جَنْبِهِ يَنْظُرُ إِلَى النَّاسِ مَرَّةً، وَإِلَيْهِ مَرَّةً، وَيَقُولُ: «ابْنِي هَذَا سَيِّدٌ، وَلَعَلَّ اللهَ أَنْ يُصْلِحَ بِهِ بَيْنَ فِئَتَيْنِ مِنَ المُسْلِمِينَ».اهـ

قال الحافظ في "مقدمة الفتح" ص(٣٥٤) ط س: قلت: البخاري معروف أنه كان ممن يشدد في مثل هذا، وقد أخرج البخاري حديث الكسوف من طرق عن الحسن علَّق بعضها، ومن جملة ما علَّقه فيه رواية موسى بن إسماعيل عن مبارك بن فضالة عن الحسن قال: أخبرني أبوبكرة فهذا معتمدُهُ في إخراج حديث الحسن، وردُّه على من نفى أنه سمع من أبي بكرة باعتماده على إثبات مَن أثبته، وسيأتي مزيد لذلك في فضل الحسن بن علي بن أبي طالب إن شاء الله تعالى.اهـ

قلت: إن كان اعتماده على رواية المبارك بن فضالة فهو اعتماد ضعيف؛ لأن المبارك يقول في غير حديث: عن الحسن حدثنا عمران بن حصين، وأصحاب الحسن لا يقولون ذلك، والظاهر أن اعتماده مع ذلك على تصريح الحسن بالسماع في حديث: «إن ابني هذا سيد»، والله أعلم.

وقال ص(٣٦٧) من "المقدمة" ط س في الكلام على حديث «إن ابني هذا سيد»: قلت: الحديث مخرَّج عن الحسن من طرق عنه، والبخاري إنما اعتمد رواية أبي موسى عن الحسن أنه سمع أبا بكرة، وقد أخرجه مطولاً في كتاب الصلح، وقال في آخره: قال لي علي بن عبدالله: إنما ثبت عندنا سماع الحسن من أبي بكرة بهذا الحديث، وأعرض الدارقطني عن تعليله بالاختلاف عن الحسن؛ فقيل عنه هكذا، وقيل عنه عن أم سلمة، وقيل عنه عن النبي ﷺ مرسلاً؛ لأن الأسانيد بذلك لا تقوى.

ولا زلت متعجبًا من جزم الدارقطني بأن الحسن لم يسمع من أبي بكرة، مع أن في هذا الحديث في البخاري (قال الحسن: سمعت أبا بكرة يقول)، إلى أن رأيت في رجال البخاري لأبي الوليد الباجي في أول حرف الحاء للحسن بن علي بن أبي طالب =

٩٢ - وَأَخرَجَا جَمِيعًا حَدِيثَ ابنِ وَهبٍ، عَن عَمرٍو، عَن بُكَيرٍ، عَن سُلَيمَانَ، عَن ابنِ جَابِرٍ[١]، عَن أَبِيهِ، عَن أَبِي بُردَةَ.

(ح م) خَالَفَهُ لَيثٌ وَسَعِيدُ بنُ أَبِي أَيُّوبَ، عَن يَزِيدَ بنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَن بُكَيرٍ، لَم يَقُولا: عَن جَابِرٍ.

=ترجمة وقال فيها: أخرج البخاري قول الحسن (سمعت أبا بكرة)، فتأول أبوالحسن الدارقطني وغيره على أنه الحسن بن علي؛ لأن الحسن[٢] عندهم لم يسمع من أبي بكرة، وحمله البخاري وابن المديني على أنه الحسن البصري، وبهذا صح عندهم سماعه منه.

قال الباجي: وعندي أن الحسن الذي سمعه من أبي بكرة إنما هو الحسن بن علي بن أبي طالب.

قلت: أوردت هذا متعجبًا منه؛ لأني لم أره لغير الباجي، وهو حمل مخالف للظاهر بلا مستند، ثم إن راوي هذا الحديث عند البخاري عن الحسن لم يدرك الحسن بن علي، فيلزم الانقطاع فيه، فما فرَّ مِنه الباجي من الانقطاع بين الحسن البصري وأبي بكرة وقع فيه بين الحسن بن علي والراوي عنه، ومن تأمل سياقه عند البخاري تحقق ضعف هذا الحمل، والله أعلم.

وأما احتجاجه بأن البخاري أخرج هذا الحديث من طريق أخرى فقال فيها: عن الحسن عن الأحنف عن أبي بكرة، فليس بين الإسنادين تنافٍ؛ لأن في روايته له عن الأحنف عن أبي بكرة زيادة بيِّنة لم يشتمل عليها حديثه عن أبي بكرة، وهذا بيِّن من السياقين، والله الموفق. اهـ

٩٢- **الحديث الثاني والتسعون**: قال البخاري رحمه الله (ج١٥ ص١٩١) مع الفتح ط ح: حَدَّثَنَا عبدالله بْنُ يُوسُفَ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، حَدَّثَنِي يَزِيدُ بْنُ أبي حَبِيبٍ، =

---

(١) في (ب): عن سليمان بن جابر والصواب ما في (ز) وكما تراه في سند الصحيح.

(٢) يعني الحسن البصري.

وَقَالَ مُسلِمُ بنُ أَبِي مَريَمَ: عَن ابنِ جَابِرٍ عَمَّن سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ.

وَقَولُ عَمرٍو صَحِيحٌ -وَاللهُ أَعلَمُ-؛ لأَنَّهُ ثِقَةٌ، وَقَد زَادَ رَجُلًا، وَتَابَعَهُ أُسَامَةُ بنُ زَيدٍ، عَن بُكَيرٍ، عَن سُلَيمَانَ، عَن عَبدِالرَّحمَنِ بنِ جَابِرٍ، عَن أَبِيهِ، عَن أَبِي بُردَةَ مِثلَهُ.

=عَنْ بُكَيْرِ بنِ عَبدِاللهِ، عَنْ سُلَيْمَانَ بنِ يَسَارٍ، عَنْ عبدالرَّحْمَنِ بنِ جَابِرِ بن عَبدِاللهِ، عَنْ أبي بُرْدةَ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقُولُ: «**لا يُجْلَدُ فَوْقَ عَشْرِ جَلَدَاتٍ إِلَّا في حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللهِ**».

حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ، حَدَّثَنَا فُضَيْلُ بْنُ سُلَيْمَانَ، حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ، حَدَّثَنِي عبدالرَّحْمَنِ بْنُ جَابِرٍ، عَمَّنْ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «**لا عُقُوبَةَ فَوْقَ عَشْرِ ضَرَبَاتٍ إِلَّا فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللهِ**».

حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سُلَيْمَانَ، حَدَّثَنِي ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي عَمْرٌو أَنَّ بُكَيْرًا حَدَّثَهُ قَالَ: بَيْنَمَا أَنَا جَالِسٌ عِنْدَ سُلَيْمَانَ بنِ يَسَارٍ إِذْ جَاءَ عبدالرَّحْمَنِ بْنُ جَابِرٍ فَحَدَّثَ سُلَيْمَانَ بنَ يَسَارٍ، ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَيْنَا سُلَيْمَانُ بْنُ يَسَارٍ فَقَالَ: حَدَّثَنِي عبدالرَّحْمَنِ بْنُ جَابِرٍ أَنَّ أَبَاهُ حَدَّثَهُ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا بُرْدَةَ الأَنْصَارِيَّ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «**لا تَجْلِدُوا فَوْقَ عَشَرَةِ أَسْوَاطٍ، إِلَّا فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللهِ**».

وأخرجه مسلم (ج١١ ص٢٢١) من حديث ابن وهب به.

قال الحافظ في «الفتح» (ج١٥ ص١٩٢) ط ح بعد ذكره اختلاف الروايات: وحاصل الاختلاف هل هو عن صحابي مبهم أو مسمى؟ الراجح الثاني، ثم الراجح أنه أبوبردة بن نيار. وهل بين عبدالرحمن وأبي بردة واسطة وهو جابر أو لا؟ الراجح الثاني أيضًا، وقد ذكر الدارقطني في «العلل» الاختلاف ثم قال: القول قول الليث ومن تابعه، وخالف ذلك في جميع كتاب «التتبع» فقال: القول قول عمرو بن الحارث، وقد تابعه أسامة بن زيد.

ثم قال الحافظ: قلت: ولم يقدح هذا الاختلاف عند الشيخين في صحة الحديث، =

وَفِي مُسنَدِ عَبدِاللهِ بنِ مَسعُودٍ رضي الله عنه:

٩٣- أَخرَجَ مُسلِمٌ عَن عُمَرَ بنِ حَفصٍ، عَن أَبِيهِ، عَنِ العَلاءِ بنِ خَالِدٍ، عَن شَقِيقٍ، عَن عَبدِاللهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «**يُؤْتَى بِجَهَنَّمَ لَهَا سَبعُونَ أَلْفَ زِمَامٍ مَعَ كُلِّ زِمَامٍ سَبْعُونَ أَلْفَ مَلَكٍ يَجُرُّونَهَا**».

(ح م) قَالَ: رَفعُهُ وَهَمٌ؛ رَوَاهُ الثَّورِيُّ وَمَروَانُ وَغَيرُهُمَا عَن العَلاءِ بنِ خَالِدٍ مَوقُوفًا.

=فإنه كيفما دار يدور على ثقة، ويحتمل أن يكون عبدالرحمن وقع له فيه ما وقع لِبُكَيرِ بن الأَشَجِّ في تحديث عبدالرحمن بن جابر لسليمان بحضرة بكير، ثم تحديث سليمان بكيرًا به عن عبدالرحمن، أو أن عبدالرحمن سمع أبا بردة لما حدث به أباه وثبته فيه أبوه فحدث به تارة بواسطة أبيه، وتارة بغير واسطة.

وادعى الأصيلي أن الحديث مضطرب فلا يُحْتَجُّ به لاضطرابه. وتُعُقِّب بأن عبدالرحمن ثقة فقد صرح بسماعه، وإبهام الصحابي لا يضر، وقد اتفق الشيخان على تصحيحه وهما العمدة في التصحيح، وقد وجدت له شاهدًا بسند قوي لكنه مرسل أخرجه الحارث بن أبي أسامة من رواية عبدالله بن أبي بكر بن الحارث بن هشام رفعه: «**لَا يَحِلُّ أَنْ يُجْلَدَ فَوْقَ عَشَرَةِ أَسْوَاطٍ إِلَّا فِي حَدٍّ**» وله شاهد آخر عن أبي هريرة عند ابن ماجه ستأتي الإشارة إليه. اهـ

قلت: الحديث في ابن ماجه رقم (٢٦٠٢) قال المعلق في «الزوائد»: في إسناده عباد بن كثير الثقفي، قال أحمد بن حنبل: روى أحاديث كذب لم يسمعها. وقال البخاري: تركوه. وكذا قال غير واحد. اهـ

٩٣- **الحديث الثالث والتسعون**: قال مسلم رحمه الله (ج١٧ ص١٧٨) مع النووي: حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصِ بنِ غِيَاثٍ، حَدَّثَنَا أبي، عَنِ العَلاءِ بنِ خَالِدٍ الكَاهِلِيِّ، عَنْ شَقِيقٍ، عَنْ عَبدِاللهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**يُؤْتَى بِجَهَنَّمَ يَوْمَئِذٍ لَهَا سَبْعُونَ**=

٩٤- وَأَخرَجَ البُخَارِيُّ عَن أَبِي نُعَيم، عَن زُهَيرٍ، عَن أَبِي إِسحَاقَ، قَالَ: لَيسَ أَبُوعُبَيدَةَ ذَكَرَهُ وَلَكِن عَبدُالرَّحمَنِ بنُ الأَسوَدِ، عَن أَبِيهِ عَنْ عَبدِاللهِ أَتَيتُ النَّبِيَّ بِحَجَرَينِ وَرَوثَةٍ.

(ح م) قَالَ: وَقَالَ إِبرَاهِيمُ بنُ يُوسُفَ عَن أَبِيهِ، عَن أَبِي إِسحَاقَ حَدَّثَنِي عَبدُالرَّحمَنِ بنِ الأَسوَدِ، عَن أَبِيهِ بِهَذَا.

=أَلفَ زِمَامٍ، مَعَ كُلِّ زِمَامٍ سَبْعُونَ أَلفَ مَلَكٍ يَجُرُّونَهَا».

قال النووي رحمه الله: هذا الحديث مما استدركه الدارقطني على مسلم وقال: رفعه وهم، رواه الثوري ومروان وغيرهما عن العلاء بن خالد موقوفًا، ثم قال النووي: قلت: وحفص ثقة حافظ إمام، فزيادته الرفع مقبولة كما سبق نقله عن الأكثرين والمحققين. اهـ

والحديث أخرجه الترمذي (ج٤ ص١٠٣) طبعة الاتحاد العربي من طريق حفص بن غياث به. ثم قال: قال عبدالله بن عبدالرحمن: والثوري لا يرفعه، حدثنا عبد بن حميد، أخبرنا عبدالملك بن عمرو أبوعامر العَقَدِيُّ، عن سفيان، عن العلاء بن خالد، بهذا الإسناد نحوه ولم يرفعه. اهـ

وقال ابن جرير (ج٣٠ ص١٨٨): حَدَّثَنَا الحَسَنُ بنُ عَرَفَةَ، قَالَ: ثَنَا مَرَوَانُ الفَزَارِيُّ، عَن العَلَاءِ بنِ خَالِدٍ الأَسَدِيِّ، عَن شَقِيقِ بنِ سَلَمَةَ، قَالَ: قَالَ عَبدُاللهِ فِي قَولِهِ: ﴿وَجِاْيٓءَ يَوْمَئِذٍ بِجَهَنَّمَ﴾ [الفجر:٢٣] قَالَ: جِيءَ بِهَا تُقَادُ بِسَبعِينَ أَلفَ زِمَامٍ، مَعَ كُلِّ زِمَامٍ سَبعُونَ أَلفَ مَلَكٍ. اهـ

فالظاهر أن الراجح هو الوقف، وحفص بن غياث يعتبر شاذًا، والله أعلم.

٩٤- **الحديث الرابع والتسعون:** قال البخاري رحمه الله (ج١ ص٢٥٦) ط س: حَدَّثَنَا أبونُعَيْمٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، قَالَ: لَيْسَ أبوعُبَيْدَةَ ذَكَرَهُ وَلَكِنْ عبدُالرَّحْمَنِ بْنُ الأَسْوَدِ عَنْ أَبِيهِ، أَنَّهُ سَمِعَ عَبدَاللهِ يَقُولُ: أَتَى النَّبِيُّ ﷺ الغَائِطَ فَأَمَرَنِي أَنْ آتِيَهُ بِثَلاثَةِ أَحْجَارٍ، فَوَجَدْتُ حَجَرَيْنِ، وَالتَمَسْتُ الثَّالِثَ فَلَمْ أَجِدْهُ، فَأَخَذْتُ رَوْثَةً فَأَتَيْتُهُ بِهَا، فَأَخَذَ الحَجَرَيْنِ وَأَلقَى الرَّوْثَةَ، وَقَالَ: «هَذَا رِكْسٌ». =

قَالَ: تَابَعَهُمَا أَبُوحَمَّادٍ الحَنَفِيُّ وَأَبُومَرْيَمَ، عَن أَبِي إِسحَاقَ، وَكَذَلِكَ قَالَ الحِمَّانِيُّ عَن شَرِيكٍ.

(ح م) وَقِيلَ: عَن مِنجَابٍ، عَن يَحيَى بنِ أَبِي زَائِدَةَ، عَن أَبِيهِ، عَن أَبِي إِسحَاقَ كَذَلِكَ.

وَقَالَ يَزِيدُ بنُ عَطَاءٍ: عَن أَبِي إِسحَاقَ، عَن عَبدِالرَّحمَنِ بنِ الأَسوَدِ، عَن أَبِيهِ، وَعَلقَمَةَ.

وَقَالَ عَلِيُّ بنُ صَالِحٍ، وَمَالِكُ بنُ مِغوَلٍ، وَابنُ جُرَيجٍ[1]، وَزَكَرِيَّا -مِن رِوَايَةِ سَلَمَةَ بنِ رَجَاءٍ عَنهُ-، وَيُوسُفُ بنُ أَبِي إِسحَاقَ -مِن رِوَايَةِ أَبِي جُنَادَةَ عَنهُ-، وَشَرِيكٌ -مِن رِوَايَةِ مِنجَابٍ عَنهُ-: عَن أَبِي إِسحَاقَ، عَن الأَسوَدِ، عَن عَبدِاللهِ.

وقَالَ الثَّورِيُّ وَإِسرَائِيلُ: عَن أَبِي إِسحَاقَ، عَن أَبِي عُبَيدَةَ، عَن عَبدِاللهِ.

= وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ يُوسُفَ: عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ حَدَّثَنِي عبدالرَّحْمَنِ. اهـ

قال الحافظ رَحِمَهُ اللهُ في «المقدمة» (ص٣٤٨) ط س بعد ذكره كلام الدارقطني: وأخرج الترمذي في «جامعه» حديث إسرائيل المذكور وحكى بعض الخلاف فيه، ثم قال: هذا حديث فيه اضطراب، وسألت عبدالله بن عبدالرحمن يعني الدارمي عنه، فلم يقضِ فيه بشيء، وسألت محمدًا، يعني البخاري، فلم يقضِ فيه بشيء، وكأنه رأى حديث زهير أشبه، ووضعه في «الجامع»، قال الترمذي: والأصح عندي حديث إسرائيل، وقد تابعه قيس بن الربيع، قال الترمذي: وزهير إنما سمع من أبي إسحاق بِآخِرَةٍ. اهـ

وحكى ابن أبي حاتم عن أبيه وأبي زرعة أنَّهما رجحا رواية إسرائيل، وكأن الترمذي تبعهما في ذلك، والذي يظهر أن الذي رجحه البخاري هو الأرجح؛ وبيان ذلك أن مجموع كلام الأئمة مشعر بأن الراجح على الروايات كلها: إما طريق إسرائيل وهي عن =

---

[1] في الأصلين: (جريج)، والمثبت هو الصواب.

وَقَالَ حَسَنُ بنُ قُتَيبَةَ: عَن يُونُسَ بنِ أَبي إِسحَاقَ، عَن أَبي إِسحَاقَ، عَن أَبي الأَحوَصِ.

وَقَالَ زَكَرِيَّا بنُ أَبي زَائِدَةَ -مِن رِوَايَةِ أَبي كُرَيبٍ عَن عَبدِالرَّحِيمِ وَإِسحَاقَ الأَزرَقِ وَإِسمَاعِيلَ بنِ أَبَانَ عَنهُ، وَمِن رِوَايَةِ سَهلِ بنِ عُثمَانَ عَن ابنِهِ يَحيَى عَنه-: عَن أَبي إِسحَاقَ، عَن عَبدِالرَّحمَنِ بنِ يَزِيدَ، عَن عَبدِاللهِ. وَقِيلَ عَن ابنِ عُيَينَةَ، عَن أَبي إِسحَاقَ كَذَلِكَ.

وَقَالَ أَبُوسِنَانٍ: عَن أَبي إِسحَاقَ، عَن هُبَيرَةَ بنِ يَرِيمٍ، عَن عَبدِاللهِ.

وَقَالَ مَعمَرٌ، وَشُعبَةُ، وَوَرقَاءُ، وَسُلَيمَانُ بنُ قَرمٍ، وَعَمَّارُ بنُ زُرَيقٍ، وَإِبرَاهِيمُ الصَّائِغُ، وَعَبدُالرَّحمَنِ بنُ دِينَارٍ، وَأَبُوشَيبَةَ، وَمُحَمَّدُ بنُ جَابِرٍ، وَصِبَاحُ بنُ يَحيَى المُزَنيُّ، وَرَوحُ بنُ مُسَافِرٍ، وَشَرِيكٌ -مِن رِوَايَةِ إِسحَاقَ الأَزرَقِ عَنهُ-، وَإِسرَائِيلُ -مِن رِوَايَةِ عَبَّادِ بنِ ثَابِتٍ وَخَالِدٍ العَبدِيِّ عَنهُ-: عَن أَبي إِسحَاقَ، عَن عَلقَمَةَ بنِ قَيسٍ، عَن عَبدِاللهِ.

=أبي عبيدة عن أبيه، وأبوعبيدة لم يسمع من أبيه، فيكون الإسناد منقطعًا، أو رواية زهير وهي عن عبدالرحمن بن الأسود عن أبيه عن ابن مسعود، فيكون متصلًا، وهو تصرف صحيح؛ لأنَّ الأسانيد فيه إلى زهير وإلى إسرائيل أثبت من بقية الأسانيد.

وإذا تقرر ذلك كانت دعوى الاضطراب في هذا الحديث منتفية؛ لأن الاختلاف على الحُفَّاظِ في الحديث لا يوجب أن يكون مضطربًا إلا بشرطين: أحدهما: استواء وجوه الاختلاف، فمتى رَجَحَ أحدُ الأقوال قُدِّم، ولا يعلُّ الصحيح بالمرجوح، ثانيهما، مع الاستواء: أن يتعذر الجمع على قواعد المحدثين، ويغلب على الظن أن ذلك الحافظ لم يضبط ذلك الحديث بعينه، فحينئذٍ يحكم على تلك الرواية وحدها بالاضطراب، ويتوقف عن الحكم بصحة ذلك الحديث لذلك، وهنا يظهر عدم استواء وجوه الاختلاف على أبي إسحاق فيه؛ لأن الروايات المختلفة عنه لا يخلو إسناد منها مِن مقال، غير الطريقين =

عَشرَةُ أَقَاوِيلَ عَن أَبِي إِسحَاقَ، أَحسَنُهَا إِسنَادًا الأَوَّلُ الَّذِي أَخرَجَهُ البُخَارِيُّ، وَفِي النَّفسِ مِنهُ شَيءٌ لِكَثْرَةِ الاختِلافِ عَن أَبِي إِسحَاقَ، وَاللهُ أَعلَمُ.

=المقدَّم ذكرهما عن زهير وعن إسرائيل، مع أنه يمكن ردُّ أكثر الطرق إلى رواية زهير.

والذي يظهر بعد ذلك تقديم رواية زهير؛ لأن يوسف بن إسحاق بن أبي إسحاق قد تابع زهيرًا. وقد رواه الطبراني في "المعجم الكبير" من رواية يحيى بن أبي زائدة عن أبيه عن أبي إسحاق كرواية زهير.

ورواه أبوبكر بن أبي شيبة في "مصنفه" من طريق ليث بن أبي سُلَيم عن عبدالرحمن بن الأسود عن أبيه عن ابن مسعود كرواية زهير عن أبي إسحاق، وليث وإن كان ضعيف الحفظ فإنه يُعتبَر به ويُستشهَد، فيعرف أن له من رواية عبدالرحمن بن الأسود عن أبيه أصلًا.

ثم إن ظاهر سياق زهير يشعر بأن أبا إسحاق كان يرويه أولًا عن أبي عبيدة عن أبيه، ثم رجع عن ذلك وصيره عن عبدالرحمن بن الأسود عن أبيه، فهذا صريح في أن أبا إسحاق كان مستحضرًا للسندين جميعًا عند إرادة التحديث، ثم اختار طريق عبدالرحمن وَأَضْرَبَ عن طريق أبي عبيدة، فإما أن يكون تذكر أنه لم يسمعه من أبي عبيدة، أو كان سمعه منه وحدث به عنه ثم عرف أن أبا عبيدة لم يسمع من أبيه، فيكون الإسناد منقطعًا، فأعلمهم أن عنده فيه إسنادًا متصلًا، أو كان حدث به عن أبي عبيدة مدلسًا له، ولم يكن سمعه منه، فإن قيل: إذا كان أبوإسحاق مدلسًا عندكم فلم تحكمون لطريق عبدالرحمن بن الأسود بالاتصال مع إمكان أن يكون دلسه عنه أيضًا؟ وقد صرح بذلك أبوأيوب سليمان بن داود الشَّاذَكُونِيُّ(١) فيما حكاه الحاكم في =

---

(١) قال الحافظ الذهبي في "المغني": سليمان بن داود المنقري الشاذكوني الحافظ، مشهور، رماه ابن معين بالكذب، وقال البخاري: فيه نظر.اهـ وذكر السخاوي في "فتح المغيث" (ج٢ ص٣٣٧) أنه كان يتهم بشرب النبيذ وبالوضع، حتى قال البخاري فيه: هو أضعف عندي من كل ضعيف.اهـ

="علوم الحديث"[1] عنه، قال: في قول أبي إسحاق: ليس أبوعبيدة ذكره ولكن عبدالرحمن عن أبيه، ولم يقل: حدثني عبدالرحمن وأوهم أنه سمعه منه، تدليسٌ، وما سمعت بتدليس أعجب من هذا!! انتهى كلامه.

فالجواب أن هذا هو السبب الحامل لسياق البخاري للطريق الثانية عن إبراهيم بن يوسف بن إسحاق بن أبي إسحاق التي قال فيها أبوإسحاق: حدثني عبدالرحمن، فانتفت ريبة التدليس عن أبي إسحاق في هذا الحديث، وبيَّنَ حفيدُه عنه أنه صرح عن عبدالرحمن بالتحديث، ويتأيد ذلك بأن الإسماعيلي لما أخرج هذا الحديث في "مستخرجه على الصحيح" من طريق يحي بن سعيد القطان عن زهير استدل بذلك على أن هذا مما لم يدلس فيه أبوإسحاق، قال: لأن يحي بن سعيد لا يرضى أن يأخذ عن زهير ما ليس بسماع لشيخه[2]، وكأنه عرف هذا بالاستقراء من حال يحي، والله أعلم.

وإذا تقرر ذلك لم يكن لدعوى التعليل عليه مجال؛ لأن روايتي إسرائيل وزهير لا تعارض بينهما، إلا أن رواية زهير أرجح؛ لأنَّها اقتضت[3] الاضطراب عن رواية إسرائيل ولم تقتض ذلك رواية إسرائيل؛ فترجحت رواية زهير.

وأما متابعة قيس بن الربيع لرواية إسرائيل، فإن شريكًا القاضي تابع زهيرًا، وشريك أوثق من قيس، على أن الذي حررناه لا يرد شيئًا من الطريقين إلا أنه يوضح قوة طريق زهير واتصالها وتمكنها من الصحة وبُعد إعلالها، وبه يظهر نفوذ رأي البخاري وثقوب ذهنه، والله أعلم. =

---

(١) ص(١٠٩).

(٢) ويبقى على الحديث أن زهيرًا سمع من أبي إسحاق بعد الاختلاط كما قال الترمذي، ويجاب بأنه توبع كما قاله الحافظ رَحِمَهُ اللهُ.

(٣) كذا في ط س وفي ط ح، ولعلها: نفت الاضطراب عن رواية أبي إسحاق، ولم تنف ذلك رواية إسرائيل.

٩٥- وَأَخرَجَ مُسلِمٌ حَدِيثَ أَبِي الأَحوَصِ عَن سِمَاكٍ، عَن إبرَاهِيمَ، عَن عَلقَمَةَ وَالأَسوَدِ، عَن عَبدِاللهِ أَنَّ رَجُلًا قَالَ: عَالَجتُ امرَأَةً فَأَصبتُ مِنهَا مَا دُونَ الجِمَاعِ، فَنَزَلَت: ﴿وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ طَرَفَيِ ٱلنَّهَارِ وَزُلَفًا﴾[1]... الحَدِيث.

وَأَخرَجَهُ أَيضًا عَن أَبِي مُوسَى، عَن أَبِي النُّعمَانِ الحَكَمِ بنِ عَبدِاللهِ، عَن شُعبَةَ، عَن سِمَاكٍ، عَن إبرَاهِيمَ، عَنِ الأَسوَدِ، عَن عَبدِاللهِ.

قَالَ: رَوَاهُ إِسرَائِيلُ عَن سِمَاكٍ مِثلَ أَبِي الأَحوَصِ.

وَقِيلَ عَن أَبِي عَوَانَةَ كَذَلِكَ أَيضًا، وَقَالَ خَالِدٌ السَّمتِيُّ[2] عَنهُ، عَن سِمَاكٍ، عَن إبرَاهِيمَ، عَن عَلقَمَةَ وَالأَسوَدِ بِلا شَكٍّ.

وَقَالَ أَسبَاطُ بنُ نَصرٍ: عَن سِمَاكٍ، عَن إبرَاهِيمَ، عَنِ الأَسوَدِ وَحدَهُ.

= وقد أخرج البخاري من حديث أبي هريرة ما يشهد لصحة حديث ابن مسعود، فازداد قوة بذلك، فانظر إلى هذا الحديث كيف حكم عليه بالمرجوحية مثل أبي حاتم وأبي زرعة -وهما إماما التعليل- وتبعهما الترمذي، وتوقف الدارمي، وحكم عليه بالتدليس الموجب للانقطاع أبوأيوب الشاذكوني، ومع ذلك فتبيَّن بالتنقيب والتَّتَبُّع التام أن الصواب في الحكم له بالراجحية، فما ظنك بما يدعيه مَن هو دون هؤلاء الحفاظ النقاد من العلل، هل يسوغ أن يقبل منهم في حق مثل هذا الإمام مُسَلَّمًا، كلَّا والله، والله الموفق.اهـ

٩٥- الحديث الخامس والتسعون: قال مسلم رحمه الله متابعة (ج١٧ ص٨٠): حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، وَأَبوبَكْرِ بْنُ أَبي شَيْبَةَ وَاللَّفْظُ لِيَحْيَى، قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا، وقَالَ الآخَرَانِ: حَدَّثَنَا أبوالأَحْوَصِ، عَنْ سِمَاكٍ، عَنْ إبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلقَمَةَ وَالأَسْوَدِ، عَنْ عَبدِاللهِ، قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، =

---

(١) سورة هود، الآية: ١١٤.

(٢) هو خالد بن يوسف، ضعيف كما في "الميزان".

وَقَالَ أَبُوقَطَنٍ[١] وَأَبُوزَيدٍ الهَرَوِيُّ: عَن شُعبَةَ، عَن سِمَاكٍ، عَن إِبرَاهِيمَ، عَن خَالِهِ، عَن عَبدِاللهِ، وَلَم يُسَمِّ[٢] خَالَهُ هَذَا.

(ح م) وَقَالَ شَرِيكٌ: عَن سِمَاكٍ، عَن إِبرَاهِيمَ، عَن عَلقَمَةَ وَحدَهُ، عَن عَبدِاللهِ.

(ح م) وَقَالَ الثَّورِيُّ: عَن سِمَاكٍ، عَن إِبرَاهِيمَ، عَن عَبدِاللهِ بنِ يَزِيدَ الصَّائِغِ، عَن عَبدِالرَّحمَنِ بنِ يَزِيدَ، عَن عَبدِاللهِ خَالِهِ. وَالفَضْل السِّيْنَانِي[٣].

(ح م) وَقَالَ الفِريَابِيُّ: عَن الثَّورِيِّ، عَن الأَعمَشِ وَسِمَاكٍ، عَن إِبرَاهِيمَ، عَن عَبدِالرَّحمَنِ بنِ يَزِيدَ بنِ الصَّائِغِ.

وَكَانَ سِمَاكُ يَضطَرِبُ فِيهِ، واللهُ أَعلَمُ بِالصَّوَابِ.

=إِنِّي عَالَجْتُ امْرَأَةً فِي أَقْصَى المَدِينَةِ، وَإِنِّي أَصَبْتُ مِنْهَا مَا دُونَ أَنْ أَمَسَّهَا، فَأَنَا هَذَا فَاقْضِ فِيَّ مَا شِئْتَ، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: لَقَدْ سَتَرَكَ اللهُ لَوْ سَتَرْتَ نَفْسَكَ. قَالَ: فَلَمْ يَرُدَّ النَّبِيُّ ﷺ شَيْئًا، فَقَامَ الرَّجُلُ فَانْطَلَقَ، فَأَتْبَعَهُ النَّبِيُّ ﷺ رَجُلًا دَعَاهُ وَتَلا عَلَيْهِ هَذِهِ الآيَةَ: ﴿وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ طَرَفَيِ ٱلنَّهَارِ وَزُلَفًا مِّنَ ٱلَّيْلِ ۚ إِنَّ ٱلْحَسَنَٰتِ يُذْهِبْنَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ ۚ ذَٰلِكَ ذِكْرَىٰ لِلذَّٰكِرِينَ﴾[هود:١١٤] فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ القَوْمِ: يَا نَبِيَّ اللهِ، هَذَا لَهُ خَاصَّةً؟ قَالَ: «بَل لِلنَّاسِ كَافَّةً».

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ المُثَنَّى، حَدَّثَنَا أَبوالنُّعْمَانِ الحَكَمُ بْنُ عبدالله العِجْلِيُّ، حَدَّثَنَا =

---

(١) هو عمرو بن الهيثم القُطَعِيُّ.

(٢) قد جاء تسميته عند ابن جرير في "تفسيره" فقال: عن خاله الأسود، بل عند مسلم في "صحيحه".

(٣) هكذا في الأصلين، والصواب: (رواه الفضل السيناني) يعني عن الثوري، كما في الترمذي في التفسير وأحمد، وقوله: عن عبدالله بن يزيد الصائغ ليس في سند الترمذي ولا أحمد، فلعلها زيادة من النساخ، والله أعلم.

=شُعْبَةُ، عَنْ سِمَاكِ بنِ حَرْبٍ، قَالَ: سَمِعْتُ إِبْرَاهِيمَ يُحَدِّثُ عَنْ خَالِهِ الأَسْوَدِ، عَنْ عَبدِاللهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمَعْنَى حَدِيثِ أَبِي الأَحْوَصِ، وَقَالَ فِي حَدِيثِهِ: فَقَالَ مُعَاذٌ: يَا رَسُولَ اللهِ، هَذَا لِهَذَا خَاصَّةً، أَوْ لَنَا عَامَّةً؟ قَالَ: «**بَلْ لَكُمْ عَامَّةً**».اهـ

هذا الحديث من الأحاديث التي لم يجب عنها النووي رحمه الله، وقد رواه الترمذي (ج٤ ص٣٥٢ و٣٥٣) ط الاتحاد العربي من طريق أبي الأحوص كما عند مسلم ثم قال: هذا حديث حسن صحيح، وهكذا روى إسرائيل عن سماك عن إبراهيم عن علقمة والأسود، عن عبدالله عن النبي ﷺ نحوه.

وروى سفيان الثوري عن سماك عن إبراهيم عن عبدالرحمن بن يزيد عن عبدالله عن النبي ﷺ مثله. ورواية هؤلاء أصح من رواية الثوري. اهـ مختصرًا.

وبعد: فإن كلام الحافظ الدارقطني رحمه الله منصبٌّ على أن سماكًا قد اضطرب في هذا الحديث، فأما رواية سفيان الثوري فقد كفانا الترمذي رحمه الله المُؤُونَةَ حيث حكم بأن غيرها أصح. وأما بقية الروايات فهي تدور على علقمة والأسود، فتارة يرويه سماك عن إبراهيم عن علقمة، وتارة يرويه عن إبراهيم عن الأسود، وتارة عن إبراهيم عنهما، والظاهر أن مثل هذا لا يضر؛ لأن إبراهيم قد سمع منهما وهما حافظان ثقتان، ولكن الذي انضم إلى ذلك هو أن سماكًا رحمه الله مضطرب الحديث، كما في "ميزان الاعتدال" عن أحمد، وقال النسائي: إذا انفرد بأصل لم يكن بحجة؛ لأنه كان يُلقَّنُ فيتلقَّنُ، وروى حجاج عن شعبة قال: كانوا يقولون لسماك: عكرمة عن ابن عباس، فيقول: نعم، فأما أنا فلم أكن أُلَقِّنُه.

هذا وأما حديثنا فهو صحيح لغيره؛ لأنه في المتابعات، ومِن الرواة عنه شعبة وهو لم يكن يلقنه، فنرجح رواية شعبة عن سماك عن الأسود على غيرها، وينتفي عنه الاضطراب؛ إذ من شرط الاضطراب تكافؤ الطرق كما هو معلوم من كتب المصطلح، والله أعلم.

٩٦ - وَأَخرَجَ مُسلِمٌ عَن شَيبَانَ بنِ فَرُّوخٍ، عَن جَرِيرِ بنِ حَازِمٍ، عَن الأَعمَشِ[1]، عَن إِبرَاهِيمَ، عَن عَلقَمَةَ، عَن عَبدِاللهِ: «**لَعَنَ اللهُ الوَاشِمَاتِ**».

وَلَم يُسنِدْهُ عَن الأَعمَشِ غَيرُ جَرِيرٍ، وَخَالَفَ أَبُومُعَاوِيَةَ وَأَبُوعُبَيدَةَ بنِ مَعنٍ وَغَيرُهُمَا عَن الأَعمَشِ، قَالَوا: عَن إِبرَاهِيمَ، عَن عَبدِاللهِ مُرسَلًا.

وَهُوَ صَحِيحٌ مِن حَدِيثِ مَنصُورٍ، عَن إِبرَاهِيمَ، عَن عَلقَمَةَ، عَن عَبدِاللهِ. فَأَمَّا الأَعمَشُ فَالصَّحِيحُ عَنهُ مُرسَلٌ.

٩٦- **الحديث السادس والتسعون**: قال مسلم رحمه الله متابعة (ج١٤ ص١٠٧) مع النووي: حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ يَعْنِي ابْنَ حَازِمٍ، حَدَّثَنَا الأَعْمَشُ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلقَمَةَ، عَنْ عَبدِاللهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ... بِنَحْوِ حَدِيثِهِمْ.اهـ

وذكر النووي رحمه الله كلام الدارقطني ولم يجب عليه بشيء.

هذا وقد ذكر الدارقطني في «العلل» (ج٥ ص١٣٦) متابعًا لجرير فقال: حدثنا أبوطالب[2] علي بن محمد بن أحمد بن الجهم الكاتب، قال: حدثنا جعفر بن محمد بن الفضيل، قال: حدثنا محمد بن يوسف الفريابي، قال: حدثنا سفيان، عن الأعمش، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبدالله، قال: لعن الله الواشمات والموشمات، والمتنمصات والمتفلجات للحسن، المغيرات خلق الله. فبلغ ذلك امرأة من بني أسد يقال لها: أم يعقوب، فجاءت فقالت: إنه بلغني أنك لعنت كيت وكيت، فقال: وما لي لا ألعن من لعن رسول الله ﷺ ؟!

ح قال: وحدثنا سفيان، عن منصور، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبدالله، قال: لعن الواشمات... نحو حديث الأعمش، لم أسمعه إلا من أبي طالب الكاتب. اهـ

هذا والرواة له مرسلًا أكثر، على أن اللذين وصلاه حافظان، ويؤيد وصلها=

---

(١) في (ب): سقط الأعمش وعبدالله.

(٢) قال الخطيب في «تاريخ بغداد» (ج١٢ ص٧١): إنه كان ثقة.

٩٧ - وَأَخرَجَ البُخَارِيُّ حَدِيثَ إِسرَائِيلَ عَن مَنصُورٍ وَالأَعمَشِ، عَن إِبرَاهِيمَ، عَن عَلقَمَةَ[١]، عَن عَبدِاللهِ، كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي غَارٍ فَنَزَلَتْ: ﴿وَٱلْمُرْسَلَٰتِ عُرْفًا﴾[٢] حَدِيثَ الحَيَّةِ.

قَالَ: رَوَاهُ أَصحَابُ الأَعمَشِ، مِنهُم: أَبُومُعَاوِيَةَ، وَحَفصٌ[٣]، وَسُلَيمَانُ بنُ قَرْمٍ، عَن الأَعمَشِ، عَن إِبرَاهِيمَ، عَن الأَسوَدِ، عَن عَبدِاللهِ، وَلَم يُتَابَعْ إِسرَائِيلُ (عَن عَلقَمَةَ).

فَأَمَّا مَنصُورٌ فَقَد رَوَاهُ عَنهُ شَيبَانُ أَيضًا كَقَولِ إِسرَائِيلَ.

وَقَالَ أَبُوعَوَانَةَ: عَن مُغِيرَةَ، عَن إِبرَاهِيمَ، عَن عَلقَمَةَ، كَقَولِ إِسرَائِيلَ أَيضًا.

=للحديث أن إبراهيم قال: إذا حدثتكم عن رجل عن عبدالله فهو الذي سمعت، وإذا قلت: قال عبدالله فهو عن غير واحد عن عبدالله.

وقال الحافظ العلائي: هو مكثر من الإرسال، وجماعة من الأئمة صححوا مراسيله وخصَّ البيهقي ذلك بما أرسله عن ابن مسعود. اهـ من "تهذيب التهذيب".

فلعل إبراهيم كان يرويه تارة مرسلاً، وتارة متصلاً، وبذلك يندفع الاعتراض على مسلم لا سيما وقد ذكره في المتابعات.

٩٧- **الحديث السابع والتسعون**: قال البخاري رحمه الله (ج١٠ ص٣١٣) ط ح: حَدَّثَنَا مَحْمُودٌ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُاللهِ، عَنْ إِسْرَائِيلَ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلقَمَةَ، عَنْ عَبدِاللهِ رضي الله عنه قَالَ: كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ وَأُنْزِلَتْ عَلَيْهِ: ﴿وَٱلْمُرْسَلَٰتِ﴾ وَإِنَّا لَنَتَلَقَّاهَا مِنْ فِيهِ، فَخَرَجَتْ حَيَّةٌ، فَابْتَدَرْنَاهَا، فَسَبَقَتْنَا فَدَخَلَتْ جُحْرَهَا، فَقَالَ =

---

(١) في (ب): عن علقمة عن الأسود، وليس في (ز): عن الأسود، وهو الصواب.

(٢) سورة المرسلات، الآية: ١.

(٣) في (ب): وحفص بن سليمان بن قرم، والصواب: وحفص وسليمان بن قرم كما في (ز) وحفص هو ابن غِيَاثٍ.

= رَسُولُ اللهِ ﷺ: «وُقِيَتْ شَرَّكُمْ، كَمَا وُقِيتُمْ شَرَّهَا».

حَدَّثَنَا عَبْدَةُ بْنُ عَبدِاللهِ، أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ، عَنْ إِسْرَائِيلَ، عَنْ مَنْصُورٍ بِهَذَا، وَعَنْ إِسْرَائِيلَ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلقَمَةَ، عَنْ عَبْدِاللهِ مِثْلَهُ.

وَتَابَعَهُ أَسْوَدُ بْنُ عَامِرٍ، عَنْ إِسْرَائِيلَ.

وَقَالَ حَفْصٌ وَأَبومُعَاوِيَةَ وَسُلَيْمَانُ بْنُ قَرْمٍ: عَنِ الأَعْمَشِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنِ الأَسْوَدِ.

وقَالَ يَحْيَى بْنُ حَمَّادٍ: أَخْبَرَنَا أبوعَوَانَةَ، عَنْ مُغِيرَةَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلقَمَةَ، عَنْ عَبدِاللهِ.

وَقَالَ ابْنُ إِسْحَاقَ: عَنْ عبدالرَّحْمَنِ بنِ الأَسْوَدِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبدِاللهِ.

حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الأَسْوَدِ، قَالَ: قَالَ عَبدُاللهِ: بَيْنَا نَحْنُ مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ فِي غَارٍ إِذْ نَزَلَتْ عَلَيْهِ: ﴿وَٱلْمُرْسَلَٰتِ﴾ فَتَلَقَّيْنَاهَا مِنْ فِيهِ وَإِنَّ فَاهُ لَرَطْبٌ بِهَا، إِذْ خَرَجَتْ حَيَّةٌ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «عَلَيْكُمُ اقْتُلُوهَا» قَالَ: فَابْتَدَرْنَاهَا، فَسَبَقَتْنَا، قَالَ: فَقَالَ: «وُقِيَتْ شَرَّكُمْ، كَمَا وُقِيتُمْ شَرَّهَا».

وقال ص(٣١٥): حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصِ بنِ غِيَاثٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا الأَعْمَشُ، حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ، عَنِ الأَسْوَدِ، عَنْ عَبدِاللهِ، قَالَ: بَيْنَمَا نَحْنُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي غَارٍ إِذْ نَزَلَتْ عَلَيْهِ: ﴿وَٱلْمُرْسَلَٰتِ﴾ ... ثم ذكر الحديث.

قال الحافظ في «مقدمة الفتح» (ج٢ ص١٢٤ ط ح): بعد ذكره كلام الدارقطني: وقد حكى البخاري الخلاف فيه، وهو تعليل لا يضر، والله أعلم. اهـ

وأقول: حاصله أنه قد اختلف فيه على الأعمش، فإسرائيل يرويه عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عبدالله.

وجرير وهو ابن عبدالحميد كما في «الفتح» وحفص بن غياث وأبومعاوية وسليمان بن قرم: يروونه عن الأعمش عن إبراهيم عن الأسود عن عبدالله.

وقد أخرج البخاري رحمه الله الطريقين، والظاهر ترجيح رواية الجماعة، والله أعلم.

٩٨- وَأَخرَجَ مُسلِمٌ حَدِيثَ عَبدِالأَعلَى عَن دَاودَ، عَن الشَّعبِيِّ، عَن عَلقَمَةَ، عَن عَبدِاللهِ حَدِيثَ لَيلَةِ الجِنِّ بِطُولِهِ.

وَآخِرُ الحَدِيثِ إِنَّمَا هُوَ مِن قَولِ الشَّعبِيِّ مُرسَلٌ عَن النَّبِيِّ ﷺ.

وَأَخرَجَ① حَدِيثَ ابنِ مَسعُودٍ: فَأَرَانَا آثَارَ نِيرَانِهِم، وَمَا بَعدَهُ إِلَى آخِرِ الحَدِيثِ وَهُوَ قَولُهُ: وَسَأَلُوهُ الزَّادَ... إِلَى آخِرِهِ.

وَكَذَلِكَ رَوَاهُ ابنُ عُلَيَّةَ وَيَزِيدُ بنُ زُرَيعٍ وَابنُ إِدرِيسَ وَابنُ أَبِي زَائِدَةَ وَغَيرُهُم، عَن دَاودَ.

وَقَد رَوَاهُ حَفصٌ عَن دَاودَ، عَن الشَّعبِيِّ، عَن عَلقَمَةَ، عَن عَبدِاللهِ، وَأَتَى بِآخِرِهِ مُسنَدًا، وَوَهِمَ فِيهِ حَفصٌ، وَاللهُ أَعلَمُ.

٩٨- الحديث الثامن والتسعون: قال مسلم رحمه الله (ج٤ ص١٦٨) مع النووي: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا عَبدُالأَعْلَى، عَنْ دَاوُدَ، عَنْ عَامِرٍ، قَالَ: سَأَلْتُ عَلقَمَةَ: هَل كَانَ ابْنُ مَسْعُودٍ شَهِدَ مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ لَيْلَةَ الجِنِّ؟ قَالَ: فَقَالَ عَلقَمَةُ: أَنَا سَأَلْتُ ابْنَ مَسْعُودٍ، فَقُلْتُ: هَل شَهِدَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ لَيْلَةَ الجِنِّ؟ قَالَ: لا، وَلَكِنَّا كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللهِ ذَاتَ لَيْلَةٍ فَفَقَدْنَاهُ، فَالتَمَسْنَاهُ فِي الأَوْدِيَةِ وَالشِّعَابِ، فَقُلنَا: اسْتُطِيرَ أَوِ اغْتِيلَ، قَالَ: فَبِتْنَا بِشَرِّ لَيْلَةٍ بَاتَ بِهَا قَوْمٌ، فَلَمَّا أَصْبَحْنَا إِذَا هُوَ جَاءٍ مِنْ قِبَلَ حِرَاءٍ، قَالَ: فَقُلنَا: يَا رَسُولَ اللهِ، فَقَدْنَاكَ، فَطَلَبْنَاكَ، فَلَمْ نَجِدْكَ، فَبِتْنَا بِشَرِّ لَيْلَةٍ بَاتَ بِهَا قَوْمٌ. فَقَالَ: **«أَتَانِي دَاعِي الجِنِّ فَذَهَبْتُ مَعَهُ، فَقَرَأْتُ عَلَيْهِمُ القُرْآنَ»**، قَالَ: فَانْطَلَقَ بِنَا، فَأَرَانَا آثَارَهُمْ وَآثَارَ نِيرَانِهِمْ، وَسَأَلُوهُ الزَّادَ، فَقَالَ: **«لَكُمْ كُلُّ عَظْمٍ ذُكِرَ اسْمُ اللهِ عَلَيْهِ يَقَعُ فِي أَيْدِيكُمْ، أَوْفَرَ مَا يَكُونُ لَحْمًا، وَكُلُّ بَعْرَةٍ عَلَفٌ لِدَوَابِّكُمْ»**، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: **«فَلا تَسْتَنْجُوا بِهِمَا؛ فَإِنَّهُمَا طَعَامُ إِخْوَانِكُمْ»**. =

---

① كذا في الأصلين، وصوابه: وآخر الحديث كما يقتضيه السياق، يعني: أن آخر حديث ابن مسعود: فأرانا آثار نيرانهم، وما بعده مرسل، والله أعلم.

= وحَدَّثَنِيهِ عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ السَّعْدِيُّ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ دَاوُدَ بِهَذَا الإِسْنَادِ إِلَى قَوْلِهِ: وَآثَارَ نِيرَانِهِمْ. قَالَ الشَّعْبِيُّ: وَسَأَلُوهُ الزَّادَ، وَكَانُوا مِنْ جِنِّ الجَزِيرَةِ... إِلَى آخِرِ الحَدِيثِ مِنْ قَوْلِ الشَّعْبِيِّ مُفَصَّلًا مِنْ حَدِيثِ عبدِاللهِ.

وحَدَّثَنَاه أبوبَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَبدُاللهِ بْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ دَاوُدَ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ عَلقَمَةَ، عَنْ عَبدِاللهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ إِلَى قَوْلِهِ: وَآثَارَ نِيرَانِهِمْ، وَلَمْ يَذْكُرْ مَا بَعْدَهُ. اهـ

قال النووي رحمه الله: قال الدارقطني: انتهى حديث ابن مسعود عند قوله: فأرانا آثارهم وآثار نيرانهم، وما بعده من قول الشعبي، كذا رواه أصحاب داود -الراوي عن الشعبي-: ابن علية وابن زريع وابن أبي زائدة وابن إدريس وغيرهم. هكذا قاله الدارقطني وغيره. ومعنى قوله: أنه من كلام الشعبي، أنه ليس مرويًّا عن ابن مسعود بهذا الحديث، وإلا فالشعبي لا يقول هذا الكلام إلا بتوقيف عن النبي ﷺ، والله أعلم.

وقال الترمذي رحمه الله (ج١ ص١٥) ط الاتحاد العربي بعد ذكره الحديث من طريق حفص بن غياث التي الحديث فيها كله مسند: وإشارته إلى حديث إسماعيل بن عُلَيَّةَ التي فيها التفصيل، وكأن رواية إسماعيل أصح من رواية حفص بن غياث.اهـ مختصرًا.

وقال الدارقطني في «العلل» (ج١ ص١٥٨) وقد سئل عن هذا الحديث فقال: يرويه داود بن أبي هند عن الشعبي عن علقمة عن عبدالله، رواه عنه جماعة من الكوفيين والبصريين، فأما البصريون فجعلوا قوله: وسألوه الزاد... إلى آخر الحديث من قول الشعبي مرسلًا، وأما يحي بن أبي زائدة وغيره من الكوفيين فأدرجوه في حديث ابن مسعود عن النبي ﷺ.

والصحيح قولُ مَن فَصَلَه؛ فإنه من كلام الشعبي مرسلًا. اهـ

هذا ومن الذين رفعوه عبدالوهاب بن عطاء كما عند الطحاوي (ج١ ص١٢٤)، ولكن الذي تطمئن إليه النفس هو ما حكم به هؤلاء الحفاظ كالترمذي والدارقطني وأقره النووي من أن آخره من قول الشعبي، على أن مسلمًا رحمه الله قد أشار إلى ذلك ولم يخف عليه، والله أعلم.

٩٩- وَأَخرَجَ مُسلِمٌ حَدِيثَ ابنِ إدرِيسَ، عَنِ الأَعمَشِ، عَن عَبدِاللهِ بنِ مُرَّةَ، عَن مَسرُوقٍ، عَن عَبدِاللهِ: مَرَّ بِهِ نَفَرٌ مِن اليَهُودِ فَسَأَلُوهُ عَنِ الرُّوحِ... الحَدِيثَ.

قَالَ: رَوَاهُ أَصحَابُ الأَعمَشِ مِنهُم: عَبدُالوَاحِدِ بنُ زِيَادٍ، وَعِيسَى بنُ يُونُسَ، وَحَفصُ بنُ غِيَاثٍ، وَوَكِيعٌ، وَغَيرُهُم، عَنِ الأَعمَشِ، عَن إبرَاهِيمَ، عَن عَلقَمَةَ، عَن عَبدِاللهِ، وَهُوَ الصَّوَابُ، وَاللهُ أَعلَمُ.

٩٩- **الحديث التاسع والتسعون:** قال مسلم رحمه الله (ج١٧ ص١٣٦) مع النووي: حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصِ بنِ غِيَاثٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا الأَعْمَشُ، حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ، عَنْ عَلقَمَةَ، عَنْ عَبدِاللهِ قَالَ: بَيْنَمَا أَنَا أَمْشِي مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي حَرْثٍ وَهُوَ مُتَّكِئٌ عَلَى عَسِيبٍ، إِذْ مَرَّ بِنَفَرٍ مِنَ اليَهُودِ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ: سَلُوهُ عَنِ الرُّوحِ. فَقَالُوا: مَا رَابَكُمْ إِلَيْهِ لا يَسْتَقْبِلُكُمْ بِشَيْءٍ تَكْرَهُونَهُ. فَقَالُوا: سَلُوهُ، فَقَامَ إِلَيْهِ بَعْضُهُمْ فَسَأَلَهُ عَنِ الرُّوحِ، قَالَ: فَأَسْكَتَ[1] النَّبِيُّ ﷺ فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيْهِ شَيْئًا، فَعَلِمْتُ أَنَّهُ يُوحَى إِلَيْهِ، قَالَ: فَقُمْتُ مَكَانِي، فَلَمَّا نَزَلَ الوَحْيُ قَالَ: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِۖ قُلِ ٱلرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾[الإسراء:٨٥].

حَدَّثَنَا أبوبَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأبوسَعِيدٍ الأَشَجُّ، قَالا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ.

ح وحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الحَنْظَلِيُّ، وَعَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ، قَالا: أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ، كِلاهُمَا عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلقَمَةَ، عَنْ عَبدِاللهِ، قَالَ: كُنْتُ أَمْشِي مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي حَرْثٍ بِالمَدِينَةِ... بِنَحْوِ حَدِيثِ حَفْصٍ، غَيْرَ أَنَّ فِي حَدِيثِ وَكِيعٍ: ﴿وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾.

وَفِي حَدِيثِ عِيسَى بنِ يُونُسَ: ﴿**وَمَا أُوتُوا**﴾ مِنْ رِوَايَةِ ابْنِ خَشْرَمٍ.

ثم قال متابعة: حَدَّثَنَا أبوسَعِيدٍ الأَشَجُّ، قَالَ: سَمِعْتُ عَبدَاللهِ بنَ إِدْرِيسَ يَقُولُ: =

---

[1] قال النووي: أي سكت، وقيل: أطرق، وقيل: أعرض عنه.اهـ

١٠٠- وَأَخرَجَ مُسلِمٌ حَدِيثَ الحَسَنِ بنِ عُبَيدِاللهِ، عَن إبرَاهِيمَ بنِ سُوَيدٍ، عَن عَبدِالرَّحمَنِ بنِ يَزِيدَ، عَن عَبدِاللهِ: «إِذْنُكَ عَلَيَّ أَن يُرفَعَ الحِجَابُ وَيُسمَعَ سِوَادِي» مِن حَدِيثِ عَبدِالوَاحِدِ[١] وَابنِ إدرِيسَ عَنهُ.

=سَمِعْتُ الأَعْمَشَ يَرْوِيهِ عَنْ عبدِاللهِ بنِ مُرَّةَ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَبدِاللهِ، قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ في نَخْلٍ يَتَوَكَّأُ عَلَى عَسِيبٍ، ثُمَّ ذَكَرَ نَحْوَ حَدِيثِهِمْ عَنِ الأَعْمَشِ. وَقَالَ في رِوَايَتِهِ: ﴿وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾.اهـ

هذا الحديث من الأحاديث التي لم يجب عنها النووي رحمه الله، والظاهر صحة ما قاله الدارقطني؛ لأن عبدالله بن إدريس رحمه الله قد خالف أصحاب الأعمش وهم:

١) عبدالواحد بن زياد عند البخاري (ج١ ص٢٣٥) مع «الفتح» ط ح، و(ج١٧ ص٢١٩).

٢) حفص بن غياث عند البخاري (ج١٠ ص١٥) مع «الفتح» ط ح، ومسلم (ج١٧ ص١٣٦) مع النووي.

٣) عيسى بن يونس عند البخاري (ج١٧ ص٣٣) مع «الفتح» ط ح، ومسلم (ج١٧ ص١٣٧) مع النووي، والترمذي (ج٤ ص١٣٨) ط هندية مع التحفة.

٤) وكيع عند البخاري (ج١٧ ص٢١٧) مع «الفتح» ط ح، ومسلم (ج١٧ ص١٣٧) مع النووي، وأحمد (ج١ ص٣٨٩ و٤٤٤)، وابن جرير (ج١٥ ص١٥٥).

٥) القاسم بن معن عند ابن جرير (ج١٥ ص١٥٥)، والطبراني في «الصغير» (ج٢ ص٨٦) من طريق ابن جرير به.

فالظاهر أن الإمام مسلمًا ذكره ليبيّن عِلّته، والله أعلم.

١٠٠- **الحديث المائة**: قال مسلم رحمه الله (ج١٤ ص١٤٩) مع النووي: حَدَّثَنَا أبوكَامِلٍ الجَحْدَرِيُّ وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، كِلاهُمَا عَنْ عَبدِالوَاحِدِ وَاللَّفْظُ لِقُتَيْبَةَ، حَدَّثَنَا =

---

[١] في الأصلين: عبدالواحد بن إدريس، والصواب: عبدالواحد وابن إدريس كما تراه في مسلم.

قَالَ: تَابَعَهُمَا زَائِدَةُ، وَحَفص بنُ غِيَاثٍ، وَجَرِيرٌ، وَخَالَفَهُم الثَّورِيُّ رَوَاهُ عَن الحَسَنِ بنِ عُبَيدِاللهِ، عَن إِبرَاهِيمَ بنِ سُوَيدٍ، عَن عَبدِاللهِ، مُرسَلٌ، وَالحُكْمُ أَن يَكُونَ القَولُ قَولَ مَن زَادَ؛ لِأَنَّهُم خَمسَةُ ثِقَاتٍ.

١٠١ - وَأَخرَجَ مُسلِمٌ حَدِيثَ الأعمَشِ عَن عُمَارَةَ، عَن وَهبِ بنِ رَبِيعَةَ، عَن عَبدِاللهِ: اجتَمَعَ ثَلاثَةُ نَفَرٍ قَلِيلٌ فِقهُ قُلُوبِهِم... الحديث.

قَالَ: وَهَذَا كَانَ الأَعمَشُ اضطَرَبَ فِي إِسنَادِهِ: رَوَاهُ الثَّورِيُّ هَكَذَا، وَتَابَعَهُ عَبدُاللهِ بنُ بِشرٍ.

وَقَالَ قُطبَةُ وَأَبُومُعَاوِيَةَ: عَن الأَعمَشِ، عَن عُمَارَةَ، عَن عَبدِالرَّحمَنِ بنِ يَزِيدَ.

وَقَالَ أَبُومَرِيَمَ: عَن الأَعمَشِ، عَن عُمَارَةَ، عَن زَيدِ بنِ وَهبٍ.

وَقَالَ زَيدُ بنُ أَبِي أُنَيسَةَ: عَنِ الأَعمَشِ، عَن أَبِي الضُّحَى، عَن مَسرُوقٍ.

=عَبدُالوَاحِدِ بْنُ زِيَادٍ، حَدَّثَنَا الحَسَنُ بْنُ عُبَيدِاللهِ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سُوَيْدٍ، قَالَ: سَمِعْتُ عبدالرَّحْمَنِ بنَ يَزِيدَ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ مَسْعُودٍ يَقُولُ: قَالَ لِي رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**إِذْنُكَ عَلَيَّ أَنْ يُرْفَعَ الحِجَابُ، وَأَنْ تَسْتَمِعَ سِوَادِي حَتَّى أَنْهَاكَ**».

وحَدَّثَنَاه أبوبَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبدِاللهِ بنِ نُمَيْرٍ، وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا، وقَالَ الآخَرَانِ: حَدَّثَنَا عَبدُاللهِ بْنُ إِدْرِيسَ، عَنِ الحَسَنِ بنِ عُبَيْدِاللهِ بِهَذَا الإِسْنَادِ مِثْلَهُ.

هذا الحديث من الأحاديث التي لم يجب عنها النووي رَحِمَهُ اللهُ، ولعله تركه؛ لأن الدارقطني رَحِمَهُ اللهُ قد حكم له بالصحة، والله أعلم.

١٠١- **الحديث الأول بعد المائة**: قال مسلم رَحِمَهُ اللهُ (ج١٧ ص١٢٢): حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عُمَرَ المَكِّيُّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ أَبِي مَعْمَرٍ، عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ، قَالَ: اجْتَمَعَ عِنْدَ البَيْتِ ثَلَاثَةُ نَفَرٍ: قُرَشِيَّانِ وَثَقَفِيٌّ، أَوْ ثَقَفِيَّانِ =

وقَالَ المَسعُودِيُّ وَالحَسَنُ بنُ عُمَارَةَ: عَنِ الأَعمَشِ، عَن أَبِي وَائِلٍ.

وَقَالَ شُعبَةُ: عَنِ الأَعمَشِ، عَن رَجُلٍ، عَن عَبدِاللهِ.

وَهُوَ صَحِيحٌ مِن حَدِيثِ مَنصُورٍ وَابنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَن مُجَاهِدٍ، عَن أَبِي مَعمَرٍ.

=وَقُرَشِيٌّ، قَلِيلٌ فِقْهُ قُلُوبِهِمْ، كَثِيرٌ شَحْمُ بُطُونِهِمْ، فَقَالَ أَحَدُهُمْ: أَتُرَوْنَ اللهَ يَسْمَعُ مَا نَقُولُ؟ وَقَالَ الآخَرُ: يَسْمَعُ إِنْ جَهَرْنَا، ولا يَسْمَعُ إِنْ أَخْفَيْنَا، وَقَالَ الآخَرُ: إِنْ كَانَ يَسْمَعُ إِذَا جَهَرْنَا فَهُوَ يَسْمَعُ إِذَا أَخْفَيْنَا، فَأَنْزَلَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَمَا كُنتُمْ تَسْتَتِرُونَ أَن يَشْهَدَ عَلَيْكُمْ سَمْعُكُمْ وَلَآ أَبْصَـٰرُكُمْ وَلَا جُلُودُكُمْ﴾ [فصلت:٢٢].

ثم قال متابعة: وحَدَّثَنِي أبوبَكْرِ بْنُ خَلادٍ البَاهِلِيُّ، حَدَّثَنَا يَحْيَى يَعْنِي ابْنَ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ، عَنْ عُمَارَةَ بنِ عُمَيْرٍ، عَنْ وَهْبِ بنِ رَبِيعَةَ، عَنْ عَبدِاللهِ.

ع وقَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، حَدَّثَنِي مَنْصُورٌ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ أَبِي مَعْمَرٍ، عَنْ عبدالله بِنَحْوِهِ.اهـ

هذا الحديث من الأحاديث التي لم يجب عنها النووي رَحِمَهُ اللهُ، وقد حكم الحافظ الدارقطني في «العلل»[1] للطريق التي أخرجها مسلم بالرجحان، فقال رَحِمَهُ اللهُ (ج٣ ص٢٧٨): قال قطبة: قلت للأعمش: إن سفيان الثوري يقول: هو عن وهب بن ربيعة؟ قال: فأطرق ثم هههم ساعة ثم رفع رأسه، فقال: صدق سفيان، هو وهب بن ربيعة -إلى أن قال-: والقول قول سفيان الثوري وعبدالله بن بشر.اهـ

وقال ص(٢٨٠): عن قطبة قال: قال رجل للأعمش حين حدث بحديث عبدالرحمن بن يزيد عن عبدالله: كنت مستترًا -أي: بأستار الكعبة- فذكر الحديث: إن سفيان يحدث به عنك عن وهب بن ربيعة، قال: فهمهم الأعمش ساعة، ثم قال: هو كما قال سفيان.اهـ =

---

(١) وذكر الطبراني نحو ذلك في «المعجم الكبير» (ج١٠ ص١٣٩).

وَفِي مُسنَدِ كَعبِ بنِ عُجرَةَ:

١٠٢- وَأَخرَجَ مُسلِمٌ مِن حَدِيثِ الحَكَمِ، عَن ابنِ أَبِي لَيلَى، عَن كَعبٍ مَرفُوعًا: «**مُعَقِّبَاتٍ لا يَخِيبُ قَائِلُهُنَّ**» مِن حَدِيثِ مَالِكِ بنِ مِغوَلٍ وَعَمرِو بنِ قَيسٍ[1] وَحَمزَةَ الزَّيَّاتِ.

قَالَ: وَقَد تَابَعَهُم زَيدُ بنُ أَبِي أُنَيسَةَ، وَلَيثُ بنُ أَبِي سُلَيمٍ، وَابنُ أَبِي لَيلَى، وَقَبِيصَةُ، عَن الثَّورِيِّ، عَن مَنصُورٍ.

= وقال ابن أبي حاتم (ج٢ ص٩٩) وقد ذكر الاختلاف فيه على الأعمش: قال أبوزرعة: كان الأعمش قديمًا، قال: عن وهب بن ربيعة، والثوري أحفظهم كلهم.اهـ

وذكر البخاري في «التاريخ» (ج٨ ص١٦٣) في ترجمة وهب بن ربيعة، والطحاوي في «مشكل الآثار» (ج١ ص٣٧) نحو ذلك، أعني من رجوع الأعمش إلى رواية سفيان عنه، وهي التي أخرجها مسلم.

تنبيه: قول الحافظ الدارقطني رحمه الله في «التتبع»: وهو صحيح من حديث منصور وابن أبي نَجِيح عن مجاهد عن أبي معمر.اهـ فيه نظر؛ فقد قال الحميدي في «مسنده» (ج١ ص٤٧): وكان سفيان أولاً يقول في هذا الحديث: حدثنا منصور أو ابن أبي نجيح أو حميد الأعرج أحدهم أو اثنان منهم، ثم ثبت على منصور في هذا الحديث. اهـ

ونقله البخاري عنه في «الصحيح» (ج٨ ص٥٦٢) ط س، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (ج١ ص١٧٧)، فعلم أن الصحيح عن منصور كما في «الصحيح»، والله أعلم.

١٠٢- **الحديث الثاني بعد المائة**: قال مسلم رحمه الله (ج٥ ص٩٤) مع النووي: وحَدَّثَنَا الحَسَنُ بْنُ عِيسَى، أَخْبَرَنَا ابْنُ المُبَارَكِ، أَخْبَرَنَا مَالِكُ بْنُ مِغْوَلٍ، قَالَ: سَمِعْتُ الحَكَمَ بنَ عُتَيْبَةَ يُحَدِّثُ عَنْ عبدالرَّحْمَنِ بنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ كَعْبِ بنِ عُجْرَةَ، عَنْ =

---

[1] في (ز): عن عمرو بن قمر، والصواب: ابن قيس، كما في (ب) و«صحيح مسلم».

وَخَالَفَهُم مَنصُورٌ[1] مِن رِوَايَةِ أَبِي الأَحوَصِ وَجَرِيرٍ عَن مَنصُورٍ، عَن الحَكَمِ فَرَوَيَاهُ مَوقُوفًا، وَكَذَلِكَ رَوَاهُ شُعبَةُ عَن الحَكَمِ إِلَّا مِن رِوَايَةِ جَعفَرٍ الصَّائِغِ، عَن عَبدَانَ عَنهُ.

وَالصَّوَابُ -وَاللهُ أَعلَمُ- المَوقُوفُ؛ لأَنَّ الَّذِينَ رَفَعُوهُ شُيُوخٌ لا يُقَاوِمُونَ مَنصُورًا وَشُعْبَةَ، واللهُ أَعلَمُ.

=رَسُولِ اللهِ ﷺ قَالَ: «**مُعَقِّبَاتٌ لا يَخِيبُ قَائِلُهُنَّ -أَوْ فَاعِلُهُنَّ- دُبُرَ كُلِّ صَلاةٍ مَكْتُوبَةٍ: ثَلاثٌ وَثَلاثُونَ تَسْبِيحَةً، وَثَلاثٌ وَثَلاثُونَ تَحْمِيدَةً، وَأَرْبَعٌ وَثَلاثُونَ تَكْبِيرَةً**».

حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الجَهْضَمِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُوأَحْمَدَ، حَدَّثَنَا حَمْزَةُ الزَّيَّاتُ، عَنِ الحَكَمِ، عَنْ عبدالرَّحْمَنِ بنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ كَعْبِ بنِ عُجْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ قَالَ: «**مُعَقِّبَاتٌ لا يَخِيبُ قَائِلُهُنَّ -أَوْ فَاعِلُهُنَّ-: ثَلاثٌ وَثَلاثُونَ تَسْبِيحَةً، وَثَلاثٌ وَثَلاثُونَ تَحْمِيدَةً، وَأَرْبَعٌ وَثَلاثُونَ تَكْبِيرَةً، فِي دُبُرِ كُلِّ صَلاةٍ**».

حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ، حَدَّثَنَا أَسْبَاطُ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ قَيْسٍ المُلائِيُّ، عَنِ الحَكَمِ بِهَذَا الإِسْنَادِ مِثْلَهُ. اهـ

قال النووي رحمه الله بعد ذكره كلام الدارقطني: وهذا الذي قاله الدارقطني مردود؛ لأن مسلمًا رواه من طرق كلها مرفوعة، وذكره الدارقطني أيضًا من طرق أخرى مرفوعة، وإنما رُوي موقوفًا من جهة منصور وشعبة، وقد اختلفوا عليهما أيضًا في رفعه ووقفه، وبيَّن الدارقطني ذلك. وقد قدَّمنا في الفصول السابقة في أول هذا الشرح أن الحديثَ الذي رُوِيَ موقوفًا ومرفوعًا يحكم بأنه مرفوع على المذهب الصحيح الذي عليه الأصوليون والفقهاء والمحققون من المحدثين منهم البخاري وآخرون، حتى لو كان الواقفون أكثر من الرافعين حكم بالرفع، كيف والأمر هنا بالعكس؟ ودليله ما سبق أن هذه زيادة ثقة فوجب قبولها، ولا ترد لنسيان أو تقصير حصل بمن وقفه، والله أعلم. =

---

(١) وخالفهم منصور ليس في (ز).

١٠٣ - وَأَخرَجَا حَدِيثَ ابنِ جُرَيجٍ، عَنِ الزُّهرِيِّ، عَن سُلَيمَانَ بنِ يَسَارٍ، عَنِ ابنِ عَبَّاسٍ، عَنِ الفَضْلِ.

= والحديث رواه الترمذي (ج٤ ص٢٣٣) ط هندية مع التحفة، والنسائي (ج٣ ص٦٣) عن عمرو بن قيس الملائي، والبيهقي (ج٢ ص١٨٧) من حديث شعبة ومالك بن مغول وحمزة الزيات كلهم عن الحكم بن عتيبة به مرفوعًا، ورواه أبوداود الطيالسي كما في ترتيب «المسند» (ج١ ص١٠٥) من حديث شعبة عن الحكم مرفوعًا، ثم قال الساعاتي: وروى هذا الحديث أبوعامر عن سفيان عن منصور عن الحكم عن ابن أبي ليلى عن كعب عن النبي ﷺ. اهـ

وأبوعوانة (ج٢ ص٢٧٠) من حديث منصور عن الحكم بن عتيبة به مرفوعًا. وقال الترمذي: هذا حديث حسن وعمرو بن قيس الْمُلَائِيُّ ثقة حافظ، وروى شعبة هذا الحديث عن الحكم ولم يرفعه، ورواه منصور بن المعتمر عن الحكم فرفعه .اهـ

وأقول: الذي يظهر لي أن الراجح هو الرفع كما يقول النووي رحمه الله؛ لأن الذين رفعوه جماعة أغلبهم ثقات، واللذان وقفاه وإن كانا أوثق فإنَّهما أقل عددًا، وأيضًا فقد جاء عنهما الرفع كما قال الدارقطني، وكما قال الترمذي في منصور، وكما تراه في رواية البيهقي والطيالسي وأبي عوانة، والله أعلم.

وأما ما ذكره النووي عن البخاري أنه يرجح الرفع على الوقف مطلقًا فليس بصحيح، وإنما عمله على حسب القرائن، كما تقدم في بحث زيادة الثقة من المقدمة ص(٢٠).

١٠٣- الحديث الثالث بعد المائة: قال البخاري رحمه الله (ج٤ ص٤٣٧) ط ح: حَدَّثَنَا أبوعَاصِمٍ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بنِ يَسَارٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ الفَضْلِ بنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهم أَنَّ امْرَأَةً. ح حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا عبدُالعَزِيزِ بْنُ أَبِي سَلَمَةَ، حَدَّثَنَا ابْنُ شِهَابٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بنِ يَسَارٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما قَالَ: جَاءَتِ امْرَأَةٌ مِنْ خَثْعَمَ عَامَ حَجَّةِ الوَدَاعِ، قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّ =

وَقَالَ الحَجَّاجُ: عَن ابنِ جُرَيجٍ: حُدِّثتُ عَن الزُّهرِيِّ، فَإِن كَانَ ضَبَطَ فَقَد أَفسَدَ.

=فَرِيضَةَ اللهِ عَلَى عِبَادِهِ فِي الحَجِّ أَدْرَكَتْ أَبِي شَيْخًا كَبِيرًا، لا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَسْتَوِيَ عَلَى الرَّاحِلَةِ، فَهَل يَقْضِي عَنْهُ أَنْ أَحُجَّ عَنْهُ؟ قَالَ: «نَعَمْ».

وأخرجه مسلم (ج٩ ص٩٨) مع النووي.

قال الحافظ في "مقدمة الفتح" ص (٣٥٨) ط س بعد ذكره كلام الدارقطني: قلت: الحديث مخرج عندهما من رواية مالك وغيره عن الزهري، فليس الاعتماد فيه على ابن جريج وحدَه، مع أن حجاجًا لم يتابع على هذا السياق، إلا أنه حافظ، وابن جريج مدلس، فتعتمد رواية حجاج إلى أن يوجد من رواية غيره عن ابن جريج مصرحًا فيه بالسماع من الزهري فإني لم أره من حديثه إلا معنعنًا، والله أعلم. اهـ

أقول: حديث مالك جعله من مسند عبدالله بن عباس، ولم يجعله من مسند الفضل كما في رواية ابن جريج، ولكنه قد روى أحمد في "مسنده" (ج١ ص٢١٢) من طريق عبدالرزاق، أنبأنا معمر، عن الزهري، عن سليمان بن يسار، عن ابن عباس، حدثني الفضل بن عباس فذكره.

وحديث ابن جريج أخرجه الترمذي (ج٢ ص١١٢) ط هندية مع "التحفة" فقال رَحِمَهُ اللهُ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ، حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي ابْنُ شِهَابٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ بْنُ يَسَارٍ، عَنْ عَبدِاللهِ بنِ عَبَّاسٍ، عَنِ الفَضْلِ بنِ عَبَّاسٍ فذكر الحديث، وقَالَ الترمذي: حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ، وَرُوِيَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَن حُصَينِ بنِ عَوفٍ المُزَنِيِّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَرُوِيَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَيضًا عَن سِنَانِ بنِ عَبدِاللهِ الجُهَنِيِّ، عَن عَمَّتِهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَرُوِيَ عَنِ ابنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

قَالَ: وَسَأَلتُ مُحَمَّدًا عَنْ هَذِهِ الرِّوَايَاتِ فَقَالَ: أَصَحُّ شَيْءٍ فِي هَذَا البَابِ مَا رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ عَنِ الفَضْلِ بنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ مُحَمَّدٌ: وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ ابْنُ عَبَّاسٍ سَمِعَهُ مِنَ الفَضْلِ وَغَيْرِهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ثُمَّ رَوَى هَذَا فَأَرْسَلَهُ، وَلَمْ يَذْكُرِ الَّذِي سَمِعَهُ مِنْهُ. =

فِي مُسنَدِ كَعبِ بنِ مَالِكٍ:

١٠٤ - وَأَخرَجَ البُخَارِيُّ حَدِيثَ تَوبَةِ كَعبٍ مِن طُرُقَاتٍ صِحَاحٍ عَن يُونُسَ وَعُقَيلٍ وَإِسحَاقَ بنِ رَاشِدٍ، عَن الزُّهرِيِّ، عَن عَبدِالرَّحمَنِ بنِ عَبدِاللهِ بنِ كَعبٍ، عَن أَبِيهِ، عَن كَعبٍ، وَهُوَ الصَّوَابُ.

وَأَخرَجَهُ عَن أَحمَدَ بنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابنِ المُبَارَكِ، عَن يُونُسَ، عَن الزُّهرِيِّ، عَن عَبدِالرَّحمَنِ بنِ كَعبٍ(١) ، عَن كَعبٍ مُرسَلاً.

وَقَد رواه سُوَيدٌ عَنِ ابنِ المُبَارَكِ مُتَّصِلاً مِثلَ مَا قَالَ ابنُ وَهبٍ وَاللَّيثُ عَن يُونُسَ.(٢)

وَأَخرَجَهُ مُسلِمٌ مِن طُرُقَاتٍ صِحَاحٍ، عَن يُونُسَ وَعُقَيلٍ وَابنِ أَخِي الزُّهرِيِّ، عَنِ الزُّهرِيِّ، عَلَى الصَّوَابِ.

وَعَن سَلَمَةَ، عَن ابنِ أَعيَنَ، عَن مَعقِلٍ، عَن الزُّهرِيِّ، عَن عَبدِالرَّحمَنِ،

= فاستفدنا من رواية الترمذي شيئين:

وجود المتابع لأبي عاصم.

وتصريح ابن جريج بالإخبار، والحمد لله.

١٠٤- **الحديث الرابع بعد المائة**: قال البخاري رحمه الله (ج٦ ص٤٥٤) ط ح: وحَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ، أَخْبَرَنَا عَبدُاللهِ، أَخْبَرَنَا يُونُسُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عبدالرَّحْمَنِ بْنُ عبداللهِ بنِ كَعْبِ بنِ مَالِكٍ، قَالَ: سَمِعْتُ كَعْبَ بنَ مَالِكٍ رضي الله عنه يَقُولُ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ قَلَّمَا يُرِيدُ غَزْوَةً يَغْزُوهَا إِلَّا وَرَّى بِغَيْرِهَا، حَتَّى كَانَتْ غَزْوَةُ تَبُوكَ =

---

(١) في مقدمة الفتح ص(٣٦٣) نقلاً عن الدارقطني: عبدالرحمن بن عبدالله بن كعب.

(٢) في (ز): زيادة بعض الفقرات حذفناها لتكرارها.

عَن عَمِّهِ عُبَيدِاللهِ[1] بنِ كَعبٍ، عَن كَعبٍ.

قَالَ: وَتَابَعَ مَعقِلًا صَالِحُ بنُ أَبِي الأَخضَرِ عَلَى عُبَيدِاللهِ بنِ كَعبٍ، وَكِلاهُمَا لَم يَحفَظْ، وَالأَوَّلُ الصَّوَابُ.

= فَغَزَاهَا رَسُولُ اللهِ ﷺ في حَرٍّ شَدِيدٍ وَاسْتَقْبَلَ سَفرًا بَعِيدًا وَمَفَازًا، وَاستَقْبَلَ غَزْوَ عَدُوٍّ كَثِيرٍ، فَجَلَّى لِلمُسْلِمِينَ أَمْرَهُمْ، لِيَتَأَهَّبُوا أُهْبَةَ عَدُوِّهِمْ، وَأَخْبَرَهُمْ بِوَجْهِهِ الَّذِي يُرِيدُ.

وَعَنْ يُونُسَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عبدالرَّحْمَنِ بْنُ كَعْبِ بنِ مَالِكٍ أَنَّ كَعْبَ بنَ مَالِكٍ رضي الله عنه كَانَ يَقُولُ: لَقَلَّمَا كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَخْرُجُ إِذَا خَرَجَ في سَفَرٍ إِلَّا يَوْمَ الخَمِيسِ.

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله في «المقدمة» بعد ذكره كلام الدارقطني: قلت: وقع في رواية البخاري عن عبدالرحمن بن عبدالله بن كعب قال: سمعت كعبًا فأخرجه على الاحتمال؛ لأن من الجائز أن يكون عبدالرحمن سمعه مِن جَدِّه وثبَّته فيه أبوه، فكان في أكثر الأحوال يرويه عَن أبيه عن جده، وربما رواه عن جده، لكن رواية سويد بن نصر التي أشار إليها الدارقطني توجب أن يكون الخلاف فيها على عبدالله بن المبارك، وحينئذٍ فتكون رواية أحمد بن محمد شاذة، فلا يترتب على تخريجها كبير تعليل، فإن الاعتماد إنما هو على الرواية المتصلة، والله أعلم.

ثم وجدت الحديث في «سنن أبي داود» عن معمر عن الزهري عن عبدالرحمن بن عبدالله بن كعب عن أبيه قال: كان رسول الله ﷺ ... فذكره.

وقال محمد بن يحيى الذُّهْلِيُّ في «علل حديث الزهري»: ما أظن عبدالرحمن بن عبدالله بن كعب سمع مِن جده شيئًا، وإنما يرويه عن أبيه وعمه عبيدالله بن كعب، ثم ساق حديث معمر كما ذكره أبوداود سواء. اهـ

فالحافظ رحمه الله يوافق الدارقطني على انتقاد هذه الطريق، وأنه صحيح من غيرها، =

---

(١) في (ب): عبدالله، والصواب: عبيدالله كما في (ز) وكما تراه في مسلم.

=والله أعلم.

أما حديث مسلم الذي أشار إليه الدارقطني فقد قال مسلم رحمه الله (ج١٧ ص٩٩) متابعة: وحَدَّثَنِي سَلَمَةُ بْنُ شَبِيبٍ، حَدَّثَنَا الحَسَنُ بْنُ أَعْيَنَ، حَدَّثَنَا مَعْقِلٌ وَهُوَ ابْنُ عُبَيْدِاللهِ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، أَخْبَرَنِي عبدالرَّحْمَنِ بْنُ عبدِاللهِ بنِ كَعْبِ بنِ مَالِكٍ، عَنْ عَمِّهِ عُبَيْدِاللهِ بنِ كَعْبٍ، وَكَانَ قَائِدَ كَعْبٍ حِينَ أُصِيبَ بَصَرُهُ، وَكَانَ أَعْلَمَ قَوْمِهِ وَأَوْعَاهُمْ لأَحَادِيثِ أَصْحَابِ رَسُولِ اللهِ ﷺ قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي كَعْبَ بنَ مَالِكٍ وَهُوَ أَحَدُ الثَّلاثَةِ الَّذِينَ تِيبَ عَلَيْهِمْ يُحَدِّثُ: أَنَّهُ لَمْ يَتَخَلَّفْ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ في غَزْوَةٍ غَزَاهَا قَطُّ غَيْرَ غَزْوَتَيْنِ... وَسَاقَ الحَدِيثَ، وَقَالَ فِيهِ: وَغَزَا رَسُولُ اللهِ ﷺ بِنَاسٍ كَثِيرٍ يَزِيدُونَ عَلَى عَشَرَةِ آلافٍ، ولا يَجْمَعُهُمْ دِيوَانُ حَافِظٍ.اهـ

قال النووي رحمه الله بعد قول مسلم بسنده عن عمه عبيدالله: كذا قال في هذه الرواية عبيدالله، بضم العين مُصَغَّر، وكذا قاله في الرواية التي بعدها، رواية معقل بن عبيدالله عن الزهري عن عبدالرحمن عن عبيدالله بن كعب مصغَّر، وقال قبلها في رواية يونس المذكورة أول الحديث عن الزهري (عن عبدالله بن كعب) بِفَتح العين مُكَبَّر، وكذا قال في رواية عقيل عن الزهري (عن عبدالله بن كعب) مُكبَّر، قال الدارقطني: الصواب رواية من قال: (عَبدالله) بفتح العين مكبَّر، ولم يذكر البخاري في "الصحيح" إلا رواية عبدالله مكبَّرٌ مع تكراره الحديث.اهـ

فالنووي رحمه الله يوافق الدارقطني؛ لأنه تفرد به معقل بن عبيدالله من بين أصحاب الزهري الذين يروونه عن الزهري عن عبدالرحمن عن أبيه عبدالله عن كعب.

وهنا ملاحظة وهي أن الإمام الدارقطني رحمه الله جعل ابن أخي الزهري مع الذين رووه على الصواب، والذي في "صحيح مسلم" (ج١٧ ص٩٨ و٩٩) روايته عن الزهري عن عبدالرحمن عن عبيدالله، كما أشار إليه النووي، إلا أن معقلًا وابن أخي الزهري وصالح بن أبي الأخضر لا يقوون على مخالفة أصحاب الزهري، فتعتبر روايتهم شاذة، كما قاله الدارقطني وأقرَّه النووي، والله أعلم.

١٠٥- وَأَخرَجَا جَمِيعًا حَدِيثَ ابنِ جُرَيجٍ، عَن الزُّهرِيِّ، عَن عَبدِالرَّحمَنِ بنِ عَبدِاللهِ، عَن أَبِيهِ وَعَمِّهِ[١] عُبَيدِاللهِ، عَن كَعبٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا قَدِمَ مِن سَفَرٍ ضُحًى بَدَأَ بِالمَسجِدِ فَصَلَّى فِيهِ رَكعَتَينِ، مِن رِوَايَةِ أَبِي عَاصِمٍ وَعَبدِالرَّزَّاقِ.

قَالَ: وَقَد خَالَفَهُمَا أَبُوأُسَامَةَ: رَوَاهُ عَن ابنِ جُرَيجٍ، عَن الزُّهرِيِّ، عَن عَبدِالرَّحمَنِ بنِ كَعبٍ، عَن أَبِيهِ، وَكَذَلِكَ قَالَ عَبدُالرَّزَّاقِ، عَن مَعمَرٍ.

وَقَالَ حَجَّاجٌ: عَن اللَّيثِ، عَن عُقَيلٍ، عَن الزُّهرِيِّ، عَن ابنِ كَعبٍ، عَن كَعبٍ.

وَحَدِيثُ ابنِ جُرَيجٍ الأَوَّلُ عِندِي أَصَحُّهُمَا وَلا يَضُرُّهُ مَن خَالَفَهُ.

١٠٥- **الحديث الخامس بعد المائة**: قال البخاري رحمه الله (ج٦ ص١٩٣ ط س): حَدَّثَنَا أَبُوعَاصِمٍ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَبْدِالرَّحْمَنِ بنِ عَبْدِاللهِ بنِ كَعْبٍ، عَنْ أَبِيهِ وَعَمِّهِ عُبَيْدِاللهِ بنِ كَعْبٍ، عَنْ كَعْبٍ رضي الله عنه، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا قَدِمَ مِنْ سَفَرٍ ضُحًى دَخَلَ الْمَسْجِدَ فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ قَبْلَ أَنْ يَجْلِسَ. اهـ وأخرجه مسلم (ج٥ ص٢٧٧).

قال الحافظ في "مقدمة الفتح" ص(٣٦٤ ط س) بعد ذكره كلام الدارقطني: قلت: قول معمر وغيره عن عبدالرحمن بن كعب يحمل على أنه نسبه إلى جده فتكون روايتهم منقطعة، وهذا الجواب صحيح من الدارقطني في أن الاختلاف في مثل هذا لا يضر كما قررناه أولاً، والله أعلم.

قلت: والدارقطني رحمه الله يحكم لحديث ابن جريج الذي خرّجاه أنه أصح، والله أعلم.

---

(١) في الأصلين: أو عمه، والصواب: وعمه، كما تراه في سند "الصحيحين".

١٠٦- وَأخرَجَ البُخَارِيُّ حَدِيثَ عُبَيدِاللهِ[١] عَن نَافِعٍ، عَن ابنِ كَعبٍ، عَن أَبِيهِ أَنَّ جَارِيَةً لِكَعبٍ.

وَعَن مَالِكٍ، عَن نَافِعٍ، عَن رَجُلٍ مِن الأَنصَارِ، عَن مُعَاذِ بنِ سَعدٍ أَو سَعدِ بنِ مَعَاذٍ أَنَّ جَارِيَةً لِكَعبٍ.

وَعَن مُوسَى عَن جُوَيْرِيَةَ، عَن نَافِعٍ، عَن رَجُلٍ مِن بَنِي سَلِمَةَ أَخبَرَ عَبدَاللهِ أَنَّ جَارِيَةً لِكَعبٍ.

وَقَالَ اللَّيثُ: عَن نَافِعٍ، سَمِعَ رَجُلاً مِن الأَنصَارِ خَبَّرَ عَبدَاللهِ أَنَّ جَارِيَةً لِكَعبٍ.

وَهَذَا اختِلافٌ بَيِّنٌ، وَقَد أَخرَجَهُ.

قَالَ: وَهَذَا قَد اختُلِفَ فِيهِ عَلَى نَافِعٍ وَعَلَى أَصحَابِهِ عَنهُ، اختُلِفَ فِيهِ عَلَى عُبَيدِاللهِ[١]، وَعَلَى يَحيَى بنِ سَعِيدٍ، وَعَلَى أَيُّوبَ، وَعَلَى قَتَادَةَ، وَعَلَى مُوسَى بنِ عُقبَةَ، وَعَلَى إِسمَاعِيلَ بنِ أُمَيَّةَ، وَعَلَى غَيرِهِم، فَقِيلَ: عَن نَافِعٍ، عَن ابنِ عُمَرَ وَلا يَصِحُّ. وَالاختِلافُ فِيهِ كَثِيرٌ.

١٠٦- **الحديث السادس بعد المائة**: قال البخاري رحمه الله (ج٩ ص٦٣٠ ط س مع الفتح): حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْمُقَدَّمِيُّ، حَدَّثَنَا مُعْتَمِرٌ، عَنْ عُبَيْدِاللهِ، عَنْ نَافِعٍ، سَمِعَ ابْنَ كَعْبِ بنِ مَالِكٍ يُخْبِرُ ابْنَ عُمَرَ أَنَّ أَبَاهُ أَخْبَرَهُ أَنَّ جَارِيَةً لَهُمْ كَانَتْ تَرْعَى غَنَمًا بِسَلعٍ، فَأَبْصَرَتْ بِشَاةٍ مِنْ غَنَمِهَا مَوْتًا، فَكَسَرَتْ حَجَرًا فَذَبَحَتْهَا بِهِ، فَقَالَ لِأَهْلِهِ: لا تَأْكُلُوا حَتَّى آتِيَ النَّبِيَّ ﷺ فَأَسْأَلَهُ -أَوْ حَتَّى أُرْسِلَ إِلَيْهِ مَنْ يَسْأَلُهُ-، فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ -أَوْ بَعَثَ إِلَيْهِ-، فَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِأَكْلِهَا.

=

---

[١] في الأصلين : عبدالله، وصوابه: عبيدالله كما تراه في البخاري وكما في «مقدمة الفتح» ص(٣٧٦).

وَفِي مُسنَدِ أُمِّ سَلَمَةَ رضي الله عنها:

١٠٧ - أَخرَجَ البُخَارِيُّ عَن ابنِ حَربٍ عَن أَبي مَروَانَ، عَن هِشَامٍ، عَن أَبِيهِ، عَن أُمِّ سَلَمَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهَا: «**إِذَا صَلَّيتِ الصُّبحَ فَطُوفِي عَلَى بَعِيرِكِ وَالنَّاسُ يُصَلُّونَ**».

وَهَذَا مُرسَلٌ، وَوَصَلَهُ حَفصُ بنُ غِيَاثٍ، عَن هِشَامٍ، عَن أَبِيهِ، عَن زَينَبَ، عَن أُمِّ سَلَمَةَ.

= حَدَّثَنَا مُوسَى، حَدَّثَنَا جُوَيْرِيَةُ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ رَجُلٍ مِنْ بَنِي سَلِمَةَ، أَخْبَرَنَا عَبدُاللهِ أَنَّ جَارِيَةً لِكَعْبِ بنِ مَالِكٍ تَرْعَى غَنَمًا لَهُ بِالجُبَيْلِ الَّذِي بِالسُّوقِ، وَهُوَ سَلعٌ، فَأُصِيبَتْ شَاةٌ فَكَسَرَتْ حَجَرًا فَذَبَحَتْهَا بِهِ، فَذَكَرُوا لِلنَّبِيِّ ﷺ فَأَمَرَهُمْ بِأَكْلِهَا.

وقال ص(٦٣٢) من هذا الجزء: حَدَّثَنَا صَدَقَةُ، أَخْبَرَنَا عَبْدَةُ، عَنْ عُبَيْدِاللهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنٍ لِكَعْبِ بنِ مَالِكٍ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ امْرَأَةً ذَبَحَتْ شَاةً بِحَجَرٍ، فَسُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ عَنْ ذَلِكَ فَأَمَرَ بِأَكْلِهَا.

وَقَالَ اللَّيْثُ: حَدَّثَنَا نَافِعٌ أَنَّهُ سَمِعَ رَجُلًا مِنَ الأَنْصَارِ يُخْبِرُ عَبدَاللهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّ جَارِيَةً لِكَعْبٍ... بِهَذَا.

حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ رَجُلٍ مِنَ الأَنْصَارِ، عَنْ مُعَاذِ بنِ سَعْدٍ أَوْ سَعْدِ بنِ مُعَاذٍ أَخْبَرَهُ أَنَّ جَارِيَةً لِكَعْبِ بنِ مَالِكٍ كَانَتْ تَرْعَى غَنَمًا بِسَلعٍ فَأُصِيبَتْ شَاةٌ مِنْهَا، فَأَدْرَكَتْهَا فَذَبَحَتْهَا بِحَجَرٍ، فَسُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: «**كُلُوهَا**».

قال الحافظ في "مقدمة الفتح" ص(٣٧٦) ط س بعد ذكره كلام الدارقطني: قلت: وهو كما قال وعلّته ظاهرة، والجواب عنه فيه تكلُّفٌ وتعسُّفٌ.اهـ

١٠٧- **الحديث السابع بعد المائة**: قال البخاري رحمه الله (ج٤ ص٢٣٢) ط ح: حَدَّثَنَا عبدُاللهِ بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ مُحَمَّدِ بنِ عبدالرَّحْمَنِ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ زَيْنَبَ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رضي الله عنها شَكَوْتُ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ. =

وَقَالَ ابنُ سَعِيدٍ: عَن مُحَمَّدِ بنِ عَبدِاللهِ بنِ نَوفَلٍ، عَن أَبِيهِ عَنهُ.①

وَوَصَلَهُ مَالِكٌ عَن أَبِي الأَسوَدِ، عَن عُروَةَ، عَن زَينَبَ، عَن أُمِّ سَلَمَةَ، فِي المُوَطَّإِ.

= ع وحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا أبومَرْوَانَ يَحْيَى بْنُ أَبِي زَكَرِيَّاءَ الغَسَّانِيُّ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رضي الله عنها زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ وَهُوَ بِمَكَّةَ، وَأَرَادَ الخُرُوجَ، وَلَمْ تَكُنْ أُمُّ سَلَمَةَ طَافَتْ بِالبَيْتِ، وَأَرَادَتِ الخُرُوجَ، فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**إِذَا أُقِيمَتْ صَلاةُ الصُّبْحِ فَطُوفِي عَلَى بَعِيرِكِ، وَالنَّاسُ يُصَلُّونَ**» فَفَعَلَتْ ذَلِكَ، فَلَمْ تُصَلِّ حَتَّى خَرَجَتْ.

قال الحافظ في "مقدمة الفتح" (ص٣٥٨): قلت: حديث مالك عند البخاري في هذا المكان مقرون بحديث أبي مروان، وقد وقع في بعض النسخ وهي رواية الأصيلي في هذا: عن هشام عن أبيه عن زينب عن أم سلمة موصولاً، وعلى هذا اعتمد المزي في "الأطراف"، ولكن معظم الروايات على إسقاط زينب، قال أبوعلي الجياني: وهو الصحيح، ثم ساقه من طريق أبي علي بن السكن عن علي بن عبدالله بن مبشر عن محمد بن حرب شيخ البخاري على الموافقة وليس فيه (عن زينب)، وكذا أخرجه الإسماعيلي من حديث عبدة بن سليمان ومحاضر وحسان بن إبراهيم كلهم عن هشام ليس فيه زينب، وهو المحفوظ من حديث هشام، وإنما اعتمد البخاري فيه رواية مالك التي أثبت فيها ذكر زينب ثم ساق معها رواية هشام التي سقطت منها، حاكيًا للخلاف فيه على عروة كعادته، مع أن سماع عروة من أم سلمة ليس بمستبعد، والله أعلم.

وقال في "الفتح" (ج٤ ص٢٣٣) ط ح: وسماع عروة من أم سلمة ممكن فإنه أدرك من حياتها نيفًا وثلاثين سنة، وهو معها في بلد واحد. اهـ

أقول: البخاري يشترط تحقق اللقاء فهل تحقق؟ والظاهر عدم تحققه؛ إذ لو تحقق لصرَّح به الحافظ، والله أعلم.

---

① هذه الفقرة غير موجودة في نقل الحافظ عن الدارقطني في "مقدمة الفتح". اهـ مصححه

١٠٨- وَأَخرَجَا جَمِيعًا حَدِيثَ الزُّبَيدِيِّ، عَن الزُّهرِيِّ، عَن عُروَةَ، عَن زَينَبَ، عَن أُمِّ سَلَمَةَ، [أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ][١] رَأَى فِي بَيتِهَا جَارِيَةً بِهَا سَفعَةٌ، فَقَالَ: «استَرقُوا لَهَا فَإِنَّ بِهَا النَّظرَةَ»، مِن حَدِيثِ ابنِ حَربٍ، عَن الزُّبَيدِيِّ، وقَالَ: تَابَعَهُ عَبدُاللهِ بنُ سَالِمٍ.

وَقَد رَوَاهُ عُقَيلٌ عَن الزُّهرِيِّ، عَن عُروَةَ مُرسَلًا.

وَرَوَاهُ يَحيَى بنُ سَعِيدٍ، عَن سُلَيمَانَ بنِ يَسَارٍ، عَن عُروَةَ مُرسَلًا، قَالَهُ مَالِكٌ وَالثَّقَفِيُّ وَيَعلَى وَيَزِيدُ وَغَيرُهُم.

وَأَسنَدَهُ أَبُومُعَاوِيَةَ وَلا يَصِحُّ.

وَقَالَ عَبدُالرَّحمَنِ[٢] بنُ إِسحَاقَ: عَن الزُّهرِيِّ، عَن سَعِيدٍ؛ فَلَم يَصنَعْ شَيئًا.

١٠٨- **الحديث الثامن بعد المائة**: قال البخاري رَحِمَهُ اللهُ (ج١٢ ص٣١٠) ط ح: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ خَالِدٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ وَهْبِ بنِ عَطِيَّةَ الدِّمَشْقِيُّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الوَلِيدِ الزُّبَيْدِيُّ، أَخْبَرَنَا الزُّهْرِيُّ، عَنْ عُرْوَةَ بنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ زَيْنَبَ ابْنَةِ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى فِي بَيْتِهَا جَارِيَةً فِي وَجْهِهَا سَفْعَةٌ[٣] فَقَالَ: «**اسْتَرْقُوا لَهَا؛ فَإِنَّ بِهَا النَّظْرَةَ**».

وَقَالَ عُقَيْلٌ: عَنِ الزُّهْرِيِّ، أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. تَابَعَهُ عبدالله بْنُ سَالِمٍ عَنِ الزُّبَيْدِيِّ. =

---

(١) ما بين المعكوفين ليس في (ز).

(٢) في الأصلين: وقال أبوعبدالرحمن، وفي هامش (ب): وقال عبدالرحمن، وهو الصواب كما في «مقدمة الفتح».

(٣) قال الحافظ في «الفتح»: قال إبراهيم الحربي: سفعة سواد في الوجه، وعن الأصمعي: حمرة يعلوها سواد، وقيل: صفرة، وقيل: سواد مع لون آخر، وقال ابن قتيبة: لون يخالف لون الوجه، قال الحافظ: وكلها متقاربة.

= وقال مسلم رَحِمَهُ اللهُ (ج١٤ ص١٨٥) مع النووي: حَدَّثَنِي أبوالرَّبِيعِ سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الوَلِيدِ به سندًا ومتنًا.

وقد ذكر النووي رَحِمَهُ اللهُ كلام الدارقطني ولم يجب عليه بشيء.

وقال الحافظ رَحِمَهُ اللهُ في "مقدمة الفتح" ص (٣٧٧) ط س بعد قول الدارقطني: وقال عبدالرحمن بن إسحاق عن الزهري عن سعيد ولم يصنع شيئًا. قال الحافظ: قلت: وهو ضعيف، وأما رواية عقيل فقد أشار إليها البخاري، إلا أن راويها عنه ليس بحافظ[1]، وحديث الزبيدي رواه عنه ثقتان فكان هو المعتمد.اهـ

وقال في "الفتح" (ج١٢ ص٢١٢): واعتمد الشيخان في هذا الحديث على رواية الزبيدي لسلامتها من الاضطراب، ولم يلتفتا إلى تقصير يونس فيه.

وقد روى الترمذي من طريق الوليد بن مسلم أنه سمع الأوزاعي يفضل الزبيدي على جميع أصحاب الزهري، يعني في الضبط، وذلك أنه كان يلازمه كثيرًا حضرًا وسفرًا، وقد تمسك بهذا من زعم أن العمدة لمن وصل على من أرسل؛ لاتفاق الشيخين على تصحيح الموصول هنا على المرسل، والتحقيق أنهما ليس لهما في تقديم الوصل عمل مطرد، بل هو دائر مع القرينة، فمهما ترجح بها اعتمداه، وإلا فكم حديث أعرضا عن تصحيحه للاختلاف في وصله وإرساله.

وقد جاء حديث عروة هذا من غير رواية الزهري، أخرجه البزار من رواية أبي معاوية عن يحيى بن سعيد عن سليمان بن يسار عن عروة عن أم سلمة، فسقط من روايته ذكر زينب بنت أم سلمة.

وقال الدارقطني: رواه مالك وابن عيينة وسمى جماعة كلهم عن يحيى بن سعيد فلم يجاوزا به عروة، وتفرد أبومعاوية بذكر أم سلمة فيه ولا يصح، وإنما قال ذلك بالنسبة لهذه الطريق؛ لانفراد الواحد عن العدد الجمِّ، وإذا انضمت هذه الطريق إلى رواية الزبيدي قويت جدًّا، والله أعلم.اهـ كلام الحافظ.

---

(١) يعني عبدالله بن لهيعة كما في "الفتح" (ج١٢ ص١٩٢).

١٠٩- وَأَخرَجَ مُسلِمٌ حَدِيثَ الثَّورِيِّ، عَن مُحَمَّدِ بنِ أَبِي بَكرٍ، عَن عَبدِالمَلِكِ بنِ أَبِي بَكرٍ، عَن أَبِيهِ، عَن أُمِّ سَلَمَةَ مُتَّصِلًا: «**إِن شِئتِ سَبَّعتُ لَكِ**»، وَحَدِيثَ حَفصِ بنِ غِيَاثٍ، عَن عَبدِالوَاحِدِ بنِ أَيْمَنَ، عَن أَبِي بَكرٍ، عَن أُمِّ سَلَمَةَ مُتَّصِلًا.

وَقَد أَرسَلَهُ عَبدُاللهِ بنُ أَبِي بَكرٍ وَعَبدُالرَّحمَنِ بنُ حُمَيدٍ، عَن عَبدِالمَلِكِ بنِ أَبِي بَكرٍ، عَن أَبِي بَكرٍ مُرسَلًا، قَالَه سُلَيمَانُ بنُ بِلَالٍ وَأَبُوضَمرَةَ[١]، عَن عَبدِالرَّحمَنِ بنِ حُمَيدٍ.

١٠٩- **الحديث التاسع بعد المائة:** قال مسلم رَحِمَهُ الله (ج١٠ ص٤٢) مع النووي: حَدَّثَنَا أبوبَكْرِ بْنُ أبي شَيْبَةَ، وَمُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ، وَيَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَاللَّفْظُ لأَبِي بَكْرٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بنِ أبي بَكْرٍ، عَنْ عبدالمَلِكِ بنِ أبي بَكْرِ بن عبدالرَّحْمَنِ بنِ الحَارِثِ بنِ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ لَمَّا تَزَوَّجَ أُمَّ سَلَمَةَ أَقَامَ عِنْدَهَا ثَلاثًا وَقَالَ: «**إِنَّهُ لَيْسَ بِكِ عَلَى أَهْلِكِ هَوَانٌ، إِنْ شِئْتِ سَبَّعْتُ لَكِ، وَإِنْ سَبَّعْتُ لَكِ سَبَّعْتُ لِنِسَائِي**».

حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ عبدِاللهِ بنِ أبي بَكْرٍ، عَنْ عبدالمَلِكِ بنِ أبي بَكْرٍ[٢] بنِ عبدالرَّحْمَنِ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ حِينَ تَزَوَّجَ أُمَّ سَلَمَةَ وَأَصْبَحَتْ عِنْدَهُ، قَالَ لَهَا: «**لَيْسَ بِكِ عَلَى أَهْلِكِ هَوَانٌ، إِنْ شِئْتِ سَبَّعْتُ عِنْدَكِ،** =

---

(١) هو أنس بن عياض.

(٢) كذا في "صحيح مسلم" مع النووي، وفي الطبعة بتحقيق محمد فؤاد عبدالباقي ص (١٠٨٣) من رواية عبدالملك أن رسول الله ﷺ، والذي يفهم من كلام الدارقطني في "التتبع" ومن النووي في شرحه للحديث أنه من رواية عبدالملك عن أبيه، وهو كذلك في "الموطإ" (ج٢ ص٦٥ و٦٦). وهو في "تاريخ البخاري" في ترجمة محمد بن أبي بكر ذكره البخاري من طريق إسماعيل (وهو ابن أبي أويس) حدثني مالك عن عبدالله بن أبي بكر عن عبدالملك عن أبي بكر بن عبدالرحمن الحديث. فالظاهر أن الذي في مسلم سقط، والله أعلم.

=وَإِنْ شِئْتِ ثَلَّثْتُ، ثُمَّ دُرْتُ» قَالَتْ: ثَلِّثْ.

وحَدَّثَنَا عَبْدُاللهِ بْنُ مَسْلَمَةَ القَعْنَبِيُّ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ، يَعْنِي ابْنَ بِلالٍ، عَنْ عبدالرَّحْمَنِ بنِ حُمَيْدٍ، عَنْ عبدِالمَلِكِ بنِ أبي بَكْرٍ، عَنْ أبي بَكْرِ بنِ عبدالرَّحْمَنِ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ حِينَ تَزَوَّجَ أُمَّ سَلَمَةَ فَدَخَلَ عَلَيْهَا، فَأَرَادَ أَنْ يَخْرُجَ أَخَذَتْ بِثَوْبِهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**إِنْ شِئْتِ زِدْتُكِ وَحَاسَبْتُكِ بِهِ: لِلبِكْرِ سَبْعٌ، وَلِلثَّيِّبِ ثَلاثٌ**».

وحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا أبوضَمْرَةَ عَنْ عبدالرَّحْمَنِ بنِ حُمَيْدٍ بِهَذَا الإِسْنَادِ مِثْلَهُ.

حَدَّثَنِي أبوكُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ العَلاءِ، حَدَّثَنَا حَفْصٌ يَعْنِي ابْنَ غِيَاثٍ، عَنْ عبدالوَاحِدِ بنِ أَيْمَنَ، عَنْ أبي بَكْرِ بنِ عبدالرَّحْمَنِ بنِ الحَارِثِ بنِ هِشَامٍ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ ذَكَرَ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ تَزَوَّجَهَا وَذَكَرَ أَشْيَاءَ هَذَا فِيهِ، قَالَ: «**إِنْ شِئْتِ أَنْ أُسَبِّعَ لَكِ وَأُسَبِّعَ لِنِسَائِي، وَإِنْ سَبَّعْتُ لَكِ سَبَّعْتُ لِنِسَائِي**».اهـ

قال النووي رَحِمَهُ اللهُ بعد ذكره كلام الدارقطني: وهذا الذي ذكره الدارقطني من استدراكه هذا على مسلم فاسد؛ لأن مسلمًا رَحِمَهُ اللهُ قد بين اختلاف الرواة في وصله وإرساله، ومذهبه ومذهب الفقهاء والأصوليين ومحققي المحدثين أن الحديث إذا رُوِيَ متصلاً ومرسلاً حكم بالاتصال ووجب العمل به؛ لأنَّها زيادة ثقة، وهي مقبولة عند الجماهير فلا يصح استدراك الدارقطني، والله أعلم.

وقال أبومسعود الدمشقي بعد ذكره كلام الدارقطني ص(٦٤): هذا حديث أخرجه مسلم من حديث يحيي القطان عن الثوري عن محمد بن أبي بكر بن عبدالرحمن عن أبيه عن أم سلمة، وأخرجه أيضًا من حديث حفص بن غياث مسندًا لا مرسلاً عن عبدالواحد بن أيمن عن أبي بكر عن أم سلمة مجودًا. وقد جوده أيضًا عبدالله بن داود عن عبدالرحمن بن أيمن[١].

فأما الحديث المرسل فلم يخرجه من حديث حفص، وإنما أخرجه من حديث أبي =

(١) كذا، وصوابه: عن عبدالواحد بن أيمن.

وَفِي مُسنَدِ أَنَسٍ ﵁

١١٠ - وَأَخرَجَ البُخَارِيُّ عَن الأَنصَارِيِّ، عَن أَبِيهِ، عَن ثُمَامَةَ، عَن أَنَسٍ، حَدِيثَ الصَّدَقَاتِ.

وَهَذَا لَم يَسمَعهُ ثُمَامَةُ مِن أَنَسٍ، وَلا سَمِعَهُ عَبدُاللهِ بنُ المُثَنَّى مِن عَمِّهِ ثُمَامَةَ.

= بكر بن عبدالرحمن أن النبي ﷺ مرسلًا.

وعن القعنبي عن سليمان بن بلال، وعن يحيى بن يحيى عن أبي ضمرة أنس، كليهما عن عبدالرحمن بن حميد عن عبدالملك بن أبي بكر عن أبي بكر أن النبي ﷺ مرسلًا أيضًا. وإذا جوَّده ثقات وقصَّر به ثقات أيضًا وبينه، فلا يلزم به عيب في ذلك.اهـ

وقال الدارقطني في «العلل» (ج٥ تقريبًا النصف من الجزء لأنه غير مرقم بالعربي) بعد ذكره الاختلاف فيه: ورواه عبدالواحد بن أيمن عن أبي بكر بن عبدالرحمن عن أم سلمة متصلًا عن النبي ﷺ، وحديث عبدالواحد بن أيمن صحيح، وحديث الثوري عن محمد بن أبي بكر صحيح، وحديث ابن جريج عن حبيب بن أبي ثابت من رواية عبدالرزاق ومن تابعه صحيح. اهـ

فالظاهر أن أبا بكر بن عبدالرحمن كان يرويه تارة متصلًا، وتارة مرسلًا كما قاله أبومسعود والدارقطني في «العلل»، والله أعلم.

١١٠- **الحديث العاشر بعد المائة:** قال البخاري ﵀ (ج٤ ص٥٩) ط ح: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عبدالله بنِ الْمُثَنَّى الأَنْصَارِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، قَالَ: حَدَّثَنِي ثُمَامَةُ بْنُ عبدِاللهِ بنِ أَنَسٍ، أَنَّ أَنَسًا ﵁ حَدَّثَهُ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ ﵁ كَتَبَ لَهُ هَذَا الكِتَابَ لَمَّا وَجَّهَهُ إِلَى البَحْرَيْنِ: بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، هَذِهِ فَرِيضَةُ الصَّدَقَةِ الَّتِي فَرَضَ رَسُولُ اللهِ ﷺ عَلَى الْمُسْلِمِينَ، وَالَّتِي أَمَرَ اللهُ بِهَا رَسُولَهُ، فَمَنْ سُئِلَهَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ عَلَى وَجْهِهَا فَلْيُعْطِهَا، وَمَنْ سُئِلَ فَوْقَهَا فَلا يُعْطِ: فِي كُلِّ أَرْبَعٍ وَعِشْرِينَ مِنَ الإِبِلِ فَمَا دُونَهَا مِنَ الغَنَمِ مِنْ كُلِّ خَمْسٍ شَاةٌ، فَإِذَا بَلَغَتْ خَمْسًا وَعِشْرِينَ إِلَى خَمْسٍ وَثَلاثِينَ فَفِيهَا=

قَالَ عَلِيُّ بنُ المَدِينِيِّ: حَدَّثَنِي عَبْدُالصَّمَدِ، حَدَّثَنِي عَبدُاللهِ بنُ المُثَنَّى[١]، قَالَ: دفَعَ إلَيَّ ثُمَامَةُ هَذَا الكِتَابَ، قَالَ: وَحَدَّثَنَا عَفَّانُ، حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، قَالَ: أَخَذتُ مِن ثُمَامَةَ كِتَابًا، عَن أَنَسٍ نَحوَ هَذَا. وَكَذَلِكَ قَالَ حَمَّادُ بنُ زَيدٍ، عَن أَيُّوبَ، أَعطَانِي ثُمَامَةُ كِتَابًا... فَذَكَرَ هَذَا.

=بِنْتُ مَخَاضٍ أُنْثَى، فَإِذَا بَلَغَتْ سِتًّا وَثَلاثِينَ إِلَى خَمْسٍ وَأَرْبَعِينَ فَفِيهَا بِنْتُ لَبُونٍ أُنْثَى، فَإِذَا بَلَغَتْ سِتًّا وَأَرْبَعِينَ إِلَى سِتِّينَ فَفِيهَا حِقَّةٌ طَرُوقَةُ الجَمَلِ، فَإِذَا بَلَغَتْ وَاحِدَةً وَسِتِّينَ إِلَى خَمْسٍ وَسَبْعِينَ فَفِيهَا جَذَعَةٌ، فَإِذَا بَلَغَتْ، يَعْنِي سِتًّا وَسَبْعِينَ إِلَى تِسْعِينَ، فَفِيهَا بِنْتَا لَبُونٍ، فَإِذَا بَلَغَتْ إِحْدَى وَتِسْعِينَ إِلَى عِشْرِينَ وَمِائَةٍ فَفِيهَا حِقَّتَانِ طَرُوقَتَا الجَمَلِ، فَإِذَا زَادَتْ عَلَى عِشْرِينَ وَمِائَةٍ فَفِي كُلِّ أَرْبَعِينَ بِنْتُ لَبُونٍ، وَفِي كُلِّ خَمْسِينَ حِقَّةٌ، وَمَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ إِلَّا أَرْبَعٌ مِنَ الإِبِلِ فَلَيْسَ فِيهَا صَدَقَةٌ، إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَبُّهَا، فَإِذَا بَلَغَتْ خَمْسًا مِنَ الإِبِلِ فَفِيهَا شَاةٌ، وَفِي صَدَقَةِ الغَنَمِ فِي سَائِمَتِهَا إِذَا كَانَتْ أَرْبَعِينَ إِلَى عِشْرِينَ وَمِائَةٍ شَاةٌ، فَإِذَا زَادَتْ عَلَى عِشْرِينَ وَمِائَةٍ إِلَى مِائَتَيْنِ شَاتَانِ، فَإِذَا زَادَتْ عَلَى مِائَتَيْنِ إِلَى ثَلاثِمِائَةٍ فَفِيهَا ثَلاثُ شِيَاهٍ، فَإِذَا زَادَتْ عَلَى ثَلاثِ مِائَةٍ فَفِي كُلِّ مِائَةٍ شَاةٌ، فَإِذَا كَانَتْ سَائِمَةُ الرَّجُلِ نَاقِصَةً مِنْ أَرْبَعِينَ شَاةً وَاحِدَةً فَلَيْسَ فِيهَا صَدَقَةٌ، إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَبُّهَا، وَفِي الرِّقَّةِ رُبْعُ العُشْرِ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ إِلَّا تِسْعِينَ وَمِائَةً، فَلَيْسَ فِيهَا شَيْءٌ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَبُّهَا.

قال الحافظ في «الفتح»: قوله: حدثني ثمامة، هو عم الراوي عنه؛ لأنه عبدالله بن المثنى بن عبدالله بن أنس بن مالك، وهذا الإسناد مسلسل بالبصريين من آل أنس بن مالك. وعبدالله بن المثنى اختلف فيه قول ابن معين: فقال مرة: صالح، ومرة: ليس بشيء. وقوّاه أبوزرعة وأبوحاتم والعجلي. وأما النسائي فقال: ليس بالقوي. وقال العقيلي: لا يتابع في أكثر حديثه. انتهى. وقد تابعه على حديثه هذا حماد بن سلمة، فرواه عن ثمامة أنه أعطاه كتابًا زعم أن أبا بكر كتبه لأنس وعليه خاتم =

---

(١) في (ب): قال علي بن المديني: حدثني عبدالله بن المثنى... إلخ، والمثبت هو الصواب كما في ترجمة عبدالصمد بن عبدالوارث. «التهذيب».

١١١ - وَأَخرَجَ أَيضًا بِهَذَا الإِسنَادِ: كَانَ نَقشُ الخَاتَمِ ثَلاثَةَ أَسْطُرٍ.

وَالقَولُ فِيهِ مِثلُ القَولِ فِي الأَوَّلِ.

=رسول الله ﷺ حين بعثه مصدقًا، فذكر الحديث، هكذا أخرجه أبوداود عن أبي سلمة عنه، ورواه أحمد في «مسنده»[١] قال: حدثنا أبوكامل، حدثنا حماد، قال: أخذت هذا الكتاب من ثمامة بن عبدالله بن أنس عن أنس أن أبا بكر، فذكره.

وقال إسحاق بن راهويه في «مسنده»: أخبرنا النضر بن شُمَيْلٍ، حدثنا حماد بن سلمة، أخذنا هذا الكتاب من ثمامة يحدثه عن أنس عن النبي ﷺ، فذكره. فوضح أن حمادًا سمعه من ثمامة، وأقرأه الكتاب فانتفى تعليل من أعله بكونه مكاتبة، وانتفى تعليل من أعله بكون عبدالله بن المثنى لم يتابع عليه.

وقال الحافظ أيضًا في «مقدمة الفتح» (ج٢ ص١١٧) ط ح بعد ذكره كلام الدارقطني: قلت: ليس فيها ذكر ما يقتضي أن ثمامة لم يسمعه من أنس كما سطر به كلامه، وأما كون عبدالله بن المثنى لم يسمعه من ثمامة فلا يدل على قدح في هذا الإسناد، بل فيه دليل على صحة الرواية بالمناولة إن ثبت أنه لم يسمعه مع أن في سياق البخاري عن عبدالله بن المثنى: حدثني ثمامة أن أنسًا حدثه، وليس عبدالصمد فوق محمد بن عبدالله الأنصاري في الثقة ولا أعرف بحديث أبيه منه، والله أعلم.اهـ

١١١- **الحديث الحادي عشر بعد المائة**: قال البخاري رحمه الله (ج١٢ ص٤٤٧ ط ح): حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبدِاللهِ الأَنْصَارِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ ثُمَامَةَ، عَنْ أَنَسٍ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ رضي الله عنه لَمَّا اسْتُخْلِفَ كَتَبَ لَهُ: وَكَانَ نَقْشُ الخَاتَمِ ثَلاثَةَ أَسْطُرٍ: (مُحَمَّدٌ) سَطْرٌ، وَ(رَسُولُ) سَطْرٌ، وَ(اللهُ) سَطْرٌ.

قَالَ أبوعبدِاللهِ: وَزَادَنِي أَحْمَدُ[٢]: حَدَّثَنَا الأَنْصَارِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ ثُمَامَةَ، =

---

[١] (ج١ ص١١) وأبوكامل هو مظفر بن مدرك.

[٢] قال الحافظ في «الفتح»: جزم المزي في «الأطراف» أن أحمد هذا هو أحمد بن حنبل، لكن لم أر هذا الحديث في «مسند أحمد» أصلًا.اهـ

وَفِي مُسْنَدِ عُمَرَ بنِ الخَطَّابِ رضي الله عنه

١١٢- أَخرَجَ البُخَارِيُّ عَن أَبِي النُّعمَانِ، عَن حَمَّادِ بنِ زَيدٍ، عَن أَيُّوبَ، عَن نَافِعٍ، أَنَّ عُمَرَ قَالَ: نَذَرتُ نَذرًا، مُرسَلًا.

وَوَصَلَهُ حَمَّادُ بنُ سَلمَةَ، وَجَرِيرُ بنُ حَازِمٍ، وَمَعمَرٌ، عَن أَيُّوبَ.

وَوَصَلَهُ عُبَيدُاللهِ عَن نَافِعٍ(١).

=عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: كَانَ خَاتَمُ النَّبِيِّ ﷺ فِي يَدِهِ، وَفِي يَدِ أَبِي بَكْرٍ بَعْدَهُ، وَفِي يَدِ عُمَرَ بَعْدَ أَبِي بَكْرٍ، فَلَمَّا كَانَ عُثْمَانُ جَلَسَ عَلَى بِئْرِ أَرِيسَ، قَالَ: فَأَخْرَجَ الخَاتَمَ فَجَعَلَ يَعْبَثُ بِهِ، فَسَقَطَ، قَالَ: فَاخْتَلَفْنَا ثَلاثَةَ أَيَّامٍ مَعَ عُثْمَانَ، فَنَنْزَحُ البِئْرَ فَلَمْ نَجِدْهُ.

قال الحافظ في «الفتح» على قوله: عن أنس، في رواية الإسماعيلي من طريق علي بن المديني عن محمد بن عبدالله الأنصاري: حدثني أبي، حدثنا ثمامة حدثني أنس.اهـ

وقال في «مقدمة الفتح» (ج٢ ص١٣٧) ط ح: حديث نقش الخاتم هو طرف من حديث أنس في الزكاة. اهـ يعني وقد سبق الجواب عنه.

١١٢- **الحديث الثاني عشر بعد المائة:** قال البخاري رحمه الله (ج٨ ص٣٤) ط س: حَدَّثَنَا أبوالنُّعْمَانِ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، أَنَّ عُمَرَ قَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ. ح وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ، أَخْبَرَنَا عَبدُاللهِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما قَالَ: لَمَّا قَفَلْنَا مِنْ حُنَيْنٍ سَأَلَ عُمَرُ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ نَذْرٍ كَانَ نَذَرَهُ فِي الجَاهِلِيَّةِ، اعْتِكَافٍ، فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ بِوَفَائِهِ.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: حَمَّادٌ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ.

وَرَوَاهُ جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ وَحَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، =

---

(١) عند مسلم (ج١١ ص١٢٤ و١٢٥) مع النووي.

=عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

قال الحافظ رحمه الله في "الفتح": وإنما أورد طريق حماد بن زيد المرسلة للإشارة إلى أن روايته مرجوحة؛ لأن جماعة من أصحاب شيخه أيوب خالفوه فيه فوصلوه، بل بعض أصحاب حماد بن زيد رواه عنه موصولاً كما أشار إليه البخاري أيضًا هنا. اهـ المراد منه.

وتوضيحًا لما قال الحافظ رحمه الله، ولما أشار إليه الدارقطني رحمه الله فقد وصله حماد بن سلمة كما في مسلم (ج١١ ص١٢٦)، وجرير بن حازم ومعمر عند مسلم أيضًا، وسفيان الثوري عند النسائي (ج٧ ص٢٠)، كلهم عن أيوب عن نافع عن ابن عمر، ورواه أحمد بن عَبْدَةَ الضَّبِّيُّ، حدثنا حماد بن زيد، حدثنا أيوب، عن نافع، قال: ذكر عند ابن عمر، الحديث عند مسلم (ج١١ ص١٢٥).

وتابع أيوبَ على وصله عبيدالله بن عمر كما عند البخاري (ج٤ ص٢٨٤) ط س، ومسلم (ج١١ ص١٢٤ و١٢٥)، وأبي داود (ج٢ ص٢١٧)، والترمذي (ج٣ ص٤٨)، والنسائي (ج٧ ص٢٠)، وعبد بن حميد في "مسنده" (ج١ ص٨)، وابن ماجه (ج١ ص٦٨٧)، وأحمد (ج٢ ص٢٠ و٨٢).

فتحصل أن طريق حماد بن زيد المرسلة مرجوحة كما يقول الحافظ رحمه الله.

ويحتمل أن يكونِ الخطأ من محمد بن الفضل أبي النعمان لأمرين:

الأول: أنه مختلط.

الثاني: أنه خالفه أحمد بن عبدة الضبي كما عند مسلم، فوافق الجماعة الذين رووه عن أيوب متصلاً، والله أعلم.

١١٣- وَأَخرَجَ البُخَارِيُّ أَيضًا مِن حَدِيثِ حَمَّادٍ، عَن أَيُّوبَ، عَن نَافِعٍ، أَنَّ عُمَرَ أَصَابَ جَارِيَتَينِ مِن سَبْيِ خَيبَرَ[1].

وَهَذَا مُرسَلٌ؛ أَرسَلَهُ حَمَّادٌ.

وَوَصَلَهُ جَرِيرُ بنُ حَازِمٍ، عَن أَيُّوبَ وَابنِ كَاسِبٍ، عَن ابنِ عُيَينَةَ، وَقَولُ حَمَّادٍ المُرسَلُ أَصَحُّ.

١١٣- **الحديث الثالث عشر بعد المائة**: قال البخاري رحمه الله (ج٧ ص٦٠ ط ح): حَدَّثَنَا أبوالنُّعمَانِ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، أَنَّ عُمَرَ بنَ الخَطَّابِ رضي الله عنه قَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّهُ كَانَ عَلَيَّ اعْتِكَافُ يَوْمٍ فِي الجَاهِلِيَّةِ؟ فَأَمَرَهُ أَنْ يَفِيَ بِهِ، قَالَ: وَأَصَابَ عُمَرُ جَارِيَتَيْنِ مِنْ سَبْيِ حُنَيْنٍ فَوَضَعَهُمَا فِي بَعْضِ بُيُوتِ مَكَّةَ، قَالَ: فَمَنَّ رَسُولُ اللهِ ﷺ عَلَى سَبْيِ حُنَيْنٍ، فَجَعَلُوا يَسْعَوْنَ فِي السِّكَكِ، فَقَالَ عُمَرُ: يَا عبدالله، انْظُرْ مَا هَذَا؟ فَقَالَ: مَنَّ رَسُولُ اللهِ ﷺ عَلَى السَّبْيِ. قَالَ: اذْهَبْ فَأَرْسِلِ الجَارِيَتَيْنِ.

قَالَ: نَافِعٌ وَلَمْ يَعْتَمِرْ رَسُولُ اللهِ ﷺ مِنَ الجِعْرَانَةِ، وَلَوِ اعْتَمَرَ لَمْ يَخْفَ عَلَى عَبدِاللهِ.

وَزَادَ جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ: عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: مِنَ الخُمُسِ، وَرَوَاهُ مَعْمَرٌ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، وَلَمْ يَقُلْ: يَوْمَ.

قال الحافظ رحمه الله في «مقدمة الفتح» (ج٢ ص١٢٤ ط ح) بعد ذكره كلام الدارقطني: قلت: إذا صح أصل الحديث صحَّ قول من وصله، وقد بَيَّنَ البخاري الخلاف فيه، وقد قدمنا أنه في مثل هذا يعتمد على القرائن، والله الموفق.

وقال في «الفتح» (ج٦ ص١٥٢ ط س): قوله: عن نافع أن عمر قال: يا رسول الله إنه كان عَلَيَّ اعتكاف يوم، كذا رواه حماد بن زيد، عن أيوب، عن نافع، مرسلًا =

---

(١) في الأصلين: من سبي خيبر، والصواب: من سبي حنين كما تراه في «الصحيح».اهـ

=ليس فيه ابن عمر، وسيأتي في المغازي أن البخاري نقل أن بعضهم رواه عن حماد بن زيد موصولاً، وهو عند مسلم وابن خزيمة، لكن في القصة الثالثة المتعلقة بعمرة الجعرانة لا في جميع الحديث، وذكر هنا أن معمرًا أيضًا وصله عن أيوب، ورواية معمر وصلها في المغازي، وهو في قصة النذر فقط، وذكر في المغازي أيضًا أن حماد بن سلمة رواه موصولاً، وسيأتي بيان ذلك واضحًا أيضًا هناك، وأنه أيضًا في النذر فقط، ويأتي الكلام على ما يتعلق منه بالنذر في كتاب الأيمان والنذور.

إلى أن قال الحافظ: وقال الدارقطني: حديث حماد بن زيد مرسل وحديث جرير بن حازم موصول، وحماد أثبت في أيوب من جرير، فأما رواية معمر الموصولة فهي في قصة النذر فقط دون قصة الجاريتين، قال: وقد روى سفيان بن عيينة عن أيوب حديث الجاريتين فوصله عنه قوم وأرسله آخرون. اهـ

وقد وجدت بحمد الله لحديث جرير بن حازم ما يشده ويقويه وهو ما رواه الإمام أحمد في «مسنده» (ج٧ ص٧٤) بتحقيق أحمد شاكر، قال الإمام أحمد رحمه الله: حَدَّثَنَا عبدالرَّزَّاقِ، حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: لَمَّا قَفَلَ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ حُنَيْنٍ سَأَلَ عُمَرُ عَنْ نَذْرٍ كَانَ نَذَرَهُ فِي الجَاهِلِيَّةِ، اعْتِكَافُ يَوْمٍ، فَأَمَرَ بِهِ، فَانْطَلَقَ عُمَرُ بَيْنَ يَدَيْهِ، قَالَ: وَبَعَثَ مَعِي بِجَارِيَةٍ كَانَ أَصَابَهَا يَوْمَ حُنَيْنٍ، قَالَ: فَجَعَلْتُهَا فِي بَعْضِ بُيُوتِ الأَعْرَابِ حِينَ نَزَلْتُ، فَإِذَا أَنَا بِسَبْيِ حُنَيْنٍ قَدْ خَرَجُوا يَسْعَوْنَ يَقُولُونَ: أَعْتَقَنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ. قَالَ: فَقَالَ عُمَرُ لِعَبدِاللهِ: اذْهَبْ فَأَرْسِلْهَا، قَالَ: فَذَهَبْتُ فَأَرْسَلْتُهَا.

وقال في (ج٩ ص٢٠٦): حَدَّثَنَا عَبدُالصَّمَدِ وَعَفَّانُ، قَالا: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، أَخْبَرَنَا أَيُّوبُ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّ عُمَرَ سَأَلَ رَسُولَ اللهِ ﷺ بِالجِعِرَّانَةِ فَقَالَ: إِنِّي كُنْتُ نَذَرْتُ فِي الجَاهِلِيَّةِ أَنْ أَعْتَكِفَ فِي المَسْجِدِ الحَرَامِ؟ قَالَ عبدالصَّمَدِ: وَمَعَهُ غُلامٌ مِنْ سَبْيِ هَوَازِنَ، فَقَالَ لَهُ: «**اذْهَبْ فَاعْتَكِفْ**»، فَبَيْنَمَا هُوَ يُصَلِّي إِذْ سَمِعَ النَّاسَ يَقُولُونَ: أَعْتَقَ رَسُولُ اللهِ ﷺ سَبْيَ هَوَازِنَ، فَدَعَا الغُلامَ فَأَعْتَقَهُ. اهـ

فمعمر وحماد بن سلمة يتابعان جريرًا على الوصل في الجملة، وإن كان في حديث =

١١٤ - وَأَخْرَجَ أَيضًا عَن إبرَاهِيمَ الفَرَّاءِ، عَن هِشَامٍ، عَن ابنِ جُرَيجٍ، عَن عُبَيدِاللهِ، عَن نَافِعٍ، أَنَّ عُمَرَ فَرَضَ لِلمُهَاجِرِينَ الأَوَّلِينَ[1] أَربَعَةَ آلافٍ.

وَهَذَا مُرسَلٌ.

=معمر جارية، وفي حديث حماد غلام، فهما يتابعان على أصل الحديث، والله أعلم.

وكذا وجدت في «مسند أحمد» (ج٢ ص٦٩) من حديث ابن إسحاق حدثني نافع مولى عبدالله بن عمر، عن عبدالله بن عمر قال: أعطى رسول الله ﷺ جارية من سبي هوازن... فذكر الحديث نحو حديث معمر عن أيوب به.

١١٤- **الحديث الرابع عشر بعد المائة:** قال البخاري رحمه الله (ج٨ ص٢٥٤ ط ح): حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى، أَخْبَرَنَا هِشَامٌ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عُبَيْدُاللهِ بْنُ عُمَرَ، عَنْ نَافِعٍ، يَعنِي عَن ابنِ عُمَرَ، عَنْ عُمَرَ بنِ الخَطَّابِ رضي الله عنه، قَالَ: كَانَ فَرَضَ لِلمُهَاجِرِينَ الأَوَّلِينَ أَرْبَعَةَ آلافٍ في أَرْبَعَةٍ، وَفَرَضَ لابْنِ عُمَرَ ثَلاثَةَ آلافٍ وَخَمْسَ مِائَةٍ، فَقِيلَ لَهُ: هُوَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ؛ فَلِمَ نَقَصْتَهُ مِنْ أَرْبَعَةِ آلافٍ؟ فَقَالَ: إِنَّمَا هَاجَرَ بِهِ أَبَوَاهُ. يَقُولُ: لَيسَ هُوَ كَمَنْ هَاجَرَ بِنَفْسِهِ.

قال الحافظ في «الفتح»: قوله : هذا صورته منقطع؛ لأن نافعًا لم يلحق عمر، لكن سياق الحديث يُشعِر بأن نافعًا حمله عن ابن عمر. ووقع في رواية غير أبي ذر هنا عن نافع يعني عن ابن عمر، ولعلها من إصلاح بعض الرواة، واغتر بها شيخنا ابن الملقن، فأنكر على ابن التين قوله إن الحديث مرسل، وقال: لعل نسخته التي وقعت له ليس فيها ابن عمر، وقد روى الدراوردي عن عبيدالله بن عمر فقال: عن نافع عن ابن عمر قال: فرض عمر لأسامة أكثر مما فرض لي، فذكر قصة أخرى شبيهة بهذه أخرجها أبونعيم في «المستخرج» هنا. اهـ =

---

[1] في (ز): الأول، والصواب: الأولين، كما في (ب)، وكما تراه في «صحيح البخاري».

١١٥ - وَأَخرَجَ مُسلِمٌ عَن المُقَدَّمِيِّ، عَن حَمَّادٍ، عَن أَيُّوبَ، عَن نَافِعٍ، عَن ابنِ عُمَرَ، أَنَّ عُمَرَ قَبَّلَ الحَجَرَ.

قَالَ: وَقَد اختُلِفَ فِيهِ عَلَى أَيُّوبَ وَعَلَى حَمَّادِ بنِ زَيدٍ:

وَقَد وَصَلَهُ مُسَدَّدٌ وَالحَوضِيُّ[١]، عَن حَمَّادٍ.

وَخَالَفَهُم سُلَيمَانُ[٢] وَأَبُوالرَّبِيعِ وَعَارِمٌ؛ فَأَرسَلُوهُ عَن حَمَّادٍ.

وَقَالَ ابنُ عُلَيَّةَ: عَن أَيُّوبَ: نُبِّئتُ أَنَّ عُمَرَ، لَيسَ فِيهِ نَافِعٌ وَلَكِن عُمَرُ.

وَهُوَ صَحِيحٌ مِن حَدِيثِ سُوَيدِ بنِ غَفَلَةَ وَعَابِسِ بنِ رَبِيعَةَ وَابنِ سَرْجِسَ، عَن عُمَرَ.

= وذكر نحوه في «المقدمة» (ج٢ ص١٢٩) ط ح.

وأقول: الحديث عند البخاري مرسل كما يقول الدارقطني رحمه الله، وأما الطريق الموصول عند أبي نعيم فهي من رواية عبدالعزيز بن محمد بن عبيد الدراوردي عن عبيدالله بن عمر العمري كما في «الفتح»، وقد قال الحافظ في «التقريب»: صدوق كان يحدث من كتب غيره فيخطئ، قال النسائي: حديثه عن عبيدالله العمري منكر. اهـ

١١٥- الحديث الخامس عشر بعد المائة: قال مسلم رحمه الله (ج٩ ص١٦) مع النووي: وحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أبي بَكْرٍ الْمُقَدَّمِيُّ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ عُمَرَ قَبَّلَ الحَجَرَ، وَقَالَ: إِنِّي لَأُقَبِّلُكَ وَإِنِّي لَأَعْلَمُ أَنَّكَ حَجَرٌ، وَلَكِنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يُقَبِّلُكَ.

هذا الحديث من المواضع التي لم يجب عنها النووي رحمه الله، فالدارقطني رحمه الله يعلُّ هذا الحديث من أجل أنَّ حماد بن زيد وصله، وإسماعيل بن عُلَيَّةَ رحمه الله أعضله، =

---

(١) الحوضي هو حفص بن عمر بن الحارث. (٢) سليمان هو ابن حرب.

=ومن أجل الاختلاف فيه على حماد بن زيد.

أما الاختلاف الذي بين إسماعيل وحماد على أيوب، فقد قال الدارقطني رَحِمَهُ اللَّهُ في «العلل» وقد سئل عن هذا الحديث (ج١ ص٢٧) فقال: يرويه أيوب السَّخْتِيَانِيُّ واختلف عنه؛ فرواه حماد بن زيد عن أيوب عن نافع عن ابن عمر، قال ذلك الحوضي ومسدد والمقدمي.

وقيل: عن حماد بن زيد عن أيوب عن نافع مرسلًا عن عمر، رواه إسماعيل عن أيوب قال: نبئت أن عمر قال: وقول حماد بن زيد أحب إلي. اهـ

فالدارقطني رَحِمَهُ اللَّهُ يجنح في كتابه «العلل» إلى وصله وأنه لا يضر الاختلاف فيه على حماد، ومِن ثَمَّ أورد كلام المُرسِلِين بصيغة التمريض. ويقول في الاختلاف فيه على أيوب: وقول حماد بن زيد أحب إليه.

ذلك لأنه كما في «تهذيب التهذيب» عن ابن معين أنه قال: حماد بن زيد أثبت من عبدالوارث وابن عُلَيَّةَ والثقفي وابن عيينة. وقال: ليس أحد أثبت في أيوب منه. وقال أيضًا: من خالفه من الناس جميعًا فالقول قوله في أيوب.

وأما الاختلاف فيه على حماد فقد وصله ثلاثة وأرسله ثلاثة، وكلهم ثقات، فالظاهر أن حماد بن زيد يرويه تارة متصلًا، وتارة يرسله، والوصل زيادة رواه الثقات فيجب قبولها لعدم ما يمنع من ذلك، والله أعلم.

فائدة:

في الإسناد حماد بن زيد وهو أحد الحمادين، ويسمى هذا عند أهل المصطلح بالمتفق والمفترق، قال ابن الصلاح رَحِمَهُ اللَّهُ في «علوم الحديث» ص(٣٢٨) القسم السادس: ما وقع فيه الاشتراك في الاسم خاصة أو الكنية خاصة، وأشكل مع ذلك لكونه لم يذكر بغير ذلك.

مثاله ما رويناه عن ابن خلاد القاضي الحافظ قال: إذا قال عارم: حدثنا حماد فهو حماد بن زيد، وكذلك سليمان بن حرب. =

١١٦- وَأَخرَجَ البُخَارِيُّ عَن يَحيَى الجُعفِيِّ، عَن ابنِ وَهبٍ، عَن عُمَرَ بنِ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنِي جَدِّي زَيدٌ، عَن ابنِ عُمَرَ، إسلامَ عُمَرَ.

خَالَفَهُ[1] الوَلِيدُ بنُ مُسلِمٍ، عَن عُمَرَ بنِ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنِي أَبِي عَن جَدِّهِ، عَن ابنِ عُمَرَ، زَادَ فِيهِ رَجُلاً.

= وإذا قال التبوذكي: حدثنا حماد فهو حماد بن سلمة، وكذلك الحجاج بن منهال.

وإذا قال عفان: حدثنا حماد أمكن أن يكون أحدهما.

ثم وجدت عن محمد بن يحيى الذُّهْلِيِّ عن عفان قال: إذا قلت لكم: حدثنا حماد ولم أنسبه فهو ابن سلمة.

وذكر محمد بن يحيى في من سوى التبوذكي ما ذكره ابن خَلَّادٍ. اهـ

١١٦- **الحديث السادس عشر بعد المائة:** قال البخاري رحمه الله (ج٨ ص١٧٧) ط ح: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سُلَيْمَانَ، قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ وَهْبٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي عُمَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: فَأَخْبَرَنِي جَدِّي زَيْدُ بْنُ عبدِاللهِ بنِ عُمَرَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: بَيْنَمَا هُوَ فِي الدَّارِ خَائِفًا إِذْ جَاءَهُ العَاصُ بْنُ وَائِلٍ السَّهْمِيُّ أبوعَمْرٍو عَلَيْهِ حُلَّةُ حِبَرٍ، وَقَمِيصٌ مَكْفُوفٌ بِحَرِيرٍ، وَهُوَ مِنْ بَنِي سَهْمٍ وَهُمْ حُلَفَاؤُنَا فِي الجَاهِلِيَّةِ، فَقَالَ لَهُ: مَا بَالُكَ؟ قَالَ: زَعَمَ قَوْمُكَ أَنَّهُمْ سَيَقْتُلُونَنِي إِنْ أَسْلَمْتُ، قَالَ: لا سَبِيلَ إِلَيْكَ. بَعْدَ أَنْ قَالَهَا أَمِنْتُ، فَخَرَجَ العَاصِ فَلَقِيَ النَّاسَ قَدْ سَالَ بِهِمُ الوَادِي، فَقَالَ: أَيْنَ تُرِيدُونَ؟ فَقَالُوا: نُرِيدُ هَذَا ابْنَ الخَطَّابِ الَّذِي صَبَأَ، قَالَ: لا سَبِيلَ إِلَيْهِ فَكَرَّ النَّاسُ.

قال الحافظ في "مقدمة الفتح" (ج٢ ص١٢٨) ط ح بعد ذكره كلام الدارقطني: قلت: قد صرح في رواية البخاري بسماعه من جده، فالظاهر أنه سمعه منهما إن كان الوليد حفظه.اهـ

ويرجحُ روايةَ البخاري أن ابن وهب أرجح من الوليد بن مسلم؛ كما يعلم من ترجمتيهما من "التقريب".

---

[1] في (ب): وخالد بن الوليد، والصواب: ما في (ز) كما تراه في "مقدمة الفتح".

١١٧ - وَأَخرَجَ البُخَارِيُّ حَدِيثَ عِمرَانَ بنِ حِطَّانَ، عَن ابنِ عُمَرَ، عَن عُمَرَ في لُبْسِ الحَرِيرِ.

وَعِمرَانُ مَترُوكٌ؛ لِسُوءِ اعتِقَادِهِ وَخُبثِ رَأيِهِ.

وَالحَدِيثُ ثَابِتٌ مِن وُجُوهٍ عَن عُمَرَ: عَن عَبدِاللهِ مَولى أَسمَاءَ وَغيرِهِ، عَن ابنِ عُمَرَ، عَن عُمَرَ.

١١٧- **الحديث السابع عشر بعد المائة:** قال البخاري رَحِمَهُ اللهُ في الشواهد والمتابعات (ج١٠ ص٢٨٥) ط س: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ عُمَرَ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ المُبَارَكِ، عَنْ يَحْيَى بنِ أبي كَثِيرٍ، عَنْ عِمْرَانَ بنِ حِطَّانَ، قَالَ: سَأَلْتُ عَائِشَةَ عَنِ الحَرِيرِ، فَقَالَتْ: ائْتِ ابْنَ عَبَّاسٍ فَسَلْهُ، قَالَ: فَسَأَلْتُهُ فَقَالَ: سَلِ ابْنَ عُمَرَ، قَالَ: فَسَأَلْتُ ابْنَ عُمَرَ، فَقَالَ: أَخْبَرَنِي أبوحَفْصٍ -يَعْنِي عُمَرَ بنَ الخَطَّابِ- أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «**إِنَّمَا يَلبَسُ الحَرِيرَ فِي الدُّنْيَا مَنْ لا خَلاقَ لَهُ فِي الآخِرَةِ**» فَقُلتُ: صَدَقَ وَمَا كَذَبَ أبوحَفْصٍ عَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ.

وَقَالَ عبدالله بْنُ رَجَاءٍ: حَدَّثَنَا حَرْبٌ[1]، عَنْ يَحْيَى، حَدَّثَنِي عِمْرَانُ... وَقَصَّ الحَدِيثَ.اهـ

هذا الحديث لم يتكلم عليه الحافظ في «المقدمة» في الجواب عن الأحاديث المنتقدة أما في أسماء الرواة الذين تكلم فيهم فقد قال: إن عمران كان يرى رأي الخوارج.

قال أبوالعباس المبرد: كان عمران رأس القعدية من الصفرية وخطيبهم وشاعرهم. انتهى يعني كلام المبرد.

ثم قال الحافظ: والقعدية قوم من الخوارج كانوا يقولون بقولهم ولا يرون الخروج بل يُزَيِّنُونَه، وكان عمران داعية إلى مذهبه، وهو الذي رثى عبدالرحمن بن مُلْجِمٍ =

---

(١) حرب هو ابن شداد كما في «الفتح»، والحديث في «مسند أحمد» رقم (٣٢) بتحقيق أحمد شاكر، وليس جازمًا به حرب، وإنما قال: فيما يحسب حرب.

=قاتل علي عليه السلام بتلك الأبيات السائرة، وقد وثَّقه العجلي.

وقال قتادة: كان لا يتهم في الحديث، وقال أبوداود: ليس في أهل الأهواء أصح حديثًا من الخوارج، ثم ذكر عمران هذا وغيره(١).

وقال يعقوب بن شيبة: أدرك جماعة من الصحابة وصار في آخر أمره إلى أن رأى رأي الخوارج، وقال العقيلي: حدث عن عائشة ولم يتبين سماعه منها.

ثم قال الحافظ: قلت: لم يخرج له البخاري سوى حديث واحد، وذكر الحافظ هذا الحديث ثم قال: وهذا الحديث إنما أخرجه البخاري في المتابعات، فللحديث عنده طرق غير هذه من رواية عمر وغيره، وقد رواه مسلم من طريق أخرى عن ابن عمر نحوه.

ورأيت بعض الأئمة يزعم أن البخاري إنما أخرج له ما حمل عنه قبل أن يرى رأي الخوارج، وليس ذلك الاعتذار بقوي؛ لأن يحي بن أبي كثير إنما سمع منه باليمامة في حال هروبه من الحجاج، وكان الحجاج يطلبه ليقتله لرأيه رأي الخوارج، وقصته في ذلك مشهورة مبسوطة في «الكامل» للمبرد وفي غيره، على أن أبا زكريا الموصلي حكى في «تاريخ الموصل» عن غيره أن عمران هذا رجع في آخر عمره عن رأي الخوارج(٢)، فإن صح ذلك كان عذرًا جيدًا، وإلا فلا يضر التخريج من هذا سبيله في المتابعات، والله أعلم. اهـ

---

(١) قال الحافظ في «تهذيب التهذيب» في ترجمة عمران: وأما قول أبي داود: إن الخوارج أصح أهل الأهواء حديثًا فليس على إطلاقه؛ فقد حكى ابن أبي حاتم عن القاضي عبدالله بن عقبة المصري وهو ابن لهيعة، عن بعض الخوارج ممن تاب أنَّهم كانوا إذا هووا أمرًا صيَّروه حديثًا. اهـ

(٢) في «الفتح»: وهو بعيد.

١١٨ - وَأَخرَجَا جَمِيعًا حَدِيثَ عَمرٍو، عَن طَاوُسٍ، عَن ابنِ عَبَّاسٍ، عَن عُمَرَ: قَاتَلَ اللهُ سَمُرَةَ. عَن ابنِ عُيَينَةَ وَرَوحِ بنِ القَاسِمِ، عَن عَمرٍو.

وَأَرسَلَهُ حَمَّادُ بنُ زَيدٍ، عَن عَمرٍو، عَن طَاوُسٍ، عَن عُمَرَ.

وَكَذَلِكَ قَالَ الوَلِيدُ عَن حَنظَلَةَ، عَن طَاوُسٍ، عَن عُمَرَ، وَاللهُ أَعلَمُ.

١١٩ - وَاتَّفَقَا عَلَى إِخرَاجِ حَدِيثِ أَبِي عُثمَانَ، قَالَ: كَتَبَ إِلَينَا عُمَرُ فِي الحَرِيرِ: إِلَّا فِي مَوضِعِ إِصبَعَينِ.

وَهَذَا لَم يَسمَعهُ أَبُوعُثمَانَ مِن عُمَرَ، وَهُوَ مُكَاتَبَةٌ، وَهُوَ حُجَّةٌ فِي قَبُولِ الإِجَازَةِ.

١١٨- **الحديث الثامن عشر بعد المائة**: قال البخاري رَحِمَهُ اللهُ (ج٤ ص٤١٤ط س): حَدَّثَنَا الحُمَيْدِيُّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي طَاوُسٌ، أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا يَقُولُ: بَلَغَ عُمَرَ بنَ الخَطَّابِ أَنَّ فُلانًا بَاعَ خَمْرًا، فَقَالَ: قَاتَلَ اللهُ فُلانًا!! أَلَمْ يَعْلَمْ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «**قَاتَلَ اللهُ اليَهُودَ؛ حُرِّمَتْ عَلَيْهِمُ الشُّحُومُ فَجَمَلُوهَا فَبَاعُوهَا**»؟!.

وأخرجه مسلم (ج١١ ص٧) مع النووي من طريق سفيان عن عمرو وفيه: بَلَغَ عُمَرَ أَنَّ سَمُرَةَ بَاعَ خَمْرًا، فَقَالَ: قَاتَلَ اللهُ سَمُرَةَ... الحديث. ومن طريق روح بن القاسم عن عمرو بن دينار بهذا الإسناد مثله.

قال الحافظ في "مقدمة الفتح" ص(٣٦٠ ط س) بعد ذكره كلام الدارقطني: قلت: صرَّح ابن عيينة عن عمرو بسماع طاوس له من ابن عباس، وهو أحفظ الناس لحديث عمرو، فروايته الراجحة، وقد تابعه روح بن القاسم أخرجه مسلم من طريقه. اهـ

١١٩- **الحديث التاسع عشر بعد المائة**: قال البخاري رَحِمَهُ اللهُ (ج١٠ ص٢٨٤ط س): حَدَّثَنَا آدَمُ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عُثْمَانَ النَّهْدِيَّ قَالَ: أَتَانَا كِتَابُ عُمَرَ وَنَحْنُ مَعَ عُتْبَةَ بنِ فَرْقَدٍ بِأَذْرَبِيجَانَ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ =

١٢٠- وَأَخرَجَ مُسلِمٌ حَدِيثَ الزُّهرِيِّ، عَن أَبِي الطُّفَيلِ، عَن عُمَرَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «**إِنَّ اللهَ يَرفَعُ بِالقُرآنِ أَقوامًا**».

وَقَد خَالَفَهُ حَبِيبٌ عَن أَبِي الطُّفَيلِ، عَن عُمَرَ قَولَهُ.

=نَهَى عَنِ الحَرِيرِ إِلَّا هَكَذَا، وَأَشَارَ بِإِصْبَعَيْهِ اللَّتَيْنِ تَلِيَانِ الإِبْهَامَ، قَالَ: فِيمَا عَلِمْنَا أَنَّهُ يَعْنِي الأَعْلامَ.

حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ، حَدَّثَنَا عَاصِمٌ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ، قَالَ: كَتَبَ إِلَيْنَا عُمَرُ وَنَحْنُ بِأَذْرَبِيجَانَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ لُبْسِ الحَرِيرِ إِلَّا هَكَذَا، وَصَفَّ لَنَا النَّبِيُّ ﷺ إِصْبَعَيْهِ، وَرَفَعَ زُهَيْرٌ الوُسْطَى وَالسَّبَّابَةَ.

ثم ذكره من حديث سليمان بن طَرْخَان التيمي عن أبي عثمان به.

وأخرجه مسلم (ج١٤ ص٤٤-٤٧ مع النووي) من طرق عن أبي عثمان.

هذا الحديث أجاب النووي رَحِمَهُ اللهُ بجواب يغني عنه ما قاله الحافظ في "الفتح" (ج١٠ ص٢٨٦ط س) قال الحافظ رَحِمَهُ اللهُ: وقد نبّه الدارقطني على أن هذا الحديث أصل في جواز الرواية بالكتابة عند الشيخين، قال ذلك بعد أن استدركه عليهما، وفي ذلك رجوع منه عن الاستدراك عليهما، والله أعلم.

١٢٠- **الحديث العشرون بعد المائة**: قال مسلم رَحِمَهُ اللهُ (ج٦ ص٩٨) مع النووي: وحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنِي أَبِي، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَامِرِ بنِ وَاثِلَةَ، أَنَّ نَافِعَ بنَ عبدالحَارِثِ لَقِيَ عُمَرَ بِعُسْفَانَ وَكَانَ عُمَرُ يَسْتَعْمِلُهُ عَلَى مَكَّةَ، فَقَالَ: مَنِ اسْتَعْمَلتَ عَلَى أَهْلِ الوَادِي؟ فَقَالَ: ابْنَ أَبْزَى. قَالَ: وَمَنِ ابْنُ أَبْزَى؟ قَالَ: مَوْلًى مِنْ مَوَالِينَا. قَالَ: فَاسْتَخْلَفْتَ عَلَيْهِمْ مَوْلًى؟! قَالَ: إِنَّهُ قَارِئٌ لِكِتَابِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَإِنَّهُ عَالِمٌ بِالفَرَائِضِ. قَالَ عُمَرُ: أَمَا إِنَّ نَبِيَّكُمْ ﷺ قَدْ قَالَ: «**إِنَّ اللهَ يَرْفَعُ بِهَذَا الكِتَابِ أَقْوَامًا، وَيَضَعُ بِهِ آخَرِينَ**».

وحَدَّثَنِي عبدالله بْنُ عبدالرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ وَأبوبَكْرِ بْنُ إِسْحَاقَ، قَالا: أَخْبَرَنَا أبواليَمَانِ، أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَامِرُ بْنُ وَاثِلَةَ اللَّيْثِيُّ أَنَّ =

١٢١ - وَأَخرَجَ مُسلِمٌ حَدِيثَ قَتَادَةَ، عَن الشَّعبِيِّ، عَن سُوَيدِ بنِ غَفَلَةَ، عَن عُمَرَ، عَن النَّبِيِّ ﷺ، نَهَى عَن لُبسِ الحَرِيرِ إِلَّا مَوضِعَ إِصبَعَينِ. مِن حَدِيثِ هِشَامٍ وَشُعبَةَ وَسَعِيدٍ عَنهُ.

وَلَم يَرفَعهُ عَن الشَّعبِيِّ غَيرُ قَتَادَةَ، وَقَتَادَةُ مُدَلِّسٌ، لَعَلَّهُ بَلَغَهُ عَنهُ.

=نَافِعَ بنَ عبدالحَارِثِ الخُزَاعِيَّ لَقِيَ عُمَرَ بنَ الخَطَّابِ بِعُسْفَانَ... بِمِثْلِ حَدِيثِ إِبْرَاهِيمَ بنِ سَعْدٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ.

هذا الحديث من الأحاديث التي لم يجب عنها النووي، وقد قال الدارقطني في «العلل» (ج١ ص٥٤) وقد سئل عن هذا الحديث: رواه الزهري عن أبي الطفيل حدث به عنه معمر وإبراهيم بن سعد والنعمان بن راشد مرفوعًا إلى النبي ﷺ.

ورواه حبيب بن أبي ثابت عن أبي الطفيل موقوفًا غير مرفوع، ورواه عنه الثوري كذلك.

ورواه الأعمش عن حبيب، واختلف عنه، فقال حسين بن واقد: عن الأعمش عن حبيب عن عبدالرحمن بن أبي ليلى موقوفًا. وقال أبومعاوية: عن الأعمش عن حبيب مرسلًا عن عمر موقوفًا، وحديث الزهري هو الصواب، والله أعلم. اهـ

ففي «العلل» يرى الدارقطني رحمه الله أن اختلاف الزهري وحبيب بن أبي ثابت لا يضر الحديث؛ لأن الزهري أحفظ من حبيب بن أبي ثابت، وكلاهما مدلس من الطبقة الثالثة، لكن الزهري قد صرح بالتحديث؛ فيترجح حديثه من حيث كونه أحفظ، وقد صرَّح بالتحديث، والله أعلم.

١٢١- **الحديث الحادي والعشرون بعد المائة**: قال مسلم رحمه الله (ج١٤ ص٤٧) متابعة: حَدَّثَنَا عُبَيْدُاللهِ بْنُ عُمَرَ القَوَارِيرِيُّ، وَأبوغَسَّانَ المِسْمَعِيُّ، وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، وَمُحَمَّدُ بْنُ المُثَنَّى، وَابْنُ بَشَّارٍ، قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الآخَرُونَ: حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ، حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ عَامِرٍ الشَّعْبِيِّ، عَنْ سُوَيْدِ بنِ غَفَلَةَ، أَنَّ عُمَرَ بنَ الخَطَّابِ خَطَبَ بِالجَابِيَةِ، فَقَالَ: نَهَى نَبِيُّ اللهِ ﷺ =

وَقَد رَوَاهُ شُعبَةُ عَن ابنِ أَبِي السَّفَرِ، عَن الشَّعبِيِّ، عَن سُوَيدٍ، عَن عُمَرَ قَولَهُ. وَكَذَلِكَ رَوَاهُ بَيَانُ وَدَاودُ بنُ أَبِي هِندٍ، عَن الشَّعبِيِّ، عَن سُوَيدٍ، عَن عُمَرَ قَولَهُ. وَكَذَلِكَ رَوَاهُ شُعبَةُ عَن الحَكَمِ، عَن خَيثَمَةَ، عَن سُوَيدٍ، عَن عُمَرَ. وَإِبرَاهِيمُ بنُ عَبدِالأَعلَى، عَن سُوَيدٍ. وَأَبُوحَصِينٍ، عَن إِبرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ، عَن سُوَيدٍ، عَن عُمَرَ قَولَهُ.

=عَنْ لُبْسِ الحَرِيرِ إِلَّا مَوْضِعَ إِصْبَعَيْنِ أَوْ ثَلاثٍ أَوْ أَرْبَعٍ.

وحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عبدالله الرُّزِّيُّ، أَخْبَرَنَا عبدالوَهَّابِ بْنُ عَطَاءٍ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ قَتَادَةَ بِهَذَا الإِسْنَادِ مِثْلَهُ. اهـ

قال النووي ص(٤٨): وهذه الزيادة مما انفرد بها مسلم لم يذكرها البخاري، وقد قدمنا أن الثقة إذا انفرد برفع ما وقفه الأكثرون كان الحكم لروايته، وحكم بأنه مرفوع، على الصحيح الذي عليه الفقهاء والأصوليون ومحققو المحدثين، وهذا من ذاك، والله أعلم. اهـ

هذا ما قاله النووي رحمه الله، ولا يخفى ما فيه كما قد أوضحته في المقدمة.

وقد قال الدارقطني رحمه الله في «العلل» (ج١ ص٤٥) وقد سئل عن هذا الحديث فقال: رواه الشعبي عن سويد عن عمر عن النبي ﷺ، حدث به هشام الدَّسْتَوَائِيُّ، وسعيد بن أبي عَرُوبَةَ، عن قتادة كذلك، وكذلك رُوِيَ عن سعيد بن مسروق عن الشعبي عن سويد بن غَفَلَةَ عن عمر عن النبي ﷺ.

ورواه مسعر عن وَبَرَةَ بن عبدالرحمن عن الشعبي عن سويد عن عمر موقوفًا غير مرفوع، وتابعه حصين بن عبدالرحمن، وإسماعيل بن أبي خالد، ومحمد بن قيس الأسدي، وزكرياء بن أبي زائدة، وعبدالله بن أبي السفر، وداود بن أبي هند، وسيار أبوالحكم، وبيان بن بشر فرووه عن الشعبي عن سويد بن غفلة عن عمر قوله.

ورواه أبوحصين عن إبراهيم بن عبدالأعلى عن سويد بن غفلة عن عمر قال لم يرخص رسول الله ﷺ في الديباج إلا موضع أربع أصابع. فنحا به نحو الرفع.

ورواه الحكم عن خيثمة عن سويد بن غفلة عن عمر قوله. =

١٢٢ - وَأَخرَجَ مُسلِمٌ حَدِيثَ إِسمَاعِيلَ بنِ جَعفَرٍ، عَن عُمَارَةَ بنِ غُزَيَّةَ، عَن خُبَيبٍ، عَن حَفصِ بنِ عَاصِمٍ، عَن أَبِيهِ، عَن جَدِّهِ، عَن النَّبِيِّ ﷺ في فَضلِ مَن قَالَ مِثلَ المُؤَذِّنِ، مِن حَدِيثِ ابنِ جَهضَمٍ، وَتَابَعَهُ إِسحَاقُ الفَرَوِيُّ عَنهُ.

= وقد أخرج مسلم حديث قتادة عن الشعبي عن سويد بن غفلة المرفوع عن عمر في «الصحيح»، والله أعلم.

فنجد الدارقطني قد ذكر لقتادة متابعًا: سعيدَ بنَ مسروق.

أما داود بن أبي هند وزكريا بن أبي زائدة؛ فقد جاء عنهما الرفع كما في «صحيح أبي عوانة» (ج٥ ص٤٦٠ و٤٦١).

ووجدت في «الحلية» (ج٤ ص١٧٦) من طريق إسرائيل عن أبي حصين عن الشعبي عن سويد بن غفلة عن عمر قال: نَهى رسول الله ﷺ عن لبس الحرير إلا موضع إصبعين. ثم قال أبونعيم رحمه الله: رواه مصعب بن المقدام وأبوأحمد الزبيري عن إسرائيل، ورواه قتادة عن الشعبي، ثم ذكره من طريق هشام الدستوائي عن قتادة به.

وذكر الدارقطني في «العلل» للشعبي متابعًا على الرفع وهو إبراهيم بن عبدالأعلى عن سويد بن غفلة.

فتحصل أن الرفع والوقف صحيحان، والرفع زيادة وقد زادها جماعة من الثقات؛ فوجب قبولها؛ لإمكان الجمع وهو أن سويد بن غفلة كان تارة يرفعه وتارة يوقفه، ورواه الشعبي على الوجهين، والله أعلم.

وأما قول الدارقطني رحمه الله: إن قتادة مدلس. فيردُّه أنَّ مِن الرواة عنه شعبة كما ذكره الدارقطني في «التتبع»، وهو لا يقبل منه تدليسًا، فقد قال شعبة: كفيتكم تدليس الأعمش وأبي إسحاق وقتادة. كما في «فتح المغيث» (ج١ ص١٨٦ و١٩٧).

١٢٢- الحديث الثاني والعشرون بعد المائة: قال مسلم رحمه الله (ج٤ ص٨٥): حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، أَخْبَرَنَا أبوجَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ جَهْضَمٍ الثَّقَفِيُّ، حَدَّثَنَا =

وَرَوَى غَيرُ إِسمَاعِيلَ عَن عُمَارَةَ، عَن خُبَيبٍ، عَن حَفصِ بنِ عَاصِمٍ مُرسَلًا، الدَّرَاوَردِيُّ وَغَيرُهُ.

=إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ عُمَارَةَ بنِ غَزِيَّةَ، عَنْ خُبَيْبِ بنِ عبدالرَّحْمَنِ بنِ إِسَافٍ، عَنْ حَفْصِ بنِ عَاصِمِ بنِ عُمَرَ بنِ الخَطَّابِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ عُمَرَ بنِ الخَطَّابِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِذَا قَالَ المُؤَذِّنُ: اللهُ أَكْبَرُ، اللهُ أَكْبَرُ، فَقَالَ أَحَدُكُمْ: اللهُ أَكْبَرُ، اللهُ أَكْبَرُ، ثُمَّ قَالَ: أَشْهَدُ أَنْ لا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، قَالَ: أَشْهَدُ أَنْ لا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، ثُمَّ قَالَ: أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ، قَالَ: أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ، ثُمَّ قَالَ: حَيَّ عَلَى الصَّلاةِ، قَالَ: لا حَوْلَ ولا قُوَّةَ إِلَّا بِاللهِ، ثُمَّ قَالَ: حَيَّ عَلَى الفَلاحِ، قَالَ: لا حَوْلَ ولا قُوَّةَ إِلَّا بِاللهِ، ثُمَّ قَالَ: اللهُ أَكْبَرُ، اللهُ أَكْبَرُ، قَالَ: اللهُ أَكْبَرُ، اللهُ أَكْبَرُ، ثُمَّ قَالَ: لا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، قَالَ: لا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، مِنْ قَلْبِهِ، دَخَلَ الجَنَّةَ».

ذكر النووي أن الدارقطني استدركه ثم قال: إنه صححه له في "العلل" فلنرجع إلى كتاب "العلل"، قال رحمه الله في كتابه "العلل" (ج١ ص٥١) وقد سئل عن هذا الحديث فقال: هو حديث يرويه عمارة بن غزية عن خبيب بن عبدالرحمن، واختلف عن عمارة:

فرواه إسماعيل بن جعفر عن عمارة عن خبيب عن حفص بن عاصم عن أبيه عن عمر، فوصل إسناده ورفعه إلى النبي ﷺ، حدث به عنه كذلك إسحاق بن محمد الفروي ومحمد بن جهضم.

ورواه إسماعيل بن عياش عن عمارة بن غزية عن خبيب بن عبدالرحمن مرسلًا عن النبي ﷺ.

ووقفه يحيى بن أيوب عن عمارة بن غزية عن خبيب.

وحديث إسماعيل بن جعفر المتصل قد أخرجه البخاري ومسلم في "الصحيح"، وإسماعيل بن جعفر أحفظ من يحيى بن أيوب وإسماعيل بن عياش، وقد زاد عليهما، وزيادة الثقة مقبولة، والله أعلم. اهـ

=

١٢٣- وَأَخرَجَ البُخَارِيُّ عَن ابنِ بُكَيرٍ، عَن اللَّيثِ، عَن خَالِدٍ، عَن سَعِيدِ بنِ أَبِي هِلالٍ، عَن زَيدِ بنِ أَسلَمَ، عَن أَبِيهِ، عَن عُمَرَ: اللَّهُمَّ ارزُقنِي شَهَادَةً فِي سَبِيلِكَ، وَاجعَلْ مَوتِي فِي بَلَدِ رَسُولِكَ.

قَالَ: وَقَالَ يَزِيدُ بنُ زُرَيعٍ، عَن رَوحٍ، عَن زَيدٍ، عَن أُمِّهِ[1]، عَن حَفصَةَ، عَن عُمَرَ، وَقَالَ هِشَامُ بنُ سَعدٍ، عَن زَيدٍ، عَن أَبِيهِ، عَن حَفصَةَ، عَن عُمَرَ.

= فقد كفانا الحافظ الدارقطني رحمه الله مؤونة البحث إلا أن قوله: أخرجه البخاري وإقرار النووي له ليس بصحيح، فالحديث مما تفرد به مسلم كما ذكره الحافظ في «الفتح» (ج٢ ص٩٤ ط س): قال رحمه الله: تنبيه: أخرج مسلم من حديث عمر بن الخطاب نحو حديث معاوية، وإنما لم يخرجه البخاري لاختلاف وقع في وصله وإرساله كما أشار إليه الدارقطني. اهـ

١٢٣- **الحديث الثالث والعشرون بعد المائة:** قال البخاري رحمه الله (ج٤ ص٤٧٢ ط ح): حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ خَالِدِ بنِ يَزِيدَ، عَنْ سَعِيدِ بنِ أَبِي هِلالٍ، عَنْ زَيْدِ بنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عُمَرَ رضي الله عنه قَالَ: اللهمَّ ارْزُقْنِي شَهَادَةً فِي سَبِيلِكَ، وَاجْعَل مَوْتِي فِي بَلَدِ رَسُولِكَ ﷺ.

وَقَالَ ابْنُ زُرَيْعٍ: عَنْ رَوْحِ بنِ القَاسِمِ، عَنْ زَيْدِ بنِ أَسْلَمَ، عَنْ أُمِّهِ، عَنْ حَفْصَةَ بِنْتِ عُمَرَ رضي الله عنهما قَالَتْ: سَمِعْتُ عُمَرَ يَقُولُ... نَحْوَهُ.

وَقَالَ هِشَامٌ: عَنْ زَيْدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَفْصَةَ سَمِعْتُ عُمَرَ رضي الله عنه.

قال الحافظ في «الفتح» (ج٤ ص٤٧٣): قوله: وقال ابن زريع: عن روح بن القاسم، وصله الإسماعيلي عن إبراهيم بن هاشم[2] عن أمية بن بسطام عن يزيد بن =

---

[1] في الأصلين: (أبيه)، وما أثبتناه هو الصواب كما في «الصحيح» و«علل الدارقطني».

[2] ترجمته في «تاريخ بغداد» (ج٦ ص٢٠٣ و٢٠٤) وقال الدارقطني: ثقة.اهـ المراد منه.

=زريع به ولفظه: عن حفصة قالت: سمعت عمر يقول: اللهم قتلًا في سبيلك، ووفاة ببلد نبيك. قالت فقلت: وأنى يكون هذا؟ قال: يأتي به الله إذا شاء. اهـ

قوله: وقال هشام بن سعد، عن زيد، عن أبيه أسلم، وصله ابن سعد[1] عن محمد بن إسماعيل ابن أبي فديك عنه ولفظه: عن حفصة أنَّها سمعت أباها يقول: فذكر مثله، وفي آخره: إن الله يأتي بأمره إن شاء.

وقال في «مقدمة الفتح» (ج٢ ص١١٨ ط ح) بعد ذكره كلام الدارقطني: قلت: الظاهر أنه كان عند زيد بن أسلم عن أبيه عن عمر، وعن أمه عن حفصة عن عمر؛ لأن الليث وروح بن القاسم حافظان، وأسلم مولى عمر من الملازمين له العارفين بحديثه، وفي سياق حديث زيد بن أسلم عن أمه عن حفصة زيادة على حديثه عن أبيه عن عمر كما بينته في كتابي «تغليق التعليق»؛ فدل على أنَّهما طريقان محفوظان، وأما رواية هشام بن سعد فإنَّها غير محفوظة؛ لأنه غير ضابط، والله أعلم.

وقد رواه مالك عن زيد بن أسلم عن عمر، لم يذكر بينهما أحدًا، ومالك كان يصنع ذلك كثيرًا. اهـ

يعني: أنه كان إذا شك في الوصل والقطع، قطعه احتياطًا رَحِمَهُ اللَّهُ.

كلام الدارقطني في العلل على هذا الحديث:

قال رَحِمَهُ اللَّهُ في (ج١ ص٤٢) وقد سئل عنه: يرويه زيد بن أسلم واختلف عنه، فرواه روح بن القاسم وحفص بن ميسرة عن زيد بن أسلم عن أمه عن حفصة.

ورواه هشام بن سعد عن زيد بن أسلم عن أبيه عن حفصة، والصحيح قول من قال عن أمه. اهـ

فالدارقطني رَحِمَهُ اللَّهُ يرى في كتابه «العلل» أن الصحيح رواية روح بن القاسم وحفص بن ميسرة عن زيد بن أسلم عن أمه عن حفصة عن عمر، وأن رواية =

---

(١) (ج٣ ق١ ص٢٣٩).

١٢٤- وَأَخرَجَ البُخَارِيُّ عَن القَعنَبِيِّ وَابنِ يُوسُفَ وَإِسمَاعِيلَ، عَن مَالِكٍ، عَن زَيدِ بنِ أَسلَمَ، عَن أَبِيهِ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كَانَ يَسِيرُ وَمَعَهُ عُمَرُ فَنَزَلَتْ: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ﴾ ① مُرسَلاً.

وَوَصَلَهُ قُرَادٌ وَابنُ عَثمَةَ وَيَزِيدُ بنُ أَبِي حَكِيمٍ وَالخُرَيبِيُّ.

=هشام بن سعد تعتبر شاذة، وسكت عن رواية سعيد بن أبي هلال التي ذكرها في "التتبع"، وصدر بها البخاري الطرق الواردة، فالظاهر أن الطريقين محفوظان كما قال الحافظ رحمه الله، مع رجحان روايته عن أمه؛ لأنه رواها ثقتان، والله أعلم.

١٢٤- **الحديث الرابع والعشرون بعد المائة:** قال البخاري رحمه الله (ج٨ ص٥٨٢ ط س): حَدَّثَنَا عبدُاللهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ زَيْدِ بنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كَانَ يَسِيرُ فِي بَعْضِ أَسْفَارِهِ وَعُمَرُ بْنُ الخَطَّابِ يَسِيرُ مَعَهُ لَيْلاً، فَسَأَلَهُ عُمَرُ بْنُ الخَطَّابِ عَنْ شَيْءٍ فَلَمْ يُجِبْهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ، ثُمَّ سَأَلَهُ فَلَمْ يُجِبْهُ، ثُمَّ سَأَلَهُ فَلَمْ يُجِبْهُ، فَقَالَ عُمَرُ بْنُ الخَطَّابِ: ثَكِلَتْ أُمُّ عُمَرَ؛ نَزَرْتَ رَسُولَ اللهِ ﷺ ثَلاثَ مَرَّاتٍ كُلَّ ذَلِكَ لا يُجِيبُكَ. قَالَ عُمَرُ: فَحَرَّكْتُ بَعِيرِي ثُمَّ تَقَدَّمْتُ أَمَامَ النَّاسِ، وَخَشِيتُ أَنْ يُنْزَلَ فِيَّ قُرْآنٌ، فَمَا نَشِبْتُ أَنْ سَمِعْتُ صَارِخًا يَصْرُخُ بِي، فَقُلْتُ: لَقَدْ خَشِيتُ أَنْ يَكُونَ نَزَلَ فِيَّ قُرْآنٌ، فَجِئْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ فَقَالَ: لَقَدْ أُنْزِلَتْ عَلَيَّ اللَّيْلَةَ سُورَةٌ لَهِيَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا طَلَعَتْ عَلَيْهِ الشَّمْسُ، ثُمَّ قَرَأَ: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا﴾[الفتح:١].اهـ

قال الحافظ في "الفتح" (ج٨ ص٥٨٣ ط س): هذا السياق صورته الإرسال؛ لأن أسلم لم يدرك زمان هذه القصة، لكنه محمول على أنه سمعه من عمر؛ بدليل قوله في أثنائه: (قال عمر: فحركت بعيري...) إلخ، وإلى ذلك أشار القابسي، وقد جاء من طريق أخرى: (سمعت عمر)، أخرجه البزار من طريق محمد بن خالد بن عثمة عن مالك، ثم قال: لا نعلم رواه عن مالك هكذا إلا ابن عثمة وابن غزوان. انتهى. =

---

① سورة الفتح، الآية: ١.

= ورواية ابن غزوان -وهو عبدالرحمن أبونوح المعروف بِقُرَادٍ- قد أخرجها أحمد① عنه... إلى أن قال: وأورده الدارقطني في غرائب مالك من طريق هذين، ومن طريق يزيد بن أبي حكيم ومحمد بن حرب وإسحاق الحنيني أيضًا، فهؤلاء خمسة رووه عن مالك بصريح الاتصال. اهـ المراد منه.

وذكر في «مقدمة الفتح» نحو ذلك، وقال في آخره: وساق الحديث مع هذه الصورة حاكيًا لمعظم القصة عن عمر، فكيف يكون مرسلاً؟ هذا من العجب، والله أعلم.

أقول: قوله (قال عمر) ليس بصريح أنه سمعه من عمر، فيحتمل أنه سمعه من عمر، وأنه أرسله، لكن قوله في حديث البزار (سمعت) صريح في ذلك.

وقال الدارقطني رَحِمَهُ اللهُ (ج١ ص٣٤) من «العلل» وقد سئل عن هذا الحديث: يرويه عن مالك عن زيد بن أسلم عن أبيه عن عمر متصلاً مسندًا محمدُ بن خالد بن عثمة، وأبونوح عبدالرحمن بن غزوان، وإسحاق بن إبراهيم الحنيني، ويزيد بن أبي حكيم، ومحمد بن حرب بن سليم المكي، هؤلاء كلهم أسندوه عن مالك.

وأما أصحاب «الموطإ» فرووه عن مالك مرسلاً منهم معن، والقعنبي، والشافعي، ويحيي بن بكير، وغيرهم. اهـ

ويجدر بي أن أنظر في تراجم الذين وصلوه عن مالك حتى يعلم أيقبل خلافهم أم لا؟

١) أما محمد بن عثمة، فقد قال الحافظ في «التقريب»: صدوق يخطئ.

٢) عبدالرحمن بن غَزْوَانَ، قال الحافظ: ثقة له أفراد.

٣) إسحاق بن إبراهيم الْحُنَيْنِيُّ، قال الحافظ: ضعيف، وقال الحافظ الذهبي في «الميزان»: صاحب أوابد، وقال ابن عدي: يكتب حديثه مع ضعفه. ثم ذكر له حديثين أحدهما عن مالك، والثاني عن هشام بن سعد، وبعدهما قال: قال العقيلي: أما حديث مالك فلا أصل له، وأما حديث هشام فيُرْوَى عن زياد بن ميمون وكان =

① (ج١ ص٣١).

١٢٥ - وَأَخرَجَ مُسلِمٌ حَدِيثَ ابنِ وَهبٍ، عَن يُونُسَ، عَنِ الزُّهرِيِّ، عَنِ السَّائِبِ وَعُبَيدِاللهِ(١)، عَن ابنِ عَبدٍ، عَن عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «مَن نَامَ عَن حِزبِهِ».

=يكذب عن أنس بن مالك. قال البخاري: في حديثه نظر. وقال النسائي: ليس بثقة. ... إلى أن قال الحافظ الذهبي: وكان ذا عبادة وصلاح، قال عبدالله بن يوسف التِّنِّيسِيُّ: كان مالك يعظم الحنيني. اهـ مختصرًا

٤) يزيد بن أبي حكيم، قال الحافظ في "التقريب": صدوق.

٥) والخريبي المذكور في "التتبع"، هو عبدالله بن داود، قال الحافظ في "التقريب": ثقة عابد، من التاسعة.

٦) محمد بن حرب بن سليم المكي -كما ذكره الدارقطني في "العلل"، والحافظ في "الفتح"-، وترجمته في "تاريخ البخاري" (ج١ ص٦٩)، و"الجرح والتعديل" لابن أبي حاتم (ج٧ ص٢٣٧) وقال: سألت أبي عنه فقال: صالح الحديث ليس به بأس. اهـ

٧) وروح بن عبادة -كما في "التمهيد" (ج٣ ص٢٦٥)-، وقد قال الحافظ فيه في "التقريب": ثقة فاضل.

فالظاهر صحة الوصل والإرسال عن مالك، والوصل زيادة من جماعة، يجب قبولها لعدم المانع، والله أعلم.

١٢٥- **الحديث الخامس والعشرون بعد المائة:** قال مسلم رحمه الله (ج٦ ص٢٩) مع النووي: حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ مَعْرُوفٍ، حَدَّثَنَا عبدُاللهِ بْنُ وَهْبٍ ح وحَدَّثَنِي أبوالطَّاهِرِ وَحَرْمَلَةُ قَالا: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ يُونُسَ بنِ يَزِيدَ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ السَّائِبِ بنِ يَزِيدَ وَعُبَيْدِاللهِ بنِ عبدِاللهِ، أَخْبَرَاهُ عَنْ عبدِالرَّحْمَنِ بنِ عَبدٍ القَارِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ عُمَرَ بنَ الخَطَّابِ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: **«مَنْ نَامَ عَنْ حِزْبِهِ أَوْ عَنْ شَيْءٍ** =

---

(١) في (ز): ابن عيينة، وفي (ب): ابن عنبة وفي هامشها عيينة، والصواب: عبيدالله، كما تراه في مسلم، وكما سيذكره الدارقطني في الحديث رقم (١٧٣).

قَالَ: تَابَعَهُ اللَّيثُ وَأَبُوصَفوَانَ[١]، عَن يُونُسَ.

وَوَقَفَهُ ابنُ المُبَارَكِ، عَن يُونُسَ.

وقَالَ مَعمَرٌ: عَن الزُّهرِيِّ، عَن عُروَةَ، عَن ابنِ عَبدٍ، عَن عُمَرَ مَوقُوفًا.

وَقَالَ مَالِكٌ: عَن دَاودَ بنِ الحُصَينِ، عَن الأَعرَجِ، عَن ابنِ عَبدٍ، عَن عُمَرَ مَوقُوفًا.

= مِنْهُ فَقَرَأَهُ فِيمَا بَيْنَ صَلاةِ الفَجْرِ وَصَلاةِ الظُّهْرِ كُتِبَ لَهُ كَأَنَّمَا قَرَأَهُ مِنَ اللَّيْلِ».

وقد أجاب النووي رحمه الله بما يجيب به في أكثر المواضع من أن الرفع زيادة... إلى آخره.

وتتميمًا للبحث أذكر ما عثرت عليه من أقوال أهل العلم حول هذا الحديث.

قال الدارقطني رحمه الله في «العلل» (ج٢ ص١٧٨) وقد سئل عن هذا الحديث فقال: رواه الزهري عن السائب بن يزيد وعبيدالله بن عبدالله عن عبدالرحمن بن عبد عن عمر عن النبي ﷺ، حدث به يونس بن يزيد وعقيل بن خالد عن الزهري كذلك.

ورواه عبدالرحمن الأعرج وأبوسلمة بن عبدالرحمن عن عبدالرحمن بن عبدٍ عن عمر من قوله غير مرفوع، كذلك قال داود بن الحصين عن الأعرج ويحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة.

وكذلك رواه حميد بن عبدالرحمن بن عوف عن عمر قوله. وقيل عن يونس غير مرفوع، قاله أحمد بن شَبِيبٍ عن أبيه عن يونس.

وقيل عن يونس عن الزهري قوله، قاله محمد بن مصعب عن الأوزاعي عن يونس. والأشبه بالصواب الموقوف، والله أعلم.

ثم أشار إلى أن مسلمًا أخرجه مرفوعًا. اهـ

=

---

(١) في الأصلين: (ابن صفوان)، وصوابه: أبوصفوان، هو عبدالله بن سعيد، فقد ذكر من شيوخه يونس ابن يزيد وهو في الترمذي (ج٢ ص٤٧) من طريقه، وقد ورد على الصواب في حديث (١٧٣).

١٢٦- وقد أَخرَجَ البُخَارِيُّ حَدِيثَ دَاودَ بنِ أَبِي الفُرَاتِ عَن ابنِ بُرَيدَةَ. وَقَد كَتَبتُ عِلَّتَهُ فِي مَوضِعٍ آخَرَ[1].

= وأخرجه الترمذي (ج٢ ص٤٧ ط الاتحاد العربي) من طريق أبي صفوان عبدالله بن سعيد المكي عن يونس به مرفوعًا، ثم قال: هذا حديث حسن صحيح.

وأخرجه الطحاوي في "مشكل الآثار" (ج٢ ص١٨٥-١٨٧) مرفوعًا من حديث يونس بن يزيد وَعُقَيلِ بن خالد عن الزهري، وموقوفًا من حديث ابن المبارك عن يونس، ومن حديث معمر عن الزهري... ثم قال: فعاد هذا الحديث مرفوعًا إلى رسول الله ﷺ من حديث عقيل بن خالد، وفي أكثر الأحاديث عن يونس بن يزيد كان الذي يخالفها في رفعه ويوقفه على عمر واحدًا وهو معمر، واثنان بالحفظ أولى من واحد، لاسيما وكل واحد منهما لو روى حديثًا منفردًا بروايته كان مقبولاً منه، إذا كان ذلك كذلك، فزاد في حديث زيادة من رفع له على غيرها وجبت أن تكون تلك الزيادة مقبولة منهم. اهـ

فالظاهر هو ما نَحَا إليه مسلم والترمذي والطحاوي؛ لأنه قد رفعه عن عبدالرحمن بن عبدِ القاري السائبُ بنُ يزيد وهو صحابي صغير، وعبيدُالله بن عبدالله بن عتبة بن مسعود وهو أحد الفقهاء السبعة، ورواه عنه أبوسلمة بن عبدالرحمن بن عوف وعبدالرحمن بن هرمز الأعرج موقوفًا، فلعل عبدالرحمن بن عبدِ القاري كان يحدث به تارةً مرفوعًا، وتارة يوقفه؛ ولأجل هذا اختلف الرواة عن الزهري، والراجح عندي هو الرفع، والله أعلم.

١٢٦- **الحديث السادس والعشرون بعد المائة**: قال البخاري رحمه الله (ج٣ ص٤٧٢ ط ح) في الشواهد: حَدَّثَنَا عَفَّانُ بْنُ مُسْلِمٍ هُوَ الصَّفَّارُ، حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ أَبِي الفُرَاتِ، عَنْ عبدِاللهِ بنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِي الأَسْوَدِ، قَالَ: قَدِمْتُ المَدِينَةَ وَقَدْ وَقَعَ بِهَا مَرَضٌ، فَجَلَسْتُ إِلَى عُمَرَ بنِ الخَطَّابِ رضي الله عنه فَمَرَّتْ بِهِمْ جَنَازَةٌ فَأُثْنِيَ عَلَى صَاحِبِهَا =

[1] في الحديث رقم (١٧٩).

=خَيْرًا، فَقَالَ عُمَرُ ﵁: وَجَبَتْ. ثُمَّ مُرَّ بِأُخْرَى فَأُثْنِيَ عَلَى صَاحِبِهَا خَيْرًا، فَقَالَ عُمَرُ ﵁: وَجَبَتْ. ثُمَّ مُرَّ بِالثَّالِثَةِ فَأُثْنِيَ عَلَى صَاحِبِهَا شَرًّا، فَقَالَ: وَجَبَتْ. فَقَالَ أبوالأَسْوَدِ: فَقُلْتُ: وَمَا وَجَبَتْ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ؟ قَالَ: قُلْتُ كَمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**أَيُّمَا مُسْلِمٍ شَهِدَ لَهُ أَرْبَعَةٌ بِخَيْرٍ أَدْخَلَهُ اللهُ الجَنَّةَ**»، فَقُلْنَا: وَثَلاثَةٌ؟ قَالَ: «**وَثَلاثَةٌ**»، فَقُلْنَا: وَاثْنَانِ؟ قَالَ: «**وَاثْنَانِ**»، ثُمَّ لَمْ نَسْأَلْهُ عَنِ الوَاحِدِ.

قال الحافظ في "الفتح": قوله: (عن أبي الأسود) هو الديلي التابعي الكبير المشهور، ولم أره من رواية عبدالله بن بريدة عنه إلا معنعنًا. وقد حكى الدارقطني في كتاب "التتبع" عن علي بن المديني أن ابن بريدة إنما يروي عن يحيى بن يعمر عن أبي الأسود، ولم يقل في هذا الحديث سمعت أبا الأسود. قلت: وابن بريدة ولد في عهد عمر، فقد أدرك أبا الأسود بلا ريب، لكن البخاري لا يكتفي بالمعاصرة فلعله أخرجه شاهدًا واكتفى للأصل بحديث أنس الذي قبله، والله أعلم. اهـ

وذكر في "المقدمة" نحوه ثم قال: وأخرج البخاري حديث أبي الأسود كالمتابعة لحديث عبدالعزيز بن صهيب[1]. فلم يستوفِ نفي العلة عنه كما يستوفيها فيما يخرجه في الأصول، والله أعلم. اهـ

كلام الحافظ الدارقطني في العلل:

قال ﵀ (ج٢ ص٢٤٧) وقد سئل عن هذا الحديث: هو حديث رواه عبدالله بن بريدة واختلف عنه:

فرواه داود بن أبي الفرات وهو ثقة عن ابن بريدة، واختلف عن داود؛ فقال يعقوب الحضرمي: عنه عن ابن بريدة عن يحيى بن يَعْمَرَ عن أبي الأسود. ووهم في ذكر يحيى بن يعمر في إسناده؛ لكثرة من خالفه من الثقات الحفاظ عن داود، منهم عفان بن مسلم، وعبدالصمد بن عبدالوارث، وزيد بن الحباب، ويونس بن محمد المؤدب، وأبوعبدالرحمن المقري، وأبوالوليد الطيالسي، وشيبان بن فَرُّوخَ وغيرهم؛ فإنَّهم=

---

[1] حديث عبدالعزيز بن صهيب يرويه عن أنس، وهو الحديث الذي أشار إليه الحافظ فيما تقدم.

١٢٧ -وَأَخرَجَ مُسلِمٌ حَدِيثَ قَتَادَةَ عَن سَالِمٍ، عَن مَعدَانَ.

وَقَد كَتَبتُ أَيضًا عِلَّتَهُ[١].

=رووه عن داود عن ابن بريدة، عن أبي الأسود لم يذكروا بينهما أحدًا.

وكذلك رواه سعيد بن رزين، عن عبدالله بن بريدة، عن أبي الأسود كرواية الجماعة عن داود.

ورواه عمر بن الوليد الشني[٢] عن عبدالله بن بريدة مرسلًا عن عمر، لم يذكر بينهما أحدًا.

والمحفوظ من ذلك ما رواه عفان ومن تابعه عن داود بن أبي الفرات، وقد أخرجه البخاري ومسلم في «الصحيح» مثل ما رواه عفان عن داود عن ابن بريدة عن أبي الأسود، والله أعلم. اهـ

وقول الحافظ الدارقطني رَحِمَهُ اللهُ في «العلل» بأنه أخرجه البخاري ومسلم مخالف لقوله في «التتبع» أنه أخرجه البخاري، والأمر كما يقول في «التتبع»، فإني لم أجده في مسلم في مظانه، وهكذا النابلسي لم يعزه في «ذخائر المواريث» إلى مسلم، وكذا المزي في «تحفة الأشراف». وقد ذكر الحافظ ابن كثير هذا الحديث في تفسير قول الله عز وجل: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلۡنَٰكُمۡ أُمَّةٗ وَسَطٗا لِّتَكُونُواْ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ﴾ [البقرة:١٤٣] من «مسند أحمد» ثم عزاه إلى البخاري والترمذي والنسائي من حديث داود بن أبي الفرات به. اهـ

والراجح هو الانقطاع كما ذكره الدارقطني رَحِمَهُ اللهُ، وما دفعه الحافظ، بل اعتذر بأن الحديث في المتابعات.

١٢٧- **الحديث السابع والعشرون بعد المائة**: قال مسلم رَحِمَهُ اللهُ (ج٥ ص٥١): حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ، حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، عَنْ =

---

(١) في الحديث رقم (١٧٢).

(٢) عمر بن الوليد الشَّنِّيُّ وثقه أحمد وابن معين وغيرهما، وقال أبوحاتم: ما أرى بحديثه بأسًا، وضعفه النسائي، قلت: ولينه يحيى القطان.اهـ من «تعجيل المنفعة».

=سَالِمِ بنِ أَبِي الجَعْدِ، عَنْ مَعْدَانَ بنِ أَبِي طَلحَةَ، أَنَّ عُمَرَ بنَ الخَطَّابِ خَطَبَ يَوْمَ الجُمُعَةِ فَذَكَرَ نَبِيَّ اللهِ ﷺ وَذَكَرَ أَبَا بَكْرٍ قَالَ: إِنِّي رَأَيْتُ كَأَنَّ دِيكًا نَقَرَنِي ثَلاثَ نَقَرَاتٍ، وَإِنِّي لا أُرَاهُ إِلَّا حُضُورَ أَجَلِي، وَإِنَّ أَقْوَامًا يَأْمُرُونَنِي أَنْ أَسْتَخْلِفَ، وَإِنَّ اللهَ لَمْ يَكُنْ لِيُضَيِّعَ دِينَهُ ولا خِلافَتَهُ، ولا الَّذِي بَعَثَ بِهِ نَبِيَّهُ ﷺ فَإِنْ عَجِلَ بِي أَمْرٌ فَالخِلافَةُ شُورَى بَيْنَ هَؤُلاءِ السِّتَّةِ الَّذِينَ تُوُفِّيَ رَسُولُ اللهِ ﷺ وَهُوَ عَنْهُمْ رَاضٍ، وَإِنِّي قَدْ عَلِمْتُ أَنَّ أَقْوَامًا يَطْعَنُونَ فِي هَذَا الأَمْرِ أَنَا ضَرَبْتُهُمْ بِيَدِي هَذِهِ عَلَى الإِسْلامِ، فَإِنْ فَعَلُوا ذَلِكَ فَأُولَئِكَ أَعْدَاءُ اللهِ الكَفَرَةُ الضُّلالُ، ثُمَّ إِنِّي لا أَدَعُ بَعْدِي شَيْئًا أَهَمَّ عِنْدِي مِنَ الكَلالَةِ مَا رَاجَعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ فِي شَيْءٍ مَا رَاجَعْتُهُ فِي الكَلالَةِ، وَمَا أَغْلَظَ لِي فِي شَيْءٍ مَا أَغْلَظَ لِي فِيهِ حَتَّى طَعَنَ بِإِصْبَعِهِ فِي صَدْرِي فَقَالَ: يَا عُمَرُ، أَلا تَكْفِيكَ آيَةُ الصَّيْفِ الَّتِي فِي آخِرِ سُورَةِ النِّسَاءِ، وَإِنِّي إِنْ أَعِشْ أَقْضِ فِيهَا بِقَضِيَّةٍ يَقْضِي بِهَا مَنْ يَقْرَأُ القُرْآنَ وَمَنْ لا يَقْرَأُ القُرْآنَ، ثُمَّ قَالَ: اللهمَّ إِنِّي أُشْهِدُكَ عَلَى أُمَرَاءِ الأَمْصَارِ وَإِنِّي إِنَّمَا بَعَثْتُهُمْ عَلَيْهِمْ لِيَعْدِلُوا عَلَيْهِمْ، وَلِيُعَلِّمُوا النَّاسَ دِينَهُمْ وَسُنَّةَ نَبِيِّهِمْ ﷺ وَيَقْسِمُوا فِيهِمْ فَيْئَهُمْ، وَيَرْفَعُوا إِلَيَّ مَا أَشْكَلَ عَلَيْهِمْ مِنْ أَمْرِهِمْ، ثُمَّ إِنَّكُمْ أَيُّهَا النَّاسُ تَأْكُلُونَ شَجَرَتَيْنِ لا أَرَاهُمَا إِلَّا خَبِيثَتَيْنِ: هَذَا البَصَلَ وَالثُّومَ، لَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ إِذَا وَجَدَ رِيحَهُمَا مِنَ الرَّجُلِ فِي المَسْجِدِ أَمَرَ بِهِ فَأُخْرِجَ إِلَى البَقِيعِ، فَمَنْ أَكَلَهُمَا فَلْيُمِتْهُمَا طَبْخًا.

حَدَّثَنَا أَبوبَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ ابْنُ عُلَيَّةَ، عَنْ سَعِيدِ بنِ أَبِي عَرُوبَةَ، ح وحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، كِلاهُمَا عَنْ شَبَابَةَ بنِ سَوَّارٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ جَمِيعًا عَنْ قَتَادَةَ فِي هَذَا الإِسْنَادِ مِثْلَهُ.

أجاب النووي رحمه الله على الدارقطني بجواب من أجل تدليس قتادة يغني عنه أن من الرواة عن قتادة شعبة، وهو لا يقبل منه تدليسًا، كما في «فتح المغيث» (ج١ ص١٧٦).

كلام الدارقطني في العلل حول هذا الحديث:

قال الدارقطني رحمه الله (ج٢ ص٢١٧) من «العلل» وقد سئل عن حديث معدان بن أبي طلحة اليَعْمَرِيِّ عن عمر، قوله: كأن ديكًا نقرني، وفي الخلافة، =

=والكلالة، وفي الشجرتين: البصل وَالْكُرَّاثِ[1]، فقال رَحِمَهُ اللهُ: هو حديث يرويه قتادة عن سالم بن أبي الجعد عن معدان بن أبي طلحة عن عمر، حدث به عن قتادة: هشام بن أبي عبدالله، وشعبة بن الحجاج، وسعيد بن أبي عروبة، والحجاج بن الحجاج، وهمام بن يحيى، فرووه عن قتادة بهذا الإسناد بطوله.

ورواه ابن عيينة عن يحيى بن صَبِيحٍ الخراساني، وتابعه عبدالله بن بشر ومطر الوراق وإسحاق بن أبي فروة، رووه عن قتادة عن سالم عن معدان عن عمر مختصرًا.

ورواه حماد بن سلمة عن قتادة عن سالم عن عمر مرسلاً عن النبي ﷺ مختصرًا في قصة الثوم والبصل دون غيره، ولم يذكر في الإسناد معدان[2].

ورواه حصين بن عبدالرحمن عن سالم بن أبي الجعد عن عمر مرسلاً أيضًا، لم يذكر فيه معدان، قال ذلك أبوالأحوص، ومحمد بن فُضَيْلٍ، وسفيان بن عيينة، وجرير عن حصين. وقال شعبة: عن حصين عن سالم عن رجل من أهل الشام عن عمر ولم يرفع الحديث.

وروى عن عباد بن العوام عن حصين عن سالم بن أبي الجعد عن معدان عن عمر، وما أحسبه حفظ؛ لأن حصينًا لا يذكر معدان.

وكذلك رواه منصور بن المعتمر وأبوعون الثقفي وعمرو بن مرة رووه عن سالم عن عمر مرسلاً، لم يذكروا فيه معدان قاله جرير عن منصور، وقاله عبدالغفار بن القاسم وحفص بن عمران عن عمرو بن مرة.

والصحيح قول شعبة وهشام وابن أبي عروبة ومن تابعهم عن قتادة، والله أعلم.

ورواه مغيرة بن مسلم عن مطر عن شهر فقال: عن ابن أبي طلحة الْيَعْمُرِيِّ عن عمر، وخالفه داود بن الزبرقان عن مطر فقال: عن قتادة عن سالم بن أبي الجعد وهو المحفوظ، وأتى داود بحديث الكلالة دون غيره. اهـ

فقد كفانا الحافظ الدارقطني رَحِمَهُ اللهُ مؤونة الإجابة حيث قال: والصحيح قول شعبة وهشام وابن أبي عروبة ومن تابعهم عن قتادة والله أعلم.

---

(١) كذا في الأصل، وفي الحديث ذكر البصل والثوم.

(٢) كذا في جميع المواضع في «العلل»: معدان بغير تنوين.

فِي مُسنَدِ عُثمَانَ رضي الله عنه

١٢٨ - أَخرَجَ البُخَارِيُّ حَدِيثَ مَروَانَ، عَن عُثمَانَ في فَضِيلَةِ الزُّبَيرِ.

وَقَد اختَلَفَ فِي لَفظِهِ عَلِيُّ بنُ مُسهِرٍ وَأَبُوأُسَامَةَ، عَن هِشَامٍ، عَن أَبِيهِ عَنهُ.

١٢٨- **الحديث الثامن والعشرون بعد المائة:** قال البخاري رحمه الله (ج٧ ص٧٩ ط س): حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، عَنْ هِشَامِ بنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: أَخْبَرَنِي مَرْوَانُ بْنُ الحَكَمِ، قَالَ: أَصَابَ عُثْمَانَ بنَ عَفَّانَ رُعَافٌ شَدِيدٌ سَنَةَ الرُّعَافِ حَتَّى حَبَسَهُ عَنِ الحَجِّ، وَأَوْصَى فَدَخَلَ عَلَيْهِ رَجُلٌ مِنْ قُرَيْشٍ قَالَ: اسْتَخْلِفْ، قَالَ: وَقَالُوهُ؟ قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: وَمَنْ؟ فَسَكَتَ، فَدَخَلَ عَلَيْهِ رَجُلٌ آخَرُ أَحْسِبُهُ الحَارِثَ فَقَالَ: اسْتَخْلِفْ. فَقَالَ عُثْمَانُ: وَقَالُوا؟ فَقَالَ: نَعَمْ. قَالَ: وَمَنْ هُوَ؟ فَسَكَتَ، قَالَ: فَلَعَلَّهُمْ قَالُوا: إِنَّهُ الزُّبَيْرُ. قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: أَمَا وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ! إِنَّهُ لَخَيْرُهُمْ مَا عَلِمْتُ، وَإِنْ كَانَ لَأَحَبَّهُمْ إِلَى رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم.

حَدَّثَنِي عُبَيْدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا أبوأُسَامَةَ، عَنْ هِشَامٍ، أَخْبَرَنِي أَبِي، سَمِعْتُ مَرْوَانَ بنَ الحَكَمِ كُنْتُ عِنْدَ عُثْمَانَ أَتَاهُ رَجُلٌ فَقَالَ: اسْتَخْلِفْ. قَالَ: وَقِيلَ ذَاكَ؟ قَالَ: نَعَم، الزُّبَيْرُ. قَالَ: أَمَا وَاللهِ إِنَّكُمْ لَتَعْلَمُونَ أَنَّهُ خَيْرُكُمْ. ثَلاثًا.

قال الحافظ في «المقدمة» (ص٣٦٧ ط س) بعد ذكره كلام الدارقطني: قلت: البخاري أخرجه من حديث علي بن مُسْهِرٍ وأبي أسامة جميعًا، وليس بينهما تباينٌ يوجب تعليلًا، كما سيأتي في مناقب الزبير إن شاء الله تعالى. اهـ

ثم شرحه في مناقب الزبير ولم يذكر شيئًا مما أشار إليه الدارقطني رحمه الله، ولعله اكتفى بما في «المقدمة».

ولو طعن في الحديث من أجل مروان لكان أولى.

١٢٩ - وَأَخرَجَ مُسلِمٌ حَدِيثَ عَبدَانَ، عَن أَبِيهِ، عَن شُعبَةَ، عَن أَبِي إِسحَاقَ، عَن أَبِي عَبدِالرَّحمَنِ أَنَّ عُثمَانَ أَشرَفَ عَلَيهِم.

١٢٩- **الحديث التاسع والعشرون بعد المائة:** الحديث في البخاري وليس في مسلم. قال البخاري رحمه الله (ج٥ ص٤٠٦ ط س): وَقَالَ عَبْدَانُ: أَخْبَرَنِي أبي، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ أبي إِسْحَاقَ، عَنْ أبي عبدالرَّحْمَنِ أَنَّ عُثْمَانَ رضي الله عنه حَيْثُ حُوصِرَ أَشْرَفَ عَلَيْهِمْ وَقَالَ: أَنْشُدُكُمُ اللهَ ولا أَنْشُدُ إِلَّا أَصْحَابَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، أَلَسْتُمْ تَعْلَمُونَ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ حَفَرَ رُومَةَ فَلَهُ الجَنَّةُ» فَحَفَرْتُهَا، أَلَسْتُمْ تَعْلَمُونَ أَنَّ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «مَنْ جَهَّزَ جَيْشَ العُسْرَةِ فَلَهُ الجَنَّةُ» فَجَهَّزْتُهُ؟! قَالَ: فَصَدَّقُوهُ بِمَا قَالَ.

قال الحافظ في "الفتح": قوله: وقال عبدان، كذا للجميع، قال أبونعيم: ذكره عن عبدان بلا رواية، وقد وصله الدارقطني والإسماعيلي وغيرهما من طريق القاسم بن محمد المروزي عن عبدان بتمامه، وأبوإسحاق المذكور في إسناده هو السَّبِيعِيُّ، وأبوعبدالرحمن هو السُّلَمِيُّ، قال الدارقطني تفرد بهذا الحديث عثمان والد عبدان عن شعبة، وقد اختُلِف فيه على أبي إسحاق؛ فرواه زيد بن أبي أُنَيْسَةَ عنه كهذه الرواية أخرجه الترمذي والنسائي، ورواه عيسى بن يونس عن أبيه عن أبي إسحاق عن أبي سلمة عن عثمان أخرجه النسائي أيضًا، وتابعه أبوقطن عن يونس أخرجه أحمد.

قلت: وتفرد عثمان والد عبدان لا يضره فإنه ثقة، واتفاق شعبة وزيد بن أبي أنيسة على روايته هكذا أرجح من انفراد يونس عن أبي إسحاق، إلا أن آل الرجل أعرف به من غيرهم، فيتعارض الترجيح، فلعل لأبي إسحاق فيه إسنادين. اهـ

قال أبوعبدالرحمن: وتابع يونسُ إسرائيلَ كما عند الدارقطني (ج٤ ص١٩٨) من "السنن".

وقال في "مقدمة الفتح" (ج٢ ص١٣٤) بعد ذكره كلام الدارقطني: قلت: الحديث الذي أشار إليه ذكره البخاري رضي الله عنه تعليقًا، وهو مناشدة عثمان رضي الله عنه للصحابة، عند حصاره في ذكر حفر بئر رومة وغير ذلك من مناقبه، والحديث عند البخاري من =

١٣٠ - وَأَخرَجَ أَيضًا حَدِيثَ الثَّورِيِّ وَشُعبَةَ، عَن عَلقَمَةَ: «**خَيرُكُم مَن تَعَلَّمَ القُرآنَ وَعَلَّمَهُ**». عَلَى اختِلافِهِمَا.

وَقَالَ سَعِيدُ بنُ سَالِمٍ عَنِ الثَّورِيِّ كَمَا قَالَ يَحيَى القَطَّانُ عَنهُ، وَخَالَفَهُمَا ابنُ المُبَارَكِ، وَوَكِيعٌ، وَأَبُونُعَيمٍ، وَعَبدُالرَّزَّاقِ، وَمُحَمَّدُ بنُ بِشرٍ[1]، وَغَيرُهُم.

وَقَالَ قَيسٌ، وَعَبدُاللهِ بنُ عِيسَى، وَمُحَمَّدُ بنُ جُحَادَةَ، وَمُوسَى بنُ قَيسٍ الحَضرَمِيُّ، وَالنَّضرُ بنُ إِسحَاقَ السُّلَمِيُّ، وَمُحَمَّدُ بنُ جَابِرٍ، وَغَيرُهُم؛ عَن عَلقَمَةَ كَقَولِ شُعبَةَ. إِلَّا أَنَّ عَبدَاللهِ بنَ عَيسَى يُختَلَفُ عَنهُ في رَفعِهِ.

= طرق غير هذا موصولة، فلهذا لم أفرده بالذكر؛ لأنه إنما أورده اعتبارًا.

وقال الدارقطني في "العلل" (ج٣ ص٥٢) وقد سئل عن هذا الحديث فقال: يرويه أبوإسحاق السَّبِيعِيُّ، واختُلِف عنه؛ فرواه زيد بن أبي أُنَيسَةَ وشعبة وعبدالكبير بن دينار عن أبي إسحاق عن أبي عبدالرحمن السلمي، وخالفهم يونس بن أبي إسحاق وإسرائيل بن يونس فروياه عن أبي إسحاق عن أبي سلمة بن عبدالرحمن، وقول شعبة ومن تابعه أَشْبَهُ بالصواب، والله أعلم.

فالدارقطني رحمه الله في "العلل" يرى أن صنيع البخاري في روايته من طريق شعبة أشبه بالصواب.

١٣٠- **الحديث الثلاثون بعد المائة:** هذا الحديث أيضًا في البخاري وليس في مسلم، قال البخاري رحمه الله (ج٩ ص٧٤ ط س): حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مِنْهَالٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عَلقَمَةُ بْنُ مَرْثَدٍ، سَمِعْتُ سَعْدَ بنَ عُبَيْدَةَ، عَنْ أَبي عبدالرَّحْمَنِ السُّلَمِيِّ، عَنْ عُثْمَانَ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ:« **خَيْرُكُمْ مَنْ تَعَلَّمَ القُرْآنَ وَعَلَّمَهُ**» قَالَ: وَأَقْرَأَ أبوعبدالرَّحْمَنِ في إِمْرَةِ عُثْمَانَ حَتَّى كَانَ الحَجَّاجُ، قَالَ: وَذَاكَ الَّذِي أَقْعَدَني مَقْعَدِي هَذَا. =

---

[1] في (ب): محمد بن بشير، والصواب: ابن بشر كما في (ز).

وَقَالَ عَمرُو بنُ قَيسٍ، وَمِسعَرٌ، وَأَبُواليَسَعِ، وَعُمَرُ بنُ النُّعمانِ، وَمُحَمَّدُ بنُ طَلحَةَ، وَأَبُوحَمَّادٍ، وَحَفصُ بنُ سُلَيمانَ، وَأَيُّوبُ بنُ جَابِرٍ، وَسَلَمَةُ الأَحمَرُ، وَغِياثٌ؛ كَقَولِ الثَّورِيِّ لَمْ يَذكُرُوا فِيهِ سَعدَ بنَ عُبَيدَةَ.

= حَدَّثَنَا أبونُعَيمٍ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَلقَمَةَ بنِ مَرْثَدٍ، عَنْ أَبي عبدالرَّحْمَنِ السُّلَمِيِّ، عَنْ عُثْمانَ بنِ عَفَّانَ ﷺ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ أَفْضَلَكُمْ مَنْ تَعَلَّمَ الْقُرْآنَ وَعَلَّمَهُ». اهـ

قال الحافظ في "مقدمة الفتح" ص (٣٧٤): قال الدارقطني فيما نقلت من خطه: أخرج البخاري حديث الثوري عن علقمة بن مرثد عن أبي عبدالرحمن السلمي عن عثمان أن النبي ﷺ قال: «خَيْرُكُمْ مَنْ تَعَلَّمَ الْقُرْآنَ وَعَلَّمَهُ»، وأخرجه أيضًا من حديث شعبة عن علقمة بن مرثد عن سعد بن عبيدة عن أبي عبدالرحمن عن عثمان وقال فيه: وأقرأ أبوعبدالرحمن في إمرة عثمان حتى كان الحجاج.

قال الدارقطني: فقد اختلف شعبة والثوري في إسناده فأدخل شعبةُ بين علقمة وبين أبي عبدالرحمن سعدَ بنَ عبيدة، وقد تابع شعبة على إسناده مَن لا يُحتجُّ به، وتابع الثوري جماعة ثقات... ثم قال الحافظ: قلت: قد قدمنا أن مثل هذا يخرجه البخاري على الاحتمال؛ لأن رواية الثوري عند جماعة من الحفاظ هي المحفوظة، وشعبة زاد رجلًا، فأمكن أن يكون علقمة سمعه من سعد بن عبيدة عن أبي عبدالرحمن، ثم لقي أبا عبدالرحمن فسمعه منه...

إلى أن قال: وأخرج أبوعوانة في "صحيحه" حديث أبي عبدالرحمن السلمي في القرآن مِن طريق حجاج عن شعبة، وقال في أثره: قال شعبة: ولم يسمع أبوعبدالرحمن من عثمان. ثم أخرج أبوعوانة حديث الثوري ومتابعة عمرو بن قيس الْمُلَائِيِّ ومحمد بن أبان وغيرهما له على إسقاط سعد بن عبيدة، والحديث مخرج في الكتب الأربعة من السنن من هذا الوجه، فرواه أبوداود من حديث شعبة فقط، ورواه النسائي والترمذي وابن ماجه من حديث شعبة وسفيان معًا، ونقل الترمذي عن علي بن عبدالله بن =

=المديني ترجيح حديث سفيان على حديث شعبة.

وأما كون أبي عبدالرحمن لم يسمع من عثمان فيما زعم شعبة؛ فقد أثبت غيره سماعه منه، وقال البخاري في "التاريخ الكبير": سمع من عثمان. اهـ كلام الحافظ.

قلت: وقال الحافظ الذهبي في "طبقات القراء الكبار": وقول حجاج عن شعبة أن أبا عبدالرحمن لم يسمع من عثمان بن عفان رضي الله عنه ليس بشيء، فقد ثبت لُقِيُّه لعثمان. اهـ

وقال ص(٤٦): لم يتابع شعبة على هذا.

وقد ذكر الحافظ الدارقطني هذا الحديث في "العلل" (ج٣ ص٥٣) وأطال الكلام عليه في بيان الاختلاف فيه على شعبة وسفيان واختلافهما، ثم قال في آخر البحث (ج٣ ص٥٩): وأصحها حديث علقمة بن مرثد عن سعد بن عبيدة عن أبي عبدالرحمن عن عثمان عن النبي ﷺ. اهـ المراد منه.

وأخرجه أبونعيم في "الحلية" (ج٤ ص١٩٤) وذكر الاختلاف في إسناده ثم قال: وممن رواه عن أبي عبدالرحمن سوى سعدٍ وعلقمةَ: الحسنُ بنُ عبدالله النخعي وأبوعبدالأعلى الثعلبي، وعبدالملك بن عمير، وعبدالكريم، وعطاء بن السائب، وعاصم بن أبي النَّجُودِ، واختلف على عاصم فيه؛ فرواه أبونعيم، ويحيى السَّيْلَحِينِيُّ وغيرهما عن شريك عن عاصم عن أبي عبدالرحمن السُّلَمِيِّ عن عبدالله بن مسعود، ورواه حَيْوَةُ بْنُ الْمُغَلِّسِ(١) عن شريك عن عاصم عن أبي عبدالرحمن عن عثمان.

وممن رواه عن النبي ﷺ: عثمانُ وعليٌّ وسعدُ بن أبي وقاص وعبدُالله بن مسعود وأبوهريرة وأبوأمامة وأنسُ بن مالك. اهـ المراد منه.

قال أبو عبدالرحمن: إما أن يحمل على أنه صح على الوجهين، وإما أن رواية سفيان أرجح، كما قاله علي بن المديني، وقد تقدم أن شعبةَ يُتْرَكُ قولُهُ لقولِ سفيانَ.

---

(١) كذا في "الحلية"، وصوابه: جبارة بن المغلس.

١٣١- ١٣٢- وَأَخرَجَ مُسلِمٌ حَدِيثَي نُبيهٍ وَهُمَا صَحِيحَانِ وَلا عُذْرَ لِلبُخَارِيِّ فِي تَركِهِمَا، أَمَّا حَدِيثُ نِكَاحِ المُحرِمِ فَرَوَاهُ عَن نُبيهٍ جَمَاعَةٌ ثِقَاتٌ، يُقَالُ: مِنهُم: نَافِعٌ، وَبُكَيرٌ الأَشَجُّ، وَأَيُّوبُ بنُ مُوسَى، وَسَعِيدُ بنُ أَبِي هِلالٍ، وَعَبدُالأَعْلَى وَعَبدُالجَبَّارِ ابْنَا نُبيهٍ وَغَيرُهُم.

رَوَاهُ عَن نَافِعٍ أَيُّوبُ، وَعُبَيدُاللهِ، وَمَالِكٌ، وَيَحيَى بنُ أَبِي كَثِيرٍ، وَشُعَيبٌ، وَسَعِيدُ بنُ عَبدِالعَزِيزِ، وَفُلَيحٌ، وَغَيرُهُم. وَمَيمُونُ بنُ يَحيَى عَن مَخرَمَةَ، عَن أَبِيهِ.

وَابنُ عُيَينَةَ وَاللَّيثُ وَعَبدُالوَارِثِ، عَن أَيُّوبَ بنِ مُوسَى، عَن نُبيهٍ. وَبِهَذَا الإِسنَادِ أَيضًا رَوى حَدِيثَ التَّضمِيدِ بِالصَّبِرِ الثَّلاثَةُ عَن أَيُّوبَ بنِ مُوسَى، عَن نُبيهٍ.

١٣١-١٣٢- **الحديث الحادي والثلاثون والثاني والثلاثون بعد المائة:**
قال مسلم رحمه الله (ج٩ ص١٩٣ مع النووي): حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ نُبَيْهِ بنِ وَهْبٍ، أَنَّ عُمَرَ بنَ عُبَيْدِاللهِ أَرَادَ أَنْ يُزَوِّجَ طَلحَةَ بنَ عُمَرَ بِنْتَ شَيْبَةَ بنِ جُبَيْرٍ، فَأَرْسَلَ إِلَى أَبَانَ بنِ عُثْمَانَ يَحْضُرُ ذَلِكَ وَهُوَ أَمِيرُ الحَجِّ، فَقَالَ أَبَانُ: سَمِعْتُ عُثْمَانَ بنَ عَفَّانَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**لا يَنْكِحُ المُحْرِمُ ولا يُنْكَحُ ولا يَخْطُبُ**».

ثم رواه ص(١٩٥) من طريق أيوب بن موسى عن نبيه به.

وقال مسلم رحمه الله (ج٨ ص١٢٤ مع النووي): حَدَّثَنَا أبوبَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرٌو النَّاقِدُ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، جَمِيعًا عَنِ ابْنِ عُيَيْنَةَ، قَالَ أبوبَكْرٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ بْنُ مُوسَى، عَنْ نُبَيْهِ بنِ وَهْبٍ، قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ أَبَانَ بنِ عُثْمَانَ حَتَّى إِذَا كُنَّا بِمَلَلٍ اشْتَكَى عُمَرُ بْنُ عُبَيْدِاللهِ عَيْنَيْهِ، فَلَمَّا كُنَّا بِالرَّوْحَاءِ اشْتَدَّ وَجَعُهُ، فَأَرْسَلَ إِلَى أَبَانَ بنِ عُثْمَانَ يَسْأَلُهُ، فَأَرْسَلَ إِلَيْهِ أَنِ اضْمِدْهُمَا بِالصَّبِرِ؛ فَإِنَّ عُثْمَانَ رضي الله عنه حَدَّثَ عَنْ =

١٣٣ - وَأَخرَجَ مُسلِمٌ حَدِيثَ عُثمَانَ بنِ حَكِيمٍ، عَن ابنِ أَبِي عَمْرَةَ، عَن عُثمَانَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «**مَن صَلَّى الصُّبْحَ فِي جَمَاعَةٍ**» مِن حَدِيثِ الثَّورِيِّ وَعَبدِالوَاحِدِ عَنهُ.

قَالَ: وَتَابَعَهُمَا هُشَيمٌ.

وَخَالَفَهُم: مَروَانُ بنُ مُعَاوِيَةَ، وَأَبُوإِسحَاقَ الفَزَارِيَّانِ[١]، وَعُمَرُ بنُ عَلِيٍّ المُقَدَّمِيُّ؛ فَرَوَوهُ عَن عُثمَانَ مَوقُوفًا غَيرَ مَرفُوعٍ.

وَكَذَلِكَ رَوَاهُ مُحَمَّدُ بنُ إِبرَاهِيمَ التَّيمِيُّ، عَن ابنِ أَبِي عَمرَةَ[٢]، عَن عُثمَانَ قَولَهُ، قَالَ مَالِكٌ وَالثَّقَفِيُّ وَأَبُوعَمرَةَ: عَن يَحيَى عَنهُ. وَرَفَعَهُ الأَبَّارُ عَن يَحيَى فَلا يُحتَجُّ عَلَى مَن وَقَفَهُ؛ لأَنَّهُم أَحفَظُ مِنهُ.

وَرَوَاهُ عَبدُالرَّحمَنِ بنُ عَمرِو بنِ أَبِي عَمْرَةَ، عَن عَمِّهِ عَبدِالرَّحمَنِ بنِ أَبِي عَمرَةَ، عَن عُثمَانَ قَولَهُ.

=رَسُولِ اللهِ ﷺ فِي الرَّجُلِ إِذَا اشْتَكَى عَيْنَيْهِ وَهُوَ مُحْرِمٌ ضَمَّدَهُمَا بِالصَّبِرِ.

ثم ذكره مسلم رحمه الله من طريق أيوب بن موسى عن نبيه.

هذان الحديثان يتعلقان بالإلزامات، والبخاري رحمه الله لم يلتزم أن يذكر في "صحيحه" كل حديث صحيح، بل قال: إنه يترك من الصحيح خشية الطول. كما ذكره الحافظ في "مقدمة الفتح".

١٣٣- الحديث الثالث والثلاثون بعد المائة: قال مسلم رحمه الله (ج٥ ص١٥٧) مع النووي: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا المُغِيرَةُ بْنُ سَلَمَةَ المَخْزُومِيُّ، حَدَّثَنَا عبدُالوَاحِدِ وَهُوَ ابْنُ زِيَادٍ، حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ حَكِيمٍ، حَدَّثَنَا عبدالرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي عَمْرَةَ، =

---

(١) في (ز): الفزاري، ولعل الصواب: الفزاريان لأن مروان وأبا إسحاق فزاريان.

(٢) في الأصلين: عن ابن عمرة، وفي هامش (ز) ابن أبي عمرة، وهو الصواب كما تراه في مسلم.

=قَالَ: دَخَلَ عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ الْمَسْجِدَ بَعْدَ صَلاةِ الْمَغْرِبِ فَقَعَدَ وَحْدَهُ، فَقَعَدْتُ إِلَيْهِ، فَقَالَ: يَا ابْنَ أَخِي، سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «**مَنْ صَلَّى العِشَاءَ فِي جَمَاعَةٍ فَكَأَنَّمَا قَامَ نِصْفَ اللَّيْلِ، وَمَنْ صَلَّى الصُّبْحَ فِي جَمَاعَةٍ فَكَأَنَّمَا صَلَّى اللَّيْلَ كُلَّهُ**».

وحَدَّثَنِيهِ زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عبدِاللهِ الأَسَدِيُّ ح وحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبدُالرَّزَّاقِ جَمِيعًا عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ أَبِي سَهْلٍ عُثْمَانَ بنِ حَكِيمٍ بِهَذَا الإِسْنَادِ مِثْلَهُ. اهـ

هذا الحديث من الأحاديث التي لم يجب عنها النووي رحمه الله.

والحديث قال الترمذي (ج١ ص٣٣٤ ط الاتحاد العربي) بعد أن ذكره من طريق سفيان الثوري: حديث عثمان حديث حسن صحيح. وقد رُوِي هذا الحديث عن عبدالرحمن بن أبي عمرة عن عثمان موقوفًا، ورُوِيَ من غير وجه عن عثمان مرفوعًا. اهـ

كلام الحافظ الدارقطني في العلل حول هذا الحديث:

قال رحمه الله (ج٣ ص٤٨) وقد سئل عن هذا الحديث فقال: يرويه محمد بن إبراهيم بن الحارث التيمي وعثمان بن حكيم الأنصاري أبوسهل عن عبدالرحمن بن أبي عمرة، واختلف عليهما في رفعه وفي إيقافه:

فرواه أبوحفص الأبار عمر بن عبدالرحمن عن يحيى بن سعيد عن محمد بن إبراهيم بن الحارث عن عبدالرحمن بن أبي عمرة عن عثمان عن النبي ﷺ.

وخالفه مالك وحماد بن زيد وعبدالله بن المبارك وسفيان بن عيينة؛ فرووه عن يحيى بن سعيد موقوفًا غير مرفوع، إلا أن ابن عيينة قال: عن يحيى عن رجل، ولم يقل: محمد بن إبراهيم.

ورواه محمد بن عمرو بن علقمة عن محمد بن إبراهيم عن ابن أبي عمرة عن عثمان موقوفًا أيضًا.

وقال يحيى بن أبي كثير: عن محمد بن إبراهيم عن رجل لم يسمِّه، عن عثمان، قاله عنبسة بن عبدالواحد عن محمد بن يعقوب عن يحيى. وقال علي بن المبارك[1]: عن يحيى عن =

---

[1] رواه أحمد (ج١ ص٥٨)، وكذا رواه أبونعيم في «الحلية» (ج٩ ص٤٥) من حديث يحيى بن أبي=

١٣٤- وَأَخرَجَ مُسلِمٌ حَدِيثَ وَكِيعٍ، عَن الثَّورِيِّ، عَن أَبِي النَّضرِ، عَن أَبِي أَنَسٍ، عَن عُثْمَانَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ تَوَضَّأَ ثَلاثًا.

وَقَد كَتَبْنَا عِلَّتَهُ فِي مَوضِعٍ آخَرَ[١].

=محمد بن إبراهيم عن عثمان مرفوعًا أيضًا، ولم يذكر ابن أبي عمرة.

وروى عثمان بن حكيم عن عبدالرحمن بن أبي عمرة، واختُلِفَ عنه، فرواه الثوري عن عثمان مرفوعًا، وتابعه عبدالواحد بن زياد فرفعه أيضًا.

ورواه مروان بن معاوية الفزاري عن عثمان بن حكيم عن عبدالرحمن بن أبي عمرة عن عثمان موقوفًا، وتابعه هشيم بن بشير فوقفه أيضًا.

ورواه بكير بن عبدالله بن الأشج عن سمعان مولى خزاعة عن عبدالرحمن بن أبي عمرة عن عثمان موقوفًا.

ورواه العطاف بن خالد عن أخيه عبدالله عن ابن أبي عمرة عن عثمان قال: كنا نحدث أن شهود العتمة، ولم يقل عن النبي ﷺ، ورفعه أيوب بن سيار عن شيخ له يقال له عثمان بن جابر التيمي عن ابن أبي عمرة عن عثمان عن النبي ﷺ.

والأشبه بالصواب حديث الثوري، وقد أخرجه مسلم في "الصحيح". اهـ

وبهذا كفانا الدارقطني رحمه الله مؤونة الجواب، فقد رجح ما رواه مسلم، والله أعلم.

١٣٤- الحديث الرابع والثلاثون بعد المائة: قال مسلم رحمه الله (ج٣ ص١١٣) متابعة مع النووي: حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، وَأَبوبَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، وَاللَّفْظُ لِقُتَيْبَةَ وَأَبِي بَكْرٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ أَبِي النَّضْرِ[٢]، عَنْ أَبِي أَنَسٍ، أَنَّ عُثْمَانَ تَوَضَّأَ بِالمَقَاعِدِ فَقَالَ: أَلا أُرِيكُمْ وُضُوءَ رَسُولِ اللهِ ﷺ؟! ثُمَّ تَوَضَّأَ ثَلاثًا =

= كثير، عن محمد بن إبراهيم، عن عثمان مرفوعًا.

(١) في الحديث رقم (١٧٦).

(٢) أبوالنضر هو سالم بن أمية المدني القرشي، وأبوأنس هو مالك بن أبي عامر الأصبحي المدني، جد مالك بن أنس الإمام.اهـ نووي.

=ثَلاثًا، وَزَادَ قُتَيْبَةُ فِي رِوَايَتِهِ: قَالَ سُفْيَانُ: قَالَ أبوالنَّضْرِ: عَنْ أَبِي أَنَسٍ، قَالَ: وَعِنْدَهُ رِجَالٌ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللهِ ﷺ.اهـ

قال النووي رحمه الله: هذا الإسناد من جملة ما استدركه الدارقطني وغيره، قال أبوعلي الغساني الجياني: مذكور أن وكيع بن الجراح وهم في إسناد هذا الحديث في قوله: عن أبي أنس. وإنما يرويه أبوالنضر عن بسر بن سعيد عن عثمان بن عفان، رُوِّينَا هذا عن أحمد بن حنبل وغيره، قال: وهكذا قال الدارقطني: هذا مما وهم فيه وكيع على الثوري، وخالفه أصحابُ الثوري الحفاظ منهم: الأشجعي عبيدالله، وعبدالله بن الوليد، ويزيد بن أبي حكيم، والفريابي، ومعاوية بن هشام، وأبوحذيفة، وغيرُهُم؛ رووه عن الثوري عن أبي النضر عن بسر بن سعيد أن عثمان وهو الصواب. هذا آخر كلام أبي علي. اهـ

وقال الحافظ الدارقطني في «العلل» وقد سئل عن هذا الحديث (ج٣ ص١٧) فقال: رواه أبوالنضر سالم واختُلِفَ عنه:

فرواه الثوري عنه، واختلف عنه أيضًا؛ فرواه أبونعيم، وأبوحذيفة، والعدنيان عبدالله بن الوليد ويزيد بن أبي حكيم، وعبيدالله الأشجعي، وغيرهم، عن الثوري عن أبي النضر عن بسر بن سعيد عن عثمان.

وخالفهم وكيع بن الجراح وأبوأحمد الزبيري؛ روياه عن الثوري عن أبي النضر عن أبي أنس -وهو مالك بن أبي عامر جد مالك بن أنس- عن عثمان.

ورواه يزيد بن أبي حبيب عن أبي النضر مرسلًا عن عثمان ولم يأت بحجة، والصحيح قول من قال: (عن بسر بن سعيد)، والله أعلم. اهـ

وقال ابن أبي حاتم في «العلل» (ج١ ص٥٥ و٥٦): سئل أبوزرعة عن حديث رواه الفريابي عن سفيان عن سالم أبي النضر عن بسر بن سعيد أن عثمان توضأ ثلاثًا ثلاثًا، ثم قال لأصحاب رسول الله ﷺ: هكذا رأيتم رسول الله ﷺ يتوضأ؟ قالوا: نعم. =

= ورواه وكيع عن سفيان عن أبي النضر عن أبي أنس أن عثمان توضأ بالمقاعد فقال: ألا أريكم وضوء رسول الله ﷺ، قال: ثم توضأ ثلاثًا ثلاثًا.

قال أبوزرعة: وهم فيه الفريابي؛ الصواب ما قال وكيع.

سألت أبي عن هذا الحديث، فقال: حديث وكيع أصح، وأبوأنس جد مالك بن أنس، وأبوأنس عن عثمان متصل، وبسر بن سعيد عن عثمان مرسل.اهـ

وأقول: إن أبا زرعة وأبا حاتم رحمهما الله لم يستوعبا طرقه كما استوعبها الدارقطني رحمه الله، ومن ثم حكما لوكيع على الفريابي، ولكن الفريابي تابعه الحفاظ على روايته كما ذكره الدارقطني وأبوعلي الغساني وأقرهما النووي على ذلك.

وقد وجدت في "سنن البيهقي" (ج١ ص٧٩) من طريق الحسين بن حفص[١] والفريابي وأبي حذيفة عن سالم أبي النضر عن بسر بن سعيد عن عثمان، ثم قال البيهقي: وهكذا هو في جامع سفيان رواية عبدالله بن الوليد العدني. اهـ

وفي "مسند أحمد" (ج١ ص٦٧) من حديث الأشجعي وعبدالله بن الوليد عن سفيان عن سالم عن بسر عن عثمان.

فتحصَّل من هذا أن الحديث من طريق أبي أنس وَهَمٌ، وأن الصحيح من طريق بسر بن سعيد عن عثمان.

وقول أبي حاتم رحمه الله: إن حديث بسر بن سعيد منقطع، فيه نظرٌ، فقد ذكروا أن بسر بن سعيد توفي سنة (١٠٠) وقيل سنة (١٠١) عن عمر (٧٨) كما في "تهذيب التهذيب"، وتوفي عثمان رضي الله عنه سنة (٣٥) فيكون عمَّر بسر بن سعيد قبل موت عثمان قدر ثلاث عشرة سنة، ومسلم رحمه الله يكتفي بالمعاصرة مع إمكان اللقي، على أننا لا نستطيع أن نجزم بصحة الحديث حتى يثبت سماع بسر من عثمان، والله أعلم.

---

[١] الحسين بن حفص بن الفضل بن يحيى الهمداني الأصبهاني القاضي، صدوق من كبار العاشرة كما في "التقريب".

وَفِي مُسنَدِ عَلِيِّ بنِ أَبي طَالِبٍ رضي الله عنه

١٣٥- أَخرَجَ مُسلِمٌ حَدِيثَ قُتَيبَةَ عَن لَيثٍ، عَن عُقَيلٍ، عَن الزُّهرِيِّ، عَن عَلِيِّ بنِ الحُسَينِ، عَنِ الحَسَنِ بنِ عَلِيٍّ، عَن عَلِيٍّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ طَرَقَهُ وَفَاطِمَةَ لَيلاً.

وَقَد تَابَعَ مُسلِمًا عَن قُتَيبَةَ: الخُشَنِيُّ وَإِبرَاهِيمُ بنُ نَصرٍ النَّهَاوندِيُّ.

وَخَالَفَهُم مُوسَى وَالنَّسَائِيُّ وَالسَّرَّاجُ، عَن قُتَيبَةَ، إِلَّا أَنَّ مُوسَى قَالَ: حَدَّثَنَاهُ مِن غَيرِ كِتَابِهِ، وَكَانَ فِي كِتَابِهِ (الحَسَنُ).

وَقَد رَوَاهُ أَبُوصَالِحٍ وَحَمزَةُ بنُ زِيَادٍ وَالوَلِيدُ بنُ صَالِحٍ، عَن اللَّيثِ فَقَالَوا فِيهِ: الحَسَنُ بنُ عَلِيٍّ.

وقَالَ يُونُسُ المُؤَدِّبُ وَأَبُوالنَّضرِ وَغَيرُهُمَا عَن لَيثٍ: الحُسَينُ بنُ عَلِيٍّ، وَكَذَلِكَ قَالَ أَصحَابُ الزُّهرِيِّ مِنهُم: صَالِحُ بنُ كَيسَانَ، وَابنُ أَبِي عَتِيقٍ، وَابنُ جُرَيجٍ، وَإِسحَاقُ بنُ رَاشِدٍ، وَزَيدُ بنُ أَبِي أُنَيسَةَ، وَشُعَيبٌ، وَحَكِيمُ بنُ حَكِيمٍ، وَيَحيَى بنُ أَبِي أُنَيسَةَ، وَعُقَيلٌ مِن رِوَايَةِ ابنِ لَهِيعَةَ عَنهُ، وَعَبدُالرَّحمَنِ بنُ إِسحَاقَ، وَعُبَيدُاللهِ بنُ أَبِي زِيَادٍ، وَغَيرُهُم.

وَأَمَّا مَعمَرٌ فَأَرسَلَهُ عَن الزُّهرِيِّ، عَن عَلِيِّ بنِ الحُسَينِ.

وَقَولُ مَن قَالَ عَنِ اللَّيثِ: (الحَسَنُ بنُ عَلِيٍّ) وَهَمٌ، وَاللهُ أَعلَمُ.

١٣٥- **الحديث الخامس والثلاثون بعد المائة**: قال مسلم رحمه الله (ج٦ ص٦٤) مع النووي: وحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَلِيِّ بنِ حُسَيْنٍ، أَنَّ الحُسَيْنَ بنَ عَلِيٍّ حَدَّثَهُ عَنْ عَلِيِّ بنِ أَبي طَالِبٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ طَرَقَهُ وَفَاطِمَةَ فَقَالَ: «أَلَا تُصَلُّونَ؟» فَقُلتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّمَا أَنْفُسُنَا بِيَدِ اللهِ، فَإِذَا شَاءَ أَنْ يَبْعَثَنَا بَعَثَنَا. فَانْصَرَفَ رَسُولُ اللهِ ﷺ حِينَ قُلتُ لَهُ ذَلِكَ، ثُمَّ سَمِعْتُهُ وَهُوَ =

١٣٦- وَأَخرَجَ مُسلِمٌ حَدِيثَ ابنِ وَهبٍ عَن مَخرَمَةَ، عَن أَبِيهِ، عَن سُلَيمَانَ بنِ يَسَارٍ، عَنِ ابنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: قَالَ عَلِيٌّ: أَرسَلْتُ المِقدَادَ... فِي حَدِيثِ المَذْيِ.

=مُدْبِرٌ يَضْرِبُ فَخِذَهُ وَيَقُولُ: « ﴿وَكَانَ ٱلْإِنسَٰنُ أَكْثَرَ شَيْءٍ جَدَلًا﴾[الكهف:٥٤] ». اهـ

وقال النووي رحمه الله: هكذا ضبطناه أن الحُسَين بن علي بضم الحاء على التصغير، وكذا في جميع نسخ بلادنا التي رأيتها مع كثرتها، ثم ذكر كلام الدارقطني إلى آخره ثم قال: وحاصله أنه يقول: إن الصواب من رواية ليث الحُسَين بالتصغير، وقد بينَّا أنه الموجود في روايات بلادنا، والله أعلم. اهـ

وقال أبومسعود الدمشقي رحمه الله ص(٥٨) بعد ذكره كلام الدارقطني رحمه الله: أما مسلم فما قال فيه إلا (عن الحسين)[1]، ورواه جماعة عن قتيبة على الوجهين معًا، وعن الليث على الصواب، وكذلك قال محمد بن عبدالله بن يوسف الدِّبْرِيُّ، والحسن بن سفيان، ومحمد بن إسحاق الثقفي، عن قتيبة قالوا فيه: (عن الحسين)، وكذلك رواه علي بن محمد المصري عن خير بن عرفة عن ابن بكير عن الليث عن عقيل عن الزهري عن علي بن الحسين، والحسين مقيد، وكذلك حديث قتيبة مقيد من رواية مسلم، وهؤلاء الثلاثة الذين ذكرت روايتهم عن قتيبة عن الليث عن عقيل عن الزهري عن علي بن الحسين عن الحسين. اهـ

فتحصل من كلام النووي وأبي مسعود رحمهما الله: أن الإمام الدارقطني رحمه الله وهم في استدراكه هذا الحديث على مسلم؛ حيث إن مسلمًا رواه عن قتيبة بسنده عن الحسين، ولم يروه عن الحسن، والله أعلم.

١٣٦- **الحديث السادس والثلاثون بعد المائة**: قال مسلم رحمه الله (ج٣ ص٢١٢) مع النووي متابعة: وحَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الأَيْلِيُّ، وَأَحْمَدُ بْنُ عِيسَى قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي مَخْرَمَةُ بْنُ بُكَيْرٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ سُلَيْمَانَ بنِ يَسَارٍ، عَنِ ابْنِ =

---

(١) في الأصل: الحسن، والصواب ما أثبتناه كما في «صحيح مسلم»، وكما يدل على سياق كلام أبي مسعود رحمه الله.

وقَالَ حَمَّادُ بنُ خَالِدٍ: سَأَلتُ مَخرَمَةَ: سَمِعتَ مِن أَبِيكَ شَيئًا؟ قَالَ: لا.

وَقَد خَالَفَهُ اللَّيثُ عَن بُكَيرٍ، عَن سُلَيمَانَ فَلَم يَذكُرِ ابنَ عَبَّاسٍ، وَتَابَعَهُ مَالِكٌ عَن أَبِي النَّضرِ أَيضًا.

=عَبَّاسٍ، قَالَ: قَالَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ: أَرْسَلنَا المِقْدَادَ بنَ الأَسْوَدِ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ فَسَأَلَهُ عَنِ المَذْيِ يَخْرُجُ مِنَ الإِنْسَانِ كَيْفَ يَفْعَلُ بِهِ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**تَوَضَّأْ وَانْضَحْ فَرْجَكَ**».

وقد تقدم الكلام في هل سمع مخرمة[1] من أبيه أم لا؟ وقد قال النسائي رحمه الله بعد إخراجه حديث علي في المذي قال: مخرمة بن بكير لم يسمع من أبيه شيئًا. (ج١ ص٨٧) من «السنن الكبرى»، ثم ذكره النسائي بعد مرسلاً من حديث الليث ومن حديث مالك منقطعًا.

وقال النووي رحمه الله (ج٣ ص٢١٤): وقد اختلف العلماء في سماع مخرمة من أبيه، فقال مالك رضي الله عنه: قلت لمخرمة: ما حدثت به عن أبيك سمعته منه؟ فحلف بالله لقد سمعته. قال مالك: وكان مخرمة رجلاً صالحًا. وكذا قال معن بن عيسى: إن مخرمة سمع من أبيه. وذهب جماعات إلى أنه لم يسمعه، قال أحمد بن حنبل: لم يسمع مخرمة من أبيه شيئًا، إنما يروي من كتاب أبيه. وقال يحيى بن معين وابن أبي خيثمة: يقال: وقع إليه كتاب أبيه ولم يسمع منه. وقال موسى بن سلمة: قلت لمخرمة: حدثك أبوك؟ فقال: لم أدرِكْ أبي، ولكن هذه كتبه. وقال أبوحاتم: مخرمة صالح الحديث، إن كان سمع من أبيه. وقال علي بن المديني: ولا أظن مخرمة سمع من أبيه كتابَ سليمان بن يسار، ولعله سمع الشيء اليسير، ولم أجد أحدًا بالمدينة يخبر عن مخرمة أنه كان يقول في شيء من حديثه: سمعت أبي، والله أعلم.

فهذا كلام أئمة هذا الفن، وكيف كان. فمتن الحديث صحيح من الطرق التي ذكرها مسلم قبل هذه الطريق، ومن الطريق التي ذكرها غيره، والله أعلم. اهـ =

---

[1] في حديث أبي موسى في الدعاء في ساعة الجمعة رقم (٤٠).

١٣٧- وَأَخرَجَ مُسلِمٌ حَدِيثَ إبرَاهِيمَ بنِ عَبدِاللهِ بنِ حُنَينٍ①، عَن أَبِيهِ، عَنِ ابنِ عَبَّاسٍ، عَن عَلِيٍّ: نَهَانِي رَسُولُ اللهِ ﷺ أَن أَقرَأَ القُرآنَ رَاكِعًا أَو سَاجِدًا، مِن رِوَايَةِ ابنِ عَجْلَانَ وَدَاودَ بنِ قَيسٍ وَالضَّحَّاكِ بنِ عُثْمَانَ عَنهُ.

وَقَد خَالَفَهُمْ② جَمَاعَةٌ أَحفَظُ مِنهُم، وَأَعلَى إسنَادًا وَأَكثَرُ عَدَدًا، مِنهُم: نَافِعٌ، وَالزُّهرِيُّ، وَزَيدُ بنُ أَسلَمَ، وَيَزِيدُ بنُ أَبِي حَبِيبٍ، وَأُسَامَةُ بنُ زَيدٍ، وَالوَلِيدُ بنُ كَثِيرٍ، وَمُحَمَّدُ بنُ عَمرٍو، وَابنُ إسحَاقَ، وَشَرِيكُ بنُ أَبِي نَمِرٍ، وَاختُلِفَ عَنهُ وَعَن نَافِعٍ وَعَن أُسَامَةَ بنِ زَيدٍ، وَتَابَعَهُم مُحَمَّدُ بنُ المُنكَدِرِ: عَن عَبدِاللهِ بنِ حُنَينٍ، عَن عَلِيٍّ.

وَقَالَ شُعبَةُ③: عَن أَبِي بَكرِ بنِ حَفصٍ، عَنِ ابنِ حُنَينٍ، عَنِ ابنِ عَبَّاسٍ.

= وأقول: قد تقدم أن مخرمة لم يسمع من أبيه شيئًا، وأما ما ذكره الإمام النووي عن مالك أنه سأل مخرمة هل سمع من أبيه؟ فحلف بالله لقد سمعته، فإنه من طريق إسماعيل بن أبي أويس، وقد تُكُلِّمَ فيه حتى كذَّبه بعضهم كما في "تهذيب التهذيب" و"الميزان"، فترجَّح رواية من روى أنه لم يسمع من أبيه، والله أعلم.

١٣٧- **الحديث السابع والثلاثون بعد المائة:** قال مسلم رَحِمَهُ اللهُ (ج٤ ص١٩٩) مع النووي متابعة: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، ح وحَدَّثَنِي عِيسَى بْنُ حَمَّادٍ المِصْرِيُّ، أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ يَزِيدَ بنِ أبي حَبِيبٍ، ح قَالَ: =

---

① في الأصلين: (حسن)، والصواب ما أثبتناه كما في مسلم.

② في (ب): وقد خالفه جماعة.

③ وقد ذكر الدارقطني في "العلل" (ج٣ ص٨٥) اختلافًا على شعبة فقال: فرواه غندر والنضر بن شميل وغيرهما عن شعبة عن أبي بكر بن حفص عن ابن حنين عن ابن عباس، ورواه أَبُوقَطَنٍ عمرو بن الهيثم -وهو ثقة- عن شعبة عن أبي بكر بن حفص عن ابن حنين عن علي.اهـ واقتصر هنا على ذكر رواية الجماعة عن شعبة؛ لأنه المحفوظ عن شعبة، والله أعلم.

=وَحَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ عبدالله، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي فُدَيْكٍ، حَدَّثَنَا الضَّحَّاكُ بْنُ عُثْمَانَ ح قَالَ: وَحَدَّثَنَا الْمُقَدَّمِيُّ، حَدَّثَنَا يَحْيَى وَهُوَ الْقَطَّانُ، عَنِ ابْنِ عَجْلانَ ح وحَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الأَيْلِيُّ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، حَدَّثَنِي أُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ، ح قَالَ: وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ، وَقُتَيْبَةُ وَابْنُ حُجْرٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ يَعْنُونَ ابْنَ جَعْفَرٍ، أَخْبَرَنِي مُحَمَّدٌ وَهُوَ ابْنُ عَمْرٍو، ح وحَدَّثَنِي هَنَّادُ بْنُ السَّرِيِّ، حَدَّثَنَا عَبْدَةُ، عَنْ مُحَمَّدِ بنِ إِسْحَاقَ كُلُّ هَؤُلاءِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بنِ عبدالله بنِ حُنَيْنٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَلِيٍّ إِلَّا الضَّحَّاكَ وَابْنَ عَجْلانَ، فَإِنَّهُمَا زَادَا عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ عَلِيٍّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ كُلُّهُمْ قَالُوا: نَهَانِي عَنْ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ وَأَنَا رَاكِعٌ. وَلَمْ يَذْكُرُوا فِي رِوَايَتِهِمُ النَّهْيَ عَنْهَا فِي السُّجُودِ كَمَا ذَكَرَ الزُّهْرِيُّ، وَزَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ، وَالْوَلِيدُ بْنُ كَثِيرٍ، وَدَاوُدُ بْنُ قَيْسٍ.

وحَدَّثَنَاه قُتَيْبَةُ، عَنْ حَاتِمِ بنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ جَعْفَرِ بنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بنِ الْمُنْكَدِرِ، عَنْ عبدالله بنِ حُنَيْنٍ، عَنْ عَلِيٍّ، وَلَمْ يَذْكُرْ: فِي السُّجُودِ.

وَحَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ حَفْصٍ، عَنْ عَبْدِاللهِ بْنِ حُنَيْنٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ: نُهِيتُ أَنْ أَقْرَأَ وَأَنَا رَاكِعٌ. لَا يَذْكُرُ فِي الْإِسْنَادِ عَلِيًّا.

قال النووي رَحِمَهُ اللهُ قال الدارقطني: من أسقط ابن عباس أكثر وأحفظ. قلت: وهذا اختلاف لا يؤثر في صحة الحديث، فقد يكون عبدالله بن حنين سمعه من ابن عباس عن علي ثم سمعه من علي نفسه. اهـ

وأقول: الذي يظهر لي أن مسلمًا رَحِمَهُ اللهُ ما ذكر طريق ابن عجلان والضحاك للاحتجاج، وإنما ذكرها ليبين ما فيها من العلة، والله أعلم.

ثم رأيت في «العلل» لابن أبي حاتم سؤالًا لأبيه نحو الحديث فرأيت أن أورده. قال رَحِمَهُ اللهُ (ج١ ص١٣١): سألت أبي عن حديث رواه الزهري، وأسامة بن زيد، ونافع، وابن اسحاق، والوليد بن كثير: عن إبراهيم بن حُنَيْنٍ، عن أبيه، عن علي: نهاني النبي ﷺ عن القراءة راكعًا.. الحديث، ورواه الضحاك بن عثمان، وداود بن =

=قيس الفراء، وابن عجلان: عن إبراهيم بن عبدالله بن حنين، عن أبيه، عن ابن عباس، عن علي، أيهما الصحيح؟ قال أبي: لم يقل هؤلاء الذين رووا عن أبيه سمعت عليًا إلا بعضهم، وهؤلاء الثلاثة مستورون، والزيادة مقبولة من ثقة، وابن عجلان ثقة والضحاك بن عثمان ليس بالقوي، وأسامة لم يَرْضَ حتى روى عن إبراهيم ثم روى عن عبدالله بن حنين نفسه، وأسامة ليس بالقوي.

وقال أبي مرة أخرى: الزهري أحفظ. اهـ

وأقول: أبوحاتم رحمه الله لعله لم يطلع على الذين رووه بدون ذكر ابن عباس، ثم إنه قد رجع في القول الثاني إلى أن رواية الزهري ومن تابعه أولى، والله أعلم.

وذكره الإمام البخاري رحمه الله في ترجمة إبراهيم بن عبدالله بن حنين في "التاريخ الكبير" (ج١ ص٢٩٩) فقال رحمه الله: قال لنا إسماعيل: حدثني مالك، عن نافع، عن إبراهيم بن عبدالله بن حنين، عن أبيه، عن علي رضي الله عنه: نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن القراءة في الركوع... ثم ذكر رحمه الله ما فيه من الاختلاف على نافع ثم قال: وقال لنا ابن سلام: أخبرنا وكيع، قال: أخبرنا أسامة، عن عبدالله بن حنين، سمع عليًا مثله.

قال أبوعبدالله: وقال الزهري، وزيد بن أسلم، ومحمد بن عمرو، وشريك بن أبي نمر، وابن إسحاق، والحارث بن أبي ذُبَابٍ، وإسحاق بن أبي بكر، ويزيد بن أبي حبيب: عن إبراهيم، عن أبيه، عن علي، عن النبي عليه السلام.

وقال ابن عجلان، والضحاك، وداود بن قيس: عن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن عباس، عن علي، عن النبي صلى الله عليه وسلم. وقال لي بيان: حدثنا النضر، قال: أخبرنا شعبة، عن أبي بكر، سمعت عبدالله بن حنين، عن ابن عباس قال: نُهيت أن أقرأ راكعًا، وقال ابن المنكدر: عن عبدالله بن حنين، عن علي: نَهاني النبي صلى الله عليه وسلم، قال أبوعبدالله: ولم يصح فيه ابن عباس وما روى مالك عن نافع أصح. اهـ

١٣٨ - وَأَخرَجَ مُسلِمٌ عَن عَبدِالجَبَّارِ، عَن ابنِ عُيَينَةَ، عَن الزُّهرِيِّ، عَن أَبِي عُبَيدٍ: شَهِدتُ العِيدَ مَعَ عَلِيٍّ فَبَدَأَ بِالصَّلاةِ قَبلَ الخُطبَةِ، وَقَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ نَهَانَا أَن نَأكُلَ مِن لُحُومِ نُسُكِنَا بَعدَ ثَلاثٍ.

قُلتُ: وَهَذَا مِمَّا وَهِمَ فِيهِ عَبدُالجَبَّارِ؛ لأَنَّ الحُمَيدِيَّ، وَعَلِيَّ بنَ المَدِينِيِّ، وَالقَعنَبِيَّ، وَأَحمَدَ بنَ حَنبَلٍ، وَإِسحَاقَ بنَ رَاهَوَيْهِ، وَأَبَا بَكرِ بنَ أَبِي شَيبَةَ، وَأَبَا خَيثَمَةَ، وَابنَ أَبِي عُمَرَ، وَقُتَيبَةَ، وَأَبَا عُبَيدِاللهِ، وَغَيرَهُم؛ وَقَفُوهُ عَن ابنِ عُيَينَةَ.

وَاحتُمِلَ أَن يَكُونَ خَفِيَ عَلَى مُسلِمٍ أَن ابنَ عُيَينَةَ يَروِيهِ مَوقُوفًا؛ لأَنَّهُ لَعَلَّهُ لَم يَقَع عِندَهُ إِلَّا مِن رِوَايَةِ عَبدِالجَبَّارِ.

وَلأَنَّ الحَدِيثَ رَفعُهُ صَحِيحٌ عَن الزُّهرِيِّ؛ رَفَعَهُ صَالِحٌ، وَمَعمَرٌ، وَيُونُسُ، وَابنُ أَخِي الزُّهرِيِّ، وَمَالِكٌ مِن رِوَايَةِ جُوَيرِيَةَ(١)، وَالزُّبَيدِيُّ، عَن الزُّهرِيِّ.

وَأَمَّا البُخَارِيُّ فَأَخرَجَهُ مِن حَدِيثِ يُونُسَ وَحدَهُ وَلَم يَعرِّضْ لِحَدِيثِ ابنِ عُيَينَةَ.

١٣٨- **الحديث الثامن والثلاثون بعد المائة:** قال مسلم رحمه الله (ج١٣ ص١٢٨) مع النووي: حَدَّثَنِي عَبْدُالجَبَّارِ بْنُ العَلاءِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ، عَنْ أَبِي عُبَيْدٍ، قَالَ: شَهِدْتُ العِيدَ مَعَ عَلِيِّ بنِ أَبِي طَالِبٍ فَبَدَأَ بِالصَّلاةِ قَبْلَ الخُطْبَةِ، وَقَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ نَهَانَا أَنْ نَأْكُلَ مِنْ لُحُومِ نُسُكِنَا بَعْدَ ثَلاثٍ.

ثم ذكره مسلم رحمه الله من طريق ابن شهاب التي لم تُنتَقد.

قال النووي رحمه الله: قال القاضي: لهذا الحديث من رواية سفيان عند أهل الحديث علَّةٌ في رفعه؛ لأن الحفاظ مِن أصحاب سفيان لم يرفعُوه، ولهذا لم يروِهِ البخاري من =

---

(١) في (ب): جرير، وما أثبتناه من (ز) وهكذا هو في شرح النووي.

١٣٩ - وَأَخرَجَ مُسلِمٌ حَدِيثَ عَبِيدَةَ عَن عَلِيٍّ، حَدِيثَ المُخدَجِ، وَهُوَ مِن أَصَحِّ إِسنَادٍ وَأَحسَنِهِ؛ رَوَاهُ أَيُّوبُ، وَقَتَادَةُ، وَابنُ عَونٍ، وَيُونُسُ، وَهِشَامٌ، وَأَبُوعَمرِو بنُ العَلاءِ، وَعَوفٌ، وَقُرَّةُ، وَجَرِيرٌ، وَالرَّبِيعُ بنُ صُبَيحٍ، وَمُعَاوِيَةُ الضَّالُّ، وَجَمَاعَةٌ.

وَلَم يُخرِجْهُ البُخَارِيُّ، وَلا عُذْرَ لَهُ فِي تَركِهِ.

=رواية سفيان، ورواه مِن غير طريقه... ثم ذكر كلام الدارقطني ثم ختمه بقول: والمتن صحيح بكل حال. اهـ

١٣٩- **الحديث التاسع والثلاثون بعد المائة:** قال مسلم رَحِمَهُ اللَّهُ (ج٧ ص١٧٠) مع النووي متابعة: وحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْمُقَدَّمِيُّ، حَدَّثَنَا ابْنُ عُلَيَّةَ، وَحَمَّادٌ ح وحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ ح وحَدَّثَنَا أبوبَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، وَاللَّفْظُ لَهُمَا قَالا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عُلَيَّةَ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَبِيدَةَ، عَنْ عَلِيٍّ، ذَكَرَ الْخَوَارِجَ فَقَالَ: فِيهِمْ رَجُلٌ مُخْدَجُ الْيَدِ، أَوْ مُودَنُ، أَوْ مَثْدُونُ[1]، لَوْلا أَنْ تَبْطَرُوا لَحَدَّثْتُكُمْ بِمَا وَعَدَ اللهُ الَّذِينَ يَقْتُلُونَهُمْ عَلَى لِسَانِ مُحَمَّدٍ ﷺ، قَالَ: قُلْتُ: أَأَنْتَ سَمِعْتَهُ مِنْ مُحَمَّدٍ ﷺ؟ قَالَ: إِي، وَرَبِّ الْكَعْبَةِ! إِي، وَرَبِّ الْكَعْبَةِ! إِي، وَرَبِّ الْكَعْبَةِ.

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ، عَنِ ابْنِ عَوْنٍ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَبِيدَةَ، قَالَ: لا أُحَدِّثُكُمْ إِلَّا مَا سَمِعْتُ مِنْهُ، فَذَكَرَ عَنْ عَلِيٍّ نَحْوَ حَدِيثِ أَيُّوبَ مَرْفُوعًا.

وأقول: البخاري أخرجه من طريق أخرى غير التي ألزمه بها الدارقطني، أخرجه من حديث سويد بن غَفَلَةَ عن علي في دلائل النبوة (ج٧ ص٤٣١ ط ح)، وفي فضائل القرآن (ج١٠ ص٤٧٦)، وفي استتابة المرتدين (ج١٥ ص٣١٤).

وقد تقدم أن البخاري لم يلتزم أن يخرج كل حديث صحيح، فلا وجه لإلزامه، والله أعلم.

---

(١) قيل: معناه مخدج إن كان من الثندوة تشبيهًا له به في القصر والاجتماع. اهـ مختصرًا من «مختار الصحاح».

١٤٠ - وَأَخرَجَ مُسلِمٌ حَدِيثَ عَبدِالمَلِكِ، عَن سَلَمَةَ بنِ كُهَيلٍ، عَن زَيدِ بنِ وَهبٍ، في الخَوَارِجِ، وَتَابَعَهُ مُوسَى بنُ قَيسٍ.

وَتَرَكَهُ البُخَارِيُّ فَلَم يُخرِجْهُ.

١٤٠- **الحديث الأربعون بعد المائة**: قال مسلم رَحِمَهُ اللهُ (ج٧ ص١٧١ مع النووي): حَدَّثَنَا عَبدُ بْنُ حُمَيْدٍ، حَدَّثَنَا عبدالرَّزَّاقِ بْنُ هَمَّامٍ، حَدَّثَنَا عبدالمَلِكِ بْنُ أَبي سُلَيْمَانَ، حَدَّثَنَا سَلَمَةُ بْنُ كُهَيْلٍ، حَدَّثَنِي زَيْدُ بْنُ وَهْبٍ الجُهَنِيُّ، أَنَّهُ كَانَ فِي الجَيْشِ الَّذِينَ كَانُوا مَعَ عَلِيٍّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ الَّذِينَ سَارُوا إِلَى الخَوَارِجِ، فَقَالَ عَلِيٌّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: أَيُّهَا النَّاسُ، إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «**يَخْرُجُ قَوْمٌ مِنْ أُمَّتِي يَقْرَءُونَ القُرْآنَ، لَيْسَ قِرَاءَتُكُمْ إِلَى قِرَاءَتِهِمْ بِشَيْءٍ، ولا صَلاتُكُمْ إِلَى صَلاتِهِمْ بِشَيْءٍ، ولا صِيَامُكُمْ إِلَى صِيَامِهِمْ بِشَيْءٍ، يَقْرَءُونَ القُرْآنَ يَحْسِبُونَ أَنَّهُ لَهُمْ وَهُوَ عَلَيْهِمْ، لا تُجَاوِزُ صَلاتُهُمْ تَرَاقِيَهُمْ، يَمْرُقُونَ مِنَ الإِسْلامِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ، لَوْ يَعْلَمُ الجَيْشُ الَّذِينَ يُصِيبُونَهُمْ مَا قُضِيَ لَهُمْ عَلَى لِسَانِ نَبِيِّهِمْ ﷺ لاتَّكَلُوا عَنِ العَمَلِ، وَآيَةُ ذَلِكَ أَنَّ فِيهِمْ رَجُلًا لَهُ عَضُدٌ وَلَيْسَ لَهُ ذِرَاعٌ، عَلَى رَأْسِ عَضُدِهِ مِثْلُ حَلَمَةِ الثَّدْيِ، عَلَيْهِ شَعَرَاتٌ بِيضٌ**»، فَتَذْهَبُونَ إِلَى مُعَاوِيَةَ وَأَهْلِ الشَّامِ، وَتَتْرُكُونَ هَؤُلاءِ يَخْلُفُونَكُمْ فِي ذَرَارِيِّكُمْ وَأَمْوَالِكُمْ، وَاللهِ! إِنِّي لأَرْجُو أَنْ يَكُونُوا هَؤُلاءِ القَوْمَ؛ فَإِنَّهُمْ قَدْ سَفَكُوا الدَّمَ الحَرَامَ، وَأَغَارُوا فِي سَرْحِ النَّاسِ؛ فَسِيرُوا عَلَى اسْمِ اللهِ.

قَالَ سَلَمَةُ بْنُ كُهَيْلٍ: فَنَزَّلَنِي زَيْدُ بْنُ وَهْبٍ مَنْزِلًا حَتَّى قَالَ: مَرَرْنَا عَلَى قَنْطَرَةٍ، فَلَمَّا التَقَيْنَا وَعَلَى الخَوَارِجِ يَوْمَئِذٍ عَبدُاللهِ بْنُ وَهْبٍ الرَّاسِبِيُّ، فَقَالَ لَهُمْ: أَلْقُوا الرِّمَاحَ وَسُلُّوا سُيُوفَكُمْ مِنْ جُفُونِهَا؛ فَإِنِّي أَخَافُ أَنْ يُنَاشِدُوكُمْ كَمَا نَاشَدُوكُمْ يَوْمَ حَرُورَاءَ. فَرَجَعُوا فَوَحَّشُوا[1] بِرِمَاحِهِمْ، وَسَلُّوا السُّيُوفَ، وَشَجَرَهُمُ النَّاسُ بِرِمَاحِهِمْ، قَالَ: وَقُتِلَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ، وَمَا أُصِيبَ مِنَ النَّاسِ يَوْمَئِذٍ إِلَّا رَجُلانِ، فَقَالَ عَلِيٌّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: التَمِسُوا فِيهِمْ =

---

(١) في "مختار الصحاح": وحش الرجل توحيشًا إذا رمى بثوبه وسلاحه مخافة أن يلحق، وفي الحديث: وحشوا برماحهم.اهـ

١٤١ - وَأَخرَجَ البُخَارِيُّ مِنْ حَدِيثِ مَروَانَ عَن عَلِيٍّ فِي المُتْعَةِ، وَإِسنَادُهُ حَسَنٌ: الحَكَمُ عَن عَلِيِّ بنِ الحُسَينِ عَنهُ.

وَلَمْ يُخرِجْ مُسْلِمٌ لِمَرْوَانَ شَيئًا.

= المُخْدَجَ. فَالتَمَسُوهُ فَلَمْ يَجِدُوهُ، فَقَامَ عَلِيٌّ رضي الله عنه بِنَفْسِهِ حَتَّى أَتَى نَاسًا قَدْ قُتِلَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ، قَالَ: أَخِّرُوهُمْ. فَوَجَدُوهُ مِمَّا يَلِي الأَرْضَ، فَكَبَّرَ ثُمَّ قَالَ: صَدَقَ اللهُ وَبَلَّغَ رَسُولُهُ. قَالَ: فَقَامَ إِلَيْهِ عَبِيدَةُ السَّلْمَانِيُّ، فَقَالَ: يَا أَمِيرَ المُؤْمِنِينَ، اللهَ الَّذِي لا إِلَهَ إِلَّا هُوَ لَسَمِعْتَ هَذَا مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ؟ فَقَالَ: إِي، وَاللهِ الَّذِي لا إِلَهَ إِلَّا هُوَ! حَتَّى اسْتَحْلَفَهُ ثَلاثًا، وَهُوَ يَحْلِفُ لَهُ.

وهذا أيضًا من الإلزامات، وما ألزم البخاري به فليس بلازم؛ لأنه لم يلتزم إخراج كل حديث صحيح.

١٤١- **الحديث الحادي والأربعون بعد المائة:** قال البخاري رحمه الله (ج٣ ص٤٢١ ط س): حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنِ الحَكَمِ، عَنْ عَلِيِّ بنِ حُسَيْنٍ، عَنْ مَرْوَانَ بنِ الحَكَمِ، قَالَ: شَهِدْتُ عُثْمَانَ وَعَلِيًّا رضي الله عنهما، وَعُثْمَانُ يَنْهَى عَنِ المُتْعَةِ، وَأَنْ يُجْمَعَ بَيْنَهُمَا، فَلَمَّا رَأَى عَلِيٌّ أَهَلَّ بِهِمَا: لَبَّيْكَ بِعُمْرَةٍ وَحَجَّةٍ، قَالَ: مَا كُنْتُ لأَدَعَ سُنَّةَ النَّبِيِّ ﷺ لِقَوْلِ أَحَدٍ.

الذي يظهر لي أن الدارقطني رحمه الله يرى أنه يلزم مسلمًا أن يخرج هذا الحديث؛ لأن سنده حسن، وقد تقدم أن الدارقطني رحمه الله انتقد على البخاري إخراجه سبب نزول: ﴿غَيْرُ أُوْلِي ٱلضَّرَرِ﴾ [النساء:٩٥] من حديث مروان وهو الحديث التاسع والخمسون، فكيف يلزم مسلمًا بإخراجه مع أنه قد انتقد البخاري حيث أخرج لمروان، وقد تقدم الجواب عن انتقاده بما يعلم من مراجعته.

ويجوز أن يكون مراد الدارقطني انتقاد البخاري حيث أخرج حديث مروان عن علي في المتعة مع أن سنده حسن، وهو أنزل من الصحيح، ويكون قول الدارقطني ولم يخرج مسلم لمروان شيئًا تأكيدًا للانتقاد على البخاري وجوابه ما تقدم. =

١٤٢ - وَأَخرَجَ مُسلِمٌ حَدِيثَ عَدِيٍّ بنِ ثَابِتٍ: وَالَّذِي فَلَقَ الحَبَّةَ. وَلَم يُخرِجْهُ البُخَارِيُّ.

= وأيضًا قد أخرج البخاري هذا الأثر من طريق أخرى فقال رحمه الله (ج٣ ص٤٢٣): حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ الأَعْوَرُ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ عَمْرِو بنِ مُرَّةَ، عَنْ سَعِيدِ بنِ المُسَيَّبِ، قَالَ: اخْتَلَفَ عَلِيٌّ وَعُثْمَانُ رضي الله عنهما وَهُمَا بِعُسْفَانَ فِي المُتْعَةِ، فَقَالَ عَلِيٌّ: مَا تُرِيدُ إِلَّا أَنْ تَنْهَى عَنْ أَمْرٍ فَعَلَهُ النَّبِيُّ ﷺ، فَلَمَّا رَأَى ذَلِكَ عَلِيٌّ أَهَلَّ بِهِمَا جَمِيعًا.

ولكن الذي يظهر لي أنه من الإلزامات كما تقدم، والله أعلم.

١٤٢- **الحديث الثاني والأربعون بعد المائة:** قال مسلم رحمه الله (ج٣ ص٦٤): حَدَّثَنَا أبوبَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ وَأبومُعَاوِيَةَ، عَنِ الأَعْمَشِ ح وحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَاللَّفْظُ لَهُ، أَخْبَرَنَا أبومُعَاوِيَةَ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ عَدِيِّ بنِ ثَابِتٍ، عَنْ زِرٍّ، قَالَ: قَالَ عَلِيٌّ: وَالَّذِي فَلَقَ الحَبَّةَ، وَبَرَأَ النَّسَمَةَ! إِنَّهُ لَعَهْدُ النَّبِيِّ الأُمِّيِّ ﷺ إِلَيَّ أَنْ لا يُحِبَّنِي إِلَّا مُؤْمِنٌ، ولا يُبْغِضَنِي إِلَّا مُنَافِقٌ.

وهذا أيضًا من الإلزامات؛ لأن رجاله كلهم رجال الشيخين.

وقد أخرجه أبونعيم في «الحلية» (ج٤ ص١٨٥) من طريق الأعمش عن عدي قال: ورواه الجم الغفير عن الأعمش ورواه شعبة بن الحجاج[1] عن عدي بن ثابت... ثم ذكره بسنده، ثم قال: ورواه كثير النَّوَّاءُ وسالم بن أبي حفصة عن عدي بن ثابت... ثم ذكره بسنده، ثم قال: وممن روى هذا الحديث عن عدي بن ثابت سوى ما ذكرنا: الحكم بن عتيبة، وجابر بن يزيد الْجُعْفِيُّ، والحسن بن عمرو الْفُقَيْمِيُّ، وسليمان الشيباني، وسالم الفراء، ومسلم الملائي، والوليد بن عقبة، وأبومريم، وأبوالجهم والد هارون، وسلمة بن سويد الجعفي، وأيوب وعمار ابنا شعيب =

---

(١) رواية شعبة ذكرها ابن أبي حاتم في «العلل» (ج٢ ص٤٠٠) وقال: إن الحديث معروف بالأعمش ومن حديث شعبة غلط، ولو كان هذا الحديث عند شعبة كان أول ما يسأل عن هذا الحديث.اهـ مختصرًا.

=الضبعي، وأبان بن قطن المحاربي، كل هؤلاء من رواة أهل الكوفة ومن أعلامهم. اهـ المراد من كلامه رحمه الله.

هذا ومما ينبغي أن يعلم أن في سند هذا الحديث عدي بن ثابت وهو ثقة رمي بالتشيع كما في "التقريب"، وحاصل كلامهم في "تهذيب التهذيب" و"الميزان" أنه ثقة في حديثه متشيع، وبعضهم يقول: إنه غالٍ في التشيع، فمثل هذا يتوقف فيما روى موافقًا لبدعته.

ولكن الحديث له شواهد منها ما في "مجمع الزوائد" (ج٩ ص١٣٢) عن أم سلمة رضي الله عنها قالت: أشهد لسمعت رسول الله ﷺ يقول: « **مَنْ أَحَبَّ عَلِيًّا فَقَدْ أَحَبَّنِي، وَمَنْ أَحَبَّنِي فَقَدْ أَحَبَّ اللهَ، وَمَنْ أَبْغَضَ عَلِيًّا فَقَدْ أَبْغَضَنِي، وَمَنْ أَبْغَضَنِي فَقَدْ أَبْغَضَ اللهَ** ». رواه الطبراني وإسناده حسن.اهـ

ومنها ما في "صحيح البخاري" (ج٨ ص٦٦) مع "الفتح" ط س، و"مسند أحمد" (ج٥ ص٣٥٦) واللفظ للبخاري أن النبي ﷺ قال لبريدة: « **يَا بُرَيْدَةُ أَتُبْغِضُ عَلِيًّا؟** » فقلت: نعم. قال: « **لَا تُبْغِضْهُ؛ فَإِنَّ لَهُ فِي الْخُمُسِ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ** ».

قال الحافظ في "الفتح": زاد في رواية عبدالجليل: « **وَإِنْ كُنْتَ تُحِبُّهُ فَازْدَدْ لَهُ حُبًّا** ».اهـ

وحاصل الاعتذار عن الشيخين أن البخاري لم يخرجه؛ لأنه لم يلتزم بإخراج كل حديث صحيح، ولأن فيه شيعيًا روى ما يؤيد بدعته، وأخرجه مسلم لأن هذا الشيعي صدوق اللسان، ولحديثه شواهد.

فائدة في حكم الرواية عن المبتدع:

قال الحافظ الذهبي في "ميزان الاعتدال" في ترجمة أبان بن تغلب: شيعي جلد، لكنه صدوق، فلنا صدقه وعليه بدعته -إلى أن قال-: فلقائلٍ أن يقول: كيف ساغ توثيق مبتدع، وحَدُّ الثقةِ: العدالةُ والإتقانُ، فكيف يكون عدلًا من هو صاحب بدعة؟ وجوابه: أن البدعة على ضربين فبدعة صغرى كغلو التشيع أو كالتشيع بلا غلو ولا تحرف، فهذا كثير في التابعين وتابعيهم مع الدين والورع والصدق، فلو رد=

١٤٣ - وَأَخرَجَ البُخَارِيُّ مِن حَدِيثِ ابنِ عُيَينَةَ، عَن عَمرٍو، عَن بَجَالَةَ. لَم يَسمَع مِن عُمَرَ، وَإِنَّمَا يَأخُذُ مِن كِتَابِهِ، وَهُوَ حُجَّةٌ فِي قَبُولِ المُكَاتَبَةِ وَرِوَايَةِ الإِجَازَةِ.

=حديث هؤلاء لذهب جملة من الآثار النبوية وهذه مفسدة بيّنة.

ثم بدعة كبرى كالرفض الكامل والغلو فيه والحط على أبي بكر وعمر رضي الله عنهما والدعاء إلى ذلك، فهذا النوع لا يحتج بهم ولا كرامة.

وأيضًا فما أستحضر الآن في هذا الضرب رجلًا صادقًا ولا مأمونًا، بل الكذب شعارهم، والتقية والنفاق دثارهم، فكيف يقبل نقل من هذا حاله، حاشا وكلا.

فالشيعي الغالي في زمان السلف وعرفهم هو من تكلم في: عثمان، والزبير، وطلحة، ومعاوية، وطائفة ممن حارب عليًّا رضي الله عنه، وتعرض لسبِّهم.

والغالي في زماننا وعرفنا هو الذى يكفر هؤلاء السادة ويتبرأ من الشيخين أيضًا فهذا ضال معثر.اهـ المراد منه.

وذكر رحمه الله في ترجمة إبراهيم بن الحكم بن ظهير اختلاف العلماء في الاحتجاج برواية الرافضة على ثلاثة أقوال:

أحدها: المنع مطلقًا.

الثاني: الترخص مطلقًا، إلا في من يكذب ويضع.

الثالث: التفصيل، فتقبل رواية الرافضي الصدوق العارف بما يحدث، وترد رواية الرافضي الداعية ولو كان صدوقًا.اهـ المراد منه.

والأقرب الأول. وللحافظ ابن حجر رحمه الله كلام حسن يتعلق بالتشيع والنصب في "تهذيب التهذيب" في ترجمة لِمَازَةَ بن زَبَّارٍ الأزدي فليراجع.

١٤٣- **الحديث الثالث والأربعون بعد المائة**: قال البخاري رحمه الله (ج٧ ص٦٨ ط ح): حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبدِاللهِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، قَالَ: سَمِعْتُ عَمْرًا، قَالَ: =

وَقَد رَوَاهُ قُشَيرُ[١] بنُ عَمرٍو، وَعَبَّادٌ الغُبَرِيُّ[٢]، عَن بَجَالَةَ مَوقُوفًا، قَالَهُ دَاودُ[٣] عَن قُشَيرِ[١] بنِ عَمْرٍو وَعَبَّادٍ.

=كُنْتُ جَالِسًا مَعَ جَابِرِ بنِ زَيْدٍ وَعَمْرِو بنِ أَوْسٍ، فَحَدَّثَهُمَا بَجَالَةُ سَنَةَ سَبْعِينَ عَامَ حَجَّ مُصْعَبُ بْنُ الزُّبَيْرِ بِأَهْلِ البَصْرَةِ عِنْدَ دَرَجِ زَمْزَمَ، قَالَ: كُنْتُ كَاتِبًا لِجَزْءِ بنِ مُعَاوِيَةَ عَمِّ الأَحْنَفِ، فَأَتَانَا كِتَابُ عُمَرَ بنِ الخَطَّابِ قَبْلَ مَوْتِهِ بِسَنَةٍ: فَرِّقُوا بَيْنَ كُلِّ ذِي مَحْرَمٍ مِنَ المَجُوسِ، وَلَمْ يَكُنْ عُمَرُ أَخَذَ الجِزْيَةَ مِنَ المَجُوسِ، حَتَّى شَهِدَ عَبدُالرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ أَخَذَهَا مِنْ مَجُوسِ هَجَرَ.اهـ

قال الحافظ في «الفتح» ص(٦٩ ط ح): قوله: ولم يكن عمر أخذ الجزية من المجوس حتى شهد عبدالرحمن بن عوف، قلت: إن كان هذا من جملة كتاب عمر فهو متصل، وتكون فيه رواية عمر عن عبدالرحمن بن عوف، وبذلك وقع التصريح في رواية الترمذي ولفظه: فجاءنا كتاب عمر: انظر مجوس من قبلك فخذ منهم الجزية، فإن عبدالرحمن بن عوف أخبرني... فذكره. لكن أصحاب الأطراف ذكروا =

---

(١) في الأصلين (بشير)، والمثبت هو الصواب كما في كلام الحافظ ابن حجر والدارقطني.

(٢) في (ز): الغزي، والصواب: الغبري، كما في (ب) وكما في «تبصير المنتبه بتحرير المشتبه».

(٣) ذكر الدارقطني رحمه الله هنا إن داود وهو ابن أبي هند رواه موقوفًا، وفي «العلل» (ج٤ ص٣٠١) ذكر أنه رفعه، وغيره أوقفه، وهو الصحيح، والله أعلم. وهذا نص السؤال والجواب أذكره بتمامه للفائدة، سئل رحمه الله عن حديث بجالة بن عبدة وعبدالرحمن بن عوف أن رسول الله ﷺ أخذ الجزية من مجوس هجر، فقال: يرويه عمرو بن دينار، عن بجالة، عن عبدالرحمن بن عوف، فرواه ابن جريج وابن عيينة عن عمرو، عن بجالة قال: لم يكن عمر أخذ الجزية من المجوس، حتى شهد عبدالرحمن بن عوف أن رسول الله ﷺ أخذها من مجوس هجر. وخالفهما حجاج بن أرطأة، فرواه عن عمرو عن بجالة قال: جاءنا كتاب عمر أن عبدالرحمن بن عوف حدثني أن رسول الله ﷺ أخذها من مجوس هجر، فصار من رواية حجاج من حديث عمر ابن الخطاب عن عبدالرحمن بن عوف. ورواه داود بن أبي هند، عن قشير بن عمرو، عن بجالة عن عبدالرحمن قاله هشيم عن داود. وغير داود بن أبي هند يرويه بهذا الإسناد موقوفًا غير مرفوع، وقول ابن عيينة وابن جريج هو الصحيح. اهـ

=هذا الحديث في ترجمة بجالة بن عبدة عن عبدالرحمن بن عوف، وليس بجيد.

وقد أخرج أبوداود من طريق قشير بن عمرو عن بجالة عن ابن عباس قال: جاء رجل من مجوس هجر إلى النبي ﷺ، فلما خرج قلت له: ما قضى الله ورسوله فيكم؟ قال: شرٌ: الإسلام أو القتل. قال: وقال عبدالرحمن بن عوف: قَبِلَ منهم الجزية. قال ابن عباس: فأخذ الناس بقول عبدالرحمن وتركوا ما سمعت. وعلى هذا فبجالة يرويه عن ابن عباس سماعًا، وعن عمر كتابة كلاهما عن عبدالرحمن بن عوف. اهـ

أقول: إنما أخذ الناس برواية عبدالرحمن وتركوا رواية ابن عباس؛ لأن رواية ابن عباس عن مجوسي، فهي غير مقبولة إذ من شروط الرواية الإسلام والعدالة.

على أن في سند أبي داود قشير بن عمرو وهو مستور كما في «التقريب»؛ فعلى هذا فسند أبي داود ضعيف.

فائدة:

عزى الشيخ محمد بن عبدالوهاب رحمه الله في كتاب «التوحيد» قول عمر: أن اقتلوا كل ساحر وساحرة... إلى آخره إلى «صحيح البخاري» على أنَّها قطعة من حديث بجالة هذا، وليست في البخاري كما نبَّه على ذلك صاحب «تيسير العزيز الحميد» ص(٣٩٢) وعزاها الحافظ في «الفتح» (ج٧ ص٦٩) إلى مسدد وأبي يعلى في «مسنديهما».

قلت: وهذا سندها من «مسند أبي يعلى» (ج١ ص١٠٣) قال أبويعلى رحمه الله: حدثنا أبوخيثمة، ثنا سفيان بن عيينة، عن عمرو، سمع بجالة قال: كنت كاتبًا لجزء بن معاوية عم الأحنف، فأتانا كتاب عمر قبل موته بسنة يقول: اقتلوا كل ساحر... الحديث.

حدثنا إسحاق بن إسرائيل، عن سفيان، عن عمرو به وفيها: فقتلنا ثلاث سواحر. اهـ

١٤٤- وَأَخرَجَ مُسلِمٌ حَدِيثَ الطَّاعُونِ مِن حَدِيثِ مَعمَرٍ وَيُونُسَ وَمَالِكٍ عَن الزُّهرِيِّ.

وَقَد اختَلَفُوا فِيهِ، فقَالَ مَالِكٌ: عَبدُاللهِ بنُ عَبدِاللهِ بنِ الحَارِثِ، وَقَالَ مَعمَرٌ وَيُونُسُ: عَبدُاللهِ بنُ الحَارِثِ، خَلافَ قَولِ مَالِكٍ، وَالبُخَارِيُّ أَخرَجَهُ مِن حَدِيثِ مَالِكٍ وَحدَهُ.

وَالحَدِيثُ صَحِيحٌ عَلَى اختِلافِهِم فِي إِسنَادِهِ.

١٤٤- **الحديث الرابع والأربعون بعد المائة:** قال مسلم رحمه الله (ج١٤ ص٢٠٨): حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَبدِالحَمِيدِ بنِ عَبدِالرَّحْمَنِ بنِ زَيْدِ بنِ الخَطَّابِ، عَنْ عَبدِاللهِ بنِ عَبدِاللهِ بنِ الحَارِثِ بنِ نَوْفَلٍ، عَنْ عَبدِاللهِ بنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ عُمَرَ بنَ الخَطَّابِ خَرَجَ إِلَى الشَّامِ حَتَّى إِذَا كَانَ بِسَرْغَ لَقِيَهُ أَهْلُ الأَجْنَادِ أبوعُبَيْدَةَ بْنُ الجَرَّاحِ وَأَصحَابُهُ فَأَخْبَرُوهُ أَنَّ الوَبَاءَ قَدْ وَقَعَ بِالشَّامِ، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: فَقَالَ عُمَرُ: ادْعُ لِي المُهَاجِرِينَ الأَوَّلِينَ. فَدَعَوْتُهُمْ، فَاسْتَشَارَهُمْ وَأَخْبَرَهُمْ أَنَّ الوَبَاءَ قَدْ وَقَعَ بِالشَّامِ فَاخْتَلَفُوا، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: قَدْ خَرَجْتَ لأَمْرٍ ولا نَرَى أَنْ تَرْجِعَ عَنْهُ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: مَعَكَ بَقِيَّةُ النَّاسِ وَأَصْحَابُ رَسُولِ اللهِ ﷺ ولا نَرَى أَنْ تُقْدِمَهُمْ عَلَى هَذَا الوَبَاءِ. فَقَالَ: ارْتَفِعُوا عَنِّي، ثُمَّ قَالَ: ادْعُ لِي الأَنْصَارَ. فَدَعَوْتُهُمْ لَهُ، فَاسْتَشَارَهُمْ فَسَلَكُوا سَبِيلَ المُهَاجِرِينَ وَاخْتَلَفُوا كَاخْتِلافِهِمْ، فَقَالَ: ارْتَفِعُوا عَنِّي. ثُمَّ قَالَ ادْعُ لِي: مَنْ كَانَ هَاهُنَا مِنْ مَشْيَخَةِ قُرَيْشٍ مِنْ مُهَاجِرَةِ الفَتْحِ. فَدَعَوْتُهُمْ فَلَمْ يَخْتَلِفْ عَلَيْهِ رَجُلانِ، فَقَالُوا: نَرَى أَنْ تَرْجِعَ بِالنَّاسِ ولا تُقْدِمَهُمْ عَلَى هَذَا الوَبَاءِ. فَنَادَى عُمَرُ في النَّاسِ إِنِّي مُصْبِحٌ عَلَى ظَهْرٍ فَأَصْبِحُوا عَلَيْهِ، فَقَالَ أبوعُبَيْدَةَ بْنُ الجَرَّاحِ: أَفِرَارًا مِنْ قَدَرِ اللهِ؟ فَقَالَ عُمَرُ: لَوْ غَيْرُكَ قَالَهَا يَا أَبَا عُبَيْدَةَ -وَكَانَ عُمَرُ يَكْرَهُ خِلافَهُ- نَعَمْ نَفِرُّ مِنْ قَدَرِ اللهِ إِلَى قَدَرِ اللهِ، أَرَأَيْتَ لَوْ كَانَتْ لَكَ إِبِلٌ فَهَبَطَتْ وَادِيًا لَهُ عُدْوَتَانِ إِحْدَاهُمَا خَصْبَةٌ وَالأُخْرَى جَدْبَةٌ، أَلَيْسَ إِنْ رَعَيْتَ الخَصْبَةَ رَعَيْتَهَا بِقَدَرِ اللهِ، وَإِنْ رَعَيْتَ الجَدْبَةَ رَعَيْتَهَا بِقَدَرِ اللهِ. قَالَ: فَجَاءَ عبدالرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ وَكَانَ مُتَغَيِّبًا في بَعْضِ =

=حَاجَتِهِ فَقَالَ: إِنَّ عِنْدِي مِنْ هَذَا عِلْمًا، سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «**إِذَا سَمِعْتُمْ بِهِ بِأَرْضٍ فَلا تَقْدَمُوا عَلَيْهِ، وَإِذَا وَقَعَ بِأَرْضٍ وَأَنْتُمْ بِهَا فَلا تَخْرُجُوا فِرَارًا مِنْهُ**» قَالَ: فَحَمِدَ اللهَ عُمَرُ بْنُ الخَطَّابِ ثُمَّ انْصَرَفَ.

وحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، وَعبدُ بْنُ حُمَيْدٍ، قَالَ ابْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا، وقَالَ الآخَرَانِ: أَخْبَرَنَا عبدالرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ بِهَذَا الإِسْنَادِ نَحْوَ حَدِيثِ مَالِكٍ، وَزَادَ فِي حَدِيثِ مَعْمَرٍ: قَالَ: وَقَالَ لَهُ أَيْضًا: أَرَأَيْتَ أَنَّهُ لَوْ رَعَى الجَدْبَةَ وَتَرَكَ الخَصْبَةَ أَكُنْتَ مُعَجِّزَهُ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: فَسِرْ إِذًا. قَالَ: فَسَارَ حَتَّى أَتَى المَدِينَةَ، فَقَالَ: هَذَا المَحِلُّ -أَوْ قَالَ هَذَا المَنْزِلُ- إِنْ شَاءَ اللهُ.

وحَدَّثَنِيهِ أبوالطَّاهِرِ وَحَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى قَالا: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ بِهَذَا الإِسْنَادِ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: إِنَّ عبدَاللهِ بنَ الحَارِثِ حَدَّثَهُ وَلَمْ يَقُل عَبدَاللهِ بنَ عبدِاللهِ.

ذكر النووي ص(٢١١) كلام الدارقطني رحمه الله وسكت عليه.

ومعمر كما ترى متابع لمالك وليس مخالفًا له. قال الحافظ رحمه الله في «الفتح» (ج١ ص١٨٤ ط س): وقد وافق مالكًا على روايته عن ابن شهاب هكذا معمرٌ وغيرُهُ، وخالفهم يونسُ فقال: عن ابن شهاب عن عبدالله بن الحارث أخرجه مسلم، ولم يسق لفظه، وساقه ابن خزيمة وقال: قول مالك ومن تابعه أصح.

وقال الدارقطني: تابع يونس صالح بن نصر عن مالك، وقد رواه ابن وهب عن مالك ويونس جميعًا عن ابن شهاب عن عبدالله بن الحارث، والصواب الأول، وأظن ابن وهب حمل رواية مالك على رواية يونس. اهـ المراد منه.

وأقول: الظاهر أن الإمام مسلمًا رحمه الله ذكر حديث يونس ليبيّن الاختلاف في الحديث، ويبيّن علة حديث يونس بدليل قوله: غير أنه قال: إن عبدالله بن الحارث حدثه، ولم يقل عبدالله بن عبدالله. وقد تقدم الكلام على هذا السند في الحديث الحادي والثلاثين. =

وَفِي مُسنَدِ عَبدِاللهِ بنِ عُمَرَ:

١٤٥ - أَخرَجَا جَمِيعًا حَدِيثَ الزُّهرِيِّ عَن سَالِمٍ، عَن أَبِيهِ، عَن النَّبِيِّ ﷺ: «مَن بَاعَ عَبدًا وَلَهُ مَالٌ».

وَقَد خَالَفَهُ نَافِعٌ عَن عَبدِاللهِ بنِ عُمَرَ، عَن عُمَرَ.

وَقَالَ النَّسَائِيُّ: سَالِمٌ أَجَلُّ فِي القَلْبِ، وَالقَولُ قَولُ نَافِعٍ.

١٤٥- **الحديث الخامس والأربعون بعد المائة:** قال البخاري رحمه الله (ج٥ ص٤٩ ط س): أَخْبَرَنَا عبدُاللهِ بْنُ يُوسُفَ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، حَدَّثَنِي ابْنُ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمِ بنِ عبدِاللهِ، عَنْ أَبِيهِ رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: **«مَنِ ابْتَاعَ نَخْلًا بَعْدَ أَنْ تُؤَبَّرَ فَثَمَرَتُهَا لِلبَائِعِ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ المُبْتَاعُ، وَمَنِ ابْتَاعَ عَبْدًا وَلَهُ مَالٌ فَمَالُهُ لِلَّذِي بَاعَهُ، إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ المُبْتَاعُ»**.

وَعَنْ مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ عُمَرَ فِي العَبْدِ.

وقال (ج٤ ص٤٠١ ط س): وقَالَ لِي إِبْرَاهِيمُ: أَخْبَرَنَا هِشَامٌ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ أَبِي مُلَيْكَةَ يُخْبِرُ عَنْ نَافِعٍ مَوْلَى ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ قَالَ: أَيُّمَا نَخْلٍ بِيعَتْ قَدْ أُبِّرَتْ لَمْ يُذْكَرِ الثَّمَرُ فَالثَّمَرُ لِلَّذِي أَبَّرَهَا، وَكَذَلِكَ العَبْدُ وَالحَرْثُ. سمى له نافع هذه الثلاث.

حَدَّثَنَا عبدُاللهِ بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عبدِاللهِ بنِ عُمَرَ رضي الله عنهما أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: **«مَنْ بَاعَ نَخْلًا قَدْ أُبِّرَتْ فَثَمَرُهَا لِلبَائِعِ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ المُبْتَاعُ»**.

وقال مسلم رحمه الله (ج١٠ ص١٩١) مع النووي: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، وَمُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ، قَالا: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ ح وحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمِ بنِ عبدِاللهِ بنِ عُمَرَ، عَنْ عبدِاللهِ بنِ عُمَرَ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: **«مَنِ ابْتَاعَ نَخْلًا بَعْدَ أَنْ تُؤَبَّرَ، فَثَمَرَتُهَا لِلَّذِي بَاعَهَا إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ المُبْتَاعُ، وَمَنِ ابْتَاعَ عَبْدًا فَمَالُهُ لِلَّذِي بَاعَهُ، إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ المُبْتَاعُ»**.

وحَدَّثَنَاه يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، وَأَبُوبَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، قَالَ يَحْيَى: =

=أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الآخَرَانِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، بِهَذَا الإِسْنَادِ مِثْلَهُ.

وحَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، حَدَّثَنِي سَالِمُ بْنُ عبدِاللهِ بنِ عُمَرَ، أَنَّ أَبَاهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ بِمِثْلِهِ.

وقد ذكر مسلم حديث نافع عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال: «**مَنْ بَاعَ نَخْلًا قَدْ أُبِّرَتْ فَثَمَرَتُهَا لِلْبَائِعِ، إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبْتَاعُ**».

ذكره من طرق عن نافع.

قال النووي رحمه الله: هكذا روى هذا الحكم البخاري ومسلم في رواية سالم عن أبيه ابن عمر، ولم تقع هذه الزيادة في حديث نافع عن ابن عمر ولا يضر ذلك، فسالم ثقة بل هو أَجَلُّ من نافع، فروايته مقبولة، وقد أشار النسائي والدارقطني إلى ترجيح رواية نافع، وهذه إشارة مردودة. اهـ

وقال الحافظ في "الفتح" (ج٤ ص٤٠٢ ط س): واختلف على نافع وسالم في رفع ما عدا النخل، فرواه الزهري عن سالم عن أبيه مرفوعًا في قصة النخل والعبد معًا، هكذا أخرجه الْحُفَّاظ عن الزهري، وخالفهم سفيان بن حسين[1]، فزاد فيه ابن عمر عن عمر مرفوعًا لجميع الأحاديث أخرجه النسائي.

وروى مالك والليث وأيوب وعبيدالله بن عمر وغيرهم عن نافع عن ابن عمر قصة النخل، وعن ابن عمر عن عمر قصة العبد موقوفة، كذلك أخرجه أبوداود من طريق مالك بالإسنادين معًا، وسيأتي في الشرب من طريق مالك في قصة العبد موقوفة، وجزم به مسلم والنسائي والدارقطني بترجيح رواية نافع المفصلة على رواية سالم، ومال علي بن المديني والبخاري وابن عبدالبر إلى ترجيح رواية سالم، ورُوِيَ عن نافع رفع القصتين أخرجه النسائي من طريق عبدربه بن سعيد عنه وهو وهم. وقد روى عبدالرزاق عن معمر عن أيوب عن نافع قال: ما هو إلا عن عمر شأنَ العبدِ، وهذا لا يدفع قول من صحح الطريقين، وجوز أن يكون الحديث عن نافع عن ابن عمر على الوجهين. =

(١) سفيان بن حسين ضعيف في الزهري باتفاق كما في "التقريب" وهذا من روايته عن الزهري.

= وقال الحافظ أيضًا (ج٥ ص٥٢) بعد كلام: قلت: قد نقل الترمذي في "الجامع" عن البخاري تصحيح الروايتين، ونقل عنه في "العلل" ترجيح رواية سالم، وقد تقدم بيان ذلك كله واضحًا في كتاب البيوع.

وقال الحافظ في "مقدمة الفتح" ص(٣٦٠) بعد ذكره كلام الدارقطني والحديثين بإسناديهما قال: فقد أخرجه -يعني البخاري- على الوجهين، ومقصوده منه الاحتجاج بقصة النخل المؤبرة، وهي مرفوعة بلا خلاف، بدليل أنه أخرجها في أبواب المزارعة. وأما قصة العبد فأخرجها على سبيل التبع، وبيَّن ما فيها من الاختلاف فلا اعتراض عليه، والله أعلم. اهـ بتصرف.

وقال السخاوي في "فتح المغيث" (ج١ ص٢١٢): وكان سبب حكمهم عليه بذلك -أي بالوهم- كون سالم أو من دونه سلك الجادة، فإن العادة في الغالب أن الإسناد إذا انتهى إلى الصحابي قيل بعده: عن رسول الله ﷺ، فلما جاء هنا بعد الصحابي ذكر صحابي آخر، والحديث من قوله كان ظنًّا غالبًا على أن مَنْ ضَبَطَهُ هكذا أتقن ضبطًا. اهـ

قلت: قد اختلف على نافع، فرواه مالك والليث بن سعد وعبيدالله بن عمر وأيوب عن نافع عن ابن عمر عن عمر أنه قضى في العبد، ولم يذكروا قصة النخل ورووه عن ابن عمر عن النبي ﷺ في قصة النخل فقط.

ورواه عبدربه بن سعيد عن نافع عن ابن عمر مرفوعًا في قصة العبد والنخل، كما عند النسائي في "الكبرى" وابن ماجه برقم (٢٢١٢) وهو وَهَمٌ كما قال الحافظ، وتابعه سليمان بن موسى الأشدق -في "التقريب": صدوق فقيه في حديثه بعض لين وخولط قبل موته بقليل (مق ٤)- كما عند النسائي في "الكبرى".

ورواه محمد بن إسحاق عن نافع عن ابن عمر عن عمر مرفوعًا، وذكر قصة النخل والعبد، كما عند النسائي في "الكبرى" كما في "التحفة" (ج٨ ص٧٠).

ورواه ابن عون عن نافع عن عمر قصة العبد من قوله، كما عند النسائي في "الكبرى".

والمحفوظ عن نافع رواية مالك وأصحابه الذين رووه بالتفصيل، والحافظ =

١٤٦- وَأَخرَجَ مُسلِمٌ عَن سُرَيجٍ[١]، عَن عَبدِاللهِ بنِ رَجَاءٍ، عَن يُونُسَ، عَنِ الزُّهرِيِّ، عَن سَالِمٍ، عَن أَبِيهِ، قَالَ: نَفَّلَنَا رَسُولُ اللهِ نَفلًا سِوَى نَصِيبِهِ مِن الخُمُسِ فَأَصَابَنِي شَارِفٌ وَهُوَ المُهْرُ[٢].

قَالَ: قَد خَالَفَهُ ابنُ المُبَارَكِ وَابنُ وَهبٍ، وَهُمَا أَحفَظُ مِنهُ؛ رَوَيَاهُ عَن يُونُسَ، عَنِ الزُّهرِيِّ، قَالَ: بَلَغَنِي عَن ابنِ عُمَرَ.

وَالقَولُ قَولُهُمَا؛ وَلَو كَانَ الزُّهرِيُّ سَمِعَهُ مِن سَالِمٍ لَم يُكَنِّ غَيرَ اسمِهِ مِثلَهُ.

=والسخاوي يرجحان رواية نافع.

قال الحافظ في "النكت" (ج٢ ص٧١٤) بعد أن ذكر إعلال أبي حاتم لحديث رواه حماد بن سلمة عن عكرمة عن خالد عن ابن عمر مرفوعًا: «**من باع عبدًا وله مال..**» وأن بعض الثقات رووه عن عكرمة عن الزهري عن ابن عمر، فعاد الحديث إلى الزهري، وإنما رواه عن سالم بن عبدالله بن عمر عن أبيه. قال الحافظ: وهو معلول، يعني لأن نافعًا رواه عن ابن عمر فجعل مسألة بيع العبد عن عمر ﷺ، ومسألة النخل عن النبي ﷺ. قال النسائي: سالم أجل من نافع، ولكن القول في هذا قول نافع. وكذا قال علي بن المديني والدارقطني. اهـ وبمعناه قال السخاوي في "فتح المغيث" (ج١ ص٢٦٢).

ويستفاد هذا الترجيح من كلام الحافظ في "المقدمة" أيضًا، والله أعلم.

١٤٦- **الحديث السادس والأربعون بعد المائة:** قال مسلم رحمه الله (ج١٢ ص٥٦) مع النووي متابعة: وحَدَّثَنَا سُرَيْجُ بْنُ يُونُسَ، وَعَمْرٌو النَّاقِدُ، وَاللَّفْظُ لِسُرَيْجٍ، قَالا: حَدَّثَنَا عبدالله بْنُ رَجَاءٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: نَفَّلَنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ نَفَلًا سِوَى نَصِيبِنَا مِنَ الخُمْسِ، فَأَصَابَنِي شَارِفٌ، (وَالشَّارِفُ: =

---

(١) في الأصلين (شريح) بالشين المعجمة، وصوابه (سريج) بالسين المهملة كما في مسلم.

(٢) في (ز): بدل المهر المسن، وهو الذي في مسلم.

١٤٧- وَأَخرَجَ مُسلِمٌ حَدِيثَ عُبَيدِاللهِ[1] وَمُوسَى الجُهَنِيِّ، عَن نَافِعٍ، عَن ابنِ عُمَرَ: «صَلاةٌ فِي مَسجِدِي»، وَأَتبَعَهُ بِمَعمَرٍ عَن أَيُّوبَ، عَن نَافِعٍ.

وَلَيسَ بِمَحفُوظٍ عَن أَيُّوبَ، وَخَالَفَهُم ابنُ جُرَيجٍ وَلَيثٌ رَوَيَاهُ عَن نَافِعٍ، عَن إِبرَاهِيمَ بنِ عَبدِاللهِ بنِ مَعبَدٍ، عَن مَيمُونَةَ.

وَأَخرَجَ القَولَينِ، وَلَم يُخرِجْهُ البُخَارِيُّ مِن رِوَايَةِ نَافِعٍ بِوَجهٍ.

=المُسِنُّ الكَبِيرُ.

وحَدَّثَنَا هَنَّادُ بْنُ السَّرِيِّ، حَدَّثَنَا ابْنُ المُبَارَكِ ح وحَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، كِلاهُمَا عَنْ يُونُسَ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، قَالَ: بَلَغَنِي عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: نَفَّلَ رَسُولُ اللهِ ﷺ سَرِيَّةً بِنَحْوِ حَدِيثِ ابْنِ رَجَاءٍ.

لم يُجِبِ النووي عن هذا، ولعل مسلمًا رحمه الله ذكر الطريق المتصلة والتي فيها مبهم لبيان علة الحديث كما وعد بذلك في «المقدمة»، فعلى هذا فالحديث المتصل شاذٌّ، والمحفوظ هو المرسل، والله أعلم.

١٤٧- **الحديث السابع والأربعون بعد المائة:** قال مسلم رحمه الله (ج٩ ص١٦٥): وحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، وَمُحَمَّدُ بْنُ المُثَنَّى، قَالا: حَدَّثَنَا يَحْيَى وَهُوَ القَطَّانُ، عَنْ عُبَيْدِاللهِ، قَالَ: أَخْبَرَنِي نَافِعٌ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**صَلاةٌ فِي مَسْجِدِي هَذَا أَفْضَلُ مِنْ أَلفِ صَلاةٍ فِيمَا سِوَاهُ، إِلَّا المَسْجِدَ الحَرَامَ**».

وحَدَّثَنَا أبوبَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ، وَأَبوأُسَامَةَ ح وحَدَّثَنَاه ابْنُ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي ح وحَدَّثَنَاه مُحَمَّدُ بْنُ المُثَنَّى، حَدَّثَنَا عبدُالوَهَّابِ، كُلُّهُمْ عَنْ عُبَيْدِاللهِ بِهَذَا الإِسْنَادِ، وحَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى، أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ، عَنْ مُوسَى الجُهَنِيِّ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ بِمِثْلِهِ.

وحَدَّثَنَاه ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا عبدالرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، =

---

(١) في الأصلين: (عبدالله)، والمثبت هو الصواب.

=عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِهِ.

وحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، وَمُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ، جَمِيعًا عَنِ اللَّيْثِ بنِ سَعْدٍ، قَالَ قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بنِ عبدِاللهِ بنِ مَعبدٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ: إِنَّ امْرَأَةً اشْتَكَتْ شَكْوَى فَقَالَتْ: إِنْ شَفَانِي اللهُ لأَخْرُجَنَّ فَلأُصَلِّيَنَّ فِي بَيْتِ المَقْدِسِ، فَبَرَأَتْ ثُمَّ تَجَهَّزَتْ تُرِيدُ الخُرُوجَ، فَجَاءَتْ مَيْمُونَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ تُسَلِّمُ عَلَيْهَا فَأَخْبَرَتْهَا ذَلِكَ، فَقَالَتْ: اجْلِسِي فَكُلِي مَا صَنَعْتِ، وَصَلِّي فِي مَسْجِدِ الرَّسُولِ ﷺ فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «**صَلاةٌ فِيهِ أَفْضَلُ مِنْ أَلْفِ صَلاةٍ فِيمَا سِوَاهُ مِنَ المَسَاجِدِ، إِلَّا مَسْجِدَ الكَعْبَةِ**».

قال النووي رَحِمَهُ اللهُ عقب حديث ميمونة: هذا الحديث مما أنكر على مسلم بسبب إسناده، قال الحفَّاظ: ذكر ابن عباس فيه وَهَمٌ، وصوابه عن إبراهيم بن عبدالله، عن ميمونة، هكذا هو المحفوظ من رواية الليث وابن جريج، عن نافع، عن إبراهيم بن عبدالله، عن ميمونة، من غير ذكر ابن عباس، وكذلك رواه البخاري في «صحيحه»[١] عن الليث، عن نافع، عن إبراهيم، عن ميمونة، ولم يذكر ابن عباس.

قال الدارقطني في كتاب «العلل»: وقد رواه بعضهم عن ابن عباس عن ميمونة وليس يثبت.

وقال البخاري في «تاريخه الكبير»[٢]: إبراهيم بن عبدالله بن معبد بن عباس بن عبدالمطلب عن أبيه وميمونة... وذكر حديثه هذا من طريق الليث وابن جريج ولم يذكر فيه ابن عباس. ثم قال: وقال لنا المكي: عن ابن جريج أنه سمع نافعًا أن إبراهيم بن معبد حدثه أن ابن عباس حدثه عن ميمونة. قال البخاري: ولا يصح فيه ابن عباس. =

---

(١) تقدم نفي الدارقطني رواية البخاري له من رواية نافع، وهكذا النابلسي لم يعزه إلى البخاري من حديث ميمونة، وقد بحثت عنه في البخاري في مظانه فما وجدته.

(٢) (ج٢ ص٣٠٢).

= قال القاضي عياض: قال بعضهم: صوابه إبراهيم بن عبدالله بن معبد[1] بن عباس أنه قال: إن امرأة اشتكت، قال القاضي: وقد ذكر مسلم قبل هذا في هذا الباب حديث عبيدالله عن نافع عن ابن عمر، وحديث موسى الجهني عن نافع عن ابن عمر، حدث به أيوب عن نافع عن ابن عمر، وهذا مما استدركه الدارقطني على مسلم، وقال: ليس بمحفوظ عن أيوب. وعلَّلَ الحديث عن نافع بذلك، وقال: قد خالفهم الليث وابن جريج؛ فروياه عن إبراهيم بن معبد عن ميمونة، وقد ذكر مسلم الروايتين، ولم يذكر البخاري في «صحيحه» رواية نافع بوجه، وقد ذكر البخاري في «تاريخه» رواية عبيدالله وموسى عن نافع قال: والأول أصح، يعني رواية إبراهيم بن عبدالله عن ميمونة، كما قال الدارقطني، والله أعلم.

قلت: ويحتمل صحة الروايتين جميعًا كما فعله مسلم، وليس هذا الاختلاف المذكور مانعًا من ذلك، ومع هذا فالمتن صحيح بلا خلاف، والله أعلم. اهـ

وقال الإمام البخاري رحمه الله في «التاريخ الكبير» (ج١ ص٣٠٢): وقال لنا عبدالله بن صالح: حدثني الليث، قال: حدثني نافع، عن إبراهيم بن عبدالله بن معبد بن عباس، عن ميمونة قالت: سمعت النبي ﷺ يقول: «**صَلَاةٌ فِي مَسْجِدِي هَذَا أَفْضَلُ مِنْ أَلْفِ صَلَاةٍ فِيمَا سِوَاهُ، إِلَّا مَسْجِدَ الْكَعْبَةِ**».

وقال لنا أبوعاصم: عن ابن جريج، عن نافع، عن إبراهيم بن معبد، عن ميمونة، عن النبي ﷺ.

وقال المكي: عن ابن جريج، سمع نافعًا، أن إبراهيم بن عبدالله بن معبد حدثه أن ابن عباس حدثه، عن ميمونة، عن النبي ﷺ. ولا يصح فيه ابن عباس.

وقال لنا مسدد: عن بِشرِ بن الْمُفَضَّلِ، عن عبيدالله، عن نافع عن عبدالله، =

---

(١) يؤيد هذا أن في «مسند أحمد» (ج٦ ص٣٣٣) من حديث ليث بن سعد قال: ثنا نافع، عن إبراهيم بن عبدالله بن معبد بن عباس، أنه قال: إن امرأة اشتكت، فذكر حديث ميمونة ولم يذكر فيه ابن عباس.

١٤٨- وَأَخرَجَ مُسلِمٌ حَدِيثَ عَمْرِو بنِ يَحيَى[١]، عَن أَبي الحُبَابِ، عَن ابنِ عُمَرَ، صَلَّى عَلَى حِمَارٍ.

وَخَالَفَهُ أَبُوبَكرِ بنُ عُمَرَ، عَن أَبِي الحُبَابِ، فَقَالَ: عَلَى البَعِيرِ.

وَكَذَلِكَ قَالَ جَابِرٌ وَغَيرُهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

وَأَخرَجَهُمَا مُسلِمٌ، وَلَم يُخرِجِ البُخَارِيُّ حَدِيثَ عَمْرِو بنِ يَحيَى، وَأَخرَجَ الآخَرَ، وَمَنْ رَوَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى عَلَى حِمَارٍ فَهُوَ وَهَمٌ، وَالصَّوَابُ مِن فِعلِ أَنَسٍ، وَاللهُ أَعلَمُ.

=عن النبي ﷺ مثله.

وقال لنا مسدد: عن يحي، عن موسى الجهني، سمع نافعًا، سمع عبدالله بن عمر، سمع النبي ﷺ مثله، والأول أصح. اهـ

وذكر الحديث الإمام النسائي (ج٥ ص١٦٨) من طريق موسى بن عبدالله الجهني ثم قال: لا أعلم أحدًا روى هذا الحديث عن نافع عن عبدالله بن عمر غير موسى الجهني، وخالفه ابن جريج وغيره ثم ذكر الحديث من طريق ابن جريج.

وأقول: حديث نافع عن ابن عمر ظاهره السلامة، فقد رواه عن نافع عبيدُالله بنُ عمر وموسى الجهنيُّ وأيوبُ كما تقدم عند مسلم، وتابع نافعًا عن ابن عمر عطاءُ بن أبي رباح كما عند أحمد (ج٢ ص٢٩)، والظاهر صحته وصحة رواية نافع عن إبراهيم بن عبدالله عن ميمونة، كما قاله البخاري، والله أعلم.

١٤٨- **الحديث الثامن والأربعون بعد المائة:** قال مسلم رحمه الله (ج٥ ص٢٠٩) مع النووي: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ عَمْرِو بنِ يَحْيَى المَازِنِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بنِ يَسَارٍ[٢]، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يُصَلِّي =

---

(١) في (ب): نافع بن يحي، والصواب: عمرو بن يحي كما في (ز) وكما تراه في سند مسلم.

(٢) هو أبوالحباب كما في "التقريب".

=عَلَى حِمَارٍ وَهُوَ مُوَجِّهٌ إِلَى خَيْبَرَ.

وحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ أَبِي بَكْرِ بنِ عُمَرَ بنِ عبدالرَّحْمَنِ بنِ عبدِاللهِ بنِ عُمَرَ بنِ الخَطَّابِ، عَنْ سَعِيدِ بنِ يَسَارٍ، أَنَّهُ قَالَ: كُنْتُ أَسِيرُ مَعَ ابْنِ عُمَرَ بِطَرِيقِ مَكَّةَ، قَالَ سَعِيدٌ: فَلَمَّا خَشِيتُ الصُّبْحَ نَزَلْتُ فَأَوْتَرْتُ، ثُمَّ أَدْرَكْتُهُ فَقَالَ لِي ابْنُ عُمَرَ: أَيْنَ كُنْتَ؟ فَقُلْتُ لَهُ: خَشِيتُ الفَجْرَ فَنَزَلْتُ فَأَوْتَرْتُ، فَقَالَ عبدُاللهِ: أَلَيْسَ لَكَ فِي رَسُولِ اللهِ ﷺ أُسْوَةٌ؟ فَقُلْتُ: بَلَى، وَاللهِ! قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كَانَ يُوتِرُ عَلَى البَعِيرِ.

قال النووي رحمه الله ص(٣١١) بعد قوله (يصلي على حمار): قال الدارقطني وغيره: هذا غلط من عمرو بن يحيى المازني، قالوا: وإنما المعروف في صلاة النبي ﷺ على راحلته أو على البعير، والصواب أن الصلاة على الحمار من فعل أنس، كما ذكره مسلم بعد هذا، ولهذا لم يذكر البخاري حديث عمرو. هذا كلام الدارقطني ومتابعيه، وفي الحكم بتغليط رواية عمرو نظر؛ لأنه ثقة نقل شيئًا محتملًا، فلعله كان الحمار مرة والبعير مرة أو مرات، لكن قد يقال: إنه شاذٌّ؛ فإنه مخالف لرواية الجمهور في البعير والراحلة، والشاذ مردود، وهو المخالف للجماعة، والله أعلم. اهـ

والحديث ذكره الإمام الذهبي في «الميزان» في ترجمة عمرو بن يحيى أنه مما أنكر عليه.

وقال الإمام النسائي رحمه الله (ج٢ ص٤٧) بعد ذكره حديث عمرو بن يحيى ثم ذكره من فعل أنس.

قال أبوعبدالرحمن: لا نعلم أحدًا تابع عمرو بن يحيى على قوله: يصلي على حمار. وحديث يحيى بن سعيد عن أنس الصواب موقوف، والله سبحانه وتعالى أعلم. اهـ

وقد روى هذا الحديث عن ابن عمر نافعٌ، وسعيدُ بنُ جبير، وسعيدُ بن يسار في رواية عنه، وعبدُالله بن دينار، وسالمُ بن عبدالله كما في «صحيح مسلم». وليس في روايتهم (يصلي على حمار)، لكن في رواية بعضهم (ناقته)، وبعضهم (البعير)، وبعضهم (الراحلة). =

١٤٩ - وَأَخرَجَ مُسلِمٌ مِن حَدِيثِ أَبِي الزُّبَيرِ عَن ابنِ عُمَرَ، سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَنهَى عَن نَبِيذِ الجَرِّ وَالدُّبَّاءِ وَالمُزَفَّتِ.

وَقَد خَالَفَهُ نَافِعٌ، رَوَاهُ عَن نَافِعٍ أَيُّوبُ، وَعُبَيدُاللهِ، وَيَحيَى بنُ سَعِيدٍ، وَمَالِكٌ، وَاللَّيثُ: أَنَّهُ سَأَلَ النَّاسَ مَاذَا [قَالَ][1] رَسُولُ اللهِ ﷺ؟

وَأَخرَجَهُمَا جَمِيعًا مُسلِمٌ، وَلَم يُخرِجِ البُخَارِيُّ وَاحِدًا مِنهُمَا.

= والراحلة عند العرب كما في «لسان العرب» (ج٣ ص٢٩٤): كل بعير نجيب سواء كان ذكرًا أو أنثى. اهـ

فعُلِمَ بهذا شذوذ عمرو بن يحيى في ذكره الحمار، كما قاله النووي رحمه الله في آخر بحثِهِ، والله أعلم.

١٤٩- **الحديث التاسع والأربعون بعد المائة:** قال مسلم رحمه الله (ج١٣ ص١٦٣) مع النووي: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ خَطَبَ النَّاسَ فِي بَعْضِ مَغَازِيهِ، قَالَ ابْنُ عُمَرَ: فَأَقْبَلتُ نَحْوَهُ، فَانْصَرَفَ قَبْلَ أَنْ أَبْلُغَهُ، فَسَأَلْتُ مَاذَا قَالَ؟ قَالُوا: نَهَى أَنْ يُنْتَبَذَ فِي الدُّبَّاءِ وَالْمُزَفَّتِ.

وقال ص(١٦٦) متابعة: وحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا عَبدُالرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي أبوالزُّبَيْرِ، أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عُمَرَ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَنْهَى عَنِ الجَرِّ وَالدُّبَّاءِ وَالْمُزَفَّتِ.

قَالَ أبوالزُّبَيْرِ: وَسَمِعْتُ جَابِرَ بنَ عبدِاللهِ يَقُولُ: نَهَى رَسُولُ اللهِ ﷺ عَنِ الجَرِّ وَالْمُزَفَّتِ وَالنَّقِيرِ، وَكَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ إِذَا لَمْ يَجِدْ شَيْئًا يُنْتَبَذُ لَهُ فِيهِ نُبِذَ لَهُ فِي تَوْرٍ مِنْ حِجَارَةٍ.

هذا الحديث من الأحاديث التي لم يجب عنها النووي رحمه الله، والظاهر أن الإمام مسلمًا ذكره ليُبيِّن علَّته، والدليل على ذلك أنه قد ذكره من حديث ثابت (ج١٣ =

---

[1] ما بين المعكوفين ليس في (ب)، والصواب إثباته كما في (ز) و«صحيح مسلم».

١٥٠ - وَأَخرَجَا جَمِيعًا حَدِيثَ أَبِي بِشرٍ، عَن سَعِيدِ بنِ جُبَيرٍ، عَن ابنِ عُمَرَ: لَعَنَ مَن اتَّخَذَ شَيئًا فِيهِ الرُّوحُ غَرَضًا، وَهُوَ الصَّحِيحُ.

فَإِن قَالَ قَائِلٌ: فَقَد خَالَفَهُ عَدِيُّ بنُ ثَابِتٍ، عَن سَعِيدٍ، عَن ابنِ عَبَّاسٍ؟ قِيلَ لَهُ: لَم يُتَابَع عَدِيٌّ عَلَى قَولِهِ.

=ص١٦٤) وفيه: قَالَ: قُلتُ لابنِ عُمَرَ: نَهَى رَسُولُ اللهِ ﷺ عَنْ نَبِيذِ الجَرِّ؟ قَالَ: فَقَالَ: قَدْ زَعَمُوا ذَاكَ. قُلتُ: أَنَهَى عَنْهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ؟ قَالَ: قَدْ زَعَمُوا ذَاكَ.

وهكذا أيضًا رواه الإمام أحمد في «مسنده»[١] (ج١ ص٢٧) فقال: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ شُعْبَةَ، حَدَّثَنِي سَلَمَةُ بْنُ كُهَيْلٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا الحَكَمِ، قَالَ: سَأَلْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ رضي الله عنه، فذكر الحديث وفيه: سَأَلْتُ ابْنَ عُمَرَ رضي الله عنه فَحَدَّثَ عَنْ عُمَرَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ الدُّبَّاءِ وَالمُزَفَّتِ.

والحديث رجاله رجال الصحيح، وأبوالحكم هو عمران بن الحارث السلمي.

فهذان الطريقان إلى ابن عمر مع سائر الطرق التي ليس فيها تصريح ابن عمر بالسماع؛ تدل على أن ابن عمر إنما سمعه مِن غيرِهِ من الصحابة، وزيادة على هذا فإن ابن معين رحمه الله ينفي سماع أبي الزبير من ابن عمر كما في «تهذيب التهذيب».

وأما تصريح أبي الزبير بالسماع في «صحيح مسلم» فلعله وَهَمٌ مِن بعض الرواة.

هذا الانتقاد الذي وجهه الحافظ الدارقطني مِن حيث السند، وأما المتن فهو صحيح، وهو مرسل صحابي ومراسيل الصحابة مقبولة على الصحيح.

١٥٠- **الحديث الخمسون بعد المائة**: قال البخاري رحمه الله (ج٩ ص٦٤٢): حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يَعْقُوبَ، أَخْبَرَنَا إِسْحَاقُ بْنُ سَعِيدِ بنِ عَمْرٍو، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّهُ سَمِعَهُ =

---

(١) وهكذا رواه في «مسنده» (ج٢ ص٧٨) فقال: حدَّثنا محمَّد بن جعفرٍ، حدَّثنا شعبة، عن ثابتٍ، سألت ابن عمر عن نبيذ الجرِّ: أهل نهى عنه رسول الله ﷺ؟ قال: زعموا ذلك. فقلت: النَّبيُّ ﷺ نهى؟ فقال: قد زعموا ذلك. فقلت: أنت سمعته منه؟ فقال: قد زعموا ذلك. فصرفه الله عنِّي، وكان إذا قيل لأحدٍ: أنت سمعته؟ غضب وهمَّ يخاصمه.

وَقَد تَابَعَ أَبَا بِشرٍ الْمِنْهَالُ بنُ عَمرٍو وَسَعِيدُ بنُ عَمرٍو[1]، عَن سَعِيدِ بنِ جُبَيرٍ، عَن ابنِ عُمَرَ، فَالحُكْمُ لَهُم عَلَى عَدِيٍّ، وَحَدِيثُ عَدِيٍّ وَهَمٌ، وَاللهُ أَعلَمُ.

=يُحَدِّثُ عَنِ ابْنِ عُمَرَ ﵁ أَنَّهُ دَخَلَ عَلَى يَحْيَى بنِ سَعِيدٍ، وَغُلامٌ مِنْ بَنِي يَحْيَى رَابِطٌ دَجَاجَةً يَرْمِيهَا، فَمَشَى إِلَيْهَا ابْنُ عُمَرَ حَتَّى حَلَّهَا، ثُمَّ أَقْبَلَ بِهَا وَبِالغُلامِ مَعَهُ: فَقَالَ ازْجُرُوا غُلامَكُمْ عَنْ أَنْ يَصْبِرَ هَذَا الطَّيْرَ لِلقَتْلِ؛ فَإِنِّي سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى أَنْ تُصْبَرَ بَهِيمَةٌ أَوْ غَيْرُهَا لِلقَتْلِ.

-حَدَّثَنَا أبوالنُّعْمَانِ، حَدَّثَنَا أبوعَوَانَةَ، عَنْ أَبِي بِشْرٍ، عَنْ سَعِيدِ بنِ جُبَيْرٍ، قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ ابْنِ عُمَرَ فَمَرُّوا بِفِتْيَةٍ أَوْ بِنَفَرٍ نَصَبُوا دَجَاجَةً يَرْمُونَهَا، فَلَمَّا رَأَوا ابْنَ عُمَرَ تَفَرَّقُوا عَنْهَا، وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: مَنْ فَعَلَ هَذَا؟! إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَعَنَ مَنْ فَعَلَ هَذَا.

تَابَعَهُ سُلَيْمَانُ، عَنْ شُعْبَةَ، حَدَّثَنَا المِنْهَالُ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، لَعَنَ النَّبِيُّ ﷺ مَنْ مَثَّلَ بِالحَيَوَانِ.

وَقَالَ عَدِيٌّ: عَنْ سَعِيدٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

وقال مسلم ﵀ (ج١٣ ص١٠٨): وحَدَّثَنَا عُبَيْدُاللهِ بْنُ مُعَاذٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَدِيٍّ، عَنْ سَعِيدِ بنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «**لا تَتَّخِذُوا شَيْئًا فِيهِ الرُّوحُ غَرَضًا**».

وحَدَّثَنَاه مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، وَعبدُالرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، عَنْ شُعْبَةَ بِهَذَا الإِسْنَادِ مِثْلَهُ.

وحَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ، وَأبوكَامِلٍ وَاللَّفْظُ لأَبِي كَامِلٍ، قَالا: حَدَّثَنَا أبوعَوَانَةَ، عَنْ أَبِي بِشْرٍ، عَنْ سَعِيدِ بنِ جُبَيْرٍ، قَالَ: مَرَّ ابْنُ عُمَرَ بِنَفَرٍ قَدْ نَصَبُوا دَجَاجَةً يَتَرَامَوْنَهَا، فَلَمَّا رَأَوا ابْنَ عُمَرَ تَفَرَّقُوا عَنْهَا، فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: مَنْ فَعَلَ هَذَا؟! إِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ لَعَنَ مَنْ فَعَلَ هَذَا. =

---

[1] في الأصلين: فضل بن عمرو، وصوابه: سعيد بن عمرو، وهو يرويه عن ابن عمر كما في «الصحيح».

= وحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، أَخْبَرَنَا أبوبِشْرٍ، عَنْ سَعِيدِ بنِ جُبَيْرٍ، قَالَ: مَرَّ ابْنُ عُمَرَ بِفِتْيَانٍ مِنْ قُرَيْشٍ قَدْ نَصَبُوا طَيْرًا وَهُمْ يَرْمُونَهُ، وَقَدْ جَعَلُوا لِصَاحِبِ الطَّيْرِ كُلَّ خَاطِئَةٍ مِنْ نَبْلِهِمْ، فَلَمَّا رَأَوْا ابْنَ عُمَرَ تَفَرَّقُوا، فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: مَنْ فَعَلَ هَذَا؟ لَعَنَ اللهُ مَنْ فَعَلَ هَذَا، إِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ لَعَنَ مَنِ اتَّخَذَ شَيْئًا فِيهِ الرُّوحُ غَرَضًا. اهـ

قال الحافظ رحمه الله في «مقدمة الفتح» ص(٣٧٧ ط س) بعد ذكره كلام الدارقطني: قلت: قد ذكر البخاري حديث عدي تعليقًا، ووصله مسلم، وعندي أنه حديث آخر غير حديث أبي بشر لاختلاف المتنين لفظًا ومعنى. اهـ

أقول: ألفاظهما متقاربة، ومعناهما متقارب، وهكذا سببهما ورواية المحدثين للحديث بالمعنى معروف من أقوالهم ومن أحاديثهم، فحديث ابن عباس كما في مسلم: «**لَا تَتَّخِذُوا شَيْئًا فِيهِ الرُّوحُ غَرَضًا**». وحديث ابن عمر أن رسول الله ﷺ لعن من اتخذ شيئًا فيه الروح غرضًا. وعند البخاري أيضًا من حديث ابن عمر نهى أن تصبر بهيمة وغيرها للقتل. وهكذا عند أبي عوانة (ج٥ ص١٩٧).

فالظاهر هو ترجيح حديث أبي بشر وهو جعفر بن إياس، والمنهال بن عمرو اللذين يرويانه عن سعيد بن جبير.

ويتابعهما محمد بن أبي عمرة كما في «التاريخ الكبير» للبخاري (ج١ ص٢٠٦)، ثم عرف أنه مجهول العين كما في «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (ج٨ ص٥٤)، فلم يذكر عنه راويًا سوى معان بن رفاعة ولم يوثقه أحدٌ.

ويتابعهما أيضًا داود بن أبي القصاف عند الطبراني في «الصغير» (ج١ ص١٤٧).

وقد تابعهما متابعة قاصرة سعيد بن عمرو، وتابع سعيد بن جبير متابعة تامة فرواه عن ابن عمر كما في «صحيح البخاري».

أما البخاري فعذره أنه إنما ذكره تعليقًا، ولعله ذكره ليبيّن الاختلاف فيه على سعيد بن جبير، وأما مسلم فإنه ذكره مسندًا أصلًا بالنسبة لحديث سعيد بن جبير، =

١٥١ - وَأَخرَجَ مُسلِمٌ حَدِيثَ إِسمَاعِيلَ بنِ أَبِي خَالِدٍ، عَن أَبِي إِسحَاقَ[١]، عَن سَعِيدِ بنِ جُبَيرٍ، عَن ابنِ عُمَرَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَمَعَ بَينَ المَغرِبِ وَالعِشَاءِ بِجَمْعٍ.

قَالَ: هَذَا عِندِي وَهَمٌ مِن إِسمَاعِيلَ؛ وَقَد خَالَفَهُ جَمَاعَةٌ: شُعبَةُ وَالثَّورِيُّ وَإِسرَائِيلُ وَغَيْرُهُمْ؛ رَوَوْهُ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَن عَبْدِاللهِ بنِ مَالِكٍ عَنِ ابنِ عُمَرَ. وَإِسْمَاعِيلُ وَإِن كَانَ ثِقَةً فَهَؤُلاءِ أَقوَمُ مِنهُ لِحَدِيثِ أَبِي إِسحَاقَ، وَاللهُ أَعلَمُ.

=وشاهدًا لحديث أنس، وإن فعل مسلم رحمه الله ليذكرنا بما قاله شيخ الإسلام ابن تيمية في «التوسل والوسيلة» ص (٨٦): ولا يبلغ تصحيح مسلم تصحيح البخاري -إلى أن قال:- ولهذا كان جمهور ما أنكر على البخاري مما صححه يكون قوله فيه راجحًا على قول من نازعه، بخلاف مسلم فإنه نوزع في عدة أحاديث مما أخرجها وكان الصواب فيها مع من نازعه... ثم ذكر أمثلة لذلك. اهـ المراد منه.

١٥١- **الحديث الحادي والخمسون بعد المائة:** قال مسلم رحمه الله متابعة (ج٩ ص٣٦) مع النووي: وحَدَّثَنَا أبوبَكْرِ بْنُ أبي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَبدُاللهِ بْنُ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أبي خَالِدٍ، عَنْ أبي إِسْحَاقَ، قَالَ: قَالَ سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ: أَفَضْنَا مَعَ ابْنِ عُمَرَ حَتَّى أَتَيْنَا جَمْعًا، فَصَلَّى بِنَا المَغْرِبَ وَالعِشَاءَ بِإِقَامَةٍ وَاحِدَةٍ، ثُمَّ انْصَرَفَ فَقَالَ: هَكَذَا صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ في هَذَا المَكَانِ.

قال النووي رحمه الله بعد ذكره كلام الدارقطني: وجوابه ما سبق بيانه مرات في نظائره، أنه يجوز أن أبا إسحاق سمعه بالطريقين فرواه بالوجهين وكيف كان، فالمتن صحيح لا مقدح فيه، والله أعلم. اهـ

والحديث رواه الترمذي (ج٢ ص١٠١) ط هندية مع «التحفة» من طريق سفيان عن أبي إسحاق عن عبدالله بن مالك أن ابن عمر صلى بجمع... وذكر الحديث. ومن =

---

[١] ليس في (ب) أبي إسحاق، والصواب إثباته كما في (ز) وكما تراه في سند مسلم.

١٥٢ - وَأَخرَجَا جَمِيعًا حَدِيثَ مُوسَى بنِ عُقبَةَ، عَن أَبِي النَّضرِ مَولى عُمَرَ قَالَ: كَتَبَ إِلَيهِ ابنُ أَبِي أَوفَى فَقَرَأتُهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «**لا تَمَنَّوا لِقَاءَ العَدُوِّ، وَإِذَا لَقِيتُمُوهُم فَاصبِرُوا، وَاعلَمُوا أَنَّ الجَنَّةَ تَحتَ ظِلالِ السُّيُوفِ**».

وَهُوَ صَحِيحٌ وَحُجَّةٌ فِي جَوازِ الإِجَازَةِ وَالْمُكَاتَبَةِ؛ لأَنَّ أَبَا النَّضرِ لَم يَسمَع مِن ابنِ أَبِي أَوفَى، وَإِنَّمَا رَآهُ فِي كِتَابِهِ، وَبِاللهِ التَّوفِيقُ.

=حديث إسماعيل بن أبي خالد عن أبي إسحاق عن سعيد بن جبير عن ابن عمر... الحديث. ثم قال الترمذي: قال محمد بن بشار قال يحي: والصواب حديث سفيان... إلى أن قال الترمذي: حديث ابن عمر في رواية سفيان أصح من رواية إسماعيل بن أبي خالد وحديث سفيان حديث حسن صحيح.

قال: وروى إسرائيل هذا الحديث عن أبي إسحاق عن عبدالله وخالد ابني مالك عن ابن عمر.

وحديث سعيد بن جبير عن ابن عمر هو حديث حسن صحيح أيضًا، رواه سلمة بن كهيل[1] عن سعيد بن جبير.

وأما أبوإسحاق فرواه عن عبدالله وخالد ابني مالك عن ابن عمر. اهـ

فالإمام الترمذي ويحي بن سعيد وهو القطان يريان ما يراه الدارقطني من أن الصواب عن أبي إسحاق عن عبدالله بن مالك عن ابن عمر، ولعل مسلمًا رحمه الله ذكره ليبيّن علّته، والله أعلم.

١٥٢- **الحديث الثاني والخمسون بعد المائة**: قال البخاري رحمه الله (ج٦ ص١٥٦ ط س) مع «الفتح»: حَدَّثَنَا يُوسُفُ بْنُ مُوسَى، حَدَّثَنَا عَاصِمُ بْنُ يُوسُفَ اليَرْبُوعِيُّ، حَدَّثَنَا أبوإِسْحَاقَ الفَزَارِيُّ، عَنْ مُوسَى بنِ عُقْبَةَ، قَالَ: حَدَّثَنِي سَالِمٌ أبوالنَّضْرِ مَوْلَى عُمَرَ بنِ عُبَيْدِاللهِ، كُنْتُ كَاتِبًا لَهُ قَالَ: كَتَبَ إِلَيْهِ عَبدُاللهِ بْنُ أَبِي أَوْفَى =

---

(١) حديث سلمة بن كُهَيْلٍ رواه النسائي (ج٥ ص٢١٠).

=حِينَ خَرَجَ إِلَى الحَرُورِيَّةِ، فَقَرَأْتُهُ فَإِذَا فِيهِ: إِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ فِي بَعْضِ أَيَّامِهِ الَّتِي لَقِيَ فِيهَا العَدُوَّ انْتَظَرَ حَتَّى مَالَتِ الشَّمْسُ، ثُمَّ قَامَ فِي النَّاسِ فَقَالَ: «**لا تَمَنَّوْا لِقَاءَ العَدُوِّ، وَسَلُوا اللهَ العَافِيَةَ، فَإِذَا لَقِيتُمُوهُمْ فَاصْبِرُوا، وَاعْلَمُوا أَنَّ الجَنَّةَ تَحْتَ ظِلالِ السُّيُوفِ**»، ثُمَّ قَالَ: «**اللَّهمَّ مُنْزِلَ الكِتَابِ، وَمُجْرِيَ السَّحَابِ، وَهَازِمَ الأَحْزَابِ، اهْزِمْهُمْ وَانْصُرْنَا عَلَيْهِمْ**».

وَقَالَ مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ: حَدَّثَنِي سَالِمٌ أبوالنَّضْرِ، كُنْتُ كَاتِبًا لِعُمَرَ بنِ عُبَيْدِاللهِ فَأَتَاهُ كِتَابُ عبدِاللهِ بنِ أَبِي أَوْفَى رضي الله عنهما: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «**لا تَمَنَّوْا لِقَاءَ العَدُوِّ**».

وقال مسلم رحمه الله (ج١٢ ص٤٥): وحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا عبدالرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ، عَنْ أَبِي النَّضْرِ، عَنْ كِتَابِ رَجُلٍ مِنْ أَسْلَمَ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ يُقَالُ لَهُ عبدُاللهِ بْنُ أَبِي أَوْفَى، فَكَتَبَ إِلَى عُمَرَ بنِ عُبَيْدِاللهِ حِينَ سَارَ إِلَى الحَرُورِيَّةِ يُخْبِرُهُ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ... وذكر الحديث.

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله في "مقدمة الفتح" ص (٣٦١ ط س) بعد ذكره كلام الدارقطني: قلت: فلا علة فيه، لكنه ينبني على أن شرط المكاتبة هل هو من المكاتب إلى المكتوب إليه فقط، أم كل مَن عرف الخط روى به وإن لم يكن مقصودًا بالكتابة إليه؟ الأول: هو المتبادر إلى الفهم من المصطلح، وأما الثاني: فهو عندهم من صور الْوِجَادَةِ، لكن يمكن أن يقال هنا أن رواية أبي النضر هنا تكون عن مولاه عمر بن عبيدالله عن كتاب ابن أبي أوفى إليه، ويكون أخذه لذلك عن مولاه عرضًا؛ لأنه قرأه عليه؛ لأنه كان كاتبه، فتصير والحالة هذه من الرواية بالمكاتبة، كما قال الدارقطني، والله أعلم.اهـ

هكذا قال الحافظ رحمه الله وفي "الفتح" (ج٦ ص٣٤) قال: إنه الظاهر.

وأقول: الذي يظهر لي أن رواية أبي النضر ليست عن مولاه، بل هي عن كتاب عبدالله بن أبي أوفى كما في "صحيح مسلم" (ج١٢ ص٤٦)؛ فإن فيه عن أبي النضر عن كتاب رجل من أسلم من أصحاب النبي ﷺ يقال له عبدالله بن أبي أوفى، فكتب إلى عمر بن عبيدالله حين سار إلى الحرورية يخبره أن رسول الله ﷺ... =

١٥٣ - وَأَخرَجَ مُسلِمٌ حَدِيثَ القَعْنَبِيِّ عَن إبرَاهِيمَ بنِ سَعدٍ، عَن أَبِيهِ، عَن حَفص بنِ عَاصِمٍ، عَن عَبدِاللهِ بنِ مَالِكٍ ابنِ بُحَينَةَ، عَن أَبِيهِ: «**أَتُصَلِّي الصُّبحَ أَربَعًا**».

وَالصَّوَابُ قَولُ مَن لَمْ يَذكُرْ (عَن أَبِيهِ).

= فذكره. ولو كان كما ظهر للحافظ لذكر عمر بن عبيدالله من رجال الشيخين، وليس موجودًا في "تهذيب التهذيب"، والله أعلم.

١٥٣- **الحديث الثالث والخمسون بعد المائة**: قال مسلم رحمه الله (ج٥ ص٢٢٢): حَدَّثَنَا عبدُاللهِ بْنُ مَسْلَمَةَ القَعْنَبِيُّ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَفْصِ بنِ عَاصِمٍ، عَنْ عبدِاللهِ بنِ مَالِكٍ ابْنِ بُحَيْنَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ مَرَّ بِرَجُلٍ يُصَلِّي وَقَدْ أُقِيمَتْ صَلاةُ الصُّبْحِ فَكَلَّمَهُ بِشَيْءٍ لا نَدْرِي مَا هُوَ، فَلَمَّا انْصَرَفْنَا أَحَطْنَا نَقُولُ: مَاذَا قَالَ لَكَ رَسُولُ اللهِ ﷺ؟ قَالَ: قَالَ لِي: «**يُوشِكُ أَنْ يُصَلِّيَ أَحَدُكُمُ الصُّبْحَ أَرْبَعًا**».

قَالَ القَعْنَبِيُّ: عبدالله بْنُ مَالِكٍ ابْنُ بُحَيْنَةَ عَنْ أَبِيهِ.

قَالَ أبوالحُسَيْنِ مُسْلِمٌ: وَقَوْلُهُ (عَنْ أَبِيهِ) فِي هَذَا الحَدِيثِ خَطَأٌ.

حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا أبوعَوَانَةَ، عَنْ سَعْدِ بنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ حَفْصِ بنِ عَاصِمٍ، عَنِ ابْنِ بُحَيْنَةَ، قَالَ: أُقِيمَتْ صَلاةُ الصُّبْحِ فَرَأَى رَسُولُ اللهِ ﷺ رَجُلًا يُصَلِّي وَالمُؤَذِّنُ يُقِيمُ، فَقَالَ: «**أَتُصَلِّي الصُّبْحَ أَرْبَعًا؟!**».

قال النووي رحمه الله: وهذا الذي قاله مسلم هو الصواب عند الجمهور، وقوله: (عن أبيه) خطأ، وإنما هذا الحديث من رواية عبدالله عن النبي ﷺ. اهـ المراد منه.

فعلى هذا لا استدراك على مسلم؛ وقد بيَّن الصواب.

١٥٤ - وَأَخرَجَ البُخَارِيُّ عَن سُلَيمَانَ بنِ حَربٍ، عَن حَمَّادٍ، عَن ثَابِتٍ، عَنِ ابنِ الزُّبَيرِ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: **«مَن لَبِسَ الحَرِيرَ فِي الدُّنيَا لَم يَلبَسْهُ فِي الآخِرَةِ»**.

قُلتُ: لَم يَسمَعهُ ابنُ الزُّبَيرِ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ إِنَّمَا سَمِعَ مِن عُمَرَ، قَالَه أَبُوذِبيَانَ وَأُمُّ عَمرٍو عَنهُ.

١٥٤- الحديث الرابع والخمسون بعد المائة: قال البخاري رحمه الله (ج١٠ ص٢٨٤ ط س): حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ ثَابِتٍ، قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ الزُّبَيْرِ يَخْطُبُ يَقُولُ: قَالَ مُحَمَّدٌ ﷺ: **«مَنْ لَبِسَ الحَرِيرَ في الدُّنْيَا لَمْ يَلبَسْهُ في الآخِرَةِ»**.

حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الجَعْدِ، أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي ذِبْيَانَ خَلِيفَةَ بنِ كَعْبٍ، قَالَ سَمِعْتُ ابْنَ الزُّبَيْرِ يَقُولُ: سَمِعْتُ عُمَرَ يَقُولُ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: **«مَنْ لَبِسَ الحَرِيرَ في الدُّنْيَا لَمْ يَلبَسْهُ في الآخِرَةِ»**.

وَقَالَ لَنَا أبومَعْمَرٍ: حَدَّثَنَا عبدالوَارِثِ، عَنْ يَزِيدَ، قَالَتْ مُعَاذَةُ: أَخْبَرَتْنِي أُمُّ عَمْرٍو بِنْتُ عبدِاللهِ[1]، سَمِعْتُ عبدَاللهِ بنَ الزُّبَيْرِ، سَمِعَ عُمَرَ، سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ... نَحْوَهُ.

قال الحافظ رحمه الله في «المقدمة» ص(٣٧٨ ط س) بعد ذكره كلام الدارقطني: قلت: هذا تعقُّب ضعيف؛ فإن ابنَ الزبير صحابيٌّ، فَهَبْهُ أرسل؟! فكان ماذا؟ وكم في الصحيح من مرسل صحابي، وقد اتفق الأئمة قاطبة على قبول ذلك إلا مَن شذَّ ممن تأخر عصره عنهم فلا يعتدُّ بمخالفته، والله أعلم.

وقد أخرج البخاري حديث ابن الزبير عن عمر تلو حديث ثابت عن ابن الزبير فما بقي عليه للاعتراض وجه. اهـ

---

[1] قال الحافظ في «الفتح» (١٠ ص٢١٠): جزم أبونصر الكلاباذي ومن تبعه بأنَّها بنت عبدالله بن الزبير، ولم أرها منسوبة فيما وقفت عليه من طرق الحديث. اهـ

١٥٥ - وَأَخرَجَ مُسلِمٌ حَدِيثَ أَبِي خَالِدٍ الأَحمَرِ، عَن أَبِي مَالِكٍ، عَن رِبعِيٍّ، عَن حُذَيفَةَ: «**أَتَجَاوَزُ عَنِ المُعسِرِ**»، (فَقَالَ عُقبَةُ بنُ عَامِرٍ[1] وَأَبُومَسْعُودٍ).

وَهَذَا وَهِمَ فِيهِ أَبُوخَالِدٍ.

وَرَوَاهُ أَصحَابُ أَبِي مَالِكٍ عَنهُ، وَتَابَعَهُم نُعَيمُ بنُ أَبِي هِندٍ، وَعَبدُالمَلِكِ بنُ عُمَيرٍ، وَمَنصُورٌ، وَغَيرُهُم، عَن رِبعِيٍّ، عَن حُذَيفَةَ: (فَقَالَ عُقبَةُ بنُ عَمرٍو أَبُومَسعُودٍ).

١٥٥- **الحديث الخامس والخمسون بعد المائة:** قال مسلم رحمه الله (ج١٠ ص٢٢٥) مع النووي متابعة: حَدَّثَنَا أبوسَعِيدٍ الأَشَجُّ، حَدَّثَنَا أبوخَالِدٍ الأَحْمَرُ، عَنْ سَعْدِ بنِ طَارِقٍ، عَنْ رِبْعِيِّ بنِ حِرَاشٍ، عَنْ حُذَيْفَةَ، قَالَ: «**أُتِيَ اللهُ بِعَبدٍ مِنْ عِبَادِهِ آتَاهُ اللهُ مَالاً فَقَالَ لَهُ: مَاذَا عَمِلتَ فِي الدُّنْيا؟ قَالَ:** ﴿وَلَا يَكْتُمُونَ ٱللَّهَ حَدِيثًا﴾ [النساء:٤٢] **قَالَ: يَا رَبِّ، آتَيْتَنِي مَالَكَ فَكُنْتُ أُبَايِعُ النَّاسَ، وَكَانَ مِنْ خُلُقِي الجَوَازُ، فَكُنْتُ أَتَيَسَّرُ عَلَى المُوسِرِ، وَأُنْظِرُ المُعْسِرَ، فَقَالَ اللهُ أَنَا أَحَقُّ بِذَا مِنْكَ، تَجَاوَزُوا عَنْ عَبْدِي**» فَقَالَ عُقْبَةُ بْنُ عَامِرٍ الجُهَنِيُّ وَأبومَسْعُودٍ الأَنْصَارِيُّ: هَكَذَا سَمِعْنَاهُ مِنْ فِي رَسُولِ اللهِ ﷺ.

قال النووي رحمه الله: قوله : هكذا هو في جميع النسخ: فقال عقبة بن عامر، وأبومسعود. قال الحفاظ: هذا الحديث إنما هو محفوظ لأبي مسعود عقبة بن عمرو الأنصاري البدري وحده. وليس لعقبة بن عامر فيه رواية. ثم ذكر كلام الدارقطني وسكت عليه.اهـ

وقال الحافظ المزي في "تحفة الأشراف" (ج٣ ص٢٦): قال خلف: قوله (عقبة بن عامر) وهم لا أعلم أحدًا قاله غيره. يعني الأشجّ، والحديث إنما يحفظ من حديث =

---

[1] في (ب): عقبة بن عمرو، وفي (ز): عقبة بن عامر وهو الصواب كما تراه في سند مسلم.

=عقبة بن عمرو أبي مسعود. اهـ

قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ في "النكت الظراف على الأطراف" بعد ذكر كلام المزي: قلت: قد تابع الأشجَّ إسحاقُ بن راهويه؛ فأخرجه في "مسنده" عن أبي خالد الأحمر، وقال في روايته: فقال عقبة بن عامر وأبومسعود. هكذا بالواو العاطفة، وهكذا أخرجه أبونعيم في "مستخرجه على مسلم" من طريق إسحاق.

وقد قال الدارقطني في "العلل": إن الوهم فيه من أبي خالد. فيمكن أن يستقيم كلامه بأن يكون الضمير في قوله: لا أعلم أحدًا قاله غيره. يعني أبا خالد، لا الأشج كما فسره المزي، والله أعلم. اهـ

فالظاهر أن ذكر عقبة بن عامر وَهَمٌ من أبي خالد الأحمر رَحِمَهُ ٱللَّهُ، كما قاله هؤلاء الأئمة رحمهم الله.

وعدَّ الإمامُ الدارقطنيُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ منصورَ بنَ المعتمر في من قال (عقبة بن عمرو أبومسعود) لعله في غير مسلم؛ وأما مسلم فقد ذكره من طريق منصور وليس فيه عقبة بن عامر ولا عقبة بن عمرو، والله أعلم.

وَفِي مُسنَدِ أَنَسِ بنِ مَالِكٍ رضي الله عنه:

١٥٦ - أَخرَجَا جَمِيعًا حَدِيثَ مَالِكٍ عَنِ الزُّهرِيِّ، عَن أَنَسٍ كُنَّا نُصَلِّي العَصرَ ثُمَّ يَذهَبُ الذَّاهِبُ مِنَّا إِلى قُبَاءَ.

وَهَذَا مِمَّا يُعْتَدُّ[1] بِهِ عَلَى مَالِكٍ لأَنَّهُ رَفَعَهُ، وَقَالَ فِيهِ: (إِلى قُبَاءَ)، وَخَالَفَهُ عَدَدٌ كَثِيرٌ، مِنهُم: صَالِحُ بنُ كَيسَانَ، وَشُعَيبٌ، وَعَمرُو بنُ الحَارِثِ، وَيُونُسُ، وَاللَّيثُ، وَمَعمَرٌ، وَابنُ أَبِي ذِئبٍ، وَإِبرَاهِيمُ بنُ أَبِي عَبْلَةَ، وَابنُ أَخِي الزُّهرِيِّ، وَالنُّعمَانُ، وَأَبُوأُوَيسٍ، وَعَبدُالرَّحمَنِ بنُ إِسحَاقَ.

وَقَد أَخرَجَا قَولَ مَن خَالَفَ مَالِكًا أَيضًا.

١٥٦- **الحديث السادس والخمسون بعد المائة:** قال البخاري رحمه الله في المتابعة (ج٢ ص٢٨ ط س): حَدَّثَنَا عبدُاللهِ بْنُ يُوسُفَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَنَسِ بنِ مَالِكٍ، قَالَ: كُنَّا نُصَلِّي العَصْرَ ثُمَّ يَذْهَبُ الذَّاهِبُ مِنَّا إِلَى قُبَاءٍ، فَيَأْتِيهِمْ وَالشَّمْسُ مُرْتَفِعَةٌ.

وأخرجه مسلم (ج٥ ص١٢٢ مع النووي) متابعة.

قال الحافظ في «الفتح»: قال ابن عبدالبر: لم يختلف على مالك أنه قال في هذا الحديث: (إلى قباء)، ولم يتابعه أحد من أصحاب الزهري، بل كلهم يقولون: (إلى العوالي)، وهو الصواب عند أهل الحديث. قال: وقول مالك (إلى قباء) وَهَمٌ لا شك فيه.

وتُعُقِّبَ بأنه رُوِيَ عن ابن أبي ذئب[2] عن الزهري: (إلى قباء)، كما قال مالك، نقله الباجي عن الدارقطني، فنسبةُ الوَهَمِ فيه إلى مالك منتقد، فإنه إن كان وهمًا =

---

(١) في (ز): ينتقد.

(٢) ينظر هل صحت الرواية عن ابن أبي ذئب؛ فإن الدارقطني قد ذكره في من رواه عن الزهري كالجماعة كما تراه في «التتبع»، وكما ذكره الدارقطني في «السنن» (ج١ ص٢٥٣).

=احتُمِل أن يكون منه، وأن يكون من الزهري حين حدَّث به مالكًا، وقد رواه خالد بن مَخْلَدٍ عن مالك فقال فيه: (إلى العوالي) كما قال الجماعة، فقد اختُلِف فيه على مالك، وتوبع عن الزهري بخلاف ما جزم به ابن عبدالبر.

وأما قوله: الصواب (العوالي)، فصحيح من حيث اللفظ، ومع ذلك فالمعنى متقارب، لكن رواية مالك أخص لأن قباء من العوالي، وليست العوالي كل قباء، ولعل مالكًا لما رأى أن في رواية الزهري إجمالاً حملها على الرواية المفسرة، وهي روايته المتقدمة عن إسحاق؛ حيث قال فيها: ثم يخرج الإنسان إلى بني عمرو بن عوف. وقد تقدم أنَّهم أهل قباء، فبنى مالك على أن القصة واحدة؛ لأنَّهما جميعًا حدثاه عن أنس والمعنى متقارب، فهذا الجمع أولى من الجزم بأن مالكًا وَهِمَ فيه.

وأما استدلال ابن بطال على أن الوَهَمَ فيه من دون مالك برواية خالد بن مخلد المتقدمة الموافقة لرواية الجماعة عن الزهري ففيه نظر، لأن مالكًا أثبته في «الموطإ» باللفظ الذي رواه عنه كافة أصحابه، فرواية خالد بن مخلد عنه شاذة، فكيف تكون دالة على أن رواية الجماعة وَهَمٌ؟ بل إن سلَّمنا أنَّها وهم فهو من مالك كما جزم به البزار والدارقطني ومن تبعهما، أو من الزهري حين حدثه به، والأولى سلوك طريق الجمع التي أوضحناها، والله الموفق. اهـ

وقال الحافظ أيضًا في «مقدمة الفتح» ص(٣٥٢ ط س) بعد ذكره كلام الدارقطني: وقد تعقَّب النسائيُّ أيضًا على مالك وموضع التعقب منه قوله (إلى قباء)، والجماعة قالوا كلهم: (إلى العوالي)، ومثل هذا الوهم اليسير لا يلزم منه القدح في صحة الحديث، لاسيما وقد أخرجا الرواية المحفوظة، والله أعلم.

تتمة: ذكر الدارقطني رَحِمَهُ اللهُ في «سننه» (ج١ ص٢٥٣) زيادة من الرواة الذين رووا عن الزهري وقالوا فيه: (إلى العوالي)، ولم يقولوا: (إلى قباء): معقل بن عبيدالله، وعبيدالله بن أبي زياد الرُّصَافِيّ، والزبيدي، ثم قال: وغيرهم. اهـ المراد منه.

فتحصل من هذا أن الإمام مالكًا رَحِمَهُ اللهُ واهم في قوله: (إلى قباء)؛ إذ قد رواه الجماعة: (إلى العوالي)، ولكن هذا الوهم لا يضر أصل الحديث؛ إذ هو ثابت (إلى =

١٥٧- وَأَخرَجَ مُسلِمٌ عَن أَبِي خَيثَمَةَ، عَن إِسمَاعِيلَ يعَنِي ابنَ أَبِي أُوَيسٍ، عَن سُلَيمَانَ، عَن يُونُسَ①، عَنِ الزُّهرِيِّ، عَن أَنسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ لَبِسَ خَاتَمًا فِي يَمِينِهِ، فِيهِ فَصٌّ حَبَشِيٌّ، وَجَعَلَ فَصَّهُ مِمَّا يَلِي كَفَّهَ. وَعَن عُثمَانَ وَعَبَّادٍ②، عَن طَلحَةَ، عَن يُونُسَ نَحوَهُ.

وَهَذَا حَدِيثٌ مَحفُوظٌ عَن يُونُسَ، حَدَّثَ بِهِ اللَّيثُ وَابنُ وَهبٍ وَعُثمَانُ بنُ عُمَرَ③ وَغَيرُهُم عَنهُ، وَلَم يَذكُرُوا فِيهِ (فِي يَمِينِهِ).

وَاللَّيثُ وَابنُ وَهبٍ أَحفَظُ مِن سُلَيمَانَ وَمِن طَلحَةَ بنِ يَحيَى.

=العوالي)، والله أعلم.

١٥٧- **الحديث السابع والخمسون بعد المائة:** قال مسلم رحمه الله (ج١٤ ص٧١): وحَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَعَبَّادُ بْنُ مُوسَى، قَالا: حَدَّثَنَا طَلحَةُ بْنُ يَحْيَى وَهُوَ الأَنْصَارِيُّ ثُمَّ الزُّرَقِيُّ، عَنْ يُونُسَ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَنَسِ بنِ مَالِكٍ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ لَبِسَ خَاتَمَ فِضَّةٍ فِي يَمِينِهِ فِيهِ فَصٌّ حَبَشِيٌّ، كَانَ يَجْعَلُ فَصَّهُ مِمَّا يَلِي كَفَّهُ.

وحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ④، حَدَّثَنِي إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ، حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ بْنُ بِلالٍ، عَنْ يُونُسَ بنِ يَزِيدَ بِهَذَا الإِسْنَادِ مِثْلَ حَدِيثِ طَلحَةَ بنِ يَحْيَى. اهـ

قال النووي رحمه الله في الكلام على هذا الحديث: وأما التختم في اليد اليمنى أو =

---

① (عن يونس) ساقطة من (ب).

② في (ب): وعمار، وصوابه: وعباد كما في (ز) وكما تراه في سند مسلم.

③ في الأصلين: (عثمان بن عمرو)، والصواب بدون واو؛ فهو عثمان بن عمر بن فارس من رجال الجماعة.

[وقد انتقل الكلام من بعد (عثمان بن عمر) إلى نهاية الكلام على هذا الحديث مع ستة عشر حديثًا بعده في الأصلين إلى ما بعد الحديث رقم (٢١١) من مسند عائشة، فتم نقلها هنا في موضعها الصحيح. ولم يتنبه الشيخ رحمه الله لهذا إلا في هذه الطبعة، وعليه فقد حصل تغيير في أرقام الأحاديث بعد هذا الحديث.] اهـ مصححه

④ هو أبوخيثمة الذي في "التتبع".

وَمَعَ ذَلِكَ فَإِنَّ الَّذِي يَروِيهِ عَن سُلَيمَانَ إِسمَاعِيلُ، وَهُوَ ضَعِيفٌ رَمَاهُ النَّسَائِيُّ (صح)[١]، حَكَاهُ عَن سَلَمَةَ عَنْهُ، فَلا يُحتَجُّ بِرِوَايَتِهِ إِذَا انفَرَدَ عَن سُلَيمَانَ، وَلا عَن غَيرِهِ.

وَأَمَّا طَلحَةُ بنُ يَحيَى فَشَيخٌ.

وَاللَّيثُ وَابنُ وَهبٍ ثِقَتَانِ مُتقِنَانِ صَاحِبَا[٢] كِتَابٍ.

فَلا تُقبَلُ زِيَادَةُ ابنِ أَبِي أُوَيسٍ عَن سُلَيمَانَ إِذَا انفَرَدَ بِهَا -وتَابَعَهُ طَلحَةُ بنُ يَحيَى- عَن اللَّيثِ وَعُثمَانَ بنِ عُمَرَ وَغَيرِهِم.

=اليسرى فقد جاء فيه هذان الحديثان، وهما صحيحان. وقال الدارقطني: لم يتابع سليمان بن بلال على هذه الزيادة، وهي قوله: (في يمينه). قال: وخالفه الحفاظ عن يونس، مع أنه لم يذكرها أحدٌ من أصحاب الزهري، مع تضعيف إسماعيل بن أبي أويس راويها عن سليمان بن بلال، وقد ضعَّف إسماعيل بن أبي أويس أيضًا يحيى بن معين والنسائي، ولكن وثَّقه الأكثرون، واحتجوا به، واحتج به البخاري ومسلم في "صحيحيهما"، وقد ذكر مسلم أيضًا من رواية طلحة بن يحيى مثل رواية سليمان بن بلال، فقد اتفق طلحة وسليمان عليها. وكون الأكثرين لم يذكروها لا يمنع صحتها؛ فإن زيادة الثقة مقبولة، والله أعلم.

وأقول: حاصل كلام الدارقطني رَحِمَهُ اللهُ أنه قد اختلف أصحاب يونس عليه فطلحة بن يحيي وسليمان بن بلال يرويانه عن يونس ويزيدان فيه: (في يمينه)، والليث بن سعد وعبدالله بن وهب وعثمان بن عمر لا يذكرونها، ولا شك في ترجيح رواية هؤلاء الثلاثة على رواية طلحة وسليمان لأنَّهم حفاظ ثقات. =

---

(١) كذا في الأصلين، ولعله (بالوضع).

(٢) في نسخة (ز): صاحب بالإفراد، والظاهر هو التثنية كما في (ب)، وكما يقتضيه السياق.

= وأما طلحة بن يحي؛ فقد قال الحافظ في "التقريب": صدوق يهم.

وأما سليمان؛ فثقة.

وأما إسماعيل بن أبي أويس الراوي عن سليمان؛ فقد قال فيه الحافظ في "التقريب": صدوق أخطأ في أحاديث من حفظه. وقد قال الحافظ الذهبي في "الميزان": محدث مكثر فيه لين، قال أحمد: لا بأس به، وقال ابن أبي خيثمة عن يحي: صدوق ضعيف العقل ليس بذاك، وقال أبوحاتم: محله الصدق مغفَّلٌ، وقال الدارقطني: لا أختاره في الصحيح. وقال ابن عدي: قال أحمد بن يحي: سمعت ابن معين يقول: هو وأبوه يسرقان الحديث، وقال الدولابي في "الضعفاء": سمعت النضر بن سلمة المروزي يقول: كذاب كان يحدث عن مالك بمسائل ابن وهب، وقال العقيلي: حدثني إسامة الدقاق بصري سمعت يحي بن معين يقول: إسماعيل بن أبي أويس لا يساوي فلسين.

ثم قال الحافظ الذهبي: قلت: وساق له ابن عدي ثلاثة أحاديث ثم قال: وروى عن خاله مالك غرائب لا يتابعه عليها أحد، وعن سليمان بن بلال وروى عنه البخاري الكبير. اهـ

وقال الحافظ في "مقدمة الفتح" بعد ذكره نحو ما تقدم: قلت: وروينا في مناقب البخاري بسند صحيح أن إسماعيل أخرج له أصوله وأذن له أن ينتقي منها، وأن يعلم له على ما يحدث به ليحدث به ويعرض عما سواه، وهو مشعر بأن ما أخرجه البخاري عنه هو من صحيح حديثه؛ لأنَّه كَتَبَ مِن أصوله، وعلى هذا لا يحتج بشيء من حديثه غير ما في "الصحيح" من أجل ما قدح فيه النسائي وغيره، إلا إن شاركه فيه غيره فيعتبر فيه. اهـ

هذا ومما يدل على ضعف رواية سليمان بن بلال وطلحة بن يحي أن مسلمًا رَحِمَهُ اللهُ قد روى في "صحيحه" عن أنس خلاف ذلك فقال رَحِمَهُ اللهُ (ج١٤ ص٧٣): وحَدَّثَنا أبوبَكْرِ بْنُ خَلادٍ البَاهِلِيُّ، حَدَّثَنا عبدالرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، حَدَّثَنا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: كَانَ خَاتَمُ النَّبِيِّ ﷺ في هَذِهِ، وَأَشَارَ إِلَى الخِنْصِرِ مِنْ يَدِهِ اليُسْرَى. اهـ =

١٥٨- فَإِن كَانَ مُسلِمٌ أَجَازَ هَذَا فَقَد نَاقَضَ فِي حَدِيثٍ بِهَذَا الإِسنَادِ، رَوَاهُ ثِقَتَانِ حَافِظَانِ، عَن عَمرِو بنِ الحَارِثِ، عَنِ الزُّهرِيِّ، عَن أَنَسٍ، فَزَادَ أَحَدُهُمَا عَلَى الآخَرِ زِيَادَةً حَسَنَةً غَيرَ مُنكَرَةٍ، فَأَخرَجَ الحَدِيثَ النَّاقِصَ دُونَ الحَدِيثِ التَّامِّ.

وَالرَّجُلانِ: مُوسَى بنُ أَعيَنَ، وَعَبدُاللهِ بنُ وَهبٍ، رَوَيَاهُ عَن عَمرٍو، عَنِ الزُّهرِيِّ، عَن أَنَسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «**إِذَا وُضِعَ العَشَاءُ** -زَادَ ابنُ أَعْيَنَ: **وَأَحدُكُمْ صَائِمٌ- فَابدَءُوا بِهِ قَبلَ أَن تُصَلُّوا**»، وَأَخرَجَ حَدِيثَ ابنِ وَهبٍ، وَلَم يُخرِجْ حَدِيثَ مُوسَى، اللَّهُم إِلَّا أَن يَكُونَ لَم يَبلُغْهُ حَدِيثُ مُوسَى بنِ أَعْيَنَ الَّذِي فِيهِ الزِّيَادَةُ، فَيَكُونُ عُذرًا لَهُ فِي تَركِهِ.

وَأَمَّا حَدِيثُ الخَاتَمِ فَقَد رَوَاهُ جَمَاعَةٌ عَنِ الزُّهرِيِّ، مِنهُم: زِيادُ بنُ سَعدٍ، وَعُقَيلٌ، وَعَبدُالرَّحمَنِ بنُ خَالِدِ بنِ مُسَافِرٍ، وَإِبرَاهِيمُ بنُ سَعدٍ، وَابنُ أَخِي الزُّهرِيِّ، وَشُعَيبٌ، وَمُوسَى بنُ عُقبَةَ، وَابنُ أَبِي عَتِيقٍ وَغَيرُهُم؛ وَلَم يَقُلْ أَحَدٌ مِنهُمْ (فِي يَمِينِهِ).

= هذا كلامنا عليه من حيث الإسناد، وأما من حيث الحكم فقد بسط الحافظ رحمه الله الكلام على هذه المسألة في «الفتح» (ج١٠ ص٣٢٦ ط س).

١٥٨- **الحديث الثامن والخمسون بعد المائة:** قال مسلم رحمه الله (ج٥ ص٤٥) متابعة فقال: حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الأَيْلِيُّ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي عَمْرٌو، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «**إِذَا قُرِّبَ العَشَاءُ وَحَضَرَتِ الصَّلاةُ، فَابْدَءُوا بِهِ قَبْلَ أَنْ تُصَلُّوا صَلاةَ المَغْرِبِ، ولا تَعْجَلُوا عَنْ عَشَائِكُمْ**». اهـ

ولعل مسلمًا رحمه الله اختار رواية ابن وهب لأنه مصريٌّ كما أن عمرًا مصريٌّ، والرجل أعرف بحديث أهل بلده، ولأنه وصفه الحافظ في «التقريب» بقوله: الفقيه ثقة =

١٥٩- وَأَخرَجَ البُخَارِيُّ عَن أَبي سَلَمَةَ، عَن عَبدِالوَاحِدِ، عَن[1] عَاصِمٍ، عَن أَنَسٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حَرَّمَ المَدِينَةَ... قَالَ مُوسَى بنُ أَنَسٍ: «أَوْ آوَى مُحدِثًا».

وَهَذَا وَهَمٌ مِن البُخَارِيِّ أَو مِن أَبي سَلَمَةَ[2]؛ لأَنَّ مُسلِمًا أَخرَجَهُ عَن حَامِدٍ، عَن عَبدِالرَّحمَنِ، قَالَ فِيهِ: فَقَالَ النَّضرُ بنُ أَنَسٍ؛ وَهُوَ الصَّوَابُ.

=حافظ عابد.

وقال في موسى بن أعين: ثقة عابد، فعبدالله أرجح من موسى بن أعين. أو بلغه حديث ابن وهب ولم يبلغه حديث موسى بن أعين كما يقول الدارقطني، والله أعلم.

١٥٩- **الحديث التاسع والخمسون بعد المائة**: قال البخاري رحمه الله (ج١٣ ص٢٨١ ط س): حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا عبدالوَاحِدِ[3]، حَدَّثَنَا عَاصِمٌ، قَالَ: قُلتُ لأَنَسٍ: أَحَرَّمَ رَسُولُ اللهِ ﷺ المَدِينَةَ؟ قَالَ: نَعَمْ مَا بَيْنَ كَذَا إِلَى كَذَا، لا يُقْطَعُ شَجَرُهَا، مَنْ أَحْدَثَ فِيهَا حَدَثًا فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللهِ وَالمَلائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ.

قَالَ عَاصِمٌ: فَأَخْبَرَنِي مُوسَى بْنُ أَنَسٍ أَنَّهُ قَالَ: أَوْ آوَى مُحْدِثًا.

قال الحافظ رحمه الله بعد ذكره كلام الدارقطني: وقول عياض: وقد أخرجه مسلم على الصواب. قلت: إن أراد أنه قال عن النضر فليس كذلك، فإنه إنما قال لما أخرجه عن حامد بن عمر عن عبدالواحد عن عاصم عن ابن أنس، فإن كان عياض أراد أن الإبهام صواب فلا يخفى ما فيه، والذي سماه النضر هو مسدد عن عبدالواحد كذا أخرجه في "مسنده"، وأبونعيم في "المستخرج" من طريقه. =

---

(١) في الأصلين (بن)، والمثبت هو الصواب كما في البخاري.

(٢) في نسخة (ز): أو من سلمة، والصواب ما أثبتناه كما في (ب) وكما تراه في "الصحيح"، وأبوسلمة هو موسى بن إسماعيل الذي في سند البخاري.

(٣) عبدالواحد هو ابن زياد، وعاصم هو ابن سليمان المعروف بالأحول، كما في "الفتح".

١٦٠- وَأَخرَجَ البُخَارِيُّ عَن مُحَمَّدِ بنِ عَبدِالرَّحِيمِ، عَن سَعِيدِ بنِ سُلَيمَانَ، عَن هُشَيمٍ، عَن عُبَيدِاللهِ بنِ أَبِي بَكْرٍ، عَن أَنَسٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ لا يَغدُو يَومَ الفِطرِ حَتَّى يَأكُلَ تَمَرَاتٍ.

قَالَ: وَقَد أَنكَرَ أَحمَدُ بنُ حَنبَلٍ هَذَا مِن حَدِيثِ هُشَيمٍ، عَن عُبَيدِاللهِ بنِ أَبِي بَكرٍ، وَقَالَ: إِنَّمَا رَوَاهُ هُشَيمٌ عَنِ ابنِ إِسحَاقَ، عَن حَفصِ بنِ عُبَيدِاللهِ، عَن أَنَسٍ.

وَقِيلَ: إِنَّ هُشَيمًا كَانَ يُدَلِّسُهُ عَن عُبَيدِاللهِ بنِ أَبِي بَكرٍ.

= وقد رواه عمرو بن أبي قيس عن عاصم فبيَّن أن بعضه عنده عن أنس نفسه، وبعضه عن النضر بن أنس عن أبيه، أخرجه أبوعوانة في «مستخرجه»، وأبوالشيخ في كتاب «الترهيب» جميعًا من طريقه عن عاصم عن أنس، قال عاصم: ولم أسمع من أنس: «أو آوى **محدثًا**»، فقلت للنضر: ما سمعْتُ هذا. يعني القدر الزائد من أنس، قال: لكني سمعته منه أكثر من مائة مرة. وقد تقدم شرح حَدِيثَي علي وأنس في أواخر الحج في أول فضائل المدينة في باب حرم المدينة، وذكرت هناك رواية من روى هذه الزيادة عن عاصم عن أنس بدون الواسطة، وأنه مدرج[1]. وبالله التوفيق.اهـ

قلت: فتقرر أن الدارقطني مصيب في انتقاده لرواية البخاري عن موسى بن أنس وأن الصواب عن النضر بن أنس، والله أعلم.

١٦٠- الحديث الستون بعد المائة: قال البخاري رحمه الله (ج٢ ص٤٤٦ ط س): حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عبدالرَّحِيمِ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ سُلَيْمَانَ، قَالَ: حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، قَالَ: =

---

(١) الذي ذكره (ج٥ ص٨٤): قوله: «**من أحدث حدثًا**»، زاد شعبة وحماد بن سلمة عن عاصم عند أبي عوانة: «**أو آوى محدثًا**»، وهذه الزيادة صحيحة، إلا أن عاصمًا لم يسمعها من أنس كما سيأتي بيان ذلك في كتاب «الاعتصام». اهـ فمعنى قول الحافظ: مدرج أي: أنها أدرجت من رواية عاصم عن النضر بن أنس عن أنس على رواية عاصم عن أنس، والله أعلم.

وَقَد رَوَاهُ مِسعَرٌ، وَمُرَجًّى بنُ رَجَاءٍ، وَعَلِيُّ بنُ عَاصِمٍ، عَن عُبَيدِاللهِ، وَلا يَثبُتُ مِنهَا شَيءٌ.

=أَخْبَرَنَا عُبَيْدُاللهِ بْنُ أَبِي بَكْرِ بنِ أَنَسٍ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ لا يَغْدُو يَوْمَ الفِطْرِ حَتَّى يَأْكُلَ تَمَرَاتٍ.

وَقَالَ مُرَجًّى بْنُ رَجَاءٍ: حَدَّثَنِي عُبَيْدُاللهِ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَنَسٌ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَيَأْكُلُهُنَّ وِتْرًا.

قال الحافظ في «الفتح»: هكذا رواه سعيد بن سليمان عن هشيم، وتابعه أبوالربيع الزهراني عند الإسماعيلي، وَجُبَارَةُ[1] بن الْمُغَلِّسِ عند ابن ماجه.

ورواه عن هشيم قتيبةُ عند الترمذي، وأحمدُ بن منيع عند ابن خزيمة، وأبوبكر بن أبي شيبة عند ابن حبان والإسماعيلي، وعمرو بن عون عند الحاكم؛ فقالوا كلهم: عن هشيم عن محمد بن إسحاق، عن حفص بن عبيدالله بن أنس، عن أنس.

قال الترمذي: صحيح غريب، وأعلَّه الإسماعيلي بأن هشيمًا مدلس، وقد اختلف عليه فيه، وابن إسحاق ليس من شرط البخاري.

قال الحافظ: قلت: وهي علة غير قادحة؛ لأن هشيمًا قد صرح فيه بالإخبار فأُمِنَ تَدليسه، ولهذا نزل فيه البخاري درجة؛ لأن سعيد بن سليمان من شيوخه، وقد أخرج هذا الحديث عنه بواسطة؛ لكونه لم يسمعه منه، ولم يلقَ من أصحاب هشيم -مع كثرة مَن لقيه منهم- مَن يحدث به مصرحًا عنه فيه بالإخبار.

وقد جزم أبومسعود الدمشقي بأنه كان عند هشيم على الوجهين، وأن أصحاب هشيم القدماء كانوا يروونه عنه على الوجه الأول، فلا تضر طريق ابن إسحاق المذكورة، قال البيهقي: ويؤكد ذلك أن سعيد بن سليمان قد رواه عن هشيم على الوجهين، ثم ساقه من رواية معاذ بن المثنى عنه عن هشيم بالإسنادين المذكورين، =

---

(١) جبارة بن المغلس ضعيف كما في «التقريب».

=فرجح صنيع البخاري، ويؤيد ذلك متابعة مرجى[1] بن رجاء لهشيم على روايته له عن عبيدالله بن أبي بكر، وقد علقها البخاري هنا، وأفادت ثلاث فوائد: الأولى: هذه، والثانية: تصريح عبيدالله فيه بالإخبار عن أنس ، والثالثة: تقييد الأكل بكونه وترًا.

وقد وصلها ابن خزيمة والإسماعيلي وغيرهما من طريق أبي النضر عن مرجى -إلى أن قال-: وله راوٍ ثالث عن عبيدالله بن أبي بكر، أخرجه الإسماعيلي أيضًا وابن حبان والحاكم من رواية عتبة بن حميد عنه.اهـ

وقال الحافظ رَحِمَهُ الله في "مقدمة الفتح" بعد ذكره كلام الدارقطني: وأحمد بن حنبل إنما استنكره لأنه لم يعرفه مِن حديث هُشَيمٍ؛ لأن هشيمًا كان يحدث به قديمًا هكذا، ثم صار بعد لا يحدث به إلا عن محمد بن إسحاق، ولهذا لم يسمعه منه إلا كبار أصحابه... -إلى أن قال:- وأما رواية مرجى بن رجاء فعلقها البخاري في الباب، ووصلها أحمد بن حنبل وابن خزيمة في "صحيحه" والإسماعيلي، ولا أدري ما معنى قول الدارقطني لا يثبت منها شيء، وقد رواه غير مَن ذَكَرَ، أخرجه ابن حبان في "صحيحه"، والإسماعيلي في "مستخرجه"، والحاكم في "مستدركه"، من طريق عتبة بن حميد عن عبيدالله بن أبي بكر نحوه، نعم رواية مسعر لا يصح إسنادها عنه، وعلي بن عاصم ضعيف.

وأما الطريق التي ذكرها عن هشيم عن محمد بن إسحاق فرواها أحمد بن مَنِيعٍ في "مسنده"، والترمذي في "جامعه"، والإسماعيلي في "مستخرجه"، من طريق هشيم، وقد ظهر بما قررناه أن إحدى الطريقين لا تعل الأخرى، والله أعلم. اهـ

فعلم بما قرره الحافظ رَحِمَهُ الله اندفاع اعتراض الدارقطني على البخاري.

---

(١) قال الحافظ في "الفتح": تنبيه: مرجى على وزن معلى، وأبوه بلفظ رجاء ضد الخوف، بصري مختلف في الاحتجاج به، وليس له في البخاري غير هذا الموضع الواحد.اهـ

١٦١ - وَأَخرَجَا جَمِيعًا حَدِيثَ مَالِكٍ، عَن حُمَيدٍ، عَن أَنَسٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهى عَن بَيعِ[1] الثِّمَارِ حَتَّى تُزهِيَ، [قِيلَ: وَمَا تُزهِي؟ قَالَ: حَتَّى تَحمَرَّ][2]، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**أَرَأَيتَ إِنْ مَنَعَ اللهُ الثَّمَرَةَ [بِمَ يَأخُذُ أَحَدُكُم مَالَ أَخِيهِ]**».

قَالَ: وَقَد خَالَفَ مَالِكًا جَمَاعَةٌ مِنهُم: إِسمَاعِيلُ بنُ جَعفَرٍ، وَابنُ المُبَارَكِ، وَهُشَيمٌ، وَمَروَانُ، وَيزِيدُ بنُ هَارُونَ، وَغَيرُهُم، قَالَوا فِيهِ: قَالَ أَنَسٌ: أَرَأَيتَ إِن مَنَعَ اللهُ الثَّمَرَةَ.

وَأَخرَجَا أَيضًا حَدِيثَ إِسمَاعِيلَ بنِ جَعفَرٍ، عَن حُمَيدٍ، وَقَد فَصَلَ كَلامَ أَنَسٍ مِن كَلامِ النَّبِيِّ ﷺ.

١٦١- **الحديث الحادي والستون بعد المائة**: قال البخاري رحمه الله (ج٣ ص٣٥٢ ط س): حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ حُمَيْدٍ، عَنْ أَنَسِ بنِ مَالِكٍ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ نَهى عَنْ بَيْعِ الثِّمَارِ حَتَّى تُزْهِيَ، قَالَ: حَتَّى تَحْمَارَّ.

وقال (ج٤ ص٣٩٤): حَدَّثَنَا ابْنُ مُقَاتِلٍ، أَخْبَرَنَا عبدُاللهِ، أَخْبَرَنَا حُمَيْدٌ الطَّوِيلُ، عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ نَهى أَنْ تُبَاعَ ثَمَرَةُ النَّخْلِ حَتَّى تَزْهُوَ، قَالَ أبوعبدالله: يَعْنِي حَتَّى تَحْمَرَّ.

وقال ص(٣٩٧): حَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ الهَيْثَمِ، حَدَّثَنَا مُعَلًّى، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، أَخْبَرَنَا حُمَيْدٌ، حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ نَهى عَنْ بَيْعِ الثَّمَرَةِ حَتَّى يَبْدُوَ صَلاحُهَا، وَعَنِ النَّخْلِ حَتَّى يَزْهُوَ. قِيلَ: وَمَا يَزْهُو؟ قَالَ: يَحْمَارُّ أَوْ يَصْفَارُّ.

وقال ص(٣٩٨): عَبْدُاللهِ بْنُ يُوسُفَ[3]، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ حُمَيْدٍ، عَنْ أَنَسِ بنِ =

---

(١) ليس في (ز): بيع، والصواب إثباتها كما في (ب) وكما في «الصحيح».

(٢) ما بين المعكوفين ليس في (ز).

(٣) هكذا في (ط س) وفي (ط ح) (ج٥ ص٣٠٢): حدثنا عبدالله بن يوسف..إلخ.

=مَالِكٍ ﷺ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الثِّمَارِ حَتَّى تُزْهِيَ[١]، فَقِيلَ لَهُ، وَمَا تُزْهِي؟ قَالَ: حَتَّى تَحْمَرَّ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: **«أَرَأَيْتَ إِذَا مَنَعَ اللهُ الثَّمَرَةَ بِمَ يَأْخُذُ أَحَدُكُمْ مَالَ أَخِيهِ؟»**.

وقال ص (٤٠٤): حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ حُمَيْدٍ، عَنْ أَنَسٍ ﷺ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ ثَمَرِ التَّمْرِ حَتَّى يَزْهُوَ، فَقُلْنَا لأَنَسٍ: مَا زَهْوُهَا؟ قَالَ: تَحْمَرُّ وَتَصْفَرُّ، أَرَأَيْتَ إِنْ مَنَعَ اللهُ الثَّمَرَةَ بِمَ تَسْتَحِلُّ مَالَ أَخِيكَ؟.

وأخرجه مسلم (ج١٠ ص٢١٧) من حديث إسماعيل بن جعفر كما عند البخاري، ومن حديث مالك كما عند البخاري أيضًا.

قال الحافظ في "الفتح" (ج٤ ص٣٩٨): قوله: (أرأيت إذا منع الله الثمرة) الحديث، هكذا صرح مالك برفع هذه الجملة، وتابعه محمد بن عباد عن الدراوردي عن حميد، مقتصرًا على هذه الجملة الأخيرة، وجزم الدارقطني وغير واحد من الحفاظ بأنه أخطأ فيه، وبذلك جزم ابن أبي حاتم في "العلل" عن أبيه وأبي زرعة، والخطأ في رواية عبدالعزيز من محمد بن عباد، فقد رواه إبراهيم بن حمزة عن الدراوردي كرواية إسماعيل بن جعفر الآتي ذكرها.

ورواه معتمر بن سليمان وبشر بن المفضل عن حميد فقال فيه: قال: أفرأيت... إلخ، قال: فلا أدري أنس قال: بمَ يستحل؟ أو حدث به عن النبي ﷺ. أخرجه الخطيب في "المدرج".

ورواه إسماعيل بن جعفر عن حميد فعطفه على كلام أنس في تفسير قوله: تزهى، وظاهره الوقف.

وأخرجه الجوزقي من طريق يزيد بن هارون والخطيب من طريق أبي خالد الأحمر =

---

(١) قال الحافظ في "التلخيص" (ج٣ ص٢٨) تنبيه: تُزْهِيَ مِن أَزْهَى، وتَزْهُو مِن زَهَا. وكلاهما مسموع، حكاهما الجوهري. اهـ

=كلاهما عن حميد بلفظ: قال أنس: أرأيت إن منع الله الثمرة، الحديث.

ورواه ابن المبارك وهشيم كما تقدم آنفًا عن حميد، فلم يذكر هذا القدر المختلف فيه، وتابعهما جماعة من أصحاب حميد عنه على ذلك.

قلت: وليس في جميع ما تقدم ما يمنع أن يكون التفسير مرفوعًا؛ لأن مع الذي رفعه زيادة على ما عند الذي وقفه، وليس في رواية الذي وقفه ما ينفي قول من رفعه.

وقد روى مسلم من طريق أبي الزبير عن جابر ما يقوي رواية الرفع في حديث أنس ولفظه: قال رسول الله ﷺ: «**لَوْ بعت من أخيك ثمرًا فأصابته عاهة، فلا يحل لك أن تأخذ منه شيئًا، بم تأخذ مال أخيك بغير حق؟!**». اهـ

وقال في "مقدمة الفتح" ص(٣٦٠) بعد ذكره كلام الدارقطني: قلت: سبق الدارقطنيَّ إلى دعوى الإدراج في هذا الحديث أبوحاتم وأبوزرعة الرازيان وابن خزيمة وغير واحد من أئمة الحديث، كما أوضحته في كتابي "تقريب المنهج بترتيب المدرج" وحكيت فيه عن ابن خزيمة أنه قال: رأيت أنس بن مالك في المنام فأخبرني أنه مرفوع وأن معتمر بن سليمان رواه عن حميد مدرجًا، لكن قال في آخره: لا أدري أنس قال (بم يستحل) أو حدَّث به عن النبي ﷺ، والأمر في مثل هذا قريب. اهـ

وقال الحافظ في "التلخيص الحبير" (ج٣ ص٢٨): وقد بينت في المدرج أن هذه الجملة (يعني التي في حديث مالك) موقوفة من قول أنس، وأن رفعها وَهَمٌ، وبيانها عند مسلم. اهـ

وهذا الذي قرره الحافظ في "التلخيص" هو الذي تطمئن إليه النفس لكثرة من وقفها على أنس، والله أعلم.

١٦٢ - وَأَخرَجَ مُسلِمٌ عَنِ ابنِ عَبَّادٍ، عَن الدَّرَاوَردِيِّ، عَن حُمَيدٍ، عَن أَنَسٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «**إِنْ لَم يُثمِرْهَا اللهُ فَبِمَ يَستَحِلُّ مَالَ أَخِيهِ؟**».

قَالَ: وَهَذَا وَهِمَ فِيهِ ابنُ عَبَّادٍ عَلَى الدَّرَاوَردِيِّ حِينَ سَمِعَهُ ابنُ عَبَّادٍ مِنهُ؛ لأَنَّ إِبرَاهِيمَ بنَ حَمزَةَ رَوَاهُ عَنِ الدَّرَاوَردِيِّ، عَن حُمَيدٍ، عَن أَنَسٍ، نَهَى رَسُولُ اللهِ ﷺ عَن بَيعِ الثَّمَرَةِ حَتَّى تَزهُوَ، قُلنَا لِأَنَسٍ: وَمَا تَزْهُو؟ قَالَ: تَحمَرُّ، قَالَ: أَرَأَيتَ إِن مَنَعَ اللهُ الثَّمَرَةَ، فَبِمَ يَستَحِلُّ مَالَ أَخِيهِ؟ وَهُوَ الصَّوَابُ.

فَأَمَّا ابنُ عَبَّادٍ فَإِنَّهُ أَسقَطَ كَلامَ النَّبِيِّ ﷺ وَأَتَى بِكَلامِ أَنَسٍ وَرَفَعَهُ عَن النَّبِيِّ ﷺ، وَهَذَا خَطَأٌ قَبِيحٌ، وَاللهُ أَعلَمُ.

١٦٢- **الحديث الثاني والستون بعد المائة:** قال مسلم رحمه الله (ج١٠ ص٢١٧): حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبَّادٍ، حَدَّثَنَا عبدالعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ حُمَيْدٍ، عَنْ أَنَسٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «**إِنْ لَمْ يُثْمِرْهَا اللهُ، فَبِمَ يَسْتَحِلُّ أَحَدُكُمْ مَالَ أَخِيهِ؟!**».

ذكر النووي كلام الدارقطني فيما يتعلق بحديث محمد بن عباد وسكت عليه.

وقال ابن أبي حاتم في "العلل" (ج١ ص٣٧٨): سألت أبي وأبا زرعة عن حديث رواه محمد بن عباد، عن عبدالعزيز الدراوردي، عن حميد، عن أنس أن النبي ﷺ قال: «**إِنْ لَمْ يُثْمِرْهَا اللهُ، فَبِمَ يَسْتَحِلُّ أَحَدُكُمْ مَالَ أَخِيهِ؟!**» فقالا: هذا خطأ إنما هو كلام أنس.

قال أبوزرعة: كذا يرويه الدراوردي ومالك بن أنس مرفوعًا، والناس يروونه موقوفًا من كلام أنس.اهـ

أقول: يحتمل أن مسلمًا رحمه الله ذكر هذا الطريق المرفوع ليبيّن علته، ويحتمل أنه ذكر هذا الطريق المرفوع معتقدًا صحة الرفع لقرائن ظهرت عنده، والذي تطمئن إليه النفس أنه موقوف.

١٦٣- وَأَخرَجَ مُسلِمٌ عَن حُمَيدِ بنِ مَسعَدَةَ، عَن خَالِدٍ، عَن ابنِ عَونٍ، عَن نَافِعٍ، عَنِ ابنِ عُمَرَ، عَن أُسَامَةَ وَبِلالٍ وَعُثمَانَ، (فَسَأَلْتُهُم).

وَهَذَا وَهِمَ فِيهِ ابنُ عَونٍ؛ خَالَفَهُ أَيُّوبُ وَعُبَيدُاللهِ وَمَالِكٌ وَغَيرُهُم فَأَسنَدُوهُ عَن بِلالٍ وَحدَهُ.

١٦٣- الحديث الثالث والستون بعد المائة: قال مسلم رَحِمَهُ اللهُ (ج٩ ص٨٥ مع النووي) متابعة: وحَدَّثَنِي حُمَيْدُ بْنُ مَسْعَدَةَ، حَدَّثَنَا خَالِدٌ يَعْنِي ابْنَ الحَارِثِ، حَدَّثَنَا عبدُاللهِ بْنُ عَوْنٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عبدِاللهِ بنِ عُمَرَ، أَنَّهُ انْتَهَى إِلَى الكَعْبَةِ وَقَدْ دَخَلَهَا النَّبِيُّ ﷺ وَبِلالٌ وَأُسَامَةُ، وَأَجَافَ عَلَيْهِمْ عُثْمَانُ بْنُ طَلحَةَ البَابَ، قَالَ: فَمَكَثُوا فِيهِ مَلِيًّا، ثُمَّ فُتِحَ البَابُ فَخَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ وَرَقِيتُ الدَّرَجَةَ، فَدَخَلتُ البَيْتَ فَقُلتُ: أَيْنَ صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ؟ قَالُوا: هَاهُنَا. قَالَ: وَنَسِيتُ أَنْ أَسْأَلَهُمْ: كَمْ صَلَّى؟.

قال النووي رَحِمَهُ اللهُ: هكذا وقعت هذه الرواية هنا، وظاهره أن ابن عمر سأل بلالًا وعثمان وأسامة جميعهم، قال القاضي عياض: ولكن أهل الحديث وَهَّنُوا هذه الرواية، فقال الدارقطني: وَهِمَ ابن عون، وخالفه غيره، فأسندوه عن بلال وحده. قال القاضي: وهذا هو الذي ذكره مسلم في باقي الطرق: (فسألت بلالًا فقال)، إلا أنه وقع في رواية حرملة عن ابن وهب: (فأخبرني بلال أو[١] عثمان بن طلحة أن رسول الله ﷺ صلى في جوف الكعبة) هكذا هو عند عامة شيوخنا، وفي بعض النسخ (وعثمان بن أبي طلحة) قال: وهذا يعضد رواية ابن عون، والمشهور انفراد بلال برواية ذلك، والله أعلم.اهـ

وأقول: لعل مسلمًا رَحِمَهُ اللهُ ذكره لبيان علته؛ لأنه رَحِمَهُ اللهُ قد ذكر رواية مالك وأيوب وعبيدالله بن عمر عن نافع عن ابن عمر: سألت بلالًا. وأخرجه من حديث ابن شهاب عن سالم عن أبيه: سألت بلالًا.

وأما رواية حرملة فقد شك هو أو ابن وهب أسأل عبدالله بلالًا أو طلحة؟ فتردُّ روايته إلى رواية مَن لم يشكَّ، والله أعلم.

---

(١) في الأصل: وعثمان، والذي في المتن عند مسلم : أو بالشك.

١٦٤- وَأَخرَجَ البُخَارِيُّ حَدِيثَ إِبرَاهِيمَ بنِ مَيسَرَةَ، عَن عَمرِو بنِ الشَّرِيدِ، عَنْ أَبِي رَافِعٍ: «**الجَارُ أَحَقُّ بِسَقَبِهِ**»، مِن رِوَايَةِ الثَّورِيِّ وَابنِ جُرَيجٍ وَابنِ عُيَينَةَ، وَهُوَ الصَّوَابُ.

وَلا يُلتَفَتُ إِلى قَولِ مُحَمَّدِ بنِ مُسلِمٍ، عَن إِبرَاهِيمَ بنِ مَيسَرَةَ، وَلا مَن خَالَفَهُ.

١٦٥- وَأَخرَجَ مُسلِمٌ حَدِيثَ الأَغَرِّ مِن حَدِيثِ عَمرِو بنِ مُرَّةَ وَثَابِتٍ، عَن أَبِي بُردَةَ.

وَهُمَا صَحِيحَانِ، وَإِن كَانَ أَبُوإِسحَاقَ قَالَ: عَن أَبِي بُردَةَ، عَن أَبِيهِ، وَتَابَعَهُ مُغِيرَةُ بنُ أَبِي الحُرِّ، عَن سَعِيدٍ، عَن أَبِي بُردَةَ؛ فَأَبُوإِسحَاقَ رُبَّمَا

١٦٤- **الحديث الرابع والستون بعد المائة:** قال البخاري رحمه الله (ج٤ ص٤٣٧ ط س): حَدَّثَنَا المَكِّيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ مَيْسَرَةَ، عَنْ عَمْرِو بنِ الشَّرِيدِ، قَالَ: وَقَفْتُ عَلَى سَعْدِ بنِ أبي وَقَّاصٍ، فَجَاءَ المِسْوَرُ بْنُ مَخْرَمَةَ فَوَضَعَ يَدَهُ عَلَى إِحْدَى مَنْكِبَيَّ، إِذْ جَاءَ أبورَافِعٍ مَوْلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: يَا سَعْدُ، ابْتَعْ مِنِّي بَيْتَيَّ فِي دَارِكَ. فَقَالَ سَعْدٌ: وَاللهِ مَا أَبْتَاعُهُمَا. فَقَالَ المِسْوَرُ: وَاللهِ لَتَبْتَاعَنَّهُمَا. فَقَالَ سَعْدٌ: وَاللهِ لا أَزِيدُكَ عَلَى أَرْبَعَةِ آلافٍ مُنَجَّمَةً أَوْ مُقَطَّعَةً. قَالَ أبورَافِعٍ: لَقَدْ أُعْطِيتُ بِهَا خَمْسَ مِائَةِ دِينَارٍ، وَلَوْلا أَنِّي سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «**الجَارُ أَحَقُّ بِسَقَبِهِ**» مَا أَعْطَيْتُكَهَا بِأَرْبَعَةِ آلافٍ، وَأَنَا أُعْطَى بِهَا خَمْسَ مِائَةِ دِينَارٍ، فَأَعْطَاهَا إِيَّاهُ.

قال الحافظ في "المقدمة" ص(٣٦٠) بعد قول الدارقطني: وخالفهم محمد بن مسلم عن إبراهيم بن ميسرة، ولا يلتفت إليه، يعني لأنه ضعيف فلا تعلل روايته الروايات الثابتة.اهـ

قلت: ومحمد بن مسلم هو الطائفي، قال الحافظ في "التقريب": صدوق يخطئ من الثامنة.اهـ

١٦٥- **الحديث الخامس والستون بعد المائة:** قال مسلم رحمه الله (ج١٧ ص٢٣): حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، وَأبوالرَّبِيعِ العَتَكِيُّ، جَمِيعًا عَنْ حَمَّادٍ، =

دَلَّسَ، وَمُغِيرَةُ بنُ أَبِي الحُرِّ شَيخٌ.

وَثَابِتٌ وَعَمرُو بنُ مُرَّةَ حَافِظَانِ، وَقَد تَابَعَهُما رَجُلانِ آخَرَانِ: زِيَادُ بنُ المُنذِرِ وَابنُ إِسحَاقَ.

وَمُغِيرَةُ بنُ أَبِي الحُرِّ [وَأَبُوإِسحَاقَ][1] سَلَكَا بِهِ الطَّرِيقَ السَّهلَ.

=قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ ثَابِتٍ[2] عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، عَنِ الأَغَرِّ المُزَنِيِّ وَكَانَتْ لَهُ صُحْبَةٌ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «**إِنَّهُ لَيُغَانُ عَلَى قَلْبِي، وَإِنِّي لَأَسْتَغْفِرُ اللهَ فِي اليَوْمِ مِائَةَ مَرَّةٍ**».

حَدَّثَنَا أبوبَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ عَمْرِو بنِ مُرَّةَ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ الأَغَرَّ -وَكَانَ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللهِ ﷺ- يُحَدِّثُ ابْنَ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**يَا أَيُّهَا النَّاسُ، تُوبُوا إِلَى اللهِ؛ فَإِنِّي أَتُوبُ فِي اليَوْمِ إِلَيْهِ مِائَةَ مَرَّةٍ**».

حَدَّثَنَاه عُبَيْدُاللهِ بْنُ مُعَاذٍ، حَدَّثَنَا أَبِي.

ح وحَدَّثَنَا ابْنُ المُثَنَّى، حَدَّثَنَا أبوداوُدَ وَعبدالرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، كُلُّهُمْ عَنْ شُعْبَةَ فِي هَذَا الإِسْنَادِ. اهـ

هذا الحديث من الأحاديث التي لم يجب عنها النووي، ولعله ترك الجواب عنه لأن الدارقطني رحمه الله لم يتكلم في طريق مسلم، وإنما تكلم في الطريق التي خالفتها.

أقوال أهل العلم في الطريق المخالفة:

قال الحافظ الذهبي رحمه الله في «الميزان»: مغيرة بن أبي الحر الكندي الكوفي، قال البخاري: يخالف في حديثه، وقال العقيلي: حدثنا بحديثه علي بن عبدالعزيز، حدثنا أبونعيم، حدثنا المغيرة بن أبي الحر، عن سعيد بن أبي بردة، عن أبيه، عن جده، قال: جاء رسول الله ﷺ ونحن جلوس، فقال: «**مَا أَصْبَحْتُ غَدَاةً قَطُّ إِلَّا قَدِ**=

---

(١) ليس في الأصلين: (أبوإسحاق)، ولكن السياق يقتضي إثباته.

(٢) ثابت هو البناني كما جاء مصرحًا بنسبته في «مسند أحمد» (ج٤ ص٢٦٠).

ـاسْتَغْفَرْتُ اللهَ فِيهَا مِائَةَ مَرَّةٍ».

روى عمرو بن مرة وغيره عن أبي بردة عن الأغر المزني عن النبي ﷺ. وهذا أشبه، ووثقه ابن معين وابن حبان وقال أبوحاتم: ليس به بأس. اهـ

وقال الحافظ المزي (ج١ ص٧٩) من «تحفة الأشراف» بعد ذكره من طريق ثابت الْبُنَانِيِّ وعمرو بن مرة: ورُوِيَ عن أبي إسحاق وسعيد بن أبي بردة عن أبي بردة عن أبيه (يعني عن أبي موسى).

ورُوِيَ عن غُنْدَرٍ عن شعبة عن عمرو بن مرة عن أبي بردة عن الأغر عن ابن عمر وهو وَهَمٌ، وسيأتي. اهـ

وأقول: لعل سبب الوهم الذي حصل لِرَاوِيهِ هو أن في بعض طرقه عند مسلم وأحمد (ج٤ ص٢١١ و٢٦) أن الأغرَّ حدَّث به ابنَ عمر.

وقال الحاكم في «معرفة علوم الحديث» ص(١١٤) بعد ذكره الحديث من طريق موسى بن عقبة عن أبي إسحاق عن أبي بردة عن أبيه أن رسولَ اللهِ ﷺ... وذكر حديث الباب ثم قال: قال أبوعبدالله: وهذا إسناد لا ينظر فيه حدِيثِيٌّ إلا عَلِمَ أنه من شرط الصحيح، والمدنيون إذا رووا عن الكوفيين زلقوا... ثم ذكره رحمه الله من طريق ثابت[1] البناني قال: سمعت أبا بردة يحدث عن الأغر المزني وكانت له صحبة... وذكر الحديث ثم قال: قال أبوعبدالله: رواه مسلم بن الحجاج في «الصحيح» عن أبي الربيع وهو الصحيح المحفوظ، ورواه الكوفيون أيضًا: مسعر وشعبة وغيرهما عن عمرو بن مرة عن أبي بردة هكذا. اهـ

وقال البخاري في «التاريخ الكبير» (ج٢ ص ٤٣ و٤٤) بعد أن ذكره من حديث الأغر ثم من حديث أبي موسى والأول أصح.

---

(١) قال أبوعبدالرحمن: قد تابع ثابتًا عمرو بن مرة كما تقدم في النقل عن «صحيح مسلم» وتابعهما حميد بن هلال كما في «معجم الطبراني الكبير» (ج١ ص٢٧٩ و٢٨٠).

١٦٦ - وَأَخرَجَ مُسلِمٌ حَدِيثَ ابنِ عُيَينَةَ، عَن أَبَانَ، عَنِ الحَكَمِ، عَنِ ابنِ أَبِي لَيلَى، عَنِ البَرَاءِ: لا يَحْنُو[1] أَحَدٌ مِنَّا ظَهْرَهُ.

وَخَالَفَهُ ابنُ عَرعَرَةَ[2]؛ قَالَ: عَن شُعبَةَ، عَنِ الحَكَمِ، عَن عَبدِاللهِ بنِ يَزِيدَ. وَالحَدِيثُ مَشهُورٌ بِعَبدِاللهِ بنِ يَزِيدَ، رَوَاهُ عَنهُ أَبُوإِسحَاقَ وَمُحَارِبٌ عَنهُ.

وَلَم يَقُل عَنِ ابنِ أَبِي لَيلَى غَيرُ أَبَانَ بنِ تَغلِبَ، عَنِ الحَكَمِ، وَغَيرُ أَبَانَ أَحفَظُ مِنهُ.

١٦٦- **الحديث السادس والستون بعد المائة:** قال مسلم رَحِمَهُ اللهُ متابعة (ج٤ ص١٩١ مع النووي): حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَابْنُ نُمَيْرٍ، قَالا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، حَدَّثَنَا أَبَانُ وَغَيْرُهُ، عَنِ الحَكَمِ، عَنْ عبدِالرَّحْمَنِ بنِ أبي لَيْلَى، عَنِ البَرَاءِ، قَالَ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ لا يَحْنُو أَحَدٌ مِنَّا ظَهْرَهُ حَتَّى نَرَاهُ قَدْ سَجَدَ.

فَقَالَ زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، قَالَ: حَدَّثَنَا الكُوفِيُّونَ أَبَانُ وَغَيْرُهُ، قَالَ: حَتَّى نَرَاهُ يَسْجُدُ.

قال النووي رَحِمَهُ اللهُ بعد ذكره كلام الدارقطني: وهذا الاعتراض لا يُقْبَلُ، بل أبان ثقة نقل شيئًا فوجب قبوله ولم يتحقق كذبه وغلطه، ولا امتناع في أن يكون مرويًا عن ابن يزيد وابن أبي ليلى؛ والله أعلم. اهـ

وقال أبونعيم في «الحلية» (ج٤ ص٣٤٧) وقد رواه من طريق أبي إسحاق عن عبدالله بن يزيد عن البراء بن عازب به: صحيح متفق عليه، رواه شعبة والثوري وإسرائيل والناس عنه. اهـ

وقال (ج٧ ص٢٠٢) وقد رواه من طريق شعبة عن أبي إسحاق عن عبدالله بن =

---

(١) في الأصلين: كلام غير مفهوم، فنقلت العبارة من «صحيح مسلم».

(٢) في الأصلين: ابن عروة، والصواب ما أثبتناه وهو محمد بن عرعرة ثقة كما في التقريب.

١٦٧ - وَأَخرَجَ مُسلِمٌ حَدِيثًا وَاحِدًا عَنِ الحُسَينِ بنِ وَاقِدٍ، عَن ابنِ بُرَيدَةَ، عَن أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، (تِسعَ عَشرَةَ غَزوَةً). وَحدَهُ.

وَعِندَهُ نُسخَةٌ يَلزَمُهُ إِخرَاجُهَا.

=يزيد عن البراء بن عازب به: صحيح ثابت من حديث شعبة رواه غير واحد عن حماد عن شعبة. اهـ

وأقول: الذي يظهر لي أن قول الدارقطني رحمه الله وجيهٌ؛ لأن الحديث مشهور بعبدالله بن يزيد كما قال الدارقطني؛ فقد رواه عن عبدالله بن يزيد أبوإسحاق كما عند البخاري (ج٢ ص١٨١) الطبعة السلفية مع «الفتح»، ومسلم (ج٤ ص١٩٠)، ورواه أيضًا عن عبدِاللهِ بن يزيد محاربُ بنُ دثار عند مسلم (ج٤ ص١٩١).

ولأن أبانَ بن تغلب قد خالفه شعبة كما يقول الدارقطني، وقد قال الحافظ في أبان: ثقة تُكُلِّمَ فيه للتشيع. وقال في ترجمة شعبة: ثقة حافظٌ متقن. وشعبة قد توبع كما ترى، فيكون حديث أبان شاذًا، وعذر مسلم في هذا أنه ذكره في المتابعات، ويحتمل أنه ذكره ليبيِّن علَّته، والله أعلم.

١٦٧- **الحديث السابع والستون بعد المائة:** قال مسلم رحمه الله (ج١٢ ص١٩٦): وحَدَّثَنَا أبوبَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ الحُبَابِ.

ح وحَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الجَرْمِيُّ، حَدَّثَنَا أبوتُمَيْلَةَ، قَالا جَمِيعًا: حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ وَاقِدٍ، عَنْ عبدِاللهِ بنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: غَزَا رَسُولُ اللهِ ﷺ تِسْعَ عَشْرَةَ غَزْوَةً، قَاتَلَ فِي ثَمَانٍ مِنْهُنَّ.

وَلَمْ يَقُل أبوبَكْرٍ: مِنْهُنَّ، وَقَالَ فِي حَدِيثِهِ: حَدَّثَنِي عبدُاللهِ بْنُ بُرَيْدَةَ. اهـ

تقدم الجواب عن الإلزامات بعد انتهاء «الإلزامات».

١٦٨ - وَأَخرَجَ عَن إِسحَاقَ الأَزرَقِ، عَن عَبدِالمَلِكِ، عَن عَبدِاللهِ بنِ عَطَاءٍ، عَن سُلَيمَانَ بنِ بُرَيدَةَ: إِني تَصَدَّقتُ عَلَى أُمِّي بِجَارِيَةٍ.

وَقَد خَالَفَهُ الثَّورِيُّ، وَعَلِيُّ بنُ مُسهِرٍ، وَابنُ نُمَيرٍ، وَغَيرُهُم.

وَقَد أَخرَجَ أَحَادِيثَهُم أَيضًا، فَلا وَجهَ لِإِخرَاجِ حَدِيثِ الأَزرَقِ، وَبِاللهِ التَّوفِيقُ.

١٦٨- **الحديث الثامن والستون بعد المائة:** قال مسلم رحمه الله (ج٨ ص٢٦) متابعة مع النووي: وحَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي خَلَفٍ، حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ يُوسُفَ، حَدَّثَنَا عَبْدُالمَلِكِ بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ، عَنْ عَبدِاللهِ بنِ عَطَاءِ المَكِّيِّ، عَنْ سُلَيْمَانَ بنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ رضي الله عنه قَالَ: أَتَتِ امْرَأَةٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ... بِمِثْلِ حَدِيثِهِمْ، وَقَالَ: صَوْمُ شَهْرٍ.

وحديثهم هو أنَّها قالت للنبي ﷺ: إِنِّي تَصَدَّقْتُ عَلَى أُمِّي بِجَارِيَةٍ، وَإِنَّهَا مَاتَتْ. قَالَ -أي: بريدة- فَقَالَ: «**وَجَبَ أَجْرُكِ وَرَدَّهَا عَلَيْكِ المِيرَاثُ**»، قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّهُ كَانَ عَلَيْهَا صَوْمُ شَهْرٍ، أَفَأَصُومُ عَنْهَا؟ قَالَ: «**صُومِي عَنْهَا**» قَالَتْ: إِنَّهَا لَمْ تَحُجَّ قَطُّ، أَفَأَحُجُّ عَنْهَا؟ قَالَ: «**حُجِّي عَنْهَا**».

هذا الحديث من الأحاديث التي لم يجب عنها النووي رحمه الله، والظاهر أن مسلمًا أخرجه ليبيِّن علَّته؛ لأنَّه قد ذكره كما يقول الدارقطني من حديث علي بن مُسهِرٍ وعبدالله بن نمير عن عبدالله بن بريدة، ومن طريق الثوري عن ابن بريدة، والمراد به عبدالله كما يقول البيهقي رحمه الله (ج٤ ص٢٥٦) بعد ذكره من حديث علي بن مسهر عن عبدالله بن عطاء المديني عن عبدالله بن بريدة عن أبيه: وكذلك رواه جماعة عن عبدالله بن عطاء: سفيان الثوري، وزهير بن معاوية، وعبدالله بن نمير، ومروان الْفَزَارِيُّ، وأبومعاوية، وغيرهم، إلا أن بعضهم قال: صوم شهرين. ورواه عبدالملك بن أبي سليمان، عن عبدالله بن عطاء، عن سليمان بن بريدة، عن أبيه (وصوم شهر). اهـ

هذا وقد جاء مصرحًا في رواية سفيان أنه عبدالله بن بريدة في "مسند أحمد" (ج٥ ص٣٥١ و٣٦١). =

١٦٩- وَأَخرَجَ البُخَارِيُّ حَدِيثَ اللَّيثِ، عَنِ الزُّهرِيِّ، عَن عَبدِالرَّحمَنِ بنِ كَعبٍ، عَن جَابِرٍ: كَانَ يَجمَعُ بَينَ قَتلَى أُحُدٍ وَيُقَدِّمُ أَقرَأَهُم.

قَالَ: رَوَاهُ ابنُ المُبَارَكِ، عَنِ الأَوزَاعِيِّ، عَنِ الزُّهرِيِّ، مُرسَلًا، عَن جَابِرٍ. وَقَالَ سُلَيمَانُ بنُ كَثِيرٍ: عَنِ الزُّهرِيِّ، حَدَّثَنِي مَن سَمِعَ جَابِرًا. وَقَالَ مَعمَرٌ: عَنِ الزُّهرِيِّ، عَنِ ابنِ أَبِي صَغِيرَةَ[١]، عَن جَابِرٍ، وَهُوَ مُضطَرِبٌ.

= وبهذا نعلم أن المحفوظ عبدالله بن عطاء عن عبدالله بن بريدة، وأن رواية إسحاق الأزرق التي قال فيها سليمان بن بريدة شاذَّة، وأن المحفوظ رواية الجماعة عن عبدالله بن بريدة لا سليمان، والله أعلم.

١٦٩- **الحديث التاسع والستون بعد المائة**: قال البخاري رحمه الله (ج٣ ص٢١٢ مع الفتح ط س): حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ، أَخْبَرَنَا عبدُاللهِ، أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ، حَدَّثَنِي ابْنُ شِهَابٍ، عَنْ عبدالرَّحْمَنِ بنِ كَعْبِ بنِ مَالِكٍ، عَنْ جَابِرِ بنِ عبدِاللهِ رضي الله عنهما، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كَانَ يَجْمَعُ بَيْنَ الرَّجُلَيْنِ مِنْ قَتْلَى أُحُدٍ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ، ثُمَّ يَقُولُ: «أَيُّهُمْ أَكْثَرُ أَخْذًا لِلْقُرْآنِ؟»، فَإِذَا أُشِيرَ لَهُ إِلَى أَحَدِهِمَا قَدَّمَهُ فِي اللَّحْدِ، وَقَالَ: «أَنَا شَهِيدٌ عَلَى هَؤُلاءِ»، وَأَمَرَ بِدَفْنِهِمْ بِدِمَائِهِمْ وَلَمْ يُصَلِّ عَلَيْهِمْ وَلَمْ يُغَسِّلْهُمْ.

وَأَخْبَرَنَا الأَوْزَاعِيُّ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ جَابِرِ بنِ عبدِاللهِ رضي الله عنهما كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَقُولُ لِقَتْلَى أُحُدٍ: «أَيُّ هَؤُلاءِ أَكْثَرُ أَخْذًا لِلْقُرْآنِ؟» فَإِذَا أُشِيرَ لَهُ إِلَى رَجُلٍ قَدَّمَهُ فِي اللَّحْدِ قَبْلَ صَاحِبِهِ. وَقَالَ جَابِرٌ: فَكُفِّنَ أَبِي وَعَمِّي فِي نَمِرَةٍ وَاحِدَةٍ.

وَقَالَ سُلَيْمَانُ بْنُ كَثِيرٍ: حَدَّثَنِي الزُّهْرِيُّ، حَدَّثَنِي مَنْ سَمِعَ جَابِرًا رضي الله عنه.

قال الحافظ رحمه الله في "مقدمة الفتح" ص(٣٥٥): بعد ذكره كلام الدارقطني: أطلق الدارقطني القول في هذا الحديث بأنه مضطرب مع إمكان نفي الاضطراب عنه بأن =

---

[١] في (ز): صعير، وهو الصواب، وهو عبدالله بن ثعلبة بن صُعَيْر، ويقال: ابن أبي صعير كما في "تهذيب التهذيب".

= يفسر المبهم الذي في رواية سليمان بالمسمى الذي في رواية الليث، وتحمل رواية معمر على أن الزهري سمعه من شيخين، وأما رواية الأوزاعي المرسلة فقصَّر فيها بحذف الواسطة، فهذه طريقة مَن ينفي الاضطراب عنه، وقد ساق البخاري ذكر الخلاف فيه، وإنما أخرج رواية الأوزاعي مع انقطاعها؛ لأن الحديث عنده عن عبدالله عن الليث والأوزاعي جميعًا عن الزهري، فأسقط الأوزاعي عبدالرحمن بن كعب وأثبته الليث، وهما في الزهري سواء، وقد صرحا جميعًا بسماعهما له منه، فقبلت زيادة الليث لثقته، ثم قال بعد ذلك: ورواه سليمان بن كثير عن الزهري عمن سمع جابرًا، وأراد بذلك إثبات الواسطة بين الزهري وبين جابر فيه في الجملة، وتأكيد رواية الليث بذلك ولم يَرَهَا علة توجب اضطرابًا.

وأما رواية معمر فقد وافقه عليها سفيان بن عيينة، فرواه عن الزهري عن ابن أبي صغيرة(١) وقال: ثبتني فيه معمر، فرجعت روايته إلى رواية معمر.

وعن الزهري فيه اختلاف لم يذكره الدارقطني: فقيل: عن أسامة بن زيد عن الزهري عن أنس، ومن هذا الوجه أخرجه أبوداود والترمذي، ونقل في «العلل» عن البخاري أنه قال: حديث أسامة خطأ غلط فيه. يعني أن الصواب حديث الليث، ووهم الحاكم فأخرج حديث أسامة هذا في «مستدركه».

وعن الزهري فيه اختلاف آخر، رواه البيهقي من طريق عبدالرحمن بن عبدالعزيز الأنصاري عن الزهري عن عبدالرحمن بن كعب بن مالك عن أبيه، وهو خطأ أيضًا، وعبدالرحمن هذا ضعيف، ولا يخفى على الحاذق أن رواية الليث أرجح هذه الروايات كما قررناه، وأن البخاري لا يعل الحديث بمجرد الاختلاف. اهـ

قال أبو عبدالرحمن : على أن أحمد بن صالح المصري يقول: إن الزهري لم يسمع من عبدالرحمن بن كعب بن مالك كما في «جامع التحصيل».

---

(١) صعير، بمهملتين، كما في «التقريب».

١٧٠ - وَأَخْرَجَا عَنه جَمِيعًا حَدِيثَ شُعبَةَ، عَن عَمْرٍو، عَن جَابِرٍ: «إِذَا جَاءَ أَحَدُكُمْ وَالإِمَامُ يَخْطُبُ».

قَالَ: تَابَعَهُ رَوحُ بنُ القَاسِمِ، ابنُ بَزِيعٍ عَنهُ[1].

رَوَاهُ ابنُ جُرَيجٍ، وَحَمَّادُ بنُ زَيدٍ، وَابنُ عُيَينَةَ، وَأَيُّوبُ، وَحَبِيبٌ أَبُويَحيَى[2]، وَوَرقَاءُ، عَن عَمرٍو أَنَّ رَجُلًا دَخَلَ المَسجِدَ، فَقَالَ لَهُ: «أَصَلَّيتَ؟».

١٧٠- **الحديث السبعون بعد المائة**: قال البخاري رحمه الله (ج٣ ص٤٩ ط س): حَدَّثَنَا آدَمُ، قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، أَخْبَرَنَا عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ، قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بنَ عبدِاللهِ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ وَهُوَ يَخْطُبُ: «**إِذَا جَاءَ أَحَدُكُمْ وَالإِمَامُ يَخْطُبُ -أَوْ قَدْ خَرَجَ- فَلْيُصَلِّ رَكْعَتَيْنِ**».

وأخرجه مسلم (ج٦ ص١٦٣).

هذا الحديث من الأحاديث التي لم يجب عنها النووي رحمه الله، وقد قال الحافظ رحمه الله في "المقدمة" ص(٣٥٥ ط س) بعد ذكره كلام الدارقطني: قلت: هذا يُوهِمُ أن هؤلاء أرسلوه وليس كذلك؛ فقد أخرجه الشيخان من رواية حماد بن زيد وسفيان بن عيينة، ومسلم من حديث أيوب وابن جريج كلهم عن عمرو بن دينار موصولًا، وإنما أراد الدارقطني أن شعبة خالف هؤلاء الجماعة في سياق المتن واختصره، وهم إنما أوردوه على حكاية قصة الداخل وأمر النبي ﷺ له بصلاة ركعتين والنبي ﷺ يخطب، وهي قصة محتملة للخصوص، وسياق شعبة يقتضي العموم في حق كل داخل، فهي مع اختصارها أزيد من روايتهم وليست بشاذة، فقد تابعه على ذلك روح بن القاسم عن عمرو بن دينار أخرجه الدارقطني في "السنن"؛ فهذا يدل على أن =

---

(١) كذا في الأصلين، وصوابه: تابعه روح بن القاسم رواه عنه عبدالله بن بزيع، كما في "سنن الدارقطني" (ج٢ ص١٥).

(٢) في (ز): (وحبيب وابن يحيى)، وفي "مقدمة الفتح" ط س وط ح: حبيب بن يحيى، ولعله حبيب أبومحمد وهو حبيب بن الشهيد، فقد ذكروا من شيوخه عمرو بن دينار.

١٧١ - وَأَخرَجَ مُسلِمٌ مِن حَدِيثِ أَبِي الزُّبَيرِ، عَن جَابِرٍ: «**مُهَلُّ أَهلِ العِرَاقِ مِن ذَاتِ عِرْقٍ**».

وَفي حَدِيثِ ابنِ عُمَرَ: لَم يَكُن عِرَاقٌ يَومَئِذٍ. وَلَمْ يُخرِجِ البُخَارِيُّ لأَبِي الزُّبَيرِ شَيئًا، وَبَقِيَ عَلَى مُسلِمٍ مِن تَراجِمِ أَبِي الزُّبَيرِ حَدِيثٌ كَثِيرٌ.

وَمِنْ حَدِيثِ الأَعْمَشِ عَنْ أَبِي سُفْيَانَ أَيْضًا.

=عمرو بن دينار حدث به على الوجهين، والله أعلم.اهـ

وأقول: الرواية التي أشار إليها الحافظ رَحِمَهُ اللهُ في "سنن الدارقطني" (ج٢ ص١٥) وفي سندها يحيى بن غيلان، قال الحافظ في "التقريب": مقبول. يرويه يحيى عن عبدالله بن بَزِيعٍ، وقد قال الحافظ الذهبي في "الميزان": قال الدارقطني: لين الحديث ليس بمتروك. وقال ابن عدي: ليس بحجة وهو قاضي تَسْتُر، عامة أحاديثه ليست بمحفوظة. ومن مناكير عبدالله حديث يحيى بن غيلان قال: حدثني عبدالله بن بزيع... وذكر حديثًا منكرًا في "سنن الدارقطني" غيرَ هذا.

فحديث يحيى بن غيلان وعبدالله بن بزيع يصلح في الشواهد والمتابعات.

ويشهد لحديث الباب ما رواه مسلم (ج٦ ص١٦٤) من طريق الأَعْمَشِ عَنْ أَبي سُفْيَانَ، عَنْ جَابِرِ بنِ عبدِاللهِ، قَالَ: جَاءَ سُلَيْكٌ الغَطَفَانِيُّ يَوْمَ الجُمُعَةِ وَرَسُولُ اللهِ ﷺ يَخْطُبُ فَجَلَسَ فَقَالَ لَهُ: «**يَا سُلَيْكُ، قُمْ فَارْكَعْ رَكْعَتَيْنِ وَتَجَوَّزْ فِيهِمَا**»، ثُمَّ قَالَ: «**إِذَا جَاءَ أَحَدُكُمْ يَوْمَ الجُمُعَةِ وَالإِمَامُ يَخْطُبُ فَلْيَرْكَعْ رَكْعَتَيْنِ وَلْيَتَجَوَّزْ فِيهِمَا**». اهـ

فهذه متابعة قاصرة لشعبة بن الحجاج، والله أعلم.

١٧١- **الحديث الحادي والسبعون بعد المائة:** قال مسلم رَحِمَهُ اللهُ (ج٨ ص٨٥ و٨٦): حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ، حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي أبوالزُّبَيْرِ، أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بنَ عبدِاللهِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا يُسْأَلُ عَنِ الْمُهَلِّ، فَقَالَ: سَمِعْتُ، ثُمَّ انْتَهَى فَقَالَ: أُرَاهُ يَعْنِي النَّبِيَّ ﷺ. =

= وحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ، وَعبدُ بْنُ حُمَيْدٍ، كِلاهُمَا عَنْ مُحَمَّدِ بنِ بَكْرٍ، قَالَ عَبدٌ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدٌ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي أبوالزُّبَيْرِ، أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بنَ عبدِاللهِ رضي الله عنهما يُسْأَلُ عَنِ المُهَلِّ فَقَالَ: سَمِعْتُ أَحْسَبُهُ رَفَعَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: «**مُهَلُّ أَهْلِ المَدِينَةِ مِنْ ذِي الحُلَيْفَةِ، وَالطَّرِيقُ الآخَرُ الجُحْفَةُ، وَمُهَلُّ أَهْلِ العِرَاقِ مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ، وَمُهَلُّ أَهْلِ نَجْدٍ مِنْ قَرْنٍ، وَمُهَلُّ أَهْلِ اليَمَنِ مِنْ يَلَمْلَمَ**».

قال النووي رحمه الله بعد قوله فقال: (أراه يعني النبي ﷺ): معنى هذا الكلام: أن أبا الزبير قال سمعت جابرًا، ثم انتهى، أي: وقف عن رفع الحديث إلى النبي ﷺ، وقال: (أُراه) بضم الهمزة، أي: أظنه رَفَعَ الحديث، فقال: (أراه يعني النبي ﷺ)، كما قال في الرواية الأخرى: (أحسبه رفع إلى النبي ﷺ)، وقوله: (أحسبه رَفَعَ)، لا يحتج بهذا الحديث مرفوعًا؛ لكونه لم يجزم برفعه. اهـ

وأقول: هذا هو الإنصاف، وأما كون الحديث له شواهد فهذا لا يخفى على الحافظ الدارقطني، وهو إنما ينتقد في "التتبع" ما جاء في "الصحيحين"، وإني ذاكر بعون الله ما يصلح للاستشهاد.

قال أبوداود رحمه الله (ج١ ص٤٠٤ ط ح): حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ بَهْرَامَ المَدَائِنِيُّ، حَدَّثَنَا المُعَافَى بْنُ عِمْرَانَ، عَنْ أَفْلَحَ يَعْنِي ابْنَ حُمَيْدٍ، عَنِ القَاسِمِ بنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ وَقَّتَ لأَهْلِ العِرَاقِ ذَاتَ عِرْقٍ.

الحديث أخرجه النسائي (ج٥ ص٩٥) من طريق المعافى به، والطحاوي (ج٢ ص١١٨)، والدارقطني (ج٢ ص٢٣٦).

والحديث بسند أبي داود على شرط الشيخين، إلا هشام بن بَهرام وهو ثقة وقد تُوبِعَ.

وقال الحافظ الذهبي في "الميزان": إن أحمد أنكر هذا الحديث على أفلح، ثم قال الحافظ الذهبي قلت: هو صحيح غريب.

وقال أبوداود أيضًا: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بنِ حَنْبَلٍ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ يَزِيدَ بنِ أبي زِيَادٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بنِ عَلِيِّ بنِ عبدِاللهِ بنِ عَبَّاسٍ، عَنِ ابْنِ =

١٧٢- وَأَخرَجَ مُسلِمٌ حَدِيثَ قَتَادَةَ، عَن سَالِمٍ، عَن مَعدَانَ، عَن عُمَرَ مَوقُوفًا في الثُّومِ وَالبَصَلِ، مِن حَدِيثِ شُعبَةَ وَهِشَامٍ.

وَقَد خَالَفَ قَتَادَةَ في إِسنَادِهِ ثَلاثَةٌ ثِقَاتٍ؛ رَوَوهُ عَن سَالِمِ بنِ أَبي

=عَبَّاسٍ، قَالَ: وَقَّتَ رَسُولُ اللهِ ﷺ لِأَهْلِ المَشْرِقِ العَقِيقَ.

الحديث أخرجه الترمذي (ج٢ ص٨٦ هندية مع التحفة) وحسَّنه، وأحمد (ج١ ص٣٤٤ و٣٦٦)، والبيهقي (ج٥ ص٢٨)، والحديث يدور على يزيد بن أبي زياد، وقد قال الحافظ في "التقريب": ضعيف، كَبِرَ فتغيَّر صار يتلقَّن. انتهى.

وفيه انقطاع أيضًا ففي "تهذيب التهذيب" في ترجمة محمد بن علي بن عبدالله بن عباس: روى عن جده يقال مرسل. وفيه أيضًا: قال مسلم في كتاب "التمييز": لا يعلم له سماع من جده، ولا أنه لقيه. اهـ

وقال أبوداود أيضًا: حَدَّثَنَا أبومَعْمَرٍ عبدُاللهِ بْنُ عَمْرِو بنِ أبي الحَجَّاجِ، حَدَّثَنَا عبدالوَارِثِ، حَدَّثَنَا عُتْبَةُ بْنُ عبدالمَلِكِ السَّهْمِيُّ، حَدَّثَنِي زُرَارَةُ بْنُ كُرَيْمٍ، أَنَّ الحَارِثَ بنَ عَمْرٍو السَّهْمِيَّ حَدَّثَهُ قَالَ: أَتَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ وَهُوَ بِمِنًى أَوْ بِعَرَفَاتٍ، وَقَدْ أَطَافَ بِهِ النَّاسُ، قَالَ: فَتَجِيءُ الأَعْرَابُ فَإِذَا رَأَوْا وَجْهَهُ قَالُوا: هَذَا وَجْهٌ مُبَارَكٌ، قَالَ: وَوَقَّتَ ذَاتَ عِرْقٍ لأَهْلِ العِرَاقِ.

الحديث أخرجه الدارقطني (ج٢ ص٢٣٧)، والبيهقي (ج٥ ص٢٨)، والحديث في سنده عتبة بن عبدالملك السهمي، وزرارة بن كريم السهمي، وهما مستورا الحال، يصلح حديثهما في الشواهد والمتابعات.

فعلم بهذا أن الحديث صحيح من غير الطريق التي انتقدها الدارقطني وأن انتقاد الدارقطني على مسلم في موضعه.

١٧٢- **الحديث الثاني والسبعون بعد المائة:** تقدم وهو الحديث السابع والعشرون بعد المائة.

الجَعدِ، عَن عُمَرَ مُرسَلًا، لَم يَذكُرُوا فِيهِ مَعدَانَ، وَهُمْ: مَنصُورُ بنُ المُعتَمِرِ، وَحُصَينُ بنُ عَبدِالرَّحمَنِ، وَعَمرُو بنُ مُرَّةَ.

وَرَوَاهُ عَن مَنصُورٍ جَرِيرُ بنُ عَبدِالحَمِيدِ. وَرَوَاهُ عَن حُصَينٍ جَمَاعَةٌ، مِنهُم: أَبُوالأَحوَصِ، وَجَرِيرٌ، وَابنُ فُضَيلٍ، وَابنُ عُيَينَةَ. وَرَوَاهُ عَن عَمرِو بنِ مُرَّةَ حَفْصُ بنُ عِمرَانَ البُرْجُمِيُّ[١].

وَقَتَادَةُ وَإِن كَانَ ثِقَةً -وَزِيَادَةُ الثِّقَةِ مَقبُولَةٌ عِندَنَا- فَإِنَّهُ يُدَلِّسُ، وَلَم يَذكُر فِيهِ سَمَاعَهُ مِن سَالِمٍ، فَاشتَبَهَ أَن يَكُونَ بَلَغَهُ عَنهُ فَرَوَاهُ عَنهُ.

١٧٣ - وَأَخرَجَ أَيضًا حَدِيثَ الزُّهرِيِّ، عَن السَّائِبِ بنِ يَزِيدَ وَعُبَيدِاللهِ بنِ عَبدِاللهِ بنِ عُتبَةَ، عَن عَبدِالرَّحمَنِ بنِ عَبدٍ، عَن عُمَرَ، عَن النَّبِيِّ ﷺ: «**مَن نَامَ عَن حِزبِهِ أَو عَن شَيءٍ مِنهُ فَقَرَأَهُ فِيمَا بَينَ صَلَاتَي الفَجرِ وَالظُّهرِ فَكَأَنَّمَا قَرَأَهُ مِن اللَّيلِ**»، مِن حَدِيثِ ابنِ وَهبٍ، عَن يُونُسَ.

قَالَ أَبُوالحَسَنِ: وَقَد تَابَعَهُ أَبُوصَفوَانَ عَبدُاللهِ بنُ سَعِيدٍ، وَاللَّيثُ بنُ سَعدٍ. وَابنُ عَزِيزٍ، عَن سَلَامَةَ، عَن عُقَيلٍ.

وَرَوَاهُ ابنُ المُبَارَكِ، عَن يُونُسَ، عَنِ الزُّهرِيِّ مَوقُوفًا.

وَرَوَاهُ مَعمَرٌ، عَن الزُّهرِيِّ، عَن عُروَةَ، عَن عَبدِالرَّحمَنِ بنِ عَبدٍ، عَن عُمَرَ مَوقُوفًا، وَجَعَلَ مَوضِعَ السَّائِبِ وَعُبَيدِاللهِ عُروَةَ بنَ الزُّبَيرِ.

وَرَوَاهُ مَالِكٌ عَن دَاودَ بنِ الحُصَينِ، عَن عَبدِالرَّحمَنِ الأَعرَجِ، عَن

١٧٣- **الحديث الثالث والسبعون بعد المائة:** تقدم وهو الحديث الخامس والعشرون بعد المائة.

---

[١] ترجمته في "التقريب": حفص بن عمر أو ابن عمران الأزرق البرجمي الكوفي، مستور من التاسعة.

عَبدِالرَّحمَنِ بنِ عَبدٍ، عَن عُمَرَ مَوقُوفًا.

١٧٤ - وَأَخرَجَ حَدِيثَ هِشَامٍ وَسَعِيدٍ، عَن قَتَادَةَ، عَنِ الشَّعبِيِّ، عَن سُوَيدِ بنِ غَفَلَةَ، عَن عُمَرَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهى عَن لِبسِ الحَرِيرِ إلَّا هَكَذَا، وَأَشَارَ بِإِصبَعِهِ.

وَهَذَا لَم يَرفَعْهُ غَيرُ قَتَادَةَ، وَقَد رَوَاهُ شُعبَةُ، عَن عَبدِاللهِ بنِ أَبي السَّفَرِ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَن سُوَيْدِ بْنِ غَفَلَةَ، عَن عُمَرَ مَوْقُوفًا، كَذَلِكَ قَالَ دَاوُدُ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ سُوَيْدٍ، عَنْ عُمَرَ قَولَهُ.

وَرَوَاهُ شُعبَةُ، عَنِ الحَكَمِ، عَن خَيثَمَةَ، عَن سُوَيدِ بنِ غَفَلَةَ، عَن عُمَرَ مَوقُوفًا. وَأَبُوحَصِينٍ، عَن إِبرَاهِيمَ، عَن سُوَيدٍ، عَن عُمَرَ قَولَهُ.

١٧٥ - وَأَخرَجَ أَيضًا عَن أَبِي خَيثَمَةَ وَإِسحَاقَ، عَنِ المُقرِي، عَن سَعِيدِ بنِ أَبي أَيُّوبَ، عَن عُبَيدِاللهِ بنِ أَبِي جَعفَرٍ، عَن سَالِمٍ[1] الجَيشَانيِّ، عَن أَبِيهِ، عَن أَبِي ذَرٍّ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ لَهُ: «**يَا أَبَا ذَرٍّ، إِنِّي أَرَاكَ ضَعِيفًا، وَإِني أُحِبُّ لَكَ مَا أُحِبُّ لِنَفسِي: لَا تَأَمَّرَنَّ عَلَى اثنَينِ، وَلا تَوَلَّيَنَّ مَالَ يَتِيمٍ**».

١٧٤- **الحديث الرابع والسبعون بعد المائة:** تقدم وهو الحديث الحادي والعشرون بعد المائة.

١٧٥- **الحديث الخامس والسبعون بعد المائة:** قال مسلم رحمه الله (ج١٢ ص٢١٠): حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، كِلاهُمَا عَنِ الْمُقْرِئِ، قَالَ زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا عبدُاللهِ بْنُ يَزِيدَ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبي أَيُّوبَ، عَنْ عُبَيْدِاللهِ بنِ أَبي =

---

[1] في (ز): سالم بن أبي سالم.

وَرَوَاهُ ابنُ لَهِيعَةَ، فَخَالَفَ سَعِيدًا؛ رَوَاهُ عَن عُبَيدِاللهِ بنِ أَبي جَعفَرٍ، عَن مُسلِمِ بنِ أَبي مَريَمَ الصَّدَفِيِّ، عَن أَبي سَالِمٍ الجَيشَانِيِّ، عَن أَبي ذَرٍّ[1]، عَن النَّبِيِّ ﷺ.

=جَعْفَرٍ القُرَشِيِّ، عَنْ سَالِمِ بنِ أَبي سَالِمٍ الجَيْشَانِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبي ذَرٍّ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «**يَا أَبَا ذَرٍّ، إِنِّي أَرَاكَ ضَعِيفًا، وَإِنِّي أُحِبُّ لَكَ مَا أُحِبُّ لِنَفْسِي: لا تَأَمَّرَنَّ عَلَى اثْنَيْنِ، ولا تَوَلَّيَنَّ مَالَ يَتِيمٍ**».

قال النووي رحمه الله بعد ذكره كلام الدارقطني: ولم يحكم الدارقطني فيه بشيء، فالحديث صحيح إسنادًا ومتنًا، وسعيد بن أبي أيوب أحفظ من ابن لهيعة. اهـ

هذا كلام النووي رحمه الله، والحديث في سنده سالم بن أبي سالم الجيشاني، قال الحافظ في «التقريب»: مقبول. يعني إذا توبع وإلا فليّن كما أفاده في مقدمة «التقريب»، فحديث سالم يصلح في الشواهد والمتابعات، وذكر الحافظ في «تهذيب التهذيب» أنه روى عنه أربعة له عندهم حديث واحد، ثم ذكر هذا الحديث، ثم قال: ذكره ابن حبان في «الثقات».

وابن حبان رحمه الله يوثق المجهولين كما في مقدمة «لسان الميزان» (ج١ ص١٤) فضعف الحديث من أجل سالم، لا من أجل مخالفة ابن لهيعة، والله أعلم.

فائدة:

هذا الحديث من الأحاديث التي وهم الحاكم في استدراكه (ج٤ ص٩١) وقال: صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه.

وأنت ترى أن مسلمًا قد أخرجه، وسالم بن أبي سالم الجيشاني ووالده أبوسالم وهو سفيان بن هانئ ليس من رجال البخاري، فهو على شرط مسلم فقط، على أن الحافظ يقول في سالم: إنه مقبول، يعني إذا توبع وإلا فليّن.

---

[1] في (ب): عن أبي سالم الجيشاني عن أبيه، والصواب: عن أبي سالم الجيشاني عن أبي ذر، كما في (ز). وفي «تهذيب التهذيب» ذكر من شيوخه أبا ذر.

١٧٦ - وَأَخرَجَ أَيضًا عَن أَبِي بَكرٍ وَقُتَيبَةَ وَأَبِي خَيثَمَةَ، عَن وَكِيعٍ، عَن سُفيَانَ[١]، عَن أَبِي النَّضرِ، عَن أَبِي أَنَسٍ، عَن عُثمَانَ، حَدِيثَ الوُضُوءِ.

وَهَذَا مِمَّا وَهِمَ فِيهِ وَكِيعُ بنُ الجَرَّاحِ عَلَى الثَّورِيِّ، مِمَّا يُعتَدُّ بِهِ عَلَيهِ.

وَقَد خَالَفَهُ أَصحَابُ الثَّورِيِّ الحُفَّاظُ، مِنهُم: عُبَيدُاللهِ الأَشجَعِيُّ، وَعَبدُاللهِ بنُ الوَلِيدِ وَيَزِيدُ بنُ أَبِي حَكِيمٍ العَدَنِيَّانِ، وَالفِريَابِيُّ، وَمُعَاوِيَةُ بنُ هِشَامٍ، وَأَبُوحُذَيفَةَ، وَغَيرُهُم؛ فَرَوَوهُ عَن الثَّورِيِّ، عَن أَبِي النَّضرِ، عَن بُسرِ بنِ سَعِيدٍ، عَن عُثمَانَ، وَهُوَ الصَّوَابُ.

وَلَم يُخرِج مُسلِمٌ حَدِيثَ بُسرِ بنِ سَعِيدٍ المُجمَعِ عَلَيهِ، وَأَخرَجَ حَدِيثَ أَبِي أَنَسٍ وَهُوَ وَهَمٌ مِن وَكِيعٍ، وَاللهُ أَعلَمُ.

وَقَد رَوَاهُ مَحمُودُ بنُ غَيلانَ، عَن وَكِيعٍ وَأَبِي أَحمَدَ عَن الثَّورِيِّ، عَن أَبِي النَّضرِ، عَن أَبِي أَنَسٍ، حَمَلَ أَحَدَهُمَا عَلَى الآخَرِ، وَغَيرُهُ يَروِيهِ عَن أَبِي أَحمَدَ عَلَى الصَّوَابِ.

وَقَد رَوَاهُ اللَّيثُ عَن يَزِيدَ بنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَن أَبِي النَّضرِ، عَن عُثمَانَ، مُرسَلًا، لَم يَذكُر بَينَهُمَا أَحَدًا.

وَحَدِيثُ وَكِيعٍ وَقَولُهُ عَن أَبِي النَّضرِ، عَن أَبِي أَنَسٍ، عَن عُثمَانَ وَهَمٌ مِنهُ؛ اشتَبَهَ عَلَيهِ لأَنَّهُ كَانَ يُحَدِّثُ مِن حِفظِهِ، وَالَّذِي عِندَ الثَّورِيِّ عَن أَبِي النَّضرِ، عَن أَبِي أَنَسٍ، عَن عُثمَانَ حَدِيثَانِ مَوقُوفَانِ غَيرَ حَدِيثِ الوُضُوءِ:

١٧٦- الحديث السادس والسبعون بعد المائة: هذا الحديث قد تقدم وهو الحديث الرابع والثلاثون بعد المائة. =

---

(١) ليس في (ب): (عن سفيان)، والصواب: (عن وكيع عن سفيان) كما في (ز) وكما في مسلم.

أَحَدُهُمَا: كَانَ لا يُكَبِّرُ حَتَّى يَعتَدِلَ الصُّفُوفُ، يَبعَثُ رِجَالًا يُعَدِّلُونَ الصُّفُوفَ.

وَالآخَرُ: لِلمُنصِتِ النَّائِي مِثلُ مَا لِلمُنصِتِ السَّامِعِ.

= وأما الأثران اللذان أشار إليهما الحافظ الدارقطني:

فالأول: قال ابن أبي شيبة رحمه الله في «المصنف» (ج١ ص٣٥٢): حَدَّثَنَا ابنُ إدرِيسَ، عَن مَالِكِ بنِ أَنَسٍ، عَن سَالِمٍ أَبِي النَّضرِ، عَن مَالِكِ بنِ أَبِي عَامِرٍ، قَالَ: سَمِعتُ عُثمَانَ وَهُوَ يَقُولُ: استَوُوا وَحَاذُوا بَينَ المَنَاكِبِ، فَإِنَّ مِن تَمَامِ الصَّلاةِ إِقَامَةُ الصَّفِّ. قَالَ: وَكَانَ لا يُكَبِّرُ حَتَّى يَأتِيَهُ رَجُلٌ قَد وَكَّلَهُم بِإِقَامَةِ الصُّفُوفِ.

الأثر أخرجه البيهقي (ج٢ ص٢١ و٢٢).

وأما الأثر الثاني: قال البيهقي رحمه الله (ج٣ ص٢٢٠): أَخبَرَنَا أَبُوزَكَرِيَّا بنُ أَبِي إِسحَاقَ المُزَكِّي وَغَيرُهُ، قَالُوا: حَدَّثَنَا أَبُوالعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بنُ يَعقُوبَ، أَنبَأَ الرَّبِيعُ بنُ سُلَيمَانَ، أَنبَأَ الشَّافِعِيُّ، أَنبَأَ مَالِكٌ.

ح وَأَخبَرَنَا أَبُوأَحمَدَ المِهرَجَانِيُّ، أَنبَأَ أَبُوبَكرِ بنُ جَعفَرٍ المُزَكِّي، ثَنَا مُحَمَّدُ بنُ إِبرَاهِيمَ العَبدِيُّ، أَنبَأَ ابنُ بُكَيرٍ، ثَنَا مَالِكٌ، عَن أَبِي النَّضرِ مَولى عُمَرَ بنِ عُبَيدِاللهِ، عَن مَالِكِ بنِ أَبِي عَامِرٍ، أَنَّ عُثمَانَ بنَ عَفَّانَ رضي الله عنه كَانَ يَقُولُ فِي خُطبَتِهِ قَلَّمَا يَدَعُ ذَلِكَ إِذَا خَطَبَ: إِذَا قَامَ الإِمَامُ يَخطُبُ يَومَ الجُمُعَةِ فَاستَمِعُوا وَأَنصِتُوا؛ فَإِنَّ لِلمُنصِتِ الَّذِي لا يَسمَعُ فِي الحَظِّ مِثلَ مَا لِلسَّامِعِ المُنصِتِ، فَإِذَا قَامَتِ الصَّلاةُ فَاعدِلُوا الصُّفُوفَ وَحَاذُوا بِالمَنَاكِبِ، فَإِنَّ اعتِدَالَ الصُّفُوفِ مِن تَمَامِ الصَّلاةِ. ثُمَّ لا يُكَبِّرُ حَتَّى يَأتِيَهُ رِجَالٌ قَد وَكَّلَهُم بِتَسوِيَةِ الصُّفُوفِ، فَيُخبِرُونَهُ أَنْ قَدِ استَوَتْ، فَيُكَبِّرُ. اهـ

١٧٧- وَأَخرَجَ البُخَارِيُّ حَدِيثَ ابنِ جُرَيجٍ، عَن ابنِ أَبِي مُلَيكَةَ، عَن عُروَةَ، عَن مَروَانَ، قَالَ لِي زَيدُ بنُ ثَابِتٍ: مَا لَكَ تَقرَأُ فِي المَغرِبِ بِقِصَارِ المُفَصَّلِ؟! وَقَد سَمِعتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَرَأَ فِيهَا بِطُولَى الطُّولَيَينِ. عَن ابنِ عَاصِمٍ عَنهُ.

قَالَ أَبُوالحَسَنِ: وَرَوَاهُ هِشَامُ بنُ عُروَةَ، عَن أَبِيهِ، وَاختُلِفَ عَلَيهِ:

فَقَالَ أَبُوضَمرَةَ وَابنُ أَبِي الزِّنَادِ، عَن هِشَامٍ، عَن أَبِيهِ، عَن مَروَانَ، كَقَولِ ابنِ أَبِي مُلَيكَةَ.

وَقَالَ يَحيَى القَطَّانُ، وَاللَّيثُ بنُ سَعدٍ، وَحَمَّادُ بنُ سَلَمَةَ، وَغَيرُهُم: عَن هِشَامِ بنِ عُروَةَ، عَن أَبِيهِ، عَن زَيدٍ أَنَّهُ قَالَ لِمَروَانَ، مُرسَلًا. وَكَذَلِكَ قَالَ عَمرُو بنُ الحَارِثِ، عَن أَبِي الأَسوَدِ، عَن عُروَةَ، عَن زَيدِ بنِ ثَابِتٍ.

١٧٧- **الحديث السابع والسبعون بعد المائة:** قال البخاري رحمه الله (ج٢ ص٢٤٦ ط س): حَدَّثَنَا أبوعَاصِمٍ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ عُرْوَةَ بنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ مَرْوَانَ بنِ الحَكَمِ، قَالَ: قَالَ لِي زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ: مَا لَكَ تَقْرَأُ فِي المَغْرِبِ بِقِصَارٍ[1]؟ وَقَدْ سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقْرَأُ بِطُولَى الطُّولَيَيْنِ.

قال الحافظ في «الفتح»: وعند النسائي من رواية أبي الأسود عن عروة عن زيد بن ثابت أنه قال لمروان: أبا عبدالملك، أتقرأ في المغرب بـ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾، و﴿إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ﴾، وصرَّح الطحاوي[2] من هذا الوجه بالإخبار بين عروة وزيد، فكأن عروة سمعه من مروان عن زيد ثم لقي زيدًا فأخبره. اهـ

ولم أجده في «المقدمة» فلعل الحافظ اكتفى بالجواب بهذا. =

---

[1] قال الحافظ في «الفتح»: كذا للأكثرين بالتنوين، وهو عوض عن المضاف إليه، وفي رواية الكشميهني: بقصار المفصل.

[2] (ج١ ص٢١١) من «معاني الآثار».

١٧٨- وَأَخرَجَا جَمِيعًا حَدِيثَ إِسمَاعِيلَ بنِ جَعفَرٍ[١]، عَن ابنِ خُصَيفَةَ، عَن ابنِ قُسَيطٍ[٢]، عَن عَطَاءِ بنِ يَسَارٍ، عَن زَيدِ بنِ ثَابِتٍ، قَرَأَ النَّبِيُّ ﷺ النَّجمَ فَلَم يَسجُدْ.

زَادَ البُخَارِيُّ مِن حَدِيثِ ابنِ أَبِي ذِئبٍ، عَنِ ابنِ قُسَيطٍ[٣]، عَن عَطَاءٍ، عَن زَيدٍ.

قَالَ أَبُوالحَسَنِ: وَقَد رَوَاهُ زُهَيرُ بنُ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابنِ خُصَيفَةَ كَذَلِكَ أَيضًا.

وَرَوَاهُ ابنُ وَهبٍ، عَن أَبِي صَخرٍ، عَنِ ابنِ قُسَيطٍ، عَن خَارِجَةَ بنِ زَيدٍ، عَن أَبِيهِ، وَهَذَا مِن رَسمِ مُسلِمٍ.

= فبها أنه ثبت سماع عروة من زيد بن ثابت كما في "معاني الآثار" فيصح الحديث، والحمد لله.

١٧٨- **الحديث الثامن والسبعون بعد المائة:** قال البخاري رحمه الله (ج٢ ص٥٥٤): حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ أبوالرَّبِيعِ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ خُصَيْفَةَ، عَنِ ابْنِ قُسَيْطٍ، عَنْ عَطَاءِ بنِ يَسَارٍ، أَنَّهُ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَأَلَ زَيْدَ بنَ ثَابِتٍ رضي الله عنه، فَزَعَمَ أَنَّهُ قَرَأَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ: ﴿وَٱلنَّجۡمِ﴾ فَلَمْ يَسْجُدْ فِيهَا.

حَدَّثَنَا آدَمُ بْنُ أَبِي إِيَاسٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذِئْبٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ عبدِاللهِ بنِ قُسَيْطٍ، عَنْ عَطَاءِ بنِ يَسَارٍ، عَنْ زَيْدِ بنِ ثَابِتٍ، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ: ﴿وَٱلنَّجۡمِ﴾ فَلَمْ يَسْجُدْ فِيهَا.

وأخرجه مسلم (ج١ ص٧٥ مع النووي) من طريق إسماعيل بن جعفر عن ابن =

---

(١) في الأصلين: (ابن أبي جعفر)، والصواب (ابن جعفر).

(٢) سقط من (ب): (عن ابن قسيط)، والصواب إثباته كما في (ز)، وكما تراه في السند.

(٣) في (ب): (ابن خصيفة)، والذي في الصحيح: ابن أبي ذئب عن ابن قسيط، وهو الصواب، وهو الذي في (ز).

١٧٩ - وَأَخرَجَ البُخَارِيُّ مِن حَدِيثِ دَاودَ بنِ أَبِي الفُرَاتِ، عَن ابنِ بُرَيدَةَ، عَن أَبِي الأَسوَدِ، عَن عُمَرَ، مَرَّ بِجَنَازَةٍ، فَقَالَ: وَجَبَتْ.

وَقَالَ عَلِيُّ بنُ المَدِينِي فِي المُسنَدِ①: ابنُ بُرَيدَةَ إِنَّمَا يَروِي عَن يَحيَى بنِ يَعمَرَ، عَن أَبِي الأَسوَدِ، وَلَم يَقُلْ فِي هَذَا الحَدِيثِ: سَمِعتُ أَبَا الأَسوَدِ فَيَكُونُ مُتَّصِلاً.

قَالَ أَبُوالحَسَنِ: وَقَد رَوَى هَذَا الحَدِيثَ وَكِيعٌ، عَن عُمَرَ بنِ الوَلِيدِ الشَّنِّي، عَن عَبدِاللهِ بنِ بُرَيدَةَ، قَالَ: جَلَسَ عُمَرُ، مُرسَلاً، وَرَفَعَهُ، وَلَم يَذكُرْ بَينَ ابنِ بُرَيدَةَ وَبَينَ عُمَرَ أَحَدًا.

=خصيفة به.

قال الحافظ رحمه الله في «الفتح» (ج٢ ص٥٥٥): (فائدة): اتفق ابن أبي ذئب ويزيد بن خُصَيْفَةَ على هذا الإسناد على ابن قسيط، وخالفهما أبوصخر؛ فرواه عن ابن قسيط عن خارجة بن زيد عن أبيه، أخرجه أبوداود والطبراني، فإن كان محفوظًا حُمِل على أن لابن قسيط فيه شيخين، وزاد أبوصخر في روايته: وصليت خلف عمر بن عبدالعزيز وأبي بكر بن حزم فلم يسجدا فيها. اهـ

وأقول: أبوصخر هو حميد بن زياد، قال الحافظ في «التقريب»: صدوق يهم.

واللذان خالفاه يزيد بن عبدالله بن خصيفة قال الحافظ: ثقة. وابن أبي ذئب وهو محمد بن عبدالرحمن بن المغيرة، قال الحافظ في «التقريب»: ثقة فقيه فاضل.

فابن أبي ذئب وابن خصيفة أرجح من أبي صخر في الوصف والعدد، فعلى هذا فحديثه شاذ وحديثهما هو المحفوظ، والله أعلم.

١٧٩- **الحديث التاسع والسبعون بعد المائة:** تقدم وهو الحديث السادس والعشرون بعد المائة.

---

① ليس في (ز): في المسند.

١٨٠ - وَاتَّفَقَا عَلَى حَدِيثِ عَطَاءٍ، عَن صَفوَانَ بنِ يَعلَى، عَن أَبِيهِ حَدِيثِ الجُبَّةِ فِي الإِحرَامِ[١]، وَفِيهِ: «**وَاصنَع فِي عُمرَتِكَ مَا تَصنَعُ فِي حَجِّكَ**»، مِن حَدِيثِ ابنِ جُرَيجٍ وَهَمَّامٍ، زَادَ مُسلِمٌ: وَعَمرِو بنِ دِينَارٍ، وَرَبَاحِ بنِ أَبِي مَعرُوفٍ، وَقَيسِ بنِ سَعدٍ، عَن عَطَاءٍ، عَن صَفوَانَ بنِ يَعلَى، عَن أَبِيهِ.

وَرَوَاهُ قَتَادَةُ، وَمَطَرٌ الوَرَّاقُ، وَمَنصُورُ بنُ زَاذَانَ، وَعَبدُالمَلِكِ بنُ أَبِي سُلَيمَانَ، وَسُلَيمَانُ بنُ أَبِي دَاودَ[٢]، وَغَيرُ وَاحِدٍ، عَن عَطَاءٍ، عَن يَعلَى بنِ أُمَيَّةَ مُرسَلًا لَيسَ[٣] فِيهِ صَفوَانُ بنُ يَعلَى بنِ أُمَيَّةَ، وَكَذَلِكَ قَالَ الثَّورِيُّ، عَن ابنِ جُرَيجٍ وَابنِ أَبِي لَيلَى عَن عَطَاءٍ مُرسَلٌ.

١٨٠- الحديث الثمانون بعد المائة: قال البخاري رحمه الله (ج٣ ص٦١٤): ط س: حَدَّثَنَا أَبونُعَيمٍ، حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، حَدَّثَنَا عَطَاءٌ، قَالَ: حَدَّثَنِي صَفْوَانُ بْنُ يَعْلَى بنِ أُمَيَّةَ يَعْنِي عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ بِالجِعْرَانَةِ وَعَلَيْهِ جُبَّةٌ، وَعَلَيْهِ أَثَرُ الخَلُوقِ أَوْ قَالَ صُفْرَةٌ، فَقَالَ: كَيْفَ تَأْمُرُنِي أَنْ أَصْنَعَ فِي عُمْرَتِي؟ فَأَنْزَلَ اللهُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَسُتِرَ بِثَوْبٍ، وَوَدِدْتُ أَنِّي قَدْ رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَقَدْ أُنزِلَ عَلَيْهِ الوَحْيُ، فَقَالَ عُمَرُ: تَعَالَ، أَيَسُرُّكَ أَنْ تَنْظُرَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَقَدْ أَنْزَلَ اللهُ عَلَيْهِ الوَحْيَ؟ قُلتُ: نَعَمْ. فَرَفَعَ طَرَفَ الثَّوْبِ، فَنَظَرْتُ إِلَيْهِ لَهُ غَطِيطٌ -وَأَحْسِبُهُ قَالَ: كَغَطِيطِ البَكْرِ-، فَلَمَّا سُرِّيَ عَنْهُ قَالَ: «**أَيْنَ السَّائِلُ عَنِ العُمْرَةِ؟ اخْلَعْ عَنْكَ الجُبَّةَ، وَاغْسِلْ أَثَرَ الخَلُوقِ عَنْكَ، وَأَنْقِ الصُّفْرَةَ، وَاصْنَعْ فِي عُمْرَتِكَ كَمَا تَصْنَعُ فِي حَجِّكَ**».اهـ =

---

(١) ليس في (ز): في الإحرام.

(٢) هكذا في الأصلين، سليمان بن أبي داود، وقد ذكر الحافظ كلام الدارقطني في "مقدمة الفتح" فلم يذكر سليمان.

(٣) سقطت (ليس) من (ز).

١٨١ - وَاتَّفَقَا عَلَى حَدِيثٍ بِإِسنَادِهِ: «**كَمَا يَعُضُّ الفَحْلُ**» عَن ابنِ جُرَيجٍ وَهَمَّامٍ، عَن عَطَاءٍ.

زَادَ مُسلِمٌ: عَن غُندَرٍ، عَن شُعبَةَ، عَن قَتَادَةَ، عَن عَطَاءٍ. وَعَن أَبِي غَسَّانَ، عَن مُعَاذٍ، عَن أَبِيهِ، عَن قَتَادَةَ، عَن بُدَيلٍ، عَن عَطَاءٍ.

= وقال مسلم رحمه الله (ج٨ ص٧٦) مع النووي: حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ، حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، حَدَّثَنَا عَطَاءُ بْنُ أَبِي رَبَاحٍ، عَنْ صَفْوَانَ بنِ يَعْلَى بنِ أُمَيَّةَ، عَنْ أَبِيهِ رضي الله عنه قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم... فذكر الحديث. ثم ذكره من حديث عمرو بن دينار، عن عطاء، ومن حديث ابن جريج، أخبرني عطاء، ومن حديث قيس، عن عطاء، ومن حديث رباح بن أبي معروف قال: سمعت عطاء. اهـ

قال الحافظ رحمه الله في «المقدمة» ص(٣٥٧ ط س) بعد ذكره كلام الدارقطني: قلت: في رواية ابن جريج: أخبرني عطاء، أن صفوان بن يعلى أخبره، عن يعلى به، ورواية جميع من ذكره عن عطاء عن يعلى معنعنة، فدل على أنه لم يروه عن يعلى إلا بواسطة ابنه، وابن جريج مِن أعلم الناس بحديث عطاء، وقد صرح بسماعه منه، فالتعليل بمثل هذا غير مُتَّجهٍ كما قدَّمنا غير مَرَّةٍ. اهـ

قلت: وكذا رواية رباح بن أبي معروف قال: سمعت عطاء، قال: أخبرني صفوان بن يعلى عن أبيه.

ورواية منصور وعبدالملك المنقطعة في «المسند» (ج٤ ص٢٢٤)، قال الإمام أحمد رحمه الله: حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، حَدَّثَنَا مَنْصُورٌ وَعبدُالمَلِكِ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ يَعْلَى بنِ أُمَيَّةَ، قَالَ: جَاءَ أَعْرَابِيٌّ إِلَى رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم وَعَلَيْهِ جُبَّةٌ... فذكر الحديث.

فعلم بهذا أن الحديث المنقطع لا يُعِلُّ به الحديث المتصل المتفق عليه؛ للتصريح فيه بالإخبار، والله أعلم.

١٨١- **الحديث الحادي والثمانون بعد المائة**: قال البخاري رحمه الله (ج١٢ ص٢١٩ ط س): حَدَّثَنَا أبوعَاصِمٍ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ صَفْوَانَ بنِ =

وَهَذَا خِلافٌ عَن قَتَادَةَ.

=يَعْلَى، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: خَرَجْتُ فِي غَزْوَةٍ فَعَضَّ رَجُلٌ فَانْتَزَعَ ثَنِيَّتَهُ فَأَبْطَلَهَا النَّبِيُّ ﷺ.

وقال مسلم رحمه الله (ج١١ ص١٥٩ مع النووي): حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ، قَالا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنِ ابْنِ يَعْلَى، عَنْ يَعْلَى، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ... بِمِثْلِهِ.

حَدَّثَنِي أبوغَسَّانَ الْمِسْمَعِيُّ، حَدَّثَنَا مُعَاذٌ يعني ابْنَ هِشَامٍ، حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ بُدَيْلٍ، عَنْ عَطَاءِ بنِ أَبِي رَبَاحٍ، عَنْ صَفْوَانَ بنِ يَعْلَى، أَنَّ أَجِيرًا لِيَعْلَى بنِ مُنْيَةَ عَضَّ رَجُلٌ ذِرَاعَهُ فَجَذَبَهَا فَسَقَطَتْ ثَنِيَّتُهُ، فَرُفِعَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَأَبْطَلَهَا وَقَالَ: «**أَرَدْتَ أَنْ تَقْضَمَهَا كَمَا يَقْضَمُ الفَحْلُ؟!**».

ورواه من طريق همام حدثنا عطاء عن صفوان بن يعلى بن منية عن أبيه... الحديث. ومن طريق ابن جريج أخبرني عطاء أخبرني صفوان بن يعلى بن أمية عن أبيه... وذكر الحديث.

قال الحافظ رحمه الله في «الفتح» (ج١٢ ص٢٢٢): وأخرج مسلم من طريق شعبة عن قتادة عن عطاء عن ابن يعلى عن أبيه، ومن طريق همام عن عطاء كذلك، وهي عند البخاري في الحج مختصرة مضمومة إلى حديث الذي سأل عن العمرة، ومن طريق هشام الدَّسْتَوَائِيِّ عن قتادة، وفيها مخالفة لرواية شعبة من وجهين: أحدهما: أنه أدخل بين قتادةَ وعطاءٍ بُدَيْلَ بنَ ميسرة، والآخر: أنه أرسله، ولفظه عن صفوان بن يعلى: أن أجيرًا ليعلى بن أمية عضَّ رجل ذراعه.

وقد اعترض الدارقطني على مسلم في تخريجه هذه الطريق وتخريجه طريق محمد بن سيرين عن عمران وهو لم يسمع منه، وأجاب النووي بما حاصله: أن المتابعات يُغتَفَرُ فيها ما لا يُغتَفَرُ في الأصول، وهو كما قال. اهـ

١٨٢- وَاتَّفَقَا أَيضًا فَأَخرَجَا حَدِيثَ ابنِ جُرَيجٍ، عَن الزُّهرِيِّ، عَن سُلَيهَانَ بنِ يَسَارٍ، عَنِ ابنِ عَبَّاسٍ، عَن أَخِيهِ الفَضلِ، حَدِيثَ الخَثعَمِيَّةِ، البُخَارِيُّ عَن أَبِي عَاصِمٍ، وَمُسلِمٌ عَن عَلِيِّ بنِ خَشرَمٍ، عَن عِيسَى، عَن ابنِ جُرَيجٍ، قَالا جَمِيعًا: عَنِ الزُّهرِيِّ.

وَقَد أَوقَفَهُ مَعمَرٌ وَالأَوزَاعِيُّ فَلَم يُخرِجَاهُ عَنهُمَا.

فَأَمَّا الحَدِيثُ الَّذِي أَخرَجَاهُ عَن ابنِ جُرَيجٍ؛ فَإِنَّ حَجَاجًا قَالَ فِيهِ عَن ابنِ جُرَيجٍ: حُدِّثتُ عَن الزُّهرِيِّ.

وَأَمَّا مَالِكٌ وَمَن تَابَعَهُ فَلا يَذكُرُونَ (عَن الفَضلِ)، إِنَّمَا قَالُوا: (كَانَ الفَضلُ رَدِيفَ النَّبِيِّ ﷺ)، فَصَارَ فِي رِوَايَتِهِم مِن مُسنَدِ عَبدِاللهِ بنِ عَبَّاسٍ.

ثَنَاهُ النَّيسَابُورِيُّ، عَن أَبِي رَجَاءٍ، عَن حَجَّاجٍ، عَن ابنِ جُرَيجٍ، حُدِّثتُ عَن الزُّهرِيِّ.

١٨٣- وَاتَّفَقَا فَأَخرَجَا حَدِيثَ الثَّورِيِّ وَهُشَيمٍ[①]، عَن أَبِي هَاشِمٍ، عَن أَبِي مِجلَزٍ، عَن قَيسِ بنِ عُبَادٍ، عَن أَبِي ذَرٍّ، أَنَّهُ سَمِعَ يُقسِمُ قَسَمًا إِنَّ ﴿هَٰذَانِ خَصۡمَانِ ٱخۡتَصَمُواْ﴾[②] نَزَلَت فِي السِّتَّةِ المُتَبَارِزِينَ يَومَ بَدرٍ.

١٨٢- **الحديث الثاني والثمانون بعد المائة**: تقدم وهو الحديث الثالث بعد المائة.

١٨٣- **الحديث الثالث والثمانون بعد المائة**: قال البخاري رحمه الله (ج٨ ص٤٤٣ ط س): حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مِنْهَالٍ، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، أَخْبَرَنَا أبوهَاشِمٍ، عَنْ أَبِي مِجْلَزٍ، عَنْ قَيْسِ بنِ عُبَادٍ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ رضي الله عنه أَنَّهُ كَانَ يُقْسِمُ فِيهَا قَسَمًا إِنَّ هَذِهِ الآيَةَ: =

---

① في (ز) هشام، والصواب: هشيم كما في (ب) وكما تراه في سند الحديث.

② سورة الحج، الآية: ١٩.

وَأَخرَجَا أَيضًا مِن حَدِيثِ التَّيمِيِّ عَن أَبِي مِجلَزٍ، عَن قَيسِ بنِ عُبَادٍ، عَن عَلِيٍّ، قَالَ: أَنَا أَوَّلُ مَن يَجثُو لِلخُصُومَةِ، قَالَ قَيسٌ: وَفِيهِم نَزَلَت: ﴿هَٰذَانِ خَصۡمَانِ ٱخۡتَصَمُواْ﴾ وَلَم يُجَاوِز بِهِ قَيسًا.

ثُمَّ قَالَ البُخَارِيُّ: وَقَالَ عُثْمَانُ: عَن جَرِيرٍ، عَن مَنصُورٍ، عَن أَبِي هَاشِمٍ، عَن أَبِي مِجلَزٍ، قَولَهُ، فَاضطَرَبَ الحَدِيثُ.

= ﴿هَٰذَانِ خَصۡمَانِ ٱخۡتَصَمُواْ فِي رَبِّهِمۡۖ﴾[الحج:١٩] نَزَلَتْ فِي حَمْزَةَ وَصَاحِبَيْهِ، وَعُتْبَةَ وَصَاحِبَيْهِ، يَوْمَ بَرَزُوا فِي يَوْمِ بَدْرٍ.

رَوَاهُ سُفْيَانُ، عَنْ أَبِي هَاشِمٍ، وَقَالَ عُثْمَانُ: عَنْ جَرِيرٍ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ أَبِي هَاشِمٍ، عَنْ أَبِي مِجْلَزٍ قَوْلَهُ.

حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مِنْهَالٍ، حَدَّثَنَا مُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي، قَالَ: حَدَّثَنَا أبومِجْلَزٍ، عَنْ قَيْسِ بنِ عُبَادٍ، عَنْ عَلِيِّ بنِ أَبِي طَالِبٍ ﷺ قَالَ: أَنَا أَوَّلُ مَنْ يَجْثُو بَيْنَ يَدَي الرَّحْمَنِ لِلخُصُومَةِ يَوْمَ القِيَامَةِ. قَالَ قَيْسٌ: وَفِيهِمْ نَزَلَتْ: ﴿هَٰذَانِ خَصۡمَانِ ٱخۡتَصَمُواْ فِي رَبِّهِمۡۖ﴾[الحج:١٩] قَالَ: هُمُ الَّذِينَ بَارَزُوا يَوْمَ بَدْرٍ: عَلِيٌّ وَحَمْزَةُ وَعُبَيْدَةُ، وَشَيْبَةُ بْنُ رَبِيعَةَ وَعُتْبَةُ بْنُ رَبِيعَةَ وَالوَلِيدُ بْنُ عُتْبَةَ.

وقال مسلم رحمه الله (ج١٨ ص١٦٦) مع النووي: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ زُرَارَةَ، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، عَنْ أَبِي هَاشِمٍ، عَنْ أَبِي مِجْلَزٍ، عَنْ قَيْسِ بنِ عُبَادٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا ذَرٍّ يُقْسِمُ قَسَمًا إِنَّ: ﴿هَٰذَانِ خَصۡمَانِ ٱخۡتَصَمُواْ فِي رَبِّهِمۡۖ﴾[الحج:١٩] إِنَّهَا نَزَلَتْ فِي الَّذِينَ بَرَزُوا يَوْمَ بَدْرٍ: حَمْزَةُ وَعَلِيٌّ وَعُبَيْدَةُ بْنُ الحَارِثِ، وَعُتْبَةُ وَشَيْبَةُ ابْنَا رَبِيعَةَ وَالوَلِيدُ بْنُ عُتْبَةَ.

ثم رواه من طريق سفيان الثوري عن أبي هاشم بمثل حديث هشيم. اهـ

قال النووي رحمه الله بعد ذكره كلام الدارقطني: قلت: فلا يلزم مِن هذا ضعف الحديث واضطرابه؛ لأن قيسًا سمعه من أبي ذر كما رواه مسلم هنا، فرواه عنه، وسمع من علي بعضه، وأضاف إليه قيس ما سمعه من أبي ذر، وأفتى به أبومجلز تارة، ولم يقل: إنه من كلام نفسه ورأيه، وقد عملت الصحابة رضوان الله عليهم ومَن بعدهم =

=بمثل هذا، فيفتي الإنسان منهم بمعنى الحديث عند الحاجة إلى الفتوى دونَ الرواية، ولا يرفعه، فإذا كان وقت آخر وقصد الرواية رفعه، وذكر لفظه، وليس في هذا اضطراب، والله أعلم. اهـ

وقال الحافظ في "مقدمة الفتح" ص (٣٧٢ ط س): قلت: لا اضطراب فيه، بل رواية منصور قصَّر فيها منصور، وقد وصلها الطبراني[1] عن ابن حميد[2] عن جرير، إن كان ابن حميد حفظ، ووصلها أيضًا الثوري وهشيم.

وأما حديث سليمان التيمي عن أبي مجلز فلا مخالفة بينه وبين حديث أبي هاشم عنه؛ لأن رواية التيمي لحديث علي غير رواية أبي هاشم لحديث أبي ذر، فهما حديثان مختلفان، وبهذا يجمع بينهما، وينتفي الاضطراب، والله أعلم.

تنبيه: قوله: وأخرجاه من حديث سليمان التيمي وهم، وإنما هو من أفراد البخاري. اهـ

هذا وقد أطنب الحافظ رحمه الله في "الفتح" (ج٨ ص٤٤٤ ط س): في تخريج طرقه فمن يريد المزيد فليراجعه.

هذا وقد ذكر الحافظ الدارقطني رحمه الله هذا الحديث في "العلل" (ج٤ ص١٠٠) فقال: وقد سئل عن حديث قيس بن عُبَادٍ عن علي قال: أنا أول من يجثو للخصومة بين يدي الله تعالى يوم القيامة.

فقال: يرويه سليمان التيمي عن أبي مجلز عن قيس بن عباد، حدث عنه به جماعة، منهم: مروان بن معاوية، وعبثر بن القاسم، وعبدالوهاب بن عطاء، ويوسف بن يعقوب السَّدُوسِيُّ، وغيرهم. =

---

(١) هكذا، والظاهر الطبري؛ لأن ابن حميد شيخه، وهو أيضًا موجود في "تفسيره" (ج١٧ ص١٣١-١٣٢).

(٢) هو محمد بن حميد، حافظ ضعيف، وكان ابن معين حسن الرأي فيه.اهـ "تقريب".

١٨٤- وَأَخرَجَ مُسلِمٌ عَن عَبدٍ وَابنِ حَاتِمٍ، عَن البُرسَانيِّ وَإِسحَاقَ، عَن رَوحٍ كِلاهُمَا عَن ابنِ جُرَيجٍ، عَن أَبي الزُّبَيرِ، عَن جَابِرٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «**وَيُهِلُّ أَهلُ العِرَاقِ مِن ذَاتِ عِرقٍ**».

وَفي هَذَا نَظَرٌ.

= وروى عون بن كَهْمَسٍ، عن سليمان التيمي، عن أبي مجلز، عن قيس بن عباد، عن علي قال: نزلت فينا يوم بدر هذه الآية ﴿هَٰذَانِ خَصْمَانِ ٱخْتَصَمُوا۟ فِى رَبِّهِمْ﴾، ووهم فيه عون؛ وإنما روى التيمي بهذا الإسناد: أنا أول من يجثو للخصومة، قال قيس بن عباد فيهم نزلت: ﴿هَٰذَانِ خَصْمَانِ ٱخْتَصَمُوا۟﴾. كذلك رواه معتمر بن سليمان عن أبيه، وفَصَلَ قول علي من قول قيس بن عباد، وتابعه عيسى بن يونس ويزيد بن هارون؛ فروياه عن التيمي عن أبي مجلز عن قيس بن عباد قولَهُ: نزلت فيهم هذه الآية. ولم يذكر عليًّا.

ورواه أبوهاشم الرماني عن أبي مجلز عن قيس بن عباد عن أبي ذر قال: نزلت هذه الآيات فيهم: ﴿هَٰذَانِ خَصْمَانِ ٱخْتَصَمُوا۟ فِى رَبِّهِمْ﴾.

وحديث أبي هاشم صحيح، وقول معتمر عن أبيه صحيح، وكذلك قول مروان بن معاوية ومَن تابعه، وحديث عون بن كهمس عن سليمان التيمي وَهَم. اهـ

فالدارقطني رَحِمَهُ ٱللَّهُ يحكم لحديث أبي هاشم بالصحة وحديث معتمر، وقد اتفقا على حديث أبي هاشم، وانفرد البخاري بحديث معتمر بن سليمان؛ فقد كفانا الحافظ الدارقطني رَحِمَهُ ٱللَّهُ مؤنة البحث، فجزاه الله خيرًا.

١٨٤- **الحديث الرابع والثمانون بعد المائة**: حديث جابر تقدم وهو الحديث الحادي والسبعون بعد المائة.

١٨٥ - وَأَخرَجَ البُخَارِيُّ عَن الصَّلتِ بنِ مُحَمَّدٍ، عَن ابنِ[1] عُلَيَّةَ، عَن أَيُّوبَ، عَنِ ابنِ أَبِي مُلَيكَةَ، عَنِ المِسوَرِ، قَالَ: لَمَّا طُعِنَ عُمَرُ قَالَ لَهُ ابنُ عَبَّاسٍ: صَحِبتَ رَسُولَ اللهِ ﷺ فَأَحسَنتَ صُحبَتَهُ، ثُمَّ فَارَقتَهُ وَهُوَ عَنكَ رَاضٍ.

قَالَ البُخَارِيُّ: قَالَ حَمَّادُ: ثَنَا أَيُّوبُ، عَنِ ابنِ أَبِي مُلَيكَةَ، عَن ابنِ عَبَّاسٍ، لَيسَ فِيهِ المِسوَرُ، بِهَذَا.

١٨٥- **الحديث الخامس والثمانون بعد المائة:** قال البخاري رَحِمَهُ اللهُ (ج٧ ص٤٣ ط س): حَدَّثَنَا الصَّلتُ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنِ المِسْوَرِ بنِ مَخْرَمَةَ، قَالَ: لَمَّا طُعِنَ عُمَرُ جَعَلَ يَأْلَمُ، فَقَالَ لَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ وَكَأَنَّهُ يُجَزِّعُهُ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، وَلَئِنْ كَانَ ذَاكَ لَقَدْ صَحِبْتَ رَسُولَ اللهِ ﷺ فَأَحْسَنْتَ صُحْبَتَهُ، ثُمَّ فَارَقْتَهُ وَهُوَ عَنْكَ رَاضٍ، ثُمَّ صَحِبْتَ أَبَا بَكْرٍ فَأَحْسَنْتَ صُحْبَتَهُ، ثُمَّ فَارَقْتَهُ وَهُوَ عَنْكَ رَاضٍ، ثُمَّ صَحِبْتَ صَحَبَتَهُمْ فَأَحْسَنْتَ صُحْبَتَهُمْ، وَلَئِنْ فَارَقْتَهُمْ لَتُفَارِقَنَّهُمْ وَهُمْ عَنْكَ رَاضُونَ. قَالَ: أَمَّا مَا ذَكَرْتَ مِنْ صُحْبَةِ رَسُولِ اللهِ ﷺ وَرِضَاهُ، فَإِنَّمَا ذَاكَ مَنٌّ مِنَ اللهِ تَعَالَى مَنَّ بِهِ عَلَيَّ، وَأَمَّا مَا ذَكَرْتَ مِنْ صُحْبَةِ أَبِي بَكْرٍ وَرِضَاهُ، فَإِنَّمَا ذَاكَ مَنٌّ مِنْ اللهِ -جَلَّ ذِكْرُهُ- مَنَّ بِهِ عَلَيَّ، وَأَمَّا مَا تَرَى مِنْ جَزَعِي فَهُوَ مِنْ أَجْلِكَ وَأَجْلِ أَصْحَابِكَ، وَاللهِ لَوْ أَنَّ لِي طِلَاعَ الأَرْضِ ذَهَبًا لَافْتَدَيْتُ بِهِ مِنْ عَذَابِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ قَبْلَ أَنْ أَرَاهُ.

قَالَ حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: دَخَلْتُ عَلَى عُمَرَ بِهَذَا. اهـ

قال الحافظ رَحِمَهُ اللهُ في «المقدمة» ص(٣٦٧ ط س) بعد ذكره كلام الدارقطني: قلت: طريق حماد أسندها الإسماعيلي وغيره، وقد أشار إليه البخاري، وابنُ أبي مليكة =

---

[1] ليس في (ب): ابن، والصواب إثباتها كما في (ز) وكما تراه في سند «الصحيح».

١٨٦ - وَأَخرَجَ مُسلِمٌ مِن حَدِيثِ ابنِ عُيَينَةَ، عَن إبرَاهِيمَ بنِ عُقبَةَ، عَن كُرَيبٍ، عَنِ ابنِ عَبَّاسٍ: رَفَعَتِ امرَأَةٌ صَبِيًّا.

= قد صح سماعه من ابن عباس ومن المسور جميعًا، والمسور قد حضر القصة، فالظاهر أن ابن أبي مليكة رواه عن كلٍّ منهما، والله أعلم.

١٨٦- **الحديث السادس والثمانون بعد المائة:** قال مسلم رحمه الله (ج٩ ص٩٩): حَدَّثَنَا أبوبَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، وَابْنُ أَبِي عُمَرَ، جَمِيعًا عَنِ ابْنِ عُيَيْنَةَ، قَالَ أبوبَكْرٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بنِ عُقْبَةَ، عَنْ كُرَيْبٍ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ لَقِيَ رَكْبًا بِالرَّوْحَاءِ، فَقَالَ: «**مَنِ الْقَوْمُ؟**» قَالُوا: الْمُسْلِمُونَ. فَقَالُوا: مَنْ أَنْتَ؟ قَالَ: «**رَسُولُ اللهِ**»، فَرَفَعَتْ إِلَيْهِ امْرَأَةٌ صَبِيًّا، فَقَالَتْ: أَلِهَذَا حَجٌّ؟ قَالَ: «**نَعَمْ، وَلَكِ أَجْرٌ**».

حَدَّثَنَا أبوكُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ العَلاءِ، حَدَّثَنَا أَبُوأُسَامَةَ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بنِ عُقْبَةَ، عَنْ كُرَيْبٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: رَفَعَتِ امْرَأَةٌ صَبِيًّا لَهَا، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَلِهَذَا حَجٌّ؟ قَالَ: «**نَعَمْ، وَلَكِ أَجْرٌ**».

وحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا عَبدُالرَّحْمَنِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بنِ عُقْبَةَ، عَنْ كُرَيْبٍ، أَنَّ امْرَأَةً رَفَعَتْ صَبِيًّا، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَلِهَذَا حَجٌّ؟ قَالَ: «**نَعَمْ، وَلَكِ أَجْرٌ**».

وحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا عَبدُالرَّحْمَنِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ مُحَمَّدِ بنِ عُقْبَةَ، عَنْ كُرَيْبٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ بِمِثْلِهِ. اهـ

هذا من الأحاديث التي لم يُجِب عنها النووي رحمه الله، وقد قال الزرقاني رحمه الله (ج٣ ص٢٦٢): وهذا الحديثُ:

رواه النسائي من طريق محمد بن خالد وابن وهب، والطحاوي وغيره من طريق الشافعي، وابن عبدالبر من طريق ابن أبي مصعب؛ الأربعة: عن مالك متصلاً.

وتابعه سفيان بن عيينة عند مسلم وأبي داود والنسائي وغيرهم، ولم يُختَلف عليه =

١٨٧ - وَأَخرَجَ أَيضًا حَدِيثَ حُصَينٍ، عَن حَبِيبِ بنِ أَبِي ثَابِتٍ، عَن مُحَمَّدِ بنِ عَلِيٍّ، عَن أَبِيهِ.

وَفِيهِ عَلَى حَبِيبٍ سَبعَةُ أَقَاوِيلَ.

=في اتصاله.

وعبدالعزيز بن أبي سلمة وإسماعيل بن إبراهيم بن عقبة، كلاهما عند البيهقي موصولاً.

وأخوه موسى بن عقبة، ومحمد بن إسحاق رواهما ابن عبدالبر متصلاً.

وسفيان الثوري[1] مرسلاً في رواية ابن مهدي عنه عند مسلم، وموصولاً في رواية أبي نُعَيْمٍ الفضل بن دُكَيْنٍ عنه عند النسائي، فاختُلِف عليه في وصلِهِ وإرسالِهِ كما اختُلِف على مالك في ذلك.

فالظاهر أن كلًّا من مالك وشيخه إبراهيم حدث به على الوجهين -إلى أن قال:- وقد أخرجه مسلم من طريق السفيانين، وكأنَّ البخاري ترك تخريجه في «صحيحه» لهذا الاختلاف، لكن قال ابن عبدالبر: مَن وَصَلَ هذا الحديث وأسنَدَه فقوله أولى وأصحُّ، والحديث صحيح مسند ثابت الاتصال، لا يضره تقصيرُ من قصَّر به؛ لأن الذين أسندوه حفاظٌ ثقات، انتهى، وسبقه إلى ذلك الإمام أحمد فصحح وَصْلَهُ. اهـ

١٨٧- **الحديث السابع والثمانون بعد المائة:** قال مسلم رحمه الله متابعة (ج٦ ص٥١) مع النووي: حَدَّثَنَا وَاصِلُ بْنُ عَبدِالأَعْلَى، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فُضَيْلٍ، عَنْ حُصَيْنِ بنِ عبدِالرَّحْمَنِ، عَنْ حَبِيبِ بنِ أبي ثَابِتٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بنِ عَلِيِّ بنِ عَبدِاللهِ بنِ عَبَّاسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عبدِاللهِ بنِ عَبَّاسٍ، أَنَّهُ رَقَدَ عِنْدَ رَسُولِ اللهِ ﷺ فَاسْتَيْقَظَ فَتَسَوَّكَ وَتَوَضَّأَ وَهُوَ يَقُولُ: « ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ لَأَيَٰتٍ لِّأُوْلِي ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [آل عمران:١٩٠]» ، فَقَرَأَ هَؤُلاءِ الآيَاتِ حَتَّى خَتَمَ السُّورَةَ، ثُمَّ =

---

[1] وكذا جاء متصلاً من رواية ابن مهدي عنه في «صحيح مسلم» (ج٩ ص١٠٠ مع النووي).

= قَامَ فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ فَأَطَالَ فِيهِمَا القِيَامَ وَالرُّكُوعَ وَالسُّجُودَ، ثُمَّ انْصَرَفَ فَنَامَ حَتَّى نَفَخَ، ثُمَّ فَعَلَ ذَلِكَ ثَلاثَ مَرَّاتٍ، سِتَّ رَكَعَاتٍ كُلَّ ذَلِكَ يَسْتَاكُ وَيَتَوَضَّأُ وَيَقْرَأُ هَؤُلاءِ الآيَاتِ، ثُمَّ أَوْتَرَ بِثَلاثٍ، فَأَذَّنَ الْمُؤَذِّنُ فَخَرَجَ إِلَى الصَّلاةِ وَهُوَ يَقُولُ: « **اللَّهمَّ اجْعَل فِي قَلْبِي نُورًا، وَفِي لِسَانِي نُورًا، وَاجْعَلْ فِي سَمْعِي نُورًا، وَاجْعَلْ فِي بَصَرِي نُورًا، وَاجْعَل مِنْ خَلفِي نُورًا، وَمِنْ أَمَامِي نُورًا، وَاجْعَل مِنْ فَوْقِي نُورًا، وَمِنْ تَحْتِي نُورًا، اللَّهمَّ أَعْطِنِي نُورًا**».

قال النووي رحمه الله: قال القاضي عياض: هذه الرواية -وهي رواية حصين عن حبيب بن أبي ثابت- مما استدركه الدارقطني على مسلم لاضطرابها واختلاف الرواة، قال الدارقطني: ورُوِيَ عنه على سبعة أوجه، وخالف فيه الجمهور.

ثم قال النووي بعد أن حكى هذا عن القاضي عياض: ولا يقدح هذا في مسلم، فإنه لم يذكر هذه الرواية متأصّلة مستقلة إنما ذكرها متابعة، والمتابعات يحتمل فيها ما لا يحتمل في الأصول كما سبق بيانه في مواضع، قال القاضي: ويحتمل أنه لم يَعُدَّ في هذه الصلاة الركعتين الأولين الخفيفتين اللتين كان النبي ﷺ يستفتح صلاة الليل بهما، كما صرحت الأحاديث بها في مسلم وغيره، ولهذا قال: صلى ركعتين فأطال فيهما. فدلَّ على أنَّهما بعد الخفيفتين، فتكون الخفيفتان ثم الطويلتان ثم الست المذكورات ثم ثلاث بعدها كما ذكر، فصارت الجملة ثلاث عشرة كما في باقي الروايات، والله أعلم. اهـ

وقال الحافظ في "الفتح" (ج٢ ص٤٨٤ ط س): ومَن ذَكَرَ العدد منهم لم يزد على ثلاث عشرة، ولم ينقص عن إحدى عشرة، إلا أن في رواية علي بن عبدالله بن عباس عند مسلم ما يخالفهم، فإن فيه: فصلى ركعتين أطال فيهما ثم انصرف فنام حتى نفخ، ففعل ذلك ثلاث مرات بستِّ ركعات، كل ذلك يستاك ويتوضأ ويقرأ هؤلاء الآيات، يعني آخر آل عمران، ثم أوتر بثلاث، فأذن المؤذن فخرج إلى الصلاة. انتهى، فزاد على الرواة تكرار الوضوء، ونقص عنهم ركعتين أو أربعًا، ولم يذكر ركعتي الفجر أيضًا، وأظن ذلك مِن الراوي عنه حبيب بن أبي ثابت؛ فإن فيه مقالًا، وقد اختُلِف عليه فيه في إسناده ومتنه اختلافًا تقدم ذكر بعضه. اهـ =

= هذا وقد سَبَقَ الدارقطنيَّ بالقول بأن حبيب بن أبي ثابت قد اختلف عليه فيه النسائيُّ رَحِمَهُ اللهُ فقالَ (ج٣ ص١٩٥):

ذكر الاختلاف على حبيب بن أبي ثابت في حديث ابن عباس في الوتر:

أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ هِشَامٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ حَبِيبِ بنِ أبي ثَابِتٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بنِ عَلِيٍّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَامَ مِنَ اللَّيْلِ فَاسْتَنَّ، ثُمَّ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ نَامَ، ثُمَّ قَامَ فَاسْتَنَّ، ثُمَّ تَوَضَّأَ فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ، حَتَّى صَلَّى سِتًّا، ثُمَّ أَوْتَرَ بِثَلاثٍ وَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ.

أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ سُلَيْمَانَ، قَالَ: حَدَّثَنَا حُسَيْنٌ، عَنْ زَائِدَةَ، عَنْ حُصَيْنٍ، عَنْ حَبِيبِ بنِ أبي ثَابِتٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بنِ عَلِيِّ بنِ عبدِالله بنِ عَبَّاسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فَقَامَ فَتَوَضَّأَ وَاسْتَاكَ وَهُوَ يَقْرَأُ هَذِهِ الآيَةَ حَتَّى فَرَغَ مِنْهَا: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ لَءَايَٰتٍ لِّأُو۟لِى ٱلْأَلْبَٰبِ﴾[آل عمران:١٩٠] ثُمَّ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ عَادَ فَنَامَ حَتَّى سَمِعْتُ نَفْخَهُ، ثُمَّ قَامَ فَتَوَضَّأَ وَاسْتَاكَ، ثُمَّ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ نَامَ، ثُمَّ قَامَ فَتَوَضَّأَ وَاسْتَاكَ وَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ، وَأَوْتَرَ بِثَلاثٍ.

أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَبَلَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا مَعْمَرُ بْنُ مَخْلَدٍ، ثِقَةٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُالله بْنُ عَمْرٍو، عَنْ زَيْدٍ، عَنْ حَبِيبِ بنِ أبي ثَابِتٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بنِ عَلِيٍّ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: اسْتَيْقَظَ رَسُولُ اللهِ ﷺ فَاسْتَنَّ... وَسَاقَ الحَدِيثَ.

أَخْبَرَنَا هَارُونُ بْنُ عبدِالله، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ، قَالَ: حَدَّثَنَا أبوبَكْرٍ النَّهْشَلِيُّ، عَنْ حَبِيبِ بنِ أبي ثَابِتٍ، عَنْ يَحْيَى بنِ الجَزَّارِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ ثَمَانَ رَكَعَاتٍ، وَيُوتِرُ بِثَلاثٍ، وَيُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ قَبْلَ صَلاةِ الفَجْرِ.

خَالَفَهُ عَمْرُو بْنُ مُرَّةَ، فَرَوَاهُ عَنْ يَحْيَى بنِ الجَزَّارِ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ، عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ... ثم ذكره بسنده.اهـ

وبعد: فقد رأيت لحبيب بن أبي ثابت من يتابعه متابعةً قاصرة على الكيفية التي =

=في "صحيح مسلم":

قال أبونعيم رحمه الله في "الحلية" (ج٣ ص٢٠٨): حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بنُ أَحْمَدَ، ثَنَا عَلِيُّ بنُ عَبدِالعَزِيزِ، ثَنَا أَبُونُعَيمٍ، ثَنَا يُونُسُ بنُ أَبِي إِسحَاقَ، ثَنَا المِنهَالُ بنُ عَمرٍو، ثَنَا عَلِيُّ بنُ عَبدِاللهِ بنِ العَبَّاسِ، عَن أَبِيهِ، قَالَ: أَمَرَنِي العَبَّاسُ قَالَ: بِتْ إِلى رَسُولِ اللهِ ﷺ. فَانطَلَقتُ إِلى المَسجِدِ، فَصَلَّى رَسُولُ اللهِ ﷺ بِالنَّاسِ العِشَاءَ الآخِرَةَ، حَتَّى لَم يَبْقَ فِي المَسجِدِ غَيرُهُ أَحَدٌ، قَالَ: ثُمَّ مَرَّ بِي فَقَالَ: «مَن هَذَا؟» قُلتُ: عَبدُاللهِ، قَالَ: «فَمَهْ»، قُلتُ: أَمَرَنِي العَبَّاسُ أَن أَبِيتَ بِكُم اللَّيلَةَ. قَالَ: «فَالحَقْ»، فَلَمَّا انصَرَفَ دَخَلَ فَقَالَ: «افرُشُوا لِعَبدِاللهِ»، قَالَ: فَأُتِيتُ بِوِسَادَةٍ مَن مُسُوحٍ، قَالَ: وَتَقَدَّمَ إِلَيَّ العَبَّاسُ: لا تَنَامُ حَتَّى تَحفَظَ صَلاتَهُ. قَالَ: فَتَقَدَّمَ رَسُولُ اللهِ ﷺ فَنَامَ حَتَّى سَمِعتُ غَطِيطَهُ، فَاستَوَى عَلَى فِرَاشِهِ فَرَفَعَ رَأسَهُ إِلى السَّمَاءِ، فَقَالَ: «سُبحَانَ المَلِكِ القُدُّوسِ» ثَلاثَ مَرَّاتٍ①، ثُمَّ تَلا هَذِهِ الآيَةَ مِن آخِرِ سُورَةِ آل عِمرَانَ حَتَّى خَتَمَهَا: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾[آل عمران:١٩٠] ثُمَّ قَامَ ثُمَّ استَنَّ بِسِوَاكِهِ، ثُمَّ دَخَلَ فِي مُصَلاَّهُ فَصَلَّى رَكعَتَينِ لَيسَتَا بِطَوِيلَتَينِ وَلا قَصِيرَتَينِ، ثُمَّ عَادَ إِلى فِرَاشِهِ فَنَامَ حَتَّى سَمِعتُ غَطِيطَهُ، ثُمَّ استَوَى عَلَى فِرَاشِهِ فَفَعَلَ كَمَا فَعَلَ فِي المَرَّةِ الأُولَى، ثُمَّ استَنَّ بِسِوَاكِهِ فَتَوَضَّأَ ثُمَّ دَخَلَ مُصَلاَّهُ فَصَلَّى رَكعَتَينِ لَيسَتَا طَوِيلَتَينِ وَلا قَصِيرَتَينِ، ثُمَّ عَادَ إِلى فِرَاشِهِ فَنَامَ حَتَّى سَمِعتُ غَطِيطَهُ، ثُمَّ استَوَى عَلَى فِرَاشِهِ فَفَعَلَ كَمَا فَعَلَ فَصَلَّى، ثُمَّ أَوتَرَ، فَلَمَّا قَضَى صَلاتَهُ سَمِعتُهُ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ اجْعَلْ فِي بَصَرِي نُورًا، وَاجْعَلْ فِي سَمعِي نُورًا، وَاجْعَلْ فِي لِسَانِي نُورًا، وَاجْعَلْ فِي فَمِي نُورًا، وَاجْعَلْ عَن يَمِينِي نُورًا، وَاجْعَلْ عَن يَسَارِي نُورًا، وَاجْعَلْ مِن أَمَامِي نُورًا، وَاجْعَلْ مِن خَلفِي نُورًا، وَاجْعَلْ مِن فَوقِي نُورًا، وَاجْعَلْ مِن تَحتِي نُورًا، وَاجْعَلْ لِي يَومَ القِيَامَةِ نُورًا، وَأَعظِمْ لِي نُورًا». =

① لفظة: ثلاث مرات، ليست في مسلم، فرواها المنهال بن عمرو عن علي بن عبدالله بن العباس عن أبيه به، وخالفه محمد بن علي بن عبدالله بن عباس عن أبيه فلم يذكرها، وهو أوثق من المنهال، فعلى هذا فتعتبر رواية المنهال بن عمرو شاذة، والله أعلم.

= هذا حديث صحيح من حديث ابن عباس رُوِيَ عنه من وجوه كثيرة. ثم أشار رَحِمَهُ اللهُ إلى طرق هذا الحديث. اهـ

ورجال هذا الإسناد ثقات، فسليمان بن أحمد هو الطبراني أبوالقاسم صاحب "المعاجم"، وعلي بن عبدالعزيز هو البغوي، وبقية السند رجال الصحيح.

ثم وجدت متابعًا لحبيب بن أبي ثابت متابعة قاصرة أيضًا:

قال الإمام أحمد رَحِمَهُ اللهُ (ج٤ ص١٦٤) بتحقيق أحمد شاكر رَحِمَهُ اللهُ: حَدَّثَنَا أبونُعَيْمٍ الفَضْلُ بْنُ دُكَيْنٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُسْلِمٍ العَبْدِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُوالمُتَوَكِّلِ، أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ حَدَّثَ أَنَّهُ بَاتَ عِنْدَ نَبِيِّ اللهِ ﷺ ذَاتَ لَيْلَةٍ، فَقَامَ نَبِيُّ اللهِ ﷺ مِنَ اللَّيْلِ فَخَرَجَ فَنَظَرَ فِي السَّمَاءِ ثُمَّ تَلا هَذِهِ الآيَةَ الَّتِي فِي آلِ عِمْرَانَ: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾ حَتَّى بَلَغَ: ﴿سُبْحَٰنَكَ فَقِنَا عَذَابَ ٱلنَّارِ﴾ [آل عمران: ١٩٠-١٩١] ثُمَّ رَجَعَ إِلَى البَيْتِ، فَتَسَوَّكَ وَتَوَضَّأَ، ثُمَّ قَامَ فَصَلَّى، ثُمَّ اضْطَجَعَ، ثُمَّ رَجَعَ أَيْضًا فَنَظَرَ فِي السَّمَاءِ، ثُمَّ تَلا هَذِهِ الآيَةَ، ثُمَّ رَجَعَ فَتَسَوَّكَ وَتَوَضَّأَ، ثُمَّ قَامَ فَصَلَّى، ثُمَّ اضْطَجَعَ، ثُمَّ رَجَعَ أَيْضًا فَنَظَرَ فِي السَّمَاءِ، ثُمَّ تَلا هَذِهِ الآيَةَ، ثُمَّ رَجَعَ فَتَسَوَّكَ وَتَوَضَّأَ، ثُمَّ قَامَ فَصَلَّى.

وذكره أيضا بهذا السند (ج٥ ص٩٥).

والحديث رجاله رجال الصحيح، وأبوالمتوكل هو علي بن داود ويقال: ابن دُؤَادٍ كما في "تقريب التهذيب".

فهذان الطريقان يعتبران متابعين لحديث حبيب على اللفظ ويحمل على ما حمله عليه القاضي رَحِمَهُ اللهُ فيما تقدم عنه.

ويبقى على حبيب بن أبي ثابت الاختلاف عليه في السند، فالظاهر أن مسلمًا رَحِمَهُ اللهُ لم يعتمد عليه، وإنما ذكره في المتابعات كما قاله النووي رَحِمَهُ اللهُ، والله أعلم.

١٨٨ - وَأَخرَجَ البُخَارِيُّ عَن أَزهَرَ بنِ جَمِيلٍ، عَنِ الثَّقَفِيِّ، عَن خَالِدٍ، عَن عِكرِمَةَ، عَن ابنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ امرَأَةَ ثَابِتِ بنِ قَيسٍ، قِصَّةَ الخُلعِ. وَعَنِ المَخرَمِيِّ، عَنْ قُرَادٍ، عَن جَرِيرٍ، عَن أَيُّوبَ، عَن عِكرِمَةَ، عَنِ ابنِ عَبَّاسٍ.

وَحَمَّادُ بنُ سَلَمَةَ عَن أَيُّوبَ، وَأَصحَابُ الثَّقفَيِّ غَيْرَ أَزْهَرَ يُرسِلُونَهُ أَيضًا. وَخَالِدٌ الطَّحَّانُ وَإِبرَاهِيمُ بنُ طَهمَانَ يُرسِلُونَهُ عَن خَالِدٍ، عَن عِكرِمَةَ.

وَلَم يُخرِجْ مُسلِمٌ لِعِكرِمَةَ شَيئًا.

١٨٨- **الحديث الثامن والثمانون بعد المائة:** قال البخاري رَحِمَهُ اللهُ (٩ ص٣٩٥ ط س): حَدَّثَنَا أَزْهَرُ بْنُ جَمِيلٍ، حَدَّثَنَا عبدُالوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ، حَدَّثَنَا خَالِدٌ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ امْرَأَةَ ثَابِتِ بنِ قَيْسٍ أَتَتِ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللهِ، ثَابِتُ بْنُ قَيْسٍ مَا أَعْتِبُ عَلَيْهِ فِي خُلُقٍ ولا دِينٍ، وَلَكِنِّي أَكْرَهُ الكُفْرَ فِي الإِسْلامِ. فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**أَتَرُدِّينَ عَلَيْهِ حَدِيقَتَهُ؟**» قَالَتْ: نَعَمْ. قَالَ: رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**اقْبَلِ الحَدِيقَةَ وَطَلِّقْهَا تَطْلِيقَةً**».

قَالَ أبوعبدِاللهِ: لا يُتَابَعُ فِيهِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ.

حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ الوَاسِطِيُّ، حَدَّثَنَا خَالِدٌ، عَنْ خَالِدٍ الحَذَّاءِ، عَنْ عِكْرِمَةَ، أَنَّ أُخْتَ عبدِاللهِ بنِ أُبَيٍّ بِهَذَا، وَقَالَ: «**تَرُدِّينَ حَدِيقَتَهُ؟**» قَالَتْ: نَعَمْ، فَرَدَّتْهَا وَأَمَرَهُ يُطَلِّقْهَا.

وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ طَهْمَانَ: عَنْ خَالِدٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَطَلِّقْهَا.

وَعَنْ أَيُّوبَ بنِ أَبِي تَمِيمَةَ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّهُ قَالَ: جَاءَتِ امْرَأَةُ ثَابِتِ بنِ قَيْسٍ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنِّي لا أَعْتِبُ عَلَى ثَابِتٍ فِي دِينٍ ولا خُلُقٍ، وَلَكِنِّي لا أُطِيقُهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**فَتَرُدِّينَ عَلَيْهِ حَدِيقَتَهُ؟**» قَالَتْ: نَعَمْ.

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عبدِاللهِ بنِ المُبَارَكِ المُخَرِّمِيُّ، حَدَّثَنَا قُرَادٌ أبونُوحٍ، حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ =

١٨٩ - وَأَخرَجَ أَيضًا حَدِيثَ وُهَيبٍ، عَن أَيُّوبَ، عَن عِكرِمَةَ، عَنِ ابنِ عَبَّاسٍ: بَينَمَا النَّبِيُّ ﷺ يَخطُبُ إِذْ قَامَ أَبُوإِسرَائِيلَ.

رَوَاهُ الثَّقَفِيُّ وَابنُ عُلَيَّةَ، عَن أَيُّوبَ، مُرسَلًا.

= حَازِمٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما، قَالَ: جَاءَتِ امْرَأَةُ ثَابِتِ بنِ قَيسِ بنِ شَمَّاسٍ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللهِ، مَا أَنْقِمُ عَلَى ثَابِتٍ فِي دِينٍ ولا خُلُقٍ، إِلَّا أَنِّي أَخَافُ الكُفْرَ. فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**فَتَرُدِّينَ عَلَيْهِ حَدِيقَتَهُ؟**» فَقَالَتْ: نَعَمْ. فَرَدَّتْ عَلَيْهِ وَأَمَرَهُ فَفَارَقَهَا.

حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ، حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ عِكْرِمَةَ، أَنَّ جَمِيلَةَ... فَذَكَرَ الحَدِيثَ.

قال الحافظ في "المقدمة" ص(٣٧٥) بعد ذكره كلام الدارقطني: قلت: قد حكى البخاري الاختلاف فيه، وعلقه لإبراهيم بن طَهْمَانَ عن خالد الْحَذَّاءِ مرسلًا، وعن أيوب موصولًا، وذلك مما يقوي رواية جرير بن حازم. وفي رواية أبي ذر عن المستملي من الزيادة قال البخاري عقب حديث أزهر: لا يتابع فيه عن ابن عباس. وهذا معنى قول الدارقطني: إن أصحاب الثقفي يرسلونه، وقد ذكرت من وصل حديث إبراهيم بن طهمان في "تغليق التعليق". اهـ

قلت: وذكر في "الفتح" (ج٩ ص٣٩٩ و٤٠١) أنه وصلها الإسماعيلي. اهـ

١٨٩- **الحديث التاسع والثمانون بعد المائة:** قال البخاري رحمه الله (ج١١ ص٥٨٦ ط س): حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا وُهَيْبٌ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: بَيْنَمَا النَّبِيُّ ﷺ يَخْطُبُ إِذَا هُوَ بِرَجُلٍ قَائِمٍ، فَسَأَلَ عَنْهُ فَقَالُوا: أبوإِسْرَائِيلَ نَذَرَ أَنْ يَقُومَ وَلا يَقْعُدَ، وَلَا يَسْتَظِلَّ، وَلَا يَتَكَلَّمَ، وَيَصُومَ. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**مُرْهُ فَلْيَتَكَلَّمْ، وَلْيَسْتَظِلَّ، وَلْيَقْعُدْ، وَلْيُتِمَّ صَوْمَهُ**».

قَالَ عبدالوَهَّابِ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

قال الحافظ في "الفتح": وأما حديث ابن عباس أيضًا وهو الحديث الرابع فوهيب في سنده هو ابن خالد، وعبدالوهاب الذي علق عنه البخاري آخر الباب هو ابن=

=عبدالمجيد الثقفي، وقد يتمسك بهذا من يرى أن الثقات إذا اختلفوا في الوصل والإرسال يُرَجَّح قول مَن وَصَلَ لما معه مِن زيادة العلم؛ لأن وهيبًا وعبدالوهاب ثقتان، وقد وصله وهيب وأرسله عبدالوهاب، وصححه البخاري مع ذلك، والذي عرفناه بالاستقراء مِن صنيع البخاري أنه لا يعمل في هذه الصورة بقاعدة مطردة، بل يدور مع الترجيح، إلا إن استووا فيقدم الوصل، والواقع هنا أن مَن وصله أكثر ممن أرسله.

قال الإسماعيلي: وصله مع وهيب: عاصمُ بن هلال[1]، والحسنُ بن أبي جعفر. وأرسله مع عبدالوهاب: خالدٌ الواسطي. قلت: وخالد متقن، وفي عاصم والحسن مقالٌ، فيستوي الطرفان فيترجح الوصل، وقد جاء الحديث المذكور من وجه آخر فازداد قوة، أخرجه عبدالرزاق[2] عن معمر وابن جريج عن ابن طاوس عن أبيه قال دخل النبي ﷺ المسجد...اهـ

وقال الحافظ أيضًا في «المقدمة» ص(٣٨٠) بعد ذكره كلام الدارقطني: قلت: قد أشار البخاري إلى الخلاف فيه واعتمد حديث وهيب لحفظه. اهـ

وأقول: الذين أرسلوه: إسماعيل بن عُلَيَّةَ، وعبدالوهاب بن عبدالمجيد الثقفي، وخالد بن عبدالله الواسطي. كما أفاد الحافظ في «الفتح» عن الإسماعيلي، ومعمر بن راشد، وحديث معمر في «مصنف عبدالرزاق» (ج٨ ص٤٣٦)، والذين وصلوه وهيب بن خالد، وعاصم بن هلال، والحسن بن أبي جعفر، ولا شك أن الذين أرسلوه أثبت من الذين وصلوه، والله أعلم.

---

(١) قال الحافظ في «التقريب» في عاصم بن هلال: فيه لين، وقال في ترجمة الحسن بن أبي جعفر: ضعيف الحديث مع عبادته وفضله.

(٢) (ج٨ ص٤٣٥) مرسلًا، وأخرجه أحمد (ج٤ ص١٦٨) متصلًا من طريق عبدالرزاق: ثنا ابن جريج ومحمد بن بكر قال: أخبرني ابن جريج، قال: أخبرني ابن طاوس عن أبيه عن أبي إسرائيل قال: دخل النبي ﷺ المسجد وأبوإسرائيل يصلي...

١٩٠ - وَأَخرَجَ أَيضًا حَدِيثَ أَيُّوبَ، عَن عِكرِمَةَ، عَنِ ابنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «**مَن صَوَّرَ صُورَةً**».

وَرَوَاهُ خَالِدٌ وَهِشَامٌ عَن عِكرِمَةَ، عَنِ ابنِ عَبَّاسٍ مَوقُوفًا، واختُلِفَ عَنهُمَا.

وَاختُلِفَ عَن قَتَادَةَ: فَقَالَ هَمَّامٌ: عَن قَتَادَةَ، عَن عِكرِمَةَ، عَن أَبِي هُرَيرَةَ مَرفُوعًا. وَوَقَفَهُ أَبُوعَوَانَةَ عَلَى أَبِي هُرَيرَةَ، وَتَابَعَهُ أَبُوهَاشِمٍ الرُّمَّانِيُّ، عَن عِكرِمَةَ، عَن أَبِي هُرَيرَةَ قَولَهُ، قَالَهُ عَنهُ شُعبَةُ.

١٩٠- **الحديث التسعون بعد المائة**: قال البخاري رحمه الله (ج١٢ ص٤٢٧ ط س): حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عبدِاللهِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**مَنْ تَحَلَّمَ بِحُلمٍ لَمْ يَرَهُ، كُلِّفَ أَنْ يَعْقِدَ بَيْنَ شَعِيرَتَيْنِ وَلَنْ يَفْعَلَ، وَمَنِ اسْتَمَعَ إِلَى حَدِيثِ قَوْمٍ وَهُمْ لَهُ كَارِهُونَ أَوْ يَفِرُّونَ مِنْهُ، صُبَّ فِي أُذُنِهِ الآنُكُ يَوْمَ القِيَامَةِ، وَمَنْ صَوَّرَ صُورَةً عُذِّبَ وَكُلِّفَ أَنْ يَنْفُخَ فِيهَا وَلَيْسَ بِنَافِخٍ**».

قَالَ سُفْيَانُ: وَصَلَهُ لَنا أَيُّوبُ.

وَقَالَ قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا أبوعَوَانَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ أبي هُرَيْرَةَ، قَوْلَهُ: مَنْ كَذَبَ فِي رُؤْيَاهُ.

وَقَالَ شُعْبَةُ: عَنْ أبي هَاشِمٍ الرُّمَّانِيِّ، سَمِعْتُ عِكْرِمَةَ، قَالَ أبوهُرَيْرَةَ: قَوْلَهُ: مَنْ صَوَّرَ صُورَةً، وَمَنْ تَحَلَّمَ، وَمَنِ اسْتَمَعَ.

حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ، حَدَّثَنَا خَالِدٌ، عَنْ خَالِدٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: مَنِ اسْتَمَعَ، وَمَنْ تَحَلَّمَ، وَمَنْ صَوَّرَ، نَحْوَهُ، تَابَعَهُ هِشَامٌ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَوْلَهُ.

قال الحافظ رحمه الله في "مقدمة الفتح" ص (٣٨١ ط س) بعد ذكره كلام الدارقطني: قلت: تَعَارُضُ الوقف والرفع فيه لا أثر له؛ لأن حكمه الرفع، وقد أشار البخاري إلى الخلاف فيه على عكرمة عن ابن عباس أو عن أبي هريرة، والراجح =

١٩١- وَأَخرَجَ أَيضًا حَدِيثَ مَعمَرٍ، عَن أَيُّوبَ، عَن عِكرِمَةَ، عَنِ ابنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ فِي رَمَضَانَ عَامَ الفَتحِ وَأَصحَابُهُ بَينَ صَائِمٍ وَمُفطِرٍ... الحَدِيثَ.

وَقَد أَرسَلَهُ حَمَّادُ بنُ زَيدٍ، وَالثَّقَفِيُّ، عَن أَيُّوبَ، عَن عِكْرِمَةَ.

=عنده أنه عن ابن عباس، والله أعلم. اهـ

قلت: ومما يؤيد الرفع ما رواه مسلم (ج١٤ ص٩٣ مع النووي) وأحمد في "مسنده" (ج١ ص٢٤١) من طريق سَعِيدٍ، عَنِ النَّضْرِ بنِ أَنَسٍ، قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ ابْنِ عَبَّاسٍ وَهُوَ يُفْتِي النَّاسَ لا يُسْنِدُ إِلَى نَبِيِّ اللهِ ﷺ شَيْئًا مِنْ فُتْيَاهُ، حَتَّى جَاءَهُ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ العِرَاقِ فَقَالَ: إِنِّي رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ العِرَاقِ، وَإِنِّي أُصَوِّرُ هَذِهِ التَّصَاوِيرَ، فَقَالَ لَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ: ادْنُهْ، إِمَّا مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلاثًا، فَدَنَا، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «**مَنْ صَوَّرَ صُورَةً فِي الدُّنْيَا يُكَلَّفُ يَوْمَ القِيَامَةِ أَنْ يَنْفُخَ فِيهِ الرُّوحَ، وَلَيْسَ بِنَافِخٍ**».

وأعاده أحمد ص(٣٥٠) من طريق محمد بن بشر حدثنا سعيد بن أبي عروبة به.

وقد جاء رفعه عن خالد الحذاء عند أحمد (ج١ ص٢٤٦) عن عكرمة عن ابن عباس به. رفعه عن خالد الْحَذَّاءِ علي بن عاصم، وتابعه وهب بن بقية كما ذكر ذلك الحافظ في "الفتح" عن الإسماعيلي (ج١٢ ص٤٣٠).

١٩١- **الحديث الحادي والتسعون بعد المائة**: قال البخاري رحمه الله متابعة (ج٨ ص٣ ط س) مع "الفتح": حَدَّثَنَا عَيَّاشُ بْنُ الوَلِيدِ، قال: حَدَّثَنَا عبدُالأَعْلَى، قال: حَدَّثَنَا خَالِدٌ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ فِي رَمَضَانَ إِلَى حُنَيْنٍ، وَالنَّاسُ مُخْتَلِفُونَ، فَصَائِمٌ وَمُفْطِرٌ، فَلَمَّا اسْتَوَى عَلَى رَاحِلَتِهِ دَعَا بِإِنَاءٍ مِنْ لَبَنٍ أَوْ مَاءٍ، فَوَضَعَهُ عَلَى رَاحَتِهِ أَوْ عَلَى رَاحِلَتِهِ، ثُمَّ نَظَرَ إِلَى النَّاسِ، فَقَالَ الْمُفْطِرُونَ لِلصُّوَّامِ: أَفْطِرُوا.

وَقَالَ عبدالرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما، خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ عَامَ الفَتْحِ. =

١٩٢ - وَأَخرَجَ مُسلِمٌ حَدِيثَ شُعبَةَ عَن أَبِي بَكرِ بنِ حَفصٍ، عَنِ ابنِ حُنَينٍ، عَنِ ابنِ عَبَّاسٍ: « **نُهِيتُ أَن أَقرَأَ القُرآنَ رَاكِعًا أَو سَاجِدًا** » .

وَالصَّوَابُ عَن عَلِيٍّ.

١٩٣ - وَأَخرَجَ أَيضًا حَدِيثَ عَبدِاللهِ بنِ الفَضلِ فِي الأَيِّمِ، مِن طَرِيقِ مَالِكٍ وَزِيَادِ بنِ سَعدٍ.

وَلا عِلَّةَ لَهُ، وَلا عُذرَ لِلبُخَارِيِّ فِي تَركِهِ.

= وَقَالَ حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ: عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ .

قال الحافظ رحمه الله ص(٥) بعد قول البخاري: وقال حماد بن زيد عن أيوب عن عكرمة عن ابن عباس: كذا وقع في بعض نسخ أبي ذر، وللأكثر ليس فيه ابن عباس، وبه جزم الدارقطني وأبونعيم في "المستخرج". إلى آخر كلامه رحمه الله .

وقال في "مقدمة الفتح" بعد ذكره كلام الدارقطني: قلت: قد ذكر البخاري حديث حماد تعليقًا، واختلفت الروايات عنه في وصله وإرساله، ولكنه اعتمد الموصول؛ لروايته له موصولاً من حديث خالد عن عكرمة عن ابن عباس أيضًا، على أنه لم يذكر حديث معمر إلا تعليقًا. اهـ

فعلم بهذا أن رواية معمر تعتبر شاذة، والحديث صحيح من غير طريق أيوب، ولا اعتراض على البخاري؛ لكونه لم يذكر حديث معمر إلا تعليقًا؛ لأنه لم يلتزم في الأحاديث المعلقة شرط الصحيح.

١٩٢- **الحديث الثاني والتسعون بعد المائة**: تقدم الجواب عنه في الحديث السابع والثلاثين بعد المائة.

١٩٣- **الحديث الثالث والتسعون بعد المائة**: قال مسلم رحمه الله (ج٩ ص٢٠٤): حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ، وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، قَالا: حَدَّثَنَا مَالِكٌ ح وحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَاللَّفْظُ لَهُ، قَالَ: قُلتُ لِمَالِكٍ: حَدَّثَكَ عبدُاللهِ بْنُ الفَضْلِ عَنْ نَافِعِ بنِ =

١٩٤ - وَأَخرَجَ البُخَارِيُّ حَدِيثَ ابنِ جُرَيجٍ، عَنِ ابنِ أَبي مُلَيكَةَ حَدِيثَ مَروَانَ أَنَّهُ أَرسَلَ رَافِعًا مَولاهُ يَسأَلُ عَن تَأوِيلِ قَولِهِ تَعَالَى: ﴿لَا تَحۡسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَفۡرَحُونَ بِمَآ أَتَواْ﴾①، مِن حَدِيثِ حَجَّاجٍ، عَنِ ابنِ جُرَيجٍ، عَنِ ابنِ أَبي مُلَيكَةَ، عَن حُمَيدِ بنِ عَبدِالرَّحمَنِ بنِ عَوفٍ.

وَمِن حَدِيثِ هِشَامِ بنِ يُوسُفَ، عَنِ ابنِ جُرَيجٍ، عَنِ ابنِ أَبي مُلَيكَةَ، عَن عَلقَمَةَ بنِ وَقَّاصٍ، الحَدِيثَ بِعَينِهِ.

=جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «**الأَيِّمُ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا مِنْ وَلِيِّهَا، وَالبِكْرُ تُسْتَأْذَنُ فِي نَفْسِهَا، وَإِذْنُهَا صُمَاتُهَا؟**» قَالَ: نَعَمْ.

وحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ زِيَادِ بنِ سَعْدٍ، عَنْ عبدِاللهِ بنِ الفَضْلِ، سَمِعَ نَافِعَ بنَ جُبَيْرٍ، يُخْبِرُ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «**الثَّيِّبُ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا مِنْ وَلِيِّهَا، وَالبِكْرُ تُسْتَأْمَرُ وَإِذْنُهَا سُكُوتُهَا**».

وحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بِهَذَا الإِسْنَادِ، وَقَالَ: «**الثَّيِّبُ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا مِنْ وَلِيِّهَا، وَالبِكْرُ يَسْتَأْذِنُهَا أَبُوهَا فِي نَفْسِهَا، وَإِذْنُهَا صُمَاتُهَا**» وَرُبَّمَا قَالَ: «**وَصَمْتُهَا إِقْرَارُهَا**».اهـ

وهذا الحديث من الإلزامات وقد تقدم الجواب في آخر «الإلزامات»، أن ما ألزمهما ليس بلازم؛ لأنَّهما لم يلتزما استيعاب كل صحيح.

١٩٤- الحديث الرابع والتسعون بعد المائة: قال البخاري رحمه الله (ج٨ ص٢٣٣ ط س): حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى، أَخْبَرَنَا هِشَامٌ، أَنَّ ابْنَ جُرَيْجٍ أَخْبَرَهُمْ، عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، أَنَّ عَلقَمَةَ بنَ وَقَّاصٍ أَخْبَرَهُ أَنَّ مَرْوَانَ قَالَ لِبَوَّابِهِ: اذْهَبْ يَا رَافِعُ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ فَقُلْ: لَئِنْ كَانَ كُلُّ امْرِئٍ فَرِحَ بِمَا أُوتِيَ، وَأَحَبَّ أَنْ يُحْمَدَ بِمَا لَمْ يَعْمَلْ =

---

① سورة آل عمران، الآية: ١٨٨.

وَقَدِ اختَلَفَا، فَيُنظَرُ مَن يُتَابِعُ أَحَدَهُمَا.

وَأَخرَجَ مُسلِمٌ حَدِيثَ حَجَّاجٍ دُونَ حَدِيثِ هِشَامٍ.

=مُعَذَّبًا لَنُعَذَّبَنَّ أَجْمَعُونَ، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: وَمَا لَكُمْ وَلِهَذِهِ؟! إِنَّمَا دَعَا النَّبِيُّ ﷺ يَهُودَ فَسَأَلَهُمْ عَنْ شَيْءٍ فَكَتَمُوهُ إِيَّاهُ، وَأَخْبَرُوهُ بِغَيْرِهِ، فَأَرَوْهُ أَنْ قَدِ اسْتَحْمَدُوا إِلَيْهِ بِمَا أَخْبَرُوهُ عَنْهُ فِيمَا سَأَلَهُمْ، وَفَرِحُوا بِمَا أُوتُوا مِنْ كِتْمَانِهِمْ، ثُمَّ قَرَأَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ﴾ كَذَلِكَ حَتَّى قَوْلِهِ: ﴿يَفْرَحُونَ بِمَآ أَتَواْ وَّيُحِبُّونَ أَن يُحْمَدُواْ بِمَا لَمْ يَفْعَلُواْ﴾[آل عمران:١٨٧-١٨٨]. تَابَعَهُ عبدالرَّزَّاقِ عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ.

ح حَدَّثَنَا ابْنُ مُقَاتِلٍ، أَخْبَرَنَا الحَجَّاجُ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ حُمَيْدِ بنِ عبدالرَّحْمَنِ بنِ عَوْفٍ، أَنَّهُ أَخْبَرَهُ أَنَّ مَرْوَانَ بِهَذَا.

وأخرجه مسلم (ج١٧ ص١٢٣) من حديث حجاج بن محمد عن ابن جريج أخبرني ابن أبي مليكة أن حميد بن عبدالرحمن بن عوف أخبره أن مروان قال: اذهب يا رافع -لبوابه- إلى ابن عباس. فذكر الحديث كما عند البخاري.

قال الحافظ رحمه الله في «الفتح» (ج٨ ص٢٣٤ ط س) بعد قوله: قال لبوابه اذهب يا رافع إلى ابن عباس فقل، رافع[1] هذا لم أرَ له ذكرًا في كتاب الرواة إلا بما جاء في هذا الحديث، والذي يظهر مِن سياق الحديث أنه توجَّه إلى ابن عباس فبلغه الرسالة ورجع إلى مروان بالجواب، فلولا أنه معتمد عند مروان ما قَنَعَ برسالته، لكن قد ألزم الإسماعيليُّ البخاريَّ أن يصحح حديث بسرة بن صفوان في نقض الوضوء من مس الذكر، فإن عروة ومروان اختلفا في ذلك فبعث مروان حَرَسِيَّهُ إلى بسرة، فعاد إليه بالجواب عنها، فصار الحديث مِن رواية عروة عن رسول مروان عن بسرة، ورسول مروان مجهول الحال، فتوقف عن القول بصحة الحديث جماعة من الأئمة لذلك. =

---

(١) قال الحافظ في «التقريب»: مقبول من الثالثة، وفي «تهذيب التهذيب»: أرسله مروان إلى ابن عباس يسأله عن قوله تعالى: ﴿لَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَآ أَتَواْ﴾، حكى ذلك عنه حميد بن عبدالرحمن وعلقمة بن وقاص، كأنَّهما سمعا منه جواب ابن عباس.

= فقال الإسماعيلي: إن القصة التي في حديث الباب شبيهة بحديث بسرة[①] ، فإن كان رسول مروان معتمدًا في هذه فليعتمد في الأخرى، فإنه لا فرق بينهما، إلا أنه في هذه القصة سمى رافعًا ولم يسمِّ الحَرَسِيَّ، قال: ومع هذا فاختلف على ابن جريج في شيخ شيخه، فقال عبدالرزاق وهشام: عنه عن ابن أبي مليكة عن علقمة. وقال حجاج بن محمد: عن ابن جريج عن ابن أبي مليكة عن حميد بن عبدالرحمن، ثم ساقه من رواية محمد بن عبدالملك بن جريج[②] عن أبيه عن ابن أبي مليكة عن حميد بن عبدالرحمن، فصار لهشام متابع وهو عبدالرزاق، ولحجاج بن محمد متابع وهو محمد، وأخرجه ابن أبي حاتم من طريق محمد بن ثور عن ابن جريج كما قال عبدالرزاق.

والذي يتحصل لي من الجواب عن هذا الاحتمالِ أن يكون علقمة بن وقاص كان حاضرًا عند ابن عباس لما أجاب، فالحديث مِن رواية علقمة عن ابن عباس، وإنما قصَّ علقمةُ[③] سببَ تحديث ابن عباس بذلك فقط، وكذا أقول في حميد بن عبدالرحمن، فكأنَّ ابن أبي مليكة حمله عن كل منهما، وحدَّث به ابن جريج عن كل منهما، فحدَّث به ابن جريج تارةً عن هذا وتارةً عن هذا... -إلى أن قال-: وأما قول البخاري عقب الحديث: تابعه عبدالرزاق عن ابن جريج، عن ابن أبي مليكة عن علقمة، ورواية عبدالرزاق وصلها في التفسير، وأخرجها الإسماعيلي والطبري وأبونعيم =

---

① وأقول: حديث بسرة قد سمعه منها عروة؛ فلم يعتمد على الحرسي كما في «المستدرك» و«منتقى ابن الجارود» وغيرهما، وله شواهد عن قدر خمسة عشر صحابيًا كما في «نيل الأوطار» أما هذا الحديث فإنه يدور على مجهول الحال.

② قال الحافظ في «التقريب»: مقبول من الثامنة، وقال الحافظ الذهبي في «الميزان»: لا يعرف عنه روح بن عبادة شيئًا يسيرًا.

③ بل هو من رواية علقمة وحميد عن مولى مروان كما في «تهذيب التهذيب» وغيره من كتب الرجال، فعلى هذا يكون الحديث يدور على مجهول الحال، وهو رافع مولى مروان، ولو كان من رواية علقمة وحميد عن ابن عباس لما ذكروا رافعًا مولى مروان من رجال الشيخين، والله أعلم.

=وغيرهم من طريقه. اهـ

وذكر الحافظ أيضا في «المقدمة» ص(٣٧٢ ط س) نحو هذا، ثم قال: والظاهر أن هذا الاختلاف غير قادح لاحتمال أن يكون ابن أبي مُلَيْكَةَ سمعه منهما جميعًا، والله أعلم. اهـ

وأقول: الظاهر ترجيح رواية ابن جريج عن أبي ابن مليكة عن علقمة؛ إذ قد رواها عن ابن جريج: هشام وهو ابن يوسف الصنعاني كما في «الفتح» وهو ثقة، وعبدالرزاق بن همام الصنعاني وهو إمام معروف، ومحمد بن ثور الصنعاني وهو ثقة، كما في «التقريب».

وانفرد حجاج بن محمد الْمِصِّيصِيُّ عن ابن جريج، وأما متابعة محمد بن عبدالملك بن جريج فلا تُقَوِّي رواية حجاج؛ لأنه مجهول العين ما روى عنه سوى روح بن عبادة كما تقدم عن الذهبي في «الميزان»، على أن الحديث من حيث هو يدور على مجهول الحال وهو رافع مولى مروان.

وللآية سبب نزول آخر من حديث أبي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ ﷺ أَنَّ رِجَالاً مِنَ الْمُنَافِقِينَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللهِ ﷺ كَانَ إِذَا خَرَجَ رَسُولُ اللهِ ﷺ إِلَى الغَزْوِ تَخَلَّفُوا عَنْهُ، وَفَرِحُوا بِمَقْعَدِهِمْ خِلافَ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَإِذَا قَدِمَ رَسُولُ اللهِ ﷺ اعْتَذَرُوا إِلَيْهِ، وَحَلَفُوا، وَأَحَبُّوا أَنْ يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا، فَنَزَلَتْ: ﴿لَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَآ أَتَوا۟ وَّيُحِبُّونَ أَن يُحْمَدُوا۟ بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا۟﴾[آل عمران:١٨٨] الآيَةَ.

أخرجه البخاري (ج٨ ص٢٣٣ ط س)، ومسلم (ج١٧ ص١٢٣) وهو سالم من الانتقاد، وهو اللائق بمعنى الآية، والله أعلم.

١٩٥- وَأَخْرَجَا جَمِيعًا حَدِيثَ الأَعمَشِ، عَن مُجَاهِدٍ، عَن طَاوُسٍ، عَن ابنِ عَبَّاسٍ، [في قِصَّةِ القَبرَينِ وَأَنَّ أَحَدَهُمَا كَانَ لا يَستَبرِئُ مِن بَولِهِ][1].

وَقَد خَالَفَهُ مَنصُورٌ فَأَسقَطَ طَاوُسًا.

وَأَخرَجَ البُخَارِيُّ وَحدَهُ حَدِيثَ مَنصُورٍ وَحدَهُ عَلَى إسقَاطِهِ طَاوُسًا.

١٩٥- **الحديث الخامس والتسعون بعد المائة**: قال البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ (ج١ ص٣٢٢ ط س): حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ خَازِمٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا الأَعْمَشُ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ طَاوُسٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: مَرَّ النَّبِيُّ ﷺ بِقَبْرَيْنِ فَقَالَ: «**إِنَّهُمَا لَيُعَذَّبَانِ وَمَا يُعَذَّبَانِ فِي كَبِيرٍ، أَمَّا أَحَدُهُمَا فَكَانَ لَا يَسْتَتِرُ مِنَ البَوْلِ، وَأَمَّا الآخَرُ فَكَانَ يَمْشِي بِالنَّمِيمَةِ**» ثُمَّ أَخَذَ جَرِيدَةً رَطْبَةً فَشَقَّهَا نِصْفَيْنِ، فَغَرَزَ فِي كُلِّ قَبْرٍ وَاحِدَةً، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ، لِمَ فَعَلتَ هَذَا؟ قَالَ: «**لَعَلَّهُ يُخَفِّفُ عَنْهُمَا مَا لَمْ يَيْبَسَا**».

قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى: وَحَدَّثَنَا وَكِيعٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا الأَعْمَشُ، قَالَ: سَمِعْتُ مُجَاهِدًا مِثْلَهُ.

وقال ص(٣١٧): حَدَّثَنَا عُثْمَانُ[2]، قَالَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: مَرَّ النَّبِيُّ ﷺ بِحَائِطٍ مِنْ حِيطَانِ الْمَدِينَةِ... وذكر الحديث.

وأخرجه مسلم (ج٣ ص٢٠٠ مع النووي) من حديث الأعمش قال: سمعت مجاهدًا يحدث عن طاوس به.

قال الحافظ رَحِمَهُ اللَّهُ في "المقدمة" ص(٣٥٠ ط س) بعد ذكره كلام الدارقطني: وهذا الحديث أخرجه البخاري في الطهارة عن عثمان بن أبي شيبة عن جرير، وفي الأدب عن محمد بن سلام عن عبيدة بن حميد كلاهما عن منصور به، ورواه من طريق =

---

(١) ما بين المعكوفين ليس في (ز).

(٢) عثمان هو ابن أبي شيبة، وجرير هو ابن عبدالحميد، ومنصور هو ابن المعتمر، ومجاهد هو ابن جبر.اهـ "فتح".

١٩٦- وَأَخرَجَ مُسلِمٌ حَدِيثَ الأَشَجِّ، عَن أَبي خَالِدٍ، عَن الأَعمَشِ، عَن الحَكَمِ وَمُسلِمِ البَطِينِ وَسَلَمَةَ، عَن عَطَاءٍ وَسَعِيدٍ وَمُجَاهِدٍ، عَن ابنِ عَبَّاسٍ أَنَّ امرَأَةً زَعَمَت أَنَّ أُختَهَا مَاتَت وَعَلَيهَا صَومٌ.

قَالَ البُخَارِيُّ: وَيُذْكَرُ عَن أبي خَالِدٍ، وَنَصَّ الحَدِيثَ.

=أخرى من حديث الأعمش، وأخرجه باقي الأئمة الستة من حديث الأعمش أيضًا.

وأخرجه أبوداود أيضًا والنسائي وابن خزيمة في "صحيحه" من حديث منصور أيضًا، وقال الترمذي بعد أن أخرجه: رواه منصور عن مجاهد عن ابن عباس، وحديث الأعمش أصح. يعني المتضمن للزيادة.

ثم قال الحافظ رَحِمَهُ اللَّهُ: قلت: وهذا في التحقيق ليس بعلَّةٍ؛ لأن مجاهدًا لم يُوصف بالتدليس، وسماعه من ابن عباس صحيح في جملة من الأحاديث، ومنصور عندهم أتقن من الأعمش، مع أن الأعمش أيضًا من الحفاظ، فالحديث كيفما دار دار على ثقة، والإسناد كيفما دار كان متصلًا، فمثل هذا لا يقدح في صحة الحديث إذا لم يكن راوِيهِ مدلسًا، وقد أكثر الشيخان من تخريج مثل هذا، ولم يستوعب الدارقطني انتقاده، والله الموفق. اهـ

وقال الحافظ في "الفتح" (ج١ ص٣١٧ ط س): وإخراجه له على الوجهين يقتضي صحتهما عنده، فيحمل على أن مجاهدًا سمعه من طاوس عن ابن عباس، ثم سمعه من ابن عباس بلا واسطة أو العكس، ويؤيده أن في سياقه عن طاوس زيادة على ما في روايته عن ابن عباس، وصرح ابن حبان بصحة الطريقين معًا. اهـ

١٩٦- **الحديث السادس والتسعون بعد المائة:** قال مسلم رَحِمَهُ اللَّهُ (ج٨ ص٣٤): وحَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ عُمَرَ الوَكِيعِيُّ، حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ، عَنْ زَائِدَةَ، عَنْ سُلَيْمَانَ، عَنْ مُسْلِمٍ البَطِينِ، عَنْ سَعِيدِ بنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّ أُمِّي مَاتَتْ وَعَلَيْهَا صَوْمُ شَهْرٍ أَفَأَقْضِيهِ عَنْهَا؟ فَقَالَ: « **لَوْ كَانَ عَلَى أُمِّكَ دَيْنٌ، أَكُنْتَ قَاضِيَهُ عَنْهَا؟**» قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: « **فَدَيْنُ** =

وَخَالَفَهُ جَمَاعَةٌ مِنهُم: شُعْبَةُ، وَزَائِدَةُ، وَعِيسَى بنُ يُونُسَ، وَأَبُومُعَاوِيَةَ، وَابنُ نُمَيرٍ، وَجَرِيرٌ، وَعَبْثَرُ بنُ القَاسِمِ[1]، وَغَيرُهُم؛ رَووهُ عَنِ الأَعمَشِ، عَن مُسلِمٍ، عَن سَعِيدٍ، عَن ابنِ عَبَّاسٍ.

وَبَيَّنَ زَائِدَةُ في رِوَايَتِهِ مِن أَينَ دَخَلَ الوَهَمُ عَلَى أَبي خَالِدٍ، فَقَالَ في آخِرِ الحَدِيثِ: فَقَالَ سَلَمَةُ بنُ كُهَيلٍ وَالحَكَمُ -وَكَانَا عِندَ مُسلِمٍ حِينَ حَدَّثَ بِهَذَا-: وَنَحنُ سَمِعنَاهُ مِن مُجَاهِدٍ، عَنِ ابنِ عَبَّاسٍ.

=اللهِ أَحَقُّ أَنْ يُقْضَى».

قَالَ سُلَيْمَانُ: فَقَالَ الحَكَمُ وَسَلَمَةُ بْنُ كُهَيْلٍ جَمِيعًا وَنَحْنُ جُلُوسٌ حِينَ حَدَّثَ مُسْلِمٌ بِهَذَا الحَدِيثِ فَقَالا: سَمِعْنَا مُجَاهِدًا يَذْكُرُ هَذَا عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ.

ثم قال مسلم رَحِمَهُ اللهُ متابعة: وحَدَّثَنَا أبوسَعِيدِ الأَشَجُّ، حَدَّثَنَا أبوخَالِدِ الأَحْمَرُ، حَدَّثَنَا الأَعْمَشُ، عَنْ سَلَمَةَ بنِ كُهَيْلٍ، وَالحَكَمِ بنِ عُتَيْبَةَ، وَمُسْلِمِ البَطِينِ، عَنْ سَعِيدِ بنِ جُبَيْرٍ، وَمُجَاهِدٍ، وَعَطَاءٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ... بِهَذَا الحَدِيثِ.

هذا الحديث من الأحاديث التي لم يجب عنها النووي رَحِمَهُ اللهُ.

وقد قال البخاري رَحِمَهُ اللهُ (ج٤ ص١٩٣ ط س) بعد ذكره حديث مسلم السابق: وَيُذْكَرُ عَنْ أَبِي خَالِدٍ، حَدَّثَنَا الأَعْمَشُ، عَنِ الحَكَمِ وَمُسْلِمِ البَطِينِ، وَسَلَمَةَ بنِ كُهَيْلٍ، عَنْ سَعِيدِ بنِ جُبَيْرٍ وَعَطَاءٍ وَمُجَاهِدٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَتِ امْرَأَةٌ لِلنَّبِيِّ ﷺ: إِنَّ أُخْتِي مَاتَتْ.اهـ

فذكره معلقًا بصيغة التمريض.

وأخرجه الترمذي (ج٢ ص٤٢ هندية مع «التحفة») من طريق أبي خالد الأحمر عن الأعمش عن سلمة بن كهيل ومسلم البطين عن سعيد بن جبير وعطاء ومجاهد عن ابن عباس. ثم قال: حديث ابن عباس حسن صحيح -إلى أن قال-: وروى =

---

[1] في (ز): مبشر بن القاسم، والصواب: عبثر.

=أبومعاوية وغير واحد هذا الحديث عن الأعمش عن مسلم البطين عن سعيد بن جبير عن ابن عباس، ولم يذكروا فيه عن سلمة بن كهيل ولا عن عطاء ولا عن مجاهد. اهـ

وأخرجه ابن ماجه (ج١ ص٥٥٩)، والبيهقي (ج٤ ص٢٥٥) من طريق أبي خالد كما عند مسلم.

وأقول: والذي يظهر لي: أن أبا خالد الأحمر وهو سليمان بن حيان قد وَهِمَ فيه؛ لأنه قد خالف الثقات الذين يروونه عن الأعمش عن مسلم البطين عن سعيد بن جبير عن ابن عباس، وهم:

١- زائدة، عند البخاري (ج٤ ص١٩٢ مع "الفتح" ط س)، ومسلم (ج٨ ص٢٤)، وأحمد (ج١ ص٢٥٨)، والبيهقي (ج٤ ص٢٥٥).

٢ و٣- يحي بن سعيد وأبومعاوية، عند البخاري أيضًا ص(١٩٣)، وأبومعاوية عند أحمد (ج١ ص٢٢٤)، ويحي بن سعيد عنده أيضًا ص(٢٢٧).

٤- عيسى بن يونس، عند مسلم (ج٨ ص٢٣)، والبيهقي (ج٤ ص٢٥٥).

٥- شعبة بن الحجاج، عند أحمد (ج١ ص٣٣٨)، والبيهقي (ج٤ ص٢٥٥).

٦- عبدالله بن نُمَيْرٍ، عند أحمد (ج١ ص٣٦٢).

٧- عَبْثَرُ بن القاسم، كما في "التتبع".

٨- جرير كما في "التتبع" أيضًا، ويحتمل أنه ابن عبدالحميد أو ابن حازم، فكلاهما رويا عن الأعمش كما في ترجمتيهما في "تهذيب تهذيب"، والله أعلم.

ثم وجدت الحافظ رحمه الله قد ذكره في "مقدمة الفتح" ص(٣٥٩ ط س) فقال رحمه الله بعد ذكره كلام الدارقطني: قلت: قد أوضحت هذه الطرق في كتابي "تغليق التعليق" وبيَّنت أنه لا يلحقُ الشيخين في ذكرهما لطريق أبي خالد لَوْمٌ؛ لأن البخاري علقه بصيغة يشير إلى وَهَمِهِ -يعني أبا خالد- فيه، وأما مسلم فأخرجه مقتصرًا على إسناده دون سياق متنه، لكن للحديث علة أخرى لم يتعرض لها الدارقطني، وهي اختلافهم في سياق متنه، وسنوضح ذلك إن شاء الله تعالى في موضعه إذا يسر الله علينا=

١٩٧ - وَأَخرَجَ مُسلِمٌ عَن عَبدِ بنِ حُمَيدٍ، عَن عُبَيدِاللهِ بنِ مُوسَى، عَن إِسرَائِيلَ، عَن مَنصُورٍ، عَن سَعِيدِ بنِ جُبَيرٍ، عَنِ ابنِ عَبَّاسٍ، قِصَّةَ المُحرِمِ الَّذِي وَقَصَهُ بَعِيرُهُ.

وَإِنَّمَا سَمِعَهُ مَنصُورٌ مِن الحَكَمِ؛ وَأَخرَجَهُ البُخَارِيُّ عَن قُتَيبَةَ، عَن جَرِيرٍ، عَن مَنصُورٍ، عَنِ الحَكَمِ، عَن سَعِيدٍ، وَهُوَ الصَّوَابُ. وَقِيلَ: عَن مَنصُورٍ، عَن سَلَمَةَ، وَلا يَصِحُّ.

= الوصول بمنِّهِ وقوَّتِهِ. اهـ

حاصل اختلافهم: هل السائل رجل أم امرأة؟ وهل السؤال عن الصوم أم عن الحج؟ وهل المسئول عنها الأمُّ أَمِ الأخت؟ وحاصل الجواب أن السؤال عن الصوم والحج، وأن الأخت سألت عن أختها، والبنت عن أمها، كما في "الفتح" (ج٤ ص٦٥ و١٩٥ ط س).

أما الحديث المنتقد فلعلَّ مسلمًا رَحِمَهُ اللهُ ذكره ليبيِّن علَّته.

١٩٧- **الحديث السابع والتسعون بعد المائة:** قال مسلم رَحِمَهُ اللهُ متابعة (ج٨ ص١٣٠): وحَدَّثَنَا عَبدُ بْنُ حُمَيْدٍ، أَخْبَرَنَا عُبَيْدُاللهِ بْنُ مُوسَى، حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ سَعِيدِ بنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا قَالَ: كَانَ مَعَ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ رَجُلٌ فَوَقَصَتْهُ نَاقَتُهُ فَمَاتَ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**اغْسِلُوهُ ولا تُقَرِّبُوهُ طِيبًا، ولا تُغَطُّوا وَجْهَهُ؛ فَإِنَّهُ يُبْعَثُ يُلَبِّي**».

ذكر النووي رَحِمَهُ اللهُ عن القاضي أن الحديث مما استدركه الدارقطني، وذكر قول الدارقطني ثم سكتا عليه، فالظاهر من سكوتِهما أنَّهما مُقِرَّا الدارقطنيِّ على توهيم إسرائيل؛ لأنه قد خالفه الثقات مثل: جرير كما عند البخاري (ج٤ ص٥٢ ط س)، وشيبان كما عند الإمام أحمد (ج١ ص٢٦٦)، وعَبِيدَةَ بنَ حُمَيْدٍ كما عند ابن الجارود ص(١٨٠). كل هؤلاء الثلاثة يروونه عن منصور عن الحكم عن سعيد بن جبير به.

وقال البيهقي رَحِمَهُ اللهُ (ج٣ ص٣٩٣) بعد ذكره الحديث من رواية إسرائيل: رواه =

١٩٨- وَأَخرَجَ مُسلِمٌ حَدِيثَ حَمَّادِ بنِ سَلَمَةَ، عَن يُوسُفَ بنِ عَبدِاللهِ ابنِ الحَارِثِ، عَن أَبِي العَالِيَةِ، عَنِ ابنِ عَبَّاسٍ كَانَ يَدعُو عِندَ الكَرْبِ.

وَقَدْ خَالَفَهُ مَهْدِيُّ بْنُ مَيْمُونٍ عن يُوسُفَ؛ فَأَرْسَلَهُ.

=مسلم في "الصحيح" عن عبد بن حميد عن عبيدالله بن موسى هكذا، وهو وهم من بعض رواته في الإسناد والمتن جميعًا، والصحيح ما أخبرناه أبوعبدالله الحافظ... ثم ذكره بسنده من حديث جرير، عن منصور، عن الحكم بن عتيبة، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس قال: وقصت برجل محرم ناقته فقتلته، فأُتِيَ به رسول الله ﷺ فقال: «اغْسِلُوهُ وَكَفِّنُوهُ، وَلَا تُغَطُّوا رَأْسَهُ، وَلَا تُقَرِّبُوهُ طِيبًا؛ فَإِنَّهُ يُبْعَثُ يُهِلُّ -وقال إسحاق: يُبْعَثُ يُلَبِّي-».

رواه البخاري في "الصحيح" عن قتيبة وهذا هو الصحيح: منصور عن الحكم عن سعيد، وفي متنه: «ولا تغطوا رأسه»، ورواية الجماعة في الرأس وحده، وذكر الوجه فيه غريب. اهـ المراد من "سنن البيهقي".

وأقول: لعل مسلمًا رحمه الله ذكره ليُبيِّنَ علَّته، والله أعلم.

١٩٨- **الحديث الثامن والتسعون بعد المائة:** قال مسلم رحمه الله متابعة (ج١٧ ص٤٧) مع النووي: وحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ، حَدَّثَنَا بَهْزٌ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، أَخْبَرَنِي يُوسُفُ بْنُ عبدِاللهِ بنِ الحَارِثِ، عَنْ أَبِي العَالِيَةِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا حَزَبَهُ أَمْرٌ قَالَ... فَذَكَرَ بِمِثْلِ حَدِيثِ مُعَاوِيَةَ عَنْ أَبِيهِ وَزَادَ مَعَهُنَّ: «**لا إِلَهَ إِلَّا اللهُ رَبُّ العَرْشِ الكَرِيمِ**».

أقول: وحديث معاذ وهو ابن هشام تقدم في "صحيح مسلم" ومتنه أن النبي ﷺ كَانَ يَقُولُ عِنْدَ الكَرْبِ: «**لا إِلَهَ إِلَّا اللهُ العَظِيمُ الحَلِيمُ، لا إِلَهَ إِلَّا اللهُ رَبُّ العَرْشِ العَظِيمِ، لا إِلَهَ إِلَّا اللهُ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَرَبُّ الأَرْضِ وَرَبُّ العَرْشِ الكَرِيمِ**».

هذا الحديث من الأحاديث التي لم يجب عنها النووي رحمه الله. =

١٩٩ - وَأَخرَجَا جَمِيعًا حَدِيثَ مُصعَبِ بنِ شَيبَةَ، عَن طَلقِ بنِ حَبِيبٍ، عَنِ ابنِ الزُّبَيرِ، عَن عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**عَشْرٌ**[①] **مِنَ الفِطْرَةِ**».

قَالَ أَبُوالحَسَنِ: خَالَفَهُ رَجُلانِ حَافِظَانِ: سُلَيمَانُ التَّيْمِيُّ، وَأَبُوبِشرٍ؛ رَوَيَاهُ عَن طَلْقِ بنِ حَبِيبٍ مِن قَولِهِ، قَالَه مُعتَمِرٌ، عَن أَبِيهِ، وَأَبُوعَوَانَةَ عَن أَبِي بِشرٍ. وَمُصعَبٌ مُنكَرُ الحَدِيثِ، قَالَهُ النَّسَائِيُّ.

= أما الطريق التي أشار إليها الدارقطني فأخرجها النسائي في «عمل اليوم والليلة» كما في «تحفة الأشراف» (ج٤ ص٣٨٥) عن محمد بن حاتم بن نعيم عن حبان عن ابن المبارك عن مهدي بن ميمون عن يوسف بن عبدالله بن الحارث قال: قال لي أبوالعالية: ألا أعلمك دعاء أنبئت أن النبي ﷺ قال:... فذكره، ولم يسنده.اهـ

والذي يظهر لي أن رواية الوصل أرجح؛ لأن حماد بن سلمة قال فيه الحافظ في «التقريب»: ثقة عابد أثبت الناس في ثابت وتغير حفظه بآخره.

وقال في مهدي بن ميمون: ثقة.

والحديث أيضًا في المتابعات، فهو ثابت من حديث أبي العالية من طريق قتادة كما تقدم في مسلم، والله أعلم.

١٩٩- الحديث التاسع والتسعون بعد المائة: قال مسلم رحمه الله (ج٣ ص١٤٧): حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، وَأبوبَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ زَكَرِيَّاءَ بنِ أَبِي زَائِدَةَ، عَنْ مُصْعَبِ بنِ شَيْبَةَ، عَنْ طَلقِ بنِ حَبِيبٍ، عَنْ عبدِاللهِ بنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**عَشْرٌ مِنْ الفِطْرَةِ: قَصُّ الشَّارِبِ، وَإِعْفَاءُ اللِّحْيَةِ، وَالسِّوَاكُ، وَاسْتِنْشَاقُ المَاءِ، وَقَصُّ الأَظْفَارِ، وَغَسْلُ البَرَاجِمِ، وَنَتْفُ الإِبِطِ، وَحَلقُ العَانَةِ، وَانْتِقَاصُ المَاءِ**».

قَالَ زَكَرِيَّاءُ: قَالَ مُصْعَبٌ: وَنَسِيتُ العَاشِرَةَ إِلَّا أَنْ تَكُونَ المَضْمَضَةَ، زَادَ قُتَيْبَةُ: قَالَ =

---

① في الأصلين (خمس)، والمثبت من مسلم.

=وَكِيعٌ: انْتِقَاصُ المَاءِ يَعْنِي الاسْتِنْجَاءَ.

وحَدَّثَنَاه أبوكُرَيْبٍ، أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مُصْعَبِ بنِ شَيْبَةَ في هَذَا الإِسْنَادِ مِثْلَهُ غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: قَالَ أَبُوهُ: وَنَسِيتُ العَاشِرَةَ. اهـ

هذا من الأحاديث التي لم يجب عنها النووي رَحِمَهُ اللهُ.

والحديث عزاه السيوطي في "الجامع الصغير" إلى أحمد ومسلم وأصحاب السنن وقال المناوي شارحه: قال النسائي①: وللحديث علة وهو أن فيه -حتى عند مسلم- مصعب بن شيبة منكر الحديث. وقال أحمد: له مناكير. وقال أبوحاتم والدارقطني: ليس بقوي. لكن لروايته شاهد صحيح مرفوع. اهـ

وأخرجه النسائي (ج٨ ص١٠٩) من طريق مصعب مسندًا مرفوعًا ثم قال: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عبدالأَعْلَى، قَالَ: حَدَّثَنَا المُعْتَمِرُ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: سَمِعْتُ طَلْقًا يَذْكُرُ عَشَرَةً مِنَ الفِطْرَةِ: السِّوَاكَ، وَقَصَّ الشَّارِبِ، وَتَقْلِيمَ الأَظْفَارِ، وَغَسْلَ البَرَاجِمِ، وَحَلقَ العَانَةِ، وَالاسْتِنْشَاقَ، وَأَنَا شَكَكْتُ فِي المَضْمَضَةِ.

أَخْبَرَنَا قُتَيْبَةُ، قَالَ: حَدَّثَنَا أبوعَوَانَةَ، عَنْ أَبِي بِشْرٍ، عَنْ طَلْقِ بنِ حَبِيبٍ، قَالَ: عَشَرَةٌ مِنَ السُّنَّةِ: السِّوَاكُ، وَقَصُّ الشَّارِبِ، وَالمَضْمَضَةُ، وَالاسْتِنْشَاقُ، وَتَوْفِيرُ اللِّحْيَةِ، وَقَصُّ الأَظْفَارِ، وَنَتْفُ الإِبْطِ، وَالخِتَانُ، وَحَلقُ العَانَةِ، وَغَسْلُ الدُّبُرِ.

قَالَ أبوعبدالرَّحْمَنِ: وَحَدِيثُ سُلَيْمَانَ التَّيْمِيِّ، وَجَعْفَرِ بنِ إِيَاسٍ أَشْبَهُ بِالصَّوَابِ مِنْ حَدِيثِ مُصْعَبِ بنِ شَيْبَةَ، وَمُصْعَبٌ مُنْكَرُ الحَدِيثِ. اهـ

وذكر الحافظ العراقي كلام النسائي هذا في "طرح التثريب" (ج١ ص٧٣) وسكت عليه، وقال الحافظ في "التلخيص" (ج١ ص٧٧) بعد عزوه إلى مسلم: وصححه ابن السكن وهو معلول. اهـ

فالظاهر هو ترجيح رواية جعفر بن إياس وسليمان التيمي لرجحانها عليه في =

① ينظر في قوله: قال النسائي؛ فإن النسائي لم يذكر مسلمًا كما سيأتي.

٢٠٠- وَأَخرَجَ مُسلِمٌ حَدِيثَ ابنِ عَجْلَانَ، عَن سَعْدٍ، عَن أَبي سَلَمَةَ، عَن عَائِشَةَ: «**كَانَ فِي الأُمَمِ مُحَدَّثُونَ، فَإِنْ يَكُنْ فِي أُمَّتِي فَعُمَرُ**»، وَعَن أَبِي الطَّاهِرِ، عَنِ ابنِ وَهبٍ، عَن إِبرَاهِيمَ بنِ سَعدٍ، عَن أَبِيهِ، عَن أَبي سَلَمَةَ، عَن عَائِشَةَ.

وَأَخرَجَهُ البُخَارِيُّ مِن حَدِيثِ إِبرَاهِيمَ بنِ سَعدٍ، عَن أَبِيهِ، عَن أَبي سَلَمَةَ، عَن أَبي هُرَيرَةَ. مِن حَدِيثِ زَكَرِيَّا، عَن سَعدٍ مِثلَهِ.

وَالمَشهُورُ عَن إِبرَاهِيمَ، عَن أَبِيهِ، عَن أَبي سَلَمَةَ: بَلَغَنِي أَنَّ رَسولَ اللهِ ﷺ. قَالَهُ ابنُ الهَادِ عَن إِبرَاهِيمَ، وَتَابَعَهُ جَمَاعَةٌ مِنهُم: ابنَاهُ سَعدٌ وَيَعقُوبُ، وَأَبُوصَالِحٍ كَاتِبُ اللَّيثِ، وَغَيرُهُمْ.

=الوصف والعدد، والله أعلم.

وقول الحافظ الدارقطني في "التتبع" (وأخرجا) -يعني البخاريَّ ومسلمًا- ليس بصحيح؛ فقد تفرد به مسلم، ومصعب بن شيبة ليس من رجال البخاري كما في "تقريب التهذيب".

٢٠٠- **الحديث المائتان**: تقدم الكلام عليه في الحديث الثالث، ونذكر هنا ما ذكره الحافظ الدارقطني في "العلل" (ج٥ ص٧٥) فقال رحمه الله وقد سئل عن هذا الحديث: يرويه سعد بن إبراهيم، واختلف عليه:

فرواه ابن عجلان عن سعد بن إبراهيم عن أبي سلمة عن عائشة.

واختُلِفَ عن إبراهيم بن سعد؛ فرواه الحكم بن أسلم عن إبراهيم بن سعد عن أبيه عن أبي سلمة عن عائشة. وخالفه عباس بن الفضل البصري؛ فرواه عن إبراهيم بن سعد عن أبيه عن أبي سلمة عن أبي هريرة.

واختُلِفَ عن زكريا بن أبي زائدة؛ فرواه يزيد بن هارون عن زكريا عن سعد بن إبراهيم عن أبي سلمة مرسلاً. وقال داود بن عبدالحميد عن زكريا عن سعد عن أبي =

٢٠١- وَأَخرَجَ أَيضًا حَدِيثَ الضَّحَّاكِ بنِ عُثمَانَ، عَن أَبي النَّضْرِ، عَن أَبي سَلَمَةَ، عَن عَائِشَةَ: صَلَّى عَلَى سَهلٍ[1] بنِ بَيضَاءَ وَأَخِيهِ في المَسجِدِ.

قَالَ أَبُوالحَسَنِ: خَالَفَهُ رَجُلانِ حَافِظَانِ: مَالِكٌ، وَالمَاجِشُونُ؛ عَن أَبي النَّضرِ، عَن عَائِشَةَ، مُرسَلًا.

وَقِيلَ: عَنِ الضَّحَّاكِ، عَن أَبي النَّضرِ، عَن أَبي بَكرِ بنِ عَبدِالرَّحمَنِ، ولا يَصِحُّ وَلا أَبُوسَلَمَةَ.

=سلمة عن أبي هريرة. ورواه إسحاق الأزرق عن زكريا بن أبي زائدة عن سعد عن أبي سلمة مرسلًا. وقيل: عن إسحاق الأزرق عن سفيان الثوري عن سعد عن أبي سلمة حسبته عن عائشة.

وقد أخرج مسلم القولين جميعًا عن أبي هريرة... ثم ذكره بسنده إلى ابن عجلان به.اهـ

قد تقدم في الكلام على الحديث الثالث تحقيق الكلام، حاصله أن الظاهر ثبوت الحديث من حديث أبي هريرة ومن حديث عائشة، والله أعلم.

٢٠١- **الحديث الأول بعد المائتين**: قال مسلم رحمه الله (ج٧ ص٣٩) متابعة مع النووي: وحَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ عبدِاللهِ وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، وَاللَّفْظُ لابْنِ رَافِعٍ، قَالا: حَدَّثَنَا ابْنُ أبي فُدَيْكٍ، أَخْبَرَنَا الضَّحَّاكُ، يَعْنِي ابْنَ عُثْمَانَ، عَنْ أبي النَّضْرِ، عَنْ أبي سَلَمَةَ بنِ عبدِالرَّحْمَنِ، أَنَّ عَائِشَةَ لَمَّا تُوُفِّيَ سَعْدُ بْنُ أبي وَقَّاصٍ قَالَتْ: ادْخُلُوا بِهِ المَسْجِدَ حَتَّى أُصَلِّيَ عَلَيْهِ، فَأُنْكِرَ ذَلِكَ عَلَيْهَا، فَقَالَتْ: وَاللهِ! لَقَدْ صَلَّى رَسُولُ اللهِ ﷺ عَلَى ابْنَيْ بَيْضَاءَ في المَسْجِدِ، سُهَيْلٍ وَأَخِيهِ.

قَالَ مُسْلِم: سُهَيْلُ بْنُ دَعْدٍ وَهُوَ ابْنُ البَيْضَاءِ، أُمُّهُ بَيْضَاءُ. اهـ

قال النووي رحمه الله بعد ذكره كلام الدارقطني: وقد سبق الجواب عن مثل هذا =

---

[1] كذا في الأصلين، وفي مسلم (سهيل). قال النووي: هم ثلاثة أخوة (سهل وسهيل وصفوان). اهـ مصححه

=الاستدراك في الفصول السابقة في مقدمة هذا الشرح في مواضع منه، وهو أن هذه الزيادة التي زادها الضحاك زيادة ثقة وهي مقبولة؛ لأنه حفظ ما نسيه غيره فلا تقدح فيه، والله أعلم. اهـ

وقال الدارقطني في «العلل» (ج٥ ص٧٤) وقد سئل عن هذا الحديث فقال: يرويه أبوالنضر سالم واختلف عنه:

فرواه الضحاك بن عثمان عن أبي النضر عن أبي سلمة عن عائشة.

وكذلك رواه حماد بن خالد الْخَيَّاطُ عن مالك عن أبي النضر عن أبي سلمة عن عائشة. وخالفه القعنبي وأصحاب «الموطإ»؛ فرووه عن مالك عن أبي النضر عن عائشة ولم يذكروا فيه أبا سلمة. وأرسله ابن القطان؛ فقال: عن مالك عن أبي النضر أن رسول الله ﷺ، ولم يذكر عائشة، كذلك قال عنه حفص بن عمرو الربالي. وقال بندار عن يحيى مثلَ قول القعنبي.

ورواه عبدالعزيز بن الماجشون عن أبي النضر عن عائشة، ولم يذكر أبا سلمة، والصحيح المرسل.

حدثنا محمد بن سليمان المالكي، ثنا بُنْدَارٌ، ثنا يحيى بن سعيد، ثنا مالك، عن سالم أبي النضر، عن عائشة قالت: صلى النبي ﷺ على سهيل بن بيضاء في المسجد.

حدثنا علي بن عبدالعزيز بن مبشر وعبدالملك بن أحمد الزَّيَّاتُ، قالا: حدثنا حفص بن عمرو، ثنا يحيى، عن مالك بن أنس، قال: حدثني سالم أبوالنضر أن رسول الله ﷺ صلى على سهيل بن بيضاء في المسجد.اهـ

وأقول: الصواب هو ما قاله الدارقطني رحمه الله من انقطاع السند، إذ قد خالف الضحاك بن عثمان الذي قال فيه الحافظ في «التقريب»: صدوق يهم. خالفَ مالكًا وعبدَالعزيز بن الماجشون وهما أرجح في الوصف وفي العدد، فيعتبر شاذًّا، والله أعلم.

والحديث ثابت بغير هذا السند في مسلم وغيره، ولعل مسلمًا ذكره ليبيِّن علته، والله أعلم.

٢٠٢- وَأَخرَجَ البُخَارِيُّ حَدِيثَ عِيسَى بنِ يُونُسَ، عَن هِشَامٍ: يَقبَلُ الهَدِيَّةَ وَيُثِيبُ عَلَيهَا.

قَالَ: رَوَاهُ وَكِيعٌ وَمُحَاضِرٌ[1] وَلَم يَذكُرَا (عَن عَائِشَةَ).

٢٠٢- الحديث الخامس والثمانون بعد المائة: قال البخاري رحمه الله (ج٥ ص٢١٠ ط س): حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَقْبَلُ الهَدِيَّةَ وَيُثِيبُ عَلَيْهَا.

لَمْ يَذْكُرْ وَكِيعٌ وَمُحَاضِرٌ عَنْ هِشَامٍ عَنْ أَبِيهِ (عَنْ عَائِشَةَ). اهـ

قال الحافظ في "الفتح" بعد قوله: لم يذكر وكيع ومحاضر عن هشام عن أبيه (عن عائشة)، فيه إشارة إلى أن عيسى بن يونس تفرد بوصله عن هشام، وقد قال الترمذي والبزار: لا نعرفه موصولاً إلا من حديث عيسى بن يونس. وقال الآجري: سألت أبا داود عنه فقال: تفرد بوصله عيسى بن يونس، وهو عند الناس مرسل. ورواية وكيع وَصَلَها ابن أبي شيبة عنه بلفظ: ويثيب ما هو خير منها. ورواية محاضر لم أقف عليها بعد. اهـ

وقال في "مقدمة الفتح" ص(٣٦١) بعد ذكره كلام الدارقطني: قلت: رجح الرواية الموصولة بحفظ رواتها. اهـ

وبعد تقرير الحافظ رحمه الله يجدر بي أن أرجع إلى تراجم مَن وصله ومَن أرسله:

فالذي وصله هو: عيسى بن يونس السبيعي، قال الحافظ في "التقريب": ثقة مأمون.

واللذان أرسلاه هما: وكيع بن الجراح ومحاضر بن مورع، فأما وكيع؛ فقد قال الحافظ في "التقريب": ثقة حافظ عابد. وأما محاضر؛ فقال: صدوق له أوهام.

وإذا رجعنا إلى "تهذيب التهذيب" وجدنا الثناء على وكيع بن الجراح أكثر منه على =

---

[1] في (ب): مجاهد، والصواب: محاضر كما في (ز)، وكما تراه في "الصحيح".

٢٠٣- وَأَخرَجَ أَيضًا عَنِ ابنِ يُوسُفَ، عَنِ اللَّيثِ، عَن يَزِيدَ، عَن عِرَاكٍ، عَن عُروَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَطَبَ عَائِشَةَ إِلَى أَبِي بَكرٍ.

وَهَذَا مُرسَلٌ.

=عيسى، وإن كان كل منهما قد أثنى عليه المحدثون، ووكيع قد توبع؛ ولذلك جاء في "تهذيب التهذيب" في ترجمة عيسى بن يونس: وقال الأثرم عن أحمد: كان عيسى بن يونس يسند حديث الهدية والناس يرسلونه. وقال ابن معين(١): عيسى بن يونس يسند حديثًا عن هشام عن أبيه عن عائشة أن النبي ﷺ كان يقبل الهدية ولا يأكل الصدقة. والناس يحدثون به مرسلًا. اهـ

فالظاهر أن أبا داود وأحمد وابن معين يوافقون الدارقطني في ترجيح الإرسال، والله أعلم.

٢٠٣- **الحديث الثالث بعد المائتين**: قال البخاري رحمه الله (ج٩ ص١٢٣ مع "الفتح" ط س): حَدَّثَنَا عبدُاللهِ بْنُ يُوسُفَ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ يَزِيدَ، عَنْ عِرَاكٍ، عَنْ عُرْوَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَطَبَ عَائِشَةَ إِلَى أَبِي بَكْرٍ، فَقَالَ لَهُ أَبوبَكْرٍ: إِنَّمَا أَنَا أَخُوكَ، فَقَالَ: أَنْتَ أَخِي فِي دِينِ اللهِ وَكِتَابِهِ، وَهِيَ لِي حَلَالٌ.

قال الحافظ في "الفتح" ص(١٢٤) إن الإسماعيلي يقول: إن الخبر الذي أورده مرسل، فإن كان يدخل مثل هذا في الصحيح فيلزمه في غيره من المراسيل. فقال الحافظ مجيبًا على كلام الإسماعيلي: إنه وإن كانت صورة سياقه الإرسال، فهو من رواية عروة في قصة وقعت لخالته عائشة وجده لأُمِّه أبي بكر، فالظاهر أنه حمل ذلك عن خالته عائشة أو عن أُمِّهِ أسماء بنت أبي بكر، وقد قال ابن عبدالبر: إذا علم لقاء الراوي لمن أخبر عنه ولم يكن مدلسًا، حمل ذلك على سماعه ممن أخبر عنه ولو لم يأت بصيغة تدل على ذلك. =

---

(١) وهو في "التاريخ" لابن معين (ج٢ ص٤٦٧).

٢٠٤- وَأَخرَجَ مُسلِمٌ عَنِ ابنِ نُمَيرٍ، عَن وَكِيعٍ وَعَبدَةَ، عَن هِشَامٍ، عَن أَبِيهِ، عَن عَائِشَةَ: «**المُتَشَبِّعُ بِمَا لَم يُعطَ**».

وَهَذَا لا يَصِحُّ، أَحتَاجُ أَن أَنظُرَ فِي كِتَابِ مُسلِمٍ فَإِنِي وَجَدتُهُ فِي رِقْعَةٍ.

وَالصَّوَابُ عَن عَبدَةَ وَوَكِيعٍ وَغَيرِهِ: عَن فَاطِمَةَ، عَن أَسمَاءَ.

= ومن أمثلة ذلك رواية مالك عن ابن شهاب عن عروة في قصة سالم مولى أبي حذيفة، قال ابن عبدالبر: هذا يدخل في المسند؛ للقاء عروة عائشة وغيرها من نساء النبي ﷺ، وللقائه سهلة زوج أبي حذيفة أيضًا.

وأما الإلزام؛ فالجواب عنه أن القصة المذكورة لا تشتمل على حكم متأصل، فوقع فيها التساهل في صريح الاتصال، فلا يلزم من ذلك إيراد جميع المراسيل في الكتاب الصحيح.

نعم الجمهور على أن السياق المذكور مرسل، وقد صرح بذلك الدارقطني وأبومسعود وأبونعيم والحميدي. اهـ

وقال الحافظ أيضًا في "مقدمة الفتح" ص(٣٧٥ ط س) بعد ذكره كلام الدارقطني: قلت: هو محمول عند البخاري على أن عروة حمله عن عائشة كما تقدم نظيره. اهـ

أقول: يحتمل أن يكون عروة حمله عن أمه أسماء، أو عن خالته عائشة، أو عن غيرهما من الصحابة، ويحتمل أنه سمعه من تابعي؛ فلذلك أنا أرجح ما قاله الدارقطني وأبومسعود وأبونعيم والحميدي من أن الصحيح إرساله، والله أعلم.

٢٠٤- **الحديث الرابع بعد المائتين**: قال مسلم رحمه الله (ج١٤ ص١١٠): حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبدِاللهِ بنِ نُمَيرٍ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ وَعَبْدَةُ، عَنْ هِشَامِ بنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ امْرَأَةً قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَقُولُ إِنَّ زَوْجِي أَعْطَانِي مَا لَمْ يُعْطِنِي؟ فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**المُتَشَبِّعُ بِمَا لَمْ يُعْطَ كَلَابِسِ ثَوْبَيْ زُورٍ**».

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عبدالله بنِ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا عَبْدَةُ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ فَاطِمَةَ، عَنْ =

=أَسْمَاءَ، جَاءَتِ امْرَأَةٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَتْ: إِنَّ لِي ضَرَّةً فَهَل عَلَيَّ جُنَاحٌ أَنْ أَتَشَبَّعَ مِنْ مَالِ زَوْجِي بِمَا لَمْ يُعْطِنِي؟ فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**الْمُتَشَبِّعُ بِمَا لَمْ يُعْطَ كَلابِسِ ثَوْبَيْ زُورٍ**».

حَدَّثَنَا أبوبَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا أبوأُسَامَةَ ح وحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا أبومُعَاوِيَةَ، كِلاهُمَا عَنْ هِشَامٍ بِهَذَا الإِسْنَادِ.اهـ

ذكر النووي رحمه الله ما ذكره الدارقطني في كتاب "العلل" وسكت عليه، فلذا فإننا نرجع إلى كتاب "العلل".

قال الحافظ الدارقطني رحمه الله في كتاب "العلل" (ج١ ص١٤٩) وقد سئل عن هذا الحديث فقال: يرويه هشام بن عروة واختلف عنه:

فرواه معمر ومبارك بن فضالة عن هشام عن أبيه عن عائشة.

وغيرهما يرويه عن هشام عن فاطمة بنت المنذر عن أسماء بنت أبي بكر وهو الصحيح.

ثنا عمر بن أحمد بن علي الجوهري، قال: ثنا محمد بن معاذ، ثنا عمار بن عبدالجبار، قال: ثنا المبارك بن فَضَالَةَ، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، أن امرأة أتت النبي ﷺ فقالت: يا رسول الله، إن لي جارة -تعني ضرة- فلي أن أتشبع عندها من زوجي ما لم يعطني؟ فقال النبي ﷺ: «**الْمُتَشَبِّعُ بِمَا لَمْ يُعْطَ كَلَابِسِ ثَوْبَيْ زُورٍ**».اهـ

وقال الحافظ في "الفتح" (ج٩ ص٣١٨): وقد اتفق الأكثر من أصحاب هشام على هذا الإسناد -يعني هشامًا عن فاطمة عن أسماء-، وانفرد معمر والمبارك بن فضالة بروايته عن هشام بن عروة فقالا: عن أبيه عن عائشة وأخرجه النسائي من طريق معمر وقال: إنه أخطأ والصواب حديث أسماء.

ثم ذكر الحافظ كلام الدارقطني في "التتبع" ثم قال الحافظ متعقبًا لكلام الدارقطني حيث قال: أحتاج أن أنظر في كتاب مسلم فإني وجدته في رقعة، قلت: هو ثابت في النسخ الصحيحة من مسلم في كتاب اللباس، أورده عن ابن نمير عن عبدة ووكيع عن هشام عن أبيه عن عائشة، ثم أورده عن ابن نمير عن عبدة وحده عن هشام عن فاطمة عن أسماء، فاقتضى أنه عند عبدة على الوجهين، وعند وكيع بطريق عائشة فقط. =

= ثم أورده مسلم من طريق أبي معاوية، ومن طريق أبي أسامة، كلاهما عن هشام عن فاطمة، وكذا أورده النسائي عن محمد بن آدم، وأبوعوانة في "صحيحه" من طريق أبي بكر بن أبي شيبة، كلاهما عن عبدة عن هشام، وكذا هو "في مسند ابن أبي شيبة"، وأخرجه أبوعوانة أيضًا من طريق أبي ضمرة ومن طريق علي بن مسهر، وأخرجه ابن حبان من طريق محمد بن عبدالرحمن الطُّفَاوِيُّ، وأبونعيم في "المستخرج" من طريق مُرَجَّى بن رجاء كلهم عن هشام عن فاطمة.

فالظاهر أن المحفوظ عن عبدة عن هشام عن فاطمة، وأما وكيع فقد أخرج روايته الجوزقي من طريق عبدالله بن هاشم الطوسي عنه مثل ما وقع عند مسلم، فليضم إلى معمر ومبارك بن فضالة ويستدرك على الدارقطني. اهـ

ثم رأيت في "تاريخ بغداد" (ج١ ص٢٢١) لهشام متابعًا وهو محمد بن إسحاق فقد رواه عن فاطمة عن أسماء به، والله أعلم.

ومقصود الحافظ يُسْتَدْرَك به على الدارقطني بالنسبة إلى كتاب "العلل" لا "التتبع".

هذا وبما أن الحافظ والدارقطني رَحِمَهُ اللهُ يرجح طريق هشام عن فاطمة عن أسماء، ولم يذكر مَن خالف معمرًا ومبارك بن فضالة ووكيعًا وعبدة في رواية عنه؛ فنذكر ما استطعنا الوقوف عليه عن الذين رووه عن هشام عن فاطمة عن أسماء:

١- عبدة بن سليمان، فقد جاء عنه عن هشام عن فاطمة بل رجح الحافظ هذه الرواية كما تقدم.

٢- أبوأسامة وهو حماد بن أسامة، كما في مسلم.

٣- أبومعاوية وهو محمد بن خازم الضرير، كما في مسلم.

٤- حماد بن زيد، كما في البخاري (ج٩ ص٣١٧ ط س).

٥- يحيى بن سعيد القطان، كما في البخاري (ج٩ ص٣١٧ ط س).

٦- علي بن مُسْهِرٍ، ذكره الحافظ في "الفتح" (ج٩ ص٣١٩ ط س) وعزاه لأبي عوانة. =

٢٠٥- وَأَخرَجَ أَيضًا حَدِيثَ عَبدَةَ، عَن عُبَيدِاللهِ، عَنِ ابنِ القَاسِمِ، عَن أَبِيهِ، عَن عَائِشَةَ: نَفِسَتْ أَسمَاءُ بِمُحَمَّدِ بنِ أَبِي بَكرٍ، فَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَبَا بَكرٍ أَنْ تَغتَسِلَ وَتُهِلَّ.

قَالَ أَبُوالحَسَنِ: خَالَفَهُ مَالِكٌ، عَن عَبدِالرَّحمَنِ، عَن أَبِيهِ مُرسَلًا، لَيسَ فِيهِ عَائِشَةُ، وَهُوَ الصَّوَابُ، وَحَدِيثُ عَبدَةَ خَطَأٌ.

وقَالَ سُلَيمَانُ(١): عَن يَحيَى، عَن القَاسِمِ، عَن أَبِيهِ، وَلا يَصِحُّ عَن أَبِيهِ.

= ٧- محمد بن عبدالله الطُّفَاوِيُّ، ذكره الحافظ في «الفتح» (ج٩ ص٣١٩) وعزاه لابن حبان.

٨- مُرَجَّى بن رجاء، ذكره الحافظ في «الفتح» وعزاه لأبي نعيم في «المستخرج».

٩- أبوضمرة(٢)، كما في «الفتح» وعزاه لأبي عوانة.

وبهذا يظهر صحة انتقاد الدارقطني، لاسيما وفي رواية معمر عن هشام شيء كما في «التقريب». أما المتن فصحيح كما في «الصحيحين» وغيرهما من حديث هشام عن فاطمة عن أسماء.

٢٠٥- **الحديث الخامس بعد المائتين**: قال مسلم رحمه الله (ج٨ ص١٣٣): حَدَّثَنَا هَنَّادُ بْنُ السَّرِيِّ، وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، وَعُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، كُلُّهُمْ عَنْ عَبْدَةَ، قَالَ زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا عَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ عُبَيْدِاللهِ بنِ عُمَرَ، عَنْ عبدالرَّحْمَنِ بنِ القَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: نُفِسَتْ أَسْمَاءُ بِنْتُ عُمَيْسٍ بِمُحَمَّدِ بنِ أَبِي بَكْرٍ بِالشَّجَرَةِ، فَأَمَرَ رَسُولُ اللهِ ﷺ أَبَا بَكْرٍ يَأْمُرُهَا أَنْ تَغْتَسِلَ وَتُهِلَّ.

هذا الحديث من الأحاديث التي لم يُجِبْ عنها النووي رحمه الله، وأما أبومسعود الدمشقي رحمه الله فقال ص(٥٧) بعد ذكره كلام الدارقطني: إذا جوَّد عبيدالله إسناد =

---

(١) سليمان هو ابن بلال، ويحيى هو ابن سعيد الأنصاري، والقاسم هو ابن محمد بن أبي بكر الصديق.

(٢) هو أنس بن عياض كما في «تهذيب التهذيب»، من رجال الجماعة.

٢٠٦- وَأَخرَجَ البُخَارِيُّ حَدِيثَ إِسمَاعِيلَ بنِ زَكَرِيَّا، عَنِ ابنِ سُوقَةَ، عَن نَافِعِ بنِ جُبَيرٍ، عَن عَائِشَةَ: «يُخسَفُ بِجَيشٍ فِي البَيدَاءِ».

وَقَد خَالَفَهُ ابنُ عُيَينَةَ فَقَالَ: عَن أُمِّ سَلَمَةَ.

=حديثٍ؛ لم يحكم لِمَالِكٍ عليه في مَا أرسله؛ فإنَّ مالكًا كثيرًا ما يرسل أحاديث أسندها غيره من الأثبات، وعبدة بن سليمان فثقة ثبت. اهـ

وقال الحافظ البيهقي (ج٥ ص٣٢) بعد ذكره مسندًا ومرسلًا: وجوَّدَه عبيدالله بن عمر عن عبدالرحمن وهو حافظ ثقة، والله أعلم.

٢٠٦- **الحديث السادس بعد المائتين:** قال البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ (ج٤ ص٣٣٨ ط س): حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ زَكَرِيَّاءَ، عَنْ مُحَمَّدِ بنِ سُوقَةَ، عَنْ نَافِعِ بنِ جُبَيْرِ بنِ مُطْعِمٍ، قَالَ: حَدَّثَتْنِي عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**يَغْزُو جَيْشٌ الكَعْبَةَ، فَإِذَا كَانُوا بِبَيْدَاءَ مِنَ الأَرْضِ يُخْسَفُ بِأَوَّلِهِمْ وَآخِرِهِمْ**» قَالَتْ: قُلتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، كَيْفَ يُخْسَفُ بِأَوَّلِهِمْ وَآخِرِهِمْ، وَفِيهِمْ أَسْوَاقُهُمْ وَمَنْ لَيْسَ مِنْهُمْ؟ قَالَ: «**يُخْسَفُ بِأَوَّلِهِمْ وَآخِرِهِمْ، ثُمَّ يُبْعَثُونَ عَلَى نِيَّاتِهِمْ**».اهـ

قال الحافظ في "الفتح" ص(٣٤٠): قوله: حدثتني عائشة، هكذا قال إسماعيل بن زكريا عن محمد بن سوقة، وخالفه سفيان بن عيينة فقال: عن محمد بن سوقة عن نافع بن جبير عن أم سلمة، أخرجه الترمذي، ويحتمل أن يكون نافع بن جبير سمعه منهما، فإن روايته عن عائشة أتمُّ من روايته عن أم سلمة، وقد أخرجه مسلم من وجه آخر عن عائشة. اهـ

قلت: أخرجه مسلم من حديث عائشة (ج١٨ ص٦)، وأخرجه من وجه آخر عن أم سلمة (ج١٨ ص٤).

وأخرجه أحمد (ج٦ ص٢٥٩) من وجهين آخرين عن عائشة وأم سلمة. وأخرجه أيضًا عن أم سلمة (ج٦ ص٢٩٠ و٣١٦ و٣١٨) من طريق علي بن زيد بن جُدْعَانَ. =

٢٠٧ - وَأَخرَجَا جَمِيعًا حَدِيثَ أَيُّوبَ وَعُثْمَانَ[١] بنِ الأَسوَدِ، عَن ابنِ أَبِي مُلَيكَةَ[٢]، عَن عَائِشَةَ: «**مَن حُوسِبَ عُذِّبَ**»، وَزَادَ البُخَارِيُّ[٣]: نَافِعَ بنَ عُمَرَ، عَنِ ابنِ أَبِي مُلَيكَةَ، عَن عَائِشَةَ.

وَأَخرَجَا أَيضًا حَدِيثَ حَاتِمٍ، عَنِ ابنِ أَبِي مُلَيكَةَ، عَنِ القَاسِمِ، عَن عَائِشَةَ مِثلَهُ، عَلَى اختِلَافِهِمَا.

= وبهذا يتضح أن الحديث ثابت عن أم سلمة وعن عائشة، إلَّا أن الظاهر أن رواية البخاري مرجوحة؛ فإن إسماعيل بن زكريا قال فيه الحافظ في «التقريب»: صدوق يخطئ قليلًا.

وقال في سفيان بن عيينة الذي أخرج حديثه الترمذي وأحمد: ثقة حافظ إمام حجة إلَّا أنه تغير بآخره، وكان ربما دَلَّس لكن عن الثقات، وكان أثبت الناس في عمرو بن دينار. اهـ

٢٠٧- **الحديث السابع بعد المائتين**: قال البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ (ج١ ص١٩٦ ط س): حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا نَافِعُ بْنُ عُمَرَ، قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ، أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ كَانَتْ لا تَسْمَعُ شَيْئًا لا تَعْرِفُهُ إِلَّا رَاجَعَتْ فِيهِ حَتَّى تَعْرِفَهُ، وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «**مَنْ حُوسِبَ عُذِّبَ**»، قَالَتْ عَائِشَةُ: فَقُلْتُ: أَوَلَيْسَ يَقُولُ اللهُ تَعَالَى: ﴿فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا﴾ [الانشقاق:٨] قَالَتْ: فَقَالَ: «**إِنَّمَا ذَلِكِ العَرْضُ، وَلَكِنْ مَنْ نُوقِشَ الحِسَابَ يَهْلِكْ**». =

---

① في الأصلين: (عن عثمان)، والمثبت هو الصواب كما في نقل الحافظ عن الدارقطني في «مقدمة الفتح»، وكما تراه في «صحيح البخاري».

② هو عبدالله بن عبيدالله ثقة فقيه، كما في «التقريب».

③ الذي في «المقدمة»: وأخرجه البخاري من حديث نافع بن عمر عن ابن أبي مليكة كذلك.

= وقال أيضًا (ج٨ ص٦٩٧ ط س): حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ، حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ عُثْمَانَ بنِ الأَسْوَدِ، قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ أَبِي مُلَيْكَةَ، سَمِعْتُ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم.

ح وحَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم.

ح وحَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ أَبِي يُونُسَ حَاتِمِ بنِ أَبِي صَغِيرَةَ، عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنِ القَاسِمِ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم: «**لَيْسَ أَحَدٌ يُحَاسَبُ إِلَّا هَلَكَ**» قَالَتْ: قُلتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، جَعَلَنِي اللهُ فِدَاءَكَ: **أَلَيْسَ يَقُولُ اللهُ** عَزَّ وَجَلَّ: ﴿فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَٰبَهُۥ بِيَمِينِهِۦ * فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا﴾ [الانشقاق:٧-٨] قَالَ: «**ذَاكَ العَرْضُ يُعْرَضُونَ، وَمَنْ نُوقِشَ الحِسَابَ هَلَكَ**». اهـ

وأخرجه مسلم (ج١٧ ص٢٠٨ مع النووي) من الطريقين اللتين أشار إليهما الدارقطني رحمه الله.

قال النووي رحمه الله بعد ذكره كلام الدارقطني: وهذا استدراك ضعيف؛ لأنه محمول على أنه سمعه من القاسم عن عائشة، وسمعه أيضًا منها بلا واسطة، فرواه بالوجهين، وقد سبقت نظائر هذا. اهـ

وذكر الحافظ في "الفتح" نحو هذا.

وقال في "مقدمة الفتح" ص(٣٧٤ ط س) بعد ذكره كلام الدارقطني: قلت: في رواية البخاري من حديث عثمان بن الأسود عن ابن أبي مليكة سمعت عائشة، فالظاهر أنه أخرجه على الاحتمال بأن يكون ابن أبي مليكة سمعه من القاسم عن عائشة، ثم سمعه من عائشة، فحدَّثَ به على الوجهين كما في نظائره. اهـ

٢٠٨- وَأَخرَجَ البُخَارِيُّ وَحدَهُ حَدِيثَ أَيُّوبَ وَنَافِعِ بنِ عُمَرَ، عَنِ ابنِ أَبِي مُلَيكَةَ، عَن عَائِشَةَ [أَنَّهَا قَالَت](١): تُوُفِّيَ النَّبِيُّ ﷺ [فِي بَيتِي وَفِي يَومِي](١) وَبَينَ سَحَرِي وَنَحرِي، وَجُمِعَ بَينَ رِيقِهِ وَرِيقِي. وَقِصَّةَ السِّوَاكِ.

وَأَخرَجَهُ أَيضًا مِن حَدِيثِ يَحيَى، عَن عُمَرَ بنِ سَعِيدٍ،(٢) عَنِ ابنِ أَبِي مُلَيكَةَ، عَن ذَكوَانَ، عَن عَائِشَةَ مِثلَهُ.

وَلَم يُخرِجْهُمَا مُسلِمٌ.

٢٠٨- **الحديث الثامن بعد المائتين**: قال البخاري رحمه الله (ج٨ ص١٤٤ ط س): حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدٍ، حَدَّثَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ، عَنْ عُمَرَ بنِ سَعِيدٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي ابْنُ أبي مُلَيْكَةَ، أَنَّ أَبَا عَمْرٍو ذَكْوَانَ مَوْلَى عَائِشَةَ أَخْبَرَهُ أَنَّ عَائِشَةَ كَانَتْ تَقُولُ: إِنَّ مِنْ نِعَمِ اللهِ عَلَيَّ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ تُوُفِّيَ في بَيْتِي، وَفِي يَوْمِي، وَبَيْنَ سَحْرِي وَنَحْرِي، وَأَنَّ اللهَ جَمَعَ بَيْنَ رِيقِي وَرِيقِهِ عِنْدَ مَوْتِهِ: دَخَلَ عَلَيَّ عبدالرَّحْمَنِ وَبِيَدِهِ السِّوَاكُ وَأَنَا مُسْنِدَةٌ رَسُولَ اللهِ ﷺ فَرَأَيْتُهُ يَنْظُرُ إِلَيْهِ، وَعَرَفْتُ أَنَّهُ يُحِبُّ السِّوَاكَ، فَقُلتُ: آخُذُهُ لَكَ؟ فَأَشَارَ بِرَأْسِهِ أَنْ نَعَمْ، فَتَنَاوَلْتُهُ فَاشْتَدَّ عَلَيْهِ وَقُلتُ: أُلَيِّنُهُ لَكَ؟ فَأَشَارَ بِرَأْسِهِ أَنْ نَعَمْ، فَلَيَّنْتُهُ، فَأَمَرَّهُ وَبَيْنَ يَدَيْهِ رَكْوَةٌ أَوْ عُلبَةٌ يَشُكُّ عُمَرُ فِيهَا مَاءٌ، فَجَعَلَ يُدْخِلُ يَدَيْهِ في المَاءِ فَيَمْسَحُ بِهِمَا وَجْهَهُ يَقُولُ: «**لا إِلَهَ إِلَّا اللهُ إِنَّ لِلمَوْتِ سَكَرَاتٍ**» ثُمَّ نَصَبَ يَدَهُ فَجَعَلَ يَقُولُ: «**فِي الرَّفِيقِ الأَعْلَى**» حَتَّى قُبِضَ وَمَالَتْ يَدُهُ.

ثم قال بعد حديث بعد هذا: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنِ ابْنِ أبي مُلَيْكَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: تُوُفِّيَ النَّبِيُّ ﷺ في بَيْتِي، وَفِي يَوْمِي، وَبَيْنَ سَحْرِي وَنَحْرِي، وَكَانَتْ إِحْدَانَا تُعَوِّذُهُ بِدُعَاءٍ إِذَا مَرِضَ، فَذَهَبْتُ أُعَوِّذُهُ فَرَفَعَ رَأْسَهُ إِلَى السَّمَاءِ وَقَالَ: «**فِي الرَّفِيقِ الأَعْلَى**»، وَمَرَّ عبدالرَّحْمَنِ بْنُ أبي بَكْرٍ وَفِي يَدِهِ جَرِيدَةٌ =

---

(١) ما بين المعكوفين في الموضعين ليس في (ز).

(٢) في (ب): عمرو بن سعيد، والصواب: عمر، كما في (ز)، وكما تراه في سند "الصحيح".

=رَطْبَةٌ، فَنَظَرَ إِلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ فَظَنَنْتُ أَنَّ لَهُ بِهَا حَاجَةً، فَأَخَذْتُهَا فَمَضَغْتُ رَأْسَهَا وَنَفَضْتُهَا فَدَفَعْتُهَا إِلَيْهِ، فَاسْتَنَّ بِهَا كَأَحْسَنِ مَا كَانَ مُسْتَنًّا، ثُمَّ نَاوَلَنِيهَا فَسَقَطَتْ يَدُهُ أَوْ سَقَطَتْ مِنْ يَدِهِ، فَجَمَعَ اللهُ بَيْنَ رِيقِي وَرِيقِهِ فِي آخِرِ يَوْمٍ مِنَ الدُّنْيَا، وَأَوَّلِ يَوْمٍ مِنَ الآخِرَةِ.

قال الحافظ في "الفتح": قوله عن ابن أبي مليكة أن ذكوان أخبره أن عائشة سيأتي بعد حديث من رواية ابن أبي مليكة عن عائشة بلا واسطة لكن في كل من الطريقين ما ليس في الآخر، فالظاهر أن الطريقين محفوظان.اهـ

وقال في "المقدمة" ص(٣٧٢ ط س) بعد ذكره كلام الدارقطني: قلت: أخرج البخاري الطريقين على الاحتمال لصحة سماع ابن أبي مليكة من عائشة كما تقدم في نظائره، ويؤيد ذلك أن قتيبة بن سعيد روى هذا الحديث عن حفص بن ميسرة عن ابن أبي مليكة، قال: سمعت عائشة تقول فذكره.اهـ

وقد سئل الحافظ الدارقطني رحمه الله عن هذا الحديث كما في "العلل" (ج٥ ص٧٩) فقال رحمه الله: يرويه ابن أبي مليكة واختلف عنه:

فرواه سعيد[1] بن أبي حسين، عن ابن أبي مليكة، عن ذكوان، عن أبي عمرو، عن عائشة. قال ذلك عيسى بن يونس.

وخالفه ابن المبارك فلم يذكر ذكوان -أبا عمرو-، وقال: عن ابن أبي مليكة، عن عائشة. وكذلك رواه أبوالزبير، ونافع بن عمر الْجُمَحِيُّ، وعبدالجبار بن الورد، وأيوب السَّخْتِيَانِيُّ، وسهيل بن أبي صالح -إلى أن قال-: والصحيح حديث ذكوان عن عائشة. اهـ

وأقول: بما أن ابن أبي مليكة قد صح سماعه من عائشة، وقد صرح بالسماع في هذا الحديث كما ذكره الحافظ، فيحمل أنه سمعه من ذكوان أبي عمرو، ثم سمعه من عائشة، أو أنَّهما سمعاه معًا من عائشة وثبَّته فيه ذكوان، ويكون كلٌّ مِن الطريقين محفوظًا كما قاله الحافظ، والله أعلم.

---

(١) كذا، وصوابه: عمر بن سعيد، كما في "التتبع" وكما تراه في "الصحيح".

٢٠٩- وَأَخرَجَ مُسلِمٌ حَدِيثَ يَحْيَى بنِ سُلَيم، عَن ابنِ خُثَيمٍ[١]، عَنِ ابنِ أَبِي مُلَيكَةَ، عَن عَائِشَةَ فِي الحَوضِ، وَفِيهِ: «**فَأَقُولُ: أَصْحَابِي**».

قَالَ أَبُوالحَسَنِ: وَقَدْ تَابَعَ يَحْيَى بنَ سُلَيمٍ وُهَيْبُ بنُ خَالِدٍ[٢]، وَرَوَاهُ عَن ابنِ خُثَيمٍ مِثلَهُ، قَالَهُ أَحْمَدُ بنُ حَنبَلٍ، عَن عَفَّانَ عَنهُ.

قَالَ أَبُوالحَسَنِ أَيضًا: وَابنُ خُثَيمٍ ضَعِيفٌ.

نَافِعُ بنُ عُمَرَ، عَنِ ابنِ أَبِي مُلَيكَةَ، عَن أَسْمَاءَ بِنتِ أَبِي بَكرٍ، وعَن ابنِ عَمرٍو.[٣]

٢٠٩- **الحديث التاسع بعد المائتين**: قال مسلم رحمه الله (ج١٥ ص٥٥) متابعة: وحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سُلَيْمٍ، عَنِ ابْنِ خُثَيْمٍ، عَنْ عبدِاللهِ بنِ عُبَيْدِاللهِ بنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، أَنَّهُ سَمِعَ عَائِشَةَ تَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ وَهُوَ بَيْنَ ظَهْرَانَيْ أَصْحَابِهِ: «**إِنِّي عَلَى الحَوْضِ أَنْتَظِرُ مَنْ يَرِدُ عَلَيَّ مِنْكُمْ، فَوَاللهِ! لَيُقْتَطَعَنَّ دُونِي رِجَالٌ فَلَأَقُولَنَّ: أَيْ رَبِّ، مِنِّي وَمِنْ أُمَّتِي!! فَيَقُولُ: إِنَّكَ لا تَدْرِي مَا عَمِلُوا بَعْدَكَ، مَا زَالُوا يَرْجِعُونَ عَلَى أَعْقَابِهِمْ**».

هذا من الأحاديث التي لم يجب عنها النووي رحمه الله، والذي يظهر أن مسلمًا رحمه الله ما ذكره إلّا ليبيّن علّته، وتوضيحًا لذلك نذكر ترجمة عبدالله بن عثمان بن خثيم ونافع بن عمر الجمحي اللذين اختلفا على ابن أبي مليكة، ثم نسرد ما قاله أئمة الجرح والتعديل في ابن خثيم الذي قال الدارقطني: إنه ضعيف.

فأما عبدالله بن عثمان بن خثيم فقد قال الحافظ في "التقريب": إنه صدوق، وأما نافع بن عمر فقد قال الحافظ في "التقريب": إنه ثقة ثبت. =

---

(١) في (ب): خيثم، بتقديم الياء في المواضع الثلاثة، والصواب: خثيم كما في (ز) وكما في سند مسلم.

(٢) في الأصلين: (هند بن خالد)، وصوابه: وهيب بن خالد، والحديث في "مسند أحمد" (ج٦ ص١٢١)، وأما هند بن خالد فلم نجده في شيء من كتب الرجال التي بأيدينا.

(٣) في الأصلين: عمر، والصواب: عمرو كما في مسلم (ج١٥ ص٥٥).

٢١٠- وَأَخرَجَ البُخَارِيُّ حَدِيثَ الثَّقَفِيِّ، عَن أَيُّوبَ، عَن عِكرِمَةَ، قِصَّةَ أُمِّ[١] رِفَاعَةَ، وَفِيهِ ذِكرُ عَائِشَةَ.

وَلَكِنَّهُ مُرسَلٌ، وَكذَلِكَ رَوَاهُ حَمَّادُ بنُ زَيدٍ، عَن أَيُّوبَ.

= وقال الحافظ الذهبي في "الميزان" في ترجمة عبدالله بن عثمان بن خُثَيم: روى ابن الدورقي عن ابن معين: أحاديثه ليست بالقوية[٢]. وروى أحمد بن أبي مريم عن ابن معين: ثقة حجة.

وقال أبوحاتم مرة: لا يُحتَجُّ به. وقال النسائي عقيب حديثه «**عليكم بالإثمد**»: لين الحديث.اهـ مختصرًا.

زاد الحافظ في "تهذيب التهذيب" أنه قال النسائي: ثقة. وقال مرة: ليس بالقوي. وذكره ابن حبان في "الثقات" وقال: كان يخطئ، وقال ابن سعد: ثقة، وقال ابن المديني: إنه منكر الحديث. اهـ مختصرًا.

فبهذا يعلم أن أحسن أحواله ما قاله الحافظ في "التقريب": إنه صدوق.

فعلى هذا يكون حديثه شاذًا؛ لمخالفته مَن هو أوثق منه، والله أعلم.

٢١٠- **الحديث العاشر بعد المائتين**: قال البخاري رَحِمَهُ اللهُ (ج١٠ ص٢٨١ ط س): حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا عبدالوَهَّابِ، أَخْبَرَنَا أَيُّوبُ، عَنْ عِكْرِمَةَ، أَنَّ رِفَاعَةَ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ، فَتَزَوَّجَهَا عبدالرَّحْمَنِ بْنُ الزَّبِيرِ[٣] القُرَظِيُّ، قَالَتْ عَائِشَةُ: وَعَلَيْهَا خِمَارٌ أَخْضَرُ، فَشَكَتْ إِلَيْهَا وَأَرَتْهَا خُضْرَةً بِجِلدِهَا، فَلَمَّا جَاءَ رَسُولُ اللهِ ﷺ -وَالنِّسَاءُ يَنْصُرُ بَعْضُهُنَّ بَعْضًا- قَالَتْ عَائِشَةُ: مَا رَأَيْتُ مِثْلَ مَا يَلْقَى الْمُؤْمِنَاتُ، لَجِلْدُهَا أَشَدُّ خُضْرَةً مِنْ ثَوْبِهَا، قَالَ: وَسَمِعَ أَنَّهَا قَدْ أَتَتْ رَسُولَ اللهِ ﷺ، فَجَاءَ وَمَعَهُ ابْنَانِ لَهُ مِنْ غَيْرِهَا، قَالَتْ: وَاللهِ! مَا لِي إِلَيْهِ مِنْ ذَنْبٍ إِلَّا أَنَّ مَا مَعَهُ لَيْسَ بِأَغْنَى عَنِّي مِنْ هَذِهِ، وَأَخَذَتْ هُدْبَةً مِنْ ثَوْبِهَا. فَقَالَ: كَذَبَتْ وَاللهِ يَا رَسُولَ اللهِ! إِنِّي لَأَنْفُضُهَا نَفْضَ الأَدِيمِ، =

---

(١) كذا في الأصلين، وصوابه: امرأة رفاعة، كما في "مقدمة الفتح" عن "التتبع".

(٢) في "تهذيب التهذيب" زيادة: وأحاديثه حسان.

(٣) الزَّبِيرِ: بفتح الزاي وكسر الموحدة، كما في "الإصابة" فهو على وزن الأمير.

٢١١ - وَأَخرَجَ مُسلِمٌ حَدِيثَ الأَعمَشِ، عَن إِبرَاهِيمَ، عَنِ الأَسوَدِ، عَن عَائِشَةَ: مَا صَامَ① رَسُولُ اللهِ ﷺ العَشرَ.

قَالَ أَبُوالحَسَنِ: وَخَالَفَهُ مَنصُورٌ، رَوَاهُ عَن إِبرَاهِيمَ مُرسَلًا.

=وَلَكِنَّهَا نَاشِزٌ تُرِيدُ رِفَاعَةَ. فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «فَإِنْ كَانَ ذَلِكِ لَمْ تَحِلِّي لَهُ أَوْ لَمْ تَصْلُحِي لَهُ حَتَّى يَذُوقَ مِنْ عُسَيْلَتِكِ» قَالَ: وَأَبْصَرَ مَعَهُ ابْنَيْنِ لَهُ، فَقَالَ: «بَنُوكَ هَؤُلاءِ»؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: «هَذَا الَّذِي تَزْعُمِينَ مَا تَزْعُمِينَ؟! فَوَاللهِ! لَهُمْ أَشْبَهُ بِهِ مِنَ الغُرَابِ بِالغُرَابِ».

قال الحافظ في "مقدمة الفتح" ص(٣٧٧) بعد ذكره كلام الدارقطني: قلت: سياقه يقتضي أنه من رواية عكرمة عن عائشة، فإن لفظه عن عكرمة أن رفاعة طلق امرأته فتزوجها عبدالرحمن بن الزَّبِيرِ القرظي، قالت عائشة: وعليها خمار أخضر، فذكره، فهذا ظاهر في ذلك، إلا أن أكثر السياق صورته الإرسال، وإنما قصد البخاري منه ذكر الثياب الخضر؛ لأنه أورده في باب الثياب الخضر، وأما أصل قصة رفاعة وامرأته فمخرجة عنده في النكاح في مكانها من طريق الزهري عن عروة عن عائشة، والله أعلم.

وأقول: الحديث مرسل كما يقول الدارقطني، وعكرمة لم يقل: قالت لي عائشة، فيحتمل أنها قالت له، ويحتمل أنه بَلَغَهُ عنها، والله أعلم.

٢١١- **الحديث الحادي عشر بعد المائتين:** قال مسلم رحمه الله (ج٨ ص٧١): حَدَّثَنَا أبوبَكرِ بْنُ أبي شَيْبَةَ، وَأبوكُرَيْبٍ وَإِسْحَاقُ، قَالَ: إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الآخَرَانِ: حَدَّثَنَا أبومُعَاوِيَةَ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: مَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ صَائِمًا فِي العَشْرِ قَطُّ.

وحَدَّثَنِي أبوبَكْرِ بْنُ نَافِعٍ العَبْدِيُّ، حَدَّثَنَا عبدالرَّحْمَنِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ الأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَصُمِ العَشْرَ.

الحديث من الأحاديث التي لم يجب النووي رحمه الله عنها، وبما أن الدارقطني رحمه الله =

① في الأصلين: ما قام، والصواب: ما صام كما تراه في "الصحيح".

=لم يبيِّن أيرجَّح الوصل أم الإرسال ننقل ما ذكره في «العلل» تابع(ج٥ ص١٢٩) قال رَحِمَهُ اللهُ وقد سئل عن هذا الحديث: يرويه إبراهيم النَّخَعِيُّ واختلف عنه؛ فرواه الأعمش عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة، ولم يُختَلَف عن الأعمش فيما حدث به عنه أبومعاوية، وحفص بن غياث، ويعلى بن عبيد، وزائدة بن قدامة، وكراب بن سليمان[١]، والقاسم بن معن، وأبوعوانة.

واختُلِفَ عَن الثوري؛ فرواه ابن مهدي عن الثوري عن الأعمش كذلك، وتابعه يزيد بن زريع عن الثوري عن الأعمش مثل قول عبدالرحمن بن مهدي. وحدث به شيخ من أصل أصبهان يعرف بعبدالله بن محمد بن النعمان، عن محمد بن مِنْهَالٍ الضرير، عن يزيد بن زريع، عن الثوري، عن منصور، عن إبراهيم، عن الأسود، عن عائشة. وتابعه معمر بن سهل الأهوازي، عن أبي أحمد الزبيري، عن الثوري.

والصحيح عن الثوري عن منصور عن إبراهيم قال: حُدِّثْتُ أن رسول الله ﷺ، وكذلك رواه أصحاب منصور مرسلًا منهم فضيل بن عياض وجرير. اهـ

وقال الترمذي رَحِمَهُ اللهُ (ج٢ ص١٢٨ طبعة الاتحاد العربي) بعد ذكره بسنده من طريق الأعمش: هكذا روى غير واحدٍ عن الأعمش عن إبراهيم، عن الأسود، عن عائشة، وروى الثَّوريُّ وغيره هذا الحديث عن منصورٍ، عن إبراهيم، أنَّ النَّبيَّ ﷺ لم يُرَ صائمًا في العشر.

وروى أبوالأحوص، عن منصورٍ، عن إبراهيم، عن عائشة، ولم يذكر فيه عن الأسود.

وقد اختلفوا على منصورٍ في هذا الحديث، ورواية الأعمش أصحُّ وأوصل إسنادًا.

قال: وسمعت أبا بكرٍ محمَّد بن أبان يقول: سمعت وكيعًا يقول: الأعمش أحفظ لإسناد إبراهيم من منصورٍ. اهـ

فالظاهر هو ما رجحه الترمذي رَحِمَهُ اللهُ لكون الأعمش أحفظ لحديث إبراهيم كما قال وكيع رَحِمَهُ اللهُ، والله أعلم. =

---

(١) كذا في الأصل، ولعله عبدة بن سليمان، فقد ذكروا من شيوخه الأعمش، والله أعلم.

٢١٢- وَأَخرَجَ أَيضًا حَدِيثَ خَالِدٍ، عَنْ خَالِدٍ، عَن أَبِي مَعشَرٍ[١]، عَن إِبرَاهِيمَ، عَن عَلقَمَةَ وَالأَسوَدِ: كُنتُ أَفرُكُ المَنِيَّ.

وَخَالَفَهُ هِشَامٌ وَابنُ أَبِي عَرُوبَةَ؛ رَوَيَاهُ[٢] عَن أَبِي مَعشَرٍ، عَن إِبرَاهِيمَ، عَن الأَسوَدِ وَحْدَهُ. وَكَذَلِكَ قَالَ أَبُوشِهَابٍ: عَن خَالِهِ[٣] الأَسوَدِ وَحدَهُ.

وَكَذَلِكَ قَالَ مَنصُورٌ، وَالأَعمَشُ، وَمُغِيرَةُ، وَوَاصِلٌ، وَغَيرُهُم: عَن إِبرَاهِيمَ، عَنِ الأَسوَدِ وَهَمَّامٍ.

وَتَابَعَهُ يُوسُفُ بنُ سَعِيدِ بنِ زَائِدَةَ بنِ حَفصٍ، -قَالَ أَبُوبَكرٍ الخُوَارِزْمِيُّ: انْدَرَسَ مِن كِتَابِ أَبِي الحَسَنِ الدَّارَقُطنِيِّ مَا بَينَ يُوسُفَ وَبَينَ أَبِي سَعِيدٍ-.

= هذا وقد أخرج ابن أبي شيبة حديث منصور المرسل وحديث الأعمش المتصل (ج٣ ص٤١).

فعلى هذا لا يلزم الاعتراضُ مسلمًا؛ لأنه أخرج الطريق المتصلة وهي المعتمدة كما أفاده الترمذي عن وكيع، والله أعلم.

٢١٢- **الحديث الثاني عشر بعد المائتين**: قال مسلم رَحِمَهُ اللَّهُ (ج٣ ص١٩٦ مع النووي): وحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا خَالِدُ بْنُ عَبدِاللهِ، عَنْ خَالِدٍ، عَنْ أَبِي مَعْشَرٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلقَمَةَ وَالأَسْوَدِ، أَنَّ رَجُلًا نَزَلَ بِعَائِشَةَ فَأَصْبَحَ يَغْسِلُ ثَوْبَهُ، فَقَالَتْ عَائِشَةُ: إِنَّمَا كَانَ يُجْزِئُكَ إِنْ رَأَيْتَهُ أَنْ تَغْسِلَ مَكَانَهُ، فَإِنْ لَمْ تَرَ نَضَحْتَ حَوْلَهُ، وَلَقَدْ رَأَيْتُنِي أَفْرُكُهُ مِنْ ثَوْبِ رَسُولِ اللهِ ﷺ فَرْكًا، فَيُصَلِّي فِيهِ. =

---

[١] هو زياد بن كُلَيْبٍ.

[٢] في الأصلين: ورواه، وصوابه: روياه أي: ابن أبي عروبة وهشام.

[٣] في الأصلين: عن خالد، وفي هامش (ب): لعله (عن خاله)، قلت: وهو الصواب؛ فالأسود هو خال إبراهيم.

وَقَالَ ابنُ عُيَينَةُ: عَن مَنصُورٍ، عن إِبْرَاهِيمَ، عَن هَمَّامٍ. وَكَذَلِكَ قَالَ يَحيَى القَطَّانُ وَأَبُومُعَاوِيَةَ، عَن الأَعمَشِ.

وَقَولُ خَالِدٍ عَن خَالِدٍ (عَلقَمَةُ) غَيرُ مَحفُوظٍ.

= وحَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصِ بنِ غِيَاثٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الأَسْوَدِ وَهَمَّامٍ، عَنْ عَائِشَةَ فِي المَنِيِّ قَالَتْ: كُنْتُ أَفْرُكُهُ مِنْ ثَوْبِ رَسُولِ اللهِ ﷺ.

حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا حَمَّادٌ يَعْنِي ابْنَ زَيْدٍ، عَنْ هِشَامِ بنِ حَسَّانَ. ح وحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا عَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَرُوبَةَ جَمِيعًا عَنْ أَبِي مَعْشَرٍ.

ح وحَدَّثَنَا أبوبَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، عَنْ مُغِيرَةَ. ح وحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ، حَدَّثَنَا عبدالرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، عَنْ مَهْدِيِّ بنِ مَيْمُونٍ، عَنْ وَاصِلٍ الأَحْدَبِ. ح وحَدَّثَنِي ابْنُ حَاتِمٍ، حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ، عَنْ مَنْصُورٍ وَمُغِيرَةَ، كُلُّ هَؤُلاءِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ فِي حَتِّ المَنِيِّ مِنْ ثَوْبِ رَسُولِ اللهِ ﷺ نَحْوَ حَدِيثِ خَالِدٍ عَنْ أَبِي مَعْشَرٍ.

وحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ هَمَّامٍ[1]، عَنْ عَائِشَةَ بِنَحْوِ حَدِيثِهِمْ.

هذا الحديث من الأحاديث التي لم يجب عنها النووي رحمه الله، وحاصل كلام الدارقطني رحمه الله أن رواية خالد بن عبدالله، عن خالد -وهو ابن مهران الحذاء-، عن أبي معشر -وهو زياد بن كُلَيْبٍ-، عن إبراهيم -وهو ابن يزيد النخعي-، عن علقمة والأسود عن عائشة غير محفوظة، حيث إن فيها زيادة (علقمة)، والحديث غير محفوظ من حديث إبراهيم عن علقمة.

والظاهر أن ما قاله الدارقطني صواب؛ حيث إنه قد خالف خالد بن مهران =

---

(١) همام هو ابن الحارث كما جاء مصرحًا به في "السنن الكبرى" للنسائي (ج١ ص١٨٨).

٢١٣- وَأَخرَجَ البُخَارِيُّ حَدِيثَ الثَّورِيِّ عَنِ الأَعمَشِ، عَن عُمَارَةَ، عَن أَبِي عَطِيَّةَ[١] فِي التَّلبِيَةِ. وَقَالَ: تَابَعَهُ أَبُومُعَاوِيَةَ. وَقَالَ شُعبَةُ: عَن سُلَيمَانَ، عَن خَيثَمَةَ.

=الحذاء: هشام وهو ابن حسان، وسعيد بن أبي عروبة؛ فلم يذكرا فيه علقمة.

وفي الحديث اختلاف آخر على إبراهيم كما أشار إليه الدارقطني رَحِمَهُ اللهُ، وهو أنه تارة يرويه عن الأسود وهمام، وتارة عن الأسود، وتارة عن همام، وقد قال الترمذي رَحِمَهُ اللهُ (ج١ ص٧٧ ط الاتحاد العربي) بعد ذكره الحديث من حديث الأعمش عن إبراهيم عن همام بن الحارث ثم قال: وهكذا رُوِيَ عن منصور عن إبراهيم عن همام بن الحارث عن عائشة، مثل رواية الأعمش، وروى أبومعشر هذا الحديث عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة، وحديث الأعمش أصح. اهـ

وفيما قاله الترمذي رَحِمَهُ اللهُ نظر؛ فإن الأعمش رَحِمَهُ اللهُ قد رواه عن إبراهيم عن الأسود وهمام كما تقدم في "صحيح مسلم".

هذا قد رواه جماعة عن إبراهيم عن همام كما في "مسند أحمد"، وآخرون عن إبراهيم عن الأسود، فمما وجدت مما ليس في مسلم عند أحمد (ج٦ ص١٢٥و١٣٢ و٢١٣): حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم عن الأسود، والحكم بن عتيبة عن إبراهيم عن همام (ج٦ ص١٢٥)، فقد حَدَّثَ به إبراهيم رَحِمَهُ اللهُ عن الأسود وعن همام، وكل هذين ثابتان عنه.

وأما الطريق التي فيها علقمة فهي شاذة، والله أعلم.

٢١٣- **الحديث الثالث عشر بعد المائتين:** قال البخاري رَحِمَهُ اللهُ (ج٣ ص٤٠٨ مع "الفتح" ط س): حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ عُمَارَةَ، عَنْ أَبِي عَطِيَّةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا قَالَتْ: إِنِّي لَأَعْلَمُ كَيْفَ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُلَبِّي: «**لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ، لَبَّيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ، إِنَّ الحَمْدَ وَالنِّعْمَةَ لَكَ**». =

---

[١] اسمه مالك بن عامر، وقيل غير ذلك في اسم أبيه.

قَالَ أَبُوالعَبَّاسِ بنُ سَعِيدٍ①: تَابَعَ شُعبَةَ يَحيَى القَطَّانُ، عَن خَيثَمَةَ.

وَخَالَفَهُمَا إِسرَائِيلُ، وَأَبُوالأَحوَصِ، وَعَمَّارُ بنُ زُرَيقٍ، وَزُهَيرُ بنُ مُعَاوِيَةَ، وَابنُ فُضَيلٍ، وَأَبُوخَالِدٍ، وَجَرَّاحُ بنُ الضَّحَّاكِ، وَغَيرُهُم، تَابَعُوا الثَّورِيَّ.

قَالَ أَبُوالحَسَنِ: رَوَاهُ الخُرَيبِيُّ عَبدُاللهِ بنُ دَاوُدَ، عَنِ الأَعمَشِ، عَن عُمَارَةَ، عَن أَبِي عَطِيَّةَ، عَن عَائِشَةَ: إِنِّي لَأَحفَظُ تَلبِيَةَ النَّبِيِّ ﷺ الَّتِي كَانَ يُلَبِّي بِهَا، فَسَمِعتُهَا تُلَبِّي ثَلاثًا. قَالَ الأَعمَشُ: وَذَكَرَ خَيثَمَةُ عَنِ الأَسوَدِ أَنَّهُ [كَانَ يَزِيدُ:]② «وَالمُلكَ لَا شَرِيكَ لَكَ». وَرَوَاهُ الشَّافِعِيُّ عَن مُعَاذِ بنِ المُثَنَّى، عَن مُسَدَّدٍ عَنهُ. قَالَ الخُرَيبِيُّ: لَمْ أُصِبْ عِندِي ذَلِكَ③.

وَيُشبِهُ أَن يَكُونَ الوَهَمُ دَخَلَ عَلَى شُعبَةَ مِن ذِكرِ الأَعمَشِ خَيثَمَةَ فِي حَدِيثِهِ، وَاللهُ أَعلَمُ.

= تَابَعَهُ أَبومُعَاوِيَةَ، عَنِ الأَعْمَشِ، وَقَالَ شُعْبَةُ: أَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ، سَمِعْتُ خَيْثَمَةَ، عَنْ أَبِي عَطِيَّةَ، سَمِعْتُ عَائِشَةَ رضي الله عنها.

قال الحافظ رحمه الله في "مقدمة الفتح" ص (٣٥٨ ط س) بعد ذكره بعض كلام الدارقطني فقال بعد قول الدارقطني: ورواه عبدالله بن داود الخريبي عن الأعمش فأوضحه وبين علَّتَهُ، قال: حدثنا الأعمش، عن عمارة، عن أبي عطية، عن عائشة فذكره، قال الأعمش: وذكر خيثمة عن الأسود أنه كان يزيد: «وَالْمُلْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ» قال الدارقطني: فيشبِهُ أن يكون دخل الوهم على شعبة مِن ذكر الأعمش لخيثمة في آخره. =

---

① هو أحمد بن محمد بن سعيد الحافظ المشهور بابن عقدة، وترجمته في "تذكرة الحفاظ" (ج٣ ص٣٩) مختلف فيه والراجح ضعفه، وهو شيعي.

② ما بين المعكوفين ليس في الأصلين وهي في "مقدمة الفتح" عن "التتبع"، والسياق يقتضيها.

③ في (ز): بدل (لم أصب عندي ذلك)، (لم يثبت عندي ذلك).

٢١٤- وَأَخرَجَ مُسلِمٌ حَدِيثًا آخَرَ بِهَذَا الإسنَادِ مِن حَدِيثِ ابنِ أَبي زَائِدَةَ، عَنِ الأعمَشِ، عَن عُمَارَةَ، عَن أَبي عَطِيَّةَ في تَعجِيلِ الإفطَارِ وَالصَّلاةِ، مِن[1] حَدِيثِ أَبِي مُعَاوِيَةَ أَيضًا.

تَابَعَهُما الثَّورِيُّ وَزَائِدَةُ وَغَيرُهُما، وَقَالَ شُعبَةُ: عَنِ الأَعمَشِ، عَن خَيثَمَةَ، ولا يَصِحُّ.

= ثم قال الحافظ: قلت: وهو تحقيق حسن، ومقتضاه صحة ما اختاره البخاري واعتمده من رواية الأعمش، على أن البخاري لم يهمل حكاية الخلاف بل حكاها عقب حديث الثوري، والله أعلم.

وذكره الحافظ الدارقطني في «العلل» تابع (ج٥ ص١٤٩) وقال: وقول شعبة وَهَمٌ. وذكر نحو ما في «التتبع».

٢١٤- **الحديث الرابع عشر بعد المائتين**: قال مسلم رَحِمَهُ اللهُ (ج٧ ص٢٠٨): حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، وَأَبُوكُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ العَلاءِ، قَالا: أَخْبَرَنَا أَبُومُعَاوِيَةَ، عَنْ الأَعْمَشِ، عَنْ عُمَارَةَ بنِ عُمَيْرٍ، عَنْ أَبي عَطِيَّةَ: قَالَ: دَخَلتُ أَنَا وَمَسْرُوقٌ عَلَى عَائِشَةَ فَقُلنَا: يَا أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ، رَجُلانِ مِنْ أَصْحَابِ مُحَمَّدٍ ﷺ: أَحَدُهُمَا يُعَجِّلُ بِالإِفْطَارِ، وَيُعَجِّلُ الصَّلاةَ، وَالآخَرُ يُؤَخِّرُ الإِفْطَارَ، وَيُؤَخِّرُ الصَّلاةَ. قَالَتْ: أَيُّهُمَا الَّذِي يُعَجِّلُ الإِفْطَارَ، وَيُعَجِّلُ الصَّلاةَ؟ قَالَ: قُلنَا: عَبْدُاللهِ يَعْنِي ابْنَ مَسْعُودٍ، قَالَتْ: كَذَلِكَ كَانَ يَصْنَعُ رَسُولُ اللهِ ﷺ.

زَادَ أَبُوكُرَيْبٍ: وَالآخَرُ أَبُومُوسَى.

وحَدَّثَنَا أبوكُرَيْبٍ، أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبي زَائِدَةَ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ عُمَارَةَ، عَنْ أَبي عَطِيَّةَ: قَالَ: دَخَلتُ أَنَا وَمَسْرُوقٌ عَلَى عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا، فَقَالَ لَهَا مَسْرُوقٌ: رَجُلانِ مِنْ =

---

[1] كذا في الأصلين بدون واو، والصواب: ومن حديث أبي معاوية، كما تراه في مسلم، فالحديث من طريق أبي معاوية، ومن طريق ابن أبي زائدة.

٢١٥- وَأَخرَجَ مُسلِمٌ حَدِيثَ السُّدِّيِّ، عَنِ البَهِيِّ، عَن عَائِشَةَ: «خَيرُ النَّاسِ قَرنِي، ثُمَّ الثَّانِي، ثُمَّ الثَّالِثُ».

وَالبَهِيُّ إِنَّمَا رَوَى عَن عُروَةَ، عَن عَائِشَةَ، وَاللهُ أَعلَمُ.

=أَصْحَابِ مُحَمَّدٍ ﷺ كِلاهُمَا لا يَأْلُو عَنِ الخَيْرِ، أَحَدُهُمَا يُعَجِّلُ المَغْرِبَ وَالإِفْطَارَ، وَالآخَرُ يُؤَخِّرُ المَغْرِبَ وَالإِفْطَارَ. فَقَالَتْ: مَنْ يُعَجِّلُ المَغْرِبَ وَالإِفْطَارَ؟ قَالَ: عَبْدُاللهِ، فَقَالَتْ: هَكَذَا كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَصْنَعُ. اهـ

هذا الحديث من الأحاديث التي لم يجب عنها النووي رحمه الله؛ لأن الدارقطني رحمه الله ينتقد حديث شعبة عن الأعمش عن خيثمة، ومسلم رحمه الله لم يخرج هذه الطريق، فالدارقطني موافق لمسلم على صحة الطريق التي أخرجها مسلم.

وذكره الدارقطني في "العلل" تابع (ج٥ ص١٤٩) ورجح الطريق التي أخرجها مسلم.

٢١٥- **الحديث الخامس عشر بعد المائتين**: قال الإمام مسلم رحمه الله (ج١٦ ص٨٩) في الشواهد: حَدَّثَنَا أبوبَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَشُجَاعُ بْنُ مَخْلَدٍ، وَاللَّفْظُ لأَبِي بَكْرٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا حُسَيْنٌ، وَهُوَ ابْنُ عَلِيٍّ الجُعْفِيُّ، عَنْ زَائِدَةَ، عَنِ السُّدِّيِّ، عَنْ عبدِاللهِ البَهِيِّ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: سَأَلَ رَجُلٌ النَّبِيَّ ﷺ: أَيُّ النَّاسِ خَيْرٌ؟ قَالَ: «القَرْنُ الَّذِي أَنَا فِيهِ، ثُمَّ الثَّانِي، ثُمَّ الثَّالِثُ».

قال النووي رحمه الله: هذا مما استدركه الدارقطني، فقال: إنما روى البهي عن عروة عن عائشة. قال القاضي: قد صححوا روايته عن عائشة، وقد ذكر البخاري روايته عن عائشة. اهـ

قلت: وفي "تهذيب التهذيب" (ج٦ ص٩٠): وقال أحمد في حديث زائدة عن السدي عن البهي، قال: (حدثتني عائشة): كان عبدالرحمن بن مهدي قد سمعه من زائدة، وكان يدع منه (حدثتني عائشة) وينكره، يعني ينكر لفظة (حدثتني). =

٢١٦- وَأَخرَجَ أَيضًا عَن عَبدِاللهِ بنِ هَاشِمٍ، عَن وَكِيعٍ، عَن الأَوزَاعِيِّ، عَن عَبدَةَ، عَن هِلالٍ، عَن فَروَةَ، عَن عَائِشَةَ، عَن النَّبِيِّ ﷺ: «أَعُوذُ بِكَ مِن شَرِّ[1] مَا عَمِلتُ وَمِن شَرِّ مَا لَمْ أَعمَلْ».

قَالَ أَبُوالحَسَنِ: هَذَا -حَدِيثُ مُسلِمٍ- لَم يُسنِدهُ غَيرُ وَكِيعٍ، وَخَالَفَهُ ابنُ أَبِي العِشرِينَ، وَالوَلِيدُ بنُ مُسلِمٍ، والوَلِيدُ بنُ مَزْيَدٍ[2]، وَأَبُوالْمُغِيرَةِ، وَغَيرُهُم؛ لَم يَذكُرُوا فِيهِ فَروَةَ، وَقَالَ: عَن هِلالٍ: سُئِلَت عَائِشَةُ.

رَوَاهُ جَمَاعَةٌ مِن مُسلِمٍ، عَن وَكِيعٍ. وَحَدَّثَنَاهُ ابنُ مَالِكٍ[3]، عَن عَبدِاللهِ بنِ أَحمَدَ، عَن أَبِيهِ، عَن وَكِيعٍ مِثلَهُ.

= قال أحمد: والبهي سمع عائشة؟! ما أرى هذا شيئًا، إنما يروي عن عروة. اهـ

قلت: ونحو هذا في «المراسيل» لابن أبي حاتم ص(١١٥).

وقال الإمام البخاري في «التاريخ الكبير» (ج٥ ص٥٦) في ترجمة عبدالله البهي: سمع ابن عمر وابن الزبير وعائشة رضي الله عنهم. اهـ

فإثبات البخاري لسماع عبدالله البهي من عائشة مقدَّم على النافين، على أن الحديث في الشواهد، وهم يتسامحون في الشواهد والمتابعات ما لا يتسامحون في غيرهما، والله أعلم.

٢١٦- **الحديث السادس عشر بعد المائتين:** قال مسلم رحمه الله (ج١٧ ص٣٨) في المتابعات: وحَدَّثَنِي عبدُاللهِ بْنُ هَاشِمٍ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنِ الأَوْزَاعِيِّ، عَنْ عَبْدَةَ بنِ أبي لُبَابَةَ، عَنْ هِلالِ بنِ يَسَافٍ، عَنْ فَرْوَةَ بنِ نَوْفَلٍ، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقُولُ فِي دُعَائِهِ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ مَا عَمِلتُ، وَشَرِّ مَا لَمْ أَعْمَلْ». =

---

(١) ليس في (ز): شر، وهو في (ب) وفي مسلم.

(٢) في (ز): الوليد بن يزيد، والصواب: الوليد بن مزيد كما في (ب).

(٣) ابن مالك هو أحمد بن جعفر بن حمدان بن مالك أبوبكر القُطَيْعِيّ راوي «المسند» عن عبدالله عن أبيه.

٢١٧ - وَقَالَ عَلِيُّ بنُ المَدِينِيِّ فِي مُسنَدِ عُثمَانَ: رَوَى صَالِحُ بنُ كَيسَانَ عَنِ الزُّهرِيِّ، عَن يَحيَى بنِ سَعِيدٍ[1]، عَن عَائِشَةَ وَعُثمَانَ.

وَخَالَفَهُ مَعمَرٌ وَابنُ أَبِي ذِئبٍ؛ فَجَعَلاهُ عَن عَائِشَةَ وَحدَهَا، لَم يَذكُرْ عُثمَانَ.

= هذا الحديث من الأحاديث التي لم يجب عنها النووي رحمه الله.

وتتميمًا للفائدة أذكر ما ذكره الحافظ الدارقطني في «العلل» فقال رحمه الله وقد سئل عن هذا الحديث (ج٥ ص٨١) فقال: يرويه هلال بن يساف عن فروة بن نوفل؛ حدَّث به عنه منصور وحصين بن عبدالرحمن والأعمش، فاتفقوا عنه غير أن في رواية الأعمش زيادة: « **أَسْأَلُكَ مِنْ خَيْرِ مَا عَمِلْتُ وَمِنْ خَيْرِ مَا لَمْ أَعْمَلْ** ».

ورواه عبدة بن أبي لبابة عن هلال بن يساف واختُلِف عنه؛ فرواه وكيع عن الأوزاعي عن عبدة عن هلال عن فروة بن نوفل عن عائشة. وخالفه الوليد بن مسلم والفريابي، فروياه عن الأوزاعي عن عبدة عن هلال عن عائشة، وقولهما عن الأوزاعي أصح من قول وكيع عنه.

والصواب قول منصور وحصين والأعمش عن هلال. اهـ

فحاصل كلام الدارقطني رحمه الله أن الحديث صحيح من طريق منصور وحصين بن عبدالرحمن والأعمش -وقد أخرج مسلم حديث منصور وحصين-، وأنه لا يصح من حديث وكيع عن الأوزاعي؛ لأن وكيعًا قد خالف جماعة، فلم يذكروا فيه فروة بن نوفل، فيكون الحديث منقطعًا من طريق الذين خالفوا وكيعًا ولم يذكروا فروة، وشاذًّا من حديث وكيع، على أن الحديث ثابت من حديث منصور وحصين عند مسلم كما تقدم، والله أعلم.

٢١٧- **الحديث السابع عشر بعد المائتين:** قال مسلم رحمه الله (ج١٥ ص١٦٩) مع النووي: حَدَّثَنَا عبدالمَلِكِ بْنُ شُعَيْبِ بنِ اللَّيْثِ بنِ سَعْدٍ، حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ جَدِّي، =

---

[1] سقط بين يحيى بنِ سعيد -وهو ابن العاص- وعائشةَ: (سعيدُ بنُ العاص)، كما تراه في مسلم.

=حَدَّثَنِي عُقَيْلُ بْنُ خَالِدٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ يَحْيَى بنِ سَعِيدِ بنِ العَاصِ، أَنَّ سَعِيدَ بنَ العَاصِ أَخْبَرَهُ أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ وَعُثْمَانَ حَدَّثَاهُ: أَنَّ أَبَا بَكْرٍ اسْتَأْذَنَ عَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ وَهُوَ مُضْطَجِعٌ عَلَى فِرَاشِهِ لابِسٌ مِرْطَ عَائِشَةَ، فَأَذِنَ لأَبِي بَكْرٍ وَهُوَ كَذَلِكَ فَقَضَى إِلَيْهِ حَاجَتَهُ ثُمَّ انْصَرَفَ، ثُمَّ اسْتَأْذَنَ عُمَرُ فَأَذِنَ لَهُ وَهُوَ عَلَى تِلْكَ الحَالِ، فَقَضَى إِلَيْهِ حَاجَتَهُ، ثُمَّ انْصَرَفَ، قَالَ عُثْمَانُ: ثُمَّ اسْتَأْذَنْتُ عَلَيْهِ فَجَلَسَ، وَقَالَ لِعَائِشَةَ: «اجْمَعِي عَلَيْكِ ثِيَابَكِ»، فَقَضَيْتُ إِلَيْهِ حَاجَتِي، ثُمَّ انْصَرَفْتُ، فَقَالَتْ عَائِشَةُ: يَا رَسُولَ اللهِ، مَا لِي لَمْ أَرَكَ فَزِعْتَ لأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ رضي الله عنهما كَمَا فَزِعْتَ لِعُثْمَانَ؟ قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: **«إِنَّ عُثْمَانَ رَجُلٌ حَيِيٌّ، وَإِنِّي خَشِيتُ إِنْ أَذِنْتُ لَهُ عَلَى تِلْكَ الحَالِ أَنْ لا يَبْلُغَ إِلَيَّ فِي حَاجَتِهِ»**.

وحَدَّثَنَاه عَمْرٌو النَّاقِدُ وَالحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الحُلْوَانِيُّ وَعَبدُ بْنُ حُمَيْدٍ، كُلُّهُمْ عَنْ يَعْقُوبَ بنِ إِبْرَاهِيمَ بنِ سَعْدٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ صَالِحِ بنِ كَيْسَانَ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي يَحْيَى بْنُ سَعِيدِ بنِ العَاصِ، أَنَّ سَعِيدَ بنَ العَاصِ أَخْبَرَهُ أَنَّ عُثْمَانَ وَعَائِشَةَ حَدَّثَاهُ: أَنَّ أَبَا بَكْرٍ الصِّدِّيقَ اسْتَأْذَنَ عَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ... فَذَكَرَ بِمِثْلِ حَدِيثِ عُقَيْلٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ.اهـ

هذا من الأحاديث التي لم يجبْ عنها النووي رحمه الله، والظاهر أن مثل هذا لا يضرُّ، فقد ذَكَرَ (عثمانَ) عقيلٌ، وصالحُ بن كيسان كما تقدم في مسلم، ولم يذكره ابن أبي ذئب كما عند أحمد (ج٦ ص١٥٥)، ومعمر كما أفاده الدارقطني رحمه الله، فلعل الزهري رحمه الله كان يحدث به تارة هكذا، وتارة هكذا.

وعلى كلٍّ: فَمَعَ عُقَيْلٍ وصالحٍ زيادةٌ، ولم يعارضها من هو أرجح منها فوجب قبولها، والله أعلم.

٢١٨- وَقَالَ عَلِيُّ بنُ المَدِينِيِّ: ثَنَا يَحيَى بنُ سَعِيدٍ، عَن مَهدِيِّ بنِ مَيمُونٍ، عَنِ ابنِ[١] أَبِي يَعقُوبَ، عَن رَبَاحٍ، عَن عُثمَانَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قِصَّةَ الوَلَدِ لِلفِرَاشِ.

قَالَ عَلِيٌّ: وَخَالَفَهُ جَمَاعَةٌ؛ رَوَوهُ عَن مَهدِيٍّ فَزَادُوا فِيهِ الحَسَنَ بنَ سَعدٍ، عَن رَبَاحٍ، وَهُوَ الصَّوَابُ، مِنهُم: بَهزُ بنُ أَسَدٍ، وَعُثمَانُ وَغَيرُهُمَا.



٢١٨- **الحديث الثامن عشر بعد المائتين**: الحديث لم يقل الدارقطني: إنه في «الصحيحين» وهو أيضًا ليس في «الصحيحين»، والذي في «الصحيحين» هو حديث عائشة وأبي هريرة أخرجهما البخاري (ج١٢ ص٣٢)، ومسلم (١٠ ص٣٧) مع النووي.

أما هذا الحديث فقد رواه أبوداود (ج٢ ص٢٥٠ مع «عون المعبود» ط هندية) فقال: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا مَهْدِيُّ بْنُ مَيْمُونٍ أَبُويَحْيَى، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِاللهِ بنِ أَبِي يَعْقُوبَ، عَنِ الحَسَنِ بنِ سَعْدٍ مَوْلَى الحَسَنِ بنِ عَلِيِّ بنِ أَبِي طَالِبٍ رضي الله عنه، عَنْ رَبَاحٍ، قَالَ: زَوَّجَنِي أَهْلِي أَمَةً لَهُمْ رُومِيَّةً، فَوَقَعْتُ عَلَيْهَا، فَوَلَدَتْ غُلامًا أَسْوَدَ مِثْلِي، فَسَمَّيْتُهُ عَبْدَاللهِ، ثُمَّ وَقَعْتُ عَلَيْهَا، فَوَلَدَتْ غُلامًا أَسْوَدَ مِثْلِي، فَسَمَّيْتُهُ عُبَيْدَاللهِ، ثُمَّ طَبِنَ[٢] لَهَا غُلامٌ لِأَهْلِي رُومِيٌّ، يُقَالُ لَهُ: يُوحَنَّهْ فَرَاطَنَهَا بِلِسَانِهِ، فَوَلَدَتْ غُلامًا كَأَنَّهُ وَزَغَةٌ مِنَ الوَزَغَاتِ، فَقُلْتُ لَهَا: مَا هَذَا؟ فَقَالَتْ: هَذَا لِيُوحَنَّهْ. فَرَفَعْنَا إِلَى عُثْمَانَ -أَحْسَبُهُ قَالَ مَهْدِيٌّ: قَالَ: فَسَأَلَهُمَا- فَاعْتَرَفَا، فَقَالَ لَهُمَا: أَتَرْضَيَانِ أَنْ أَقْضِيَ بَيْنَكُمَا بِقَضَاءِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، إِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَضَى أَنَّ الوَلَدَ لِلفِرَاشِ -وَأَحْسَبُهُ قَالَ-: =

---

(١) (ابن) ساقط في الأصلين، وأثبت من مصادر التخريج.

(٢) في «النهاية» أصل الطبن والطبانة الفطنة يقال: طبن لكذا طبانة فهو طبن، أي: هجم على باطنها وخبر أمرها، وأنَّها ممن تواتيه على المراودة، هذا إذا روي بكسر الباء، وإن روي بالفتح كان معناه خيبها وأفسدها.اهـ

وَقَالَ أَبُوبَكرٍ الْخُوارِزْمِيُّ[١]: هَذَا آخِرُ مَا وَجَدتُهُ مِن هَذَا التَّعلِيقِ بِخَطِّ أَبِي الحَسَنِ الدَّارَقُطنِيِّ، وَالحَمدُ لِلهِ رَبِّ العَالَمِينَ.

(تَمَّ الكِتَابُ)[٢] وَاللهُ المُوَفِّقُ لِلصَّوَابِ.

قَالَ ابنُ القَمَّاحِ: نُقِلَ مِن خَطِّ الحَافِظِ السِّلَفِي عَلَى حَوَاشِي نُسْخَتِهِ: مِائَتَانِ وَسَبْعَةُ مَوَاضِعَ تَتَبُّعُ الدَّارَقُطنِيِّ عَلَى أَبِي عَبدِاللهِ البُخَارِيِّ، وَعَلَى أَبِي الحُسَينِ مُسلِمِ بنِ الحَجَّاجِ.

قَالَ: وَقَد عَدَّهَا السِّلَفِيُّ عَلَى حَوَاشِي نُسخَتِهِ مِن الأَوَّلِ إِلى المِائَتَينِ وَالسَّبعِ. اهـ

فِي آخِرِ نُسخَةِ زَينِ العَابِدِينَ: قَالَ الكَاتِبُ أَبُومُحَمَّدٍ زَينُ العَابِدِينَ الأَثَرِيُّ البُهَارِيُّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ وَأَرضَاهُ، وَغَفَرَ اللهُ لَهُ وَلِوَالِدَيهِ: قَد فَرَغْتُ مِن تَسوِيدِ هَذِهِ النُّسخَةِ العَزِيزَةِ يَومَ الأَربِعَاءِ فِي ثَلاثَ عَشْرَةَ لَيلَةً بَقِيَتْ مِن

=فَجَلَدَهَا وَجَلَدَهُ وَكَانَا مَمْلُوكَيْنِ.

قال صاحب «عون المعبود»: والحديث سكت عليه المنذري. اهـ

والحديث أخرجه أحمد (ج١ ص٥٩، ٦٩) وهو يدور على رباح الكوفي، قال الحافظ في «التهذيب»: روى عن عثمان بن عفان حديث الولد للفراش، وعنه الحسن بن سعد مولى الحسن بن علي، ذكره ابن حبان في «الثقات»، ثم قال الحافظ: قلت: وبقية كلامه لا أدري من هو، ولا ابن من هو.اهـ

وقال الحافظ في «التقريب»: مجهول من الثالثة. اهـ

---

(١) هو الحافظ أحمد بن محمد البرقاني، تلميذ الدارقطني، وراوي كتاب «العِلل» عنه.

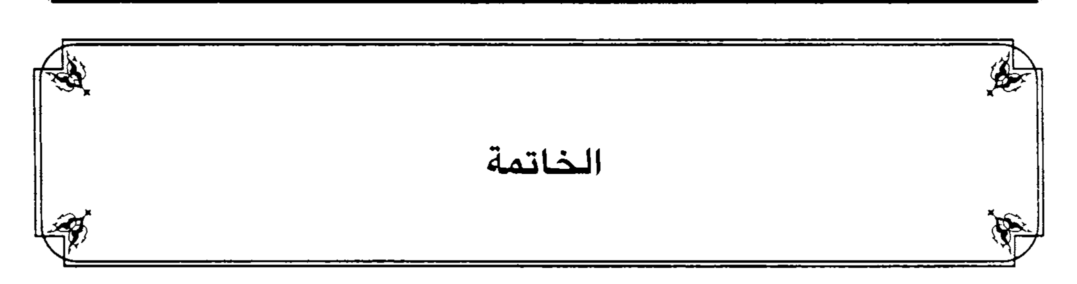
(٢) ليس في (ز).

الجُمَادَى الآخِرَ سَنَةَ (١٣٢٢هـ) في حَيدَرَ آبَادَ الجَنُوبِيَّةِ النِّظَامِيَّةِ أَدَامَ اللهُ وَالِيَهَا بِالخَيرِ وَالعَافِيَةِ، صَلَّى اللهُ عَلَى خَيرِ خَلقِهِ مُحَمَّدٍ خَيرِ البَرِيَّةِ وَعَلَى آلِهِ وَصَحبِهِ وَأَزوَاجِهِ وَالذُّرِّيَّةِ.

كَتَبَهُ الرَّاجِي عَفْوِ البَارِي حَمَّادُ بنُ مُحَمَّدٍ الأَنصَارِيُّ، وَفَرَغَ مِن تَسوِيدِهِ في يَومِ الإثنَينِ المَوَافِقِ (١٨/ ٤/ ١٣٨٢هـ) في مَكَّةَ المُكَرَّمَةِ في حَارَةِ المَعَابِدَةِ، وَقُوبِلَ عَلَى الأَصلِ، وَانتَهَت مُقَابَلَتُهُ يَومَ الخَمِيسِ المُوَافِقَ (١١/ ٦/ ١٣٨٢هـ) اهـ

۞ ۞ ۞ ۞

وَبِهَذَا يَنتَهِي الكَلَامُ عَلَى «الإِلزَامَاتِ» وَ«التَّتَبُّعِ»
وَالحَمدُ للهِ الَّذِي بِنِعمَتِهِ تَتِمُّ الصَالِحَاتُ
وَصَلَّى اللهُ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ
وَصَحبِهِ وَسَلَّمَ تَسلِيمًا
كَثِيرًا



الخاتمة

قد تمَّ بحمد الله ما قصدنا إليه من تحقيق ودراسة كتاب "الإلزامات"، وكتاب "التتبع" للحافظ الدارقطني.

أما كتاب "الإلزامات" فهو أحاديث يرى الحافظ الداقطني أنَّها على شرط الشيخين أو على شرط أحدهما ولم يخرجاها، وقد بلغت سبعين حديثًا.

❑ وقد يكون لبعض الصحابة أحاديث، فأذكر حديثًا واحدًا(١)، كأسامة بن عمير والد أبي المليح، وحديثه السابع من "الإلزامات".

وكذلك لمالك الأشجعي والد أبي الأحوص عوف بن مالك أحاديث، ذكرت منها حديثًا واحدًا، وحديثه التاسع من "الإلزامات".

وكذا طارق بن عبدالله الْمُحَارِبِيُّ له أحاديث، ذكرت منها حديثًا واحدًا، وهو الحديث الثالث والأربعون من "الإلزامات".

وهكذا حُبْشِيُّ بن جُنَادَةَ ذكرت من أحاديثه حديثًا واحدًا.

❑ وقد ذكر الحافظ الدارقطني في "التتبع" أحاديث أخرجها أحد الشيخين فيلزم الآخر إخراجها، وقد تقدم التنبيه عليها في مواضعها.

---

(١) [جرى على هذا الشيخ رَحِمَهُ اللهُ في الطبعتين السابقتين، ثم إنه في هذه الطبعة أكمل ما لذلك الصحابي من أحاديث بذلك السند الذي ألزم الدارقطني البخاري ومسلمًا أن يخرجاه، وقد نبَّه على ذلك في المقدمة ص(٦) ولما لم ينبه هنا اقتضى التنبيه منا]. اهـ مصححه

❑ وقد تقدم في آخر "الإلزامات" أن هذه الإلزامات ليست بلازمة، ولأنَّهما رحمهما الله لم يلتزما أن يخرجا كل حديث صحيح، وبعض هذه الإلزامات قد أخرجا ما يغني عنها من طرق أخرى، عن صحابة آخرين، وليس معنى ذلك أنه لا فائدة فيها؛ فإن الحديث كلما كثرت طرقه دلت على ثبوته وازداد قوة، حتى قال إبراهيم بن سعيد الجوهري: إن الحديث إذا لم يكن عندي من مائة طريق فإني أعتبر نفسي فيه يتيمًا. كما في ترجمته من "الميزان".

❑ فهذه المجموعة التي جمعها الحافظ الدارقطني من الإلزامات إن كان الشيخان قد أخرجاها عن صحابة آخرين فهي تقوي ما في "الصحيحين"، وإن لم يخرجاها استفيدت من الإلزامات التي عُنِيَ الحافظ الدارقطني رَحِمَهُ اللهُ بجمعها وخرجتها بحمد الله من مظانِّها مع الحكم على أحاديثها، وبيان ما هو على شرطهما، وما ليس على شرطهما حسب الاستطاعة. والله الموفق.

وأما كتاب "التتبع" فإن الحافظ الدارقطني رَحِمَهُ اللهُ انتقد من أحاديث "الصحيحين" مائتي حديث مما يرى أن له علة.

❑ وقد بلغت أحاديثه بالعدد ثمانية عشر حديثًا ومائتين، منها تسعة مكررة[1] تقدم التنبيه عليها في مواضعها من "التتبع"، وسبعة ذكرها لإلزام من لم يخرجها من الشيخين[2]، والحديث الأخير ليس في "الصحيحين".

---

(١) [وهي ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٦، ١٧٩، ١٨٢، ١٨٤، ١٩٢، ٢٠٠]. اهـ مصححه

(٢) [وهي ١٣١، ١٣٢، ١٣٩، ١٤٠، ١٤٢، ١٦٧، ١٩٣، وكلها إلزام للبخاري بإخراج أحاديث أخرجها مسلم، عدا الحديث (١٦٧) فهو إلزام لمسلم بإخراج نسخة انتقى منها حديثًا. =

وقد تقدم التنبيه على جميع ذلك من مواضعه①.

□ هذا ومما ينبغي أن يُعلَمَ: أن غالب هذه الاستدراكات في الصناعة الحديثية، لا في المتون، كما تقدمت الإشارة إلى ذلك في المقدمة مع الأمثلة.

وليس معنى هذا أنه لا قيمة للانتقادات في الصناعة الحديثية، فرُبَّ محدث يرحل مِن أجل سند الحديث الواحد، والمتن ثابت لديه مِن طريق

= وغير هذه السبعة الصريحة في الإلزام: هناك الحديث (١٤١) استظهر الشيخ أنه من باب الإلزامات -ألزم فيه الدارقطني مسلمًا بإخراج حديث أخرجه البخاري- وكلام الدارقطني فيه محتمل، والحديث (١٥٨) ألزم فيه مسلمًا بإخراج زيادة في حديث قد أخرج مسلم أصله.] اهـ مصححه

① [فعِدَّةُ أحاديث التتبع ٢١٨ يخصم المكرر ٩ أحاديث، والإلزامات ٧ أحاديث، و٢ الحديثين الذين ذكرناهما في التعليق السابق، و١ الحديث الأخير وليس في أحد الصحيحين، فالمتبقي ١٩٩ حديثًا:

انتقد فيها على **الشيخين** معًا ٣٢ حديثًا، منها حديث علق البخاري فيه موضع الانتقاد (١٥٠)، ومنها ٣ أحاديث رجح فيها الدارقطني رواية الشيخين (٤٤، ٥٢، ١٠٥)، ومنها حديثان احتج بهما على جواز المكاتبة والإجازة (١١٩، ١٥٢)، ومنها حديثان لم يتفق الشيخان فيهما على إسناد واحد وانتقد الدارقطني فيهما كلا الإسنادين (٣ وكرره في ٢٠٠، ١٠٤).

وانتقد على **البخاري** وحده ٦٩ حديثًا، منها حديثان أخطأ فعزاها إلى مسلم (وهما ١٢٩ و١٣٠)، ومنها حديث لم يخرج البخاري موضع الانتقاد (٧)، ومنها حديث علق البخاري فيه السند المنتقد (١٩١)، ومنها حديث رجح الدارقطني فيه رواية البخاري (١٦٤)، ومنها حديث احتج به على جواز المكاتبة والإجازة (١٤٣).

وانتقد على **مسلم** وحده ٩٨ حديثًا، منها حديث أخطأ فعزاه إلى الشيخين، ومنها حديث في مقدمة مسلم (٨)، ومنها ٣ أحاديث رجَّح فيها رواية مسلم (١٠٠، ١٦٥، ٢١٤).

فإن قيل قد ذكر في آخر النسخة: أن الحافظ السلفي قد عدها ٢٠٧ مواضع، قلت: لعله لم يعد أحاديث الإلزامات وهي ٧ أحاديث، وحديث (١٥٨)؛ لأن الدارقطني ذكره في أثناء كلامه على الحديث الذي قبله، ولعله عدَّ أحاديث الحسن عن أبي بكرة (٨٨-٩١) -وهي ٤ أحاديث- موضعًا واحدًا.] اهـ مصححه

أخرى، فقد أخرج ابن أبي حاتم في مقدمة «الجرح والتعديل» ص(١٦٧): نا علي بن الحسين بن الجنيد، قال: قال علي بن المديني: نا بشر بن المفضل، قال: قدم علينا إسرائيل، فحدثنا عن أبي إسحاق عن عبدالله بن عطاء عن عقبة بن عامر بحديثين، فذهبت إلى شعبة فقلت: ما تصنع شيئًا حدثنا إسرائيل عن أبي إسحاق عن عبدالله بن عطاء عن عقبة بكذا، فقال: يا مجنون، هذا حدثنا به أبوإسحاق، فقلت لأبي إسحاق: من عبدالله بن عطاء؟ قال: شابٌّ من أهل البصرة قَدِم علينا، فقدمت البصرة فسألت عنه، فإذا هو جليس فلان، وإذا هو غائب في موضع، فقدم فسألته، فحدثني به، فقلت: من حدثك؟ قال: حدثني زياد بن مخراق، فأحالني على صاحب حديث، فلقيت زياد بن مِخْرَاقٍ فسألته فحدثني به، قال: حدثني بعض أصحابنا عن شهر بن حوشب.

سندها صحيح.

وقد أخرجها الخطيب في «الرحلة» و«الكفاية» بقصة أطول من هذه، ولكنها من طريق نصر بن حَمَّادٍ الْوَرَّاقِ، ضعيف جدًّا.

مع أن الحديث -وهو في فضل الوضوء- ثابت في «صحيح مسلم» مِن غير هذه الطريق.

❑ ولم تكن هذه الاستدراكات صادرة عن الحافظ الدارقطني رحمه الله عن تَشَهٍّ ولا هوى، والدليل على ذلك أنه يذكر أحاديث في «التتبع» ثم ينهي البحث بتصويب ما في «الصحيح»، فهذا يدل على مبلغ حرصه على بيان الحق، وعظيم إنصافه رضي الله عنه.

فلا يتسنى لذوي الأهواء من العصريين أن يطعنوا في أحاديث

"الصحيحين" بحجة أن الدارقطني قد استدرك عليها؛ فإنَّهم في وادٍ والدارقطني في وادٍ.

سارت مشرقة وسرت مغرِّبًا شتان بين مشرِّقٍ ومغرِّب

فأين أنتم مِن حافظ عصره، ووحيد دهره رَحِمَهُ اللَّهُ، بل أين أنتم من الشيخين اللَّذَينِ أجمع المسلمون على تلقي "صحيحيهما" بالقبول، فما مثل محاولتكم التشكيك في "الصحيحين" إلا كما قيل:

كناطحٍ صخرة يومًا ليوهنها فلم يضِرْها وأوهى قرنه الوَعِلُ

وأين وجهتكم من وجهة الدارقطني الحافظ، فهو يريد الذَّبَّ عن السنة، ومنكم من يريد هدمها، ومنكم من يريد أن يأخذ منها ما كان موافقًا لهواه، وإن كان ضعيفًا صححه بالهوى، وإليكم مثالاً على ذلك:

كَتَبَ كاتب عصري في شأن اللحية، فإذا هو يهون مِن أمرها ويقول: إن الأحاديث الواردة في اللحية أحاديث آحاد، وبعد أسطر يستدل بجواز الأخذ من طولها وعرضها بحديث رواه الترمذي (ج٤ ص١٨٦ طبعة الاتحاد العربي).

وأحاديث الأمر بتوفيرها في "الصحيحين" وغيرهما عن جماعة من الصحابة.

وحديث الأخذ منها في سنده عمر بن هارون البلخي، وقد كذبه بعضهم، وأسامة بن زيد الليثي وفيه كلام.

وليس معنى هذا أن جميع العصريين كذلك؛ فإنه لا يزال بحمد الله في المسلمين بقيَّةٌ تذبُّ عن سنة رسول الله ﷺ وتعطيها العناية في العلم

والعمل، ولا تزال طائفة من أمة محمد صلوات الله وسلامه عليه على الحق ظاهرين لا يضرهم من خالفهم ولا من خذلهم حتى يأتيهم أمر الله وهم على ذلك.

حقًّا إنني لأتعجب إذ أرى كثيرًا من الشباب يتذاكرون في علم الحديث أسانيده ومتونه، وأقول: لعل هذا توطئة لمجدد هذا القرن الذي يقول فيه الرسول ﷺ: **«إِنَّ اللهَ يَبعَثُ لِهَذِهِ الأُمَّةِ عَلَى رَأسِ كُلِّ مائَةِ سَنَةٍ مَن يُجَدِّدُ لَهَا أَمرَ دِينِهَا»**. رواه أبوداود.

فعسى اللهُ أن يهديَ المسلمين جميعًا إلى الرجوع إلى كتاب ربِّهم وسنة نبيهم محمد ﷺ اللَّذين يقول فيهما نبينا محمد ﷺ: **«تَرَكتُ فِيكُم أَمرَينِ لَن تَضِلُّوا مَا تَمَسَّكتُم بِهِمَا: كِتَابَ اللهِ وَسُنَّتِي»**. رواه الحاكم.①

---

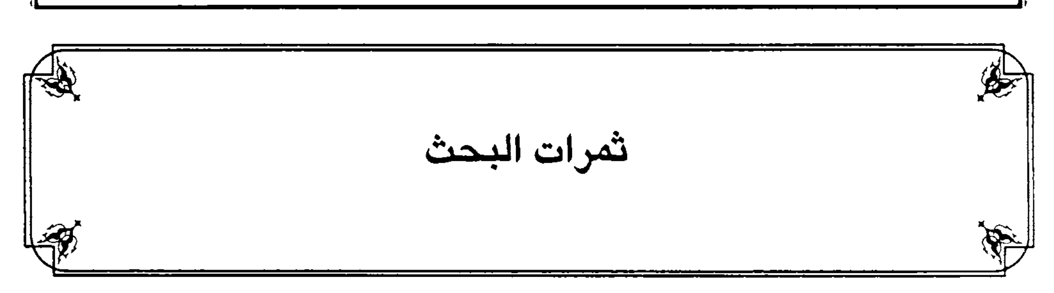
① في «المستدرك» (ج١ ص٩٣)، ثم ظهر لي ضعفه؛ لأنه من طريق إسماعيل بن أبي أويس عن أبيه وفيهما كلام، ثم ذكر الحاكم له شاهدًا عن أبي هريرة مرفوعًا، وهو من طريق صالح بن موسى الطَّلْحِيُّ وهو متروك.

وقد أخرجه مالك في «الموطإ» ص(٦٨٦) ترقيم محمد فؤاد وهو من بلاغاته عن رسول الله ﷺ.

وقد جاء عن عمرو بن عوف، أخرجه ابن عبدالبر في «جامع بيان العلم وفضله» رقم(١٣٨٩)، (١٨٦٦) من طريق كثير بن عبدالله بن عمرو بن عوف وهو متروك تالِفٌ، والراوي عنه في الموضع الأول الْحُنَيْنِيُّ إسحاق بن إبراهيم ضعيف.

فهذه الشواهد لا ترفعه إلى درجة الاحتجاج؛ لشدة ما فيها من الضعف. والله أعلم.

ويغني عنه حديث زيد بن أرقم في مسلم أن النبي ﷺ قال: **«وَأَنَا تَارِكٌ فِيكُمْ ثَقَلَيْنِ: أَوَّلُهُمَا: كِتَابُ اللهِ فِيهِ الْهُدَى وَالنُّورُ، فَخُذُوا بِكِتَابِ اللهِ وَاسْتَمْسِكُوا بِهِ»**، فَحَثَّ عَلَى كِتَابِ اللهِ وَرَغَّبَ فِيهِ، ثُمَّ قَالَ: **«وَأَهْلُ بَيْتِي، أُذَكِّرُكُمُ اللهَ فِي أَهْلِ بَيْتِي، أُذَكِّرُكُمُ اللهَ فِي أَهْلِ بَيْتِي، أُذَكِّرُكُمُ اللهَ فِي أَهْلِ بَيْتِي»**.



ثمرات البحث

ليس الخبرُ كالمعاينَةِ، وما راءٍ كمَن سمع، فالذي يسمع بـ"الإلزامات" للدارقطني وجواب أهل العلم عليه بقولهم: وما ألزمهما ليس بلازم. ليس كمن يتصفح كتاب "الإلزامات" ويرى فيها حديث عروة بن المضرس الذي قال فيه: يا رسول الله، أتعبت نفسي، وأكللت راحلتي، وما تركت حبلًا من الحبال إلا وقفت عنده، فهل لي من حج؟... الحديث.

ويرى فيها أيضًا حديث أُمَيْمَةَ بِنْتِ رُقَيْقَةَ، وقد قالت لرسول الله ﷺ: أفلا تصافحنا؟ فقال: «**إِنِّي لَا أُصَافِحُ النِّسَاءَ**».

ويرى فيها حديث صُمَيْتَةَ، أنَّها سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**مَنِ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ أَنْ يَمُوتَ بِالْمَدِينَةِ فَلْيَمُتْ بِهَا؛ فَإِنَّهُ مَنْ يَمُتْ بِهَا يُشْفَعْ لَهُ أَوْ يُشْهَدْ لَهُ**».

الحديثان الأولان على شرط الشيخين، والثالث على شرط مسلم.

واعتقد أنه يعزُّ في هذا العصر مَن يعلم أن هناك صحابيًّا يقال له: أبوشهم، وأنه قال رضي الله عنه: مرت بي جارية بالمدينة، فأخذت بكشحها، قال: وأصبح الرسول ﷺ يبايع الناس، قال: فأتيته، فلم يبايعني، فقال: «**صَاحِبَ الْجُبَيْذَةِ الْآنَ**» قال: قلت: والله لا أعود، فبايعني.

على شرط الشيخين.

وهكذا "التتبع" الذي يسمع به وبجواب بعض أهل العلم عليه، أو يراه مفرقًا في "مقدمة الفتح" و"الفتح" و"شرح النووي" ليس كمن يقف عليه بحذافيره، قد جمعت أقوال أهل العلم عند كل حديث ردًّا وتأييدًا، وربما انتقد الدارقطني الحديث فلم يُجَبْ عليه، وإليك مثالاً على ذلك: قال الدارقطني رَحِمَهُ اللَّهُ: وأخرج -يعني مسلمًا- حديث خالد، عن خالد، عن أبي معشر، عن إبراهيم، عن علقمة، والأسود أي: عن عائشة: كنت أفرك المني... الحديث.

هذا الحديث الثاني عشر بعد المائتين مِنَ "التتبع" وهو من الأحاديث التي لم يجبْ عنها النووي، فاحتجنا إلى جمع طرقه؛ إذ قد قال علي بن المديني: إن الباب إذا لم تجمع طرقه لم يتبين خطؤه. فرجعنا إلى الترمذي (ج١ ص٧٧ ط الفجالة)، و"مسند أحمد" (ج٦ ص١٥١و١٣٢و٢١٣) وبعد هذا قررت ما رأيته حقًّا.

مثال آخر: ذكر الدارقطني في "التتبع" حديث: «**لَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا مِنْكُمْ خَلِيلًا لَاتَّخَذْتُ أَبَا بَكْرٍ خَلِيلًا**». ثم ذكر ما فيه من العلة.

هذا الحديث من الأحاديث التي لم يجب عنها النووي، فرجعنا إلى "النكت الظراف على تحفة الأشراف" (ج٢ ص٤٤٣)، و"العلل" لابن أبي حاتم (ج٢ ص٣٨٨)، ثم قارنت بين قول الدارقطني وغيره، وقررت ما أراه حقًّا، وإن كنت قد استفدت من رسالة أخي في الله ربيع حفظه الله، فإني لم أقلده، بل أتبع ما أراه الحق.

إذا علمت هذا فإن من أعظم ثمرات هذا البحث:

١) هو إخراج هذين الكتابين، وهما كتاب "الإلزامات" وكتاب "التتبع"

حتى يقف الباحث على الحقيقة، وكم من باحثٍ يحتاج إلى رحلة من أجل فائدةٍ من كتاب.

٢) من ثمرات هذا البحث زيادة الثقة بالصحيحين؛ حيث إنَّهما يشتملان على آلاف من الأحاديث، والمنتقدة فيهما قليل يعدُّ بالأصابع.

٣) الرد على مَن يرمي المحدثين بالمحاباة؛ إذ لو كانت لدى المحدثين محاباة لما تعرض الدارقطني للصحيحين مع علمه بما لهما في نفوس الناس من المكانة، فالمحدثون رحمهم الله بريئون من المحاباة، فهذا زيد بن أبي أُنَيْسَةَ يقول: أخي يحيى كذَّاب، وهذا علي بن المديني إذا سئل عن والده يقول: إنه ضعيف، فقد كانوا رحمهم الله يُحِبُّونَ للسنة ويبغضون من أجلها.

٤) تمرين طالب العلم كيف يتوصل إلى معرفة صحة الحديث مِن ضعفه.

٥) معرفة سعة اطلاع الحافظ ابن حجر، فكم من حديثٍ يحكم الدارقطني وغيره من الحفاظ بما يوهِّنُهُ، فيأتي الحافظ رَحِمَهُ اللَّهُ ويجمع طرقه ويقيم البرهان على صحته، ومن أمثلة ذلك حديث ابن مسعود في الاستجمار بثلاثة أحجار، وحديث أبي هريرة في الاستسعاء، وقد حكم الدارقطني على الأول بالاضطراب، وعلى الثاني أن الاستسعاء مدرج، فيقيم الحافظ رَحِمَهُ اللَّهُ البراهين على نفي الاضطراب عن الأول، وعلى عدم الإدراج في الثاني.

٦) من المقارنة بين أجوبة الحافظ وأجوبة النووي يظهر للقارئ فرق، فالنووي رَحِمَهُ اللَّهُ غالب أجوبته تعتمد على أن زيادة الثقة مقبولة، أما الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ فإنه يلتمس طرقًا تشد طريق مَن يرى الدارقطني أنه تفرد به، أو يعترف بضعف تلك الطريق، وإليك مثالًا على ذلك: الحديث الأربعين في ساعة الإجابة، فالنووي رَحِمَهُ اللَّهُ يجيب بإجابته المعروفة أن الرفع

زيادة، وزيادة الثقة مقبولة، أما الحافظ ابن حجر فإنه يعلُّ الحديث بالانقطاع والاضطراب.

٧) دقة نظر علمائنا رحمهم الله، بحيث إننا نقرأ في "صحيح البخاري" و"صحيح مسلم" أوقات كثيرة فما نتفطن لتلك العلل التي ربما أشار إليها صاحبا الصحيح، ومَن الأمثلة على ذلك: الحديث الثاني بعد المائتين انتقده الدارقطني وقد نبَّه البخاري على أنَّ له علة، ولعلها غير قادحة عنده، وهو حديث أن النبي ﷺ يقبل الهدية ويثيب عليها.

وقد ذكر هذا الحديث الحافظ في "تهذيب التهذيب" في ترجمة عيسى بن يونس وقال: إن أحمد بن حنبل ويحي بن معين قالا: إن عيسى بن يونس يسند حديث الهدية، والناس يرسلونه. اهـ

فنحن في عصرنا نقرأ مثل هذا ولا نتنبه له، ولكن سلفنا الصالح رحمهم الله يستخرجون علل الحديث بالمناقيش، فجزاهم الله عن الإسلام خيرًا. ورحم الله عبدالرحمن بن مهدي إذ يقول: لئن أعرف علة حديث هو عندي، أحب إلي من أن أكتب حديثًا ليس عندي. كما في "العلل" لابن أبي حاتم (ج١ ص٩).

٨) التحقيق والدراسة أوضحت ما كان مشكلًا في "الإلزامات" و"التتبع"، فالإمام الدارقطني رَحِمَهُ اللهُ يرمز في بعض الأوقات رموزًا لا يفهمها إلا الحفاظ، وإليك مثالًا على ذلك، قال رَحِمَهُ اللهُ في "الإلزامات": زياد عن أسامة، وروى عن أسامة أيضًا علي بن الأقمر ومجاهد وفي روايتهما نظر. اهـ

فمن هو زياد؟ ومن هو أسامة؟ وما هو الحديث الذي يرى الدارقطني أنه يلزم الشيخين إخراجه؟ وأما زياد فهو ابن علاقة، وأما أسامة فهو ابن

شريك، وأما الحديث فهو الحديث الحادي والعشرون من "الإلزامات".

وإنا نحمد الله الذي هدانا لهذا، وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله.

٩) إخراج كتاب "التتبع" بدون ذكر ما قاله أهل العلم حول الأحاديث المنتقدة ربما يتخذه المغرضون ذريعة للطعن في "الصحيحين"؛ لذلك فإني رأيت أن أجمع ما وقفت عليه مِن كلام أهل العلم حول كل حديث، ثم أعقب على كلامهم إن كان لي تعقيب.

١٠) ومما ينبغي أن يُعلم أن النووي وابن حجر رحمهما الله نصبا أنفسهما منصب المدافع، وأما أنا فالله يعلم أنني أحب الدفاع عن "الصحيحين" ما وجدت سبيلاً، لكني ألاحظ أنه لا يجوز لي أن أغمط الحافظ الدارقطني، فهو رحمه الله إمام من أئمة أهل السنة، وقد لقب بأمير المؤمنين في الحديث كما في "تذكرة الحفاظ".

وإليك مثالاً على ما أخالف الحافظ فيه: ذكر الدارقطني في "التتبع" حديث سهل بن سعد أن للنبي ﷺ فرسًا يقال له: اللحيف، وقال الدارقطني: إن فيه أُبَيًّا وهو ضعيف، فيأتي الحافظ ويقول: إنه قد تابعه أخوه عبدالمهيمن، ثم رجعت إلى "تقريب التهذيب" فإذا الحافظ يحكم على أُبَيٍّ بأنه ضعيف، ورجعت إلى "الميزان" ترجمة عبدالمهيمن فإذا النسائي يقول في عبدالمهيمن: ليس بثقة. ويقول البخاري: فيه نظر. لذلك فإني وافقت الدارقطني؛ لأنَّ مَن ليس بثقة لا يعتبر بحديثه.

وبهذا تنتهي الخاتمة، والحمد لله على التمام، والله أسأل أن يجعل عملي خالصًا لوجهه. آمين.

كلمة شكر

هذا وإني أشكر لشيخنا محمد الأمين المصري رَحِمَهُ اللَّهُ تشجِيعَهُ إياي على هذا الموضوع، ومساعدتي بأن أعارني نسخة من "الإلزامات" و"التتبع" ونسخة من رسالة أخينا ربيع بن هادي، وأشكر له توجيهه إياي أيام كان مشرفًا رَحِمَهُ اللَّهُ وأسكنه جنته.

وأشكر لشيخنا السيد محمد الحكيم عنايته التامة ببحثي، وصبره على المراجعة معي؛ إذ فرغ لي بين مغرب وعشاء في الحرم لمراجعة البحث، وأيام الكتابة يحضر معي عند الكاتب للمقابلة، حتى كأن البحث بحثه، ولقد استفدت من توجيهاته وَبَيَّنَ لي كثيرًا من الأخطاء، فالله أسأل أن يبارك له في عمله وماله وولده، وأن يضاعف له الأجر. آمين.

وأشكر للمسئولين في الجامعة خصوصًا الشيخ عبدالمحسن بن حمد العباد نائب الرئيس، والشيخ أكرم العمري رئيس قسم الدراسات العليا، والشيخ محمود الميرة مدير مكتبة الجامعة، على تسهيلهم لنا سبل العلم، وتوجيههم إيانا إلى العلم النافع، فجزاهم الله خيرًا.

وأشكر الدكتور أكرم على بيان بعض الأخطاء الموجودة في الرسالة، وقد سجلت المهم منها فجزاه الله خيرًا.

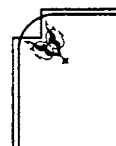
كما إني أشكر كاتب الرسالة أخانا عبدرب النبي إبراهيم في عنايته واجتهاده في إتقان عمله، فجزاه الله خيرًا.

وأشكر لإخواني الذين ساعدوني على الكتابة أو المقابلة منهم. الأخ أحمد الزامل، والأخ مروان، والأخ عيد، والأخ سالم، فجزاهم الله خيرًا.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

وصلى الله على محمد وآله وصحبه.





المصادر

أ

- الأدب المفرد للبخاري طبع بالقاهرة سنة (١٣٧٩هـ) الطبعة الثانية.
- الاستيعاب لابن عبدالبر مطبعة نهضة مصر الفجالة القاهرة.
- الأسماء والصفات للبيهقي طبعة بيروت لبنان.
- الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر مطبعة مصطفى محمد بمصر سنة (١٣٥٨).
- الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار للحازمي طبع بحمص سنة (١٣٨٦).
- الألفية للعراقي مع شرحها بالمطبعة الجديدة بمطالعة فاس سنة ١٣٥٤.
- الأنساب للسمعاني مكتبة المثنى بالأوفست سنة ١٩٧٠م.

ب

- بلوغ المرام من أدلة الأحكام لابن حجر مطبعة مصطفى محمد بتحقيق محمد حامد الفقي.
- بين الإمامين مسلم والدارقطني للشيخ ربيع بن هادي على آلة كاتبة.
- البداية والنهاية لابن كثير الطبعة الأولى ١٩٦٦م.

ت

- تاريخ بغداد للخطيب طبع بيروت.
- تاريخ ابن جرير طبع بيروت.
- تبصير المنتبه لابن حجر طبع بمصر بتحقيق علي محمد البجاوي.
- تحفة الأشراف للحافظ المزي نشرته الدار القيمة بهيوندي بمباي الهند سنة ١٣٨٤.
- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي الطبعة الأولى سنة ١٣٧٩.
- تذكرة الحفاظ للذهبي بمطبعة دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الهند.

■ تفسير ابن جرير مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده سنة ١٣٧٣.
■ تفسير ابن كثير مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه.
■ تقريب التهذيب طبع بباكستان الطبعة الأولى سنة ١٣٩٣.
■ تنوير الحوالك للسيوطي مطبعة دار إحياء الكتب العربية بمصر.
■ تهذيب التهذيب لابن حجر الطبعة الأولى في الهند سنة ١٣٢٥.
■ تهذيب الكمال للمزي نسخة مصورة في مكتبة الجامعة الإسلامية.
■ توضيح الأفكار للصنعاني مطبعة السعادة الطبعة الأولى سنة ١٣٦٦.
■ تيسير العزيز الحميد للشيخ سليمان بن عبدالله الطبعة الثانية سنة ١٣٩٠.
■ التاريخ الكبير للبخاري طبع بالهند بحيدر آباد الدَّكَّن.
■ الترغيب والترهيب للمنذري مطبعة مصطفى البابي الحلبي الطبعة الثانية سنة ١٣٧٣.
■ التقييد والإيضاح للعراقي الناشر محمد عبدالمحسن الكتبي الطبعة الأولى سنة ١٣٨٩.
■ التلخيص الحبير بتصحيح ناشره عبدالله هاشم اليماني.
■ التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل لعبدالرحمن المعلمي بتحقيق الألباني.
■ التوحيد لابن خزيمة الناشر مكتبة الكليات الأزهرية سنة ١٣٨٧.
■ التوسل والوسيلة لابن تيمية بتحقيق الدكتور طه محمد الزيني.

ث، ج

■ جامع التحصيل للعلائي بتحقيق عمر بن حسن عثمان فلاته مكتوب بآلة كاتبة.
■ جامع الترمذي على الجزء الأول مطبعة المدني وعلى الثاني فما بعده دار الاتحاد العربي الناشر محمد عبدالمحسن.
■ جامع العلوم والحكم لابن رجب مطبعة مصطفى البابي الحلبي الطبعة الثالثة سنة ١٣٨٢.
■ جواب أبي مسعود على الدارقطني مصور عن نسخة بتنة خدابخش شمال الهند.
■ الجرح والتعديل لابن أبي حاتم بمطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند سنة ١٣٧١.

ح

■ حلية الأولياء لأبي نعيم الناشر دار الكتاب العربي بيروت لبنان الطبعة الثانية سنة ١٣٨٧.

خ

■ الخلاصة للخزرجي مطبعة الفجالة الجديدة سنة ١٣٩٢.

د

■ دلائل النبوة لأبي نعيم المطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية حيدر آباد الدكن سنة ١٣٢٠.

ذ

■ ذخائر المواريث للنابلسي طباعة بيروت.

ر

■ الرسالة المستطرفة للكتاني الناشر نور محمد تاريخ الطبع سنة ١٣٧٩.

ز

■ زاد المعاد للحافظ ابن القيم مطبعة مصطفى البابي الحلبي سنة ١٣٩٠.

س

■ سنن أبي داود مطبعة مصطفى البابي الحلبي سنة ١٣٧١ المشار إليها بـ(ح).

■ سنن النسائي الكبرى قد صدر منها جزء طبع بمصر.

■ سنن النسائي الصغرى (المجتبى) مطبعة مصطفى البابي الحلبي الأولى سنة ١٣٨٢.

■ سنن ابن ماجه مطبعة عيسى البابي الحلبي بتحقيق محمد فؤاد عبدالباقي سنة ١٣٧٢.

■ سنن الدارقطني بتحقيق عبدالله هاشم سنة١٣٨٦.

■ سنن الدارمي مطبعة الاعتدال بدمشق عام ١٣٤٩.

■ السنن الكبرى للبيهقي بمطبعة مجلس دائرة المعارف بالهند حيدر آباد سنة ١٣٤٤.

ش

■ شذرات الذهب لابن العماد طبع بيروت سنة ١٣٨١.

■ شرح ألفية العراقي لزكريا الأنصاري بالمطبعة الجديدة سنة ١٣٥٤.

■ شرح علل الترمذي لابن رجب مكتبة العاني بغداد.
■ شرح معاني الآثار للطحاوي مطبعة الأنوار المحمدية بالقاهرة.
■ شرح الموطإ للزرقاني مطبعة مصطفى البابي الحلبي الطبعة الأولى سنة ١٣٨١.
■ شرح النووي على صحيح مسلم المطبعة المصرية ومكتبتها سنة ١٣٤٩.
■ الشريعة للآجري مطبعة السنة المحمدية.

ص

■ صحيح البخاري مع الفتح وسيأتي ذكر المطبعة.
■ صحيح مسلم مع شرح النووي وقد تقدم ذكر المطبعة.
■ صحيح أبي عوانة بمطبعة جمعية دائرة المعارف العثمانية حيدر آباد الدكن سنة١٣٦٢.
■ الصلة لابن بشكوال الناشر عزت العطار الحسيني سنة ١٣٧٤.

ض، ط

■ طبقات الحفاظ للسيوطي مطبعة الاستقلال الكبرى الطبعة الأولى سنة ١٣٩٣.
■ طبقات الشافعية الكبرى للسبكي بتحقيق محمود محمد الطناحي وعبدالفتاح محمد الحلو.
■ طبقات الفقهاء للشيرازي بيروت لبنان تحقيق إحسان عباس.
■ الطبقات الكبرى لابن سعد دار التحرير بالقاهرة سنة ١٣٨٨.
■ طبقات المدلسين لابن حجر على آلة كاتبة.
■ طبقات المفسرين للداودي مطبعة الاستقلال الكبرى طبعة أولى سنة ١٣٩٢.
■ طرح التثريب للعراقي وولده الناشر دار المعارف سورية.

ظ، ع

■ العبر للحافظ الذهبي طبع في الكويت بتحقيق الدكتور صلاح المنجد.
■ العلل لابن أبي حاتم طبع بالقاهرة سنة ١٣٤٣.
■ العلل للدارقطني من مصورات مكتبة الجامعة الإسلامية.
■ العلل لابن المديني طباعة المكتب الإسلامي سنة ١٣٩٢.

■ علوم الحديث لابن الصلاح مطبعة الأصيل حلب سنة ١٣٨٦.

غ

■ غاية النهاية للجزري مطبعة السعادة بجوار محافظة مصر سنة ١٣٥١.

ف

■ فتح الباري لابن حجر نسختان طبعة سلفية وإليها الإشارة بـ(س) وطبعة حلبية وإليها الإشارة بـ(ح).

■ فتح المغيث للسخاوي مطبعة العاصمة بالقاهرة طبعة ثانية ١٣٨٨.

■ فهرست ابن خير طبع بيروت سنة ١٣٨٢.

■ فيض القدير للمناوي مطبعة مصطفى محمد الطبعة الأولى سنة ١٣٥٦.

ق، ك

■ الكاشف للذهبي دار النصر بالقاهرة طبعة أولى سنة١٣٩٢.

■ كشف الظنون لحاجي خليفة من منشورات مكتبة المثنى بغداد.

■ الكفاية للخطيب مطبعة السعادة الطبعة الأولى.

■ الكنى للدولابي بمطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية في الهند بحيدر آباد الدكن سنة ١٣٢٢.

ل

■ اللباب لابن الأثير طبع مكتبة المثنى بغداد.

■ لسان العرب طبعة مصورة عن طبعة بولاق.

■ لسان الميزان لابن حجر طبعة بيروت الطبعة الثانية سنة ١٣٩٠.

م

■ مجمع الزوائد دار الكتاب بيروت الطبعة الثانية.

■ مختار الصحاح مطبعة مصطفى البابي الحلبي سنة ١٣٦١.

■ مستدرك الحاكم مطبعة دائرة المعارف النظامية حيدر آباد الدكن.

■ مسند الإمام أحمد طبع المكتب الإسلامي الطبعة الأولى سنة ١٣٩٣.

■ مسند الحميدي بمطبعة لجنة نشر العلوم الإسلامية بحيدر آباد الدكن الهند

سنة ١٣٨٢.

- مسند عبد بن حميد مصور في مكتبة الجامعة الإسلامية.
- مسند أبي يعلى مصور في مكتبة الجامعة الإسلامية.
- مشكل الآثار للطحاوي مطبعة مجلس دائرة المعارف في الهند سنة ١٣٣٣.
- مصنف ابن أبي شيبة في المطبعة العزيزية بحيدر آباد الهند سنة ١٣٨٦.
- مصنف عبدالرزاق بتحقيق حبيب الرحمن الأعظمي طبعة أولى سنة ١٣٩٠.
- المطالب العالية لابن حجر بتحقيق حبيب الرحمن الأعظمي.
- معجم البلدان لياقوت الحموي طبع بيروت.
- المعجم الصغير للطبراني دار النصر للطباعة سنة ١٣٨٨.
- معرفة علوم الحديث للحاكم منشورات المكتب التجاري بيروت.
- معرفة القراء الكبار للذهبي مطبعة دار التأليف بمصر.
- المعرفة والتاريخ للفسوي مطبعة الإرشاد بغداد سنة ١٣٩٤.
- مقدمة الفتح طبعتان: سلفية وإليها الإشارة بـ(س)، وطبعة حلبية وإليها الإشارة بـ(ح).
- المنتقى لابن الجارود بتحقيق عبدالله هاشم اليماني.
- منحة المعبود ترتيب مسند أبي داود المطبعة المنيرية بالأزهر الطبعة الأولى سنة ١٣٧٢.
- موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان المطبعة السلفية.
- ميزان الاعتدال للذهبي مطبعة عيسى البابي الحلبي الطبعة الأولى.

ن

- النجوم الزاهرة ليوسف بن تغري بردي الأتابكي نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب.
- نزهة النظر شرح نخبة الفكر لابن حجر.
- نصب الراية للزيلعي الناشر المكتبة الإسلامية الطبعة الثانية سنة ١٣٩٣.
- النكت على مقدمة ابن الصلاح لابن حجر من مصورات مكتبة الجامعة الإسلامية.

■ النكت الظراف على تحفة الأشراف مع التحفة نشرته الدار القيمة بهيوندي بمباي الهند سنة ١٣٨٤.

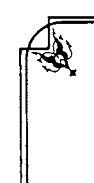
■ النهاية في غريب الحديث لابن الأثير مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركائه الطبعة الأولى سنة ١٣٨٣.

هـ، و

■ وفيات الأعيان لابن خلكان دار الثقافة بيروت لبنان حققه الدكتور إحسان عباس.

انتهت المصادر

والحمد لله رب العالمين



فهرس الأحاديث[1]

---

(١) الرموز المستعملة في الفهرس:

(ل) رقم الحديث في الإلزامات   (ت) رقم الحديث في التتبع

م الحديث في المقدمة أو الخاتمة   ع الحديث في حاشية المحقق وليس له ذكر في المتن

تم فهرسة الأحاديث التي يشير إليها الحافظ الدارقطني دون ذكر متونها على الأطراف التي يذكرها شيخنا المحقق رَحِمَهُ اللهُ في تحقيقه.

يلاحظ في ترتيب فهرس الأحاديث الآتي:

١- تم تجاهل (ال) التعريف في الترتيب، وكذا (ال) في الموصولات (الذي، التي..).

٢- اعتبر (لا) حرفًا مستقلًا قبل الياء.

٣- ألف لفظ الجلالة (الله) ولامه أصليتان.

٤- تم الترتيب باعتبار الرسم الإملائي لا النطق فـ(هاهنا) قبل (هذا).

٥- تم ترتيب الهمزة بترتيب الحرف الذي رسمت عليه فـ(ئ=ي، ؤ=و، أ=ا).

ب

ث

ج

ح

ز

س

ش

ص

ق

ك

ل

ن

هـ

لا

ي




فهرس الرواة والأعلام المترجم لهم




الكنى



فهرس المواضيع



